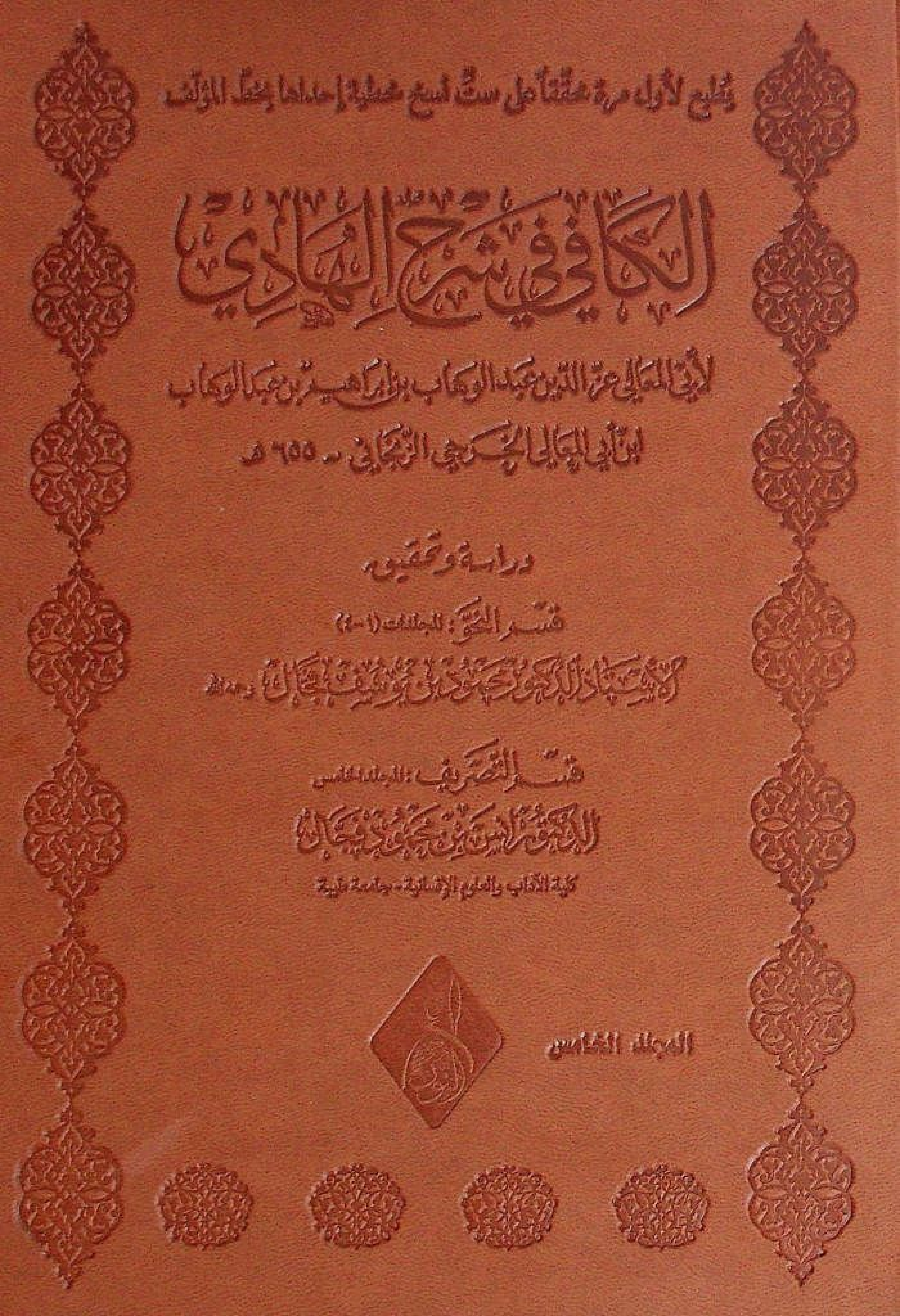

يُطبع لأول مرة محققاً على ست نسخ خطية إحداها بخط المؤلف
الكافي في شرح الهادي
لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ت ٦٥٥ هـ
دراسة وتحقيق
قسم النحو: المجلدات (١-٤)
الأستاذ الدكتور محمود فوزي يوسف الجمال رحمه الله
قسم التصريف: المجلد الخامس
الدكتور ياسر بن محمود الجمال
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة
المجلد الخامس

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ـ ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم التصريف : المجلد الخامس

الدكتور انس بن محمود فجال

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة



المجلد الخامس

٢٠٢٠


بسم الله الرحمن الرحيم

(تقريظ أوّل)

من فضيلة الشيخ العلامة النحوي المحقق

عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي

لله تحقيقُكَ الميمونُ يا «أَنَسُ»   وجهدُكَ البالغُ المأمونُ والعمَلُ

أَخرجْتَ كَنْزًا كتابَ «الكافِي» ابتهجتْ   به النفوسُ وجادَ العارضُ الهطِلُ

اقامَ والدُكُمْ شَطْرَ البناءِ فبا   دَرْتُمْ بإكمالِهِ يا حبّذا العَمَلُ

سَبَقْتَ أهلَ بُحوثٍ بل كفيتَهُمو   في سِفْرِكَ الجامعِ «الكافي» فما عَمِلُوا؟!

كنتَ فارسَ ميدانٍ تجولُ بهِ   دونَ انقطاعٍ وسيرٍ منك متّصلُ

حتى غدا روضةً غنّاءَ ناضرةً   ترنُو إلى حُسْنِها الألحاظُ والمُقَلُ

أَخْرَجْتَهُ درَّةً تَزْهو به لغةُ الـ   ـقرآنِ فاهتزَّ منها العِطْفُ والكَفَلُ

أضحَى على جِيدِها عِقْدًا تَتِيهُ بِهِ   على اللغاتِ فأنتَ الفارِسُ البَطَلُ

جُهْدٌ عَظيمٌ وأنتم في الرّبيعِ مِنَ السّـ   ـسِنّ المبكّرِ لا عيٌّ ولا ملَلُ

كيفَ تصبحُ في سنّ النضوجِ إذَنْ   تصيرُ نابغةً تَسمُو بك السُّبُلُ

أعدتَ عصرَ الأُلى كانوا جبالَ عُلو   مٍ ضاق من سيلِها البيداءُ والجبلُ

كالمازنيْ والكسائيْ وابنِ مالك والـ   ـفرّاءِ وابنِ هشامٍ ذلك الجبلُ

يا «آلَ فجّال» أنتم في العلومِ نُجُو   مٌ زاهراتٌ بِكُم قد يُضرَبُ المَثَلُ

يَكْفِيْكُمُو أنكم شِيدَت بجَهْدِكُمُ   أسفارُ علمٍ فلذَّ الطَّعمُ والأُكُلُ

فهاكَ يا «أنسًا» نَظْمًا أجادَ به الـ   ـيراعُ لا عوجٌ فيه ولا ميلُ

مِنَ «البسيط» ولو مدَّتْ يَداه لطا   لَ السَّيرُ واغتاظَ منّي الخيلُ والجملُ

إنتـــاجُ فكــرٍ عليــلٍ ظــلّ يَنْسُــجُهُ   وقد أحاطتْ بـه الأعـمالُ والشُّـغُلُ

حتى استوى قائمًا مخضوضرًا نَضِــرًا   يمشي على سـوقِهِ بالحُسـنِ مشتمِلُ

عليـكَ منّـي سـلامٌ مـا همَـى مَطَـرٌ   وناح وُرْقٌ علـى غُصـنٍ لـه زَجَـلُ

شعر فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي ،

مهداة إلى تلميذه أنس بن محمود فجال

بمناسبة حصوله على درجة الماجستير في تحقيق كتاب « الكافي في شرح الهادي »

في علم التصريف للعلامة الزنجاني . ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٦م.

(تقريظ ثاني)

إلى الأخ أنس بن محمود فجّال

بمناسبة حصوله على درجة الماجستير في تحقيقه لكتاب (الكافي في شرح الهادي) لعزّ الدين عبد الوهاب الزنجاني – رحمه الله –

أهدي هذه الأبيات:

طلعَ الصباحُ فقُمْ بنا يا غافي ... ننهلْ مِنَ النَّبعِ الزّلالِ الصَّافي

ننهلْ مِن العلمِ الذي قد كان في ... كهفِ الدُّجى في قَعْر جُبٍّ خافي

قد كان محجوبًا فأدلى دلوه ... (أنسٌ) وأنقذه من الإتلافِ

قد كان في منأى يعزُّ قطافُهُ ... فدنا قريبًا من يدِ القُطّافِ

حتى يرى الأخلافُ في زمنٍ ما ... ورَّثته لهم يدُ الأسلافِ

(أنسٌ) وهل يخفى علينا ... إن شِئتَ فاقرأ في كتابِ (الكافي)

من ذا الذي يا صاحِ أخرجَ ... ثمرًا وللمّهُ منَ الأطرافِ؟

(أنسٌ) ومن يقرأْ بديعَ سطورِهِ ... يأنسْ بواحتِه بظلٍّ ضافي

وَرِثَ البلاغةَ كابرًا عن كابرٍ ... شَرِبَ النُّبوغَ مِنَ النَّمير الصَّافي

نَمْ يا (ابنَ زَنجان) قريرَ العينِ ... جاء (ابنُ فجَّال) بقولٍ شافي

قد خاض بحرَكَ والعزيمةُ زادُهُ ... واجتازَ أمْواجًا بلا مجدافِ

وارتادَ آفاقَ الكلامِ وصَرْفَهُ ... واستخرجَ المكنُونَ في الأصدافِ

شعر الأستاذ / يحيى وهّاس

الحائز على جائزة رئيس الجمهورية للشعر عام ٢٠٠٥ م

والحائز على المركز الثاني في مسابقة أمير الشعراء لعام ٢٠١٣م

أصل هذا العمل رسالة علمية نال بها المحقق درجة الماجستير في النحو والصرف عام ٢٠٠٦م. وتكوّنت لجنة الحكم والمناقشة عليها من السادة العلماء:

١. أ.د. طارق عبد عون الجنابي	مشرفًا رئيسًا
٢. أ.م.د. محمد العبيدي	مشرفًا مشاركًا
٣. أ.د. عبد المنعم أحمد صالح	مناقشًا
٤. أ.د. حسين أحمد الصالح	مناقشًا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسَّلام على أشرفِ الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا محمّد وعلى آله وصحبِهِ أجمعين، وبعد:

فإنَّ علمَ التَّصريف من العلومِ المهمّة في الدَّرْسِ اللُّغوي عندَ العربِ، وقد قيل: (الصرفُ أمُّ العُلومِ)، والتَّصريفُ هو ميزانُ العربية، وأشرفُ شطريها وأعمقُها، ولقد وَجَبَتْ دراستُه والعنايةُ بموضوعاتِهِ لمن أرادَ نبوغًا في العربية، ومن سُبُل تلك العنايةِ دراسةُ مصنّفاتِهِ وتحقيقُها وشرحُها، واستخراجُ المسائلِ اللّغوية التي كَمُنَت فيها.

ومن هذا المنطلقِ وَقَعَ اختياري على مخطوطةٍ قيّمة في فنّ التّصريف.

وهذه المخطوطةُ هي (الكافي في شرح الهادي) قسمُ التّصريفِ، لعالمٍ نحويّ صَرفيّ، هو أبو المعالي عزّ الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الخَزْرجِيّ الزَّنجانيّ، الذي حَطَّ رحالَه في بغداد، وأمضى فيها بقيَّةَ عُمُرِهِ، إلى أنْ وافاهُ الأجلُ فيها سنة ستين وست مئة (٦٦٠هـ)، وقيل: في سنة خمس وخمسين وست مئة (٦٥٥ هـ) من الهجرة.

ولاختياري هذا القسم من الكتاب أسبابٌ، منها:

أوّلاً: أهميّة علمِ التَّصريف:

أدركَ العلماءُ القُدامى أهميّةَ التّصريفِ ومكانتَه وفضلَه، وفي ذلك يقول ابن جنّي في مقدمة المنصف: «وهذا القبيل من العلم – أعني التصريف – يحتاجُ إليه جميعُ أهلِ العربيةِ أتم حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنّه ميزانُ العربيّة، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصَلُ إلى معرفةِ الاشتقاقِ إلّا به، وقد يُؤخَذُ جُزْءٌ من اللُّغة بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلّا من طريقِ التَّصريف».

وقال ابنُ عُصْفُور في مُقدّمة الممتع: «فالذي يُبَيّنُ شَرَفَهُ – أي علم التَّصريف – احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربية من نَحْويّ ولُغَويّ إليه أيّما حاجة...».

وقال ابنُ مالكٍ في إيجازِ التعريفِ: «فإنَّ التصريفَ علمٌ تتشوَّقُ إليه الهممُ العليَّةُ، ويتوقف عليه وضوحُ الحكمِ العربية، ويفتح من أبواب النحو ما كان مقفلا، ويُفصِّل من أصوله ما كانَ مجملا».

وقال السُّيوطي في المزهر: «مَن فاته التَّصريفُ فقد فاته المعْظَمُ».

وعلى الرغمِ من تلكَ الأهميّة، يُحجِمُ كثيرٌ من الباحثين عن الخوضِ في غِمار هذا العلمِ بدعوى الجفافِ والتّعقيدِ الذي فيه، حتى أصبحَ الميدانُ شبه خالٍ من عالمٍ بالصرفِ يحيطُ بمسائِلِهِ، ويفكُّ ما عَسُرَ من رموزه، فعلمُ التّصريفِ لم يَنَلْ نصيبَهُ المأمولَ من الخدمة وإبرازِ كتبه مثلما نال علمُ النَّحو.

ثانيًا: أهميّةُ كتابِ الكافي:

يعدُّ كتابُ (الكافي) من المطوّلات في هذا العلم، وهو متنٌ وشَرْحٌ، كلاهما للزّنجاني، وقد بيَّنَ المؤلّفُ في مقدّمة كتابه (الكافي) أنّه صنّف مختصرًا أسماهُ (الهادي) قد شُغِفَ به علماءُ الدّهر وفقهاءُ العصر، وكان يرغّبُهم في حفظِهِ نزارةُ حجمِهِ، وغزارةُ علمِهِ، ويصدُّهم عنه صعوبةُ إدراكِهِ وعُسْرُ فَهْمِهِ، فطُلِبَ منه أنْ يشرحه شرحًا مُوجزًا يفكّ فيه ما استغلقَ على الأفهام، فأملى هذا الكتاب جامعًا فيه بين الأحكامِ الصحيحةِ، والتّعاليلِ الصّريحةِ، والشواهدِ الغزيرةِ، والمسائلِ العزيزةِ، وأسماهُ (الكافي في شرح الهادي).

وبَلَغَ قسمُ النَّحوِ منه ما يزيدُ على الألفي صفحة، قد حقّقَهُ الوالدُ الأستاذ الدكتور محمود فجّال في كليّة اللغة العربيّة في الأزهر، ونال به درجةَ الدكتوراه سنة ١٩٧٨م بإشراف الأستاذ الدّكتور محمّد محمود رفعت فتح الله، وعضويّة كلٍّ من الأستاذ عبد السلام هارون، والدّكتور طه الزيني، وبتوجيهٍ من هؤلاء لم يحقّقْ قِسْمَ التَّصريفِ؛ لأنّه يحتاجُ إلى جُهْدٍ خاصّ ومُستقلّ.

ثالثًا: أنَّ مؤلِّفَ هذا الكتابِ قد أفادَ مِن أئمةٍ أعلام، منهم من طُبعت كتبُهم، ومنهم من لم تُطبع، كشيخِهِ ابنِ الخبّازِ، الذي يبدو أنَّ الزَّنجاني قد نَقَلَ عنه كثيرًا من كتابه (النّهاية) الذي لم يَزَلْ مخطوطًا.

وأفادَ من الزّنجانيّ الأعلام كالسيوطيّ في همع الهوامع والأشباه والنّظائر، والجاربرديّ في شرحه للشّافية، وابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي، والشيخ خالد الأزهري في التّصريح، والشيخ ياسين في حاشيته على التّصريح، وابن معصوم في أنوار الربيع، والزَّركشي في البرهان، والخفاجيّ في شرح درّة الغواص، وعلاء الدّين البُصروي في شرح القواعد البُصرويّة، والطِّيبي في حاشيته على الكشّاف، وعبد القادر البغداديّ في خزانة الأدب. .. وغيرهم.

رابعًا: مكانةُ المؤلِّف العلميّة:

عاش الزّنجانيّ في المئة السابعة الهجريّة، في عصرٍ ازدهرت فيه العلوم، ونَبَغَ فيه المؤلفون، وكَثُرَت فيه التصانيفُ العلميّة، والمتونُ والشروحُ عليها، ممّا جَعَلَ رُوحَ المنافسةِ تَتَأَجَّجُ عندهم، فأثْرَوُا الدَّرسَ اللُّغوي بمصنفاتهم المفيدة والمتنوعة.

وقد نال المؤلِّفُ شُهرةً علميَّةً واسعةً من خلالِ كتابِهِ تصريفِ العزّي الذي انتشر في الآفاق، واستظهره الطلّابُ، وعدّوه واحدًا من كتب الصرف المعتمدة، وقد كثرت عليه الشروح والتّعليقات، وكذلك نُظِمَ غيرَ مَرَّةٍ. ممّا يدلّ على أنّ مصنَّفات الزّنجانيّ جديرةٌ بالدِّراسة.

خامسًا: خدمة التراث العربي:

تحقيقُ هذا الكتابِ وإخراجُه للباحثين في صورةٍ مرضيّة يصبُّ في خدمةِ التُّراث العربيّ ؛ لأنّ الواجبَ علينا العنايةُ بتراثنِا ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا.

إلى غير ذلك من الأسباب.

وقد جعلت عملي هذا في قسمين:

أمّا القسم الأوّل: فهو الدِّراسةُ، وتحدثت فيه عن الآتي:

(١) حياته.

(٢) مذهبه النحويّ.

(٣) آراؤه وترجيحاته.

(٤) منهج المؤلّف في الكافي وطريقة البحث فيه.

(٥) مصادر الكتاب .

(٦) أثره فيمن بعده.

(٧) ملاحظ المؤلِّف على غيره

(٨) ملاحظ على المؤلَّف

وأمّا **القسمُ الثاني:** فهو التّحقيق. وقد تناولت فيه الآتي:

(١)وصف النسخ المخطوطة.

(٢)نماذج من النسخ .

(٣)منهج التَّحقيقِ.

بعدها يأتي النصُّ المحقَّق، وختمت عملي بالفهارس العامّة، وهي:

القرآن الكريم.

القراءات القرآنية .

الحديث والأثر.

أقوال العرب وأمثالهم.

الأشعار.

الأعلام المترجمون.

ثبت المصادر والمراجع.

الموضوعات.

وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعلَ عملي هذا خالصًا لوجهِهِ الكريم، وأن يغفرَ لِي ولوالدَيَّ، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

وصلّى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

الاثنين ١٨ / ١١ / ١٤٢٦ هـ.

الموافق ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٥ م.



د. أنس بن محمود فجّال

***



القسم الأول : الدراسة :

(١)

حياته

١. اسمه [١]:

هو «أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَزْجِيّ الزَّنْجانِيّ». وهذا ما كَتَبَهُ بخطِّهِ في آخرِ كتابِهِ (الكافي في شرح الهادي) الذي بين أيدينا.

و(الخَزْجِيّ) نسبةً إلى (خرجَى) وهي من بلاد ما وراء النَّهر [٢].

و(الزَّنْجانيّ) نسبةً إلى (زنْجان) [٣]، بلد كبير مشهور بين (أذربيجان) والجبال، وهي قريبةٌ من (أَبْهَر) و(قزوين)، والعجمُ يقولون: (زنكان) بالكاف، وقد خَرَجَ منها جماعةٌ من أهلِ العلمِ والأدبِ والحديثِ.

٢. مولده ونشأته:

ليس فيما بين أيدينا من المراجعِ إشارة إلى سنة مولده، وليس لدينا من القرائن ما يعينُ على تحديدها.

---

(١) اختلفت المصادر والمراجع في اسمه، وقد أورد الخلاف د. محمود فجّال -رحمه الله- في دراسته للزنجاني. واقتصرت هاهنا على ما أورده الزنجاني بخطّ يده في آخر كتابه (الكافي).

(٢) روضات الجنّات ٥: ٦٨.

(٣) بكسر الزاي في معجم ما استعجم ٢: ٧٠٣، وبفتحها في معجم البلدان ٣: ١٥٢.

وأمّا نشأتُهُ فيظهرُ لنا أنّه نَشَأَ في أُسرةٍ لم يكن لها حظٌّ من الثَّراء، وتربّى في بيتِ علمٍ وفَضْلٍ، حيث كان والده فقيهاً شافعيّاً، وله شرحٌ على (الوجيز) مختصرٌ من شرحِ الرّافِعي سمّاه (نقاوة العزيز) في فروعِ الشافعيّة [١].

ولقد اقتدَى عبدُ الوهاب الزّنجانيّ بوالده في التصنيف ونَسَجَ على منواله.

وتَذْكُرُ المصادِرُ أنّه نَزَلَ (تبريز) واستوطَنَ بها، ثم قام برحلةٍ إلى (خُراسان)، وعَبَرَ النَّهر إلى (بُخارى)، ثمّ رَجَعَ إلى (تبريز)، وكان قد أقام بـ(الموصل) مجاوراً في المدرسة القاهريّة، ثمَّ انتَقَلَ إلى بغداد وأمضَى فيها بقيَّةَ عُمُرِهِ[٢].

٣. شيوخه:

ذكرت له المصادرُ شيخين:

أحدُهما: والدُهُ «إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَزْرجيّ الزَّنجانيّ».

والثاني: «شمسُ الدِّين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي المعروف بـ(ابن الخبّاز) الإربلي الموصلي الضَّرير النَّحْويّ».

والزَّنجانيّ يُلقِّبُهُ في شرح الهادي بـ(الشّيخ)، نَشَأَ بـ(إربل)، وتلقّى العِلْمَ في الموصل، واشتهر قَدْرُهُ، وله الكثيرُ من المصنّفات منها[٣]:

١. الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية[٤] **لابن معط.**

---

(١) انظر ترجمة والده إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني في طبقات الشافعية للسبكي ٨: ١١٩ وطبقات الشافعية للأسنوي ٢: ١١، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٢٩، ونُسبَ إليه تصريف العزيّ خطأً.

(٢) انظر تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي ج: ٤، ق: ١: ٢٣٤، ٢٣٥. وتاريخ الأدب العربي ٥: ١٧٩ – ٢٢٩.

(٣) سردتُ بعضَ مصنّفات ابن الخبّاز؛ لأنّها مظنّة لنقل الزنجاني وإفادته منها، أو من بعضها.

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي ٥: ٣٠٦، وتلخيص مجمع الآداب ٤: ٢٣٥ (هامش). وهدية العارفين ١: ١٩٥. وقيل: هي لمحمد بن أبي بكر الموصلي- ٦٣١ هـ والذي اشتهر أيضًا بابن الخبّاز، انظر طبقات الشافعية للأسنوي ٢: ٨٦، ومعجم المؤلفين ٩: ١١٢.

٢. **شرح الفصول الخمسون**[١].

٣. **شرح اللُّمع** لابن جني المسمّى (توجيه اللمع) وقد نال بتحقيقه فايز دياب درجةَ الدّكتوراه من كليّة اللغة العربية في الأزهر، وطُبع عام ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٤. **الكفاية في النحو**، لم أقفْ عليه فيما بين يَدَيَّ من كُتُبِ فهارس الكتب والمخطوطات، لكن وجدتُ إشاراتٍ إليه، حيث أشارَ إليه ابنُ الخبّاز في كتابه «الغرّة المخفيّة»، قال: «وقد ذكرت هذه الأبواب في النّحو مسرودةَ المسائل في كتاب الكفاية»[٢]، كما نَقَلَ عنه الزّنجاني في (الكافي في شرح الهادي - قسم النحو)، حيث قال[٣]: «قال الشَّيخُ في الكِفاية».

٥. **شرح ميزان العربيّة للأنباري**[٤].

٦. **النّظم الفريد في نثر التقييد**[٥].

٧. **النّهاية في النّحو**[٦] وهو شرحٌ لكتاب الكفاية، وقد نَقَلَ ابنُ هشام في المغني نصوصاً عنه[٧]. وهو مخطوطٌ كبيرُ الحجم، لمّا يطبع[٨].

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ٥: ٣٠٧، ومجمع الآداب في معجم الألقاب ٤: ٢٣٥. (هامش).

(٢) انظر الغرة المخفية لابن الخباز ق (١٣٥) ب نسخة الأزهر، وتوجيه اللمع لابن جني ٢٩.

(٣) انظر قسم النحو د ٣١٦.

(٤) انظر كشف الظنون ٢: ١٩١٨، ومعجم المؤلفين ١: ٢٠٠.

(٥) انظر كشف الظنون ٢: ١٩١٨، ومعجم المؤلفين ١: ٢٠٠.

(٦) انظر كشف الظنون ٢: ١٩٨٩، ومعجم المؤلفين ١: ٢٠٠، وتلخيص مجمع الآداب ٤: ٢٣٥، وبغية الوعاة ١: ٣٠٤.

(٧) انظر المغني ١: ١٧٩، ٢: ٤٨٨.

(٨) وقد نال د. عبد الله الحاج إبراهيم بتحقيق جزء منه درجةَ الماجستير من جامعة أم القرى.

٨. **شرح الجزوليّة**، أشار إليه ابنُ هشام في المغني[١]، والمراديّ في شرحِ التّسهيل[٢] والسّيوطيّ في الأشباهِ والنظائر[٣].

٩. **الفريدة في شرح القصيدة**. والمرادُ بها قصيدةُ ابن الدّهان[٤].

وله غيرها من الكتب، وأكتفي بها ذكرته ممّا يُعْنَى بالدّراسات النّحويّة والصّرفيّة.

وقد تلمذَ الزنجاني لابن الخباز وأفاد منه وانتفع به، وكان ينقل عنه فيقول: «قال الشيخ»، أو «قال شيخنا»، وأحيانًا يصرح باسمه مقترنًا بقوله (شيخنا) فيقول : «وكان شيخنا أبو العباس أحمد ابن الخباز –رحمه الله– يقدح في هذا التعليل ...».

٤ . تلاميذه:

لم أجد فيها وقفت عليه من كتب التراجم ذِكْرًا لتلاميذ أخذوا عن الزّنجانيّ أو تلقّوا عنه، ولا أعلم سببًا لذلك، فقد يكون له تلاميذ ولكن لم تذكرهم كتب التراجم لعدم شهرتهم، أو لعدم وجود تصانيف لهم، أو لعدم تصريحهم بالأخذ عن الزّنجانيّ. والله أعلم.

٥ . مؤلفاته:

تَرَكَ لنا الزّنجانيّ– رحمه الله – إرثاً قيّماً من الكتب في مختلف مجالات العلم والمعرفة، كاللغة والأدب والنحو والعروض والقافية والحساب والهيئة وغيرها.

وقد اشتهر بعضُها وانتشرَ انتشاراً كبيراً، وتناوله العلماءُ بالشَّرحِ والتَّعليقِ والنَّظمِ والتَّحقيقِ، وليس عجيباً أن يُلِمَّ **الزّنجانيّ** بهذه العلوم ويأخذَ حظّاً وافراً من تلك الفنون، فإنّ العلماءَ في هذه المدّة التي عاش فيها كانوا لا يتقيّدون بفنٍّ واحدٍ، ولا

(١) ٢: ٣٤٣.

(٢) ق ١٠٥.

(١٠) ٢: ٦٦، ١٠٨.

(١١) انظر توجيه اللمع ٢٩.

يتخصّصون في علمٍ معيّنٍ كما هو شأن التخصُّصات العلميّة في عصرنا هذا، وإنّما كانوا يضربون في كلِّ علمٍ بسهمٍ.

ومن تلك الكتب[١]:

١. **التذكرة في علم الهيئة**: جاء في تلخيصِ مجمع الآداب [٢]: «ولمّا دَخَلَ مولانا السعيد نصير الدين الطوسيّ[٣] (تبريز) التمس منه أن يصنف له شيئاً في علم الهيئة، فصنف له التذكرة».

٢. **التذكرة المجديَّة**: ذُكِرَ في تلخيص مجمع الآداب [٤]، وفي أعيان الشيعة [٥].

٣. **التصريف العزّي**: ويسمّى أيضاً (العزّي في التصريف) أو (مبادئ التصريف) أو (تصريف الزنجاني)، وقد أتمّ تأليفه في بغداد سنة ٦٥٥ هـ[٦]. وقد طُبع، وعليه الكثير من الشروح والحواشي.

مكانته وموضوعاته[٧]:

لقد كان لكتاب التصريف للزنجاني الموسوم بـ(العزّي) شهرة واسعة في عصره وبعد عصره، حتى أقبل عليه الطلاب يدرسونه ويحفظونه، وتناوله العلماء يشرحونه

---

(١) ذكرتها بحسب الترتيب الألف بائي.

(٢) ق: ١، ج ٤: ٢٣٤.

(٣) نصير الدين الطوسي من العلماء المؤرخين، توفي عام ٦٧٢ هـ وكان قد صاحب هولاكو في حروبه وشجّعه على اقتحام بغداد، وقد نسب إليه كتاب (التذكرة النصيرية) في علم الهيئة. النجوم الزاهرة ٧: ٢٤٥.

(٤) ق: ١، ج ٤: ٢٣٤.

(٥) رقم الترجمة ٨٧٩٩.

(٦) انظر تاريخ الأدب العربي ٥: ١٧٩.

(٧) أورد هذا العرض د. محمود فجال -رحمه الله- في دراسته في قسم النحو، مع تفصيله الحديث عن شروح تصريف العزي، والحواشي عليه، ونظمه من قبل العلماء. وقد عرضتُ هنا مباحث هذا الكتاب ليستبين للقارئ الفرق بينه وبين كتابه (الكافي - قسم التصريف) الذي نحن بصدد تحقيقه ودرسِهِ.

ويحققونه وينظمونه؛ لأنّه يحتوي على قواعد لطيفة، ومباحث شريفة. وأذكر الآن المباحث التي تناولها الزنجاني في مقدمته هذه:

بدأ بتعريف التّصريف على وجه يتضمّن فائدته، متعرّضاً لمعناه اللغوي والاصطلاحي إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين.

ثم بَحَثَ في الفعل وقسّمه إلى ثلاثي ورباعي، وإلى مجرّد ومزيد، وكلّ واحدٍ من هذه الأربعة إمّا سالم أو غير سالم.

ثم عرّف السالم في صناعة التصريف، وبحث تقسيم الفعل إلى متعدّ ولازم.

ثم أفرد فصلاً في (أمثلة تصريف الأفعال) وبحث فيه المسائل الآتية:

اجتماع التاءين في أوّل المضارع، وقلب تاء افتعل طاء، وقلب تاء افتعل دالًا، وبحث لحاق الفعل نونا التوكيد.

ثم أفرد فصلاً في الكلام على المضاعف، وفصلاً في المعتلّ وأنواعه، وفصلاً في المهموز، وفصلاً في بناء اسمي الزمان والمكان، وتكلّم في هذا الفصل عن اسم الآلة.

ثمّ خَتَمَ كتابه بتنبيهٍ بَحَثَ فيه كيفيّةَ بناء المرّة من المصدر الثلاثي.

وبعد هذا العرض السريع لمباحث التصريف تظهرُ لنا قيمةُ الكتاب العلمية، وضرورة إتقان هذه الفصول لطلّاب علم العربية، فهي الأساس المتين، الذي تقوم عليه الدراسات الصرفية في هذا الفن.

٤. تلخيص المسائل التي أنشأها نظام الدين أحمد بن محمود الحصري[١].

٥. **تلخيص المقياس**: وهو شرح القسطاس في العروض للزّمخشريّ [٢]، وقيل: إنّ

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥: ١٨٤.

(٢) نُسب إلى عبد الوهاب الزنجاني في كشف الظنون ٤: ٥١٤.

اسمه (تصحيح المقياس)[١].

٦. **رسالة عن المربّعات السّحريّة**[٢].

٧. **شرح الأبيات المشكلة الأغراض**: التي أنشدها الفارقي في كتابه (الإفصاح)[٣].

٨. **فتح الفتاح في شرح مراح الأرواح**[٤]: وقد شكّك د. محمود فجّال- رحمه الله - في نسبته إلى الزنجاني قائلاً: «ولا أدري أي (مراح) قام بشرحه الزنجاني، فإن كان (مراح الأرواح) الذي هو لأحمد بن مسعود - كما يُتَوَهَّم - فعند ذلك لا يصحّ أن يكون هذا الشرح للزنجاني، لأنّ أحمد بن مسعود عاش في القرن الثامن أو التاسع الهجري»[٥].

٩. **قسطاس المعادلة في علم الجبر والمقابلة**[٦]: ويوجد منه نسخة في مكتبة جستربيتي في دبلن.

١٠. **الكافي في شرح الهادي**: وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

أ. عنوانه:

يتألّف الكتاب الذي بين أيدينا من متنٍ مختصرٍ وشرحٍ عليه، كلاهما للزنجاني.

أمّا المتنُ فقد ذكرته بعضُ كتب المصادر والمراجع بعنوان:

(الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب)[٧]، وصَرَّحَ المؤلِّفُ في مقدّمة كتابه بأنّه

---

(١) أورده بتلك التسمية بروكلمان ٥: ٢٢٩.

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي ٥: ١٨٤.

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي ٥: ١٨٤. ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٥: ٩٧

(٤) ذُكِر في هدية العارفين ١: ٦٣٨، وفي معجم المؤلفين ٦: ٢١٦.

(٥) انظر (الكافي في شرح الهادي - قسم النحو) الدراسة.

((٦انظر مجلة المورد المجلد الرابع ٢: ١٩٦.

(٧)انظر آداب اللغة العربية ٣: ٤٦.

سماه (الهادي).

وأمّا الشّرح، فسمّاه المؤلِّف في مقدّمة كتابه بـ(الكافي في شرح الهادي)، وقد عزا إليه المتأخّرون[1] باسم (شرح الهادي) فقط، إلّا أنّ نصَّ المؤلِّف وتسميته لكتابه تقطع تلك الشكوك حول التّسمية، قال في مقدمته:

«أما بعد: فإن أحق ما صرفت إليه الهمّة، وعكفت عليه العزمة، ما يكون طريقاً إلى تصحيح اللسان، وسبيلاً إلى تقويم البيان، وهو علم النحو الذي يفتقر إلى إدراكه كل عالم، ويحتاج إلى رعاية قواعده كل ناثر وناظم، وكان قد سبق مني فيه مصنفات، لكن المختصر الذي سمّيته بـ(الهادي) قد شُغِفَ به علماءُ الدهر وفقهاء العصر، وكان يرغبهم في حفظه نزارة حجمه، وغزارة علمه، ويصدّهم عنه صعوبة إدراكه وعسر فهمه، فسألني من لا يمكن أن يردّ سؤاله، ولا يسع إلّا تجشّم عبءِ ما طَلَبَ واحتماله، أن أملي له شرحاً موجزاً أجلو به صدأه عند ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب. .. وسميته (الكافي في شرح الهادي)، وبالله التوفيق، وإيّاه أسأل العصمة والتسديد، إنّه الجواد الكريم».

فممّا سَبَقَ يمكنُنا الجزمُ بأنَّ اسمَ الكتابِ الذي بينَ أيدينا هو (الكافي في شرح الهادي). والذي قمتُ بدراسته وتحقيقه في هذه الرّسالة هو القسم المتعلّق بفنّ الصّرف فقط.

ب. سبب تأليفه:

اتّضَحَ لنا من مقدّمة المؤلّف سببُ تأليفِ الكتاب، حيث طَلَبَ منه من لا يمكن أن يُرَدَّ سؤالُه أن يشرح له متن الهادي؛ نظرًا لصعوبته، وعُسْرِ عبارته، فتجشّمَ الزّنجانيّ عبءَ هذا الطلب، وقام بإملاء كتابه (الكافي).

---

(١) الجاربردي في شرح الشافية، والتفتازاني في شرح العزي والسيوطي في همع الهوامع، وغيرهم على ما سيأتي.

ج. سنة تأليفه:

صَرَّحَ الزَّنجانيُّ في آخر كتابه بأنّه فرغ من تأليفه في العشرين من ذي الحجّة، سنة أربع وخمسين وستّ مئة، في بغداد.

١١. الكافية في الحساب[١]: وهو رسالة رتَّبها الزَّنجانيّ على عشرة فصول في هذا العلم.

١٢. المختصر في علم الإسطرلاب: ذُكِرَ في تاريخ الأدب العربي، وفي الموسوعة العربيّة الميسَّرة[٢]. قال بروكلمان: «وفيه النسبة: الحرمي خطأ»، ولعلّه تصحيفٌ عن (الخَرْجِيّ).

١٣. المُعْرِبُ عمّا في الصحاح والمُغْرِبِ: أشار فيه بالميم إلى المغرب، وبالصاد إلى الصحاح، وأتمّه في صفر سنة ٦٣٧ هـ في المدرسة القاهرية بالموصل [٣].

١٤. المضنون به على غير أهله: وهو مختارات شعرية، قام بانتخابها من أحسن ما قيل نظماً، وقد شرحه عبيد الله بن عبد الكافي العبيدي سنة ٧٢٤ هـ، ونشره إسحاق بن يهودا سنة ١٩١٣ م.

١٥. معيار النَّظّار في علوم الأشعار: وهو مختصرٌ مرتّبٌ على ثلاثة أقسام: العروض والقافية والبديع [٤].

١٦. الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب: في النحو والصرف، وله شرح كبير سماه (الكافي). وهو الذي بين أيدينا.

---

(١) انظر الذريعة ١٧: ٢٤٩.

(٢) ٩٢٨.

(٣) انظر كشف الظنون ٢: ١٧٣٨، وهديّة العارفين ١: ٦٣٨، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ٨٦.

(٤) كشف الظنون٢: ١٧٣٨، وهديّة العارفين ١: ٦٣٨، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ٨٦. وقد حقّق د. محمود فجّال – رحمه الله – قسمي العروض والقافية منه، وهو تحت الطّبع.

٦. آراء العلماء فيه:

شُغِفَ الزنجاني منذ نشأته بكثيرٍ من العلوم والفنون، لذا أجمع المترجمون له على أنّه كان إماماً مبرزاً في علوم العربية.

قال ابن الفوطي: « كان أديباً حكيماً، عارفاً بالمنقول و المعقول »[١].

ووصفه السيوطيّ بأنه « غاية في جودة الخطّ »[٢].

ويرى الخوانساري [٣] أنّه: «كان غزيرَ العلمِ، جيّدَ التصرف، سديدَ التأليفِ، حصينَ القول، مُبينَ الكلام».

٧. وفاته:

ذَكَرَ ابنُ الفُوطيّ[٤] أنّ وفاتَه كانت سنة ستين وست مئة ببغداد، وقيل: توفي سنة خمس وخمسين وست مئة من الهجرة.

***

(١) انظر تلخيص مجمع الآداب ق: ١، ج ٤: ٢٣٤. وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥: ١٨٤، ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٥: ٩٧.

(٢) بغية الوعاة ٢: ١٢٢.

(٣) في روضات الجنّات ٥: ١٧٣.

(٤) انظر تلخيص مجمع الآداب ق: ١، ج ٤: ٢٣٥.

(٢)

مذهبه النحوي

لم تكن المئةُ السابعةُ للهجرةِ عصرَ المذاهبِ والمدارسِ النحويّة، حيث وَقَفَ العلماءُ واللغويون آنذاك على قَدْرٍ هائلٍ من التراث اللغوي باختلاف اتجاهاته ومدارسه، فلم يكن أمامهم إلّا الجمع والترتيب وحسن العرض، ولا يخلو ذلك من إضافة نقاش أو ترجيح في بعض المسائل.

وإذا تأمّلنا مناقشات الزّنجانيّ الصّرفيّة، ومواقفه من آراء البصريين والكوفيين فسندرك ميله للمذهب البصري.

وهناك قرائنُ تدلّنا على أنّه كان يميلُ للمذهبِ البصريّ، **أقواها** هو التعبيرُ بلفظِ (أصحابنا) ويقصُدُ بهم البصريين.

ومن ذلك قوله [1]:

«وأكثرُ أصحابِنا يقفون في همزِ المكسورِ على السّماع إلّا أبا عثمان فإنه يطرده فيها إذا وقعت فاءً كما في المضموم».

وهذا نصٌّ صريحٌ يتّضحُ فيه مذهبُهُ البصريّ بجلاء، فأبو عثمان المازني بصريّ المذهب، واستثناؤه من لفظِ (أصحابنا) يدلُّ على أنَّ أصحابَه هم **البصريُّون**.

ومن القرائن أيضاً ترجيحُهُ لرأيِ سيبويه في أغلب المسائل التي عَرَضَ فيها رأيه.

ومع ميله للمذهب البصريّ فإنّه لم يُغْفِل آراء الكوفيين، وقد يرجّح رأيَ ثعلبٍ والكسائيّ والفرّاء، ممّا يدلُّ على أنّه لم يكن متعصّباً لمذهبٍ دون آخر. مما أضفى على شخصيّته النّحوية والصرفيّة طابعاً مميّزاً. والله أعلم.

---

(١) انظر النص المحقق ٢٦٤٩.

(٣)

آراؤه وترجيحاته

اشتُهر الزنجانيُّ بآرائِهِ وترجيحاتِهِ التي نَهَلَ منها اللّاحقون كثيرًا، حيث كان في كتابه (الكافي) لا يقتصرُ على نَقْلِ الآراءِ والخلافاتِ حَسْب، بل كان ينظرُ فيها، ويرجّح ما يراه صواباً، ويغلّط ما يراه دون ذلك.

ولا تكاد تمرّ مسألةٌ إلّا نجدُ له فيها تصحيحاً أو ترجيحاً أو رأياً.

وغالباً ما يميلُ إلى مذهبِ البصريين، وقد يُرَجِّحُ مذهبَ الكوفيين.

ومن تلك المسائل ما يأتي:

١. **وزن (ضَهْيَأ) على (فَعْيَل)**[1]:

يرى **الزنجاني** أنّ الهمزة في (ضَهْيَأ) أصلية، والياء زائدة؛ وذلك لأنّ أصالةَ الهمزة غير أوّل أكثر من زيادتها.

وقد خالفَ في ذلك ما ذَهَبَ إليه سيبويه[2]، **ومتقدمو البصريين** الذين يرون أنّ الهمزة زائدة في (ضَهْيَأ)، وأنّ وزنها (فَعْلَأ).

كما خالفَ أيضًا رأيَ **بعضِ الكوفيين والبغداديين**[3] الذين ذهبوا إلى أنّ وزنها (فَعْلَلٌ)، فتكون رباعيّة لا زيادةَ فيها.

---

(١) انظر النص المحقق ٢٤٩٤.

(٢) الكتاب ٤: ٣٢٥.

(٣) انظر كنز الحفاظ ٣٦٨.

والذي عليه أكثرُ اللغويين والنّحويين [١] هو موافقةُ رأيِ سيبويهِ.

والزّنجاني في اختياره هذا يؤيّد رأي الزجّاج[٢] الذي جعل اشتقاقها من (ضاهَأْتُ) بمعنى ضاهيت، أي: شابهتُ.

ولم يجئ في الكلام (فَعْيَل) غير هذا.

٢. وزن (عَدَوْلَى) على (فَعَوْلى)[٣]:

ذهب الزنجاني إلى أنّ الواو في (عَدَوْلى) زائدة. مخالفًا في ذلك ما ذهبَ إليه سيبويه إذ يقول: «ولا نعلمُ في الكلام (فَعَلْيا) ولا (فَعَوْلى)»[٤].

وخالفَ الزنجانيُّ ما ذهبَ إليه أبو عليّ الفارسيّ[٥]، الذي عدَّ الواوَ في (عَدَوْلَى) أصليّةً، واللامَ زائدةً، ولحقت الألفُ اللامَ الزائدةَ كما لحقت النونَ في (عَفَرْنَى)، فلا يجوزُ أن تكونَ (فَعَولَى)، ولكنْ (فَعَلَّى)؛ لأنّه ليسَ في كلامِهم ذلك.

وهو مخالفٌ أيضاً لما حكاهُ أبو عُبيدة[٦]، ولما ذَهَبَ إليه ابنُ عصفور أيضًا، حيثُ أنكر أن تكون (عَدَولى) على (فَعَولى)، وقال: إنّما هي (فَعَوْلَل) كـ(فَدَوْكَس)[٧].

فنلاحظُ مما سَبَقَ أنّ الزّنجانيَّ أثبتَ وَزْنَ (فَعَولَى) الذي نفاهُ سيبويهِ ومَنْ تَبِعَهُ من البصريين.

---

(١) كابن السكيت كما في كنز الحفاظ ٣٦٨، وابن جني في سر الصناعة ١: ١٠٨. والزمخشري كما في شرح المفصل ٩: ١٤٦. وابن الحاجب كما في شرح الشافية ٢: ٣٣٨.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٩١.

(٣) انظر النص المحقق ٢٥٠٣.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٦٣.

(٥) انظر مقاييس المقصور والممدود ٩١.

(٦) انظر معجم البلدان ٤: ٩٠، واللسان (عدل) ١١: ٤٣٦.

(٧) انظر الممتع ١: ١٠٣.

٣. وزن (اللّات) على (فَعَة)[1]:

ذَهَبَ الزَّنجانيُّ إلى أنَّ التاءَ في (اللّات) للتأنيثِ، وأنّ وزنَها الآن (فَعَةٌ)، ومثالها في الأصل: (فَعْلَة) ساكنةَ العين؛ لأنَّ السكونَ هو الأصلُ، وكان في التقدير: (لَوْيَة)، فحُذفت لامُ الكلمة (الياءُ) اعتباطاً، فبقي (لَوْةٌ) فانفتحت الواوُ؛ لمجاورتها تاء التأنيث، فانقلبت ألفاً فصارت (لاتٌ)، فظهر أنّ الهاءَ فيها للتأنيثِ.

وقد ذَكَرَ سيبويهِ في الكتابِ[2] أنّك تقولُ في النِّسبةِ إليها: (لَائِيٌّ) كما تقولُهُ في الإضافة إلى (لا).

قال الزَّنجانيُّ: «فكأنّه لم يَبِنْ له وجهُ اشتقاقُ هذه الكلمةِ، فأجراها مُجرى ما لا أصلَ له في الثلاثة نحو:(ما) و (لا)». ثمّ ذَكَرَ اشتقاقَها.

٤. كتابةُ (إِذَنْ) بالنون[3]:

نَقَلَ الجاربرديُّ[4]، والسُّيوطيُّ[5] أنّ الزَّنجانيَّ يرى كتابةَ (إِذَنْ) بالنُّونِ.

والنَّحويون قد اختلفوا في رَسْمِ (إِذَنْ) بالنُّونِ أو بالتَّنوينِ، والوقفِ عليها على الآراء الآتية:

الرأي الأول: وهو كتابتها بالألف، ومن حججهم:

١. أنّها تشبهُ النونَ الخفيفةَ والتنوينَ، في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾.

٢. أنّها تُشْبِهُ نونَ (لَدُن) التي تُبْدَلُ أَلِفاً.

٣. أنّ الوقفَ عليها يكونُ بالألفِ.

---

(١) انظر النص المحقق ٣٠١٥.

(٢) ٣: ٣٦٨ .

(٣) انظر النص المحقق ٣٠١٩.

(٤) شرح الشافية ٣٧٤.

(٥) همع الهوامع ٢: ٢٣٢.

٤. أنَّ رَسْمَ المصاحِفِ على كَتْبِها بالألف.

قال به ابنُ قتيبة[١]، وابن مالك في التسهيل [٢]، وابن هشام[٣].

ونُسِبَ هذا الرأيُ إلى المازنيّ، كما نَقَلَهُ عنه أبو حيان في شرح التسهيل[٤]، ونَقَلَهُ عنه أيضاً المالقيُّ[٥]. وفي نِسبته إليه اضطرابٌ سيأتي بيانُه.

قال الرُّمانيُّ[٦]: وهو الاختيارُ عند البصريين.

الرأي الثاني: وهو كتابتها بالنون، ومن حججهم:

١. أنّ النونَ فيها أصليّةٌ كنونِ(عَنْ) و (مَنْ) و (أنْ).

٢. أنّها في الأصلِ مركّبةٌ من (إذْ) و(أنْ)، ونُونُ (أنْ) لا تُبْدَلُ. وهو قولٌ عن الخليلِ[٧].

٣. أنّها حرفٌ، والحروفُ لا يدخلها التنوينُ، وهذه حُجَّةٌ قويَّة؛ لأنّها حرفُ جوابٍ وجزاءٍ.

قال به المبرّدُ، ونُسِبَ إليهِ أنّه قالَ: «أشتهي أنْ أكوي يَدَ مَنْ يكتب (إِذَنْ) بالألف»[٨].

وقال به أيضاً ابنُ درستويه[٩]، والزَّنجانيّ وابنُ عُصفور.

---

(١) أدب الكاتب ٢٤٨.

(٢) انظر همع الهوامع ٢: ٢٣٢ .

(٣) المغني ٣١.

(٤) انظر همع الهوامع ٢: ٢٣٢ .

(٥) رصف المباني ١٥٥.

(٦) انظر حروف المعاني للزجّاج ٦ .

(٧) انظر الجنى الداني ٣٦٣ .

(٨) انظر الجنى الداني٣٦٦.

(٩) كتاب الكُتّاب ٩٠.

ونُسبَ هذا الرأي أيضاً إلى المازنيِّ كما نَقَلَهُ عنه الرَّضي[١]، والمراديّ[٢]، وابن هشام[٣].

قال المرادي: وفي نِسبةِ هذا الرَّأي للمازنيّ نظرٌ ؛ لأنّه إذا كان يرى الوقفَ عليها بالنُّونِ كما نُقِلَ عنه فلا ينبغي أنْ يكتبها بالألفِ.

قال الرُّمانيّ: وهو الاختيار عند الكوفيين.

الرأي الثالث: أنّها إذا أُلغيت عن العملِ كُتِبَت بالألفِ ؛ لضعفِها. وإذا أُعملت ونَصَبتِ الفِعْلَ بعدَها كُتبت بالنونِ ؛ لقُوَّتِها.

وهو رأيُ الفرّاء[٤].

الرأي الرابع: أنّها إنْ وُصلت في الكلامِ كُتِبَتْ بالنُّونِ، عَمِلَت أم لم تَعْمَل، كسائرِ الحروف، وإذا وُقِفَ عليها كُتِبَتْ بالألِفِ ؛ لأنّها إذ ذاك مُشَبَّهَةٌ بالأسماءِ المنقوصة في عَدَدِ حروفِها، وأنّ النُّونَ فيها كالتنوينِ، وأنّها لا تَعْمَلُ في الوقفِ مُطْلَقاً.

وهو رأيُ المالقيّ واختيارُه[٥].

والمتأمّل في عبارة الزّنجاني[٦] يجد أنّه لم يُخَطِّئْ كتابَتَها بالألف، بل أجازَ الوجهين،

---

(١) شرح الشافية ٣: ٣١٨.

(٢) الجنى الداني ٣٦٥.

(٣) المغني ٣١.

(٤) هكذا نقل عنه ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٤٩، يقول: « قال الفراء: ينبغي لمن نصب بـ(إذن) الفعلَ المستقبلَ أن يكتبها بالنون، فإذا توسّطت الكلامَ وكانت لغوًا كتبت بالألف »، وعلى النقيض من ذلك ما نقله ابن هشام عن الفراء « أنها إنْ عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين (إذا) الشرطية والفجائية، وتبعه ابن خروف». المغني ٣١. ونلحظ هنا تضارب النقل عن الفراء بين ابن قتيبة وابن هشام، والله أعلم بالصواب.

(٥) رصف المباني ١٥٥ .

(٦) انظر النص المحقق ٣٠١٩ .

وألزم من يريدُ كتابتها بالألف أنْ يُنوِّنَ بالشَّكْلِ.

وقد وجدتُ الزّنجانيّ كَتَبَها بخَطِّ يَدِهِ في (الكافي) غيرَ مَرَّةٍ بالألف (إذاً)، ووَضَعَ لها تنويناً، عِلْماً بأنّه قال: « لكن الأَوْلى أن تُكْتَبَ بالنون. ..»، فوافَقَ الكوفيين في رأيِهِ، ووافَقَ البصريين في استخدامِهِ، ولعلَّ سبب ذلك أنّه أراد مُجاراةَ كُتّابِ عَصْرِهِ آنذاك، إذ لاحظْتُ أنّه - في مسائل فصل الهجاء - يَلتزمُ الكتابةَ الشّائعةَ المشهورةَ. والله أعلم.

٥. إذا خالف الإدغامُ القياسَ فإنّه يُحمل على الاختلاس[١]:

ذَهَبَ الزَّنجانيُّ إلى رَفْضِ ما يُورده بعضُ القرّاء من إدغامِ الحرفِ المتحرّك فيما بعده إذا كان مسبوقًا بحرفٍ ساكنٍ صحيحٍ؛ لأنَّ الإدغامَ يُوجِبُ إسكانَ المتحرّك، فيلتقي حينئذٍ ساكنان، وذلك ممنوعٌ في اللغة.

ويرى أن يُحملَ على الإخفاءِ، وهو اختلاسُ الحركةِ وتضعيفُ الصَّوتِ.

قال [٢]: «وعلى هذا الأصل ينبغي أن يُحملَ كلُّ موضعٍ يَذْكُرُ القرّاءُ أنّه مدغمٌ والقياسُ يمنعُ منه، كقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، وما أَشْبَهَ ذلك من كل حرفٍ مُدغمٍ قبله ساكنٌ صحيحٌ».

وقد قال ابن جني في ذلك: « وقولُ القرّاء: إنّ هذا مدغمٌ، سهوٌ منهم وقصور عن إدراك هذا الأمر » [٣].

وكان النُّحاة ينسبون الغَلَطَ فيه إلى الراوي الذي نَقَلَ القراءةَ عن أبي عمرو، لمكانة أبي عمرو عندهم ولطول باعِهِ في علومِ العربيّة [٤].

فالاختلاسُ قد يَلتبِسُ على بعضِ القرّاءِ الذين يسمعون ولكن لا يضبطون سمعهم

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٠٠.

(٢) انظر النص المحقق ٢٩٠٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٦٥.

(٤) انظر الشواهد والاستشهاد ٢٤٣ .

فيتوهَّمون أنّ القارئَ أسكن الحرفَ الأوّل، وإن كان لم يُسكنه، فيحكُمُون عليه بالإدغام[١].

فالإدغام جائزٌ عند الزّنجانيّ ما لم يؤدّ إلى التقاءِ ساكنين على غير حدِّه،وحدُّه: أن يكون الأول منهما حرف لين، والثاني مدغمًا. وقد بيَّن ذلك في مواضع كثيرة[٢].

ومن أجل ذلك نجده يحكم على قراءة حمزة: ﴿فما اسْطَّاعوا﴾ بالإدغام، بأنَّها ضعيفة لجمعه بين ساكنين. وقد قال الزجّاج:[٣] من قَرَأَ بِهِ فَلاحِنٌ مُخطِئٌ[٤].

وهو في رأيِهِ هذا متابعٌ للبصريين، بخلافِ الكوفيين الذين جوّزوا التقاءَ الساكنين في ذلك كقوله تعالى: ﴿ الرُّعْب بّما أشركوا ﴾[٥].

٦. مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً[٦]:

ذهب سيبويه إلى أنّ مخارجَ الحروفِ ستةَ عشر مخرجاً.

وخالفه في ذلك الجرميُّ وقُطرب والفرّاء، وقالوا: إنّها أربعة عشر مخرجاً، إذ جعلوا اللامَ والنونَ و الرّاءَ من مُخرجٍ واحد.

وذهب الخليلُ بن أحمد، ومكّي، وأبو القاسم الهذلي، وشريح، إلى أنّها سبعة عشر مخرجاً، وقد أيّدَه ابنُ الجزري وقال: «وهو الذي أَثْبَتَهُ ابنُ سينا في مؤلَّفٍ أفرده في مخارج الحروف وصفاتها».

وقد اختارَ الزنجانيّ مذهبَ سيبويه، وهو المذهب الذي ارتضاه كثيرٌ من النحويين،

---

(١) انظر الممتع ٤٢٨.

(٢) انظر النص المحقق ٢٨١٧، ٢٨٢٦، ٢٨٩١.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣١٢.

(٤) وقد رُدَّ على النُّحاة بأنّ القراءةَ متواترةٌ، وبأنّ الجمعَ بين الساكنين وصلًا جائزٌ مسموعٌ في مثله. انظر حاشية السبعة ٤٠١.

(٥) انظر النصّ المحقق ٢٨٦٧.

(٦) انظر النص المحقق ٢٨٣٥.

والذي احتجَّ له ابنُ كيسان بحججٍ أَوْرَدَها مَكّي في الرِّعاية[١].

٧. اللّامُ المفخَّمةُ ليست من الحروفِ المستهجنة [٢]:

ذهبَ ابنُ بابشاذ إلى أنّ اللامَ المفخّمة من الحروف المستهجنة.

وقال الحسنُ بنُ مخلد: كان القرّاءُ يكرهون تغليظَ اللّامات في القرآنِ كُلِّهِ [٣].

ويرى الزنجانيّ أنّ اللامَ المفخّمةَ ليست من الحروفِ المستهجنةِ، والسببُ في ذلك أنّها وردت في القرآن الكريم.

وقد وردت اللامُ المفخّمة في القرآن الكريم، منها اللام في لفظ الجلالة إذا تقدّمها فتحٌ أو ضمٌّ، وقيل: إنّ الكسائيّ كان يرقّقها إذا قرأ لنفسه، ويغلّظها إذا أقرأ بها غيره.

ومنها ما رُوِيَ عن طريق الأزرق عن ورش في تغليظِ اللامِ إذا جاورها حرفُ تفخيم، وذلك إذا تقدّمها صادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ، وكانت هذه الأحرف الثلاثة مفتوحةً أو ساكنةً، واللام مفتوحة.

والتّفخيمُ فيما عدا ذلك مجتنبٌ مكروهٌ [٤].

٨. كتابة (دَاوُد) و (مَسْؤُل) و (طَاوُس) و (رُؤُس) بواو واحدة[٥]:

ذَهَبَ الزَّنجانيُّ إلى أنَّ المختارَ عنده إذا اجتمعتْ واوان إحداهما بَدَلٌ من همزةٍ والأخرى أصلٌ تُحذفُ ما هي البدل، وتَثْبُتُ ما هي الأصل، ما لم يؤدِّ إلى لبس أو إجحاف.

والزّنجانيّ يقصد بذلك اجتماع واوين في الرسم، وإلّا فإنّ كلمة (مسؤُل) و(رؤُس)

---

(١) انظر الرعاية ٢٤٣ .

(٢) انظر النص المحقق ٢٨٥٠.

(٣) انظر الإقناع ٣٣٧.

(٤) انظر الإقناع ١: ٣٣٧. والنشر ٢: ١١١.

(٥) انظر النص المحقق ٢٩٨٩.

ليس فيها واوان، وإنّما همزة وواوٌ.

٩. كتابة (يا بت) و (يا متا) و (يا خي) و (يا يُّها الناس) بدون همزة[١]:

يرى الزنجاني بأن (يا) إذا دخلت على همزة القطع وليس بعدها ألف فإنك تحذف الهمزة وعلّل لذلك بكثرة الاستعمال، وكراهة اجتماع ألفين.

فإن كان بعد همزة القطع ألفٌ كتبت بألفين جزماً نحو (يا آدم)؛ لأنه قد اجتمع ثلاث ألفات، فأسقطت الألف التي بعد الهمزة، فلا يجوزُ حذفُ ألفٍ أُخرى لما فيه من الإجحاف بالكلمة.

وما ذَهَبَ إليه الزَّنجانيُّ هو الموافقُ لرسم المصاحف، وقد ذهب إلى ذلك ثعلب[٢] وأجازه ابنُ الدّهان[٣].

وذَهَبَ الكسائيّ وأبو عمرو الداني إلى أنّ الهمزةَ الواقعةَ ثانيةً لا تُحذف، واحتجُّوا لذلك بحججٍ منها[٤]:

١. أنّ الألفَ الأولى وقعت طَرَفاً، والتغييرُ بالحذفِ وغيره أكثرُ ما يلحقُ في الطَرَفِ، أمّا الثانية فوقعت ابتداءً، والمبتدأ لا يحذف.

٢. أنّ الألفَ الأولى ساكنةٌ، والساكنُ قد يغيّر كثيراً بالحذف وغيره، والثانيةَ متحرّكةٌ والمتحرِّكُ لا يُحذفُ، ولا تغيّرُ صورتُهُ.

٣. أنّ التّغيير في الساكنين بالحذفِ والتَّحريكِ، وفي المثلين إذا أُدغمَ أحدُهما في الآخر إنّما يلحقُ الحرفَ الأوّلَ منهما دون الثاني، فكذا يجبُ أنْ تكونَ الألفُ المغيّرةُ أو المحذوفةُ هي الأولى.

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٩٥.

(٢) انظر المحكم في نقط المصاحف ١٥٤. والمقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ١٦.

(٣) انظر باب الهجاء ١٤.

(٤) انظر المحكم ١٥٥.

١٠ . بناءُ العربيِّ من العجميِّ[١]:

عَقَدَ الزنجانيُّ فصلًا لما يُسمّى (مسائل التمرين)، ورأى أنَّ الغرضَ منه هو الدُّربةُ على إحكام كلامِ العرب، إذ لا يقومُ بذلك إلّا من أتقنَ علمَ التَّصريف؛ لأنّها ناظرةٌ إلى جميع شُعَبِهِ.

وقد أجاز سيبويه أن يُبْنَى من العربيِّ عربيٌّ ورد مثلُه في كلام العرب.

وأجاز الأخفشُ البناءَ على مُطلقِهِ، فلك أنْ تبني من العربيّ عربيًّا وَرَدَ مثلُهُ أم لم يَرِد، ولك أنْ تبني من الأعجميِّ أعجمياً ؛ لأنّه أزيدُ في الدُّربة.

وذهب الزنجاني إلى أنّ كلامَ سيبويهِ أقيسُ، وكلامَ الأخفش أوغلُ في الرياضة .

وذهبَ الجرميُّ إلى أنّه: ليس لك أن تبني من شيء مثلَ شيء؛ لأنّه اجتماعُ ألفاظٍ غير دالّة على معنى، فلا فائدة منه سوى تضييع الزمان. قال الزنجاني: «فضاع في قوله أكثرُ تعبِ التصريفيين».

وعَقْدُ الزنجانيِّ لهذا الفصل، واستطرادُه فيه، ثمّ عقدُهُ في آخرِه مسألةً[٢] خاصّة ببناء العجميِّ من العربيّ، والعربيّ من العجميِّ نستدلُّ به على إجازته لذلك متّبعاً رأيَ الأخفش فيه.

وبعد هذه الأمثلة من آراء الزَّنجاني وترجيحاته، نستطيعُ أنْ نَقِفَ على ظهورِ شخصيّته وعلى مَدَى تبحُّرِهِ في علمِ الصَّرف، وتمكُّنِهِ منه، وما عرضتُه هو نزرٌ يسيرٌ مما يَزْخَرُ به كتابُه (الكافي)، وقد ناقشتُ كثيراً من آرائه في مواضعها في النصّ المحقّق بما يُغني عن إعادته هنا.

***

---

(١) انظر النص المحقق ٢٧٨٩.

(٢) انظر النص المحقق ٢٨١١ .

(٤)

منهج المؤلف في كتابه (الكافي) وطريقة البحث فيه

١. مقدّمة الكتاب:

بيّن لنا الزنجانيّ - رحمه الله - في مقدّمة كتابه أنّ هذا الكتاب هو شرحٌ لمختصرٍ من تصنيفه، صغيرِ الحجم، عظيمِ الفائدة، فيه صعوبةٌ وعُسرٌ، بسبب تركيزِ ألفاظِه، واتساعِ مدلولاتها.

قال - رحمه الله -: «وكان قد سَبَقَ مني فيه - أي: في علم النحو والصرف - مصنفات، لكن المختصر الذي سميته بـ(الهادي) قد شغف به علماء الدهر، وفقهاء العصر، كان يرغبهم في حفظه نزارةُ حجمه، وغزارة علمه، ويصدّهم عنه صعوبة إدراكه، وعسر فهمه.فسألني من لا يمكنُ أن يردّ سؤالُه، ولا يسع إلّا تجشّمُ عبءِ ما طَلَبَ واحتمالُه، أن أملي له شرحاً موجزاً أجلو به صَدَأَه عند ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب، فأجبته إلى سؤاله، وأسعفته بمراده، وأمليت- على إكداء قريحتي، ونضوب رويتي - هذا الكتاب وفق مراده، جامعاً فيه بين الأحكام الصحيحة، والتعاليل الصريحة، والشواهد الغزيرة، والمسائل العزيزة، آتياً بلفظِ النصِّ بخطٍّ أبين من خطّ الشرح، فاصلاً بينهما بالدوائر المحمرة، وسمّيته الكافي في شرح الهادي» .

وهذا النوعُ من التّصنيف المعتمد على شرح المتون المختصرة التي لقيت اهتمامًا من الدارسين، هو الشائع آنذاك في المئة السابعة الهجرية.

ولكلّ عالمٍ طريقتُه ومنهجُه الخاصُّ به في شرحِ المختصرات، يعتمدُ في ذلك على كثرةِ مطالعاته، وعلى مدى تضلّعه من ذلك الفنّ الذي هو بصدد شرحه.

٢. قسم التصريف:

(الكافي) كتابٌ كبيرُ الحجمِ قد صنَّفه الزنجانيُّ - رحمه الله - في علمي النحو والصرف، وقد فصل بينهما بقوله: «ذِكرُ التصريف»، وابتدأ بعد ذلك بسردِ مباحثِ الصَّرفِ ومسائله التي تؤلّف ما يقارب خُمسَ كتاب الكافي، وهي محورُ دراستنا.

أ. مصطلح (التصريف):

أوّل ما نلاحظه في كتاب (الكافي) هو استخدامه مصطلح (التصريف) بَدَلًا عن (الصرف)، وقد استخدمَ سيبويه مصطلح (التصريف) قاصدًا به (القياس اللغوي) أو ما يُعرفُ بـ(مسائل التمرين)، وعرّفه بقوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلّا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسمّيه النحويون التصريف والفعل»[1].

وما نجده عند المبرّد[2] وابن السرّاج[3] لا يختلف كثيرًا عن فهم سيبويه وتعريفه لهذا المصطلح.

وإذا انتقلنا إلى ما أورده المازني في كتابه (التصريف)، والفارسي في (التكملة)، وابن جنّي في (التصريف الملوكي) نجد أنّ مفهوم (التصريف) عندهم لا يبتعد كثيرًا عمّا جاء عن سيبويه والمبرد وابن السرّاج. والذي يميّز ما جاؤوا به هو استقلال هذا العلم وإفراده بالتأليف بمعزلٍ عن مسائل النحو.

وإذا وصلنا إلى الجرجاني وابن عصفور وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام وغيرهم نجد أنّ التصريف أصبح علمًا مستقلًّا، وقسيمًا للنحو لا قسمًا منه.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٤٢.

(٢) المقتضب ١: ٣٥.

(٣) الأصول في النحو ٣: ٢٣١.

ولعلَّ الجرجانيّ أوّل من ألّف كتابًا وَصَلَ إلينا باسم (الصرف)[١] وابتعد عن التسمية (التصريف)؛ غير أنّه لما أتى إلى التعريف استخدم مصطلح (التصريف)، فقال: «اعلم أنّ التصريف تفعيلٌ من الصرف، وهو أن تُصرِّف الكلمة المفردة فتتولّد منها ألفاظٌ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة»[٢].

و(الصرف) في اللغة مصدرٌ للفعل الثلاثي: (صَرَف) فالتسمية هنا بالمصدر. و(التصريف) مصدرٌ للفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف: (صَرَّف)، والزيادة في الفعل تُعطي معنًى زائدًا في المصدر؛ إذ الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى.

ومن المعلوم أنه بُدئ باستخدام لفظة (التصريف) عنوانًا لهذا العلم، ولم يكن اختيارهم لها اعتباطًا، بل لذلك دلالة على المعنى الاصطلاحي الذي أرادوه وهو معنى: تغيير الأبنية من وضعٍ إلى وضعٍ، ومن مثالٍ إلى مثالٍ، و(التصريف) يفيدُ معنى التغيير أكثر من إفادة (الصرف) لهذا المعنى، وكذا يُوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين.

وحين اتسعت دائرة هذا العلم، ودَخَلَ فيه بعضُ المسائل والقواعد التي يبدو فيها التغيير أقلّ ظهورًا، ظَهَرَ مصطلح (الصرف) على هذا العلم، ليشمل المسائل والقواعد تلك، ولعلّ ظهور هذا المصطلح يُواكبُ استقلالَ هذا العلم عن النحو، ولهذا فإنّ بعضهم يَعُدّ **التصريفَ** هو المعنى العمليّ، و**الصرفَ** هو المعنى العلميّ؛ أي أنّ **التصريفَ** يرتبطُ بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، و**الصرفَ** يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات[٣].

ومدلول التصريف عند الزنجاني هو أشبه بما جاء عند ابن عصفور وابن الحاجب

---

(١) وذلك في كتابه: (المفتاح في الصّرف).

(٢) المفتاح في الصرف ٢٦.

(٣) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢: ٣٥٢، والترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، د. مهدي القرني.

وابن مالك من حيثُ تعدّدُ مباحثه، واتساعُ مدلوله، واستقلالُه عن النحو.

ب. ترتيب مباحث التصريف في (الكافي):

نُلاحظ أنّ الزنجاني أخرج من قسمِ التّصريف بعضَ الأبواب التي دَرَجَت كتبُ الصّرفِ على إيرادها ضمنَ مباحثها، كـ(مبحث النسب، والتصغير، والإمالة، والوقف، وجموع التكسير، وهمزة الوصل، والتقاء الساكنين). وقد درسها قبل ذلك في قسم النحو.

وهذه الظاهرة موجودة في بعض كتب التصريف السابقة واللاحقة. إذ إنّ الترتيب الصرفي في مصنفاتهم أخذ عدّة طرائق في عرض المادة العلميّة، ومن ذلك:

أ. طريقة ابن السراج، وهو رائدٌ في التّرتيب الصرفي، وقد ألّف كتابه (الأصول) ليصل بالمادة النحوية والصرفية إلى ترتيب بديع.

ب. طريقة الزَّمَخْشَرِيّ، وذلك بعرض المباحث التي تخصّ الأسماء ثم الأفعال، ثم المشتركة بينهما، غير أنّ ذلك يتمّ بالتداخل مع المباحث النحوية.

ج. طريقة ابن الحاجب، وذلك بالنظر إلى أحوال الأبنية، وهو أسلوبٌ جديد في عرض المادة العلمية اهتم العلماء به بعد ذلك.

د. طريقة السيوطيّ، وذلك بتقسيم الأبواب إلى أربعة بالنظر إلى ذات الأبنية وأحوالها، وأحوال أواخرها ثم التصريف، وإن أشار إليه بشيء يسير في مقدمته أبو عليّ الفارسيّ.

هـ. طريقة ابن مالك، وذلك بعمل مقدّمات يذكر فيها الأصول والمبادئ لعلم التصريف، ثم يرتّب الأبواب بحسب ظواهر التغيير وأنواعه.

و. طريقة أبي حيان، الذي تفرّد بتقديم علم التصريف على النحو، وتفرّد في طريقته التي اعتمدت على عرض أحكام الكلمة حسب موقعها من الكلام.

ولعلَّ من أسباب تقديم تلك المباحث لدى الزنجاني ما يأتي:

أوّلًا:الاقترانُ الشديد بين علمي النحو والصرف في بداية نشأتها، فلم يفصل علماء العربية آنذاك بين مسائل النحو والصرف في مصنّفاتهم، وكانوا يتطرّقون إلى المسألة وقت الحاجة إليها ويقدّمونها في مباحثهم، سواء أكانت نحويّة أم صرفيّة، كما في كتاب سيبويه – ١٨٠ هـ الذي نُثرت فيه مسائل الصرف من أوّله إلى آخره.

وهي إن فُصلت في بعض المصنّفات المتقدّمة إلّا أنّها كانت كتبًا مختصرة وغير مستوعبة لجميع فنون علمِ التّصريف ومباحثه، كما نُلاحظه في كتاب التصريف للمازني – ٢٤٩ هـ مما يؤيّد أنّ مباحثَ التصريف لم يُحسم أمرُها تمامًا على النحو الذي نلمسه الآن بعد أن اكتملت التصانيف، ووضحت أمامنا أُسسُ التصاريف.

ثانيًا: أنّ شأنَه في ذلك شأنُ العديد من علماء النحو والصرف الذين قدّموا بعضَ المباحث وأخّروا بعضَها نظرًا لأهميتها وحاجة الناس إليها [1].

ثالثًا:أنّ من عادة بعض العلماء في تصانيفهم التدرّج من السهل إلى الصعب، فيقدّمون من المباحث ما هو أسهل ويؤخّرون ما هو أعوص. وفي ذلك يقول ابن جني[2]: «إنّ هذا الضرب من العلم – يعني التّصريف – لمّا كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفة علم النحو، ثمّ جيء به بعد ؛ ليكون الارتياضُ في النحو موطّئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرّف الحال» .

وقال ابن عُصفور[3]: « وقد كان ينبغي أن يُقدّم علمُ التصريف على غيره من العلوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركّب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلّا أنّه أُخّر للطفه ودِقّتِهِ».

---

(١) من ذلك ما نلاحظه في كتاب شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. الذي أخرَجَ مِنَ التّصريف باب التقاء الساكنين والنّسب والتصغير والجموع. وأدخل فيه الحديث عن الوقف والإمالة.

(٢) المنصف ١: ٤.

(٣) الممتع ١: ٣٠.

رابعًا: الترتيب الواضح هو الذي يجمع المتشابهات، ويضمّ المتفرقات في أبواب متناسقة، ويبدأ بالأبواب اليتيمة، أي التي يحتاجها غيرها ولا يلزم في معرفتها معرفة غيرها، وهذا الترتيب يساعد على الفهم الجيد. يقول ابن عصفور وهو يتحدث عن علم التصريف: «وذلّلته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع»[1].

خامسًا: أنّ كلَّ فصلٍ من هذه الفصول التي بحثها في كتابه قائمٌ بنفسه، وله استقلالٌ عمّا سواه، فلا نلمس منه اهتمامًا بتقسيم المباحث وتصنيفها بحسب انتمائها بقدر ما نلمس عنايته باستيفاء الكلام بصورة مفصّلة على المبحث الذي هو بصدد بيانه، ثم ليكن أينما كان في النحو أو الصرف.

ولا أدلّ على ذلك من كونه أضاف إلى مباحث الصرف ما ليس منها [2]، حيث أفرد في نهاية كتابه فصلين:

أحدهما: عن (الضرورة الشعرية):

اعتاد كثيرٌ من العلماء السابقين واللاحقين[3] على إفرادها في مصنفات مستقلّة؛ لأنّها لا تندرجُ ضمنَ المسائلِ الصرفية حسب، بل يدخلها كثيرٌ من مسائل النحو.

وعقد لها الزّجاجيّ في الجمل[4] صفحةً واحدةً أقرب إلى الخلاصة من دون

---

(١) الممتع ١: ٢٢.

(٢) وذلك بناء على تعريفه للصرف الذي هو(تحويلُ الأصلِ الواحِدِ إلى أمثلةٍ مُختلِفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصُل إلّا بها).

(٣) ككتاب (ما يحتمل الشعر من الضرورة) لأبي سعيد السيرافي – ٣٦٨ هـ، و(ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني – ٤١٢ هـ و (ضرائر الشعر) لابن عصفور – ٦٦٩ هـ و (موارد البصائر لفرائد الضرائر) لمحمد سليم بن حسين عبد الحليم – ١١٣٨ هـ. و(الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) للألوسي ١٣٤٢هـ.

(٤) انظر الجمل ٣٩٣.

شواهد وأمثلة.

وثانيهما: عن (أحكام الخطّ):

عَقَدَ الزنجانيّ في آخر كتابه فصلًا تحدّث فيه عن الخطّ والهجاء. وهذا مالم يفعله المتقدمون في كتبهم[١].

فالمتقدمون اعتنوا بالهجاء، كعناية المحدثين بالإملاء، وصنّفوا فيه مصنفات مستقلّة،وعَقَدَ كثيرٌ منهم للهجاء أبوابًا في كتبهم النحوية.

ومن العلماء القدامى الذين صنّفوا كُتُباً مستقلّة في الهجاء:

١. الكسائي – ١٨٠ هـ صنّف (كتابَ الهجاءِ)[٢]. وقد أفاد منه الزنجاني[٣].

٢. الفرّاء – ٢٠٧ هـ صنّف (آلة الكتاب)[٤].

٣. ثعلب – ٢١٩ هـ صنّف (كتاب الهجاء)[٥].

٤. أبو حاتم السجستاني – ٢٥٥ هـ صنّف (كتاب الهجاء)[٦].

٥. المبرّد – ٢٨٥ هـ صنّف (الخطّ والهجاء)[٧].

٦. ابن كيسان – ٢٩٩ هـ صنّف (كتاب الهجاء والخط)[٨]. وقد أفاد

---

(١) عَقَدَ ابنُ سعدان الكوفي – ٣٢١ هـ في كتابه (مختصر النحو)، والزجاجي – ٣٤٠ هـ في جُمَلِهِ، بابًا للهجاء، لا يتجاوز الورقتين فقط، ولم يذكرا فيه إلّا اليسير من مسائل الهجاء. فلا وجه للمقارنة بين ما جاء عنهما وما جاء عن الزنجاني.

(٢) انظر الفهرست ٩٨، وإرشاد الأريب ١٣: ٢٠٣.

(٣) انظر النص المحقق ٢٩٩٨ .

(٤) انظر إرشاد الأريب ٢٠: ١٤.

(٥) انظر الفهرست ١١١، وإرشاد الأريب ٥: ١٤٣.

(٦) انظر الفهرست ٨٧، وإرشاد الأريب ١١: ٢٦٥.

(٧) انظر إنباه الرواة ٣: ٢٥١.

(٨) انظر الفهرست ١٢٠، وإرشاد الأريب ١٧: ١٣٩.

منه الزنجاني[١].

٧. ابن السرّاج – ٣١٦ هـ صنّف (الخطّ والهجاء)[٢].

٨. ابن الأنباري – ٣٢٨ هـ صنّف (كتاب الهجاء)[٣].

٩. ابن درستويه – ٣٤٧ هـ صنّف (كتاب الكِتّاب)[٤]. وقد أفاد منه الزنجاني.

١٠. ابن الدّهان – ٥٦٩ هـ صنّف (باب الهجاء). وقد أفاد منه الزنجاني.

وذكرت المصادرُ والمراجعُ مايُرْبِي على العشرين مؤلّفاً مستقلاً في باب الهجاء، ولا نعرف نحويّاً جَعَلَ الهجاءَ باباً في كتاب نحويّ أو صرفيّ قبل ابن سعدان الكوفي – ٢٣١هـ في كتابه (مختصر النحو)، والزّجاجيّ – ٣٤٠ هـ في كتابه (الجُمَل). وقد أفادَ منه الزّنجاني[٥].

وقد نَجِد مثلَ هذا الباب في كتب النحو والصرف عند اللاحقين، مثل الزّنجانيّ، وجاء من بعده ابن مالك – ٦٧٢ هـ في كتاب التسهيل وشرحه، والسيوطي – ٩١١هـ في جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع.

ولعلّ ابن قتيبة – ٢٦٧ هـ من أقدم العلماء الذين أدخلوا في مصنفاتهم أبواباً للهجاء، حيث خصّص في كتابه(أدب الكاتب)باباً بعنوان:(كتاب تقويم اليد) أكثره في الهجاء.

وقد أبدى السيوطي – رحمه الله – عُذرَ النّحويين في ذكر باب الهجاء في كتبهم، إذ

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٩٨.

(٢) انظر بغية الوعاة ١: ١١٠.

(١٠) انظر الفهرست ١١٢، وإرشاد الأريب ١٨: ٣١٣.

(٤) طُبِعَ هذا الكتاب مرتين، وضُبط فيه العنوان هكذا (كتاب الكُتّاب) بضمّ الكاف وتشديد التاء، وهو خطأٌ، وصوابه: (كتاب الكِتَاب) بكسر الكاف وتخفيف التاء، والمقصود به كتاب الكِتابة، أي قواعد الإملاء. انظر مقدمة تصحيح الفصيح لابن درستويه (أ).

(٥) انظر النص المحقق ٣٠١٩.

قال: «وعلمُ الخطّ - ويقال له:(الهجاء)- ليس من علم النحو، وإنّما ذكره النَّحويون في كتبهم كضرورة ما يحتاج إليه المبتدئُ في لفظه وفي كتبه، ولأنّ كثيراً منه مبنيٌّ على أصولٍ نحويّة، ففي بيانها بيانٌ لتلك الأصول، ككتابة الهمزة على نحو ما تسهّل به، وهو بابٌ من النحو كبير»[1].

٣. موضوعات الكتاب وفصوله :

تحدّث الزنجانيُّ في قسم التّصريف عن معظمِ مسائلِ الصَّرف، ومن موضوعاته: (تعريف التصريف، وأبنية الأسماء المجردة والمزيدة، وأبنية الأفعال المجردة والمزيدة، والمصادر، وبناء المضارع من الثلاثي، والمغالبة، وحروف الزيادة، وحروف البدل، وحروف الاعتلال، ومسائل التمرين، ومخارج الحروف، وعدد حروف الهجاء، والمستحسن منها والمستهجن، وصفات الحروف، والضرورة الشعرية، والخطّ وأقسامه...) وغيرها من المسائل الفرعية التي اكتنز بها الكتاب.

ونُلاحظ في كتابه قلّة العنوانات، واكتفاءه بكلمة (فصل) أو (تنبيه) أو (مسألة)، أو (فائدة)، إلّا أنّه سُرعانَ ما يتّضحُ مرادُه من أوّل سطرٍ تقرؤهُ.

٤. طريقة البحث وعرض المسائل:

أ. التعريفات:

في بدء كلّ فصلٍ يسوقُ تعريفًا للموضوع الذي هو بصدده، فيبدأ بذكر المعنى اللغوي، ثم الاصطلاحي[2]، ثم يذكر محترزات التعريف ممّا يدلّ على دقّته في اختيار ألفاظ الحدود[3]، وقد يُوردُ تعريفات العلماء ويناقش بعضها وينبّه على الحشو الذي تضمّنه بعضُها، ومن ذلك: ما جاء في تعريف الإدغام الذي نقله عن أبي عليّ الفارسيّ.

---

(١) انظر همع الهوامع ٢: ٢٤٣.

(٢) انظر النص المحقق في تعريف التصريف ٢٤٨٧، والاعتلال ٢١٤، والبناء ٣٠٨، والشّعر ٤٣٨.

(٣) انظر النص المحقق في تعريف البدل ٢٦٤٢.

قال الزّنجانيّ[١]: «وقال أبو عليّ:هو أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مِثْلِهِ من غيرِ أن تَفْصِلَ بينهما بحركةٍ أو وَقْفٍ، فيرتفعَ اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً.

ولا حاجةَ إلى قوله: (من غيرِ أن تفصِلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ)؛ لأن قوله:(تَصِل حرفاً بمثله) مُغْنٍ عنه ؛ لأنّه إذا فُصِلَ بينهما بحركة أو وقف لم يكن قد وُصِلَ أحدُهما بالآخر ؛ إذ الوصلُ مع الفصل مما يتنافيان، والغرضُ من الإدغام طلبُ التّخفيفِ ؛ لأنّه ثَقُلَ عليهم التقاءُ المتجانسين لما فيه من العَوْد إلى حرفٍ بعد النُّطق به».

ب. المصطلحات:

اهتمّ الزنجانيُّ بإيرادِ المصطلحات التي شاعت عند الصّرفيين في كل فصلٍ من الفصول التي عَرَضَ لها، إذ كان يستخدمُ المصطلحَ الشائعَ ثمّ ينبّه على سائر التّسميات التي يستخدمها علماء العربيّة. من ذلك[٢]:

باب (الاعتلال)، ويسمّى أيضًا: (باب النقل والتحويل) و(باب التغيير).

وباب (الإدغام)، عند البصريين هو (الادّغام) بالتشديد، وعند الكوفيين بالتخفيف.

و(حروف اللين)، وتسمّى أيضًا: (حروف المدّ) و(حروف العلّة) و(الهوائية) و(المصوّتة) و(الخفيّة). وأورد المصطلحَ الكوفيَّ أيضًا بقوله: « ويسمّيها أهلُ الكوفة (الجَزْمَ المُرْسَلَ)، بأن كانا مع انفتاح ما قبلهما ساكنين، سمَّوْا ذلك (الجزمَ المنبَسط)»، وقد بيّن الفرقَ بينها، وسببَ تسميتها بكل مصطلح مما سبق.

جـ. أقوال العلماء وآراؤهم:

ثم يتدّرج بعد ذكره التعريف في مسائل الباب، فيعرض آراء العلماء: سيبويه، والأخفش، والمازني، والفارسي، وابن جني، وغيرهم حتى يأتي على جميع

---

(١) انظر النص المحقق ٢٨١٥.

(٢) انظر النص المحقق في تلك المواضع ٢٦٩٤، ٢٨٤٥، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦١، ٢٨٣٦، وغيرها.

جوانب المسألة.

د. الترجيح بين الأقوال:

ولم يكتفِ الزنجانيُّ بإيرادِ الأقوالِ حسب، بل كان يختار ما يراه راجحًا وصحيحًا، وكثيراً ما يشيرُ إلى ضعفِ بعضِ الأقوالِ، وكان يعضد اختياره بالتعليل والحجّة والدليل[١].

هـ. اختصار المسائل:

ونجده حين يطُولُ الحديثُ في المسألة يعقب المسألةَ بمختصر مجملٍ يجمع فيه شتات الموضوع. من ذلك:

قوله في حديثه عن الإبدال والمضارعة[٢]: «فجملةُ الأمر أنَّ هذا الإبدال والمضارعة على ثلاثة أضرب:

الأول: ما يجوز فيه الإبدالُ والمضارعةُ، وهو [الصاد] مع الدال.

والثاني: ما لا يجوز فيه [إلّا] الإبدال، وهو السين مع الدال.

والثالث: ما لا يجوز فيه إلّا المضارعة، وهو الشين المعجمة مع الدال، والجيم مع الدال».

وقوله بعد أن ذكرَ حروفَ الإدغامِ، وما يُدغم فيه ومالا يدغم في أكثر من عشرين صفحة[٣]:

«فقد تلخّص مما ذكرنا أنه لا يُدغم في (الهمزة)، ولا في (الألف)، ويُدغمُ في (الباءِ): الباءُ و الفاءُ، وفي (التاءِ): التاءُ، والثاءُ، والجيمُ، والدالُ، والذالُ، والطاءُ،

---

(١) انظر النص المحقق على سبيل المثال في ٢٧٨٧، ٢٨٠٢، ٢٨٤٣، ٢٩٦٠، ٢٩٧٢، ٢٩٧٨، وغيرها.

(٢) انظر النص المحقق ٢٦٩٣.

(٣) انظر النص المحقق ٢٩١٠. وانظر أيضًا في ٢٨٣٣.

والظاءُ، واللامُ، وفي (الثاء): ما أدغم في التاء إلّا الجيمَ، وفي (الجيمِ) ما أدغم في التاء إلّا اللامَ، وفي (الحاءِ): الحاءُ والعينُ، وكذا الهاءُ بعد قلبه حاءً. .. ومُفَصَّلُ ما تقدّم يَدُلُّك على هذا المجمل».

و. التقسيم والتفريع:

لم يكتفِ الزنجانيُّ في كتابه بسردِ المعلومات الصرفيّة سردًا متتابعًا، بل نجد له عنايةً بالتقسيم والتفريع، بما يجلي المسألةَ ويكشف غموضَها.

من ذلك ما نُلاحظه في حديثه عن نَقْطِ الحروفِ المشتبهة، قال [(١)]: «ثم هاهنا تقسيمان:

الأوّل: أن الحروفَ المنقوطة قسمان:

منها ما ينقط من تحت، وذلك: الباء، والجيم، والياء.

ومنها ما ينقط من فوق، وهي ما عداها، وذلك: التاء، والثاء، والخاء، والذال، والزاي، والشين، والضاد، والظاء، والغين، والفاء، والقاف، والنون.

الثاني: أن هذه الحروف ثلاثة أقسام:

منها ما ينقط نقطةً، و ذلك: الباء، و الجيم، و الخاء، و الذال، و الزاي، و الضاد، والظاء، و الغين، و الفاء، و النون.

و منها ما ينقط نقطتين و ذلك: التاء، والقاف.

و منها ما ينقط ثلاثاً، وذلك: الثاء، و الشين».

وهناك كثيرٌ من المواضع يَظهرُ لنا من خلالها حُسنُ منهجِه في إيضاح المسائل وتقريبها للقارئ.

---

(١) انظر النص المحقق ٣٠٢٤.

ز. عبارات متن (الهادي) وطريقة شرحها:

وهو حينما يتناول متن (الهادي) بالشرح لا يقتصر على شرح ألفاظ المتن حَسْب، بل كان يتوسّع في شرحه، ويأتي بالمزيد من الآراء والأمثلة والشواهد حتى يستقصي المسألة من جميع أطرافها. مما يدفعني إلى القول بأنّ عبارات المتن هي أشبه بعنوانات مختصرة لمسائل مفصّلة، وهو ما يفسّر لنا قولَه في مقدّمة كتابه: « لكن المختصر الذي سميته بـ(الهادي) قد شغف به علماء الدهر، وفقهاء العصر، كان يُرغّبهم في حفظه نزارةُ حجمه، وغزارة علمه، ويصدهم عنه صعوبة إدراكه، وعسر فهمه ...».

فهو بشرحه هذا قد فَتَحَ كلّ بابٍ مستغلقٍ في متن (الهادي).

حـ. الاستطراد:

ولم تخلُ مسائله من الاستطرادات التي لا تتعلَّقُ بصلبِ المسألة، وإنّما يذكُرها لأجل بيان لبسٍ يقعُ فيه كثيرٌ من العلماء، فينبّه عليه باختصار ومن دون إطالة. من ذلك:

قوله في فصل الخطّ: «**ولا بأسَ بذكر وزن (اللات) واشتقاقها ؛ لتتبيَّن أن التاء فيها للتأنيث**، فتقول: وزنها الآن (فَعَةٌ)، ومثالها في الأصل:(فَعْلَة) ساكنة العين، لأنّ السكون هو الأصل، وكان في التقدير: (لَوْيَة)، فحذفت اللام اعتباطاً، فبقي (لَوْةٌ) فانفتحت الواو ؛ لمجاورتها تاء التأنيث، فانقلبت ألفاً فصارت (لاَتٌ)، فَظَهَرَ أنّ الهاء فيها للتأنيث. . .»[1].

ثمّ قال منوّهًا على استطراده: «**وهذا الذي ذكرناه لا تعلّق له بالخطّ، ولكن لمّا لم تَجْرِ هذه اللفظةُ في المختصر إلّا في هذا الموضع ذكرنا ما فيها**».

ط. عزو النصوص والآراء:

أمّا عن نقل نصوص الآخرين وآرائهم فلا نجد لديه كبيرَ اهتمامٍ بعزوِ كلّ نصٍّ إلى

---

(١) انظر النص المحقق ٣٠١٥، وقد ذكر بعد ذلك رأي سيبويه المخالف لرأيه وتعذّر له بأنه لم يبن له أصل الاشتقاق.

قائله أو إلى الكتاب الذي نقل عنه.

فقد نَقَلَ نصوصًا مطوّلة من شروح المفصّل ولم يعزُها لأحدٍ، ونَقَلَ نصوصًا عن المازني ولم يُشر إلى شيء من كتبه، كما نقل عن ثعلب، والفارسي، وابن جنّي، والجوهري، وابن بابشاذ، وابن دُرُستويه، وابن الدّهان، وغيرهم، وقد يُصرّح بأسمائهم من دون ذكر أسماء كتبهم التي نقل عنها.

ولعلّ طريقةَ التوثيقِ العلميّ للنصوص لم تكن محور اهتمامهم آنذاك.

ي. إحالته إلى الفصول السابقة من الكتاب:

وقد كان – رحمه الله – يعيدُ الحديث عن بعض المسائل لأهميتها وللتنبيه عليها إذا دعت إليها الحاجة، وينبّه القارئ على أنها قد تقدّمت في أحد الأبواب السابقة، وإذا لم تكن هناك حاجة لإعادتها فإنه يكتفي بالإحالة إلى ما سبق. ومن ذلك:

ما ورد في فصل الخطّ في أثناء حديثه عن المقصور[١]، قال: «**الثاني: المقصور: الأمور المميزة بين المقصور والممدود قد ذكرناها في فصلٍ مستقلٍ فلتطلب هناك، والمراد هاهنا وضعها في الخط**».

وقال في موضع آخر من فصل الخط[٢]: «**وإذا كانت الفاءُ أو العينُ واواً أو ياءً فاللامُ ياءٌ: كـ(وَشَيْتُ) و(شَوَيْتُ) و(يَدَيْتُ) و(الحيَا). وقد سَبَقَ تعليلُ هذا كلّه في موضعه، لكنا أعدناه تنبيهاً على ما سلف**».

وقال في موضع آخر[٣]: «**والمجهولةُ الأصل إن لَزِمَتِ التفخيم كـ (إذا) أُلحِقَتْ بالواو، وإنْ جازتْ إمالتُها كـ (متى) أُلحقت بالياء: وقد أشَرْنا إلى هذا في (بابي التثنية**

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٦٣.

(٢) انظر النص المحقق ٢٩٦٤.

(٣) انظر النص المحقق ٢٩٦٥.

والإمالة)». وغيرها من المواضع [١].

ك. التنبيه على أخطاء النسّاخ وتصحيفات الكتب:

كان – رحمه الله – ينبّه على أخطاء النسّاخ وتصحيفات الكتب، وزيادات النسخ، في العديد من المواضع [٢]. وفي ذلك دليل على دقّته.

٦. شواهده:

للزّنجانيّ عناية فائقةٌ في إيرادِ الشواهد من القرآن الكريم، وقراءاته المتواترة والشاذّة[٣]

وكذلك الشعر العربي، وأقوال العرب وأمثالهم. ولم يهمل الحديث النبوي، بل يستشهد به من دون أن نلمس منه تحرّجًا في ذلك.

- القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو والصرف، وقراءاته التي وصلت إلينا بالتواتر والسند الصحيح جميعها حجّة.

وقد جرى عُرفُ العلماء على الاحتجاج بروايات القرآن، قال السيوطي: «أمّا القرآن فكلّ ما وَرَدَ أنّه قُرِئَ به جاز الاحتجاجُ به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيّة إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياسُ عليه»[٤].

وجعل الزنجانيُّ في كتابه القرآنَ هو الأصلَ الأوّلَ في الاستشهاد، إذ استشهدَ بأكثر

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٥٧.

(٢) انظر النص المحقق ٢٥١٣، ٢٩٥٦، ٢٨٦٣، ٢٩١٣، ٢٩١٤.

(٣) انظر النص المحقق ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٩٠١ . وغيرها.

(٤) الاقتراح ٤٨.

من ثلاث مئة وثمانٍ وعشرين آية.

وكان لاستشهاده بالقرآن أغراض متعددة، منها: الاستشهاد على مسألة ما والتمثيل لها، أو التمثيل لأمرٍ لا علاقة له بالمسألة الصرفية، من ذلك قوله[١]: «ويجوزُ في بيت الأعشى أن تكون التاءُ للخطاب، ويكون قد خَرَجَ إلى خطابِ ناقته بعد الغيبة، ويُسمّى ذلك في علم البديع (التفاتاً) كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ثم قال: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فلا يكون فيه شاهد».

وقد يستشهدُ بالآيةِ لبيانِ معنى كلمةٍ، كقوله[٢]: «و(تَتْرَى) (فَعْلَى) من المواترة، وهي المتابَعة. وقال اللّحيانيّ: لا يكون مواترة إلّا وبينهما فترة، وفي التنْزيل: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ فمَنْ لم يَصْرِفْهُ جَعَلَ ألفَه للتأنيث، ومَنْ صَرَفَهُ جعلها للإلحاق».

- القراءات القرآنية:

كان موقف الزّنجانيّ من القراءات القرآنية موقفًا معتدلًا، فنجده يحتجّ بالقراءات من دون تحفّظٍ في ذلك.

ونلاحظ أنّه لم يعتمد في نقل القراءات على القراءات السبعيّة حسب، إذ العبرة ليست بسبعيّة القراءة، وإنّما بصحّة نقلها عن رسول الله ﷺ، والقراءة ليست قائمة على الآراء والاختيار، بل هي سُنّة متّبعة يأخذها الآخر عن الأوّل[٣].

ولكن قد ينزلقُ قلمُه في الحكم على بعض القراءات السبعيّة بأنّها شاذّة، متأثرًا في ذلك بالنُّحاة السابقين.

قال الزّنجانيّ[٤]: «وقد أجمع السبعةُ على تصحيحِ ياءِ (معايش)...وقد يُروى عن

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٢٧.

(٢) انظر النصّ المحقق ٢٦٧٩.

(٣) انظر النشر ١: ١٧.

(٤) انظر النصّ المحقق ٢٧٣٣.

نافع أنه همز (معائش) وهو شاذ جداً، وعُذْرُهُ أنّه شَبَّهَ الياءَ في (مَعِيشَة) بياء(صَحِيفَة) حيث سُكِّنَتْ و انكسرَ ما قبلها».

والحقيقة أنّ للنحويين في تلك القراءة مواقفَ متباينة:**فمنهم من ردّها بشدّة، وهاجم من قرأ بها،** كالمازني وتلميذه المبرّد. **ومنهم من ردّها وحاول أن يعتذرَ لمن قرأ بها،** كالفرّاء ومكّي. **ومنهم من دافع عنها،** كأبي حيّان وتلميذه السمين الحلبي.

قال المازني: «فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأٌ، فلا يلتفت إليها، وإنّما أخذت عن نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا، نحوًا من هذا»[(١)].

وقد ذكر المبرّدُ هذا الرأيَ نفسَه [(٢)].

وقال **الزجّاج**: «وجميعُ النحويين البصريين يزعمون أنّ همزَها خطأٌ. .. ثم قال: فأمّا ما رواه نافع من (معائش) بالهمز فلا أعرفُ له وجهًا، إلّا أنّ لفظَ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسكن في (معيشة) فصار على لفظ (صحيفة) فحُمِلَ الجمعُ على ذلك. ولا أحبُّ القراءة بالهمز إذ كان أكثرُ النّاسِ إنّما يقرؤون بتركِ الهمز، ولو كان مما يُهمز لجاز تحقيقه وتركُ همزِه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمزة ؟! وهو كتاب الله عزَّ وجلَّ الذي ينبغي أن يُمال فيه إلى ما عليه الأكثر ؛ لأنّ القراءة سنّة، فالأولى فيها الاتّباع، والأولى اتباع الأكثر»[(٣)].

وقال **الفرّاء** عن (معايش): «لا تُهمز ؛ لأنّها – يعني الواحدة – (مفِعلة) الياءُ من الفعل، فلذلك لم تهمز. .. وربّما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنّها (فعيلة) لشبهها بوزنها في اللفظ، وعدّة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة)، شُبّه بـ(فعيل) وهو (مفعِل)، وقد همزت العرب (المصائب) وواحدتها (مصيبة)، شبهت بـ(فعيلة)

---

(١) المنصف ١: ٣٠٧.

(٢) المقتضب ١: ٢٦١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢١.

لكثرتها في الكلام»[١].

فيتَّضِحُ من كلامه أنّه قد يَرِدُ ذلك عن العرب.

وقال ابن الجزري: «ومثالُ ذلك ما نَقَلَهُ ثقةٌ، ولا وَجْهَ له في العربية، ولا يصدر مثلُ هذا إلّا على وجه السَّهْو والغَلَط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدًا، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: (معائش) بالهمز»[٢].

وقال أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني: «إنّ الرواية بالهمز غلطٌ على نافع؛ لأنّ الرواة الثقات عنه كلّهم على خلاف ذلك، وقال أكثر القرّاء وأهل النحو والعربية: إنّ الهمزة فيه لحنٌ، وقال بعضهم: ليس بلحنٍ وله وجهٌ، وإن كان بعيدًا»[٣].

ودافع أبو حيان عن هذه القراءة، فقال: «وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية (معائش) بالهمز، وليس بالقياس، ولكنهم رووه وهم ثقات، فوجب قبوله، وشذّ هذا الهمز كما شذّ في (منائر) و(مصائب)، وكان القياس (مناور) و(مصاوِب)، وقد قالوا:(مصاوب) على الأصل، كما قالوا: (مقاوِم) و(معاوِن). قال الزجّاج: وجميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ... ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة. وقد نقل الفرّاء أنّ العرب ربّما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به نقل القراء الثقات عن ابن عامر، وهو عربيٌّ صُراح، أخذَ القرآنَ عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج وهو من كبار قرّاء التابعين، وزيد بن علي، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحدٌ، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يجهل. فوجبَ قبولُ ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة

---

(١) معاني القرآن ٢: ٣٧٣.

(٢) النشر ١: ١٦.

(٣) المبسوط في القراءات العشر ١٧٩.

البصرة في مثل هذا. وأمّا قول المازني أصلُ أخذِ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح؛ لأنها نقلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن علي والأعمش، وأمّا قوله: إنّ نافعًا لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، فلو فرضنا أنّه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلّم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلّم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يُسيئون الظنَّ بالقرّاء، ولا يجوز لهم ذلك»[1]. اهـ.

وهو ما نقله السمين الحلبي[2].

والقراءة هذه من الشّواذّ، وليست من المتواتر[3].

والحقيقة أنّه لم يسترسل في نقدِ القرّاء والطعنِ عليهم كما فَعَلَ المازني والمبرد وابن جني وغيرهم.

وهناك بعض العبارات في شرحه نستدلّ من خلالها على اطّلاعه الجيّد على القراءات القرآنية، ومن ذلك قوله في الحروف المستحسنة، في الشين التي كالجيم إذا أسكنت قبل الدال نحو: (أشدَق): «ولا نعلمُ أحدًا قرأ بهذه اللغة».

وقوله أيضًا في الحروف المستهجنة: «وزاد ابنُ بابشاذ في الحروف المستهجنة (اللام المفخّمة)، وفيه نظرٌ؛ لأنّ اللام المفخمة قد جاءت في القرآن».

فقوله: إنّ اللام المفخمة جاءت في القرآن نستدلّ منه على اطّلاعه على مذهب ورش في تغليظ اللام، وهو ما دعاه إلى التوقّف عند رأي ابن بابشاذ.

---

(١) البحر المحيط ٤: ٢٧١.

(٢) الدرّ المصون ٥: ٢٥٩.

(٣) انظر شواذ ابن خالويه ٤٢. وانظر أيضًا الحديث عن هذه المسألة في: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١: ٣٠٦، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١: ٣٥٥، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٥٥٨، وفيض نشر الانشراح ١: ٢٦٦ وهامشه، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٢.

وقد بيّنت رأي العلماء في ذلك في موضعه من النصّ المحقق[١].

وأمّا موقفه من القرّاء فهو موقفٌ معتدلٌ أيضًا، إذ نجده يُثني عليهم، كما في قوله في إدغام الراء في اللام: «وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنّه كان يُدغم الراء في اللام ساكنة كانت الراء أو متحركة، أبو عمرو حجّة فيما ينقل ويقرأ».

وثناؤه على أبي عمرو في هذا الموضع جاء بسبب موقف بعض النّحاة الرافض لإدغام الراء في اللام، قال الزمخشري: «وإدغام الراء فيها – أي: في اللام – لحنٌ»[٢].

وقد يَنْسِبُ الزّنجانيُّ إلى بعضِ القُرّاء الجهلَ وقلّةَ الحظِّ من العربية، ولكنّه مع ذلك يتعذّر لهم، ويحاول أن يُوجد لهم مخرجًا، على نحو موقفه من قراءة عبد الله بن عامر في قوله تعالى: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم﴾.

من ذلك أيضًا موقفه من فصلِ لام الجرّ عمّا بعدها في بعض المصاحف، ومن جواز الوقف عليها في قوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، إذ عدّه غلطًا من الكاتب وجهلًا بالعربية، وقال: لو جاز ذلك لجاز الوقفُ على اللام والابتداء بما بعدها، ولا يقرأ بذلك إلّا جاهل بالقراءة.

وهذا تحامُلٌ من الزّنجانيّ على كلّ قارئٍ خالَفَ الصناعة النّحوية، والصحيحُ أنّ القراءةَ المتواترة لا يصحُّ إنكارُها لمجرّدِ مخالفتها قواعد العربيّة. وقد وَقَفَ على لامِ الجرّ دون مجرورها جميعُ القرّاء اتّباعًا لرسم المصحف، ما عدا أبا عمرو والكسائي –بخلاف عنه– فقد وقفا على (ما). كما أنّ فَصْلَ اللّامِ عن مجرورها ليس خطأً من الكاتب، بل هو ثابت في رسمِ كلِّ المصاحفِ[٣] وليس بعضها كما زَعَمَ.

والزنجانيُّ قد نَقَلَ ما قاله عن ابن دُرُستَويه[٤]، إلّا أنّ ابنَ دُرُستَويه استدرك في

---

(١) ٢٨٤٦، ٢٨٥١.

(٢) المفصل ٤٢٨.

(٣) قاله أبو عمرو الداني في المقنع ٧٥.

(٤) كتاب الكتاب ٤٨.

موضعٍ آخر[١]، وقال: إنّ ذلك ممنوعٌ في غيرِ المصحف. فيُفهم منه أنّه جائزٌ في المصحف، وهو ما فات الزنجاني غفر الله له[٢].

ومن خلال ما سَبَقَ تتضح لنا قيمةُ القرآن وقراءاته في الدرس الصرفيّ الذي تناوله الزنجاني في كتابه، كما يتبيّن لنا اهتمامه بالقراءات وموقفه المعتدل منها مقارنة بالنحاة القدامى من أهل الكوفة والبصرة .

- الحديث والأثر:

أصبح الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف سمة من سمات الدرس النحوي والصرفي في المئة السادسة والسابعة الهجرية، فلم يتحرّج الزنجاني من إيراد الأحاديث الشريفة في مصنفاته النحوية والصرفية، إذ استشهد بتسعة عشر نصًّا ما بين حديثٍ وأثرٍ.

وهو في استشهاده بالحديث يذكر موضع الاستشهاد غالبًا دون ذكر الحديث بكامله، وقد يقدّم ويؤخّر في ألفاظ الحديث، وكثيرًا ما يتّبع النحاة في نسبة الأحاديث، فيقع في نفس الخطأ الذي وقعوا فيه، إذ نَسَبَ بعضَ الأقوال إلى النبيّ ﷺ ولم تثبت عنه في كتبِ السُّنَّة.

واستشهد بالحديث لأغراض متعددة، منها: التمثيلُ على بناءٍ صرفيّ نحو: «يكفيك ما **فضل** من الوضوء. .»، أو بيانُ معنى كلمة، نحو: «كأنّ وجوههم المجانّ **المطرقة**»، أو التمثيل على ظاهرة لهجية لإحدى القبائل العربية، نحو: «ليس من امبر امصيام في امسفر»، وغيرها من الأغراض.

---

(١) كتاب الكتاب ٧٠.

(٢)انظر الإقناع ١: ٥٢٦، والنشر ٢: ١٤٦، والدر المصون ٤: ٤٦.

-كلام العربِ وأقوالهم:

أ. النثر:

لم يُغفلِ الزَّنجانيُّ الأصل الثالث من أصول الاستشهاد في العربية، وهو كلام فصحاء العرب وأقوالهم، بمنثوره ومنظومه. فقد استشهد بأكثر من عشرين قولًا، ما بين أمثالٍ وأقوال، منها ما انتشر في كتب النحويين، ومنها ما لم أقفْ عليه في كتبهم.

وأكثرَ الزنجانيُّ من ذكر لغات القبائل العربية: بني تميم، وبني عامر، وهذيل، وطيّئ، وأهل الحجاز، وأسد، وكلب، وبكر، وثقيف، وقيس، وغيرهم.

ب. الشعر:

لم يُعْنَ علماءُ اللُّغة بأقوال الشعراء في الاستشهاد إلّا في العصور التي صفت فيها اللغة من العجمة، والدخيل من الأساليب، ولذا قسموا الشعراء إلى أربع طبقات:

١. الجاهليين.

٢. المخضرمين.

٣. الإسلاميين.

٤. المولدين ومن بعدَهم.

وبعضُهم زاد قسمين:

٥. المحدثين، كأبي تمّام.

٦. المتأخرين، كالمتنبي.

ويرى العلماء أنّ الطبقة الأولى والثانية يستشهد بشعرهما في اللغة، أمّا الطبقة الثالثة فيستشهد بشعرهما على الصحيح، ومن العلماء من لا يطمئن إلى شعراء هذه الطبقة من حيثُ سلامةُ الأسلوب.

قال الزنجاني: كان الأصمعي لا يرى قول ذي الرّمّة حجّة [١].

وكان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهم يُلَحِّنون الفرزدق، وذا الرّمّة، وأضرابهم، ويعدّونهم من المولّدين [٢].

والزنجاني قد أكثر من الاستشهاد بشعر هؤلاء الشعراء.

وأمّا الطبقة الرابعة فالصحيح أنّه لا يستشهد بشعرها مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم .

ومن هؤلاء أبو تمام – ٢٣١ هـ فقد استشهد بشعره الزمخشري وتبعه الرضي، واحتجّ المجيزون لذلك بأنّ إتقان الرواية يستلزم إتقان الدّراية [٣].

وقد أورد الزنجاني في فصل الخطّ بيتًا لأبي تمام يقول فيه:

وَحَسْبُكَ حَسْرَةً لكَ من صَدِيقٍ يكونُ زِمامُهُ بِيَدَيْ عَدُوِّ

واستشهاده ببيته إنّما هو من باب التمثيل والاستئناس، وإلّا فإنّه لا يَستشهدُ إلّا بشعر من يحتجّ بهم في العربية.

لذا نجد الزنجاني يقول عن أبي تمام: «أبو تمام لا يحتجُّ بشعره، وهو لا يعرف مذاهب الاشتقاق، وإنّما صدر هذا على مذاهب الشعراء التخييلية» [٤].

والزنجاني لم يكن في عصر الرواية والسماع، ولم يؤلّف كتابه في عصر الاستقراء الأوّل للغة، بل جاء كتابُه بعد أن جُمعت المادّة اللغوية، وصنّفت، ووضعت في اللغة والنحو مؤلفات كثيرة تناولت لغة العرب بالدرس والتحليل، فليس غريبًا أن نرى الزنجاني ينهج نهج النحاة والصرفيين الذين سبقوه، مستخدمًا شواهدهم

---

(١) انظر الكافي – قسم النحو. د/ ٤٤٦.

(٢) انظر القواعد النحوية ١٩٤.

(٣) انظر الخزانة ١: ٤ .

(٤) انظر الكافي – قسم النحو د/ ٥٦٥.

وأدلّتهم ومناهجهم.

وممّا يلفتُ النَّظَرَ كثرةُ الشواهد الشعرية التي أتى بها في قسم التصريف وحده، حيث بلغت شواهده بدءًا من قسم التصريف إلى آخر الكتاب (٣٦٥) شاهدًا.

ولا شكَّ في أنَّ ذلك يُضفي على الكتاب قيمةً علميةً، ولاسيّما أنّني وجدت عددًا من الأبيات التي لم يُكْثِر النحويون تردادها في كتبهم ومصنفاتهم.

ولا يخفى علينا أنَّ الزنجانيَّ كان صاحبَ ذوقٍ أدبي، وحِسّ شعريّ مُوسيقيّ مُرهف، وكانت له انتقاءاتٌ واختياراتٌ شعريّةٌ بديعةٌ، يظهر لنا ذلك من خلال كتابيه:

(المضنون به على غير أهله) وهو مختارات شعرية انتخبها من أحسن ما نظمته العرب في دواوينهم. و(معيار النظّار في علوم الأشعار) في العروض والقافية والبلاغة.

وتضلّعه من دواوين الأدب هو ما يفسّر لنا عنايته بالشاهد الشعري.

ونلاحظ في استشهاده بالشعر الأمور الآتية:

*-قد يوردُ من البيت الكلمةَ أو الكلمتين فقط، معتمدًا في ذلك على شهرته، وحفظ القارئ الفطن له، أو على تقدّمه فيما سبق من مسائل الكتاب، من ذلك قوله:

فَبَيْناهُ[1] ....

وقوله:

...................قَضاهُما داوُد[2]...................

وغيرها من المواضع[3].

---

(١) انظر النص المحقق ٢٩٣١ حيث ذَكَرَ جزءًا منه، وفي ٢٩٧٧ أعاد ذكره كاملًا، وهو:

فبيناه يشري رحله قال قائل: لمن جَمَلٌ رِخْوُ الملاطِ نجيبُ

(٢) انظر النص المحقق ٢٦٦٦، وهو جزء من بيت تتمته:

وعليهما مَسْرودتان قَضاهما داوُدُ أو صَنَعُ السوابغِ تُبَّعُ

(٣) انظر النص المحقق٢٦٩٧(متنزاح)، و٢٩٧٥(لعلما أنت حالم)، و٣٠٣٠(أستحدث الركب)..وغيرها.

*-لا يكتفي بإيراد الشاهد فحسب، بل كان يصحح المعنى ويستدرك على الشاعر فيه، ومنه:

قول الشاعر:

وكلّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبَّعِيَّةٍ ... ونَسْجِ سُلَيْمٍ كُلَّ قَضَّاءَ ذَائِلِ

قال الزنجاني: « أراد: (سُلَيمان) - عليه السلام -، فحذف الألف والنون. وغَلِطَ في المعنى؛ لأنّ الدروعَ مِن عَمَلِ داوُدَ لا من عَمَلِ سُليمان، عليهما السلام».

وقول الحطيئة:

فيه الرِّماحُ وفيهِ كُلُّ سابِغَةٍ ... جَدْلاءَ مُحْكَمةٍ من نَسْجِ سَلّامِ

قال الزّنجاني: «أراد: (سليمانَ)- عليه السلام-، وغَلِطَ في المعنى أيضاً كما ذكرناه».

-له عنايةٌ ملحوظةٌ بنسبة البيت إلى قائله، وقد يصحّح نسبةً خاطئة أوردها بعض العلماء ممن سبقه، وذلك بحسب ما يترجّح لديه، منه:

ما قاله في حديثه عن مصادر الرباعي المجرّد[1]: « و(الفِعْلال)، قالوا: (سِرْهَاف)، وقال:

سَرهَفْتُهُ أيَّمَا سِرْهافِ

والزمخشري نسبه إلى رؤبة، وهو للعجاج».

*-كان - رحمه الله - يوردُ الروايات المتعدّدة للبيت الواحد، مما يدلّ على عنايته بالشاهد الشعري، ودقّته في الرواية، من ذلك[2]:

قوله: «وقول زهير:

هو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ ... عفواً ويُظْلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ

(١) انظر النص المحقق ٢٥٨٨.

(٢) انظر النص المحقق ٢٧٠٠، ٢٧٤٠، ٢٨٧٧، وغيرها.

يُروى بالأوجه الثلاثة:

(فيظْطَلِمُ) على الأصل بعد قلب التاء طاء. و(فَيَظَّلِمُ) بالظاء المعجمة على الوجه الثاني . و(فَيَطَّلِمُ) بالطاء المهملة على الوجه الثالث . ويُروى: (فَيَنْظَلِمُ) بنون المطاوعة على حدّ (كسرته فانكسر).

٧. حكاية لغات القبائل:

كان – رحمه الله – يحكي لغاتَ القبائل العربية:(بكر بن وائل، وأهل الحجاز، وأهل العراق، وأهل اليمن، وتميم، . ..) وغيرهم[١].

٨. حكاية لغات العجم:

ويحكي لغات العجم ويشير إليها، وخصوصًا الفرس[٢] الذين سمع منهم لمجاورتهم مكان إقامته في أرض العراق. من ذلك:

قولهم للرجل: (پـاء). وقولهم للبير: (چـاه). وقولهم للبقر: (گـاو). وقولهم لرمص العين: (زفـك)، وللحمار الأدغم: (ديزج)، وللأيّل: (كوزن).

ونقل عن العبرانية قولهم في التوراة: (توروه)[٣]، وهي بمعنى الأدب أو التأديب.

٩. التنبيه على خطأ العامّة وعنايته بالتصحيح اللغوي:

كثيرًا ما كان الزنجانيُّ ينبّهُ على أخطاء العامّة، ويعتني بالتصحيح اللغوي [٤]. من ذلك:

قوله: «وأمّا (أَحَدٌ) في قولهم:(ما بالدار أَحَدٌ)، فقالوا: الهمزةُ فيه أصلٌ؛ لأنّها للعموم لا للإفراد، ولذلك لا تستعملُ في الواجب، **فلا يقال: في الدارِ أحدٌ».**

---

(١) انظر النص المحقق ٢٨١٨، ٢٨٤٦، ٢٨٤٨، ٢٨٥١، وغيرها .

(٢) انظر النص المحقق ٢٨٤٩، ٢٨٥١.

(٣) انظر النص المحقق ٢٦٨٠.

(٤) انظر النص المحقق ٢٦٥٣، ٢٧٣٤، ٢٧٩٠، ٢٨٤٤، وغيرها.

وقوله: «وقوله: (يُوازيَه) أي: يعادله، تقول: (آزيتُهُ)، إذا حاذيتَهُ، **ولا تقل:** (وازيتُهُ)، وهو بإزائه، أي: بحذائِه».

وقوله: «وإمّا بأن يكون ذلك أصلاً لكنَّهُ هُمِزَ في الواحد نحو:(قائِل) و(بائِع) فإنَّ جمعه يجري مَجرى مُفْرَدِهِ تقولُ: (قوائِل) و(بَوائِع) ؛ لأنّ ألفَ الجمعِ قبلَ الواوِ والياءِ، فصار لفظُهُ كلفظِ(قائِل) و(بائِع)، وتصحيحُ الياءِ فيه خَطأٌ، **وقد أُولِعَتْ بذلك العامَّة واللُّحانُ من القُرَّاء**».

١٠ . عنايته بغريب اللغة:

ونلاحظ عنايته بشرحِ الغريبِ اللغوي، فيسرد الكثير من المعاني ثم يختار منها المقصود بمثاله الذي أورده، ونستطيع أن نستخرج من كتابه هذا معجمًا لغويًا زاخرًا، وخصوصًا فيما يتعلّق بغريب الأبنية.

وهذا العلم اللغويُّ الذي يمتلكه الزّنجانيّ اكتسبه من خلال قيامه بفكرتِهِ المعجمية التي اعتمدت على الجمع بين كتابين مهمّين من كتب اللغة هما: (الصحاح) للجوهري-٣٩٢هـ و(المغرب في ترتيب المعرب) للمطرزي – ٦١٠هـ، وقد صنّف الزّنجانيّ كتابًا جمع فيه بينهما، وسمّاه (المعرب عمّا في الصحاح والمغرب).

ومن شأن من يقوم بهذا العمل أن يكون ذا اطّلاع شامل على المادّة اللغوية الواسعة، ومعرفة تامّة بأصلها، فضلًا عن فهم ما جاء في الكتابين ليتمكّن من الجمع بينهما.

وهذا الأمر هو ما نستطيع أن نفسّرَ به عنايته الفائقة بتفسير الغريب الوارد في كتابه في قسم التصريف. والله أعلم.

١١ . العناية بالخلاف النحوي:

وقد عُني الزنجانيّ أيضًا في كتابه بإيراد خلافات النحويين البصريين والكوفيين،

وقد يضيف إليهم البغداديين في بعض المواضع، من ذلك [١]:

قوله – رحمه الله –: «وأما (أوّل) فللكوفيين فيه قولان:

أحدهما: أن أصله (أَوْأَل) مثل (أَوْعَل) فأبدلوا من الهمزة واواً.

والثاني: أن أصله (أأْوَل) مثل (أَعْوَل)، فأبدلوا من الهمزة الثانية واواً.

وأفسد أصحابُنا القولين بأنَّ تخفيفَ هذه الهمزة لا يكون هكذا.

وقال البصريُّون: (أَوَّلُ)(أَفْعَلُ)، وتركيبه من واوين ولام، وهو أفعلُ التفضيل، وقولهم في تأنيثه: (الأُوْلى)، أصله: (الوُوْلَى) فألزموا الواو البدل. وهذا تركيبٌ غريب؛ لأنَّ الفاءَ والعينَ واوٌ، ولم يوجدْ له نظيرٌ».

ونلاحظ لديه ميلًا نحو البصريين، ولاسيّما سيبويه، لكنه لم يُغفل آراء الكوفيين، بل كانت محطّ اهتمامه، ولم نلمس منه أي تعصّب تجاه ذلك.

وهو في إيراده تلك الخلافات لا يقف دونها، بل يُقدم على الإدلاء برأيه فيرجّح ذلك الرأي، ويضعّف الآخر، وقد يخطّئه، كلّ ذلك بالدليل والتعليل.

وبصورةٍ عامّةٍ فإنّ منهجَه الذي سار عليه لا يخرج عمّا هو معروف من مناهج علماء عصره، كالسَّخاوي شارح المفصّل، وابنِ يعيش، وأضرابهم. والله أعلم.

***

---

(١) انظر النص المحقق ٢٦٨٠، ٢٧٧٩، ٢٧٨٩، ٢٨٦٧، ٢٨٧١، ٢٨٨٣، ٢٨٩٠، ٢٩٤٨. وغيرها.

(٥)

مصادر الكتاب

ليس من اليسير الإلمامُ بالمصادر الكثيرة التي أفاد منها الزّنجانيّ .

فالزنجانيّ من علماء المئة السابعة، وهذا يعني أنّ ميراثاً ضخماً من المؤلّفات والمعارف أتيحت له.

ولكننا بالتأمّل في كتاب (الكافي) نستطيعُ أن نعرِفَ بوضوحٍ بعضَ المصادرِ التي استقى منها الزنجانيُّ مادةَ الكتابِ العلمية.

فقد كان - رحمه الله - يُشيرُ إلى من رَوَى عنهم أو نَقَلَ من كتبهم أو استعانَ بآرائهم المبثوثة في كُتِبِ غيرهم.

ويتّضح لنا أنّ من أبرز العلماء الذين تلقّى عنهم الزنجانيُّ علوم العربية هو شيخه (ابن الخباز الموصلي)، ويعدّ من أهمّ مصادره.

وصرّح الزنجانيُّ بذكره في كتاب (الكافي - قسم التصريف)، وكان يُلقّبه بـ (**الشيخ**).

وقد نظرتُ في مؤلَّفِ ابنِ الخبّاز المسمى (توجيه اللُّمع) فألفيتُ فيه تشابهاً في الأسلوب، من خلال التنبيه على أخطاء العامّة، وحكاية لغة العجم، واستخدام أسلوب التساؤل (الفَنْقَلَة): (فإن قلتَ ... قلتُ ...)، وكذلك طريقة العرض والشرح وإيراد الشواهد، كلّ ذلك يؤيّد أنّ ابنَ الخبّازِ من أهمّ مصادرِ الزنجانيِّ في الدرسِ الصرفيّ وأبرزها، ولو وقفنا على كتابٍ في الصّرف لابنِ الخباز لأمكننا الحكمُ بدقّة على مدى الإفادة منه في فنّ التصريف.

ومن أبرز مصادر الزنجاني ما يأتي:

أ. المذاهب. ب. الأعلام. ج. الكتب.

أوّلاً: المذاهب:

- البصريون:

يُعدّ سيبويه في مقدّمة البصريين الذين أفاد منهم الزّنجانيُّ في كتابه (الكافي)، فكتاب سيبويه كان ولا يزال مصدراً لكلِّ دارسي العربيّة، إذ بَلَغَ من الشمول والسعة درجة كبيرة، فكان لزاماً على كل من أراد التصنيف في هذا الفن أن يَرِدَ حِياضَهُ.

وسيبويه من أبرز الأسماء التي لمعت في كتاب (الكافي)، واتخذ الزنجانيُّ في ذلك عدّة مظاهر:

١. إفادته من آراء سيبويه، إذ نجدها منتشرة في معظم أبوابه.

٢. إفادته كثيراً من شواهد (الكتاب) وأمثلته الصرفية.

٣. إفادته من الآراء التي نقلها سيبويه عن الخليل بن أحمد.

كلُّ ذلك ظاهرٌ في ثنايا الكتاب، بما يُغني عن ذكر تلك المواضع.

ومن البصريين الذين نَهِلَ الزنجاني منهم في كتابه:

«الأصمعي، وأبو الحسن الأخفش، واليزيدي، والمازني، والمبرّد، والجرمي» وغيرهم.

- الكوفيون:

أمّا الكوفيون فقد كان الزنجاني يذكُرُ آراءَهم في كثيرٍ من المسائِلِ الخلافيّة، ويناقشها مناقشة مُنصِفة، بعيداً عن العصبية، فلم يكن ميلُه للمدرسة البصرية يمنعه من عَرْضِ آراءِ رجالِ مدرسةِ الكوفةِ، وبيانِ مواقفهم الصرفيّة المختلفة، ممّا يُشعر بأنّه قَرَأَ كتبهم وتفهّم أسرارها بدقّة.

وكان الزّنجانيّ ذا عقليةٍ ناقدةٍ فاحصةٍ، يقبل كلّ ما يراه صحيحاً، ويردّ ما يراه فاسداً.

ومن الكوفيين الذين نَقَلَ عنهم:

«الكسائي، والفراء، وثعلب، وابن السكيت، واللحياني، والمفضل الضبي، والرستمي، وابن الأنباري، وغيرهم».

- البغداديون ومن تلاهم:

وهم أولئك الذين كوّنوا لهم آراءً خاصّة بهم أفادوها من مذهبِ البصريين والكوفيين.

وقد صرّح الزنجاني بلفظ (البغداديين) في أكثر من موضعٍ.

ومن البغداديين الذين نقل عنهم:

« أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن السرّاج، والزجاجي » وغيرهم .

ثانيًا: الأعلام:

برزت عدّةُ أسماء أكثرَ الزّنجانيُّ من النَّقل عنها، وهي:

١. **سيبويه** .

٢. **الزّمخشريّ**، فقد كان لكتابِ المفصّل، وشرحِهِ لابن يعيش أثرٌ كبير في هذا الكتاب.

٣. **ابن بابشاذ**، وقد أكثرَ الزّنجانيُّ من النّقل عنه في آخر كتابه، ويبدو أنّ الزنجانيّ قد أضافَ آراءه بعد إتمامِ الكتاب، لأنّ أكثرها كان مُضافاً على حاشية الكتاب، وليس في المتن.

٤. **ابن دُرُستويه**، وقد صرّح الزّنجاني باسمه مرّة واحدة، وواضحٌ أنّه أفاد

منه في فصل الخطّ إفادةً كبيرة، وذلك من خلال النقل عن كتابه (الكِتَاب) .

٥. ابن الدّهان، وقد عزا إليهِ بعضَ النصوصِ في فصلِ الخطِّ، ويبدو أنّه أفاد من كتابه (باب الهجاء) .

٦. الحريري، وقد صرّح الزنجاني باسمه غير مرّة مستدلاًّ ببعضِ ما قاله في مقاماته . كما وجدت تشابهًا كبيرًا في عرض بعض مسائل فصل الخطّ والهجاء بين ما جاء في (الكافي) وما جاء في (درّة الغوّاص في أوهام الخواص).

ثالثًا: الكتب:

صرَّحَ الزنجانيُّ بأسماء بعضِ الكتب التي أفاد منها في كتابِهِ (الكافي- قسم التصريف) منها:

١. كتاب سيبويه .

٢. الرّعاية لمكي بن أبي طالب القيسي .

٣. الصّحاح للجوهري .

٤. الزّهرة لأبي بكر الأصفهاني .

٥. المفصّل للزمخشري .

٦. الكشّاف للزمخشري .

٧. كتاب الدرّة .(درّة الغوّاص في أوهام الخواص) للحريري.

وممّا سَبَقَ يتضّح لنا أنّ المؤلِّفَ قد بَنَى كتابه على أُسسٍ متينة، استمدَّ أصولَها من كبار الأئمة الأعلام في اللغة والصرف، فجاء غايةً في التفصيل والاستيعاب لمعظم ما قيل، ويعدُّ مثالًا فريداً في فنّ التصريف . والله أعلم .

(٦)

أثره فيمن بعده

أفاد علماءُ العربيّة المتأخرون من الإرث العلميّ الذي تركه الزنجاني، فنقلوا عنه كثيرًا من المسائل والآراء التي وردت في كتابه (الكافي في شرح الهادي)، وصرّح بعضُهم بذلك بعبارات مختلفة.

والمسائلُ التي نقلوها متنوّعةٌ، فقد ينقلون عنه رأيًا أو ترجيحًا، أو اختيارًا، أو نقدًا لأحدِ العلماء السابقين، أو تنبيهًا على خطأ شائعٍ.

وما نُقِلَ عنه قد يكون رأيًا خاصًّا به، وقد يكون مأخوذًا من عالمٍ سابقٍ عليه.

وفيما يأتي ذكرُ تلك المواضع التي وقفت عليها مما أفاده علماءُ العربية من كتابه (الكافي في شرح الهادي – قسم التصريف):

١. فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي – ٧٤٦ هـ:

وذلك في كتابه شرح الشافية، وقد وقفت في كتابه على أكثر من خمسين موضعًا صرّح فيها بالنقل عن الزنجاني بألفاظ مختلفة.

٢. عز الدين محمد بن أحمد، الملقّب بـ(ابن جماعة) – ٨١٩ هـ:

وذلك في حاشيته على شرح الشافية للجاربردي، إذ كان ينقل عن الزنجاني من مواضع متنوعة، وكان ينسب إلى الزنجاني بعض الآراء التي أوردها الجاربردي ولم ينسبها إليه.

وفيما يأتي بيان تلك المسائل من شرح الجاربردي ومعها حاشية ابن جماعة عليها :

- قال الجاربردي [١] :

«(قبعثرى) للإبل القوي، وألفه ليست للتأنيث، لقولهم: قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية وهي الخماسي، إذ ليس لنا أصل سداسي فنلحقه به، فهي لتكثير الكلمة وإتمام بنائها.

وهذا معنى قول الزمخشري: (وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية) هكذا ذكر في شرح الهادي، ويظهر لك من هذا أن ما ذكر في الصحاح من أن ألف قبعثرى لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة غير صحيح».

وفي حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : «قوله: «في شرح الهادي» لمولانا عز الدين الزنجاني».

- قال الجاربردي [٢] :

«وليست الألف في (تغافل) للإلحاق ؛لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً، لا في الاسم ولا في الفعل، لكن المصنف قيّد ذلك بالاسم في ذي الزيادة، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق فـ(تكلّم) لا يكون ملحقاً.

ذكر جميع ذلك في شرح الهادي، ثم قيل: فيه إطلاق لفظ الإلحاق ها هنا سهو».

- قال الجاربردي [٣] :

«ذكر في شرح الهادي: أن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل، تقول: هو حَسَنُ الرِّكبة، أي إذا ركب كان ركوبه حسناً، يعني أنّ ذلك عادته في الركوب، وهو حسن الطِّعمة، يعني أن ذلك لمّا كان موجوداً منه صار حالة له.

---

(١) شرح الشافية ٣٦.

(٢) شرح الشافية ٣٩.

(٣) شرح الشافية ٧٠.

ومثله العِذرة لحالة وقت الاعتذار، والقِتلة للحالة التي قتل عليه، والمِيتَة للحالة التي مات عليها».

- **قال الجاربردي**(١):

«**قال بعض الفضلاء في شرح الهادي**: زيادة الألف حشواً لا تكون للإلحاق فلا يقال: كتاب، ملحق بقمطر، ولا عُلابط بقُذَعمل؛ لأنَّ حرف العلّة إذا وقع حشواً وقبله حركة من جنسه، نحو ألف كتاب، وواو عجوز، وياء سعيد، جرى مجرى الحركة والمدة فلا يقابل بحرف صحيح، فلا تلحق بناء ببناء».

- **قال الجاربردي**(٢):

«للحكم بزيادة الحرف ثلاثة طرق: الأول: الاشتقاق، وهو اقتطاع حرف فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى، والمراد بمعرفة الزيادة به: أنه إذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي يوافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف، **هكذا ذكر في شرح الهادي**».

- **وقال الجاربردي**(٣):

«إلّا أن تشذّ الزيادة كميم (مرزنجوش) وكنون (برناساء) فإنّه يُحكم بأصالتها، ووزنه (فعلالا). صرّح بذلك في **شرح الهادي**».

قال ابن جماعة: «قوله: (صرّح بذلك في شرح الهادي) بل نصَّ عليه سيبويه، قال في كتابه: ويكون على فعلالا، وهو قليل، قالوا: برناسا».

---

(١) شرح الشافية ١٩٨.

(٢) شرح الشافية ١٩٨.

(٣) شرح الشافية ٢٢١.

- **قال الجاربردي**[١]:

«ثم قال في **شرح الهادي**: الحكمُ بزيادة الهاء أصحُّ لقولهم: أمٌّ بيّنةُ الأمومة. وقولهم: تَأَمّهْتُ، شاذٌّ مسترذل. ثم قال: وفي كتاب العين من الاضطرابِ والتَّصريفِ الفاسدِ ما لا يُدفع، واعتقادُ زيادةِ الهاء في أُمَّهات أولى من اعتقادِ حذفِها من أُمّات، لأنّ ما زيدَ في الكلام أضعاف ما حذف منه».

- **قال الجاربردي**[٢]:

«في **شرح الهادي**:ألحقوا أولولى باعرورى، وبنوه على الزيادة فلم تفارقه كما كان اعرورى كذلك، وكواو حولايا، وهو اسم مكان دون يائها لوجود (فوعالا) مثل زوعالا، وهو النشاط.وعدم (فعلايا)، وكالياء الأولى مع التضعيف من يهيرّ دون الياء الثانية لوجود يفعل، وعدم فعيل. ذكر في الصحاح: أن اليهيرّ. بتشديد الراء: صمغ الطلح.. وهو (يفعل) لعدم (فعيل).

وصاحب **الهادي** ذَكَرَ (يهيرا) في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع (يلمع) وهو السراب، ويَرْمَع وقد فسرناه، ويلمق وهو القباء، فارسي معرّب وفسره بالحجر الصلب، وصمغ الطلح والسراب، وحكم بأن وزنه (يفعل) بالتخفيف، وذُكِرَ في موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة ألف في آخره...».

- **قال الجاربردي**[٣]:

«وجملة المخارج ستة عشر.. قال في **شرح الهادي**: وهي على اختلافها تكون من أربع جهات: الحلق واللسان والشفتان والخياشيم».

---

(١) شرح الشافية ٢٣١.

(٢) شرح الشافية ٢٣٣.

(٣) شرح الشافية ٣٣٥.

- **قال الجاربردي**[١]:

«وذكر في **شرح الهادي** أنّه ينبغي أن يقدّم ذكر السين على الزاي؛ لأنّ السين مقدّم في المخرج؛ لأنّ الزاي أقربُ إلى مقدَّم الفم من السين».

- **قال الجاربردي**[٢]:

«قال عليه الصلاة والسلام: أنا أفصح من تكلَّم بالضاد، يعني أنا أفصح العرب.

قال في **شرح الهادي**: من قال إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ، لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروف كلّها.

ثم قال فيه: وعدّ (لام الألف) حرفاً مستقلاً عاميّ لا وجه له، وقد عدّها الحريري حرفاً واحداً في رسالة الرقطاء حيث قال: (أخلاقُ سيّدنا تُحبّ، وقال: إذا ناضلته غلاب)، وقد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وجه له».

- **وقال الجاربردي**[٣]:

«(تذكرون) لم يجز إدغام الثانية فيما بعدها، لأنّك لو أدغمت لاحتجت إلى ألف الوصل وهو لا يدخل المضارع، ولأنّه إجحافًا بالكلمة بحذف إحدى التاءين، وإدغام الثانية.

قيل في **شرح الهادي**: إنّ قول الزمخشري: لئلّا يجمعوا بين حذف التاء الأولى، وإدغام الثانية، لا يدلّ على أنّ التاءين لحذف إحدى التاءين حتى إنّه لولا الحذفُ لجاز هذا الإدغام، وهو كلامٌ صحيحٌ.

قال ابن جماعة في حاشيته: «قوله: (لئلا يجمعوا بين حذف الياء الأولى) لم أرَ في

---

(١) شرح الشافية ٣٣٧.

(٢) شرح الشافية ٣٣٨.

(٣) شرح الشافية ٣٥٧.

المفصل لفظة الأولى، وكأنَّ شارح الهادي فهمها من قول الزمخشري: وإدغامُ الثانية، فصرّح بها، وشرح المصنف العبارة في شرحه بقوله: ولم يدغموا نحو: تذكرون ؛ لأن أصله: تتذكرون، فحذفت التاء الأولى أو الثانية تخفيفاً، فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعاً فيخلّون بالكلمة، وفيه إشارة إلى أن الزمخشري أراد بالتاء أحديهما، وبالثانية أخرى بناء على المذهبين السابقين. وعليه لا يكون كلامه مخالفاً لأصحّهما».

ومن خلال تلك المواضع وغيرها نستطيع أن نقول: إنّ كتاب (الكافي) من أبرز مصادر شرح الشافية للجاربردي [1].

٣. مسعود بن عمر التفتازاني – ٧٩١ هـ:

وقد وقفت في آخر كتابه (شرح مختصر التصريف العزّي) ١٩٢ على قوله: «وقال المصنف – رحمه الله تعالى – في شرح الهادي: المراد بالنوع: الحالة التي عليها الفاعل، تقول: هو حسن الرِّكبة، إذا كان ركوبه حَسَنًا، يعني ذلك عامّة في الركوب، وهو حسن الجِلْسة...».

فالتفتازاني يُفَسّر ماجاء في (مختصر العزي) بما جاء في (الكافي)، ممّا يدلّ على سعة هذا الكتاب، والتفصيل في مسائله.

٤. السيوطي – ٩١١ هـ:

قد وقفت في كتبه على بعض المسائل التصريفية التي صرّح فيها بالنقل عن كتاب (الكافي)، منها:

---

(١) انظر بقيّة المواضع في شرح الشافية للجاربردي في الصفحات الآتية: ٣٦، ٣٩، ٥٢، ٧٠،٧٢، ١٣١، ١٤٤، ١٤٥، ١٨٢، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦،٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٢٢،٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤.

- **قال السيوطي**[١]:

«وممّن صحَّحَ كتابة (إذن) بالنون الزنجاني في **شرح الهادي**».

- **وقال**[٢] :

«وقد تحذف الهمزة في حالة الفتح بعد الألف، نحو: سأل، كراهة اجتماع ألفين في الخط، واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً، وألا تثبت لها صورة في الخط، وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً، نحو: يسئم، وتسئم، ويلئم، أو ياء أو واو نحو: هيئة، وسوءة. فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلا التالية للألف، نحو: ساءل، والتساؤل، ومشى على ذلك **الزنجاني في شرح الهادي**، وكذا أبو حيان فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة: والأحسن والأقيس ألا تثبت لها صورة في الخط لا في التحقيق ولا في الحذف والنقل».

- **وقال أيضًا**[٣]:

«واستثنى ابن درستويه والزنجاني (ما) في (كلما) فقالا: إنها تفصل وتوصل بـ(كل) إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو (كلما جئت أكرمتك) ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟﴾ بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها فإنها تكون حينئذ اسما مضافا إليه كل نحو ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾».

- **وقال**[٤]:

«ومما وُصِلَ شذوذاً وكان قياسه الفصل (ويكأنه) لأنّه مركّبٌ من (وي)

---

(١) همع الهوامع ٢: ٢٣٢.

(٢) همع الهوامع ٢: ٢٣٤.

(٣) همع الهوامع ٢: ٢٣٧.

(٤) همع الهوامع ٢: ٢٣٨.

بمعنى أعجب و(كأنّه). و(وَيْله) والأصلُ: ويل أمه. و(يومئذٍ) ونحوه من الظروف المضافة لـ(إذ). و(ثلثمائة) ونحوه. وفي حفظي أنّ الوصلَ خاصٌّ بـ(ثلاثمائة) و(ستمائة) فقط، وأظنُّ ذلك في شرحِ الهادي للزنجاني، وليس بحاضرٍ عندي الآن».

- **وقال**[1]:

«الزنجاني نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة، فرقاً بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت».

- **ونقلَ في الأشباه والنظائر**[2]: ترجيح الزنجاني في شرح الهادي، في مسألة المضارع المبدوء بالتاء، إذا كان ثانيه تاء، نحو (تتعلم) و(تتكلم)، وأنه يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين. وهل المحذوف فيه الأول أم الثاني ؟ قولان، أصحّهما الثاني، وعليه البصريون ؛ لأنّ الأولى دالّة على معنى، وهو المضارعة.

ورجحه ابن مالك في أنّ الثقل يكون من الثانية، فهي الأحقّ بالحذف.

ورجّحه الزنجاني في أنّ الثانية هي التي تعلّ، فتسكن وتدغم في (تَذّكّرون)، فلمّا لحقها الإعلال دون الأولى، لحقها الحذف دون الأولى، إذ الحذف مثل الإعلال.

٥. **شمس الدين محمد بن قاسم الغزي – ٩١٨ هـ:**

نقل عن الزنجاني في حاشيته على شرح التفتازاني على التصريف العزي، ومنها المواضع الآتية:

- **قال**[3]: «**في شرح الهادي أنَّ تضعيف العينِ لا يكونُ للإلحاق**».

---

(١) همع الهوامع ٢: ٢٤٤.

(٢) ١: ٨٤.

(٣) انظر: مخطوط الأزهرية بعنوان «حاشية على شرح تصريف العزي»، لوحة ١٥.

- **وقال**[١]: «ما يدلُ على أنَّ الألفَ لا يقعُ للإلحاقِ حَشوًا، لا في الاسم ولا في الفعلِ».

- **وقال**[٢]: «قال في شرح الهادي يُقال: للضاد مستطيل وطويل؛ لأنَّهُ طال فأدرك مخرج اللام».

٦. شهاب الدين الخفاجي – ١٠٦٩ هـ:

نَقَلَ الخفاجيّ في (شرحِ درّة الغواص في أوهام الخواص) [٣] نصوصًا معزوّةً إلى الهادي وشرحه [٤]. وهي من مواضع (قسم النحو).

وقد وقفت على نصوصٍ أخرى معزوّة إلى (الكافي – قسم النحو)، وإلى (التصريف العزّي)، وإلى كتابه (معيار النُّظّار في علوم الأشعار). ولكنّي اقتصرت على ما نقلوه من (الكافي – قسم التصريف).

وما سَبَقَ يدلّنا بجلاء على أثر الزنجاني فيمن بعده من علماء اللغة والنحو والصرف الذين نهلوا من كتبه، وأفادوا من تصانيفه.

---

(١) انظر: مخطوط الأزهرية، لوحة١٦.

(٢) انظر: مخطوط الأزهرية، لوحة:٣٥-٣٦.

(٣) هو رسالة علمية نال بها أستاذي د. محمد رياض كريّم درجة الدكتوراه في مصر. (آلة كاتبة).

(٤) انظر شرح درة الغواص ١٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٣٢٦ . أو بتحقيق: ميسون عبد السلام في ١٦، ٧٨١، ٥٧٢.

(٧)

ملاحظُ الزنجانيّ على العلماء السابقين

من خلال دراسة كتاب الزنجاني تظهر لنا شخصيته البارزة في كثيرٍ من المواضع، فهو لا يقتصرُ في كتابه على إيراد أقوال العلماء فقط، بل كان يناقشها، ويؤيّد بعضها، ويردُّ بعضَها إذا اتّضح له بطلانُها.

ومع ميلِهِ نحو المذهب البصري نجده يردُّ على بعض أعلامه، وينظر في أقوالهم فَيَسِمُ هذا بالصحّة، وهذا بالغرابة، وهذا بالبُعد، كما يَسِمُ بعضها بالخطأ ومجانبة الصواب، وكذلك فَعَلَ مع كثيرٍ من علماء اللغة.

وسأعرض عرضًا سريعاً لما جاء في كتابه من ردودٍ وانتقادات للسابقين مع مناقشته في عدد منها ممّا يأتي:

١. الردُّ على عبد الله بن عامر القارئ – ١١٨ هـ:

وذلك في سياق ردّه على الكوفيين الذين أجازوا الفصل بالظرف وحرف الجر وغيرهما في اختيار الكلام. واستدلُّوا بقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، يريد: (قتل شركائِهم أولادَهم).

قال الزنجاني[1] عن قراءة ابن عامر بنصب (أولادَهم) وجرّ (شركائِهم): «**لا وجه له**».

ثمّ حاول أن يعتذر له في ذلك قائلاً: «**وعذرته أنّه رأى في مصاحف أهلِ الشام (شركائِهم) مكتوباً بياء بعد الألف، وهذا شأن الممدود في الجرّ كقولك: (مررت بكسائهم)، فحمله على إضافة (قتل) ونصب الأولاد، وكان يمكنه أن يجرّ الأولاد**

---

(١) النص المحقق ٢٩٥٠.

ويجعل (شركائهم) صفة فيكون اللفظ (قتلُ أولادِهم شركائِهم) ؛ لأن الأولادَ شركاءُ الآباء في أموالهم، وكان قليل الحَظِّ من العربية».

وختم ردّه بالطعن في ابن عامر قائلاً: «وكان قليل الحظ من العربية».

وردّ كذلك أبو سعيد السيرافي [1] قراءةَ ابن عامر، وقال: إنّ مصحفَ أهلِ الشام يخرّج على وجهين:

١. وجه الآية أن يخفض (شركائِهم) بدلاً من الأولاد بجعل أولادَهم الشُّركاءَ؛ لأنّ أولادَ الناسِ شركاءُ آبائِهم في أحوالهم وأملاكهم.

٢. أو أن تكون الياءُ المثبتة في المصحف مضمومةً، وتكون بدلًا من الهمزة على لغة من يقول: (شفاه اللهُ شفاياً)، وهذه لغة غير مختارة في القرآن.

ويرى أنّ القول الأول أجود.

ويكون التقدير: (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قَتْلَ أولادِهم شركاؤُهم) يَرْفَعُهُم بـ(زَيَّنَ).

وقد انبرى للدفاع عن ابن عامر وقراءته عددٌ من العلماء [2]، قائلين: إنّ هذه القراءة متواترة صحيحة، وقارئُها ليس ابن عامرٍ فحسب، بل قرأ بها أهلُ الشام، وهم كثيرٌ، فضلًا عن أنّ ابن عامر أعلى القرّاء السبعة سنداً، وأقدمهم هجرة، من كبار التابعين، وهو مع ذلك عربيٌّ فصيحٌ من صميم العرب، وكلامُهُ حجّة، وقوله دليلٌ؛ لأنّه كان قبل أن يوجد اللحن، فكيف وقد قَرَأَ بها تلقّى وتلقّن وسَمِع، ورأى ذلك في المصحف الشامي، وأنّ ما قاله من الفصل بالجار والمجرور له نظيرٌ في كلام العرب كقول النبي ﷺ: «فهل أنتم تاركو لي صاحبي»، ففصل بالجار والمجرور.

---

(١) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢٢.

(٢) وقد أَحْكَمَ ابنُ وهبان في (أحاسن الأخبار) ٢٧١ الردَّ على الطاعنين في قراءة ابن عامر، فارجع إليه. وانظر إتحاف فضلاء البشر ٢١٧.

فردُّ الزنجانيِّ للقراءة المتواترة، وطعنه على قارئٍ عاش قبل فشوّ اللحن لا وَجهَ له، وإن اتّبعَ في ذلك كبارَ علماء العربية كالسيرافي والزمخشري وغيرهم. والله أعلم.

٢. الردّ على حمزة بن حبيب القارئ – ١٥٦ هـ:

قال الزّنجانيّ [١]: «وقَرَأ حمزةُ: ﴿ فما اسْطَّاعُوا ﴾ بالإدغام، وجَمَعَ بين ساكنين، وهو ضعيف».

وكان الزنجانيُّ يرفضُ كلَّ التقاءٍ للساكنين على غير حَدِّهِ كما نبّه عليه في مواطن كثيرة.

وقد أجاب عن هذه القراءة وصححّها بعضُ العلماء [٢].

٣. الردّ على الخليل بن أحمد – ١٧٠ هـ:

أ. طعنُهُ على كتابِ (العين) : قال الزّنجانيّ [٣]: «وفي كتاب العين: (تَأَمَّهْتُ أُمًّا). والأوّل أصحّ لقولهم: (أمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَة) وما رووه شاذٌّ مسترذَل. وفي كتاب (العين) من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدفع».

أقول: الذي جاء في كتاب (العين) بحسب النسخة التي بين أيدينا ما يأتي:

قال الخليل [٤]: «ويقال: تأمَّم فلانٌ أمًّا، أي: اتّخذ لنفسه أمًّا «ثم قال:» وتفسيرُ الأمّ في كلّ معانيها: أمّة، لأنّ تأسِيسَهُ من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللّبْس. ويقول بعضهم في تصغير (أمّ): (أُمَيْمة). والصّواب: (أُمَيهة)، تردُّ إلى أصل تأسيسها، ومن قال:(أُمَيمة) صغّرها على لفظها». ويتّضحُ من هذا النصّ عدمُ مطابقة ما نُقل عن الخليل لما جاء في كتابه، حيث قال:

---

(١) النص المحقق ٢٦٤٠.

(٢) انظر حاشية السبعة ٤٠١.

(٣) النص المحقق ٢٦٣٨.

(٤) انظر العين (أمه) ٨: ٤٣٣.

(تأمَّم فلانٌ أمّا) بإسقاط الهاء، ولم يقل: (تأمّهت أمًّا) كما نقله عنه ابنُ يعيش[١]، وتبعه في ذلك الزنجاني، فلا مكان لوصفه بالاضطراب والتصريف الفاسد في هذا الموضع.

ب. قال الزنجاني[٢] في مسألة إبدال الواو ألفًا (الصلوة والزكوة...):

«وزَعَمَ الخليلُ في كتابِ العين أنّ هذا على لغة من يُفَخِّمُ الألفَ التي أصلها الواو مثل: (الصلوة) و(الزّكوة). وهذا اختيارُ الزمخشري، ولو كان كما زَعَمَ لوجبَ الإبدالُ في جميع نظائرها ولم يعملوا ذلك بالاتفاق في غير هذه الكلم».

و هناك غيرها من المواضع[٣].

٤. الردّ على سيبويه –١٨٠ هـ:

أ. قال الزنجاني: «وذكر سيبويه (أُدابر) في الأسماء، والصواب أنّها صفة». وقد ناقشت قولَ الزنجاني في موضعه[٤].

ب. قال الزنجاني في أثناء عرضه لوزن (اللات) واشتقاقها[٥]: «وذكر سيبويه أنّك تقول في النسبة إليها: (لائيٌّ) كما تقولُهُ في الإضافة إلى (لا). فكأنّه لم يَبِنْ له وجهُ اشتقاق هذه الكلمة، فأجراها مُجرى ما لا أصلَ له في الثلاثة نحو: (ما) و(لا)».

وقد يُثبتُ الزنجانيّ وزناً نفى سيبويه وجوده في الكلام العربي، إلّا أنّه لم يصرّح فيه بذكر سيبويه، كما نُلاحظ ذلك في وزن (عَدَولَى) على (فَعَوْلَى)[٦].

٥. الردّ على الكسائيّ – ١٨٠ هـ:

وذلك من خلال وصفه لبعضِ آرائه بالغرابة.

---

(١) شرح الملوكي ٢٠٤.

(٢) النص المحقق ٣٠١٩.

(٣) النص المحقق ٢٥٠٢

(٤) النص المحقق ٢٤٩٨.

(٥) النص المحقق ٣٠١٥.

(٦) النص المحقق ٢٥٠٢.

قال الزنجاني [١]: «قال الكسائي: يُكتَب (سَلْ عَمَّ شئت وعَمَّ تشاء) بغير ألفٍ، فإن قال: (سل عمّا بدا لك) كتبها بالألف. وهذا غريب».

٦. الردّ على الفرّاء – ٢٠٧ هـ:

وذلك من خلال مخالفته في مسألة (الإدغام الكبير)، قال الزّنجاني [٢]: «وما يُحكى عن (الإدغام الكبير) لأبي عمرٍو من نحو: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ فليس بإدغام عندنا كما يظنّه الفرّاء، وهو على اختلاس الحركة وإضعافها لا على إذهابها بالكلية».

٧. الردّ على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش – ٢١٠ هـ:

وذلك من خلال ترجيحِ رأي سيبويه على رأي الأخفش، قال الزنجاني [٣]: «وقولُ الأخفش: واوُ (مفعولٍ) جِيءَ بها للدلالة على معنى، فيه نظرٌ؛ لأنَّ الدّالَّ على معنى المفعولية الميمُ، وأمّا الواو فكالمدة الزائدة، ولأنّها لو دلّت على معنى يختلُّ بحذفها لما قُلبت ياءً في زعمه ؛ لأنّ قلبَها ياء لم يبق لفظها الدالّ على ذلك المعنى.

وعلى زعمه حَصَلَ فيه أربعةُ تغييرات: نقلُ الضمّة، وحَذْفُ الياء، وقَلْبُ الضمّة كسرة، وقَلْبُالواو.

وعلى قول سيبويه وَقَعَ ثلاثةُ تغييرات: نَقْلُ الحركة، وحَذْفُ الواو، وقَلْبُ الضمة كسرة. وما قلَّ فيه التَّغييرُ كان أولى».

٨. الردّ على الزجّاج – ٣١١ هـ:

وذلك في حديثه عن همز (مصائب).

قال الزنجاني [٤]: «... ولهذا قال الزجاج إنّ الهمزة في (مصائب) منقلبة عن الواو المكسورة في (مصاوِب). وفيه ضعفٌ ؛ لأنّ مثلَ هذا القلب يختصّ بها إذا كانت أوّل

---

(١) النص المحقق٢٩٧٨.

(٢) النص المحقق ٢٨٢٧.

(٣) النص المحقق ٢٧١٩.

(٤) النص المحقق ٢٧٣٤.

الكلمة، وها هنا متوسطة».

٩. الردّ على ابن دُرُستَويه – ٣٤٧ هـ:

أفاد الزنجاني كثيرًا من كتاب (الكِتَاب) لابن درستويه، وكتابُ (الكِتَاب) من خلال ما تبيّن لي هو من أبرز مصادرِ الزنجاني في باب الخطّ، ومع ذلك فإنّ هذا لم يمنعه من تخطِئتِهِ في بعض المسائل.

قال الزنجاني [١]: «والمفهوم من كلام ابن دُرُستويه جوازُ إسقاط (ما) الاستفهامية في غير الجرّ، والإتيان بالهاء، وهو خطأ، وإنّما تسقط ألفها في قولك: (لِمَ فعلتَ؟) و(مجيء مَ جئت ؟)».

١٠. الردّ على أبي علي الفارسي – ٣٧٧ هـ:

أوردَ الزنجانيُّ تعريفَ أبي علي للإدغام، وهو: «أن تصلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من غير أن تفصلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعةً واحدةً».

قال الزّنجانيّ [٢]: «ولا حاجةَ إلى قولِهِ: (من غيرِ أن تفصِلَ بينهما بحركةٍ أو وقف)؛ لأنّ قوله: « تَصِل حرفاً بمثله» مُغْنٍ عنه ؛ لأنّه إذا فُصِلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ لم يكن قد وُصِلَ أحدُهما بالآخر؛ إذ الوصل مع الفصل مما يتنافيان، والغرضُ من الإدغام طلبُ التخفيفِ ؛ لأنّه ثَقُلَ عليهم التقاءُ المتجانسين لما فيه من العَوْد إلى حرف بعد النطق به».

١١. الردّ على ابن أسد الفارقي – ٣٩١ هـ:

وذلك في قوله حسان:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِـن بَيْـتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ ومـاءُ

وقال ابن أسد الفارقي: يجوز أن يجعل (يكون) زائدة.

---

(١) النص المحقق ٣٠١١.

(٢) النص المحقق ٢٨١٥.

قال الزنجاني [١]: «وهو غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ (يكون) فعلٌ مضارعٌ، وما يزادُ فيه حرفٌ لمعنى كيفَ يزاد كلّه ؟!».

١٢ . الردّ على ابن جنّي – ٣٩٢ هـ:

وذلك في النوع الخامس من أنواع الضرورات الشعرية وهو (تنكير ما حقه التعريف) حيث أورد شاهداً لابن جنّي، وبيّن أنّ استشهاده به مردودٌ من أربعة وجوه.

ونَقْلُ الزنجاني لتلك الردود من دون الدفاع عن رأي ابن جني يدلّ على أنه يخالفه في ذلك [٢].

١٣ . الردّ على ابنِ بابشاذ – ٤٦٩ هـ:

وذلك في أثناء عرضِهِ للحروف المستهجنة.

قال الزّنجاني [٣]: «وزاد ابنُ بابشاذ في الحروف المستهجنة (اللامَ المفخّمة)، وفيه نظر ؛ لأنَّ اللامَ المفخمة قد جاءت في القرآن» [٤].

١٤ . الردّ على الحريري – ٥١٦ هـ:

أورد الزنجاني عدداً من الردود على الحريري، ولم أقف على قائلٍ بها قبله، ممّا يدلّ على أنّه اطّلع على مقامات الحريري، وأفاد منها، ومن تلك المواضع:

أ. ما قاله الزّنجانيّ [٥]: « وعَدُّ (لام ألف) حرفاً مستقلاً عاميٌّ لا وجهَ له.

وقد عدّها الحريري حرفاً واحداً في رسالته (الرّقطاء)، حيثُ قال: «أخلاقُ سيّدنا

---

(١) النص المحقق ٢٨٤٦.

(٢) النص المحقق ٢٩٤٧.

(٣) النص المحقق ٢٨٥١.

(٤) لخّص د. غانم الحمد في كتابه (الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد) ٤٨٦ آراء العرب قديمًا وحديثًا في ترقيق اللام وتفخيمها. كما تحدّث عن اللام المفخّمة في اللغة العربية المستشرق تشارلس أ. فيرغسون. انظر كتاب دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة في العربية ١٤١.

(٥) النص المحقق ٢٨٤٤.

مُحَبُّ»، وقوله: «فلبابُهُ خَلَّابٌ. أخلاقُهُ غُرٌّ. وإذا ناضلتهُ غلّاب». قد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وَجه له».

ب. ما قاله في أثناء حديثه عن (قائل وبائع) [1]: «ونَقْطُ هذه الهمزة كما نَقَطَها الحريري في (الرسالة الرّقطاء) في نحو: (حِبائِهِ) و(نائل) و(ملائم) خطأٌ».

١٥. الردّ على ابن الدّهان – ٥٦٩ هـ:

قال الزنجاني [2]: «وأجاز ابنُ الدهان حذف الألف من (مَساجد) ونظائرها إذا أُضيف إليها العدد كقولك: (ثلثة مَسَجِد) لعدم اللبس. وهو بعيدٌ».

وقد كان ابنُ الدّهان أحد مصادر الزنجاني في (فصل الخط)، ولم يمنعه ذلك من إنكار بعض آرائه.

١٦. الردّ على الزمخشري– ٥٣٨ هـ:

لقد كان كتاب المفصّل من أبرز المصادر التي نهل منها الزنجاني، ومن فرط عنايته به كان يتتبع فيه أقوال الزمخشري وأمثلته، ويقارنها بما جاء عن العلماء السابقين، ويستدرك عليه ما أغفله، ويصحّح ما يراه من أخطاء في المفصّل، والمواضع في ذلك كثير جداً، قد يُظَنّ من خلال النظرة السريعة أنه متحاملٌ على الزمخشري، ولكن سرعان ما يتبدد ذلك الشك حينما نراه يدافع عنه في بعض المواضع التي خطّأه فيها الآخرون، ويبيّن أنّ ما قاله الزمخشري صحيح.

من ذلك:

قول الزنجاني [3]: «وذَكَرَ الزمخشري في هذا الموضع (القَيَّامَ)، وهو بمعنى القَيُّوم، وقُرِئَ: ﴿الحَيُّ القَيَّامُ﴾.

---

(١) النص المحقق ٢٧١٦.

(٢) النص المحقق ٣٠٠٣.

(٣) النص المحقق ٢٥١٠.

وذِكْرُهُ هاهنا غَلَطٌ؛ لأنه (فَيْعالٌ)، وأصلُه:(قَيْوامٌ)، قلبوا الواوَ ياءً وأدغموا فيها الياء ففصل العين بين الزائدين فهو كـ (غَيْداقٍ) وقد تقدّم.

والصّواب في هذا الموضع (القَوَّامُ) بواو مشددةٍ فإنه على زنة (فَعَّالٍ)، لكنّه يصير كـ(كَلّاءٍ)، وقد ذكره».

ولكثرة تلك المواضع سأكتفي بالإشارة إلى بعضها [1].

١٧ . الردّ على ابن يعيش – ٦٤٣ هـ:

لم يصرّح الزنجاني بابن يعيش في كتابه، لكن من خلال التحقيق، والمقارنة بين ما جاء في شرح ابن يعيش للمفصل، وبين ما جاء في كتاب الزنجاني وجدت دفاعاً عن الزمخشري، يستدلّ المتأمّل فيه على أنّ هناك ردّاً غيرَ صريحٍ على أحد العلماء، ويتبين ذلك من خلال عرض النص الآتي:

قال الزنجاني [2]: «وقولُ الزمخشريِّ : «لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية» لا يدلُّ على أن التاءين إذا لم تحذف إحداهما جاز إدغام إحداهما في الأخرى، فإنّ هذا لا يجوز أصلاً لما بيّنا، وإنّما يؤذن بأنّ إدغام الثانية فيما بعدها إنّما امتنع لحذف إحدى التاءين حتى أنه لولا الحذفُ لجاز هذا الإدغام، وهو كلام صحيح».

فقوله: «وهو كلامٌ صحيحٌ» فيه ردٌّ على ابن يعيش الذي أورَدَ رأيَ الزمخشري قائلًا:

«وقوله: إشارة منه بأنّه كان يسوّغ الإدغام لولا الحذفُ، **وليس ذلك صحيحاً**، لأنّ هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع، لما ذكرناه من سكون الأوّل ودخول ألف الوصل. وذلك لا يجوز فاعرفه».

وهذا فيه دليلٌ على أنّ الزنجاني قد نَظَرَ في شرح المفصل لابن يعيش وأفاد منه.

---

(١) النص المحقق ٢٤٩٤، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٦، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٤، ٢٥١٧، ٢٥٢٠، ٢٥٢٣... وغيرها.

(٢) النص المحقق ٢٨٨٣.

وقد اتضحت لنا من خلال تلك الردود شخصيةُ المؤلِّف البارزة، التي لم تكتفِ بالنقل عن السابقين فحسب، بل كان للزنجاني إسهامٌ طيّب في إثراء المسائل من خلال آرائه وملاحظاته.



(٨)
ملاحظ على المؤلّف

إنّ كتاباً كالكافي في كبر حجمِهِ، وسعةِ علمِهِ، لا يخلو من بعض الهنَات الهيّنات، فالنقصُ مستولٍ على جملة البشر، ووجود بعض الملاحظِ لا يغضّ ولا ينقص من قدر الكتاب الذي نَهَلَ منه العلماء اللاحقون.

وأغلبُ تلك الملاحِظِ منهجيّةٌ، لم أتعرّض فيها لآرائه، أختصرُها فيما يأتي:

١ . نَسَبَ إلى بعض العلماء آراء لم أجدْها في كتبهم، بل وجدتُ نقيضَها، والسبب في ذلك هو نقله عن الكتب السابقة والاكتفاء بما قالوا، دون الرجوع إلى كتب من نَقَلَ آراءهم، من ذلك:

– قول الزنجاني[١]: «وحكى سيبويه أنّ بعضهم قال: (يَسَرَ، يَسِرُ) بحذف الياء».

والذي وقفت عليه في كتاب سيبويه قوله: «وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذَف، وذلك قولك: (يئسَ، ييئِسُ)، و(يَسَرَ، ييسِرُ)، و(يَمَنَ، ييمِنُ)، وذلك أنّ الياء أخفّ عليهم؛ ولأنهم قد يفرّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرّون من الياء إلى الواو فيه ؛ فهي أخفُّ... فلما كان أخفَّ عليهم سلَّموه. وزعموا أنّ بعض العرب يقول: (يئسَ، يئسُ) فاعلم ؛ فحذفوا الياء من (يفعِل) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو، فهذه في القلّة كـ(يجُدُ)»اهـ.

وقال ابن جني: «وحكى سيبويه على وجه الشذوذ (يَئِسَ)، (يَئِسُ) بحذف الفاء، مثل (يَعِدُ)»[٢].

وقال الزمخشري: «وقال بعضهم: (يَئِسَ، يَئِسُ) كـ(ومِقَ، يَمِقُ) فأجراها مجرى

---

(١) النص المحقق ٢٧٠٣.

(٢) المنصف ١: ١٩٦.

الواو، وهو قليل»[١].

وقال العكبري: «وقد قال بعضهم: (يَئِسُ) بياء واحدة بعدها همزة، وذلك شاذّ، شبّهوا الياء فيه بالواو بسبب الهمزة»[٢].

وقال ابن عصفور: «ولا تحذف أصلًا - أي الياء - إلا في لفظتين شذّتا، وهما (يَبِسُ) و(يَئِسُ) في مضارع (يَبِسَ) و(يَئِسَ)، وأصلها: (يَيْبِسُ) و(يَيْئِسُ)، فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذف الواو من (يَعِدُ)... وإنّما لم تحذف الياء باطّراد إذا وقعت بين ياء وكسرة لأنّها أخفّ من الواو»[٣].

ومن خلال النصوص السابقة تبيّن لنا أنّ سيبويه لم يحكِ (يَسَرَ، يَسِرُ) وإنما حكى (يَئِسَ، يَئِسُ)، وابن الحاجب[٤] عزا سبب الحذف إلى وجود الهمزة، وليس ذلك في (يَسَرَ، يَسِرُ)، وقد حَصَرَ ابن عصفور حذف الياء في لفظين وليس بينهما (يَسِرُ).

وأمّا ما نسبه الزنجاني - رحمه الله - إلى سيبويه فقد نقله عن ابن يعيش في شرح المفصل[٥]، وشرح الملوكي[٦]، ونسبه إلى سيبويه أيضًا الرضيُّ في شرح الشافية[٧]. ولم أجدْ لذلك أصلًا في كتاب سيبويه ولا في غيره من الكتب المتقدّمة، وإنّما ذكروا: (يَسَرَ الرجلُ، يَسِرُ، فهو ياسِر) إذا لَعِبَ الميسر، كـ(وعَدَ، يَعِدُ). والله أعلم.

- قال الزّنجاني في حديثه عن (الهاء)[٨]: «وأخرجها أبو العباس من حروف

---

(١) المفصل ٣٩٤.

(٢) اللباب ٢: ٣٥٤.

(٣) الممتع ٢: ٤٣٧.

(٤) الإيضاح ٢: ٤٢٠.

(٥) ١٠: ٦٢.

(٦) ٥١.

(٧) ٣: ٩١.

(٨) النص المحقق ٢٦٠٣.

الزيادة، واحتجَ بأنها لم ترد إلاّ في الوقف نحو (ارْمِهِ) و(اغْزُه)..».

وقد تتابعَ النحويون على ذِكْرِ هذا الرأيِ ونسبتِهِ إلى أبي العباس المبرّد كما في سر صناعة الإعراب[١]، وشرح المفصل لابن يعيش[٢]، والممتع[٣]، وشرح الشافية[٤]، وشرح الأشموني[٥]، وغيرها.

وإذا رجعنا إلى كتابِ المبرّد (المقتضبِ)نجده يُصرِّحُ بأنّ الهاءَ حرفٌ من حروف الزيادة، ففي ١: ١٩٤ ذَكَرَ أنّ حروفَ الزيادة عشرة، وعدّ الهاء فيها، ثمّ ذكر مواضع زيادتها، وكذلك في ٣: ١٦٩ يصرّح مرة أخرى فيقول: «فأمّا (أمّهات) فالهاء زائدة ؛ لأنّها من حروف الزوائد...».

- قال الزّنجانيّ في حديثه عن بيت عبد يغوث الحارثي[٦]:

وقد علمت عرسي مليكة أنني   أنـا الليث معديًّا عليه وعاديـا

«وأنشده أبو عثمان (معدوّاً) على القياس».

وقاله ابن يعيش أيضًا في شرح الملوكي[٧]، وشرح المفصل[٨]، ولم أقفْ على إنشاد أبي عثمان لهذا البيت بلفظ (معدوًّا)، ففي المنصف[٩]: «قال أبو عثمان: وإذا كان مثالُ (عتوّ) واحدًا، فالوجه فيه إثباتُ الواو، والقلبُ جائزٌ، نحو: (مَعْدِيٌّ وعُتِيٌّ) إذا أردت

---

(١) ١: ٦٢، ٢: ٥٦٣.

(٢) ٩: ١٤٣.

(٣) ١: ٢٠٤.

(٤) ٢: ٣٨٢.

(٥) ٣: ٣٠٥.

(٦) النص المحقق ٢٧٦٠.

(٧) ٤٨٠.

(٨) ١٠: ١١٠.

(٩) ٢: ١٢٢.

مصدر (عتا يعتو عُتُوًّا)، وبعضُ العرب يُنشد هذا البيت:

وقد علمت عرسي مليكة أنني ... أنـا الليث معديًّا عليه وعاديـا».

فأنشده بالياء، وليس على الأصل كما أورده الزنجاني، رحمه الله .

وقد حكمت بذلك من خلال النسخ المطبوعة التي بين يدي، ولا أدري إن كان الزنجاني قد وَقَفَ على نسخ أخرى لم تصل إلينا.

٢. نَسَبَ إلى النبي ﷺ أحاديثَ لم تثبت عنه.

ومنها قوله[١]: «وفي الحديث: الفُكاهة مقودةٌ للأذى». ولم أقف عليه في كتب الحديث.

وقوله[٢]: «وفي الحديث: كلّ مالٍ زُكّي فقد ذَهَبَ أَبَلَتُه». وهو ليس بحديث بل أثر رُوي عن يحيى بن يعمر.

ولا يمكن أن يُعدّ ذلك من باب اتّساع مدلول مصطلح (الحديث) ليشمل كلام النبي ﷺ وغيره، على نحو ما نجده في كتب غريب الحديث، وبعض المعجمات التي نقلت عنها، بل هو تساهلٌ لا مسوّغَ له، إذ إنّ علماء الحديث ومصطلحه خصّوا مصطلح (الحديث) بما ورد عن النبي ﷺ، ومصطلح (الأثر) بما ورد عن الصحابي أو التابعي.

٣. نَسَبَ روايةَ حديثِ «ليس من امبر امصيام في امسفر»[٣] إلى النمر بن تولب.

ونسبه إلى النّمر أيضًا ابنُ جني وابن يعيش وغيرهما من علماء العربية، وكلُّهم تواردوا على مالا أصلَ له.

---

(١) النص المحقق ٢٧٣٠.

(٢) النص المحقق ٢٦٥٣.

(٣) النص المحقق ٢٦٧٤.

٤ . ونَسَبَ أبياتاً لغيرِ قائليها، منها:

١ . لو شاء قد نقع الفؤاد بشربة   تدعُ الحوائم لا يجدن غليـلا[١]

نَسَبَهُ إلى لبيد،والصحيحُ أنّه لجرير.

٢ . يضربُ السبعون في خلخالها   فـإذا مـا أكـرهتـه ينـكسـر

نَسَبَهُ إلى طرفة، ولم أجدْه في ديوانه، وهو للمّرار بن منقذ.

٥ . كان ينقل عن السابقين نصوصاً مطوّلة من دون عزو.

فقد نَقَلَ عن ابن دُرُستَويه، وابن يعيش نصوصًا كثيرةً من دون أن يعزوها إليهم.

٦ . قد يوردُ ألفاظاً للتمثيل على مسألة، والصوابُ أنّها لا تصلُحُ للتمثيل بها.

فقد ذكر أنّ أي كلمةٍ رباعية فما فوق تخلو من حروف الذلاقة (مرّ بنفل) [٢] فهي كلمةٌ دخيلة، ومثّل له بـ(العسجد) و(الدهدقة) و(الدهمقة).

وقوله: (الدهمقة) لا تصلح للتمثيل بها؛ لأنّ فيها حرف الميم. وسياق النصّ الذي أورده يُوهِمُ بأنّها كلمة دخيلة؛ لأنها خَلَت من حروفِ الذلاقة.

إلى غيرِ ذلك من الملاحظ التي لا يخلو منها أي كتاب، ﴿وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾.

ويكفي الزنجاني – رحمه الله – تلك المأثرة النّحوية التي ستظلّ شاهدةً على علمه وثقافته وسعة اطّلاعه على مرّ العصور وتعاقب الأجيال.

***

---

(١) النص المحقق ٢٧٠٢.

(٢) النص المحقق ٢٨٥٨.



القسم الثاني : التحقيق

(١)
وصف النسخ المخطوطة

توفرت لي - ولله الحمد - خمسُ مصوّرات من كتاب (الكافي في شرح الهادي - قسم التصريف)، وهي :

الأولى : نسخة دار الكتب المصرية في القاهرة .

رقمها ٦٦ نحو / م، صفحاتها ٧٤٨، مسطرتها ٢٥ - ٢٦ سطراً .

كلمات السطر ٢٠ - ٢٥ كلمة، مقاسها ٢٤,٥ × ١٨ سم، وقسم الصرف منها يبدأ من صفحة ٦٠٨ إلى نهاية ٧٤٨، أي ما يقارب ١٥٢ صفحة .

وقد دُوِّنَ في آخرها: (تمّ الكتابُ، والحمد لله على نواله، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وآله، على يد مصنفه عبد الله الفقير إليه أبي المعالي الخرجي الزنجاني، في العشرين من ذي الحجة حجة أربع وخمسين وست مئة بمحروسة بغداد حرسها الله تعالى مع سائر بلاد المسلمين، آمين يا رب العالمين).

وخطُّ المتنِ فيها كبيرٌ، وخطُّ الشرحِ دقيق، وكتبت بخطّ النستعليق، وكثير من كلماتها مشكول، وخطّها جيّد، وعليها كثيرٌ من تعليقات المؤلف في الحواشي.

ورمزها (د) وجعلتها أصلاً .

الثانية : نسخة مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة .

رقمها ١٠٣، ورقاتها ٣٨٠، مسطرتها تتراوح بين ٣١ - ٣٣ سطرًا، كلمات السطر تتراوح بين ١٧ - ٢٠ كلمة، مقاسها ٢٤ × ١٦ .

وقد دوّن في آخرها أنها تمت كتابتها عصر يوم الجمعة في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وستين وسبع مئة بجامع عتيق ببلدة شيراز بخطّ (علي بن الحسين بن علي).

بخطّ كبيرٍ للمتن، يشبه النستعليق، ويتّسم بالجودة، وقسم من كلماتها مشكول، وقد رأيتُ بعضَ الأخطاء في الضبط بالشكل، ولاحظت تذكيرَ المؤنث وتأنيث المذكر فيها، وعليها بعض نقول في الحاشية أغلبها من (ابن بابشاذ) .

وفي معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة صورة عنها بـ(الميكروفيلم) تحت رقم ٢٢٦ .

ورمزها (ع) .

الثالثة : نسخة مكتبة أحمد الثالث في إستانبول .

رقمها: ٢٢٨١ . وعدد أوراقها ٣٩٢ ورقة، مسطرتها ٢٩ سطرًا، مقاسها ٢٥ × ١٦ سم، مكتوبة في سنة ٦٧١ هـ .

وقد أتت الرطوبةُ على قسمٍ كبيرٍ منها، ولديّ منها صورة بـ(الميكروفيلم)، عن معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة، أشارت مجلة المورد في العدد الرابع من المجلد الخامس ص ٢٥٧ إلى هذه النسخة، وأنها موجودة في مكتبة طوب قابي سرايي في إستانبول.

ولم أعتمد عليها لسوء خطها وعدم وضوحها.

ورمزها (أ) .

الرابعة : نسخة دار الكتب المصرية في القاهرة .

ورقمها ٢٠٠٢ نحو، عدد صفحاتها ٨٧١، يبتدئ قسمُ الصرف فيها من صفحة ٤٤٠ – ٨٧١، أي ما يقارب ٤٣١ صفحة، مسطرتها ٢١ سطراً .

كلمات السطر تتراوح بين ٩ – ١١ كلمة، مقاسها ١٨ × ٢٥. وخطّها نسخيّ

جيّد.وقد دون عليها في الصفحة الأخيرة (كتبه حسن رشيد على نفقة دار الكتب المصرية من النسخة الخطية الموجودة بدار الكتب تحت نمرة (٦٦ م نحو)، وقد كان الفراغ منه في يوم السبت التاسع والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٥٢ هجرية، الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ميلادية .

ورمزها (ح) .

الخامسة : نسخة مكتبة جستربيتي في دبلن .

يبتدأ قسم الصرف فيها من صفحة ١٥٠ – ٣٥٧، أي ما يقارب ٢٠٧ صفحات . ومسطرتها ٢١ سطرًا.

كلمات السطر فيها تتراوح ما بين ١٦ – ١٨ كلمة، وكتبت بخط النستعليق، وامتازت بجمال خطها ووضوحه وصفائه، إلّا أنّها غير منقوطة، وغير مشكولة .

وقد دوّن في آخرها : «تمّ الكتاب بعون الله الملك الوهّاب، والصلاة على خير خلقه محمّد المبعوث لرشاد أولي الألباب، وعلى آله وصحبه خير آل وأصحاب، على يدي العبد الفقير الذليل إلى عفو الملك الكريم محمود بن بدل بن إبراهيم الأردبيلي، غفر الله له ولوالديه ولناظريه ولجميع المسلمين، يوم الاثنين في الثاني عشر، شوال، سنة أربع عشرة وسبع مائة هجرية .

يا نـاظرًا فيـه سـل بـالله مـرحـمـة   على المصنّف واستغفـر لصاحبـه

واطلب لنفسك من خير تريد به   من بعـد ذلك غفـرانًا لـكاتبـه»

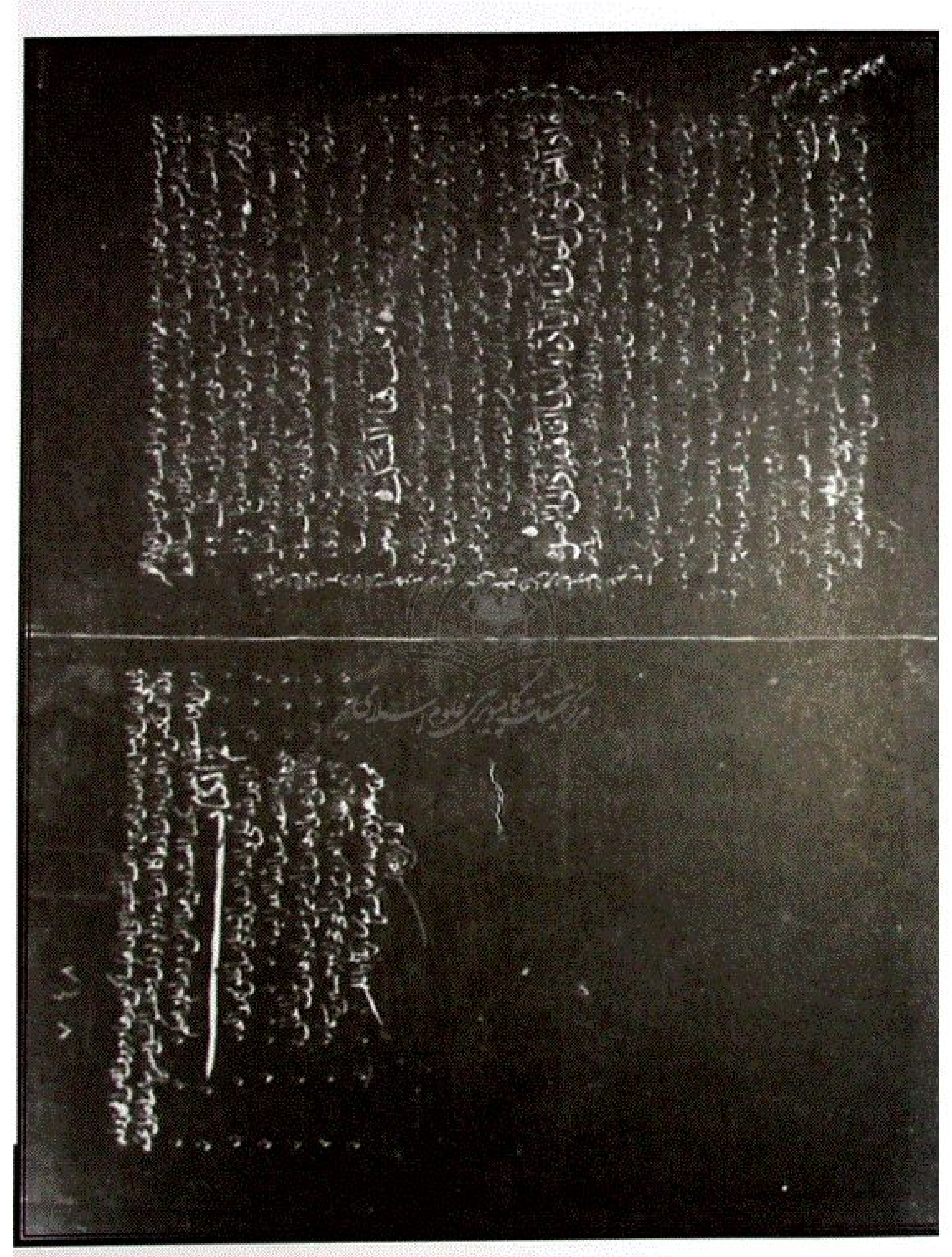
ولم أعتمد عليها نظرًا لخلوّها من النقط والشكل، وقد استأنستُ بها في بعض المواضع.

ورمزها (ج) .

(٢)
نماذج من النسخ



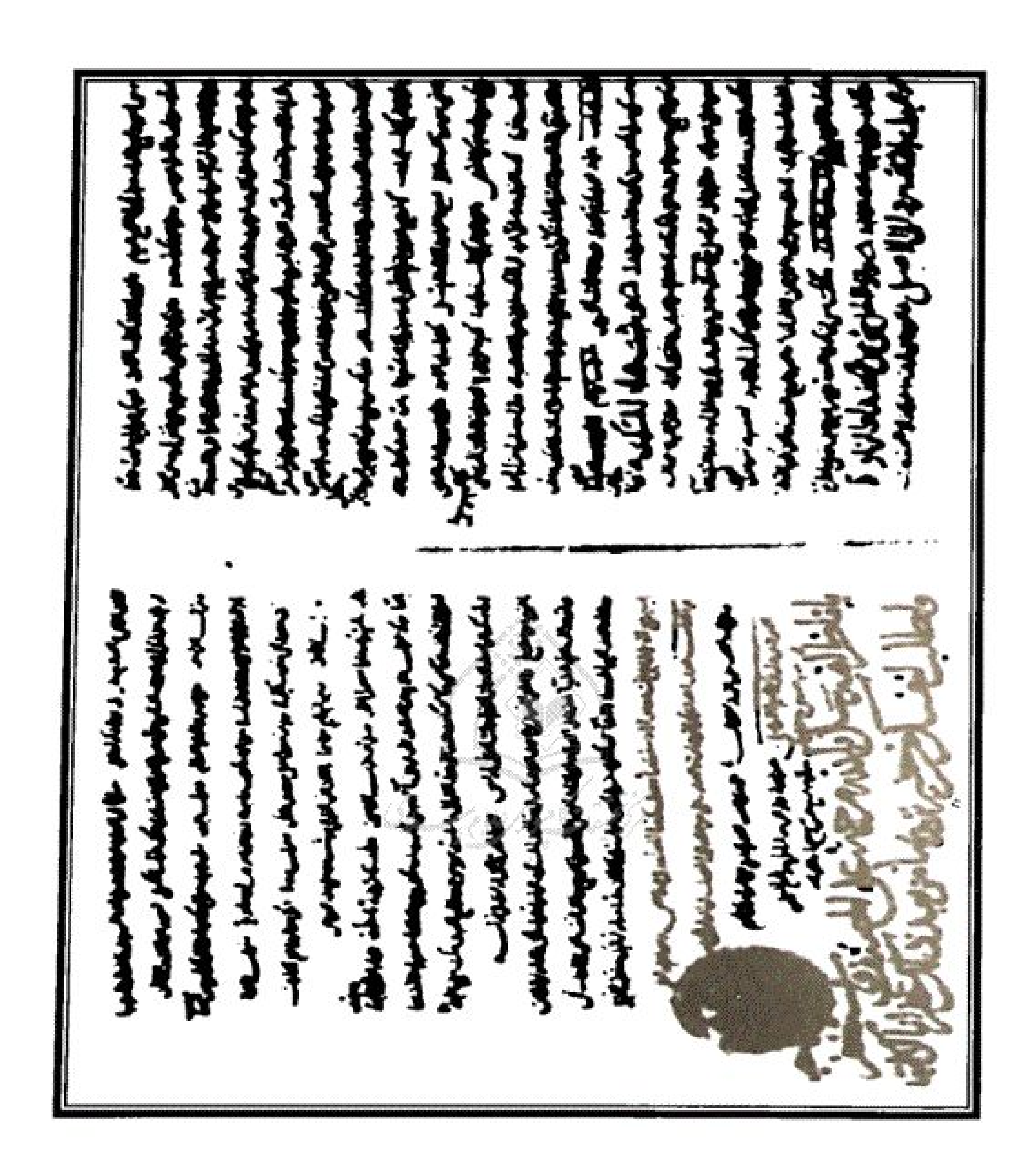
صورة من بدء التصريف من نسخة (د)



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

ذكر التصريف وهو تحويل الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها

صورة من بدء التصريف من نسخة (ع)



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ج)

٢٢٠

او الساكن فتقول اضربنَّهْ وهل تقومنَّهْ وجاء بعض
العرب الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانشده :.

يا عمرَ الخيرِ جُزيتَ الجنَّهْ ... اكسُ بُنيّاتي وأمَّهُنَّهْ
أقسِمُ بالله لتفعَلَنَّهْ :.

فقال له عمر وان لم افعل
فقال له :.

إنّك عن حالي لتُسألنَّهْ ... يوم تكون الأعطيات ثَمَّهْ
والواقف المسؤول بينهنَّهْ ... إمّا إلى نارٍ وإمّا جنَّهْ

فقال عمر رضي الله عنه يا يرفأ اعطه ما طلب لا جل
ذلك اليوم لا لشعره ٥

ذكر التصريف و[illegible]

التصريف في اللغة التغيير
ومنه تصريف الرياح وهو تحويلها من حال الى حال جنوبا
وشمالا وصبا ودبورا الى غير ذلك من انواعها وتصريف
الحديث والكلام وهو تغييره بحمله على غير الظاهر
وهو مصدر وضع في الصناعة علما على علم ما يعرض
في اصول الكلم وذواتها من التغيير وحده ما ذكرناه ٥
مثال ذلك ضَرَبَ فانك تقول في مثال الماضي فيه
ضَرَبَ وفي مثال المضارع يضرب وفي مثال الأمر اضرب
وفي مثال اسم الفاعل ضارب وللمبالغة فيه ضَرُوبٌ
وضَرّابٌ وفي مثال المفعول مضروب وفي تكثير الفعل
ضرَّبَ وفي وجود الفعل مع الحركة اضطرب وفي استدعاء

صورة بدء التصريف من نسخة (ح)

(٣)
منهجي في التحقيق

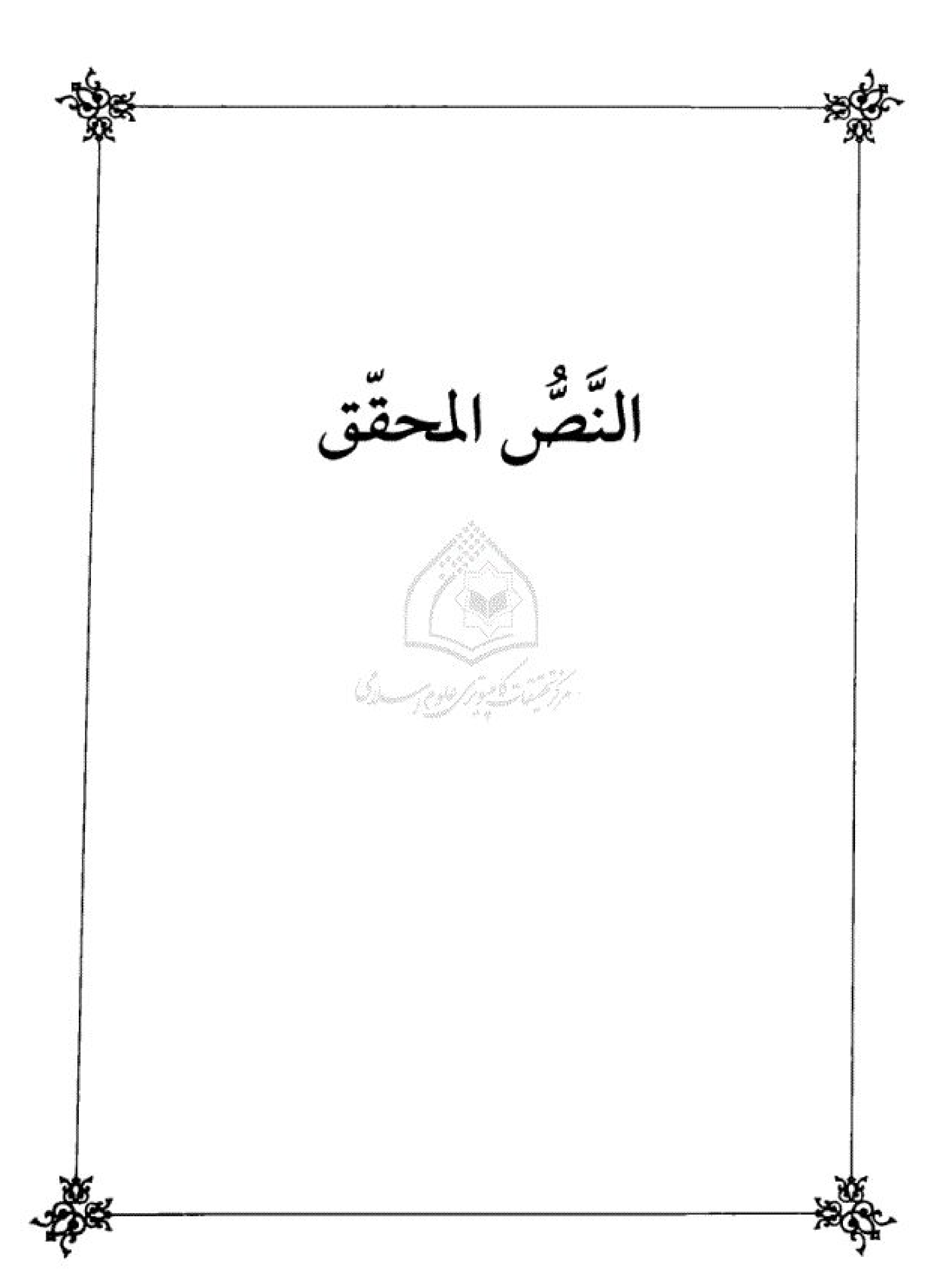
لما كان الهدف من تحقيق النصوص هو إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها أصحابها، فقد بذلت كل ما في وسعي من جهد ووقت لخدمة هذا النص، متوخيًا في ذلك الدقة والحذر، إذ إن إعادة النصّ إلى أصله السابق أصعب بكثير من إنشاء نص جديد، يقول الجاحظ في الحيوان ١ : ٧٩ : لربّما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النصّ حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام .

وقد راعيت في منهجي الأمور الآتية :

١. جعلتُ النسخة (د) التي كتبت بيد المؤلف النسخة الأم، وأثبتُّ أرقامها في جانب النص المحقق .
٢. قابلتُ النص المحقق على المخطوطات الأخرى، ولاسيما (ع) .
٣. حررتُ النص على وفق القواعد الإملائية الحديثة .
٤. ضبطتُ المُشْكِلَ من النص، ولاسيما الأوزان الصرفية، وصحّحت ما يخالف القواعد النحوية .
٥. خرّجتُ الآيات القرآنية .
٦. ضبطتُ الآية بحسب القراءة وخرّجتها من كتب القراءات مع بيان رواية حفص.
٧. بينتُ المقصود من القراءة إن احتاج الأمر إلى ذلك .
٨. خرّجتُ الأحاديث النبوية والآثار من كتب الحديث، وأشرت إلى وجودها في كتب اللغة .

٩. خرّجتُ الشواهد الشعرية والأراجيز، وأقوال العرب، وأمثالهم من مصادرها .
١٠. نسبتُ مالم ينسبه المؤلّف من الأبيات، وعنيت بذكر الديوان، وخرجتها من كتب النحو والأدب واللغة، وذكرت رواية البيت حين يحتاج الأمر إلى ذلك .
١١. تركت الأبيات التي لم أقف على قائليها، أو مظانها من دون أن أشير إلى ذلك .
١٢ . أتممتُ الشطر الناقص من البيت في الحاشية، كما أوردتُ بعض الأبيات التي قبله والتي بعده إن احتاج ذلك إلى إيضاح المعنى .
١٣.ترجمتُ للأعلام بإيجاز مفيد، فذكرت الاسم والكنية واللقب والوفاة، وعزوتُ إلى مصادر الترجمة .
١٤. تتبعتُ الأقوال والآراء التي جاء بها المؤلف، وعزوتها إلى أصحابها .
١٥. شرحتُ ما يحتاج إلى شرح من الألفاظ اللغوية، معتمداً في ذلك على كتب اللغة والغريب والبلدان .
١٦. ناقشتُ النص، وصححت ما سها عنه المؤلف، مع التدليل .
١٧. أضفتُ عددًا من العنوانات، وميّزت ذلك بوضعها بين حاصرتين .
١٨. صنعتُ فهارس عامة، تكون مفتاحًا لما جاء في نص المؤلف .
١٩ . ميزت متن (الهادي) باللون الأحمر العريض، والشرح (الكافي) باللون الأسود.

وأرجو من الله التوفيق والسداد .



النَّصُّ المحقّق



ذكرُ التصريف[1]

«وهو تحويلُ الأصلِ الواحِدِ إلى أمثلةٍ مُختلِفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصُل إلّا بها»

التَّصريفُ في اللُّغة: التَّغييرُ. ومنه: تصريفُ الرِّياح، وهو تحويلُها من حال إلى حالٍ جَنُوباً وشَمالاً وصَباً[2] ودَبُوراً[3]. إلى[4] غير ذلك من أنواعها.

وتصريفُ الحديثِ والكلامِ، وهو تغييرُهُ بِحَملِهِ[5] على غيرِ الظَّاهِرِ.

وهو مصدرٌ وُضِعَ في الصناعةِ عَلَماً على عِلْمٍ ما يَعْرِضُ في أصولِ الكَلِمِ وذواتها من التغيير. وحدُّه ما ذكرناه.

مثالُ ذلك: (ضَرْبٌ)، فإنّك تقولُ في مثالِ الماضي منه: (ضَرَبَ)، وفي مثال المضارع: (يَضْرِبُ)، وفي مثال الأمر: (اضْرِبْ)، وفي مثال اسم الفاعل: (ضَارِبٌ)، وللمبالغةِ فيه: (ضَرُوبٌ) و(ضَرَّابٌ)، وفي مثال المفعول: (مَضْرُوبٌ)، وفي تكثيرِ الفِعْلِ:

---

(١) شرع المصنف - رحمه الله - في الحديث عن التصريف بعد ما أتمَّ دراسة المسائل النحوية، جريًا على عادة النحاةِ القُدامى في تقديمِ المسائلِ النحويةِ على الصَّرفيةِ، وفي ذلك يقول ابنُ جنّي في المنصف ١: ٤: «إنَّ هذا الضَّربَ من العلمِ -يعني التَّصريفَ- لَمَّا كان عويصًا صَعبًا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثمّ جيء به بعد؛ ليكون الارتياضُ في النحوِ موطِّئًا للدخولِ فيه، ومُعينًا على معرفةِ أغراضِهِ ومعانيه، وعلى تصرّفِ الحالِ».
واختار لفظَ (التصريف) دون (الصّرف) مع أنّه بمعناه؛ لأنَّ في هذا العلم تصرّفات كثيرة، فاختير لفظ يدلّ على المبالغةِ والتكثيرِ. انظر شرح مختصر التصريف العزّي للتفتازاني ٢٨، وشرح السيد الشريف الجرجاني ٢، ٣.

(٢) (صباء) في ع.

(٣) الصَّبا: ريحٌ تهبّ من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليلُ والنهار. الصحاح (صبا) ٦: ٢٣٩٨. والدَّبور: الريح التي تقابل الصبا. الصحاح (دبر) ٢: ٦٥٤.
وفي كتاب الأزمنة والأمكنة ٢: ٧٤: قالوا: الرياح أربع: الجنوب، والشمال، والصَّبا، والدَّبور - وقالوا: والجنوب والدّبور لهما هَيف. والهَيْفُ: الريح الحارة. والصّبا والشمال لا هَيْفَ لهما، والعرب تجعل بيوتها حذاء الصَّبا ومطلع الشمس. وانظر شرح الملوكي ١٩.

(٤) (وإلى) في ع.

(٥) (لحمله) في ع.

(ضَرَّبَ)، وفي وجُودِ الفعلِ مع الحركةِ: (اضْطَرَبَ)، وفي استدعاءِ الضَّرْبِ: (اسْتَضْرَبَ)، وفي تكثيرِ الفاعِلِ: (ضارَبَ).

ويتفرَّع على هذه الأمثلة ما كان مبنياً للمفعول، نحو: (ضُرِبَ، يُضرَبُ)[١]، ونظائره.

قال «ابنُ جنّي»[٢]: وهو ينقسم إلى خمسةِ أضربٍ: زيادةٍ، وبدلٍ، وحذفٍ، وتغييرٍ بحركةٍ أو سكونٍ، وإدغامٍ.

وسيمرّ بك[٣] ذلك بعد أنْ نقدِّمَ عليه ذكرَ أبنيةِ الأفعالِ بعون[٤] الله تعالى.

وقد ذكرنا أبنيةَ الأسماء[٥] الأصولِ في (فصل التكسير)، وذكرنا أنّها إمّا[٦] ثلاثية أو رباعيَّة أو خماسيَّة.

ونذكرُ أبنيةَ[٧] المزيدِ هاهنا، وما جاء منها اسماً وصفةً على وجهِ الإيجاز، ونُحيل وجهَ الدَّليلِ على زيادتها في (فصلِ الزِّيادة).

وفائدةُ ذلك: معرفةُ الأصولِ والزوائدِ، ومعرفةُ ما جاء من الأبنيةِ عن العَرَب، وما لم يجئ.

وقد احتاطَ علماءُ التّصريفِ / في التَّمييزِ بين الأصلِ والزائدِ[٨] والبدلِ بأن مثَّلوا أصولَ [٦٠٩/أ]

---

(١) (يُضْرَبُ) ساقط من ع.

(٢) في التصريف الملوكي. وانظر شرح التصريف للثمانيني ٢١٢–٢١٦، وشرح الملوكي ٩٩.

وابنُ جنّيْ هو أبو الفتح عثمان بن جني، لازمَ أبا علي الفارسي أربعين سنة، (ت ٣٩٢ هـ). إنباه الرواة ٢:٣٣٥، وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.

(٣) (لك) في ع.

(٤) (إن شاء) في ع.

(٥) (أسماء) في ع.

(٦) (إما) ساقط من ع.

(٧) (أمثلة) في ع.

(٨) (الزوائد) في ع.

الكلمةِ بالفاء والعين واللام(١)، فأوّلُ أُصولِها فاءٌ، وثانيها عينٌ، وثالثُها لامٌ؛ لأنّ هذه الأحرفَ الثلاثةَ هي حروفُ الفعلِ، وأنّه عامٌّ شاملٌ للغريزةِ والعِلاجِ، وفي التنـزيل: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[آل عمران: ٤٠، الحج: ١٨].

وأتوا بنظيرِ الحركاتِ والسُّكُونِ في المثالِ كما هو في المُمَثَّلِ، فقالوا: مثال (ضَرَبَ: فَعَلَ)، و(عَلِم: فَعِل)، و(ظَرُفَ: فَعُل).

وإنما مَثَّلُوا بالثلاثي(٢)؛ لِكَثْرَةِ تَصَرُّفِهِ، ولأنَّهم لو مَثَّلُوا بالرُّباعيِّ أو الخماسيّ لاحتاجوا إلى إسقاطِ حرفٍ منه عندَ وَزْنِ الثلاثيِّ به، فإذا وزنوا به ما فوقَ الثُّلاثيِّ كَرَّروا اللامَ فزادوا لاماً في الرُّباعيّ، ولامين في الخماسيّ؛ لأنَّ اللامَ أشبهُ الحروفِ بالزيادةِ لكثرةِ التَّصرُّفِ فيها بالحذفِ والتَّغييرِ؛ ولكونها كالمستغنَى عنه، إذِ الفاءُ يُضْطَرُّ إليها للابتداء، والعينُ للوقفِ، فيقولون: مثالُ (دَحْرَجَ: فَعْلَلَ)، ومثالُ (جَعْفَرٍ: فَعْلَلٌ)، ومثالُ (سَفَرْجَلٍ: فَعَلَّلٌ)، ومثالُ (جَحْمَرِشٍ: فَعْلَلِلٌ).

وإنْ تَكَرَّرَ أحدُ الأُصولِ كرَّروا مقابلَه في المثالِ، ومَثَّلوا الزَّائدَ بلفظِهِ إلَّا المُبْدَلُ من تاء الافتعال، فإنَّه بالتاءِ(٣)، فيقولون: مثالُ (قَرْدَدٍ: فَعْلَلٌ)، ومثالُ (صَمَحْمَحٍ: فَعَلْعَلٌ)، ومثال (يضرِبُ: يفعِلُ)؛ لأنّ الياءَ زائدةٌ، ومثال (نَبَّه: فَعَّلَ)، ومثال (استخرَجَ: استفعلَ)، ومثالُ (كَوْثَرٍ: فَوْعَلٌ)، ومثال (عَنْكَبُوتٍ: فعللوتٌ)، و(مَرْمَرِيسٍ: فعفعيلٌ)، و(عثوثلٍ:

---

(١) انظر الممتع ١: ٣٠٨، وشرح الشافية للرضيّ ١: ١٠، والتصريح ٢: ٣٥٨.

(٢) (مثّل الثلاثي) في ع.

(٣) انظر الشافية ٦، وهمع الهوامع ٣: ٤٢٥، وهذا أحد رأيين في المسألة. أمّا الرأيُ الآخر فقد نقله الرضيّ في شرح الشافية ١: ١٨، يقول: «قال في الشرح –أي ابنُ الحاجب في شرحه على شافيته–: «إنَّما لم يُوزن المبدَلُ من تاء الافتعال بلفظِهِ إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل» وهذا مما لا يُسَلَّم به، بل تقول: (اضْطَرَبَ) على وزن (افطَعَل)، و(فَحَصْطُ) وزنه (فَعَلْطُ)، و(هَراقَ) وزنه (هَفْعَل) و(تُقَيْمِجٌ) وزنه (فُعَيْلِجٌ)، فيعبَّر عن كل الزائد المبدَل منه بالبدلِ لا بالمُبدل منه. وقال عبدُ القَاهر في المبدلِ عن الحرفِ الأصليّ: «يجوز أنْ يعبّر عنه بالبدل، فيقال في (قال): إنّه على وزن (فالَ)»اهـ».

فَعَوْعَلٌ)، و(جِلْبابٍ: فِعْلالٌ)، و(جِلْبلابٍ: فِعْلعالٌ)، و(اضْطَرَبَ[١]: افتعلَ).

وأمَّا البدلُ فمنهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصلِهِ، فيقولون: مثال (كِساءٍ: فِعاءٌ، أو فِعالٌ)؛ لأنَّ همزَتَه بدلٌ مِن لامِ الكلمةِ. وقِسْ على هذا أبداً.

إذا[٢] عرفت هذا فلنَذكرْ أبنيةَ المزيد.

أمّا مزيدُ الثلاثيِّ[٣] فهو على أربعة أقسام[٤]:

الأَوّل: أن يكونَ الزائدُ حرفاً واحداً:

إمَّا قبلَ الفاء، وأبنيتُه:

(أَفْعَلُ) كـ(أَجْدَلَ) وهو الصَّقر، من الجَدْلِ، وهو الفَتْلُ[٥]، كأنّه يفتُلُ صيدَه، و(أَحْمَر) و(أَصْفَر).

و(إِفعِلٌ) كـ(إِثْمِدٍ) ولم نعلمْه صفةً[٦].

و(إِفْعَلٌ) كـ(إِصْبَعٍ) بفتح الباء.

و(أُفْعُلٌ) بضمِّ الهمزةِ والعينِ كـ(أُبْلُمٍ)، وهو خُوصُ المُقْلِ[٧].

و(أُفْعَلٌ)[٨] بضم الهمزة وفتح العين كـ(أُصْبَعٍ) لغة في (الإصْبَع)[٩].

---

(١) (انفطر) في ح.

(٢) (فإذا) في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٤٢ –٢٧٨، وشرح المفصل ٦: ١١٥ –١٤٣، والممتع ١: ٧٢ –١٤٣.

(٤) انظر المفصل ٢٣٥.

(٥) انظر الصحاح (جدل) ٤: ١٦٥٣. وفي ع (وهو القتل كأنه يقتل صيده).

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٤٥.

(٧) انظر الصحاح (بلم) ٥: ١٨٧٤.

(٨) نفى سيبويه أن يكون في شيء من الأسماء والصفات (أُفْعَل)، وقد جاء في الصحاح (صبع) ٣: ١٢٤١: «الإصْبَعُ.. فيه لغات: (إصْبَع) و(أُصْبَعٌ) بكسر الهمزة وضمها، والباء مفتوحة فيهما».

(٩) أوردَ ابنُ منظور في اللسان (صبع) ٨: ١٩٢ تسعَ لغات في (الإصبع): كَسْرُ الهمزةِ مع كسر الباء، ومع ضمِّ الباء وهو نادرٌ، ومع فتحِ الباء، ثمّ ضَمُّ الهمزة مع تثليث الباء، ثمّ فتحُ الهمزةِ مع تثليث الباء، ثمّ أضافَ لغةً=

و(تَفعُلٌ) كـ(تَنْضُبٍ) وهو شَجَرٌ كالنَّبعِ، وهو شَجَرٌ يُتَّخَذُ منه القِسِيّ[١].

و(تُفعَلٌ) بضمّ التاء وفتحِ العينِ، يُقال: (رجلٌ ذو تُدْرَإٍ) أي: صاحبُ قُوّةٍ على دَفْعِ الأعداءِ، من الدَّرْءِ، وهو الدَّفعُ[٢].

و(تُفْعُلٌ) بضمهما، كـ(تُـتْفُلٍ)، وهو ولدُ الثَّعلب[٣].

و(تِفعِلٌ) بكسرهما، كـ(تِحْلِئٍ)، وهو فسادٌ يلحقُ الجلدَ من السِّكِينِ عند السلخِ، وقيل: إنّهُ بُشارةُ[٤] الأديمِ، وهو من حَلِئَ الأديمُ إذا فَسد[٥].

و(يَفْعَلٌ) كـ(يَرْمَعٍ)، وهو حِجَارَةٌ بِيضٌ تلمعُ[٦].

و(مَفْعَلٌ) كـ(مَقْتَلٍ).

و(مِفْعَلٌ) كـ(مِنْبَرٍ).

و(مَفعِلٌ) كـ(مَجْلِسٍ).

و(مُفعُلٌ) كـ(مُنْخُلٍ) لآلة النخل.

و(مُفْعَلٌ) كـ(مُصْحَفٍ).

=عاشرة وهي (الأُصْبُوع) وقد حكاه اللحياني عن يونس. وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢٧٣.

(١) انظر الصحاح (نضب) ١: ٢٢٦. واللسان (نضب) ١: ٧٦٤.

(٢) انظر الصحاح (درأ)١: ٤٩. واللسان (درأ)١: ٧٢.

(٣) وفي الصحاح (تفل)٤: ١٦٤٤، قال اليزيدي: التَّتْفُلُ والتُّتْفُلُ: ولدُ الثعلب، والتاءُ زائدةٌ.

(٤) (نشارة) في ع.

(٥) انظر اللسان (حلأ)١: ٦٠.

(٦) (و تلمع) في ع. انظر الصحاح (رمع) ٣: ١٢٢٣. اللسان (رمع) ٨: ١٣٤

و(هِفْلَعٍ)[١] كـ(هِبْلَعٍ) و(هِجْرَعٍ)[٢]، فإنَّ الهاءَ زائدةٌ عند «الأخفش»[٣].

أو[٤] **بعد الفاء**، وأبنيته:

(فاعِلٌ) كـ(كاهِلٍ).

و(فاعَلٌ) كـ(خاتَمٍ).

و(فَأْعَلٌ) كـ(شَأْمَلٍ)، وهو الرِّيحُ، يقال: شَمِلَتِ الرِّيحُ، إذا هَبَّتْ شَمالاً[٥].

و(فَيْعَلٌ) كـ(ضَيغَمٍ) وهو الأسَدُ، مِن الضَّغْمِ، وهو العضُّ[٦].

قال «سيبويه»[٧]: ولا نعلم في الكلام (فَيعُل) بالضم، ولا (فَيعِل) بالكسر في غير المعتل.

---

(١) هكذا في د،ع. وصوابه (هِفْعَل) لأنّ (هبلع) من البَلْعِ. انظر المنصف ١: ٢٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢: ٥٦٩. واللسان (هبلع) ٨: ٣٦٧.

(٢) قال ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ٢: ٥٧٠: «فأمّا ما عليه أكثرُ النّاسِ فإنّها الهاء في(هِبْلَع) و(هِجْرَع) أصلٌ.وحكى أحمد بن يحيى: «هذا أهْجَرُ مِن هذا، أي: أطول» فهذا يُثْبِتُ كونَ الهاءِ أصلاً، ولستُ أرى بها ذهبَ إليه أبو الحسن والخليلُ مِن زيادتِها بأساً». وقد ذَكَرَ علّةَ زيادتِها فليرجع إليه. وانظر شرح الملوكي ٢٠٥، واللسان ٨: ٣٦٨.

(٣) عُزِيَ إليه في شرح الملوكي ٢٠٤، والممتع ١: ٢١٩. وانظر في (هِبْلَع) و(هِجْرَع) الكتابَ ٤: ٢٨٩. والأخفشُ هو أبو الحسن، سعيدُ بنُ مَسْعدة المُجاشعيّ، المتوفى سنة ٢١٥ هـ وهو أبرعُ أصحاب سيبويه. مراتب النحويين ١١١، وإنباه الرواة ٢: ٣٦، وبغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٤) (اما) في ع.

(٥) انظر الصحاح (شمل) ٥: ١٧٣٩، وفيه: «شَمْأَلٌ مهموزٌ، وشَأْمَلٌ مقلوب منه».

(٦) انظر الصحاح (ضغم) ٥: ١٩٧٢.

(٧) في الكتاب ٤: ٢٦٦. وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر، من موالي بني الحارث بن كعب، من شيوخه الخليل، ومن تلاميذه الأخفش، (ت ١٨٠ هـ). انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ١٠٦، وبغية الوعاة ٢: ٢٢٩.

و(فَنْعَل) كـ(عَنْسَل) وهو الناقةُ السريعةُ[١].

و(فُنْعُل) كـ(جُنْدُب) وهو ذكر الجراد[٢].

و(فَوْعَل) كـ(عَوْسَجٍ) لضَرْبٍ من الشَّوْك[٣].

و(فِيْعَل) كـ(حِيَفْسٍ)[٤] وهو الغليظُ القصيرُ الذي إذا مَشَى حاكَ في مِشْيَتِهِ كأنَّهُ حَائِكٌ، وإنّما يمشي الحائِكُ تلك المِشْيَةَ لطولِ الجُلوس.

أو بين العين واللام، وأبنيته:

(فَعْأَلٌ) كـ(شَمْأَلٍ) للرِّيح.

و(فَعالٌ) كـ(غَزالٍ).

و(فُعالٌ) كـ(غُلامٍ).

و(فِعالٌ) كـ(حِمارٍ).

و(فَعِيلٌ) كـ(بَعِيرٍ) و(قَضِيبٍ).

و(فِعْيَلٌ) كـ(عِثْيَرٍ) وهو الغبار، و(حِذْيَمٍ) اسمُ رجلٍ، و(حِمْيَرٍ) قبيلة، ورَجلٌ (طِرْيَمٌ)، أي: طويل.

---

(١) انظر الصحاح (عسل) ٥: ١٧٦٥، واللسان (عسل) ١١: ٤٤٧.

وفي الكتاب ٤: ٣٢٠: «ومما جعلتَه زائداً بِثَبَت: العَنْسَل، لأنّهم يريدون العَسُول». وعلى هذا الرأيِ أكثرُ النَّحويين، وذهب محمّدُ بنُ حبيب إلى الحكم بأصالة النون وزيادة اللام، وأنّه من (العَنس). وذهب ابن جنّي إلى ترجيح رأي سيبويه. انظر سرّ صناعة الإعراب١: ٣٢٤.

(٢) في الصحاح (جدب) ١: ٩٧: «الجُنْدَبُ، والجُنْدُبُ: ضربٌ من الجراد». وفي الكتاب ٤: ٣٢١: «وأما جُنْدَبٌ فالنون فيه زائدةٌ، لأنّك تقول: جَدْبٌ».

(٣) انظر الصحاح (عسج) ١: ٣٢٩، وفيه: «الواحدة عَوْسَجَةٌ».

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٦٧، والممتع ١: ٨٢. وكُتِبَ في حاشية ع: «في (ق) [أي: القاموس المحيط] قيّد الغليظ القصير بكسر الفاء؛ لأنّه قال: (الحِيَفْس) كـ(هِزَبْر) الغليظ الضخم، ثمّ قال: و(الحَيْفَس) كـ(صَيْقَل) المُغْضَبُ».

و(فُعَيِّلٌ) كـ(عُلَيِّبٍ)[١] اسم وادٍ، ولم يأتِ على هذا[٢] البناء غيرُه.

و(فَعْيَلٌ) كـ(ضَهْيَأٍ)[٣] فيمن قَصَرَ، وهي الأرضُ التي لا نباتَ بها[٤]. ولم يذكره «الزمخشريُّ»[٥].

و(فُعُنْلٌ) كـ(عُرُنْدٍ)[٦] وهو الغليظُ.

---

(١) انظر الممتع ١: ٨٤. وجاء في اللسان (علب) ١: ٦٢٩: «عُلَيِّبٌ وادٍ معروف على طريق اليمن، وقيل: موضع، والضمُّ أعلى، وهو الذي حكاه سيبويه، وليس في الكلام (فُعَيِّلٌ) غيره». وانظر معجم ما استعجم ٣:٩٦٥، وفيه: «هكذا ذكره سيبويه، وحَكَى فيه غيرُه (عِلِّيَب) بكسر أوَّلِهِ».

(٢) (هذه) في ع.

(٣) ذهب سيبويه في الكتاب ٤: ٣٢٥، ومتقدمو البصريين إلى أنّ الهمزةَ زائدةٌ في (ضَهْيَأ) فهي على زنة (فَعْلَأ).
وذهب بعضُ الكوفيين والبغداديين إلى أنّ وزنَها (فَعْلَلٌ)، فتكون رباعيةً لا زيادة فيها. كنز الحفاظ ٣٦٨.
وذهب الزجّاج في معاني القرآن وإعرابه ٢:٤٩١ إلى أنه (فَعْيَل) لا (فَعْلَأ)، من قولهم: ضاهأتُ، بمعنى ضاهيتُ – أي شابهت –، ولم يجئ في الكلام (فَعْيَلٌ) إلّا هذا. حيث جَعَل الهمزة في (ضَهْيَأ) أصلية، والياء زائدة؛ لأنَّ أصالةَ الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها، وهو ما اختاره الزَّنجاني.
والذي عليه أكثرُ النَّحويين: ابنِ السِّكِّيت كما في كنز الحفاظ ٣٦٨، وابنِ جني في سر الصناعة ١: ١٠٨، والزمخشري كما في شرح المفصّل ٩: ١٤٦، وابنِ الحاجب كما في شرح الشافية ٢: ٣٣٨، وابنِ عُصفور في الممتع ١: ٢٢٨، والرضيّ الإستراباذي في شرح الشافية ٢: ٣٣٨ هو ترجيحُ رأيِ سيبويه بجعلِ الهمزةِ زائدةً، وقد بيّن ابنُ عصفور تعليلَ ذلك.

(٤) يُقال: (امرأة ضهياءُ) ممدودة، و(ضهيأ) مقصورة مهموزة، وهي التي لا تحيضُ ولا ينبتُ لها ثديان، فهي بذلك صفةٌ. وقال سيبويه في الكتاب ٤: ٣٢٥: الضهيأ شجرٌ.. فتكون بذلك اسمًا. وانظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٤٠.

(٥) لم يذكر الزمخشريُّ هذا المثالَ في معرِض حديثِهِ عن أبنيةِ الثلاثيّ المزيدِ فيه، وإنّما ذكر (ضَهْيَأَة) في فصلِ زيادةِ الهمزةِ، إذ حَكَمَ فيها بزيادةِ الهمزةِ؛ لوقوعها غيرَ أوّل، وعُروض ما يوجب زيادتها، إذ يُقال: (امرأةٌ ضَهْيَا) من غير همزة. انظر شرح المفصل ٩: ١٤٦.
والزمخشري هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. إنباه الرواة ٣: ٢٦٥، وبغية الوعاة ٢: ٢٨٠.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٧٠، ٣٢٢.

و(فَعُولٌ) كـ(قَعُودٍ) وهو البَكْرُ من الإبل حين يُرْكَبُ[١]، و(صَبُورٍ).

و(فَعْوَلٌ) كـ(جَدْوَلٍ)[٢] وهو النهر الصغير، ويقال: رجلٌ (جَهْوَرٌ)، وجَهْوَرِيُّ الصوتِ، أي: رفيعُه[٣].

و(فِعْوَلٌ)[٤] كـ(خِرْوَعٍ)[٥] وهو نبتٌ معروف، وكلُّ نبتٍ ضعيفٍ يُثَنَّى فهو خِرْوَعٌ،و(عِتْوَدٌ)[٦] اسم وادٍ[٧]، ولم يأتِ على هذا البناء غيرُ هذين الحرفين[٨].

و(فُعُولٌ) بالضم كـ(سُدُوسٍ)[٩]وهو ضَرْبٌ مِن الطيالِسَة الملوّنة.و(سَدُوسٌ) بالفتحِ قبيلةٌ. هذا قولُ أكثرِ أهلِ اللغة. وعَكَسَ «الأصمعيُّ»[١٠] وجَعَلَ المضمومَ القبيلة، والمفتوحَ الطَّيْلَسان[١١].

/ و(فُعَّلٌ) كـ(سُلَّمٍ) و(زُمَّلٍ) وهو الجَبانُ[١٢]. [٦١٠]



(١) انظر الصحاح (قعد) ٢: ٥٢٥.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٧٤.

(٣) انظر الصحاح (جهر) ٢: ٦١٨.

(٤) (خروع) في ع.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٣١٥.

(٦) (عِثْوَر) في د، ع. والصواب ما أثبتُّه.

(٧)وفي معجم ما استعجم ٣: ٩١٩: «قيل: جبل في الشام»، وفي معجم البلدان ٤: ٨٣: «قيل: اسم موضع بالحجاز، أو ماء لكنانة».

(٨) كما حُكي عن ابن دريد. انظر الصحاح (خرع) ٣: ١٢٠٣، ومعجم البلدان ٤: ١٦٢، واللسان (عتد) ٣: ٢٨١، و(خرع) ٨: ٦٨، والممتع ١: ٨٤. قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٧٤:«ويكون على (فِعْوَلٍ) فالاسم نحو: خِرْوَعٍ، وعِلْوَدٍ، ولا نعلمه جاء وصفاً».

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٧٤.

(١٠)الأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، المتوفى سنة ٢١٦ هـ مراتب النحويين ٨٠، وإنباه الرواة ٢: ١٩٧، وبغية الوعاة ٢: ١١٢.

(١١) انظر الصحاح (سدس) ٣: ٩٣٧، وشرح المفصّل ٦: ١١٩، والممتع ١: ٨٦.

(١٢) كُتِبَ في حاشية ع: «زُمَّل كـ(سُكَّر) الجبان الضعيف. قاموس».

و(فِعَّلٌ) كـ(قِنَّبٍ) وهو نبت معروف. و(هِيَّجٍ) بمعنى الهائج. و(رجل إمَّعَةٌ)[١]، وهو الذي لا رَأْيَ له ويَتْبَعُ كلَّ قولٍ.

أو بعد اللام، وأبنيتُه:

(فَعْلَى) كـ(عَلْقَى) وهو نبتٌ.

و(فِعْلَى) كـ(مِعْزَى)[٢].

و(فُعْلَى) كـ(حُبْلَى).

و(فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين كـ(شُعَبَى) اسم موضع.

و(فَعْلَنٌ) كـ(رَعْشَنٍ)[٣] للذي يَرْتَعِشُ، وجملٌ رَعْشَنٌ، للذي[٤] يهتزُّ في السَّيرِ[٥].

و(فِعْلِنٌ) كـ(فِرْسِنٍ)[٦] وهو للبعير، كالحافر للدابّة[٧].

و(فِعْلَنٌ) كـ(بِلَغْنٍ)[٨] بمعنى بَلِيغٍ، و(عِرَضْنٍ) للفرس يعترِضُ في عَدْوِهِ نشاطاً[٩].

و(فَعْلَلٌ) كـ(قَرْدَدٍ)[١٠] للأرض الغليظة.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٧٠، والصحاح (أمع) ٣: ١١٨٣.

(٢) الميم أصلية. انظر الكتاب ٤: ٣٠٨.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٧٠، ٣٢٠.

(٤) (الذي) في ع.

(٥) انظر الصحاح (رعش) ٣: ١٠٠٦.

(٦) وهو قليل. انظر الكتاب ٤: ٢٧٠، وفيه: «وليس في الكلام (فُعْلُنٌ) ولا (فَعْلُنٌ)».

(٧) انظر الصحاح (فرس) ٣: ٩٥٨.

(٨) الكتاب ٤: ٢٧٠.

(٩) انظر الصحاح (عرض) ٣: ١٠٨٥.

(١٠) الكتاب ٤: ٢٧٧.

و(فُعْلُلٌ) كـ(شُرْبُبٍ)[١] وهو شجر، وقيل: موضع، و(سُردُدٍ) موضع.

و(فُعْلَلٌ) يقال: (مالي عن[٢] هذا الأمر عُندَدٌ)[٣]، أي: بُدٌّ.

و(فَعَلٌّ) كـ(مَعَدٍّ) اسم قبيلةٍ.

و(فِعَلٌّ) كـ(خِدَبٍّ)، وهو الضخم، و(هِجَفٍّ)[٤]، وهو الجافي الغليظ من الناسو النَّعام[٥].

و(فُعُلٌّ) كـ(جُبُنٍّ)[٦] لهذا المأكول، قال:

٢٠٠٧- جُبُنَّةٌ مِنْ أَطْيَبِ الجُبُنِّ[٧]

و(دُجُنٌّ) الواحد دُجُنَّةٌ، وهي[٨] الغيم.

و(فِعِلٌّ) كـ(فِلِزٍّ)[٩] وهو ما يَنْفِيه الكِيرُ من خَبَثِ ما يُذابُ من جواهرِ[١٠] الأرض[١١].

الثاني: أن يكونَ الزائدُ حرفين:

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٧٦.

(٢) (في) في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٧٧، والصحاح (عند) ٢: ٥١٣.

(٤) الكتاب ٤: ٢٧٧.

(٥) انظر الصحاح (هجف) ٤: ١٤٤٢.

(٦) الكتاب ٤: ٢٧٧.

(٧) البيت من الرجز، وهو في شرح المفصّل ٦: ١٢٠. وفي الصحاح (جبن) ٥: ٢٠٩٠: «وبعضهم يقول: جُبُنٌّ وجُبُنَّةٌ، بالضمّ والتشديد»، وفي اللسان (جبن) ١٣: ٨٥: «والجُبُنَّةُ واحدةُ الجُبُنِّ».

(٨) (هو) في ع.

(٩) الكتاب ٤: ٢٧٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٠.

(١٠) (جواهر) ساقط من ع.

(١١) الصحاح (فلز) ٣: ٨٩٠.

إمّا بأنْ يكونَ أحدهما قبلَ الفاء، و[الآخر][١] بعده، وذلك يقع في الأسماء المفردة والجموع.

أمّا المفردُ فأبنيتُهُ:

(أُفاعِل) بضم الهمزة كـ(أُجارِد)[٢] اسم موضع[٣]، ورجلٌ[٤] (أُدابِرٌ)[٥] للذي يقطع رحمه، ولا يَلْوي على أحدٍ، كأنّه يُعرض عنهم، ويُولّيهم دُبُرَهُ. و(أُباتِر) للذي يقطع رَحِمَه[٦]، من البَتْرِ وهو القَطْعُ.

وذكر «سيبويه»[٧] (أُدابِر) في الأسماء، والصوابُ أنّه صفةٌ[٨].

---

(١) (الأخرى) في د، ع. والتصويب منّي.

(٢) الكتاب ٤: ٢٤٦.

(٣) معجم البلدان ١: ٩٩، قال: «اسم موضع في بلاد عبد القيس»، وقيل: «أُجارد: واد ينحدر من السراة على قرية مطار لبني نصر، وأُجارد أيضًا: وادٍ من أودية كلب».

(٤) (رجل) ساقط من ع.

(٥) انظر شرح المفصّل ٩: ١٢٠.

(٦) انظر الصحاح (دبر) ٢: ٦٥٣.

(٧) في الكتاب ٤: ٢٤٦، وتبعه ابن عصفور في الممتع ١: ٩٤.

(٨) قال السيرافي في شرح الكتاب ٦١٠: «وأمّا (أُدابِرٌ) فما رأيتُ أحدًا فسّره في شيءٍ من الأسماء، وما ذكره سيبويه إلّا بِثَبَتٍ. وقال الجرميّ: (الأُدابِرُ) هو الرجل يقطع رحمه ويُدبر عنها. وقال أبو عبيدة: رجلٌ (أُدابِرٌ): لا يقبلُ قولَ أحدٍ. وغير مستنكر أن يكون (أُدابِر) اسمَ موضع فيكون في الأسماء».

وجاء في اللسان (دبر) ٤: ٢٧٢: «قال السيرافي: وحكى سيبويه (أُدابِرًا) في الأسماء، ولم يفسّره أحدٌ على أنه اسم، لكنّه قد قرنه بـ(أُحامِر) و(أُجارِدٍ)، وهما موضعان، فعسى أن يكون (أُدابِرٌ) موضعًا».

وقال ابنُ الشجريّ في ما اتفق لفظه واختلف معناه ٣٠: «(الأُدابِرُ) من الرجال الذي لا يقبل قول أحد ولا يلوي على شيءٍ، و(أُدابِر) موضعٌ». اهـ

فممّا سبقَ يُحتملُ أنْ يكونَ (أُدابِرٌ) اسمًا، فلا داعي لتخطئةِ سيبويه كما جاء في عبارةِ الزَّنجانيّ التي نقلها عن ابن يعيش. انظر الكتاب ٤: ٢٤٦، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٣٥، وشرح المفصل ٩: ١٢٠.

و(أَفَنْعَلٌ) كـ(أَلَنْجَجِ)[1] وهو العود الذي يُتَبَخَّرُ به، ويُقال له أيضاً: يَلَنْجَجٌ، وأَلَنْجُوجٌ، و(أَلَنْدَدٍ)بمعنى الألَدّ.

و(مُفاعِلٌ)، و(مُفاعَلٌ) كـ(مُقاتِلٍ) و(مُقاتَلٍ) اسمي فاعل ومفعول من قاتَلَ يُقاتِلُ،ولا نعلمه اسماً[2].

وأمَّا **الجمعُ** فأبنيتُهُ:

(أَفاعِلُ) كـ(أَجادِلَ) جمعُ أَجْدَلٍ.

و(مَفاعِلُ) كـ(مساجِدَ).

و(تَفاعِلُ) كـ(تَناضِبَ)[3] جمع تَنْضُب.

و(يَفاعِلُ) كـ(يَرامِعَ)[4] جمع يَرمَعٍ.

أو بأن يكون **[أحدهما]**[5] **بعد الفاء و[الآخر]**[6] **بعد العين**، وأبنيته:

(فاعولٌ) كـ(عاقُولٍ) وهو ما اعوجَّ من نهرٍ أو وادٍ، و(جاروفٍ)[7] وهو الموت العام، كأنّه يجترفُ النفسَ والمالَ، وسَيْلٌ جاروفٌ يجترفُ ما يمرُّ عليه.

و(فاعالٌ) كـ(ساباطٍ)[8] وهو كلُّ سَقيفةٍ بين حائطين تحتها طريقٌ.

---

(١) الكتاب ٤: ١٤٧،وشرح المفصّل ٩: ١٢٠، والممتع ١: ٩٤.

(٢) الكتاب ٤: ٢٥٠.

(٣) الكتاب ٤: ٢٥٢، وشرح المفصّل ٩: ١٢٠،واللسان (نضب) ١: ٧٦٣.

(٤) الكتاب ٤: ٢٥٣، وشرح المفصّل ٩: ١٢٠.

(٥) (إحداهما) في د، ع. والتصويب منّي.

(٦) (الأخرى) في د، ع. والتصويب منّي.

(٧) الكتاب ٤: ٢٤٩، وشرح المفصّل ٦: ١٢١. و(جارف) في ع.

(٨) انظر شرح المفصّل ٦: ١٢١، والممتع ١: ٩٨.

و(فُوعالٌ) كـ(طُومارٍ) لواحد الطوامير، وهي السّجلات، و(سُولافٍ)[١]أرض، ولم[٢] نعلمهما وصفين.

و(فَيْعالٌ) كـ(خَيْتامٍ) لغة في الخاتم، ورجلٌ (غَيْداقٌ)[٣]، للرجل الكريم.

و(فِيْعالٌ) كـ(دِيْماسٍ)[٤] للقبرِ، واسمِ سجنٍ كان للحجّاجِ، وقد تُفْتَحُ دالُه، وهو من الدَّمْسِ:الدَّفْنِ[٥].

و(فَوْعالٌ) كـ(تَوْرابٍ)[٦] للتراب.

و(فَيْعُولٌ) كـ(قَيْصُومٍ)[٧] وهو نبت، و(قَيُّومٍ)[٨] من قامَ بالأمر، إذا تكفّل به، وهو من صفات الله – تعالى[٩] – لأنّه المتكفِّلُ بأرزاقِ الخلائق.

أو بأن يكون أحدهما قبل اللام والآخر بعدها، وأبنيتُه:

(فُعَيْلَى) كـ(قُصَيْرَى) للضِلَعِ الأخيرة[١٠] الواهنة، وهو تصغير (القُصْرَى) مؤنّث (الأَقْصَر)[١١]، وذلك بناءُ تصغيرٍ كـ(حُبَيْلَى) و(سُكَيْرَى)[١٢].

---

(١) انظر شرح المفصّل ٦: ١٢١، والممتع ١: ٩٨. وفي معجم البلدان ٣: ٢٨٥: «سُولاف: قرية في غربي دجيل من أرض خوزستان قرب مناذر الكبرى،كانت فيها وقعة بين أهل البصرة والخوارج».

(٢) (لا) في ع.

(٣) الكتاب ٤: ٢٦٠، وشرح المفصّل ٦: ١٢١. و(غيداف) في ع.

(٤) الكتاب ٤: ٢٦٠،وشرح المفصّل ٦: ١٢١،والممتع ١: ٩٨.

(٥) انظر الصحاح (دمس) ٣: ٩٣٠.

(٦) الكتاب ٤: ٢٦٠،وشرح المفصّل ٦: ١٢١، والممتع ١: ٩٨.

(٧) الكتاب ٤: ٢٦٠،وشرح المفصّل ٦: ١٢٢.

(٨) الكتاب ٤: ٢٦٧.

(٩) (جل جلاله) في ع.

(١٠) (الأخير) في ع.

(١١) انظر الصحاح (قصر) ٢: ٧٩٣، واللسان (قصر) ٥: ١٠٣.

(١٢) شرح المفصّل ٦: ١٢٢،والممتع ١: ١٠١.

و(فَعَنْلَى) كـ(قَرَنْبَى)[1] وهو دُوَيْبَّةٌ طويلةُ الرِّجلين شبيهةٌ بالخُنْفُساء أعظم منها،و(سَبَنْتَى) و(سَبَنْدَى)[2] وهو الجريءُ المتقدّم من كلّ شيء، وهو النَّمِرُ أيضاً.

و(فُعَنْلَى) بضمّ الفاء وفتح العين كـ(جُلَنْدَى)[3] اسم ملك عُمان[4].

وأَوْرَدَ «الزّمخشريّ»[5] هاهنا (بَلَنْصَى) أيضاً، وهو اسمُ طيرٍ، واحِدُهُ (بَلَصُوصٌ)، جاء الجمعُ على غير قياسٍ[6]، وهو (فَعَنْلَى) كـ(قَرَنْبَى) فلا حاجة إلى المثالَيْن[7].

و(فُعالَى) كـ(حُبارَى) لطائرٍ، ولا يكونُ وصفاً إلّا جمعاً، نحو (كُسالَى) و(سُكارَى)[8].

و(فَعَيْلَلٌ) كـ(خَفَيْدَدٍ)[9] وهو الظَّلِيم.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٦٠،وشرح المفصّل ٦: ١٢٢، والممتع ١: ١٠١.

(٢) الكتاب ٤: ٢٦٠، وفوائت كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٨٧، والممتع١: ١٠١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٦٠،وشرح المفصّل ٦: ١٢٢،والممتع١: ١٠١.

(٤) الجُلَنْدَى هو ملكُ عُمان الذي أرسل النبيُّ ﷺ عَمْرَو بن العاصي إليه يدعوه إلى الإسلام، فَأَسْلَمَ. وقيل: إنّ النبي ﷺ أرسل عَمْرًا إلى ابنه جَيْفَر بن الجلندى، وقيل: أرسله إليهما. انظر الإصابة ١: ٥٣٨.

(٥) في المفصل ١ ٢٤١،وشرح المفصل ٦: ١٢٢،والممتع ١: ١٠١.

(٦) انظر المقصور والممدود للقالي ١٦٢.

(٧) لحاقُ الألفِ خامسة مع غيرها من الزوائد يكون على ضربين: للتأنيث، نحو (بَلَنْصَى)، ولغير التأنيث، نحو (قَرَنْبَى)، وذَكَرَ ذلك التقسيم سيبويه في الكتاب ٤: ٢٦١، وابنُ السرّاج في الأصول ٣: ١٩٩، ونَقَلَ الزمخشريُّ هذين المثالين لكنّه لم يقسمهما تلك القسمة، فلم يظهر للزنجانيّ سببُ هذا التكرار. والله أعلم.

وجاء في التخمير ٣: ١٦٦: «(بِلَنْصَى): بكسر الباء وفتح اللام وسكون النون»، فعليه يكون وزنه على (فِعَنْلَى)، إلّا أنني لم أجد مَن ضَبَطَهُ كذلك في كتب اللغة، وقد قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٦١: «ولا نعلم في الكلام (فِعَنْلَى) ولا (فِعُنْلَى) ولا نحو هذا مما لم نذكره».

(٨) الكتاب ٤: ٢٥٤، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣.

(٩)الكتاب ٤: ٢٦٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣. وفي ع: «فُعَيْلَلٌ كخُفَيْدَدٍ»، وجاء في حاشية ع: «الخَفَيْدَدُ، وفي (ق) بفتحِ الخاء».

و(فَعَنْلَةٌ) كـ(جَرَنْبَة)[١] وهو العانة من حُمُر الوحش، ويقال: (فيه جَرَنْبَةٌ)[٢]، أي: كِبْر.

وأهملَ «الزمخشريُّ» من هذا الموضع أبنيةً:

(فَعالَى) كـ(صَحارَى).

و(فَعالِل) كـ(قرادِدَ) جمع قَرْدَدٍ، وهو المكان الغليظ.

و(فَعالِن) كـ(فَراسِنَ) و(ضيافِن)[٣].

و(فَعُولَى) كـ(عَشُورا)[٤] لغةٌ في عاشوراء. رواهُ «سيبويه»[٥].

---

(١) الكتاب ٤: ٢٧٠.

(٢) هكذا في د، ع. وفي شرح المفصّل ٦: ١٢٣: «ويقال فيه: جَرَبَّة». وانظر الصحاح (جرب)١: ٩٨.

(٣) الضَّيْفَن: هو الذي يجيءُ مع الضيف. انظر اللسان (ضفن) ١٣: ٢٥٦.

(٤) يجوز فيها المدّ والقصر، وقد ذكرها الزنجاني هنا بالقصر. انظر القاموس المحيط (عشر) ٢: ٨٨، وسفر السعادة ١: ٣٧٤.

(٥) جاء في طبعة الكتاب تح. هارون ٤: ٢٦٣: «ويكون على (فُعُولَى). قالوا: (عُشُورَى)، وهو اسم». وجاء في ط بولاق ٢: ٣٢٤: «ويكون على (فَعُولَى)» بالفتح. ولعلّ الصحيح هو: «ويكون على (فُعُولاء)، قالوا: (عُشُوراء)، وهو اسم». وذلك لما يأتي:

أ. أنّ سيبويه قد ذكر قبله وزن (فَعُولاء) بفتح وضم، نحو (دَبُوقاء) و(بَرُوكاء) و(جَلُولاء)، فإذا أخذنا بما جاء في ط بولاق (فَعُولى) التي يجوز فيها المدّ والقصر لحصل تكرار لا مسوّغ له.

ب. أنّ كثيرًا ممن جاء بعده نقل عنه الضمَّ في ذلك: الزبيدي وابن ولّاد والجرمي وابن القطّاع.

- قال ابنُ ولّاد في المقصور والممدود ٧٩: «و(عُشُوراء) بضم العين والشين اسمُ موضع، فسَّره بعضهم، وزَعَمَ سيبويهِ أنّه لا يعلم في الكلام شيئًا جاء على وزنه، ولم يذكر تفسيره...». وانظر المقصور والممدود للقالي ٤٨٨.

- وقال السخاوي في سفر السعادة ١: ٣٧٤: «قال الجرمي: (عُشُوراء) أيضًا بضمِّ العين، قال: وهو حرفٌ مفردٌ ليس في الكلام غيره».

- وفي معجم البلدان (٤: ١٢٧): «(عُشُورى) بالضمّ والقصر، موضع». ولم يعدّه لغة في عاشوراء.

- وفي همع الهوامع ٢: ١٧٢: «(فُعُولاء) بضمتين، نحو (عُشُوراء) للعاشر من أيام المحرّم، قال أبو حيان: وذكر بعض الكوفيين فيه القصر..». فـ(عُشُوراء) لغة في عاشوراء، وهو اليوم العاشر من المحرم، وقيل=

و(فُعَّلَى) يُقال: ذَهَبَ في (السُّمَّهَى)[١]، أي: في الباطل، والسُّمَّهَى[٢]: الهواءُ بين السماء والأرض[٣].

و(فَعَوْلَى) كـ(عَدَوْلَى)[٤] وهو موضع.

و(فَعَلَّةٌ) قالوا لجماعة العِيال: (جَرَبَّة)، و(شَرَبَّة)[٥]موضع[٦].

=هو موضع.

ويظهر لنا مما سبق أنّ قول الزنجاني - في (عَشُورى) بالفتح -: «رواهُ سيبويهِ»، فيه نظرٌ.وانظر الصحاح (عشر) ٢: ٧٤٧، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٣٠.

(١)(السهمى) في ع.

(٢)(السهمى) في ع.

(٣) قاله اللحياني. المقصور والممدود للقالي ٢٥٦، وانظر الصحاح (سمه) ٤: ٢٢٣٥.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٦٣: «ولا نعلم في الكلام (فَعَلْيًا) ولا (فَعَوْلَى)». وقد جعل الفارسي في مقاييس المقصور والممدود ٩١ الواوَ في (عَدَولى) أصلاً، واللامَ زائدة، كزيادتها في (عَبْدَل)، ولحقت اللامَ الزائدة الألفُ كما لحقت النونَ في (عَفَرْنى)، فلا يجوز أن يكون (فَعَوْلى) ولكن (فَعَلَّى)؛ لأنه ليس في كلامهم ذلك، والألف للإلحاق فلا تنصرف كـ(أرطى)، فإذا جُعلت اسماً لبقعة كان تركُ الصرفِ أبين. وفي المقصور والممدود للقالي ١٥٩: «هذا باب ما جاء من المقصور على (فَعَوْلَى) وهو قليل جدًّا، ولم يأت منه إلّا حرفٌ واحد» وذكر (عَدَولَى): قرية بالبحرين. أمّا ابنُ عصفور في الممتع ١: ١٠٣ فقد أنكر أن تكون (عَدَولى) على (فَعَولى)، وقال: إنّما هي (فَعَوْلَل) كـ(فَدَوْكَس) وحكى ذلك أبو عُبَيدة. وانظر معجم البلدان ٤: ٩٠، واللسان (عدل) ١١: ٤٣٦.

وعليه فإنّ كلامَ الزّنجانيّ موافقٌ للقالي، ومخالفٌ لسيبويه ولمن بعده ممّن نَفَى أن يكونَ في الكلامِ ما هو على زِنَةِ (فَعَوْلَى).

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٧٧،والممتع ١: ٨٦.

(٦) انظر معجم البلدان ٣: ٣٣٢.

و(فَعِلَّةٌ) يقال: (جاء على تَئِفَّةِ[١] ذاك) أي: في حينه ووقته. حكاه «سيبويه»[٢]وهو عنده(فَعِلَّة)[٣]؛ لأنّ (تِئِفَّان)[٤] عنده (فَعِلَّان)[٥].

وقيل: هو (تَفْعِلَةٌ) من أَفَفَ والمعروف تَفِئَّة ذاك./ [٦١١]

و(فُعَلَّةٌ) كـ(دُرَجَّةٍ)[٦] وهو طائرٌ أصغرٌ من الدُّرّاج[٧].

و(فُعُلَّةٌ) قالوا: (ما لي فيهم تُلُنَّةٌ)، أي: لَبْثٌ، و(التَّلُنَّةُ)أيضاً الحاجةُ[٨].

و(فَعَنْلَلٌ)كـ(عَفَنْجَجٍ) وهو الضخم الأحمق، و(ضَفَنْدَدٍ)[٩] وهو الضخم الشديد[١٠].

أو بأن يكون أحدهما قبل الفاء والآخر بعد العين، وأبنيتُه:

---

(١) (تيفة) في ع.

(٢) الكتاب ٤: ٢٧٨. اللسان (تأف) ٩: ١٦: «أتيْتُهُ على تَئِفَّةِ ذلك، كَتَفِئَّةِ (فَعِلَّةٌ) عند سيبويه، و(تَفْعِلَةٌ) عند ابن السراج وأبي علي، أي: حين ذلك؛ لأنَّ العرب تقول: أَفَفْتُ عليه عَنْبَرَةَ الشتاء، أي: أتيته في ذلك الحين، وأتيته على إفّان ذلك وتِئِفَّانِه، أي: أوّله، فهذا يشهدُ بزيادتها». انظر الأصول في النحو ٣: ٢١٢، والمسائل الشيرازيات ٢: ٥٨٦، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٢٤.

(٣) الكتاب ٤: ٢٧٨.

(٤) (تيفان) في ع.

(٥) الكتاب ٤: ٢٦٤، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٣٧.

(٦) الكتاب ٤: ٢٧٨.

(٧) قال الجوهري في الصحاح (درج) ١: ٣١٤: «الدُّرَّاجُ والدُّرَّاجَة: ضَرْبٌ من الطَّيْرِ».

(٨) في الكتاب ٤: ٢٧٨ (تَلُنَّة) على زنة (فَعُلَّة)، ومثله في الممتع ١: ٨٦. وضبط الجوهري في الصحاح (تلن)٥: ٢٠٨٦: (التُّلُنَّة)بفتح التاء وضمها مع تشديد النون.

(٩) المثالان في الكتاب ٤: ٢٧٠، وفيه: (فَعَنْلَلٌ) في الصفة، ولا نعلمه اسماً. ومثله في الممتع ١: ١١٩. وانظر اللسان (عفج) ٢: ٣٢٥.

(١٠) (الشديد) ساقط من ع.

(إِفْعالٌ) كـ(إِعْصارٍ)[١]، وهو ريحٌ شديدة[٢] الهبوب تُثِير غباراً إلى السماء كأنّه عمودُ نارٍ. وقيل: إن لم يكن فيها نارٌ فليست إعصاراً.

و(إِسْكافٌ)[٣] لواحدة الأساكِفَةِ، وقيل: كلُّ[٤] صانعٍ عند العرب إسكافٌ[٥].

و(إِفْعِيلٌ) كـ(إِخْرِيطٍ)[٦] وهو ضَرْبٌ من الحمض، و(إِجْفِيلٍ)[٧] وهو الجبانُ.

و(أُفْعُولٌ) كـ(أُسْلُوبٍ)[٨] واحدةُ (الأساليب)، وهي الفنون. وغُصنٌ (أُمْلُود)[٩] أي: ناعم.

و(إِفْعَوْلٌ) بكسر الهمزة وفتح العين، كـ(إِدْرَوْنٍ)[١٠] وهو الدَّرَنُ. و(إِسْحَوْفٍ)[١١] وهو الواسعُ الإحليلُ، وهو مخرَجُ البولِ.

و(مِفْعالٌ) كـ(مِفْتاحٍ)، و(مِضْحاكٍ)[١٢] للكثير الضَّحِكِ.

---

(١) اسم. الكتاب ٤: ٢٤٥، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣، والصحاح (عصر) ٢: ٧٥٠.

(٢) (شديد) في ع.

(٣) صفة. الكتاب ٤: ٢٤٥، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣.

(٤) (كل) ساقط من ع.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (سكف) ٤: ١٣٧٦: «وقولُ من قال: كلُّ صانعٍ عند العرب إِسْكَافٌ، فغيرُ معروفٍ». وفي اللسان (سكف) ٩: ١٥٧: «الإسكافُ عند العرب كلُّ صانعٍ غيرِ من يعمل الخِفاف». وقيل: «الإسكافُ الحاذقُ».

(٦) اسم. الكتاب ٤: ٢٤٥، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣.

(٧) صفة. الكتاب ٤: ٢٤٥، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣.

(٨) اسم. الكتاب ٤: ٢٤٥، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣.

(٩) صفة. الكتاب ٤: ٢٤٦، وشرح المفصّل ٦: ١٢٣.

(١٠) اسم. الكتاب ٤: ٢٤٦. وجعل بعضُهم الألف أصلية، فتكون رباعية كـ(فرعون). انظر اللسان (درن) ١٣: ١٥٤.

(١١) صفة. الكتاب ٤: ٢٤٦.

(١٢) الكتاب ٤: ٢٥٦.

و(مَفْعُولٌ) كـ(مَعْقُولٍ)[١] بمعنى العقلِ. و(مَضْرُوب)[٢].

و(مُفْعُولٌ)[٣]، بضمّ الميم، كـ(مُغْرُودٍ) لضربٍ من الكَمْأَةِ، و(مُعلُوقٍ) للمِعْلاقِ[٤].

و(مِفْعِيلٌ) كـ(مندِيلٍ) و(مسكِينٍ)[٥].

و(تِفْعالٌ)، بكسر التاء، كـ(تِمْثال)[٦] للصورة. و(تِضْراب)[٧] للتي تضرب حالبها.

و(تَفعالٌ) بفتح التاء، كـ(التَّردادِ)[٨] بمعنى الردّ[٩].

و(يَفْعُولٌ)كـ(يَرْبُوعٍ) وهي دُوَيْبَّةٌ شبيهةٌ بالفأرة. وفرسٌ (يَحْمُومٌ)[١٠]، إذا كانت كُمْتَةً إلى السَّواد[١١].

---

(١) شرح المفصّل ٦: ١٢٤. ومذهب سيبويه أنّ المصدر لا يأتي على (مفعول) البتة، وقد تأوّل سيبويه للمعقول، فقال: كأنّه عُقِلَ له شيء، أي: حُبِسَ له لُبُّهُ، وشُدِّدَ، وأيّده السرّاج. انظر الكتاب ٤: ٩٧، والأصول في النحو ٣: ١٥٠.

(٢) الكتاب ٤: ٢٧٢.

(٣) (مُفْعُول) ساقط من ع. وفي الكتاب ٤: ٢٧٣: «قد جاء في الكلام (مُفْعُولٌ) وهو غريب شاذٌّ». وانظر الممتع ١: ١٠٨.

(٤) انظر اللسان (غرد) ٣: ٣٢٥، و(علق) ١٠: ٢٦٥.

(٥) الكتاب ٤: ٢٦٨.

(٦) اسم. الكتاب ٤: ٢٥٦.

(٧) صفة. انظر سرّ صناعة الإعراب ١: ١٥٨، واللسان (ضرب) ١: ٥٤٦، وشرح المفصّل ٦: ١٢٤.

(٨) وفي الكتاب ٤: ٢٥٧: «وليس في الكلام (تَفْعَال) إلّا مصدرًا، نحو (التَّرْداد)». وانظر الكتاب ٤: ٨٤، وشرح المفصل ٦: ١٢٤.

(٩) (التردّد) في ع.

(١٠) اسم وصفة. الكتاب ٤: ٢٦٥، وشرح المفصّل ٦: ١٢٤.

(١١) الصحاح (حمم) ٥: ١٩٠٥.

و(يَفْعِيلٌ) كـ(يَعْضِيدٍ)[١] لبقلة، ولعلّها الطَّرْخُون[٢].

و(تَفْعِيلٌ) كـ(تَنْبِيتٍ)[٣] وهو ما ينبتُ على وجه الأرض. و(تَمْيِيزٍ)[٤] مصدر مَيّز، يُمَيِّز.

و(تَفْعُولٌ) كـ(تَذْنُوبٍ)[٥] وهو البُسْرُ الذي يَبْدُو إرْطابُه مِنْ قِبَلِ ذَنَبِهِ[٦]. و(تَعْضُوضٍ) وهو ضربٌ من التمرِ، أسودُ شديدُ الحلاوةِ يكثر بـ(هَجَر)[٧].

و(تُفَعِّلٌ) كـ(تُنَوِّطٍ)[٨] وهو طائرٌ،سُمِّيَ بذلك لأنّه يُدَلِّي خُيوطاً من شجرةٍ ثم يُفَرِّخُ فيها[٩].

و(تُفُعِّلٌ) كـ(تُبُشِّرٍ) لطائر.

و(تِفِعِّلٌ) كـ(تِهِبِّطٍ)[١٠] وهو طائرٌ، وقيل: أرض.

وأهملَ «الزمخشريُّ» من هذا الموضع بناءَيْن:

(تُفْعُولٌ) كـ(تُؤْثُورٍ)[١١] وهو وَسْمٌ في أخفاف الإبل.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٦٥.

(٢) هكذا في د، ع، وجاء في اللسان (عضد) ٣: ٢٩٥: «اليَعْضِيد: بقلة، وهو الطَّرْخَشْقُوق. وفي التهذيب: التَّرْخَجْقُوق». ووُصِفَتْ بأنّها مُرَّة. وفيه أيضًا (طرق) ١٣: ٢٦٥: «الطَّرْخُون بقلٌ طيّب يطبخ باللحم». فيبدو أنه يختلف عن اليعضيد. والله أعلم.

(٣) الكتاب ٤: ٢٧١،وفيه: لا يأتي هذا الوزن وصفاً.

(٤) شرح المفصّل ٦: ١٢٥.

(٥) الكتاب ٤: ٢٧١، وقال سيبويه: ولا نعلمه جاء وصفاً.

(٦) الصحاح (ذنب) ١: ١٢٨.

(٧)الصحاح (عضض) ٣: ١٠٩٢، وشرح المفصّل ٦: ١٢٥.

(٨)الكتاب ٤: ٢٧٢، والممتع ١: ٩٧.

(٩) الصحاح (نوط) ٣: ١١٦٦، وفيه: «التَّنَوُّطُ، ويقال: التَّنَوِّطُ»، وانظر فوائت كتاب سيبويه ٨٩.

(١٠) الكتاب ٤: ٢٧١، وشرح المفصّل ٦: ١٢٥، والممتع ١: ٩٧.

(١١) اسم الكتاب ٤: ٢٧١، وانظر الصحاح (أثر) ٢: ٥٧٥.

و(تِفْعالٌ) قالوا: رجلٌ (تِفْرَاجٌ)، وهو الذي يكشف فرجه.

أو بأن يكون أحدُهما قبل العين والآخرُ بعد اللام، وأبنيتُه:

(فَيْعَلَى) كـ(خَيْزَلَى)[١] و(خَيْزَرَى)[٢] لضَرْبٍ من المشي فيه تَفَكُّكٌ كمشيِ النِّسوان.

و(فِنْعَلْوٌ) كـ(حِنْطَأْوٍ)[٣] وهو القصير[٤]، وقيل[٥]: العظيمُ البطن، والنونُ زائدةٌ؛ لأنّ تصغيره (حُطَيَّة). و(كِنْتَأْوٍ)[٦] وهو العظيمُ اللِّحية، من كَثَأَتْ لحيته[٧]، إذا كَبُرتْ.

وأهملَ «الزمخشريُّ» هاهنا (فَوْعَلى)كـ(خَوْزَلَى) و(خَوْزَرَى) لغتان في (خَيْزَلَى) و(خَيْزَرَى)[٨]. وكـرَّرَ مثالَ (فَيْعَلَى) فقال[٩]:(خَيْزَلَى) و(خَيْزَرَى)، والأجودُ أن يُقالَ: (خَيْزَلَى)، و(خَوْزَرَى)، ليكونَ جامعاً بين البناءين.

أو بأن يكون أحدهما قبل الفاء والآخر[١٠] بعد اللام، وأبنيته:

(أَفْعَلَى)، ولم يأت منه إلّا (أَجْفَلَى)[١١] وهي الدّعوةُ العامّةُ، يقال: دعا فلانٌ الجَفَلى والأَجْفَلَى، إذا دعا الناس إلى طعامِهِ عامَّةً.

---

(١) اسم الكتاب ٤: ٢٦١، والممتع ١: ١١٢.

(٢) شرح المفصّل ٦: ١٢٥، وانظر الصحاح (خزر) ٢: ٦٤٥، (خزل) ٤: ١٦٨٤.

(٣) الكتاب ٤: ٢٦٩.

(٤) اللسان (حنطأ) ١: ٦٢.

(٥) (وهو) في ع.

(٦) شرح المفصّل ٦: ١٢٥.

(٧) انظر اللسان (كون) ٣: ٣٧٠، و(كثأ) ١: ١٣٧. وفي ع (كِتَأْوٍ) و(كَتَأَتْ) بالتاء، وكذا وردت في شرح المفصل ٦: ١٢٥. وهما لغتان كما في تاج العروس (كثأ).

(٨) انظر المقصور والممدود للقالي ١٥٨.

(٩) (يقال) في ع.

(١٠) (إحداهما قبل الفاء والآخر) في ع.

(١١) الكتاب ٤: ٢٤٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٥.

و(أُفْعُلٌّ) كـ(أُتْرُجٍّ)، و(أُسْكُفَّةٍ)[١] وهي عَتَبَةُ الباب[٢].

و(إِفعَلٌّ) كـ(إِرْزَبٍّ)[٣] وهو القصير.

أو بأن يكونا[٤] قبل الفاء، وذلك إنّما يكون فيما كان جارياً على الفعل، نحو: (مُنْطلق)،و(مُسْتطيع)، و(مُهْراق)[٥].

وجاء في غير الجاري قليلًا، قالوا: رجل (إِنْقَحْلٌ)[٦]، أي: مُسِنٌّ يابس الجلد على العظم.و[٧] قالوا في معناه: (قَحْلٌ).ورجل (إِنْفَخرٌ) و(إِنْزَهْوٌ) من الفخر والزّهو[٨].

وكذلك (أَنْدُلُس) للبلد المعروف، ووزنه (أَنْفُعُلٌ). وإن لم يُوجد هذا البناء في العربية.

قال «أبو الفتح»:[٩] إذا قام الدّليلُ حَكَمْتَ معَ عَدَمِ النَّظيرِ؛ وذلك لأنَّ النونَ لا محالةَ زائدةٌ؛ إذ ليس في ذوات الخمسة مثل (سُفَرْجُلٍ) فبقيت الهمزة في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أصول فتكون زائدة[١٠].

أو بأن يكونا بين الفاء والعين، وأكثر ما يجيء ذلك في التكسير[١١]، وأبنيتُه:

---

(١) الكتاب ٤: ٢٤٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٦.

(٢) ساقط من ع.

(٣) الكتاب ٤: ٢٤٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٦.

(٤) (يكون) في ع.

(٥) شرح المفصل ٦: ١٢٦. و(مُهْراق) بفتح الهاء وسكونها. انظر مختار الصحاح (هرق) ٢٨٩.

(٦) الكتاب ٤: ٢٤٧، والصحاح (قحل) ٥: ١٧٩٩.

(٧) (و) ساقط من ع.

(٨) انظر اللسان (قحفل) ١١: ٥٥٣، والخصائص ١: ٢٢٩، وشرح المفصل ٦: ١٢٦.

(٩) في الخصائص ١: ١٩٧ بتصرف. وانظر الاقتراح ٣٣٢، وفيض نشر الانشراح ٢: ١٠٧٨.

(١٠) انظر اللسان (دلعس) ٦: ٨٧.

(١١) (التكثير) في ع.

(فَواعِلُ) كـ(حَواجِرَ) جمع حاجرٍ، و(حوائطَ) جمع حائطٍ[١].

و(فياعِلُ) نحو: (غَيالِمَ) جمع غَيْلَمٍ، وهي السُّلَحْفاة. و(عَياطِلَ)[٢] في جمع عَيْطَل، وهي الطويلة العُنُق من النساءِ والنوقِ والخيلِ[٣].

و(فَناعِلُ) كـ(جَنادِبَ) و(عَنابِسَ)[٤] جمعي[٥] جُنْدُب[٦] وعَنْبَس[٧].

وجاء في المفرد (فُواعِلٌ) كـ(دُواسِرٍ) بمعنى دَوْسَرٍ، وهو الجمل الضخم الشديد. و(عُوارِضٍ)[٨] موضعٌ[٩].

و(فِيَعْلٌ) كـ(صِيَّهْمٍ) وهو الذي يرفعُ رأسَهُ. وقيل: الغليظُ العظيمُ. وقيل: القصير. وقيل: الجملُ الضَّخمُ. ذكره «سيبويه»[١٠] بتخفيف الياء، وغيرُهُ بالتشديد[١١].

أو بأن يكونا بين العين واللام، وأبنيتُه:

(فَعَّالٌ)، نحو: (كَلّاءٍ)، وهو موضعٌ بالبصرة؛ لأنهم يُكَلِّئُونَ سُفُنَهُمْ هناك، أي: يحبسونها. قال «سيبويه»[١٢]: هو (فَعَّالٌ). لأنه يدفع الريح عن السُّفُنِ ويحفظُها، وهو على

---

(١) انظر شرح المفصل ٦: ١٢٦،و(حواجز) بالزاي المعجمة في الكتاب ٤: ٢٥١.

(٢) (غياطل) بالغين المعجمة في الكتاب ٤: ٢٥٢.

(٣)شرح المفصل ٦: ١٢٦.

(٤) الكتاب ٤: ٢٥٣.

(٥) (في جمع) في ع.

(٦) وفي الصحاح (جدب) ١: ٩٧: «الجُنْدُبُ: ضربٌ من الجرادِ».

(٧) وفي الصحاح (عبس) ٣: ٩٤٥: «العَنْبَسُ: الأسد»، وانظر شرح المفصّل ٦: ١٢٦.

(٨) الكتاب ٤: ٢٥٤، وشرح المفصل ٦: ١٢٦.

(٩) قيل: «هو جبل ببلاد طيئ». معجم البلدان ٤: ١٦٤.

(١٠) الكتاب ٤: ٢٦٧، فقال:(صِيَهْمٌ). وانظر شرح المفصل ٦: ١٢٦.

(١١) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٤٣، وتاج العروس(صهم).

(١٢) في الكتاب ٤: ٢٥٧،والممتع ١: ٩٨.

هذا مذكّر مصروف.ومنهم من جعله (فعلاء) فلا يصرفه من (كَلَّ) إذا أعْيَا، كأنَّ السُّفُنَ تَكَلُّ فيها من الجري؛ لأنّها ترفأ هناك[١].

وهو في الصفة كثير، نحو: (شَرَّاب)، و(لبّاس).

/ و(فُعَّالٌ) كـ(خُطَّافٍ) وهو طائرٌ صغيرٌ، ورجلٌ (حُسَّان)[٢] مبالغة في الحُسن. [٦١٢]

و(فِعّالٌ) كـ(حِنَّاءٍ) فالنُّون الثانيةُ والألفُ زائدان؛ لأنّه من التّحنئة، وهو خِضاب اليد.وكـ(قِثّاءٍ)[٣] الثاء الثانية والألف زائدان، لقولهم: أرض مَقْثَأَةٌ. ولا نعلمه صفة.

و(فِعْوالٌ) كـ(قِرْواشٍ) اسم رجل. و(عِضْوادٍ) بالصَّاد المهملة، وهو الجَلَبة في الحرب،[٤] والأمر العظيم. و(جِلْواخٍ)[٥] وهو الوادي الواسع[٦].

و(فُعْوالٌ) بضم الفاء كـ(عُضْوادٍ)[٧] لغةٌ في (عِضْوادٍ).

و(فِعْيالٌ) كـ(جِرْيالٍ)[٨] وهو الذَّهبُ وصِبْغٌ أحمرُ، ولا نعلمه صفة.

و(فَعَيِّلٌ) وهو صفةٌ يقال: غلامٌ (هَبَيَّخٌ)[٩]، بفتح الهاء والباء والياء المشددة، أي: سَمِين، مأخوذ من الهَبْخِ، وهو الوَرَمُ.

و(فِعْيَوْلٌ) كـ(كِدْيَوْنٍ) وهو عَكَرُ الزَّيتِ، وقيل: هو الزَّيتُ، وقيل: دُقاقُ التُّراب

---

(١) انظر شرح المفصّل ٦: ١٢٧.

(٢) الكتاب ٤: ٢٥٧،في اسم وصفة.

(٣) الكتاب ٤: ٢٥٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٧.

(٤) (الحروب) في ع. انظر اللسان (عصد) ٣: ٢٩١.

(٥) الكلمات الثلاثه في الكتاب ٤: ٢٦٠.

(٦) معجم البلدان ٥: ٥٦.

(٧) الكتاب ٤: ٢٥٧،وشرح المفصّل ٦: ١٢٧.

(٨) الكتاب ٤: ٢٥٧،وشرح المفصّل ٦: ١٢٧.

(٩) الكتاب ٤: ٢٦٧، وشرح المفصّل ٦: ١٢٧.

عليه دُرْدِيُّ الزَّيتِ تُجْلَى به الدروع[١]، ويُقال: إنَّ الترابَ الدّقيقَ يُسَمَّى الكِذْيَوْن أيضاً. و(عِذْيَوْط)[٢] وهو الذي يُحدِثُ عند الجماع.

و(فِعِّيْلٌ) كـ(بِطِّيخٍ) فالطاء الثانية والياء زائدان؛ لقولهم[٣]: (مَبْطَخَةٌ)، لموضعه، وكـ(شِرِّيبٍ) و(سِكِّيرٍ) و(خِمِّيرٍ).

و(فُعَيِّلٌ) كـ(قُبَيِّطٍ) وهو ضَرْبٌ مِن الحلواء، و(عُلَّيْقٍ) وهو شَجَرٌ له شوكٌ وثَمَرٌ[٤] يُشبه الفِرصاد، و(زُمَّيْلٍ)[٥] وهو الضعيف.

وذَكَرَ «الزَّمخشريُّ»[٦] في هذا الموضع (القَيَّامَ)[٧]، وهو بمعنى القَيُّوم، وقُرِئَ: ﴿الحَيُّ القَيَّامُ﴾ [البقرة: ١٢٥][٨].

وذِكْرُهُ هاهنا غَلَطٌ؛ لأنّه (فَيْعالٌ)، وأصلُهُ: (قَيْوامٌ)، قلبوا الواوَ ياءً وأدغموا فيها الياء ففصل العين بين الزائدين فهو كـ(غَيْداقٍ)[٩] وقد تقدّم.

والصّوابُ في هذا الموضع (القَوَّامُ) بواوٍ مشدّدةٍ فإنه على زِنَةِ (فَعَّالٍ)، لكنّه يصيرُ كـ(كَلّاءٍ)، وقد ذَكَرَه.

---

(١) الصحاح (كدن) ٦: ٢١٨٧.

(٢) الكلمتان في الكتاب ٤: ٢٦٧.

(٣) (كقولهم) في ع.

(٤) (ثُمَير) في ع.

(٥) (القُبَّيط) و(العُلَّيْق) اسمان، و(الزُّمَّيل) صفة، انظر الكتاب ٤: ٢٦٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٧.

(٦) في المفصل ٢٤٢. وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٦: ١٢٧: «ذكره في هذا الفصل كالغلط؛ لأنّ هذا الفصل يتضمن اجتماع الزائدين، وأن يفصلا بين العين واللام، و(القيام) (فيعال) أصله: قيوام.. والصواب: (القوّام)».

(٧) (بقيام) في ع.

(٨) ونُسبت هذه القراءة في المحتسب ١: ١٥١ إلى عمر، وعثمان، وابن مسعود – رضي الله عنهم –، وإبراهيم النخعي والأعمش وغيرهم. وانظر إعراب القراءات الشواذّ ١: ٤٩٥، والبحر المحيط ٢: ٢٧٧.

(٩) (عيداق) في ع.

و(فُعَّالٌ) جاء مفرداً اسماً كـ(حُمَّاضٍ)[١] و(سُمَّاقٍ)، وجمعاً في الصفات كـ(صُوّامٍ) و(قُوَّام)[٢].

و(فَعَنْعَلٌ) كـ(سَجَنْجَلٍ) وهي المرآة[٣]، و(عَصَنْصَرٍ) اسم جبل، و(عَقَنْقَلٍ)[٤] وهو رملٌ متراكبٌ كالجبل، فالنونُ فيها زائدةٌ؛ لوقوعِها ثالثةً ساكنةً في الخماسي، والقافُ بعدَها زائدةٌ مكرّرةٌ للإلحاق بـ(سَفَرْجَل).

و(فَعَوْعَلٌ) قالوا: (رَجلٌ عَثَوْثَلٌ)[٥] وهو الفَدْمُ العِيُّ المُسْتَرخِي[٦].

و(فِعَّوْلٌ) كـ(عِجَّوْلٍ) لولد البقرة، و(خِنَّوْصٍ) لولد الخنْزير، و(سِنَّوْرٍ)، ورجلٌ (سِرَّوطٌ) أي: أكولٌ.

و(فُعُّولٌ) كـ(سُبُّوحٍ) و(قُدُّوسٍ)، وهما اسمان من أسماء الله – تعالى –، والفتحُ جائزٌ فيهما.

وليس في الأسماء ما هو على (فُعُّولٍ) بالضم غيرُهما، وما عداهما مفتوحٌ[٧].

و(فُعِّيلٌ) بضم الفاء وكسر[٨] العين المشددة كـ(مُرِّيقٍ) وهو الإحريض، أي: العُصْفُر، وقالوا: (كوكبٌ دُرِّيءٌ)[٩]، بضمّ الدَّال والهمزة، وهو صفة مأخوذة من الدَّرء، وهو الدَّفع، كأنَّ ضوءَه متتابع يدفع بعضه بعضاً.

---

(١) انظر الممتع ١: ٢٦٠.

(٢) (و قوام) ساقط من ع.

(٣) اللسان (سجل) ١١: ٣٢٧.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٧٠، والممتع ١: ١١٤.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٧٥، والممتع ١: ١١٤.

(٦) الصحاح (عثل) ٥: ١٧٥٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٨.

(٧) انظر ليس في كلام العرب ٢٥٠، وأضاف إليها (ذُرُّوح). وانظر شرح المفصل ٦: ١٢٨.

(٨) (كسر) ساقط من ع.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٦٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٨، والممتع ١: ٩٩.

و(فُعائِلٌ) كـ(حُطائِطٍ)[١] بمعنى الصَّغير، كأنَّه من الشيءِ المحطوطِ.

و(فُعامِلٌ) قالوا: دِرْعٌ (دُلامِصٌ)[٢]، أي: بَرَّاقٌ.

وأغفل «الزمخشريُّ» هاهنا (فَعُولًا)، نحو (سَفُّودٍ)،وهو الذي يُشوَى به اللحمُ، و(كَلُّوب) وهو الكُلَّابُ المِنشال، و(سَبُّوح).

أو بأن يكونا بعد اللام، وأبنيتُه:

(فَعْلاءُ) كـ(طَرْفاءَ) لضَربٍ من الشَّجر، و(ضَهْياءَ)[٣] فيمن مدّها، فالهمزة زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف، وفي الصفة (حمراءُ) و(صفراءُ).

و«الزمخشريُّ» جَمَعَ بين (طَرْفاءَ) و(ضَهْياءَ) وفي أحدهما غُنيةٌ عن الآخر[٤].

و(فُعَلاءُ) بفتح العين، كـ(القُوَباءِ) وهو داءٌ معروف يداوى بالرِّيق، وهمزته للتأنيث، ولذلك لاينصرف[٥]، فهو كـ(الرُّحَضاءِ)[٦] وهو العَرَقُ في أثر الحمّى، و(العُشَراءِ)[٧] وهي الناقة التي أَتَتْ عليها من يوم أُرسِل فيها الفحلُ عشرةُ أشهرٍ.

وهذا البناء في الجمع كثير، كـ(خُلَفاءَ) و(ظُرَفاءَ) و(شُرَفاءَ).

و(فُعْلاء) بسكون العين، ولم يجئ منه إلّا حرفان: (القُوْباءُ) بسكون الواو[٨] لغة في(القُوَباءِ)، و(الخُشّاءُ)[٩]، وهو العظمُ النَّاتئُ خلفَ الأُذُنِ.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٢٥ و٤: ٢٤٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٨، والممتع ١: ١١٨.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٧٤، ٣٢٥، والمنصف ١: ١٥١، واللسان (دلص) ٧: ٣٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٨، والممتع ١١٨.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٥٧، والممتع ١٢٢، ٢٢٨، ٢٣٠.

(٤) لعلَّ السبب في جمع الزمخشريِّ بينهما هو التنويع بين الاسم والصِّفة، فـ(طرفاء) اسم، و(ضهياء) صفة.

(٥) اللسان (قوب) ١: ٦٩٣.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٤٢، وشرح المفصل ٦: ١٢٨.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٥٨، والممتع ١: ١٢٢.

(٨) (العين) في ع.

(٩) انظر الصحاح (خشش) ٣: ١٠٠٤، والمقصور والممدود للقالي ٤٨١. و(الخشاء) في ع.

و(فِعْلاء) كـ(عِلْباء) وهو عصبُ العنق، و(حِرْباء) وهي دُوَيْبَّةٌ معروفة، ولم نعلمه صفةً[١].

و(فِعَلاء) بكسر الفاء وفتح العين كـ(سِيَراء)[٢] وهي بُرْدٌ فيه خطوط، ولم نعلمه صفة.

و(فَعَلاء) بفتح الفاء والعين كـ(جَنَفاء) اسم ماء، و(قَرَماء)[٣]موضـع.

و«الجوهري» ذكره بالفاء[٤]، وهو مُصَحّف، إنّما هو بالقاف. وقالوا: (دَأثاء) و(ثَأْداء) بمعنى الأمة[٥]. ولم يأت في الصفات غيرُه.

و(فَعْلان)بفتح الفاء وسكون العين، كـ(السَّعدانِ) وهو نَبْتٌ له شَوكٌ، وهو من أفضل مراعي الإبل، و(ضَمْرانِ)[٦]بالضاد المعجمة، نبت أيضاً. وهو في الصفات كثير، كـ(سَكْران) و(عَطشان).

و(فَعَلان) بفتحتين نحو (كَرَوانٍ) و(وَرَشانٍ) وهما طائران، ورجلٌ (صَمَيان)[٧] أي: شجاع جَرِيءٌ.

و(فُعْلان) بضم الفاء وسكون العين، نحو: (عُثْمان) و(عُريان). وهـو[٨] في الجمع كثيرٌ نحو: (جُرْبان) و(قُضْبان) تكسير جَريبٍ وقَضيبٍ[٩].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٥٧ وشرح المفصل ٦: ١٢٩.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٥٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٩.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٥٨، وشرح المفصل ٦: ١٢٩. و معجم البلدان ٤: ٣٢٩.

(٤) في الصحاح (قرم) ٥: ٢٠٠٢، ونبَّه على ذلك ابن يعيش.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (ثأد) ٢: ٤٥٠: «الثَّأْداء: الأَمَة، مثل الدَّأْثاء، على القلب».

(٦)انظر الكتاب ٤: ٢٥٩، وشرح المفصل ٦: ١٣٠.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٥٩، وشرح المفصل ٦: ١٣٠.

(٨) (هو) ساقط من ع.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٥٩.

/ و(فِعْلان) كـ(سِرْحان) وهو الذئب، و(ضِبْعان) لذكَر الضبع، وفي الجمع كثير، [٦١٣] نحو: (غِلْمان)، و(صِبْيان)[١].

و(فَعِلان) بفتح الفاء وكسر العين، نحو: (ظَرِبان) وهي دُوَيبَّة مُنْتِنةٌ، و(القَطِران). ولم يأت صفة[٢].

و(فَعُلان) كـ(السَّبُعانِ) اسم مكان، و(الشَّبُهانِ) وهو شَجَرٌ من العِضاهِ، وهو[٣] اسم.وقيل: الثُّمام[٤] من الرياحين. فعلى هذا يكون صفة[٥].

و(فُعُلان) بضم الفاء والعين، نحو: (السُّلُطان). ورواه «سيبويه» بتشديد الطاء. ولم يأت عليه غيره[٦]. فعلى هذا يكون في آخره ثلاثُ زوائدٍ: الطاءُ الثانية والألفُ والنونُ.

و(فِعَلْنَى) قالوا: (ناقةٌ عِرَضْنَى) للتي[٧] عادتُها أن تمشي مُعارَضةً للنشاط[٨].

و(فِعِلّى)بكسر الفاء والعين، كـ(زِمِجّى) و(زِمِكَّى) لذَنَبِ الطائر، ورجلٌ (كِمِرّى) للعظيم الكَمَرَة. وأهمله «الزمخشريُّ»[٩].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٥٩.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٥٩، وشرح المفصل ٦: ١٣٠.

(٣) (هي) في ع.

(٤) انظر اللسان (شبه) ١٣: ٥٠٦، وفي د (التام).

(٥) شرح المفصل ٦: ١٣٠.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٦٠: «قد جاء (فُعُلان) وهو قليل، قالوا: (السُّلُطان) وهو اسم». وقال في ٤: ٢٦٢: «ويكون على (فُعُلّان) في الاسم والصفة، فالاسم نحو: (الحُوُمّان)، والصفة نحو: (عُمُدّان) و(الجُلُبّان)». هذا ما ذكره سيبويه. وانظر شرح المفصل ٦: ١٣٠، واللسان (سلط) ٧: ٣٢١.

(٧) (التي) في ع.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٦١: «ويقال: ناقةٌ عِرَضْنَى وعِرَضْنَة»، وشرح المفصل ٦: ١٣٠، وانظر الصحاح (عرض) ٣: ١٠٨٥.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٦١، وشرح المفصل ٦: ١٣٠، والممتع ١: ١٠٤.

و(فِعَلَّى) بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: مشى (الدِّفَقَّى)[١]، وهو ضَرْبٌ من المشي بسرعة. ولا نعلمُه صفةً.

و(فِعْلِيَةٌ) كـ(هِبْرِيَةٍ) وهي شيءٌ يقعُ في الرأس كالنُّخالة، وشيطان (عِفْرِيَةٌ) وهو المتمرّد الغليظ، فالياءُ زائدةٌ؛ لأنّها مع ثلاثة أحرف أصول، والتاءُ زائدةٌ للتأنيث.

وإنّما اعتدّ بتاء التأنيث وإن لم يكن من البناءِ في شيء؛ لأنّ التاءَ لازمةٌ لـ (فِعْلِيَة) كما لزمت فعالية، كـ(كراهية) و(رَفاهِيَة)[٢].

و(فَعْلَتَةٌ)، قالوا: (مَضَتْ سَنْبَتَةٌ من الدَّهرِ) أي: قطعةٌ منه، وقالوا في معناه: سَنْب، وسَنْبَه، بإسقاط التاء. ولم يجئ صفة[٣].

و(فَعْلُوَةٌ) كـ(تَرْقُوَةٍ) وهو العظم بين نُقْرَةِ النَّحْر والعاتق، و(قَرْنُوَةٍ)[٤] وهو نبتٌ له ورق أَغْبَرَ يشبه الحَنْدَقُوق يُدبغُ به، يقال: سقاءٌ قَرْنَوى ومُقَرْنًى[٥]، أي: دُبغ بالقَرْنُوة.

و(فُعْلُوَةٌ) كـ(عُنْصُوَةٍ)[٦] وهي الخُصْلةُ من الشَّعر، و(عُنفُوَةٍ)[٧] وهي القطعة من الحَلِيِّ وهو يَبِيسُ النَّصِيِّ[٨]. ولم يأتِ صفة. وتاء التأنيث لازمة لهذه الواو، كما لزمت الياء في (فِعْلِيَة).

و(فَعَلُوتٌ) كـ(رَهَبُوتٍ) و(رَحَمُوتٍ) و(جَبَرُوتٍ)[٩] بمعنى: الرهبةِ، والرحمةِ،

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٦١، والمقصور والممدود للقالي ١٩٩.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٦٨، وشرح المفصل ٦: ١٣١، والممتع ١: ١٠٥.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٧٢، وشرح المفصل ٦: ١٣١، والممتع ١: ٩١، ٢٧٦، واللسان (سنب) ١: ٤٧٥.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٧٥، وشرح المفصل ٦: ١٣١، والممتع ١: ٩١، ٢: ٦٩٦.

(٥) انظر الصحاح (قرن) ٦: ٢١٨٢، واللسان (قرن) ١٣: ٣٤١.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٧٥.

(٧) (عنقوة) في ع.

(٨) كما في اللسان (عنف) ٩: ٢٥٨، والأصول في النحو ٣: ٢٠٩.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٧٢، والمنصف ١: ١٣٩، وشرح المفصل ٦: ١٣١، والممتع ١: ٩٠، ٢٧٧.

والتجبر. و(أسود حَلَبُوتٌ) أي: حالِكٌ، التاء زائدة، لقولهم في معناه: (حُلْبُوب)[١]، وجملٌ (تَرَبُوتٌ)، أي: ذلول[٢].

و(فُعْلَاَل) كـ(قُرْطَاطٍ) وهو البرذعة التي تكون تحت الرَّحْل[٣]، و(فُسْطاطٍ) وهو البيت من الشَّعَر.

قال «سيبويه»[٤]: وهو قليل في الكلام. ولا نعلمه صفة.

و(فِعْلَاَلٌ) كـ(جِلْبابٍ) وهو المِلْحَفَةُ، و(ناقةٌ شِمْلَالٌ)[٥] و(شِمْلِيل) أي: سريعة[٦].

و(فِعْلِيلٌ) كـ(حِلْتِيتٍ) وهو ضَرْبٌ من الصَّمغ[٧]، و(صِنْدِيدٍ)[٨] وهو السَّيدُ الشجاعُ، و(غَيْثٌ صِنْدِيدٌ) [أي][٩]: عظيم القَطْرِ[١٠].

و(فَعَلْعَلٌ)، قالوا: ما أصبتُ حَبَرْبَراً ولا تَبَرْبراً، أي: شيئاً. و(الصَّمَحْمَحُ) الشديد، وقيل: الغليظ الشديد. و(الدَّمَكْمَكُ)[١١] الشديد.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٧٥، واللسان (حلب) ١: ٣٣٥. (حلبوت) في ع.

(٢) الكتاب ٤: ٢٧٢، والشافية ٧٣.

(٣) انظر اللسان (قرطط) ٧: ٣٧٦.

(٤) في الكتاب ٤: ٢٥٦، وانظر شرح المفصل ٦: ١٣١، والممتع ١: ١٢٠.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٥٦.

(٦) انظر الصحاح (شمل) ٥: ١٧٤٠.

(٧) انظر الصحاح (حلت) ١: ٢٤٧.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٦٨، وشرح المفصّل ٦: ١٣١، والممتع ١: ١٢٠.

(٩) ساقط من د. وأثبتُّه من ع.

(١٠) انظر الصحاح (صند) ٢: ٤٩٩.

(١١) انظر الكتاب ٤: ٢٧٨، والأصول في النحو ٣: ٢١٣، وشرح المفصل ٦: ١٣١، والممتع ١: ١١٥.

و(فُعَلْعَلٌ)، قالوا: (ذُرَحْرَحٌ)، لواحدِ الذراريح، وهي دُوَيْبَةٌ حمراءُ مُنَقَّطَةٌ بسوادٍ تطير، وهي من السُّمُومِ[1]. و(جُلَعْلَع) وهو الجُعَلُ، وقيل: الضَّبع.

الثالث: أن يكون الزائدُ ثلاثةَ أحرف:

وهي إمَّا أن تكونَ[2] **مجتمعةً قبل الفاء**، وذلك في:

(مُسْتَفْعِلٍ) ولا يكونُ إلا صفةً جاريةً على الفعلِ، نحو: (مُستخرِجٍ) و(مُستعلِمٍ)[3].

أو **بين العين واللام** في:

(فَعالِيلَ)، نحو: (سَلالِيمَ)[4] جمع سُلَّم.

و(فَعاوِيلُ)، كـ(قَراوِيحَ)[5] جمع قِرْوَاحٍ، وهي النَّاقةُ الطويلةُ القوائمِ. قيل لبعضِ العربِ: ما القِرواحُ؟ قال: التي كأنَّها تمشي على رماحٍ[6].

أو **بعد اللام**، وذلك في (فِعْلِيانٍ)، نحو: (صِلِّيانٍ)[7] وهو بقلة، و(بِلِّيانٍ) موضع، و(رجلٌ عِنْظِيانٌ)[8] أي: جاف[9].

---

(١) انظر الصحاح (ذرح) ١: ٣٦٢.

(٢) (أن تكون) ساقط من ع.

(٣) انظر شرح المفصّل ٦: ١٣٢.

(٤) انظر شرح المفصّل ٦: ١٣٢.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٥٣، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٣٠.

(٦) انظر الصحاح (قرح) ١: ٣٩٦، واللسان (رمح) ٢: ٤٥٢، وفيها: «كأنَّها تمشي على (أزماح)».

(٧) (مليان) في ع.

(٨) (عَنْصِيان) في ع.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٦٢، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٣٢.

و(فُعْلُوانٌ) كـ(العُنْفُوانِ) وهو أوّل الشباب، و(العُنْظُوانِ)[١] ضَرْبٌ من النبات إذا أكثر منه البعيرُ وَجِعَ بطنهُ[٢]. ورجل عُنْظُوان[٣] أي: فَحّاشٌ.

و(فِعِلَّانٍ) كـ(فِرِكَّانٍ) وهو البُغْضُ، مِن فَرِكَتِ المرأةُ زوجَها[٤].وقيل:هو اسم مكان.و(عِرِفَّان)[٥] بمعنى المعرفة، وهو اسم رجل أيضاً.

و(فَعِلَّانٌ) يقال: (جاءنا على تَئِفَّان[٦] ذاك) أي: أوّله، فالألف والنون والحرف الآخر زوائد.

و(فِعْلِياءُ) نحو: (كِبْرِياءَ) بمعنى الكبر، و(سِيمياءَ) وهي العلامة.

و«الزمخشريُّ»[٧] جَمَعَ بين المثالين و[٨] أحدُهما كافٍ. و(الجِرْبِياءُ)[٩] النَّكباءُ من الرِّيح، وهي بين الشَّمال والدَّبور[١٠].

و(فَعَلَيًّا) كـ(مَرَحَيًّا) وهو زجرٌ يقال عند الرَّمي[١١]، و(بَرَدَيًّا)وهو نهرٌ بالشَّام. هكذا في «كتاب سيبويه»[١٢]،والمعروفُ (بَرَدَى).

---

(١) (العُنضوان) في ع.

(٢) الصحاح (عنظ) ٣: ١١٧٤.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٦٢، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٣١.

(٤) انظر الصحاح (فرك) ٤: ١٦٠٣.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٦٢، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٣٧.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٦٤. (تيفان) في ع.

(٧) في المفصل ٢٤٢.

(٨) (و) ساقط من ع.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٦٣، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٣٢.

(١٠) انظر الصحاح (جرب) ١: ٩٨، والمقصور والممدود للقالي ٤٥٧.

(١١) (الرمي) في ع.

(١٢) (فَعَلَيًّا ومَرَحَيًّا وبَرَدَيًّا) بفتح العين فيها، هكذا وردت في الكتاب ٤: ٢٦٥، وفي كتب اللغة كاللسان (مرح) ٢: ٥٩٣، والقاموس (برد) ١: ٢٧٥، وتاج العروس (مرح). وفي د وع (فَعْلَيًّا ومَرْحَيًّا وبَرْدَيًّا) بإسكان العين فيها، ولم أجدْ ذلك في كتب اللغة، وقد أورد هذين المثالين ابنُ دريد في جمهرة اللغة بالإسكان، ولكنه جعلها كـ(يَهْيَرَّى) من باب (فَعْلَلَّى).

قال «حسَّانُ»[١]:

٢٠٠٨- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمُ   بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَلْسَلِ[٢]

وإمّا بأن تكون الثلاثة مفترقة وذلك في:

(إفْعِيلَى) كـ(إهْجِيرَى)[٣] وهي الدَّأْبُ والعادَةُ.

و(مَفاعِيل)، وهو بِناءُ جمع، نحو: (مَخارِيقَ) جمع مِخْراق، وهو المِنْدِيلُ يُلَفُّ لِيُضْرَبَ به[٤]. و(محاضيرَ) جمع مِحْضِيرٍ، وهو الشَّديدُ العَدْوِ من الخيل[٥]، و(المناسِيب)[٦] جمع مَنْسُوبٍ.

و(تَفاعِيلَ)، وهو بناء جمع أيضاً نحو: (تَجافِيفَ) جمع تِجْفافٍ[٧]، و(تَماثِيلَ)[٨] جمع تمثال.

و(يفاعِيلَ) نحو: (يَرابِيعَ) جمع يربُوعٍ، و(يَحامِيم) جمع يحمُومٍ، وهو الدخان يَصِفون به إذا أرادوا الحلكة.

---

(١) هو أبو الوليد، حسَّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر النبي ﷺ، من الشعراء المخضرمين، توفي في المدينة سنة ٥٤ هـ. الإصابة ١: ٣٢٦، والشعر والشعراء ١٠٤.

(٢) انظر البيت في ديوانه ٣٦٢ في مدح آلِ جفنة ملوك الشّام، وشرح المفصّل ٣: ٢٥، ٦: ١٣٣، واللسان (برد) ٣: ٨٨، و(برص) ٧: ٦، و(صفق) ١٠: ٢٠٢، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٢، وهمع الهوامع ٢: ٥١، وخزانة الأدب ٤: ٣٨١. البريص: موضع بدمشق. يُصَفَّقُ: يمزج. الرَّحيق: صفوة الخمر. السَّلْسَل: السهلُ الانحدارِ، السَّائغُ الشَّرابِ.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٤٧، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٢٧.

(٤) انظر اللسان (خرق) ١٠: ٧٦.

(٥) انظر اللسان (حضر) ٤: ٢٠١.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٥٠، وشرح المفصل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٢٧.

(٧) (جمع تجفاف) ساقط من ع. والتِجْفَافُ آلةٌ للحرب يلْبَسُهُ الفرسُ والإنسانُ لِيَقِيَهُ في الحرب. اللسان (جفف) ٩:٣٠، والقاموس (جفف) ٣: ١٢٠.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٥٢، وشرح المفصّل ٦: ١٣٢، والممتع ١: ١٢٧.

/ وإمّا أن يكون اثنان منها مجتمعين، وواحدٌ [منها][١][منفردًا][٢]، وأبنيتُهُ: [٦١٤]

(أُفْعُلانٌ) بضم الهمزة والعين، نحو: (أُفْعُوانٍ)[٣] وهو ذكرُ الأفاعي، الهمزة في أوَّلِه، والألف والنون في آخره زوائد، لقولهم: فِعْوَة السمّ.

و(أُقْحُوانٍ) وهو نبتٌ طيّبُ الرِّيح حوالَيه ورقٌ أبيض، ووسطه أصفر، وهو البابونَج[٤].

و(الأُسْحُلان) وهو التام. وقيل: الحسن. و(الأُلعُبان) [وهو][٥] اللُّعاب.

و(إِفْعِلانٌ) بكسر الهمزة والعين، وهو قليل، وذلك نحو: (إِسْحِمانٍ) وهو اسم جبل بعينه[٦]، و(ليلة إِضْحِيانٌ) و(إِضْحِيَانة)[٧] أي: مضيئة.

و(أَفْعَلانٌ)[٨] بفتحِ الهمزةِ والعينِ وسُكونِ الفاءِ، ولم يأتِ إلَّا صفةً، قالوا: (يومٌ أَرْوَنان) أي: شديد، و(عجينٌ أَنْبَجانٌ)[٩] إذا سُقِيَ كثيراً، وقيل: هو الفاسدُ الحامضُ المنتفخُ[١٠]، ومنه قيل للجُدَري: النَّبَجُ؛ لانتفاخه[١١].

---

(١) (منها) ساقط من د.

(٢) (منفردة) في د، ع. والتصويب منّي.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٤٧، وشرح المفصّل ٦: ١٣٤، والممتع ١: ١٣٣.

(٤) انظر الصحاح (قحا) ٦: ٢٤٥٩.

(٥) زيادة من ع.

(٦) انظر اللسان (سحم) ١٢: ٢٨٢، ومعجم ما استعجم ١: ١٤٨.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٤٨، وشرح المفصّل ٦: ١٣٤، والممتع ١: ١٣٢.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٤٨، وشرح المفصّل ٦: ١٣٤.

(٩) (أنبخان) في ع، وفي الممتع ١: ١٣٣.

(١٠) انظر الصحاح (نبج) ١: ٣٤٣. وقال فيه: «وهذا الحرف في بعض الكتب بالخاء معجمة، وسماعي بالجيم عن أبي سعيد وأبي الغوث وغيرهما».

(١١) وفي ع (النبخ)، انظر الصحاح (نبخ) ١: ٤٣٢. وقوله (لانتفاخه) ساقط من ع.

و(أَفْعِلاءُ) بفتح الهمزة وكسر العين وسكون الفاء، قال «سيبويه»[١]: ولا نعلمه جاء إلّا منفرداً[٢] في (الأَرْبِعاء)، وهو من أبنيةِ التكسير نحو: (أنبياءَ) و(أصفياءَ) و(أشقياءَ).

و(أَفْعَلاءُ) بفتح العين، قالوا: (أَرْبَعاء) لليوم المعروف. رواه «الأصمعي» بفتح الباء[٣]، وأهمله «الزمخشري».

و(أَفْعُلاءُ) بفتح الهمزة وضم العين، قالوا لعمودٍ من أعمدة الخباء: (أَرْبُعاء) بضم الباء. قال «الجرمي»[٤]: ولم يجئ غيرُه. ومنهم مَن يضمّ الهمزةَ أيضاً[٥].

و(فاعِلاءُ) نحو: (القاصِعاءِ) و(النافِقاءِ)[٦] وهما من جِحَر اليَربوع، ولم نعلمْه[٧] صفةً.

و(فَعالِيلُ) وهو مِن[٨] أبنيةِ التكسيرِ، نحو: (فَساطِيطَ) جمع فِسطاطٍ، وهو ضربٌ من الأبنية.و(ظَنابِيبَ) جمع ظُنْبُوب، وهو عَظْمُ الساق.و(شَماليلَ) في جمع شِمْلالٍ[٩]، و(بَهاليلَ) جمع بُهْلُول، وهو مِن الرِّجالِ الضَّحّاكُ.

---

(١) في الكتاب ٤: ٢٤٨، وانظر شرح المفصل ٦: ١٣٤، والممتع ١: ١٣٣.

(٢) هكذا في ع، و(مفردًا) في د، وما أثبتُّه هو الموافق لكلام سيبويه.

(٣) انظر سفر السعادة ١: ٤٨، وفي الصحاح (ربع) ٣: ١٢١٥: «وقد حُكِي عن بعض بني أسد فتحُ الباء فيه»، وفي اللسان (ربع ٨: ٤٠٩)، بتثليث الباء.

(٤) سفر السعادة ١: ٤٨.

والجرميُّ هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، وأخذ النحوَ عن الأخفش، وقرأ عليه كتابَ سيبويه، كما أخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي. (ت ٢٢٥ هـ). أخبار النحويين البصريين ٨٤، وإنباه الرواة ٢: ٨٠، وبغية الوعاة ٢: ٨.

(٥) وفي المقصور والممدود للقالي ٤٩٣ عزاه إلى اللحياني، وقال: وهو نادرٌ، لا أعلم في الكلام غيره.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٥٠، وشرح المفصل ٦: ١٣، والممتع ١: ١٣٤.

(٧) (نعلم) في ع.

(٨) (من) ساقط من ع.

(٩) وهي الناقة السريعة. من شرح المفصل ٦: ١٣٥.

و(فَعالِينُ) نحو: (سَراحِينَ) جمع سِرْحانٍ، وهو الذئب. وقد يُستعمل في الأسد، و(فَرازِينَ) جمع فِرْزان[١]. ولم نعلمه صفةً[٢].

و(فَعالاءُ) نحو: (ثَلاثاءَ) لليوم المعروف، و(بَراكاءَ) للثياب في الحرب، وهو من البروك، و(رجل عَياياءُ) أي: ذو عِيٍّ في المنطق، و(طَباقاءَ)[٣] وهو من الإبل الذي لا يُحسِنُ الضِّرابَ. وقد يوصف به الرجلُ الأحمقُ.

و(فَعالانٌ) نحو: (سَلامان) وهو شجر، و(بنو سَلامان) حيٌّ من اليمن. و(حَماطان)[٤] وهو موضع، وقيل[٥]: نَبْتٌ، ولم يأت صفةً.

و(فُعالِيةٌ) بضم الفاء، نحو: (الهُبارِيةِ) وهو الهبرية التي تكون[٦] في الشَّعَرِ مثل النُّخالة. و(الصُّراحِيَةِ) وهو كالتَّصريح والتَّخليص للشيء، و(القُراسِيَةِ) وهو الجمل الضخم الشديد[٧]، و(العُفارِيةِ) الشديد، والتاء لازمة لهذا البناء.

و(فَعَنْلُوةٌ) كـ(قَلَنْسُوَةٍ)[٨] النونُ زائدةٌ؛ لأنّه ليس في الأصول مثل (سَفَرْجُلَةٍ).

و(فُنْعَلاءُ) بضمّ الفاء وفتحِ العين، قالوا للدُّوَيْبَّةِ المعروفةِ: (خُنْفَساءُ) و(خُنْفَسٌ)[٩]. وحكى «الغُوريُّ»[١٠] ضمَّ الفاءِ فيهما.

---

(١) (فِرْزَانُ الشِّطْرَنجِ) معرّبٌ. انظر القاموس (فرز)٢: ١٨٤.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٥٢، وشرح المفصل ٦: ١٣٥.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٥٤، وشرح المفصّل ٦: ١٣٥.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٥٤، والممتع ١٤٠.

(٥) قاله ثعلبٌ. انظر شرح المفصّل ٦: ١٣٥.

(٦) (يكون) في ع.

(٧) الصحاح (قرس) ٣: ٩٦٢.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، ٢٧٦، وشرح المفصّل ٦: ١٣٥، والممتع ١٠٥.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٦١، ٣٢١، والممتع ١٣٤.

(١٠) انظر التخمير ٣: ١٨٧، وشرح المفصّل ٦: ١٣٥.

والغوريُّ لعلّه أبو سعيد محمّد بن جعفر بن محمد الغوري، أحد أئمة اللغة المشهورين، ذكره القفطي في إنباه الرواة ٢: ٣٨٩ وقال: «لا أعرف من حال هذا المذكور شيئًا». انظر إرشاد الأريب ١٨: ١٠٤، وإنباه الرواة ٣: ٨٦، وبغية الوعاة ١:٧٠، والتخمير ١: ١٨٨.

و(فَيْعَلان) نحو:(سَيْسَبان) وهو شجر، و(قَيْقَبان) وهو شجرٌ تُتَّخَذُ منه السُّرُوجُ،و(رجل هَيَّبان) أي: جَبان، من الهيبة.و(تَيَّحان)[1] و(مِتْيَح) إذا تَعرَّض لما لا يَعنيه[2]، وقد يقال: (هَيِّبان)، و(تَيِّحَان)، بكسر الياء فيهما على (فَيْعِلان) وهو[3] من أبنيةِ المعتلّ خاصةً.

و(فُعُلاّنٌ) نحو (جُلُبَّانٍ) وهو نبت، و(رجلٌ عُمُدَّانٌ)[4] أي: طويل. الزيادةُ فيه منفردةٌ إمّا قبلَ اللام،وإمّا قبل العين، على الخلاف.

و(مَفْعَلان) نحو: (مَلْأَمان) من اللؤم. و(مَلْكَعان)[5] بمعنى لُكَع، وهما اسمان معرفتان لا يُستعملان إلّا في النّداء.

وأغفل «الزمخشريُّ» من هذا الفصل أبنيةً، وهي:

(فَيْعُلان) نحو: (ضَيْمُران) وهو نبت، و(خَيْزُران)[6] وهو القَصَبُ. واسم شجر، وهو عُرُوقُ القناةِ، و(الخَيْزُرانةُ) سكان السفينة[7].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٦٢، ٣٦٦، وشرح المفصّل ٦: ١٣٥، والممتع ١٤٠.

(٢) انظر الصحاح (تيح)١: ٣٥٧.

(٣) (هي) في ع.

(٤) (غمدان) في د.

(فُعَّلان) نحو (جُلَّبان) و(عُمَّدان) هكذا ضُبطت هذه الكلمات في د. وأثبتُّ الضبط الذي هو في الكتاب ٤: ٢٦٢ ، والذي عليه أكثرُ كتب اللغة. قال سيبويه في الكتاب ٤: ٢٦٣: «ويكون على (فُعَّلان)، وهو قليل جدًا. قالوا: قُمَّحَان، وهو اسم، ولم يجئ صفة».وهو مخالفٌ لضبط الزنجاني، إذ أورد (عُمَّدان) على أنّها صفة، وهو ما نفاه سيبويه. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٤.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٦٣، وشرح المفصّل ٦: ١٣٥، والممتع١٤١.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٦٢.

(٧) انظر الصحاح (خزر) ٢: ٦٤٥.

و(فَعالِيت) نحو: (عَفارِيت)[١] و(سَبارِيت)، جمعي عِفْرِيتٍ، وهو المبالغ من كل شيء، وسُبْرُوتٍ، وهو الفقير[٢].

و(فَعالَّةٌ)[٣] بتشديد اللام، قالوا: (في خُلقه زَعارَّةٌ) أي: شَراسَةٌ. و(هو عليّ عَبالَّةٌ)، أي: ثقيل[٤]، و(لقيتُه في حَمارَّةِ القَيْظِ)[٥].

و(فَعالِيَةٌ) نحو: (كَراهِيَة) و(رَفاهِيَة) وهي السعة، و(حَزابِيَة)[٦] وهي الغليظ الشديد، و(لقيتُه صَراحِيَةً)[٧] إذا لم يكن بينكما ساتر[٨].

و(فُعّالَى) نحو: (شُقَّارَى) وهو نبات، و(خُضَّارَى)[٩] وهو طائر.

و(فَوْعَلاءُ) نحو: (حَوْصَلاءَ)[١٠].

و(فَعُولاءُ) نحو: (دَبُوقاءَ) وهو العَذِرَةُ، و(جَلُولاء) قرية بفارس[١١].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٥٣، والممتع ١٤٢.

(٢) انظر اللسان (سبرت) ٢: ٤٠.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٥٥، والممتع ١١٦.

(٤) انظر الصحاح (عبل) ٥: ١٧٥٧.

(٥) انظر الصحاح (حمر) ٢: ٦٣٨.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٥٥، والممتع ١٠٥، ٢٠٣.

(٧) ذكر سيبويه في الكتاب ٤: ٢٥٥ كلمة (الصُراحية) بضمّ الصاد أنها على وزن (فُعَالِيَة)، ولم يذكره في وزن (فَعالِيَة)، ومثل ذلك في الممتع ١٠٥. وفسّرها السيوطي في المزهر ١: ١٥٠ بقوله: «وصُراحية: أمر مكشوف واضح».

(٨) (ساتر) ساقط من ع.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٥٧. وفي الصحاح (خضر) ٢: ٦٤٧: «الخُضَارى - بدون تشديد - طائر يسمى الأخيل..، ويقال للزرع: الخُضَّارَى - بتشديد الضاد - مثال شُقَّارى». وفي المقصور والممدود للقالي ٢٥٦: «والخُضَّارى: نبت».

(١٠) انظر الكتاب ٤: ٢٦١، والممتع ١: ١٣٥.

(١١) انظر الكتاب ٤: ٢٦٣، والممتع ١: ١٣٥.

و(فُعُولَاءُ) نحو: (عُشُورَاءَ)[١].

و(فَعِيلاءُ) نحو: (عَجِيساءَ)، وهي مِشية بطيئة، و(قَرِيثاءَ)[٢]، ضربٌ من التمر[٣].

و(فَوْعَلانٌ) كـ(حَوْفَزانٍ) اسم رجل، و(حَوْتَنانٍ)[٤] أرضٌ.

و(فَيْعُلانٌ) يقال: (رجلٌ كَيْذُبانٌ)[٥] أي: كَذَّاب.

و(فَيْعِلانٌ) نحو: (تَيْقان)، وهو النَّشيط[٦]. / [٦١٥]

و(فِعِّيلَى) نحو: (قِتِّيتَى)[٧] للنَّميمة، و(رِمِّيَّا) لكثرة الرَّمي بين القوم[٨].

و(فُعَّيْلَى) كـ(لُغَّيْزَى)[٩]، و(بُقَّيْرَى)[١٠] وهما مِن لعب الصبيان.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٦٣، وفي ع: (فُعُولى) نحو (عُشُورى).

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٦٣، والممتع ١: ١٣٥.

(٣) الصحاح (قرث) ١: ٢٩٠.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٦٤، والممتع ١: ١٤١، والصحاح (حتن) ٥: ٢٠٩٧.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٦٢، والممتع ١: ١٤٠.

(٦) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٢٤، وسفر السعادة ١: ١٧٥، وفيه: «(تَيْقان): فَيْعِلان، كذا قال الجرمي». وقد اضطربت أصولُ الكتاب في إثبات تلك اللفظة، فمنهم من قال: هي (تَيِّفَّان)، ومنهم من قال: هي (تَيَّحَان). انظر الكتاب ٤: ٢٦٢، وشرح المفصل ٦: ١٣٥، والقاموس المحيط (تاق) ٣: ٢١٠، و(تيح) ٢: ٤١٨.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٦٤، والمقصور والممدود للقالي ٢٠٤.

(٨) انظر المقصور والممدود للقالي ٢٠٥. وفي اللسان (رمى) ١٤: ٣٣٦: «ويقال: كانت بين القومِ رِمِّيَّا ثمّ حَجَزَتْ بينهم حِجِّيزَى، أي: كان بين القوم ترامٍ بالحجارة ثمَّ توسَّطَهم مَنْ حَجَزَ بينهم، وكَفَّ بعضهم عن بعض».

(٩) وفي اللِّسان (لغز) ٥: ٤٠٦: «اللُّغَّيْزَى: حفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض. وقيل: هو جُحْر الضَّبِّ والفأر واليربوع بين القاصعاء والنافقاء، سمّي بذلك لأنّ هذه الدوابّ تحفره مستقيمًا إلى أسفل، ثم تعدل عن يمينه وشماله عُروضًا تعترضها تَعْمِيَةً ليخفَى مكانه بذلك الإلغاز».

(١٠) انظر المقصور والممدود للقالي ٢٥٨. وفي الصحاح (بقر) ٢: ٥٩٥: «البُقَّيْرَى: لعبة للصبيان، وهي كُومةٌ من تراب وحولها خطوطٌ».

و(يَفْعَلَّى) كـ(يَهْيَرَّى)[1] وهو الباطِل[2]، و(يَحْمَرَّى)[3] للأحمر.

و(مَفْعَلَّى) كـ(مَكْوَرَّى)[4]، وهو عيبٌ يكونُ في الدوابِّ[5].

و(فَعالِيٌّ) نحو: (قَمارِيَّ) و(دَباسِيَّ)[6] جمعي قُمْرِيَّ، ودُبْسِيِّ، وهو نوع من الحمام.

و(فُعُّلْعُلٌ) بتشديد العين الأولى، قالوا: (رجلٌ كُذُّبْذُبٌ)[7] أي: كذَّابٌ، وقد يُخَفَّف.

الرابع: أن يكون الزائدُ أربعةَ أحرف، وذلك نهايةُ[8] الزيادة. وأبنيته:

(اِفْعِيلالٌ) كـ(اشْهِيباب) مصدر: اشهابّ، من الشُّهْبَة، وهي بياضٌ يَغلب على السَّواد[9]، و(اِحْمِيرار)[10] مصدر: احمارّ، مبالغة في احمرَّ.

و(اِفْعِيلاء) نحو: (اِحليلاء) مصدر احْلولَى.

و(استفعالٌ) كـ(استخراج).

و(فاعُولاءُ) نحو: (عاشُوراء)[11].

---

(١) (يهرى) في ع.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٦٥.

(٣) وفي اللسان (هير) ٥: ٢٦٩: «ظَلَّتْ كَأَنَّ وَجْهَها يَحْمَرَّا».

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٦٥، ٣٠٩، والممتع ١: ١٢٩.

(٥) وفي القاموس (كور) ٢: ١٢٩: «رجل مكوّرَى ومكوّر، وتُثَلَّثُ ميمُها: فاحشٌ مِكْثارٌ، أو لئيم، أو قصير عريض». وفي الصحاح (كور) ٢: ٨١٠: «هو العظيم رَوْثَة الأنفِ».

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٥١، والممتع ١: ١٤٢.

(٧) انظر الصحاح (كذب) ١: ٢١٠.

(٨) (نهايته) في ع.

(٩) الصحاح (شهب) ١: ١٥٩.

(١٠) انظر شرح المفصل ٦: ١٣٥، والممتع ١٤٤.

(١١) انظر الكتاب ٤: ٢٥٠، والممتع ١٤٤.

و(مَفْعُولاء) كـ(مَعْيُورَاء)[١] وهو مجمع الأعيار[٢].

وأمَّا مزيدُ الرُّباعي فهو على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أنْ يكونَ الزَّائدُ حرفاً واحداً:

إمّا قبلَ الفاء، وذلك في:

(مُفَعْلِلٍ) و(مُفَعْلَلٍ) كـ(مُدَحْرِجٍ) و(مُدَحْرَجٍ)[٣].

وإمّا بعدَ الفاء، وذلك في:

(فِنْعَلٍّ) نحو: (قِنْفَخْرٍ)[٤] وهو الفائقُ في نوعِهِ.

و(فُنْعَلٍّ) نحو: (كُنْتَأْلٍ)[٥] وهو القصير.

و(فَنَعْلُلٍ) نحو: (كَنَهْبُلٍ)[٦] وهو شجر.

وأهملَ «الزّمخشريُّ» هاهنا بناءين:

(فَنْعَلِل) قالوا: عجوز (خَنْضَرِف)[٧] وقد خَضْرَفَ جلدُها إذا استرخى، وقيل: هي الكبيرة اليدين. ولم يُثْبِتْهُ «سيبويه».

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٦٤، والمقصور والممدود للقالي ٤٠٧. وفي الصحاح (عير) ٢: ٧٦٢: «العَيْرُ: الحمارُ الوحشي والأهليُّ أيضًا، والأنثى: عَيْرَةٌ. والجمع: أعْيارٌ، ومَعْيُوراءُ، وعُيُورَةٌ».

(٢) (الأغيار) في ع.

(٣) انظر شرح المفصل ٦: ١٣٧.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٩٧، وشرح المفصل ٦: ١٣٧ والممتع ١: ١٤٦، وفي الصحاح (قفخر) ٢: ٧٩٨: «قِنْفَخْرٌ، مثال جِرْدَحْلٍ، والنون زائدة.عن محمد بن السَّرِيّ».

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٧.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٩٧.

(٧) وهو مثل (جَحْمَرِش). انظر الممتع ١: ١٤٦، والمزهر ٢: ٢٩.

و(فَنَعْلَل) قالوا: (عجوز شَنَهْبَرَةٌ)[١] لكبيرة[٢]، و(شَهْبَرَة) أيضاً.

وإمّا بعد العين، وأبنيته:

(فُعالِلٌ) نحو: (جُخادِبٍ) وهو الجُخْدُبُ، و(بُرائل[٣] الديك) ريش رقبته، و(العُذافِر)[٤] الجملُ الشديد.

و(فَعَيْلَلٌ)[٥] نحو: (سَمَيْدَعٍ) وهو السيّد، و(عَمَيْثَلٍ)[٦] وهو الذّيالُ بِذَنَبِه[٧].

و(فَعوعَلٌ) نحو: (فَدَوْكَسٍ) وهو الأسد، و(عَشَوْزَنٍ)[٨] وهو الصُّلب الشديد.

و(فَعالِلُ) وهو بناء تكسير، نحو: (حَبارِجَ) تكسير حُبْرُجٍ، وهو طائر[٩]، و(قَراشِبَ)[١٠] تكسير قِرْشَبٌ[١١]، بكسر القاف، وهو المُسِنُّ، وقيل: الطَّويل الغليظ الضخم في جسمه[١٢].

و(فَعَنْلَلٌ) ولا يكونُ إلّا صفة، نحو: (جَحَنفَلٍ) للغليظِ الشَّفَةِ. و(حَزَنْبَلٍ)[١٣] للقصير المُوَثَّقِ الخَلْقِ[١٤].

---

(١) هو مثل (سَفَرْجَلَة)، وليس بـ(فَنَعْلَلَة)؛ لأن ذلك بناء غير موجود. انظر الممتع ١: ١٤٧، والمزهر ٢: ٢٩.

(٢) (للكبيرة) في ح.

(٣) (برايك) في ع.

(٤) انظر الأمثلة في الكتاب ٤: ٢٩٤، وفي شرح المفصل ٦: ١٣٨، والممتع ١٤٧.

(٥) (فُعَيْعَل) في ع.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، وشرح المفصل ٦: ١٣٨، والممتع ١: ١٤٨.

(٧) الصحاح (عمثل) ٥: ١٧٧٦.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٩١، وشرح المفصل ٦: ١٣٨، والممتع ١: ١٤٨.

(٩) انظر اللسان (حبرج) ٢: ٢٢٦.

(١٠) انظر الكتاب ٤: ٢٩٤، وشرح المفصل ٦: ١٣٨.

(١١) انظر الأصول في النحو ٣: ٤٤، واللسان ١: ٦٦٩، وفي د (قِرْشِب).

(١٢) انظر اللسان (قرشب) ١: ٦٦٩.

(١٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٧، وشرح المفصل ٦: ١٣٨، والممتع ١: ١٤٨.

(١٤) الصحاح (حزبل) ٤: ١٦٦٨.

و(فَعَنلُلٌ) بضمِّ اللام في الاسم، وهو قليلٌ، قالوا: (عَرَنْتُنٌ)[١] وهو نبتٌ يُدبغُ به[٢]. و(قَرَنْفُلٌ)[٣] وهو نبتٌ من طِيبِ العرب.

و(فِعَّلٌ) وهوصفةٌ، نحو: (عِلَّكِدٍ) وهو الغليظُ. وقيل[٤]: العجوزُ المسنَّة، (هِلَّقسٍ)[٥] وهو الشديدُ من النّاسِ والإبل.

و(فُعَّلِلٌ) نحو: (هُمَّقِعٍ)[٦] وهو نَبْتٌ، قيل[٧]: إنَّه ثَمَرُ التنضُبِ، وقيل[٨]: هو الأحمق. فعلى هذا يكون صفةً، و(زُمَّلِق)[٩] وهو الذي يُنـزِلُ قبل الجماع. وقيل: هو الذي يَنْسَلُّ ويخرجُ من بين القوم. وقد تُخَفَّفُ الميمُ.

و(فُعَّلٌ) نحو: (شُمَّخْزٍ) وهو العظيم من الناس والإبل، و(ضُمَّخْزٍ)[١٠] وهو المتعظِّم، كلاهما بالزاي المعجمة[١١].

وإمّا بعدَ اللام الأولى، وأبنيتُه:

---

(١) بالثاء في د، ع، وبالتاء في الكتاب ٤: ٢٩٧، واللسان (عرتن) ١٣: ٢٨٤.

(٢) الصحاح (عرتن) ٦: ٢١٦٤.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٨، وشرح المفصل ٦: ١٣٨، والممتع ١: ٦٨.

(٤) القائلُ هو المبرّدُ، انظر شرح المفصل ٦: ١٣٨.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٨، والممتع ١: ١٤٧.

(٦) الكتاب ٤: ٢٩٨.

(٧) القائل هو الجرميّ، انظر شرح المفصل ٦: ١٣٨.

(٨) القائل هو الفرّاء، انظر شرح المفصل ٦: ١٣٨.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٩٨.

(١٠) (ضخّمز) في ع.

(١١) انظر القاموس (ضمخز) و(شمخز) ٢: ١٧٨. وبالراء المهملة في الكتاب ٤: ٢٩٨، واللسان (شمخر) و(ضمخر) ٤: ٤٢٩. والأولى بالراء والثانية بالزاي في شرح المفصل ٦: ١٣٨.

(فِعْلِيلٌ) كـ(قِنْدِيلٍ) و(بِرْطِيلٍ) وهو حجر طويل قدر الذراع، و(شِنْظِيرٍ)[١] وهي السيّئ الخُلُق[٢].

و(فُعْلُولٌ) نحو: (عُصْفُورٍ) و(زُنْبُورٍ) و(سُرْحُوبٍ)[٣] وهو الطويل[٤].

و(فُعْلَيْلٌ) بضم الفاء، نحو: (غُرْنَيْقٍ)[٥] وهو من طيور الماء، طويل العُنُق، وهو الرّفيعُ السَّيّدُ أيضاً[٦].

و(فِعْلَوْلٌ) كـ(فِرْدَوْسٍ) وهو البستانُ، وحديقةٌ بالجنّة، واسمُ روضةٍ دونَ اليمامة، و(العِلْطَوْس)[٧] النّاقةُ الفارِهَةُ[٨].

و(فَعْلُولٌ) كـ(قَرْبُوسٍ) السَّرج، و(الزَّرْجُون)[٩] الخمر. وقيل[١٠]: صِبْغٌ أحمر.

و(فَعَلْوَلٌ) نحو: (كَنَهْوَرٍ) وهو السَّحاب العظيم. ويُقال لكلِّ مَلِكٍ عظيمٍ من مُلوك الهند: (بَلَهْوَرٌ)[١١]. ولانعلمه اسماً.

و(فَعْلالٌ) كـ(الزَّلْزالِ) بمعنى الزَّلزلة، و(الصَّلْصالِ)[١٢] الطّين الحُرُّ خُلِطَ بالرَّمل[١٣].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٩٣، والأصول في النحو ٣: ٢١٦، وشرح المفصل ١٣٨: ٦، والممتع ١٤٩.

(٢) انظر اللسان (شنظر) ٤: ٤٣١.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩١،وشرح المفصل ٦: ١٣٩، والممتع ١٤٩.

(٤) انظر اللسان (سرحب) ١: ٤٦٧.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٣، والأصول في النحو ٣: ٢١٦، وشرح المفصل ٦: ١٣٩.

(٦) انظر اللسان (غرنق) ١٠: ٢٨٧.

(٧) انظر الكتاب٤: ٢٩١، ٢٩٢،والأصول في النحو ٣: ٢١٥، وشرح المفصل ٦: ١٣٩، والممتع ١٥٠.

(٨) انظر الصحاح (علطس) ٣: ٩٥٢. واللسان (علطس)٦: ١٤٦.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٩١، والممتع ١٥٠.

(١٠) القائل هوالجَرْميّ،انظر شرح المفصل ٦: ١٣٩.

(١١) انظر الكتاب ٤: ٢٩١، وشرح المفصل ٦: ١٣٩.

(١٢) انظر الكتاب ٤: ٢٩٤.

(١٣) اللسان (صلل) ١١: ٣٨٢.

ولم يجئ من غير المضاعف إلّا حرفٌ واحد وهو (خَزْعال)، وهو سوء مشي من داء.

و(فِعْلالٌ) كـ(سِرْبالٍ) وهو القميص، و(سِرْداحٍ) للأرض الواسعة، و(الهِبْلاج) الكثير العيوب.

و(فَعَلَّلٌ) نحو: (شَفَلَّح) وهو ثَمَرُ الكَبَرِ[1]. وقد يكون صفةً بمعنى الغليظ الشفة، و(العَدَبَّس) الضَخمُ، و(العَمَلَّس)[2] الخفيفُ، وقيل: الرجلُ القويُّ على الأسفارِ، وقيل للذئب: عَمَلَّسٌ.

و(فُعُلُّلٌ) وهو قليل،كـ(الزُّمُرُّدِ) للجوهر المعروف، و(الصُّفُرُّقِ) و[هو][3] نبتٌ.و(الصُّعُرُّرِ) صمغ.

وأغفل «الزمخشريُّ» هاهنا (فِعْلالًا)، كـ(قِرْطاسٍ) و(قِرْناسٍ) وهو الشيء الشاخص من الجبل. وأُلحق به من بنات الثلاثة (قِرْطاطٌ) وهو البَرْذَعَةُ.

وإمّا بعدَ اللام الأخيرة، وأبنيته:

(فَعَلَّى)، ولم نعلمْه إلّا صفةً، نحو: (حَبَرْكَى) وهو الطويل الظهر القصير الرجلين. وأَلِفُهُ للإلحاق بـ (سَفَرْجَل) كقولهم في الواحد: (حَبَرْكاةٌ)، فلو كانت الألف للتأنيث لم تَدخلْ عليه تاء التأنيث[4]. و(الجَلَعْبَى) الغليظُ الشديد[5].

---

(١) (شفلّج) بالجيم المعجمة في د، وفي اللسان بالحاء المهملة، انظر اللسان (شفلح) ٢: ٤٩٩ .والكَبَر: نباتٌ معمّر من الفصيلة الكبَريّة، ينبتُ طبيعيًّا، ويُزرع، وتؤكلُ جذورُه وسوقُه مملّحةً، وتُستعمل جذورُه في الطبّ. المعجم الوسيط (كبر) ٢: ٧٧٣. وانظر كتاب النبات للدينوري ١: ٢٣١.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٩٨، وشرح المفصل ٦: ١٣٩، والممتع ١٤٨.

(٣) (هو) ساقط من د. وأثبتّه من ع.

(٤) اللسان (حبرك) ١٠: ٤٠٩.

(٥) انظر المقصور والممدود للقالي ١٥٤.

/ و(فَعْلَلَى) نحو: (جَحْجَبَى) وهو حيٌّ من الأنصار، و(قَرْقَرى) وهـو موضـع[١]. [٦١٦]
وأَلِفُهُ للتأنيث، ولذلك لم ينصرف.

و(فِعْلِلَى) بالكسر، نحو: (هِرْبِذَى)[٢] وهي مِشية، [ومن ذلك (هِنْدِبَى)[٣] وهو اسم هذه البقلةِ.

و(فِعَلَّى) وهو قليل، قالوا: (سِبَطْرَى)، وهي مِشية][٤] فيها تَبَخْتُرٌ، و(ضِبَغْطَى)[٥] لشيء يُفَزَّعُ به الصبيان. ولم يأت صفةً.

و(فَعَلَّل) نحو: (سَبَهْلَلٍ) وهو الفارغ. ولم يأت صفة. و(قَعَنْدَدٍ) وهو القصير.

و(فِعْلَلٌّ) نحو: (عِرْبَدّ) وهي حَيَّةٌ تنفُخُ ولاتضرُّ.[٦] و(قِرْشَبٍّ) وهو المُسِنُّ.

و(فُعْلُلٌّ) كـ(طُرْطُبّ) وهو الثدي الطويل. و[قُسْقُبّ][٧] وهو الضخم.

الثاني: أن يكون الزائد حرفين:

وهما إمّا أن يكونا متفرقين، وأبنيته:

(فَعَوْلَلَى) نحو: (حَبَوْكَرَى)[٨] كأنهم أَنَّثوا حَبَوْكراً، بمعنى الدّاهية. ولم يجئ صفةً.

---

(١) انظر المقصور والممدود للقالي ١٥٦. و(قَرْقَرَى): ماءٌ لبني عبس بين الحاجر ومعدن النقرة، وقيل: أرض في اليمامة. انظر معجم ما استعجم ٣: ١٠٦٥، ومعجم البلدان ٤: ٣٢٦.

(٢) بكسر الباء في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٢٨٢، واللسان (هربذ) ٣: ٥١٨، وشرح المفصل ٦: ١٤٠، والممتع ١: ١٥٣. وبفتح الباء في الكتاب ٤: ٢٩٦، والأصول في النحو ٣: ٢١٩.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦، والأصول في النحو ٣: ٢١٩.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقطٌ من جميع النسخ، وأثبتُّه من شرح المفصل ٦: ١٤٠ لتستقيمَ العبارةُ.

(٥) انظر (سِبطرى) و(ضِبغطى) في المقصور والممدود للقالي ١٩٩. وفيه أنّ الضِّبَغْطَى كلمةٌ يُفَزَّعُ بها الصبيان.

(٦) و(قَرْقَرى) زيادةٌ في ع غيرُ صحيحةٍ.

(٧) (قُسْقُبّ) في د، ع. وأثبتُّ الذي في الكتاب ٤: ٢٩٩، واللسان (قسقب) ١: ٦٧٢، وشرح المفصل ٦: ١٤٠.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٩١، وشرح المفصل ٦: ١٤٠.

و(فَيْعَلُولٌ) كـ(خَيْتَعُورٍ)وهو الداهية، وقيل:هو كُلُّ مايغرّ[١] ويخدعُ كالسَّراب ونحوه، وتُسَمَّى[٢] الدُّنيا (خَيتَعوراً)؛ لأنَّها لا تَدُومُ. و(عَيْطَمُوسٍ)[٣] وهي من النِّساء التامّة الخَلْقِ.

و(فَنْعَلُولٌ)، كـ(حَنْدَقُوقٍ)[٤] وهوالطَّويل المضطرب. وقيل: هو شبيهٌ بالمجنون لإفراطِ طولِهِ واضطرابه[٥].

وذَكَرَ «الزمخشريُّ» في هذا الموضع (المَنْجَنُون)[٦] وهو الدُّولاب الذي يُستقى عليه[٧]، **وفيه نَظَرٌ**؛ لأنَّ في (المنجنون) قولين:

أحدهما: أنه ثلاثيٌّ، النونُ الأولى والواوُ وإحدى النونين الآخرين زوائد، ويجمع على(مجانين).

والثاني: أنه رباعيٌّ، والنون الأولى أصل، والواو والنون الأخيرة زائدان[٨].

فالزائدان مجتمعان، وليس ذلك من شرطِ هذا الموضع[٩].

و(فُعالِيل) بضمّ الفاء، ولم يأتِ منه إلّا اسمٌ واحدٌ، نحو: (كُنابِيلٍ)[١٠] اسم أرض معروفةٍ.

---

(١) (يغير) في ع.

(٢) (يسمى) في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، واللسان (ختعر) ٤: ٢٢٩، وشرح المفصل ٦: ١٤٠.

(٤) انظر شرح المفصل ٦: ١٤١، وقيل: النونُ أصليّةٌ، ووزنه (فَعْلَلُول)، كما جاء في الكتاب ٤: ٢٩٢، والأصول في النحو ٣: ٢١٦، والممتع ١: ١٦٠، واللسان (حندق) ١٠: ٧١. وجاءت بلفظ (خندقوق) في ع.

(٥) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٢٨٨، والأصول في النحو ٣: ٢١٦.

(٦) انظر المفصّل ٢٤٠.

(٧) اللسان (منجنون) ١٣: ٤٢٣.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، والأصول في النحو ٣: ٢١٦، واللسان (منجنون) ١٣: ٤٢٣.

(٩) انظر شرح المفصل ٦: ١٤٠.

(١٠) انظر الكتاب ٤: ٢٩٤. وهو موضع في اليمن، انظر معجم ما استعجم ٤: ١١٣٥.

و(فِعِنْلال)، بكسر الفاء والعين، وهو قليلٌ، لم يأتِ إلّاصفة، نحو: (جِحِنْبار) و(جِعِنْبار)[١] وهو الضخم العظيم[٢] الخَلْقِ[٣].

وإمّا أن يكونا مُجْتَمِعَيْنِ، وأبنيتُهُ:

(فَعْلَوِيلٌ)، كـ(قَنْدَوِيلٍ) بمعنى (القَنْدَلِ) وهو العظيمُ الرأسِ، و(الهَنْدَويل)[٤] الضخم.

و(فَعَلُّوَةٌ) كـ(قَمَحْدُوَةٍ)[٥] وهو مؤخَّرُ الرأسِ.

و(فُعَلِّيَةٌ) كـ(سُلَحْفِيَةٍ) و(سُحَفْنِيَةٍ)[٦] وهي دابَّةٌ تكونُ في الماءِ، جِلْدُها عظامٌ. و(بُلَهْنِيَةٍ) وهو عيشٌ لاكَدَرَ فيه.

و(فَعْلَلُوتٌ) كـ(عَنْكَبُوتٍ) وهي الدُّوَيْبَّةُ المعروفة. و(تَخْرَبُوتٍ)[٧] وهي الناقة الفارهة[٨].

و(فَعْلَلِيلٌ) كـ(عَرْطَلِيلٍ) وهو الطويل، وقيل: الغليظ. و(قَمْطَرِيرٍ)[٩] وهو الشديد. ولم نعلمه اسماً.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٩٥، وشرح المفصل ٦: ١٤١، واللسان (جحنبر) ٤: ١١٩.

(٢) (العظم) في د، ع. (العظيم) في ح.

(٣) (الحلق) في د، ح. (الخُلق) في ع.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٩١، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١: ١٥٩.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١: ١٥٤.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٩٣، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١: ١٥٣.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١: ١٥٩.

(٨) وفي الأصول في النحو ٣: ٢١٦: «قال الجرميّ: سألتُ علماءنا فلم يعرفوا تخربوتًا، وفي كتاب ثعلب بخطّه: (تخربوتٌ: ناقةٌ فارهةٌ)».

(٩) انظر الكتاب ٤: ٢٩٤، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١٥٩.

و(فِعِلَّالٌ) كـ(الجِنِبَّار)[١] وهو فرخُ الحُبارَى. و(الطِرِمّاحِ)[٢] وهو الطويل.

و(فَعْلَلاءُ) كـ(البَرْنَساء) وهو النَّاس، و(العَقْرَباء)[٣] الأُنثى من العقارب. ولم نعلمْهُ صفةً.

و(فِعْلَلاءُ) بكسر الفاء، نحو: (الهِنْدَباء)[٤] بفتح الدال، لهذه البقلة، وقد يُقصر.

و(فِعْلِلاءُ) بكسر الفاء واللام، نحو: (الهِنْدِباء)[٥] للبَقْلة، و(الطِرْمِساء)[٦] الظُّلْمة.

ولم يذكرْه «الزمخشريُّ»، فإنْ كان الذي ذكره بكسر الدّال فقد أغفلَ المفتوحَ.

و(فَعْلَلان) كـ(زَعْفَران)، و(شَعشَعان)[٧] بمعنى: شَعشَاع، وهو الحسَنُ الطويل.

و(فُعْلُلان) كـ(عُقْرُبان) وهو ذَكَرُ العقارب، وقيل: هو دَخَّال الأذُنِ، و(القُرْدُمان)[٨] القَباء المَحْشُوّ.

---

(١) (الخبار) في ع.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٩٥، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١٥٥.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٥، وشرح المفصل ٦: ١٤١.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦. وقال القالي: «أمّا المدّ مع فتح الدّال فكذا رويناه في كتاب سيبويه». المقصور والممدود ٤٥٨.

(٥) وردت (هِنْدِبَى) بكسر الدال والقصر في الكتاب ٤: ٢٩٦، وقال أبو زيد: «(الهِنْدِبا) بكسر الدال يمدّ ويُقصر». الصحاح (هدب) ١: ٢٣٧. وقال الأصمعي: «يقال: (الهِنْدَبا) مفتوحة الدال مقصورة، وآخرون يكسِرون الدال فيَمُدُّون، فيقولون: (الهِنْدِباء)». المقصور والممدود للقالي ٤٥٨.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦، والمقصور والممدود للقالي ٤٥٨، واللسان (طرمس) ٦: ١٢٢.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦، وشرح المفصل ٦: ١٤١، والممتع ١٦٠.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦، وشرح المفصل ٦: ١٤٢، والممتع ١٦٠.

و(فِعْلِلان)، كـ(حِنْدِمان)[١] وهي اسمُ قبيلةٍ، وشدّةُ التهابِ النّارِ أيضاً[٢]. و(حِذْرِجان)[٣] وهو القصير.

وأَغْفَلَ «الزمخشريُّ» هاهنا (فُعْلُلاءَ)، كقولهم: (قَعَدَ القُرْفُصاءَ)[٤].

الثالث: أن يكون الزائدُ ثلاثةَ أحرفٍ، وأبنيتُهُ:

(فَعَوْلَلان) كـ(عَبَوْثَران)[٥] وهو نبتٌ. ولم نعلمْهُ صفةً.

و(فَعَيْلَلان)[٦] كـ(عَرَيْقَصان) لغة في (العَرْقُصان) وهو (الحَنْدَقُوق)[٧]، وقيل: هو دابّةٌ، وقد يُقال: (عَرَنْقُصان) بالنون أيضاً. و(العَبَيْثَران)[٨] لغةٌ في (العَبَوْثَران)، وقد تُضمّ ثاؤه أيضاً. ولم نعلمْهُ صفةً.

و(فُعالِلاء) كـ(جُخادِباء)[٩] لغةٌ في (الجُخْدُبِ)، وهو ضَرْبٌ من الجنادبِ، ويقال: إنّه دابّةٌ شبيهةٌ بالحِرْباء.

---

(١) انظر شرح المفصل ٦: ١٤٢، والممتع ١: ١٦٠. وفي الكتاب ٤: ٢٩٦ (حِنْذِمان) بالذال المعجمة، وكذلك في الأصول في النحو ٣: ٢١٩. وفي اللسان (حنذم) ١٢: ١٦٢: «الحِنْذِمانُ: الجماعةُ، ويُقال: الطائفةُ».

(٢) فسّره بذلك ابنُ الدّهان نقلاً عن الجواليقي. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٣٤٨.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦، وشرح المفصل ٦: ١٤٢.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٩٦.

(٥) ضبط في الكتاب ٤: ٢٩١ بضم الثاء. وذكر الجوهري في الصحاح (عبثر) ٢: ٧٣٤ أنّ فيها أربعَ لغاتٍ: عَبَوْثُران، وعَبَوْثَران، وعَبَيْثُران، وعَبَيْثَران. وهو نبتٌ طيّبُ الريح. وانظر شرح المفصل ٦: ١٤٢، والممتع ١٦٢.

(٦) كذا أورده الزنجانيُّ بفتح اللام الأولى (فعيلَلان) و(عَرَيقَصان) و(عَبَيْثَران). انظر اللسان (عبثر) ٤: ٥٣٣. وجاءت (عَرَيْقُصان) بالضمّ في الكتاب ٤: ٢٩٣، واللسان (عرقص) ٧: ٥٤، والممتع ١: ١٦١. وفي الأصول في النحو ٣: ٢١٦: «فَعَيْلَلان: عَرَيْقُصان»، وفيه اضطرابٌ في الضبطِ كما ترى. ولم تُضبط في شرح المفصل ٦: ١٤٢.

(٧) (الخندقوق) في ع.

(٨) انظر الكتاب ٤: ٢٩٣، وشرح المفصل ٦: ١٤٢، والممتع ١: ١٦٢.

(٩) بالمدّ. انظر الكتاب ٤: ٢٩٤. قال القالي: «ولا نعلم من هذا المثال غيره». المقصور والممدود ٤٨٩.

و(فَعْلالاءُ) كـ(بَرْناساء)[١] لغةٌ في (البَرْنَساء) يعني الناس.

و(فُعْلُلّان) بضمّ الفاء وإسكان العين، وضمّ اللامِ الأولى وتضعيفِ الثانيةِ، كـ(عُقْرُبّان) بتشديدِ الباءِ لغةٌ في (العُقْرُبانِ)[٢] بالتخفيف.

وأمّا مزيدُ الخماسيّ فلا تكونُ الزيادةُ فيه إلّا حرفاً واحداً؛ لقلّةِ تصرُّفهم فيه لِثِقَلِهِ. ولا تلحق الزيادة في أوّلِهِ أصلاً، وأبنيتُهُ:

(فَعْلَلِيلٌ) كـ(خَنْدَرِيسٍ) وهو من أسماءِ الخمر، و(سَلْسَبِيلٍ) وهو اللّيّنُ الذي لا خُشونةَ فيه، و(دَرْدَبِيسٍ)[٣] وهو الدّاهيةُ، والعجوزُ المسنَّةُ.

و(فُعَلِّيلٌ) كـ(خُزَعْبِيلٍ) وهو الباطل من كلامٍ ومُزاحٍ. و(قُذَعْمِيلٍ)[٤] بمعنى قُذَعْمِلٍ.

و(فَعْلَلُولٌ)، كـ(عَضْرَفُوطٍ) وهو دابّة، قيل: إنّه ذَكَرُ القَطا[٥]، ومنه (يَسْتَعُور)[٦] فإنّ الياء فيه أصلٌ لما سيأتي.

و(فِعْلَلُولٌ)، كـ(قِرْطَبُوسٍ)[٧] وهو[٨] الدّاهية.

و(فَعَلّلَى)، كـ(قَبَعْثَرَى) وهو الجمل الضخم، و(الضَّبَغْطَرَى)[٩] وهو الشديد.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٩٥، ٢٩٧، وشرح المفصل ٦: ١٤٢.

(٢) انظر شرح المفصل ٦: ١٤٢، والممتع ١٦٣.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٠٣، وشرح المفصل ٦: ١٤٣، والممتع ١: ١٦٣، ١٦٤.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٣٠٣، وفي اللسان (قذعمل) ١١: ٥٥٤: «القُذَعْمِل القصيرُ الضخمُ من الإبلِ مرخَّمٌ بترْكِ الياءين.. وشيخٌ قُذَعْمِيل: كبير».

(٥) وفي الصحاح (عضرفط) ٣: ١١٤٣: «العَضْرَفُوط: العَظاءة الذَّكر».

(٦) انظر الكتاب ٤: ٣٠٣، ٣١٣، وشرح المفصل ٦: ١٤٣، والممتع ١: ٢٨٩.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٣٠٣، وشرح المفصل ٦: ١٤٣، والممتع ١: ١٦٤.

(٨) (هي) في ع.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٣٠٣، وشرح المفصل ٦: ١٤٣، والممتع ١: ١٦٤، ٦٠٩.

وزادَ غيرُ «سيبويهِ» هاهنا أبنيةً:

(فَعَلُولٌ) و(فَعَلِّيلٌ)، قالوا للرَّجل الطّويل: (سَمَرْطُول) و(سَمَرْطِيل)[(١)].

و(فُعْلالِلٌ) كـ(دُرْداقِسٍ) وهو عَظْمُ القفا[(٢)]. و(خُزْرانِق)[(٣)] وهو ضَربٌ من الثِّياب، والوَبَر القديم، والخِرَق البالية.

و(فَعَلَّلانةٌ) كـ(قَرَعْبَلانةٍ)[(٤)] وهي دُوَيْبَّةٌ عَريضةٌ عظيمةُ البطنِ مُحْبَنْطِئةٌ[(٥)]، فقالوا في تصغيرها: قُرَيْعِبَةٌ[(٦)].

فهذه هي الأبنيةُ التي وردت عن العرب.

***



---

(١) انظر الممتع ١: ١٦٤، ١٦٥، والمزهر ٢: ٣٤.

(٢) انظر الأصول في النحو٣: ٢٢٥، وفوائت كتاب سيبويه ٦٨، وفي الصحاح (درقس) ٣: ٩٢٨: «الدُّرْداقِسُ: عُظَيْم يفصلُ بينَ الرأسِ والعنقِ».

(٣) انظر الأصول في النحو٣: ٢٢٥، وفوائت كتاب سيبويه ٦٨، وانظر الخصائص ٣: ٢٠٤، ٢٠٥، والمعرَّب ٢٧٤، والممتع ١: ١٦٥، والمزهر ٢: ٣٤.

(٤) انظر العين ٢: ٣٤٨، وفوائت كتاب سيبويه ٩٩، والخصائص ٣: ٢٠٨. وقد أوردَ ابنُ عُصفور في الممتع ١: ١٦٤ هذه الأوزان، وردّها جميعًا.

(٥) في اللسان (قرعبل) ١١: ٥٥٥: «القَرَعْبلانةُ.. قال ابن سيده: وهو مما فات الكتاب من الأبنية».

(٦) (قُزَعَية) في ع.

«فصل:

/ الفعلُ ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ، وكلُّ واحدٍ منهما مُجَرَّدٌ، ومَزِيْدٌ» [٦١٩]

الأفعالُ إمّا ثلاثيّةٌ أو رباعيّةٌ، وليس فيها خماسيٌّ، وبهذا نقصتْ عن الأسماء، فإنَّ في الأسماءِ خماسيًا كـ(سَفَرْجَل)، وذلك لقوَّة الأسماء، واستغنائِها عنِ الأفعال، واحتياجِ الأفعالِ إليها.

«فأبنيةُ الثلاثيِّ المجرَّدِ ثلاثةٌ»

للثلاثيِّ المجرّد ثلاثةُ أمثلةٍ[1]:

(فَعَلَ) بفتحِ العين، و(فَعِلَ) بكسرها، و(فَعُلَ) بضمِّها.

وأمّا (فُعِلَ) بضمِّ الفاء وكسر العين فبناءُ مالم يُسَمَّ فاعِلُه، وليس بأصلٍ في الأبنية، وإنّما هو مُغَيَّرٌ عن (فَعَلَ) و(فَعِلَ).

وليس في الثلاثيِّ (فَعْلَ) ساكنَ العينِ، وإنّما ذلك من أبنيةِ الأسماء، نحو: (فَلْس)،و(كَعْب)، لكنَّ المكسورَ العين والمَضْمُومَهُ قد يُسكَّن، فيقال في (عَلِمَ): عَلْمَ، وفي (شَهِدَ): شَهْدَ، وفي(فَخِذِ) و(عَضُدِ): فَخْذ، وعَضْد. قال:

٢٠٠٩- فَـإنْ أَهْجُـهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ ... مِـنَ الأُدْمِ دَبْـرَتْ صَـفْحَتاهُ وغارِبُـهُ[2]

أراد: (ضَجِرَ) و(دَبِرَتْ).

---

(١) انظر الممتع ١: ١٦٦.

(٢) للأخطل يهجو كعبَ بن جعيل. اللسان (ضجر) ٤: ٤٨١، والكامل للمبرد ٥٣٧. وهو في المنصف ١: ٢١، وتهذيب إصلاح المنطق ٩٨، والإنصاف ١: ١٢٣، وشرح الملوكي ٣١، واللسان (ضجر) ٤: ٤٨١ و(أدم) ١٢: ١٢. البازلُ: ما بَلَغَ التاسعة من الإبل. دَبَرَ: جرح وتقرّح. والشاهدُ فيه: (ضَجْرَ) و(دَبْرَ) فأُسكن تخفيفًا.

وقال «سَهْمُ بنُ حنظلةَ الغنويّ»(١):

٢٠١٠- لا يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي ما أَرَدْتُ ولا أُعطِيهِمُ ما أرادُوا، حُسْنَ ذا أَدَبا(٢)

أراد: (حَسُنَ)، فأسكنَ ونَقَلَ. وأكثرُه ضرورةٌ.

وأمّا إسكانُ المفتوحِ فلا يجوزُ؛ لأنَّ المفتوحَ خفيفٌ فلا حاجةَ إلى تخفيفه.

وشذَّ قولُ الشاعر(٣):

٢٠١١- وما كُلُّ مُبْتاعٍ ولَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِراجِعِ ما قَدْ فاتَهُ بِرِدادِ(٤)

أراد: (سَلَفَ) بالفتح.

«(فَعَلَ) ومصدَرُهُ في الغالبِ (فَعْلٌ) من المتعدي، و(فُعُولٌ) من غيره»

لم تَجْرِ مصادرُ الأفعالِ على سَنَنٍ واحدٍ، بل جَرَت مجرى أسماء الأجناس التي تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها؛ وذلك لِخِفَّةِ الأفعالِ الثلاثيّة، وكثرةِ استعمالها، بخلاف ما جاوز الثلاثيَّ المجرّد، فإنّ مصادرها تجري على سَنَنٍ واحد لا تختلفُ غالباً؛ لأنّ معانيها لم تختلفْ اختلافَ الثلاثيّة(٥).

(١) كان فارسًا وشاعرًا، ولد قبل الهجرة، وعاش في الشام حتى زمن عبد الملك ٦٥ – ٨٦ هـ. الإصابة ٣: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف ١٣٦.

(٢) البيت في الأصمعيات ٥٦، والخصائص ٣: ٤٠، وإصلاح المنطق ٣٥، واللسان (حسن) ١٣: ١١٤، وخزانة الأدب ٩: ٤٣١.

والشاهد فيه: (حُسْنَ)، والأصل (حَسُنَ) للمدح والتعجُّب، فأُسكِنت السينُ، ونُقلت الضمة منها إلى الحاء.

(٣) الأخطل، ديوانه ١: ١٧٤.

(٤) البيت في المنصف ١: ٢١، وشرح الملوكي ٣٢، واللسان (سلف) ٩: ١٥٨، وشرح شواهد شرح الشافية ١٨.

(٥) (الثلاثي) في ع.

فأبنيةُ[مصادرِ][١] الأفعالِ الثلاثيّةَ[٢][المجردة][٣] ترتقي إلى أربعةٍ وثلاثين بناءً.

وأمثلتُها: ضَرْبٌ، وعِلْمٌ، وكُفْرٌ، ورَحْمَةٌ، ونِشْدَةٌ، وقُدْرَةٌ، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَّان، وحِرْمان، وغُفْران، ونَزَوان، وكَذِب، وصِغَر، وهُدًى، وطَلَبٌ، وغَلَبَةٌ، وسَرِقَةٌ، وسَماعٌ، وفَصاحةٌ، ونِكاحٌ، وعِمارةٌ، وسُؤالٌ، وقُعُودٌ، وصُعُوبةٌ، وصَهِيلٌ، وقَبُولٌ، ومَقْتَلٌ، ومَسْعاةٌ، ومَرْجِعٌ، ومَحْمِدَة.

فهذه اثنان وثلاثون بناءً ذكرها «الزمخشري»[٤]،وقد فاته بناءان: (فُعالةٌ) و(فَعِيلةٌ) مثل: (فُجاءةٍ) و(حَفِيظةٍ). وقد جاء غير ذلك شاذًّا، قالوا: غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبةً، وغُلُبَّة، وغُلُبَّى. قال «المَرّارُ»[٥]:

٢٠١٢ - أَخَذْتُ بِنَجْدٍ ما أَخَذْتُ غُلُبَّةً وبِالغَوْرِ لي عِزٌّ أَشَمُّ طَوِيلُ[٦]

وقال «أبو العباس»[٧]: (فَعْلان) بفتح الفاء، نحو: لَوَيْتُهُ لَيَّاناً[٨]، ليس بمصدر، بل هو منقولٌ إمّا من (فُعْلاَن) بضم الفاء، أو من (فِعْلان) بكسرها،كـ(الغُفْران) و(العِرْفان) فإنّهما كثُرا. وقد رُوِيَ[٩]: (لِيّان) بكسر اللام.

---

(١) (المصادر) في د. وأثبتُّ ما في ع.

(٢) (الثلاثي) في ع

(٣) (المجرد) في د، ع. والتصويبُ منّي.

(٤)المفصل ٢١٥.

(٥) هو المَرّار بنُ مُنقذ العدويّ التميميّ، وقيل: هو زياد بن منقذ بن عمرو، عاش أكثر حياته بنجد، وزار اليمن، وعاونَ الفرزدقَ في هجاءِ جرير، وَصَفَهُ الآمديُّ بأنّه شاعر مشهور. الشعر والشعراء ٣٥٧، والمؤتلف والمختلف ١٧٦.

(٦)البيت في اللسان(غلب)١: ٦٥١، وتاج العروس (غلب) ١: ٤١٤.

(٧) انظر الأصول في النحو ٣: ٨٧، وشرح المفصل ٦: ٤٥. وأبو العبّاس هو محمد بن يزيد المبرِّد، أَخَذَ العلمَ عن المازنيّ والجرميّ، وأَخَذَ عنه الزجّاجُ وابنُ السرّاج، ومن كتبه: المقتضبُ، والكاملُ في اللغة والأدب. توفي سنة ٢٨٦ هـ. مراتب النحويين ١٣٥، وطبقات النحويين واللغويين ١٠٣، وبغية الوعاة ١: ٢٦٩.

(٨)المثال في الكتاب ٤: ٩.

(٩) الراوي أبو زيد. انظر شرح الشافية ١: ١٥٩.

ويختصّ (فَعَلان) بغير المتعدّي مما فيه حركةٌ واضطرابٌ، كـ(الغَلَيان) و(النّزَوان) ولم نعلمْه جاء[١] متعدّياً إلّا في قولهم: شَنِئْتُهُ شَنآناً[٢].

قال «الخليلُ»[٣]: الأصلُ في مصدرِ الثلاثيّ (فَعْلٌ)؛ لأنّه يرجع إليه إذا أُريدَ المرَّةَ الواحدةَ، وإن اختلفت أبنيتُهُ، نحو: دَخَلْتُ دَخْلَةً، وقُمْتُ قَوْمَةً، وخَرَجْتُ خَرْجَةً، وجَلَستُ جَلْسَةً.

ثم فُرِّقَ بين اللازم والمتعدّي،فزِيدتِ الواوُ في اللازم كـ(قُعود) و(جُلوس) و(خُروج)، وأبقوا المتعدّي على (فَعْلٍ) كـ(قَتْلٍ) و(ضَرْبٍ) و(مَنْعٍ)؛ وذلك لأنّ اللازمَ أقلُّ فجُعِلَ له الأثقلُ، أوجعلوا الزيادةَ في المصدرِ عِوَضاً عن المتعدّي.

وأمّا (دخلَ البيتَ دُخولاً) و(وَلَجَهُ وُلُوجًا)[٤] فالأصلُ: دَخَلَ فيه، ووَلَجَ فيه، لكن طُرِحَ (في) استخفافاً. قاله «سيبويه»[٥].

وقال «أبو عُمَر»[٦]: هو متعدّ بغيرِ حرفِ الجرِّ.

وقال «أبو العباس»[٧]: يَتعدّى تارةً بنفسه، وتارةً بحرفِ الجرِّ.

وقد جاء (فُعُولٌ) للمتعدّي، نحو: (ذَبَلْتُ الأرضَ ذُبُولاً) إذا أصلحتَها بالسِّرْقِين[٨].

---

(١) (جاء) ساقط من ع.

(٢) انظر الأصول في النحو ٣: ٩٣، وشرح المفصل ٦: ٤٧.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٥، والمقتضب ٢: ١٢٥،والأصول في النحو ٣: ٨٦.

(٤) الفِعْلان (دخل) و(ولج) في الحقيقة غير متعديين. انظر شرح المفصل ٦: ٤٧.

(٥)الكتاب ٤: ١٠.

(٦) (أبو عمرو) في ع. والمراد بأبي عُمر الجرميُّ.

(٧) هو المبرد.المقتضب ٤: ٣٣٧-٣٣٨، واللسان (ولج) ٢: ٣٩٩.

(٨) هو الزِّبْلُ، وأصلُها (سِرْكِين) بالكاف، فعُرِّبَت إلى الجيم والقاف، قال الأصمعي: لا أدري كيفَ أقولُهُ، وإنّما أقولُ: روثٌ. وكُسِرَ أوّلُه لموافقةِ الأبنية العربية. المصباح المنير (سرج) ٢٧٣.

و(فَعْلٌ) فيما لا يتعدَّى، نحو: (ذَبَلَ البقلُ ذَبْلاً)[١].

وقد اشتركا جميعاً، نحو: (عَثَرْتُ على الشيء عَثْرًا وعُثُورًا) و(عَبَرْتُ النهرَ عَبْراً وعُبُوراً) و(سَكَتُّ سَكْتاً وسُكُوتاً). وهذا من بابِ حملِ الشيءِ على نظيرِه.

«/ وَمُضَارِعُهُ (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ) كـ(يَضْرِبُ)[٢] و(يَقْعُدُ)» [٦٢٠]

ما كان من الأفعال على (فَعَلَ) بفتح العينِ فيجيءُ متعدّياً وغيرَ متعدٍّ، نحو: ضَرَبَ، وجَلَس، وقَتَلَ، وقَعَدَ. والأصلُ في مضارِعِه أنْ يجيءَ على (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُل) بكسرِ العينِ أو ضمّها؛ ليعتدلَ الماضي والمضارعُ في الثِّقلِ والخفَّةِ؛ لاختلافهما.

ويكثُران حتى قيل: إنّه ليس أحدُهما أولى من الآخر.

وقيل: الكسرُ هو الأصلُ، حتى إذا جُهِلَ أمرُهُ حُمِلَ عليه، لأنّه أكثر، والكسرة أخفُّ من الضمّة.

وقيل: الأصلُ في المتعدّي الكسرُ كـ(يضرِب)، وفي غيرِ المتعدّي الضمُّ كـ(يقعُد)، وقد يجيئان على العكس. ورُبّما تَعاقَبا على الفعلِ الواحدِ[٣]، نحو: (عَرَشَ، يعرِشُ، ويَعرُشُ) و(عَكَفَ، يَعْكِفُ، ويَعْكُف) وقد قُرِئَ بهما[٤].

وما كان منه مضاعفاً فإن كان متعدّياً فالأكثرُ فيه الضمُّ[٥] كـ(يَرُدُّ) إلّا خمسةَ أحرفٍ جاءت بالضمِّ والكسرِ، وهي:

---

(١) (ذبولاً) في ع.

(٢) انظر المنصف ١: ١٨٥، وشرح الملوكي ٣٨، والممتع ١: ١٧٥.

(٣) (الواحد) ساقط من ع.

(٤) في الأعراف: ١٣٧، قرأ ابنُ عامر وأبو بكر عن عاصم: ﴿وما كانوا يَعْرُشُونَ﴾ بضمّ الراء، وفي النحل: ٦٨ مثله. وقرأ الباقون: (يَعْرِشون) بكسر الراء.

وفي الأعراف: ١٣٨ قرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿على قومٍ يعكِفُونَ﴾ بكسر الكاف. وقرأ الباقون: (يعكُفون) بضمّ الكاف. المبسوط ١٨٤.

(٥) انظر الممتع ١: ١٧٤.

يَرُمُّ الشيءَ، ويَشِدُّهُ، ويَبُتُّهُ، ويَنُمُّ الحديثَ، ويَعِلُّه في الشرب[١].

وقالوا: (حَبَّهُ، يَحِبُّهُ) بالكسر. وحُكِيَ: (هَرَّه، يَهُرُّه)بالضمّ والكسر، إذا كَرِهَهُ.

وشَذَّ: (عَضَضْتُ أعَضُّ)[٢]، و(شَمَمْتُ أشَمُّ)، بفتحتين فيهما. والقياسُ كسرُ ماضيهما، وهو الأفصحُ[٣].

وإن كان غيرَ متعدٍّ فمضارعُه (يَفْعِلُ) بالكسر، كـ(يَفِرّ) و(يَعِفّ)، إلّا سبعةَ أحرف جاءت بالضمّ والكسر، وهي:يَعِلُّ، ويَشِحُّ، ويَجِدُّ في الأمر، ويَصِدُّ، أي: يَضِجّ، ويَجِمُّ من الجِمام، والأفعَى تَفُحُّ، والفرس يَشِبّ[٤].

ثم ما كان على (يَفْعِل) بالكسر فأمثلةُ مصادره: (ضَرْبٌ)، وهو الأصل، و(عِدْلٌ) من عَدَلَ الشيءَ يَعْدِلُه عِدْلاً، إذا ماثَلَهُ، و(غَلَبٌ)، و(غَلَبَةٌ)، و(سَرِقَة)، و(كَذِبٌ)، و(كِذابٌ)، قال:

٢٠١٣- فَصَدَقْتُهُ وكَذَبْتُهُ والمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذابُهْ[٥]

و(حِمْيَةٌ)، و(حِمايةٌ)، يقال: حَمَيْتُ المريضَ حِمْيَةً، وحَمَيْتُ المكانَ حِمايةً.و(عِرْفان)،

---

(١) انظر هذه المسألة في الصحاح (بت) ١: ٢٤٢، و(شدّ) ٢: ٤٩٣، والعَلَل هو الشّرب الثاني.

(٢) انظر الكتاب ٤: ١٠٦، وذَكَرَ المبرّدُ في المقتضب ١: ١٩٩ عَضِضْتُ أَعَضُّ، على (فَعِلَ) بالكسر. وفي الأصول في النحو ٣: ١٠٤: قال أبو العباس: عَضَضْتَ غيرُ معروف. ونَقَلَ الجوهريُّ عن ابن السّكّيت (عَضَضْتُ باللقمةِ فأنا أَعَضُّ)، قال ابنُ برّي: هذا تصحيفٌ على ابنِ السّكّيت، والذي ذكرَهُ ابنُ السكّيت في إصلاح المنطق هو (غَصَصْتُ باللقمة فأنا أَغَصُّ بها غَصَصًا) اللسان (عضض) ٧: ١٨٨.

(٣) قال ابنُ درستويه في (عَضِضْتُ أعَضُّ): «العامّة تفتح الماضي، وهو خطأ». تصحيح الفصيح ٦٢.

(٤) انظر هذه المسألة في الصحاح (فحّ) ١: ٣٨٩.

(٥) نُسب البيتُ للأعشى يمدح به رجلًا من كِنْدَة، وهو في مجاز القرآن ٢: ٢٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٢٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٦، واللسان (صدق)١٠: ١٩٣. والشاهد في قوله: (كِذاب) بزنة (فِعال) وهو قليل في المصادر.

و(غُفْران)، و(لَيَّان)[١] وحُكِيَ فيه كسرُ اللامِ[٢]. و(هُدًى) ولم يجئ من المصادر على (فُعَل) غيرُهُ و(السُّرَى)[٣].

وغيرُ المتعدِّي منه يجيءُ على مثالِ (جُلوسٍ) وهو الأصل. و(فِسْق)، و(حَلِف)[٤]، و(عَجْز)، و(سُرًى)، و(غَلَيان).

وكَثُر في الأصوات مثل: (نَهِيْق)، و(نُهاق).

وما كان على (يَفْعُل) بالضمّ فأمثلةُ مصادره[٥]: (قَتْلٌ)، و(طَلَبٌ)، و(خَنِقٌ) بكسر النون، والعامّةُ تُسْكِنُه. و(شُكْرٌ)، و(ذِكْرٌ)، و(نِشْدَةٌ)، و(كُفْران)، وفي التنزيل: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾[الأنبياء: ٩٤].

وغيرُ المتعدِّي منه يجيءُ على مثالِ (سُكُوتٍ)، وهو الأصلُ، و(سَكْتٍ)، و(ثَباتٍ)، و(قِيامٍ)، و(نُعاسٍ)، و(حِوَلٍ)، و(ذِكْرٍ).

وكَثُرَ في الأصوات مثلُ: (صُراخٍ)[٦].

«وبابُ المغالبةِ مختصٌّ بـ (يَفْعُلُ) بالضمِّ، كقولك: (كاثَرَني، فَكَثَرْتُهُ، أَكْثُرُهُ)، إلّا في باب (وَعَدَ) و(باعَ) و(رَمَى) فإنك تكسِر، كقولك: (خايَرَنِي، فَخِرْتُهُ، أَخِيرُهُ)»

لما كان (فَعَلَ) أخفَّ الأبنية كَثُرَ التصرُّفُ فيه، وانتشرتْ معانيه.

وبابُ المغالبةِ[٧] يَختصّ بها مضارعه على (يَفْعُلُ) بالضم، تقول: (ضارَبَني فَضَرَبْتُه

---

(١) كذا ضبطت في ج، وانظر الأصول في النحو ٣: ٨٧، وشرح المفصل ٦: ٤٤.

(٢) انظر الصحاح (لين) ٦: ٢١٩٨.

(٣) انظر شرح المفصل ٦: ٤٦.

(٤) (جلف) في ع.

(٥) انظر الأصول في النحو ٣: ٨٧.

(٦) انظر شرح المفصل ٦: ٤٥–٤٦.

(٧) قال الرضي في شرح الشافية ١: ٧٠: «نعني بها –أي: المغالبة– أن يغلبَ أحدُ الأمرين الآخرَ في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلّا متعدِّيًا، نحو: كارَمَني فكَرَمْتُهُ أكْرُمُهُ، أي: غلبتُه بالكرمِ..»، وانظر المزهر ٢: ٣٨.

أَضْرُبُه)و(ما كِدْتُ أَضْرُبُهُ) بالضمِّ،فهذا قد ضَرَبَكَ وضَرَبْتَهُ ولكنك غَلَبْتَهُ في الضَّرْبِ،ويجوز أن لا يكون ضربتَه ولا ضربَكَ ولكنكما ضَرَبْتُما غيرَكما لِتَغْلِبَهُ في ذلك أو لِيَغْلِبَكَ.

وتقولُ: (شارَبَني فَشَرَبْتُهُ وأَشْرُبُهُ) و(كاثَرَني فكَثَرْتُهُ أَكْثُرُهُ) بالضمّ، أي: غلبتُه بالكثرة، و(إن ظارَفَني فأنا أَظْرُفُكَ) و(إنْ غازاني زيدٌ فأنا أَغْزُوهُ) و(إن هاجاني فأنا أهجُوهُ).

قال الشاعر:

٢٠١٤- واللهِ لولا شيخُنا عَبَّادُ لَكَمَرُونا اليومَ أوْ لَكادُوا[1]

أي: لغلبونا بِعِظَمِ كَمَراتِهِم، يقال: كامَرْتُهُ فكَمَرْتُهُ أَكْمُرُهُ، إلَّا إذا كان الفعلُ معتلَّ الفاءكـ(وَعَدَ) فإنّك تكسِرُ مضارعه، تقول: (واعَدَني فَوَعَدْتُه وأنا أَعِدُهُ)[2].

ولم يأتِ منه (فَعَلْتُه، أَفْعَلُهُ) بالضمّ، إلّا (وَجَدَ يَجُدُ) في لغة بني عامر[3] خاصّة.

وكذلك إذا كان الفعلُ مما عينُه أو لامُه ياءً فإنّك تكسره أيضاً، تقول: (بايعني فبِعْتُه أبِيعُه) و(راماني فَرَمَيْتُه أرْمِيه)، وذلك لِثِقَلِ (أفْعُلُ) في المعتل العين واللام بالياء، ولأنّك لو ضَمَمْتَ عينَه لانقلبتِ الياءُ فيها واواً فكنتَ تقول: (أَبُوعُهُ وأَرْمُوه) فيلتبس بذات الواو، كقولك:(أَقُولُهُ وأَغْزُوهُ)، ولهذا لم يجئْ منه (يَفْعُل) بالضمّ في غيرِ المغالبةِ أيضاً، وعلى هذا حَمَلَ «الجوهريُّ» قولَ «جرير»:

٢٠١٥- فالشَّمْسُ طالِعةٌ ليستْ بِكاسِفةٍ تَبْكِي عليكَ نُجُومَ اللَّيلِ وَالقَمَرا[4]

---

(١) الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ٤٩٠، واللسان (كمر) ٥: ١٥٢برواية: (لَكامَرُونا)، وخزانة الأدب ١١: ٣١٧، ٣٢٠ وفيه: «قال ابنُ السيرافي في شرح أبياته: معنى كمرونا غلبونا بِعِظَمِ كَمَرِهِم.. وَصَفَ قومًا تفاخروا بِعِظَمِ كمرهم، فكاد المفاخرون لهم يغلبونهم، حتى أخرج شيخهم عَبَّاد كمرتَهُ فغلبهم» اهـ.

(٢) انظر الممتع ١٧٣.

(٣) في الصحاح (وجد) ٢: ٥٤٧: «يَجُدُ: الضمُّ لغةٌ عامريّةٌ لا نظيرَ لها في باب المثال»، وفي الكتاب ٤: ٣٤١: «وقالوا: وَجَدَ يَجُدُ، ولم يقولوا في يفعُل: يَوجُد، وهو القياس؛ ليُعلموا أنّ أصلَه يَجِدُ».

(٤) ديوانه ٣٠٤ من قصيدة يرثي بها عمر بن عبد العزيز ، والبيت في والصحاح (بكى) ٦: ٢٢٨٤، والإفصاح ١٩٢، وأمالي المرتضى ١: ٥٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٦، وفيه: «وأنشده الجاربردي=

أي: إن الشمسَ غلبتْ نجومَ الليلِ والقمرَ بالبكاء.

/ ويجوز أن ينتصب (نجومَ الليل) بـ(كاسفةٍ)، أي: أنها لم تكسف الشمس والقمر [٦٢١] لعدم ضوئها.

=على أنّ (تبكي) للمغالبة»، وفي القاموس المحيط (كسف) ٣: ١٨٤:

«فالشمسُ كاسفةٌ ليستْ بطالعةٍ تبكي عليكَ نجومَ الليلِ والقمرا

أي: كاسفةٌ لموتك تبكي أبدًا، ووَهِمَ الجوهريُّ فغيّرَ الروايةَ بقوله: فالشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفةٍ، وتكلّفَ لمعناه». وروايةُ الفيروزابادي هي نفسُ رواية الديوان. وقال الصغاني معلّقًا على ذلك: «هكذا ترويه النّحاةُ مغيّرًا، قال شيخُنا: وهي روايةُ جميعِ البصريين، كما هو مبسوطٌ في شرح شواهد شرح الشافية، وعلى هذه الروايةِ اقتصر ابنُ هشام في شواهده الكبرى والصغرى، وموقد الأذهان، وموقظ الوسنان، وغيرها، فذِكْرُ هؤلاءِ الفُضلاء له يَدلُّ على أنَّ الجوهريَّ لم يغيِّر الروايةَ كما ادّعاه صاحبُ القاموس. فتأمّل». وقال ابنُ الحنبلي في سهم الألحاظ ٤٥ بعد أنْ أوردَ الخلافَ في الروايةِ: «وأمّا على روايةِ الجوهري بتقديرِ صحّتها فهكذا: إن كان (نجومَ الليل) منصوبًا بـ(تبكي)، على أنّ تبكي بمعنى تغلب بالبكاءِ، وهو ما اختاره الجوهريُّ، حيث قال: وباكيتُهُ فبَكيتُهُ، أي: كنتُ أبكى منه.. أي: غلبته بالبكاء، وإن لم تسبق فيه صيغةُ المفاعلةِ من البكاءِ.

وأمّا إنْ لم يكن منصوبًا بـ(تبكي)، فـ(كاسفةٍ) من كَسَفَ المتعدّي لا من كَسَفَ اللازم، فقد حُكِيَ: كَسَفَ اللهُ الشمسَ: حَجَبَها. و(نجومَ الليل) منصوبٌ بـ(كاسفة). والمرادُ أنَّ الشمسَ صارت بحيث لا تكسف نجومَ الليلِ، لعدمِ استنارةِ وجهها بواسطةِ حُزْنِها وكآبتِها.

وعلى هذا التوجيه فقولُهُ: (تبكي عليكَ)، معترضٌ بين الناصبِ ومنصوبِهِ. وعلى كلِّ تقديرٍ ففاعلُ (تبكي) ضميرُ الشمس لا (نجومَ الليل) ليشكل نصبُهُ». وكتب على حاشية (د) ما يأتي:

«فائدة: قبله يرثي عمر بن عبد العزيز – رحمه الله –:

نَعَى النُّعاةُ أميرَ المُؤمنينَ لنا يا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ واعْتَمَرا

فالشمسُ طالعةٌ.................. ....البيت

وبعده:

حُمِّلْتَ أمْرًا عظيمًا فاصْطَلَعْتَ لَهُ وقُمْتَ فيهِ بِدِينِ اللهِ يا عُمَرا

أراد: (يا عمراه) فحذف هاء السكت، ووقف على ألف الندبة، كما قال:

وأذُودُها سترًا محاسنها فَتَعُقُّني وتقُولُ: يا أبَتا»

اهـ. والبيت الأخير في الإفصاح ١٩٤.

ويجوز أن يريد الواو التي بمعنى (مع)، أي: الشمسُ تبكي عليك والنجومُ والقمرُ، ثمّ حذف (الواو). وهذا أبعدُ الوجوه.

واستثنى «الكسائيُّ»[١]- مع المعتلِّ المذكورِ - ما فيه أحدُ حروفِ الحلقِ بفتحه كما تُفْتَحُ في نحو: (وَقَعَ، يَقَعُ).

وقد رَوى أهلُ اللغةِ:(شاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ)[٢] و(فاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ) بفتح عين المضارع فيهما.

وروى «أبوزيد»[٣]: (فاخرته فَفَخَرْتُهُ أفخُرُهُ وأفخَرُهُ) بالضمِّ والفتح، والضمُّ يُبْطِلُ مذهبَ «الكسائي»،وكذلك قولُ «جرير»[٤]:

٢٠١٦- أعُـزُّكَ بالحِجـازِ وإنْ تَسَهَّـلْ   لِغَـوْرِ الأَرْضِ تُنْتَهَـبِ انْتِهابـا[٥]

فإنّ الرّواية فيه بالضمّ لا غير.

قال «سيبويه»[٦]: وليس في كل شيء يكون هذا، ألا تَرَىَ أنّك لا تقول: (نازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ) استُغني عنه بـ (غلبتُه)، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر الممتع ١٧٣، وشرح الشافية ١: ٧١.

والكسائيُّ هو أبو الحسن عليُّ بنُ حمزةَ الأسدي الكوفي، قَرَأ كتابَ سيبويهِ على الأخفشِ، ومن تلاميذه الفرّاء، وتوفي سنة (١٨٩) هـ. مراتب النحويين ١٢٠، وغاية النهاية ١: ٥٣٥، وإشارة التعيين ٢١٧.

(٢) الصحاح (شعر) ٢: ٦٩٩، بمعنى: غلبتُه بالشعر.

(٣)النوادر ٥٥٧. وانظر المفصّل ٢٨٠، شرح الشافية ١: ٧٠، وهي بالضمّ في المواضع الثلاثة.

وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد - على أرجح الأقوال -، جدّه من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد أخذ عنه سيبويه اللغةَ، وتوفي سنة (٢١٥) هـ. مراتب النحويين ٧٣، ووفيات الأعيان ٢: ٣٧٨.

(٤) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفَى بن بدر، شاعر أموي، توفي في اليمامة سنة ١١١ هـ وقيل غير ذلك. الشعر والشعراء ١٧٩، والمؤتلف والمختلف ٧١، ووفيات الأعيان ١: ٣٢١.

(٥) البيت في ديوانه ٧٩ من قصيدة يهجو بها الراعي النُّمَيريّ.

(٦) في الكتاب ٤: ٦٨.

يعني أنّه قد استُغني عن (نازَعني فَنَزَعْتُهُ) بنظيره. وما هو في معناه، كما يُسْتَغْنَى بالشيء عن الشيء، فتُرِكَ نحو: (وَذَرَ)، تركوه لاستغنائهم عنه بـ (تَرَكَ).

«ويُفْتَحُ عينُ مضارعه إذا كانتْ هي أو لامُه أحدَ حروفِ الحلق، وهي الهمزةُ، والهاءُ، والعينُ، والحاءُ، والغينُ، والخاءُ، نحو: يَسْأَلُ، ويَقْرَأُ، وكذلك سائرُها»

(فَعَلَ) (يَفْعَلُ) ليس بأصلٍ في كلامهم، ولهذا جاء مشروطاً بأن تكون عينُه أو لامُه أحدَ حروفِ الحلق، وهي الستةُ على الترتيب المذكور[1]، لا كما رتَّبها «الزمخشريُّ»[2] حيثُ قدَّمَ الحاءَ على العينِ، والخاءَ على الغين، فإنَّ الهمزةَ من أوّل مخارج[3] الحلقِ مما يلي الصّدر، ثم تليها الهاءُ، ثم العينُ، ثم الحاءُ، ثم الغينُ، ثم الخاءُ، فالخاءُ أقربُها من الفم، وذلك نحو: (يَسْأَلُ)، و(يقرَأُ)، و(ينهَبُ)، و(يَجْبَهُ)، و(يَذعَرُ)، و(يَرْتَعُ)، و(يَنْحَلُ)، و(يَسْبَحُ)، و(يَشْغَلُ)، و(يَدْمَغُ)، و(يَفْخَرُ)، و(يَمْلَخُ)، وإنَّما فعلُوا ذلك؛ لأنَّ هذه الحروفَ حلقيَّةٌ [مُستفلةٌ][4]، والضمّة والفتحة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ في المخرجِ ضارعوا بالفتحة حروفَ الحلق؛ لأنّ الفتحةَ من الألفِ، والألفُ أقربُ إلى حروفِ الحَلق؛ لتناسبِ الأصوات، ويكون العملُ من وجهٍ واحد.

وإن كانت هذه الحروفُ فاءاتٍ نحو: (أَمَرَ، يَأْمُرُ) لم يلزمِ الفتحُ في مضارعه؛ لسكون حرفِ الحلقِ في المضارع، والساكنُ لا يوجبُ فتحَ ما بعده لضَعفِه بالسكون[5].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٣١، وسرّ صناعة الإعراب ١: ٤٥.

(٢) في المفصل ٢٧٧، وانظر شرح المفصل ٧: ١٥٣.

(٣) (مخرج) في ع.

(٤) (مستعله) في (د)، و(مستقلة) في (ع) وشرح المفصل ٧: ١٥٣. ولعلّ الصواب (مُسْتَفِلة)؛ بدليل قوله: «والضمة والفتحة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم». فالاستفال يقابل الارتفاع، وليس المقصود به الاستفال الذي يقابل الاستعلاء؛ لأنّ الخاء والغين ليسا من حروف الاستفال. والله أعلم. وجاء في بعض الكتب (مستثقلة)؛ لأنَّ حروفَ الحلق أثقلُ الحروف، لكون مخرجها أبعد بالنسبة إلى سائرها.لذا فُتحت العين في الماضي والمضارع؛لتقاوم ثِقَلَ هذه الحروف. انظر الكنّاش ٢: ٥٨،وشرح التفتازاني على تصريف العزي ٣٢، وتدريج الأداني١٩.

(٥) انظر شرح المفصل ٧: ١٥٤.

ثمَّ قولُنا: (ويُفتح عينُ مضارِعِه إذا كانتْ هي أو لامُه أحدَ حروفِ الحلق) لا نعني به أن كلَّ موضعٍ تكون عينُهُ أو لامُهُ أحدَ حروف الحلق فإنّه يفتحُ فيه المضارعُ، وإنّما نعني به أنّ هذا شرطُ فتحِ عينِ المضارعِ.

وقد يجيءُ مضموماً أو مكسوراً على الأصل مع كون العين أو اللام حرفَ حلقٍ، كـ(نَحَتَ يَنْحِتُ) و(دَخَلَ يَدْخُلُ) و(نَبَحَ يَنْبِحُ)[1] و(صَرَخَ يَصْرُخُ).

«وشذّ: (أَبَى يأبَى)، و(رَكَنَ يَرْكَنُ)»

شذّ: (أَبَى يأبَى)، و(قَلَا يَقْلا)، و(سَلا يَسْلا)، و(جَبا الماءَ في الحوض يَجْبا)[2]، و(غَسا الليلُ يَغْسا)، و(رَكَنَ يَرْكَنُ)[3]، و(هَلَكَ يَهْلَكُ)[4].

وقَرأ «الحسنُ»[5]: ﴿وَيَهْلَكُ الحَرْثُ والنَّسْلُ﴾ [البقرة: ٢٠٥][6]، وهو فيما آخره ألف أسهلُ؛ لأن الألفَ تُقارِبُ الهمزةَ، ولهذا شبَّه «سيبويه»[7] (أَبَى يأبَى) بـ(قَرَأَ يَقْرَأُ).

ومنهم مَنْ[8] ذَهَبَ إلى أنّ هذه لغاتٌ تداخَلَتْ، ومعنى هذا أن تكونَ في الكلمة لغتان، في إحداهما عينُ الماضي مفتوحةٌ، وفي الأخرى عينُ المضارع [مضمومة][9]، فيؤخذُ

---

(١) في الصحاح (نبح) ١: ٤٠٨: «نَبَحَ الكلبُ يَنْبَحُ ويَنْبِحُ بالكسر نَبْحًا ونُباحًا بالضم، ونِباحًا بالكسر. وربَّما قالوا: نَبَحَ الظَّبْيُ».

(٢) قال الكسائي: «جَبَيْتُ الماءَ في الحوضِ، وجَبَوْتُهُ، أي: جَمَعْتُهُ». الصحاح (جبا) ٦: ٢٢٩٧. وانظر الأصول في النحو ٣: ١٠٤.

(٣) تهذيب إصلاح المنطق ٥٠٦، والمزهر ٢: ٣٩.

(٤) ليس في كلام العرب ٢٨.

(٥) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام أهل البصرة، وأحد العلماء الفقهاء، توفي سنة ١١٠ هـ. حلية الأولياء ٢: ١٣١، والأعلام ٢: ٢٢٦.

(٦) قرأ الحسنُ:(يَهْلَكُ) بفتح الياء واللام ورفع الكاف، و(الحرثُ والنسلُ) رَفَعَ فيهما. انظر المحتسب ١: ١٢١، وإعراب القراءات الشواذّ ١: ٢٤٢.

(٧) في الكتاب ٤: ١٠٥.

(٨) هو ابنُ السراج. انظر الأصول في النحو ٣: ٢٨١، وشرح الملوكي ٤١، وشرح المفصل ٧: ١٥٤.

(٩) إضافة مني لتستقيم العبارة. لا توجد في د، ع.

الماضي من إحداهما، والمضارع من الأخرى، كما يقال: (رَكَنَ إليه يَرْكُنُ)، على مثال: (طَلَبَ يَطْلُبُ)، إذا مالَ، و(رَكِنَ يَرْكَنُ)، على مثال (عَلِمَ يَعْلَمُ). فأُخِذَ ماضي الأول ومضارع الثاني فقيل: (رَكَنَ يَرْكَنُ).

وكما يُقال: (غَسا الليل يَغْسُو غُسُوّاً)، و(غَسِيَ يَغْسَى)[1]، إذا أظلم، فأُخِذَ الماضي من الأوّل، والمضارعُ من الثاني، فقيل: (غَسا يَغْسَا).

ويجوز أن يُحملَ (سَلا يَسْلا، وقَلا يَقْلا) على لغة «طيّئ»[2]، حيث يفرّون من الكسر إلى الفتح طلباً للتخفيف، فيقولون: (بَقَى)، و(فَنَى) في (بَقِيَ) و(فَنِيَ)و(بُنا) في(بُنِيَ) على ما لم يُسَمَّ فاعلُه.

وأمثلةُ مصادرِ هذا البابِ: (فَصاحَةٌ)، و(نِكايَةٌ)، و(سُؤالٌ)، و(رُجْعَى)،و(ذِكْرَى)، و(دَعْوَى)، بمعنى الرّجوعِ، والذِّكرِ، والدُّعاءِ، أنّثوها بالألف كما أنّثوا غيرها بالهاء، نحو: الزِّنة، والجلسة، والقعدة.

وغير المتعدي منه يجيء على مثال: (ذَهاب)، و(نُهوض)، و(مُزاح).

[٦٢٢] «و(فَعِلَ) ومجيئُه للألوان والعُيوب وفِعْلَي النفس والطبيعَة كـ(سَوِدَ، وعَوِرَ / ، وفَرِحَ، ومَرِضَ)»

(فَعِل) بكسر العين، يجيء متعدياً نحو: شَرِبَهُ، ولَقِمَهُ. وغير متعدٍّ، نحو: سَكِرَ، و[فَقِرَ][3]، وفَرِقَ، ويكثُرُ ذلك في العِلَلِ والأَعْـراضِ، كالأفراحِ، والأحزانِ، والأمراضِ، والألوانِ، ولهذا كان أكثرُهُ لازماً، وذلك نحو:(فَرِحَ، وفَزِعَ، وحَزِنَ، ومَرِضَ) وقالوا:(سَوِد)، و(عَوِر)، فصحّحوهما؛ لأنّهما في معنى (اسْوَدَّ، واعْوَرَّ).

---

(١) انظر المثال في تهذيب إصلاح المنطق ٥٠٠، وانظر الكلام على تداخل اللغات في فيض نشر الانشراح ٢: ٥٩٥ و٦٠٧.

(٢) انظر هذه اللغة في شرح الشافية ٣: ١١١،وهمع الهوامع ٢: ١٦٤، والمزهر ١: ٢١٧، ٢: ٣٨، واللهجات العربية في التراث ٥٣٢.

(٣) زيادة من ع. وليست في د.

قال «نُصَيْب»[١]:

٢٠١٧- سَوِدْتُ فلم أَمْلِكْ سَوادِي وتحتَهُ   قَميصٌ من القُوهِيِّ بِيضٌ بَنائِقُهْ[٢]

قال «سيبويه»[٣]: وقال بعضهم: (سُدْتُ).على مثال (قُلْتُ) فإنَّ (فَعِلْتُ) و(فَعُلْتُ) جاءا بمعنى واحدٍ، كما قالوا: (شَهِبَ) و(شَهُبَ)، من الشُّهْبَةِ، وهي البياضُ الفاشي في السَّواد الغالب عليه، و(أَدِمَ)، و(أَدُمَ) من الأُدْمَةِ، وهي السُّمْرَةُ، وهي في الإبل البياضُ الشديدُ.

«ويلزَمُ مضارِعَه (يَفْعَل) بالفتح»

ليحصُل ما ذكرناه من الاعتدال، وذلك نحو: يشرَبُ، ويَلْقَمُ، ويَسْكَرُ، ويَفْرَق. وأمثلة مصادره تجيء في المتعدّي على مثال: (حَمْد)،و(عِلْم)، و(شُرْب)، و(عَمَلٍ).

قال«سيبويه»[٤]: أجروه مُجرى الفَزَع، شبّهوا ما يتعدّى بما لا يتعدّى؛ لأنّ بناءهما في المضارع واحدٌ، و(رَحْمَة) وقد يقال: (رِحْمَة) بكسر الراء كـ(خِيفَة)، و(رَحَمَة) بفتحتين[٥]، ولَعَلَّ الفتحة لحرف الحلق، و(سِفاد) و(غِشْيان) و(سَماع) و(لُزوم) وباب (فَعالٍ) و(فُعُولٍ) غير المتعدّي.

---

(١) هو أبو محجن، نُصيب بن رباح، مولى عبد العزيز بن مروان، شاعر فحل، مقدّم في النسيب والمدائح، كان عبدًا أسودَ، اشتراه عبد العزيز بن مروان وأعتقه، قال عنه جرير: أشعر أهل جلدته. توفي سنة ١٠٨هـ على خلاف في ذلك. إرشاد الأريب ١٩: ٢٢٨، والأعلام ٨: ٣٢.

(٢) البيت في الكتاب ٤: ٥٧، والأصول في النحو ٣: ١٢٥ والخصائص ١: ٢١٦، وشرح المفصل ٧: ١٥٧، ١٦٢، وقد نسبه صاحب الأغاني ٢٠: ٢ إلى سُحَيم، وليس في ديوانه، ونسبه غيره إلى أبي العطاء، والصواب أنّه لـنصيب.

(٣) في الكتاب ٤: ٥٧.

(٤) في الكتاب ٤: ٦.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٩، والأصول ٣: ٨٧، واللسان (رحم) ١٢: ٢٣٠.

وغيرُ المتعدِّي[١] منه يجيءُ[٢] على مثال: (غَضِبَ) وهو الأصل الكثير، و(ضَحِكَ)، و(شَبِعَ)، و(حَرِدَ).

«وشذَّ مثل: (يَحْسِب)، و(يرِث)، و(يَلِي)»

شذَّ من الصحيح فِعْلانِ، فجاؤوا بهما بالفتح على الأصل، وبالكسر شاذًّا، وهما: (حَسِبَ، يَحْسِبُ، ويَحْسَبُ)، و(نَعِمَ، يَنْعَم، ويَنْعِمُ).

وحُكِيَ أيضاً: (قَنِط، يَقْنِطُ، ويَقْنَطُ). وكَثُرَ ذلك في المعتلّ نحو: (يَئِسَ، يَئِسُ)، و(يَبِسَ، يَبِسُ)[٣]، وقد يُفتحانِ على الأصل.

و(وَرِث يَرِثُ)، و(وَفِقَ يَفِقُ)، و(وَثِقَ يَثِقُ)، و(وَمِقَ يَمِقُ)، و(وَبِقَ يَبِقُ)[٤] و(وَرِمَ يَرِمُ)، و(وَرِعَ يَرِعُ)، و(وَرِيَ يَرِي)، و(وَلِيَ يَلِي)، و(وَحِرَ يَحِرُ)، و(وَغِرَ يَغِرُ)، و(وَسِعَ يَسَعُ)، و(وطِىء يطَأُ).

والأصلُ فيهما الكسرُ، بدليلِ حذفِ الفاءِ، لكنّه فُتِحَ لحرفِ الحلقِ.

«ومثلُ (فَضِلَ يَفْضُل)، و(دِمْتَ تَدُومُ) على التّداخلِ»

لم يأتِ عنهم (فَعِلَ، يَفْعُلُ) بكسر العينِ في الماضي، وضمِّها في المستقبل إلّا أحرفٌ يسيرةٌ لا اعتدادَ بها لِقلّتها ونُدرتها[٥]، قالوا: (فَضِل يَفْضُل)[٦]. وفي الحديث: «يكفيكَ ما فَضِلَ مِن الوضوءِ في يدِكَ أنْ تمسَحَ به رأسَكَ»[٧].

---

(١) (غير المتعدي) ساقط من ع.

(٢) (يجيء) ساقط من ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٨، وليس في كلام العرب ٤٥.

(٤) (وبق يبق) ساقط من ع.

(٥) ذكرها ابن خالويه في ليس من كلام العرب ٩٥.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٤٠.

(٧) لم أقفْ على لفظ هذا الحديث الذي أورده الزنجانيّ، وإنّما وجدتُ أحاديثَ بمعناه، ولا شاهدَ فيها، ومن ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الطهارة – باب صفة وضوء النبي ﷺ) ١٣٠ عن الرُّبَيِّع بنتِ مُعَوِّذ =

وأنشد «الأصمعيّ»:

٢٠١٨- ذَكَرْتُ ابنَ عَبَّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ   وما مَرَّ من عُمْري ذَكَرْتُ وما فَضِلْ[1]

وعن «الفرّاء»: حَضِرَ يَحْضُرُ[2]. وأنشد «لجرير»[3]:

٢٠١٩- يا مَنْ جَفانا إذا حاجاتُنا حَضِرتْ   كَمَنْ لَه عِندَنا التكريمُ واللَّطَفُ[4]

وكذلك قالوا: (نَعِمَ ينعُمُ)، و(قَنِطَ يقنُطُ) وكلُّ ذلك لغاتٌ تداخلت، ففيها كلّها لغتان: (فعَل، يفعُل) كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ)، و(فَعِلَ، يَفْعَلُ) كـ(عَلِمَ يَعْلَمُ)، فاستُعمِلَ مضارع اللغة الأولى مع ماضي الثانية حتى تُوُهِّمَ لغةٌ ثالثةٌ. وقالوا: (قَنَطَ يَقْنَطُ)، بالفتح فيهما.

وقالوا في المعتلِّ: (دِمْتَ تَدُوم)، و(مِتَّ تَمُوتُ). وهو على التَّداخُل أيضاً.

«و(فَعُلَ) ومجيئُهُ للغريزة كـ(حَسُنَ)»

(فَعُلَ) بضمّ العينِ للغَريزةِ، وهي الطَّبيعةُ والقريحةُ. والمرادُ بها المعاني الثابتةُ في الشيءِ؛ فإنّها لمّا كانت ممّا يهمُّ ويعظُمُ شأنُها فَجُعِلَ لها صيغةٌ خاصّةٌ تدلُّ عليها، وتُنْبِئُ [عنها][5]، وذلك يكون في الحُسْنِ والقُبْحِ، والصِّغَرِ والكِبَرِ، والقُوَّةِ والضَّعْفِ، نحو: (حَسُنَ، وجَمُلَ، ونَظُفَ، ومَلُحَ، وصَبُحَ، وضَعُفَ، وجَبُنَ، وسَهُلَ). وأمّا (سَرُعَ وبَطُؤَ)

= بن عفراء «أنّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ برأسِهِ من فَضْلِ ماءٍ كان في يده». وأخرجه أحمد في مسنده ٤٤: ٢٧٠١٦ من حديث الرُّبَيِّع بلفظ: «ومَسَحَ رأسَهُ بما بقي من وضوئه في يديه مرتين...».

(١) أنشده الأصمعي لأبي الأسود الدُّؤلي. انظر البيت في الأصول في النحو ٣: ٣٤٤، ودقائق التصريف ٢٥٨، وشرح الملوكي ٤٣، وشرح المفصل ٧: ١٥٤. مع وجود اختلاف في بعض ألفاظ البيت.

(٢) اللسان (حضر) ٤: ١٩٦.

(٣) هو في ديوانه ٣٨٨، برواية:

ما مَنْ جفانا إذا حاجاتنا نَزَلَتْ

وهو بهذه الرواية لا شاهدَ فيه.

(٤) البيت في إصلاح المنطق ٢١٣، واللسان (حضر) ٤: ١٩٧.

(٥) (عنه) في د، ع. والتصويب منّي، والضمير يعود على المعاني الثابتة.

فقال «سيبويه»[١]: إنّما دَخَلَ في هذا الباب؛لأنّ أحدَهما أقوى من أمرِهِ على الآخر. وقالوا: (سَمُنَ) كما قالوا: (كَبُرَ)، فهو كبير وسمين.

«ولا يكون متعدّياً»

إذ ليس معناهُ إحداثُ شيءٍ في غيرِهِ، وإنّما هو صفةٌ ثابتةٌ للشيءِ لا يتعدّى إلى غيره.

قال «سيبويه»[٢]: وليس في الكلام (فَعُلْتُهُ) متعدّياً.

وشذّ ما رُوِي في حديث «ابنِ سيّار»[٣]: «أَرَحُبَكُم الدُّخولُ في طاعةِ فلان؟»[٤] أي:أوَسِعَكُم؟.

ويَجِيءُ مصدَرُهُ على مثالِ: (قَباحةٍ) وهو الغالبُ عليه، و(جَمال)، و(حُسْن)، و(ظَرْف)، و(شَرَف)، شبَّهُوه بِـ(سَكْتٍ) و(غَضَبٍ)؛ لاشتراكهما في عدم التعدّي، و(عِظَم)، و(سُهُولة) و(كَثْرة).

«ومضارِعُهُ (يَفْعُلُ) بالضمّ»

لمّا كانَ معنى الماضي مخالفاً لمعنى المستقبلِ / اقتضت الحكمةُ المخالفةَ بينهما في البناء [٦٢٣] على ما تقدَّم، إلّا أنّ (فَعُلَ) بالضمّ لمّا خالَفَ بقيّةَ الأبنيةِ - لكونِهِ للغريزةِ الثابتةِ غير متعدٍّ إلى غيره - خُولف في ذلك فأُتِيَ بمضارِعِه أيضاً مضموماً إيذاناً [بعدم][٥] اختلافِ معناه في نفسِه.

---

(١) في الكتاب ٤: ٣٢.

(٢) في الكتاب ٤: ٣٨.

(٣) هو نصر بن سيار بن رافع الكناني، أمير، من الدّهاة الشّجعان، ولي إمارة خراسان سنة ١٢٠ هـ في عهد هشام بن عبد الملك، قال عنه الجاحظ: «كان من الخطباء الشجعان»، توفي بساوة بين الرّي وهمذان سنة ١٣١ هـ. الأعلام ٨: ٢٣.

(٤) انظر النهاية في غريب الأثر ٢: ٢٠٨، واللسان (رحب) ١: ٤١٥.

(٥) (لعدم) في د، ع. والتصويب مني.

وشذَّ ما حكاهُ «سيبويه» أنّ بعضَهم قال: (كُدْتُ أكادُ)، والقياسُ: (أكودُ). كما رواه «ابنُ خالويه»[١].

«والمزيدُ ثلاثةُ أقسام:

الأوّل: ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ، وهو إمّا ملحقٌ بالرباعيّ، وأمثلته: (شَمْلَلَ) و(حَوْقَلَ) و(بَيْقَرَ) و(جَهْوَرَ) و(رَهْيَأَ) و(قَلْنَسَ) و(قَلْسَى) ومضارعهُ كمضارعِ (دَحْرَجَ)، ومصدَرُه كمصدرِهِ المؤنّث»

أبنيةُ المزيدِ فيه من الثلاثيّ على ثلاثة أضربٍ[٢]:

الأوّل: ما يكونُ موازِناً للرّباعيّ في حركاتِهِ، وسكناتِهِ، وعَدَدِ حروفه.

وهو على قسمين:

أحدِهما: ما هو ملحقٌ بالرباعي، وذلكَ أن يكونَ الغرضُ من الزيادةِ تكثيرَ حروف [الكلمة][٣]؛ ليُوازن الرباعيَّ، لا لإفادةِ معنى زائدٍ، بل[٤] توسُّعاً في اللغة.

وذلك إمّا بتكرير حرفٍ من نفس الكلمة، نحو: (شَمْلَلَ) أي: أسرع، و(جَلْبَبَ) أي: لَبِسَ الجلبابَ، وهو ثوبٌ أوسعُ من الخِمارِ دونَ الرِّداءِ، إحدى اللّامين فيه زائدة؛ لأنّه من الشَّمل والجَلب.

ولا يُدغمُ المثلان كما أُدغما في (شدّ) و(مدَّ) لئلّا تبطل الموازنةُ، فتكون نقضاً للغرض من الإلحاق، وهذا النوعُ من الإلحاقِ مُطّرِدٌ مَقِيس؛ لكثرة ما جاء عنهم حتّى لو اضطُرَّ ساجعٌ أو شاعرٌ إلى مثل (ضَرْبَبَ) و(خَرْجَجٍ) جاز له استعمالُه وإن لم يسمعْه[٥].

---

(١) ليس في كلام العرب ٩٤.

(٢) انظر الأصول في النحو ٣: ١١٣، والمفصل ٢٧٩.

(٣) (التكرير) في د.

(٤) (بل) ساقط من ع.

(٥) انظر شرح المفصل ٧: ١٥٥.

وإمّا بزيادةِ حرفٍ من غيرِ جنسِ حروفِها، بل من حروفِ الزِّيادةِ، وذلك نحو الواو في (جَوْهَر)، و(حَوْقَلَ الرّجلُ)[١] إذا كَبُرَ وفَتَرَ عن الجماع.

والياء من (بَيْقَرَ الرّجلُ) إذا أَعْيا، وإذا أقامَ بالحضر، وتَرَكَ قومَه بالبادية، و(بَيْقَرَ الكلبُ) إذا رأى البقرَ فتحَيَّرَ[٢]. و(جَهْوَرَ) من الجهرِ. و(رَهْيأَ) إذا عَجَزَ وتواني.

وقد يجيءُ مُتعدِّياً نحو: (بَيْطَرْتُهُ) بمعنى: بَطَرْتُه، أي: شَقَقْته، و(قَلْسَيْتُه) أي: ألبستُه القَلَنْسُوَة فتَقَلْسَى، وتَقَلْنَسَ، وتَقَلَّسَ، أي: فلَبِسَها. وهذا النّوعُ مقصورٌ على السَّماعِ لقلّته، ومضارعُ هذه الأفعالِ كمضارعِ الرّباعيّ، نحو: (يُشَمْلِلُ) و(يُحَوْقِلُ) وكذلك سائرها.

وعلامةُ كونِ الزِّيادة فيه للإلحاقِ اتّحادُ المصدرين[٣]؛ فإنّ مصادِرَها على مثال (دَحْرَجَةٍ)، وهي (الشَّمْلَلَة)، و(الجَلْبَبَة)، و(الحَوْقَلَة)، و(البَيْطَرَة).

وإنّما جاءوا به على (فَعْلَلَةٍ) لا على (فِعْلالٍ) كـ(سِرْهافٍ)؛ لأنَّ الأوّلَ أغلبُ في الرّباعيّ وألزم.

وربّما جاءَ على (فِيعالٍ) نحو: (حَوْقَلْتُ، حِيقالاً) قال:

٢٠٢٠- يا قَومِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ ... وشَرُّ حِيقالِ الرجالِ الموتُ[٤]

«وإمّا مُوازنٌ له كـ(أَكْرَمَ، إِكْراماً)»

القسمُ الثاني: ما هو مُوازنٌ للرّباعيّ لا للإلحاق، وذلك ثلاثةُ أبنية:

---

(١) (الرجل) ساقط من ع.

(٢) انظر اللسان (بقر) ٤: ٧٥.

(٣) انظر شرح المفصل ٧: ١٥٥.

(٤) نُسِبَ الرجز إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ١٧٠. وهو في المقتضب ٢: ٩٤، والأصول في النحو ٣: ١١٤، والمنصف ١: ٣٩، ٣: ٧، واللسان (حقل) ١١: ١٦٢.

(أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فاعَلَ)؛ فإنّها موازنةٌ لـ(دَحْرَجَ) في حَرَكاتها وسَكَناتِها بِحُكمِ الاتفاقِ.

والدّليلُ على أنّ الزّيادةَ فيها [ليست][1] للإلحاقِ أنَّ الزّيادةَ [أفادتْها][2] معنىً لم يكن قبل ذلك؛ ولأنَّ مصادِرَها ليست على وزن مصدر[3] (دَحْرَجَ)[4].

وأمّا قولهم: (كَذَّبَ، كِذَّاباً) و(قاتَلْتُهُ، قِيتالاً) فلم يطرد، فلم يجعلْ له حُكم.

أمّا (أَفْعَلَ) فمصدرُهُ (إِفْعالٌ) نحو:(أَكْرَمْتُهُ، إِكْراماً)، جاءوا بمصدَرِهِ على [مصدره][5] الرّباعيّ غير الغالب، نحو: (السَّرْهاف) ليكونَ قد أَخَذَ من مشابهة الرّباعي بنصيبٍ.

«والغالبُ عليهِ التَّعْدِيَةُ»

ذَكَرَ «سيبويهِ»[6] أنّ لـ (أَفْعَلَ) عشرةَ معانٍ، وأَفْرَدَ أهلُ اللُّغة في (فَعَلَ وأَفْعَلَ) كُتباً[7]، ونحن نذكرُ منها ما هو المشهورُ[8] والغالبُ[9]، وذلك سبعةَ عشرَ معنىً:

الأوّل: أن يجيء لنقل غير المتعدِّي إلى المتعدِّي، وهو الغالبُ عليه.

---

(١) (ليس) في د، ع. والتصويب منّي.

(٢) (أفاد فيها) في د، وما أثبتُّه من ع.

(٣) (مصدر) ساقط من ع.

(٤) انظر شرح المفصل ٧: ١٥٦.

(٥) (مصدر) في د، وأثبت الذي هو في ع.

(٦) الكتاب ٤: ٥٥.

(٧) كَتَبَ العلماء في (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) كثيرًا، إمّا في مصنفات خاصّة بها، أو في بابٍ ضِمْنَ كتابٍ، ومن هؤلاء العلماء قطرب والفراءُ وأبو عبيدةَ وأبو زيدٍ والأصمعيُّ وابن السّكّيت والزجّاج وابنُ دُريد وابنُ دُرُسْتُويه وابنُ الأنباريُّ والقاليُّ والآمديُّ والجواليقيّ، وغيرهم. انظر مقدّمة«ما جاء على فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ» للجواليقي ٨.

(٨) (المذكور) في ع.

(٩) انظر الأصول في النحو ٣: ١١٧، وشرح الملوكي ٦٨.

ومعنى ذلك: أنْ يُجعلَ الفعلُ اللازمُ متعدّياً إلى مفعولٍ [واحدٍ][١]، والمتعدّي إلى مفعولٍ متعدّياً إلى مفعولين، والمتعدّي إلى مفعولين متعدّياً إلى ثلاثة مَفْعُولِيْن، نحو: (ذهبَ زيدٌ)، و(أَذْهَبْتُهُ) و(حَفَرَ زيدٌ بِئْراً) و(أَحْفَرْتُ زيداً بِئْراً) و(عَلِمْتُ زيداً كريماً) و(أَعْلَمْتَ عَمْراً زيداً كريماً)، وفي التنزيل: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] و﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] وتُسَمَّى همزتُهُ[٢] حينئذٍ همزةَ التّعدية، وهمزةَ النقل.

الثّاني: أن يجيءَ لتعريضِ الشيءِ للشيءِ، وجعلهِ منه بسببٍ، كقولك: (أَقْتَلْتُ الرجلَ) أي: عَرَّضْتُه للقتل، ذَكَرَهُ «سيبويهِ»[٣] وغيرُه./ و(أَبَعْتُ الغلام) عَرَّضْتُهُ للبيع. [٦٢٤]
ومنه: (أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ) إذا جعلتَ له قبراً.

وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] أي: جعله ممّن يُقْبَرُ، ولم يجعله كالبهائم التي تُلْقى للكلاب، وذلك مما أُكْرِمَ به الإنسانُ[٤]، وكذلك إذا أَمَرْتَ بأن يُقْبَرَ[٥].

ومنه قولُ بني تميم لـ «الحجّاج»[٦]: (أَقْبِرْنا صالحاً) أي: ائذَنْ لنا في أنْ نَقْبُرَهُ[٧]. و(أَشْفاه اللهُ) أي: جعلَ له شِفاءً، و(أَسْقاهُ) جَعَلَ له سُقْيا. وهي الاسم من (سَقَى)، وكذلك (أَحْفَرْتُهُ النهرَ)، إذا مَكَّنْتَه مِنْ حَفْرِهِ، و(أشفَيْتُه عَسَلًا) إذا وهبتَهُ له لِيَسْتَشْفِيَ بِهِ.

الثالث: أن يجيءَ لصيرورةِ الشَّيءِ على حالٍ دَلَّ عليهِ الفعلُ.

---

(١) زيادة من ع لا توجد في د.

(٢) (همزته) ساقط من ع.

(٣) في الكتاب ٤: ٥٩، وانظر الأصول في النحو ٣: ١١٨.

(٤) (أكرم اللهُ به الإنسانَ) في ع.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٧.

(٦) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان، توفي سنة ٩٥ هـ. مروج الذهب ٣: ١٢٥، والأوائل ٢: ٦٠، ووفيات الأعيان ٢: ٢٩.

(٧) انظر اللسان (قبر) ٥: ٦٩، قالته بنو تميم للحجّاج بن يوسف حين قَتَلَ «صالحَ بنَ عبدِ الرحمن».

كـ(أرْكَبَ المُهْرُ) حَانَ له أن يُرْكَبَ، ومنه: (أحْصَدَ الزَّرْعُ) حان له أن يُحْصَدَ. و(أَجَدَّ، وأصْرَمَ) حان له أن يُجَدَّ[١] ويُصْرَمَ، و(أَذْنَفَ الرجلُ)[٢]صار ذا ذَنفٍ، و(أَغَدَّ البعيرُ) صار ذا غُدَّةٍ، وهي في الإبل كالطاعون في الآدمي. ومنه (ألامَ الرجلُ)[٣] وهو أن يفعل ما يُلام عليه، كأنه صار ذا ملامَةٍ. قال:

٢٠٢١- .... وَمَـــنْ يَخْـــذُلْ أَخـــاهُ فَقَـــدْ أَلامـــا[٤]

وفي المثل: (رُبَّ لَائِمٍ مُلِيم)[٥]. و(أرأبَ)[٦] صارَ ذا رِيبةٍ، و(أَقْشَعَ السَّحابُ) صار ذا انكشاف، و(أَقْطَرَ الزرعُ) صار ذا قَطْرٍ[٧] و(أَبْشَرَ النَباتُ) صار ذا بَشَرَةٍ، وهي ما ظَهَرَ على وجهِ الأرضِ من نباتها. و(أَلَبَّ الزَّرْعُ) دَخَلَ فيه الأكلُ، كأنّه صار ذا لُبٍّ. و(أَحَبَّ) صار ذا حَبٍّ، ومنه (أَلْبَنَ الرجلُ وأَتْمَرَ وأَلْحَمَ وأَشْحَمَ) إذا كثُرَ ذلك عنده[٨].

الرابع: أن يجيءَ لصيرورةِ ما يتعلّق بالشيء ذا حالٍ، كـ(أَجْرَبَ الرجلُ) و(أَنْحَزَ)و(أَحالَ) إذا صار ذا جَرَبٍ في ماله، وذا نُحازٍ، وهو في الإبل أن تَسْعُلَ سُعالًا

---

(١) (الجَدُّ) بالدال المهملة هو القطعُ. انظر اللسان (جدد) ٣: ١١١.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٦١.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٥٩، والأصول في النحو ٣: ١١٨.

(٤) القائل أمُّ عمير بن سُلْمِيّ الحنفي، تخاطب ولدها عميراً، وصدره:

تَعُدُّ معاذِرًا لا عُذْرَ فيها

وهو في أدب الكاتب ٤٥١، والصحاح (لوم) ٥: ٢٠٣٤، واللسان (لوم) ١٢: ٥٥٨.

(٥) قاله أكثمُ بنُ صيفيّ، وقيل: أمُّ عُمير بن سُلْمِيّ الحنفي. انظر مجمع الأمثال ٢: ٤٤، والمستقصى في الأمثال ٢: ٩٨، والصحاح (لوم) ٥: ٢٠٣٤.

(٦) (أرأب) بالهمز،وفي اللسان: «أراب الرجلُ: صار ذا رِيبةٍ». (ريب) ١: ٤٤٢.

(٧) (صار ذا قطرٍ) ساقط من ع. وفي اللسان (قطر) ٥: ١٠٧: «(أقطرَ النَّبْتُ) وَلَّى وأَخَذَ يَجِفُّ، وتَهَيَّأ لليُبْسِ، قال سيبويه: ولا يُسْتَعملُ إلّا مزيدًا».

(٨) وانظر أدب الكاتب ٤٤٩، والممتع ١: ١٨٦، وشرح الشافية ١: ٨٥. ومن قوله: «ومنه ألبن الرجل... إلى قوله: كثر ذلك عنده» ساقط من ع.

شديداً من داءٍ في الرِّئة[١]، أو ذا حال، وذلك أن يَضْرِبَها الفحلُ ولا تَحبل.

الخامس: أن يجيءَ لمصادفةِ الشيءِ على صفةٍ دَلَّ عليها الفعلُ.

كـ(أَحْمَدْتُهُ) أي: وجدتُه[٢] محموداً[٣]، وموصوفاً بالحمد، و(أبخلْتُه) وجدتُه بخيلًا، و(أحيَيْتُ الأرض) صادفتُها وقد أحياها الحَيا[٤].

ومنه قولُ «عمرِو بنِ معدِيْ كَرِب»[٥]: «لله درُّكُمْ يا بني سُلَيْمٍ قاتَلْناكُمْ فَما أَجْبَنّاكُمْ، وسَأَلْناكُمْ فَما أَبْخَلْناكُمْ، وهاجَيْناكُمْ فَما أَفْحَمْناكُم»[٦]. أي: ما وجدناكم مُفْحَمِين لا تقولون الشِّعْرَ[٧].

السّادس: أن يجيءَ لإتيانِ المكانِ.

كـ(أَعْرَقَ الرّجلُ)، و(أَتْهَمَ)، و(أَنْجَدَ) و(أَجْلَسَ) إذا أتى العِراقَ وتِهامةَ ونَجْداً وجَلْساً وهو نَجْدٌ. قال «عمر بن عبدالعزيز»[٨]:

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٥٩، واللسان (نحز) ٥: ٤١٥.

(٢) (أي وجدته) ساقط من ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٦٠.

(٤) قال الفرّاء: «الحيا: الغيثُ والخصبُ، مقصورٌ يُكتبُ بالألف وهو من الياء، فرارًا من أن يجمعوا بين ياءين، كقولهم (خطايا) و(زوايا) و(منايا)». المقصور والممدود ٢٢.

(٥) هو أبو ثور عمرو بن معدِيْ كَرب بن ربيعة بن عبد الله الزُّبَيدي، فارسُ اليمن، وَفَدَ على المدينة سنة ٩ هـ في عشرة من بني زُبَيْد، فأسلم وأسلموا وعادوا إلى زُبيد، وبعد وفاة النبي ﷺ ارتدّ، ثم رجع إلى الإسلام، كان عصيّ النفس، أبيّها، فيه قسوةُ الجاهليّة، وله شعرٌ جيّدٌ، توفي سنة ٢١ هـ. الإصابة ٤: ٦٨٦، والحور العين ١٦٢، ومعجم الشعراء ١٥٦، والأعلام ٥: ٨٦.

(٦) قاله عمرو لمجاشع السلمي. انظر أدب الكاتب ٤٤٧، والمفصل ٢٨١، وشرح المفصل ٧: ١٥٩، وشرح الشافية ١: ٩١. والجملة الأخيرة منه في اللسان (فحم) ١٢: ٤٤٩.

(٧) قال ابنُ برّي: «يُقال: هاجيته فأفحمته، بمعنى أسكتُّه، قال: ويجيء أفحمته بمعنى صادفته مفحمًا، قال: ولا يجوز في هذا هاجيته؛ لأنَّ المهاجاة تكون من اثنين، وإذا صادفته مفحمًا لم يكن منه هجاء، فإذا قلت: فما أفحمناكم بمعنى ما أسكتناكم جازَ، كقول عمرو بن معدِيْ كَرب: (وهاجَيناكم فما أفحمناكم): أي فما أسكتناكم عن الجواب» اهـ. انظر شرح الشافية ١: ٩١.

(٨) هو أبو حفص عمرُ بنُ عبدِ العزيز بن مروان بن الحكم الأمويّ القُرشيّ، خامسُ الخلفاء الراشدين، وَلِيَ=

٢٠٢٢- قُلْ لِلْفَرَزْدَقِ والسَّفاهَةُ كاسْمِها إنْ كُنْتَ تارِكَ ما أَمَرْتُكَ فاجْلِسِ[1]

السابع: أن يجيءَ للدُّخولِ في الزمان.

كـ(أَصْبَحْنا، وأَمْسَيْنا، وأفْجَرْنا، وأَظْهَرْنا) أي: دخلنا في هذه الأوقات[2].

ومنه: أَشْمَلْنا، وأَجْنَبْنا[3]، وأَصْبَيْنا أي: دَخَلْنا في أوقاتِ هبوب هذه الرِّياحِ.

ويمكن أن يُحْمَلَ عليه قولُهم: (أَحْصَدَ الزَّرعُ) أي: دَخَلَ في وقتِ الحَصادِ. ومنه:(أَظْلَمْنا) دَخَلْنا في الظلامِ، و(أَحْرَمْنا) دَخَلْنا في الشَّهرِ الحرامِ.

الثامن: أن يجيءَ للدُّخولِ في الشيءِ غيرِ المكان والزّمان.

كقولك: (أحرَمَ الرجلُ) إذا لم يأتِ بما يُوجب عليه عقوبةً؛ لأنّه دَخَلَ في حُرمَةٍ لا تُهتَك.

قال «الراعي»:

٢٠٢٣- قَتَلُوا ابنَ عفّانَ الخليفةَ مُحْرِماً ودَعَا فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ مَخْذُولا[4]

وقال «عَدِيُّ بنُ زيدٍ»[5]:

=الخلافة سنة ٩٩ هـ واستمرت خلافتُهُ سنتين ونصفًا، واشتهر بالعدلِ والزهدِ والوَرَعِ. فوات الوفيات ٢: ١٠٥، وحلية الأولياء ٥: ٢٥٣، والأعلام ٥: ٥٠.

(١) نُسبَ البيتُ في اللسان (جلس) ٦: ٤١ إلى عبدِ الله بن الزُّبير، وقال ابنُ برّي: هو لمروان بن الحكم. وانظر معجم البلدان ٢: ١٥٣، ٥: ١٦٦.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٦٢.

(٣) (و أجنبنا) ساقط من ع.

(٤) البيت في ديوانه ٥٧، وشرح شعر زهير بن أبي سلمى ٢٠، ومجالس ثعلب ٢٥٧، واللسان (حرم) ١٢: ١٢٣، وتذكرة النحاة ١٤٧.

(٥) هو عَدِيُّ بنُ زيدِ بنِ حمّاد بنِ زيدِ العَباديّ التميميّ، شاعرٌ فصيحٌ من دُهاة الجاهليين، كان يُحسِنُ العربيّةَ والفارسيّةَ، وهو أوّلُ من كَتَبَ بالعربيةِ في ديوانِ كِسرى، وعُلماءُ العربيّةِ لا يرون شعرَه حُجّةً، توفي سنة ٣٥ ق هـ. طبقات فحول الشعراء ١: ١٤٠، ومعجم الشعراء ٩٧، والأعلام ٤: ٢٢٠.

٢٠٢٤- قَتَلُوا كِسْرَى بِلَيْلٍ مُحْرِماً غَادَرُوهُ لم يُمَتَّعْ بِكَفَنْ[١]

ومنه: (أَحْرَمَ) إذا دَخَلَ في الصلاةِ والحَجِّ؛ لأنّه دَخَلَ في عِبادةٍ يَحْرُمُ عليهِ فيها ما كان مُباحاً له. وكذلك: (أَحَلّ مِنْ إِحْرامِهِ)، أي[٢]: دَخَلَ فيما هُو حَلالٌ لَهُ قبلَ الإِحرامِ.

وأمَّا قولُ «زهيرِ بنِ أبي سُلْمى»[٣]:

٢٠٢٥- جَعَلْنَ القَنانَ عن يَمِينٍ وحَزْنَهُ وكَمْ بالقَنانِ مِن مُحِلٍّ ومُحْرِمِ

فإنه أراد بـ(المُحِلّ) الذي لا عَهْدَ لهُ ولا ذِمّةَ ولا جِوارَ يمنعُ من الإغارةِ عليه، و(المُحرِم) الذي له ذِمامٌ وحُرمةٌ يَمْنَعُ من ذلك.

التاسع: أن يكونَ لتقضّي المُدّة.

يقال: (أَشْهَرْنا) أي: أَتَى علينا شَهْرٌ، وقيل: دَخَلْنا فيه، و(أَشْهَرنا في هذا المكان) أي: أقمنا فيه شهراً.

العاشر: أنْ يكونَ للكَثْرة.

كقولك: (ألبنَ الرجلُ، وأَتْمَرَ، وأَلْحَمَ، وأَشْحَمَ)[٤] إذا كثُر اللبنُ، والتمرُ، واللّحمُ والشّحمُ.

الحادي عشر: أن يكون للدُّعاء.

كقولك: (أسقيتُه) أي: قلت له: سقاكَ الله. قال «ذو الرُّمَّة»[٥]:

---

(١) انظر ليس في كلام العرب ٩٤.

(٢) (إذا) مكان (أي) في ع.

(٣) انظر شرح شعر زهير بن أبي سلمى ٢٠. وكُتب على حاشية (د) هذا البيت:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَى مِنْ ظَعائنٍ تَحَمَّلْنَ بِالعَلْياءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ؟

(٤) سَبَقَ ذِكْرُ هذهِ الأمثلةِ في المعنى الثالثِ وهو صيرورةُ الشّيءِ.

(٥) هو أبو الحارثِ غيلانُ بنُ عُقبةَ بنِ نهيس بن مسعود العدويّ، شاعرٌ من فُحولِ الطَّبقةِ الثّانية في عصرِهِ، قال أبو عمرو بنُ العلاء: «فُتح الشّعرُ بامرئ القيسِ وخُتم بذي الرُّمّة» توفي سنة ١١٧ هـ. طبقات فحول=

٢٠٢٦- وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وأُخَاطِبُهْ
وأُسْقِيهِ حتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ ومَلاعِبُهْ[1]

أي: أدعو له بالسُّقْيا.

الثاني عشر: أن يكون للسّلب، أي: لإزالةِ معنى الثلاثيّ.

كقولك: (أعجمتُ الكتابَ)، أي: أوضحتُهُ، وأزلْتُ عُجمتَه. و(أَشْكَيتُ الرَّجُلَ وأعتبتُه) أي: أزلتُ شِكايتَهُ وعَتْبَهُ.

وفي الحديثِ: «شَكَونا إلى رسولِ الله صَلّى الله عليهِ[2] وسلّم فَلَمْ يُشْكِنا»[3]، أي: لم يفسَح لنا في إزالة ما نَشْكُوهُ/ . [٦٢٥]

وقال الشاعر:

٢٠٢٧- تَمُدُّ بالأَعْنَاقِ أو تَلْوِيها وتَشْتَكي لَو أنَّنا نُشْكِيها[4]

الثالث عشر: أن يكون بمعنى (فَعَل). نحو: جَدّ في الأمر وأَجَدَّ، وحَبَبْتُه، وأَحْبَبْتُه، وصَدَدْتُهُ وأَصْدَدْتُه، وقِلْتُهُ البيعَ وأَقَلْتُهُ، وبَكَرَ وأَبْكَرَ، وبَدأ الله الخلقَ وَأَبْدَأَهُم.

وأصلُ ذلك أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما لغةً لقومٍ ثُمّ تَخْتَلِطُ فتستعملُ اللُّغتان[5].

الرابع عشر: أن يكونَ مطاوعَ (فَعَّلَ).

=الشعراء ٢: ٥٣٤، ووفيات الأعيان ٤: ١١، والأعلام ٥: ١٢٤.

(١) البيت في ديوانه ٥٢، والكتاب ٤: ٥٩، وشرح الملوكي ٦٩، والممتع ١: ١٨٧، وشرح الشافية ١: ٩١.

(٢) (و على آله) في ع.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب المساجد - باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدّة الحر) ٦١٩ عن خبّاب قال: «شكونا إلى رسول الله ﷺ الصلاةَ في الرَّمْضاء فلم يُشْكِنا». وأخرجه أحمد في مسنده ٣٤: ٢١٠٥٢. واستشهد بالحديث ابنُ يعيش في شرح الملوكي ٦٩، وهو في اللسان (شكا) ١٤: ٤٣٩.

(٤) البيت في الخصائص ٣: ٧٧، واللسان (شكا) ١٤: ٤٤٠، وشرح الملوكي ٦٩، وخزانة الأدب ١١: ٣١٦.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٦١، وشرح الملوكي ٧٠.

كـ(فَطَّرْتُهُ فأفطرَ) و(بَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ) من البشارة.

الخامس عشر: أن يكونَ للفرقِ بين المعنيين.

كقولهم: (أَصْحَتِ السماءُ) إذا انقشعَ عنها الغيمُ، (فهي مُصْحِيَةٌ وصَحْوٌ)، و(صَحا السَّكرانُ يَصحُو، فهو صاحٍ) فرَّقوا بين اللفظين للفرق بين المعنيين[١].

السادس عشر: أن يكون مطاوع الثلاثي.

كقولك (كَبَبْتُهُ لوجهه) أي: صَرَعْتُهُ (فَأَكَبَّ هو على وجهه)، و(قَشَعَتِ الريحُ السحابَ، كَشَفَتْه فانقشعَ وتَقَشَّعَ وأَقْشَعَ)، إذا انكشف.وهذا من النّوادر أن يقال: (أَفْعَلْتُ أنا وفَعَلْتُ غيري)[٢].

السابع عشر: أن يجيء بناءً مخترعاً لا لمعنى من المعاني المذكورة.

كقولك: (أَشفَقْتُ عليه، فأنا مُشْفِقٌ وشَفِيقٌ، وأَشْفَقْتُ منه) حَذِرْتُهُ، و(أَلحَّ عليه بالمسألة إلحاحاً، وألحّ السَّحابُ) دامَ مَطَرُهُ، و(أَلَحَّ بالمكانِ) أقامَ بِهِ[٣].

«و(كَرَّمَ تكريماً) وقد يقال: (تَكْرِمَةٌ، وكذَّبَ كِذَّاباً)»

(فعَّل) يجيء مصدرُه على (التفعيل) نحو: (كسّرته تكسيراً) و(عَذَّبْتُهُ تَعْذِيباً).

وفي التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء: ١٦٤] كأنهم جَعَلُوا التّاء في أوّلِهِ بَدَلًا من العَينِ المزيدةِ في (فَعَّلْتُ)، وجَعَلُوا الياءَ قبلَ الآخِرِ بمنزلةِ ألفِ (إفعال). وقد يُقال: (كَرَّمْتُهُ تَكْرِيماً، وتَكْرِمَةً). عَوّضوا التاءَ من الياءِ.

وقال قومٌ: (كَلَّمْتُهُ كِلّاماً) و(حَمَّلْتُهُ حِمَّالاً).

---

(١) انظر اللسان (صحا) ١٤: ٤٥٢.

(٢) انظر اللسان (كبب) ١: ٦٩٥.

(٣) انظر اللسان (لحح) ٢: ٥٧٧.

وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨] كأنهم نَحَوْا نحوَ: (أَفعَلَ إفعالًا) فكسروا الأوّل، وزادوا قبلَ الآخِرِ[1] ألفًا، والأوّلُ هو المطَّردُ، إذ لا يقال: (فَرَحتُهُ تَفرِحَةً) ولا (فِرَاحاً).

«والغالبُ عليه التكثيرُ ويُشاركُ (أَفعَلَ) في التّعدِيَة»

(فَعَّلَ) يُشاركُ (أَفعَلَ) في أكثرِ معانِيه إلّا أنّ بعضَها قد يَكثُر في أحدِهما ويَقِلُّ في الآخر.

فالأوّل: التكثيرُ، وهو الغالبُ عليه.

يقال: (كَسَّرْتُ المتاعَ) و(غَلَّقتُ الأبوابَ) و(قَطَّعتُ الثيابَ) إذا أردتَ تكريرَ الفعل وتكثيرَه. وفي التّنزيل: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠] ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

وليس المرادُ منه التّعدِيَةَ، فإنّ هذه الأفعال مُتعدّيةٌ من غيرِ تضعيفٍ، وإنّما المرادُ التكثيرُ، وأنّه واقعٌ شيئاً فشيئاً على تمادٍ وتطاوُلٍ، ويُؤيِّدُهُ أنّك تقولُ: (مَوَّتَ الشّاءُ) و(جَوَّلَ النَّعَمُ) و(بَرَّكَ الإبِلُ) و(طَوَّفَتْ) و(قَوَّمَتْ)[2]، فَتجِدُ الفعلَ منها غيرَ مُتعدٍّ كما كان قبلَ التّضعيفِ. والتّخفيفُ جائزٌ فيها، إلّا[3] أنّ المخفَّفَ يحتملُ القليلَ والكثيرَ، والمشدَّدَ خاصٌّ بالكثير.

ورُبَّما كثّروا بالهمزِ، كما كثّروا بالتّضعيف؛ لاشتراكهما في المعاني. قالوا: (أَغْلَقْتُ الأبوابَ) في معنى (غَلَّقْتُهَا).

قال «الفرزدقُ»[4]:

---

(١) (الأخير) في ع.

(٢) أي: أصابها القُوام، وهو داءٌ يأخذُ في قوائمها. انظر اللسان (قوم) ١٢: ٥٠١.

(٣) (إلّا) ساقط من ع.

(٤) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميميّ، شاعرٌ عظيمُ الأثرِ في اللغةِ، وقيل: لولا شعرُ الفرزدقِ لذَهَبَ ثُلُثُ لُغةِ العربِ، ولولا شعرُهُ لذَهَبَ نصفُ أخبارِ النّاسِ، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الإسلاميين، وصاحب النقائض المشهورة مع جرير والأخطل، كان شريفًا في قومه، عَزِيزَ الجانبِ، تُوُفِّيَ في=

٢٠٢٨- ما زِلتُ أُغلِقُ أَبواباً وأَفتَحُها   حتى أَتيتُ أبا عَمرِو بنَ عَمَّارِ[1]

ومثله: (أجدتُ الشيءَ، وجوَّدْتُهُ)،لكنّه قليلٌ في الهمزةِ.

الثاني: التَّعدِيةُ، كـ(أَفْعَلَ).

قالوا: (فَرِحَ، وفَرَّحتُهُ) و(غَرِمَ، وغَرَّمْتُهُ) و(نَبُلَ، ونَبَّلْتُهُ) و(نَزَلَ، ونَزَّلْتُهُ) يريدُ حَمَلْتُهُ على ذلك، وجعلتُه يفعلُه.

الثالث: السَّلْبُ والإزالة.

كقولهم (قَذَّيْتُ عينَه) أي: أزلتُ قَذاها، (قَرَّعْتُ الفَصِيْلَ) و(جَلَّدْتُهُ)، و(قَرَّدْتُه) أي: أزلتُ عنه القَرَعَ – وهو بالتّحريك بَثْرٌ يحدُثُ بالفَصِيلِ –[2] والجلدَ والقُرادَ.

وقيل في قوله تعالى:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ: ٢٣]:إنّ معناهُ أُزِيل الفَزَعُ عنها[3].

ومنه (مَرَّضْتُهُ)؛ أي: قُمْتُ عليه في مرضِهِ؛ لأنّ الممرِّضَ يُخفِّف مرضَ المريضِ، ويقرِّبُهُ مِنَ الإزالةِ.

الرابع: النِّسبةُ إلى الشيء، والتَّسميةُ به.

كقولك: (خَطَّأْتُه) و(فَسَّقْتُهُ) و(زَنَّيْتُهُ)[4]، أي نسبتُه إلى ذلك، وسَمَّيتُه به،

=باديةِ البصرة سنة ١١٠ هـ. طبقات فحول الشعراء ١: ٧٦، ومعجم الشعراء ٤٨٦، والأعلام ٨: ٩٣.

(١) انظر البيت في الكتاب ٤: ٦٣، وأدب الكاتب ٤٦١، والأصول في النحو ٣: ١١٩، والصحاح (غلق) ٤: ١٥٣٨، وشرح الملوكي ٧١، وسهم الألحاظ ٢٥ وفيه: أنّ هذا البيتَ من جملةِ ثلاثةِ أبياتٍ قالها الفرزدقُ في مدحِ أبي عمرو بن العلاء، وقول الفرزدق إنه ابن عمّار من باب النسبة بالبُنُوَّةِ إلى الجدِّ، وإلّا فهو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار.

(٢) اللسان (قرع) ٨: ٢٦٢.

(٣) انظر شرح الملوكي ٧٢، والممتع ١: ١٨٩.

(٤) انظر أدب الكاتب ٤٦٢، وشرح الملوكي ٧٣، والممتع ١: ١٨٩.

واستقبلتُه به.

الخامس: صيرورتُهُ ذا حالٍ.

نحو: (عَجَّزَتِ المرأةُ، وثَيَّبَتْ) أي: صارت عجوزاً وثَيِّباً.

السادس: الدعاءُ له أو عليه.

كقولِكَ: (سَقَّيْتُه) أي: قلتُ له: سَقاكَ الله، و(جَدَّعْتُهُ) و(عَقَّرْتُهُ) أي: قلتُ له: جَدَعَهُ اللهُ، وعَقَرَه.

/ **السابع**: أن يكون بمعنى (فَعَلَ). [٦٢٦]

تقول: (بَكَرْتُ، وأَبْكَرْتُ، وبَكَّرْتُ)، و(عاضني، وأعاضَني، وعَوَّضني[١]) بمعنًى، و(زِلْتُ الشيءَ، أزِيلُه)، و(زَيَّلْتُهُ، أُزَيِّلُهُ) بمعنى: فرّقته وميّزتُه. قال تعالى: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨]، و(مِزتُ الشيءَ، وميَّزْتُهُ) بمعنى عَزَلْتُ بعضَه عن بعضٍ، و(قَصَرْتُ الصلاةَ، وقَصَّرْتُها).

الثامن: [أن][٢] يكون بمعنى (أفْعَلَ) كـ(خَبَّرْتُهُ، وأخْبَرْتُه).

وعن بعضِ أهلِ اللُّغة: (أماتَهُ اللهُ، وموَّتَه)، التّشديدُ فيه للمبالغة[٣]، وأنشدَ:

٢٠٢٩ - فعــروةُ مــاتَ مَوْتــاً مُسْتَرِيحــاً ... فهــا أنَــا ذا أُمَــوَّتُ كُــلَّ مَــوْتِ[٤]

---

(١) (عوضتني) في ع.

(٢) زيادة من ع.

(٣) الصحاح (موت) ١: ٢٦٧.

(٤) البيت في الصحاح (موت) ١: ٢٦٧، والأغاني ١: ٣٨٤ ط دار الإحياء، ودرّة الغوّاص ٢٨٤ تح: مطرجي، والتاج (موت) ٣: ١٤١. وكُتب بخط المؤلف على حاشية د ما يأتي:

«فائدة: الذي وجدناه في ديوان المجنون [٢٥٦] هكذا:

عجبــت لعُــروة العُــذري أضــحى ... أحــاديثــاً لقــوم بعــد قــومِ

فعـــروة مـــات مـوتـــاً مســـتريحاً ... فكيــفَ بمــن يُمَــوَّت كُــلَّ يــومِ

ويمكنُ حَمْلُ هذا على التكثيرِ؛ لأنّه قالَ:«كلِّ موتٍ»، فكأنّه قال: أموت أنواعاً من الموت، وضروباً كثيرة حتى لا يَبقى منه نوعٌ.

التاسع: أن يجيءَ بمعنى (فاعَلَ) نحو: (ضعَّفَ) بمعنى (ضاعَفَ).

العاشر: أن يكونَ بناءً مُختَرعاً، نحو: (كَلَّمَ، وسَلَّم، وبَجَّلَ، وجَرَّبَ).

«وقالوا في مصدر ما اعْتَلَّتْ عينُه من (أَفْعَلَ)،
وما اعتلّت لامُه من (فَعَّلَ): إعانةً، وتزكيةً»

ما كان من (أَفْعَلَ) معتلَّ العين، نحو: (أعان، يُعِينُ) و(أَقامَ، يُقِيمُ) و(أطاقَ، يُطِيقُ) فإنَّ المصدرَ منهُ (إعانةٌ، وإقامةٌ، وإطاقةٌ).

والأصلُ: (إِعْوان) كـ(إِكْرام) إلّا أنّ عينَه لمّا اعتلَّ في الماضي بقلبها ألفاً أَعَلُّوها في المصدر حملاً على الفعل؛ فنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم قُلبت ألفاً؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ألفان، فحُذِفَتْ إحداهما لالتقاء الساكنين، وعُوِّضَ منها التاء. فمذهبُ «الخليلِ» و«سيبويه» أنّ المحذوفَ ألفُ (إِفْعال)؛ لأنّها زائدةٌ، فهي أولى بالحذف[1].

ومذهبُ «أبي الحسنِ» و«الفرّاءِ» أنَّ المحذوفَ الألفُ المُبْدَلَةُ من العينِ، وهو القياسُ. واختاره «الزمخشريُّ»[2] فقال: مُعَوِّضِين التاء من العين واللام، يريد العين من(إجازة)، واللام من (تعزية)[3].

ومن ذلك: (استَعَنْتُه استعانةً) و(استَجَرْتُهُ استجارةً) والأصلُ: استعواناً، واستِجياراً.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٨٣.

(٢) في المفصّل ٢٢٠.

(٣) (إجازة) و(تعزية) هما مثالان أوردهما الزمخشري في المفصل.

والدَّليلُ على أنَّ التاءَ بَدَلٌ من المحذوف أنّك تقولُ: (اخترتُ اختياراً) و(انقادَ انقياداً) فلا تلحقُ الهاءُ حيث لم يسقط من مصدره شيءٌ[١].

وأمّا (فَعَّلَ) فقد ذكرنا أنّ له في الصحيحِ مصدرين: (تَفْعِيل)، وهو الأصل، و(تَفْعِلَة)، فإذا كان معتلَّ اللامِ بالياء أو الواو ألزموه (تَفْعِلَة)، ولم يأتوا بالمصدر الآخر؛ لئلّا يجتمع في آخره ياءان قبلَهما كسرة فيُحتمل ثقلٌ عنه مندوحة إلى المصدر الآخر، فقالوا: (زَكَّيْتُه تَزْكِيَةً) و(عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً) و(غَذَّيته تَغْذِيَةً) والأصلُ: تَزْكِيٌّ وتَعْزِيٌّ[٢].

كما استعمَلَهُ الشاعرُ ضرورةً فقال:

٢٠٣٠- فهي تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّيْ شَهْلَةٌ صَبِيًّا[٣]

فحُذِفَت إحدى الياءين، وعُوِّضَتْ منها التاء.

وكلامُ «الزّمخشريِّ» يصرّحُ بأنّ المحذوفَ اللامُ على ما حكينا، ولعلَّ الوجهَ أن يكونَ المحذوفُ الياءَ الزائدةَ؛ لأنّ اللامَ باقيةٌ في الصحيح مع التاء في نحو: (تكرِمَة) فكذلك يكون في المعتل.

«وقد تُتْرَكُ التاءُ في (أَفْعَل) كقوله [تعالى][٤]: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾»

أجاز «سيبويه»[٥] أن لا يأتوا بالتعويضِ. واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] سواء فيه المضاف وغيره تقول: (أَقامَ، إِقامَةً، وإِقاماً).

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٨٣.

(٢) انظر الأصول في النحو ٣: ١٣٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢: ٣٠٢، والمنصف ٢: ١٩٥، واللسان (نزا) ١٥: ٣٢٠، والمفصل ٢٢٠، وشرح التسهيل ٣: ٤٧٢.

(٤) زيادة من ع، لا توجد في د.

(٥) في الكتاب ٤: ٨٣.

و«الفرّاء» لا يجيزُ حذفَها إلّا مِنَ المضاف، كما في الآية؛ لتكونَ الإضافةُ عِوَضاً من التّاء[١].

ولا يجوزُ إسقاطُ التّاءِ في (التّفعيلِ)، فلا يُقال في (تَزْكِيَة) و(تَعْزِيَة)[٢]: تَزْكٍ، وتَعْزٍ. والفرقُ أنَّ التّصرُّفَ في (أفْعَل) أكثرُ، فإنَّه قد يُستعملُ على الأصلِ كما قالوا: (اسْتَحْوَذَ)و(أَطْوَلْت) فجاز أن يتصرّفَ فيه بإسقاطِ الياءِ من غيرِ عِوَضٍ، وأمّا نحو: (تَزْكِيَة) و(تَعْزِيَة) فلم يَرِدْ على الأصلِ البتة، فلَزِمَ العوضُ من المحذوفِ[٣].

«وتقول: (أَرَيْتُهُ إراءَةً) و(جَزَّأْتُه تَجْزِئَةً)»

الأصل في (أَرَيْتُهُ): أَرْأَيْتُهُ، كـ(أَكْرَمْتُهُ) فعينُه همزةٌ، وهي حرفٌ صحيحٌ، لكنَّه لمّا دَخَلَها نقصٌ بتخفيفِها ولزومه حتى صارَ الأصلُ مَرْفُوضاً ألقوا حركَتها على الراءِ وأُسقطت الهمزةُ، وأتوا بالتاءِ عِوَضاً من المحذوف. وقالوا: (جزّأتُ الشيءَ) أي: قسّمتُه وجعلته أجزاءً. فلامُه همزةٌ، والهمزةُ قد يدخلها التخفيفُ والإبدالُ والحذفُ، فأجروهُ مُجرى المعتلّ اللام، فجاءوا فيه بمصدر على (تَفْعِلَة) فقالوا: (تَجْزِئَةً)[٤] كما قالوا: (تَزْكِيَةً) و(تَعْزِيَةً).فإنْ جئتَ بمصدرِهِ على (تَفَعُّلٍ) قلت: التَّجَزُّؤ،والتَّوَضُّؤ، والتَّبَوُّؤ.وكذلك لو جئتَ به من (تَفاعُل) قلت: (التَّباطُؤ) و(التَّهالُؤ) و(التَّكافُؤ).

والفقهاءُ يقولون: التَّجَزِّي، والتَّوَضِّي، والتَّباطِي، والتَّكافِي. والصَّوابُ ما ذكرناه.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢: ٢٥٤، قال: «وإنما استُجِيزَ سقوطُ الهاءِ من قوله: ﴿وإقام الصلاة﴾ لإضافتهم إيّاه، وقالوا: الخافضُ وما خَفَضَ بمنزلةِ الحرفِ الواحدِ، فلذلك أسقطُوها في الإضافة». وانظر شرح الشافية ١: ١٦٥.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٨٣: «وأمّا عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً ونحوها فلا يجوزُ الحذفُ فيه، ولا فيما أشبهه؛ لأنَّهم لا يجيئون بالياء والواو ممّا هما فيه في موضع اللام صحيحتين».

(٣) شرح المفصّل ٦: ٥٨.

(٤) الكتاب ٤: ٨٣. وانظر الأصول في النحو ٣: ١٣٢.

«و(قاتَلَ، مُقاتَلةً، وقِتالاً، وقد يقال: قِيتالاً)»

/ (فاعَلَ) مصدَرُهُ الذي لا يَنْكَسِرُ أبدًا (مفاعلةً) نحو: (قاتَلْتُهُ مُقاتَلَـةً)، و(جالسـتُه مُجالَسةً) جاء لفظُهُ كلفظِ المفعول؛ لأنَّ المصدرَ مفعولٌ حقيقيٌّ، وجَعَلُوا الهاءَ عِوَضـاً مـن الألفِ التي قبلَ آخرِ حرفٍ من القتال. [٦٢٧]

قال «سيبويه»[١]: ومَنْ قال (كَلَّمَ كِلاَّماً) و(كَذَّبَ كِذَّاباً) قال: (قاتل قِيتالاً).

يعني أنَّ الزيادةَ التي زِيدت في الفعلِ للمبالغةِ لَزِمَ وجودُها في المصدرِ؛ للدّلالة على المبالغةِ، لكنّه كُسِّرَ أوّلُه كما كُسِّرَ أولُ[٢] (كِلّامٍ)، و(كِذّابٍ) فانقلبت الألفُ ياءً، وزِيدَ في آخره ألفٌ؛ لأنّها أخفُّ كما زِيدَ في آخر (كِلّامٍ).

ومَن قال: (قاتل قِتالاً)، وهو الأكثرُ استعمالًا حَذَفَ الياءَ تخفيفاً؛ لأنّهم يخفّفون ما كَثُرَ استعمالُهم له.

«والغالبُ أن يكونَ لمقابلةِ غيرِك بمِثلِ فِعْلِهِ»

(فاعَلَ) له معانٍ:

الأوّل: وهو الغالبُ عليه أن يكونَ من اثنينِ كلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بصاحِبِه مثلَ ما يفعلُ به صاحبُه، لكنّك تُسندُ الفعلَ إلى أيّهما شِئتَ، فترفعه وتنصب الآخرَ، ولهذا جاز عند البصريين في حالة الضرورة خاصة: (خاصَمَ زيدٌ عمروٌ) ويكون (عمرٌو) مرفوعاً حَمْلاً على المعنى[٣].

قال «أوسُ بنُ حجر»[٤]:

---

(١) في الكتاب ٤: ٨٠.

(٢) (كما كسر أول) ساقط من ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٦٨، والأصول في النحو ٣: ١١٩، وشرح الملوكي ٧٣.

(٤) هو أبو شريح أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر تميم في الجاهلية، وهو من شعراء الطبقة الثانية من فحول الجاهلية، لم يدرك الإسلام، وفي شعره حكمة ورقّة، توفي سنة ٢ ق. هـ. طبقات فحول الشعراء ١: ٥، والأعلام ٢: ٣١.

٢٠٣١ - تُواهِقُ رِجْلَاهـا يَـداها ورَأْسُـهُ لهـا قَتَـبٌ عنـد [الحقيبـة][١] رادِفُ[٢]

ولا ضرورةَ فيه، ووجهه على سؤال سائلٍ كأنّه لمّا قال: (تُواهِقُ رجلاها) قيل له: ما تُواهق؟ فقال: يداها. ويجوز أن يكونَ على لغةِ مَن قال: (ضربتُه بين أذناه).

وعن «ابن الأنباريّ»[٣]: أنّ قومًا من النُّحاة يجيزون (خاصَمَ زيداً عمراً) بنَصبهما، كما يجوّزون (خاصم زيدٌ عمرٌو) برفعهما[٤]؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مفعولٌ، كما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فاعِلٌ.

و(فاعَل) قد يتعدّى إلى مفعولين، تقول: (نازَعتُ زيداً الحديثَ) و(جاذبتُه الثوبَ)و(ناسيتُه البغضاءَ) وهي البُغْضُ. و(عاطيتُهُ الكَأْسَ).

الثاني: أن يجيءَ لواحدٍ لا يُرادُ به المقابلة.

نحو: (عافاه اللهُ) و(طارقتُ النَّعلَ) و(عاقبتُ اللصَّ) و(سافرَ زيدٌ).

---

(١) (الحقيقة) في د، ع. والتصويب من الديوان.

(٢) هو في ديوانه ٧٣ برواية:

تُواهِـقُ رِجـلاها يَدَيْـهِ ورأسُـهُ لهـا قَتَـبٌ فـوق الحقيبـة رادفُ

ولا شاهد فيه حينئذٍ. وانظر البيت في الكتاب ١: ٢٨٧. وفي المقتضب ٣: ٢٨٥ أورده بنصب (يديه)، وقال: «فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ؛ لأنّ المعنى لم يَسْتَغْنِ، ولو جاز لجاز: ضارب عبدُ الله زيدٌ؛ لأنّ من كلّ واحد منهما ضَرْبًا» اهـ وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٣٨، وفيه أنّ المفعول به قد حُذِفَ هنا؛ لأنّ المفعول يحذف كثيرًا في كلامهم، وصار له هنا من الحُسن مزيّة لدلالة الفاعل على المفعول في باب (فاعل)، وأضمر فعلاً ارتفع به (يداها) كما تضمر الأفعال الأُخَر في هذا الباب، فكأنّه قال: تُواهقُ رجلاها يديها، تواهقُ يداها. وانظر أيضًا الخصائص ٢: ٤٢٥، واللسان (وهق)١٠: ٣٨٦، وجميع الروايات بلفظ (الحقيبة) مكان (الحقيقة).

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا له. من شيوخه ثعلب، ومن تلاميذه ابن خالويه والزجاجي. ومن مصنفاته: الأضداد، والمذكر والمؤنث، والزاهر في معاني كلام الناس، توفي سنة ٣٢٨ هـ. طبقات النحويين واللغويين ١٥٣، وإنباه الرواة ٣: ٢٠١.

(٤) قال ثعلب في مجالسه ٢: ٤١٧: «إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعُها، يُقال: خاصم زيدٌ عمرٌو».

الثالث: أن يكونَ بمعنى (أَفْعَلَ) نحو: (عافاه اللهُ) و(أعفاه اللهُ) و(طارقتُ النَّعْلَ) بمعنى أطرَقْها. ومنه الحديثُ: «كأنَّ وجوهَهُمُ المَجانُّ المُطْرَقَةُ»[١]. أي: التي يُطْرَقُ بعضُها فوقَ بعضٍ، كالنَّعلِ المُطْرَقةِ المخصوفةِ، و(طارَقَ بينَ نَعْلَين) خَصَفَ إحداهما فوق الأخرى، وبين الثوبين ظاهَرَ بينهما، أي: لبس أحدهما فوق الآخر وكذلك (أَرْعِنا سمعَك، وراعِنا).

الرابع: أن يكون بمعنى (فَعَّل) نحو: (صاعَرَ) خَدَّه، و(صَعَّرَهُ)، أي: أمالَه تكبُّراً، أو(ناعمتُ) و(نَعَّمتُ)[٢]. وفي التنزيل: ﴿فيُضَعِّفَهُ﴾ و﴿فيُضاعِفَهُ﴾[٣].

الخامس: أن يكون بمعنى (تفاعَل).

نحو: سارَعَ وتَسارع، وجاوَرَ وتَجاوَرَ، بمعنى واحد.

«الثاني: ما كان على خمسةِ أحرفٍ، إمّا في أوّله التاء، كـ(تَجَلْبَبَ تَجَلْبُباً) و(تَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً) و(تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً) و(تَقَلْنَسَ تَقَلْنُساً) و(تَقَلْسَى تَقَلْسِياً) و(تَرَهْيأَ تَرَهْيُأً)»

ذَكَرَ «الزمخشريّ»[٤] أنّ هذه الأمثلةَ مُلحقةٌ بـ(تَدَحْرَجَ) على توهُّمِ أنَّ التاءَ فيها

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الفتن - باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء) (٢٩١٢) من حديث أبي هريرة ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: «لا تقومُ الساعةُ حتى تُقاتلوا قومًا كأنَّ وجوههمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ...». وأخرجه أبو داود في سننه (كتاب الملاحم - باب قتال الترك) ٤٣٠٤، وابن ماجه في سننه (كتاب الزهد - باب الترك) ٤٠٩٧، وأحمد في مسنده من حديث أبي بكر الصديق ﷺ (١٢) ١: ١٩٠.

(٢) انظر المفصل ٢٨٣.

(٣) في د (فتضعّفه ونضاعفه)، وفي ع (فيضعفه) ولم تذكر (فيضاعفه). كلمة من آية في البقرة: ٢٤٥، والحديد: ١١ ﴿فيُضاعِفَهُ له﴾ وهي قراءة عاصم. وقَرَأَ ابنُ كثير وأبو جعفر: ﴿فَيُضَعِّفُهُ له﴾. وقَرَأَ ابنُ عامر ويعقوب: ﴿فَيُضَعِّفَهُ له﴾. وقَرَأَ الباقون: ﴿فيضاعِفُهُ﴾. إتحاف فضلاء البشر ١٥٩.

(٤) انظر المفصل ٢٧٩.

مزيدةٌ للإلحاقِ. وليس كذلك لأنَّ حقيقةَ الإلحاقِ في (تجلبَبَ) إنّما هُو بتكريرِ الباءِ، ألحقت (جَلْبَبَ) بـ(دَحْرَجَ)[١]، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في (تَدَحْرَجَ)؛ لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ من أوّلِ الكلمةِ، إنّما يكونُ حَشْواً أو آخراً،ففي (تَجَوْرَبَ) و(تَرَهْوَكَ) للإلحاقِ بالواو والياء، لا بالتاء على ما ذكرنا[٢].

وأمّا قولهم (تَمَفْعَلَ) كـ(تَمَسْكَنَ) من المسكين، وذلك إذا أظْهَرَ الذُّلَّ والحاجة. و(تَمَدْرَعَ) إذا لبس المِدْرَعَة، وهو قميصٌ صغيرٌ ضيّقُ الكُمَّين. و(تَمَنْدَلَ) إذا مَسَحَ بيده المنديل. و(تَمَنْطَقَ) إذا لَبِسَ المِنْطَقَة، فهو شاذٌّ من قبيل الغَلَطِ على توهُّمِ الميمِ أصلاً، وكأنّهم اشتقّوا من لفظِ الاسم، كما يشتقّون من الجُمَلِ نحو: (حَوْقَلَ)، و(سَبْحَلَ)، واللغةُ الفصيحةُ: (تَسَكَّنَ)[٣]، و(تَدَرَّعَ)، و(تَنَدَّلَ)، و(تَنَطَّقَ).

ومن كلامِ[٤] المولّدين (تَمَولى علينا) أي: كأنّه يجعلُ نفسَهُ مولانا، و(تَمَسْلَم) إذا سُمِّي بمسلم، وكذلك (تَغافَلَ) ليست الألفُ فيه للإلحاق؛ لأنّ الألفَ لا تكونُ حَشْواً مُلحَقَةً؛لأنّها مدَّةٌ محضةٌ، فلا تَقَعُ موقعَ غيرِها من الحروف، وإنّما تكونُ للإلحاقِ إذا وقعت آخراً لِنَقْصِ المدّ فيها، مع أنّها حينئذٍ تكون منقلبةً عن الياء، وكذلك تضعيف العينِ لا يكونُ للإلحـاق.

فإطـلاقُ «الزمخشريّ» لفظَ (الإلحاقِ) هاهنا سَهوٌ[٥].

«ومنه (تكَسَّر تَكَسُّراً)»

(تَفَعَّلَ) بابٌ مصدَرُهُ (التَفَعُّل) نحو: (تَكَلَّمْتُ تَكَلُّماً) و(تَقَوَّلت تَقَـوُّلاً) جـاءوا في المصدرِ بجميعِ حروفِ الفعلِ، وضمُّوا العينَ؛ لئلّا يشتَبِهَ بالفعلِ، وجعـلوا / التاءَ في أوّلِهِ [٦٢٨]

---

(١) (تدحرج) في د، وما أثبتُّه من شرح المفصل ٧: ١٥٦، وهو الموافق لوزن (جَلْبَبَ).

(٢) انظر شرح المفصل ٧: ١٥٥، وقد ردَّ ابنُ يعيش فيه على الزمخشريّ بهذا الكلام.

(٣) الكتاب ٤: ٣٠٨.

(٤) (لفظ) في ع.

(٥) نبّه على ذلك ابنُ يعيش في شرح المفصل ٧: ١٥٦.

وتشديدُ العينِ عوضاً مما يُزَاد في آخره. ومَنْ قال: (كَـذَّب كِـذَّاباً) قـال هاهنـا: (تحمّلتُ تِحِمّالاً)[(١)] أرادوا أن يزيدوا ألفاً قبل آخره، كما زادوها في مصدر (أفعلتُ) فقالوا: (إفعال) وكَسَرُوا أوله كما كَسَرُوهُ هناك، وإنما يزيدون في المصدر ما ليس في الفعل، فرقاً بينه وبين الفعل، وخَصُّوا المصدرَ بالزيادة؛ لأنه اسمٌ، والاسمُ أخفُّ من الفعل، وأحملُ للزيادة.

أنشدَ «ابنُ الأعرابي»[(٢)]:

٢٠٣٢- ثـلاثـةُ أَحْبـابٍ فَحُـبٌّ عَـلاقَـةٌ وحُـبٌّ تِمِـلاَّقٌ وحُـبٌّ هـو القَتْـلُ[(٣)]

«والغالب عليه مطاوعةُ (فَعَّلَ)»

لـ (تَفَعَّلَ) معانٍ:

الأول: أن يكون مطاوع (فَعَّلَ).

ومعنى المطاوعةِ أن تريدَ من الشيءِ أمراً أنْ تفعله إن كان ممَّن يصحُّ فيه الفعلُ، أو أن تقبله إن كان قابلاً للقبول، فيصير إلى الحالِ التي تريدها منه، نحو: (كَسَّرْتُهُ فتَكَسَّرَ)و(قَطَّعْتُه فتَقَطَّعَ)، وهو نظيرُ (فَعَلْتُهُ فانْفَعَل)، نحو: (قَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ)، و(كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ) إلّا أنّ (تَفَعَّلَ) قد يكونُ متعدّياً كقوله تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[البقرة: ٢٧٥] و﴿تَلَقَّفُ ما يَأْفِكُونَ﴾[الأعراف: ١١٧][(٤)]. وغيرَ متعدٍّ، نحو: (تَحَوَّبَ)، و(تَأَثَّمَ).

و(انْفَعَلَ) لا يكونُ متعدِّياً البتةَ، قال «حاتم»[(٥)]:

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣: ١٣٠.

(٢) هو بيت يتيم لأعرابي. إعراب ثلاثين سورة ٨١.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١: ٢٣، قال: «أنشدني ابن الأعرابي:

ثلاثـةُ أحبـابٍ: فـحـبُّ عَـلاقةٍ وحـبُّ تِمِـلَّاقٍ، وحـبٌّ هـو القتـلُ

وانظر ليس في كلام العرب ١٣٩، واللسان (ملق) ١٠: ٣٤٧، وشرح المفصل ٦: ٤٧.

(٤) قرأ حفص بتسكين اللام (تَلْقَفُ)، وقرأ الباقون بالفتح مع التشديد (تَلَقَّفُ). السبعة في القراءات ٢٩٠، والتبصرة ٥١٣.

(٥) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائيّ، أبو عدي، فارسٌ جوادٌ، شاعرٌ جاهليٌّ، (ت ٤٦ ق هـ).=

٢٠٣٣ - وعَوْراءَ قَدْ أَعْرَضْتُ عنها فلم تَضِرْ وذِي أَوَدٍ قَـوَّمْـتُـهُ فَـتَـقَـوَّمـا[1]

الثاني: لتكلُّفِ الفعلِ وتعاطيه.

قال «سيبويه»[2]: إذا أرادَ الرجلُ أن يُدخِلَ نفسَهُ في أمرٍ حتى يُضاف إليه فيكون من أهلِهِ فإنّك تقول: (تفعَّلَ) مثل: (تَشَجَّعَ)، و(تَبَصَّرَ) و(تَجَلَّدَ) و(تَحَلَّمَ) قال «حاتم»:

٢٠٣٤ - تَحَلَّمْ عنِ الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ ولَـنْ تَسْـتَطِيعَ الحِلْـمَ حَتَّـى تَحَلَّـما[3]

ومثله (تَقَيَّسَ) و(تَنَزَّرَ)، أي: أَدْخَلَ نَفْسَهُ في قيسٍ ونزارٍ، حتى يضاف إليهما.

قال:

٢٠٣٥ - وقَيْسَ عَيْلانَ ومَنْ تَقَيَّسا[4]

ومنهم مَنْ جَعَلَ هذا بمعنى التشبيهِ، أي: شَبَّهَ نفسَه بقيسٍ ونزارٍ، وجعله قِسماً برأسِهِ.

الثالث: لِمُهلةِ العملِ، ومعناه الإتيانُ على الشيء وأخذُه جُزءاً بعد جُزءٍ على تَمادٍ ومُهْلة.

كقولهم: (تجرَّعَهُ) و(تَحَسَّاهُ) و(تَنَقَّصَهُ) و(تَسَمَّعَ الحديثَ) و(تَعَرَّقَ العَظْمَ)، إذا أَخَذَ عنه اللحمَ شيئاً فشيئاً، و(تَفَوَّقَ اللَّبَنَ) إذا شَرِبَهُ مَرَّةً بعد مرّة.

الرابع: أن يكونَ لاتِّخاذِ الشيءَ.

نحو: (تَدَيَّرْتُ المكانَ) و(توسّدتُ السّاعدَ) أي: اتّخذتُ المكانَ داراً، والساعدَ وِسادةً، ومنه: (تَبَنَّاه).

=الشعر والشعراء ١٠٦، والأعلام ٢: ١٥١.

(١) البيت في ديوانه ٨٣، والنوادر ٣٥٥.

(٢) في الكتاب ٤: ٧١.

(٣) ونُسِبَ أيضًا إلى المتلمس، وإلى الأحنف بن قيس. والبيت في ديوانه ٨٢، والكتاب ٤: ٧١، والنوادر ٣٥٥، وأدب الكاتب ٤٦٦، والمفصّل ٢١٨، وشرح الملوكي ٧٦، والممتع ١: ١٨٤.

(٤) قاله العجّاج. وهو في ديوانه ١٣٨ برواية (عيلانٍ) بالتنوين. وقيل: هو لرؤبة. انظر أدب الكاتب ٤٦٦، والصحاح (قيس) ٣: ٩٦٨، وخزانة الأدب ١: ١٣٨.

الخامس: للتَجَنُّب، كقولك: (تَحَوَّبَ) و(تَأَثَّمَ) و(تَحَرَّجَ) و(تَهَجَّدَ) أي: تجنَّبَ الحُوبَ والإثمَ والحَرَجَ والهُجُود.

السادس: بمعنى (فَعَلَ)، كقولك: (تَظَلَّمَني مالي)، أي: ظَلَمَنِي. قال:

٢٠٣٦ - تَظَلَّمَني حَقِّي كَذا وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللهُ الذي هو غالِبُهْ(١)

وكذلك (تَقَسَّمَهُ)، و(تَقَطَّعَهُ) بمعنى: قَسَمَهُ، وقَطَعَهُ.

السابع: بمعنى (استَفعَلَ).

قالوا: (تَعَظَّمَ) و(اسْتَعْظَمَ) و(تَكَبَّرَ) و(اسْتَكْبَرَ) و(تَيَقَّنَ) و(اسْتَيْقَنَ) و(تَبَيَّنَ) و(اسْتَبَانَ). ومنه قالوا في الاستثبات: (تَفَهَّمَ) و(اسْتَفْهَمَ) و(تَبَصَّرَ) و(تَأَمَّلَ).

وقد يكون بمعنى (تَفاعَلَ)، كـ(تَعَهَّدَ) و(تَعاهَدَ).

الثامن: أن يكون بناء مخترعاً، نحو: (تَبَسَّمَ) و(تَكَلَّمَ).

«و(تَباعَدَ تَباعُداً)»

لم يتصرّفوا في مصدَرِهِ إلّا أنهم ضمُّوا عينَهُ للفرق.

«وهو في الغالب لِمَا يكون من اثنين فصاعداً، فإن كان من (فاعَلَ) المتعدِّي إلى مفعول كـ(ضارَبَ) لم يتعدَّ، وإن كان من المتعدِّي إلى مفعولَيْنِ، كـ(جاذَبْتُه الثوبَ) تعدَّى إلى مفعولٍ واحِدٍ»

(تَفاعَلَ) مطاوعُ (فاعَلَ)، تقول: (باعدتُه فتَباعَدَ)، و(ناوَلْتُهُ الكتابَ فَتَناوَلَ)، والمطاوع ينقص تعدّيه عن الأصل بالضرورة.

---

(١) قاله فرعان بن الأعرف. شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤: ١٠، والبيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤: ١٠ برواية:

تَغَمَّدَ حقّي ظالماً ولَوَى يدي

وشرح الملوكي ٧٧، واللسان (ظلم) ١٢: ٣٧٤.

وقد ذكرنا أن (فاعَلَ) على نوعين:

أحدِهما: أن يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ عَمِلَ بكَ مثلَ ما عملْته به، كقولك: (ضَارَبَ زيدٌ عَمْراً) فإن أدخلتَ عليه التاءَ لم يَتَعَدَّ؛ لأنَّك جعلتَ الحديثَ عن الاثنين، تقول: (تَضارَبَ زيدٌ وعمروٌ) وفي التنزيل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] و﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾[الصافات: ٢٥] و﴿يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠].

الثاني: أنْ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو: (جاذَبَ زَيْدٌ عَمْراً الرِّداءَ) و(ناساهُ البغضاءَ)، فإذا أدخلت عليه التاء تعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: (تجاذَبَ زيدٌ وعمروٌ الرداءَ)، و(تناسيا البغضاءَ) و(تَقاضَيْنا الدينَ) و(تجارَيْنا الحديثَ) و(تفاوَضْنا الكلامَ) / و(هما [٦٢٨] يتقارضانِ النَّظَرَ)، إذا نَظَرَ كلُّ واحدٍ منهما إلى الآخَرِ شَزَراً.

قال:

٢٠٣٧- فلَمّا تَفاوَضْنا الحديثَ وأَسْفَرَتْ وُجُوهٌ زَهاها الحُسْنُ أن تَتَقَنَّعا[1]

وقال آخرُ:

٢٠٣٨- يَتَقارَضُونَ إذا الْتَقَوْا في مَوْطِنٍ نَظَراً يُزِيلُ مَواطِئَ الأَقْدامِ[2]

ولهُ معانٍ أُخَر:

الإيهام: وهو أن تُرِيَ غيرَكَ أنّك في أمرٍ ولستَ فيه، نحو: (تعاميتُ) و(تَصامَمْتُ) و(تَعارَجْتُ) و(تَمارَضْتُ) و(تجاهَلْتُ)[3]. وهذا تَكَلُّفٌ في الفعل، وليس كـ(تَفَعَّلْتُ) في

---

(١) البيتُ لعمر بن أبي ربيعة، وهو ملفَّقٌ، كلُّ شَطرٍ من بيتٍ، وهما:

فلـمّا توافقنا وسلَّمْتُ أَشْرَقَتْ وجوهٌ زهاها الحُسْنُ أنْ تَتَقَنَّعا

فلـمّا تنازعنا الأحاديثَ قُلْنَ لي أَخِفْتَ علينا أنْ نُغَرَّ ونُخْدَعا

ديوانه ٢١٨، والكامل ٢: ٨٦، وهو بذلك التلفيق في يتيمة الدهر ٣: ٢٥٧، واللسان (زها) ١٤: ٣٦١. وشرح الملوكي ٧٨، وشرح المفصل ٩: ١٢١.

(٢) انظر الموازنة ٣٨، والصناعتين ٣٩٤، واللسان (قرض) ٧: ٢١٨.

(٣) أدب الكاتب ٤٦٥، وشرح الملوكي ٧٨.

التَّكَلُّفِ، فإنّ (تَفَعَّلَ) كـ(تحَلَّمَ) و(تَكَرَّمَ) يطلب الفاعل وجود ذلك منه وحصوله له حتى تكون له تلك الصفةُ، و(التَّفاعُلُ) ليس كذلك؛ لأنّ مَنْ تمَارَضَ لا يُريدُ أن يكونَ مريضاً وإنْ أظهَرَ المرَضَ.

ومن أبياتِ الكتابِ:

٢٠٣٩ - إذا تخَازَرْتُ ومـا بِي مـن خَـزَرْ

ثـمَّ كَسَرْتُ العـينَ مِـن غَـيْرِ عَـوَرْ

أَلْفَيْتَـني أَلْـوَى بَعِيـدَ المُستَمَـرْ(١)

ويكون بمعنى (فَعَلَ) نحو: (تجاوَزْتُهُ) بمعنى جُزْتُهُ.

وبمعنى الطَّلَب نحو: (تقاضَيْتُهُ الدَّيْنَ) أي: اسْتَقْضَيْتُهُ.ويكون لغير ذلك نحو: (تَلاقَيْتُهُ) و(تَدارَكْتُهُ) و(تَعاطَيْتُ أمراً قبيحاً) يقال:(هو يَتَعاطَى كذا) أي: يخوضُ فيه، وفي التنْزيل: ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ [القمر: ٢٩]أي: فتعاطى هذا الأمرَ العظيمَ فَعَقَرَ الناقةَ، وقيل: تَعاطى السيفَ، وقيل: تَعاطى النَّاقةَ.

ومن هذا ما هو بمعنى فَعَلَ الشيءَ مرّةً بعد أخرى، نحو: (تَعاهَدَ) بمعنى: تَعَهَّدَ.

«وإمّا في أوّلِهِ الهَمْزَة، وذلك (انْفَعَلَ، انْفِعالاً)»

زادوا قبلَ آخرِ مصدَرِهِ ألفاً كما زادوها في (إفْعال).

«وهو مُطاوِعُ (فَعَل) حيثُ يكون علاجٌ، نحو: (قَطَعْتُه، فانْقَطَعَ)، فلا تقول: (انعَدَمَ)»

(انْفَعَلَ) بناءُ مُطاوعةٍ، ولا يكونُ مُتعدّياً البتة، وأَصْلُهُ الثلاثةُ، ثم تدخلُ الزيادةُ عليه من أوّله، نحو: (قَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ) و(سَرَحْتُه فانْسَرَحَ) و(وحَسَرْتُهُ فانْحَسَرَ)، ولا

---

(١) الكتاب ٤: ٦٩، والمقتضب ١: ٧٩ وأدب الكاتب ٤٦٥، والأصول في النحو ٣: ١٢٠. وشرح الملوكي ٧٨، وديوان طفيل الغنوي ١٤٢. واختُلفَ في قائله، فقيل: الأغلب، وقيل: عمرو بن العاص، وقيل: أرطأة بن سهية، وقيل: الطفيل بن هند، وقيل: المساور بن هند، وقيل: العجاج، وقيل غير ذلك.

تقول: أَقْعَدْتُهُ فانْقَعَدَ؛ لأنّ المتعدّي ليسَ ثلاثيًّا مجرّداً، ولا يكون (فَعَلَ) – الذي(انْفَعَلَ) مطاوع له – إلّا متعدّياً.

وأمّا قولُ [يزيد بن الحكم][١]:

٢٠٤٠– وكَمْ مَنْزِلٍ لَولايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٢]

فاستعمَلَهُ من (هَوَى يَهْوِي)، وهو غير متعدٍ ضرورة مع أنّ هذه القصيدة وقع فيها اضطراب كثير[٣].

ولا يكون ذلك إلّا حيثُ يكونُ علاجٌ وعَمَلٌ؛ لأنّه لقبول الفعل من الفاعل، فلا تقول: انعَدم، لأنَّ العَدَمَ لا مُعالجةَ فيه، وإنّما هو فَقْدٌ وذَهابٌ، وأمّا قولهم: (هذا لا يَنْقالُ وقد انْقالَ)؛ فلأنَّ القَولَ فيه تحريكُ اللسان وإدارتُه، فكأنّه حين أرادَ القولَ سهّل له تحريك اللسان وإعماله[٤]، فقال: قد انقال.

أو من عظم ذلك الكلام وصعوبته على النَّفس لم يطاوِعْه اللسانُ على الحركة، فقال: (هذا لا ينقال)، أي: لا ينقادُ له العضوُ الذي هو آلةٌ للقولِ[٥].

---

(١) القائل هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر الثقفيّ البصريّ، حكيمٌ وشاعرٌ من أعيانِ العصرِ الأموي، توفي سنة ١٠٥ هـ. سمط اللآلي ١: ٢٣٨، وخزانة الأدب ١: ١١٣، والأعلام ٨: ١٨١.

وفي د، ع (يزيد بن أمّ الحكم)، والصّوابُ أنّه (يزيد بن الحكم)، وليس (ابن أم الحكم) كما ذكر المؤلف، ولعلّه قد نقلها عن الزمخشري في المفصل ١٣٤، وتناقلها من بعده شُرَّاح المفصّل، ولم يقُل بذلك غيرهم.

(٢) انظر البيت في الكتاب ٢: ٣٧٣، والمنصف ١: ٧٢، وشرح الملوكي ٨٠، والممتع ١: ١٩١.

(٣) انظر شرح الملوكي ٨٠. وقال الأعلم الشنتمري في النّكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٦٦٤: «وردَّ المبرّد ما رواه سيبويه وأبطل الاستشهاد بهذا البيت، وزعم أنّ هذه القصيدة فيها خطأٌ كثير، وهذا تحامُلٌ من المبرّد وتجاوزٌ في الأخذ من النحويين والطعن على العرب أن يسقط الاستشهاد بشعرِ رجلٍ من العرب قد رَوَى قصيدَتَه النحويون وغيرهم، وأن يُنْكِرِ ما أَجْمَعَ الجماعة على روايته».

(٤) انظر شرح الملوكي ٨٠، وشرح المفصل ٧: ١٥٩.

(٥) (القول) في ع.

«وشَذَّ مثلُ (انْزَعَجَ)»

قال «سيبويه»: وربّما جاء (انفَعَلَ) لـ(أَفْعَلَ) نحو: (أَزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ) و(أدخلتُه فانْدَخَلَ) و(أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ) و(أسفَقتُ البابَ فانسَفَقَ) و(أغلقتُه فانْغَلَقَ) و(أَقْحَمَ فَرَسَهُ النهرَ فانْقَحَمَ).

قال[1]:

٢٠٤١- .... ولا يَدِي في حَمِيتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ[2]

وكلُّ ذلك شاذٌّ[3].

«و(افْتَعَلَ افتِعالاً) وهو يُشارِكُ (انْفَعَلَ) في المطاوعة كـ(اجْتَمَعَ)»

(افْتَعَلَ) يُطاوِعُ (فَعَلَ) ويقومُ مَقام (انفعل) نحو: (جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ) و(مَزَجْتُهُ فامْتَزَجَ) و(غَمَمْتُه فاغْتَمَّ) و(شَويتُ اللَّحمَ فاشْتَوَى). قاله «سيبويه»[4].

وقال غيرُه: لا يُقال: (اشْتَوَى) بل (انْشَوَى)، أنشد «الجوهري»:

٢٠٤٢- قد انشَوى شِواؤُنا المُرَعْبَلُ فاقتَرِبُوا إلى الغَداء وكُلُوا[5]

وإنّما (اشتويتُ) بمعنى: اتخذت شِواءً. قالَ «لَبِيد»[6]:

---

(١) القائل هو الكُميت. ديوانه ٢٩٥.

(٢) صدره:

لا خُطْوتي تَتَعاطى غيرَ موضِعِها

البيت في المنصف ١: ٧٢، واللسان (دخل) ١١: ٢٣٩، وشرح الملوكي ٨٠، وشرح المفصل ٧: ١٥٩، والممتع ١: ١٩١. ورُوي بلفظ (السمن) بدل (السكن) في المراجع السابقة عدا الديوان واللسان.

(٣) المفصل ٢٨٤.

(٤) في الكتاب ٤: ٦٥.

(٥) الرجز في الصحاح (شوى) ٦: ٢٣٩٦، واللسان (رعبل) ١١: ٢٩٠، و(شوى) ١٤: ٤٤٦.

(٦) هو لبيد بن ربيعة بن مالك الكلابيّ العامريّ، صحابيٌّ جليلٌ، تَرَكَ الشِّعرَ بعد إسلامه، وقال: أبدلني الله بذلك القرآنَ، مات في الكوفة سنة ٤٠ هـ عن مئة وستة وثلاثين عامًا. طبقات فحول الشعراء ١: ١٢٣،=

٢٠٤٣ - فاشتَوَى ليلةَ ريحٍ واحتَمَلْ[١]

ويأتي (افْتَعَلَ) بمعنى (تَفاعَلَ) فيطلب اثنين فصاعداً، تقول: (اخْتَصَما) و(اصْطَلَحا) بمعنى (تَخاصَما) و(تَصالَحا). وكذلك (اقْتَتَلوا) و(اضْطَرَبوا).

ويجيءُ بمعنى اتّخاذِ الشيءِ، نحو: (اذَّبَحَ) إذا أخَذَ لنفسِهِ ذبيحةً، و(اطَّبَخَ) من الطَّبْخ، و(اشْتَوَى) من الشّيّ، و(اخْتَبَزَ) من الخبز.

ومنه قولهم: (كال) و(وَزَنَ)، إذا أعْطَى، و(اكْتالَ)، و(اتَّزن). إذا أخَذَ.

ويجيءُ بمعنى (فَعَلَ) نحو: (خَطَفَ) و(اخْتَطَفَ).

وللزّيادةِ على معنى (فَعَلَ) نحو: (كَسَبَ) و(اكْتَسَبَ) فمعنى (كسب) أنه أصاب الشيءَ، ومعنى (اكتسب) أنه أصابه بتصرّفٍ وطلبٍ، وفي التنزيل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] جَعَلَ الاكتسابَ في الإثمِ،لما فيه من زِيادَةِ الاضطرابِ والطَّلب لحبِّ النفس له وشهوتها، وحرصِها عليه. بخلافِ الخيرِ والعبادة.

وكذلك (عَمِل) و(اعْتَمَلَ) قال:

٢٠٤٤ - إنّ الكَريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَن يَتّكِلْ/[٢]

هكذا فرَّقَ «سيبويه»[٣] بين (فَعَلَ) و(افتَعَلَ). وقال قومٌ: إنّهما بمعنى واحدٍ.

وتجيءُ أيضًا بمعنى (فَعَلَ) لا يُراد به زيادةُ معنى، ولا يُسْتَعملُ إلّا بزيادةٍ، نحو: (افْتَقَرَ) و(اشْتَدَّ) في معنى: فَقُرَ، وشَدَّ، ولذلك قالوا: (فَقِيرٌ) و(شَدِيْدٌ) على فَقُرَ، واشْتَدَّ،

=والإصابة ٩: ٦.

(١) صدره:

أو نَهَتْهُ فأتاه رزقُه

والبيت في ديوان لبيد ١٤٠. وهو بلفظ (واجتمل) بدل (احتمل).

(٢) البيت في الكتاب ٣: ٨١، والخصائص ٢: ٣٠٥، واللسان (عمل) ١١: ٤٧٥، وخزانة الأدب ١٠: ١٤٣.

(٣) في الكتاب ٤: ٧٤.

وإن لم يُسْتَعْمَلا[١]، ومِثْلُهُ (اسْتَلَمَ الحَجَرَ) أي: قبَّلها، ولم يقولوا: سَلَمَ[٢].

«و(افْعَلَّ افْعِلالًا)، ومجيئُه للألوان والعيوب كـ(احْمَرَّ) و(اعْوَرَّ)»

سنشرحه عند ذكر (افْعَالَّ) لأنَّه مقصورٌ منه.

«والثالث: ما كان على ستة أحرفٍ، وهو (اسْتَفْعَلَ، اسْتِفْعالًا)، ومجيئه للطلب، وللمصادفة على الصفة، كـ(اسْتَخْرَجَ) و(اسْتَجَدْتُهُ)»

(اسْتَفْعَلَ) إمّا مُتَعَدٍّ كقولك: (اسْتَحَقَّهُ) و(اسْتَقْبَحَهُ)، وإمّا غيرُ مُتَعَدٍّ، نحو: (اسْتَقْدَمَ) و(اسْتَأْخَرَ).

و(فَعَلَ) منه ما يتعدَّى، كقولك: (عَلِمَ، واسْتَعْلَمَ) و(فَهِمَ واسْتَفْهَمَ).

ومنه ما لا يَتَعَدّى نحو: (قَبُحَ، واسْتَقْبَحَ) و(حَسُنَ، واستحسن). وله معان:

الأوّل: الطلبُ، والاستدعاءُ.

كقولك: (استعطيتُ) أي: طلبتُ العَطِيَّةَ، و(استعتبتُ) أي: طَلَبْتُ إليهِ العُتْبى[٣].

ومثله: (اسْتَفْهَمْتُ) و(اسْتَخْبَرْتُ)، و(اسْتَخْرَجْتُ)، وكذلك (استَعْمَلْتُ فلاناً) أي: طلبتُ منه العملَ، و(اسْتَعْجَلته) طلبتُ عَجَلَتَهُ، ومَرَّ مستعجلاً كأنّه يطالب نفسه بأن تعجل[٤].

ومنه: (اسْتَرْقَعَ الثوبَ) و(استحفَرَ النهرَ) ويرجع إلى معنى السؤال، كأنَّ الثوبَ لَمّا رَثَّ سأل أن يُرْقَعَ.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٣.

(٢) انظر شرح الملوكي ٨١ – ٨٢.

(٣) الكتاب ٤: ٧٠.

(٤) الأصول في النحو ٣: ١٢٨.

الثاني: المصادَفة على الصّفةِ التي منها الفِعْلُ.

نحو: (اسْتَجَدْتُهُ) أي: صادفتُه جيّداً، و(اسْتَكْرَمْتُهُ) و(اسْتَسْمَنْتُهُ) أي: أصبتُه كريماً وسميناً، و(اسْتَعْظَمْتُهُ) اعتقدتُ فيه العَظَمَة. وكذلك اسْتَصْغَرْتُهُ[١].

الثالث: الانتقال والتحوّل من حالٍ إلى حال.

نحو (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ)[٢] إذا تَخَلّقَ بأخلاقِ[٣] النّاقةِ، و(اسْتَتْيَسَتِ الشّاةُ) إذا تَشَبَّهت بالتّيس، و(اسْتَحْجَرَ الطّينُ) إذا تَحَوّلَ إلى طَبْعِ الحجرِ في الصّلابة[٤]. وفي المثل: (إنَّ البُغاثَ بأرْضِنا تَسْتَنْسِرُ)[٥].

الرابع: بمعنى (تَفَعّلَ)، نحو: (استكبر، وتَكَبَّرَ) و(استعظم وتَعَظَّمَ).

الخامس: بمعنى (فَعَلَ) قالوا: (قَرَّ في المكانِ واسْتَقَرَّ) و(علا قِرْنَهُ، واسْتَعْلَى)[٦]

وفي التنْزيل: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٤] ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٤] و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾[الأنعام: ٥][٧] أي: يسخَرون، ويهزؤون.

وبمعنى (أَفْعَلَ) نحو: (اسْتَنْقَذَهُ) بمعنى أَنْقَذَهُ.

ويجيءُ لا يُرادُ منه شيءٌ مّما سبق، نحو: (اسْتَرْجَعَ عندَ المُصِيبَةِ) و(اسْتَنْجَلَ الموضعُ) إذا كَثُرَ فيه النَّجْلُ، وهو الماءُ يَظْهَرُ من الأرضِ[٨]. والغالبُ على هذا المثالِ الطّلَبُ والمصادفةُ على الصّفَةِ، وما عدا ذلك فإنه يُحفظُ حفظاً، ولا يُقَاسُ عَلِيه.

---

(١) الكتاب ٤: ٧٠.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٧١، وأمثال العرب ١٧٤، ومجمع الأمثال ٢: ٤٧٨.

(٣) (بأخلاق الجمل الناقة) في ع.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٧١، والأصول في النحو ٣: ١٢٨.

(٥) يُضربُ للضعيفِ يصيرُ قويًّا، وللذليلِ يعزّ بعد الذلّ. فصل المقال ١٢٩، ومجمع الأمثال ١: ١٣.

(٦) الكتاب ٤: ٧٠.

(٧) وغيرها.

(٨) اللسان (نجل) ١١: ٦٤٨.

«و(اِفْعالَّ افْعِيلالاً)، وهو كـ(افْعَلَّ) نحو: احمارَّ، واحْوالَّ»

(اِفْعالَّ) أكثرُ ما يكون في الألوان، نحو: (اشْهَابَّ) و(ابْيَاضَّ) و(احْمارَّ).

وقد يجيء في العيوب أيضاً، نحو: (احْوَالَّ) من الحَوَل، و(اعْوَارَّ) من العَوَر. ولا يكون متعدّياً. وإذا لم يدغم لامه كان مثلَ: (استفعل) في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه. وقد يُقصَرُ (افعالّ) لطوله، فيرجِعُ إلى (افْعَلَّ).

قال «سيبويه»[1]: وليس شيءٌ يقالُ فيه: (افعالَّ) إلّا يُقال فيه: (افعَلَّ) إلّا أنّه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثُرُ في الأخرى، فقولُهم: (احمرَّ، واصفرَّ، واخضرَّ، وابيضَّ) أكثرُ من(احمارَّ، واصفارَّ، واخضارَّ، وابْياضَّ).

وقولُهم: (اشهابَّ، وادهامَّ)، أكثرُ من (اشْهَبَّ، وادْهَمَّ).

«وجاء في غيره كـ(ابْهارَّ)»

تأتي (افعالَّ) في غير الألوان والعيوب، قالوا: (اقطارَّ النَّبْتُ) إذا وَلِيَ وأخذَ يَجِفُّ. و(ابْهارَّ الليلُ) إذا أَظْلَمَ، و(ابهارَّ القَمَرُ) إذا أضاء[2].

«و(افْعَوْعَلَ افْعِيْعالاً)، وهو للمبالغة كـ(اعْشَوْشَبَ)»

(افْعَوْعَلَ) بناء موضوع للمبالغة، قالوا: (خَشُنَ المكانُ) فإذا أرادوا المبالغةَ والتّوكيدَ قالوا: (اخْشَوْشَنَ [المكان][3]). وقالوا: (أَعْشَبَتِ الأرضُ) فإذا أرادوا الكثرةَ والعمومَ قالوا: (اعْشَوْشَبَ) فمعنى: (خَشُنَ، وأَعْشَبَ)، دون معنى (اخْشَوْشَنَ)، و(اعْشَوْشَبَ)، لما فيه من تكريرِ العين، وزيادةِ الواو، وقوّةُ اللفظ مُؤذنةٌ بقوّة المعنى. وقد جاء متعدّياً منه حرفان، قالوا: (احْلَوْلَيْتُهُ) أي: اسْتَطَبْتُهُ[4].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٢٥ – ٢٦.

(٢) الكتاب ٤: ٧٦، وشرح الملوكي ٨٤.

(٣) (المكان) زيادة في ع. ليست في د.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٧٦، وشرح الملوكي ٨٥.

قال «حُمَيد بن ثور»(١):

٢٠٤٥- فَلَمَّا أَتَى عامانِ بَعْدَ انْفِصالِهِ عن الضَّرْعِ، واحْلَوْلَى دِماثاً يَرُودُها(٢)

و(احْلَوْلَى) أيضاً بمعنى حَلا، و(اعْرَوْرَيْتُ الفرسَ)(٣) أي: ركبتُهُ عُرْياً. ومنه: اعْرَوْرَيْتُ منه أمرًا قبيحاً. أي: ركبتُ. / وقالوا: (اذْلَوْلَى الرجلُ) إذا أسرع، ألحقوه بـ(اعْرَوْرَى)، وبَنَوهُ على الزّيادة فلم تُفارِقْهُ كما كان (اعْرَوْرَى) كذلك. [٦٣١]

«ومثلُه (افْعَنْلَلَ، افعِنْلالًا) كـ(اقْعَنْسَسَ)»

ومثلُه أي: مثلُ (افْعَوْعَلَ) (افْعَنْلَلَ) في كونه للمبالغة، فإنّ (اقْعَنْسَسَ) أزيدُ في المعنى من (قَعَسَ)، يُقالُ: (اقْعَنْسَسَ) إذا تأَخَّرَ ورَجَعَ إلى خلف، من القَعْسِ، وهو خُروجُ الصَّدرِ، ودخولُ الظَّهر، وهو ضِدُّ الحَدَب(٤).

وكذلك (افْعَوَّلَ) كـ(اخْرَوَّطَ) و(اجْلَوَّذَ) و(اعلوَّطَ) للمبالغة كـ(افْعَوْعَلَ)؛ لأنّه على زِنَتِهِ(٥).

«و(افْعَنْلَى، افْعِنْلاءً) نحو: (اسْلَنْقَى)»

(اسْلَنْقَى) مطاوع (سَلْقَى)، يقال: (سَلْقَيْتُهُ فاسْلَنْقَى) كما يقال: (دَمَغَهُ فانْدَمَغَ).

وشَذَّ مجيئُه متعدّياً فيما حكي (اسْرَنْدَى) و(اغْرَنْدَى) أي: علا وركب. قال:

---

(١) هو أبو المثنى حُميد بن ثور بن حزْن الهلالي العامري، شاعر مخضرم، عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حنينًا مع المشركين، ثم أسلم، قيل: توفي في خلافة عثمان ﷺ سنة ٣٠ هـ. الإصابة ٢: ١٢٦، والشعر والشعراء ١٨٧، والأعلام ٢: ٢٨٣.

(٢) البيت في ديوانه ٧٣، والكتاب ٤: ٧٧، وأدب الكاتب ٤٧٠، والأصول في النحو ٣: ١٣٨، وشرح الملوكي ٨٦، والممتع ١: ١٩٦.

(٣) الكتاب ٤: ٧٨.

(٤) اللسان (قعس) ٦: ١٧٧.

(٥) الأصول في النحو ٣: ١٢٩.

٢٠٤٦- قد جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِينِي   أَدْفَعُهُ عنِّي ويَسْرَنْدِينِي(١)

«وللرُّباعيّ المجرّد بناءٌ واحدٌ، و(فَعْلَلَ، فَعْلَلَةً) كـ(دَحْرَجَ، دَحْرَجَةً).
وقد يجيءُ (فِعْلالٌ) كـ(سِرْهَافٍ)»

للرُّباعيِّ المجرّدِ بناءٌ واحدٌ، لأنّه ثَقُلَ بكَثْرَةِ الحروفِ، فلم يتصرَّفُوا فيه تصرُّفَهُم في الثُّلاثي، وبناؤُه (فَعْلَلَ)، والبابُ فيه التعدِّي، تقول: (دَحْرَجْتُ الحَجَرَ) و(سَرْهَفْتُ الصَّبِيَّ) إذا أحسنتَ غذاءَهُ، وكذلك سَرْعَفْتُهُ.

وقد يجيءُ غيرَ متعدٍّ، نحو: (دَرْبَخَ الرَّجُلُ) إذا طأطأ رأسَه، وبَسَطَ ظَهْرَهُ. قال «العَجّاج»(٢):

٢٠٤٧- ولو أَقُولُ دَرْبِخُوا لَدَرْبَخُوا   لِفَحْلِنا إنْ سَرَّهُ التَّنَوُّخُ(٣)

وكذلك (بَرْهَمَ) وهو أن يُديمَ النَّظَرَ ساكنَ الطَّرف.

وله مصدران:

(الفَعْلَلَة)، نحو: (دَحْرَجْتُه، دَحْرَجَةً) و(سَرْهَفْتُهُ، سَرْهَفَةً) جعلوا التاءَ عِوَضاً عن الألفِ التي تُزاد قبل الآخر في مثل (الإعطاء) و(الإكرام).

و(الفِعْلال)، قالوا: (سِرْهَاف)، وقال(٤):

٢٠٤٨- سَرْهَفْتُهُ أَيَّمَا سِرْهَافِ(٥)

---

(١) ورد الرجز مع اختلاف في بعض ألفاظه في المنصف ١: ٨٦، وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٩٠، واللسان (غرند) ٣: ٣٢٥، وشرح الشافية ١: ١١٣.

(٢) البيت في ديوانه ٤٦٢.

(٣) انظر اللسان (دربخ) ٣: ١٥.

(٤) القائل هو العجاج. وهو في ديوانه ١١١. قاصدًا به ابنه رؤبة، برواية:

سَرْعَفْتُهُ ما شئتَ مِنْ سِرْعافِ

(٥) الرجز في المقتضب ٢: ٩٣، والأصول في النحو ٣: ٢٣٠، وليس في كلام العرب ٦٠، والمنصف ١: ٤١ واللسان (سرعف) ٩: ١٥١.

و«الزمخشريُّ» نَسَبَهُ إلى «رُؤبةَ»، وهو «للعَجّاجِ».

والغالبُ هو الأوّلُ؛ لأنّهُ لازمٌ لجميعها.

ولم يطرد (فِعْلال) إذ لم يقولوا: (قِحْطاباً) و(عِزْباداً)، بل (قَحْطَبَةً) و(عَزْبَدَةً)، وقالوا: (زَلْزَلَ، زَلْزَلَةً، وزِلْزَالاً)، ورُبّما فتحوا الأوّل في المضاعف فقالوا: (زَلْزالٌ) و(قَلْقالٌ)، ولا يقولونه في غيره[١]، فلا يقولون: (سَرْهَاف)بفتح السين، كأنه لثقل التضعيف فتحوا أوّله، وإنما حذفوا التاء وأتوا بالألف قبل الآخر عوضاً عنها، وفتحوا الأوّل كما فتحوا أوّل (التَّفعِيل) من (كَلَّمَ تكليماً)، ومَنْ كَسَرَ جَعَلَهُ كـ(الكِلّام) و(الكِذّاب).

وقال «الفرّاء»: (الزّلزال) بالكسر المصدر، وبالفتح الاسم[٢].

«وللمزيدِ منه (تَفَعْلَل، تَفَعْلُلا) وهو مطاوعُه كـ(تَدَحْرَجَ)»

وهو غيرُ متعدّ، لأنّه لا يدلّ على مفعولٍ لفظاً ولا معنى، وإنّما يدلّ على فعلِ الفاعل فحسب.

«و(افعَنْلَلَ، افعِنْلالاً) كـ(احْرَنْجَمَ)»

يقال: (احْرَنْجَموا احْرِنْجاماً) إذا اجتمعوا وازدحموا. والمحْرَنْجِمُ: العددُ الكثيرُ، ومعناه المطاوعة، فهو في الرُّباعيّ كـ(افْتَعَلَ) في الثُّلاثيّ، وزادوا نوناً وألفَ الوصل، كما زادوهما هناك، ولا يجيءُ مُتَعَدِّياً.

«و(افعَلَلَّ، افعِلّالاً) كـ(اقْشَعَرَّ)»

(اقْشِعْراراً) و(اطمأنَّ اطمئناناً)، وهو كـ(احمرّ، واصفرّ) في الثلاثيّ، ولذلك لا يتعدّى، وأمّا (اسْحَنْكَكَ) و(افْعَنْسَسَ) فكلُّ ذلك مُلْحقٌ بـ (احْرَنْجَمَ)،والكاف الثانية

---

(١) المفصل ٢١٧.

(٢) انظر اللسان (زلل) ١١: ٣٠٨.

والسين مكرّرتان، ولذلك لم يُدغم المثلان فيه، كما لم يُدغم نحو: (جَلْبَبَ) و(شَمْلَلَ)؛ لئلا يبطل الإلحاقُ[١].

«وقد يَرِدُ المصدرُ على (فاعِلَةٍ) و(مفعولٍ) كـ(العافية) و(المَيْسُور)، وهو قليلٌ»

اعلم أنّه كما يجيءُ[٢] المصدرُ ويُرادُ به الفاعلُ أو المفعولُ كقولهم: (ماءٌ غَوْرٌ) أي: غائر، و(رجلٌ عَدْلٌ) أي: عادل، و﴿خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[لقمان: ١١] أي: مخلوقُهُ. و(الدِّرهمُ ضَرْبُ الأميرِ) أي: مضروبُه، فكذلك يَرِدُ اسمُ الفاعل أو المفعول ويُرادُ به المصدرُ.

أمّا لفظُ الفاعلِ أو المفعولِ فقالوا: (عافاهُ اللهُ عافيةً)، وقالوا: (الفاضِلَة) بمعنى: الفَضْل. وفي التّنزيل: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[الواقعة: ٢] أي:كَذِبٌ، و﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] أي بقاءٌ. وقيل: إنّها أسماءٌ وضعتْ موضعَ المصادِرِ.

أمّا لفظُ المفعولِ فقالوا: (الميسور) و(المعسور)، بمعنى العُسْر، واليُسْر، و(المعقول)، و(المجلود)، و(الموضوع)، بمعنى العقلِ، والجلادةِ، والوضعِ، مصدر وَضَعْتُ الشيءَ من يدي، و(المرفوعُ) و(الموضوعُ) بمعنى الرفعِ والوضعِ، وهما ضَرْبانِ من السَّير. وفي التّنزيل: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[القلم: ٦] أي: الفتنة.

/ وأكثرُ النّحويين يذهبونَ إلى أنَّ هذه مصادر جاءت على مفعولٍ؛ لأنَّ المصدرَ مفعولٌ، وكان «سيبويه»[٣] لا يرى أن يكونَ (مفعولٌ) مصدراً، ويحمِلُ هذه الأسماءَ على ظاهِرِها، ويجعلُ (الميسورَ)، و(المعسورَ) زماناً يُوسَرُ فيه، ويُعسَرُ فيه، كما تقول: (هذا وقتٌ مضروبٌ)، لأنَّ الضربَ يقعُ فيهِ، و(المرفوعَ) و(الموضوعَ) ما يرفعه ويضعه، و(المعقولَ) من عقلتُ الشيء، أي: حَبَسْتُهُ وشَدَدْتُهُ[٤]. [٦٣٢]

---

(١) انظر شرح الملوكي ٩٠.

(٢) (جاء) في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٩٧، والأصول في النحو ٣: ١٤٩.

(٤) انظر اللسان (عقل) ١١: ٤٥٨.

وقيل في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[القلم: ٦] :الباءُ زائدةٌ، والتقدير: فستُبصِرُ ويُبصرون أيُّكم المفتون. وقيل: المرادُ به الجنّي؛ لأنَّ الجنّي مفتونٌ؛ لأنَّ الكفّارَ قالوا: إنَّ النبيَّ ﷺ[1] مجنونٌ، وأنَّ له جنيّاً، فقال تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۞ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥، ٦] يعني: الجنّي.

ومن ذلك (المكروهة)، و(المصدوقة)، و(المكذوبة)، بمعنى الكراهة، والصدق، والكذب.

«وللمبالغةِ على (تَفْعالٍ) كـ(التَّلْعابِ) بمعنى اللَّعب»

زِيْدَ في مصدرِ الثلاثيّ المجرّدِ زيادةً للإيذانِ بكثرتِهِ وتكريْرِهِ، كما ضعَّفوا العينَ في (فَعَّلْتُ) لتكثيرِه، وذلك لأنَّ قوّةَ اللفظِ تُؤذِنُ بقوّةِ المعنى، ألا تَرَى أنّهم يقولون: (خَشُنَ الشيءُ) و(أَعْشَبَتِ الأرضُ) فإذا أرادوا الكَثْرَةَ والمبالغةَ قالوا: (اِخْشَوْشَنَ)و(اعْشَوْشَبَ)، إلّا أنَّ مصدرَ (فَعَّلْتُ) جارٍ على فعلِهِ، وهذه المصادرُ غيرُ جاريةٍ على أفعالِها، فإنّهم بَنَوْها على (تَفْعال) بفتحِ التّاء، فقالوا: (هَدَرَ الشرابُ يَهْدِرُ هَدْراً وتَهْداراً)[2] إذا غَلَى، وقالوا في اللَّعب: (التَّلْعاب) وفي الصَّفق: (التَّصْفاق) وفي الرَّدِّ: (التَّرْداد) وفي الجَوَلان: (التَّجْوال)، وفي القَتْلِ: (التَّقْتال)، وفي السَّيْر: (التَّسْيار).

وقال الكوفيون: (التَّفْعال) هاهنا بمنْزلةِ (التَّفْعِيل)؛ لأنَّ كليهما بناءُ مبالغةٍ، لكنّهم أبدلوا الألفَ بالياء، [وأبقوا] [3] التاءَ مفتوحةً، والذي يدلُّ على بطلانِه أنّهم قالوا: (تَلْعابٌ) ولم يقولوا: (تَلْعِيبٌ). فدلَّ على أنّه مصدرُ (لَعِبَ)، وليس مصدرَ (لَعَّبَ)، ولا (تَلَعَّبَ).

ولم يجئْ من المصادرِ (تِفْعالٌ) بكسرِ التاءِ إلّا كلمتان (التِّبيان) و(التِّلقاء)، وذلك

---

(١) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) في ع.

(٢) اللسان (هدر) ٥: ٢٥٨.

(٣) (وبقوا) في د، ع. والتصويبُ منّي.

لأنّ التاءَ فيهما لم تُزَدْ للتكثيرِ، وإنّما زيدت لغيرِ علّة، فـ (التِّبيان) و(البَيان) واحدٌ، وكذلك (التِّلْقاء) و(اللِّقاء)، فخالفوا بناءَهما بناء ماجاء للمبالغة.

وقد جاءت أسماءٌ يسيرة على (تِفعال) بكسر التاء[١].

قالوا: (مرّ تِهْواءٌ من الليل) بمعنى: هَوِيّ، أي: طائفة. و(مضيت تِلقاء القوم) أي: حِذاءهم. وفي التنزيل: ﴿تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾[الأعراف: ٤٧] . و(رجلٌ تِلْقامٌ) سريع اللقم، و(تِكْلامٌ) كثير الكلام، و(تِلْعابٌ) كثير اللعب، و(تِنْبالٌ) قصير، و(تِبْراكٌ)، و(تِعْشارٌ)، و(تِرْباعٌ) لمواضع. و(تِمْساحٌ) للدّابّة المعروفة، وللرجل الكذّاب. و(تِجْفافٌ) لما يَلبس الفرس عندالحرب، والجمع (تَجافيف). و(تِمْثال)، للصورة، و(تِمْراد) بيتٌ صغيرٌ للحمام، والجمع: (التّماريد). و(تِلْفاق) ثوبٌ يلفّق مع آخر، لوقت الضِّراب. و(ناقةٌ تِضْرابٌ)، ضَرَبَها الفحلُ، و(التِّقْصار) المِخنقة، و(التِّيتاء) العِذْيوط. و(التِّمْتان) واحد التماتين، وهي خيوطُ الفُسْطاط. و(التِّبْغال) الذي يعرِفُهُ العامّةُ. و(جاء لِتِبفاقِ الهلالِ) أي: لِوِفاقِهِ.

وأمّا (التِّرْياقُ) و(الدِّرْياقُ) و(الطِّرْياقُ) بمعنىً[٢]، فيجوزُ أن يكونَ مِن هذا، ويجوزُ أن يكونَ (فِعْيالًا).

«وعلى (فِعِّيلَى) كـ(الحِجِّيزَى) و(الخِلِّيفَى)»

جاءت مصادرُ على (فِعِّيلى) مضعّفةَ العينِ للمبالغةِ والتكثيرِ.

يقال: (كان بينهم رِمِّيًّا ثم صارت إلى حِجِّيْزى)[٣] أي: تَرامٍ، وتَحاجُز، ولا يريدون مجرّدَ الرّمي والحجز من الجانبين، بل المبالغةَ والكثرةَ.

وكذلك (الحِثِّيثَى) لكثرةِ الحثِّ، ولا يكون من واحدٍ؛ لأنّ المرادَ منه المفاعَلة[٤].

---

(١) عدّ منها ابن خالويه تسعة عشر حرفًا، انظر ليس من كلام العرب ٢٧٨، وأوصلها السيوطي إلى الثلاثين، انظر المزهر ٢: ٩٢.

(٢) انظر اللسان (درق) ١٠: ٩٦، و(طرق) ١٠: ٢٢٤.

(٣) انظر اللسان (حجز) ٥: ٣٣١.

(٤) (التفاعل) في ع.

وقد يجيءُ هذا الوزنُ لواحدٍ، قالوا: (دِلِّيَى) لكثرةِ العلمِ بالدّلالة والرّسوخ فيها، وقد يُسَمّى بها الدليلُ أيضاً، و(القِتِّيتى) بمعنى القَتِّ وهو النَّميمة، و(الهِجِّير) و(الهِجِّيرَى) و(الإِهْجِيرَى)، بمعنى الدَّأب والعادة.

وعن عمرَ ﷺ: «لولا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ»[1] أي: لولا الخلافةُ والاشتغالُ بأمرها عن تعهّد أوقات الأذان لأَذَّنْتُ. يُشيرُ بذلك إلى فضل الأذانِ.

وعنه أيضاً: «لا رِدِّيدَى في الصدقة»[2] أي: لا تُرَدُّ.

و(الخِطِّيبَى) من الخطبة. و(المِنِّينَى) من المِنَّة. و(الهِزِّيمَى) من الهزيمة.

وهذه ألفاظٌ جاءت مؤنّثةً بالألفِ مقصورةً، نحو: (الدّعوى) و(الرّجعة) و(خَصَّه بالشيء خصوصاً وخصوصية وخِصِّيصَى)[3].

وأجازَ بعضُ الكوفيين جميعَ البابِ على ذلك قياساً، وخالفه جميعُ البصريين، و«الفَرّاءُ» من الكوفيين.

«ويجوزُ بناؤه في ما زادَ على الثلاثةِ على لفظِ (المفعُولِ) كـ(المُصْبَحِ)»

المصدرُ إذا كان لفعلٍ زائدٍ على الثلاثةِ جازَ بناؤه على مثالِ مفعولِ ذلك الفعلِ؛ لأنّ المصدرَ (مفعولٌ)، وفي التّنزيل: ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] و﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[هود: ٤١] قال الشاعر:

٢٠٤٩ - الحَمْدُ لله مُمْسانا ومُصْبَحَنا ... بالخيرِ صَبَّحَنا رَبِّي ومَسَّانا[4]

---

(١) رواه أبو الشيخ في كتاب الأذان، والبيهقي عن عمرَ ﷺ. التلخيص الحبير ١: ٢٢٣، وكشف الخفاء ٢: ١٦٢، واللسان (خلف) ٩: ٨٤. وفي المصنف لابن أبي شيبة ٢: ٣٧٠ كتاب (الأذان) باب (٣٦) (في فضل الأذان وثوابه) (٢٣٤٨): «قال عمر: لو أطقتُ الأذان مع الخِلِّيفى لأَذَّنْتُ».

(٢) انظر اللسان (ردد) ٣: ١٧٤، وقد نسبها إلى عمر بن عبد العزيز.

(٣) قال العكبري في اللباب ٢: ٤٣٧: «وأمّا خصّيصى فمقصورة، وحكى الكسائي فيها المدّ، وهو بعيد».

(٤) البيت لأمية بن أبي الصّلت. ديوانه ٧٩، وهو في الكتاب ٤: ٩٥، والمفصل ٢١٨، واللسان (مسا) ١٥: ٢٨٠، وشرح الأشموني ٢: ٥٩٥.

أي: (إِمْساءَنا) و(إِصْباحَنا)، أي: وقت إمسائنا وإِصْباحِنا، وهما منصوبانِ على الظرف.

وقال آخر:

٢٠٥٠- وقَـدْ ذُقْتُمُونـا مَـرَّةً بعـدَ مَـرَّةٍ وعِلْـمُ بَيـانِ المَـرْءِ عِنْـدَ المُجَـرَّبِ[1]

أي: (التَّجربة).

وقال «رؤبة»[2]:

٢٠٥١- يَـا رَبِّ إنْ أَخْطَـأْتُ أوْنَسِيـتُ

فـأنـت لا تَنْـسَى وَلاَ تَمُـوتُ

إنَّ المُـوَقَّى مِثْـلُ مـا وُقِّيـتُ

أي: إنَّ التَّوقية مثل تَوْقِيَتي، وكانَ قد وَقَعَ في يدِ الحروريّةِ فتَخَلَّصَ منهم.

وقال«مالكُ بن[أبي] كعب»[3]:

٢٠٥٢- أُقـاتِلُ حَـتَّى لا أَرَى لِي مُقاتَـلاً وأَنْجُـو إذَا حُـمَّ الجَبـانُ مِـنَ الكَـرْبِ[4]

---

(١) البيت لرجل من بني مازن كما في شرح المفصل ٦: ٥٤، وهو في المفصل ٢١٨، وشرح الأشموني ٢: ٥٩١.

(٢) نُسب هذا الرجز إلى رؤبةَ في الكتاب ٤: ٩٧، والمفصل ٢١٨، وغيرهما، ونُسب كذلك إلى العجّاج، والصوابُ - كما يقول د. عزة حسن - أنّه للعجّاج، لأمرين:

أحدهما: أنّها وصلت إلينا مع مجموعة قصائد العجاج برواية الأصمعي.

والثاني: أنّها من قصيدةٍ مُدِحَ بها مسلمة بن عبد الملك، ورؤبةُ لا يمكنُ أنْ يمدحَ مسلمة؛ لأنّه كان صغيرًا حين ماتَ مَسْلَمة. انظر ديوان العجاج ٤٦٤.

(٣) (مالك بن كعب) في د. وما بين الحاصرتين هو الصواب، حيثُ نُسب في الكتاب ٤: ٩٦ إلى مالك بن أبي كعب، وهو والدُ كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري الصحابي الشاعر، وكان من شعراء الجاهلية، وله في حروب الأوس والخزرج قبل الإسلام آثارٌ. وانظر الأغاني ١٥: ٢٦. وأورده ابنُ منظور في اللسان منسوبًا إلى كعب بن مالك. ولم أجد في كتب التراجم شعرًا لمن اسمُه مالك بن كعب - كما أورد الزنجاني -، ممّا يرجّحُ نِسبةَ سيبويه.

(٤) البيت في الكتاب ٤: ٩٦، والمقتضب ١: ٢١٣، والخصائص ١: ٣٦٧، واللسان (قتل) ١١: ٥٤٩.

وقال «زيدُ الخيل»(١):

٢٠٥٣- أقاتِلُ حتَّى لا أرَى لِي مُقاتَلاً وأَنْجُو إذا لَمْ يَنْجُ إلّا المُكَيَّسُ(٢)

والمُراد: حتى لا أرى لي قِتالاً. وهذه كلُّها مصادرُ بلا خلافٍ.

وهذا كما يُجعل اسمُ المكانِ والزمانِ من هذه الأفعالِ على مثال المفعول؛ لأنّ كليهما مفعولٌ، والفعلُ يعمل فيهما عَمَلاً واحداً،فجازَ وَضْعُ بعضِها موضعَ بَعْضٍ.

«و(المرّة) من مصدرِ الثلاثيِّ المجرّدِ على (فَعْلَةٍ) بالفَتْحِ، نحو: (لَقِيتُه لَقْيَةً) وقد يُقال: (لِقاءَةً)»

الأصلُ في مصدرِ الثلاثيّ المجرّدِ أن يكونَ على (فَعْل) بالفتح، فإذا أرادوا المرَّةَ الواحدةَ ألحقوه التاءَ، وجاؤوا به على (فَعْلَةٍ).قالوا: (ضربتُهُ ضَرْبَةً) و(قتلتُهُ قَتْلَةً).

وإن كان في المصدرِ زيادةٌ نحو: (القِيام) و(القُعود) و(الجُلُوس) و(الإِتْيان) و(اللِّقاء) حذفوها فقالوا: (قُمْتُ قَوْمَةً، وقَعَدْتُ قَعْدَةً)، وكذلك (الجَلْسَةُ) و(الأَتْيَةُ) و(اللَّقْيَةُ)؛ لأنّ هذه الزيادةَ لمّا لم تكنْ في الفعلِ لم تَلْزَمْ لزومَها إذا كانت موجودةً في الفعل، نحو: همزة (إفعال)، والهمزة والسينِ والتاء في (اسْتِفْعال)،فـ(ضَرْبةٌ) نظيرُ (تَمْرةٍ)؛ لدلالته على المرّة الواحدة. و(ضَرْبٌ) بمنْزلةِ (تَمْرٍ)؛ لدلالته على القليلِ والكثيرِ.

وقد يأتونَ به على المصدرِ المستعملِ مَعَ الزّيادةِ، فيقولون: (لَقِيتُه لِقاءَةً) و(أَتَيْتُهُ إِتيانةً)، كأنّهم نزّلوا الزيادةَ غيرَ اللازمةِ منزلةَ اللازمةِ فيما زادَ على الثلاثةِ(٣).

---

(١) هو زيد بن مُهَلْهِل الطائي، قيل له: (زيد الخيل) لطول طِراده بها، وكان شاعرًا مجيدًا، وَفَدَ على رسول الله ﷺ فسمّاه (زيدَ الخيرِ)، وقال له: يا زيدُ ما وُصِفَ لي في الجاهلية أحدٌ فرأيتُه في الإسلامِ إلّا كان دونَ الصفةِ غيرُك، وأَقْطَعَهُ أرضين. وتوفي سنة ٩ هـ. الشعر والشعراء ١٢٩، والإصابة ٢: ٦٢٢.

(٢) البيت في الكتاب ٤: ٩٦، والنّوادر ٣٠٠، والخصائص ١: ٣٦٧، وشرح المفصل ٦: ٥٥، واللسان (قتل) ١١: ٥٤٩.

(٣) انظر شرح المفصل ٦: ٥٧.

«ومما زادَ بزيادةِ التاءِ على مصدَرِهِ كـ(الإعطاءَة)»

ما كانَ من الفعلِ زائداً على الثلاثةِ فإنَّ المرّةَ الواحدةَ تكونُ بزيادةِ التاءِ على مصدرِهِ المستعملِ، تقول: (أعطيتُهُ إِعْطَاءَةً) و(استخرجتُهُ استخراجَةً) و(انطَلَقَ انطلاقةً).

«إلّا ما فيه تاءُ التأنيث منها فالوصف بـ(الواحدة)، نحو: (رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحِدَةً) و(دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً)»

إذا كانَ في المصدرِ تاءُ تأنيثٍ لم تُجْلَبْ تاءٌ أُخرى؛ لأنَّ تاءَيْ تأنيثٍ لا تجتمعان، بل توصفُ بـ(الواحدة)، ليُعْلَمَ أنَّ المرادَ به المرّةُ الواحدةُ، سواءٌ فيه الثلاثيّ أو غيره.

فتقول: (رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحدةً)، و(دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحدةً)، و(اسْتَعَنْتُ بِهِ استعانةً واحدةً)، و(قاتلتُهُ مُقاتلةً واحِدةً)، ولا تقولُ: قِتالَةً؛ لأنّ أصلَ المصدرِ في (فاعَلَ) (المُفاعَلَةُ) لا (الفِعالُ)؛ لأنّه على وزن (الدَّحْرَجَة)، ولولم يأتوا بلفظِ الواحدةِ بل اقتصروا على المصدرِ فقالوا: (استعَنْتُ به استعانةً) عند إرادةِ المرّة. وزعموا / أنَّ هذه التاءَ غيرُ التاءِ [١٣٣]
التي كانت في المصدر، كما أنّك إذا قلتَ: (يا مَنصُ) على لغةِ مَنْ قال: (ياحارُ) بالضم، فالضمّةُ التي فيه غيرُ الضمةِ التي كانت فيه قبلَ الترخيمِ لكانَ قَوْلاً[١].

«و(الفِعْلَةُ) بالكسر للنوع من الفِعْلِ، نحو: (هو حَسَنُ الطِعْمَةِ)»

المصدرُ يدلُّ على جنسِ الفعلِ، ويتناول جميعَ أنواعه، فإذا أردتَ النوعَ- أعني الحالة التي عليها الفاعلُ عند الفعلِ - بنيتَه على (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء وسكون العين، فقلت: (هو حَسَنُ الرِّكْبَةِ) أي: إذا رَكِبَ كانَ رُكوبُه حَسَناً، يعني أنّ ذلك عادته في الركوب، و(هو حَسَنُ الطِّعْمَةِ)، أي: أنّ ذلك لمّا كان موجوداً منه صار حالةً له. ومثلُهُ (العِذْرَة) لحالة وقت الاعتذار، و(القِتْلَةُ) للحالةِ التي قُتِلَ عليها، و(المِيتةُ) للحالةِ التي ماتَ عليها.

---

(١) (لكان قولًا) جواب (لو) في قوله: «ولو لم يأتوا بلفظ الواحدة». انظر شرح المفصل ٦: ٥٧.

قال «النابغةُ»[١]:

٢٠٥٤- ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إلّا تكُنْ نَفَعَتْ فإنَّ صاحِبَها قَدْ تاهَ في البَلَدِ[٢]

وقد يجيءُ هذا البناءُ للمصدرِ من غير أنْ يُرادَ به الحالةُ نحو: (دَرَيْتُ دِرْيَةً) و(بفُلانٍ بَأْسٌ وشِدَّةٌ)، و(شَعَرْتُ بالأمرِ شِعْرَةً). ومنهُ: (ليتَ شِعْرِي) أي: عِلْمي ومعرفتي، حذفوا التاءَ تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال[٣].

***



(١) هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، شاعرٌ جاهليٌّ من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تُضرب له قُبَّةٌ من جِلدٍ أحمرَ بسوق عكاظ فتقصده الشعراء لتعرض عليه أشعارَها، وكانت وفاته نحو ١٨ ق. هـ. الشعر والشعراء ٣٨، والأعلام ٣: ٥٤.

والبيت في ديوانه ٣١ برواية:

هـا إنّ ذي عـذرة إلّا تكـن نفعـت فـإنّ صاحبَهـا مشـاركُ النّكـدِ

أمّا رواية الزنجاني فقد أوردها الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر ٤٦٥.

(٢) البيت في المفصّل ٣١٣، واللسان (عذر) ٤: ٥٤٥، وشرح الشافية ١: ١٨٠، والخزانة ٢: ٤٧٨.

(٣) انظر شرح المفصل ٦: ٥٧.

«فصل:

(حروفُ الزيادة)، أي: التي يجوزُ زيادتُها ما في قولك: (سألتمونيها)»

زيادةُ الحرفِ يشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ. وأمّا الحروفُ فلا يكونُ فيها زيادةٌ؛ لأنَ الزيادةَ ضَرْبٌ من التصرُّفِ، ولا يكون ذلك في الحروف.

ومعنى الزيادة: إلحاقُ الكلمةِ من الحروفِ ما ليس منها.

وذلك يكونُ: إمّا بتكثيرِ حروف الكلمة:

إمّا بتكريرِ العين، كـ(قِنَّبٍ) وزنـه(فِعَّلٌ)، ألحقوه بتضعيفِ العين بـ (درهم).

وإمّا بتكريرِ اللام، نحو: (خَفَيْدَدٍ) وهو الظَّلِيمُ السّريعُ، من قولهم: (خَفَدَ الظَّلِيمُ) إذا أسرع، ألحقوه بزيادةِ الياء وتكريرِ اللامِ بـ (سفرجلٍ)، و(خِدَبٍّ) أي: ضخم، وزنُهُ (فِعَلٌّ) للإلحاق بـ (قِمَطْرٍ).

ولم يأتِ تكرّرُ الفاءِ إلّا في (مَرْمَرِيسٍ)[1] للدّاهيةِ الشديدةِ، كرّروا الفاءَ والعينَ، من المِراسَةِ، وهي الشدّة. وأمّا (مَرْمَرِيتٌ) فلم يخطّه[2] «سيبويه»، وهو الأرضُ المَلْسَاء التي لا نباتَ بها، من قولهم: (مكان مَرْتٌ) بيِّنُ المُرُوتةِ[3].

وكرّروا العينَ واللّام فقالوا: (صَمَحْمَحٌ) للعظيمِ الضّخم، ملحقٌ بـ (سَفَرْجَلٍ). و(بَرَهْرَهةٌ) وهي المرأةُ الصافيةُ اللونِ، وقيل: هي التي تُرْعَدُ رُطُوبَةً[4]، ووزنُها (فَعَلْعَلة)، واشتقاقُ (البرهان) يجوز أن يكونَ منها، لأنّ الحُجّةَ توصفُ بالإنارة والإبانة، ألا ترى إلى قولهم: (الحقُّ أبلجُ) أي: أوضحُ.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١١٣.

(٢) (يخط) في ع.

(٣) انظر اللسان (مرس) ٦: ٢١٧، و(مرت) ٢: ٨٩.

(٤) انظر اللسان (بره) ١٣: ٤٧٦.

وإنْ لم يكن بتكثيرِ حروفِ الكلمة، وهو المقصودُ ذِكرُه في هذا الفصل، ويكون ذلك إمّا لإفادةِ معنى، كألفِ (ضارِبٍ)، وواوِ (مَضْروبٍ)، وياءِ (قتيلٍ)، وألفِ التكسير، وياءِ التّصغير.

وإمّا للعِوضِ كتاءِ (زنادقة)، وسينِ (يَسْتَطِيع)، وميمِ (اللهمَّ).

وإمّا لتفخيمِ المعنى، كميمِ (سُتْهُم)، و(زُرْقُم) و(أنتُم).

وإمّا لضربٍ من التوسُّع في اللُّغة، كألفِ (حمارٍ)، وواوِ (عمودٍ)، وياءِ (قَفِيزٍ). والنوعُ الأوّلُ مقيسٌ، والثاني مسموعٌ غيرُ مقيسٍ.

فلَكَ أنْ تبنيَ من (خَرَجَ) مثل (خَرْجَجٍ) قياساً على (جَلْبَبَ)، ولا تقولُ: خَرْوَج، ولا خَيْرَج، قياساً على (جَوْهرٍ) و(صَيْرَفٍ).

والحرفُ الزائدُ الذي لا يكونُ من جنسِ حروفِ الكلمةِ يكونُ بحرفٍ من الحروفِ العشرة التي تُسَمّى (حروفَ الزِّيادة)، وهي التي يجمعُها قولُكَ: (سألتُمونيها) أو (لم يأتِنا سَهْوٌ)[1] أو (اليومَ تَنْساهُ) أو (المَوْتُ يَنْساه) أو (السَّمانَ هويتُ)[2] أو (أَسْلَمَنِي وَتاهَ) أو (يا أَوسُ هل نِمْتَ) أو (سُلَيْمانُ أتوه)[3].

ومَثَّلَهُ «الزمخشريُّ»[4] بقوله: (وأتاهُ سليمانُ). **وفيه نَظَرٌ؛ لأنّه قد تكرّرَ فيه الألفُ.** وبعضُهم بقوله: (الوَسْميّ هَتَّان)[5]، وفيه تكرُّرُ الياءِ والتاءِ.

وحُكِيَ أنّ «أبا العباسِ» سَأَلَ «أبا عثمان»[6] عن حروفِ الزِّيادةِ، فأنْشَدَهُ:

---

(١) انظر اللباب للعكبري ٢: ٢٢٣.

(٢) قدّم لفظ (السّمان) على (هويت) لئلا تَسْقُطَ الهمزةُ في الدَّرْجِ.

(٣) انظر شرح المفصل ٩: ١٤١.

(٤) في المفصل ٣٥٧.

(٥) **وفي حاشية د بخطِّ المؤلِّف: (أو: هَوِيَ تلمسان). وقد نقصت فيه الهمزةُ.**

(٦) المرادُ بهما أبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني. انظر المنصف ١: ٩٨، وشرح الملوكي ١٠٠.

٢٠٥٥- هَوِيتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَنِي   وما كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمانا[١]

فقالَ له: الجوابُ؟ فقالَ: قد أجبتُكَ مرّتين. يعني قوله: (هويتُ السِّمانَ). وفيه نظرٌ؛ لسقوطِ الهمزة في الدَّرْجِ. وجَمَعَ الشَّيخُ[٢] ثلاثةَ أمثلةٍ منها في بيتٍ فقال:

٢٠٥٦- يا أوسُ هل نِمتَ؟ ولم يأتِنا   سَهوٌ، فَقالَ: اليومَ تَنساهُ[٣]

وليس المرادُ من قولِنا: «حروفُ الزيادة»، أنّها تكونُ زائدةً لا محالةَ؛ لأنّها قد توجدُ غيرَ زائدةٍ كقولك: (سَأَلَ) و(نامَ) و(سَمِنَ) وغيرِها، وإنّما المرادُ أنّه إذا احتيجَ إلى زيادةِ حرفٍ لغرضٍ لم يكن إلّا من هذه الحروف.

ولا نعني بـ(الزائدِ) ما لو حذفتَه لم يختلّ معنى الكلمةِ، فإنّ ألفَ (ضاربٍ) وواوَ(مضروبٍ) زائدتان، ولو حذفتَهما اختلَّ معنى الفاعليّةِ ومعنى المفعوليّةِ، وإنّما نعني أنّه ليسَ موجوداً في الحروفِ الأصليّةِ من الكلمةِ.

وللحكمِ بزيادةِ الحرفِ ثلاثةُ طُرُقٍ[٤]:

الأوّلُ: عدمُ النظيرِ، ومعناه أنك لو حكمتَ بأصالة الحرف لم يكن له نظيرٌ في الأصول، كنون (قَرَنْفُل)، لأنّك لو حكمتَ بأصالتها لكان في الكلام مثل: (سَفَرْجُل) بضم الجيم وهو معدوم / . [٦٣٤]

---

(١) البيت في شرح التصريف ٢٢٤، وهو من نظمِ المازنيّ رحمه الله.

(٢) المقصود بقول الزّنجاني: (الشيخ) هو شيخُه ابنُ الخبّاز.

(٣) «وقد جمع ابنُ خَروفٍ منها نيّفًا وعشرين تركيبًا محكيًّا وغيرَ محكيٍّ، قال: وأحسنها لفظًا ومعنى قوله:

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمِها   فقالت ولم تبخلْ: أمانٌ وتسهيلُ

وقيل: هم يتساءلون، وما سألت يهون، والْتَمَسْنَ هوايَ، وسألتُم هواني، وغير ذلك». شرح الشافية ٢: ٣٣١. والبيت لابن عبدون، ديوانه ١٧٠، وقد جمعها ابنُ مالك في إيجاز التعريف في علم التصريف ٣١، أربعَ مرات، فقال:

أمانٌ وتَسْهيلٌ، تلا أُنسَ يومِهِ   نِهايةُ سُؤْلٍ أم، هَناءٌ وتَسْليمُ

(٤) انظر اللباب ٢: ٢٢٣، وشرح الملوكي ١١٩، وشرح الشافية ٢: ٣٣٣.

الثاني: كثرةُ زيادةِ ذلك الحرف في ذلك الموضع، كهمزة (أَفْكَل)[١] يُحكم بزيادتها وإن لم يعرف اشتقاقه؛ لكثرة زيادة الهمزة في أول الكلمة إذا كان بعدها ثلاثة أصول.

الثالث: الاشتقاقُ، وهو أعدلُ شاهدٍ؛ لأنّ العلمَ به قطعيٌّ، ومعنى ذلك أنّه إذا وردت الكلمةُ وفيها بعضُ حروفِ الزّيادةِ العشرة، ورأيتَ ذلك الحرفَ قد [سَقَطَ][٢] في بعض تصاريفِ الكلمةِ التي يوافقها في المعنى والتركيب حَكَمْتَ بزيادةِ ذلك الحرفِ، وذلك كألِفِ (ضارِبٍ) فإنّه قد سَقَطَ في (ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، وضَرْب، واضْرِبْ) فتحكم عليه بأنّه زائدٌ.

ومتى فقدت هذه الثلاثة حكمتَ بأصالةِ الحرفِ، كالضاد، والراء، والباء، فإنّها ثابتةٌ في جميعِ تصاريفِ الكلمةِ.

وأولى الحروفِ بالزيادةِ حروفُ اللين: الألفُ والياءُ والواوُ؛ لأنّها أخفُّ الحروف، وأوسعُها مخرجاً، وأقلُّه اكُلفةً.

وأمّا قول النحويين: إنَّ الواوَ والياءَ ثقيلتانِ، فبالنسبةِ إلى الألفِ، وأمّا بالنسبةِ إلى غيرها من الحروف فخفيفتان، وغيرُ حروفِ المدّ من حروفِ الزيادةِ العشرة مُشَبَّهَةٌ بها.

فالهمزةُ مجاورةٌ للألفِ في المخرج، وتنقلبُ إلى حروفِ اللين عند التخفيف، والهاءُ أيضاً مجاورة للألف في المخرج أو هو بعينه.

وقد أبدلت من الواو في (ياهَناه)، ومن الياء في [هذه][٣]، وأخرجَها «أبو العباس» من حروفِ الزّيادة[٤]، واحتجَّ بأنّها لم تردْ إلّا في الوقفِ في نحو: (ارْمِهْ) و(اغْزُهْ)، فلا

---

(١) الأفكل هو الرِّعْدَة.

(٢) (سقطت) في د، ع. والتصويب منّي.

(٣) (هذي) في د، ع،.ما أثبتُّه من شرح الملوكي ١٠٥.

(٤) تتابع النحويون على ذكرِ هذا الرأيِ ونسبته إلى أبي العباس المبرّد كما في سر صناعة الإعراب ١: ٦٢، ٢: ٥٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ١٤٣، والممتع ١: ٢٠٤، وشرح الشافية ٢: ٣٨٢، وشرح الأشموني ٣: ٣٠٥، وغيرها. وإذا رجعنا إلى كتابِ المبرّدِ «المقتضب» نجده يُصرِّحُ بأنّ الهاءَ حرفٌ من حروف الزيادة، ففي ١: ١٩٤ ذكر أن حروف الزيادة عشرة، وعدّ الهاء فيها، ثمّ ذكر مواضع زيادتها، وكذلك في ٣: ١٦٩=

أعدّها مع الحروف التي كثرتْ زيادتُها، **والصوابُ الأوّل**، وهو رأيُ «سيبويه»؛ لأنّها قد زيدت في ما ذكره وفي غيره على ما سيأتي.

والميمُ فيها غُنّةٌ إلى الخيشوم مناسبة بغنّتها لينَ حروفِ اللين.

والنونُ فيها أيضاً غنّةٌ، وليس لها مُخرج معيّن، بل يمتدّ في الخيشوم امتدادَ الألف في الحلق.

والسّينُ حرفٌ مهموسٌ فيه صفيرٌ، فناسَبَ بهمسِهِ لينَ حروفِ اللين.

والتاءُ حرفٌ مهموسٌ، وهو من طرفِ اللسانِ كالسين، وأُبدلت من الواو في (تالله) و(تُراث)، ومن الياء في (ثِنتين)، و(كَيْت)[1]، و(ذَيْت).

واللّامُ وإنْ كان مجهوراً لكنّه يُشبهُ النونَ وقريبٌ منه في المخرج، ولذلك تُدغم فيه النون نحو: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[النساء: ٤٠، الكهف: ٢]، وقد تُحذفُ معها نونُ الوقاية في (لعلّي)، كما حُذفت مع مثلها في(إنّي) و(كأنّي)[2].

«فالهمزةُ إذا وقعت أوّلاً حكمتَ بزيادتها إذا كان بعدها ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ كـ(أرنَب) و(أكْرَمَ) و(إجْفِيلٍ)»

وذلك لكثرةِ زيادتِها أوّلا فيما عُرِفَ اشتقاقُه، نحو: (أحمر) و(أصفَر) و(أخضَر) و(أورق)و(أكرم) و(أذهب) و(إجْفِيل) وهو الجبان، والظَّلِيم يهربُ من كلِّ شيءٍ[3]، و(إخْرِيط) وهو ضَرْبٌ من الحَمْضِ[4].

=يصرّح مرة أخرى فيقول: «فأمّا (أمّهات) فالهاء زائدة؛ لأنّها من حروف الزوائد...».

(١) (كنت) في ع.

(٢) شرح الملوكي ١٠٥.

(٣) وفي الصحاح (جفل) ٤: ١٦٥٧: «الإجفيلُ: الجبانُ. وظليمٌ إجفيلٌ يهربُ من كلّ شيء».

(٤) الصحاح (خرط)٣: ١١٢٢.

فالاشتقاقُ يقضي بزيادتِها في ذلك كلّه؛ لأنّها من الحُمرة، والصُّفرة، والوُرْقَة، والكَرم، والذّهاب، والجَفل، والحَرط.

وتُزاد للتّعدية، والمضارعة، وأفعل التفضيل، زيادةً مطّردة، نحو: أجلستُ زيداً، وأنا أجلسُ، وهو أعلم منك. فلمّا [كَثُرَت](١) زيادتُها على الصّفة المذكورة حُكِمَ بزيادتها حيث كانت على هذه الصّفة، وإنْ لم يُعرف الاشتقاقُ، إلحاقاً للفرد بالأعمِّ الأغلب، وذلك نحو: (أَرْنَب) و(أَفْكَل) للرِّعْدَةِ و(أُبلمة) و(إصبَع)، حتى لو سمّيت بـ(أفكل) لم تصرفه في المعرفة.

«إلّا في نحو: (إمَّعَة)»

يقال: (رجلٌ إمَّعٌ، وإمَّعَةٌ) و(إمَّرٌ، وإمَّرَةٌ) للذي يكون لضعفِ رأيِهِ مع كلِّ أحدٍ. فالهمزةُ فيها أصلٌ، ووزنُها (فِعَّلٌ) و(فِعَّلَة)؛ لأنّه ليس في الكلامِ مثل: (إفْعَلَة)، ولِأنّا لو حكمنا بزيادة الهمزة لكانت الكلمة من باب (كوكب) و(دَدَن) وهو قليل، والعملُ إنما هو على الأكثر، فحمل على ما هو في الأسماء على (فِعَّلَةٍ)نحو: (دِنَّمَةٍ، ودِنَّبَةٍ) وكلاهما القصر، وكذلك لو ظَهَرَ في الكلمة مِثلان حَكَمْنا بزيادةِ الهمزةِ.

قال «سيبويه»(٢): لو جاءَ في الكلام مثل: (أَكْلَل) و(أَيْقَق)، لحكمنا بأنَّ الهمزةَ أصلٌ، ووزنها (فَعْلَلٌ) لِفَكِّ الإدغام؛ ولأنها لو كانت زائدةً لوَجَبَ أن يقال: (أَكَلّ) و(أَيَقّ)كـ(أَشَمّ) و(أَدَقّ).

«وفي (أَوْلَقٍ) وجهان»

إذا كان في الأحرفِ الثلاثةِ التي بعدَ الهمزةِ حرفٌ يجوزُ أن يكونَ زائداً، نحو: (أَيْدَع) وهو الزَّعْفَران(٣)، فالوجهُ أيضاً الحكمُ بزيادةِ الهمزةِ؛ لغلَبةِ زيادتها أوّلاً على زيادةِ

---

(١) (كثر) في د، ع. والتصويب منّي.

(٢) في الكتاب ٣: ١٩٥، وعبارته: «ولو جاء في الكلام شيءٌ نحو(أكلل) و(أيقق) فسمّيت به رجلاً صرفته؛ لأنّه لو كان (أفعل) لم يكن الحرفُ الأوّل إلّا ساكناً مُدغماً».

(٣)الصحاح (يدع) ٣: ١٣١٠.

الياءِ ثانياً، مع أنّهم قالوا: (يَدَّعْتُهُ، أُيَدِّعُهُ، تَيْدِيعاً)[١] إذا صَبَغْتَهُ بالزَّعفران، وهذا دليلُ زيادةِ الهمزة.

وكان القياسُ يقتضي أن يُحكم بزيادةِ الهمزةِ في (أَيْصَر) وهو الحشيشُ، وحبلٌ قصيرٌ تُشَدُّ به في أسفل الخِباءِ إلى وتدٍ، لكنَّهم قالوا في معناه: (إِصارٌ) بسقوطِ الياءِ[٢]، وقيل: إنّها زائدةٌ، والهمزةَ أصليّةٌ، ووزنُها (فَيْعَلٌ).

وأمّا (الأَوْلَقُ)، وهو ضَرْبٌ من الجنون، قال:

٢٠٥٧- لَعَمْـرُكَ بي مِنْ حُبِّ أسماءَ أَوْلَقُ[٣]

وقال «الأعشى»[٤] يَصِفُ ناقَتَه:

٢٠٥٨- وتُصْبِحُ من غِبِّ السُّرَى وكأَنَّما   أَلَمَّ بها من طائِفِ الجِنِّ أَوْلَقُ/[٥] [١٣٥]

فمذهبُ «سيبويه»[٦] أنّ الهمزةَ فيه أصلٌ، لقولهم: أُلِقَ الرَّجُلُ فهو مَأْلُوقٌ، ورجلٌ مُأَوْلَقٌ، وهو (مُفَوْعَلٌ)، فـ(أَوْلَق) (فَوْعَلٌ) كجوهرٍ، فلو سمّيتَ به رجلًا انصرفَ.

ولا شاهدَ في قولهم: أُلِقَ الرَّجلُ، إذ يحتملُ أن تكونَ الهمزةُ منقلبةٌ من الواو، كما قالوا: (أُجُوهٌ)، في (وُجوهٍ)[٧].

---

(١) المنصف ١: ١٠٠.

(٢) انظر المقتضب ٣: ٣٤٣.

(٣) البيت في الصحاح (ولق) ٤: ١٥٦٨.

(٤) هو في ديوانه ٢٢١.

والأعشى هو ميمونُ بنُ قيسِ بنِ شراحيلَ من بني سعد بن ضُبيعة. شاعرٌ جاهليٌّ مجيد. وهو أحد أصحاب المعلقات، سُمّي (صنّاجة العرب) لرقّة شعره، أو لذكره الصَّنج، وعدّه ابنُ سلّام في الطبقة الأولى. توفي سنة ٧ هـ. طبقات الشعراء ١: ٥٣، والمؤتلف والمختلف ١٢، ومعجم الشعراء للمرزباني ٤٠١.

(٥) البيت في الصحاح (ولق) ٤: ١٥٦٨، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٤٥.

(٦) انظر الكتاب ٣: ١٩٥، ٤: ٣٠٨.

(٧) انظر الخصائص ١: ٩، وشرح المفصل ٩: ١٤٥.

قال «أبو عليّ»[١]: ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ زائدةً، والواوُ أصلاً، ووزنُهُ (أَفْعِل) من (وَلَقَ يَلِقُ)، إذا أسرع، لأنّ في الجنونِ سرعةً، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥][٢].

ومنه قولُ «القُلاخ بن حَزْن»[٣]:

٢٠٥٩ - إنَّ [الجُلَيْدَ][٤] زَلِقٌ وَزُمَّلِقْ
جَاءتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّأْمِ تَلِقْ[٥]

فلو سَمَّيتَ به رجلاً لم ينصرف.

وأمّا (أوّل) فللكوفيين فيه قولان[٦]:

أحدهما: أنّ أصلَهُ (أَوْأَل) مثل (أَوْعَل) فأبدلوا من الهمزة واواً.

والثاني: أنّ أصلَهُ (أأْوَل) مثل (أَعْوَل)، فأبدلوا من الهمزة الثانية واواً.

---

(١) في التكملة ٥٤٦. والممتع ١: ٢٣٥.

(٢) وهي قراءةُ عائشةَ، وابنِ عباس - رضي الله عنهم -، وابن يعمر، وعثمان الثقفيّ.
قال ابنُ جنّي: (تَلِقُونَهُ) فتسرعون فيه وتَخِفُّون إليه، وأصلُهُ تَلِقونَ فيه أو إليه، فحذف حرف الجرّ، وأوصل الفعل إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلًا﴾ أي: من قومه، والهاءُ ضميرُ الإفك الذي تقدَّم ذكره. اهـ المحتسب ٢: ١٠٤.

(٣) وقيل: إنّ قائله هو الشمّاخ. انظر اللسان (ولق) ١٠: ٣٨٤.
والقُلاخ هو ابن حَزْن بن جناب بن جندل المنقري، أبو الخنابر، كان مُقَصِّدًا وراجزًا، عاش في أوائل عهد بني أميّة في العراق، وكانت بينه وبين يحيى بن أبي حفصة مهاجاة. سمط اللآلي ٢: ٦٤٧، ومعجم الشعراء للمرزباني ١٦٨.

(٤) (الحصين) في د، ع. وهو خطأٌ، وصوابُه: (الجُليد)؛ لأنّها أرجوزةٌ في هجاءِ الجُليدِ الكلابي. انظر الصحاح (زلق) ٤: ١٤٩٢.

(٥) الرجز في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٤٨، والتكملة ٥٤٦، والخصائص ١: ٩، واللسان (ولق) ١٠: ٣٨٤، وشرح الملوكي ١٣٨، وشرح المفصل ٩: ١٤٥.

(٦) انظر سفر السعادة ١: ١١٩، واللباب ٢: ٢٣٥، وشرح الكافية ٣: ٤٦٠.

وأفْسَدَ أصحابُنا القولين بأنَّ تخفيفَ هذه الهمزةِ لا يكونُ هكذا.

وقال البصريُّون: (أَوَّلُ) (أَفْعَلُ)، وتركيبه من واوين ولام، وهو أفعلُ التفضيل، وقولهم في تأنيثه: (الأُولى)، أصله: (الوُوْلَى) فألزموا الواو البدل. وهذا تركيبٌ غريب؛ لأنَّ الفاءَ والعينَ واوٌ، ولم يوجدْ له نظيرٌ»[١].

وهمزة (أَفْعَى) زائدة، كما في (أعمى) و(أعشى) لقولهم: (أرضٌ مَفْعاةٌ) إذا كثر فيها الأفاعي[٢].

و(أُفْعُوَان) وزنه: (أُفْعُلاَن).

«وبأصالتها إذا وَقَعَ بعدها أصلان أو أربعة، كـ(إِتْبٍ) و(إزارٍ)و(إِصْطَبل)»

الهمزة إذا وقعت أوّلاً وبعدها أصلان كـ(إِتْبٍ) وهو البَقِيرةُ، وهي ثوبٌ أوبُرْدٌ يُشَقُّ في وَسَطِهِ فتُلْقيه المرأةُ في عُنُقِهَا من غَيْرِ كُمٍّ ولا جَيْبٍ[٣]. فالهمزةُ فيه أصلٌ، ووزنه (فِعْلٌ)؛ لأنّه لا يحكمُ بزيادتها إلّا إذا كان بعدَها ما يمكنُ أن يكونَ اسماً ظاهراً، وأقلُّ ذلك الثلاثةُ.

وكذلك الهمزة في(إزارٍ) أصلٌ، ووزنه (فِعالٌ)، والألفُ فيه زائدةٌ، لقولهم في الجمع(أُزُرٌ)[٤].

وكذلك إذا وقعت بعدها أربعةُ أحرفٍ أصولٍ كـ(إِصْطَبْلٍ) و(إِصْطَخْرٍ) وهو موضعٌ، و(إِرْدَخْلٍ) وهو البناء، حَكَمْنا بأصالةِ الهمزةِ، ووزنهما (فِعْلَلّ) كـ(جِرْدَحْلٍ)، إذْ لم تَثْبُت زيادتُها في مثل هذا الموضع باشتقاق وغيرِه، والأصلُ عدمُ الزيادةِ.

---

(١) جاء في اللباب ٢: ٢٣٦ «فإن قيل: الإبدال هنا شاذّ كما أنّ دعوى كونِ الفاء والعين واوين شاذّ، قيل: عنه جوابان: أحدهما: أنّ كون الفاء والعين هنا من موضع واحدٍ ليس من الشاذّ؛ لأنّ الهمزة هنا قبلهما، وبسبب ذلك لزم الإدغام، فلم يلزم الثقل المحذور. والثاني: أنّ شذوذ التكرير أقربُ من شذوذ الإبدال فيما ادّعوا».

(٢) شرح الملوكي ١٤٠.

(٣) الصحاح (أتب): ٨٦.

(٤) شرح المفصل ٩: ١٤٥.

وكذلك (إبراهيم) و(إسماعيل) الهمزةُ فيهما أصلٌ لما ذكرنا، والألفُ والياءُ زائدان؛ لأنّهما لا يكونان أصلين في بنات الثلاثة فصاعداً، ووزنهما (فِعْلَالِيل).

«وكذا إذا وقعت غير أَوَّلٍ»

يعني نحكمُ أيضاً بأصالتها، وذلك لقلّة زيادتها غيرَ أوّلٍ، مع أنّ الأصلَ عدمُ الزّيادة، وذلك كقولهم: (بَرْأَلَ الدّيكُ بَرْأَلَةً) إذا نَفَشَ بُرائِلَهُ، وهو عَفْرَتُهُ، فالهمزةُ فيه أصلٌ، وهو بإزاء راء (دَحْرَجَ)، و(اطْمَأَنَّ) من الطمأنينة، و(ازْبَأَرَّ الشّعرُ) انتفشَ، و(تَكَرْفَأَ السَّحابُ) ارتفعَ، وبَرِئَ بعضُه من بعض. فالهمزةُ في هذا كلِّه وما يشابهه أصلٌ، اللهمَ إلّا أن يدلّ دليلٌ على زيادتها فيُحكم بذلك[1].

«إلّا في نحو: (شَأْمَلٍ، وشَمْأَلٍ، وحُطائِطٍ، وضَهْياءٍ)»

الشَّمالُ: الرِّيحُ التي تَهبُّ من ناحية القطبِ الشمالي. وفيها ستُّ لغاتٍ: (شَمْلٌ)، و(شَمَلٌ)، و(شَمالٌ)، و(شَمْأَلٌ)، و(شَأْمَلٌ) على القلب، و(شَأْمَلٌ)[2]. فالهمزةُ فيها زائدةٌ لسقوطها في (شَمَلٍ) لقولهم: شَمَلَتِ الريحُ - من باب طَلَبَ -شُمُولاً، أي: تحوّلت شمالاً.

وكذلك هي زائدة في (نِئْدِلٍ) وهو الكابوسُ، لقولهم فيه: النَّيْدَلان، بالياء مع فتحِ الدّال وضمّها، فسقوطُ الهمزةِ دليلٌ على زيادتِها.

وكذلك قولهم للقصيرِ (حُطائِطٌ)[3] ووزنه (فُعائِل)؛ لأنّه من الحَطِّ، قالت امرأةٌ:

---

(١) انظر شرح الملوكي ١٤٥.

(٢) وفي الصحاح (شمل) ٥: ١٧٣٩: «وفيها خمس لغات: شَمْلٌ بالتسكين، وشَمَلٌ بالتحريك، وشَمال، وشَمْأَلٌ مهموز، وشَأْمَلٌ مقلوب منه، وربما جاء بتشديد اللام (أي: شَمْأَلٌّ)...».

(٣) الكتاب ٤: ٣٢٥.

٢٠٦٠- إِنَّ جِــــرِيْ حُطــــائِطٌ بُطـــائِطْ
كَـــأَثَرِ الظَّلْــفِ[١] بِجَنْــبِ الحـــائطْ[٢]

وكذلك قولهم للبعير الضّخم: (جُرائض) من الجَرَضِ، وهو الغَصُّ، كأنّه يَجْرَضُ به كلُّ أحدٍ لِثِقلِهِ. وقيل: (الجُرائض) المرأةُ المُشْفِقَةُ على ولدِها، كأنها تجرِضُ لفرطِ الإشفاق.

وكذلك هي[٣] في قولهم للمرأة لا تحيضُ: (ضَهْياء) لقولهم في معناه: (ضَهْياهُ) و(ضَهْياةٌ) بالهاء والتاء.

قال «الجوهريّ»[٤]: وهذا يقتضي أن يكونَ (الضَّهْيا)مقصوراً[٥]. والقياسُ يقتضي أن تكون الهمزةُ في (زِئْبِر) بالكسر، وهو ما يَعْلُو الثوبَ الجديدَ، مِثْلَ ما يَعْلُو الخَزَّ. والفرخُ يخرجُ من البيضِ. و(ضِئْبِل) بالكسر للدّاهيةِ، أصلاً؛ لعدمِ ما يُخالف الظّاهر.

وقد حُكِيَ (زِئْبُرٌ) و(ضِئْبُل) بضم الباء، فإن صحّت الرِّواية فتكون الهمزةُ فيها زائدةً، إذ ليس في الكلام مثل (جِعْفُر) بكسر الجيم وضمّ الفاء، وإذا ثبتت زيادتُها في هذه اللغة كانت زائدةً في اللغة الأخرى؛ لأنّ الحرفَ لا يكونُ أصلاً في لغةٍ زائداً في أُخرى في كلمة واحدة.

وكذلك الهمزة في (جُؤْذُرٍ) و(جُؤْذَرٍ) بالفتح والضم زائدة، لما ذكرنا.

---

(١) كتبت كلمة (الظبي) فوق كلمة (الظلف) في د. و(الظِّلْفِ) في ع.

(٢) الرجز في شرح الحماسة للتبريزي ٤: ١٢٤، وسر صناعة الإعراب ١: ١١٠، وشرح الملوكي ١٤٧، واللسان (بطط) ٧: ٢٦٢، و(حطط) ٧: ٢٧٣، وفيها: (الظبي) بدل (الظلف)، و(الغائط) بدل (الحائط).

(٣) أي: الهمزة.

(٤) في الصحاح (ضهى) ٦: ٢٤١٠.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١١٠، واللباب ٢: ٢٤٢، وشرح الملوكي ١٤٨، وشرح المفصل ٩: ١٤٦.

«والألفُ تُزَادُ غيرَ أوّلٍ نحوَ: (ضاربٍ) و(حمارٍ) و(سَكْرَى) و(حُبَارَى) و(قَبَعْثَرَى) و(بَرْدَرايا)»

الألفُ/ لا تزادُ أوّلاً؛ لأنّ الألفَ لا تكونُ إلّا ساكنةً تابعةً للفتحة، والساكنُ لا [٦٣٦] يمكنُ الابتداءُ به، وزيادتُها حَشْواً لا تكونُ للإلحاق، فلا يقال: (كِتابٌ) مُلحَقٌ بـ(دِمَقْسٍ)، و(عُذافِر) ملحقٌ بـ(قُذَعْمِلٍ)؛ لأنّ حرفَ العلّة إذا وَقَعَ حَشْواً وقبله حركةٌ من جنسه، نحو: ألف (كتَاب) وواو (عجُوز) وياء (سعِيد) جرى مَجْرَى الحركة والمدَّة، فلا تُقابل بحرفٍ صحيحٍ، فلا يُلْحَقُ بناءٌ ببناء، وإنّما المُلْحَقُ ما لم يكن للمدّ، فإن كانت الألفُ طرفاً جاز أن تكونَ للإلحاق؛ لأنّ الحرفَ الآخرَ للكلمةِ متعرّضٌ للسكون، والتغييرِ في الوقفِ وغيرِهِ، فلم يَقْوَ قُوّةَ ما إذا كان حشواً، فجازَ أنْ يُقابل بحرفِ العلّةِ[1].

فالألفُ تُزادُ ثانيةً في اسمِ الفاعلِ، كـ(ضارِبٍ) و(قاتِلٍ). وللمقابلة في الفعل، كـ(ضارَب) و(قاتَل)، وهما مطّردان.

وثالثةً للمدّ، كـ(حِمارٍ) و(كِتابٍ) و(غُرابٍ) و(قَذالٍ). وللتكسير كـ(فِراخٍ) و(كِلابٍ)، وهما مطّردانِ. وفي الفعلِ، نحو: (اشْهابَّ) و(ادْهامَّ).

ورابعةً للمدّ نحو: (قِرْطاسٍ) و(سِرْحانٍ). وللتأنيث كـ(سَكْرَى) و(ذِكْرَى) و(حُبْلَى) و(شُعَبَى) في اسم موضع، و(دَفَرَى) في اسم روضة، ودليلُ التأنيث عدمُ الصَّرف. وللإلحاقِ كـ(مِعْزَى) الألفُ فيها زائدةٌ؛ لقولهم فيه: (مَعْزٌ) و(مَعَزٌ) و(مَعِيزٌ) وليست هي للتأنيث بدليلِ التّنوين، فهي للإلحاقِ بـ(دِرْهَم).

وأمّا ألفُ (أَرْطَى) وهو شجر، ففيها قولان مبنيّان على الهمزة:

قال «سيبويه»[2]: الهمزةُ أصلٌ؛ لقولهم: (أديمٌ مَأْرُوطٌ) إذا دُبِغَ بالأَرْطَى، فوزنُهُ (فَعْلَى)، وألفُه ليست للتأنيث، لأنّهم نَوّنُوهُ فقالوا: (أَرْطاةٌ) بإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت

---

(١) انظر شرح المفصل ٩: ١٤٦.

(٢) في الكتاب ٤: ٣٠٨.

الألفُ للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ أخرى فتجعلها للإلحاق بـ (جَعْفَر)؛ لأنَّ الإلحاقَ أخصُّ من التكثير؛ لأنَّ كلّ إلحاقٍ تكثيرٍ ولا ينعكس، والأخصُّ أكثرُ فائدةً، فَحَمْلُهُ عليه أولى.

وقال «أبو الحسن»[1]: الهمزةُ زائدةٌ، والألفُ لامُ الفعل، ووزنه (أَفْعَلٍ) وتنوينه لأنّه اسمٌ كـ(أَيْدَع) لقولهم: (أديمٌ مَرْطِيٌّ)، أي: مَدْبُوغٌ بالأَرْطَى[2].

وخامسةً للتأنيث، كـ(حُبارَى) و(جُمادَى)و(قَرْقَرى) اسمُ موضعٍ، وهو كثيرٌ.

وللإلحاق كـ(حَبَنْطَى)، ووزنه (فَعَنْلَى) النون والألف زائدتان، وهو المُتَغَضِّب المنتفخ البطن، واشتقاقه من الحَبَط، وهو انتفاخُ البطن، يقال: (حَبِطَتِ الشاةُ حَبَطاً) إذا انتفخ بطنُها عن أكل الذُّرَق، وهو (الحَنْدَقُوقُ). وقال «الجوهري»[3]: (الحَبَنْطَى): القصيرُ البطين، فكأنّه من قولهم: (حَبِطَ عَمَلُهُ حَبْطاً) إذا بَطَلَ ثوابُه، يقال: (رجلٌ حَبَنْطَىً) بالتنوين، و(حَبَنْطَاةٌ) و(مُحْبَنْطٍ).

وكذلك (دَلَنْظَى) وهو الصُّلْبُ الشديد، و(ناقةٌ دَلَنْظاةٌ). وللمدّ كـ(جِلِبْلاب)، وهو نبت، و(سِرِطْراطٍ) وهو الطويل.

وسادسةً للتكثير، نحو: (كُمَّثْرَى) و(باقِلَّى) و(سُمَّانَى) لضربٍ من الطير، و(شُقَّارَى) وهو نبت، و(ضَبَغْطَرَى) وهو الطويل من الرّجال، و(حَبَوْكَرَى) وهو الدّاهية، و(قَبَعْثَرَى) وهو العظيم الشديد، وليست للتأنيثِ لتنوينه في التنكير ولقولهم: (قَبَعْثَراةٌ)، ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية، وهو الخماسيّ، إذ ليس لنا أصلٌ سداسيٌّ فنُلحقه به، فهي لتكثيرِ الكلمةِ، وإتمامِ بنائها.

وهذا معنى قولِ «الزَّمخشريّ»[4]: وهي في (قَبَعْثَرَى) كنحو ألفِ (كتابٍ) لإنافتها على الغاية.

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٨.

(٢) وهذا القول حكاه أبو عمر الجرمي. انظر الممتع ١: ٢٣٥.

(٣) في الصحاح (حبط) ٣: ١١١٨.

(٤) في المفصل ٩: ١٤٧.

وللتأنيث كـ(مَكْوَرَّى) يقال: (رجل مَكْوَرٌّ) و(مَكْوَرَّى)، أي لئيمٌ. وقال«ابنُ السرَّاج»[١]: هو العظيمُ رَوْثَةِ الأنفِ، مأخوذٌ من (كَوَّرَهُ) إذا جَمَعَهُ. وقال: هو (مَفْعَلّ) بتشديدِ اللام؛ لأنّ (فَعْلَلّ) لم يجئ. هكذا نَقَلَ عنه «الجوهريُّ»[٢].

وسابعةٌ للتأنيثِ لا غير،كـ(بَرْدَرايا) لموضع معروف[٣].

«وهي في (قَطَوْطَى) لام»

لأنّه من القَطْوِ، وهو مقاربةُ الخَطْوِ مع النّشاط، يقال منه[٤]: (قَطَا في مشيته يَقْطُو)، و(اقْطَوْطَى) مثلُه، (فهو قَطَوانٌ) بالتّحريك، و(قَطَوْطَى) ووزنه (فَعَوْعَلٌ)[٥] كـ(عَثَوْثَلٍ)[٦] وهو القَدْمُ المسترخِي[٧]. ويجوز أن [يكون] [٨] (فَعَلْعَل)[٩] كـ(صَمَحْمَح)، وهو الشديدُ، وقيل: الغليظُ القصيرُ، ولا يجوزُ أن تجعل (فَعَوْلَى)[١٠]؛ لأنّه لم يجئ[١١].

«و(الياءُ) تزادُ في نحو: (يَلْمَعٍ) و(ضَيْغَمٍ) و(قَضيبٍ) و(قِنْديلٍ) و(سُلَحْفِيَة)»

(الياءُ) كالألفِ في أنّها متى حصلت مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ كانت زائدةً، عُرِفَ

---

(١) الأصول في النحو ٣: ٢٠١، ٢٣٧.

(٢) الصحاح (كور) ٢: ٨١٠.

(٣) «موضع أظنه في النهروان من أعمال بغداد». معجم البلدان (برد).

(٤) (فيه) في ع.

(٥) قاله سيبويه. الكتاب ٤: ٣١١.

(٦) الصحاح (قطا) ٦: ٢٤٦٥.

(٧) الصحاح (عثل) ٥: ١٧٥٨.

(٨) (يكون) زيادة من ع، ولا توجد في د.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٣٩٤. وقال أبوعلي في التكملة ٥٤٩: «وأجاز سيبويه أن تكون (قطوطى) (فعوعلًا)، وأن تكون (فَعَلْعَلًا)، وهذا القول الثاني أولى».

(١٠) هذا الوزنُ أنكره سيبويهِ قائلًا: «ولا نعلمُ في الكلام فَعَوْلى». الكتاب ٤: ٢٦٣.

(١١) انظر الكتاب ٤: ٣١١، والصحاح (قطا) ٦: ٢٤٦٥.

اشتقاقُه أو لم يُعْرَفْ، لكثرة زيادتها فيما عُرِفَ اشتقاقُه، فليُحمَلْ ما لم يُعْرَفْ على ما عُرِفَ، لكنّها تُزاد أوّلاً، بخلافِ الألفِ لما سَبَقَ[1]، وبخلاف الواو لما سيأتي.

فتُزاد **أوّلاً** للمضارَعةِ زيادةً مطّردةً، كـ(يَضْرِبُ) و(يَسْتَخْرِجُ). وكذلك في نحو: (يَرْمَع) وهي حِجارةٌ بِيْضٌ، و(يَلْمَعِ) وهو السَّراب، و(يَلْمَقِ) وهو القَباء، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ[2]، وكذلك (اليَهْيَرُّ) وهو الحجرُ الصُّلْبُ، وصمغُ الطلحِ، والسَّراب، وهو أيضاً من أسماء الباطل[3]؛ إذ لا يجوز أن يكونا أصلين؛ لأنّ الياءَ لا تكونُ أصلاً في بنات الثلاثة في غير المضاعف، ولا زائدين، لأنّ الاسمَ لا يكون من حرفين، ولا الثانية زائدة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعْيَلٌ) بفتح الفاء، وفيه (فِعْيَلٌ) بكسرها نحو: (عِثْيَرٍ)، و(حِذْيَمٍ)، فتعيَّن أن تكونَ الأولى هي المزيدة.

/ وثانية للإلحاق، كـ(ضَيْغَمٍ)، وهو من أسماء الأسد، و(خَيْفَقٍ) وهو صفة، يقال: (فَلاةٌ خَيْفَقٌ)، أي: واسعة، و(حِيَفْسٍ)، وهو القصير الغليظ، وفي الفعل نحو: (شَيْطَنَ). [٦٣٧]

وثالثة للإلحاقِ كـ(حِذْيَمٍ) اسم رجل، و(عِثْيَرٍ) وهو الغبار، و(عُلْيَبٍ) اسم وادٍ، ولم يجئ على (فُعْيَلٍ) غيرُه، وللتصغير كـ(رُجَيْلٍ)، وللمدّ كـ(قَضِيب).

ورابعة للإلحاقِ، كـ(زَبْنِيَة) لواحد الزبانية، وللمدّ كـ(دِهْلِيْزٍ)[4]، و(قِنْدِيْل).

وخامسة ساكنة للمدّ كـ(مَنْجَنِيْق) و(عَنْتَرِيْس) للناقة الشديدة، وغير ساكنة كـ(سُلَحْفِيَة) لغةٌ في (السُّلَحْفاة)، والياء فيها زائدةٌ، بدليل سقوطها في الجمع حيث قالوا: (سَلاحِف)[5].

---

(١) وذلك لسكونها وعدم جواز الحركة فيها. شرح المفصل ٩: ١٤٨.

(٢) انظر المعرّب ٦٤٦. وأصله بالفارسية الحديثة: (يَلْمَهْ).

(٣) الصحاح (هير) ٢: ٨٥٦.

(٤) وهو فارسي مُعَرّب. انظر المعَرَّب ٣١٨.

(٥) شرح المفصل ٩: ١٤٩.

«وهي في نحو: (مريَم) و(صِيصِيَةٍ) و(يَأجَجٍ) و(يَسْتَعُورٍ) أصلٌ»

الميمُ في (مَرْيَم) و(مَدْيَن) زائدةٌ، والياءُ أصلٌ، إذ ليس في الكلامِ (فَعْيَلٌ) بفتح، وكان القياسُ كسرَ الصَّدرِ منها، أو قلبَ الياءِ ألفاً كـ(عِثْيَرٍ) و(مقامٍ)، لكنه شذَّ التصحيح فيها كما شذَّ في (مَكْوَزَة)[١].

وإذا جاء التصحيح عنهم في نحو: (القَوَد) كان في العَلَمِ أسهلَ، وكذلك (مَهْيَع) وهو الطريقُ الواسعُ، وهو (مَفْعَل)، من هاع الماء يَهِيعُ هَيْعاً، إذا جَرَى على وجهِ الأرضِ، أو من الهُيُوع، وهو الجُبْنُ؛ لأنَّ الطريقَ موضعُ فَزَعٍ وجُبْنٍ، وإنّما صحّت فيه الياءُ؛ لأنّه لم يُحْمَلْ على الفعل، لكن جُعِلَ اسماً مُصَرَّعاً كـ(المَطْيَبَة) و(المَهْيَبَة)، يقال: هذا الأمر مَهْيَبَةٌ له، وأمّا (صِيصِيَةٌ) وهي الحِصْنُ، والقَرْنُ، وشوكةٌ يُسَوِّي بها الحائك السُّدى واللُّحْمَة، فالياءان فيها أصلٌ؛ لأنَّ الكلمةَ مركبةٌ من (ص ي) مرّتين، فالياء الثانية هي الأولى، فإنْ جُعِلَت إحداهما زائدةً كانت الأُخرى كذلك، فتبقى الكلمةُ على أصلٍ واحدٍ.

ومثله من الصحيح (زَلْزَلَ) و(قَلْقَلَ) ومنه الوَسْوَسة،فإنّ الواوَ فيها أصلٌ، فالضابطُ أنّه إذا تكرّرت الواوُ والياءُ حكمتَ بأصالتها كـ(وَحْوَح) يقال: (رجلٌ وَحْوَحٌ) و(وَحْواحٌ) وهو الخفيف، و(يَلْيَل) وهو اسمُ موضعٍ[٢]، ووزنُهما (فَعْلَل)، وذلك لأنّك بزيادةِ أيِّهما حَكَمْتَ وَقَعْتَ في محذورٍ، فإنْ حكمتَ بزيادة الواو الأولى، أو الياء الأولى صار الباقي من باب (سَلِسَ)، وهو قليلٌ مع أن الواو لا تزاد أولاً[٣].

وإن حكمتَ بزيادةِ الثانية كان (يَلْيَل) (فَعْيَل) وهو معدوم، وباب (زَلْزَلَ) و(قَلْقَلَ) كثيرٌ فيحمل عليه.

---

(١) شرح المفصل ٩: ١٤٩.

(٢) موضع بين وادي ينبع وبين العذيبة. انظر معجم البلدان ١: ٢٤٨.

(٣) انظر شرح الملوكي ١٢٤.

ومن ذلك (حاحَيْتُ) و(عاعَيْتُ)[١] ووزنهما (فَعْلَلْتُ) وأصلهما (حَيْحَيْتُ) و(عَيْعَيْتُ) قُلبَتِ الأولى ألفاً للفتحة قبلها، كما قالوا في (يَيْجَل): (ياجَلُ).

وكذلك (قَوْقَيْتُ) و(ضَوْضَيْتُ)[٢]، وأصلُهما: قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ، قلبوا الواو الثانية ياء لوقوعها رابعةً على حدّ (أَغْزَيْتُ) و(أَدْعَيْتُ) لما ذكرنا، ولأنّا لو جعلنا الثانيةَ زائدةً كما في (سَلْقَيت) لكان من باب (سَلِسَ) و(قَلِقَ) وهو قليلٌ، ولو جعلنا الواو الأولى في (قَوْقَوْتُ) زائدةً على حدّ (حَوْقَلْتُ) لكان من باب (كوكبٍ) و(دَدَنٍ) وهو أقلُّ من بابِ (سَلِسَ).

وأمّا (يَأْجَج) بفتحِ الجيمِ هكذا رواهُ «سيبويه»[٣]، وهو اسم وَادٍ، قيل: هو من مكة على خمسة أميال، فالياء فيه أصلٌ للإلحاق بـ (جَعْفَر)؛ إذ لو كانت زائدةً لوَجَبَ الإدغامُ، فقالوا (يَأَجٌّ) كـ(يَعَضٌّ).

ونَقَلَ «السيرافيّ»[٤] عن أهلِ الحديثِ (يَأْجِج) بكسر الجيم، فإنْ صحَّ كانت الياءُ

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣١٤. وكتب على حاشية د بخط المؤلف ما يأتي:

«فائدة: (حاحَيْتُ) حِيحاءً، وحاحاةً، وهو التصويت بالغنم إذا قلت لها: حَاءٍ،و(عاعَيْتُ) صَوْتٌ مثله، وهو العِيعاءُ والعاعاةُ، إذا قلت: عاءٍ، و(هاهَيْتُ) صوتٌ مثلُه،وهو الهِيْهاء، والهاهاة، إذا قلت له: هاء».

(٢) كتب على حاشية د بخط المؤلف ما يأتي:

«و(ضَوْضَيْتُ) من الضوضاء، وهو الصياح والجَلَبة. و(قَوْقَيْتُ)، من قولهم: قَوْقَتِ الدجاجَةُ قَوْقَاةً، وقِيقاءً، إذا صاحت. وقالوا أيضاً: قاقت، وهو غريب.وقالوا:قَوْقَأتُ،بالهمزة، و(صَلْصَلْتُ)، من صلصلة اللجام ونحوه. صِحَاح. [انظر الصحاح (قوا) ٦: ٢٤٧٠].

قال سيبويه في (حاحيت): أبدلوا الألف من الياء لشبهها بها، لأن قولك: (حاحَيْتُ)، إنما هو صوت بنيت منه فعلاً، كما أن رجلاً لو أكثر من قولة: (لا) لجاز أن تقول: (لا لَيْتُ)، تريد قلت: (لا)، وبذلك أنها ليست (فاعلت). قولهم: (الحَيْحاء)، و(العَيْعاء)، بالفتح، كما قالوا: الحاحاة، والهاهاة، فأُجري (حاحَيْتُ)، و(عاعَيْتُ) مُجرى (دَعْدَعْتُ) إذا كُنَّ للتصويت. [انظر الكتاب ٤: ٣٩٣]

وقال أبو عمر يقال: (حاحِ) لِضأنك، و(حاءٍ) لِضَأْنك، أي: ادعها.» ا. هـ

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣١٣.

(٤) وفي اللسان (أجج) ٢: ٢٠٧: «(يأجِج) بالكسر موضعٌ، حكاه السيرافي عن أهل الحديث، وحكاه سيبويه بالفتح، وهو القياس». وانظر اللسان (يأجج) ٢: ٤٠١. ومعجم البلدان ٥: ٤٢٤. =

زائدةً، إذ ليس في الكلامِ مثل: (جَعْفِرٍ) بكسر الفاء، ويكون إظهارُ التضعيفِ شاذاً، كما في(مُحْبِبٍ)، ولا ينصرف حينئذٍ؛لأنّه على وزن (يَضْرِب).

وأمّا (يَسْتَعُور) وهو اسمُ موضعٍ عند حَرَّةِ المدينةِ، فيه عِضاةٌ من شجرٍ وطَلْحٍ، قال«عروةُ بنُ الورد»[1]:

٢٠٦١- أَطَعْتُ الآمِرِينَ بِصَرْمِ سَلْمَى فَطَارُوا في بِلادِ اليَسْتَعُورِ[2]

و(اليَسْتَعُورُ) أيضاً شجرٌ يُستاكُ به، وكساءٌ يجعلُ على عَجُزِ البعيرِ، واسمٌ من أسماء الدّواهي، ويقالُ: (ذَهَبَ في اليَسْتَعُور) أي: الباطل، فالياءُ فيه أصلٌ[3]؛ لأنَّ الزوائدَ لا تلحقُ بنات الأربعةِ من أوّلها، إلّا ما كان جارياً على الفعلِ؛ وذلك لقلّةِ تصرُّفِهم في بنات الأربعة، وقد ضعفت الزيادة في بنات الثلاثة أوّلاً، ولم يَتَمَكّن تمكُّنها[4] في الوسط والآخر، ولهذا كَثُرَ زيادةُ الواوِ وَسَطاً، ولم تُزَدْ أوّلاً، وكَثُرَ وقوعُ الزيادتينِ وَسَطاً، نحو: (كَرَوَّس) و(اخْرَوَّطَ).

ولم تقعْ زيادتانِ في الأوّل إلّا في كلمتين (إِنْقَحْلٍ) و(إِنْزَهْوٍ) فإذا [ضَعُفَت] [5] الزيادةُ في بناتِ الثلاثةِ أوّلاً مع [كثرة] [6] تصرّفهم في بنات الثلاثة ففي بنات الأربعة أولى، وليست السين والتاء فيها زائدتين؛ لأنّ هذا ليس موضعَ زيادتهما، فالياءُ في (يَسْتَعورٍ) بمنزلةِ العينِ في(عَضْرَفُوطٍ).

= والسيرافيّ هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شارح الكتاب، كان عالمًا زاهدًا، توفي سنة ٣٦٨ هـ. طبقات النحويين واللغويين ١١٩، وتاريخ العلماء النحويين ٢٨، وإشارة التعيين ٩٣.

(١) هو عُرْوَةُ بنُ الوَرْدِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ الله العبسيّ، من شعراء الجاهلية وفرسانها، وكان يلقّب بـ(عروة الصعاليك)، قال عبد الملك بن مروان: «من قال إنّ حاتمًا أسمحُ الناس فقد ظَلَمَ عُروة بن الورد»، كانت وفاته نحو ٣٠ ق. هـ. الشعر والشعراء ٢٦٠، وسمط اللآلي ٢: ٨٢٣، والأعلام ٤: ٢٢٧.

(٢) البيت في ديوانه ٣٩، والمنصف ٣: ٢٤، واللسان (يستعر) ٥: ٣٠١.

(٣) المنصف ١: ١٤٥، والممتع ١: ٢٨٨.

(٤) (تمكنها) ساقط من ع.

(٥) (ضعف) في د، ع. والتصويب منّي.

(٦) (كره) في د. وما أثبتُّه من ع.

«والواوُ تُزادُ غيرَ أوّلٍ نحو: (كوثرٍ) و(عمودٍ) و(عُصْفورٍ) و(عَضْرَفُوطٍ)»

(الواوُ) لا تزادُ أوّلاً في اسم ولا فعل؛ إذ لو زيدتْ فلا بدَّ مِن حركتها؛ لأنَّ الابتداءَ بالساكنِ مُحالٌ، فإن كانت مضمومةً أومكسورةً تَطَرَّقَ إليها الهمزُ على حدّ (أُقِّتت) و(إِشاحٍ)، وإن كانت مفتوحةً تطرّق إليها الهمزُ عند صيرورتها مضمومةً، وذلك في الاسم في التصغير، وفي الفعل عند بنائه للمفعول، مع أنّهم قد همزوها مفتوحة نحو: (أحد)و(أناة) / [(١) وإذا همزت لم تعلم أهي الزائدة أم الهمزة. [٦٣٨]

وإذا وقعت غيرَ أوّلٍ مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ فصاعداً فلا تكون إلّا زائدة، وهي في ذلك تَقَعُ ثانيةً، كـ(جَهْوَرٍ) فإنّه من الجَهارة، وهي الحُسْنُ، ورجلٌ (كَوْثَرٌ)، إذا كان كثيرَ العطاءِ.

قال:

٢٠٦٢- وأنتَ كثيرٌ يابنَ مروانَ طيّبٌ وكانَ أبوكَ ابنُ العَقائِلِ كَوْثَرا(٢)

فهو من الكثرة، فوزنها (فَوْعَلٌ) ملحقان بـ(جَعْفَرٍ)، وكذلك (هَوْزَبٌ) وهو البعير الضخم، الجريء(٣).

وفي الفعل، نحو: (حَوْقَلَ الشَّيْخُ) إذا كَبُرَ وفَتَر عن الجماع، واشتقاقه من الحَقْلِ، وهو الزَّرعُ، إذا تَشَعَّبَ وَرَقُهُ قبل أن تَغْلُظَ سُوقُه(٤).

وثالثةً إمّا للإلحاق، نحو: (جَدْوَلٍ) و(قَسْوَرٍ) و(جَهْوَرَ الرجلُ بالقولِ) بمعنى جَهَرَ.

---

(١) من هنا بدأ سَقْطُ ورقةٍ واحدةٍ من د، وأثبتّها من ع.

(٢) قاله الكميت بن زيد الأسدي. انظر البيت في ديوانه ١٧٧، والصحاح (كثر) ٢: ٨٠٣، والمنصف ١: ٣٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٤٩.

(٣) اللسان (هزب) ١: ٧٨٤.

(٤) انظر الصحاح (حقل) ٤: ١٦٧١.

وإمّا للمدّ، كـ(عمودٍ)؛ لأنه من العَمْدِ، وهو القَصْدُ. وإما للجمع، كـ(بيوتٍ) و(فروخٍ) و(نُسُورٍ). وهو متّسع.

ورابعةً إمّا للمدّ، نحو: [عُنْصُوَةٍ][١] بضمّ العين وفتحها، واحدة العَنَاصِي، وهي القليلُ المتفرِّقُ من النَّبت، والشَّعرُ في الرَّأس، والقليلُ من المال. الواوُ زائدةٌ للإلحاق بـ(تُنْفُلٍ) و(تُبْقُلٍ).

وكذلك (تَلَهْوَقَ الرجلُ في كلامِه) إذا [أَظْهَرَ][٢] ما هو على خلاف ما في [باطنه][٣].

وإمّا للبناء، كـ(تَرْقُوَةٍ)، وهي العظم الذي يصل بين ثُغْرَةِ النَّحر والعاتق، ووزنه (فَعْلُوَةٌ)، ويدلُّكَ على زيادتها قولُهم: (تَرْقَيْتُهُ) أي: أَصَبْتُ تَرْقُوَتَه، فـ (تَرْقَيْتُهُ)، كـ(سَلْقَيْتُه)[٤].

وخامسةً إمّا للمدّ، كـ(عَضْرَفُوطٍ) وهو العَظَاءَة[٥] الذَّكرُ.

وإمّا للبناء، كـ(قَلَنْسُوَة) زيدتْ للإلحاق بـ (قَرَنْفُلٍ)، وقالوا: (قَلَنْسِيَةٌ) فأسْقَطُوا الواوَ هي في (قَمَحْدُوَةٍ) – وهي الرأس – زائدةٌ، ووزنه (فَعَلُّوَةٌ)، وهو رباعيٌّ مزيدٌ.

«وهي في (وَرَنْتَل) و(عِزْوِيت) أصلٌ»

قالوا: (وَقَعَ القومُ في وَرَنْتَل)[٦]، أي: في شرّ[٧].

---

(١) (عنصره) في ع. والصواب ما أثبتُّه كما في الصحاح (عنص)٣: ١٠٤٦.

(٢) (ظَهَرَ) في ع، والتّصويب مني.

(٣) (بطنه) في ع، والتّصويب مني لموافقته الصحاح (لهق)٤: ١٥٥٢.

(٤) انظر اللسان (ترق) ١٠: ٣٢.

(٥) (كَعَظْرفوط وهو القطاء) في ع. والتصويب من الصحاح (عضرفط) ٣: ١١٤٣.

(٦) اللسان (ورنتل) ١١: ٧٢٤.

(٧) (شكّ) في ع.

الواوُ فيه أصلٌ، والنونُ زائدةٌ للإلحاقِ بـ(سَفَرجلٍ)، ووزنُهُ (فَعَنْلَلٌ)، وذلك لأنَّ الواوَ قد تكونُ أصلاً مع بناتِ الثلاثةِ إذا كان هناك تكريرٌ، كـ(الوَسْوَسَةِ)، ولا تُزاد أوّلاً البتة، فحملُ الكلمةِ على مالَهُ نظيرٌ في الجملةِ أوْلى مِنْ حملِها على ما لا نَظيرَ له أصْلاً.

وأمّا (عِزْوِيت) وهو اسمُ بلدٍ[١]، فالواوُ فيه أصْلٌ، والياء والتاء زائدتان؛ لأنّا لو جعلْنا الواوَ زائدةً فإن كانَتْ الياء والتّاء أصلين لكان وزنه (فِعْوِلّا) مثل (جِعْوِفْرٍ)، وإن كانت الياءُ زائدةً والتاءُ أصلاً كان وزنه (فِعْوِيلًا)، وإن كانت الياءُ أصلاً والتاءُ زائدة كان وزنه (فعّوليًّا)، وكل ذلك مَعْدُومٌ، فتعيَّن أن يكون الواو أصْلاً والياء والتاء زائدتان، ووزنه (فِعْلِيتٌ) كـ(عِفْرِيْت)[٢] فإنّه من العِفْر[٣].

«والميمُ إنّما تُزاد في الاسم إذا وَقَعَتْ أوّلاً وبعدَها ثلاثةُ أحرُفٍ أصولٍ،نحـو: (مُكْرِم) و(مَقْتَل) و(مَضْرَب)، أو أربعة في الجارِي على الفعل كـ(مُدَحْرِج)»

أمرُ الميمِ في الزيادةِ كأمرِ الهمزةِ، فإنَّ موضعَ زيادتِها أن يقعَ في أوّلِ بناتِ الثلاثةِ غالباً، والجامعُ بينَهما أنَّ الهمزةَ من أوّلِ مخارجِ الحلقِ ممّا يلي الصدرَ، والميم من الشَّفَتَيْن، وهو أول المخارج من الطَّرَفِ الآخر، فجعلت زيادتُها أوّلاً ليُناسب مَخْرَجاهُما موضع زيادتِها[٤]، ولا تُزادان في غيرِ الأوّلِ إلا إذا دلَّ دليلٌ على زيادَتِها، لكنَّ الهمزةَ زيدت في الاسمِ والفعلِ، والميمُ لم تَرِدْ زيادتُها إلّا في الاسم.

وزيادةُ الميمِ في الأسماءِ أكثرُ من زيادةِ الهمزةِ كأنَّها انتصفَتْ للواو لأنَّها أختُها ومن مخرجها.

فإذا وقعتْ أوّلًا وبعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أُصُول حُكِمَ بزيادتها، وقد زِيدتْ زيادةً

---

(١) معجم البلدان ٤: ١١٩، واللسان (عزا) ١٥: ٥٤. وانظر ليس في كلام العرب ٢٠٧.

(٢) هكذا في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٦٩، والمنصف ١: ١٦٩، وشرح المفصل ٩: ١٥٠، والممتع ١: ٢٧٧، شرح الشافية ٢: ٣٧٩.

(٤) انظر شرح الملوكي ١٥٠.

مُطّردة في أسماءِ الفاعِلِين، فما زادَ فعلُه على الثلاثةِ، نحو: (مُكْرِم) و(مُسْتَخْرِج) و(مُنْطَلِق) و(مُدَحْرِج)، وفي أسماء المفعولِين مطلقاً نحو: (مَضْرُوب) و(مُكْرَم) و(مُسْتَخْرَج) و(مُدَحْرَج)، وكذا في غيرهما من الأسماء المتصلة بالأفعال، كالمصادِرِ، وأسماءِ الأمكنةِ والأزمنةِ والآلاتِ، كقولك: (ضَرَبْتُهُ مَضْرَباً) و(إنَّ في ألْفٍ درهم لَمَضْرَباً) أي: ضَرْباً وكـ(المجلِس) و(المَحْبِس) لمكان الجلُوس والحبْس. وكقولهم: (أتتِ الناقةُ على مَضْرِبِها ومَنْتَجِها) يريدُ الحينَ الذي وقع فيه الضَّرب والنّتاج[1].

وللمبالغة، نحو: (مِكْثارٍ) و(مِهْذارٍ).

والمكان (مَأْسَدَةٌ)، و(مَسْبَعَةٌ). وهو كثيرٌ، والاشتقاقُ أقوى شاهدٌ على زيادتها، فإنْ أُبْهِمَ شيءٌ ما مِنْ ذلك حُكِمَ على ما عُلِم.

(مَنْبِج)[2]اسمُ بلدة، [الميمُ][3] زائدةٌ، والنونُ أصلٌ إذ لا يجوز أن تجعلهما أصلين؛ إذ ليس في الأصول مثل (جَعْفِر) بكسر الفاء، ولا أن تجعلهما زائدين؛ لأنّه تبقى الكلمة على أصلين الباءِ والجيمِ، فتعيّن أن يكونَ أحدُهما أصلاً والآخرُ زائداً، فقضينا بزيادةِ الميمِ، فإنَّ زيادةَ الميمِ أوّلًا أكثرُ من زيادةِ النونِ وسطاً، نحو: (عُنْصَر) و(جُنْدَب)[4].

«إلّا في نحو: (مَعَدّ) و(مِعْزَى) و(مَأْجَج) و(مَهْدَد) و(مَنْجَنُون) و(منجنيق)»

هذا استثناء من قوله:«تزاد إذا وَقَعَتْ أوّلًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول».

أمّا (مَعَدٌّ) فالميم فيه أصْل[5]، وهي فاءٌ لقوله: (تَمَعْدَدَ)، أي: صار على خُلق مَعَدّ، وقيل: تكلّم بكلامِ مَعَدّ. ومنه قولُ «عمرَ» – رضي الله عنه –: «اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا[6]».

---

(١) شرح الملوكي ١٥١.

(٢) الكتاب ٤: ٣٠٨. وانظر معجم ما استعجم ٤: ١٢٦٥.

(٣) إضافة منّي لتستقيم العبارة، وليست في د، ع.

(٤) شرح الملوكي ١٥٢.

(٥) الكتاب ٤: ٣٠٨.

(٦) نَسَبَت كتبُ الحديثِ هذا اللفظ إلى النبي ﷺ. جاء في كشف الخفاء ١: ٣١٦: رواه الطبراني في معجمه =

وقال الراجز[١]:

٢٠٦٣ - رَبَّيْتُــــهُ حتَّـــــى إذا تَمَعْـــــدَدَا
كـــانَ جَزَائِـــي بالعَصَـــا أنْ أُجْلَـــدَا[٢]

فلو جعلنا الميمَ زائدةً لكان وزنُ (تَمَعْدَدَ) (تَمَفْعَلَ)، وهو ليس بموجودٍ إلّا في ألفاظٍ معدودةٍ، وهي من قبيل الغَلَطِ كـ(تَمَسْكَنَ) و(تَمَدْرَعَ) فإذاً وزنه (تَفَعْلَلَ). وإذا كانت الميمُ في (تَمَعْدَدَ) أصلاً كانت في (مَعَدٍّ) أصلاً لأنّها تلك.

وأمّا (مِعْزَى) فإنّه وإنْ كانَ أعجمياً لكنَّه عُرِّبَ في حال التنكيرِ فَجَرَى مَجرى العربيّ، فميمُهُ أصلٌ لقولهم: (مَعَزٌ) و(مَعِيزٌ)، فلو كانت الميمُ زائدةً لبقيَ الاسمُ على حرفين.

و(مَأْجَج) اسم مكان.

و(مَهْدَد) اسم امرأةٍ، ميمُها أصلٌ؛ إذ لو كانت زائدةً لقيل: (مَأَجّ) و(مَهَدّ) بالإدغام كـ(مَفَرّ) و(مَقَرّ)، ووزنها (فَعْلَلٌ) كـ(قَرْدَدٍ) زيدتِ اللامُ للإلحاقِ بـ(جَعْفَرٍ)[٣].

فإن قُلتَ: هلّا حكمتَ بأنّه (مَفْعَل)، وإنّما لم يُدغم لمجيء الأعلامِ مُغَيَّرَةً خارجةً عن الأصول، كما قُلت في (مَحْبَب)[٤].

= الكبير، وابن شاهين في الصحابة وأبو الشيخ وأبو نعيم في المعرفة، عن القعقاع بن أبي حدرد، رَفَعَهُ. وأخرجه أبو الشيخ أيضًا عن أبي هريرة، رفعه. ورواه الرامهرمزي في الأمثال ١: ١٦٢ عن أبي الأدرع الأسلمي، رفعه، بلفظ: «تمعددوا واخشوشِنوا». ورواه أبو عبيد في الغريب عن عمر موقوفًا بلفظ: «اخشوشنوا وتمعددوا». وجاءت نسبته إلى عمر - رضي الله عنه - في الصحاح (عدد) ٢: ٥٠٦، وشرح الملوكي ١٥٣، وخطأً ذلك صاحب القاموس (عدّ) ١: ٣١٠.

(١) هو العجاج، كما في المحتسب ٢: ٣١٠، وخزانة الأدب ٨: ٤٢٩.

(٢) الرجز في ملحقات ديوان العجاج ٧٦، وإيضاح الشعر ١١٩، والمنصف ١: ١٢٩، وشرح الملوكي ١٥٤، وشرح المفصل ٩: ١٥١.

(٣) الكتاب ٤: ٣٠٩، وشرح الملوكي ١٥٧.

(٤) انظر المنصف ١: ١٤٠، واللباب ٢: ٢٥٦.

قلتُ: إنَّما حَكَمْنا بذلك في (مَحْبَب) لأنَّا لم نَجِدْ سبيلاً إلى القولِ بأنّه (فَعْلَل)؛ إذ ليس في الكلامِ تركيبُ (م ح ب) حتى [لو وجدناه] (١) لحكمنا به، فإنَّه أولى من الحَمْلِ على أنَّه من تغييرات الأعلام، وهاهنا قد وجدنا التركيب فإنَّهم قالوا: (مَهَدْتُ الفِراشَ مَهْداً)، إذا بسطتَه، و(مَوَجَ الماءُ يَمُوجُ إذا صار ماجّاً) أي: أجاجاً، فكان حَمْلُهُ على هذا أولى من حملِهِ على (هددٍ) أو (أججٍ).

وأمّا (مَنْجَنُون) وهو الدُّولاب، وقيل: هي الحالة التي [يُسْتَقَى] (٢) عليها، فلـ«سيبويه» فيه قولان(٣): أصحُّها أنَّ الميمَ أصلٌ، وكذلك النُّونات، كرَّرَ النُّونَ فيه لتلحق بـ(عَضْرَفُوط) كما كَرَّرَ في (حَنْدَقُوق) وهو نبتٌ، ووزنُهُ (فَعْلَلُول) إذ لا يجوز أن تكونَ الميمُ والنونُ الأولى [زائدتين] (٤)؛ لأنّه لايجتمعُ في أوّلِ الاسمِ زائدان، إلّا أن يكون جارياً على فِعْلِهِ، نحو: (مُنْطَلِق) مع أنّه ليس في الكلام (منفعُول)، ولا أن تكونَ الميمُ وحدها زائدةً؛ لأنّه ليس في الكلام (مَفْعَلُول)، ولا أن تكونَ النونُ وحدَها زائدةً؛ لأنَّ عامَّةَ العربِ قالوا في تكسيرِه: (مَناجِيْن)، ولو كانت النونُ زائدةً لقالوا: (مجانين)، كما قالوا: (مجانيق)، فتَعيَّن أن يكونا أصليّين.

والقول الثاني: أنّ النونَ الأولى زائدةٌ، وإحدى النونين الأخيرتين أيضاً زائدة؛ لأنّها مكرّرة في موضع لام الفعل، فعلى هذا يكون من ذوات الثلاثة.

وأمّا (مَنْجَنِيْق) فالنونُ الأولى فيه زائدةٌ لسقوطها في الجمع حَيثُ قالوا: (مَجانِيْقُ) و[مجانِق] (٥) فتكون الميمُ أصلاً؛ لئلا يجتمع زائدان في أوّل الكلمة.

هذا مذهبُ «سيبويه»(٦) و«المازنيّ»، ووزنُهُ (فَنْعَلِيْل) كـ(عَنْتَرِيس).

---

(١) (لوجدناه) في ع، والتصويب مني.

(٢) (يسنى) في ع، والتصويب من اللسان (جنن)١٣: ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٩٢، حيث جعل وزنها (فَعْلَلُول) و(فَنْعَلُول).

(٤) (زائدين) في ع، والتصويب منّي.

(٥) (مجانيق) مكررة في ع. والتصويب من شرح المفصل ٩: ١٥٢.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٢٩٣، ٣٠٩.

وقيل: إنّ الميمَ والنونَ الأولى زائدتان؛ لقولِ بعضِ العربِ: (جَنَقْناهُم)[١] أي: رَمَيْناهُمْ بالمنجنيق، و(جَنَقُونا)[٢] و(مازلنا نُجْنَقُ)[٣]، **والصحيحُ الأوّلُ**[٤]، وكأنّ هذا مأخوذٌ من معناه لا مِن لَفْظِهِ كـ(دَمِثٍ) و(دِمَثْرٍ) و(سَبِطٍ) و(سِبَطْرٍ) و(ثُعالة) و(ثعلب). وكان القياسُ (نُمَجْنَق) و(مجنقُوهم)[٥]، ولكنّهم إذا اشتقّوا من الأعجميّ خلطُوا فيه لمّا لم يكن من كلامهم، كما قال:

٢٠٦٤- هـلْ تَعْـرِفُ الـدارَ لأُمِّ الخَـزْرَجِ
منهـا فَظَـلْـتَ اليـومَ كـالمُزَرَّجِ[٦]

والقياسُ أن يقولَ: (كالمَزَرْجَن)؛ لأنّه أرادَ: سكران كأنّه شَرِبَ الزَّرَجُون، وهو الخمر؛ لأنَّ النون فيه أصلٌ.

«وإن كان بعدَها أربعةُ أصولٍ في غيرِ الجاري كـ(مَرْزَجُوش)، أو وقعتْ غيرَ أوّل كـ[حمارس][٧] فهي أصل»

إذا وقعتِ الميمُ أولاً وبعدَها أربعةُ أصولٍ في غيرِ الأسماءِ الجاريةِ على الفعلِ لم تكن زائدةً؛ ولأنَّ الزيادةَ لا تَلحَقُ ذواتِ الأربعةِ من أوّلِها، ولأن الأربعةَ مُسْتَثْقَلَةٌ لطولها، فلا موجب لزيادةِ النّقل، وذلك نحو: (مَرْزَجُوش)، وهو نبتٌ عَطِرُ الرائحة، مُعرّب، وهو بالفارسيّة (مُرْدَكُوش)[٨] أي: ميّت الأذن.

---

(١) ذكر ذلك الفرّاء، وزعم أنها مولّدة، قال: «ولم أرَ الميمَ تُزاد على نحو هذا». شرح الملوكي ١٥٥.

(٢) حكاه الفارسي عن أبي زيد. انظر اللسان (جنق) ١٠: ٣٧.

(٣) حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب. المنصف ١: ١٤٧، وشرح الملوكي ١٥٥، والممتع ١: ٢٥٤.

(٤) وهو مذهب سيبويه.

(٥) وذلك في (جَنَقوهم) فيما حكاه الفرّاء: (جنقوهم بالمجانيق). المنصف ١: ١٤٧.

(٦) انظر الرجز في الخصائص ١: ٣٥٩، والمنصف ١: ١٤٨، واللسان (زرجن) ١٣: ١٩٧، والممتع ١: ٢٥٤.

(٧) (حمارش) بالشين في ع، والتصويب من الصحاح (حمرس) ٣: ٩٢٠.

(٨) انظر المُعَرَّب ٥٧٤، وأصله: (مُرْدَه) بمعنى ميّت، و(كُوش) معناه الأُذُن.

ويقال: (مرزنجوش) و(مردكوش). قال «الأعشى»[(١)]:

٢٠٦٥- لنا جُلَّسانٌ عندَها وَبَنَفْسَجٌ وسِيْسِنْبَرٌ والمَرْزَجُوشُ مُنَمْنَما[(٢)]

وقال «ابنُ مقبل»[(٣)]:

٢٠٦٦- يَعْلُونَ بالمَرْدَقُوشِ الوَرْدِ ضاحِيَةً على سَعابِيبِ ماءِ الضَّالَةِ [اللَّجِنِ][(٤)]

ولا تزادُ حشواً ولا آخراً إلّا على نُدرةٍ وقلَّةٍ، فإذا رأيتَها كذلك فلا تَقضِ بزيادتها إلّا بِثَبَتٍ من الاشتقاق؛لقلّة ما جاء من ذلك، فالميمُ في (حُمارِسٍ) أصلٌ لما ذكرناهُ، وهو الشديد، ورُبَّما وُصِفَ به الأسدُ[(٥)].

«إلّا في نحو: (دُلامِص) و(قَمارِص) و(هِرْماسٍ) و(زُرْقُم)»

يقال: دِرْعٌ دُلامِصٌ، أي: بَرَّاقٌ، والميمُ فيه زائدةٌ، لقولهم في معناه: (دَلِيصٌ) و(دِلَاصٌ)] .[(٦)]

[٦٣٨] / قال «أبو عثمان»[(٧)]: لو قال قائل: إن (دُلامِصاً) من الأربعة، ومعناه دَلِيصٌ، وليس مشتقّاً منه لكان قولًا قَوِيّاً، كما أنّ (سِبَطْرًا) و(دِمَثْرًا) معناهما السَّبَط والدَّمَث ولَيْسا منهما؛ لأنّ الراءَ ليس من حروفِ الزّيادة، لكن هذا احتمالٌ مرجوحٌ؛ لقلّتِه وكثرة الاشتقاق.

---

(١) البيت في ديوانه ٢٩٣.

(٢) البيت في اللسان (سيسنبر) ٤: ٣٩١، و(جلس) ٦: ٤٠.

(٣) هو تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان من عامر بن صعصعة، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، عاش نيّفًا ومئة سنة، وتوفي بعد سنة ٣٧ هـ. الإصابة ١: ١٩٥، وسمط اللآلي ١: ٦٦، وخزانة الأدب ١: ١١٣.

(٤) البيت في الصحاح (لجز) ٣: ٨٩٤، والمعرّب ٥٧٤. و(اللجز) في ع، كما في الصحاح، وهو تصحيف عن (اللجن) نبّه عليه ابن بري، ورَوِيُّ القصيدة هو النونُ.

(٥) اللسان (حرس) ٦: ٥٨.

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من د، وأثبته من ع.

(٧) انظر المنصف ١: ١٥٢، وشرح الملوكي ١٦١.

وقالوا: لَبَنٌ قُمارِصٌ، الميمُ زائدة، ووزنه (فُماعِل)؛ لأنّه من القرص، فإنَّه يَقْرِصُ اللّسانَ، والاشتقاق أقوى الأدلّة، ولا التفاتَ إلى قلّةِ الزّيادةِ في ذلك الموضع، ألا تَرَى أنّهم أجمعوا على زيادةِ الهمزةِ والنونِ في (إِنْقَحل) و(إِنْزَهو) لقولهم في معناه: (قَحِل) و(زَهْوَ)، وإن كان لا يجتمع زيادتان في أوّلِ اسمٍ ليس بِجارٍ على الفعل.

وأمّا (هِرْماس)، وهو من أسماء الأسد، فالميم فيه أيضاً زائدة، ووزنه (فِعْمال) لأنّه من (الهَرْسِ) وهو الدّقّ؛ لأنّه يدقُّ الفريسةَ، ولأنّهم قالوا: أسدٌ هَرِسٌ، أي: شديدٌ، أَنْشَدَ «الجوهريّ»:

٢٠٦٧- شديدَ السّاعِدَيْنِ أخا وِثابٍ شَديداً أَسْرُهُ هَرِساً هَمُوسَا[1]

وزيادتُها آخراً أكثرُ من زيادتها حَشْواً قالوا: (زُرْقُمٌ) في معنى الأَزْرَقِ، و(فُسْحُمٌ) للمكان الفسيحِ، وهو الواسع، و(حُلْكُم) للشديدِ السّوادِ، يقال: أَسْوَدُ من حَلَكِ الغُرابِ، و(شُجْعُم) للشجاع، و(ناقةٌ دِلْقِم)، للتي يندلق لسانُها إذا كَبِرَت، و(دِرْدِم) للمتحاتَّةِ الأسنان، وهو من الدَّرَد، و(سُتْهُم) للعظيم الاست.

أنشدَ «ابنُ خالويه»:

٢٠٦٨- لَيْسَتْ بِزَلّاءَ ولكنْ سُتْهُمُ

ولا بِكَرْواءَ[2] ولكنْ خِذْلِمُ[3]

ولا بزرقاءَ ولكنْ كُحْلُمُ[4]

---

(١) البيت في الصحاح (هرس) ٣: ٩٩٠، واللسان (هرس) ٦: ٢٤٧، وشرح الملوكي ١٦٢، وشرح المفصل ٩: ١٥٤.

(٢) (دقيقة الساقين). مكتوب بين سطور د.

(٣) (ممتلئ الساقين). مكتوب بين سطور د.

(٤) الرجز في المنصف ٣: ٢٥، وتوجيه اللمع ٥٧٣، واللسان (خدل) ١١: ٢٠١، و(كرا) ١٥: ٢٢٠، والممتع ١: ٢٤١، ورصف المباني ٣٧٤. والشطر الأخير ورد في اللسان (كرا) برواية:

ولا بكحلاءَ ولكن زُرْقُمْ

وقالوا للنّاقة القليلة اللبن: (ضِرْزِم) و(ضِمْرِزٌ) من قولهم: رجل ضِرِزٌ، أي: بخيلٌ، ووزنُ هذه الأسماء كلّها (فُعْلَمٌ) و(فِعْلِمٌ) زادوا فيها الميم للإلحاق بـ (بُرْثُنٍ) و(زِبْرِجٍ) مبالغة في المعنى، لأنّ قوةَ اللفظِ مؤذِنَةٌ بقوَّةِ المعنى.

«والنُّونُ تُزادُ في نحو: (نَرْجِسٍ) و(عَنْبَسٍ) و(جَحَنْفَلٍ) و(عَفَرْنَى) و(سَكْرانَ) و(زَعْفرانٍ) و(عَبَيْثُرانٍ)»

اعلم أنَّ النونَ لم تكثرْ زيادتُها في الكلامِ زيادة حروفِ العلّة، فمتى جاءت في موضعٍ جاز أن تقابلَ أحدَ حروفِ كلمة من الأصول حكمنا بأصالتها؛ إذ الأصل عدمُ الزيادةِ إلّا إذا دلّ دليلٌ من اشتقاق أو غيره على زيادتها، ولذلك حكمنا بأصالةِ نونِ (نَهْشَل) وهو الذئب والصّقر، و(عَنْبَر)، و(عَنْتَر) وهو الذُّباب الأزرق؛ لأنّها بإزاء جيم (جَعْفَر) وعينه.

وكذلك نون (حِنْزَقْر) وهو القصيرُ الدميمُ، و(جَنَعْدَل) وهو الغليظُ الشديدُ؛ لأنّها بإزاء راء (جِرْدَحْل) وفاء (سَفَرْجَل)[1].

إذا عرفت هذا **فالنونُ** تزادُ **أوّلاً** في المضارع كـ(نَفْعَلُ)، وللمطاوعَة في (انْفَعَل) كـ(انكَسَرَ) و(انْصَرَفَ)، وهما مطَّردان، ونونُ (نَرْجِسٍ) زائدةٌ، ووزنُهُ (نَفْعِل)؛ لأنَّ الحكمَ بأصالتِها يُفضي إلى إثباتِ ما لا نظيرَ لهُ، إذ ليسَ في الأصولِ مثل (جَعْفِر) بكسرِ الفاءِ، فلو سمّيتَ به لم تصرفْهُ؛ لأنّه على مثالِ (نَضْرِبُ).

وبعضُهُم يقول: (نِرْجِسٌ) بكسر النون، وهي فيه زائدة أيضاً؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان، فمن المحال أن يكون في أحدهما أصلاً، وفي الآخر زائداً[2].

وزيادتُها ثانيةً قليلٌ، وذلك في (عَنْبَسٍ) وهو الأسد، وهو (فَنْعَلٌ) من العُبُوسِ، وفي

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٢٣، وشرح الملوكي ١٦٨، وشرح المفصل ٩: ١٥٥.

(٢) انظر اللباب ٢: ٢٦٤.

(عَنْسَلٍ) وهي الناقة السريعة، وهو (فَنْعَل) من عَسَلان الذّئب[١]، وهو شدّة عَدْوِهِ، وكان القياسُ أن يجعل جميع حروفها أصولاً؛ لأنّها بإزاء حروف (جعفَر). وقيل: إنّ(عَنْسَلاً) من العَنْسِ، وهي النّاقة الصّلبة، فالنونُ أصلٌ، واللامُ زائدةٌ، **والأوَّلُ أصحُّ**، وهو رأيُ «سيبويه»[٢]؛ لقوّة المعنى؛ ولأنّ زيادةَ النونِ ثانيةً أكثرُ من زيادةِ اللامِ آخراً نحو زيادتها في (جُنْدَبٍ) إذ ليس في الأصول مثل(جُعْفَر) بضم الجيم وفتح الفاء عند «سيبويه»، مع أنّه يجوز أن تكون من الجَدْب[٣]؛ لأنّه يصحبه فتكون النونُ زائدةً بالاشتقاق، وفي (عُنْصَلٍ) وهو البصلُ البريّ لاعوجاجه، من قولهم: رجلٌ أعْصَلُ، مِعْوَجُّ الساق، وفي (قُنْبَرٍ) لسقوطها في (قُبَّرٍ)، و(قِنْفَخْرٍ) وهو العظيمُ الجثّة، وكلُّ شيءٍ فاقَ في جِنْسِهِ، لقولهم في معناه: (قُفاخِر) و(قفاخِرِيّ)، ولأنهم قالوا: (قُنْفَخر) بضمّ القافِ. وليس في الأصول مثل(جُرْدَحل)[٤]. وفي (كَنَهْبَل) بفتح الباء، وهو ضَرْبٌ من الشَّجر، لقولهم فيه: (كَنَهْبُلٌ) بضمّ الباء. وليس في الأصول مثل (سَفَرْجُل).

فإن قلتَ: فليس في الكلام أيضاً مثل (فَنَعْلُلٍ).

قُلتُ: إذا تعارَض الأمرانِ فحملُ الكلامِ على الزيادةِ أولى؛ لأنَّ ما زيدَ فيهِ من الكلمِ أكثرُ من المجرَّدةِ، ألا ترى أنَّ الأسماءَ المجرّدةَ محصورةٌ وزناً وعَدَداً، وفي المزيدِ كثرةٌ لا تكادُ تَنْحَصِرُ، فلمّا أُبهِمَ الأمرُ حُمِلَ على الأكثر، وفي (كُنْتَأْلٍ)، وهو القصير أيضاً زائدةٌ؛ إذ ليسَ في الأصولِ مثل (سُفَرْجَل).

---

(١) وفي الكتاب ٤: ٣٢٠: «ومما جعلته زائدًا بثبت (العَنْسَل)؛ لأنّهم يريدون (العَسول)، و(العَنْبَس)؛ لأنّهم يريدون (العَبُوس)».

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٦٩، حيث جعل (عَنْسَلًا) على (فَنْعَل).

(٣) الكتاب ٤: ٣٢١، وشرح الملوكي ١٧١، والممتع ١: ٨٢، واللباب ٢: ٢٦٤، وفيه: «النون في (جُنْدُب) زائدةٌ على قول سيبويه، لوجهين: أحدهما: الاشتقاق؛ لأنّه من الجَدْب لصولة الجندب. والثاني: عدم النظير. وعلى قول الأخفش هي زائدة للاشتقاق وحده».

(٤) شرح الملوكي ١٨٢.

/ وفي (خَنْفَقِيقٍ) وهي الدّاهيةُ، والخفيفةُ من النّساء، وهو من (خفق، يَخْفِقُ)[1] وهو [٦٣٩] ملحقٌ بـ(عزْطَلِيل) وهو العُنُقُ الغليظةُ.

وزيدت **ثالثةً** في (جَحَنْفَلٍ) وهو العظيمُ الشَّفَةِ، واسمُها (الجَحْفَلَة)، وفي (جَرَنْفَشٍ) وهو العظيم الجنبين.

وفي (شَرَنْبَثٍ) وهو الغليظُ الكفّينِ والرجلين، لقولهم في معناه: (جُرافِش) و(شُرابث).

وفي (عَصَنْصَرٍ) وهو اسمُ جبلٍ؛ لأنّها ثالثةٌ ساكنةٌ في اسم على خمسةِ أحرفٍ فنحكُمُ بزيادتها.

لأنّها وقعت موقعَ الألفِ الزائدةِ، ألا ترى أنّها تعاورتا الكلمة الواحدة، وتعاقبتا عليه في نحو: (شَرَنْبَثٍ) و(شُرَابِث) و(جَرَنْفَشٍ) و(جُرافِش) والألف فيها زائدة؛ لأنّها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فكذلك ما وَقَعَ موقعَها[2].

وأيضاً فإنّ حروفَ العلّة ممّا يكثُرُ زيادتها في هذا الموضع، نحو: (عُذافِر) و(فَدَوْكَسٍ) و(سَمَيْدَعٍ).

والنونُ أيضاً من حروفِ الزوائدِ فيحكمُ بزيادتها. وفي (عُرُنْدٍ) وهو الغليظُ الشديد؛ إذ ليس في الأصولِ ما هو على مثال (جُعُفْرٍ) بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيره (تُرُنْج)، ولأنّه من قولهم: شيء عُرُدٌ[3]، أي: صلبٌ، ولأنّ حروفَ العلّة تكثُرُ زيادتها في هذا الموضع، نحو: (قَتِيل) و(شُجاع)و(عَمُود).

وزيدت **رابعةً** للإلحاق كـ(فِرْسِنٍ) وهو من البعير بمنْزلة الحافر للدابة، وربّما استُعِيرَ للشاة.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٢٠.

(٢) قال سيبويه: النون والألف يتعاوران الاسمَ في معنًى، نحو: شَرَنْبَثٍ وشُرابِثٍ، وجَرَنْفَسٍ وجُرافِسٍ. الكتاب ٤: ٣٢٣، وسفر السعادة ١: ٣١٩.

(٣) الكتاب ٤: ٣٢٢.

قالَ «ابنُ السرّاج»[١]: النونُ فيه زائدةٌ؛ لأنّه من (فَرَسْتُ) و(بِلَغْنٍ)، وهو اسمٌ للبلاغة، وقيل: هو الذي يبلغ أحاديث الرجال، و(رجل رَعْشَنٌ) الذي يرتعش، و(عَلْجَنٌ) وهي المرأة الماجنة الحَمْقاء، والناقة المُكْتَنِزَةُ اللحم، زيدت النونُ فيها كلّها للإلحاق بـ(زِبْرِجٍ) و(قِمَطْرٍ) و(جَعْفَرٍ).

وأمّا (ضَيْفَنٌ) فقيل: إنّ النونَ فيه زائدةٌ، لأنّه تابعٌ للضَّيفِ[٢]، فوزنه (فَعْلَنٌ)، وقيل: إنّها أصلٌ؛ لأنّه يُقال: ضَفَنَ الرجلُ يَضفن، إذا جاء مع الضَّيْفِ، وأصلُهُ من (ضَفَنَ البعيرُ، إذا خَبَطَ برجله) فوزنه: (فَيْعَلٌ)؛لأنّ (فَيْعَلاً) أكثرُ من (فَعْلَنٍ).

وأمّا (عَفَرْنَى) وهو من أسماءِ الأسد، فالنّونُ فيه زائدةٌ، سمّي بذلك لشدّتِهِ، يقال: (ناقةٌ عفرناه) أي: قويّة، و(اعتفره الأسد) إذا فرسَه، ووزنه (فَعَلْنَى) النونُ والألفُ فيه زائدتان للإلحاق بـ(سَفَرْجَل)[٣].

وأما (بُلَهْنِيَةٌ) وهي العيش الناعم، يقال: (فلان في بُلَهْنِيَةٍ من العيش) أي: في سعةٍ، زيدت فيه النون والياء للإلحاق بـ(قُذَعْمِل) لقولهم: (عَيْشٌ أَبْلَهُ) أي: قليلُ الغموم.

وزيدت خامسةً في الصّفات في (فَعْلان) الذي مؤنّثه (فَعْلَى) نحو: (سَكْران) و(عَطْشان) و(غَضْبان) ورُوِيَ أنّ النبيّ - عليه السّلام - [٤] قال لقوم: «من أنتم؟» فقالوا: بنو غيّان، فقال ﷺ[٥]: «بلْ أنتم بنُو رَشْدان»[٦]؛ لأنَّ الصفاتِ أولى بالزيادةِ من الأسماء مِن حيثُ شَبَهُ الصفاتِ بالأفعالِ، والفعلُ أقعدُ في الزيادةِ من الاسمِ، وفي الأسماء، نحو:

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣: ٢٠٧، وقد قاله سيبويه في الكتاب ٤: ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤: ٣٢٠.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٢٠.

(٤) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) في ع.

(٥) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) من ع، ولا توجد في د.

(٦) انظر المنصف ١: ١٣٤، ولسان العرب (فجج) ٢: ٣٤٠، وتعجيل المنفعة لابن حجر ٢١٢ في ترجمة عبد الله ابن بدر الجهني، والممتع ١: ٢٦٠.

سَعْدان، وقَحْطان، وعُمْران، وعُثْمان، وهي في ذلك محمولةٌ على الصفات، فما جاءك من هذا النَّحوِ فاحكمْ بزيادةِ النّونِ والألفِ؛ لكثرة زيادتها في هذا الموضع إلّا أن يدلَّ دليلٌ على خلافِهِ، كما قال «سيبويه»[1]: نونُ (مُرَّانٍ) أصلٌ، وأنّه مِنَ المَرانةِ، وهي اللين، مثل (حُمَّاضٍ) من الحموضة.

وأمّا نحو (عِنانٍ) و(سِنانٍ) فالنونُ فيه أصليّةٌ لا غير؛ إذ لم تتقدمه ثلاثةُ أصول.

وكذلك في (فَيْنانٍ) وهو الرجل الكثيرُ الشعرِ، وزنه (فَيْعال)، وقيل: إنّه من الفينة، ووزنه(فَعْلَان)[2].

ونونُ (بُرهان) أصلٌ؛ لقولهم: بَرْهَنَ على كذا، أي: أقام عليه البرهان. وقيل: إنّها زائدةٌ، من قولهم: أَتَى عليه بُرْهَةَ من الدّهر، أي: مُدَّةٌ طويلةٌ.

وزيدت سادسةً في (زَعْفَران) و(عُقْربان)؛ لأنَّ الحكمَ بأصالَتِها يُخرجها عن أبنيةِ الأصولِ.

وسابعةً في (عَرَنْقُصان) اسم دابّة، و(عَبَيْثَران) وهو نبت.

وتُزادُ في أواخرِ الأسماءِ المتمكّنةِ، كـ(رجلٍ)، وفي أواخرِ التثنيةِ والجمعِ المُصَحَّحِ كـ(الزيدَيْنِ) و(الزيدِينَ)، وفي التكسيرِ كـ(رُغْفَانٍ)و(غِرْبَانٍ)، وفي المصدر كـ(الغَلَيان)، وفي الفعلِ المضارعِ في الأمثلةِ الخمسةِ، نحو: يَفْعَلان وتَفْعَلان ويَفْعَلُون وتَفْعَلُون وتَفْعَلِين، وفي المضارعِ والأمرِ للتوكيدِ خفيفةً وثقيلةً، كقولك: (اذْهَبَنْ) و(لا تَضْرِبَنَّ).

«والتاء تزاد في نحو: (تَتْفُلٍ) و(كَلْتَبانٍ) و(سَنْبَتَةٍ) و(مَلَكوتٍ)»

و(التاءُ) تُزادُ زيادةً مطّردةً في أوّلِ المضارعِ، وفي (تَفَعَّلَ) و(تَفاعَلَ) و(افْتَعَلَ)،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢١٨: «وسألتُ الخليلَ عن رجل يُسَمّى (مُرّانًا)، فقال: أصرفُه؛ لأنّ المُرّان إنما سُمّي للينه، فهو (فُعّالٌ)، كما يُسمى الحُمّاض لحموضته، وإنّما المَرانة اللين. وسألتُه عن رجل يسمَّى (فَيْنانًا) فقال: مصروف؛ لأنّه (فَيْعالٌ)، وإنّما يريد أن يقول: لِشَعْرِه فُنُونٌ كأفنان الشجر».

(٢) شرح المفصل ٩: ١٥٥.

و(اسْتَفْعَلَ) و(تَفَعْلَلَ)، وفي مصادِرِها، وأسماءِ فاعلِيها ومفعولِيها، وفي (تَفْعيلٍ)و(تَفْعالٍ) وأمثلتُها ظاهرةٌ[١]، وفي التأنيثِ والجمعِ، نحو: (قائمةٍ، وقائماتٍ) وتُزادُ في غيرِ ذلك زيادةً غيرَ مطَّرِدَةٍ.

ومعنى قولِنا: (غيرَ مطردة) أنّا لا نحكمُ بزيادتِها فيه إلا إذا دَلَّ دليلٌ عليه.

فتزادُ أوّلاً في نحو: (تَتْفُلٍ)، وهو ولدُ الثَّعلب، ووزنُهُ (تَفْعُلٌ)؛ لأنّه من التَّفْلِ، وهو لفظُ الرّيقِ لما فيه من اللين والصَّفْر، أو من قولهم: (رَجُلٌ تَفِلٌ) أي: وَسِخٌ / و(تُرْتَب) [٦٤٠] وهو الشيء الثابت، وهو (تُفْعَل)، من الرُّتُوب، وهو الثبات[٢]، و(تِجْفاف) وهو شيء يُلْبَس على الخيلِ عند الحربِ، كأنّه دِرْعٌ، وهو (تِفْعالٌ) من الجَفاف، لما فيه من الصَّلابةِ واليُبُوسَةِ.

وكذلك في (تِبْيان) و(تِلْقاء)؛ لأنّها من البيان واللقاء، وفي (تِضْراب) من الضرب، ولولا الاشتقاقُ لكانت أصلاً؛ لأنّها بإزاء القاف من (قِرْطاسٍ)، والسين من(سِرْحان).

وزيدت في (تَذْنُوب) وهو البُسْرُ الذي قد بَدَأ فيه الإرطابُ مِنْ قِبَلِ ذَنبه.

و(تَعْضُوض) وهو تمرٌ أسودُ شديدُ الحلاوةِ، ومَعْدِنُهُ «هَجَر».

و(تَحْمُوت) وهو الزِّقُّ الذي يكون فيه السَّمْنُ[٣]، و(تَرْبُوت) وهو الناقة الذّلول.

و(تَخْرَبُوت)[٤] وهو الناقة الفارهة؛ لأنّ أصالتَها تفضي إلى إثباتِ ما لا نظيرَ له في الأصول.

---

(١) انظر اللباب ٢: ٢٧١، وشرح الملوكي ١٩٢.

(٢) الكتاب ٤: ٢٧٠، واللباب ٢: ٢٦٨. وفي اللسان (رتب) ١: ٢٣٠: «التُّرْتُبُ: الأمرُ الثابتُ، بضمّ التاءين، والتُّرْتُبُ: العبدُ السُّوء».

(٣) نقل هذا المعنى ابنُ منظور عن السيرافي قال: «قال الأحمرُ: الحَمِيتُ الزِّقُّ المُمْتَّرُ الذي يجعل فيه السمن والعسل والزيت. والتَّحْمُوت: كالحَمِيتِ». وقيل: تَحْمُوتٌ: شديدُ الحَلاوة. اللسان (حمت) ٢: ٢٦.

(٤) الكتاب ٤: ٣١٦.

وفي (تُدْرَإٍ)، وهي المدافَعة؛ لأنّه من الدَّرءِ: الدَّفع، والتاءُ الأولى من (تَنْبِيتٍ) وهو النبات على وجه الأرض. و(تَمْتِينٍ) وهو الخيطُ الذي يُشَدُّ به الفُسْطاط، زائدةٌ، والثانيةُ أصليَّةٌ، لأنّهما من النَّباتِ والمَتانَةِ[١].

وأمّا (تَوْلَج) وهوكِناسُ الوحشِ الذي يَلِجُ فيه، فهو (فَوْعَلٌ) من الوُلوُجِ كرهُوا اجتماع الواوين فأبدلوا من الأولى تاءً، وربّما قالوا: (دَوْلَج) فأبدلوا من التاءِ دالاً، فلو سمّيت به رجلاً انصرفَ[٢].

وعند البغداديين التاءُ فيه زائدةٌ، ووزنه (تَفْعَل) وإليه ذَهَبَ «الزمخشريُّ»[٣]، والأوّلُ هو الصحيحُ؛ لأنّ (تَفْعَل) معدومٌ في الأسماء، و(فَوْعل) كثيرٌ، والعملُ إنّما هو على الكثير[٤].

ولم أجدْها زائدةً ثانيةً، وزيدت ثالثةً في (كِلْتا) عندَ «الجرميّ»[٥]، ووزنُهُ (فعتَلٌ) على ما تقدَّمَ في موضِعِهِ.

وفي (كَلْتَبان)، قال «ابن جني»[٦]: وزنه (فَعْتَلان)، من الكَلَبِ، وهو القيادة.

ورابعةً في قولهم: مضى سَنْبَتَةٌ من الدهر، أي: برهةٌ منه، فالتاءُ الأولى زائدةٌ، لقولهم في معناه: (سَنْبٌ، وسَنْبَةٌ) كـ(تَمْرٍ، وتَمْرَةٍ) فسقوطُ التاءِ دليلٌ على زيادتها[٧].

وزيدت بعد الواو أخيراً في كَلِمٍ كـ(جبروتٍ) للمبالغة في التَّجَبُّر، و(مَلَكُوتٍ)

---

(١) الكتاب ٤: ٣١٧.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣١٦، ٣٣٣. وشرح المفصل ٩: ١٥٨.

(٣) المفصل ٣٧٧.

(٤) انظر شرح المفصل ٩: ١٥٨.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٣١٧. والخصائص ١: ٢٠٣.

(٦) في الخصائص ١: ٢٠٣، وقد حكى ذلك الأصمعي.

(٧) الكتاب ٤: ٢٧٢، وشرح المفصل ٩: ١٥٨.

للمُلْك العظيم[١]. وقالوا: (رَهَبُوتٌ خَيرٌ من رَحَمُوتٍ) أي: لأن تُرْهَبَ خيرٌ من أن تُرْحَمَ، وقد يُقال: (رَهَبُوتاً ورَحَمُوتاً) على وزن (فَعَلُوتاً) وهو قليلٌ، لا يقاسُ عليه[٢].

وفي (تَرْنَموت)[٣] وهو صوتُ القوسِ عند النَّزع، وهو في معنى الترنُّم، ووزنُهُ (تَفْعَلُوت)، و(عَنْكَبُوت)، ووزنُهُ (فَعْلَلوت) لقولهم في معناه: (العنكباه)[٤] وفي(طاغُوت)؛ لأنّه من (طغا) وقُلِبَ إلى (طاغ) فهو[٥] (فَلْعُوت).

«و(الهاء) تُزاد في (هِجْرعٍ) و(أمّهاتٍ) و(أهراقَ)»

زيدتِ (الهاءُ) زيادةً مُطَّردة للوقفِ، نحو: (كتابِيَهْ) و(ثُمَّهْ) و(وازيداهْ). وقد ذكرناها.

وغيرَ مطّردة في قولهم: (هِجْرَع) وهو الطويل، و(هِبْلَع) وهو الأكُول و(هِرْكَوْلَة)، وهي المرأةُ الجسيمة. و(هِلْقامة)، وهو الضخمُ الطويلُ، وهو من أسماءِ الأسدِ أيضاً.

ذَهَبَ «الخليلُ» إلى أنّ الهاءَ فيها كلّها زائدةٌ؛ لأنّها من الجَرْع، وهو المكانُ السهلُ المنقادُ؛ لأنّ فيه معنى الطول، ومن البَلع ومن اللَّقم[٦].

و«سيبويه» يجعلُ الهاءَ فيها أصلاً لقلّة زيادةِ الهاء أوّلاً، فهو كـ(درهم)[٧].

ويؤيّده ما حكى «ثعلب»[٨]: (هذا أهجرُ من هذا)، أي: أطولُ[٩]، وهذا دليلُ أصالةِ الهاءِ في (هِجْرَعٍ)، فكذلك في أخواته؛ لأنَّ البابَ واحدٌ.

---

(١) بزيادة (العظيم) في ع.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٢٧٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢٧١، ٣١٧.

(٤) (العنكباة) ساقط من ع.

(٥) (فهو) ساقط من ع.

(٦) انظر شرح المفصل ١٠: ٥.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٢٨٩.

(٨) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٧٠.

(٩) انظر اللسان (هجر) ٥: ٢٥٢.

وما ذهب إليه «الخليلُ» حَسَنٌ؛ لأنّ الاشتقاق إذا شهد بشيء عُمِلَ به، ولا التفات إلى قِلَّتِهِ.

قال: ويجوزُ أن تكونَ الهاءُ في (سَلْهَبٍ)، وهو الطويلُ من الخيل، زائدةً؛ لقولهم: قَرْنٌ سَلْهَبٌ وسَلِب، بكسر اللام، أي: طويل[1].

وقالوا في جمع (أُمّ): (أُمَّهات)، والهاءُ زائدةٌ؛ لأنّ واحدتها (أُمّ)، ولقولهم في معناه: (أُمَّات)، وفي المصدر (الأمومَة)، قال «الراعي»[2]:

٢٠٦٩ - كانت نَجائِبَ مُنذِرٍ ومُحَرِّقٍ   أُمَّاتُهُنَّ وطَرْقُهُنَّ فَحِيلا[3]

وقد غلبت (الأمَّهاتُ) في الأناسيّ، و(الأمَّاتُ) في البهائمِ، وقد جاءت (الأمّهات) في البهائم، قال[4]:

٢٠٧٠ - قَوَّالِ مَعْروفٍ وفَعَّالِهِ   عَقَّارِ مَثْنَى أُمَّهاتِ الرِّباعْ[5]

و(الأمَّات) في الأناسيّ. قال[6]:

٢٠٧١ - إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ   فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكا[7]

---

(١) شرح المفصل ١٠: ٥.

(٢) في ديوانه ٤٨.

(٣) البيت في أدب الكاتب ٢٠٧، وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٥، واللسان (فحل) ١١: ٥١٦، وشرح الملوكي ٢٠٢، وشرح المفصل ١٠: ٤.

وكتب على حاشية (د): «الفحيل فحل... إذا كان كريمًا منجبًا في ضرابه بيان فحل فَحِيل».

(٤) القائل هو السفّاح بن بكير اليربوعي، من مفضلية له يرثي بها يحيى بن شدّاد، وقيل: لرجل من بني قريع يرثي يحيى بن مسيرة. شرح اختيارات المفضّل ٣: ١٣٦٢.

(٥) البيت في شرح اختيارات المفضّل ٣: ١٣٦٣، والمقتضب ٣: ١٧٠، وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٥، وشرح الملوكي ٢٠٢، وشرح المفصل ١٠: ٤.

(٦) القائل هو مروان بن الحكم. شرح شواهد شرح الشافية ٣٠٨.

(٧) البيت في العين ٨: ٤٣٤، وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٤، واللسان (أمم) ١٤: ٢٩٥، ورصف المباني ٤٦٥، شرح الملوكي ٢٠٢، وشرح المفصل ١٠: ٣.

وأجاز «أبو بكرٍ»[١] أن تكونَ الهاءُ في (أُمّهاتٍ) أصلاً[٢]، وتكون (أُمَّاتٍ) جمعَ (أُمٍّ)، و(أُمَّهات) جمعَ (أُمَّهَةٍ)، وتكون (أُمٌّ) و(أُمَّهَةٌ) أَصْلَيْن مختلفين كـ(سَبطٍ) و(سبطرٍ) ويدلُّ عليه مجيءُ الواحدةِ على (أُمَّهةٍ) قال[٣]:

٢٠٧٢- إِنِّي لَـدَى الحَـرْبِ رَخِـيُّ اللَّبَـبِ

مُعْتَـــزِمُ الصَّـــوْلَةِ عَـــالي النَّسَـــبِ

أُمَّهَتِـــي خِنْـــدِفُ واليَـــاسُ أَبِي[٤]

وفي كتاب العين: (تَأَمَّهْتُ أُمًّا)[٥]. والأوّل أصحّ لقولهم: (أمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَة) وما رووه شاذٌّ مسترذلٌ. وفي كتابِ «العين» من الاضطرابِ والتّصريفِ الفاسدِ ما لا يُدفعُ.

واعتقادُ زيادة الهاء في (أمهات) أسهلُ من اعتقاد حذفها من (أمَّات)؛ لأنّ ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذِف منه[٦] / . [٦٤١]

وقالوا في (أراقَ الماءَ يُريقُهُ) أي: صَبَّهُ: (هَرَاقَ الماءَ يُهريقُه) بفتح الهاء (هِرَاقَةً) بإبدال الهاء مِنَ الهمزة، وقالوا: (أنا أُهْريقُه) وهم لا يقولون: (أنا أُأَرِيقُهُ) لاستثقالهم الهمزتين.

---

(١) هو ابن السراج.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٤.

(٣) القائل هو قصيّ بن كلاب.

(٤) الرجز في النوادر ٣٢١، وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٣، والمحتسب ٢: ٢٢٤، واللسان (أمه) ١٣: ٤٧٢، والمفصّل ٣٧٧، وشرح الملوكي ٢٠٣، والممتع ١: ٢١٧.

(٥) قال الخليل في العين (أمه) ٨: ٤٣٣: «ويقال: تأمّم فلانٌ أمًّا، أي: اتّخذ لنفسه أمًّا» ثم قال: «وتفسيرُ الأمّ في كلّ معانيها: أمّة، لأنّ تأسيسَهُ من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللَّبْس. ويقول بعضهم في تصغير (أمّ): (أُمَيْمة). والصّواب: (أُمَيهة)، تردُّ إلى أصل تأسيسها، ومن قال: (أُمَيمة) صغّرها على لفظها». ويتّضحُ من هذا النّصّ عدمُ مطابقة ما نُقِلَ عن الخليل لما جاء في كتابه، حيث قال: (تأمّم فلان أمًّا) بإسقاط الهاء، ولم يقل: (تأمّهت أمًّا) كما نقله عنه ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٠٤، وتبعه في ذلك الزنجاني، فلا مكان لوصفه بالاضطراب والتصريف الفاسد في هذا الموضع.

(٦) شرح الملوكي ٢٠٤.

وفيه لغة أخرى: (أهرقَ الماءُ يُهْرِقُه إهراقاً) على (أفعَل يُفعِل).

قال «سيبويه»[١]: قد أبدلوا من الهمزةِ الهاء، ثم ألزمت فصارت كأنّها من نفسِ الحرف، ثم أدخلت الألف بعد الهاء، وتركت الهاء عِوضاً من حذفهم حركة العين؛ لأنّ أصلَ (أراق): (أَرْيَقَ)، ومَنْ قال: أهراقَ يُهْرِيق اهرِياقاً، فهو مُهْرِيقٌ، والشيءُ مُهْرَاقٌ ومُهَراق، بالتحريك أيضاً، فهو شاذٌ، فجَمَعَ بينَ الهمزةِ والهاء، فالهاءُ عنده كالعوضِ من ذِهاب حركة العين، كما في(اسطاع)[٢].

وفي الحديث: «أُهْرِيقَ دَمُه»[٣]. وقال الشاعر[٤]:

٢٠٧٣ - فَأَصْبَحْتُ كالمُهْرِيقِ فَضْلَةَ مائِهِ   لِضاحِي سَرابٍ[٥] بالمَلاَ يَتَرَقْرقُ[٦]

وتقدير[٧]: (يُهَرِيقُ) بفتح الهاء (يُهَفْعِلُ)، وتقدير (مُهَرَاقٍ) بالتحريك: (مُهَفْعَلٌ)، وأمّا تقديرُ (يُهْرِيقُ) بالتسكين فلا يمكن أن يُنْطَقَ به؛ لأنّ الهاءَ والفاءَ جميعاً ساكنان، وكذلك تقدير: (مُهْرَاقٍ) بالتسكين. هذا كلامُ «الجوهريّ»[٨].

---

(١) في الكتاب ٤: ٢٣٨، ٢٨٥.

(٢) انظر الصحاح (هرق) ٤: ١٥٧٠.

(٣) وَرَدَ هذا اللفظُ في أحاديثَ كثيرة، ودلالات مختلفة، منها ما رواه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة – باب طول القيام) (١٤٤٩) عن عبد الله بن حُبْشِيّ الخثعمي، أنّ النبي ﷺ سُئِلَ... أيّ القتلِ أشرفُ؟ قال: «من أُهْرِيقَ دَمُهُ، وعُقِرَ جوادُه». وقد أورده بهذا اللفظ أيضًا النسائي في سننه (كتاب الزكاة – باب جهد المقل) (٢٥٢٧). وروى ابنُ ماجه في سننه (كتاب الجهاد – باب القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى) (٢٧٩٤) عن عمرو بن عَبَسَةَ قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: أي الجهاد أفضلُ؟ قال: «من أهريق دمُهُ، وعُقِرَ جوادُهُ». وانظر الصحاح (هرق) ٤: ١٥٧٠.

(٤) هو الأحوص، انظر ديوانه ١٦١، والأغاني ٩: ١٣. وقيل: هو كثيّر، كما في اللسان (هرق) ١٠: ٣٦٧.

(٥) (يضاحي سراباً) في ع.

(٦) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٢، ورصف المباني ٤٦٥.

(٧) (و تقديره) في ع.

(٨) في الصحاح (هرق) ٤: ١٥٧٠.

«والسين في (استَفعَل) و(أسْطَاعَ)»

السينُ اطّردتْ زيادتُها في (استفعل) وما يتصرّف منها، وغيرُ مطّردةٍ في قولهم: (أَسْطاع، يُسْطِيعُ).

اعلم أنّ في (اسطاعَ) خمس لغات[١]:

أحدها: (اِستَطاع، يَستَطِيع، استطاعة)[٢] بكسرِ الهمزةِ في الماضي ووصلها وفتح حرف المضارعة، وهو الأصل، كما قالوا: (اِسْتَقامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقامةً).

الثانية: (اِسْطاع، يَسْطِيعُ) بكسر همزة الماضي، ووصلها وفتح حرف المضارعة، حذفوا التاءَ؛ لأنّها والطاءَ من مَخرج واحدٍ، فاستثقلوا جمعَهما[٣] وكرهوا إدغامَ التاءِ في الطاءِ؛ لأنّه يؤدّي إلى تحريكِ السينِ بإلقاءِ حركةِ التاءِ عليها، وسينُ (استَفْعَل) لا تتحرّكُ أبداً.

وقَرَأَ «حمزةُ»[٤]: ﴿فما اسْطَّاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧][٥] بالإدغام، وجَمَعَ بين ساكنين، وهو ضعيف[٦].

---

(١) الخصائص ١: ٢٦٠، واللباب ٢: ٢٧٧، وشرح الملوكي ٢٠٨.

(٢) (استطاعة) ساقط من ع.

(٣) (جمعها) في ع.

(٤) زيادة (رحمه الله) في ع. هو حمزة بن حبيب بن عمارة، التيمي، مولاهم، لقّب بـ(الزيّات)، أحد القرّاء السبعة، كان عالمًا بالقراءات، وانعقد الإجماعُ على تلقي قراءته بالقبول، قال الثوري: ما قَرَأَ حمزةُ حرفًا من كتابِ الله إلا بأثر. وتوفي سنة ١٥٦ هـ. تهذيب التهذيب ٣: ٢٧، والأعلام ٢: ٢٧٧.

(٥) قال ابن زنجلة في حجة القراءات ٤٣٥: قرأ حمزة: ﴿فما اسْطَّاعوا﴾ بتشديد الطاء. أراد ﴿فما استطاعوا﴾ فأدغم التاء في الطاء؛ لأنهما أختان. وقرأ الباقون: ﴿فما اسْطَاعوا﴾ بتخفيف الطاء، والأصل: ﴿فما استطاعوا...﴾.

(٦) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣١٢: من قرأ به فلاحنٌ مخطئ، زَعَمَ ذلك النّحويون، وحجّتُهم عدمُ جوازِ الجمع بين ساكنين. وانظر اللسان (طوع) ٨: ٢٤٢. وأُجيبَ بأنّ القراءةَ متواترةٌ، وبأنّ الجمعَ بين الساكنين وصلاً جائزٌ مسموعٌ في مثله. انظر حاشية السبعة ٤٠١.

الثالثة: (اسْتاعَ، يَسْتِيعُ) بكسر همزة الماضي وفتح حروف المضارعة، وفيه وجهان:

أحدهما: أنّهم حذفوا الطاء التي هي فاء الفعل؛ لأنّها كالتاء في الشدّة ويفضلها بالإطباق فوزنه (استَعَلَ).

والثاني: أنّهم حذفوا التاءَ؛ لأنّها زائدةٌ، وأبدلوا من الطاء تاءً؛ لأنّها من مخرجها ليكون ما بعد السين موافقاً لها في الهمس، كما قالوا: (ازْدانَ) ليوافقَ الدّال الزاي في الجهر.

الرابعة: وهي التي وَقَعَ فيها الكلامُ هاهنا «أَسْطاعَ، يُسْطِيعُ» بفتح الهمزة في الماضي، وضمّ حرفِ المضارعة، والمرادُ (أطاع، يُطيع)، وأصلُ (أطاع يُطيعُ): (أَطْوَعَ يُطْوِعُ) كـ(أَكْرَمَ، يُكْرِمُ) نُقلت الفتحةُ من الواوِ إلى الطاءِ في (أطوَع) إرادة الإعلال، ثم قُلبت ألفاً لتحرُّكِها فِي الأصلِ وانفتاحِ ما قبلها الآن، فصار (أطاع)، ثم زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل. هذا رأيُ «سيبويه»[1]. وأنكره «المبرّدُ»[2]وقال: إنّما يعوَّض من الشيء إذا عُدِمَ، والحركةُ هنا باقيةٌ، وإنّما نُقِلَت من العينِ إلى الفاء، فالتعويضُ عنه يكون جمعاً بين العوض والمعوض، وهذا غيرُ واردٍ على قولِ «سيبويه»، فإنّ العينَ مستحقّةٌ للحركةِ، وقد ذهبت الحركةُ عنها، فالتعويضُ وَقَعَ لذهابها منها، لا لذهابها عن الكلمة بالكليّة.

وقال «الفرّاء»: شبّهوا (أَسْطَعْتُ) بـ (أَفْعَلْتُ)[3]، وهذا يدلّ من كلامِه على أنّ أصلَها: (استَطَعْتُ)، فلما حُذفت التاءُ بَقِيَ على وزن (أَفْعَلْتُ) ففتحت همزته وقطعت، والوجهُ هو الأوّلُ؛ لأنّهم قالوا: (اِسْطَعْتُ) بكسر الهمزة ووصلها حيث أرادوا (أستطعتُ)[4].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٣٤.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٩٩، وشرح الملوكي ٢٠٧، والممتع ١: ٢٢٤.

(٣) وفي أدب الكاتب ٦٠٧: «قال الفراء: توهموا أنّ قولهم (أَسْطَعْتُ) (أَفْعَلْتُ)؛ لأنّه بوزنها». وانظر سرّ صناعة الإعراب ١: ٢٠٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٠١، وشرح الملوكي ٢٠٨، وشرح المفصل ١٠: ٦، والممتع ١: ٢٢٦.

الخامسة: (أَسْتاعَ، يُسْتِيع) بفتحِ همزةِ الماضي وضمِّ حرفِ المضارعة، والتاءُ بَدَلٌ من الطاء، وفي السين من الخلاف ما ذكرنا.

وتزادُ السينُ اللاحقةُ بكافِ المؤنّثِ في الوقف، نحو: (مررت بِكِس)[١]. وقد ذكرناه في بابه.

«واللام في (فحْجَلٍ) و(زَيْدَلٍ)»

(اللام) أبعدُ حروف الزيادة شَبَهًا بحروفِ المدّ واللين، فلذلك قلّت زيادتها[٢].

فزيدت مطّردةً في أسماء الإشارة، عَلَماً على الغَيْبَة نحو: (ذَلِكَ، وتِلْكَ، وهُنالِكَ). وقد سَبَقَ ذكرُها.

وغيرَ مطّردةٍ في كلمةٍ محصورةٍ، قالوا: (فَحْجَل) بمعنى الأفحج، وهذا الذي يتدانَى صدور قَدَمَيْهِ، ويتباعد عَقِباه. و(زَيْدَل) بمعنى (زيد)، و(عَبْدَل) بمعنى العبد[٣].

وأمّا (هَيْقَل)وهو ذَكَرُ النَّعام، فاللامُ فيه يجوزُ أن تكونَ زائدةً؛ لأنّهم قالوا في معناه: (هَيْقٌ، وهَيْقَمٌ). ويجوزُ أن تكونَ أصلاً؛ لأنّهم قالوا: (هِقْلٌ).

ولامُ (فَيْشَلة) زائدةٌ؛ لأنّهم قالوا: (فَيْشَةٌ)[٤]. وقال:

٢٠٧٤- وفَيْشَــةٍ زَيــنٍ وليسَــت فاضِـحَهْ نَابِلَـــةٍ طَـــوْراً وطَـــوْراً رامِحَـــهْ[٥]

وكذلك (طَيْسَل)، وهو الكثيرُ من الماءِ والرَّمْلِ، وغيرِهما، / اللامُ فيه زائدةٌ، لقولِهم في معناه: (طَيْسٌ). [٦٤٢]

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٢، وهي بكسر الكاف، وإنّما جاءت السين في الوقف للدلالة على الكسر. وانظر اللباب ٢: ٢٧٨، وشرح المفصل ١٠: ٦.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ٦.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٢٣٧.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٢، وشرح الملوكي ٢١١.

(٥) الرجز في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤: ١٦٧.

ومنهم من أجاز أن تكونَ الياءُ في (فَيْشَلَة) و(طَيْسَل) زائدةً، واللامُ أصليةً[١]، ويكون وزنها (فَيْعَلاً)؛ لأنَّ زيادةَ الياء ثانيةً ساكنةً أكثرُ من زيادة اللامِ،فيكونان في معنى (فَيْشَةٍ) و(طَيْسٍ) لا من لفظهما، وإن وافقتها في بعض الحروف كـ(سَبطٍ) و(سِبَطْرٍ) و(دَمِثٍ) و(دِمَثْرٍ).

***



(١) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٢، والممتع ١: ٢١٤.

«فصل:

(حروفُ البدلِ) أي: التي قد تكونُ بَدَلاً من غيرها ما في قولك: (اِسْتَنْجَدَهُ يومَ صَالَ زُطّ)»

البدلُ: أن تقيمَ حرفاً مكانَ حرفٍ في موضِعِهِ، من غير إدْغَامٍ، للتخفيفِ، أو لتسهيلِ اللّفظِ، أو تجنيسِهِ لمشاكَلَةِ الحروفِ وتقارُبِها في المخارج، أو في الصفات، كالجهر والشدة، والرخاوة، والهمس، والاستعلاء، نحو تاء (تخمة) وهاء (هرقتُ).

وقولنا: «في موضعه» احترازٌ من العوض، فإن العوضَ أن تقيم حرفاً مقامَ حرفٍ في غير موضعه، نحو همزة (ابن) و(اسم)، وتاء (عدة) و(زنةٍ)، ولا يسمى ذلك بَدَلاً إلا تجَوُّزاً[١].

وقولنا: «من غيرِ إدغامٍ» احترازٌ من الحروفِ المدغمةِ، فإنَّ الإدغامَ لا يختصُّ بهذه الحروف.

والفرقُ بين القلبِ والبَدَلِ[٢]: أنَّ القلبَ يختصُّ بحروفِ العلَّة، والبَدَلَ يكون فيها وفي الحروف[٣] الصحيحة.

وحروفُ البَدَلِ عند «السيرافي» أحدَ عشرَ، وجَمَعَهَا في قولهم: (أَجُدٌ طويتُ منها)[٤]، وتُجْمَع أيضاً في قوله: (اِجتَهِدْ يا مَنوط)، وفي قولهم: (أَجْهَدْتُم طاوِين)، وجمعها الشاعرُ في بيتٍ مرّتين، فقال:

٢٠٧٥ - وَطِئْنَا جُدَّتَيْهِم بالعَوَالِي ... ومَا كُنَّا وَطِئْنَا جُدَّتَيْهِم

---

(١) انظر شرح الأشموني ٢١٤.

(٢) (الإبدال) في ع.

(٣) (البدل) مكان (الحروف) في ع.

(٤) لم يُشِر الزنجاني هنا إلى أنّ السيرافي عدّ من حروف البدل شينَ الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنث. انظر شرح الشافية ٣: ١١٩.

وزاد «الأخفشُ» فيها (اللام) فجعلها اثنى عشر، يجمعها قولك: (أَنْجَدْتُهُ يومَ طالَ)[١].

وزاد «الزمخشريُّ» فيها (السين) أيضاً، وجعلها ثلاثة عشرة، وهي حروف الزيادة العشرة، والطاء، والدال، والجيم، وجمعها في قوله: (استنجَده يوم طالَ)[٢].

وزاد بعضهم[٣]: الزاي، والصاد، وأسقَطَ السينَ، فصارت أربعةَ عشرَ جمعها الشاعر مرّتين في بيتٍ،فقال:

٢٠٧٦- وطَّأْتُ صَدّي لِنَهْزِ مَجْدِ لِنَهْزِ مَجْدٍ وَطَّأْتُ صَدِّي

وزادَ بعضُهم (السينَ) معها فصارت خمسةَ عشرَ، يجمعها قولك: (استَنجده يوم صَال زُطّ)، وذلك أبلغُ ما قيل. فهذه هي الحروف التي تُبدَلُ من غيرها غالباً.

وأمّا قولهم: (با اسْمُكَ؟) في (ما اسْمُكَ؟)، و(درع نَثْرَة) في (نَثْلَة) لقولهم: نَثَلَ عليه درعَه، و(عِنَّ زيداً قائمٌ) في (إنَّ زيداً قائمٌ)، و(أخذتُ منش)[٤] أي: منك. فكل ذلك شاذٌّ.

والإبدالُ يقعُ في الأضربِ الثلاثة، كقولك: (أُجُوه) في (وجوه)، و(هَراق) في (أراق)، و(أَلَّا فَعَلْتَ) في (هلَّا فَعَلْتَ).

«فالهمزةُ أُبدلت من حروفِ اللينِ مطَّرداً واجباً في نحو: (حَمْراء) و(صَحْراء) و(كِساء) و(رِداء) و(عِلْباء) و(قائِل) و(بائِع) و(واقٍ)»

الهمزةُ أُبدلت من حروفِ اللينِ، ومن الهاءِ، والعينِ، على ضربين: مُطَّرد، وغير مطَّرد.

---

(١) انظر شرح الملوكي ٢١٦.

(٢) انظر المفصل ٣٧٩.

(٣) هو الرمّاني. انظر شرح الملوكي ٢١٧، وشرح ابن يعيش ١٠: ٨.

(٤) انظر شرح الملوكي ٢١٥.

والمطَّرد: واجبٌ، وجائزٌ.

أمّا إبدالُها من الألفِ، فإمّا واجبٌ، وذلك في ألفِ التأنيثِ، نحو: (حمراء) و(بيضاء) و(صحراء) و(عَشْراء)؛ فإنَّ الهمزةَ فيها بدلٌ من ألفِ التأنيثِ كالتي في (حُبْلى) و(سَكْرَى)، والأصلُ فيها القصرُ للتأنيث، فزادوا قبلها ألِفاً أخرى للمدّ توسُّعاً في اللُّغة، وتكثيراً لأبنية[1] التأنيث، ليصير له بناءان: ممدودٌ ومقصورٌ، فالتقى ألفان، فلم يمكنْ حذفُ إحداهما؛ لأنَّ الأُولى للمدّ، والثانية عَلَمٌ للتأنيث، فحذفُها يخِلُّ بمدلولها، ولم يمكن تحريكُ الأولى، لأنّها لو حُرّكت لفارقها المدُّ فتعيَّن تحريكُ الثانيةِ فانقلبَتْ همزةً.

وقيل: إنَّ الألفَ الأُولى في (حمراء) و(صحراء) للتأنيثِ، والثانيةَ مزيدةٌ للفرقِ بين مُؤَنَّثِ (أفْعَل) نحو: (أَحْمَر)، و(حَمْراء)، وبين مُؤَنَّثِ (فَعْلان) نحو: (سَكْران)و(سَكْرى)، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ عَلَمَ التأنيث لا يكونُ إلّا طَرَفاً.

وقيل: إنّ الألفينِ معاً للتأنيثِ، وهو باطلٌ؛ إذ لا نعلمُ علامةَ تأنيثٍ على حرفين.

وأمّا الهمزةُ في (كساءٍ) و(رداءٍ) فبدلٌ من الألفِ التي هي بَدَلٌ من الواو والياء، وذلك أنَّ أصْلَهُما: (كِساوٌ) و(رداي)؛ لأنّها (فِعالٌ) من الكسوة، ومن قولهم: (فلانٌ حَسَنُ الرِّدْيَةِ). فوقعت الواوُ والياءُ طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ، فإمّا أن لا يعتدُّوا بالألفِ فصارَ حرفُ العلّةِ كأنّه وَلِيَ الفتحةَ، فقلبت ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، أو نَزَّلوا الألفَ منزلةَ الفتحةِ، لزيادتها، وأنّها من جوهرِها ومخرجِها، فقلبوا حرفَ العلّة ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة، فالتقى ألفان، فكرهوا حذفَ إحداهما أو تحريكَ الأولى، لئلا يعودَ الممدودُ مقصوراً، فحرّكوا الأخيرةَ لالتقاءِ الساكنينِ، فانقلبتْ همزةً.

[٦٤٤] / وأمّا (العِلْباء) وهو عصَبُ العُنُق، وهما عِلْباءان بينهما مَنْبِتُ العُرف، فالهمزةُ فيه زائدةٌ، لقولهم: (عَلِبَ البعيرُ) إذا أخذه داءٌ في جانِبَيْ عُنُقِه، وبعيرٌ مُعَلَّبٌ موسومٌ في عِلْبائِه[2].

---

(١) (للأبنية) في ع.

(٢) انظر الصحاح (علب)١: ١٨٨ – ١٨٩.

ثمّ قيل: الأصلُ (عِلْباي)، بالياء؛ لأنَّ العربَ لما آنث[١] هذا الضربَ بالتاء فأظهروا الحرف لم يكن إلّا ياءً، نحو: (دِرْحاية) و(دِعْكاية) وهو القصير السمين[٢].

وقيل: الواو، لقولهم في التثنية: (عِلْباوان) فقُلِبَتِ الياء أو الواو ألفاً، ثم همزةً على ما ذكرنا في(كساء)[٣].

تنبيه:

الواو والياء إذا وقعتا طَرَفاً بعد ألف فلا يعتلان إلّا إذا كانت الألفُ زائدةً، أمّا إذا كانت أصلاً[٤] أو منقلبةً عن حرفٍ أصليّ فلا يعتلان؛ لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان: إعلالُ العين واللام، وذلك نحو: واو، وزاي، وآي.

أمّا (واوٌ) فألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ أو ياءٍ على ما سيأتي.

وأمّا (زايٌ) فللعرب فيه مذهبان:

أحدُهما: أن يجعلها[٥] ثلاثيّة، فتقول: (زاي) بالياء، فينبغي أن تكونَ ألفُها منقلبةً عن واو، وتكون لامُها ياءً من لفظ (زويتُ)، إلّا أنَّ عينَه اعتلّت وسَلِمَت لامُه، وكان ينبغي[٦] أن تعتلَّ اللامُ، وتصحَّ العينُ، كما قالوا: (هَوى) و(نَوى) لكنّه ألحق في الشذوذ بباب(غاية)، وهو مدُّ الشيء، و(الراية)، و(ثاية)[٧] وهو مأوى الإبل والغنم، فهذه متى جُعلت اسماً للحرف أُعْرِبَتْ فقيل: (هذه زايٌ حَسَنَةٌ) و(كتبتُ زاياً حسنةً)، وإذا كانت حرفَ هجاءٍ فألفُهُ غيرُ منقلبةٍ؛ لأنَّ الحروفَ لا تَصَرُّفَ فيها.

---

(١) (أثبت) في ع.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٩٩، واللباب ٢: ٢٩٧.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠: ١٠.

(٤) (أصلية و) في ع.

(٥) (يجعلها) في ع.

(٦) (لم تكن في الأصل) مكان (ينبغي) في ع.

(٧) انظر شرح التصريف للثمانيني ٥٢٢.

الثاني: أن تجعلها ثُنائية، فتقول: (زَيْ)، على مثال (كَيْ)، فإذا سُمّي بها زِيْدَ عليها ياءٌ ثانيةٌ فتقول: (هذا زَيٌّ)، كما أنّه إذا سُمّي بـ(كي) زِيْدَ عليها ياء ثانية[1]،فقيل: (هذا كيٌّ)، و(رأيتُ كَيًّا)، ومنهم من يقول: (زاء) بالهمز[2] كـ(راءٍ)، شَبَّهَ الألف بالزائدة، حيث لم تكن منقلبة.

وأمّا (آيٌ) فهو جمعُ (آيةٍ) على حَدّ (تَمْر، وتَـمْرَةٍ)، ولم يقلبوا الياءَ، وإن وقعت طرفاً بعد ألفٍ؛ لأنّ الألفَ عينُ الكلمة، وهي منقلبةٌ عن ياء، فلو أعَلّوها لَوالَوْا على الكلمة إعلالين، وذلك مكروهٌ عندهم، وكذلك (رايٌ).

وأمّا (قائلٌ) و(بائعٌ) فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل، والأصلُ فيهما: (قاوِل)و(بايعٌ) فأُريد اعتلالها لاعتلالِ فعلِهما، ولم يمكن الإعلال بالحذف؛ لأنّه يزيلُ[3] صيغةَ الفاعل، ويصيرُ إلى لفظ الفعل.

ولا يكفي الإعرابُ فاصلاً؛ لأنّه يزولُ بالوقفِ، وكانت الواو والياء بعد ألف زائدةٍ، وهما مجاورتا الطرف فقُلبتا ألفاً، ثم همزةً على حدِّ العمل في (كِساء) و(رِداء)، أو تقول: لمّا قُلبت العينُ ألفًا في الماضي جاء ألفُ (فاعِل) فالتقى ألفان، ولم يمكن إسقاطُ إحداهما، فقلبت الثانية همزةً على حدّ العمل في (كساءٍ) و(رداءٍ)[4].

وتُبدلُ الهمزةُ من الواوِ الواقعةِ أوّلاً مشفوعةً بأخرى لازمة، نحو: (أَواقٍ) و(أَواصِلَ) جمعي(واقيَة) و(واصِلَة)، والأصل: (وَوَاقي) و(وَواصِل) كـ(قائِمَة) و(قَوائِم)، فقلبوا الأولى ألفاً، ثمّ حُرِّكت ليُمكن الابتداءُ بها، فصارت همزةً، وذلك لأنَّ التضعيفَ في أوائل الكَلِمِ إنّما جاءَ في ألفاظ قليلةٍ، نحو: (دَدنٍ).

---

(١) هنا سقط مقدار سطر في ع.

(٢) (زاي بالهمزة) في ع.

(٣) (يلزم) في ع.

(٤) من قوله: «أو تقول: لما قلبت...» إلى هنا ساقط من ع.

وأكثر ما يجيءُ مع الفصل،نحو: (كَوْكَب) و(دَيْدَن)، فلما نَدَرَ في الحروف الصحاح امتَنَعَ في الواو؛ لثقلِها مع أنَّها متعرِّضةٌ لدخولِ واوِ العطفِ، وواوِ القسمِ، فتجتمعُ ثلاثُ واوات، وذلك في غايةِ الثقل[١]، قال[٢]:

٢٠٧٧- ضَرَبَتْ صَدْرَها إِلَيَّ وقالَتْ   يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِي[٣]

وكذلك لو صَغَّرْتَ نحو: (واقِية) و(واصِلة) لقلت: (أُوَيْقِيَة) و(أُوَيْصِلة)، فالقَلبُ لاجتماعِ الواوينِ، ولانضمامها للتصغير.

وإنما قيَّدنا الأخرى باللازمة؛ لأنَّها لو لم تكن لازمةً لم يجبِ القلبُ، بل يجوزُ الهمزُ وتركُهُ، وذلك كما إذا بنيتَ (فُوعِلَ) من الوَعْدِ، قلت: (أُوعِدَ)، وإن شئتَ: (وُوعِدَ)، وفي التنزيل: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُرِيَ عَنْهُمَا﴾[الأعراف: ٢٠] فالهمزُ لأجلِ الضَّمةِ، لا لأجلِ الواوين؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ هاهنا مَدَّةٌ زائدةٌ بمنْزلةِ الألفِ في (واعَدَ)، فكما لم يجزْ همزُها في (واعَدَ) لم يجبْ هاهنا.

«وجائزاً في نحو: (أُجوهٍ) و(أَدْؤُرٍ) و(الغُؤُور)»

إذا انضمّت الواوُ ضمّاً لازماً، ولم تكن مُدغمةً ولا معها واوٌ أخرى جاز إبدالُها جوازاً حَسَناً، وإبقاؤها على أصلها، سواء كان ذلك فاءً[٤]، نحو: (وُجُوه، وأُجُوه)، و(وُقِّتَتْ، وأُقِّتَتْ)، أو عيناً غير مُدغمة نحو: (أَثْوُب، وأَثْؤُب) جمع (ثوب) و(أَدْوُر، وأَدْؤُر)[٥] جمع (دار) وصار ذلك قياساً مطّرداً، كرفعِ الفاعلِ، ونصبِ المفعولِ، لِكَثْرةِ ما وَرَدَ عنهم، مع موافقةِ القياسِ؛ وذلك لأنَّ الضَّمَّةَ عندَهم بمنْزلةِ الواو، فحصولها مع

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١٠.

(٢) القائل هو المهلهل بن ربيعة، وقيل: أخوه« عديّ». التاج (وقى) ١٠: ٣٩٧.

(٣) البيت في المقتضب ٤: ٢١٤، وسر صناعة الإعراب ٢: ٨٠٠، والمنصف ١: ٢١٨، واللسان (وقى) ١٥: ٤٠١، شرح الملوكي ٢٧٥، وشرح المفصل ١٠: ١٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٩٢، ٩٨. واللباب ٢: ٢٩٠، وشرح الملوكي ٢٧٠.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٣٧.

الواو بمنْزلة اجتماع الواوين، واجتماعُ الواوين يُوجِبُ القلب، فاجتماعُ الضمَّةِ معها يجوز؛حطّاً لدرجة الفرع عن الأصل(١).

/ وكذلك حكم (غُؤور) مصدرُ (غار الماء، يغور، غوراً وغُؤوراً) إذا سفَل في الأرض، و(سُؤوق) جمع (ساقٍ)، يجوزُ الأصلُ والهمزُ، وليس الهمزُ هاهنا لاجتماع واوين؛ لأنَّ الثانيةَ هنا مدَّةٌ زائدة، وإنما هي لكونها مضمومة ضماً لازماً. [٤٤]

وكذلك (نُؤور) وهو دُخان الشَّحم يعالج به الوَشْمُ ليخضَرَّ(٢).

وإنّما قيّدنا الضمَّ باللازمِ، احترازاً من العارِضِ، لالتقاءِ الساكنينِ، كقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾[البقرة: ١٦] (٣)، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[البقرة: ٢٣٧] (٤)، أو للإعراب، كقولك:هذا دَلْوٌ وغَزْوٌ؛ لأنّهما قد يزولان عند زوال الموجب من التقاء الساكنين، والإعراب(٥).

وإنّما قيّدنا العينَ بكونها غيرَ مُدغمة؛ لأنّها إذا كانت مُدغمةً كـ(التَّصَوّنِ) و(التَّخَوّفِ)(٦) لم تُهمزْ؛ لأنّ الغرضَ من الهمزِ طلبُ الخفّة، والخفَّةُ حاصلةٌ بالإدغامِ.

«وغيرُ مطَّرِدٍ في نحوِ (إِشاحٍ) و(أَحَدٍ)»

من العربِ من يبدلُ من الواوِ المكسورةِ همزةً إذا كانت فاءً، كقولهم: (وِشاح، وإشاح) وهو سَيْرٌ، أو ما يُضَفَّرُ من السَّير، ويرصَّع بالجوهر، وتَشُدُّ به المرأة وسطَها(٧). و(وِسادة،

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ١٢: «أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعين. فلما كان اجتماع الواوين يوجب الهمزة في نحو: (واصلة) و(أواصل) كان اجتماع الواو مع الضمة يبيح ذلك ويجيزه من غير وجوبه حطاً لدرجة الفرع عن الأصل».

(٢) يقال: النُّوور، والنُّؤور. الصحاح (نور) ٢: ٨٣٩.

(٣) ﴿أُولئكَ الذينَ اشْتَرَوُا الضَّلالةَ بالهُدَى﴾ [البقرة: ١٦].

(٤) وانظر شرح الملوكي ٢٧٢.

(٥) شرح المفصل ١٠: ١٢.

(٦) (التحرُّف) في ع.

(٧) انظر النهاية ٥: ١٨٦، وشرح المفصل ١٠: ١٤.

وإسادَة)، وهي المخدّة.

و(وِفادَة، وإفادَة) اسمٌ من قولك: وَفَدَ فلانٌ على الأميرِ، أي: وَرَدَ رسـولاً، وقَرَأَ سعيدُ بنُ جُبَير[١]: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ إِعاءِ[٢] أَخِيهِ﴾[يوسف: ٧٦] [٣]، شبّهوا الواوَ المكسورة بالمضمومة؛ لأنّهم يستثقلون الكسرةَ كما يستثقلون الضمّة، ولهذا يحذفونهما من ياء المنقوص، نحو: (هذا قاضٍ) و(مررتُ بقاضٍ)، إلّا أنَّ همزَ المكسورةِ أضعفُ من همْزِ المضمومةِ قياساً، وأقلُّ استعمالاً، ولهذا يكرهون استعمالَ الواوَيْنِ، فيهمزون الأولى[٤] نحو: (أواقٍ). ولا يكرهون اجتماع الواو والياء، نحو: (وَيْحٍ، ويَوْمٍ).

وأكثرُ أصحابِنا يقفون في همزِ المكسورة على السماع إلّا «أبا عثمان» فإنّه يَطْرُدُهُ فيها إذا وقعت فاءً كما في المضمومة، فإن انكسرت وَسَطاً لم تُهمز أصلاً، نحو: (طويل، وطويلة)[٥].

وأمّا المفتوحةُ فقد أُبدل منها أيضاً على نُدرةٍ وقِلَّةٍ قالوا: (امرأةٌ أَناةٌ)، والأصل: (وَناة) (فَعَلَةٌ) من الوَنى وهو الفُتور، وهو مما يُوصف به النساء؛ لأنّ المرأة إذا عَظُمَتْ عجيزتُها ثقلتْ عليها الحركة[٦].

---

(١) هو سعيد بن جبير الأسدي بالولاء الكوفي، تابعي، وهو حبشي الأصل، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ. وفيات الأعيان ١: ٢٠٤، وتهذيب التهذيب ٤: ١١، وحلية الأولياء ٤: ٢٧٢.

(٢) (وعاء) في ع.

(٣) ذُكرت القراءة في المحتسب ١: ٣٤٨، وإعراب القراءات الشواذ ١: ٧١٤، والبحر المحيط ٥: ٣٣٢، والدر المصون ٦: ٥٣٢. وذكر أبو حيان أنّ هذه لغة هذيل، وذُكرت في المنصف ١: ٢٣٠، والممتع ١: ٣٣٢.

(٤) (الأول) في ع.

(٥) شرح الملوكي ٢٧٣، وشرح المفصل ١٠: ١٤. وانظر سر صناعة الإعراب ١: ١٠٢.

(٦) انظر شرح المفصل ١٠: ١٤.

قال[١]:

٢٠٧٨- رَمَتْهُ أَنَاةٌ مِنْ رَبِيعَةَ عَامِرٍ   نَؤُومُ الضُّحَى فِي مَأْتَمٍ أَيِّ مَأْتَمِ[٢]

وقالوا في امرأة: (أسماءُ)، وهو إمَّا جمعُ (اسمٍ)، فليس فيه قلبٌ، فوزنه: (أفْعال)، فلا تَصْرِفُهُ في المعرفةِ؛ للتعريف والتأنيث، وتَصْرِفُهُ في النَّكرة.

وإمَّا (فَعْلَاء) من الوَسامة، وهو الحُسن من قولهم: (فلانٌ وَسيمُ الوجهِ) أي: ذووَسامَةٍ، فقلبت الواو همزة، فلا تصرفه في المعرفَة، ولا النكرة[٣].

وأمّا (أَحَدَ) من قولهم في العدد: أَحَدَ عَشَرَ، وأَحَدَ وعشرون، فالهمزة فيه مبدلة من الواو، وأصلُهُ: (وَحَد)؛ لأنّه من الوحدة بمعنى الإفراد.

وكذلك (إحدى) وأصلُها: (وِحدى)، من الوحدة. وفي الحديث أنّه ﷺ رأى «سعد بن أبي وقاص»[٤] ﷺ يدعو، ويُشير بأصبعين في الدعاء. ويُرْوَى: بِسَبَّابَتَيْه في التشهُّد، فقال ﷺ: «أَحِّدْ أَحِّدْ»[٥] أي: أَشِرْ بأُصْبُعٍ واحدة. والأصل: وَحِّدْ وَحِّدْ.

---

(١) قاله أبو حية النميري. اللسان (ونى) ١٥: ٤١٦.

(٢) البيت في أدب الكاتب ٢٤، برواية: (ربيعةِ) بالكسرة. وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٨. وشرح المفصل ١٠: ١٤.

(٣) (في النكرة) في ع. انظر شرح المفصل ١٠: ١٤، واللباب ٢: ٢٩٣.

(٤) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري، الصحابي الأمير، فاتح العراق، ومدائن كسرى، وأول من رَمَى بسهم في سبيل الله وأحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي بالعقيق ونقل إلى المدينة ودفن بها سنة ٥٥ هـ. انظر الإصابة ٣: ٧٣، والأعلام ٣: ٨٧

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة ـ باب الدعاء) ١٤٩٩، عن سعد بن أبي وقاص قال: مرَّ عليَّ النبي ﷺ وأنا أدعو بإِصْبَعَيَّ فقال: «أَحِّدْ أَحِّدْ»، وأشار بالسبَّابةِ. والترمذيُّ في سننه (كتاب الدعوات ـ باب إنّ الله حيي كريم) ٣٥٥٧. والنسائي في سننه (كتاب الصلاة ـ باب النهي عن الإشارة بأصبعين وبأي أصبع يشير) ١٢٧٣، ١٢٧٤. وأحمد في مسنده ١٥: ٢٥٨ (٩٤٣٩) عن أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ مرّ بسعد وهو يدعو فقال: «أَحِّدْ أَحِّدْ». وانظر لسان العرب (أحد) ٣: ٧٠.

وأمّا (أحَدٌ) في قولهم: (ما بالدار أحَدٌ)، فقالوا: الهمزةُ فيه أصلٌ؛ لأنّها للعموم[1] لا للإفراد، ولذلك لا تستعملُ في الواجب، فلا يقال: في الدارِ أحدٌ[2].

وفي الحديث: «كلُّ مالٍ زُكِّيَ فقد ذهبت أَبَلَتُهُ»[3]، وأصلُها: (وَبَلَتُهُ) من الوَبيلِ، وهو الوخيم الرديء.

«و(عَأْلَمَ) و(مُشْتَئِق)»

قد أبدلوا الهمزةَ عن الألف في نحو: (دابّة) وقد ذكرناه في التقاء الساكنين[4]، وهَمَزَ بعضُهم(العألَمَ) و(الخأتَمَ)، قال «رؤبة» في قصيدة أوّلها[5]:

٢٠٧٩- يا دارَ سَلْمَى يا سْلَمِي ثم اسْلَمِي
بِسَمْسَمٍ وعن يمينِ سَمْسَمِ
فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هذا العَأْلَمِ[6]

هَمَزَ (العَأْلَمَ) لتجري القافيةُ على سَنَنٍ واحدٍ في عدم التأسِيس[7].

وحُكي (خأْتَم)، و(بَأْزُ) بالهمز[8]، و(قَوْقَأَتِ الدَّجاجَةُ)، و(لَبَّأَ بالحجِّ)، و(رَثَأَتِ

---

(١) إذ النكرة بعد النفي تفيد العموم.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١٥.

(٣) هو أثرٌ وليس بحديث. أورده ابن الجوزي في غريب الحديث ١: ٧، عن يحيى بن يَعْمَر - من كبار التابعين - قال: «أيّ مالٍ زُكِّي فقد ذهبت أَبَلَتُهُ». وانظر النهاية في غريب الأثر ١: ١٥، وغريب الحديث لابن سلام ٤: ٣٩٦، واللسان (ونى) ١٥: ٤١٦.

(٤) انظر شرح الشافية ٣: ٢٠٤.

(٥) نسبت هذه الأرجوزة كذلك إلى والده العجاج، وأغلب كتب النحو نسبتها للعجاج. وهي في ديوان رؤبة ١٨٣ مع الأبيات التي نسبت له وللعجاج. وكذلك هي كاملة في ديوان العجاج ٢٨٩.

(٦) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ٩٠، وشرح المفصل ١٠: ١٢، والممتع ١: ٣٢٤، وشرح الشافية ٣: ٢٠٥. وقد نُسِبَ فيها للعجاج.

(٧) التأسيسُ: هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرفٍ في كلمة واحدة. انظر معيار النُّظّار ٩٥.

(٨) حكاه اللحياني. انظر سر صناعة الإعراب ١: ٩٠.

المرأةُ زوجَها)، و(حَلَّأت السَّويقَ)[١].

وأنشد الفراء[٢]:

٢٠٨٠- يا دارَ مَيٍّ بِدكاديكِ البُرَقْ
صَبْراً فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ[٣]

لما اضطرَّ إلى حركة الألف التي قبل القاف؛ لأنّه يقابل لام (مُسْتَفْعِلُنْ) قلبها همزةً وحرَّكها بالكسرةِ التي هي حركة الواو التي الألف بدلٌ عنها؛ لأنَّ أصلَ (مُشتاقٍ): (مُشْتَوِق) إيذاناً بالأصل، وأبدلوها منها أيضاً إذا وقفوا على المقصور في نحو: (هذه عَصَأٌ وحُبْلَأْ)[٤]. وقد تقدّم في الوقف. وهذا كلُّه من الشاذّ الذي لا يُقاسُ عليه، ولم يتكلم به جميعُ العرب بل القليل منهم.

«وأَلَلٍ»

أُبدلت الهمزةُ من الياءِ المفتوحة، وهو أقلُّ من الواو، وقالوا: (قَطَعَ الله أَدْيَهُ)[٥] يريدون يَدْيَهُ، أي: يَدَه. رَدُّوا اللامَ وأبدلوا من الفاء همزة، وقالوا: (في أسنانه أَلَلٌ) يريدون: يَلَلٌ، وهو قصر الأسنان العُلى، ويقال: انعطافُها إلى داخل الفم، يقال: (رجل أَيَلُّ، وامرأة يَلّاءُ)، وقالوا: (الشَّئْمَة)، وهي الخَلِيقة، وأصلُها الياء، وهذا أشدّ شذوذاً

---

(١) حكى ذلك الفرّاء عن امرأة من طيئ، ما عدا (قوقأت). انظر معاني القرآن ١: ٤٥٩، ٢: ٢١٦. وسرّ صناعة الإعراب ١: ٩٠.

(٢) قال ابن المستوفي: إنّ هذا الرجز أنشده الفرّاء لرؤبة. انظر شرح شواهد شرح الشافية ١٧٥. ولم أقف عليه في ديوانه.

(٣) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ٩١، واللسان (شوق) ١٢: ٦٠، وشرح المفصل ١٠: ١٢، والممتع ١: ٣٢٤، وشرح الشافية ٣: ٢٠٥.

(٤) الكتاب ٤: ١٧٦.

(٥) انظر الممتع ١: ٣٤٦.

مما سَبَقَ[١].

«/ ومِنَ الهاءِ في (ماءٍ) وأَلْ فَعَلْتَ»

[٦٤٥] إيدالُ الهمزةِ من الهاءِ قليلٌ غيرُ مطّرد، قالوا: (ماءٌ)، وأصلُهُ: (مَوَهٌ) لقولهم في التصغير: (مُوَيْه)، وفي التكسير: (أَمْواهٌ)، فقلبوا الواو ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصار (ماهٌ)، فأبدلوا من الهاءِ همزةً؛ لأنّ الهاءَ شبيهةٌ بحروف العلّة، فقلبت كقلبها فصار (ماءٌ).

وقالوا في الجمع أيضاً: (أَمْواءٌ) بالقلب. أنشدَ «ابنُ جني»[٢] قال: أنشدني «أبو علي»:

٢٠٨١- وَبَلْـــدَةٍ قالِصَـــةٍ أَمْـــواؤُهَا
ماصِـــحَةٍ رَأْدَ الضُّـــحَى أَفْياؤُهـــا[٣]

وقالوا في جمع (شاةٍ): (شاءٌ)، والأصلُ: (شاهٌ)؛ لأنَّ أصلَ (شاه): (شَوْهَةٌ)، كـ(قَصْعَة)؛ لقولهم في التصغير: (شُوَيْهَةٌ)، وفي التكسير: (شِياه)، كـ(قِصاع)، فقلبت الواو ألفاً اكتفاءً بأحد الشَّرْطَيْنِ فصار (شَاهَةٌ)، فحُذفت الهاءُ، وأُقيم تاءُ التأنيث مُقامها، فلما طُرح تاء التأنيث للجمع بقي(شَا)،فاحتاجوا إلى حرفٍ آخر لئلّا تبقى الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ عند التقاء ساكن، فكان إعادةُ الهاء المحذوفة أولى فصار (شَاه) بالهاء، فأُبدلت منها همزة فصار (شاء).

وروى «أبو عبيدة» أنّ العربَ تقول: (ألْ فعلتَ؟) يريدون: هل فعلتَ؟ والهاء هي

---

(١) في شرح المفصل ١٠: ١٥، والممتع ١: ٣٤٧.

(٢) في سر صناعة الإعراب ١: ١٠٠.

(٣) الرجز في المنصف ٢: ١٥١، واللسان (موه) ١٣: ٥٤٣، وشرح المفصل ١٠: ١٥، والممتع ١: ٣٤٨، وشرح الشافية ٣: ٢٠٨.

الأصل لكثرة استعمال (هل) في الاستفهام وقلّة الهمزة[١].

وأمّا قولهم: (ألّا فعلتَ) في (هَلّا فَعَلْتَ)، فقيل: الهمزةُ فيه بدلٌ من الهاء، والحقُّ أنهما لغتان؛ لاستوائهما في الاستعمال من غير غلبةٍ لأحدهما على الآخر[٢].

«ومن العين في (أُبابٍ)»

يريدون (العُبَاب) بضمّ العين، وهو مُعظم الماء وكثرته وارتفاعُه، فأُبدلت الهمزةُ من العين؛ لقربِ مخرجيهما كما أبدلت العينُ من الهمزة في نحو قوله[٣]: (أَعَنْ تَرَسَّمْتَ)[٤] ونظائره.

أنشد الأصمعي:

٢٠٨٢- أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ[٥]

وقيل: إنَّ الهمزةَ أصلٌ، وليست بدلاً، وهي من قولهم: (أَبَّ الرجلُ) إذا تَجَهَّزَ للذهاب، وذلك أنَّ البحرَ يَتَهَيَّأُ لما[٦] يزخر به[٧].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٠٦.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١٦.

(٣) القائل هو ذو الرُّمَّة. وهو في ديوانه ٢٥١.

(٤) جزء من بيت، وتمامه:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... ماءُ الصَّبابةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

وهو في سر صناعة الإعراب ١: ٢٢٩، واللباب ٢: ٣٠٠، وشرح الملوكي ٢١٦، والممتع ١: ٤١٣، وشرح الشافية ٣: ٢٠٣.

(٥) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٠٧، وشرح المفصل ١٠: ١٥، والممتع ١: ٣٥٢ وفيه (زهوق) بدل (هزوق)، وشرح الشافية ٣: ٢٠٧.

(٦) (أن البحر يتهيأ لما) ساقط من ع.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٠٧، وشرح الشافية ٣: ٢٠٧.

«والألفُ تُبدلُ من أختَيْها مُطَّرِداً إذا تحرّكتا حركة لازمَةً، وانفتحَ ما قبلهما في فِعْلٍ، أو اسمٍ على وزن الفعل، ولم يُلْبِس، كما في (غَزَوا) و(رَمَيا) ولم يُوجِبْ توالي إعلالين، كما في (غَوَى)، ولم يكن في معنى ما يجب تصحيحُه كـ(عَوِرَ، وصَيِدَ، واجْتَوَرُوا)، وذلك نحو: قال، وباع، وباب، وناب، وغَزا، ورَمَى، وعَصًا، ورَحًى»

الألفُ أُبدلت من أربعة أحرف، من (الواو) و(الياء)، وهما المراد «بأختَيْها»؛ لاجتماعهن في المدِّ، ومن (الهمزة) و(النون).

فإبدالها من الواو والياء في نحو: قال، وباع، وخافَ، وهابَ، وطالَ، وغزَا، ورَمَى، وباب، ونابَ، وعَصا، ورَحَى.

والأصلُ فيها: قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوُفَ، وهَيِبَ، وطَوُلَ، وغَزَوَ، ورَمَيَ وبَوَب، ونَيَب وعَصَوَ، ورَحَيَ، فلما تحرّكتا وانفتحَ ما قبلهما قُلبتا ألفاً؛ وذلك لاجتماعِ الأشباهِ والأمثالِ؛ وذلك لأنّ الواوَ بضمّتَين والياءَ بكسرتَين، وهي في نفسِها متحركةٌ، فاجتمع أربعةُ أمثالٍ، واجتماعُ الأمثالِ عندهم مكروهٌ، ولذلك أوجبوا الإدغام في مثل: (شَدَّ، ومَدَّ)، ولم يمكنهم أن يسكّنوا العينَ فيقولوا: (قَوْلَ، وبَيْعَ، وغَزْوَ، ورَمْيَ)؛ لأنّه يلتبسُ بالمصدر، فهربوا إلى الألف؛ لأنه حرفٌ يُؤمَنُ معه الحركة، ومسوّغُ ذلك انفتاحُ ما قبلها؛ **لأنَّ الفتحةَ بعضُ الألفِ**، والأصلُ في هذا التّغيير الفعلُ، والاسمُ محمولٌ عليه، لما سيأتي، فلذلك وَجَبَ أن يكونَ ما قبلهما فيه مفتوحاً، ليكون باقياً على بناءِ الفعلِ، ولهذا شَرَطْنا في الاسمِ أن يكون على وزنِ الفعلِ؛ ولذلك لم يُبدلوا في (النَّزَوان) و(الغَلَيان)، و(الدَّوَران)، و(الحَيَدان)؛ لخروجها بزيادة الألف والنون عن بناء الفعل؛ ولأنهم لو قلبوهُما في (النَّزَوان)و(الغَلَيان) ألفين وبعدهما ألفٌ وَجَبَ حذفُ إحداهما، فيلتبسُ (فَعَلاَن) معتلَّ اللام بـ (فَعال) مما لامه نون، واحتمالُ اجتماعِ الأمثالِ أيسرُ من الوقوعِ في محظورِ اللبس[١].

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٦٦٨، واللباب ٢: ٣٠٤، وشرح المفصل ١٠: ١٧.

ولمّا صحّحُوهما فيهما مع ضعفهما بتطرُّفهما لكونهما لامين كان تصحيحُهما في (الدَّوَران) و(الحَيدان) مع قوتهما؛ لقربهما من الفاء وبُعْدِهما من الطرف أولى[1]؛ وكذلك صححوهما في(صَوَرَى)، وهو اسمُ ماءٍ قريبٍ من المدينة[2]، على ساكنها السلام.

وفي قولهم: (حمارٌ حَيَدَى) وهو الذي يَحِيدُ عن ظلِّه لنشاطِه.

ولم يجئ في صفاتِ المذكَّر على (فَعَلَى) غيره/ ؛ لخروجها بزيادة ألف التأنيث عن [٦٤٦] وزن الفِعْل؛ ولأنهم لو قلبوهما فقالوا: (صَارَى) و(حادَى) لألْبَسَ.

وقوله: «ولم يُلْبِس كما في (غَزَوَا) و(رَمَيَا)»؛ لأنّا لو قلبناهما لاجتمع ألفان، فكان يجبُ حذفُ إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلتبسُ بفعلِ الواحدِ.

وإنّما قيّدنا الحركةَ باللازمةِ، فيحترزُ به عن مثل قوله [جلّ ذكرُه][3]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] و﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[البقرة: ١٦] ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ﴾[البقرة: ٢٣٧] ؛ لأنَّ الحركةَ هاهنا عارضةٌ، والعارضُ كالمعدوم.

وعن الحركةِ في (جَيَل)،فإنّه منقولٌ عن الهمزةِ، فإنَّ الأصلَ: (جَيْأَل)، وهو الضبع.

قوله: «ولم يوجب توالي إعلالين كما في (غَوَى)»، يعني أنّهم [لم][4] يُعِلُّوا العينَ في نحو: (غَوَى)، و(هَوَى)، و(نَوَى) لاعتلالِ اللام؛ لأنّه كان يتوالى إعلالان، وَهُم لا يرتكبونَهُ، وكانت اللامُ أولى بالاعتلال لتطرُّفِها.

قوله: «ولم يكن في معنى ما يجبُ تصحيحه، كـ(عَوِرَ)، و(صَيِدَ)، و(اجْتَوَرُوا)» قالوا: عَوِرَ الرجلُ، وحَوِلَ، وصَيِدَ البعير، إذا رَفَعَ رأسَه من داءٍ به، صحّحُوهما فيها

---

(١) خبر كان.

(٢) (بالمدينة) في ع.

(٣) ساقط من د، وأثبته من ع.

(٤) (لو) في د، وأثبتُّ ما يستقيم مع المعنى، إذ لم أجد جواب (لو).

ليدلّوا على أنّها في معنى (اعوَرَّ) و(احْوَلَّ) و(اصْيَدَّ) التي[1] يجبُ التصحيحُ فيها لسكون ماقبلها، وأنّها كالأصل، وحَذْفُ الزوائد لضرب من التخفيف؛ ولذلك صحَّحوا في(اجْتَوَرُوا)، و(اعْتَوَنوا)، و(ازْدَوَجُوا)، و(اهْتَوَشُوا)؛ لأنّها في معنى ما يجبُ تصحيحُه، وهو (تجاورُوا)، و(تَعاوَنُوا)، و(تَزاوَجُوا)، و(تَهاوَشُوا)؛ لوقوع الألف قبلها[2].

وقالوا: (عارت عينُه)، على القياس، وهي لغةٌ ضعيفةٌ، أنشد «الجوهريُّ»[3]:

٢٠٨٣- وسائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أم لم تَعَارَا[4]

أراد: لم تَعارَنْ، بالنون الخفيفة، فأبدَلَ منها الألف للوقف، والذي حَسَّنه أنّه غير واجب، فأشبه الشَّرط والنهي. ويُروى صدره:

٢٠٨٤- تسائِلُ بابْن أَحْمَرَ مَنْ رآه[5]

وقد شذَّت مما ذكرنا ألفاظٌ نذكرُها في موضعها إن شاء الله.

«وإبدالُها منها في (ياتَعِد) و(ياتَسِر) قليلٌ»

إذا بنيتَ من الواوِ والياءِ فاءَين كـ(وَعَدَ) و(يَسَرَ) مثال (افتَعَلَ)، فاللغةُ الكثيرةُ(يَتَّعِدُ، فهومُتَّعِد)، و(يَتَّسِرُ، فهو مُتَّسِر)، تقلبُ الواوُ والياءُ تاءً، وتدغمها في تاء(افتَعَلَ).

وقومٌ من أهل الحجاز حَمَلَهُمُ التخفيفُ على أن قلبوها في المضارعِ ألفاً، كأنَّهم

---

(١) (التي) ساقط من ع.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٤٤. و(قبلها) في ع.

(٣) في الصحاح (عور) ٢: ٧٦٠، والبيت لعمرو بن أحمر الباهلي.

(٤) هو بهذه الرواية في ارتشاف الضرب ٥: ٢٣٩٠.

(٥) هو بهذه الرواية في المنصف ١: ٢٦٠، وشرح المفصل ١٠: ٧٥. وفي أمالي ابن الشجري ٣: ٤٨، برواية:

وَرُبَّتَ سائلٍ عني حَفِيٍّ أعارَتْ عينُهُ أم لم تَعارا

كرهوا اجتماعَ ياءِ المضارعة مع الواو والياء فَفَرُّوا إلى الألف، لانفتاح ما قبلهما، وفي الماضي قلبوا الواو ياءً لسكونهاوانكسار ما قبلها، وأبقوا الياء بحالها، وفي اسم الفاعل قلبوا الياءَ واوًا لسكونها، وانضمام ماقبلها، وأبقوا الواو بحالها، فقالوا: (اِيْتَعَدَ، ياتَعِدُ، فهو مُوتَعِد، وايتَسَرَ، ياتَسِر، فهو موتَسر)[١].

وهؤلاء يقولون في (يَيْأَسُ)، و(يَيْئِسُ) مضارعي (يَئِسَ) (ياأَسُ)، و(ياِئِس) بإبدال الياء فيهما ألفاً، طلباً للتخفيف.

وقالوا في (يَئِسَ): (ياسَ) وأبدلوا الألف من الياء غير مطّرد في قولهم في النسبة إلى (الحيرة) و(طيّئ)، و(دَوٌّ): (حاريّ)، و(طائيّ) و(داوِيّ)[٢]، وقد ذكرناه في النسبة.

وحكى «أبوزيد» أنهم قالوا في (دُوَيْبَّة) تحقير (دابّة): (دُوَابَّة)[٣].

ومن الواو غير مطّرد قالوا في (يَوْجَل): (ياجَل)، وقال الشاعر:

٢٠٨٥- تُبْتُ إليكَ فتقبَّلْ تابَتي
وصُمْتُ ربِّ فتقبَّل صامتي[٤]

وقال «مالكُ بنُ أسماءَ بنِ خارجةَ»[٥]:

٢٠٨٦- ومن حديثٍ يزيدُني مِقَةً ما لِحَديثِ المامُوقِ من ثَمَنِ[٦]

أي: المَوْمُوق.

---

(١) انظر المنصف ١: ٢٠٥.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٦٦٨، وشرح الملوكي ٢٢٦، واللباب ٢: ٣٠٦.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٦٦٩.

(٤) الرجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٦٩، واللسان (قوم) ١٢: ٤٩٦. يريدُ: (توبتي) و(صومتي).

(٥) هو مالك بن أسماء بن خارجة الفزاري، شاعر غزل ظريف، من الولاة، كان من أشراف الكوفة، تزوج الحجاج أخته (هند)، وقد اختار له أبو تمام أبياتًا في الحماسة. انظر سمط اللآلي ١٥، والشعر والشعراء ٣٠٤.

(٦) البيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٦٩، والمحتسب ٢: ٣٣١، وذيل الأمالي ٩٠، وفيه (المومرق) بدل (الماموق).

وفي الحديث: «ارْجِعْنَ مأزُوْراتٍ غيرَ ماجُوراتٍ»[١]، أي: مَوْزُورات.

«ومن الهمزة في نحو: (آدم) و(رَاس)»

قلبُها[٢] في (آدم) لازمٌ، وفي (راس) غيرُ لازم، لما ذكرنا أنّه إذا اجتمعَ همزتان في كلمةٍ، ثانيهما ساكنةٌ وَجَبَ قلبُها ألفاً، وإذا كانت الهمزةُ ساكنةً وقبلها حرفٌ صحيحٌ جاز قلبُها وإبقاؤها[٣].

«ومن النون في الوقفِ في قولك: (رأيتُ زيْدَا) و(لَنَسْفَعَا) و(فعلتُها إذَا)»

قد ذكرنا في باب الوقف أنّك إذا وَقَفْتَ على المنصوبِ المنوّن أبدلت من تنوينه ألفاً، فقلت: (رأيتُ زيدَا).

وإذا وقفتَ على نونِ التوكيدِ الخفيفة إذا انفتح ما قبلها تُبدل من النونِ ألفاً.

ومنه قول «عمر بن أبي ربيعة»:

٢٠٨٧ - وقُمَيْرٌ بَدا ابنَ خَمْسٍ وعِشْريـــ ـــنَ لــه قـالــت الفَتاتــانِ قُوْمَــا[٤]

أراد: (قومَنْ).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه في (أبواب ما جاء في الجنائز - باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز) ١٥٧٨ من حديث عليّ ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نِسوةٌ جلوسٌ. قال: «ما يُجْلِسُكُنَّ؟» قلن: ننتظر الجنازة. قال: «هل تغْسِلْنَ؟» قلن: لا. قال: «هل تَحْمِلْنَ؟» قلن: لا. قال: «هل تُدْلِينَ فيمن يُدْلِي؟» قلن:لا. قال: «فارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غير مَأْجوراتٍ». وانظر المحتسب ٢: ٣٣٢. وقد ورد فيها لفظ (مأزورات) بالهمز، وهو كذلك في معظم كتبِ الحديث واللُّغة. إلّا أنّ الزّنجانيّ - رحمه الله - قد أورده بالألفِ دون همزٍ، واستشهدَ به على إبدالِ الألفِ من الواو، لا على إبدالِ الهمزة من الواو، وهو كذلك دون همزٍ في سرّ صناعة الإعراب ٢: ٦٦٩. وإنّما أبدل في (ماجورات) للمزاوجة. والله أعلم.

(٢) (قلبها) في ع.

(٣) شرح الملوكي ٢٢٨.

(٤)(قالت له) في د. والبيت في ديوانه ٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٧٩، وشرح التصريف ٣٠٩. وهو فيها برواية: (له قالت) بدل (قالت له)، وبها يستقيم الوزن.

وجوّزوا أن يكون قول الآخر[١]:

٢٠٨٨- متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا[٢]

من هذا، أراد: (تأَجَّجَنْ)، لوقوعه في الجزاء.

وأمّا (إذَنْ) التي للجزاء فنونُها غيرُ زائدة، لكنّها تبدلُ في الوقفِ ألفاً لمشابهتها نون التنوين ونون التوكيد لسكونها، وانفتاح ما قبلها، ولمشابهتها الأسماء والأفعال؛ لأنّها تُلْغَى في قولك: (أنَا إذاً أُكْرِمُكَ) كما يُلغى الفعلُ في قولك: (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) ولهذا لم يُبدلوا من نون (عَن) في الوقف؛ لانتفاء ما ذكرنا من العلّة[٣].

وأجاز «المازنيُّ»[٤]الوقفَ عليها بالنون؛ لأنّها من نفس الكلمة، كنون (عن)، بخلافِ نون التنوين، ونون التوكيد، فإنّهما زائدتان[٥].

«و(الياء) تبدل من أُخْتَيْها مُطَّرِداً في نحو: (مَفاتِيحَ) و(ميقات)»

[٦٤٧] / (الياءُ) حرفٌ مجهورٌ مخرجُه من وسطِ اللسان، فلمّا توسَّط مخرجُهُ الفَمَ، وكان فيه من الخفَّة ما ليس في غيره كَثُرَ إبدالُه كثرةً ليستْ لغيره.

وإبدالُه وَقَعَ على ضربين: مطّرد، وشاذّ.

فالمطّردُ إبدالُه من ثلاثةِ أحرف: الألف، والواو، والهمزة.

فإبدالُها من الألفِ إذا انكسر ما قبلها لضَعْفِها حينئذ؛ لِسَعَةِ مخرجها، فيجري مَجرى المدَّةِ المُشْبَعةِ عن حركةِ ماقبلها، فلم يجز أن تخالف حركة ما قبلها مخرجها، بل امتَنَعَ ذلك،

---

(١) القائل مختلف فيه، قيل: هو عبد الله بن الحرّ الجعفي، وقيل: الحطيئة، وقيل: العجاج.

(٢) البيت في الكتاب ٣: ٨٦، والمقتضب ٢: ٦١، وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٧٨، وشرح المفصل ١٠: ٢٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٦٨٠، وشرح المفصل ١٠: ٢١.

(٤) انظر المغني ٣١.

(٥) وفي اللباب ٢: ٣١٠: «قال الفراء: إذا أُعملت لم تُبدل؛ لئلا تلتبس بـ(إذا) الزمانية، وإن أُلغيت جاز إبدالُها؛ لأنّها في ذلك الموضع لا تلتبس بالزّمانية». وقال السيوطيّ في الهمع ٢: ٢٣٢ بعد أن ذَكَرَ أقوال النحاة في كتابتها: «قلت: وممن صَحَّحَ كتابتها بالنون الزنجانيُّ في شرح الهادي».

وذلك لقولك في تصغيرِ (مِفْتاح، وقِرْطاس): (مُفَيْتِيح، وقُرَيْطِيس)، وفي تكسيرهما: (مفاتِيح، وقراطِيس)؛ لأنّ الألفَ هاهنا وقعت بإزاء الحاء من (جِرْدَحل).

وإبدالها من الواو إذا سَكَنَتْ وانكَسَرَ ما قبلها، ولم تكن مُدغمة، نحو: (مِيْقات)، و(مِيْزان) وأصلها: (مِوْقات)، و(مِوْزان)؛ لأنّه (مِفْعال) من الوقت والوزن، و(ريح، وديمة) وهما من (الرَّوْح)، ومن (دوَّمت السحابة)[1].

فلو كانت مدغمةً لم تُقلب، نحو: (اخرِوَّاط، واجْلِوَّاز) لتحصُّنها بالإدغام.

وأمّا القلبُ في (دِيوان) فذلك لثقل التضعيف، فهو من قبيل (دِينار، وقِيراط).

وكذلك أبدلت من الواو مطّرداً في نحو: (عِصِيّ، وغازٍ، وأَدْلٍ، وقيام، وحِياض، وسيِّد، ولَيَّة، وأغزيتُ، واستغزيت) وستأتي في مواضعها.

«ومن الهمزة في نحو: (ذِئب) و(مِيَر)»

وقد تقدّم ذلك في تخفيف الهمزة.

ومن قبيح إبدالها من الهمزة قولُ الشاعر[2]:

٢٠٨٩- إذا مَا المَرْءُ صَمَّ ولم يُكَلَّمْ ... وأعيا سمعُهُ إلا نِدايا

ولاعَبَ بالعشِيِّ بني أبيه ... كفِعْلِ الهِرِّ يلتمسُ العَظايَا

يُلاعِبُهُمْ ووَدُّوا لو سَقَوْهُ ... من الذِّيْفان مُتْرَعَةً إنايا

فأَبْعَدَه الإلهُ ولا يُؤَلِّي ... ولا يقضى من المَرَضِ الشِّفايا[3]

وكان ينبغي أن يقول: (النِّداءا)، و(العَظاءا)، و(الشِّفاءا).

أجْرَى الألفَ المُبْدَلَةَ من التنوين مُجْرَى تاء التأنيث، فأظهر الياء قبلها، كما يقولون:

---

(١) انظر اللباب ٢: ٣٢٢، وشرح المفصل ١٠: ٢١.

(٢) قيل: هو المستوغر عمرو بن ربيعة بن كعب. أمالي المرتضى ١: ٢٣٥. وقيل: أعصر بن سعد بن قيس عيلان (منبه بن سعيد). اللسان (حمى) ١٤: ٢٠٠.

(٣) الأبيات في الأصول في النحو ٣: ٤٦٩، وسر صناعة الإعراب ١: ١٦٥، وأمالي المرتضى ١: ٢٣٤. مع اختلاف في بعض ألفاظها، واتفاق على الشاهد.

(سقاية) و(عَظاية)، وهو مردودٌ عند النّحويين لا يجوز الأخذُ به[1].

«ومن أَحَدِ حرفي التَّضْعِيفِ نحو: (تَظَنَّيْتُ) و(لا وَرَبْيكَ) و(دَياجٍ) في جمع (دَيْجُوجٍ)»

أُبدلت الياءُ من حروفٍ مُضاعفةٍ صالحةِ العدّة -لثقل التّضعيف - على سبيلِ الشذوذ[2]، ولا يُقاس عليها.

قالوا في (تَظَنَّنْتُ): (تَظَنَّيْتُ). وفي[3] قولهم: (لا وَرَبِّكَ لا أَفْعَلُ): (لا ورَبْيكَ لا أَفْعَلُ).

وقالوا: (أَمْلَيْتُ الكتابَ أُمْلِيهِ إِمْلاءً)، وفي التنْزيل: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]، قالوا: والأصل: أَمْلَلْتُهُ أُمْلِلُهُ، إِمْلَالًا. وفي التنزيل: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢][4]، وقال الشاعر[5]:

٢٠٩٠- فـآليتُ لا أَمْـلاهُ حتى يُفـارِقـا[6]

أي: لا أَمَلُّهُ، والوجهُ أنّهما لغتان؛ لأنَّ تصرُّفَهما واحدٌ، فليس جَعْلُ أحدِهما أصلاً والآخر فرعاً بأَوْلَى من العكس.

وقالوا: (قَصَّيْتُ أظفاري) في (قَصَّصْتُ). ويجوز أن يكونَ المرادُ بـ(قَصَّيْتُ أظفاري) أَتَيْتُ على أقاصيها، لأنَّ المأخوذَ أطرافُها، وطَرَفُ كلِّ شيءٍ أقصاه.

وقالوا: (تَسَرَّيْتُ) في (تَسَرَّرْتُ) (تَفَعَّلْتُ) من السِّرِّ وهو النكاح؛ لأنّ من أراده

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣: ٤٦٩.

(٢) انظر شرح الملوكي ٢٤٦، وشرح المفصل ١٠: ٢٤.

(٣) (من) مكان (في) في ع.

(٤) ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ البقرة: ٢٨٢.

(٥) هو الأسود بن يَعْفُر النهشلي، شاعر جاهلي.

(٦) البيت في المحتسب ١: ١٥٧، والنوادر ٢٣٢، وفيه:

فأقسمتُ لا أَشْرِيهِ حتّى أَمَلَّهُ ... بشيءٍ، ولا أَملاهُ حتّى يُفارِقا

استتر واستخفى، والسُّرِّيَّة (فُعْلِيَّةٌ) منه، وقيل: هي من السُّرور، لأنّ صاحبها يُسَرُّ بها[١].
وقال «العجاج»[٢]:

٢٠٩١ - إذا الكِرامُ ابتَدَرُوا الباعَ بَدَرْ
تَقَضِّيَ البازِي إذا البازِي كَسَرْ[٣]

أراد: (تَقَضُّض)، من قولهم: انقضَّ الطائرُ، إذا هَوَى في طيرانه، ولم يُستعمل الفعلُ منه إلا هكذا مبدلاً.

وقال «أبو الفتح»[٤]: «يجوز أن يكون تَقَضِّيَ الباز[ي][٥] من قَضَيْتُ، أي: عَمِلْتُ، ومنه:

٢٠٩٢ - .... قَضاهُما داوُد[٦]..........

أي: عَمِلَهُما، أي: عَمِلَ عَمَلَ البازي في طيرانه، والوجه هو الأول».

وقال آخر[٧]:

٢٠٩٣ - تَزُورُ امْرأً أَمّا الإلهَ فَيَتَّقِي وأَمّا بِفِعْلِ الصّالحين فيأتَمِي[٨]

---

(١) انظر الممتع ١: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) ديوانه ٢٨.

(٣) البيت في المحتسب ١: ١٥٧، سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩، وشرح التصريف ٢١٨، وشرح المفصل ١٠: ٢٥، والممتع ١: ٣٧٤.

(٤) في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠.

(٥) زيادة ضرورية لا توجد في د، ع.

(٦) جزء من بيت ذكره ابن جني كاملًا في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠ وهو:

وعليهما مَسْرودتان قَضاهما داوُدُ أو صَنَعُ السوابغ تُبَّعُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي. في شرح أشعار الهذليين ١: ٣٩، واللسان (قضي) ١٥: ١٨٦، والمفصل (١٢٠).

(٧) هو كُثَيِّر عزَّة. والبيت في ديوانه ٣٠٠.

(٨) البيت في اللسان (أمم) ١٢: ٢٦، وشرح المفصل ١٠: ٢٤، والممتع ١: ٣٧٤.

أرادَ: (يأتَمّ).

وقالوا: (تَلَعَّيْتُ)، وأصلُهُ: (تَلَعَّعْتُ)، أي: أكلتُ اللُّعاعَةَ، وهي بقلةٌ ناعمةٌ، ومنه قيل للدنيا: (لُعاعَة).

و(دَهْدَيْتُ الحجرَ فَتَدَهْدَى)، والأصلُ: دَهْدَهْتُه فَتَدَهْدَه، و(صَهْصَيْتُ) في (صَهْصَهْتُ) إذا قلتَ: (صَهْ صَهْ)، أي: اسكت.

وقال الشاعر:

٢٠٩٤ - قـام بهـا يُنْشِـدُ كُـلَّ مُنْشَـدِ
فايْتَصَـلَتْ بمثـلِ ضَـوْءِ الفَرْقَـدِ[1]

أراد: (اتَّصَلَتْ).

وأمّا قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾[2]، فقد قال «أبو عمرو»[3]: أصلُهُ: (لم يَتَسَنَّنْ)، أي:لم يتغيَّر من قوله: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، أي:مُتَغَيِّر، فأبدل من النون الثانية ياءً، ثم قلبها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: يَتَسَنَّا، ثم حذفَ الألفَ للجزم فصار:لم يَتَسَنَّ[4].

وقيل: هو من (السَّنة) على قول من قال: (سنه سَنَواء وسَنَوات)، أي:لم تغيره

---

(١) الرجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٤، والمفصل ٣٨٣، واللسان (وصل) ١١: ٧٢٦، وشرح الملوكي ٢٤٨، والممتع ١: ٣٧٨.

(٢) ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ البقرة: ٢٥٩.

(٣) أي: أبو عمرو بن العلاء.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٨، والممتع ١: ٣٧٢.

السنون بمرورها. ومَنْ قَرَأَ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[١] فالهاء إمّا للسّكتِ، وإمّا أصلٌ من قولهم: (سانَهْتُهُ).

وأمّا (التَّصْدِيَةُ) من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] / فقد قال «أبو عبيدة»: الياءُ بدلٌ من الدّال؛ لأنّه من (صَدَّ، يَصِدُّ)، [٦٤٨] وهو التصفيق والصوت، وفي التنزيل: ﴿إِذَا قَوْمُكَ [مِنْهُ] [٢] يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] أي: يَضِجُّون ويعِجُّونَ، وقال «الرُّسْتُمي»[٣]: هو من الصَّدَى، وهو الصوت[٤].

وقالوا[٥]: (مَكُّوك) و(مكاكِيك) و(مَكاكِيٌّ) بياء مشددة بعد الكاف، فالياء الأولى بدلٌ من واو (مكُّوك)، صارت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، والثانية بدل من الكاف للتضعيف.

وقالوا: (دَياجٍ) في جمع (دَيْجُوج) وهو المظلم، يقال: (ليلٌ ديجوجٌ) أي: شديد

---

(١) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿يَتَسَنَّ﴾ وصلاً، و﴿يَتَسَنَّهْ﴾ بهاء السكت وقفاً. وقرأ الباقون: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ وصلاً ووقفاً. والهاء للسّكت أيضاً، وأجرى الوصل مجرى الوقف. ويحتمل أن تكون أصلاً بنفسها. انظر إتحاف فضلاء البشر ١٦٢.

(٢) ساقط من د.

(٣) هو أحمد بن محمّد بن يزديار بن رستم، وقال أبو الفضل الرازي: اسمه محمّد بن رستم. أبو جعفر الطَّبَري البغدادي النحوي، ثقة، حاذق، قارئ، كان مؤدّبًا في دار الوزير، وبصيرًا بالنحو والعربية. سَمِعَ عن الجرميّ – ٢٢٥ هـ وعن المازنيّ – ٢٤٩ هـ وسَمِعَ عنه ابن شقير – ٣١٧ هـ ونقَل عنه ابن السّكّيت – ٢٤٤ هـ في تهذيب الألفاظ (الكنز ٣٤٩)، ونقل عنه ابن الأنباري – ٣٢٨ هـ في المذكر والمؤنث ٢١٦، وابن خالويه – ٣٧٠ هـ في ليس من كلام العرب ٢٠٧. وسُمِع منه ببغداد في سنة ٣٠٤ هـ. ومن كتبه: غريب القرآن، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وصورة الهمز، والتصريف. انظر طبقات النحويين ٧٥، وإنباه الرواة ١: ١٦٣، وغاية النهاية ١: ١١٤. وبهذه النِّسبةِ أكثرُ من علمٍ. منهم أبو جعفر أحمد بن مهدي بن رستم المديني، من أهالي أصفهان، محدّث، ثقة، توفي سنة ٢٧٢ هـ. ولا أظنّه المذكور. انظر الأعلام ١: ٢٦٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٢، والممتع ١: ٣٧٦. وارتشاف الضَّرَب ١: ٣١٥.

(٥) حكى ذلك أبو زيد. انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٣.

الظلمة، وأصلُهُ: (دَياجِيج)، فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياء، فاجتمعت مع الياء الأولى، فحذفت إحداهما تخفيفاً، فصار (دَياجٍ) من قبيل المنقوص[١].

وقالوا: (دِيْباج)، والأصلُ: (دِبَّاج)؛لقولهم في الجمع: (دَبابِيْج) بالباء الموحّدة.

و(قِيْراط) أصلُهُ: (قِرّاط)؛ لقولهم في الجمع: (قَرارِيط).

وأمّا (شِيراز) وهو اللبن الرائب، إذا استُخرِج منه ماؤُه، فمَنْ قال في جمعه: (شَرارِيز) كان أصلُه عنده: (شِرَّاز) كـ(قِرَّاط)، ومَنْ قال (شَواريز) كان أصلُه: (شِوْراز) على(فِوْعال)، فالياء بدلٌ من الواو الساكنة، وإن كان وزن (فِوْعَال) غير موجود، لكن عدم النظير لايضرُّ مع قيام الدليل، وأما وجودُ النظيرِ فهو مُؤْنسٌ لا شَرْط[٢].

قال «أبو الفتح»[٣]: يجوز أن يكون (شِيراز) (فيعالاً) كـ(دِيماس)، وقد أبدلوا من الواو والياء في الجمع فقالوا: (شَواريز)، والقياس (شَياريزَ) لضرب من التوسّع.

وأمّا (دِيْماس) وهو السَّرَب، والسّجن[٤]، فمن قال في جمعه: (دَماميسُ) كانت الياء مُبدلة من الميم في الواحد، ومَنْ قال: (دياميسُ) كانت الياءُ مزيدةً للإلحاق بـ (سِرْداح)[٥].

وقالوا: (إنسانٌ) و(أناسِيّ)، وأصلُه: (أناسِينُ) كـ(سِرْحان، وسراحين) فأبدلوا من النون ياء، وأدغموا فيها الياء المبدلة من الألف في (إنسان).

وكذلك القول في (ظَرابيّ) في جمع (ظَرِبان) بفتح الظاء وكسر الراء، وهي دويبة كالهِرَّةِ مُنْتِنَة، تزعُمُ العربُ أنها إذا فَسَت في ثوبِ أحدِهِم حين يصيدُها يَبْلى الثوبُ ولا يَبْلى

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٤، وشرح الملوكي ٢٤٩.

(٣) في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩.

(٤) اللسان (دمس) ٦: ٨٨، وفيه أنّ (الدِّيماس) اسمُ حَبْسٍ لأحد الملوك، سمّي بذلك لظلمته، والديماس أيضًا سجنٌ للحجاج بن يوسف. ومن قال: (دَيماس) بفتح الدال فإنّه يجمعه على (دياميس) كشَيطان وشَياطين، ومن قال: (دِيماس) بكسر الدّال فإنّه يجمعه على (دَماميس) كقِيراط وقَرارِيط.

(٥) انظر الكتاب ٣: ٤٦٠. وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.

ريحُها. وقد يُقال في جمعها: (ظِرْبَى) كـ(حِجْلَى).

وربّما جاء هذا البدلُ في غيرِ التضعيف لضرورةِ الشعر، حيث يحتاج إلى إسكان الحرف المتحرّك، فلم يمكنه ذلك في الحرف الصحيح فتبدل منه الياء، أنشد «سيبويه» لرجلٍ من يَشكر[١]، وقيل: إنه مصنوعٌ لـ«خلف الأحمر»[٢]:

٢٠٩٥- ومَنْهَلٍ ليسَ لـه حَـوازِقُ ولِضَفـادِي جَمِّـهِ نَقانِـقُ[٣]

أراد: (الضفادع).

وأنشد أيضاً[٤]:

٢٠٩٦- لهـا أشاريرُ مِنْ لَحمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعالي ووَخْـزٌ مِـنْ أرانِيهـا[٥]

أراد: (الثعالبَ) و(أرانبها).

وقالوا: (إيسان) بإبدال الياء من النون، قال:

٢٠٩٧- فيالَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ ما طافَ أَهْلُهَا هَلَكْتُ ولم أسمَعْ بها صَوْتَ إيسانِ[٦]

وقال آخر:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٣.

(٢) قال القالي في البارع ٥٢٥: «زعم الأصمعي أنها لخلف». وقال الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب ٣٤٣: «ويقال: هو مصنوع لخلف الأحمر».

(٣) الرجز في شرح التصريف ٢١٨، وشرح المفصل ١٠: ٢٨، والممتع ١: ٣٧٦.

(٤) أنشده سيبويه في الكتاب ٢: ٢٧٢ لرجل من بني يشكر. وقيل: هو أبو كاهل اليشكري كما في اللسان (رنب) ١: ٤٣٤، و(شرر) ٤: ٤٠١. وقيل: هو النمر بن تولب اليشكري. كما في شرح المفصل ١٠: ٢٨.

(٥) البيت في مجالس ثعلب ١: ١٩٠، والأصول في النحو ٣: ٤٦٧، وشرح التصريف ٢١٧، وتحصيل عين الذهب ٣٤٣، والمفصل ٣٨٤، والممتع ١: ٣٦٩.

(٦) قاله عامر بن جُوين، كما في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٧، وقيل: عامر بن جرير الطائي، كما في اللسان (أنس) ٦: ١٣. والبيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٧، وشرح الملوكي ٢٥٦، والممتع ١: ٣٧٢.

٢٠٩٨-إذا مـا عُـدَّ أَرْبَعَـةٌ فِسـالٌ فَزَوْجُكِ خامِسٌ وأَبُوكِ سادِي[١]

أراد: (سادساً). وقال آخر[٢]:

٢٠٩٩- يَفْدِيكَ يا زُرْعَ أبي وخالي
قَدْ مَرَّ يَوْمانِ وهَذا الثَّالي
وأَنْتَ بِالهِجْرانِ لا تُبالي[٣]

أراد: (الثالثَ)، كأنّه كره باب (سَلِسٍ) و(قَلِقٍ) فأَبْدَلَ.

وأنشد «ابنُ السِّكيت»[٤]:

٢١٠٠-مَضَى ثلاثُ سِنينٍ منذُ حَلَّ بها وعامُ حُلَّتْ وهذا التابعُ الخامي[٥]

أراد: (الخامس).

«والواوُ تُبدلُ من الألف في نحو: (ضُوَيْرِبٍ) و(ضَوارِبَ) و(رَحَويّ)»

الواو تُبدل من الألف في تحقير (فاعل) نحو: (ضُوَيْرِب)، لانضمام ما قبلها.

وحملوا التكسير عليه، فقالوا: (ضَوارِب)، كما حملوا التحقيرَ على التكسير، فقالوا: (أُسَيْوِد)، على لغة مَنْ لم يُدغِم حملاً على (أساوِد)؛ لأنَّ التكسيرَ والتحقيرَ من وادٍ واحدٍ، على ما تقدّم في موضعه.

---

(١) قاله امرؤ القيس كما في جمهرة اللغة ٢: ١٩٦، وملحق ديوانه ٤٥٩. وقيل: النابغة الجعدي، كما في شرح شواهد شرح الشافية. وليس في ديوانه. وقيل: الحادرة. والبيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩، والمفصل ٣٨٤، وشرح الملوكي ٢٥٥، والممتع ١: ٣٦٨، وشرح الشافية ٣: ٢١٣.

(٢) في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩.

(٣) الرجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٤، والمفصل ٣٨٤، وشرح الملوكي ٢٥٥، والممتع ١: ٣٧٨، وشرح الشافية ٣: ٢١٣.

(٤) أنشده للحادرة، وهو قطبة بن أوس. انظر إصلاح المنطق ٣٠١، واللسان (خمس) ٦: ٦٧.

(٥) البيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٢، وضرائر الشعر ٢٢٧، الممتع ١: ٣٦٩.

وكذلك أبدلوها من ألفِ (فاعَلَ) و(ضارَبَ) إذا بُنِيَ للمفعول نحو: (قُوتِلَ)، و(ضُورِبَ)؛ لانضمام ما قبلها، ومن ألف المقصور نحو: (عصاً)، و(رحًى)، في النسبة فقالوا: (عَصَوِيّ)، و(رَحَوِيّ)، على ما تقدّم في النّسب.

وكذلك لو سميت بـ(إذا) و(لَدَى) و(إلى) و(أمّا) قال[1] في تثنيته: (إذَوان) و(لِدَوان)، و(إلَوانِ)، و(أمَوان)[2].

وإن سمّيت بها امرأةً قلت في جمعها: (إذَوات)، و(لِدَوَات)، و(إلَوات) و(أمَوات)؛ وذلك لأنّه لمّا سمّي بها انتقلت إلى حُكْمِ الأسماء، فحُكِمَ على ألفها التي لا أصلَ لها بما يُحكمُ على ألفاتِ الأسماء التي لا يَحْسُن إمالتُها، نحو: (عصًا) و(قطًا).

وكذلك لو سمّيت رجلاً بـ (ضَرَبَ) فقلت: (هذا ضَرَبٌ)، و(رأيت ضَرَبًا)، و(مررت بِضَرَبٍ)؛ لانتقاله بالتّسميةِ إلى حُكم الأسماء.

«ومن الياء الساكنة غير المدغمة إذا انْضَمَّ ما قبلَها مُطَّرِداً نحو: (مُوقِن)»

[٦٤٩] / أصلُ (مُوْقِنٍ) و(مُوْسِرٍ): (مُيْقِنٌ)، و(مُيْسِرٌ)، فلمّا سكنتِ الياءُ وانضمّ ما قبلها قُلبت واواً لشبهها بالألف حينئذٍ لسكونها، فإن تحرّكت أو[3] زالت الضمةُ قبلها عادت الكلمةُ إلى أصلها من الياء كقولك في التصغير: (مُيَيْقِنٌ)، و(مُيَيْسِرٌ)، وفي التكسير: (مياقن، ومياسِر)[4]، فإن كانت الياءُ مدغمةً لم تُقلبْ لتحصُّنها بالإدغام؛ لأنَّ المدغمَ والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد، إذ اللسانُ يرتفع بهما ارتفاعةً واحدةً؛ ولذلك يجوز الجمعُ بين ساكنين إذا كان الأول حرفَ لين، والثاني مدغماً كـ(دابَّة، وشابَّة)؛ ولخروجها عن شبه الألف، إذ الألف لا تدغم ولا يدغم فيها[5].

وكذلك تقول في (ضِيْرابٍ، وقِيْتالٍ) مصدر (ضارَب، وقاتَل): (ضُوَيْرِبٍ،

---

(١) (قال) في د، ع.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ٢٩.

(٣) (و) مكان (أو) في ع.

(٤) في شرح المفصل: (مياقين، ومياسير) ١٠: ٣٠.

(٥) شرح المفصل ١٠: ٣٠، ٣١.

وقُوَيْتِلٍ) بقلب الياء واواً، لما ذكرنا.

«ومن الهمزة في نحو: (لُوْم) و(جُونٍ)»

وقد ذكرناه في تخفيف الهمزة.

«والميمُ تبدلُ من الواو في (فم) وحده»

قد تقدّم في صدر الكتابِ أنّ أصلَ (فَم): (فَوْهٌ)؛ لأن تصغيرَه (فُوَيْهٌ)، وجمعَه (أَفْواه)، فحُذفت الهاء، وأُبدل من الواو ميماً، فقالوا: (هذا فمٌ)[1].

ويختصُّ ذلك بالإفرادِ غالباً.

«ومن لامِ التعريف في لغة طيِّئ»

كقوله: «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَرِ»[2]. وقد ذكرناه في باب المعرفة والنكرة[3].

«ومن النون الساكنة قبلَ الباء كـ(عَنْبَرٍ)»

(النونُ) حرفٌ ضعيفٌ رِخْوٌ يَمْتَدُّ إلى الخيشوم بغُنَّة، و(الباءُ) حرفٌ شديدٌ مجهورٌ، مخرجُه من الشَّفةِ، فإذا جئت بالنون الساكنة قبلَ الباء خرجتَ من حرفٍ ضعيفٍ إلى حرف يُضَادُّه وينافيه، وذلك مما يَثْقُلُ، ولم يمكن الإدغامُ لبُعْدِ المخرجَيْن، فجاؤوا بالميم مكان النون؛ لأنّها تشاركها في الغُنَّةِ، وتوافقُ الباء في المخرج؛ لكونها من الشَّفَةِ فيتجانس الصوتُ بها، ولا يختلف، وأَمِنوا اللَّبسَ؛ إذ ليس في الكلام كلمةٌ فيها ميمٌ قبلَ الباءِ

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ٤١٤.

(٢) وفي نصب الراية ٢: ٤٦١: «هذه الرواية رواها عبد الرزاق في مصنفه، ورواها عنه أحمد في مسنده، ومن طريق أحمد رواه الطبراني في معجمه» من حديث كعب بن عاصم الأشعري. وانظر مسند الإمام أحمد ٣٩: ٨٤، ومجمع الزوائد ٣: ١٦١.

(٣) انظر سرّ صناعة الإعراب ١: ٤٢٢، وشرح المفصل ٩: ٢٠. وفيهما أنّ راوي الحديث هو النَّمِر بن تَوْلَب. وأنّه لم يروِ عن النبي ﷺ إلّا هذا الحديث. وهو خطأٌ وتَوارُدٌ على ما لا أصلَ له. انظر تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية ١٩١.

حتى يَقَعَ لبسٌ.

ولا فرقَ في ذلك بين المتصل والمنفصل، أعني بين ما إذا كان النون والباء في كلمة أو كلمتين، تقول في (عَنْبَر) و(شَنْباء): (عَمْبَر)، و(شَمْباء)، وفي (عَن بَكْر): (عَمْ بَكْر)[1].

والتنوين كالنون فتقرأ ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾[2] بالميم، فإن تحركت هذه النون نحو: (الشَّنَب) و(العِنَب) و(عَنابِر) لم تُبدل؛ لأنَّها قويت بالحركةِ وصار مخرجُها من الفم، وبَعُدَت عن الميم، فلم يقع موقعها في البدل[3].

وشَذَّ مثلُ قولِ «رؤبة»[4]:

٢١٠١- يـا هـالَ ذاتَ المَنْطِـقِ التَّمْتـامِ
وكَفِّـكِ المُخَضَّـبِ البنـامِ[5]

أراد: (البَنان)، فأبدل النون ميماً لما بينهما من المقاربة.

ولفرطِ ما بينهما قد يجمعون بينهما في القافية الواحدة، كقوله:

٢١٠٢- يَطعنُهـا بِخَنْجَـرٍ مِـن لَحْـمِ
تحـتَ الـذُّنابى في مَكـانٍ سُـخْنِ[6]

وقالوا: (طامَهُ اللهُ على الخيرِ)[7]، أي: جَبَلَهُ عليه. وأصلُه: طانَهُ الله عليه؛ لأنّه من الطِّينة؛ لأنّه الخِلْقَة والجِبِلَّة.

---

(١) الممتع ١: ٣٩٢.

(٢) ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١].

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٢١.

(٤) الرجز في ملحقات ديوانه ١٨٣.

(٥) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٢، وشرح المفصل ١٠: ٣٥، والممتع ١: ٣٩٢.

(٦) الرجز في المقتضب ١: ٣٥٣، وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٣، واللسان (خنجر) ٤: ٢٦٠، وشرح المفصل ١٠: ٣٥، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٥٦.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٥، والممتع ١: ٣٩٣. وقد حكى ذلك يعقوب عن الأحمر.

«ومن الباء في (بَناتِ مَخْرٍ)»

في معنى[١] (بَناتِ بَخْرٍ)، وهي سحائِبُ بِيضٌ تأتي قُبُلَ الصَّيْفِ[٢].

قال «ابنُ السرّاج»[٣]: هو مأخوذٌ من البُخار؛ لأنّ السحابَ من بخارِ الأرض.

وربما قالوا: (بنات بَحْر) بالحاء غير المعجمة، كأنّه من البحر؛ لأنّ السحابَ من بُخار البحرِ[٤].

وأجاز «أبو الفتح»[٥]أن تكونَ الميمُ أصلاً من[٦]قوله تعالى[٧]: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾[النحل: ١٤]؛ لأنّ السّحابَ كأنّها تَمْخَرُ في البحر، أي: تجري فيه وتَشُقُّهُ، قال: لأنّها فيها يُذْهب إليه عنه تنشأ ومنه تبدأ.

ويجوز أن تكون سمّيت بها لرقّة عَرَضِها، وسرعة سيرها، تشبيهاً لها بالسفن.

ويقال: (بناتُ بخْر) بغير ألف ولام، والأجود أن تكون عَلَماً، كـ(بناتِ طَبَقٍ)، وقد يقال: (بنات المخر) أيضاً.

«و(رأيتُه من كَثَمٍ)»

أي: من كَثَبٍ، يعني من قُربٍ، فالباءُ أصلٌ؛ لعموم تصرّف الكثب[٨]، كقولك: رأيته من كَثَبٍ، وقد أكْثَبَ لك الأمر.

وقالوا: ما زلتُ (راتماً) على هذا الأمر، و(راتباً)، أي: ثابتاً، فالباء أصلٌ؛ لكثرة تصرُّفها، فإنّه يقال: (رتَب يرتُب، فهو راتب)، أي: ثابت، ولا يقال: رتَم، يرتم،

---

(١) (معنى) ساقط من ع.

(٢) انظر الممتع ١: ٣٩٢، وشرح الشافية ٣: ٢١٧. وقُبُلُ الصيف: أوّلُهُ.

(٣) انظر الخصائص ٢: ٨٥، واللسان (مخر) ٥: ١٦١.

(٤) اللسان (بحر) ٤: ٤٦.

(٥) في سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٤.

(٦) (في) في ع.

(٧) (تعالى ذكره) في ع.

(٨) انظر الإبدال لابن السكيت ٧٣، وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٥.

في هذا المعنى.

وأجاز «أبو الفتح»[١] أن تكونَ الميمُ أصلاً، ويكون مأخوذاً من الرَّتِيمة، وهو عَقْدُ غُصنٍ من شجرٍ إلى غُصن أُخرى، وكان الرجل يفعَل ذلك إذا سافر، فإذا عاد فرآهما كما تَرَكهما عَلِمَ أنّ امرأته لم تَخُنْه، وإن رآهما قد انحَلاَ وافْتَرَقا عَلِمَ أنّها خانَتْهُ، قال الشّاعر:

٢١٠٣- هـل ينفَعَنْـكَ اليـومَ إنْ همّـتْ بـه كثـرةُ مـا تُـوصي وتَعقـادُ الـرَّتَمْ[٢]

و(الرَّتَمَةُ) أيضاً خيطٌ يُشَدُّ في الإصبع للتَذَكُّر، وفي كلا المعنيين الإقامة والثبوت، وفي هذاتعسُّف.

وقال الشاعر:

٢١٠٤- فَبـادَرَتْ شِـرْبَها عَـجْلَى مُـثابِـرَةً حتّـى اسْـتَقَتْ دُونَ مَحْنَـى جِيـدِها نُغَـمَا[٣]

قال «ابن الأعرابي»[٤]: أرادَ: (نُغَبًا)، جمع (نُغْبة) بالضم، وهي الجُرعة، يقال: (نَغِبْتُ من الإناء) بالكسر، نُغَباً، أي: جَرِعْتُ منه جُرَعاً.

«والنونُ تبدلُ من الواوِ واللام في (صَنْعَانِيّ) و(لَعَنَّ)»

/ قد تقدّم في النسبِ أن الأصـلَ في النسبةِ إلى (صنعاءَ) و(بَهْـرَاءَ) (صَنْعَاوِيّ)، [٦٥٠] و(بَهْرَاوِيّ)، فقالوا: (صنعانِيٌّ) و(بهرانِيٌّ)، على غير قياس، ثم قيل: النونُ بدلٌ من الهمزة في (صنعاء)و(بهراء)، والأصحُ أنّه بدلٌ من الواو، كأنّهم قالوا: (صنعاوِيّ) كصحراويّ، ثم أبدلوا من الواو نوناً، وذلك لأنه لا مقاربةَ بين الهمزة والنون؛ لأنَّ النونَ من الفم،

---

(١) في سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٤.

(٢) البيت في معاني القرآن ١: ٢١٧، وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٥، واللسان (رتم) ١٢: ٢٢٥، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ٥١، وشرح الشافية ٣: ٢١٨ برواية:

هل ينفعنك اليوم إن همّت بِهَمّ

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٦، واللسان (نغب) ١: ٧٦٥، وشرح المفصل ١٠: ٣٣، والممتع ١: ٣٩٣.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٢٦.

والهمزةَ من أقصى الحلق، وإنما النونُ تُقارب الواوَ فتُبدل منها[١].

وقالوا: (لَعَنَّ) في (لَعَلَّ)، فاللامُ هو الأصل؛ لكثرة استعمال (لَعَلّ)، والنون تقارب اللام في المخرج؛ ولذلك تُدغم فيها، كقوله: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[النساء: ٤٠، والكهف: ٢]، وقيل: إنهما لغتان، لقلّة التصرّف في الحروف، قال الشاعر[٢]:

٢١٠٥- هَلَ آنْتُم عائِجونَ بنا لَعَنَّا نَرَى العَرَصاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيامِ[٣]

«والتاءُ تبدلُ من الواو في نحو: (اتَّعَدَ) و(تُجاهٍ) و(تُكْلانٍ) و(تُخَمَةٍ) و(تُهَمَةٍ) و(تقوَى) و(تَتْرَى) و(تَوْرَاة) و(تُرَاثٍ) و(تِلادٍ) و(أُخْتٍ) و(بنتٍ)»

(التاءُ) تبدلُ من الواوِ مقيساً وغيرَ مقيس.

فالمقيسُ فيما إذا بنيتَ (افْتَعَلَ) مما فاؤه واو، قلت: (اتَّعَدَ يَتَّعِدُ، فهو مُتَّعِد)، و(اتَّزَنَ يَتَّزِنُ، فهو مُتَّزِن)، والأصل: اِوْتَعَدَ، يَوْتَعِدُ، فهو مُوتَعِد، فقلبوا الواوَ تاءً، وأدغموها في تاءِ الافتعال؛ وذلك لأنهم لو لم يقلبوها تاء هاهنا لزمهم قلبُها ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو: (اِيتَعَدَ)، ثم ردُّها واواً إذا انضمّ ما قبلها، نحو: (مُوتَعِد)، فلما رأوا مصيرَها إلى التغيّر لتغير أحوال ما قبلها قلبوها إلى التاء؛ لأنّه حرفٌ قويٌّ لا يتغيّرُ بتغيُّر أحوال ما قبله، وهو قريبُ المخرجِ من الواو، وفيه همسٌ يناسبُ لينَ الواو، وليوافق لفظُه لفظَ ما بعده فيُدغم فيه، ويقعُ النُّطق بهما دُفعةً واحدة، هذا هو الأكثر، ولكثرته كان مقيساً.

وبعضُ أهلِ الحجاز يُجريه على الأصل، ولا يَقلب، فيقول: (اِيتَعَدَ، ياتَعِدُ فهو مُوتَعِد)، و(اِيتَزَنَ، [ياتَزِنُ][٤]، فهو مُوتَزِن)[٥].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٤٣٦، وشرح المفصل ١٠: ٣٦.

(٢) قيل: هو الفرزدق في مطلع قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان، وهو في ديوانه ٢: ٢٩٠. وقيل: هو لجرير، وهو في ديوانه ٥٦٥ برواية: (لِأَنَّا) بدل (لَعَنَّا). وفي اللسان نسبه لجرير في (أنن) ١٣: ٣٤، ونسبه للفرزدق في (لغن) ١٣: ٣٩٠.

(٣) البيت في الإنصاف ١: ٢٢٥ برواية: (لغنّا)، والتصريح بمضمون التوضيح ١: ٦٢٥.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من ع، ولا توجد في د.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٤٧، ١٤٨، وشرح المفصل ١٠: ٣٧.

وأما غيرُ المقيس فقالوا: (أَتْلَجَهُ)، في معنى (أَوْلَجَه)، قال «امرؤ القيس»[١]:

٢١٠٦ - رُبَّ رَامٍ مِـنْ بَنِـي ثُعَـلٍ   مُـتْلِجٍ كَفَّيْـهِ فِي قُـتَـرِهْ[٢]

و(ضَرَبَهُ حَتَّى أَتْكَأَهُ)[٣]، أي: (أَوْكَأَهُ)، والتُّكَأَةُ: الكثيرُ الاتكاء، وما يُتَّكَأُ عليه أيضاً. و(فلانٌ تُجاه زيدٍ)، أي: قُدَّامَهُ، وهو (فُعَال) من الوجه، وهو مُستقبَل كل شيء.

و(تَيْقُور) هو (فَيْعُولٌ) من الوَقارِ. و(تُكْلان) وهو (فُعْلاَن) من وَكَلْتُ، أَكِلُ، ورجلٌ وُكَلَة، تُكَلَة، أي: عاجزٌ، يكِل أمرَه إلى غيره. و(تُخَمَة) داء كالهيضة، وهو من الوَخَامَةِ، وهي الوَباءُ.

و(تُهَمَة) (فُعَلَة) من اتَّهَمْتُ، أي: ظننتُ، وهو من وهم القلب.

و(تَقِيَّة) (فَعِيلَة) من وَقَيْتُ. و(تَقْوَى) (فَعْلَى) منه، و(تُقاة) (فُعَلَة) منه.

و(تَتْرَى) (فَعْلَى) من المواترة، وهي المتابَعة. وقال «اللّحياني»[٤]: لا يكون مواترة إلا وبينهما فترة، وفي التنْزيل: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] فمَنْ لم يَصْرِفْهُ جَعَلَ ألفه للتأنيث، ومَنْ صَرَفَهُ جعلها للإلحاق.

وأمّا (توراة) وهو أحد الكتب المنزلة، فمن العلماء مَنْ لا يحكم في التاء التي في أولها بشيء؛ لأنها اسم أعجمي، وهو بالعبرانية (توروه)، ومعناه: الأدب، أو التأديب.

وإلى هذا ذهب «الزمخشريُّ» في «الكشّاف»[٥] فقال: «والتوراة والإنجيل اسمان

---

(١) البيت في ديوانه ١٢٣.

(٢) البيت في شرح المفصل ١٠: ٣٨، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٦٦، والكناش ٢: ٢٤٢.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٦، وشرح الشافية ٣: ٢١٩.

(٤) اللسان (وتر) ٥: ٢٧٥، وشرح المفصل ١٠: ٣٨.

(٥) ١: ١٧٣ في الحديث عن قوله تعالى في أول سورة آل عمران ﴿وأنزل التوراة والإنجيل﴾.

أعجميان، وتَكَلُّفُ اشتقاقِهما من (الوَرْي) و(النَّجلِ)، ووَزْنُهما بـ(تفعِلة) و(إفعِيل) إنّما يصحُّ بعد كونهما عَرَبيين».

وإنما حَكَمَ في «المفصل»[1] بأنّ التاءَ فيها بدلٌ من الواو على مذهب عامة النحويين، فإنهم قالوا: أصلُه: (وَوْرَيَة) (فَوْعَلة) من وَرَى الزَّنْدُ، يَرِي.

و(تَوْلَج)[2] وهو كِناس الوحش الذي تلج فيه، (فَوْعَل) من الولوج.

وقال البغداديون: (تَوْراة) (تَفْعَلَة)، و(تَوْلَج) (تَفْعَل)[3].

والصحيحُ هو الأوّل؛ لأنّ (فَوْعَلاً) أكثرُ من (تَفْعَل) في الأسماء، ولو لم يقلبوا الواو في (تَوْرِية) لَزِمَ عندنا قلبُها همزة، لاجتماع الواوين على حدِّ (أَواصِل) جمع (واصِلة)، ولا يلزم ذلك عندهم؛ لأن التاءَ زائدةٌ عندهم.

وقالوا: (تُراث) للمال الموروث، وفي التنزيل ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ [الفجر: ١٩]، وأصلُهُ: (وُراث) (فُعَال) من الوراثة.

و(تِلادٌ) للمال القديم، وهو الذي يَلِدُ عندك، و(التَّلِيدُ): الذي يَلِدُ ببلاد العجم، ثم حُمِلَ صغيراً فثبت[4] ببلاد الإسلام، وأصلهما[5] من (الوِلادة)، هذا كلُّه إبدالُ التاءِ من الواوِ فاءً.

وقد تُبْدَلُ فيها[6] لاماً في (أخت) و(بنت).

وقد ذكرنا أن التاء فيهما عند «سيبويه» ليست علم التأنيث، بل هي بدلٌ من الواو،

---

(١) ٣٧٦.

(٢) انظر شرح الشافية ٣: ٨٠، ٢٢٠.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦.

(٤) هكذا في د، ع، و(فنبت) في الصحاح (تلد ٢: ٤٥٠)، وفي شرح المفصل ١٠: ٣٩.

(٥) (أصلها) في ع.

(٦) (فيه) في ع.

والتأنيث مستفادٌ من صيغتها. وأن التاءَ في (كِلتا) أيضاً بدلٌ من الواو[١].

«ومن الياء في (اتَّسَرَ) و(أسْنَتُوا) و(ثِنْتَانِ)»

/ (اتَّسر) (افتعَلَ) من (يَسَرَ)، أبدلوا من الياء تاءً كما أبدلوها من الواو في (اتَّعَدَ) و(اتَّزَنَ)[٢]. ‎[٥١

وأما (أسْنَتُوا) إذا وقعوا في السَّنة، أي: القَحْط، فهو من لفظ السَّنة على قول من يرى أن لامَها واو، وتكون التاء بدلاً من الواو، وقيل: إنَّها بدلٌ من الياء، وهو اختيار «الزمخشري»[٣]؛ وذلك لأن الواو إذا وقعت رابعةً قُلبت ياء، على حدّ (أرعيتُ) و(أغزيتُ)، ثم أبدل من الياءِ التاءُ، وهو أقيس.

وأمّا (ثِنْتان) فالتاء فيه بدلٌ من الياء، من (ثَنَيْتُ)؛ لأنّ الاثنين قد يُثنى أحدهما على الآخر، وأصله: (ثَنَيٌ) كـ(قَلَمٍ)، فيكون جمعه على (أَثْناء) كـ(أَبْناء)،فنقلوه من(فَعَلَ) إلى (فِعْل)، كما فعلوا ذلك في (بِنْتٍ)، فالتاء فيه كما في (بنتان).

وأمّا (اثنتان) فالتاء فيها كالتاء في (ابنتان) تثنية (ابنةٍ)[٤].

وأبدلوها من الياء في (كيت) و(ذَيْت)، وقد ذكرناه في المعرفة والنكرة.

«وإبدالها من الهمزة في (اتَّزَرَ) رديء»

إذا بنيتَ (افْتَعَلَ) مما فاؤه همزةٌ، نحو: (أَمَرَ) و(أَكَلَ) و(أَمِنَ) قلت: (ايْتَمَرَ)، (ايْتكَلَ)، (ايْتَمَنَ)، تُبْدِلُ من الهمزةِ التي هي فاء ياءً؛ لسكونها، ووقوع همزة الوصل قبلها مكسورة على حدِّ قلبها في (بِئْرٍ) و(ذِئْب)، ولا تُدغم في تاء (افْتَعَلَ)؛ لأنه لا يخلو إمّا أن تُدغمها في التاءِ قبلَ قلبِها ياءً، أو بعد قلبها ياءً، لا يجوز الأوّل؛ لأنّ الهمزة لا تدغم في

(١) انظر الكتاب ٣: ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٩.

(٢) انظر المفصل ٣٨٦.

(٣) في المفصل ٣٨٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ١: ١٥٢.

التاء، ولا الثاني؛ لأن الياء ليست أصلاً، ولا لازمة، إذ يجوز أن تصله بكلام قبله فتسقط همزة الوصل فتعودُ الياءُ همزةً على الأصل، وهي ساكنةٌ فنقلها[١] عند التخفيف واواً، إذا انضمَّ ما قبلها، وألفاً إذا انفتحَ ما قبلها، فتقول: (يا زَيْدُ وْتَكِلْ): (ويا خالدُ وْتَمِـر) و(كَيفَا تَمنت زيداً).

والياء إذا لم تكن لازمةً لم تُدغم. وأجاز بعضُ البغداديين فيه الإدغام، قالوا: لأنّ البدلَ لازمٌ لاجتماع الهمزتين، وهو رديءٌ لما ذكرنا.

وإن جعلْتَ (اتَّزَرَ) من تركيب الوزر، فهو صحيح، كقولك: (اتّكَلَ على فلان) إذا اعتمد عليه.

«و(اتَّخَذَ) من (تَخِذَ)»

قال «الجوهري»[٢]: «الاتّخاذ (افتعالٌ) من الأخذ، أُدغِم بعد تليين الهمزة وإبدالها التاء، ثم لما كَثُر استعماله على لفظ الافتعال توهَّموا أنّ التاء أصليةٌ، فبنوا منه (فَعِلَ يَفْعَل)، قالوا: (تَخِذَ، يَتْخَذُ)، وقُرِئ ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجْراً﴾[الكهف: ٧٧]»[٣]. وهذا مما يُعضِّد قولَ البغداديين في(اتَّزَرَ).

وقال صاحب «الكشاف»[٤]: «التاء في (تَخِذَ) أصلٌ، كما في (تَبِـعَ)، و(اتَّخذ) (افْتَعَلَ) منه كـ(اتَّبَعَ، من تَبِـعَ)، وليس من الأخذ في شيء».

وهذا المعنى هو الذي أراده بقوله في المختصر «واتَّخَذَ من تَخِذَ»، فعلى هذا لا يكون فيه شذوذ، ولم نجد تركيب (ت خ ذ) في غير هذه الكلمة، ولم أظفر بتصاريفها في كلام

---

(١) (فيقلبها) في ع.

(٢) في الصحاح (أخذ) ٢: ٥٥٩.

(٣) وبذلك قال ابن جني. انظر الخصائص ٢: ٢٨٧.

(٤) ٢: ٣٩٩.

العرب، كأنهم استغنوا عنها بتصاريف (اتَّخَذَ)[١].

«ومن السين في (طَسْتٍ) و(سِتٍّ)»

(الطَسْتُ) لغة في (الطَّس)، وأصل (طِسْتٍ) و(سِتٌّ): (طَسَّ) و(سِدْس)؛ لأنّك تقولُ في تحقيرهما (طُسَيْس) و(سُدَيْسَة) فقلبوا السين تاءً؛ لأنَّ كليهما مهموسٌ فصار(طستٌ) و(سِدْتٌ)[٢] فقلبوا الدالَ تاءً، لقربِها إياها في المخرج، وتوافقهما في الهَمْسِ، وأدغموها في التاء، فصار (ستٌّ)[٣]، وأما قولُ الشاعر[٤]:

٢١٠٧- يا قاتَلَ اللهُ بني السَّعْلاتِ

عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرارَ النَّاتِ

غَيْرَ أَعِفَّاءٍ ولا أَكْياتِ[٥]

فإنه أراد: (الناس) و(أكياس)، ولا يُقاسُ عليه لِشُذُوذِهِ[٦].

«ومِنَ الصادِ في (لَصْتٍ)»

يقال: (لِصٌّ) بحركات اللام، والكسر أفصح، و(لَصْتٌ) بفتح اللام. عن الجوهري[٧]. والجمع (لُصُوتٌ)، كـ(بَيْتٍ) و(بُيُوت)، قال الشاعر[٨]:

---

(١) انظر فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ١٤٠، ١٤١.

(٢) (سدس) في ع.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٩٧.

(٤) هو عِلْباء بن أَرْقَمَ اليشكري. شاعر جاهلي. كما في النوادر ٣٤٤.

(٥) الرجز في النوادر في اللغة ٣٤٥، والخصائص ٢: ٥٣، وشرح المفصل ١٠: ٤١، الممتع ١: ٣٨٩.

(٦) قال أبو زيد في النوادر ٣٤٥: «قال أبو الحسن: هذا من قبيح البدل، وإنما أبدلت التاء من السين لأنّ في السين صفيرًا، فاستثقله، فأبدل منها التّاء، وهو من قبيح الضرورة».

(٧) انظر الصحاح (لصص) ٣: ١٠٥٦، والقاموس (لصص) ٢: ٣١٤.

(٨) القائل هو عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي. كما في شرح شواهد شرح الشافية ٤٧٥.

٢١٠٨- فَـتَرَكْنَ نَهْـداً عُـيَّلاً أبناؤهـا   وبنـي كنانَـة كاللُّصُـوتِ المُـرَّدِ[١]

وأصلُهُ: الصَّادُ، والتاءُ مبدلةٌ منها، لقولهم: تَلَصَّصَ عليهم، وهو بيِّنُ اللَّصُوصِيَّةِ واللُّصُوصيَّة، وأرضٌ مَلَصَّةٌ ذاتُ لُصُوصٍ[٢]، ولم يطرد ذلك في التاء.

«ومن الباء في (الذعالِت)»

بمعنى (الذَّعالب) بالباء المعجمة من تحت، وهي قطع الخِرَق والأخلاق من الثياب. قال[٣]:

٢١٠٩- مُنْسَرِحاً عَنْهُ ذَعَالِيبُ الخِرَق[٤]

واحدها (ذُعْلُوب) أبدلت التاء من الباء؛ لأنَّها أبدلت من الواو التي هي شريكها في المخرج، وإنما حكمنا بأن الباء أصلٌ؛ لأن استعمالها أكثر، ويجوز أن يكونا لغتين.

وأبدلت التاء أيضاً من الدال، فقالوا: (ناقةٌ تَرَبُوتٌ) أي: مُذَلَّلةٌ، والأصل (دَرَبُوتٌ)؛ لأنه من الدُّرْبَة[٥].

ومن الطاء في (فُسْتَاط) والأصل[٦]: فُسطاط؛ لقولهم في تكسيره: فساطِيط. وفي(اسْتَاعَ، يَسْتِيعُ) بمعنى (اسْطاع) الذي هو بمعنى (أطاع)[٧].

---

(١) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٥٦، وشرح المفصل ١٠: ٤١، وشرح الشافية ٣: ٢٢٢.

(٢) انظر الصحاح (لصص) ٣: ١٠٥٦، واللسان (لصص) ٧: ٨٧.

(٣) القائل هو رؤبة بن العجاج، والرجز في ديوانه ١٠٥، برواية:

منسرحًا إلّا ذعاليبَ الخِرَقْ

(٤) (الخرق) في ع. والبيت في اللسان (ذعلب) ١: ٣٨٨، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٧٣.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٥٧، وشرح المفصل ١٠: ١٥٧.

(٦) (أي) مكان (و الأصل) في ع.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٥٧.

وأمّا قولُ الشّاعرِ[1] أنشده في «الكشّاف»[2]:

٢١١٠- يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القليلُ من الرِّزْ قِ ولا يَنْفَعُ الكثيرُ الخَبِيتُ[3]

فقيل: إنّه يريد (الخبيثَ)، والتاءُ بدلٌ من الثّاءِ، وقيل: الخَبِيتُ هو الدَّنِيءُ.

«والهاء أبدلتْ[4] من الهمزَة في (هَرَقْتُ الماءَ) و(هِيَّاكَ) و(هَما والله) و(هِنْ فَعَلت فعلتُ)»

الهاء قد أبدلت من الهمزة إبدالاً صالحاً على سبيل التخفيف؛ إذ الهمزة حرف شديد مستثقلٌ، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان، إلا أن الهمزة أدخلُ منها في الحلق، قالوا: (هَرَقْتُ الماءَ) أي: أَرَقْتُهُ، و(هَرَحْتُ الدابة) أي: أَرَحْتُها و(هَنَرْتُ الثوبَ) أي: أَنَرْتُه، أفعلتُ من النِّير، وهو علم الثوب، ولحمتُه أيضاً، و(هَردتُ الشيء) أي: أردته.

وقالوا: (هِيَّاكَ) في (إِيَّاك)[5]، وقُرِئ ﴿هِيَّاكَ نَعْبُدُ وهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥][6].

وأنشدوا[7]:

---

(١) هو السموأل بن عادياء، والبيت في ديوانه ٨٢.

(٢) ٢: ٢١٢. (الكتاب) في ع.

(٣) البيت في النوادر ٣٤٦، وفيه: «حدّثني شيخٌ لنا من البصريين عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي قال: أنشدتُ الخليلَ بن أحمد قولَ السموأل: (ينفع الطيب... البيتَ)، فقال لي: ما الخَبِيتُ؟ فقلت: أراد الخبيثَ، وهذه لغةٌ لليهود يُبدلون من الثاء تاءً، قال: فلِمَ لَمْ يقل (الكثير)؟ فلم يكن عندي فيه شيءٌ.»، وانظر اللسان (خبت) ٢: ٢٨.

(٤) (تبدل) في ع.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٣٨.

(٦) نسبت هذه القراءة إلى أبي السّوار الغَنَوِيّ انظر شرح التصريف ٣٣٤، وإعراب القراءات الشواذ ١: ٩٤، والفريد ١: ١٩٦، والبحر المحيط ١: ٢٣.

(٧) البيت لطفيل الغنوي. وهو في ديوانه فيما روي لطفيل وغيره ١٤٣، برواية:

فهيّاك والأمر الذي إن تراحبت مواردُه ضاقت عليك مصادره

ونُسب إلى مضرس بن ربعيّ الفقعسي، كما جاء في التاج ١٠: ٤٣٨.

٢١١١- فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ المصادِرُ(١)

/ وعن (قُطْرُبٍ)(٢) أنّ بعضهم يقول: (أَيَّاكَ) بفتح الهمزة، ثم تبدل منها الهاء [٦٥٢] فتقول: (هَيَّاكَ)، وقالوا: (لهِنَّكَ قائم)، والأصل: لِأَنّك قائم، فأبدلوا الهاء من همزة (إن)، أنشد «ابن فارس» لبعض بني أسد:

٢١١٢- أُرَجّي شَباباً بَعْدَ خمسينَ حُجَّةً لَهِنِّيَ في لا مَطْمَعٍ لَطَمُوعُ(٣)

وقد تكلّمنا عليه في باب (إنّ). و(هَما والله لقد كان كذا)(٤) يريدون: أما والله، و(هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ) بمعنى: إنْ فعلتَ فعلتُ، وهي لغةٌ طائية، وأنشد «أبو الحسن»:

٢١١٣- وأَتَى صَواحِبُها فَقُلْنَ: هَذَا الذي مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنا وجَفانا؟(٥)

يريدُ: (أذَا الذي؟).

وهذا الإبدال وإن كَثُر لا يجوز القياس عليه فلا تقول في (أحمدَ): (هَحْمَد)، ولا في(إبراهيم): (هبراهيم)، ولا في (أُتْرُجَّة): (هُتْرُجَّة).

---

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١١٥٢ بلفظ: (إياك) فلا شاهد فيه. وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٥١، وشرح التصريف ٣٣٤، والممتع ١: ٣٩٧، وشرح الشافية ٣: ٢٢٣.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٢.

(٣) البيت في الفاضل للمبرد ٧٠، قال: «وأُنْشدتُ عن الزبير...» وذكر البيت برواية (سبعين) مكان (خمسين)، وانظر كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ١: ٣٥٩.

(٤) انظر الممتع ١: ٣٩٩.

(٥) البيت في المحتسب ١: ١٨١، وشرح المفصل ١٠: ٤٢، والممتع ١: ٤٠٠، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٧٧. قال البغدادي: «البيت مشهور أنشده الجوهري في آخر الصحاح، وأنشده ابن جني في سر الصناعة عن الأخفش، والزمخشري في المفصل وغيرهم، وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإنَّ في غالب شعره أنّ النساء يتعشقنه. ويروى: (صواحبُها) على الفاعلية، أو (صواحبَها) على المفعولية» اهـ.

«ومن الألف في (أنَهْ) و(مَهْ)»

قالوا في الوقف على (أنا): أنَهْ، فالهاء يجوز أن يكون بدلاً من الألف، وهو الأصل؛ لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على (أنا) بالألف، ويجوز أن تكون الهاء لبيان حركة نون (أنَ)، وهي في (مَا) من قول «أبي ذؤيب»: «فقلت: مَهْ»[1] بدلٌ من الألف، وأما قول الراجز:

٢١١٤- قَـــدْ وَرَدَتْ مِـــنْ أَمْكِنَـــهْ

مِـــنْ هَاهُنَـــا ومِـــنْ هُنَـــهْ

إنْ لَـــمْ أُرَوِّهَـــا فَمَـــهْ[2]

فـ (مَهْ) يجوز أن يكون (ما) فأبدل الهاء من الألف لتقاربهما في المخرج، ويجوز أن يكون زجراً، أي: مَهْ يا إنسانُ، كأنه يخاطب نفسَه ويزجرها.

وقالوا في (حيَّهلا): (حَيَّ هَلَهْ).

وقالوا في النداء خاصة: (يا هَناه)، قال «امرؤ القيس»[3]:

٢١١٥- وقَـــدْ رَابَنِـــي قَوْلُهَـــا يـــا هَنَـــا ... هُ وَيْحَـــكَ أَلْحَقْـــتَ شَرّاً بِشَرّ[4]

والظاهر أن الهاء في (هناه) بدل من الواو التي هي لام الكلمة في (هنوك) و(هنَوات)[5]. وأشار «الزمخشري»[6] إلى أن الواو لما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت

---

(١) جاء في حديث أبي ذؤيب الهذلي: «قدمتُ المدينةَ ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلُّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هَلَكَ رسول الله ﷺ». انظر فتح الباري ٨: ٥٨٠، والإصابة ٧: ١٣٢، والمفصل ١٤١.

(٢) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ١٦٣، وشرح التصريف ٣٥٨، وشرح الملوكي ٣١٢، وشرح المفصل ١٠: ٤٣، والممتع ١: ٤٠٠، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٧٩.

(٣) البيت في ديوانه ١٦٠.

(٤) البيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٠.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٠.

(٦) في المفصل ٣٨٨. وقد أشار إلى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦١.

ألفاً، فالهاء بدل من تلك الألف.

«ومِنَ الياء في (هَذِه)»

الأصلُ: (هَذِي)؛ لأنك تقول للمذكر: (ذا)، وللمؤنث: (ذي)، فالياء عين الكلمة، لقولهم في تصغير (ذَا): (ذَيَّا)، فكما لا تجد للهاء في المذكر أصلاً فكذلك هي في المؤنث فهي بدل من الياء، وكما أنّ الياء ليست للتأنيث فكذلك الهاء؛ ولأنّها لو كانت للتأنيث لكانت زائدة، وقد بيّنّا أنّها بدلٌ، ولكانت في الوصل تاءً؛ ولأنّك لو سمّيت به أعربْتَهُ ونَوَّنْتَهُ فقلت: (هذا ذِهٌ)، و(رأيت ذِهاً)، و(مررت بِذهٍ)، ولو كانت للتأنيث لمنعته الصرف.

ثم من العرب من يسكن هذه الهاء وصلاً ووقفاً، كما كانت الياء كذلك.

ومنهم مَنْ يشبهها بِهَاءِ الضمير، لكونها متصلةً باسم غير متمكن فيكسرها في الوصل، ويُردفُها بياءٍ، لبيان كسرة الهاء فيقول: (ها ذهي هند) كما يقول: (مررت بهي)، و(نظرت إلى غلامهي)[1].

«ومن التاء في الوقف على نحو: (طلحة)»

وقد ذكرناه في الوقف، وشذَّ إبدالُها من تاء التأنيث في قول بعضهم: (كيف البَنُونَ والبَناهْ؟[2])، و(التّابوتُ)، أصلُه: (تَوَبُوت)، على (فَعَلُوت) كـ(رَحَمُوت)، فهو كـ(الطاغوت). فـ(التّابوتُ) بالتاء لغةُ قريش، و(التّابوهُ) بالهاء لغة الأنصار[3].

ووقف بعضُهم على (اللات) بالهاء، فقال: (الّلاه).

«والطاء أُبدلت من التاء في (اصْطَبَر)»

إذا كانت فـاءُ (افْتَعَلَ) صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً؛ أُبدل من تائه طاءً مطّرداً

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٦، وشرح المفصل ١٠: ٤٥.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٣، والممتع ١: ٤٠٢. وقد حكى ذلك قطرب عن طيء.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ٤٥: «قال ابن معن: لم يختلف الأنصار وقريش في شيء من القرآن إلّا في (التابوت)».

فيقال: (اصْطَبَرَ) ونظائره، وأصلُه: (اصْتَبَرَ) (افْتَعَلَ) من الصَّبر، ويُشَبَّه بهذه التاءِ تاءُ الضمير شاذًّا، فيقال: (فَحَصْطُ) في(فَحَصْتُ)[1].

وسَنُحْكِمُ هذا في فصل الإدغام إن شاءالله[2].

«والدالُ أُبدلت من التاءِ في (ازْدَجَرَ) و(واجْدَمَعُوا)»

إذا كان فاءُ (افْتَعَلَ) زاياً قُلبت التاءُ دالاً مطَّرداً، فيقال في (افْتَعَلَ) من الزَّجْرِ: (ازْدَجَرَ) وأصلُه: (ازْتَجَرَ)، ويُشَبَّهُ بهذه التاءِ تاءُ الضمير شاذّاً، فيقال: (فُزْدُ) في(فُزْتُ)، وسيأتي هذا أيضاً في الإدغام.

وأُبدلت تاءُ (افْتَعَلَ) دالاً في بعض اللغات في غير ذلك، فقالوا: (اجْدَمَعُوا) و(اجْدَزَّ) في(اجتمعوا) و(اجْتَزَّ).

قال[3]:

٢١١٦- فَقُلْتُ لِصاحِبي: لا تَحْبِسَانا بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحاً[4]

وهذا شاذٌّ لا يقاسُ عليه، فلا تقول في (اجْتَرَأَ): (اجْدَرَأَ)، ولا في (اجْتَرَحَ): (اجْدَرَحَ).

وقد أبدلوا من التاء دالاً في غير (افْتَعَلَ)، قالوا: (دَوْلَج) في (تَوْلَج)، وهو السَّرَب، وكِناسُ الوحش، كأنّهم رأوا التاء مهموسة، والواو مجهورة، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنّها أختها في المخرج، وأختُ الواو في الجهر،فتحصل المجانسة في الصوت، وهذا وإن كان حَسَناً في القياس، لكنّه شاذٌّ في الاستعمال فلا يُقاسُ عليه / . [٦٥٣]

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٢١٧، ٢٢٠.

(٢) (تعالى) زيادة في ع.

(٣) نسب ثعلب والكسائي هذا البيت ليزيد بن الطثرية، وقال ابن بري: إنّما هو لمضرس بن ربعي الأسدي. انظر شرح المفصل ١٠: ٤٩.

(٤) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٨٧، وشرح المفصل ١٠: ٤٩، واللسان (جزز) ٥: ٣١٩، والممتع ١: ٣٥٧.

«والجيمُ أُبدلتْ من الياءِ، نحو: (مُرِّجّ) و(حِجَّتجْ) و(أَبُو عَلِجّ) و(الإِجَّل)»

الجيمُ أبدلت من الياءِ في لغةِ قومٍ من العرب؛ لأنّها أختان في الجهر والمخرج، إلّا أنَّ الجيمَ شديدةٌ، ولولا شدّتُها لكانت ياءً، وإذا شُدِّدَتِ الياءُ صارتْ جيماً.

وأصلُ هذا الإبدالِ في الوقفِ على الياء؛ لخفائها بزوال الحركة.

قال «أبو عمرو»[1]: قلتُ لرجلٍ من حنظلة: ممَّنْ أنت؟ فقال: (فُقَيْمِجّ)، أي: فُقَيْمِيّ، قال: فقلت: من أيِّهِمْ؟ فقال: (مُرِّجّ)، أي: مُرِّيّ.

وقد أجرى الراجزُ الوصلَ مُجرى الوقفِ، فقال[2]:

٢١١٧- خـالِي عُوَيـفٌ وأبـو عَـلِجِّ
المُطْعِـمانِ اللَّحْـمَ بالعَشِـجِّ
وبالغَـداةِ فِلَـقَ البَرْنِـجِّ
يُقْـلَعُ بـالوَدِّ وبالصِّيصِـجِّ[3]

يريد: (أبو عليّ)، و(العَشِيّ)، و(البَرْنِيّ)، و(الصِّيصِيّ)وهو قرنٌ يقلعُ به الثمر، والجمع: الصَّياصِيّ[4].

وقال آخر[5]:

٢١١٨- كَـأَنَّ في أَذْنـابِهِـنَّ الشُّـوَّلِ

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء. انظر هذه الرواية في الأمالي ٢: ٧٧، وسر صناعة الإعراب ١: ١٧٦، والممتع ١: ٣٥٣.

(٢) قاله ناسٌ من بني سعد. الكتاب ٤: ١٨٢. وقيل: أعرابيٌّ من البادية من بني حنظلة، الكناش ١: ٢٤٩.

(٣) الرجز في الكتاب ٤: ١٨٢، وسر صناعة الإعراب ١: ١٧٥، وشرح الملوكي ٣٢٩، والممتع ١: ٣٥٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٢١٢.

(٤) من قوله: «يريد أبو علي» ... إلى قوله: «الصياصي»، ساقطٌ من ع.

(٥) هو أبو النجم العجلي. انظر ديوانه ٢٢٢.

مِـــنْ عَـبَسِ الصَّــيْفِ قُـــرُونَ الأُجَّـــلِ(١)

يريد: (الأُيَّلِ)، وهو بضم الهمزة وكسرها، الذَّكَرُ من الأَوْعَال، ويُقال: هو الذي يُسمَّى بالفارسية (كَوْزَن)، والجمع: (أَيايِل). جَعَلَ الياءَ المشدَّدةَ جيماً، وهو ضعيفٌ لتقويها بالحركة.

وأبدل الآخر من غير المشددة، فقال(٢):

٢١١٩- لا هُــمَّ إنْ كنْـتَ قَبِلْـتَ حَجَّـتِجْ

فـــلا يَــزَالُ شَــاحِجٌ يأتِيــكَ بِــجْ

أَقْمَـــرُ نَهَّـــازٌ(٣) يُـــنَزِّي وَفْـــرَتِجْ(٤)

ويُروى:

فـــلا يَـــزَالُ شـــامِخٌ يأتيـــكَ بـــجْ(٥)

وحكى «الجوهريُّ»(٦) أنَّ قُضاعة يحوِّلون الياءَ جيماً مع العين، فيقولون: (هذا راعِجَّ خَرَجَ مَعِجْ)، أي: هذا راعيَّ خَرَجَ معي. وتُسمَّى (العَجْعَجَة)، مأخوذ من هذا.

وأما قول الشاعر(٧):

---

(١) الرجز في ديوان أبي النجم برواية (الأُيَّل)، ولا شاهد فيه. وانظر سر صناعة الإعراب ١: ١٧٦، والمفصل ٣٩٠، وشرح الملوكي ٣٢٨، والممتع ١: ٣٥٤.

(٢) نسب هذا الرجز إلى بعض أهل اليمن. النوادر ٤٥٥.

(٣) (نهاز) في د، كما في الصحاح (نهز) ١: ٢٩٧، و(نهات) في ع.

(٤) الرجز في النوادر ٤٥٥، والأصول في النحو ٣: ٢٧٤، وسر صناعة الإعراب ١: ١٧٧، والمفصل ٣٩٠، والممتع ١: ٣٥٥.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ١٧٧.

(٦) في الصحاح (عجج) ١: ٣٢٨.

(٧) نسب إلى العجّاج، كما في شرح شواهد شرح الشافية ٤٨٦.

٢١٢٠ - حتى إذا ما أمسَجَتْ وأمْسَجَا[١]

فقيل: إنّ الجيمَ بدلٌ من الياء، أبدلها منها لكون الجيم حرفاً صحيحاً، لا يُصيبُها ما يصيبُ الياء من القلب والحذف، فلما أبدلوها جيماً حُرِّكَتِ الجيمُ بالحركة التي كانت للياء في الأصل؛ لأنَّ أصلَ (أمْسَتْ) و(أمْسَى): (أمْسَيَتْ)، و(أمْسَيَ)، كما تقول في الصحيح: (أصْبَحَتْ)، و(أصْبَحا).

وقيل: إنّها بدلٌ من ألفِ (أمْسَى)، وساغ إبدالُها من الألف؛ لكونها مبدلةً من الياء، وإن كانت الجيمُ لا تُبْدَلُ من الألف، وكلُّ ذلك شاذٌّ ضعيفٌ.

«واللام أُبْدِلَتْ من النون في (أُصَيْلالٍ)»

قالوا في تصغير (أُصْلانٍ) جمع أصيلٍ: (أُصَيْلان)، ثم أبدلوا من النون لاماً، فقالوا: (أُصَيْلال)، وقد تكلّمنا عليه في باب التصغير.

«ومِنَ الضّادِ في (الْطَجَعَ)»

والمرادُ: (اضْطَجَعَ) فهو شاذٌّ، قال[٢]:

٢١٢١ - لَمّا رأى أنْ لادَعَهْ ولا شِبَعْ
مالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[٣]

ويُروى: (فاضطَجَع) على الأصل، ويُروى: (فَاطَّجَعْ) بإبدالِ الطاء من الضّاد لاجتماعهما في الجهر والإطباق وإدغامها في الطاء.

«والسينُ أُبدلت من التاء في (اسْتَخَذَ) على قَوْلٍ»

---

(١) الرجز في الصحاح (مسج) ١: ٢٩٧، والأصول في النحو ٣: ٢٧٥، وسر صناعة الإعراب ١: ١٧٧، وشرح المفصل ١٠: ٥٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢.

(٢) القائل هو منظور بن مرثد الأسدي، وقد يقال: منظور بن حبّة. نِسبةً إلى أُمّه. انظر شرح شواهد شرح الشافية ٢٧٦.

(٣) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ٣٢١، والمفصل ٣٨٩، والممتع ١: ٤٠٣، والكناش ٢: ٢٤٧.

قالوا: (اسْتَخَذَ فلانٌ أرْضاً)، ولـ «سيبويه» فيه قولان[١]:

أحدهما: أنَّ أصلَه: (اتَّخذ) على زنة (افْتَعَل) من قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، فأبدلوا من التاء الأولى – وهي فاء الفعل – سيناً، كما أبدلوا التاء من السين في (ستّ)، وليس إبدالُ السينِ من التاء على ما بينهما من الاشتراك في الهمس وتقارب المخرجين بأشدّ من حذفِها في (تَقَيتُ)؛ وذلك لاستثقال التشديد.

والثاني: أنَّ أصلَه: (اسْتَتْخَذَ) على (اسْتَفْعَلَ) فحذفوا التاء الثانية الساكنة، لأنهم لو حذفوا الأولى لاجتمع ساكنان، وكان يؤدي إلى تغيير ثان، وليس ذلك في الحذف بأبعد منه في (ظَلْتُ) و(مَسْتُ).

و«الزمخشريُّ»[٢] عدَّ السينَ من حروف البدل، ثم قال عند ذكر السين والشين: إذا وقعتْ قبل غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء جاز إبدالها صاداً، نحو: (صالخ)[٣]، و(أصبغ)، إلى آخره.

وكلُّ ذلك غَلَطٌ؛ لأنّ المرادَ من حروف البدل الحروفُ التي تكون بدلاً من غيرها، لا الحروف التي يكون غيرها بدلاً منها، وإلّا لعدُّوا الباءَ من حروف البدل حيث قالوا: (رأيتُهُ من كَثَمٍ)، أي: مِنْ كَثَبٍ، فالفصل الذي ذكره للصاد؛ لأنه البدل، والسين ليست بدلاً، وإنما هي مُبْدَلٌ منها[٤].

واستمرّ على غلطِهِ في الفصل الذي بعدَه فقال: وإذا وقعت ـ يعني السينَ ـ قبلَ الدال ساكنةً أُبدلت زاياً خالصةً، كقولك في (يَسْدَرُ): (يَزْدَرُ) إلى آخره. وهذا الفصل للزاي؛ لأنه البدل لا للسين.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٨٣، وسرّ صناعة الإعراب ١: ١٩٧.

(٢) في المفصل ٣٩١.

(٣) هكذا في د، و(صالغ) في المفصل ٣٩١.

(٤) نصَّ على ذلك ابنُ الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٤١٣.

«والصّاد تُبدلُ من السينِ إذا وقعت / [(١) قبل غين، أو خاء، أو قافٍ، أو طاءٍ كقولك: [٦٥٤]
(أَصْبَغَ) و(اصخر) و(يُصَاقونَ) و(صراط)»

والسينُ حرفٌ مهموسٌ مستفلٌ، فإذا وقعت قبل هذه الحروف المستعلية كَرِهوا الخروجَ من المستفلِ إلى المستعلي، فأبدلوا من السين صاداً؛ لأنَّ الصادَ تُوافِقُ السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوتُ ولا يختلف، ولا فرق بين أن تكون السينُ ملاصقةً لهذه الحروف، أو بينها فاصلٌ، وذلك كقولك: (صالغ) في (سالغ)، والسُّلُوغُ في البقر كالبُزُولِ في الإبل، وهو أقصى أسنانها، وبقرةٌ سالِغٌ، وكذلك الشاة.

و(أصبغَ اللهُ نعمة)، في (أَسْبَغَ)، و(صَخَّر) في (سَخَّرَ)، و(صَلَخَ) في (سَلَخَ)، و(مَسَّ صَقَر) في ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، و(يُصاقون) في (يُساقُون)، و(صُقْتُ)، و(صَبقَتْ) في (سُقْتُ)، و(سَبقَت)، و(صَوِيق)، و(صملق)، و(صراط)، و(صاطع)، و(مصيطر)، في (سَوِيق)، و(سملق)، و(سراطِ)، و(ساطِعِ)، و(مُسَيْطِرِ).

وهذا الإبدالُ جائزٌ لا واجبٌ، بل يجوزُ الإتيانُ بالأصل، فإن تأخّرت السين عن هذه الحروف لم يَسُغْ فيها الإبدالُ، فلا تقول في (قَسْتُ): (قَصْتُ)، ولا في (يَخْسَر المتاع) (يَخْصَر)؛ لأنها إذا كانت متأخّرة كان المتكلمُ منحدراً بالصوت من عالٍ، ولا يثقلُ ذلك ثِقَلَ التصعيدِ من منخفضٍ.

«والزاي تُبدل من السين، والصاد الساكنتَيْن قبل الدال، كقولك: (يـَزْدُر) و(فُزْدُ)»

السينُ إذا وقعت ساكنـةً قبل الدَّال أُبدلت زاياً إبدالاً جائزاً، كقولك: (يَزْدُرُ) في(يَسْدُرُ)، إذا تحيَّرَ، و(يَزْدُلُ) في (يَسْدُلُ ثَوْبَهُ) إذا أرخاهُ، وذلك لأنَّ السينَ حرفٌ مهموس، والدالَ حرفٌ مجهور، فكرهوا الخروجَ من حرفٍ إلى حرف يُنَافيه، ولم يمكنِ الإدغامُ، فَقَرَّبوا أحدَهما من الآخر، بأن أبدلوا السينَ زاياً؛لأنّها من مخرجها، وأختُها في

---

(١) من هنا سقط ورقة من د، وأثبتها من ع.

الصَّفِير، وتوافقُ الدّال في الجهر فيتجانس الصّوتان.

وأمّا الصَّادُ إذا وقعتْ ساكنةً وبعدها الدال، جازَ فيها ثلاثةُ أوجُهٍ[١]:

أحدها: أنْ تجعلها صاداً خالصةً، وهو الأصل. قال «سيبويه»: وهو الأكثر.

والثاني: أن تجعلها زاياً خالصة فتقول في (مَصْدَر): (مَزْدَر)، وفي (أَصْدَرْتُ): (أزْدَرْتُ).

وفي المثل: «لم يُحْرَمْ مَنْ فَزْدَلَهُ»[٢]، والمرادُ: فُصِدَلَهُ، فأسكنت الصّادُ تخفيفاً على حَدّ قولهم في(ضُرِبَ): (ضُرْبَ)، وفي (قُتِلَ): (قُتْلَ)، بإسكان العين.

ثم قلبوا الصادَ التي هي الأصل زاياً، ومنه قول «حاتم» وقد عَقَرَ ناقةً لضَيْفٍ، فقيل له: «هلّا فَصَدْتَها»، فقال: «هذا فَزْدِي أَنَهْ»، يريدُ: فَصْدِي، وقال الشاعر:

٢١٢٢ - وَدَعْ ذا الهَوَى قَبْلَ القِلَى تَرْكُ ذي الهَوَى
مَتِينَ القُوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدرا[٣]

وذلك أنّ الصادَ مطبقةٌ مَهموسة رخوة، والدالَ مجهورةٌ شديدة غير مُطْبقةٍ، فَنَبَتِ الدّالُ عنها بعضَ النُّبُوِّ لما بين جرسيهما من التّنافي، ولم يمكنِ الإدغامُ، ولم يجروا[٤] على إبدال الدال؛ لأنّها ليست زائدة كالتاء في (اِفْتَعَلَ)، حيث قالوا: (اصْطَبَرَ) فأبدلوا من الصاد زاياً لتوافقهما في المخرج والصفير، وهي تُناسب الزّاي في الجَهْرِ فتَلاءما وتناسبتالأصوات.

والثالث: أن يُضارع بها الزاي، ومعنى المضارعة: أن تُشْرَبَ الصادُ شيئاً من صوتِ الزاي، فيصير بين بين، أي: يصير حرفاً مُخْرَجُهُ بين مُخْرَجِ الصّاد ومَخْرَجِ الزاي، محافظةً على

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ٥٣.

(٢) انظر الكتاب ٤: ١١٤، ومجمع الأمثال ٣: ١١٣، والمستقصى ٢: ٢٩٤.

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٩٦، والمفصل ٣٩١، والممتع ١: ٤١٢.

(٤) كذا في ع. و(يجترئوا) في شرح المفصل ١٠: ٥٣.

الإطباق؛ لئلا يذهبَ صوتُ الصّادِ بالكليَّة، فيذهب ما فيها من الإطباق، ولا تجوزُ هذه المضارعة في السين؛ لأنه لا إطْباقَ فيها يذهِبُهُ القلب.

قال «سيبويه»[١]: والمضارعةُ أكثرُ وأعربُ[٢] من الإبدال، والبيانُ أكثرُ.

«فإن تحرّكتِ السِّينُ لم تُبدل إلّا في لُغَة «كَلْبٍ»
فإنّها تُبْدَلُ زاياً مع القاف، نحو: (زَقَر)»

إن تحرّكت لم يجُزِ الإبدالُ؛ لتقوّيها بالحركة؛ ولأنّ هذا القلبَ قريبٌ من الإدغام؛ لأنَّ فيه تقريباً للصوت بعضه من بعض؛ ولذلك يذكرونه مع الإدغام.

وكما لا يجوزُ إدغامُ المتحرّك لا يجوز إبدالُه إلا في لُغة«كلبٍ»[٣]؛ فإنّهم يبدلونها مع القاف فيقولون: (زَقَر) في (سَقَر) طَلَباً للمشاكلة، ومثَّلهُ «الزمخشريُّ»[٤] بقوله: (مَسَّ زَقَر)[٥]. وهذا يُوهِمُ أنّه قَرَأَ به أحَدٌ.

«وإن تحرَّكتِ الصادُ لم يَجُزْ إلّا المضارعة، أعني: إشرابَ صوت الزاي»

إذا تحرَّكتِ الصادُ لم يجُز قلبُها زاياً؛ لأنّه قد صار بين الصاد والدّال حاجزٌ، وهو الحركة؛ لأنَّ المختارَ أنّ محلَّ الحركةِ من الحرف بعدَه، ولما ذكرنا من مشابهته الإدغام، ولكن تجوز المضارعةُ؛ لأنّ فيه ملاحظة للصّاد، فلم يجُرَ مُجرى الإدغامِ، فتقول في (صَدَرَ) و(صَدَقَ): (زَدَرَ)، و(زَدَق)، فإن فَصَلَ بينهما أكثرُ من الحركة لم يستمرّ فيه ذلك إلّا فيما سُمع نحو: (المصادِر، والصّراط)؛ لأنّ الطّاءَ كالذالِ. ونحوُ الصّادِ في المضارعة الجيمُ والشينُ إذا كانا مع الدال، قالوا في (أَجْدَر) و(أَشْدَق): (أَزْدَر) و(أَزْدَق)، ضارعوا بالجيم

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٧٩.

(٢) (أعرب) في ع والمفصّل. و(أعرف) في الكتاب.

(٣) ذكرت في المفصل ٣٧٣.

(٤) في المفصل ٣٧٣.

(٥) وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، وأمّا «مسَّ زَقَر» فليست بقراءة. كما أفاد الزنجاني رحمه الله.

والشين نحو الزاي؛ لأنَّ الجيمَ من مخرج الشين، والشين حرفٌ مهموس جاور مجهوراً، وفيه تَفَشٍّ يتّصلُ بتفشيه حتى يخالط موضع الزاي، فاقتضى ذلك أن يضارع بها الزاي، ولا تبدل زاياً خالصة؛ لبعد ما بين مخرجيهما.

فجملةُ الأمر أنَّ هذا الإبدالَ والمضارعةَ على ثلاثةِ أضربٍ:

الأوّل: ما يجوز فيه الإبدالُ والمضارعةُ، وهو [الصادُ] [١] مع الدالِ.

والثاني: ما لا يجوز فيه [إلّا] [٢] الإبدالُ، وهو السينُ مع الدال.

والثالث: ما لا يجوزُ فيه إلّا المضارعةُ، وهو الشينُ المعجمة مع الدال، والجيمُ مع الدال [٣].

***



---

(١) (الضاد) في ع. وأثبتُّ ما هو الصواب الذي يدلُّ عليه السياق.

(٢) (إلّا) ساقط من ع. وأثبتّه من شرح المفصل ١٠: ٥٣.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠: ٥٤.

«فصل:

(حروفُ الاعتلالِ): الألفُ، والواوُ، والياءُ»

معنى الاعتلال: التّغييرُ، والعِلَّةُ: تَغَيُّرُ المعلولِ عمَّا هو عليه، وسُمّيت هذه الحروف حروفَ علّة؛ لكثرة تَغَيُّرِها، وتقعُ هذه الأحرف [الثلاثة] (١) في الكَلِمِ الثلاث، كقولك: (مال) و(حَوْض) و(بَيْت)، و(قالَ) و(قاوَلَ) و(بايَعَ)، و(ما) و(لو) و(كي).

وهذا الباب يُسمّى: (باب الاعتلالِ)، و(باب النّقل والتّحويلِ)، و(باب التّغيير). كلُّ ذلك بمعنى واحدٍ.

و(الاعتلالُ) إمّا بتغيير بِنْيَةِ الكَلِمِ بنقلٍ عن موضِعِها، وإمَّا بتغييرٍ في ذاتِه كحذفِ حرفٍ، أو قلبِهِ إلى حرفٍ آخرَ، على ما سيأتي.

«ولا يكون الألفُ أوّلاً»

لأنّها لا تكونُ إلّا ساكنةً، والابتداءُ بالسّاكنِ مُحال.

«ولا أصلاً في الأسماء المعربَةِ، والأفعال، بل بَدَلاً أو زائدةً»

لأنّا استقرينا الأسماءَ المتمكّنة، والأفعالَ، فلم نجدِ الألفَ فيها إلّا كذلك.

وأمّا الحروفُ فالألفُ فيها أصلٌ؛ لأنّ الحروفَ غيرُ مشتقّة، ولا مُتصرّفةٍ، فلا يُعرف لها أصلٌ غير هذا الظاهر، فلا يُعدَلُ عنه من غير دليلٍ، فلا يُقال في [ألف (ما) و(لا)] (٢): إنّها زائدة؛ لعدم اشتِقاقٍ يُفْقَدُ فيه ألفُها، ولا يُقال: إنّها بَدَلٌ؛ لأنّ الإبدالَ ضَرْبٌ من التصرُّف، ولا تصرُّف للحروف.

---

(١) (الثلاثيّ) في ع، والتصويب منّي.

(٢) (في ما ألف ولا) في ع، والتصويب من شرح المفصل ١٠: ٥٤.

وأيضًا لو كانت ألفُ (ما) منقلبةً عن واو، أو ياء، لقيل: (مَوْ) أو (مَيْ) كما قالوا: (لَوْ) و(كَيْ) فهي في الحروفِ أصلٌ.

وكذلك في الأسماء المبنيّة التي أوغلتْ في شَبَهِ الحروف، والأصوات المَحْكيّة، والأسماء الأعجميّة، لعدَم اشتقاقِها وتَصرُّفِها[١].

«وأُخْتاها تكونانِ أصلَيْنِ، وبَدَلَيْنِ، وزائِدَيْنِ»

فإن كانتا أصلين فتتّفقان في مواقعهما وتختلفان.

أمّا اتفاقهما فإنّهما كليهما يكونان فاءين، كـ(وَعْدٍ) و(يُسْرٍ)، وعينين كـ(قَوْلٍ) و(بَيْعٍ)، ولامين كـ(غَزْوٍ) و(رَمْيٍ).

ويكون إحداهما فاءً، والأخرى عيناً، وتقديمُ الواوِ كـ(وَيْحٍ)، و(وَيْلٍ) و(وَيْسٍ)، و(وَيْبٍ) و(وَيْنٍ) و(وَيْهٍ) أكثرُ من تقديمِ الياءِ، كـ(يَوْمٍ)، و(يُوحُ)، وهو من أسماء الشمس، كأنّهم يكرهون الخروجَ من الياءِ إلى ما هو أثقل منها، وهو الواو؛ ولذلك لم يأتِ في كلامِهم (فِعُل) بكسرِ الفاء وضمِّ العينِ، وجاء على العكسُ كـ(ضُرِبَ) و(قُتِلَ). وقالوا: (وَقَيْتُ) و(طَوَيْتُ) فقدّموا الواو على الياء، ولم يأتِ عنهم بتقديمِ الياء على الواو.

وأمّا (الحَيَوان) فأصلُه عند «الخليل»[٢]: (حَيَيان)، فأبدلوا من الياء الثانية واواً، كراهة التضعيف.

وكذلك شَبَّهَهُ «الزمخشريُّ» بقولهم: جَبَيْتُ الخَراجَ جِباوَة، والأصل: جِبايَة؛ لأنه من الياء، فأُبدِلَ منها الواو على غير قياسٍ[٣].

وأيضاً فـ(حَيْوَة) عَلَمٌ، والأعلامُ يَقَعُ فيها التّغيير كثيراً، فلذلك لم تُدْغَمْ.

---

(١) أغلبُ هذا النص من شرح المفصل ١٠: ٥٤، بتصرف.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٨٩.

(٣) انظر المفصل ٣٩٢، وشرح المفصل ١٠: ٥٥.

وذهب «أبو عثمان»[١] إلى أنّ الواو في (الحَيَوان) أصلٌ، وإن لم يكن منه فِعلٌ،إذ لم يقولوا: (حَيَوتُ)، وشَبَّهَهُ بقولهم: فاظَ الرَّجُل يفيظ فَيْظاً وفَوْظاً، إذا مات، ولم يُستعملْ من (الفَوْظِ) فِعْلٌ.

ومثله: (وَيْحٌ)، و(وَيْلٌ)، و(وَيْسٌ)، فإنّهامصادرٌ، ولم يُستعملْ منها فِعْلٌ، وهذا فاسدٌ؛ لأنّ (فَوْظاً)له نظيرٌ في العربيّة، نحو: (فَوْت)، و(مَوْت)، و(صَوْغ)، وليس فيها كلمةٌ عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ، فتشبيهُ ما لم يوجَد نظيرُه بما وُجِدَ غيرُ مستقيم[٢].

وقد يكون كِلَاهُما عيناً ولاماً، كـ(قُوَّةٍ) و(حَيَّةٍ)، وقد تكون الياءُ فاءً وعيناً، ولم يجئْ منه إلّا(يَيْنٌ) اسم مكان[٣]، وهو كـ(دَدَن) في الصحيح.][٤]

وقد يكون فاءً ولاماً كـ(يَدٍ)، وأصلُهُ (يَدْيٌ) لقولهم: يَدَيْتُ ويَدَيانِ. وحكى «يعقوب»[٥] فيه (يَدْيٌ).

وليس في العربيّة ما فاؤهُ ياء ولامه واوٌ، ولا ما عينُه ياء، ولامه واوٌ، وعكسهما كثيرٌ، كـ(وَشَيْتُ)و(شَوَيْتُ)، ولا كلمة جميعُ حروفِها ياءات إلّا قولهم: (يَيَّيْتُ ياءً حسَنَةً)[٦]، أي: كتبتُ[٧]، وسَوَّغَهُ التّضعيفُ، وخِفّةُ الياءِ، ولا كلمة كلُّها واواتٌ إلّا الواو عند «أبي الحسن» على ما سيأتي.

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٠.

(٢) انظر الخلاف السابق في لسان العرب (حيا) ١٤: ٢١٤، وشرح المفصل ١٠: ٥٥.

(٣) انظر معجم البلدان (ين) ٥: ٤٥٤.

(٤) إلى هنا ينتهي الجزءُ السّاقطُ من د، وقد أثبتّه من ع.

(٥) هو ابنُ السِّكيت.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٧٢٩.

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠: ٥٧.

«أمّا المعتلُّ الفاء فالواوُ، وتُحْذَفُ من (يَفْعِل)
بالكسر لفظاً أو تقديراً كـ(يَعِدُ) و(يَضَعُ)»

المعتـلُّ سبعةُ أقسام بحسب القسمةِ العقليةِ؛ لأنَّ حرفَ العلّة إمّا أن يكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً، أو فاءً وعَيْناً، أو فاءً ولاماً، أو عيناً ولاماً، أو فاءً وعيناً ولاماً.

أمّا المعتلُّ الفاء، ويقال له: (المثال)؛ لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات، و(أَطْرَف)؛ لوقوع حرف العِلّة في طرفٍ منه.

فإن كان فاؤه واواً فتسقُطُ من المضارع إذا كان على (يفعِل) بالكسر، سواءٌ كان ماضيه على (فَعَل) أو (فَعِل) وذلك نحو: (وَعَد، يَعِد)، و(وَمِقَ، يَمِقُ)، والأصل: يَوْعِدُ، ويَوْمِق، فحُذفت الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكَسْرةٍ استخفافاً؛ لأنَّ الواوَ ثقيلةٌ، واكْتَنَفَها ثقيلان: الياءُ والكسرةُ، والفعلُ أثقلُ من الاسمِ، وما يَعْرِضُ فيه أثقلُ ممّا يعرضُ في الاسم، فلمّا اجتمعَ فيه هذا الثِّقَلُ آثروا تخفيفَهُ[1] بحذفِ شيءٍ منه فلم يَجُزْ حذفُ الياء؛ لأنّه حرفُ المضارعة،فحذفُهُ[2] إخلالٌ بالمقصود[3]، مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجزْ حذفُ الكسرةِ؛ لأنّه بها يُعرف وزنُ الكلمة؛ ولأنّه يتوالى ساكنان: الفاء، والعين، فلم يبقَ إلّا الواوُ، ومسوّغُ حذفِها ثِقَلُها، وضعفُها بالسكون. هكذا عَلَّلُوهُ.

وفيه خَبْطٌ كما ترى، فإنّ قولهم: «إنّما حذفوها لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ»، ممّا يدلّ على أنّ الكسرةَ التي على عينِ الفعلِ ملاقيةٌ للفاء وهو الواو، فينبغي أن تكونَ الكسرةُ قبل العين، فتكون الحركة قبل الحرف، وهو خلاف الحسن؛ ولأنّ الحركاتِ إذا أُشبعت تولّدَ منها حروف اللين، كما في أواخر الأشعار المطلقة، وكما في قولهم: (مُنْتَزاحِ)[4] ونظائره.

---

(١) (الخفيفة) في ع.

(٢) (فحذفوا) في ع.

(٣) (المقصود) في ع.

(٤) وفي الصحاح (نزح)١: ٤١٠: «ونَزَحَتِ الدار نُزُوحاً: بَعُدَتْ... وتقول: أنت بمُنْتَزاحٍ من كذا، أي: بِبُعْدٍ منه. قال ابنُ هَرْمَةَ يرثي ابنه:

فلو كانت فتحة الزاي في (مُنْتَزاحٍ) قبل الزاي لكان مِن المُحال أن تقعَ الألفُ التي هي ناشئةٌ منها نازلةٌ منها منـزلةَ آخرِ النَّفَسِ من أوّله بعد الزاي ويَفْصِلُ بينهما حرفٌ.

وأيضاً فنحن نقول: (مِيْقاتٌ)، و(مُوقِنٌ)، والأصل: (مِوْقاتٌ) و(مُيْقِنٌ)، فكسرةُ الميم في (مِوْقات) جذبت الواو إلى شبهها، وضمّةُ الميمِ في (مُيْقن) جذبتِ الياءَ إلى شِبْهِها، فلو كانت الحركةُ قبلَ الميم لم يكونا قد جاوزتا الواو والياء،لفَصْل الميم بينهما، فلم يجب القلبُ، اللهمّ إلّا أن يُريدوا بالكسرةِ الحرفَ المكسورَ، أو يختار أنّ الحركةَ مع الحرف فيَستَقِيْم الكلامُ.

ثم لمّا حذفوا الواو من (يَعِدُ) حذفوها من (أَعِدُ) و(نَعِدُ) و(تَعِدُ) وإن لم يُوجدْ فيها عِلّةُ حذفها؛ لئلا يختلفَ بناءُ المضارعِ، ويجري في تصرُّفه على طريقةٍ واحدةٍ مع ما في الحذف من التخفيف.

ومثله قولهم: (أُكرِمُ) وأصلُه: (أُأَكْرِمُ)، بهمزتين، فحذفوا الهمزةَ الثانيةَ كراهةَ الجمعِ بين همزتين، ثم أَتبعوا ذلك سائرَ البابِ، فقالوا: (نُكْرِمُ)، و(تُكْرِمُ)، و(يُكرِمُ)، وإنْ لم يُوجد فيها علّةُ الحذف، ليجري البابُ على سَنَنٍ واحِدٍ[1].

وقال الكوفيّون[2]: إنّما سقطت الواوُ فرقاً بين ما يتعدّى من هذا الباب وبين ما لا يتعدّى.

فالمتعدّي نحو: (وَعَدَه، يعِدُهُ)، و(وَزَنَهُ، يَزِنُهُ) و(وَمِقَهُ، يَمِقُـه) إذا أحبَّـهُ، و(وَقَمَهُ يَقِمُهُ) إذا رَدَّهُ، وقيل: قَهَرَهُ.

فأنتَ مِنَ الغَوائِلِ حِينَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ

إلّا أنّه أشبَعَ فتحةَ الزاي فتولّدت الألفُ».

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١١.

(٢) انظر الآراء في هذه المسألة في الإنصاف ٢: ٧٨٢.

وما لا يتعدّى، نحو: (وَحَلَ يَوْحَلُ) و(وَجِلَ يَوْجَلُ)، وذلك فاسِدٌ؛ لأنّ هذه الواوَ قد سَقَطَتْ في هذا الباب من غير المتعدّي سقوطها من المتعدّي، ألا تراهم قالوا: (وَكَفَ البيتُ يَكِفُ)، و(وَنَمَ الذُّبابُ يَنِمُ)(١)، إذا زَرَقَ، و(وَخَدَ البَعِيرُ يَخِدُ)(٢).

وقد يجيءُ مضارعُ (فَعِلَ) على (يَفْعِلُ) و(يَفْعَلُ) بالكسرِ والفتح، فتسقطُ الواو من(يَفْعِـل)، وتثبتُ من (يفعَـل)، وذلك نحـو: (وَحِـرَ صدْره، يَحِرُ، ويَوْحَـرُ) و(وَغِر، يَغِرُ، ويَوْغَر)، وإنّما يثبتُ في (يُوعِدُ) مضارعُ (أَوْعَدَ) وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ؛ لأنّ أصله: (يُؤَوْعِدُ)، فالواو في الأصل واقعةٌ بين همزةٍ وكسرةٍ فلذلك ثبتتْ، وإنْ علَّلنا سُقوطَ الواوِ في(يَعِد) بوقوعِها بين فتحةٍ وكسرةٍ اللتين ينافيان الواو لم يتوجّه هذا النقض.

فإن انفتحَ ما بعدَ الواو في المضارع ثبتتِ الواو؛ لزوالِ علَّةِ الحذفِ، نحو: (يوحَل) و(يوجَل) و(يُوعَد) و(يُوزَنُ)، وفي التّنْزيل ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[الإخلاص: ٣].

وأمّا قولهم: (يَدَع) و(وَضَعَ، يَضَعُ) و(وَقَعَ، يَقَعُ) و(وَهَبَ، يَهَبُ) و(وَسِعَ، يَسَعُ) و(وَطِئ، يَطَأُ)، فالأصلُ فيها: يودِعُ، ويُوضِعُ، ويوقِعُ، ويوهِب، ويوسِعُ، ويوطِئ، بكسر عيناتِها، فلأجلِ ذلك حُذفتِ الواوُ، لكنّه فُتِحَ لمكانِ حرفِ الحلقِ، فالفتحةُ عارضةٌ، لا اعتدادَ بها، وهذا معنى قولِهِ: «أو تقديراً»، ومَثَّلَهُ بـ(يَضَعُ).

وأماتُوا ماضِي (يَدَع) فلا يقال: (وَدَعَهُ) ولا (وادَعَ)، بل (تَرَكَهُ) و(تارَكَ)(٣)، / [٦٥٥] وربّما جاءَ في ضرورةِ الشِّعر (وَدَعَهُ فهو مَوْدُوعٌ) على الأصلِ، قال «أنسُ بنُ زُنَيم»(٤):

---

(١) «الونيمُ: خُرْءُ الذُّباب». اللسان (ونم) ١٢: ٦٤٣.

(٢) «الوَخْدُ: ضَرْبٌ من سيرِ الإبلِ، وهو سِعةُ الخطْوِ في المشي». اللسان (وخد) ٣: ٤٥٣.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٥، والأصول في النحو ١: ٥٧.

(٤) هو أنس بن زُنَيم بن عمرو بن عبد الله الكناني الدُّؤلي، شاعرٌ من الصحابة، نشأ في الجاهلية ولمّا ظَهَرَ الإسلام هجا النبي ﷺ فأهدر دمَه، وأسلمَ يوم الفتح، ومَدَحَ النبيّ ﷺ فعفا عنه. وتُوفي في أيام عبيد الله بن زياد أمير العراق نحو سنة ٦٠ هـ. انظر الإصابة ١: ٦٩، وخزانة الأدب ٣: ١٢١، والأعلام ٢: ٢٤. وقيل: هو لأبي الأسود الدؤلي، والبيت في ديوانه ٦٣، والمحتسب ٢: ٣٦٤.

٢١٢٣- لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الَّذِي   غالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ[(١)]

ويُروى:

٢١٢٤- سَلْ أَمِيري ما الَّذي غَيَّرَهُ   عَنْ وِصالِي اليَوْمَ حتَّى وَدَعَهْ[(٢)]

وقُرِئَ: ﴿ما وَدَعَكَ ربُّكَ﴾[الضحى: ٣][(٣)]، وأَنْشَدَ صاحبُ «الكشاف»:

٢١٢٥- وثَمَّ وَدَعْنا آلَ عَمْرٍو وَعامِرٍ   فَرائسَ أَطْرافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ[(٤)]

وأمّا (يَذَرُ) فأصله: (يذِرُ)[(٥)] بالكسر، ولهذا أسقطوا فاءَه، وإنّما فَتَحُوهُ لأنّه في معنى(يَدَعُ)، وقد أُميتَ ماضيه أيضاً، فلا يُقال: (وَذَرَ) ولا (واذِر) ولا (مَوذُور) ولكن (تَرَكَ) و(تارِك) و(مَتْرُوك)، وحَذْفُ الفاءِ من (يَدَعُ) و(يَذَرُ) دليلُ أنّها واوٌ،إذْ لو كانت ياءً لثبتت، والأمرُ لمّا كان جارياً على المضارع تَثْبُتُ الواوُ فيه حيثُ تَثْبُتُ في المضارع، وتَسْقُطُ حيثُ تَسْقُطُ.

«ومن (فِعْلَةٍ) مصدراً كـ(عِدَةٍ)»

إذا كان المصدرُ على (فِعْلَة) ممّا فاؤه واو حُذِفَت الواو كـ(عِدَةٍ) و(زِنَةٍ) أصلها: (وِعْدَةٌ)، و(وِزْنَةٌ)؛ وذلك لأنّها مكسورةٌ، والكسرةُ تُسْتَثْقَلُ على الواو مع أنّ فِعلَه معتلٌّ، والمصدرُ يعتلّ باعتلالِ فعلِهِ على ما سَبق غيرِ مرّةٍ، فنُقلتْ كسرةُ الفاءِ التي هي واوٌ إلى العينِ توصُّلاً إلى إعلالِها، وسَكَنَتِ الواوُ فحُذفت؛ لأنَّ الابتداءَ بالساكنِ مُحالٌ، ولو أَتَوْا

---

(١) البيت في المحتسب ٢: ٣٦٤، ودقائق التصريف ٢٤٥، وشرح شواهد الشافية ٤: ٥٠.

(٢) نَسَبَ ابنُ برّي هذا البيت إلى سويد بن كاهل. انظر اللسان (ودع) ٨: ٣٨٤، والدر المصون ٧: ١٤١، وشرح شواهد الشافية ٤: ٥٣، وخزانة الأدب ٦: ٤٧١.

(٣) (وَدَعَك) بتخفيف الدال قراءة شاذة. انظر إعراب ثلاثين سورة ١١٧، والمحتسب ٢: ٣٦٤ وفيه أن النبي ﷺ وعروة بن الزبير قَرَءَا بها مخفّفة، وإعراب القراءات الشواذ٢: ٧٢١، والفريد ٤: ٦٨٧.

(٤) البيت في الكشاف ٤: ٢١٩، والدر المصون ١١: ٣٦.

(٥) من قوله: «وأنشد صاحب الكشاف» إلى قوله: «يذِرُ» ساقط من ع.

بهمزةِ الوصلِ لانقلبت الواوُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها، فكـان يُقال: (إِيْعِدْ) بياءٍ وكسرتَيْنِ، وذلك يُستثقَلُ.

فإذن القصدُ إلى الإعلالِ بنقلِ الحركةِ والحذفِ وَقَعَ تَبَعًا، و[لَزِمَتْ] (١) تاءُ التأنيثِ كالعـوضِ من المحذوفِ.

فإنْ زالَ أحدُ الوصفين لم تُحذفْ، نحو: (الوَعْد) و(الوَزْن) أُثبتت لزوالِ الكسـرةِ، ونحـو: (الوِصـال) و(الوِداد) أُثبتَت- وإن كانت مكسورةً -لعدمِ اعتـلالِ فعلِـهِ، نحـو: (واصَلْتُهُ) و(وادَدْتُه)، ونحو: (وِعْدَةٍ) و(وِلْدَةٍ) إذا أُريد بها الاسمُ لا المصدر لم تُحذف الواو، وفي التنـزيل: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[البقرة: ١٤٨]، ولو أرادَ المصدرَ لقال: (جِهَةٌ)، وقيل: إنَّه مصدرٌ جاء نادراً، دِلالةً على أصلِ الباب كـ(حَيْوَةٍ).

«وتَسْلَمُ في غير ذلك»

قد ذكرنا أنّه إن انفتحَ ما بعدَ الواو في المضارع ثَبَتَتْ، و[كذلك] (٢) إن انضمّ كـ(وَضُؤَ،يَوْضُؤُ)، و(وَجُهَ، يَوجُهُ)، وكذلك سائرُ تصاريفِ الكلمةِ، تقول: (وَعَدَ، فهو واعِد، وذاك مَوْعُود)، كما تقول: (ضَرَبَ، فهو ضارِبٌ، وذاك مَضْروبٌ)، و(وَمِقَ، فهو وامِق، وذاك مَومُوق)، كما تقول: (حَسِبَ، فهو حاسِبٌ، وذاك مَحْسُوبٌ)، وكذلك تثبتُ الواوُ في (فِعْلَة) اسماً، كـ(وِجْهَةٍ) كماذكرنا.

«وقالوا في نحو: (يَوْجَلُ، ياجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيجَلُ)»

ما كان فاؤه واواً، فإن كان ماضيه على (فَعَل) بالفتح فَمُضارِعُهُ (يفْعِل) بالكسر لا غير، لازمًا كان أو متعدِّياً، كأنّهم استثقلوا الواوَ فأرادُوا أن يجريَ البابُ على مِنْهاجٍ واحدٍ في التخفيفِ والحذفِ، وكَرِهوا الضمَّ بعد الياء.

---

(١) (لزم) في د، ع. والتصويب منّي.

(٢) (لذلك) في د، ع. والتصويب منّي.

وحكى «سيبويه»[١]: (وَجَدَ، يَجُدُ) بالضمّ. وهي لغةُ بني عامر[٢].

قال «لبيدُ بنُ ربيعةَ العامريّ»[٣]:

٢١٢٦- لو شاءَ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الحَوائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[٤]

وسائرُ العربِ تقولُ في (وَجَدَ): (يَجِدُ) بالكسر، وهو الأصل، بدليلِ سقوطِ الواو في المضموم أيضاً، وما كان على (فَعِل) بالكسر فمضارعه (يفعَلُ) بالفتح.

وقد جاءت كلماتٌ صالحةٌ على (يفعِل) بالكسر توصُّلاً إلى سقوط الواو، قالوا: (وَرِث، يَرِثُ)، و(وَرِعَ يَرِعُ، فهو وَرِعٌ) أي تَقِيٌّ، و(وَثِقْتُ به، أَثِقُ) و(وَفِقْتَ أمرَك، يَفِقُ) و(وَمَقَهُ، يمِقَهُ، مِقَةً) إذا أحبَّهُ، و(وَرِمَ جلدُهُ، يَرِمُ) و(وَرِيَ الزَّنْدُ، يَرِي) و(وَلِيَ، يَلِي).

وما كان على (فَعُل) بالضمِّ فمضارعُه مضموم لا غير، نحو: (وَضُؤ، يَوضُؤُ)، ثم ما كان منه مضارع (فَعِل) (يَفْعَل) نحو: (وَجِلَ، يَوْجَلُ) و(وَحِلَ، يَوْحَلُ) ففيه أربع لغاتٍ:

أجوَدُها (يَوْجَلُ) و(يَوْحَلُ) بإثبات الواو، وفي التنزيل: ﴿لَا تَوْجَلْ﴾[٥].

و(ياجَلُ)، قلبوا الواو ألفاً وإن كانت ساكنةً، على حدّ قلبها في (ياتَعِدُ) و(ياتَزِن).

---

(١) في الكتاب ٤: ٣٤١. وانظر الممتع ١: ١٧٧.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١: ١٣٢.

(٣) قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٤: ٥٥: «البيت الذي أنشده الشارح - أي الرضي - ليس للبيد العامري، وإنما هو لجرير، وهو تميمي. وهو في هذا تابع للجوهري - الذي نسبه للبيد -، قال ابن بري في أماليه على الصحاح: البيت لجرير وليس للبيد كما زعم، وكذا نسبه الصغاني في العباب» اهـ. والبيت في ملحقات ديوان لبيد ٢٣٦، وفي ديوان جرير ٤٥٣ برواية: (يَجِدْنَ)، ولا شاهد فيه.

(٤) البيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٦، واللسان (وجد) ٣: ٤٤٥، والممتع ١: ١٧٧، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٥. وفيه(الفؤادَ) بالفتح، و(يَدَعُ) بالياء، وكُتبَ (الصوادي) فوق (الحوائم).

(٥) ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣].

و(يَيْجَلُ) بقلبِ الواوِ ياءً استثقالاً؛ لاجتماع الياء والواو.

و(يِيْجَل) بكسر الياء، كأنّهم لما استثقلوا اجْتماعَ الياء والواو كَرهوا قلب الواو ياءً مع انفتاح ما قبلها، فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلةً إلى قَلْبِ الواو ياءً، وليست هذه الكسرة مِنْ لغةِ مَنْ يقول: (تِعْلَم) بكسر التاء؛ لأنّهم لا يقولون: (يِعْلَمُ) استثقالاً للابتداء بالياء المكسورة[1].

ولذلك لم يُوجدْ في الأسماء اسمٌ أوّلُه ياءٌ مكسورةٌ إلّا (يِسار اليَد) لغةٌ قليلةٌ حكاها«ابنُ فارس»[2]، ومنعها «الجوهريُّ»[3]، مع أنّ الأجودَ بالاتفاق الفتحُ، وإنّما أجازوا هاهنا لتقوى إحدى الياءين بالأخرى، وليكونَ وسيلةً إلى قلبِ الواوِ ياءً كما بَيَّنَّا، [٦٥٦] / وأمّا قلبُ الواوِ ياءً في نحو: (مِيْعادٍ) و(مِيْزان) و(تُخَمَة) ونظائرها، فقد سَبَقَ في فَصْلِ البَدلِ بما أغنى عن إعادتِه.

«والياءُ تثبُتُ على كُلِّ حالٍ»

تقول: (يَنَعَتِ الثمرةُ، تَيْنِعُ) و(يَسَرَ، يَيْسِرُ) وهو قِمارُ العرب بالأزلام، والاسمُ: (الميسرُ)، ولا تحذفُ الياءُ هاهنا كما حُذفت الواوُ في (يَعِدُ) لخفّةِ الياءِ؛ ولأنّها من جنس الكسرة.

وحكى «سيبويه» أنّ بعضَهم قال: (يَسَرَ، يَيِرُ)بحذفِ الياء[4]؛ لأنّها وإن كانت أخفَّ من الواو لكنها تُستثقَلُ بالنسبة إلى الألف، فلذلك حَذَفَها.

«وأمّا المُعْتَلُّ العَين،فالثلاثيُّ المُجَرَّدُ منه تُقْلَبُ عينُ ماضيه ألفاً، نحو: (قالَ، وخافَ، وطالَ، وباعَ، وهابَ)»

المعتلُّ العينِ يُقالُ له: (الأجوف)؛ لوقوعِ حرفِ العلَّةِ في وَسَطِهِ الذي هو بمنزلةِ

---

(١) انظر الصحاح (يسر) ٢: ٨٥٨.

(٢) في المجمل ٢: ٩٤، قال: «اليَسارُ: أختُ اليمين، وقد تُكسر ياؤه، والأجودُ الفتح».

(٣) قال في الصحاح (يسر) ٢: ٨٥٨: «اليَسارُ: خلاف اليمين، ولا تقل: اليِسارُ بالكسر».

(٤) الذي حكاه سيبويه في الكتاب ٤: ٥٤ هو (يَئِسَ، يَئِسُ)، وليس (يَسَرَ، يَيِرُ).

الجوفِ من الحيوانِ، و(ذو الثلاثة)؛ لكونِ ماضيه على ثلاثةِ أحرف إذا أخبرتَ عن نفسك، كأنّهم جعلوا الضميرَ بمنـزلة حرف من حروف الكلمة لشدَّةِ اتصاله.

ثمّ حرفُ العلّةِ إذا كان عينَ الكلمةِ فاعتلالُه - أعني بغير لفظه - أكثرُ من حذفِهِ وسلامَتِهِ؛ وذلك لكثرة دخولِهِ في الأسماء والأفعال، فآثروا إعلالَه تخفيفاً.

أمّا إذا كان حرفُ العلَّةِ واواً فإنّ ماضيه يأتي على (فَعَل) و(فَعُل) و(فَعِل).

أمّا (فَعَل) بفتحِ العينِ فيأتي متعدّياً، نحو: (قال القولَ)، و(عادَ المريضَ)، وغيرَ متعدٍّ، نحو: (قام) و(طافَ)، والأصلُ: (قَوَلَ)، و(عَوَدَ)، و(قَوَمَ)، و(طَوَفَ)، أي: لو تكلَّم به من غيرِ إعلالٍ لكان هكذا.

والدليلُ على أنّه (فَعَـل) بالفتح،أنّه لا يجوزُ أن يكونَ (فَعِل) بالكسر؛لأنّ مضارعه (يفعُل) بالضمّ، نحو: (يَقُوْلُ، ويَعُوْدُ).

و(يَفْعُل) بالضمِّ لا يكونُ مِن (فَعِلَ) بالكسر، إلّا ما شذَّ من نحو: (فَضِلَ يفضُل)، والعملُ إنّما هو على الأكثر.

ولا أن يكون (فَعُل) بالضمّ، لأنّ (فَعُـلَ) لا يكون متعدّياً، ويجيءُ الاسمُ منه على (فَعِيل) كـ(شَرِيف) و(ظَرِيف)، وهذا جاء متعدّياً، وقالوا في الاسم: (قائـل)، و(عائِد)، فتعيَّن أنّه (فَعَل) بالفتح، ويجيءُ مضارعُه على (يَفْعُل) بالضمّ كما ذكرنا.

ولم يأتوا فيه بـ(يَفْعِل) بالكسر؛ لئلا تنقلب الواوُ ياءً بعد النّقل؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فيشتبه الواوي باليائيّ.

وأمّا (فَعِل) بالكسر فيجيءُ متعدّياً، نحو: (خِفْتُ زيداً)، وغيرَ متعدّ، نحو: (راح يومُنا، يَراحُ)، إذا اشتدَّتْ ريحُه، و(مالَ زيدٌ، يَمالُ)، صار ذا مالٍ، وأنّه من الواو لقولهم: (خَوْف)، و(أَمْوال)، وهو (فَعِل)؛ لكون مضارعه على (يَفْعَل) بالفتح، ولقولهم: (يومٌ راحٌ)، و(رجلٌ مالٌ)[1]، كما قالوا: (حَـذِرَ) و(فَرِقَ)، ولا يجيءُ مضارعُهُ إلّا على (يَفْعَل) بالفتح كما ذكرنا.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٥٨.

وزَعَمَ «الخليلُ»[١] في (طاحَ، يَطِيحُ) و(تاهَ، يَتِيهُ) أنّهما (فَعِلَ، يفعِلُ) بكسر العين فيهما، كـ(حَسِبَ، يَحْسِبُ) وهما من الواو؛ لقولهم: (طَوَّحتُ) و(تَوَّهتُ)، وهو (أطْوَحُ منه وأتْوَهُ)، وماضيه مكسور، لقولهم: (طِحْتُ)، و(تِهْتُ) بكسر فائهما؛ ولأنّه لو كانا على (فَعَلَ) مفتوحاً لجاء مضارعُه على (يَفْعُلُ) بالضمّ، لما تقدّم، فلمّا قالوا: (يَطِيحُ)، و(يَتِيهُ)، دلَّ على أنّهما على(فَعِل) بالكسر، وأصلُهُما: (يَطْوِحُ)، و(يَتْوِهُ)، بالكسر، فنُقلت الكسرةُ من الواو إلى ما قبلها، فسكنت وانكسر ما قبلها فانقلبت ياءً[٢].

ومَنْ قال: (طَيَّحتُ) و(تَيَّهتُ) كانا من الياء، وكان على (فَعَلَ، يَفْعِلُ) مثل: باع، يبيعُ[٣].

وأمّا (فَعُلَ) بضمّ العين فمضارعه (يَفْعُلُ) بالضمِّ لا غير، نحو: (طال، يَطُولُ،فهو طويل)، خلاف (قَصُرَ)[٤]، كما تقول: (ظَرُفَ، فهو ظَرِيف).

وأما إذا كان حرفُ العلّة ياءً فيجيءُ منه (فَعَلَ) و(فَعِلَ) بفتح العين وكسرها، أمّا (فَعَلَ) بالفتح فيجيء متعدّياً، نحو: (باعَهُ، يَبِيعُه)، و(عابَهُ، يَعِيبُه)، وغير متعدٍّ،نحو: (عالَ الرّجلُ، يَعيلُ، عَيْلَةً، وعُيُولاً) أي: افتقر، و(صار، يَصِيرُ، صَيْرُورَةً)، وهما (فَعَلَ) لكون مضارعهما على (يَفْعِلُ) بالكسر، فإنّ بابَ (حَسِبَ، يحسِبُ) قليلٌ جداً، والعَمَلُ على الأكثر[٥].

وأمّا (فَعِلَ) بالكسر، فيكون متعدّياً، نحو: (هِبْتُهُ، أهابُه، هَيْبَةً)، و(نِلْتُهُ، أنالُهُ، نَيْلاً). وغير متعدٍّ نحو: (زالَ، يَزال)، و(حار طرفُه، يَحارُ، حَيْرَةً، وحَيْراً)، وهو من الياء

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٤٤.

(٢) انظر شرح الملوكي ٥٦.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٤٤.

(٤) تقول: (طال يطوُل) إذا أردتَ خلافَ القصير، وهو غير متعدٍّ، كما أنّ (قَصُرَ) كذلك. شرح المفصل ١٠: ٦٥، وهو من باب إجراء الشيء مُجرى نقيضه. المنصف ١: ٢٣٩.

(٥) انظر شرح الملوكي ٥٧.

لظهورها في المصدر، ولقولهم: (زَيَّلْتُه فَزال، وزايَلْتُه)، وهو (فعِل) بالكسر، لكون مضارعه على (يَفعَلُ) بالفتح.

ولم يأتِ من هذا (فَعُل) بالضمّ؛ لئلاّ يلزمَ قلبُ الياء واواً في المضارع، ولهذا لم يأتِ منه(يَفعُل) بالضمّ، كما لم يأتِ من الواو (يَفْعِل) بالكسر؛ لئلا يلزم قلبُ الواو ياءً.

فهذه الأفعالُ كلُّها قُلبت عينُها ألفاً؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها.

«فإن اتَّصَلَ به ضميرُ فاعِلٍ أُسْكِنَ لهُ اللامُ، نَقَلْتَ (فَعَلَ) من الواو إلى (فَعُلَ)، ومن الياء إلى (فَعِلَ)، ولم تغيّرِ / (فَعُلَ) ولا (فَعِلَ) إذا كانا أصليَّيْن، ونَقَلْتَ الضمةَ والكسرة إلى الفاء، وحَذَفْتَ العينَ لالتقاء الساكنين، فقلتَ: (قلْتُ)، و(خِفْتُ)، و(طُلْتُ)، و(بِعْتُ)، و(هِبْتُ)[١]» [٦٥٧]

قد تقدّم أنّه إذا اتصلَ بالماضي ضميرُ المتكلم مفرداً وجمعاً، أو ضميرُ المخاطب أو المخاطبة مفرداً ومثنىً ومجموعاً، أو ضميرُ الجمعِ المؤنَّثِ الغائبِ، أُسْكِنَ له اللامُ، فتقول: (خَرجْتُ، خَرَجْنا، خَرَجْتَ إلى خَرَجْتُنَّ، خَرَجْنَ).

فإن كان معتلَّ العين، فإن كان (فَعَلَ) بفتح العين، فإن كان من الواو، نحو: (قال)، فتنقُلُهُ إلى(فَعُلَ) بضم العين، ثم تَنقُلُ حركةَ العينِ إلى الفاء، وتُسكِّنِ اللامَ للضمير، فَتَسْقطُ العَيْنُ لالتقاءِ الساكنين، فتقول: (قُلْتُ)، والأصلُ: (قَوَلْتُ) كـ(نَصَرْتُ) فتنقُلُه إلى (قَوُلْتُ)، كـ(ظَرُفْتُ) ثُمَّ تَنقُلُ حركةَ الواوِ إلى القافِ، وتُسكن اللامَ لأجل الضمير، فتَسْقُطُ الواوُ لالتقاء الساكنين، فيصير: (قُلْتُ).

وإن كان من الياءِ، كـ(باعَ) فتنقُلُه إلى (فَعِلَ) بكسرِ العين، وتَعْمَلُ به العملَ المذكورَ، فيصير: (بِعْتُ).

وإن كان على (فَعُلَ) بالضمّ، من الواو كـ(طال)، أو على (فَعِلَ) بالكسر، من الياء كـ(هابَ)، فلا تُغيّرْهُما عن الوزن، وتَعْمَلُ بهما العملَ المذكور، فيصير: (طُلْتُ)، و(هِبْتُ).

---

(١) انظر الممتع ٢: ٤٣٩.

والغرضُ من هذا التَّحويلِ والنَّقلِ أن يَدُلُّوا على العين المحذوفة أنَّها واوٌ أم ياءٌ؛ إذ لو لم يفعلوا ذلك فقالوا: (قَلْتُ)، و(بَعْتُ)، بفتح فائهما، فيشتبه الواويُّ باليائيِّ، ولا يفعلونَ هذا في غيرِ الضميرِ المذكورِ به؛ لأنَّ العينَ لا تصيرُ محذوفةً إذ اللامُ متحرِّكة.

فلو غيَّروا الواويَّ إلى (فَعُلَ)، واليائي إلى (فَعِلَ)، لصار (قُوْمَ) و(بِيْعَ)، فيلتبس بالمبنيّ للمفعول، أمَّا (بِيْعَ) فعلى اللُّغةِ الشائعةِ، وأمَّا (قُوْلَ) فعلى لُغَةِ مَنْ قال: (قُوْلَ القَـوْلُ)، و(بُوْعَ الغُلامُ)، فيختلُّ الفهمُ.

وبعضُ العـرب يقول[١]: (قد كِيدَ زيدٌ يفعَلُ كذا)، و(ما زِيْلَ عمرٌو يفعل كذا)، يريدون: (كاد)، و(زال)، قال «الأصمعي»: سمعتُ من يُنْشِدُ:

٢١٢٧- وكِيدَ ظِبـاءُ القُـفِّ يـأْكُلْنَ جُنَّتِـي وَكِيـدَ خِـراشٌ بَعْـدَ ذلـك يَيْتَـمُ[٢]

فـ(كاد) و(زال) فِعـلان على (فَعِل) بكسر العين، لقولهـم في المضـارع (يَكاد) و(يـَزال) فنقلوا الكسرةَ من العينِ إلى الفاءِ بعدَ حذفِ حركةِ الفاءِ، فصار (كِيْدَ) و(زِيْلَ)، ولم يخافوا[٣] اللبسَ بـ(فُعِل)؛ لأنَّهما لازِمان، و(فُعِل) لا يكونُ من اللازم[٤].

و(زال) من الياء، لقولهم: (زَيَّلْتُهُ، فتَزَيَّلَ).

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٤٢.

(٢) البيت لخويلد بن مرة (أبي خراش الهذلي)، من شعرٍ قاله لمّا نجا من بني لحيان حين همّوا بقتله. انظر شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٢٠. وهو فيه برواية:

«فتقعـدُ أو تـرضى مكـانِي خـليفـةً وكـاد خِـراشٌ يـوم ذلـك يَيْتَـمُ

قال أبو سعيد: وسمعتُ من يُنْشِدُ:

وكِيـدَ ضبـاعُ القُـفِّ يـأكلنَ جُثَّتِـي ....»

وانظر التكملة ٥٧٨، والمنصف ١: ٢٥٢، واللسان (كيد) ٣: ٣٨٣، وشرح المفصل ١٠: ٧٢، والممتع ٢: ٤٣٩. وهي في هذه المصادر برواية (ضباع) مكان (ظباء).

(٣) (يخف) في ع.

(٤) المنصف ١: ٢٥٢.

وأمَّا (كاد) فَمَنْ قال: (كُدْتُ) بالضم فهو من الواو، ويعضُدُه ما رواه «الأصمعي»[١]: (لا أفعلُ ذلك ولا كَوْداً)، ومَن قال: (كِدْتُ، أكادُ) فيحتمل أن يكونَ مِن الواو، مثل: (خِفْتُ، أخافُ)، ويحتمل أن يكون من الياء مثل: (هِبْتُ، أهَابُ) ويُؤيّده قولهم في المصدرِ: (كَيْدٌ).

«وقالوا: (لَسْتُ) بفتح اللامِ»

(لَيْسَ) مخفَّفة من (لَيِسَ) كـ(عَلِمَ)؛ لأنها فِعْلٌ، لاتصال الضمائر بها نحو: (لَسْتُ، [و] [٢]لَسْنَا، ولَسْتَ إلى لَسْتُنَّ)، فلا يجوزُ أن يكونَ على (فَعَلَ) بفتح العينِ؛ لأن المفتوحَ العينِ لا يجوزُ إسكانُ عينِه لخفَّةِ الفَتْحَةِ، ألا ترى أن مَنْ قال في (عَلِمَ)، و(ظَرُفَ): (عَلْمَ)، و(ظَرْفَ)، لم يقل في (قَتَلَ) و(ضَرَبَ): (قَتْلَ)، و(ضَرْبَ)؟، ولا أن يكون (فَعُلَ) بالضمّ؛ لأن هذا المثال لا يكون في ذوات الياء، فتعين أن يكون (فَعِلَ) بكسر العين كـ(صَيِدَ البعيرُ)، لكنَّهم لما لم يُريدوا فيها التصرُّفَ لغلبةِ شبهِ حرفِ النَّفْيِ عليه سَلبُوهُ ما للأفعال من التصرُّف، وثِقَل الحركةِ ألزمُوهُ السكونَ؛ لئلا تَنْقَلِبَ الياءُ ألفاً، وأجْرَوها مُجرى الحروف كـ(لَيْتَ)، حتى بالغ القائِلُ ومنعها العمل؛ فقال: (ليس الطِّيْبُ إلاّ المِسْكُ)[٣]، وكلُّ [ذلك] [٤] دليلُ جموده وعدم تصرّفه.

«وتقول في (فَعُلْتَ) منه: (عِدْتَ يامريضُ) بالكسر، والضمُّ للفاعِل، ويستَوِيان في الياء، نحو: (بِعْتَ يا عَبْدُ)»

قد تقدَّم في صدر الكتاب أنّك إذا بنيتَ الفعلَ المُعتلَّ العينِ للمفعولِ فلك فيه ثلاثُ لغاتٍ:

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣: ٣٤٥، والمنصف ١: ٢٥٧، وشرح المفصل ١٠: ٧٣.

(٢) (و) من ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ١٤٧. وشرح المفصل ١٠: ٧٦.

(٤) (دليل) في د، والتصويب منّي.

أشهرُها: نقلُ كسرةِ العينِ إلى الفاءِ بعد إسكانه، وقلبُ الواوِ ياءً، وإبقاءُ الياءِ، نحو: (قِيْل) و(بِيْعَ).

وثانيها: إشمامُ الفاءِ شيئاً من الضمَّة حِرْصاً على بيان الأصل.

وثالثُها: إبقاءُ ضمَّةِ الفاءِ، وقَلْبُ الياءِ واواً، وإبقاء الواو، نحو: (قُوْلَ)، و(بُوْعَ).

فإذا أسندتَ هذا الفعلَ إلى الضميرِ الذي يَسْكُنُ لَهُ الفِعْلُ فَلَكَ الأوجُهُ الثلاثةُ، فإن كان عينُه واواً نحو: (عُدْتُ المريضَ)، فتقول على اللغةِ الأولى: (عُدْتَ المريضَ يا زيدُ) و(عِدْتَ يا مريضُ)، فتضمُّ الفاء للفاعِلِ وتكسرهُ للمفعول، وعلَّتُهُ ظاهرةٌ، ولك الإشمامُ في الثاني دونَ الأوّل / . [٦٥٨]

ومَنْ قال: (عُوْدَ المريضُ)، قال: (عُدْتَ يا مريضُ)، فيستوي لفظُ الفاعلِ والمفعولِ في اللفظ، ويختلفُ التقدير، فإنَّ الأصلَ في (عُدْتَ يا زيدُ المريضَ): (عَوَدْتَ)، كـ(نَصَرْتَ)، ثم (عَوُدْتَ) كـ(ظَرُفْتَ)، ثمَّ (عُدْتَ)، والأصل في (عُدْتَ يا مريضُ): (عُـوِدْتَ) كـ(نُصِرْتَ) ثم (عُدْتَ)، بإسكان العين.

وإن كان عينُه ياءً كـ(باعَ) و(هابَ)، فتقولُ على اللُّغةِ الأولى: (يا زيدُ بِعْتَ عَبْدَكَ)، و(بِعْتَ يا عَبْدُ)، فيستوي لفظُ الفاعلِ والمفعولِ، والفرقُ معنويٌّ، فإنَّ أصلَ الأوّلِ في التقدير: (بَيَعْتَ) كـ(ضَرَبْتَ)، والثاني: (بُيِعْتَ) كـ(ضُرِبْتَ)، ولَكَ الإشمامُ في الثاني دون الأوّل.

ومَنْ قال: (بُوعَ المتاعُ) قال: (بُعتَ يا عَبْدُ)، بضم الفاء، فيظهرُ الفرقُ بين الفاعل والمفعول. وقِسْ على هذا مسائلَ الباب، ولفظُ المختصرِ على اللغة المشهورة.

«وتقول في المضارع: (يَقُولُ)، و(يَطُولُ)، و(يَبِيعُ)، واعتلالُها بنَقْلِ الحركة، و(يخافُ)، و(يَهَابُ)، واعتلالُهما بالنقلِ والقَلْب»

تقول في مضارع (قالَ) و(طالَ): (يَقُولُ)، و(يَطُولُ)، وفي مضارع (باع): (يَبِيعُ)، وأصلُها: يَقْوُل، ويَطْوُل، ويَبْيِعُ، كـ(يَقْتُل) و(يَشْرُف) و(يَضْرِبُ)، فنقلت حركة العين إلى

الفاء استثقالاً للضمة أو الكسرة على حرف العلّة، فصار إلى ما ذكرنا. فاعتلالها بنقل الحركة فحسب.

وتقول في مضارع (خافَ، وهابَ): (يخافُ)، و(يَهابُ)، وأصلهما: يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ، كـ(يَفْرَقُ)، فنقلوا حركةَ العينِ إلى الفاء توصُّلاً إلى إعلال العينِ حيث أعلُّوها في الماضي، وقلبوا العين ألفاً؛لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، فصار (يَخافُ) و(يَهابُ) فاعتلالُها[1] بنقلِ الحركةِ، وقلبِ العينِ إلى الألفِ[2].

وقيل: لمّا نُقِلَت حركتُها إلى الفاء فُتِحَتْ إتباعًا فقُلِبت ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها[3]. وفيه تَعَسّفٌ.

«ومَزيدُ الثلاثي لا يَعْتَلُّ منه إلّا نحوُ: (أجابَ) و(اسْتَجابَ) و(انْقادَ) و(اخْتارَ)»

الأصلُ في هذه الأفعال: (أَجْوَبَ)، و(استَجْوبَ)؛ لأنّها[4] من الجواب، و(انقَوَدَ)[5] لقولك: (قُدْتُهُ، فانْقادَ، واسْتَقادَ)، إذا أعطاكَ مقادَته، و(اخْتَيَرَ)؛ لأنّه من الخيرِ.

فالمعتلُّ العينِ إذا كان من هذه الأفعالِ الأربعةِ، أعني (أَفْعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) و(انْفَعَل) و(افْتَعَلَ) فإنّك تُعِلُّها لاعتلالِ الأصلِ الذي هو الثلاثي المجرد بأنّها[6] فَرْعُهُ ومُسَبّبةٌ[7] منه، فَبَقِيَتْ هذه الأفعالُ على ما كانت عليهِ قبلَ الزِّيادة.

---

(١) (فاعتلالها) في ع.

(٢) شرح الملوكي ٤٤٦.

(٣) قال العكبري في اللباب ٢: ٣٨٨: «فأمّا المستقبلُ ففي علّة الانقلاب وجهان: أحدهما: أنّ الواو تحرّكت في الأصل، وسكون ما قبلها عارضٌ بسبب حرف المضارعة، فأُعلّت نظرًا إلى الأصل. والثاني: أنّ الواوَ نُقلت حركتُها إلى ما قبلها، فسُكّنت وانفتح ما قبلها، فقلبوها ألفًا حملًا للمستقبل على الماضي».

(٤) (لأنها) في ع.

(٥) (من الجَوْب والقَوْد) في ع.

(٦) (بأنه) في ع.

(٧) (مشتقة) في ع.

«وتقولُ في مضارِعِها: (يُجِيْبُ) و(يَسْتَجِيْبُ)، واعتلالُها بالنَّقل والقَلْب، وما كان من الياء، كـ(يُقِيلُ) و(يَسْتَزِيْدُ) فاعتلاله بالنَّقلِ»

ما كان من الواو على (أَفْعَلَ) و(استَفْعَلَ) كـ(أجابَ) و(اسْتَجابَ) و(أَقامَ) و(اسْتَقامَ) فتقول في مضارعه: (يُجِيبُ ويَسْتَجِيبُ)، و(يُقِيْمُ ويَسْتَقِيْمُ)، وأصلُها: (يُجْوِبُ)، و(يَسْتَقْوِمُ)، كـ(يُكْرِمُ) و(يَسْتَخْرِجُ)، بنقلِ[1] حركةِ الواوِ إلى ماقبله تَوَصُّلاً إلى الإعلال، [و][2] قلبوا الواوَ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (يُجِيبُ) و(يَسْتَجِيبُ)، و(يُقِيمُ) و(يَسْتَقيم) فحصل فيها النقلُ والقلبُ.

وما كان من الياء كـ(يُقِيْلُ) و(يَسْتَزِيْدُ) -فإنّهما من (قِلْتُهُ البيعَ، أَقِيْلُهُ) ومن (زاد يَزِيْدُ) - فاعتلالُهُ يكونُ بالنَّقل فَحَسْب[3].

«و(يَنْقادُ) و(يَخْتارُ) واعتلالُهما بالقلب»

ما كان من المضارع على (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) سواء كان من الواو أو الياءِ،فإنَّ اعتلاله يكون بالقلب لا غير نحو: (يَنقادُ) و(يَختارُ)، والأصل: (يَنْقَوِدُ)، و(يَخْتَيِرُ)، كـ(يَنْقَطِعُ)، و(يَقْتَطِعُ)، فقُلِبَتِ الواوُ والياءُ فيهما ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلها، فصار (يَنْقَادُ) و(يَخْتَارُ).

«ويَصِحُّ نحو: (قَوَّلَ)، و(زَيَّنَ)، و(تَقَوَّلَ)، و(تَزَيَّـنَ)، و(قـاوَلَ) و(سايَرَ) و(تَقـاوَلَ) و(تَسايَرَ) و(اسْـوَدَّ) و(ابْيَـضّ) و(اسْوادَّ) و(ابْياضَّ) وسائر تصاريفها»

أمّا (قَوَّلَ) و(زَيَّنَ) فهما من القَوْل، والزَّيْـن، فإحدى الواوين في (قَـوَّلَ) والياءين في(زَيَّنَ) زائدة، فلم يمكن الإعلال بالنقلِ؛ لأنّه يزولُ الإدغامُ، وكان يلزمُ قلبُ الواو ألفاً فيزولُ البناءُ ويتغيّر عمّا وُضع له، وكذلك (تَقَوَّلَ) و(تَزَيَّنَ).

---

(١) (فنقل) في ع.

(٢) إضافة مني ليست في د.

(٣) (فحسب) ساقط من ع.

وأمّا (قاوَلَ) و(تَقاوَلَ) و(سايَرَ) و(تَسايَرَ)/ فإنّما صحَّتْ لأنَّ قبل الواو والياء منهما [٦٥٩] ألفاً، والألف لا تَحْتَمِلُ الحركةَ فلم تُنقل إليها الحركة.

وأمّا (اسْوَدَّ) و(ابْيَضَّ) فلم يُعَلّ؛ لأنّه لو أُعلّ لتحرَّكت ما قبلَ الواو، فَسَقَطَت ألفُ الوصل للاستغناء عنها، فكان يصير (سادَّ) و(باضَّ) فيشتبهُ (اِفْعَلَّ) من المعتل العين بـ(فاعَلَ) من المضاعف.

وأمّا (اسْوادَّ) و(ابْياضَّ) فلو أُعِلَّ لسقطتِ الواوُ بعدَ قلبِها ألفاً،فيزولُ لفظُ الفعلِ.

وقوله: «وسائرُ تصاريفها»، يعني المضارع منها، والأمر، وغير ذلك من أسماء الفاعلين والمفعولين، تقول: (يُقَوِّلُ)، و(يُزَيِّنُ)، و(يُقاوِلُ)، و(يُسايِرُ)، (فهو مُقَوِّل، ومُزَيِّن ومُقاوِل، ومُسايِر) [و] [1](قَوِّلْ)، و(زَيِّنْ). وقِس عليه سائرها.

«وشذّ نحو: (أَطْوَل) و(أَطْيَب) و(اسْتَحْوَذَ) و(استَتْيَسَتِ العَنْزُ)»

شَذَّ عن قياسِ البابِ ألفاظٌ صحّحوا فيها حرفَ العلّة مع قيامِ الموجِبِ للاعتلال، وذلك إمّا لكونها في معنى ما يَجِبُ تصحِيْحُهُ، وإمّا ليكونَ دِلالةً على أصلِ الباب. وتلك تُحْفَظُ ولا يقاسُ عليها[2].

فمن ذلك قولهم: (أَرْوَحَ الشَّيء واسْتَرْوَحَهُ)، إذا وَجَدَ رِيحَهُ، والقياس: (أراحَهُ) و(اسْتَراحَهُ)، وهو لغةٌ[3].

و(أَطْيَبَ) بمعنى أطابَ، و(أَجْوَدَ) بمعنى أجادَ، و(أَطْوَلَ الشيء) بمعنى أطاله، و[أَحْوَلَ] [4]بمعنى أحال، و(أَلْيَنَ) بمعنى ألان.

---

(١) (و) إضافة مني.

(٢) انظر التكملة ٥٨٠.

(٣) اللسان (روح) ٢: ٤٥٩.

(٤) (أحوال) في د، والصواب: (أحوَل)، ففي اللسان (حول) ١١: ١٨٤: «أحالت الدارُ، وأَحْوَلَتْ، وحالَتْ وحِيلَ بها: أتى عليها أحوالٌ... وأحالَ عينَه وأَحْوَلها صيَّرها حَوْلاء».

وقرأ «الحسنُ البصريّ»(١): ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وأَزْيَنَتْ﴾(٢)، وأنشد «سيبويه»(٣):

٢١٢٨- صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُوْمُ(٤)

و(أَغْيَلَتِ المرأةُ)، إذا سَقَتْ وَلَدَهَا الغَيْلَ، وهو اسمٌ [للبن الذي ترضِعُهُ ولدَها](٥) وهي حامل، فهي مُغْيِل، والوَلَدُ مُغْيَل، و«الأصمعيّ» يَرْوِي بيتَ «امرئِ القيس»(٦):

٢١٢٩- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ... فأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تمائمَ مُغْيَلِ(٧)

والقياسُ: (أَغالَتْ، فهي مُغْيِل، والوَلَدُ مُغال)، وهي لغةٌ حكاها «ابنُ السكيت»(٨). و(أَخْيَلَتِ السَّحابُ)، إذا كانت تُزْجِي المَطَرَ، والقياسُ: (أخالَت)، وهي لغةٌ فيه، و(أَغْيَمت السّماء) من الغيم، والقياس: (أغامَتْ)، وهي لغةٌ، وكذلك (غامَتْ)، و(تَغَيَّمَتْ)، و(أَغْيَمَ القومُ) أصابَهُمْ غَيْمٌ. ولم يقولوا: أغامُوا. و(أَغْيَنَ الغَيْنُ السماءَ)، أي: أَلْبَسَها، و(الغَيْنُ): الغَيْمُ.

---

(١) (رحمه الله تعالى) زيادة في ع.

(٢) ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤]. هذه قراءة العشرة. وقرأ «الحسن»: ﴿وأَزْيَنَتْ﴾ على أن (أَفْعَل) بمعنى (صار) كـ(أحصد الزرع) والمعنى: صارت ذا زينة. انظر المحتسب ١: ٣١١، وإعراب القراءات الشواذ ١: ٦٤٣.

(٣) في الكتاب ١: ٣١. وقد نَسَبَ الأعلمُ الشنتمري في النكت ١: ١٥١ هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، ونسبه في تحصيل عين الذهب ٦٧ إلى المرّار الفقعسي. وهو في ديوان عمر ٣٧٦.

(٤) البيت في المقتضب ١: ٢٢٢، والأصول ٢: ٢٣٤، والإنصاف ١: ١٤٤، والممتع ٢: ٤٨٢.

(٥) (اللبن الذي تُرضِعُ ولدَه) هكذا في جميع النسخ، والتعديل منّي.

(٦) هو في ديوانه ١٢.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ١٦٣، والصحاح (غيل) ٥: ١٧٨٧.

(٨) انظر كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ٣٤٤، والمنصف ٣: ٤٥، وقال ابن عصفور في الممتع ٢: ٤٨٢: «وأمّا (أَغْيَلَ) فلا يَحفظ فيه كافّةُ النحويين إلّا التصحيحَ، إلّا أبا زيد الأنصاري فإنّه حكى (أَغْيَلَتِ المرأةُ) و(أغالَتْ) بالتصحيح والإعلال».

قال «رؤبة»[١]:

٢١٣٠ - أمسَى بلالٌ كالرَّبيع المُدْجِنِ
أمْطَرَ في أكنافِ غَيْنٍ مُغْيِنِ[٢]

واللغةُ المشهورةُ (أغان) وهو القياسُ، و(أعْوَلَ) من العويل، وهو رفعُ الصوتِ بالبكاءِ. وفي الحديثِ: «المُعَوَّلُ عليهِ يُعَذَّبُ»[٣]، و(أعْوَلتِ القَوس) صَوَّتَتْ، والقياسُ: (أعال)، و(أعالَتْ)، ولم نَسْمَعْهُ.

و(أحْوَلَ الشيءُ)، أتى عليه الحَوْلُ، (فهو مُحْوِلٌ). قال «امرؤ القيس»:

٢١٣١ - مِنَ القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ   من الذَّرِّ فَوْقَ الإتْبِ منها لأَثَّرا[٤]

وقال الآخر:

٢١٣٢ - أأبْكاكَ بالعُرُفِ المنزِلُ   وما أنتَ والطَّلَلُ المُحْوِلُ[٥]

والقياسُ: (أحالَ، فهو مُحِيلٌ) وهو لغةٌ[٦]. و(أعْوَرَ اللهُ عينَه) لغةٌ في (أعارَها، وعَوَّرها تَعْويراً)[٧].

---

(١) في ديوانه ١٦٣. برواية (غيم) مكان (غَيْن).

(٢) الرجز في المنصف ٣: ٤٨، واللسان (غين) ١٣: ٣١٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الجنائز، باب الميت يعذّب ببكاء أهله عليه)(٩٢٧) من حديث أنس أن عمر بن الخطاب لمّا طُعِنَ عوّلت عليه حفصة، فقال: يا حفصة أما سمعتِ رسول الله ﷺ يقول: «المُعَوَّلُ عليه يُعَذَّبُ»؟ وعوّل عليه صهيبٌ فقال عمرُ: يا صهيب! أما علمت «أنّ المُعَوَّلَ عليه يعذّب»؟. وانظر اللسان (عول) ١١: ٤٨٣.

(٤) البيت في ديوانه ٦٨، واللسان (حول) ١١: ١٩٥.

(٥) للكميت، وهو في ديوانه ٣١٥، واللسان (حول) ١١: ١٨٥.

(٦) انظر اللسان (حول) ١١: ١٨٤، ١٨٨.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٣٤٧، واللسان (عور) ٤: ٦٠٢.

وكذلك لو بَنَيْتَ منه (استَفْعَل) قُلتَ: (اسْتَعْوَر) صَحَّحْتَهُ كما صحّحته في الثلاثيّ المجرّد، ويجوزُ الإعلالُ على القياس.

و﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[المجادلة ١٩] أي: غَلَبَ، و﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾[النساء: ١٤١] أي: ألم نَغْلِب على أموركم، ونستولي على مودّتِكُم.

وفي المثل: (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ) أي: صار ناقةً، يُضْرب للرجل يكون في حديثٍ أو صفةِ شيءٍ ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه، و(اسْتَفْيَلَ الرجلُ) إذا عَظم جثّته[1]. و(اسْتَيْيَسَتِ العَنْزُ) أي: الماعِزَة، وهي الأنثى من المَعْزِ، كما يقال: (اسْتَنْوَقَ الجملُ)[2].

قال «أبو زيد»: أكثر هذا الباب يجوزُ أن تتكلم به على الأصل، تقول العرب: (اسْتَصاب فِعْله)، و(استَصْوبه)[3]، و(اسْتَجابَ)، و(اسْتَجْوَبَ)، وهذا قياسٌ مطَّردٌ عندَهُم تشبيهاً بـ (فاعلت) لاشتراكهما في سكونِ ماقبل حرفِ الاعتلالِ، ولم يقولوا: (استناقَ الجملُ)، ولا ما هو في معناه، نحو: (اسْتَاسَتِ العَنْزُ)، و(اسْتَفالَ الرَّجلُ).

«وتصحيحُ فِعْلِ التعجُّب لحمله على (أَفْعَلِ) التفضيل»

قالوا في أفعل التفضيل: (هو أَقْوَلُ منك)، و(أَبْيَعُ منك)، فصحّحوه، وهو على مقتضى القياس، لما تقدّم في بابه، ولمّا نذكرُ بعدُ هذا، وصحّحُوا في فعل التعجب أيضاً، فقالوا: (ما أَقْوَلَه!) و(أَقْوِلْ به!) و(أَبْيِعْ به!)، وكان القياسُ أن يُعِلُّوه، لكنّهم حملوه على (أفعل) التفضيل، ولهذا صغّروه، فقالوا: (ما أُحَيْسِنَه!) حملاً عليه، وليدلّوا بذلك على جموده وعدم تصرّفه، ولذلك لم يأتوا له بمضارع، ولم يؤكّدوه بمصدر حتى يضمن ما لم يكن له في الأصل من معنى التعجُّب؛ فلهذا الجمودِ أَشْبَهَ الأسماءَ، فصُحِّحَ كما تُصَحَّحُ الأسماءُ.

---

(١) انظر شرح المفصّل ١٠: ٧٦.

(٢) انظر الخصائص ١: ١١٨. وسبق تخريج المثل.

(٣) جاء في اللسان (صوب) ١: ٥٣٥: «قال ثعلب: اسْتَصَبْتُهُ قياسٌ. والعرب تقول: اسْتَصْوَبْتُ رأيك».

«واسمُ الفاعل من المُجَرَّدِ يعتَلُّ بالهمزِ، كـ(قائلٍ) و(بائعٍ)»

هذا إن اعتلّ فعلُه، وقد سَبَقَ تعليلُه في فصلِ البَدَلِ بما أغنى عن إعادته، ونَقْطُ هذه الهمزةِ كما نَقَطَها «الحريريُّ»[1] في (الرسالة الرَّقْطاء)[2] في نحو: (حِبائِهِ)، و(نائِل)، و(ملائِم)[3] خطأٌ.

وحُكي أنّ «أبا عليّ الفارسي»[4] دَخَلَ على واحد من المنتمين[5] بالعلم فإذا بين يديه جزءٌ بخطّه فيه مكتوب (قايل) منقوطاً بنقطتين من تحت فخرج من ساعته وقال: قد أَضَعْنا خُطُواتِنا في زيارةِ مثله.

لكن الهمزةُ إذا انفتحت وانْكَسَرَ ما قبلها قُلِبَت ياءً محضةً، فينقط حينئذٍ، نحو: (مِيَرُورِيَةِ)، ومنه قولُ «الحريريّ» في (الرَّقْطاء): «وبَرِئَ مِنْ دَنَسِ غَوِي»[6].

[٦٦٠] «/ و(شاكٍ) على القلب، و(شاكٌ) على حذفِ العَيْنِ»

الشَّوكةُ: شدّةُ البأس والحدُّ[7] في السلاح، وقد شَاكَ الرجل يَشاكُ شَوْكاً، أي: ظهرت شوكَتُهُ وحِدَّتُه. وفي اسم فاعله ثلاثةُ أوجه[8]:

---

(١) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، الإمام في البلاغة ورشاقة الألفاظ، (ت ٥١٥ هـ). نزهة الألباء ٣٧٩، وإنباه الرواة ٣: ٢٣، وإشارة التعيين ٢٦٣، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٧.

(٢) هي المقامة السادسة والعشرون، وسمّيت رقطاء من الرقطة، وهي سوادٌ يشوبُهُ بياضٌ؛ لأنّ أحدَ حروفها منقوطٌ والآخر غيرُ منقوطٍ. انظر شرح مقامات الحريري ٢٥٨.

(٣) في النسخة المطبوعة وجدتُ الكلمات الثلاثة بالهمز، وأظنُّه ليس من عَمَلِ الحريريّ؛ لأنّه اشترطَ فيها أن يكون أحدُ حروفِها منقوطًا، والآخرُ غيرَ منقوطٍ، وذلك يقتضي نقطَها هكذا (حبايه)، و(نايل)، و(مُلايم). ولعلّ هذا النقط تجوّزٌ من الحريري لأجل شرطِهِ.

(٤) (رحمه الله) زيادة في ع.

(٥) (المتسمين) في ع.

(٦) شرح مقامات الحريري ٢٦٦.

(٧) (الجد) في ع.

(٨) انظر شرح المفصل ١٠: ٧٧.

أحدها: (شائك) بالهمز، على مقتضى القياس، كـ(قائم) و(بائع).

والثاني: (شاكٍ) منقوصاً، كـ(قاضٍ) على تأخير العين إلى موضع اللام، ووزنه (فالع)، فتقول: (هذا شاكٍ)، و(مررتُ بشاكٍ)، و(رأيتُ شاكِياً).

ومثلُهُ: (لاثٍ) من لاثَ العمامةَ على رأسه يَلُوثُها لَوْثاً، فهو لاثٍ، و(هارٍ) من ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[1] أي: هائر.

الثالث: أن تُحذفَ العينُ حذفاً، فتقول: (هذا شاكٌ) و(لاثٌ) بالرّفع، و(رأيتُ شاكاً، ولاثاً)، و(مَرَرتُ بِشاكٍ، ولاثٍ)[2].

ووجهُهُ أنَّ العينَ قُلبت في الماضي، نحو: (شاكَ) و(لاثَ)، وجاءت ألف (فاعلٍ) فالتقى ألفان فحذفت الثانية؛ لأنّه أبلغُ في الإعلال والتخفيف.

وأمَّا (جاءٍ) فقد تكلّمنا عليه في تخفيفِ الهمزةِ.

«والمزيدُ يَعْتَلُّ بما اعتَلَّ بـه المضارعُ، كـ(مُجِيبٍ)، و(مُسْتَجِيبٍ)، و(مُنْقادٍ)، و(مُخْتارٍ)»

كما تقول: (يُجِيبُ، ويَسْتَجِيبُ) و(يَنْقادُ، ويَخْتارُ)؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ جارٍ على الفعل المضارعِ في حركاتِهِ وسَكَناتِهِ، فكذلك في صِحَّتِهِ وإعْلالِهِ.

«ويَصِحُّ إن صَحَّ فِعْلُه منهما، نحو: (عاوِر)، و(صايد)، و(مُسْتَحْوِذ)، ويمتنعُ مِنَ الإعلالِ إنِ امْتَنَعَ فِعْلُهُ منه»

قد ذكرنا أنَّ الأسماءَ الجاريةَ على الفعلِ تابعةٌ لأفعالها في الصحّة والإعلال، فما اعتلَّ فعلُهُ اعتلَّ اسمُهُ، نحو: (قام)، و(قائِم)، وما صحَّ فِعْلُهُ صَحَّ الاسم نحو: (عاوِر)، و(صايِد)، بالواو والياء، حيث قالوا: (عَوِر)، و(صَيِدَ)، وما جازَ فيه الأمران جاز في

---

(١) ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٧٨.

فِعْلِهِ، تقول: (اسْتَجابَ، فهو مُسْتَجِيبٌ)، و(اسْتَجْوَبَ، فهو مُسْتَجْوِبٌ)، وما امتنع فعلُهُ من الإعلال امتنعَ الاسمُ، فتقول: (مُقَوِّل)، و(مُزَيِّن)، كما تقول: (يُقَوِّلُ)، و(يُزَيِّن). وكذلك نظائرها.

«واسمُ المفعولِ من المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بالحذفِ كـ(مَقُولٍ)، و(مَبِيع)، والمحذوفُ واوُ (مَفْعُولٍ) عندَ «سيبويه»، وعَيْنُ الفعلِ عند «أبي الحسن»»[1]

اسم المفعول أيضاً يَعْتَلُّ باعتلالِ الفعلِ؛ لأنَّه في حُكْمِ الجاري على الفعل، وهو مُلتبسٌ به، فكما قالوا: (يُقالُ)، و(يُباعُ)، فأعلّوهما بقلبِهما ألفاً، والأصل: (يُقْوَلُ)، و(يُبْيَعُ)، كـ(يُضْرَبُ) فنَقَلُوا فتحةَ العينِ إلى ما قبلها، فانقلبت ألفاً لتحرُّكها في الأصل، وانفتاحِ ما قبلها الآن، كما فَعَلُوا في (أقَامَ)و(أقالَ)، فكذلك قالُوا فيما كان من الواوِ: (كلامٌ مَقُولٌ)، و(خاتم مَصُوغٌ)، وفيما كان من الياء: (ثوبٌ مَبِيعٌ)، و(طَعامٌ مَكِيل)، والأصلُ: (مَقْوُولٌ)، و(مَبْيُوع)، فأعلُّوهما بنقلِ حركتِهما إلى ما قبلهما، فَسَكَنَت العينُ، والتقتْ ساكنَةً واوَ (مفعول) فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين.

واختلفوا في المحذوف،فذهب «سيبويه»[2] إلى أنَّ المحذوف واو (مفعول)؛ [لأنها][3] زائدة، والزائدُ أولى بالحذفِ من الأصليّ، وعينُ الكلمةِ ثابتةٌ، فإن كانت من الواو ظهرت فيه الواو؛ وإن كانت من الياء ظهرت الياء، فتقول: (مَقُولٌ)، و(مَبِيعٌ)، ووزنها (مَفُعْـل) و(مَفْعِل).

وقال «الأخفشُ»[4]: المحذوفُ عينُ الكلمة؛ لأنَّ واوَ (مَفْعُولٍ) جيءَ بها لمعنى، وما جاء لمعنىً أولى بالإبقاء، فوزنُ (مَقُوْلٍ) عندَه (مَفُولٌ)، ووزن (مَبِيْع): (مَفِيلٍ)؛ لأنّ

---

(١) صنّف ابنُ جني رسالة سمّاها (المقتضَب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين) جمع فيها معظم الألفاظ المسموعة عن العرب في ذلك. وهو مطبوع بتحقيق د. مازن المبارك.

(٢) في الكتاب ٤: ٣٤٨. وهو رأي الخليل أيضًا.

(٣) (لأنّه) في د. والتصويب منّي.

(٤) انظر المنصف ١: ٢٨٧.

أصلُه: (مَبْيُوع)، فنقلت الضمّةُ من الياء إلى ما قبلها، فسكنت الياء وقبلها مضموم فأُبدلتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لِتَصِحَّ الياءُ كما فُعِلَ في (بِيْضٍ)، وأصله: (بُيْض) كـ(حُمْر)، وخالف أصلَه فيه؛ لأنَّ من أصله أنْ لا يُفعل ذلك إلا في الجمع، ثم حُذفتِ الياءُ لسكونِها وسكونِ واوِ (مَفعُول)، وقُلِبَتْ واوُ (مفعول) ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها فصار (مَبِيْعاً) وثَبَتَتِ الواوُ في (مَقُوْل) لانضمام ما قبلها.

قال «المازنيُّ»[1]: وكلا القولين حَسَنٌ، وقولُ «سيبويه» **أقوى؛** لظهور الياء في (مَبِيع)، إذ لو كان المحذوفُ عينَ الفعل لقالوا: (مَبُوع).

وقولُ «الأخفش»: واو (مفعول) جِيءَ بها للدلالة على معنى، **فيه نظرٌ؛** لأنَّ الدّالَّ على معنى المفعولية الميمُ، وأمّا الواوُ فكالمدّةِ الزائدة، ولأنّها لو دلّت على معنى يختلُّ بحذفها لما قُلبت ياءً في زعمه؛ لأنّ قلبَها ياء لم يبق لفظها الدالّ على ذلك المعنى[2].

وعلى زعمه حَصَلَ فيه أربعةُ تغييرات: نقلُ الضمّة، وحَذْفُ الياء، وقَلْبُ الضمّة كسرة، وقَلْبُ الواو.

وعلى قول «سيبويه» وَقَعَ ثلاثةُ تغييرات: نَقْلُ الحركة، وحَذْفُ الواو، وقَلْبُ الضمّة كسرة. **وما قلَّ فيه التَّغييرُ كان أولى**[3].

---

(١) قال المازني بعد أن ذَكَرَ رأيَ سيبويه وأبي الحسن: «قلتُ: ألا ترى أنّ الباقي في (مبيع) الياءُ، ولو كانت واوَ (مفعولٍ) لكانت (مَبُوعً)؟». ثم قال: «وكلا الوجهين حَسَنٌ جميل، وقولُ الأخفشِ أقيس». انظر المنصف ١ : ٢٨٧.

(٢) قال ابن جني في المنصف ١ : ٢٨٩: «وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه فعجبٌ من العجب، وقوله في هذا يكادُ يَرجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه، وذلك أنّ له أن يقول: إنّ واو (مفعول) جاءت لمعنًى، وهو المدّ، والعين لم تأتِ لمعنى، فحذفُ العين التي لم تأت لمعنى وتَبْقِيَةُ ما جاء لمعنى وهو الواو الزائدة أولى، كما تقول: مررت بقاضٍ، فتحذف الياء لأنها لم تأتِ لمعنًى، وتُبْقي التنوين الذي جاء لمعنى الصرف. وشيء آخر يدلّ على صحّة مذهب أبي الحسن وهو أنّ هذه العين قد اعتلّت في (قال) و(باع) و(قِيلَ) و(بِيعَ) وفي أصل: (مَبِيع)و(مَقُول)، فكما أُعِلَّت بالإسكان والقلب كذلك أُعلّت أيضًا بالحذف، وواو (مفعول) لم تنقلب من شيء، ولم تعتلّ في الفعل، فكان تركُها وحذفُ المعتلّ أَوْجب...».

(٣) انظر الممتع ٢ : ٤٥٤.

«/ وقالوا: (مَشِيبٌ) على (شِيْبَ)، و(مَهُوبٌ) على (هُوْبَ)» [٦٦١]

الشَّوبُ: الخَلْطُ، يقال: شُبْتُ الشيءَ أَشُوبُه فهو مَشُوبٌ، وأمّا (مَشِيْبٌ) في قول الشاعر(١):

٢١٣٣- سيكفيكَ ضربُ القوم لحمٌ مُعَرَّضٌ وماءُ قُدُورٍ في القِصاعِ مَشِيبُ(٢)

أي: مَخْلُوطٌ بالتَّوابِلِ والصِّباغ، فإنَّما بناه على (شِيْبَ) الذي لم يُسَمَّ فاعله، فكما اعتلَّ ذاك حينَ قَلَبَ العينَ ياءً كذلك قَلَبَها في المفعولِ ياءً(٣)، وفي ذلك تقويةٌ لمذهب «سيبويه» أنّ المحذوفَ الواوُ الزائدةُ، ألَا ترى أنَّ الباقيةَ لو كانت هي الواو الزائدة لم يَجُزْ قلبُها ياءً إلاَّ أن تكون معها لام الفعل، نحو: (رُمِيَ، فهو مَرْمِيّ)، و(قُضِيَ، فهو مَقْضِيّ)، فلما قَلَبَها في (مَشُوب) دلَّ على أنَّها عينٌ، على حَدِّ قَلْبِها في قوله:

٢١٣٤- .... عَيْناءُ حَوْراءُ من العِينِ الحِيرْ(٤)

والأصل: (الحُوْرُ)؛ لأنه جمع (حوراء) مثل: حُمْر، وشُقْر، ويقال: (رجلٌ مَهِيبٌ)، للذي يهابه الناسُ، وهو على القياس؛ لأنّه من الياء؛ لأنّه من الهيبة، ويقال: إنها في معناه: (رجل مَهُوبٌ)، و(مَكَانٌ مَهُوبٌ).

---

(١) هو السليك بن السُّلكة، والبيت في ديوانه ٤٥، برواية:

سيكفيكَ فقدَ الحيِّ لحمٌ مُعَرَّضٌ وماءُ قدورٍ في الجِفانِ مَشُوب

وأورد صاحب اللسان (عرص) ٧: ٥٣ نسبته إلى المخبّل السعدي، وكذا في إصلاح المنطق ١٤٣، وصحح ابن بري نسبته إلى السّليك.

(٢) البيت في أدب الكاتب ٦٠٥، والمنصف ١: ٢٨٨، واللسان (شوب) ١: ٥١٢، وشرح المفصل ١٠: ٧٨.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٤٨.

(٤) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، وصدره:

أزمانَ عَيْناءُ سُرُورُ المسرُورْ

وهو في أدب الكاتب ٦٠٠، والنوادر ٥٧١، والمنصف ١: ٢٨٨، واللسان (حور) ٤: ٢١٩.

وقال «حُمَيْدُ بن ثَوْر»(١):

٢١٣٥ - وَيَأْوِي إلى زُغْبٍ مَساكِينَ دُونَهُمْ فَـلَا لا تَخَطَّاهُ الرِّفاقُ مَهُوبُ(٢)

بَنَوْهُ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه في لغة مَنْ قال: بُوعَ المتاعُ، فكأنهم قالوا: (هُوبَ الرجُلُ، فهو مَهُوب).

«وبنو «تميم» يُتَمّمون اليائيّ،فيقولون: (مَبْيُوعٌ)»

و(مَغْيُوب) و(ثوبٌ مَخْيُوطٌ) و(طعامٌ مَزْيُوتٌ) و(رَجُلٌ مَدْيُونٌ). أنشد «أبو عمرو»:

٢١٣٦ - وَكأنَّها تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ(٣)

وقال «علقمةُ بنُ عَبَدَةَ»(٤):

٢١٣٧ - حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يَومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ(٥)

---

(١) انظر ديوانه ٥٤، والرواية فيه:

وتأوي إلى زُغْبٍ مساكينَ دُونها فلا ما تخطّاهُ العيونُ مَهُوبُ

(٢) البيت في أدب الكاتب ٦٠٥، وفيه: أنّ أكثرَ ما يأتي على هذا المنقولُ عن الواو إلى الياء. والمقتضب لابن جني ٢١، واللسان (هيب) ١: ٧٨٩، وشرح المفصل ١٠: ٧٩.

(٣) قيل: هو لرجل من بني تميم، والبيت في المقتضب ١: ٢٣٩، والمقتضب لابن جني ٢٢، والمنصف ١: ٢٨٦، والممتع ٢: ٤٦٠.

(٤) البيت في ديوانه ٣٩.

وهو علقمة بن عَبَدَةَ بن النعمان من مضر بن نزار، ولُقّب بـ(الفحل) لأنه خَلَفَ على امرأة امرئ القيس حينما حكمت له على زوجها بأنه أشعر منه، نشأ في بادية نجد عند قومه بني تميم، وصنّفه ابن سلام في الطبقة الرابعة، واختُلف في سنة وفاته، فمنهم من قال: إنه توفي قبل الإسلام بأعوام، ومنهم من قال: إنه توفي قبل الهجرة، وقيل غير ذلك. انظر طبقات فحول الشعراء ١: ٥٠، والشعر والشعراء ٢٢٤، والأعلام ٤: ٢٤٧.

(٥) البيت في المقتضب لابن جني ٢٢، والمنصف ١: ٢٨٦، وشرح الملوكي ٣٥٤، والممتع ٢: ٤٦٠.

وأنشده «المفَضَّلُ»(١):

٢١٣٨- ....عليـه الــرِّيحُ مَغْيُـومُ

وفسَّره بأنَّ الرِّيح غلبت الغيمَ، وهو كثيرٌ.

«وشذَّ إتمامُ الواويّ كـ(مَصُوْوْن)»

قال «سيبويه»(٢): لا نَعْلَمُهُم أتمّوا في الواوي مفعولاً، وذلك لأن الضمّةَ لا تَثْقُل على الياء ثِقَلَها على الواو(٣)، ولهذا يفِرُّون من الواوِ المضمومةِ إلى الهمزةِ، فيقولون: (أَدْؤُر) و(أَثْؤُب)، ولا يفعلون ذلك في الياء المضمومة، فلا يقولون في (يُسْرٍ) (أُسر).

وحكى غيرُ «سيبويه»(٤) أنّهم يقولون: (ثوبٌ مَصُوْوْن)، و(مريض مَعْوُوْد)، و(فَرَسٌ مَقْوُوْد)، و(قَوْلٌ مَقْوُول)(٥)، وأنشدوا:

٢١٣٩- والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ المَدْوُوفِ(٦)

وأجاز «المبرّدُ»(٧) إتمامَ (مفعول) من الواو أيضاً، وقال: ليس ذلك بأثقل من (سُرْتُ،

---

(١) في المفضليات ٣٩٩. هو أبو العباس المفَضَّل بن محمد بن يعلى الضبّي، راوية، وعلّامة بالشعر والأدب، وهو أوثق من روى الشعر من الكوفيين. وتوفي سنة ١٧٨ هـ. انظر إرشاد الأريب ٧: ١٧١، وإنباه الرواة ٣: ٣٠٤، والأعلام ٧: ٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٤٩.

(٣) وفي الكتاب ٤: ٣٥٥ ما يفيد جواز إتمام المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي، قال سيبويه: «وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: (مخيوط)، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل».

(٤) انظر المفصل ٤٠٠.

(٥) انظر المنصف ١: ٢٨٥.

(٦) الرجز في المقتضب ١: ٢٣٩، والمنصف ١: ٢٨٥، وشرح الملوكي ٣٥٥، والممتع ٢: ٤٦١.

(٧) قال في المقتضب ١: ٢٤٠: «فأمّا الواو فإنّ ذلك لا يجوز فيها، كراهية للضمّة بين الواوين، وذلك أنه كان يلزمه أن يقول: (مقْوُول)، فلهذا لم يَجُزْ في الواو ما جاز في الياء. هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة، إذ كان قد جاء في الكلام مثله، ولكنّه يعتلّ لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام=

[سُوُوراً]) و(غار، [غُوُوراً] [(١)]) لأنّ فيهما ضمّتين وواوين، وليس في (مَضُوُون) مع الواوين إلّا ضمّة واحدة.

قال «أبو علي»: وهذا خطأٌ؛ لأنّه أجاز شيئاً ينفِيهِ القياسُ، فهو بمثابة من أجاز: (ضربتُ زيدٌ)، وأمّا (غُوُور) و(سُوُور) فلو لم يُسمعْ لم يُقَل؛ ولأنّه لو أُعِلَّ لأسكنت الواو الأولى فيجتمع ساكنان فيجبُ الحذفُ، فيصير (سُوْر)،فيلتبس (فُعُول) بـ(فُعْل)[(٢)].

«ومِنَ المزيدِ يعتَلُّ بالقلب كـ(مُجابٍ) و(مُسْتَجَابٍ)، و(مُنْقادٍ)، و(مُخْتارٍ) يتّفق فيهما لفظُ الفاعل والمفعُول»

قد ذكرنا أنّ المفعولَ يعتلّ بما يُعتل به المضارع الذي لم يُسمّ فاعلُه، فكما تقول: (يُجاب) و(يُستجاب) و(يُنقاد) و(يُختار)، فكذلك تقول: (مُجابٌ) و(مُستجابٌ) و(منقادٌ) و(مُختار)، ويستوي لفظُ الفاعل والمفعول في (مُنْقاد)، و(مُختار)، ويختلفُ التقديرُ، فتقديرُ الفاعل (مُنْقوِد) و(مُختيِر) بكسر ما قبل الآخر منهما، وتقديرُ المفعول (مُنْقوَدٌ) و(مُختَيَرٌ) بفتحِ ما قبل الآخرِ منهما، وفي كليهما تُقْلَبُ الواوُ والياءُ منهما ألفاً؛ لتحرّكهما[(٣)] وانفتاح ما قبلهما[(٤)] فيصيران (مُنْقاداً) و(مُختاراً) فيستويان في اللفظ.

«وما وازنَ من الأسماءِ الثلاثيّة المجرّدةِ الفعلَ أُعِلَّ، كـ(دارٍ)و(قادةٍ) و(نابٍ) و(باعةٍ) و(رَجُل خافٍ) و(مكان طانٍ)»

=ليس على (فِعْل)، فإذا اضطرّ الشاعر أجرى هذا على ذاك» اهـ. وكلامه صريحٌ في أنّ تصحيح اسم المفعول من الأجوف، الواوي العين، الثلاثي، إنّما يجوز في ضرورة الشعر، وليس مطلقًا كما نَقَلَ عنه أكثرُ النحاة. والمبرّدُ جَرَى في رأيه هذا على قاعدةٍ كرّرها كثيرًا في كتابه، وهي أنّه يجوزُ في الضرورةِ الشعريّة ردُّ جميع الأشياء إلى أصولها. والصوابُ أنّ الذي أجاز ذلك هو الكسائي، قال الرضي في شرح الشافية ٣: ١٤٩: «وحكى الكسائي (خاتم مصْوُوغ)، وأجاز فيه كلّه أن يأتي على الأصل قياسًا».

(١) (سُوُورًا) و(غُوُورًا) في د، وأثبتُّ ما جاء في المقتضب ١: ٢٤١.

(٢) انظر المنصف ١: ٢٨٥.

(٣) (كتحركها) في ع.

(٤) (قبلها) في ع.

الأصلُ في الإعلال الأفعالُ؛ لأنّها موضوعةٌ للتنقُّل في الأزمنة، والتصرُّف فيها من نحو الأمر والنّهي، والأسماءُ سِماتٌ على المسمّيات؛ ولذلك كان عامّة ما شذَّ من ذلك في الأسماء دون الأفعال، نحو: (الخَوَنَة)، و(الحَوَكَة)، و(القَوَد)، ولم يَشُذَّ من ذلك شيءٌ في الأفعال، في نحو: (قامَ)، و(باعَ).

وأمّا نحو: (اسْتَحْوذَ) ونظائره فلضعف الاعتلال فيها؛ إذ كانت محمولةً على غيرها، ألا ترى أنّه لو اعتلَّ[1] (قام) لم يلزم اعتلالُ (أقام)، واعتلالُ الأسماء محمولٌ[2] على اعتلال الأفعال / ، ولذلك أُعِلَّت الأسماءُ الجاريةُ على الفعل عند إعلالِ فعلِها، وصُحِّحَت عند صِحَّتِهِ، فَأُعِلَّ من غير الجارية أيضاً ما كان على مثال الفعل، فـ (فَعَل) بفتح العين كـ(باب، ودار، وقادَة، وناب، وباعة)، والدّليلُ على أنّ وزنَها (فَعَل): أمّا (بابٌ، ودارٌ، ونابٌ) فلأنّ بابَ (فَعَل) كـ(قَلَم)، و(جَبَل) أكثرُ في الكلام من (فَعُل) و(فَعِل) كـ(عَضُد)، و(كَتِف)، والحملُ إنّما هو على الأكثر إذا لم يَقُمْ دليلٌ على خلافه. [٦٦٢]

وأمّا (قادةٌ)، و(باعةٌ) فلأنّها جَمْعا (قائد) و(بائع)، فيُكَسَّرُ على (فَعَلَة)، نحو: (فاسق، وفَسَقَة)، و(كافِر، وكَفَرَة)، و(فاجِر، وفَجَرَة) في الصَّحيح، و(خائِن، وخَوَنَة)، و(حائِك، وحَوَكَة) في المعتلّ.

ولم يخرج نحو: (قادة، وباعة) بسبب إلحاق التاء عن مُوازنة الفعل؛ لأنَّ التاءَ كالمنفصلة عن الكلمة لما سبق غير مرّة، بخلاف ألف التأنيث فإنها لازمة للكلمة كأنّها من نفس حروفها، ولذلك صَحَّحوا نحو: (الحِيكى)[3] لخروجه عن وزن الفعل، لأجل ألف التأنيث، و(فَعِل) بكسر العين كقولهم: (رجلٌ خافٌ)، و(رجلٌ مالٌ)، و(شجرةٌ شاكةٌ)، من قولهم: (خافَ، يخاف)، و(مال الرجل، يَمالُ) إذا كَثُرَ مالُهُ، و(شاكتِ الشَّجرةُ، تَشاكُ)، إذا كَثُرَ شوكُها. فكلُّها من باب (فَعِلَ، يَفْعَلُ). فالاسم منها (فَعِلٌ) كـ(حَذِر)، فَثَبَتَ أنَّ

---

(١) هكذا في ع، و(اعتلال) في د.

(٢) (محمولة) في د، والتعديل منّي.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٦٤. واللسان (حيك) ١٠: ٤١٨.

وزنُها (فَعِل)[١].

وكذلك قولهم: (يوم طانٌ)، و(مكان طَانٌ)، و(أرض طانَةٌ)، أي: كثيرة الطِّين، فهو أيضاً (فَعِل).

وكذلك قولهم: (هاعٌ لاعٌ)، أي: جَبانٌ[٢]، وهما من الياء، لقولهم: (هاع، يَهِيعُ ويَهاعُ، هُيُوعاً)، و(لاعَ، يَلِيعُ، ويَلاعُ)، إذا جَبُنَ، قُلبت الواو والياء فيها كلّها لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها مع كونها على وزنِ الفعل[٣].

وأمّا أمثلةُ المختصرِ، فـ(دار)، و(قادة)، و(رجلٌ خافٌ)، من الواو؛ لأنّها من دارَ، يَدُور، وقاد، يَقُودُ، وخَوِفَ.

و(نـابٌ)، و(باعَةٌ)، و(طانٌ) من الياء،كقولهم في جمع (ناب): (أَنْياب)، و(باعَة) من البيع، و(طانٍ) من الطين، ويقال: طِنْتُ السّطح، فهو مَطِينٌ، وطَيَّنْتُه.

«وشذَّ نحو (القَوَد) و(الخَوَنَة) و(رَوْع)»

قد شَذَّت ألفاظٌ مُنَبِّهةً ودليلاً على أصلِ الباب[٤]، وذلك نحو: (القَوَد) وهو أن يُقْتَلَ القاتلُ، أنشدَ «ابنُ جني»[٥]:

٢١٤٠- يـا مِسْـكَ رُدِّي فُؤادَ الهائمِ الكَمِـدِ   مـن قبـلِ أنْ تُطْلَبـي بالعَقْـلِ والقَـوَدِ[٦]

و(الأَوَد) وهو الاعوجاج، و(الخَوَنَةُ) جمع خائنٍ، و(الحَوَكَةُ) جمع حائِك، و(رجل رَوِعٌ) أي: فَزِع، من الرَّوع، و(حَوِل) بمعنى أَحْوَل، كأنّهم لمّا أرادوا إخراجَ شيء من ذلك

---

(١) انظر المفصل ٤٠١.

(٢) اللسان (لوع) ٨: ٣٢٧، و(هيع) ٨: ٣٧٨.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٠.

(٤) انظر شرح المفصل ١٠: ٨٣.

(٥) في المنصف ٣: ٥٥.

(٦) نُسب البيت في مجالس ثعلب ١: ١٨٧ إلى أبي جندب الهذلي، ولم أجده في شعره المجموع في شرح أشعار الهذليين.

مصحّحاً ليكون كالأمارة والتنبيه على الأصل تأوّلوا الحركةَ، بأنْ يُنـزِلُوها منـزلةَ الحرف، فجعلوا الفتحةَ كالألفِ، والكسرةَ كالياءِ،فأجروا (فَعَلًا) مُجرى (فَعالٍ)، و(فَعِلاً) مُجرى (فَعِيلٍ)، فكما يصحُّ نحو: (صِوَانٍ) لأجل الألف، و(طويل) لأجل الياء، صحّحوا نحو: (القَوَد) لأجل الفتحة، ونحو: (رَوِعَ) لأجل الكسرةِ، فالحركة التي كانت سَبَباً للإعلال صارت على هذا التأويل سبباً للتصحيح، ولم يجئ مِثْلُ (القَوَدِ) و(الحَوَكَة) و(رَوِع) من الياء؛ لأنّ الواو بَعُدَتْ من الألف وثبتت، بخلاف الياء فإنّها قريبةٌ من الألف فلم تَثْبُتْ.

«وما لم يوازنه صحّ كـ(عِوَضٍ) و(سُوَرٍ) و(عُيَبَةٍ) و(خُيَلاءَ)»

مالم يُوازن الفعلَ من الأسماء الثلاثية المجردة لم يعتلّ؛ لبعدها عن الفعل، وذلك نحو: (العِوَض) و(العِوَدة)، وهي جمع (العَوْد) وهو المُسِنُّ من الإبل، وهو الذي جاوز البازل والمُخْلِفَ.

و(الطِوَل) وهو الحبل الذي يُطَوَّلُ للدابّة فَتَرْعَى فيه، ويقال أيضاً: (طال طِوَلُكَ، وطِيَلُكَ) أي: عُمُرُك، ويقال: غَيْبَتُكَ[1]. و(السُّوَر) جمع سورة.

و(النُّوَمَةُ) وهو الكثير النوم، و(اللُّوَمَة) وهو الكثير اللوم، و(العُيَبَة) وهو الذي يعيبُ الناسَ كثيراً[2]، و(الخُيَلَاء) وهو الكِبْرُ، و(السِّيَراء) وهو بُرْدٌ فيه خطوط، و(القُوَباء) وهو داءٌ معروف.

كلُّ ذلك يصحّ لما ذكرنا، ولأنّا لو أعللنا هذه الأمثلة لصرنا فيما ضُمَّ قبل آخره إلى الواو، وفيما كُسِرَ قبل آخره إلى الياء، وهما حرفان لا تؤمنُ معهما الحركةُ، وهم إنّما فَرُّوا من ذلك فلا ينفعُ القلبُ، بخلاف نحو (دارٍ) و(نابٍ) لأنّا نصيرُ فيه إلى حرفٍ نأمنُ معه الحركة، وهو الألف.

---

(١) انظر الصحاح (طول) ٥: ١٧٥٣ - ١٧٥٤.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ٨٣.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[الأنعام: ١٦١] فيمن قَرَأه:﴿قَيِّمًا﴾[1]بفتحِ القاف وكسرِ الياء المشددة، فهو (فَيْعِل) من القِيام، ولا إشكالَ في الوصف به، وهو بمعنى المستقيم، كما في قوله: ﴿ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾[2] و﴿كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾[3]، ومن قَرَأ: (قِيَماً) بكسر القاف وفتحِ الياء مخففةً، فوجهُهُ أن يكونَ مصدراً كالصِّغَر، والكِبَرِ، وفعلُهُ (قام، يقوم)، فأعَلُّوهُ لاعتلال فِعْلِهِ، ولولا ذلك لصحَّ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[الكهف: ١٠٨] فلم يُجْرِهِ على الفعلِ، ولو أجراه لقال: (حِيَلاً)، ولهذا لو بَنَيْتَ من (القَوْلِ) و(البَيْعِ) مثل (عِنَب) لقلت: (قِوَل) و(بِيَع)،صَحَّحْتَ؛ لأنّه بناءٌ لا يكون عليه الفعل[4].

«وما وازَنَه من المزيد صُحِّحَ إن أَلْبَسَ الإعلالُ
كـ(أَسْوَدَ) و(أَبْيَض) و(أَثْوُبٍ) و(أَعْيِنَةٍ)»

الاسمُ المزيدُ إذا كان على وزنِ الفعلِ أعنى في حركاته / وسكناته، فإن كان يوافقه [٦٦٣] أيضاً في حروفه، وقد أُعِلَّ الفعل فلو أُعِلَّ الاسم أيضاً لالتبس بالفعل، فصُحِّحَ فَرْقاً بينه وبين الفعل، وكان الفعلُ أولى بالإعلالِ لما تقدَّم أنّه الأصل فيه، ولم يفرّقوا بينهما في الثلاثي المجرّد، نحو: (باب) و(دار)؛ لأنّه ثلاثيٌ متصرّف يدخله التنوين، فيحصُلُ به الفرق بين الاسم والفعل.

وذو الزيادة قد لا يدخله التنوين، إمّا منكراً أو إذا سميت به، وذلك نحو (أسود) و(أبيض) و(إياد) و(إجاد) و(أثوُب) و(أقْوُم) و(أَعْيِنَة) و(أسير). و(الأعينة) جمع

---

(١) قرأ ابنُ عامر وعاصم وحمزة والكسائي بكسر القاف وفتح الياء مخففاً. وقرأ الباقون بفتح القاف، وكسر الياء مشّددة. إتحاف فضلاء البشر ٢٢٠.

(٢) ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [التوبة: ٣٦]. (الدين القيمة) في ع.

(٣) ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٣].

(٤) قال أبو البركات الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٣٥١: «و(قَيِّمًا) بالتشديد أصله: (قَيْوِم) على وزن (فَيْعِل)، إلّا أنّه لمّا اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قُلبت الواو ياء، وجعلتا ياء مشددة. ومن قرأ (قِيَمًا) بالتخفيف على (فِعَل) أي: دينًا ذا استقامة، فكان القياس أن يأتي بالواو فيقول: (قِوَمًا)، نحو: (حِوَل)، و(عِوَض)، إلّا أنّه جاء شاذًا عن القياس. ومن جعله جمع (قِيْمَة) أي ذا قيمة، لم يكن خارجًا عن القياس».

(عِيَان) وهو حديدةٌ تكون في المحراث.

وكذلك لو بنيتَ (تَفْعَل) أو (تُفْعَل) من (زادَ) (يَزِيد) لقلت: (تَزْيَد) و(تُزْيَد) بالتصحيح، إذ لو أعللت وقلتَ: (تَزِيد) لالتبسَ الفعلُ؛ لأنّ في أوّله التاء، وهو من زوائد الأفعال.

«واعتِلالُ (يَزِيدَ) و(يَغُوثَ) و(يَعُوقَ) لأنها في الأصل أفعالٌ»

(يَزِيدُ): اسمُ رجل، ومنه «يَزِيدُ بن الصَّعِق»[1]، و(يَغُوث) اسمُ صنم كان لمذحج، و(يَعُوق) لِمُراد، وقيل: (يَعُوق) كان لقوم نوح ـ عليه السلام ـ[2]، وكذلك (يَسُوم) اسم جبل[3]، ومن أبيات الحماسة[4]:

٢١٤١ - لن تستطيعَ بأنْ تُحَوِّلَ عِزَّهُمْ حتّى تُحَوِّلَ ذا الهِضابِ يَسُوما[5]

وكان القياسُ فيها التّصحيحَ لما ذكرنا لكنها أُعِلَّتْ أوّلًا، وهي أفعالٌ، ثم سمّيت بها، وهي باقيةٌ على ما هي عليه فلم تُغيَّر؛ لأنَّ الأعلامَ بعدَ الوضع لا تُغيَّر.

«وأُعِلّ إن لم يُلْبِس كـ(مَقالٍ) و(مَسِيرٍ) و(مَعُونَةٍ)»

إذا وافق الفعلَ في وزنه، وخالفه بما ينفصل به عن الفعل أُعِلَّ، لأنه على وزن الفعل، ولا لَبْسَ، وذلك إمّا بأن يكون في أوّله حرفٌ زائدٌ ليس من زوائد الأفعال، فتقول في: (مَفْعَل) و(مُفْعَلٍ) و(مَفْعِلٍ) من القول والبيع: (مَقال) و(مَباع)، و(مُقال) و(مُباع)، و(مَقِيل) و(مَبِيع)، كما تقول: (أَقالَ) و(أباعَ) و(يُقالُ) و(يُباع) و(يَقِيلُ) و(يَبِيعُ)،

---

(١) هو يزيد بن عمرو بن خويلد (الصعق) بن نُفيل بن عمرو الكلابي، فارس جاهلي، من الشعراء، لُقّب جدّه بالصَّعِق؛ لأنّه اتخذ طعامًا لقومه في موسم عكاظ، فهبّت ريحٌ ألقت فيه التراب، فلعنها، فأصابته صاعقة فمات. انظر المعاني الكبير ٥٢٢، وخزانة الأدب ١: ٢٠٦، والأعلام ٨: ١٨٦.

(٢) انظر الأصنام ٢٨.

(٣) هو في بلاد هذيل. معجم البلدان ٥: ٤٣٧.

(٤) البيت من قصيدة لليلى الأخيلية ذُكرتْ في ديوان الحماسة دون هذا البيت، انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤: ١٦٠٧. والبيت في ديوانها ١١٠.

(٥) البيت في سمط اللآلي ١: ٥٦٣، واللسان (يسم) ١٢: ٦٤٧.

فالإعلالُ لأنّها على وزن (يَذْهَبُ) و(يُضْـرَب) و(يَضْرِب)، والإعلالُ لأنه لا لَبْسَ؛ لأنَّ الميمَ ليسَ من زوائد الأفعال.

و(مَيْسِر) (مَفْعِل) من اليُسْرِ. و(مَعُونَة) (مَفْعُلَة) من العَون، وأصلُه: (مَعْوُنَةٌ) فنُقِلت ضمّة الواو إلى العين لِما أرادوه من إعلالها؛ لأنه على وزن الفعل، لما تقدّم أنّ التاءَ لا تُخرِجُ الكلمةَ عن وزنِ الفعلِ، وكذلك (المَشُـورَة) بضمّ الشين، وهو (مَفْعُلَةٌ) من قولك: (شاورتُه في الأمر)، فَأُعِلَّ بالنقل، وكذلك (المثُوبة)[1].

وإذا كانت من الياءِ فتُبْدِلُ من الضمّةِ كسرةً، لتَسْلَمَ الياءُ، فتقول: (مَسِيرة) كـ(مَعِيشَةٍ).

وإمّا بحركةٍ لا تكونُ في الفعـل، كما إذا أردتَ أن تبني من القَـوْل والبَيْع مثل (تِحْلِئ) وهو ما تُفسِدُهُ السّكينُ من الجِلْدِ عنـد القَشْر، فتقول: (تِقِيل) و(تِبِيع) بالإعلال، بأنْ تُنْقَلَ الكسرةُ إلى الفاء، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فالإعلال وزنه على وزن (اِضرِبْ) أمراً، ولا لَبْسَ؛ لأنّ (تِفْعِلاً) بكسر التاء والعين ليس في أمثلة الفعل؛ لأنّ مَنْ كَسَرَ حرفَ المضارعة لا يَكْسِرُه إلّا فيما يُفْتَحُ عينُ مضارِعِهِ.

ولو بنيتَ منهما (تَفْعَل) بفتح التاء لصحّحتَ فقلت: (تَقْوَل) و(تَبْيَعُ)؛لأنّه على مثال (تَعْلَم).

«وصِحَّةُ (مِقْوَلٍ)؛ لأنّ أصلَه: (مِقْوالٌ)»

قالوا: (رجُلٌ مِقْوَلٌ)، أي: لَسِنٌ كثيرُ القولِ، و(المِقْـوَلُ) أيضـاً اللسان، و(مِخْيَط) وهو الإبرة، و(مِجْوَل) ثوبٌ صغير، تَجُول فيه الجارية، وربّما سمّوا به التُّرْسَ[2]، وكان القياس الإعلالُ؛ لأنّها على وزن (اِذْهَبْ) أمراً، و(تِعْلَم) في لغة مَنْ كَسَرَ التاء، ولالبس؛

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ٨٦.

(٢) انظر اللسان (جول) ١١: ١٣٢.

لأنَّ الميمَ [ليست] [١] من زاوئد الأفعال، ولكنهم صحَّحوها؛ لأنَّها منقوصةٌ من (مِقْوال) و(مِخْياط) و(مِـجْوال)، فكما لم يُعَلَّ الأصلُ لوقوع الألفِ بعد حرفِ العلَّةِ التي هي العين كذلك لم يُعِلُّوا ما في معناها، كما أنَّهم لم يُعلّوا (اِعْوَرَّ) و(احْوَلَّ) و(تَجاوَرُوا) لم يعلّوا ما في معناها، وهو (عَوِرَ) و(حَوِل) و(اجْتَوَروا).

«وشذَّ (مَكْوَزَة) و(مَزْيَد) و(مَرْيَم) و(مَدْيَن) و(مَشْوَرَة) و(مَثْوَبَة) و(مَقْوَدَة)[٢] و(مَطْيَبَة)»

قالوا في الأعلام: (مَكْوَزَة)، وهو (مَفْعَلَة) من الكُوز، و(مَزْيَد)[٣] وهو (مَفْعَل) من (زادَ، يَزِيدُ)، و(مَرْيَم) وهو (مَفْعَل) من (رامَ، يَريمُ)، فهذه أعلامُ الأناسي، و(مَدْيَن) وهو اسم مكان[٤]. والأعلام يكثُر فيها التّغيير، نحو: (مَحْبَبٌ) و(مَوْهَب)[٥]. وكان القياسُ (مَكازَة) و(مَزادَة) و(مَرام) و(مَدان).

وقالوا في غير العَلَمِ: (مَشْوَرَة) وهو (مَفْعَلَة) من الشُّورى، ومنه (شاورتُه في الأمرِ)، والقياسُ: (مَشارَة) كـ(مَقالة)، ويُقال: (مَشُورَة) أيضاً على القياس في الإعلال[٦].

وقرأ «قتادة»[٧] و«أبو السَّمَّال»[٨]: ﴿لَمَثْوَبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٩]، ويقال أيضاً: (مَثُوبَةٌ) بضمّ

(١) (ليس) في د، ع. والتصويب منّي.

(٢) (مقوة) في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٥٠.

(٤) هو مكان على بحر القلزم محاذية لتبوك، وبها البئرُ الذي استقى منها موسى – عليه السلام – لسائمة شعيب، وقد سمّيت بمدين بن إبراهيم – عليه السلام –، وقيل: هي اسم القبيلة، قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾. معجم البلدان ٥: ٧٨.

(٥) الكتاب ٤: ٣٥٠.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٣٤٩، وشرح المفصّل ١٠: ٨٦.

(٧) هو أبو الخطّاب قتادة بن دِعامة، السدوسي البصري الأعمى، عالم بالتفسير وباختلاف العلماء، وكان رأسًا في الغريب والعربية والأنساب. توفي سنة ١١٨ هـ. نكت الهميان ٢٣٠، والأعلام ٥: ١٨٩.

(٨) هو قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة، شاذٌّ عن العامة. غاية النهاية ٢: ٢٧.

(٩) ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]. انظر المحتسب ١: ١٠٣، وإعراب القراءات الشواذ ١: ١٩٥، وشرح=

الواو، وكلاهما شاذٌ/ ، والقياس: (مَثابَة) و(مَثُوبَة) وهي اللغة المشهورة. ٦٦٤

وفي الحديث: «الفُكاهَةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى»[1]، وقالوا: (وَقَعَ الصيدُ في مَصْيَدَتِنا)[2].

وحكى «أبو زيد»: (هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس)، و(هذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ)[3]. فكلّ ذلك من الشاذّ[4]؛ لأنّه[5] كان لا يُعِلُّ إلّا ما كان مصدراً، أو اسمَ زمانٍ، أو مكانٍ، دالاً على الفعل، وأمّا ما صِيْغَ اسماً لا تُريد به زماناً ولا مكاناً ولا مصدرًا فالأصلُ فيه التّصحيحُ لِبُعْدِهِ من الفعل.

والوجهُ الأوّلُ؛ لأنّهم قد أعلّوا نحو: (باب) و(دار) مُطَّرِداً، ولا [علاقة] [6] بينه وبين الفعل.

«وإذا انضَمَّ ما قبل الياء الساكنة التي هي عينٌ فـ«سيبويه» يَقْلِبُ الضَّمَّةَ كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ، فتقول في نحو (بُرْدٍ) من البَياض، أو (تُرْتُب) من البَيْع: (بِيْض) و(تِبِيع). و«أبو الحسن» يقول: (بُوض) (تُبُوعٌ) مُحْتَجاً بـ(مَضُوفَةٍ)، واتّفقا على الكسر في الجمع كـ(بِيْضٍ)»

=المفصل ١٠: ٨٦، والبحر المحيط ١: ٣٣٥.

(١) ليس بحديث. انظر الكتاب ٤: ٣٥٠، والمقتضب ١: ٢٤٦، والأصول في النحو ٣: ٢٨٥، والخصائص ١: ٣٢٩، والمفصل ٥٣٠.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ٨٦.

(٣) انظر الخصائص ١: ١٤٤، وشرح المفصل ١٠: ٨٦.

(٤) انظر الخصائص ١: ٣٢٩.

(٥) الضمير هنا فيما يظهر يعودُ على أبي زيد، والمرجّح لديّ أنّ المقصودَ هو المبرّد، كما يوضحه نصُّ ابنِ يعيش في شرح المفصل ١٠: ٨٦، يقول: «وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يجعل ذلك من الشاذّ؛ لأنّه كان لا يُعِلُّ إلّا ما كان مصدرًا جاريًا على الفعل، أو اسمًا لأزمنة الفعل والأمكنة الدّالة على الفعل، فأمّا ما صيغَ اسمًا لا تريدُ به مكانًا ولا زمانًا ولا مصدرًا كـ(مكوزة) و(مزيد) و(مقودة) وجميع ماكان من ذلك فإنّك تخرجه على الأصل؛ لبعده من الفعل...» اهـ. والذي يبدو أنّ في عبارة الزنجاني - رحمه الله - سقطًا، قد اتضح من عبارة ابن يعيش. والله أعلم. وانظر رأي المبرد هذا في المقتضب ١: ٢٤٦.

(٦) (علقة) في د، ع. والتعديل منّي.

إذا كان عينُ الكلمةِ ياءً ساكنة وقبلَها ضمَّةٌ فـ«سيبويه» يُبْدِلُ من الضمة كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ[١]، فتقول في نحو (بُرْدٍ) أو(تُرْتُبٍ) من البيع، أو البياض: (بِيع) أو(تُبِيع)، و(بِيض)و(تُبِيْض)[٢].

و«أبو الحسن» يُخالفه فيه، ويُبدلُ من الياءِ الواو؛لتسلَمَ الضمّة، فتقول: (بُوع) و(تُبُوع) و(بُوْض) و(تُبُوض)، واحتَجَّ بقولِ الشاعر:

٢١٤٢- وكُنْتُ إذا جارِي دَعا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي[٣]

فالمضُوفة (مَفْعُلَة) من الضيف، يقال: (ضِفْتُ به) إذا نزلتَ عنده، والمرادُ ما ينزل من حوادث الدهر، وقد خالفَ أصلَه في نحو (مَعِيب) و(مَبِيع) فإنّ عنده المحذوفَ عينُ الكلمة؛ لأنّه أسبقُ الساكنين على ما ذكرنا، ووزنه عنده (مَفِيل)، و(المضوفةُ) عند «سيبويه» شاذٌّ، كـ(القَوَد) و(القُصْوَى)، وكان القياس(مَضِيفَة)[٤].

و(دِيْدَ)[٥] عند «أبي الحسن» (فِعْل) بكسر الفاء، وعند «سيبويه» (فِعْل) أو (فُعْل)[٦].

و(مَعِيشَة) عند «أبي الحسن» (مَفْعِلَة) بكسر العين، وعند «سيبويه» (مَفْعِلَة) أو (مَفْعُلَة)[٧].

---

(١) انظر المفصل ٤٠٠.

(٢) (وتبيض) ساقط من ع.

(٣) قاله أبو جندب الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٥٨٨، والبيت في المنصف ١: ٣٠١، واللسان (ضيف) ٩: ٢١٢، وشرح المفصل ١٠: ٨١، والممتع ٢: ٤٧٠، وشرح شواهد الشافية ٤: ٣٨٣.

(٤) شرح المفصل ١٠: ٨١.

(٥) (ديك) في ع.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٣٦٠.

(٧) الكتاب ٤: ٣٤٩.

واتّفقا على مذهب «سيبويه» في الجمع[1]؛ لأنّ الجمعَ أثقلُ من الواحد، فلو لم يُبدلوا لازدادَ الثِّقَلُ، وذلك (بِيْض) في جمع (أبيض)، ووزنُهُ (فُعْل) كـ(حُمْر) في جمع (أحمر).

«والجَمْعُ الذي قبل آخِره وبعدَ ألفِ الجَمْعِ منه حرف علَّةٍ،
فإن كان ذلك الحرفُ أصلاً لم يُهمز في الواحِد،
وليس قبلَ ألفِ الجمع واوٌ ولا ياء لم يُهمز كـ(مَقاوِم) و(مَعاوِن) و(مَعايِش)»

الجمعُ الذي قبلَ آخرِهِ وبعدَ ألفِ الجمعِ منهُ واوٌ أو ياءٌ، فإن كانت الواوُ والياءُ أصلاً لم تهمز في الواحد، وليس قبلَ ألفِ الجمعِ منه واوٌ ولا ياءٌ لم يُهمز، وذلك في جمع (مَفْعَلَةٍ) كـ(مَقامَة) و(مَهابة)، و(مَفْعُلَة) كـ(مَعُونَة) و(مَفْعِلَة) كـ(مَعِيشَة)، فالأصلُ في عيناتهنَّ الحركةُ، وإنَّما أُعْلِلْنَ بالإسكانِ والإبدالِ إجراءً على الفعلِ المضارعِ على ما تقدّم، فإذا جَمَعْتَهُنَّ وقعتِ العيناتُ بعد ألف التكسير، فحُرِّكْنَ مُصَحَّحات؛ لزوال موازنتهنَّ الفعلَ المضارعَ، وبُعْدِهن من الفعل[2]، فإنَّ الفعلَ لا يُجْمَعُ فتقول: (مَقاوِمُ) و(مَهايِبُ) و(مَعاوِنُ) و(مَعايِشُ) بواوٍ وياءٍ صحيحتين.

وقد أجمعَ السبعةُ على تصحيحِ ياءِ (معايش)[3].

قال «الأخطل»[4]:

٢١٤٣- وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقاوِمَ لم يَكُنْ ... جَريرٌ ولا مَولَى جَريرٍ يَقُومُها[5]

---

(١) المفصل ٤٠٠.

(٢) انظر المنصف ١: ٣٠٦.

(٣) حَرْفٌ من سورة الأعراف: ١٠ ﴿ولقد مَكَّنَّاكم في الأرضِ وجَعَلْنَا لكم فيها مَعَايِشَ قليلاً مَاتَشْكُرونَ﴾ وسورة الحجر: ٢٠ ﴿وجَعَلْنَا لكم فيها مَعَايِشَ ومَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾.

(٤) البيت في ديوانه ١: ٣٢٠. ونسبه المبرّد في المقتضب ١: ٢٦٠ إلى الفرزدق.

(٥) البيت في المقتضب ١: ٢٦٠، والمنصف ١: ٣٠٦، وشرح التصريف ٥٠٢، وشرح المفصّل ١٠: ٩٠.

وقد يُروى عن «نافع» أنّه همز (معائش) وهو شاذّ جداً[١]، وعُذْرَتُهُ أنّه شَبَّهَ الياءَ في (مَعِيشَة) بياء(صَحِيفَة) حيث سُكِّنَتْ وانكسرَ ما قبلها.

«وشَذَّ (مَصائِبُ)»

في جمع (مُصِيبَة)، قال «الجوهريُّ»[٢]: وكلُّ العربِ تَهْمِزُهُ؛لأنّهم تَوَهَّمُوا أنَّ (مُصِيبَةً)(فعيلةً) فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع (سفينة) فقالوا: (سفائن)، أو شبَّهوا الياءَ في (مُصِيبَة) بياء (صحيفة) إذ كانت مبدلة من الواو، وهي غيرُ أصلٍ كما أنَّ ياءَ (صحيفة) غيرُ أصل، والقياسُ (مَصَاوِب)؛ لأنَّ أصلَها الحركةُ، وهو أقلُّ شذوذاً من همزِ «نافعٍ» (معايِش)، في روايةٍ شاذَّةٍ، وذلك أنّ الواوَ إذا كانت أوَّلاً مكسورةً تُهْمَزُ كـ(إشاحٍ)و(وِشاحٍ)، والياء لو انكسرت أولاً لم تُهمزْ.

ولهذا قال «الزَّجّاج»[٣]: إنَّ الهمزةَ في (مصائِبَ) منقلبةٌ عن الواو المكسورة في(مَصاوِب)، وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ مثل هذا القلب يختص بها إذا كانت أوَّلَ الكلمة، وهاهنا متوسطةٌ، ولم يُسمعِ الهمزُ في غيرِ هذينِ، أعني (معايش) في روايةٍ، و(مصائب) / . [٦٦٥]

---

(١) انظر المقتضب ١: ٢٦١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢١، والنشر ١: ١٦، والدر المصون ٥: ٢٥٩.

(٢) في الصحاح (صوب) ١: ١٦٥: «وأجمعت العرب على همز (المصائب)، وأصلُهُ الواو، كأنهم شبّهوا الأصلي بالزائد، ويجمع أيضًا على (مصاوِب) وهو الأصلُ».

(٣) قال الزَّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢١: «وقد أجمع النحويون على أن حكوا (مصائب) في جمع (مصيبة) بالهمز، وأجمعوا أنّ الاختيار (مصاوِب)، وهذه عندهم من الشّاذّ، أعني (مصايب)، وهذا عندي إنّما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في (وِسادة): (إسادة)، إلّا أنّ هذا البدل في المكسورة يقع أوّلًا، كما يقع في المضمومة، نحو:(أُقِّتَتْ)، وإنّما هو من (الوقت)، والمضمومة تُبدلُ في غيرِ أوّل، نحو (أَدْؤُر).. فحملوا المكسورة على ذلك. ولا أعلم أحداً فسّر ذلك غيري، وهو أحسن من أن يجعل الشيء خطأً إذا نطقت به العرب وكان له وجهٌ من القياس، إلّا أنّه من جنس البدل الذي إنّما يتّبع فيه السماع، ولا يجعل قياسًا مستمرًّا».

«وإن لم يكن كذلك هُمِزَ كـ(صَحائِفَ) و(قوائِلَ)
و(أوائِلَ) و(خَيائِرَ) وشذَّ (ضَياوِنُ)»

إذا لم يوجد في الجمع الشرائط المذكورة هُمِزَ، وذلك إمّا بأن لا يكون ذلك الحرف أصلاً من أُصُول الكلمة، وهو في جمع الأمثلة التي ثالثها حرفُ مَدٍّ، إذا لحقها تاء التأنيث، وهي: (فَعالة) كـ(حَمامة)، و(فُعالَة) كـ(ذُؤَابَةٍ)، و(فِعَالة) كـ(رِسالة) و(عِمامة)، و(فَعِيلة) كـ(صَحِيفةٍ) و(سَفِينةٍ)، و(فَعُولَة) كـ(حَمُولَةٍ) و(رَكُوبَةٍ) و(تَنُوفة)،إذا جمعتَها على (فَعائِل) تُبدِلُ من حرفِ اللينِ همزةً، فتقول: (حَمائِم) و(ذَوائِب) و(ذَنائِب) و(رَسائِل) و(عَمائِم) و(صَحائِف) و(سَفائِن) و(تَنائِف). وتصحيحُ الياءِ خَطَأٌ.

ومن خَفَّفَ الهمزةَ جعلها بينَ بينَ، وإنّما وَجَبَ الإبدالُ؛ لأنَّ حروفَ العلّة ساكنةٌ، وليس لها أصلٌ في الحركةِ حتى تُرَدَّ إليه. والأصلُ في ذلك الألف نحو: (رِسالة)، لما جَمَعَها وقعت ألفُ الجمعِ قبلَ ألفِها، فأُبدِلتْ من الألفِ الثانيةِ همزةً؛ لقُربِها من الطَّرَف، ولم تحذفْ إحداهما لئلا يَختلَّ بناءُ الجمعِ، وحُمِلَتِ الواوُ والياءُ عليها مع إمكانِ حَرَكَتِها؛ لأنّهما مدَّتان مثلها.

وإمّا بأن يكون ذلك أصلاً لكنّهُ هُمِزَ في الواحدِ نحو: (قائِل) و(بائِع) فإنَّ جمعه يجري مَجرى مُفْرَدِهِ تقولُ: (قوائِل) و(بوائِع) لأنَّ ألفَ الجمعِ قبلَ الواوِ والياءِ، فصار لفظُهُ كلفظِ (قائِل) و(بائِع)، وتصحيحُ الياءِ فيه خَطَأٌ، وقد أُولِعَتْ بذلك العامَّة واللُّحانُ من القُرَّاء.

وإمّا بأن يكون أصلاً لم يُهمز في الواحِدِ، ولكن قبلَ ألفِ الجمعِ منه واوٌ أو ياءٌ هُمِزَ أيضاً، كقولك في جمع (أَوَّل) و(خَيِّر) و(سَيِّقَة)، وهما (فَيْعِل) من الخير، و(فَيْعِلَةٍ) من السوق: (أَوائِل)، و(خَيائِر) و(سَيائِق). و(السَّيِّقَةُ) ما اسْتاقَهُ العدوُّ من الدوابّ مثلُ (الوَسِيقةِ)، أنشد «الجوهري»[1]:

---

(١) في الصحاح (سوق) ٤: ١٥٠٠. وكتبت تحت (جَبَأَت) في د (تأخرت).

٢١٤٤- فهل أنا إلّامثلُ سَيِّقَةِ العِدَى   إنِ اسْتَقْدَمَتْ نَحْرٌ وإنْ جَبَأَتْ عَقْرُ[1]

وأصلها: (أَواوِل) و(خَيايِر) و(سَيايِق).

أمّا (أَواوِل) فهم يكرهون اجتماع الواوين وقد وقع بينهما ألف، وهو حاجز غيرُ حصين، فشبّهوا اجتماعَهما باجتماعِهما في أوّل الكلمة، فكما يقلبون في (أَواصِل) فكذلك يقلبون هاهنا، إلا أنَّ القلبَ هاهنا وَقَعَ في الواو الثانية، لقربِهـا من الطَّـرف، وهم كثيراً ما يُعْطُونَ الجارَ حكمَ مجاوِرِه، فَقَدَّرُوا الواوَ الثانية في (أَواوِل) طَرَفاً إذْ كانت مجاورةً للطَّرَفِ، فهمزوها كما همزوها في (كساءٍ) و(رداء)[2].

وحَمَلَ «سيبويه» و«الخليلُ» اجتماعَ الياءين في (خَيايِر)، واجتماعَ الياءِ والواو في (سَياوِق) على اجتماع الواوين،للمشابهة التي بينهما.

وكما لا فرقَ بينَ الواوِ والياء في نحو: (كساءٍ) و(رداءٍ) فكذلك هاهنا.

و«أبو الحسن» لا يرى الهمزَ إلّا في الواوين، فأمّا في الياءين، أو الياء والواو فيرى التصحيحَ، لأنّ اجتماعَ الياءين أو الياءِ والواوِ في أوّلِ الكلمـةِ لا يُوجِـبُ الهمـزَ كـ(يَيَن) و(يَوْم)، فكذلك في وسطه، وكان يقول في جمع (قَيِّل) (فَيْعِل) من القول: (قَياوِل)، واحتجَّ بقولِ العرب في جمع (ضَيْوَنٍ): (ضَياوِن) من غير همز.

وعند «سيبويه» (ضَياوِن) قد جاء شاذاً كـ(القَوَد) و(القُصْوَى)[3] مع أنّهم حملوا الجمعَ فيه على الواحد، فكما صَحَّتَ في (ضَيْوَنٍ) والقياسُ: (ضَيِّن) صَحَّحُوها في الجمع أيضاً، واطَّرَدَ عندهم إجراءُ حُكْمِ الواحدِ على الجمعِ، كما عكسوا وأعلّوا (دِيَماً) لاعتلال واحدها، وهي (دِيمَةٌ)، مع أنّ صحَّتها في (ضَيْوَن) أشدّ؛ لأنّك لو مددتَ الجمعَ لصحّت بالاتفاق

---

(١) البيت لنصيب بن رباح من أبيات له مخفوضة الروي، أوردها الغندجاني في فُرحة الأديب ١٤٦، وهو في ديوانه ٩٢ مفردًا. وقد نُسب إليه أيضًا في التاج (جبأ) ١: ١٦٦، وقال: هو لنصيب بن أبي محجن! وأبو محجن كنيته. وانظر البيت في اللسان (سوق) ١٠: ١٦٧، وسفر السعادة ١: ٣١٠.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٠، والمنصف ٢: ٤٤.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٣٠.

نحـو: (ضَياوِين)، ولو مددتَ المفرد أعللتَ فقلتَ: (ضَيَّان)، ولم تَقُل: (ضِيوان)[١].

ويُبطِلُ مذهبَ «أبي الحسن» همزُهُم (عَيائِل) جمعُ (عَيِّل) واحدِ العِيـال، يُقال: (هذه عشرون عَيِّلاً)[٢].

وأمّا (مَدِينَةٌ) فمَنْ جعلها (مَفْعِلَةً) من (دانَ، يَدِينُ)، كما قيل للعبد: (مَدِين) وللأَمَةِ (مَدِينة)؛ لأنَّ رَبَّهما يَدِينُهما، فهي مَدِينَة، أي: مُذَلَّلَة. أو من (دِنْتُهُ)، إذا مَلَكْتَهُ، قال في جمعها: (مَدايِن) بالياء الخالصة، كـ(معايش).

ومن جَعَلَ الميمَ أصليَّةً، ووزنُها (فَعِيلَة) من (مَدَنَ بالمكان)، إذا أقام به، لقولهم في الجمع: (مُدُن) قال: (مدائِن) بالهمز كـ(قَبائِل). وعليه أكثرُ العرب[٣].

واعلم أنّا لو حذفنا من لفظِ المختصر في أوّلِ الكلامِ قولَنا: «لم تُهمَزْ في الواحد» واقتصرنا على قولنا: «والجمع الذي قبل آخره وبعد ألف الجمع منه حرف علّة، فإن كان ذلك الحرف أصلاً، وليس قبل ألف الجمع منه واو ولا ياء لم يُهمز، وإن لم يكن كذلك هُمِزَ، وشذَّ (مَصائِب) و(ضَياوِن)» لحَصَلَ[٤] المقصودُ؛ لأنَّ الذي يُهمَزُ واحدُه يكونُ قبلَ ألفِ الجمعِ منه واوٌ[٥] أو ياءٌ[٦]، وإنّما أوردناه لنُنَبِّه على تعليلِ جميعِ ذلك.

«ويصحّ في نحو: (عَواوِيرَ)»

إذا بَعُدَتْ هذه الحـروف عن الطَّرَف بأن فَصَلَ بينها حرفٌ لم تُهمز، كقولك في (طاووس): (طَواوِيس)، وفي (عُوَّار): (عَواوِير)، و(العُوَّارُ) الخُطَّافُ، والجبانُ، والقَذَى

---

(١) انظر المنصف ٢: ٤٦.

(٢) انظر المنصف ٢: ٤٥.

(٣) انظر المنصف ١: ٣١١، واللسان (مدن) ١٣: ٤٠٢، واللباب ٢: ٤١٠.

(٤) (لحصول) في ع.

(٥) (واوًا) في د.

(٦) (خربا) في د، غير واضحة.

في العين، وقيل: الرَّمَدُ[1]، قالت الخنساء[2]:

٢١٤٥ - قَذىً[3] بِعَيْنِكَ أَمْ بالعَيْنِ عُـوَّارُ ....[4]

وذلك لأنَّ الموجبَ للقلبِ الثِّقَلُ مع القرب من الطَّرَف، فلمّا فُقِدَ أحدُ وصفي العلَّة، وهو مُجاورةُ الطَّرَف لم تُقْلَب.

وأمّا قولُ «جندل»[5]:

٢١٤٦ - وكَحَّـلَ العَـيْـنَـيْنِ بـالعَـواوِرِ[6]

ويُروى:

وكـاحِـلاً عَـيْـنِـيَ بـالـعـواوِر

وقول «لبيد»:

٢١٤٧ - وفي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفاظٍ تَلَـوْتَني فقمـتُ مَـقاماً لم تَقُمْـهُ العَـواوِرُ[7]

---

(١) انظر الصحاح (عور) ٢: ٧٦٠.

(٢) البيت في شرح ديوانها ٢٢٥، ويرويه ثعلب بلفظ:

قَـذًى بعينـك أم بالعيـنِ عُـوّارُ أمْ ذَرَّفَتْ أمْ خَلَتْ مِن أهلها الدارُ

و«الخنساء» هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، تزوجت مرداس السلمي، واشتهر أولادها بالفروسية والشعر، وهي من أهل نجد، أدركت الإسلام فأسلمت مع بنيها، وتوفيت سنة ٢٤ هـ. واشتهرت بشعر الرثاء خصوصًا بعد مقتل أخيها صخر. الشعر والشعراء ١٦٠، وخزانة الأدب ١: ٢٠٨، والأعلام ٢: ٨٦.

(٣)(أقذى) في د.

(٤) انظر المنصف ٣: ٤٩، وشرح المفصّل ١٠: ٨٩.

(٥) هو جندل بن المثنى الطهوي، من تميم، شاعر راجز، كان معاصرًا للراعي، وكان يهاجيه، نِسْبَتُهُ إلى طهية، وهي جدّته. سمط اللآلي ٢: ٦٤٤، والأعلام ٢: ١٤٠. ونُسِبَ البيت إلى العجّاج في ضرائر الشعر ١٣١، وليس في ديوانه.

(٦) البيت في الكتاب ٤: ٣٧٠، والأصول في النحو ٣: ٢٩٠، والمنصف ٣: ٥٠، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٦٣١، وشرح الملوكي ٤٢٦، والممتع ١: ٣٣٩.

(٧) البيت في ديوانه ٦٥، والتنبيه والإيضاح ٢: ١٧٤، واللسان (عور) ٤: ٦١٦، والخزانة ٧: ٩٤.

فإنّما لم تُهمَز الواوُ وإن جاورت الطَّرَف في اللفظِ؛ لأنّها مُتباعِدَةٌ في التَّقدير؛ لأنَّ الياءَ مُرادَةٌ فيها، فإنّه مُخَفَّفٌ من (عَواوِير)؛ / فإنَّ حرفَ العلَّة إذا وَقَعَ رابعَ المفردِ لم يُحذف [٦٦٦] في الجمعِ،بل يُقْلَبُ ياءً إن كان غيرها، وتبقى الياءُ على حالها، نحو: (حُمْلاق، وحَمالِيق) و(جُرْمُوق، وجَرامِيق) و(قِنْدِيل، وقَنادِيل)[١]، فلمّا حَذَفَ الياءَ هاهنا[٢] للضرورةِ جَعَلَها في حُكم المنطوقِ به[٣] فلم يَهْمِزْهُ.

وعكسُهُ قول الآخر:

٢١٤٨- فيها عَيائِلُ أُسُودٌ ونُمُرْ[٤]

هَمَزَ (عيائِل) وإنْ بَعُدَ عن الطَّرَف؛ لأنَّ الياءَ ليست مُرادة، وإنّما هو إشباعٌ حَدَثَ عن كسرةِ الهَمْزِ شبيهٌ بالياء في (الصَّياريف) و(الدَّراهِيم) فلم يكن به اعتدادٌ، وصارت الياءُ الأولى في الحُكم مجاورةً للطَّرَف فهُمِزَت لذلك[٥].

«ويجوز الإعلالُ في (صُيَّم) و(قُيَّم) بضمِّ الأوَّل، وكسرِهِ، ويمتنعُ في (صُوَّام) و(قُوَّام)»

في جمع (صائم) و(قائم) على (فُعَّل) وجهان:

أجودهما: (صُوَّم) و(قُوَّم) بإثبات الواو على الأصل.

والثاني: (صُيَّم) و(قُيَّم) بقلب الواو ياء؛ لأنَّ واحدَه قد اعتلَّت عينُه، والجمعُ أثقلُ

---

(١) (قناديل) هو مثال ما بقيت فيه الياء على حالها، والمثالان الأوّلان ممّا هو من غيرها.

(٢) أي في قول لبيد: (العواور).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ٩٢: «وإنّما حَذَفَ الشاعرُ للضرورة، وما حُذِفَ للضرورة فهو كالمنطوق به في الحكم».

(٤) قاله حُكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعيّ، من بني تميم. اللسان (نمر) ٥: ٢٣٥. وانظر البيت في الكتاب ٣: ٥٧٤، بلفظ (عيايِل) بالياء، وفي الأصول في النحو ٢: ٤٣١، واللسان (عيل) ١١: ٤٨٩، وشرح المفصل ١٠: ٩٢، والكناش ٢: ٢٨١، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٧٦.

(٥) انظر شرح المفصل ١٠: ٩٢، والكناش ٢: ٢٨١.

من الواحد، وجاورت[1] الطَّرَفَ فشبَّهوها بـ (عُصِيّ) و(عُتِيّ)، فقلبوا الواو ياءً كما قلبوها فيهما[2].

وربّما قالوا: (صِيَّم) و(قِيَّم) بكسر أوّله، كما قالوا: (عِصِيّ) و(حِقِيّ).

وهذا الإبدالُ في (صُيَّم) و(قُيَّم) نظيرُ الهمزِ في (أوائِل) و(عَيائِل) في كونِ الإعلال فيهما للقُرْبِ من الطَّرَفِ، ولهذا إذا تَباعَدَ عن الطَّرَفِ لم يَجُزِ القلبُ، نحو: (صُوَّام) و(قُوَّام).

«وشذَّ (صُيَّابة) و(نُيَّامٌ)»

قالوا: (فلان من صُيَّابة قومه)[3]، أي: صَمِيمِهِم، والصُّيَّابةُ: الخيارُ من كل شيء[4]، والأصل: صُوّابةٌ؛ لأنّه من (صَابَ، يَصُوبُ) إذا نَزَلَ، كأنّ عِرقَهُ قد ساخَ فيهم، فقلبوا الواو ياءً[5].

وقال «ذو الرُّمّة»[6]:

(١) أي: الواو.

(٢) انظر الممتع ٢: ٤٩٧.

(٣) حكاه الفراء. انظر المنصف ٢: ٥، وشرح المفصل ١٠: ٩٤.

(٤) انظر الصحاح (صوب) ١: ١٦٦.

(٥) انظر شرح المفصل ١٠: ٩٤.

(٦) نسبه العيني في فرائد القلائد ٢: ١٦٠١ إلى أبي الغَمْر الكلابي. وفي المنصف ٢: ٥ أنشده ابن الأعرابي لذي الرّمة، وقال: أنشدنيه أبو الغمر. ولم أجده في ديوان ذي الرّمّة بهذه الرواية، بل ملفقًا من بيتين، هما:

ألا طَرقَت ميٌّ وبيني وبينها ... مهاوٍ لأصحاب السّرى وترامي

وقوله:

ألا خيّلت ميٌّ وقد نام صُحْبتي ... فما نَفَّرَ التهويمَ إلّا سلامُها

انظر ديوانه ٦٨٢، ٧١٥. والبغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٣٨٢ يقول: «جَزَمَ العيني بأنّه لأبي الغمر الكلابي، وهو خلاف الصواب، فإنّ البيت من قصيدة لذي الرمّة، والرواية في ديوانه كذا:

ألا خيّلت ميٌّ وقد نام صُحبتي ... فما أرّق النُّيّام إلا سلامُها»

٢١٤٩ - أَلا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ ... فَما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلّا سَلامُها[1]

هكذا أنشده «ابنُ الأعرابي»، والقياس (نُوَّام)، وكلاهما - أعني (صُيَّابة) و(نُيَّاماً) - شاذٌّ من جهة الاستعمال والقياس.

أمّا الاستعمالُ فظاهرٌ، وأمّا القياسُ فلأنّه إذا ضَعُفَ القلبُ مع المجاورة في نحو: (صُيَّم) و(قُيَّم) كان مع التباعُدِ أضعفَ.

«وتصحُّ الواوُ والياءُ في الاسم إذا سَكَنَ ما قبلها، أوما بعدهما، أو كلاهما كـ(قُوَّلٍ) و(بُيَّعٍ) جَمْعَيْنِ، و(قَوُولٍ) و(بَيُوعٍ) و(قَوَّال) و(بَيَّاعٍ)»

إذا سَكَنَ ما قبلَ الواوِ والياء أوما بعدَهما في الاسم هو غير جارٍ على الفعل امتنعَ اعتلالُهُ؛ لئلا يلتقي ساكنان فيحذف الحرفُ أو الحركةُ فيزولُ البناءُ، وأنّه إذا سَكَنَ ما قبلَه يصيرُ كالمبدوء به، وذلك لا يُعَلّ، وهي على ثلاثةِ أَضْرب:

الأول: ما صَحّ لسكونِ ما قبلِه، نحو: (حُوَّل) و(قُوَّل)، يقال: رجلٌ حُوَّلٌ قُوَّلٌ، إذا كان ذا حُنْكَةٍ[2] مجرِّباً[3].

قال «معاوية» لابنته «هند» وهي تُمَرِّضُهُ: «إنّكِ لَتُقَلِّبِينَ حُوَّلاً قُلَّباً إن نَجا من هولِ المطلعِ»[4].

و(أَهوِناء) جمع (هَيِّنٍ)، و(مُقاوم)، و(مَقاوِم)، و(مَعايِش)، و(أَبْيِناء)[5].

وعلى هذا فإنّ البغدادي قد وَقَفَ على الشاهد في ديوان ذي الرّمّة.

(١) البيت في المنصف ٢: ٥، والمفصل ٤٠٦، واللسان (نوم) ١٢: ٥٩٦، وشرح المفصل ١٠: ٩٣، وشرح الشافية ٣: ١٤٣.

(٢) (حيلة) في ع.

(٣) في الصحاح (حيل) ٤: ١٦٨١: رجلٌ حوّلٌ، أي: بصير بتحويل الأمور. وفي الصحاح (قلب) ١: ٢٠٥: هو حُوَّلٌ قُلَّبٌ، أي: محتالٌ بصير بتقليب الأمور. وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ٨٨: «يقال: رجلٌ حُوَّلٌ قُلَّبٌ، إذا كان ذا حُنْكَةٍ مجرّباً» ثم أورد قصة معاوية، رضي الله عنه.

(٤) اللسان (قلب) ١: ٦٨٥.

(٥) انظر المقتضب ١: ٢٧١.

الثاني: ما صَحّ لسكون ما بعده، وذلك نحو: (قَوْوْل) و(بَيُوْع) و(غَوْوْر) و(بُيُوْت) و(امرأة نَوارٌ) من نِسْوَة نُور، أي: نُفَّرٌ من الرّيبة، و(نِوارٌ) بالكسر، مصدرُ نُرْتُ الشيءَ، أَنُورُ نَوْراً، ونِواراً[١]. و(دُوار الرأسِ)، و(دُوار) بالضم والفتح اسمُ صَنَمٍ[٢]. و(سَيالٌ) بالفتح، وهو ضَرْبٌ من الشَّجر ذو شَوْكٍ، وهي من العِضاه[٣]. و(خِيار) وهو الناقة الفارهَة، ورجُلٌ خِيارٌ من قومٍ خِيارٍ، وأَخْيارٍ[٤]. و(هُيامٌ)[٥] بالضمّ، وهو داءٌ كالجُنون، وداءٌ يَأْخُذُ الإبلَ فَتَهِيمُ في الأرض لاترعى، وأَشَدُّ العَطَشِ، و(هَيامٌ) بالفتح، وهو الرَّمْلُ[٦] الذي لا يتماسك أن يَسِيلَ من اليد لِلِينِهِ، و(هِيامٌ) بالكسر، وهي الإبلُ العِطَاشُ، الواحدُ (هَيْمانُ). ونظائره كثيرة.

الثالث: ما صَحَّ لسُكونِ ما قبلَه وما بعدَه، وذلك نحو: (تَقْوال)، و(تَسْيار)، و(تِبْيان)، و(مِشْوار) وهو المكان الذي تُعْرَضُ فيه الدوابُّ، (مِفْعال) من قولك: شُرْتُ الدَّابَّةَ شَوْراً إذا عرضتَها للبيع، أَقْبَلْتَ بها وأَدْبَرْتَ[٧]. و(طاوُوس)، و(سايُور) لو بنيتَ (فاعُولاً) من السَّير، و(قَوَّال)، و(بَيَّاع).

وهذا القسمُ أبلغُ في منعِ الإعلالِ؛ لاكتنافِ المانعِ من طَرَفَيْهِ[٨].

«إلّاما اعتَلَّ باعتلال فِعْلِهِ كـ(القيام) و(الإقامة) و(الاستقامة)»

---

(١) انظر الصحاح (نور) ٢: ٨٣٨.

(٢) انظر الصحاح (دور) ٢: ٦٦١. (الدُّوار) اسمُ صنمٍ كانت العرب تنصبه، يجعلون موضعًا حوله يدورون به، واسمُ ذلك الصنم والموضع (الدّوار)، والأشهَر في اسم الصنم (دَوار) بالفتح. اللسان (دور) ٤: ٢٩٧.

(٣) انظر الصحاح (سيل) ٥: ١٧٣٤.

(٤) وفي اللسان (خير) ٤: ٢٦٦: «جمل خِيارٌ، وناقة خِيار: كريمة فارهة».

(٥) انظر المثلث لابن السيد البطليوسي ٢: ٤٦١.

(٦) (الرجل) في د، ع. والتصويب من الصحاح (هيم) ٥: ٢٠٦٣.

(٧) انظر الصحاح (شور) ٢: ٧٠٤.

(٨) انظر شرح المفصل ١٠: ٨٩.

قد ذكرنا أنَّ أسماءَ الفاعِلِينَ، والمفعُولينَ، والمصادِرَ، وأسماءَ الأمكنةِ والأزمنةِ، كلَّها تابعةٌ لأفعالِها، فإن صحَّ الفعلُ صَحَّتْ هذه الأسماءُ، وإن اعتلَّ اعتلَّتْ، ولهذا قالوا: (قاوَلَ، قِوالاً) و(قاوَمَ، قِواماً)، فصَحَّحُوا المصدرَ حيثُ صَحَّ الفعلُ/ وفي التنزيل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣]. [٦٦٧]

وقالوا: (قامَ، قياماً) أعَلُّوا المصدرَ حيثُ أعَلُّوا الفعلَ، مع أنَّ ما قبلَه كسرة، وهي من جنسِ الياءِ، وبعده الألف، والألفُ تُشبِهُ الياءَ من جهة المدِّ واللينِ، فهذه ثلاثةُ أمورٍ أوجبت قَلْبَهُ، فإنَّ الخروجَ مِنَ الكسرةِ إلى الياءِ ثمَّ إلى الألفِ التي تُشبِهُ الياءَ أخفُّ عليهم من الخروجِ من الكسرةِ إلى الواو.

وإن لم يكن مصدراً لم يُقْلَب، نحو: (خِوان)، و(سِواك)، وكذلك (الإقامة) و(الاستِقامة) أصلُهما: (إقْوامة)، و(اسْتِقْوامة)، أعْلَلْناهما بما أعْلَلنا أفعالَهما؛ لأنَّ لُزومَ (الإفعالِ) و(الاستِفعال) لـ(أَفْعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) كلزومِ (يُفعل) و(يَستفعل) لمضارعهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادِرَها فتأتي على ضروب لتَمَّتْ كما تَمَّ (فُعُولٌ) منها، نحو: (الغُؤُور) و(الحُؤُول)[1].

وكذلك الكلامُ في (الانْقِيادِ) و(الاجتِيازِ)، فنَقَلُوا في (إقْوامة) و(اسْتِقْوامة) فتحةَ الواوِ إلى القافِ، وقَلَبُوا الواوَ ألفاً، فاجتمع ألفان، فحُذفت إحداهما، وهي الأولى[2] عند «أبي الحسن»، والثانية[3] عند «سيبويه» كما تقدّم في (مَقُولٍ) و(مَبيعٍ)[4].

«واعتلالُ (الحِياضِ) لأنَّه جَمْعٌ، عينُ واحدِه ساكنةٌ، وفاؤُه مكسورةٌ، وبعد العينِ ألفٌ، ولامُه صحيحَةٌ، فلذلك يَصِحُّ (صِوارٌ) و(طِوالٌ) و(عِوَدَةٌ) و(رِواءٌ)»

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ٩١.

(٢) وهي الأصلية.

(٣) وهي الزائدة.

(٤) انظر المنصف ١: ٢٩١، والممتع ٢: ٤٩٠.

إنّما قُلبت الواوُ في (حِياضٍ) و(سِياطٍ) ياءً لوجودِ خمسِ شرائطَ[١]:

أنّه جمعٌ، والجمعُ أثقلُ من الواحدِ.

وأنّ عينَ واحدِهِ- وهو الواوِ- ضعيفةٌ مَيّتةٌ لسكونها، وكانت كالمعتلّة في (دار) و(ريح).

وأنّ ما قبلَ الواو - وهو الفاء-مكسورٌ[٢]، فالكسرة من جنسِ الياءِ.

وأنّ بعدَ العينِ ألفٌ، والألفُ تُشبِهُ الياءَ لما تقدَّم.

وأنّ لامَه صحيحةٌ كصحَّتِها في (ريح) و(دار).

فمتى انتفى شرطٌ من هذه الشرائطِ الخمسِ لم يعتلّ، ولذلك صحّت في (صِوار) وهو وِعاءُ المِسْكِ، والقَطِيعُ من حُمُرِ الوحش[٣]؛ لأنّه مفردٌ، وكذلك (دُوار الرأس)، و(دُوار) اسمُ صنمٍ صَحَّت؛ لأنَّه مفردٌ، وفاؤه مضمومٌ، وفي (طِوال) لأنَّ عينَ واحدِهِ وهو (طَوِيْلٌ) متحركةٌ[٤].

وقولُه[٥]:

٢١٥٠- تَـبَـيَّـنَ لِي أَنَّ القَـمـاءَةَ ذِلَّـةٌ وأَنَّ أَعِـزَّاءَ الـرِّجـالِ طِيالُهـا[٦]

شاذٌّ[٧].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٦٠، والمنصف ١: ٣٤٢، وشرح الملوكي ٤٧٣.

(٢) (مكسورة) في د، والتصويب من عندي.

(٣) اللسان (صور) ٤: ٤٧٥.

(٤) انظر المنصف ١: ٣٤٢.

(٥) القائل هو أُنَيف بن زَبّان النبهاني، من طيء، شاعر إسلامي. انظر شرح شواهد شرح الشافية ٣٨٧، ونُسِبَ في خزانة الأدب ٩: ٤٨٨ إلى أُثال بن عَبْدة بن الطبيب.

(٦) البيت في المنصف ١: ٣٤٢، وشرح التصريف ٤٨٦، وشرح الملوكي ٤٧٣، والممتع ٢: ٤٩٧، وفرائد القلائد ٢: ١٦١٩، ورُوي على الأصل (طوالها) في مجالس ثعلب ٥: ٣٤٤، والحماسة البصرية ١: ٣٥.

(٧) الممتع ٢: ٤٦٩، والكناش ٢: ٢٧٨.

وقالوا: (عِوَدَة) و(زِوَجَة) في جمع (عَوْدٍ)[١] و(زَوْجٍ)، فلم يُعِلُّوا، إذ ليس بعدَ العينِ ألفٌ[٢].

وأمّا [ثِيَرَةٌ] [٣]في جمع (ثَوْرٍ) لهذا الحيوان، فهو شاذٌّ[٤]، كأنّهم أرادوا الفرقَ بين (الثّور) من الحيوان و(الثّور) الذي هو الأَقِطُ[٥].

وأمّا قولهم: (رِواءٌ) في جمع (رَيّان)، و(طِواءٌ) في جمع (طَيّان)، فإنّما صحَّتِ الواوُ فيه مع سكونها في الواحد؛ لأنَّ لامَه معتلّةٌ بقلبِها همزة، فلو أعلُّوا العينَ أيضاً لجمعوا بينَ إعلالين[٦].

وصَحَّت في (نِواءٍ) جمع (ناوٍ)؛ لأنّها كانت صحيحةً متحرّكةً في الواحد، ولذلك أعلُّوا (رِياحاً) و(دِياراً) و(مِياهاً) و(دِيَماً) و(قِيَماً)، و(تِيَراً) في جمع (تارة) لاعتلال الواحد.

و(جِياد) إن كان جمع (جَيّد)، فعلى القياس؛ لاعتلالِ الواحدِ، وإن كانت جمعَ (جوادٍ) فشاذٌّ؛ لأنّه كـ(طِوال) في جمع (طويل)[٧].

«وتقلب الواو ياءً إذا اجتمعتا والسابقة منهما ساكنة، كـ(سَيِّد) و(دَيّارٍ) و(قَيُّوم)»

الواو والياء وإن تباعد مخرجاهما لكنّهما يجريان مجرَى المثلين لما بينهما من المدِّ وسعة

---

(١) بفتح العين، وهو الجمل المُسنّ وفيه بقيّة. اللسان (عود) ٣: ٣٢١.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٦١، والمنصف ١: ٣٤٥، وسر الصناعة ٢: ٧٣٣.

(٣) (ثير) في د، والتصويب مني، وهو ما عليه جميع المصادر.

(٤) وهو رأي سيبويه، قال في الكتاب ٤: ٣٦١: «وقد قالوا: (ثِوَرَة) و(ثِيَرَة)، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا أن تَثْبُتَ في (دِيَم)، وهذا ليس بمطّرد. يعني (ثِيَرَةٌ)».

(٥) هو رأي المبرد. الصحاح (ثور) ٢: ٦٠٦، والمنصف ١: ٣٤٦، وشرح المفصل ١٠: ٨٨. ولأبي بكر بن السرّاج رأيٌ ثالث، قال ابن جني في المنصف ١: ٣٤٧: «وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي – رحمه الله – في هذا إلى أنّه مقصورٌ من (فِعالة)، كأنّه في الأصل: (ثِيارة) فوجب القلبُ كما وَجَبَ في (سِياط)، ثمّ قُصرت الكلمةُ بحذفِ الألف، فبقي القلبُ بحاله. هذا آخر قول أبي بكر».

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٤.

(٧) اللسان (جود) ٣: ١٣٧.

المخرج، ولهذا جاز اجتماعهما في القافية المردَفة[١]، كقول الحماسي[٢]:

٢١٥١- تَغَلْغَلَ حُبُّ عَثْمَةَ في فُؤادِي ... فَبادِيه مَعَ الخَافي يَسِيرُ

تَغَلْغَلَ حَيْثُ لم يَبْلُغْ شَرابٌ ... ولا حَزَنٌ ولم يَبْلُغْ سُرُورُ[٣]

فكرهوا اجتماعهما[٤]، فقلبوا الواو ياءً وأدغموها في الياء.

ويشترط أن تكونَ الأولى ساكنةً ليمكن الإدغامُ، وإنّما جُعِل الانقلابُ إلى الياء؛ لأنّها أخفُّ، ولأنّها من حروفِ الفم، والإدغامُ في حروفِ الفم أكثرُ، فقالوا: (سَيِّد)و(ميِّت)، ووزنُها عند المُحققين من أهلِ البصرة[٥] (فَيْعِل) بكسر العين (سَيْوِد) و(مَيْوِت).

وذَهَبَ البغداديون[٦] إلى أنّه (فَيْعَل) بفتح العين كـ(ضَيْغَم) و(صَيْرَف) نُقِلَ إلى (فَيْعِل) بكسرها، قالوا: لأنّا لم نَرَ في الصحيح ما هو على (فَيْعِل) بالكسر.

وهذا لا يلزم؛ لأنَّ المعتلَّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فإنَّه نوعٌ على انفراده، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصًّا بالمعتلِّ كاختصاصِ جمع (فاعِل) منه بـ(فُعَلَة) كـ(قُضاةٍ) و(رُماةٍ) و(غزاةٍ) و(رُعاةٍ) في جمع (قاضٍ) و(رامٍ) و(غازٍ) و(راعٍ)، وكما اختَصَّ

---

(١) قال الزنجاني - رحمه الله - في معيار النُّظّار: «(الرِّدف): هو الألف والواو والياء الساكنتان الواقعة قبل حرف الروي لا حاجز بينها، فالألف لا يقع موقعها غيرها... أما الواو والياء إذا كانتا رِدفًا فيقع أحدهما موقع الآخر، لكن الواو المضموم ما قبلها لا يقع معها إلّا الياءُ المكسورُ ما قبلها، والواوُ المفتوحُ ما قبلها لا يقع معها إلّا الياءُ المفتوحُ ما قبلها». وقال ابنُ القطّاع في الشافي في علم القوافي ٥٩: «الواو والياء رِدفان يجتمعان في قصيدة، ولا بأسَ بذلك، ولا يكون مع الألف غيرها، كقول علقمة بن عَبَدة:

طحا بك قَلبٌ في الحِسانِ طَروبُ ... بُعَيْدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٣٥٤

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١: ٢٣٦، والخصائص ٢: ٤٤٤، واللسان (غلل) ١١: ٥٠١، وأمالي المرتضى ١: ٤٠٠.

(٤) أي: اجتماع الواو والياء؛ لما بينهما من المماثلة والمقاربة.

(٥) انظر المنصف ٢: ١٥.

(٦) انظر المنصف ٢: ١٦، وشرح المفصل ١٠: ٩٥.

بـ(فَيْعَلُولة) نحـو: (كَيْنُـونة) و(قَيْـدُودَة)، فأصلُـه: (كَيْوَنُونَة) و(قَيْوَدُودَة) فألزموها التخفيفَ لطولِ الكلمة.

ولو كان (سَيِّد) (فَيْعَلًا) بالفتح لقالوا: (سَيَّد) بالفتح، كما قالوا: (هيَّان) و(تَيَّحان) حين أرادوا (فَيْعَلانًا)[١]، و(لَيَّة) أصلُها: (لَوْيَةٌ) (فَعْلَةٌ) من لَوَى يَدَهُ، ولَوَى غريمَه، إذا مَطَلَه، فَفُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(سَيِّد)،/ وقالوا: (ما بالدار دَيَّارٌ)، أي: أحدٌ، وأصلُهُ: (دَيْوارٌ) (فَيْعالٌ) من الدار[٢]. [٦٦٨]

وكذلك (قَيَّام) (فَيْعالٌ) من (قامَ، يَقُوم)، قَلبوا الواوَ ياءً على حـدِّ (سيِّد) و(ميِّت)، ولو كان (دَيَّارٌ) و(قَيَّامٌ) على زِنَةِ (فَعَّالٍ) لقالوا: (دَوَّارٌ) و(قَوَّامٌ)؛ لأنَّه من الواو.

ويجوز أن يكون (دَيَّار) من لفظ الدَّير، فإنه يقال: (تَدَيَّرْتُ دَيْراً)، ويمكن أن يكون (الدَّيرُ) من الواو، وأصلُه: (دَيِّر) كـ(سَيِّد) و(مَيِّت) فَخُفِّفَ، وقالوا: (قَيُّوم) وهو (فَيْعُول) من القِيام، وأصلُهُ: (قَيْوُوم) [وليس][٣] على زِنَة (فَوُّوم)؛ لأنَّ عينَ الفعلِ واوٌ وهو (قامَ).

«وقد يُخَفَّفُ نحو: (سَيِّد)»

لَمَّا أعلُّوا العينَ بالقلبِ هاهنا أعلُّوها بالحذفِ أيضاً تخفيفاً لاجتماع ياءين وكسرة، فقالوا: (سَيْدٌ) و(مَيْتٌ) و(هَيْنٌ)، والذين قالوا: (مَيْت) هم الذين قالوا: (مَيِّت)، وليسا لغتين لقومين[٤]، قال:

---

(١) انظر المنصف ٢: ١٦.

(٢) انظر المنصف ٢: ١٧.

(٣) (فلو كان) في د، ع. والصواب (وليس) مكان (فلو كان). وفي شرح المفصل ١٠: ٩٦: «.. وأصله قَيْوُوم فأبدل من الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وليس على زنة (فعّول)؛ لأنه كان يلزم أن يقال: قوّوم، لأن عين الفعل واو».

(٤) انظر المنصف ٢: ١٧، وشرح المفصل ١٠: ٦٩.

٢١٥٢- ليس مَنْ ماتَ فَاسْتَراحَ بِمَيْتٍ إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ[١]

ولم يلتزموا هاهنا التخفيفَ والتزموه في (كَيْنُونَة) و(قَيْدُودَة) لكثرةِ حروفِ الكلمةِ.

«ويصحُّ في نحو: (سُوِيرَ) و(دِيوَانٍ)»

قالوا: (سُوِيرِ) و(تُسُويِرَ) و(بُويِعَ) و(تُبُويِع) فلم يقلبوا الواوَ ياءً؛ لأنهم لو قلبوها وأدغموها في الياء فقالوا: (سُيِّر) و(تُسُيِّر) و(بُيِّعَ) و(تُبُيِّع) لم يُدْرَ أنهما (فُعِّل)و(تُفُعِّلَ) أو(فُوعِل) أو(تُفُوعِل) فيشتبهُ البِناءانِ؛ ولأنَّ هذه الواو ليست واواً في الأصل، وإنّما هي ألفُ (سايَر) و(تَسايَر) و(بايَع) و(تَبايَعَ)، لكن لمّا بُنِيَ للمفعول وَجَبَ ضمُّ ما قبل الألفِ، فانقلبتِ الألفُ واواً للضمَّة قبلها إتباعاً، وجُعِلَتْ على حُكْمِ الألف مَدَّةً، فلم تُدغمْ في الياءِ بعدَها، كما لا تُدغَم الألفُ، وهذا كما إذا خَفَّفْتَ همزةَ (رُؤْيَة) و(نُؤْي) قُلْتَ: (رُوْيَة) و(نُوْيٌ) بواوٍ خالصةٍ، ولا تُدغمها في الياءِ التي بعدَها؛ لأنّها همزةٌ في النيَّة، وربّما قالوا: (رُيَّة)، نَزَّلُوا الواوَ المخفَّفة عن الهمزةِ بمنزلةِ الأصليَّةِ، ومَنْ قال ذلك لم يَقُلْ في (سُوْيِرَ)و(تُسُويِرَ): (سُيِّرَ) و(تُسُيِّر) محافظةً على مَدِّ الألفِ لئلا يذهبَ بالإدغامِ[٢].

وأمّا (دِيوانٌ) فأصلُهُ: (دِوَّانٌ) لقولهم: (دَواوِين)، فأبدلوا الواوَ الأولى ياءً ليختلِفَ الحرفانِ، فلو قَلَبُوا الواوَ الأخيرةَ أيضاً ياءً وقلبوا فيها الياء، وقالوا: (دِيَّان) لعادوا إلى ما فَرُّوا منه، وأعادوا الواوَ في الجمع فقالوا: (دواوين).

ومنهم مَنْ يقول: (دَياوِين)،فجَعَلَ البدلَ لازمًا[٣].

---

(١) قاله عدي بن رعلاء الغسّاني، شاعر جاهلي. انظر الأصمعيات ١٥٢. والبيت في المنصف ٢: ١٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٣٢، واللسان (موت) ٢: ٩١، وشرح الملوكي ٤٤٦، وشرح المفصل ١٠: ٦٩، وخزانة الأدب ٦: ٥٣٠.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٦٨، والمنصف ٢: ٣٠، وشرح المفصل ١٠: ٩٦.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٦٩، والمنصف ٢: ٣١، ٣٢.

«و(فُعُلٌ) إن كان جَمْعَ ما عينُه واوٌ أُسْكِنَ، كـ(نُوْرٍ) و(سُوْرٍ)، وإن كان جمعَ ما عينُه ياءٌ ضُمَّ كـ(بُيُض)، وأُسْكِنَ كـ(بِيْضٍ)، وليس في جمعِ (أَفْعَل) إلّا الإسكان كـ(سُوْدٍ) و(بِيْضٍ)»

(فُعُلٌ) إن كان ممّا عينُه واو أُسكنَ فيه الواوُ تخفيفاً؛ لاجتماع الضمَّتين والواو، فجعلوا الإسكان فيه بمنـزلة الهمزة في الواو المضمومة في نحو: (أَدْؤُر) و(أَثْؤُب)، فقالوا: (عَوان) و(عُوْن) وهي التي بين الصغير والكبير، و(نَوار) و(نُوْر) وهي النّافرة من الرّيبة[١].

قال «سيبويه»[٢]: والتزموا هذا الإسكان إذ كانوا يُسكنون عينَ الصحيح من نحو: (رُسْل)و(عَضْد) لثقلِ الضمَّةِ عليها.

يريد أنّهم حملوا تخفيفهم (نُوْرًا) و(عُوْناً) على تخفيفِهم في الصحيح، وإذا كان ذلك جائزاً مع غيرِ المعتلّ الذي لا تُسْتَثْقَلُ عليه الحركاتُ كان مع الواوِ لازماً، وقد جاءَ على الأصلِ في الشِّعر ضرورةً[٣]، قال «عديُّ بنُ زيد»[٤]:

٢١٥٣- عَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ فتبـ ـدُو بالأَكُفِّ اللّامِعاتِ سُوُرْ[٥]

وهو جمعُ (سِوارٍ)، وأنشدَ «أبو زيد»[٦]:

٢١٥٤- أَغَرُّ الثَّنايا أَجَمُّ اللِّثا تِ تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإِسْحِلِ[٧]

وإن كان[٨] مِنْ ذوات الياءِ فالياءُ تَسْلَمُ فيه كقولك: (رجل صَيُودٌ)، و(قوم صُيُدٌ)،

---

(١) انظر الصحاح (نور) ٢: ٨٣٨.

(٢) في الكتاب ٤: ٣٥٩.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠: ٨٤.

(٤) البيت في ديوانه ١٢٧. ونسبه المبرد في المقتضب ١: ٢٥١ إلى العجاج، وليس في ديوانه.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٣٦٩، والمنصف ٢: ٣١، ٣٢.

(٦) القائل هو عبد الرحمن بن حسان. اللسان (سوك) ١٠: ٤٤٦.

(٧) البيت في الكتاب ٤: ٣٥٩، والمقتضب ١: ٢٥١، والمنصف ١: ٣٣٨، وشرح المفصل ١٠: ٨٤، والممتع ٢: ٤٦٧.

(٨) (و إن كان) ساقط من ع.

و(دجاجةٌ بَيُوضٌ)، و(دجاجٌ بُيُضٌ).

ومَنْ قال في (رسولٍ) و(كتابٍ): (رُسْلٌ) و(كُتْبٌ) بالتسكين قال: (بِيْضٌ)؛ لأنّه (فُعْلٌ) فيلزمُ فيه ما يلزمُ في جمعِ (أبيضَ)؛ لأنَّه يصيرُ (فُعْلاً) مثله.

و(فُعْ٠ل) إذا كان جمعَ (أَفْعَل) ليس فيه إلا الإسكان كما في الصحيح تقول في(أسود) و(أبيض): (سُوْدٌ) و(بِيضٌ) لا غير، إذ ليس في نظيره من الصحيح إلا الإسكان، كـ(حُمْر) و(صُفْر) في جمع (أَحْمَرَ) و(أَصْفَرَ).

«و(فُعْلَى) من الياء تُقْلَبُ ياؤها واواً اسماً كـ(الطُّوبى)، ولا تقلبُ صفةً كـ(ضِيزى)»

[٦٦٩] / (فُعْلَى) بضم الفاء وسكون العين، فإن كان عينه واواً فلا خفاء في تصحيحها كـ(الطُّوْلَى) تأنيث (الأَطْوَل).

وإنْ كانت عينه ياءً، فإن كان اسماً قُلبت ياؤه واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كـ(الطُّوْبَى) و(الكُوْسَى)، وهما (فُعْلَى) من الطِّيْبِ والكَيْس تأنيثا (الأَطْيَب) و(الأَكْيَس)، وهما وإن كان أصلُهما الصِّفَةَ لكنّهما جاريان مجرى الأسماء؛ لأنّها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأُجريت مُجرى الأسماء التي لا تكونُ صفاتٍ[1].

وإن كان صفةً لم يقلبوا، قالوا: (امرأةٌ حِيكَى) وهي التي تَحِيكُ في مَشْيِها، أي: تُحَرِّكُ مَنْكِبَيْها، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[2] أي: جائرةٌ، من قولك: ضازَه حقَّه يَضِيزُهُ، إذا بَخَسَهُ، وجارَ عليه فيه. وأصلُهما: (حُيْكَى) و(ضُيْزَى) بالضم؛ لأنّه ليسَ في الصفاتِ (فِعْلى) بالكسر، وفيه (فُعْلَى) بالضم كـ(حُبْلَى)، فأبدلُوا من الضمَّةِ كسرةً لتَسلمَ الياءُ كما فَعَلُوه في (بِيْضٍ)، وإنّما فعلوا ذلك للفرقِ بين الاسمِ والصِّفةِ، وخَصُّوا الاسمَ بالقلبِ؛ لأنه أخفُّ، والصفةُ أثقلُ؛ لكونها في معنى الفعلِ[3].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٦٤.

(٢) من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾. [النجم: ٢٢].

(٣) انظر الكتاب ٤: ٣٦٤.

وأمّا (فَعْلَى) بالفتح فلا تُغَيَّرُ في اسمٍ ولا صفةٍ؛لأنَّ الفتحةَ إذا كان بعدَها ياءٌ ساكنةٌ لم يجبْ قلبُها ولا تغييرُها بخلافِ الضمّة.

«وأمّا المُعْتَلُّ اللام فتقلب الواوُ والياءُ فيه ألفاً في نحو: (غَزَا) و(رَمَى) و(أَعْطَى) و(مُعْطًى) و(اشتَرَى) و(مُشْتَرًى) و(يُغْزَى) و(يُرْمَى) و(يُعْطَى)»

المعتلُّ اللام يُسَمَّى (المعتلَّ اللام) و(الأطْرفَ) أيضاً؛ لوقوعِ حرفِ العلَّةِ في طَرَفِهِ، و(الناقصَ) أيضاً؛ لنقصانِ مضارعِهِ واسمِ فاعلِهِ، بأن لا يظهرَ فيهما الرفعُ والجزمُ والجرُّ في اللفظ و(ذو الأربعة)؛ لكونِ ماضيه على أربعةِ أحرفٍ، إذا أخبرتَ عن نفسك.

والواو والياء إذا كانتا لامين كانت الكلمةُ أشدَّ اعتلالاً ممّا إذا كانتا عينين، وأضعفَ حالاً؛ لأنَّ اللامَ حرفُ إعرابٍ يَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِ حركاتِ الإعراب، وتلحَقُها ياءُ الإضافةِ، ويُكْسَرُ ما قبلَها، وتدخُلُها ياءُ النَّسبِ، وعلامَةُ التَّثنيةِ، وكلُّ ذلك ممّا يُوجِبُ تغييرَها.

وإذا كانا[1] عينين كانت الكلمةُ أضعفَ حالاً مما إذا كانا[2] فاءين، فكلّما بَعُدَتْ عن الآخِرِ كانت أقوى، وكلّما قَرُبَتْ منه كانَ الإعلالُ لها ألزمَ، وفي الإعلالِ ضَرْبٌ من التَّخفيفِ، ولذلك كان أخفَّ عليهم من استعمالِ الأصلِ.

ويجيء منهما (فَعَل) بالفتح، ومضارعُه إن كان من الواو (يَفْعُلُ) بالضمّ كـ(غزا، يغزُو)، وإن كان من الياء (يَفْعِل) بالكسر، كـ(رَمَى، يَرْمِي).

ولم يجئ من الواو (يَفعِل) بالكسر، ولا من الياء (يَفعُل) بالضمّ؛ لأنّهما لو جاءا لانقلبت الواوُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها، والياءُ واواً؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلها، فيلتبسُ البناءان.

ويجيءُ منهما (فَعِلَ، يفعَلُ) كـ(شَقِيَ، يَشْقَى) و(لَقِيَ، يَلْقَى).

و(فَعُلَ) بالضمّ يختصّ به الواويّ، نحو: (سَرُوَ، يَسْرُو).

---

(١) (كانتا) في ع.

(٢)(كانتا) في ع.

وقد ذكرنا قَلْبَ الواوِ والياءِ ألفاً في نحو: (غزا) و(رَمَى) و(عَصًا) و(رحًى) بما أغنى عن الإعادة.

وكذلك الفعلُ الزائدُ على الثلاثة، كـ(أعطَى) و(اشْتَرَى) و(اسْتَقْصَى)، وأسماءُ مفعولها كـ(مُعْطًى) و(مُشْتَرًى) و(مُسْتَقْصًى)، والفعلُ المبنيُّ للمفعولِ ثلاثياً مجرَّداً كان أو غيره،نحو: (يُغْزَى) و(يُرْمَى) و(يُعْطَى) و(يُشْتَرَى) لوجودِ علَّةِ القلبِ فيها كلِّها، وهو تحرُّكُها وانفتاحُ ما قبلها، وكونها فعلاً أو جارياً على الفعل؛ لأنَّ اسمَ المفعولِ يجري على الفعل المبني للمفعول، وقد ذكرنا أنَّه إذا سَكَنَ ما قبلها أوما بعدهما صَحَّتا، وذلك نحو: (النَّـزَوان) و(الغَلَيان) و(غَزَوا) و(رَمَيا) لإفضائِهِ إلى اللبسِ بإسقاطِ أحدِ الألفين[1].

«والواوُ ياءً في نحو: (رَضِيَ) و(دُعِيَ)»

إذا كان الماضي منه على (فَعِل) مكسور العين، أو على (فُعِلَ) مبنيّاً للمفعول، فإن كانت اللام ياءً ثبتت، نحو: (لَقِي) و(رُمِي)، وإن كانت واواً قلبت ياءً، نحـو: (رَضِيَ) و(دُعِيَ)، وأصلُهما: (رَضِوَ) و(دُعِوَ)؛ لقولهم: (رِضْوان) و(دَعْوَتُ)، فوقعت الواوُ طَرَفًا، والطَّرَفُ ضعيفٌ لتغـيُّرِه، وربَّما يُوقَفُ عليه فيسكن، وما قَبْلَها مكسورٌ، فقلبت ياءً[2].

«وتحذفُ اللامُ في ماضيه من مثال (فَعَلُوا) مطلقاً، مع إبقاءِ العينِ على فتحها إن كانت مفتوحةً، كـ(غَزَوْا) و(رَمَوْا) وضمِّها إن كانت مضمومةً أو مكسورةً كـ(سَرُوا) و(رَضُوا) و(لَقُوا)»

الأصل في (غَزَوْا) و(رَمَوْا): (غَزَوُوا)، و(رَمَيُوا)، كـ(نَصَرُوا) و(ضَرَبُـوا) فقلبـت الـواو والياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها / فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة عـن الـلام، وواوُ [٦٧٠]

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ٩٨.

(٢) من قوله في المتن: «والواو ياءً في نحو رضي ودُعِي» إلى قوله في الشرح: «فقلبت ياءً» ساقط من ع.

الجمعِ، وكانت الألفُ أَوْلَى بالسقوطِ؛ لأنَّ الواوَ جِيءَ بها للدّلالة على ضميرِ الفاعلِ المجموع، فإسقاطُها مخلٌّ بذلك المعنى، فسقطت الألفُ، فبقي (غَزَوْا) و(رَمَوْا).

وتقول في (سَرُوَ): (سَرُوْا)، وأصلُهُ: (سَرُوُوا)، كـ(شَرُفُوا) فاجتمعَ ضمَّتان وواوان، وذلك مُسْتَثْقَلٌ، فأُسْكِنت الواوُ التي هي [لام] [١]، وأسقطت لالتقاء الساكنين فبقي (سَرُوا).

وأمّا (رَضُوا) و(لَقُوا)، فأصلُهُما بعدَ قلبِ واوِ (رضُـوا) ياءً لانكسار ما قبلها: (رَضِيُوا)و(لَقِيُوا)، فتقلَبُ ضمّةُ اللامِ التي هي ياء إلى العين،استثقالًا للضمَّة عليها، وأُسقِطت الياءُ لالتقاء الساكنين، فصار (رَضُوا) و(لَقُوا).

«ومن مثال (فَعَلَتْ) و(فَعَلَتا) إن انفتحت العين،
كـ(غَزَتْ) و(رَمَتْ) و(غَزَتا) و(رَمَتا)»

الأصلُ فيها: (غَزَوَتْ) و(رَمَيَتْ) و(غَزَوَتا) و(رَمَيَتا)، فقلبت الواوُ والياءُ فيها ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وسَقطت في (غَزَتْ) و(رَمَتْ) لالتقاء الساكنين، وكانت الألفُ أولى بالحذف؛ لكونها حرف علَّة، ولكون ما بعدها دالًا على معنى يختلُّ بسقوطه، ولمّا سَقَطَتْ في فعلِ الواحدةِ الذي هو الأصل سقطت في فعلِ الاثنينِ الذي هو فرعٌ عليه، وإنْ لم يلتقِ فيه ساكنان.

ومن العرب مَنْ يقول: (غَزَاتا) و(رَمَاتا) لزوال علّة الحذف[٢].

«وفي مُضارِعِه من فِعْل جماعة الذكور مع فتح العين إن كانت مفتوحةً كـ(يَرْضَوْنَ) و(يَلْقَوْنَ)، وضمِّها إن لم تكن مفتوحة، كـ(يَغْزُونَ) و(يَرْمُونَ)»

---

(١) (عين) في د، ع. وهو خطأ، والتصويب منّي وهو ما يتطلبه المثال.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ٣٣٥ في حديثه عن تاء التأنيث الساكنة: «ولتحرّكها في (رَمَتا) لم تردّ الألف الساقطة؛ لكونها عارضة، إلّا في لغةٍ رديّة، يقول أهلها: (رَماتا)». وقال ابن عصفور في الممتع ٢: ٥٢٥: «وذلك ضرورة لا يجيء إلّا في الشعر».

تسقطُ لامُ الفعلِ من فعلِ جماعةِ الذُّكورسواء كانوا مخاطَبين أو غائِبين، تقول: (أنتم تَرضَوْنَ، وتَلْقَوْنَ)، و(الرّجالُ يَرْضَوْنَ، ويَلْقَوْنَ)، والأصل: يَرْضَوُونَ، ويَلْقَيُونَ، كـ(يَعْلَمُونَ) فأُسْكِنَتِ اللامُ استثقالاً للضمَّةِ على حرفِ العلَّة، فَسَقَطَت لالتقاءِ السَّاكِنَين، ولم تُنقل حركتُها إلى العين؛ لئلا تلتبسَ بمضمومِ العينِ.

وتقول: (أنتم تَغْزُون، وتَرْمُونَ)، و(الرّجالُ يَغْزُونَ، ويَرْمُونَ)، والأصل: يَغْزُوُونَ، ويَرْمِيُونَ، كـ(يَنْصُرون) و(يَضْرِبُونَ)، فأُسقِطتِ الواوُ والياءُ بعد إسكانِهما، ونقل ضمّة الياء إلى العين فصار: (يَغْزُونَ)، و(يَرْمُون)، على وزن (يَفْعُون)، والدليلُ على أنَّ السَّاقطةَ اللامُ قولهم: (يَرْمُونَ)، إذ لو كانتِ الساقطةُ واوَ الجمعِ لقالوا: (يَرْمِين)؛ ولأنَّ السّاقطةَ لو كانت واوَ الجمع لما بقي على الجمع دليلٌ، وإنّما نُقِلَتْ ضمَّةُ الياءِ في (يَرْمِيُون) إلى العين، إذ لو أبقوا الكسرةَ لانقلبت واوُ الجمع ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فيصير (يَرْمِين)،فيلتبسُ بفعلِ جماعةِ الإناث؛ ولأنّه قد عُلِمَ أنَّ اليائيَّ لا يكون منه (يَفْعُل) بضمِّ العين، فلا يُفضي إلى لبس بناءٍ ببناء.

«ومِنْ فِعلِ الواحدةِ المخاطبةِ مع فتحِ العينِ إن كانت مفتوحةً، كـ(تَرْضَيْنَ)، وكسرِها إن كانت غيرَ مفتوحةٍ كـ(تَغْزِينَ) و(تَرْمِينَ)»

أصلُ (تَرْضَيْنَ): تَرْضَيِينَ، كـ(تَعْلَمِينَ) فأُسكنتِ الياءُ استخفافاً، وحُذفت لالتقاءِ السَّاكنين، فتبقى (تَرْضَيْن).

وأصلُ (تَغزِينَ): (تَغْزُوِينَ) فأُسكنت الواوُ، ونُقلت كسرتُها إلى العين، وأُسقطت لالتقاءالساكنين، فصار (تَغْزِيْنَ).

وهكذا الكلام في (تَرْمِينَ) فإنَّ أصلَها: (تَرْمِيِيْنَ)، فأُسقطت الياءُ بعد إسكانها، ولا حاجةَ إلى النقلِ؛ لأنَّ العينَ مكسورةٌ، وإنَّما نُقلت في (تَغْزِيْنَ)؛ لأنَّه لو أُبْقِيَت العينُ على الضمَّة لانقلبتْ ياءُ الضميرِ واواً؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلها، فصار (تَغْزُونَ)، فيَشْتَبِهُ بفعلِ المخاطَبين الذُّكُور، ولهذا لم تُنْقَلْ في (تَرْضَيْن) لعدم هذا الإلباس.

«وتثبتُ في غيرِها»

أي: تثبتُ اللامُ في الماضي والمضارع في غيرِ ما ذكرنا من الصُّوَر.

أمّا في الماضي فتثبتُ في (فَعَلْتُ) و(فَعَلْنا)إن انكسرَ العينُ أو انضمَّ نحو: (رَضِيْتُ) و(سَرُوت)؛ لزوالِ علّة قلبها ألفاً.

وكذلك تصحّان[1] في (غَزَوا) و(رَمَيا) لما ذكرنا أنَّ قلبَها وإسقاطَها يُفضي إلى التباسِ فعلِ الاثنينِ بفعلِ الواحدِ[2]/ .

[٦٧١]

وكذلك صَحَّتا في (غَزَوْتُ) و(رَمَيْتُ) و(غَزَوْنا) و(رَمَيْنا) و(غَزَوْتَ) و(رَمَيْتَ) إلى (غَزَوْتُنَّ) و(رَمَيْتُنَّ) و(غَزَوْنَ) و(رَمَيْنَ)؛ لسكونِها لأجلِ الضمائر المذكورة، فزال عِلَّةُ القلبِ فَثَبَتَ على أصلِها[3].

وأمّا في المضارعِ فتصحّان في فعلِ الاثنينِ مُذَكَّرين كانا أو مُؤَنَّثَيْن، مُخاطَبَين كانا أو غائِبَين، تقول: (تَغْزُوان) و(يَغْزُوان) و(تَرْمِيان) و(يَرْمِيان) و(تَرْضَيان) و(يَرْضَيانِ)، تَثْبُتُ اللامُ فيها كلّها لسكون ما بعدها، وهو ألفُ التثنيةِ، ولأنَّ بقاءَ الشيء على أصلِه مُقتضَى القياس فلا حاجةَ إلى تعليلِه، وإنّما عَلَّلنا؛ لأنَّ الغالبَ على هذه اللامِ القلبُ حتى كأنّه صار أصلاً فيها، فإذا فُقِدَ عُلِّلَ.

وكذلك تَثْبُتُ في فعلِ جماعةِ الإناثِ مُخاطَباتٍ كُنَّ أو غائبات، كقولك: (تَغْزُونَ) و(تَرْمُونَ) و(تَرْضَوْنَ) و(يَغْزُونَ) و(يَرْمُونَ) و(يَرْضَوْنَ)، وذلك لسكون الضمير الذي بعدها، فاستوى لفظُ جماعةِ الذكورِ والإناثِ في الخطابِ والغَيْبَةِ جميعاً، ويختلف التقدير: فوزنُ المذكَّر (تَفْعُونَ) و(يَفْعُونَ)، ووزن المؤنث (تَفْعُلْنَ) و(يَفْعُلْنَ).

وكذلك لفظُ الواحدةِ المؤنَّثِ في الخطابِ كلفظِ الجمع في بابي (يَرْمِي) و(يَرْضَى)،

---

(١) أي الواو والياء.

(٢) انظر الممتع ٢: ٥٣٢.

(٣) انظر الممتع ٢: ٥٢٨.

فإنَّ وزنَ الواحدةِ (تَفْعِيـْن) و(تَفْعَيْـنَ)، ووزنُ الجمع (تَفْعِلْنَ) و(تَفْعَلْنَ).

و[حُكْمُ] (١) كلّ ما كان قبلَ لامِهِ مكسوراً من غير الثلاثي المجرَّد كـ(يَهْدِي) و(يُناجِي) و(يَرْنَجِي) و(يَنْبَرِي) و(يَسْتَدْعِي)و(يَرْعَوِي) و(يَعْـرَوْرِي) حُكْمُ (يَرْمِي)، وحُكْمُ كلّ ما كان قبل لامه مفتوحاً، كـ(يَتَمَطَّى) و(يَتَصابَى) و(يَتَقَلْسَى) حُكْمُ (يَرْضَى).

«وحُكْمُ الأمرِ حكمُ المضارع»

قد تَقدَّمَ في أوّل الكتاب أنّ الأمرَ جارٍ على المضارعِ المجزوم، فتَحْذِفُ اللامَ منه حيث تَحذِفُهُ من المضارع، وتُثْبِتُهُ حيثُ تُثْبِتُهُ، فتقولُ: (اغْزُ) و(ارْمِ) و(ارْضَ) و(اغْزُوا) و(اغْزِي) و(ارْمُوا)و(ارْمِي) و(ارْضَوْا) و(ارْضَي) فتَحْذِف، و(اغْزُوا) و(ارْمِيا) و(ارْضَيَا) و(اغْزُونَ) و(ارْمِينَ) و(ارْضَيْنَ) فتُثْبِت.

«وكلُّ مُضارِعِ فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف غير (تَفَعَّل) و(تَفاعَلَ) تُقْلَبُ واوُهُ ياءً للكسرةِ كـ(يُعْطِي) و(يَعْتَدِي) و(يَسْتَرْشِي)، ويُحْمَلُ عليه الماضي فيقال: (أعطَيْتُ) و(اعْتَدَيْتُ) و(اسْتَرْشَيْتُ)»

كلُّ فعلٍ ماضيه على أربعةِ أحرفٍ فصاعداً غير (تَفَعَّلَ) و(تَفاعَلَ)، فإنَّ ما قبل [آخِرِ] (٢) مضارِعِه يُكسَرُ، نحو: (يُكْرِمُ) و(يَعْتَذِرُ) و(يَسْتَخْرِجُ)، فإذا كان معتلَّ اللام، وكان لامه واواً فإنّها تنقلب ياءً لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلها، نحو: (يُعْطِي)و(يَعْتَدِي) و(يَسْتَرْشِي) فإنها كلُّها من الواو، وهو (العَطْوُ)، و(العُدوان)، و(الرّشوة).

وحملوا الماضي على المضارع فقالوا: (أَعْطَيْتُ) و(اعْتَدَيْتُ) و(اسْتَرْشَيْتُ)؛ لأنّ الأفعالَ جنسٌ واحدٌ، فأرادوا المماثلةَ بينها؛ليكونَ لفظُ المضارعِ والماضي واحداً، فأَعَلُّوا المضارعَ لإعلالِ الماضي، كما قالوا نحو: (يَقُولُ) و(يَبِيعُ) فأعلُّوه لإعلالِ (قال) و(باع)؛

(١) إضافة مني يقتضيها السياق ليست في د، ع.

(٢) زيادة مني ليستقيم المعنى.

ولولا إعلالُ الماضي لم يُعَلَّ المضارع[١].

«وقالوا: (تَرَجَّيْنا) و(تَغازَيْنا) وإن لم يُقْلَب في المضارع ياءً؛
لأنّ أصلها (فَعَّلَ) و(فاعَلَ)»

قد ذكرنا أن الماضي إنما أُعِلَّ في الأفعالِ الزائدةِ على ثلاثةِ أحرفٍ تبعاً لإعلال المضارع، ولولا إعلالُ[٢] المضارع لم يُعَلَّ الماضي نُقض عليه بقولنا: (تَرَجَّيْنا) و(تَغازَيْنا) فإنّهم قلبوا الواو ياءً؛ لأنّهما من (رَجَوْتُ) و(غَزَوْتُ) مع أنّها لم تُقْلَب في المضارعِ ياءً، فإنّك تقولُ: (يَتَرَجَّى) و(يَتَغازَى) بقلبِ الواوِ فيهما ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فإنّ ما قبل[آخر][٣] المضارع في البابين مفتوح نحو: (يَتَنَبَّهُ) و(يَتَقاتَلُ).

فأجاب بأنَّ (تَرَجَّيْتُ) مطاوعُ (رَجَّيْتُ)، و(تَغازَيْتُ) مطاوعُ (غازَيْتُ)؛ لأنَّ (تَفَعَّل) و(تَفَاعَل) مطاوعا (فَعَّل) و(فَاعَل)، فلما كانت الواوُ تُقْلَبُ في الأصل ياءً لانكسار ما قبلها نحو: (يُرَجِّي) و(يُغازِي)، وكان الماضي يُحمل عليه نحو: (رَجَّيْتُ) و(غَازَيْتُ) فبقي بعد دخولِ تاءِ المطاوعةِ في الماضي على حالها، ولم يكن إبقاؤها في المضارع لانفتاح ما قبلها[٤].

«وقد حُمِلَ المضارعُ على الماضي في (يَشْقَيانِ)»

عكسوا الأمرَ فيما ماضيه على (فَعِل) بكسر العين، فإنّ الواوَ فيه تُقلب ياءً لانكسارِ ما قبلها نحو: (شَقِيَ) و(رَضِيَ)،/ فحُمِلَ المضارعُ عليه طلباً للمماثلة فقالوا: (يَشْقَيانِ) [٦٧٢] و(يَرْضَيانِ)، فإذا كانوا قد أَعَلُّوا اسمَ الفاعلِ لاعتلالِ الفعلِ مع اختلاف جنسهما، فإعلالُ الماضي لإعلالِ المضارعِ، وإعلالُ المضارعِ لإعلالِ الماضي أولى.

---

(١) انظر الممتع ٢: ٥٣٩.

(٢) (ولا إعلال) في ع.

(٣) زيادة مني ليست في د، ع؛ ليستقيم المعنى.

(٤) انظر الممتع ٢: ٥٤٠.

«وشذَّ (يَشْأَيانِ)»

قالوا: (يَشْأَيانِ) كـ(يَشْقَيَانِ) و(يَرْضَيَانِ) مع أنّ ماضيه (شَأَى)، تقول: (شَأَوْتُ القَوْمَ شَأْواً)، إذا سبقتَهم، وكان القياسُ (يَشْأَوانِ)، إذ لا كسرةَ قبلَ الواوِ، ولم تُقلبْ في الماضي حتى يُحْمَل عليه المضارع[1].

قال «أبو الحسن»: إنّما قالوا: (يَشْأَيانِ)؛ لأنّه على (يَفْعَلُ) بالفتح. وباب (يَفْعَلُ) أن يكون ماضيه على (فَعِلَ) بالكسر نحو: (رضِيَ) (يَرْضَى) و(شَقِيَ) (يَشْقَى) فجرى مجراه.

وغُلِّطَ فيه؛ لأنّ عينَ الكلمة حرفُ حلقٍ، وهي الهمزة، والبابُ فيه أن يجيءَ على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) بفتح العين فيهما[2].

وقيل: إنّ الأصلَ في (يَشْأَى): (يَشْئِي) كـ(يَرْمِي)، وإنّما فُتِحَ لمكان حرف الحلق كـ(يَسَعُ) و(يَطَأُ) فعومل على الأصل، وهو ضعيفٌ، لما ذكرنا[3]، بل هو معدودٌ من جملة الشواذِّ، كهمزة (مَصائِب)، وتصحيح (ضَياوِن).

وقالوا (مَلْهَيان)و(مُصْطَفَيان) و(مُسْتَدْعَيان) في تثنيةِ ما وقعت واوُه رابعةً فصاعداً؛ لأنّك لو بَنَيْتَ منه فِعْلاً لقلتَ: (مَلْهَيْتُ) و(مَغْزَيْتُ) بالياء، فحُمِلَ الاسمُ في ذا الموضع على الفعل، كما حُمِلَ المصدرُ على الفعلِ فأُعِلَّ لإعلاله نحو: (قِيَام) ونظائره.

«وتقول في (مَفْعُولٍ) من المجرَّد الواويّ: (مَغْزُوٌّ)»

تُدْغَمُ واوُ (مَفْعُول) في الواو التي هي اللام على ما يقتضيه القياس، ويجوز أن تُقلبَ الواو التي هي لامٌ ياءً، لثقل الواو، فيصير (مَغْزُويٌّ) فتقلب الواو ياءً وتدغمها في

---

(١) وفي الإقليد ٤: ٢١٣٠: «قالوا: إنّ هذا القلب شاذّ؛ لأنّ (شَأى) ليس بمكسور العين، فينخرط (يشْأيان) في سلك (يَغزيان)، بل القياس (يَشْأُوان) بضمّ الهمزة، كـ(غزا) و(يَغْزُوان)، إذ الأصل أن تخالف عين المضارع عينَ الماضي؛ لاختلاف معنييهما، والألفاظ قوالب للمعاني، إلّا أنها فتحت طرف الحلق، فتكون الألف في (شأى) منقلبة عن الواو، فلا تقلب الواو في (يَشْأيان) ياءً، والقلبُ شاذّ».

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١١٥.

(٣) انظر الممتع ٢: ٥٣٣، والإقليد ٤: ٢١٣٠.

الياء، وتبدل من الضمّة كسرة، كما في نظائرها، فتقول: (مَغْزِيٌّ).

قال «سيبويه»[١]: «والوجهُ في هذا النّحو الواوُ، والأخرى عربيّة كثيرة».

«وقالوا: (مَجْفِيٌّ)»

قال الراجز[٢]:

٢١٥٥ - فَلَسْتُ بالجافي ولا المَجْفِيِّ[٣]

وهو من الواو. ويقال: (جَفَوْتُ الرجلَ، أجفُوه، جَفاءً)، وهو خلاف البَرِّ، فهو مَجْفُوٌّ، ولا تقول: (جَفَيْتُ)، وإنّما بناهُ الراجزُ على (جُفِيَ) المبنيّ للمفعول، لمّا انقلبت الواوُ ياءً هناك قلبوها هاهنا.

«و(مَرْضِيٌّ)»

وهو المشهورُ بناءً على فعلِهِ، وهو (رَضِيتُ الشيءَ).

لما انقلبت الواوُ في الماضي ياءً لانكسارِ ما قبلها قُلِبَتْ في اسم المفعول حملاً عليه، وقد يقال: (مَرْضُوٌّ) نظراً إلى الأصل[٤].

«و(مَسْنِيَّة)»

يقال: (سَنَتِ الناقةُ تَسْنُو)، إذا سَقَتِ الأرضَ، فهي (سانِيةٌ)، والأرضُ (مَسْنُوَّةٌ) على القياس، و(مَسْنِيَّةٌ) على الشّذوذ كـ(مَجْفِيّ)[٥].

«و(مَعْدِيٌّ عَلَيْهِ)»

العَداءُ: تجاوزُ الحدِّ والظلم، يقال: (عَدا عليه عَدْواً، وعُدُوّاً، وعَداءً فهو مَعْدُوٌّ

---

(١) في الكتاب ٤: ٣٨٤.

(٢) هو أبو النجم. انظر تهذيب إصلاح المنطق ٣٥٣.

(٣) الرجز في إصلاح المنطق ١٤٣، وأدب الكاتب ٥٦٨، والصحاح (جفا) ٦: ٢٣٠٣، واللسان (جفا) ١٤: ١٤٨.

(٤) الكتاب ٤: ٣٨٥.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٣٨٥، والمنصف ١: ١١٨.

عليه)، وقد يُقال: (مَعْدِيٌّ عليه)، بإبدالِ الياءِ من الواوِ استثقالاً[١].

قال «عبدُ يغوثَ بنُ وقّاصٍ الحارثيُّ»[٢]:

٢١٥٦- وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّني أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا علَيَّ وعادِيا[٣]

وأنشده «أبو عثمان»: (مَعْدُوًّا) على القياس[٤].

«ومن الياء (مَرْمِيٌّ)»

الأصلُ في (مَرْمِيٍّ): (مَرْمُويٌ)، فقلبت الواوُ ياءً؛ لسبقها ساكنةً على الياء، وأدغمت في الياء، وأبدل من الضمةِ كسرة لتسلمَ الياءُ، وهذا هو القياسُ الموافقُ للأصل.

وأمّا (مَمْضُوٌّ عليه) فهو من (مَضَوْتُ على الأمر، مُضُوّاً، ومَضْوًا) لغةٌ في (مَضَيْتُ على الأمر مُضِياً، وهذا أمرٌ مَمْضِيٌّ عليه، ومَمْضُوٌّ عليه)[٥].

---

(١) انظر الممتع ٢: ٥٥٠.

(٢) قيل: هو عبد يغوث بن صُلاءة بن ربيعة، شاعر جاهلي يماني، فارس، سيد قومه بني الحارث بن كعب، وكان قائدهم في يوم الكلاب الثاني، فأسر فيه وقُتل نحو سنة ٤٠ ق. هـ. المفضليات ١٥٥. وخزانة الأدب ١: ٣١٧، والأعلام ٤: ١٨٧.

(٣) البيت في المفضليات ١٥٨ برواية: (مَعْدُوًّا). وانظر الكتاب ٤: ٣٨٥، والأصول ٣: ٢٥٧، والمنصف ١: ١١٨.

وكُتب على حاشيته د، ما يأتي: «قال سحيم عبد بني الحسحاس:

شَبُويًا تُحاماهُ الكِلابُ تَحاميا هو اللَّيْثُ مَعْدُوّاً عليه وعادِيا»

انظر ديوان سحيم ٢٩.

(٤) قاله ابن يعيش أيضًا في شرح الملوكي ٤٨٠، وشرح المفصل ١٠: ١١٠، ولم أقف على إنشاد أبي عثمان لهذا البيت بلفظ (معدوًّا)، ففي المنصف ٢: ١٢٢: «قال أبو عثمان: وإذا كان مثالُ (عتوّ) واحدًا، فالوجه فيه إثباتُ الواو، والقلبُ جائزٌ، نحو: (مَعْدِيٌّ وعُتِيٌّ) إذا أردت مصدر (عتا يعتو عُتُوًّا)، وبعض العرب ينشد هذا البيت:

وقد علمت عرسي مليكة أنني أنا الليث معديًّا علَيَّ وعاديا»

فأنشده بالياء، وليس على الأصل كما أورده الزنجاني- رحمه الله -.

(٥) انظر الصحاح (مضى) ٦: ٢٤٩٣.

«وليس في الأسماءِ المتمكّنةِ ما آخره واوٌ أو ياءٌ قبلَها ضمةٌ، فإن وقعت غُيِّرَتْ، تقول في جمع (دَلْوٍ) و(ظَبْيٍ): (أَدْلٍ) و(أَظْبٍ)، تُبْدِلُ الضمّةَ فيهما كسرةً، والواوَ في (أدلٍ) ياءً»

ليس في الأسماء المتمكّنة اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمة، وإنّما يجيء ذلك في الفعل كـ(يغْزُو)، وفي الأسماء غير المتمكنة، نحو: (هُوَ)، و(ذُوْ).

ولا فيها ما آخره ياءٌ قبلها ضمّة، بل تُبدل الضمَّةُ كسرةً لتسلم الياء[(١)]، فإذا أدّى قياسٌ إلى مثل ذلك غُيِّرَ وبُدِّلَ إلى بناءِ غيرِه؛ لأنهم لو لم يغيّروه، وقالوا في جمع (دَلْوٍ): (أَدْلُوٌ) فقالوا: هذه أَدْلُوٌ، ومررت بأَدْلُوٍ، [لاجتَمَعَتْ][(٢)] الضمّة والكسرة مع الواو، وأنّه ثقيل، ويُضاف إلى ذلك ثقلُ الياءِ إذا أضفته إلى نفسك فقلت: هذه (أَدْلُوِيَ)، وثقلُ الياءين إذا نسبت إليه فقلت: (أَدْلُوِيٌّ)، فلزمهم التغييرُ، احترازاً عن الثقل[(٣)]، وذلك إذا جمعت (دَلْـو)، أو (حَقْو) وهو الإزار، ومَشَدُّ الإزار والخصر، و(جِرْو) على (أفعُل)، فالقياس (أَدْلُو) و(أَحْقُو) و(أجرُوٌ)، فكرهوا مصيرهم إلى بناءٍ لا نظيرَ له، فأبدلوا من الضمّةِ كسرةً، ومن الواو ياءً، فقالوا: (أَدْلٍ) و(أَحْقٍ) و(أَجْرٍ) منقوصاً، قال[(٤)]:

٢١٥٧ - لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُـدِلٌّ عِنـدَ خِيسَتِهِ ... بـالرَّقْمَتَيْنِ لـهُ أَجْـرٍ وأَعْـراسُ[(٥)]

---

(١) كُتب على حاشية د، ما يأتي: «فائدة: قال ذو الرُّمّة:

تَلْـوِي الثَّنَايَـا بأحقيهـا حواشـيَه ... لَيَّ المُـلاءِ بـأبوابِ التَّفَـارِيج»

انظر ديوانه ١٠٢.

(٢) (فتجتمع) في د، والتغيير مني لتتناسب مع جواب (لو) في قوله: «لأنّهم لو لم يغيّروه» ويدلّ عليه ما جاء في المنصف ٢: ١١٨.

(٣) المنصف ٢: ١١٨.

(٤) اختلف في قائله، فقيل: أبو ذؤيب الهذلي، وقيل: أميّة بن أبي عائذ الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٢٢٦، ٤٣٩. وقيل: مالك بن خالد الخناعي، وقيل: الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وقيل: أبو زبيد الطائي. انظر نسبته في خزانة الأدب ٥: ١٧٨. وشرح الملوكي ٤٦٩.

(٥) البيت في الإيضاح العضدي ٢٠، وشرح التصريف ٤٨١، وشرح الملوكي ٤٦٩.

وقال:

٢١٥٨- قَدْ أَمَرَ القاضِي بِأَمْرٍ عَدْلِ أَنْ ينـزحوا منها ثماني أَدْلِ[1]

فإن كان آخرُه ياءً كـ(ظَبْي) فلا قَلْبَ، وإنّما تُبدل من الضمة كسرةً، لتسلم الياءَ، فتقولُ في جمع (ظَبْيٍ): (أظْبٍ) منقوصاً، وتقولُ في جمع (عَرْقُوةِ الدَّلْوِ) واحدة العَرْقُوَتَيْنِ، وهما الخشبتان اللتان تُعْرَضان على الدّلو كالصّليب[2]/ [٦٧٣]، و(قَلَنْسُوَة) بإسقاط التاءِ على حدِّ (تَمْرَة) و(تَمْرٍ): (عَرْقٍ)و(قَلَنْسٍ) على حدّ صنيعِك بـ(أَدْلٍ)[3]. قال:

٢١٥٩- لا صَبْرَ حتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ أهلِ الرِّياطِ البيضِ والقَلَنْسِ[4]

فكذلك تقولُ في المصدرِ: (تَعَدٍّ) و(تَجَنٍّ) و(تَعالٍ) و(تَرامٍ)، وأصلُها: (تَعَدُّوٌ) و(تَجَنُّيٌ) و(تَعالُوٌ) و(تَرَامُيٌ) على حدّ (تَكَرُّمٍ) و(تقاتُلٍ) ففُعِلَ بها ما فُعِلَ بـ(أَدْلٍ) و(أظْبٍ).

وجميع ما ذكرناه في الواو إذا كانت هي حرفَ إعرابٍ،فإنْ لم تكن كذلك صحّت نحو: (قَلَنْسُوة) و(قَمَحْدُوَةٍ) و(أُفْعُوان) و(عُنْفُوان) إذ لم يَعْرِضْ لها هاهنا ما يَعْرِضُ لها إذا كانت حرفَ إعراب من التغيير والكسر، فالتاءُ في نحو: (قَلَنْسُوَة) و(قَمَحْدُوَةٍ) مَنَعَت

---

(١) الرجز في المذكر والمؤنث لأبي بكر ابن الأنباري ٣٣٤، برواية:

أنْ يمخنوها بثماني أَدْلِ

واللسان (مخن) ١٣: ٤٠٢.

(٢) انظر الصحاح (عرق)٤: ١٥٢٤.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ١٠٨: «لو جمعت نحو: (عرقوة) و(قلنسوة) بإسقاط التاء على حد (تمرة، وتمر) لوقعت الواو حرف إعرابٍ فجرى عليها ما جرى على واو (دلوٍ) بأن أبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء فصار (عَرْقٍ) و(قَلَنْسٍ)».

(٤) الرجز في الكتاب ٣: ٣١٧، والمنصف ٢: ١٢٠، والمفصل ٤١١. وقوله: (القلنسِ) بدون ياء موافق لرواية ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ١٠٧، وباقي الروايات بالياء (القلنسي)، وفيه الشاهد، حيث قلبت الواو ياء إذ صارت حرفَ الإعراب، واقتران الكلمة بـ (أل) يوجب إظهار تلك الياء.

الواوَ من أن تُقْلَبَ ياءً، كما أنّها مَنَعَت الواوَ والياءَ في نحو: (إِداوَة) و(شَقاوة)و(نِهاية) و(نِكاية) و(عَباية) من القلب، إذ لولا التاءُ لقُلِبتا ألفين، كما في (كساءٍ) و(رِداءٍ)؛ لوقوعهما غير طرفين، مع أنّ الكلمة بُنيت أولاً على التأنيث[١].

ومن قال: (صَلاءَة) و(عَباءَة) بالهمزة فالكلمةُ عنده مبنيّةٌ على غير التاء، فكأنه قال: (صَلاءٌ)و(عَباءٌ) فقلبت كما في (رِداء)، ثم أُدخل عليه تاءُ التأنيثِ فلم تُغَيِّرْهُ كما قالوا: (مَسْنِيَّة) و(مَرْضِيَّة) بناءً على التذكير، فتاءُ التأنيثِ دَخَلَت على (مَسْنِيّ) و(مَرْضِيّ) بعد أن لزم المذكّر القلب،فبقي بعد مجيء التاء بحاله، حتى لو بنيتَ الكلمة أوّلًا على التاء لم تغيّر كما لم تغيّر[٢] (أُبُوَّة) و(أُخُوَّة) مصدرين، ولم يجعلا[٣] كـ(مَسْنِيّة) و(مَرْضِيَّة)؛ لأنّها جاءا أوّلاً على (فُعُولَة) كـ(الحُكومة)[٤] و(الخُصومة)[٥].

«وفي (فُعُولٍ) جمعاً من الواو تَقْلِبُ الواوَيْنِ ياءَين كـ(عِصِيٍّ)»

الجمعُ إذا كان على (فُعُولٍ) من المعتلّ اللام الواوي، فإنّ الواوين أعني: واوَ (فُعُولٍ)، والواوَ التي هي لامٌ، تقلبان ياءين؛ لأنَّ الكلمةَ جمعٌ، والجمعُ مستثقلٌ، والواوُ الأولى مَدَّةٌ زائدةٌ، فلم يُعْتَدَّ بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لامٌ كأنها وليتِ الضمة، فكأنّه في التقدير(عُصُوٌّ)، أو نَزّلُوا الواوَ التي هي مَدّة منزلةَ الضمَّةِ فقُلبت[٦] الواوُ التي هي لامٌ ياءً، على حدّ قلبها في (أَدْلٍ) و(أَحْقٍ)، فاجتمع واو (فُعُول) مع هذه الياء، والسابقةُ ساكنةٌ، فقُلبتْ ياءً وأُدغمت في الياءِ، وكَسَروا عينَ الكلمةِ التي هي الصاد، كما كسروها في (أَدْلٍ) و(أَحْقٍ).

---

(١) انظر المنصف ٢: ١٢٠.

(٢) (كما لم تغير) ساقط من ع.

(٣) (يجعلنا) في ع.

(٤) (كاخصومة والحكومة) في ع.

(٥) انظر المنصف ٢: ١٢٨، وشرح المفصل ١٠: ١٠٩، وشرح الشافية ٣: ١٧٣.

(٦)(قلبت) في ع.

ثمّ منهم من يَكْسِرُ الفاءَ أيضاً إتباعاً للعين، فيقول: (عِصِيّ) بكسر العين والصاد، ليكون العملُ من وجهٍ واحدٍ، ومنهم من يُبقيها على حالها مضمومة، فيقول: (عُصِيٌّ) بضمّ العين وكسر الصاد، ويُشْبِهُ هذا عَمَلَهم[1] في (كِساءٍ) و(رداءٍ)،فإنَّ أصلَهما[2] (كِساوٌ) و(رِدايٌ)، فلم يعتدُّوا بالألفِ الزائدةِ حاجزاً، وقلبوا الواوَ والياءَ ألفاً؛لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قلبوهما في (عصًا) و(رَحىً)، ثم قلبوهما همزتين لاجتماعهما مع الألف الزائدة، فقالوا: (كِسَاءٌ) و(رِدَاءٌ)[3].

ولو كان (عُصُوٌّ) اسماً مفرداً، ولم يكن جمعاً لم يجب القلبُ لخفّة الواحدِ، ألا تراهم قالوا: (مَدْعُوٌّ) و(مَغْزُوٌّ) و﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[الفرقان: ٢١][4].

هذا هو الوجه، والقلبُ أيضاً جائز على ضعفٍ نحو: (مَغْزِيّ) و(مَدْعي)، وقالوا: (عُتِيٌّ)و(عِتِيٌّ) و(عَسَا الشيخُ يَعْسُو عُسِيّاً) إذا وَلَّى وكبِر[5].

وأما (قِسِيٌّ) في جمع (قَوْسٍ) فليس من هذا، وإنّما أصله (قُوُوس) على (فُعُول)، لكنّهم قدّموا اللام وصَيَّرُوه (قُسُوّاً) على (فُلُوع) ثم قلبوا الواو ياءً، وكسروا القافَ، كما كسروا عينَ (عِصِي) فصارت (قِسِيّاً) على (فِلِيع)،كانت من ذوات الثلاثة فصارت من ذوات الأربعة.

«وشذَّ (نُحُوٌّ)»

قالوا في جمع (نَحْوٍ) وهو الجهة: (نُحُوٌّ). وحَكَوْا عن أعرابيّ أنّه قال: (إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّكثيرةٍ)[6]، يُريد جمعَ (النّحو) الذي هو إعرابُ الكلام، وفي جمع (نَجْوٍ)،

(١) (علمهم) في ع.

(٢) (أصلها) في ع.

(٣) انظر المنصف ٢: ١٢٣، وشرح الملوكي ٤٧٩.

(٤)وانظر شرح المفصل ١٠: ١١٠.

(٥) انظر الصحاح (عسا) ٦: ٢٤٢٥.

(٦) حكاها سيبويه في الكتاب ٤: ٣٨٤، وانظر شرح الملوكي ٤٧٨.

وهو السّحابُ الذي أراقَ ماءَهُ[١]: (نُجُوٌّ)، وفي جمع (بَهْوٍ) وهو الصَّدْر من البيت: (بُهُوٌّ)، وفي جمع (أبٍ) و(أخٍ): (أُبُوّ) و(أُخُوّ).

وكلّ ذلك قد جاء شاذًّا منبّهاً على الأصل كـ(القَوَد) و(الحَوَنَة)[٢].

«ومن الياء تَقْلِبُ واوَ (فَعُولٍ) ياءً كـ(نُحِيٍّ)»

إذا أردتَ جمع (نِحْيٍ) بالكسرة، وهو زِقُّ السمنِ على (فُعُول) قلت: (نُحِيٌّ)، والأصل: (نُحُوْيٌ)، فقلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياءِ لسكونها قبل الياء، ويكسرونه إتباعاً، ويُضَمُّ على الأصلِ كما ذكرنا في (عِصِيٍّ)[٣].

«و(فَعُولٌ) من الواو تسلم كـ(عَدُوٍّ)»

وهذا لا سؤال فيه، لأنّه جاء على أصله، ولم يوجد ما يوجب تغيّره عنه.

«ومن الياء يصير (فَعِيلاً) كـ(بَغِيٍّ)»

البَغِيُّ: الزاني، والزانية أيضاً، وفي التنزيل ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[مريم: ٢٨] على حدّ قولهم: (مِلْحَفَةٌ جديدٌ)، و(خَرَجَتِ المرأةُ تُباغِي)، أي: تُزاني، ويقال للأمة: (بَغِيٌّ)، وجمعها(البَغايا)، ولا يُراد به الشَّتْمُ، وإن سُمِّيَنَ بذلك في الأصل لفُجُورِهِنَّ يُقال: (قامت على رؤوسهم البَغايا)[٤].

وأصلُ (بَغِيٍّ): (بَغُوْيٌ) (فَعُولٌ) من الياء؛ لأنّه من البُغْية، وهي الحاجة، فاجتمعت الواو والياء، والسابقةُ منهما ساكنةٌ، فقُلِبت وأُدغمت، وأُبدلت من الضمّة كسرة لتسلم

---

(١) اللسان (نجو) ١٥: ٣٠٦.

(٢) المنصف ٢: ١٢٣.

(٣) انظر شرح الشافية ٣: ١٧٣.

(٤) انظر الصحاح (بغي) ٦: ٢٢٨٢.

الياءُ، والدليلُ على أنّ (بَغِيّاً) (فَعُولٌ) لا (فَعِيلٌ)؛ أنّه لو كان (فَعِيلًا) لأُنِّث مع المؤنث؛ لأنّه بمعنى الفاعل، و(فَعِيل) إذا كان بمعنى الفاعل يُؤَنَّث مع المؤنّث، و(بَغِيّ) لم يُؤَنَّث،فَدَلَّ على أنّه (فَعُول)؛ لأنَّ (فَعُولاً) يستوي فيه المذكرُ والمؤنّثُ[1].

«وشذَّ (نَهُوٌّ)»

يقال: (إنَّه لَأَمُورٌ بالمعروف، ونَهُوٌّ عن المنكرِ)[2]، والقياسُ: (نَهِيٌّ) كـ(بَغِيّ)؛ لأنّه من الياء، وهو النَّهْي، كأنّهم قصدوا أن لا يَلْتَبِسَ (فَعُول) بـ(فَعِيْل).

«و(فَعِيلٌ) من الياء يَسْلَم كـ(شَرِيّ)»

وهذا لا سؤالَ فيه؛ لأنَّه[3] جاء مُصَحَّحاً على الأصلِ، وأُدغمت ياءُ (فَعِيل) -لسكونها- في الياء التي هي لام، يقال: (شَرَيْتُ الشيءَ أَشْرِيه شِرًى)[4]، إذا بِعتَه، وإذا اشتريتَه أيضاً، وهو من الأضداد[5]، وفي التنزيل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠][6] أي: باعوه، فهو شَرِيٌّ أي: مَبِيع، أو مُشْتَرَى.

«ومن الواو يَعْتَلُّ كـ(صَبِيٍّ)»

وهو الغُلام (فَعِيل) من صَبَا، يَصْبُو، صَبْوَةً، وصُبُوّاً، أي: مالَ إلى الجهل[7]؛ لأنَّ الغلامَ يميلُ إليه، وأصلُهُ: (صَبِيْوٌ)، قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها ياءُ (فَعِيل) فصار (صَبِيّاً).

---

(١) انظر الممتع ٢: ٥٤٩.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٨٩، والصحاح (نهى) ٦: ٢٥١٧.

(٣) (لأنه) ساقط من ع.

(٤) و(شِرَاءً). انظر الصحاح (شرى) ٦: ٢٣٩١.

(٥) انظر الأضداد للأصمعي ٥٩.

(٦) و(دَرَاهِم) في ع.

(٧) انظر الصحاح (صبا) ٦: ٢٣٩٨.

[٦٧٤]

«/ و(فَعْلَى) من الياء تُقْلَبُ ياؤه واواً في الاسم
كـ(الشَّرْوَى) ويَصِحُّ في الصِّفَةِ كـ(خَزْيا)»

(فَعْلَى) من المعتلّ اللام إذا كان اسماً ولامُه ياءٌ، فإنَّهم يُبدلون مِنَ الواو ياءً، ولا يفعلون ذلك في الصِّفة، بل يتركونها على حالها.

قالوا في الاسم: (الشَّرْوَى)[١]، وهو المِثْلُ[٢]، يقال: هذا شَرْوَى هذا، أي: مثلُه، وهو من (شَرِيتُ).

و(التَّقْوَى) وهو من التَّقِيَّة والوَرَعِ، وهو من (وَقَيْتُ)[٣].

و(البَقْوَى) وهو من (بَقَيْتُ)، أي: نظرتُ[٤].

و(الرَّعْيا) و(الرَّعْوَى) وهو من الحِفاظ، والرِّعاية، وهو من رَعَيْتُ، و(العَوَّا)[٥]وهو من منازل القمر.

قال «أبو علي»[٦]: هي في الأصل (عَوْيا)؛ لأنّها كواكبُ ملتَوية، واشتقاقُها من (عَوَيْتُ يَدَهُ)، أي: لويتُها، فقلبوا الياء واواً على غير القياس، وأدغموا فيها الواو الأولى.

و(الطَّغْوَى) وهو بمعنى الطُّغيان، و(الطُّغْوان) وهو مجاوزةُ الحدّ في العِصيان.

ولم يقلبوا في الصفات[٧]، قالوا: (امرأة خَزْيا) من خَزِيَ يَخْزَى خَزْياً، إذا ذَلَّ وهَانَ، ووَقَعَ في بَلِيَّة[٨]، و(امرأةٌ صَدْيا)، أي: عَطْشَى، من صَدِيَ يَصْدَى صَدًى،

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٣٨٩.

(٢) انظر الصحاح (شرى) ٦: ٢٣٩٢.

(٣) انظر الصحاح (وقى) ٦: ٢٥٢٦.

(٤) انظر الصحاح (بقي) ٦: ٢٢٨٣. «أي نظرتُ إليه وترقَّبْتُهُ».

(٥) انظر الصحاح(عوى)٦: ٢٤٤٢: و«العَوَّاء من منازل القمر، يمدّ ويقصر، وهي خمسة أنجمٍ، يقال: إنها وَرِكُ الأسد».

(٦) انظر التكملة ٦٠١، واللسان (عوى) ١٥: ١١٠.

(٧) انظر التكملة ٦٠١، والمنصف ٢: ٢٨.

(٨) انظر الصحاح (خزا) ٦: ٢٣٢٦.

والرجل صَدْيانُ[١].

وكذلك: (امرأةٌ رَيَّا)، و(رجلٌ رَيّان)، وهو ضِدُّ العطشان[٢]، وأصلُ(رَيّا): (رَوْيَا)، قُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياءِ، ولو أرادَ الاسمَ لقالوا: (رَوَّا)، فَعَلُوا ذلك لضربٍ من التّعويض من كثرةِ دُخولِ الياءِ على الواو، واختَصُّوا بذلك اللامَ دون الفاءِ والعينِ لضَعْفِها بتَطَرُّفِها.

وخَصُّوا الاسمَ بالقلبِ؛ لأنّه خفيفٌ، والواوُ ثقيلةٌ فخصُّوه بالواو، وخَصُّوا الصفة التي هي ثقيلةٌ بالياء التي هي أخفُّ من الواو؛ لضَرْبٍ من التَّعادل.

«والواوُ تَصِحّ فيهما كـ(دَعْوَى) و(شَهْوَى)»

ما كان من ذوات الواو لم يُفرّقوا فيه بين الاسم والصفة، بل صَحَّ الواو فيهما[٣].

قالـوا في الاسـم: (دَعْوَى) و(عَدْوَى) وهي المَعُونة، وفي الصفة: (امرأةٌ شَهْوَى)، و(رجل شَهْوان)من الشهوة.

و(امرأة نَشْوَى)، و(رجل نَشْوان)بَيِّنُ النَّشْوَةِ، بالفتح والكسر.

وإنّما لم يفرّقوا؛ لأنّهم لو فرّقوا فإن قلبوا الواوَ في الصفةِ دون الاسمِ لخالفوا صنيعهم في الياء، وإن قلبوها في الاسم دون الصّفة لَخَصُّوا الصِّفةَ التي هي أثقل بالواو التي هي أثقل، وأيضاً فالأسماءُ من ذواتِ الياء قُلبت إلى الواو، فإقرارُها فيها إذا كانت أصليّةً أولى.

«و(فُعْلَى) مؤنّثُ (أَفْعَل) تُقْلَبُ واوُه ياءً كـ(الدُّنْيا)»

وهي (فُعْلَى) من (الدُّنُوّ) تأنيثُ(الأدنى)، و(العُلْيَا) تأنيثُ (الأعلى)، و(القُصْيَا)[٤] تأنيثُ (الأقصى).

---

(١) انظر الصحاح (صدى) ٦: ٢٣٩٩.

(٢) انظر الصحاح (روى) ٦: ٢٣٦٣.

(٣) انظر التكملة ٦٠٢.

(٤) انظر التكملة ٦٠٢، والمنصف ٢: ١٦٢.

والتغييرُ هاهنا مخالفٌ للتغيير في (فَعْلَى) بالفتح؛ لأنَّ هناك قُلبت الياءُ واواً، وهاهنا قُلبت الواوُ ياءً، وذلك التَّغيير كان في الاسمِ، وهذا في الصّفةِ، والعلّةُ في ذلك كلِّه التَّعادلُ[1].

«وشذّ (القُصْوَى)»

قالوا: فلانٌ بالمكان الأقصى، والنّاحِية القُصْيَا، و(القُصْوَى) جاءَ مُنَبِّهاً على الأصل[2]، وكذا (الحُلْوَى) نقيض المُرَّى، كما يقال: خُذِ الحُلْوَى، وأَعْطِهِ المُرَّى[3].

«وتَسْلَمُ اسماً كـ(حُزْوَى)»

وهو اسمُ مكان[4]. وقال «الزمخشري»[5]: و(فُعْلَى) تُقلب واوُها ياءً في الاسم دون الصفة، ومَثَّل الاسم بـ(العُليا)، و(الدُّنْيا)، و(القُصْيا)، وهي صفاتٌ، لكنّها جَرَتْ مجرى الأسماء؛ لكثرةِ استعمالِها مجرَّدةً عن الموصوفِ كـ(الأَجْرَع) و(الأَبْطَح)[6].

وعَدَّ (القُصْوَى) و(حُزْوَى) شاذاً، ومَثَّل الصّفةَ بها إذا بَنَيْتَ (فُعْلَى) من غَزَوْتُ، قلتَ: (غُزْوى)، والصّوابُ ما ذكرناه؛ إذْ لا تعسُّفَ فيه.

«ومن الياء لا تُغَيَّرُ كـ(الفُتْيا)»

يقال: اسْتَفْتَيْتُ الفقيهَ في مسألةٍ فأفتاني، والاسمُ (الفُتْيا) و(الفَتْوَى)، و(القُضْيا) من قَضَيْتُ وذلك أنّهم إذا كانوا قد قلبوا ذوات الواو إلى الياء في (الدُّنْيا)، فَلأَنْ يُقِرُّوا الياءَ

---

(١) انظر اللباب ٢: ٤٢٤.

(٢) انظر التكملة ٦٠٢، والمنصف ٢: ١٦٢.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٦.

(٤) هو موضع بنجد، في ديار تميم، وقيل: جبل من جبال الدهناء، وقيل غير ذلك. معجم البلدان ٢: ٢٥٦.

(٥) في المفصل ٤١٤.

(٦) انظر شرح المفصل ١٠: ١١٢.

على حالها كـان أحرى، وإذ[١] كانوا قد أَقَرُّوا الواوَ في (فَعْلَى) نحو: (دَعْوَى)، و(عَدْوَى)، على حالها مع ثِقَلِ الواوِ، فلأن يُقِرُّوا الياءَ مع خِفَّتِها أولى.

قال «الزمخشري»[٢]: «وأمّا (فِعْلَى) يعني بكسر [الفاء] [٣] فحقُّها أن تنساقَ [على الأصل] [٤] صفة واسماً».

وهذا إنّما قاله على جهة الفرض والتقدير، إذ ليس في الصفات (فِعْلَى) ولا في الأسماء من هذا الباب، لكنّها لو جاءت لم تُغَيَّر، لأنَّ التغييرَ إنَّما نُقْدِمُ عليه إذا ثَبَتَ عن العرب، وهذا لم يثبُت، فلا يجوزُ الإقدامُ عليه.

«و(فَعْلَاءُ) (أَفْعَلُ) تَسْلَمُ صفةً كـ(قَنواءَ)، وتَعْتَلُّ اسماً كـ(عَلْياءَ)»

هذا قد جاء على خلاف القياس؛ لأنّ الصفةَ ثقيلةٌ، فكان اختصاصُ الاعتلال - الذي المقصود منه الخفّة - بها أولى، لكن قد جاء هذا على قياس (فَعْلَى) من الياء حيث صحّت الصفةُ واعتلّ الاسمُ/ ، قالوا في الاسم: (رجلٌ أَقْنَى) بَيِّنُ القَنا، وهو احْدِيدابٌ في الأنف، وهو[٥] عيبٌ، و(امرأةٌ قَنْواءُ)[٦]. [٦٧٥]

وفي الصفة (العَلْياءُ) وهو كلّ مكان مُشْرِف، تأنيثُ (الأعلى).

«وتصحُّ الواوُ والياءُ إذا سَكَنَ ما قبلهما كـ(دَلْوٍ) و(ظَبْيٍ) و(عَدُوٍّ) و(وَلِيٍّ)»

وذلك لأنّهما حيث أُعِلاَّ إنّما أُعِلاَّ تشبيهاً بالألف، وإنّما يكونان كذلك إذا سَكَنَتا،

---

(١) (إذا) في ع.

(٢) في المفصل ٣٩١، وشرح المفصل ١٠: ١١٣.

(٣) (الياء) في د، وأثبت الذي هو في ع.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في د، ع. وأثبتُّه من كلام الزمخشري في المفصل ٤١٤. وقال سيبويه في الكتاب ٤: ٣٩٠: «وأمّا (فِعْلَى) منهما فعلى الأصل صفة واسمًا، تجريهما على القياس لأنّه أوثق، مالم تتبيّن تغييرًا منهم». ولم يمثّل له.

(٥) في الخيل. كما في الصحاح.

(٦) انظر الصحاح (قنا) ٦: ٢٤٦٩.

وكان قبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمّة، فيصيران كالألف لسكونهما، وكونِ حركةِ ما قبل كل واحدٍ منهما من جنسها، كما أنّ الألفَ كذلك، فإذا سَكَنَ ما قبلهما خرجتا من شَبَهِ الألف؛ لأنَّ الألفَ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، فلذلك يصحّان فيه كـ(دَلْوٍ) و(ظَبْيٍ)، وكذلك (عَدُوٌّ) و(وَلِيٌّ)؛ لأنَّ الحرفَ المشدَّد حرفان أوّلهما ساكنٌ، ولذلك يجريان في ذلك مَجرى الحروفِ الصحيحةِ، فيجري عليها أنواع الإعراب كما يجري على الصحيح[١].

«وتُقْلَبُ الواوُ ياءً إذا انكسر ما قبلَها كـ(شَقِيٍّ) و(غَازٍ)»

أمّا (شَقِيّ) فهو (فَعِيل) من الشَّقاء، والشَّقاوة، بالفتح والكسر، نقيض السعادة، وكذلك الشَّقوة، وأصلُهُ: (شَقِيوٌ)، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت فيها الياء، وأُبدلت من الضمّة كسرةً لتسلم الياء، وقد سبق ذلك.

وأمّا (غَازٍ) فهو اسمُ فاعلٍ من الغَزْوِ، وأصلُه: (غازِو)، فوقعتِ الواوُ طَرَفاً وقبلها كسرة، والطَّرفُ في حكمِ الساكن؛ لأنّه يعرضه الوقفُ، فقلبت كما في (مِيْزان)و(مِيْقات)، ولم يُعْتَدَّ بالتاء في(غازِيَة)؛ لأنّها طارئةٌ بعد إعلال الكلمة، فهي كالمنفصلة عنه، وإنّما صَحَّحُوها في (جِنْذُوَة)[٢]، وهي القطعة من الجبل، وإن كانت آخراً لأنّها لو قلبوها ياء فقالوا: (جِنْذِيه)، لم يُدْرَ أنّها (فِعْلُوة) أو (فِعْلِيَة)[٣].

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ٩٩.

(٢) (جنذوة) بالجيم في جميع النسخ. وفي اللسان (خوذ) ٣: ٤٩٠: «و(الخُنْذُوة): الشعبة من الجبل، مثّل بها سيبويه، وفسّرها السيرافي، قال: ووجدتُ في بعض النسخ (حُنْذُوة)، وفي بعضها (جُنْذُوة)... وحُكيت (خِنْذُوة) بكسر الخاء، وهو قبيح؛ لأنّه لا يجتمع كسرة وضمّة بعدها واو، وليس بينهما إلّا ساكن؛ لأنّ الساكن غير معتدٍّ به، فكأنّه (خِذُوَة)، وحُكيت (جِنْذِوَة) و(خِنْذِوَة) و(حِنْذِوة) لغات في جميع ذلك حكاه بعضُ أهل اللغة، وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب سيبويه. وهذا لا يعضده القياس ولا السماع، أمّا الكسرة فإنها تُوجب قلب الواو ياء، وإن كان بعدها ما يقع عليه الإعراب وهو الهاء، وقد نفى سيبويه مثل ذلك. وأمّا السماع فلم يجئ لها نظير، وإنّما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والخاء والجيم؛ لأنّ نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها».

(٣) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٤: «فأمّا (حِنْذُوة) فإنما صحّت فيها الواو وإن كانت آخرًا، من قبل أنّهم لو قلبوها فقالوا: (حِنْذِية) لم يعلم أأصلها (فِعْلِوة) أم (فِعْلِية)، ولجرت مجرى (حِذْرِية) و(هِبْرِية) و(عِفْرِية). قال أبو العبّاس: (حُنْذُوة) أيضًا بضم الحاء والذال: شُعبةٌ من الجبل».

«وشذَّ قَلْبُها مع الحاجز كـ(دِنْيا) و(صِبْيان)»

أبدلوا الواوَ هاهنا ياءً؛ لأنَّ بينَ الكسرةِ والواوِ حرفًا ساكنًا[١]،فلم يَعْتَدُّوا بالساكن حاجزاً، فكأنَّ الكسرة جاورت الواو فقالوا: (هو ابن عمٍّ دِنْيٍ ودِنْيا، و[دِنْيَةٍ] [٢]، ودُنْيَا) إذا ضَمَمْتَ الدال لم تُجْرِ، وإذا كسرتَ إن شئت أجريت، وإن شئت لم تُجْرِ، وإذا أضفت (العَمَّ)إلى معرفة لم[يجز] [٣] الخفضُ في (دِنْيٍ) تقول: (هو ابنُ عَمِّهِ دِنْيا ودِنْيَـةً)، أي: لَحًّا؛ لأنّ (دِنْياً) نكرةٌ، فلا تكون نعتاً لمعرفةٍ[٤]، وهو من الواو؛ لأنّه من الدُّنُوّ.

وقالوا: (صِبْيَة) و(صِبْيان) في جمع (صَبِيّ)، والأصلُ: (صِبْوَةٌ) و(صِبْوَان)؛ لأنّه من صَبَوتُ أَصْبُو، وربّما قالوا: (صِبْوان) على الأصل، و(صُبْيَان) بضمّ الصّاد مع الياء، وذلك أنّه ضَمَّ الصادَ بعد أن قَلَبَ الواوَ في لغة من كَسَرَ وأقرَّ الياءَ على حالِها.

وقالـوا: (ناقةٌ بِلْوُ أسفارٍ، وبِلْيُ أسفار)[٥]، وهو من (بَلَوْتُ).

و(ناقَةٌ عِلْيَانُ) و(عِلْيانة)، أي: طويلةٌ جسيمة[٦]، وهو من (عَلَوْتُ)، وكلُّ ذلك شاذٌ يُقتصرُ على المسموعِ منه.

«وإذا وقعتْ بعد ألف الجَمْعِ الذي بعدَه حرفان همزةٌ عارضةٌ في الجمع وياءٌ، قلبوا الياءَ ألفاً، والهمزة ياءً، نحو: (مَطايا) و(حَوايا)»

الهاء[٧] في«بعدَه» تعودُ إلى ألفِ الجمعِ،يعني: الجمعَ الذي بعد ألفه حرفان، وهو الجمع الذي لا ينصرف.

---

(١) (حرف ساكن) في د.

(٢) (دِنْيا) في د. وأثبت ما في الصحاح ٦: ٢٣٤٢.

(٣) (يجر) بالراء في د. وأثبتّ ما في الصحاح ٦: ٢٣٤٢.

(٤) الصحاح (دنا)٦: ٢٣٤٢.

(٥) انظر الصحاح (بلا) ٦: ٢٢٨٤.

(٦) انظر اللسان (علا) ١٥: ٩٢.

(٧) (الياء) في ع.

واعلم أنّ (مَطيَّة) و(رَكِيَّة)[1] وزنُها (فَعِيلَة) كـ(صَحِيْفَة)، والأصلُ: (مَطِيْوَة)، و(رَكِيْوَة)، من مَطَوْتُ بهم، أي: مَدَدْتُ بهم في السَّيْرِ، ورَكَوْتُ الشيءَ شددتُهُ وأصلحتُه، فقُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت فيها الياء، فلمّا جمعتهما على الزيادة كان حكمُهما حكمَ الرّباعي كـ(جَعافِر) فقلت: (مَطايِي) و(رَكايِي)، فقلبت الياءُ الأولى همزةً فقلت: (مَطائِيُ)، و(رَكائِيُ) كـ(صَحائِف)، فأبدلوا من الكسرةِ فتحةً، ومن الياء ألفاً، فصارت (مَطاءا) و(رَكاءا)، ثمّ أبدلوا من الهمزة ياءً فصارت (مَطايا) و(رَكايا)، على حدّ صنيعهم في (خَطايا). وقد علّلنا هناك[2].

وتقول: (حَوايا) و(شَوايا) في جمع (حاوِية) و(شاوِية) فاعلتين من (حَوِيْتُ) و(شَوِيْتُ)، وأصلُهما: (حَواوِي) و(شَواوِي) كـ(ضَوارِب)، فاكْتَنَفَتْ ألفَ الجمع واوان: إحداهما: المنقلبة عن ألف (حاوِيَة)و(شاوِيَة). والأخرى: عينُ الكلمة. فقُلبت الثانيةُ [همزة] [3]؛ لوقوعها بعدَ ألفٍ زائدةٍ قريبةٍ من الطَّرَفِ على حدّ صنيعهم في (أَوائِل) فصارت (حَوائِي) و(شوائِي) فأبدلوا من الكسرةِ فتحةً، ومن الياء ألفاً، ثم من الهمزة ياءً، على ما ذكرنا فصار (حوايا) و(شوايا)[4].

«وشذَّ (هَداوَى)»

قالوا: (هَدِيَّة) و(هَداوَى)[5] و(مَطِيَّة، ومَطاوَى) و(شَهِيَّة، وشَهاوَى)، كأنَّ قائلَ هذا كَرِهَ حصولَ الياءين بين الألفين؛ لأنّ الياءَ قريبةُ المخرجِ من الألف، فيكون كاجتماع

---

(١) كتب فوقها في د (وهي البير)، وأدرجت في الكلام في ع.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٩٠، وشرح المفصل ١٠: ١١٣، والممتع ٢: ٦٠٣.

(٣)(ألفًا) في جميع النسخ، والصواب ما أثبتُّه وهو الموافق لكلامه. انظر شرح المفصل ١٠: ١١٤، والكناش ٢: ٢٩٩.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٣٩١، والمفصل ٣٩١، وشرح المفصل ١٠: ١١٣، ١١٤.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٣٩١: «وقد قال بعضُهم: (هَداوَى) فأبدلوا الواو؛ لأنّ الواو قد تبدل من الهمزة».

الألفات، فجعلَ مكانَ الياءِ الواوَ؛ لبعد الواوِ من الألفِ، وهو شاذٌّ[١]، واللغة الجيِّدة المشهورة (هَدايا) و(مَطايا) و(شَهايا).

«وقالوا: (أَدَاوَى) لمشاكلة الواحِدِ»

إذا جمعت هذا الجمع ما الواو فيه[٢] ظاهرة كـ(الإداوة) وهي المطهرة. و(العِلَاوة) وهي ما عَلَّيْتَ به على البعير بعد تمام الوِقْرِ، أو علَّقته عليه، نحو: (السِّقاء) و(السَّفُّود)[٣].

و(الهِراوة) وهي العصا. فإنّك تزيدُ ألفَ الجمعِ ثالثةً،فتقع بعدها الألف [التي] [٤] كانت في الواحد وهو موضع يُكسر فيه الحرف، فتنقلب حينئذٍ همزة مكسورة، فتصير (أداءِوُ) كـ(أداعِو) فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار (أدائِيُ)،فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار (أداءَا) كـ(أَداعا)، فقلبت الهمزة واواً لتشاكل الجمع الواحد في وقوع واحد بعد ألف، وليُعلمـوا بذلك أنّ الواو التي في(إداوة) وإن كانت رابعةً صحيحةٌ غيرَ منقلبة[٥].

وإذا كانوا قد راعوا الزائدَ في الجمع، نحو ياء (خَطِيْئة) فقالوا: (خطايا) فهم بمراعاة الأصلي أجدر، لكن الواو في الواحد لام الكلمة، وفي الجمع بدل من الهمزة المبدلة من ألف (إداوة)، والألفُ الأخيرةُ في الجمع بدلٌ من الياءِ المبدلة من واو (إداوة) فوزن (أَدَاوَى): (فَعاوَل)، وإنّما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً، وذلك لأنَّ اللامَ إذا كانت واواً رابعةً فصاعداً كَثُرَ قلبُهم إيَّاهَا إلى الياء، نحو: (أغزيتُ) و(استَدْعَيْتُ)

---

(١) وفي اللسان (هدى) ١٥: ٣٥٧: «قال أبو زيد: (الهداوى) لغة عليا معدّ، وسفلاها (الهدايا)». وفي شرح الشافية ٣: ١٨٢: «وقد قالوا: (هداوى) في جمع (هديّة)، قلبوا الهمزة واوًا لوقوعها بين الألفين كما في (حمراوان)، وهو عند الأخفش قياسي، وعند غيره شاذٌّ».

(٢) أي في واحده.

(٣) اللسان (علا) ١٥: ٩٠.

(٤) إضافة من حاشية ع يقتضيها السياق. وانظر شرح المفصل ١٠: ١١٤.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٣٩١، والمنصف ٢: ٦٤.

و(مَغْزَيان) و(غازية) و(مَحْنِيَة)[١].

«وإذا لم تكن الهمزةُ عارضَةً كـ(شَواءٍ) لم تُقْلَبْ»

يعني إذا كانت الهمزةُ موجودةً في الواحد عيناً فإنها تبقى على أصلِها إذا جُمِعَ هذا الجمع، تقول في جمع (جائِية) اسم فاعلةٍ من (جَأَى، جَأْياً) أي: عَضَّ، و(شائِية) من (شَأَاهُ، شأْواً)، إذا سَبَقَهُ: (جَواءٍ) و(شَواءٍ) منقوصين، كـ(غَواشٍ) و(جَوارٍ)، فرْقاً بين ما همزته أصليّةٌ ثابتةٌ في الواحد، وبين العارضة.

وكذلك لو جمعتَ (جائيةً) و(شائيةً) فاعلتين، من (جاءَ يَجِيءُ)، و(شاءَ يَشاءُ) هذا الجمع، لقلت: (جَواءٍ) و(شَواءٍ)؛ لأنّ الهمزةَ وإن كانت في الأصلِ ياءً لكنَّها انقلبت في اسم الفاعل همزةً، فهي كهمزة (قائِل) و(بائع)، فليست عارضةً في الجمع، بل هي الثابتة في الواحد، وإذا كانوا يقولون في (سَفِينة): (سَفائِن)، فيأتون بهمزةٍ لم تكن في الواحد، فإذا كانت في الواحد كان المجيءُ بها في الجمع وثباتُها واجباً[٢].

«وتقول (حَيِيَ) كـ(بَقِيَ) حملاً على (يَحْيا)،
والأكثر (حَيَّ) بالإدغـام، وبفتح الفاء، وكسرها»

هـذا هو النوعُ الرابعُ من أنواعِ المعتلّات، وهو المعتلُّ العين واللام، ويقال له: (اللفيف المقرون) أيضاً؛ لاجتماعِ حرفي العلّةِ فيه مجتمعين. فإن [اختلف] [٣] فيه الحرفان كانت العين واواً واللام ياءً، نحو (شَوَيْتُ) و(حَوَيْتُ)، ولا يعكس لما فيه من النَّقل من الثَّقيل إلى ما هو أثقل منه. وقد صِيغَ الفعلُ منه على (فَعَلَ يَفْعِلُ) كـ(شَوَى يَشْوِي شَيّاً)، وحكمُهُ حكمُ (رَمَى يَرْمِي رَمْياً)، والفاعـلُ (شَـاوٍ) كـ(رَامٍ)، والمفعولُ (مَشْوِيّ) كـ(مَرْمِيّ).

وعلى (فَعِلَ، يَفْعَلُ) كـ(طَوِيَ يَطْوَى طَوًى) إذا جاعَ، فهو طاوٍ، وطَوِيَ بطنُه، إذا

---

(١) شرح المفصل ١٠: ١١٤.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٧٧، والمنصف ٢: ٦٣، وشرح المفصل ١٠: ١١٣.

(٣) (اختلفت) في د، وأثبتُّ ما في ع.

ضَمُرَ فهو طَوٍ، وحكمُهُ حكمُ (شَقِيَ يَشْقَى).

وإن اتفقا فهما ياءان أو واوان، **فالياءان** كـ(حَيِيَ) و(عَيِيَ) ولم يُصَغْ منهما إلّا (فَعِلَ) مكسوراً؛ لأنَّ الكسرةَ تُناسبُ الياءَ. **والواوان** نحو: (ثَوَى)، وسيأتي حُكْمُهُ.

فإذا اجتمع حرفا علّة فلا يُعلّان معاً؛ لأنّه إجحافٌ بالكلمة، ويتوالى إعلالان، وربّما أدّى إلى حذفٍ وتغييرٍ، وإنّما يُعَلُّ إحداهما.

فالأولى بالإعلالِ الأخيرة التي هي اللام؛ لتطرّفها وطروِّ التغييرِ عليها نحو: (شَوَى) و(ذَوَى)، وقَلَّ العكسُ كـ(غاية) و(راية) و(آية) و(طاية) و(ثاية) ولقلّته لم يشتقُّوا منه فعلاً.

وكان القياس في (حَيِيَ) و(عَيِيَ) أن تُقلبَ الياءُ الأولى ألفاً؛لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فيعتلُّ العينُ ويصير اللفظُ (حايَ) و(عايَ)، وقد اعتلّت هذه اللام في المضارع بقلبها ألفاً، وسكونها في حالِ الرَّفعِ، وحذفها في حال الجزم، والأفعالُ كلُّها جنسٌ واحد، فلو أُعلَّت العينُ أيضاً في الماضي لكان إجحافاً بالكلمة، فنـزَّلوا الياءَ التي هي عين منـزلةَ الحرفِ الصحيحِ لصحَّتها في المضارع.

ثم للعرب فيه مذهبان:

أحدهما: (حَيِيَ) و(عَيِيَ) من غير إدغام؛ لأن هذه اللام قد تعتل، وتسكن في الرفع، وتحذف في الجزم نحو: (يَحْيَا)، و(لم يَحْيَ)، فلما لم تلزمها الحركة انفصلت من دال (شدّ)؛ لأنها متحركةٌ في الرّفع، ولا تحذفُ أصلاً؛ ولأنَّ المضارعَ لم يجرِ فيه الإدغامُ؛ لأنّ اللامَ تنقلبُ فيها ألفاً لتحرّكها في الأصل، وانفتاحِ ما قبلها، فلم يمكن الإدغام، لاختلاف الحرفين؛ ولأنَّ الألفَ لا تُدغم فيها فحمل الماضي على المضارع في البيان / [٦٧٧]، تقول: (زيدٌ حَيِيَ) و(الناسُ حَيُوا) كـ(عَمُوا)، قال[1]:

---

(١) القائل هو أبو حُزابة الوليد بن حنيفة الحنظلي. وقال ابن بري في أماليه على الصحاح: هو لمودود العنبري. انظر اللسان (حيا) ١٤: ٢١٨، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٦٣.

٢١٦٠- وكُنَّا حَسِبْناهُمْ فَوارِسَ كَهْمَسٍ
حَيُوا بَعْدَما ماتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا[١]

أي: حَسُنَتْ حالُهم بعد سُوء. واللغةُ الكثيرةُ المشهورةُ (حَيَّ) بالإدغام كـ(ظنَّ)، و(حَيُّوا) كـ(ظَنُّوا).

وأنشد «الأصمعي»[٢]:

٢١٦١- عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمامَةْ
وَضَعَتْ لها عُودَيْنِ مِنْ ضَعَةٍ وآخَرَ مِن ثُمامَةْ[٣]

قال «أبو علي»[٤]: لأنَّ الياءَ لزمها الحركة،فصارت بلزومِ الحركة مشابهةً للصحيح، فأُدغمت كما أدغم الحرف الصحيح في نحو: (شَدَّ)، ولهذا حذفوا الياء في نحو: (جَوارٍ) في الرفع والجرّ لما لم تكن متحركة، وأثبتوها في النصب لحركتها، وقُرئ: ﴿ويَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ و﴿مَنْ حَيَّ عن بَيِّنَةٍ﴾[٥] باللغتين[٦].

«و(حُيِيَ) في هذا المكان و(حُيَّ) بالكسر، والضم»

---

(١) البيت في الكتاب ٤: ٣٩٦، والتكملة ٦٠٥، والمنصف ٢: ١٩٠، وشرح المفصل ١٠: ١١٦.

(٢) البيتان نُسِبا إلى عبيد بن الأبرص، وهما في ديوانه ١٢٦، برواية:

بَرِمَتْ بنو أسدٍ كما بَرِمَتْ ببيضتها الحمامةْ

وعليه فلا شاهد فيه، ونُسب في الصحاح (حيا) إلى يزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ملحقات ديوانه ٢٤٤، ونُسب إلى سلامة بن جندل، وهو في ملحق ديوانه ٢٤٦.

(٣) البيتان في الكتاب ٤: ٣٩٦، والتكملة ٦٠٥، والمنصف ٢: ١٩٠، والممتع ٢: ٥٧٨.

(٤) انظر التكملة ٦٠٦.

(٥) ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ويَحْيى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]. قرأ نافعٌ،والبزيُّ عن ابن كثير، وأبو بكر: ﴿ويَحْيَا من حَيِيَ﴾ بالإظهار، وقرأ الباقون: ﴿حَيَّ﴾ بالإدغام.حجة القراءات ٣١١، والنشر ٢: ٢٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٣٧.

(٦) انظر المنصف ٢: ١٨٨، والممتع ٢: ٥٧٨.

إذا بنيتَ هذا الفعلَ للمفعول قلت: (حُيِيَ في هذا المكان) كـ(رُمِيَ)، وإنما أتينا بالجارّ والمجرور ليصِحَّ بناؤه للمفعول إذ كان لازماً؛ ليقوم الجارُّ والمجرور مقام الفاعل، كما تقول (سِيْرَ بزيدٍ).

وتقول في لغة من أدْغَمَ: (حُيَّ في هذا المكان)[١] وتضمُّ الحاء على الأصل، وتكسره للتخفيف، وهو أكثر[٢]؛ لأنَّ الحرفَ المشدَّدَ قد يُنَزَّلُ مَنْزِلةَ الحرفِ الواحِدِ؛ لأنَّ اللسانَ ينبو عنه نبْوَةً واحدة، ولهذا سَمَّى «الخليلُ» نحو: (شدَّ) و(مَدَّ) ثنائياً،فكما امتنع أن تقعَ ياءٌ في الطرف قبلها ضمّة لم يستحسن أن تقعَ ياءٌ مشدَّدةٌ قبلها ضمَّة، وهذا كما تقول: (قَرْنٌ أَلْوَى) و(قُرُونٌ لِيٌّ)[٣] يجوز فيه الضمُّ والكسرُ، والكسرُ أكثرُ.

«و(أحْيَا) (يُحْيِي) و(حايا) (يُحايِي) و(لن يُحْيِيَ) ولا تُدْغَمُ»

الأصل في (أحْيا) و(حايا): (أَحْيَيَ) و(حايَيَ) كـ(أَكْرَمَ) و(قاتَل)، فانقلبت الياءُ الأخيرةُ التي هي اللامُ ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فلم يمكن الإدغامُ لاختلاف الحرفين.

وكذلك لا يجوز الإدغام في (يُحْيِي) و(يُحايِي)؛ لأنّ هذه الأفعالَ لا يدخلها الضمُّ البتة، فلا حركة فيها على الياء في حال الرفع أصلاً، فلا يُدغم فيها شيءٌ؛ لأنَّ الساكنَ لا يُدغَمُ فيه.

وكذلك تقول: (لن يُحْيِيَ) فلا تدغم؛ لأنّ حركةَ[٤] الياءِ الأخيرةِ ليست بلازمةٍ، بل

---

(١) انظر المنصف ٢: ١٨٨.

(٢) (بضمّ الحاء على الأصل وبكسره للتخفيف وهو الأكثر) في ع.

(٣) حكى ذلك سيبويه في الكتاب ٤: ٤٠٤، وانظر المنصف ٢: ١٨٩. وانظر شرح المفصل ١٠: ١١٨، والممتع ٢: ٧٦٢. وفي اللسان (لوي) ١٥: ٢٦٣: يقولون: (لِيٌّ) جمع (أَلْوَى) سُمع (لُيٌّ) بضم اللام، ولم يكسروها، وإن كان القياس ضمّها، وخالفوا بابَ (بِيض)؛ لأنّه لمّا وَقَعَ الإدغامُ في الحرف ذَهَبَ المَدُّ وصار كأنّه حرفٌ متحرّكٌ.

(٤) (الحركة) في ع.

هي حركةُ الإعرابِ تزولُ في حالِ الرفعِ والجزمِ، وشرطُ[١] الإدغام كونُ الحركةِ لازمةً[٢].

«و(أُحْيِيَ) و(حُوْيِيَ) و(أُحِيَّ) و(حُوْيَّ)»

إذا بَنَيْتَ (أَحْيا) و(حايَى) للمفعول فَلَكَ أن تقولَ: (أُحْيِيَ) و(حُوْيِيَ) على البيان، وإن شئتَ أدغمتَ؛ لأنَّ حركةَ الياءِ التي هي اللام لازمةٌ لا تزولُ البتة، فقلت: (أُحِيَّ) بنقل حركة الياء الأولى التي هي عين الكلمة إلى الفاء، لئلا يتوالى ساكنان على غيرِ حدِّهِ، وتُدغم الياء في الياء، و(حُوْيَّ) بالإسكان والإدغام، ولا يحتاج إلى النقل؛ لأنَّ التقاء الساكنين هاهنا على حدِّه؛ إذ الساكن الأول حرفُ مدٍّ، والثاني مُدغمٌ[٣].

«و(اسْتَحْيَيْتُ) وقد يقال: (اسْتَحَيْتُ)»

إذا بنيتَ (اسْتَفْعَلَ) من (حَيِيَ) ففيه لغتان:

إحداهما: وهي لغةُ أهلِ الحجاز (اسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اسْتَحْيَيْتُ) بياءين، وهذا مقتضى القياس؛ لأنّهم صحَّحوا الياءَ الأولى في (اسْتَحْيا) وهي عينُ الفعل، وأعلّوا الثانية، وهي لام الفعل، ولا يجوز الإدغام في (يَسْتَحْيِي) و(لن يَسْتَحْيِيَ) لما تقدّم، فإن بنيتَه لما لم يُسَمَّ فاعلُه قلتَ: (استُحْيِيَ) بالبيان، و(اسْتُحِيَّ) بإدغامِ الياءِ الأولى في الثانية بعدَ إسكانِها، ونقلِ حركتها إلى الحاء.

[الثانية] [٤]: (استَحَيْتُ) بياءٍ واحدةٍ بحذفِ العينِ، ووزنها (اسْتَفَلْتُ)، وهي لغةُ بني تميم.

واختلفوا في كيفية هذا الحذف:

---

(١) (ولشرط) في ع.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١١٨.

(٣) انظر المنصف ٢: ١٨٨، وشرح المفصل ١٠: ١١٨.

(٤) (الثاني) في د، ع. والتصويب منّي.

فذَهَبَ «الخليلُ» إلى أنّه لالتقاء الساكنين[١]، وذلك أنَّ عينَ الفعلِ منه معتلّةٌ كأنّها في الأصل قبل دخولِ السين (حايَ) كـ(باع) بإعلال العين، ثمَّ دخلت عليه السين، فصار: (اسْتَحايَ) كـ(اسْتَباعَ)، ثم اتّصل به ضميرُ المتكلم، فسُكِّنَتْ الياءُ وقبلها الألف ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين[٢].

ولا يخفى ضعفُ هذا القول؛ لأنّهم استمروا على هذا الحذف من غيرِ اتّصال ضمير، وفي المضارع[٣]، فقالوا: (اسْتَحَى يَسْتَحِي) و(لن يَسْتَحِي) مع أنّه لم يلتقِ فيه ساكنان.

وذَهَبَ «المازنيُّ»[٤] إلى أنّهم استثقلُوا اجتماع ياءين في (اسْتَحْيَيْتُ) فألقوا الأولى منهما بعد سكونها، وإلقاء حركتها على الحاء، وألزموها هذا الحذفَ في لغتهم، كما ألزمت العرب الحذفَ في (يَرَى)و(يُرِي) تخفيفاً.

فإن بنيته للمفعول قلت: (استُحِي) لا غير.

مسألة:

لك في (أَحْيِيَةٍ) و(أَحْيِياء) جمع (حَياء الناقة) وجهان:

أحدهما: (أَحْيِيَة) و(أحْيِياء) بالإظهار؛ لأنَّ الجمعَ فرعٌ على الواحد، واللام في الواحد غيرُ باقيةٍ على لفظها، وإنّما هي مبدلةٌ على حدِّ إبدالها في (رِداء) و(سِقاءٍ) / [٦٨٠] فلما لم تكن ظاهرةً في الواحد لم يُعْتَدَّ بظهورها في الجمع، فكأنه لم يلتقِ فيه مثلان بالنظر إلى الواحد.

الثاني: (أَحِيَّة) و(أَحِيَّاءُ) بالإدغام، لاجتماع الياءين، ولزوم تحريك الثانية.

---

(١) وهو الذي حكاه سيبويه. انظر الكتاب ٤: ٣٩٩.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢: ١٢٢٠.

(٣) وفي المنصف ٢: ٢٠٤: «قال أبو عثمان: ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنّه لو كان حذفها لردّها إذا قال: (هو يفعل)، فيقول: (هو يستحيُّ) فاعلم». وفي شرح المفصل ١٠: ١١٨: «قال أبو عثمان: لو كان الحذف لالتقاء الساكنين لزدت في المضارع - أي الياء - وكنت تقول: (يستحيي)، ولم يفعلوا ذلك».

(٤) في «التصريف». وانظر المنصف ٢: ٢٠٤.

وكذلك تقول في جمع (عَيِيّ): (أعْيِيَة) و(أعْيِياءُ) و(أعِيَّة) و(أعِيَّاء)، لكن الإدغام ها هنا أَوْجَهُ منه في (أحِيَّة)؛ لأنَّ اللامَ لا تثبتُ في واحدِ (أَحِيَّة) بل تبدلها همزة، فالتحريك لم يلزم الياء، وإنّما لَزِمَ الهمزة التي هي بدلٌ منها.

وأمّا (أعيَّة) فاللامُ ثابتةٌ في الواحدة متحرّكة، وهو (عِيِيٌّ) فقويت فيها الحركة لوجودها في الجمع والواحد، فَقَوِيَ وَجْهُ الإدغامِ.

قال «أبو عثمان»[١]: «وسمعنا مَنْ يقول من العرب: (أعْيِيَاء) و(أَعْيِيَة) فَيُبَيِّن».

قال: «وأكثرُ العربِ يُخفي، ولا يُدْغِم»؛ لأنّ الإخفاءَ وسيطٌ بين الإظهار والإدغام، فعدلوا إليه لاعتداله فيه؛ إذ فيه محافظة على البابين، وهو شبيهٌ بهمزة بينَ بينَ[٢].

«وتسلمُ الواوانِ في نحو (قُوَّةٍ) و(بَوٍّ)»

الكلمةُ إذا كانت معتلّةَ العين واللام، وكانتا واوين تسلمان إذا سكنت الأولى وتحرّكت الثانية كـ(قُوَّةٍ) و(بَوٍّ) وهو جلد حُوار يُحْشَى إذا مات ولد الناقة لتَعْطِف عليه[٣]، وذلك لأنَّ الواوَ تحَصَّنَتْ بالإدغام فلم تُقلب، ولأنَّ اللامَ اعتلّت في المضارع نحو: (يَقْوَى) فلو اعتلّت العينُ هاهنا لَزِمَ على الكلمة إعلالان، وهو إجحافٌ بها.

وأدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثلين، وكذلك إذا انفتحت العينُ تسلم، نحو: (التَّوَى) وهو الهلاك، وهو من مضاعف الواو، ويدُلُّك عليه قولهم: (التَّوُّ) الفرد. وفي الحديث: «**الطّوافُ تَوٌّ، والاستجمارُ تَوٌّ**»[٤]، وهو من معناه ولفظه؛ لأنّ الهلاك

---

(١) في «التصريف»، انظر المنصف ٢: ١٩١.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١١٨.

(٣) اللسان (بوا) ١٤: ١٠٠.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الحج – باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع) (١٣٠٠) من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الاستجمارُ تَوٌّ، ورميُ الجمارِ تَوٌّ، والسّعي بين الصَّفا والمروة تَوٌّ، والطَّوافُ تَوٌّ، وإذا استجمَرَ أحدكم فليستجْمِر بتَوٍّ». و(التَّوُّ) هو الفرد أو الوتر. وانظر غريب الحديث لابن الجوزي ١: ١١٤. وهو باللفظ الذي أورده الزنجاني – رحمه الله – في شرح المفصل ١٠: ١١٩.

أكثرُ ما يكون مع الواحد[١]، ولم تقلب الواو هاهنا، وإن تحرّكت وانفتحَ ما قبلها لئلا يجتمعَ عليه إعلالان: إعلال اللام، وإعلال العين، وكانت اللام أولى بالإعلال لتطرُّفها.

«وتقول: (قَوِيَ) كـ(حَيِيَ) ولا إدغام فيه»

مضاعفُ الواو مختصٌّ بـ(فَعِلْتُ) بالكسر؛ لأنهم لو بنوا منه (فَعَلْتُ) أو(فَعُلْتُ) لقالوا: (قَوَوْتُ) و(قَوُوتُ)، وهم استثقلوا الواو الواحدة، فبنوه على (فَعِلْتُ) كـ(رَضِيْتُ) و(شَقِيتُ) فأولى أنْ يستثقلوا الواوين والضمَّة، وكنتَ تقولُ في المضارع: (يَقْوُوا) فاستثقلوا اجتماعَ الواوين كما استثقلوا اجتماع الهمزتين فعدلوا إلى بناء (فَعِلْتُ) لتنقلب الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها، ويزول الثقلُ باختلاف الحرفين على حدِّ صنيعهم في (حَيَوان)، وأصلُه: (حَيَيان)، وإذا كانوا قد قلبوا الأَخَفَّ إلى الأثقل؛ ليخفّ اللفظُ بزوال التضعيفِ فقلبُهُم الأثقل إلى الأخفّ بزوال التّضعيف أجدرُ.

فلذلك قالوا: (قَوِيتُ) و(حَوِيتُ) والأصلُ: (قَوِوْتُ) و(حَوِوْتُ)، فانقلبت الواوُ التي هي لام ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وصحَّت العينُ لاعتلال اللام[٢]؛ لئلا [يجتمعَ][٣] على الكلمة إعلالان مجتمعان[٤]، وأجرَوْا ذلك مُجرى ما لامه ياء نحو: (رَوِيتُ) كما أجروا (أَغْزَيْتُ) مُجرى بنات الياء، ولا إدغامَ هاهنا، إذ لم يلتقِ مثلان في اللفظ؛ لأنَّ الواوَ الثانية انقلبت ياء.

ويجوز إسكانُ عينِهِ فتقول: (قَوْيَ) و(حَوْيَ)، ولا يجوز حينئذٍ قلبُ الواوِ ياءً وإدغامها في الياء، كما في (سَيِّد) و(مَيِّت)؛ لأنَّ سكونَ الواوِ هاهنا عارضٌ، والأصلُ التحريك.

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١١٩.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١١٩.

(٣) (يجمع) في د. وما أثبتُّه من ع.

(٤) (مجتمعان) ساقط من ع.

وتقول في (افْعَالَّ) مثل (احْمارَّ) من القُوَّة، والحُوَّة، - وهو لون يخالط الكُمتة، مثل صَدَإ الحديد. وقال «الأصمعيُّ»: هي حُمرةٌ تضرب إلى السواد -: (اقْواوَى) و(احْواوَى)، والأصل: (اقْواوَوَ)، و(احواوَوَ) فقلبوا الواو الأخيرة ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ولم يدغموا لاختلاف الحرفين، فإنّ انقلابَ الثانية ألفاً أخرجهما عن أن يكونا مثلين.

قال «الزمخشري»[١]: «ولم يُدغموا؛ لأنّ الإدغامَ كان يُصَيِّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ في نحو: (يَغْزُو) و(يَسْرُو) لو قالوا: (احواوَّ) (يَحْواوُّ)».

وفي هذا التعليل نظرٌ؛ لأنَّ الواو المشدَّدة لا تثقل عليها حركات الإعراب؛ لقوّتها بالإدغام، نحو: (عَدُوّ) و(عُتُوّ).

وتقول في مصدره: (اِحْوِيّاء)[٢]. ذكره «سيبويه»[٣]. والأصل: (اِحْوِيْواوٌ) مثْلُ (احْمِيْرار)، فقلبوا الواوَ الثانيةَ ياءً لاجتماعها مع الياء، والسابقةُ ساكنةٌ، وهذه الياء مبدلةٌ من الألف في (احْواوَى) للكسرة قبلها، وقلبت الواو الأخيرة همزة؛لوقوعها طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ، كما في (كِساءِ)و(رِداءِ).

وقال بعضهم: (احْوِيْواء) فلم يُدغم كما لم يُدغم في (سُوْيِرَ) إذ كانت الواوُ بدلاً من ألف(ساير).

/ ومَنْ قال في (اشْهِيْباب): (اشْهِباب)، فحذفَ الياءَ تخفيفاً لطولِ الاسم قال: (احْوِواء)، ولم يُدغم لتوسُّط الواوين، كما لم يُدغم في (اقْتِتال)؛ لأنَّ التاءين وإن كانتا مثلين فقد قويتا بكونهما حشواً، ولم تجعلا كالدال في (شَدَّ) و(مَدَّ) لتطرُّفهما. [٦٨١]

ومَنْ قال: (قِتّال) فأدغمَ قال: (حِوّاء)، أدغم الواو في الواو بعد نقل حركة الواو

---

(١) في المفصل ٤١٧.

(٢) انظر شرح المفصل١٠: ١٢٠.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٠٤.

الأولى إلى الحاء، وحَذَفَ همزةَ الوصلِ للاستغناء عنها[١].

«وحُكمُ (وَشَيْتُ) حُكمُ (وَعَدْتُ) و(رَمَيْتُ)
وحُكمُ (يَدَيْتُ) حُكْمُ (يَمَنْتُ) و(رَمَيْتُ)»

هذا هو النوعُ الخامسُ من أنواعِ المعتلّات، وهو المعتلّ الفاء واللام، ويقال له: (اللفيف المفروق)؛ لافتراقِ حرفي العلّة فيه.

واللامُ فيه لا تكون إلّا ياءً، والفاءُ قد تكون واواً، وقد تكون ياءً، نحو: (وَشَيْتُ) و(يَدَيْتُ)، فحكمُ (وَشَيْتُ) حكمُ (وَعَدْتُ) و(رَمَيْتُ)؛ لأنّه معتل الفاء الواوي كـ(وَعَدْتُ). ومعتلّ الياء اليائي كـ(رَمَيْتُ)، فحكمُ فائه حكمُ فاء (وَعَدْتُ)، تَسْقُط حيث تَسْقُط، وتَثْبُتُ حيث تَثْبُت، وتُقْلَبُ حيث تُقْلَب، وحكمُ لامِه حكمُ لام (رَمَيْتُ) فيما ذكرنا.

فتقول: (وَشَى يَشِي) بحذف الواو التي هي واو من المضارع لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، كما تحذفها من (يَعِدُ)، (فهو واشٍ)، و(ذاك مَوْشِيّ)، كما تقول: (هو رامٍ)، و(ذاك مَرْمِيٌّ).

وتقول في الأمر: (شِ)، وأصله: (شِيْ) كـ(عِدْ)، لكن الياء لمّا حُذفت في المضارعِ للجازمِ وأبقى الكسرة عليها، وقالوا: (لم يشِ) عُمِلَ في الأمرِ هذا العمل؛ لأنّه جارٍ على المضارع المجزوم، وتلحقه الهاءُ في الوقفِ، كما تقدّم.

وإنّما جازَ حذفُ الفاء واللام من قولك: (شِ ثوباً) و(لِ أمْراً) و(فِ بعهدك)[٢]؛ لأنّهما في الطرفين فلم يجتمع الإعلالان في جهة واحدة.

وحكمُ (يَدَيْتُ) حُكمُ (يَمَنْتُ) و(رَمَيْتُ)؛لمشاركته مع (يَمَنْتُ) في اعتلالِ فائِه، وهو ياء، و(رَمَيْتُ) في اعتلال لامه، وهو ياء، فتقول: (يَدَى يَيْدِي)، كما تقول: (يَمَنَ

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٠، والممتع ٢: ٥٨٩.

(٢) انظر المنصف ٢: ١٩٨.

يَيْمِنُ)، يقال: (يَدَيْتُ الرجلَ)، أصبتُ يدَه، (فهو مَيْدِيٌّ)، فإن أردتَ أنّك اتخذتَ عنده يداً، قلت: (أيديتُ عنده يداً، فأنا مُودٍ، وهو مُودًى إليه)[١]، و(يَدَيْتُ) لغة.

أنشد «الجوهري»[٢]:

٢١٦٢- يَدَيْتُ على ابنِ حَسْحاسِ بنِ وَهْبٍ ... بأَسْفَلِ ذي الجِذاةِ يَدَ الكريمِ[٣]

وهو من (اليد) التي هي النعمة والإحسان تصطنعُه.

و(اليُمْنُ): البركةُ، و(قد يَمَنَ فلان على قومه، فهو مَيْمُونٌ)، إذا صار مباركاً عليهم، و(يَمَنَهُم، فهو يامِنٌ)، مثل: شاءَمَهُمْ، وشُئِمَ. فهذه أنواع المعتلّات التي صُرفت منها الأفعال.

وأمّا المعتلّ الفاء والعين ويقال له: (اللفيف المقرون) أيضاً؛ لاقتران حَرْفَيِ العلّة فيه، وذلك كـ(يَيْن) اسم موضع؛ و(يوم) و(وَيْل)، ولا يبنى منها فِعْلٌ، كما كان يلزمهم من الإعلال؛ لسبب الفاء والعين، واجتماع إعلالين من جهة واحدة، لكنهم قالوا: (عامَلْتُهُ مُياوَمةً)[٤]، و(مُفاعَلَة) مصدر، والظاهر من حال المصدر مجيء فعله.

وقالوا: (يَوْمٌ أَيْوَم) فصحّحوا العينَ، وهو رديءٌ.

وقد جاء في الشعرِ الفعلُ من (الوَيْل) وأخواته مجرّداً ومزيداً، فالمجرد كقوله:

٢١٦٣- فَما والَ ولا واحَ ... ولا واسَ أبو هِنْدِ[٥]

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٠١.

(٢) في الصحاح (يدي) ٦: ٢٥٤٠. والبيت لبعض بني أسد، وهو معقل بن عامر الأسدي. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١: ١٩٣.

(٣) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٠، واللسان (يدي) ١٥: ٤٢١، وشرح الملوكي ٤١٣.

(٤) اللسان (يوم) ١٢: ٦٥١. أي: استأجرته باليوم.

(٥) البيت في المنصف ٢: ١٩٨، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٧٩، وقال عنه: فأمّا هذا البيت المعمول - وأنشده - فلا تلتفتنَّ إليه، فإنّه مصنوع خبيث، وفي الممتع ٢: ٥٦٧: هو من صنع النحويين. وانظر ارتشاف الضرب ١: ١٨٦، والتصريح ٢: ٤٧٠.

قال «ابن جني»[١]: «وهذا من الشّواذّ، وأظنُّه مولَّداً».

وأنشد أيضاً:

٢١٦٤ - تُوِيِّلُ إذْ مَلأْتُ يَدِي وَكَفِّي وكانَتْ لا تُعَلِّلُ بالقَلِيلِ[٢]

ثم قال: «وهذا ليس كالأوّل؛ لأنّه جاء بالفعل على (فَعَّلَ)، وإذا كان هكذا فقد أُمِنَ فيه الحذفُ والقَلْبُ اللذان كانا يُخافانِ في (فَعِلَ)» من اعتلال الياء وحذفها عند سكون الواو، وكانا يجب منه إعلال الفاء والعين جميعاً.

وأمّا **المعتلُّ الفاء والعين واللام**، ويقال له: **(اللفيف المقرون من جهتين)** فذلك (ياءٌ)و(واوٌ) لاسمي الحرفين المبسوطين، ولا يُبنى منهما فِعْلٌ. وقالوا: (يَيَّيْتُ ياءً حسنةً)، أي: كتبتُها.

وليس في العربية كلمةٌ حروفُها كلُّها ياءات إلّا هذه، وسَوَّغه التضعيفُ وخفَّةُ الياء، ولا كلمةٌ كلُّها واوات إلّا (الواو) عند «أبي الحسن»، فإنَّه يقضي على ألفها بأنّها من الواو، واحتجَّ بتفخيمِ العربِ إيّاها، وأنّه لم يسمع فيها الإمالة[٣].

وذَهَبَ غيرُهُ[٤] إلى أنّها من الياء؛ إذ ليس لنا كلمة أصولها كلّها واو.

ولعلَّ الأوّل أصحُّ؛ لأنَّ الألفَ إذا كانت في موضعِ العينِ فالأكثر أن تكونَ منقلبةً عن الواو. نصَّ عليه «سيبويه»[٥]، والعملُ على الأكثر، مع أنَّ الكلمةَ عديمةُ النَّظيرِ على كلِّ تقدير، إذ ليس لنا كلمة فاؤها ولامها واو إلّا هذه الكلمة، ولذلك قَضَوْا على ألف

---

(١) في المنصف ٢: ١٩٨.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٠.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٨.

(٤) كأبي علي الفارسي. انظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٨، والممتع ٢: ٥٦١.

(٥) في الكتاب ٣: ٤٦٢، قال: «وإن جاء اسم نحو (النّاب) لا تدري أمِن الياء هو أم من الواو، فاحمله على الواو حتى يتبيّن لك أنّها من الياء؛ لأنّها مبدلةٌ من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبيّن لك». وانظر سرّ صناعة الإعراب ٢: ٥٩٨.

(الوغَى) بأنّها من الياء، لئلا تصير الفاء واللام واواً، وقُضي على الواو في (واخَيْتُهُ) بأنّها مُبدلةٌ من الهمزة في (آخَيْتُهُ)، ولم يقل: إنّها لغتان؛ لأنَّ لامَ (أخ) واوٌ، فالقضاء على الفاء بأنّها واو يؤدّي إلى إثبات ما لا نظيرَ له.

/ فإذا صَغَّرْتَها قلتَ على مذهب «أبي الحسن»: (أُوَيٌّ) أصلُه: (وُوَيْوٌ)، بهمزِ الأولى [٦٨٢] لانضمامها أولاً، واجتماعها مع واوٍ أخرى، وتقلب الثالثة[1] ياءً؛ لاجتماعها مع ياءِ التصغير وسكون السابقة فيهما، وتُدغم فيها ياء التصغير.

وعلى مذهبِ غيره (وُيَيٌّ)، وأصلُهُ: (وُيَيْوٌ) بقلبِ الأخيرةِ ياءً، وتُدغم فيها ياءُ التّصغير، ولك أن تهمزَ الأولى لانضمامِها أوّلا كـ(أُقِّتَتْ).

* * *



(١) (الواو الثالثة) في ع.

[مسائل التمرين] [١]

«فصل: [٢]

معنى قولهم: (ابْنِ مِنْ كذا مِثْلَ كذا) أن تصُوغَ من حروفِهِ الأصلِيَّة مثل (بنائِه) في حركاته، وسكناتِه، وترتيبِ حُروفه الأصليّة والزائدة، وتُكَرِّرُ وتُعِلُّ [٣] إن احتجتَ إلى ذلك»

معنى قول التصريفيين: (ابنِ لي مِنْ كذا مثلَ كذا) أنك تفكّ صيغَته التي هو عليها وتنقله إلى ما طُلِبَ مماثلتُه، فتجعله مثلَه في الحركةِ والسكونِ، وترتيب الزوائدِ والأصولِ، وإن احتجت إلى تكرير أصلٍ كَرَّرْتَهُ، وإن عَرَضَ ما يوجبُ الإعلالَ أَعْلَلْتَ، وكذلك سائر التغييرات، وهذا كما إذا قيل لك: (صُغْ من هذا السِّوار مثلَ هذا الخاتم)، فإنّ معناه: اسبكِ السوارَ وغيِّرْ صورتَه وصُغْ منه صورةً تماثِلُ الخاتمَ، فالأصلُ الذي هو الذهب أو الفضّة واحدٌ، وإنما اختلفت الصورُ، فكذلك الحروف الأصول بمنزلة (الجوهر)، أعني: الشيء الذي منه ذلك الشيء. وتختلف صورها بالمماثلة، والأصل موجود فيها [٤].

وقوله: «من حروفه الأصلية» يعني لو كان في المثال الذي تبني منه زوائدُ حذفتَها، وبنيتَ من أصول الكلمة ما طُلب بناؤه حتى لو قيل لك: كيف تبني من (مُسْتَغْفِر) مثلَ (جِذْع)؟ لقلت: (غِفْرٌ)، حذفتَ الميمَ والسينَ والتاءَ؛ لأنّهنّ زوائدُ.

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة مني.

(٢) هذا الفصل تناوله الصرفيون في مصنفاتهم، وذلك لتدريب الطالب على إحكام هذا العلم، فقد تحدّث عنه سيبويه وأسماه (التصريف)، وتابع العلماء بعده على ذلك حتى ختم ابن جني كتابه المنصف ٣: ٩٧ بباب أسماه: (مسائل في عويص التصريف)، وجعله العكبري في اللباب ٢: ٤٣٠ بعنوان: (باب ما يمتحن فيه من الأبنية)، وابن يعيش في شرح الملوكي بعنوان: (فصل من البناء)، كما استفاض فيه ابن عصفور في الممتع ٢: ٧٣١، وأسماه: (مسائل التمرين).

(٣) ضبطها المؤلف برفع الفعلين، ويجوز النصب عطفًا على (تصوغَ).

(٤) انظر شرح الملوكي ٥٠٩.

والغرضُ منه الدُّرْبةُ وإحكامُ كلامِ العربِ، إذْ لا يقومُ بذلك إلّا من أتقنَ علمَ التّصريف؛ لأنّها ناظرةٌ إلى جميع شُعَبِه.

واختلف العلماء في البناء:

فقال «سيبويه»: لك أن تبني من العربي عربياً وَرَدَ مثلُه في كلام العرب؛ لأنّه ليس المقصود بالبناء وضعَ ألفاظٍ تدلُّ على معنى، وإنّما الغرضُ رياضةُ النفس، وامتحانُ فَهْمِ الطالب، وتقوية مُنّتِهِ على القياس[1].

وقال «أبو الحسن»: لك أن تبني من العربيّ عربياً وَرَدَ مثلُه في كلام العرب، أو لم يَرِدْ، وأعجمياً، ومن الأعجميّ أعْجمياً وعربياً؛ لأنّه أزيدُ في الدُّربة بصيغِ الكَلِمِ[2].

وكلامُ «سيبويه» أقيسُ؛ لأنّه إذا لم يجز القياسُ على مثل (جَوْهَر) و(جَهْوَر) و(بَيْطَر) - مع استعمالِ العربِ [له][3] - لقلّته، فأنْ لا يُقاس على ما لم يَرِدْ به سماع، ولم يُستعمل له مثالٌ كان أولى.

وكلامُ «أبي الحسن» أوْغلُ في باب الرياضة.

فعلى هذا لو قيل: ابنِ مِنْ (ضَرَبَ) مثل (جعفر) بكسر الفاء أو ضمّها، لم يَجُزْ عند «سيبويه»، ويجوز عند «أبي الحسن»، فتقول: (ضِرْبِبٌ) أو (ضُرْبُبٌ).

وقال «أبو عمر الجرمي»: ليس لك أن تبني من شيءٍ مثلَ شيءٍ؛ لأنّه اجتماعُ ألفاظٍ غيرِ دالّة على معنى، فلا فائدة فيه سوى تضييع الزمان. فضاع في قوله أكثرُ تَعَبِ التصريفيين.

«ولا بدّ من تخالف الصِّيغَتَيْن والأصلَيْن»

فلا يُبنى من (ضَرَبَ) مثل (خَرَجَ)؛ لأنّه لا يتغيرُ شيءٌ، ولا من (ضَرَبَ) مثل

---

(١) انظر شرح الملوكي ٥٠٣.

(٢) شرح الملوكي ٥٠٥.

(٣) إضافة مني، ليست في د، ع. انظر شرح الملوكي ٥٠٥.

(يَضرِب)؛ لأنَّه مضارعُه، فلا حاجةَ إلى إنشاءِ بناءٍ، إذ يتمّ الغرضُ بأن يُقال: كيف يكون مضارع (ضَرَبَ)؟.

«وتَبْني من الشيء مثلَ ما يُوازيه[1] في عدد الأُصُولِ، ومثل ما يجاوِزه، دون ما هو أنقص منه؛ لأنّ ذلك هَدْمٌ لا بناءٌ»

لك أن تبني من الثلاثيّ ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا، ومن الرباعيّ خماسيًّا؛ وحينئذٍ لا بدّ فيه من تكرير؛ ليلحق بِعِدَّةِ الأصولِ المحذوّ به، ثمّ تُوازِنُهُ بالحركةِ والسُّكون، فتكرّر اللام؛ لأنّ الزيادةَ لا تكونُ إلّا عند انتهاء حروف الكلمة.

ولا يجوزُ أن تبني من الرباعيّ ثلاثيّاً، ولا من الخماسيّ رباعيّاً ولا ثلاثيّاً؛ لأنّ ذلك يكون بناء من بعض الكلمة، لا من الكلمة، فيكون هَدْماً لا بِناء، فلا يجوزُ أن تبني من (دَحْرَجَ) مثل (عَلِمَ)، ولا من (سَفَرْجَل) مثل (عَنكَبُوت)، لأنّ (سَفَرْجَلا) خماسيٌّ، و(عنكبوت) رباعي، ووزنه (فَعْلَلُوت).

وقوله: «يُوازيَه» أي: يعادله، تقول: (آزيتُهُ)، إذا حاذيتَهُ، ولا تقل: (وازيتُهُ)، وهو بإزائه، أي: بحذائِه[2].

«فتقولُ إذا بَنَيْتَ من (ضَرَبَ) مثلَ: (فَرِحَ) أو (ظَرُفَ): (ضَرِبَ)، و(ضَرُبَ)»

فتُحرّك عينَ الفعلِ بالكسرِ أو الضمّ على ما هو في المثال؛لأنَّ الغرضَ المماثلةُ في الحركات والسكنات.

/ ولو بنيتَ منه مثل (قَطَّعَ) قلت: (ضَرَّبَ)، ضَعَّفْتَ العينَ لتُماثِل الطاءَ. [٦٨٣]

«ومِثْلَ (جَعْفَرٍ): (ضَرْبَبٌ)»

ومثلَ (زِبْرِج): (ضِرْبِبٌ)، ومثلَ (بُرْثُن): (ضُرْبُبٌ)، ومثل (دِرْهَم): (ضِرْبَبٌ)، فتُكرِّر الباءَ في هذا كلِّه؛ لأنّ هذه الكَلِمَ كلَّها رباعيّةٌ، وتَفكّ الإدغامَ فيها كلّها؛ لأنَّ

---

(١) (يوازنه) في ع.

(٢) انظر توجيه اللمع ١٩٤.

الغرَضَ الإلحاقُ، فلو أدغمتَ لأسكنتَ الباءَ الأولى لأجل الإدغام، وهي بإزاء ما هو متحرّكٌ في الأصل، وهو هاء (دِرْهَم)، فتبطل المماثلة.

«ومثلَ (قِمَطْرٍ): (ضِرَبٌّ)»

فتدغمُ ضرورةَ التقاءِ مثلين أوّلهما ساكنٌ.

«ومثلَ (سَفَرْجَلٍ): (ضَرَبَّبٌ)»

فتزيدُ باءين؛ لأنّ (سفرجلاً) خماسيّ، وتُدغِمُ الباءَ الأولى في الثانية لسكونها؛ لأنّها بإزاء راء (سفَرْجَل)، والثانيةُ متحرّكةٌ؛ لأنّها بإزاء جيمه.

ومثلَ (جِرْدَحْل): (ضِرْبَبٌّ)، فتُدغم الباءَ الثانيةِ لسكونِها في الثالثةِ لتحرُّكِها.

ومثل (جَحْمَرِش): (ضَرْبَبِب) فتجتمع ثلاثُ باءاتٍ، ولا تُدغم لتحرُّك الأمثال؛ لأنّها بإزاء ما هو متحرّك في المثال المحذوّ.

«ومثلَ (صَمَحْمَحٍ): (ضَرَبْرَبٌ)»

فتُكَرِّر عينَ الكلمة ولامَها لتكرُّرِها في المثال المحذوّ، فإنّ وزنَ (صَمَحْمَحٍ) (فَعَلْعَلٌ).

«ومثلَ (جَوْهَرٍ) و(صَيْرَفٍ): (ضَوْرَبٌ) و(ضَيْرَبٌ)»

ومثلَ (جَدْوَلٍ) و(حِذْيَم) و(حِيَفْسٍ): (ضَرْوَبٌ) و(ضِرْيَبٌ) و(ضِيَرْبٌ)، فتزيدُ الواوَ والياءَ حيث كانت من المثال المحذوّ، وتماثله في حركاته وسكناته، وذلك ظاهرٌ من الأمثلة المذكورة.

«ومِنْ (جَعْفَرٍ) مثلَ (سَفَرْجَلٍ): (جَعَفْرَرٌ)»

فتزيدُ راءً أُخرى ليصيرَ خماسياً، وتَفْتَحُ الجيمَ والعينَ وتُسكِّنُ الفاءَ، وتَفتحُ الراء الأولى، ولا تُدغم لئلا يزولَ البناء.

ومثلَ (عَدَبَّس): (جَعَفَّرٌ)، فتشدّد الفاء؛ لأنّه بإزاء باء (عَدَبَّس).

ومثلَ (دِمَقْسٍ): (جِعَفْرٌ)، فتغيّر الحركات مع الإسكان فحسب، ومثلَ (هَمَّرِش): (جَعَّفِر) أو (جَنْعَفِر)؛ لأنَّ أصلَ (هَمَّرِشٍ) وهو العجوز المسنَّة (هَنْمَرِشٌ)، فأدغموا النون في الميم.

وقد ذكرنا في أوّل التصريفِ أنّك إذا وَزَنْتَ الحرفَ المُبْدَلَ فلك أن تَزِنَهُ بلفظِه، وأن تَزِنَهُ بأصلِه، فتقول: وزنُ (هَمَّرِشٍ) (فَعَّلِلٌ) على اللفظ، و(فَنْعَلِلٌ) على الأصل، ولهذا بَنَيْنا مثاله على الوزنين.

«ومِنْ (سَفَرْجَلٍ) مثلَ (جِرْدَحْل): (سِفَرْجْل)»

بكسرِ السينِ وفتحِ الراءِ وإسكانِ الفاءِ والجيمِ. ومثلَ (جَحْمَرِش): (سَفَرْجِل). ومثلَ (دُرْداقِسٍ): (سُفْراجِل)، وكلُّ ذلك ظاهرٌ.

«ومِنْ (رَدَدْتُ) مثلَ (اغدودَنَ): (ارْدَوَدَّ) فتُدغم؛ لأنَّ التكريرَ فيه ليس للإلحاق»

أصلُهُ: (ارْدَوْدَدَ) فلزم الإدغامُ؛ لأنّ (اغْدَوْدَنَ) ليس للإلحاق، إذْ ليس في الأصول مثلُ (احْرَوْجَمَ) حتى يلحق هذا به، وإنّما هو مثلُ (احْمَرَّ)، أصلُهُ: (احْمَرَرَ) فلزم الإدغامُ.

وتقول فيه من (ودِدْتُ): (اِيْدَوَدَّ)، كما ذكرنا، إلّا أنّك تقلبُ الفاء من (وَدِدْتُ) ياءً لانكسار ما قبلها، يقال: (اِغْدَوْدَنَ الشَّعرُ) إذا طال وتَمّ، و(النَّبْتُ) إذا اخضرّ حتى يَضْرِب إلى السّوادِ من شدَّة ريِّه.

وإذا بنيتَ مثلَ (زِيَزْيَزَم) من (رَدَدْتُ) وهو (فِيَعْيَعَل) من (الزَّمْزَمَةِ)، ولم يجئ اسمٌ على (فِيَعْيَعَلٍ) غيرُه، أنشدَ «ابنُ جني»:

٢١٦٥- تسمعُ للجنّ بها زِيـزَيْـزَما[1]

---

(١) الرجز منسوب لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٨٤، برواية: (زِيْزِيا). وهو في المنصف ٣: ١٠٥، واللسان (غوط) ٧: ٣٦٥، و(زيم) ١٢: ٢٨٠ برواية: (زيزيا)

قلت: (رِيْدَيْدٌّ)[١]، وأصلُه: (رِيْدَيْدَدٌ) فلزم النَّقلُ والإدغامُ[٢]؛ لأنّ التكرير فيه ليس للإلحاق، كما قُلنا في (اغْدَوْدَنَ)؛ إذ ليسَ في الأصولِ مثلُ (جِيْعَيْفَر) حتى يكونَ هذا مُلحقاً به[٣].

«ومن (وَعَدَ) مثلَ (جَوْهَرٍ): (أَوْعَدٌ)»

وأصلُهُ: (وَوْعَد) فتهمز الأولى لاجتماع الواوين في أول الكلمة، كما في (أَواقٍ) و(أُوَيْصِل)، ولو سمّيت بها انصرف في المعرفة؛ لأنّه (فَوْعَل) لا (أفْعل).

ولو بنيتَ منه مثل (قِنْدِيلٍ) و(عُصْفُورٍ) قلت: (وِعْدِيد) و(وُعْدُود).

ويجوزُ الهمزُ فتقول: (إِعْدِيدٌ) و(أُعْدُودٌ) بقلبِ الواوِ المكسورةِ والمضمومةِ همزةً، كما في (إِشاح) و(أُقِّتَتْ).

ومثلَ (مِئْزَر): (مِيعَد)، وأصلُهُ: (مِوْعَدٌ) تقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ومثلَ (يَرْبُوعٍ): (يَوْعُودٌ).

«ومن القولِ والبيعِ مثلَ (كَتِفٍ): (قالٌ) و(باعٌ)»

وأصلُه: (قَوِلٌ) و(بَيِعٌ) قلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، كما تقول: (كبشٌ صافٌ)، و(رجلٌ مال).

ومثلَ (عَضُد) كذلك تقول: (قالٌ) و(باعٌ) كما ذكرنا[٤].

ولو بنيتَ منهما مثلَ (إِبِلٍ) قلت: (قِوِل) و(بِيِع)، فتصحّح لعدم الموجب للتغيير؛ لأنّهما ليسا على وزن الفعل.

---

(١) (ريدد) في ع.

(٢) حيث نقلت حركة الدال الأولى إلى الياء، وأدغمت في التي بعدها، كما قلت في (افعوعل) من (رددت): (اردَوَدَّ)؛ لأنه ليس بملحق، فتظهره كما تظهر (جَلْبب).

(٣) المنصف ٣: ١٠٥.

(٤) انظر اللباب ٢: ٤٣٢، وشرح الملوكي ٥١٧.

ومثلَ (قِنَّبٍ): (قِوَّلٌ) و(بِيَّعٌ). ومثلَ (سُكَّرٍ): (قُوَّلٌ) و(بُيَّعٌ). ومثلَ (عاقُول): (قَاوُول) و(بايوع). ويجوز أن تَهمزَ الواوَ المضمومةَ فتقول: (قاؤُول).

ومثلَ (تَوْرابٍ): (قَوّال) و(بَيّاع)؛ لأنّ وزنَ (تَوراب) (فَوْعال)، وأصلُها: (قَوْوال) و(بَوْياع) فتقلب واوه ياء؛ لسكونها قبل الياء، وتدغم فيها؛ لاجتماع مثلين أولهما ساكن.

ومثلَ (دَيّارٍ) ووزنُه (فَيْعال): (قَيّالٌ) و(بَيّاعٌ)، وأصلُها: (قَيْوال) و(بَيْياع)، فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء، فاتّحد لفظُ (بَيّاع) في (فَوْعالٍ) و(فَيْعَالٍ)، واختلفَ التقديرُ.

[٦٨٤] / ومثلَ (ضَرِبانٍ) و(سَبُعانٍ): (قَوِلانٌ) و(بَيِعانٌ)، و(قَوُلانٌ) و(بَيُعانٌ)، ولا تُعلّ؛ لخروج الكلمة بزيادة الألف والنون عن موازنة الأفعال.

ومثلَ (جَعْفَرٍ): (قَوْلَلٌ) و(بَيْعٌ)، ولا تدغم في (قولَلٍ)؛ لزوال البناء حينئذٍ[١].

ومثلَ (زِبْرِجٍ): (قِيْلِلٌ) و(بِيَعٌ). ومثلَ (دِرْهَمٍ): (قِيلَلٌ) و(بِيَعٌ)، تُقلَبُ فيهما الواوُ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

ومثلَ (بُرْثُنٍ) و(جُخْدَبٍ): (قُوْلُلٌ) و(بُوْعُعٌ)، و(قُوْلَلٌ) و(بُوْعَعٌ)، تُقلَبُ الياء فيهما واواً؛ لسكونها وانضمام ماقبلها.

ومثلَ (عَنْكَبُوتٍ): (قَوْلَلُوتٌ) و(بَيْعَعُوتٌ)؛ لما ذكرنا أنّ وزنَه (فَعْلَلُوت). فإذا كَسَّرْتَها قلتَ: (قَوالِلُ) و(بَياعِعُ) كـ(عَناكِب)، ويجوزُ (قوالِيل) و(بيايِيع)[٢] كـ(عَناكِيب).

وتقول في مثل (قَوْصَرَّة) من البيع: (بَيَّعَّة)، وأصلُها: (بَوْيَعَّة)، قلبت الواو ياء

---

(١) انظر شرح الملوكي ٥١٧.

(٢) هكذا في جميع النسخ، ولعلها (بياعيع). وفي المنصف ٢: ٢٥٨ قال أبو عثمان: «فإذا جمعت قلت: (بياعِعُ)، و(قوالِلُ)، وإن عوَّضتَ قلت: (بياعِيع) و(قوالِيل)، ولم تدغم قبل العوض؛ لأنّه ملحق ببنات الأربعة، ولم يعوّض ما يهمز من أجله، فذهب الإدغام لذلك». وكذلك في الممتع ٢: ٧٥٠.

وأدغمتها في الياء[١]، ولو جمعته على (فَواعِل) قلت: (بَوائِع)، فهمزت كما تهمز (أوائِل)؛ لاجتماع الواو والياء ليس بينهما إلّا الألف.

و«أبو الحسن» لا يهمز؛ لأنّه لم يجتمع فيه واوان[٢].

«ومثلَ (اِغْدَوْدَنَ): (اقْوَوَّلَ) و(ابْيَيَّعَ). و«أبو الحسن» يقول: (اِقْوَيَّلَ)»

أصلُهما: (اقْوَوْوَل) و(ابْيَوْيَع)، فأدغمت الواو الثانية من (اقْوَوْوَل) في الثالثة لسكونها وتحرك الثالثة، وقلبت واو (ابْيَوْيَع) ياءً لسكونها قبل الياء وأدغمتها في الياء.

و«أبو الحسن» يقلبُ الواوَ الأخيرة في (اقْوَوْوَل) ياءً؛ لضعفها بتطرّفها؛ كراهية الجمع بين ثلاث واواتٍ فصار (اقْوَوْيَل)، ثم قلب الواو الثانية ياءً لوقوعها ساكنة قبل الياء، وأدغمها في الياء فصار (اقْوَيَّلَ).

ولو بنيتهما للمفعول قلت: (اقْوُوْوِل) و(ابْيُوِيع) على المذهبين، فلا تدغم؛ لأنّ الواو الثانية في (اقْوُوْوِل)، والواو في (ابْيُوْيِع) صارت مدّة زائدة؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فجرت مجرى ألف (فاعل) فلم تغيَّر، ولهذا لم يلزم الهمزُ في (فُوعِلَ) من الوعد إذا قلنا: (وُوعِدَ)؛ لأنّ الثانيةَ مدّة.

و«أبو الحسن» لم يعتدَّ بالواو الثانية لمدّها كما لم يعتدّ بها في (سُوِير) فلم تُقلب[٣].

«ومن (الغَزْوِ) و(الرَّمْيِ) مثلَ (جَعْفَرٍ): (غَزْوَاً) و(رَمْيَاً)»

وأصلُهما: (غَزْوَوٌ) و(رَمْيَيٌ)، فتَقلِبُ الواوَ والياءَ الأخيرتين ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

ومثلَ (سِبَطْرٍ): (غِزَوٍّ) و(رِمَيٍّ) فتُدغِمُ الأولى من الواو والياء في الثانية لسكونها،

---

(١) انظر المنصف ٢: ٢٥٥.

(٢) قال ابنُ جنّي في المنصف ٢: ٢٥٦: «إنّما جاء بالهمز على مذهب سيبويه، فأمّا أبو الحسن فإنّه لا يهمز نحو (بوايع)؛ لأنّه لم يجتمع فيه واوان».

(٣) انظر المنصف ٢: ٢٤٥.

ولم تقلب الواو الأخيرة في (غِزَوّ) ياءً -وإن وقعت رابعةً -لتحصُّنها بالإدغام، فصحّت كما صحّت في (اجلوّاذ) و(اخروّاط).

ومثلَ (زِبْرِجٍ): (غِزْوٍ) و(رِمْيٍ) منقوصين، والأصلُ: (غِزْوِوٌ) و(رِمْيِيٌ) فقلبت الواو الثانية ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصار من قبيل المنقوص.

وكذلك لو بنيتَ منهما مثلَ (بُرْثُنٍ) قيل: (غُزْوٍ) و(رُمْيٍ) منقوصين أيضاً، والأصلُ: (غُزْوُوٍ) و(رُمْيُي)، فأبدلتَ من الواو الثانية ياءً، ومن الضمّةِ فيهما كسرة كما علمتَ في (أَدْلٍ) و(أَظْبٍ) فصار من قبيل المنقوص.

«ومثلَ (عَنْكبُوتٍ): (غَزْوَوْتٌ) و(رَمْيَوْتٌ)»

أصلُهما: (غَزْوَوُوْتٌ) و(رَمْيُيُوْتٌ) كـ(ضَرْبَبُوتٍ)، فتقلب الثانية من الواو والياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ تحذفها لالتقاء الساكنين، وتُبْقِي الأولى من الواو والياء مفتوحة دلالة على الألف المحذوفة، كما فعلتَ في (المُصْطَفَوْنَ) و(الأعْلَونَ). كذا قاله «المازني»[1]. فحذفت اللام ولم تحذف واو (فَعْلَلُوت)؛ لأنّها زيدت مع التاء فلم يجز انفرادُ التاءِ دونها. وهذا يقوّي قولَ «أبي الحسن» في أنّ المحذوفَ في (مَقُوْل) العينُ، والباقي واوُ مفعول.

ولو بنيت منهما مثلَ (مَلَكُوتٍ) قلتَ: (غَزَوْتٌ) و(رَمَوْتٌ)، وأصلُهما: (غَزَوُوْتٌ)، و(رَمَيُوتٌ) فتقلب الأولى من الواو والياء ألفاً ثمّ تحذفها لالتقاء الساكنين.

«ومثلَ (عُصْفُورٍ): (غُزْوِيٌّ) و(رُمْيِيٌّ)»

أصلُهما: (غُزْوُوْوٌ) و(رُمْيُوْيٌ)، ثم (غُزْوُوٌّ) و(رُمْيُيٌّ)، فقلبت الواو الأخيرة في (غُزْوُوٌّ) ياءً؛ لاجتماع ثلاث واوات، ثمّ أبدلت لها الواو التي قبلها المدغمة هي فيها، وأبدلت من الضمة قبلها كسرة فصار (غُزْوِيٌّ)، وأبدلت من ضمّة الياء التي في (رُمْيُيٌّ) الكسرة للياء بعدها فصار (رُمْيِيٌّ)[2].

---

(١) في «التصريف» انظر المنصف ٢: ٢٥٧.

(٢) انظر المنصف ٢: ٢٧٦.

وكذلك لو بنيتَ منهما مثلَ (قنديلٍ) قلت: (غِزْوِيٌّ) و(رِمْيِيٌّ)، وأصلُهما: (غِزْوِيوٌ) و(رِمْيِيٌ)، فبعد قلبِ الواوِ والإدغامِ صار إلى ما ذكرنا.

ولو بنيتَ منهما مثلَ (قَيْصُوم) قلت: (غَيْزُوٌّ) و(رَيْمِيٌّ)، وأصلُه: (رَيْمُويَ) ففُعل به ما فُعِلَ بـ(مَرْمِيٌّ).

وإنّما صحَّت اللامُ في (غَيْزُوٌّ) لتحصُّنها بالإدغام / ، ولأنَّ قبلَ لامه واوَ (فَيْعُول)، فهي نظيرةُ واوِ (مَفْعُول)، فإذا صحَّ (مَغْزُوٌّ) وهو جارٍ على (غُزِيَ)، فـ(فَيْعُول) أولى بالصحّة لبُعده من الاعتلال؛ إذ ليس بجارٍ على (غُزِي)، ولا تعمل عَمَلَ الفعل[1]. [٦٨٥]

ولو بنيتَ مفعولًا من القُوَّة قلتَ: (هذا مكان مَقْوِيٌّ فيه)، وأصلُه: (مَقْوُوٌّ)، ثم (مَقْوُيٌّ)، ثمَّ (مَقْوِيٌّ).

ومَنْ قال: (مَغْزُوٌّ) لم يقلْ هاهنا إلّا بالقلبِ؛ كراهةَ اجتماعِ ثلاثِ واواتٍ.

وتقول فيه من الشَّقاء: (مَشْقُوٌّ فيه)، فلا تُغَيِّرْ كما لا تُغَيِّرُ (مَغْزُوًّا)، ويجوز القلبُ على ضعفٍ فتقول: (مَشْقِيٌّ) كما تقول: (مَرْضِيٌّ) و(مَسْنِيَّة)[2].

«ومثلَ (مَكْرُمَةٍ): (مَغْزُوَةٌ) و(مَرْمُوَةٌ) إن بَنَيْتَها على التأنيثِ، و(مَغْزِيَةٌ) و(مَرْمِيَةٌ) إن بنيتها على التَّذكير»

معنى قوله: «إن بنيتها على التأنيث» أن تقدّرَ الكلمة مبنيَّة في أوّل أحوالها على الهاء كما بُنِيَت (غُرْفَة) و(شُرْفَة) و(شقاوة) و(عَبايَة) في أوّل أحوالها على الهاء.

وأصلُ (مَرْمُوَةٍ): (مَرْمُيَةٌ)، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، وصحَّتْ كما صحَّتْ في (أفعُوان)؛ لأنّ الهاءَ غيرُ مفارقة.

ومعنى قوله: «إن بنيتها على التذكير» أن تقدّرَ الهاء داخلةً على مذكّرٍ قد نُطق به بغير هاء، كما تقول في (قائمة) و(قاعدة): إنّ الهاءَ دخلتْ عليهما بعد أن نُطِقَ بـ(قائم)

---

(١) انظر المنصف: ٢٧٨.

(٢) (مسفية) في ع.

و(قاعد)، فصار كأنّه (مَغْزُوٌّ) و(مَرْمُيٌّ) فقلبت الواو ياءً، والضمّة فيهما كسرةً؛ لتسلمَ الياءُ فصار (مَغْزٍ) و(مَرْمٍ) منقوصين، ثم دخلت الهاءُ بعد ذلك عليهما فصار (مَغْزِيَة) و(مَرْمِيَة).

ولو بنيتَ منهما مثلَ (قَمَحْدُوَة) قلتَ من (رَمَيْت): (رَمَيُوَة) إن بنيتَها على التأنيث، و(رَمِيَّة)[1] إن بنيتَها على التّذكير، كأنّك قدّرتَ أصلَه: (رَمَيُوٌ)، فقلبت الواو ياء، وأبدلت من الضمّة كسرة، كما فعلت في (أدلٍ)، فصار (رَمَيٍّ) منقوصاً، ثم أدخلت الهاء فقلت: (رَمِيَّة)[2].

وقلت من (غَزَوْتُ): (غَزَوِيَّة)[3]، وأصلُها: (غَزَوُّوَةٌ) فاجتمعت ثلاث واوات، الوُسطى مضمومة، فصار ذلك كأربع واواتٍ فقلبت الطرف [ياءً] [4]، وأبدلت من الضمة قبلها كسرة لتصحّ الياء، والتذكيرُ والتأنيثُ في هذا سواءٌ لئلا يجتمع ما يستثقلون.

ولذلك قال «الخليلُ»: لو بنيتَ من (غَزَوت) مثلَ (تَرْقُوَة) قلت: (غَزْوِيَة)، تذكيرُها وتأنيثُها سواء؛ لأنّك لو لم تقلبْ اجتمعَ في الطَّرف واوان[5] مع إحداهما ضمّة، فصار هذا كاجتماع ثلاث واوات، وذلك مكروهٌ وَسَطاً، كما هو مكروهٌ طَرَفاً، فلم تَجد من التغيير بُدّاً.

«ومثلَ (حَمَصِيصَةٍ): (غَزَوِيَّةٌ) و(رَمَوِيَّةٌ)»

أصلُ (غَزَوِيَّة): (غَزَوِيْوَة) فقلبت الواو الأخيرة ياءً؛ لتقدّم الياء ساكنة عليها، وأدغمت فيها الياء فصار (غَزَوِيَّة).

---

(١) هكذا في د، ع. و(رَمَيَّة) بياء واحدة مشددة في المنصف ٢: ٢٨٩.

(٢) انظر المنصف ٢: ٢٨٩.

(٣) انظر المنصف ٢: ٢٩٠.

(٤) زيادة مني ليست في د، ع. وهي في المنصف ٢: ٢٩٠.

(٥) (واوان) ساقط من ع.

وأمّا (رَمَوِيٌّ) فأصلُها: (رَمَيِيّة)، ثم (رَمَيِّة) بالإدغام، فاجتمع فيها من الياءات ما يجتمع في (رَحَيِّة) إذا نَسَبْتَ إلى (رَحىً) فغيّرتَ كما غَيَّرْتَ هناك، وذلك أنّك قلبت الياءَ الأولى ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار في التقدير: (رَحايِّة) و(رَمايِّة). وياء النَّسب لا بُدَّ أن يُكسر ما قبلها، ولم يمكن تحريكُ الألف، ولم تُبدل ياءً؛ لأنّك من الياء هَرَبْتَ، فأُبدلت واواً فصارت (رَحَوِيَّة) و(رَمَوِيَّة)، وإنّما شبّهنا هذا بذاك؛ لأنّهم إذا كرهوا اجتماع الياءات هناك – مع أنّ ياء النسب كالمنفصلة – فهم لغيرِ المنفصلِ أكرهُ[1].

و(الحَمَصِيصَةُ) بقلةٌ حامضةٌ تُجعلُ في الأَقِطِ.

«ومثلَ (جَحْمَرِش): (غَزْواوٌ) و(رَمْيايٌ)، وإن شئتَ: (غَزْوَوٍ)»

أصلُها: (غَزْوَوِوٌ) و(رَمْيَيِيٌ)، فقُلبت الواوُ والياءُ الوُسْطَيان ألفين؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وصحّت الواوُ والياءُ الأُوْلَيان لسكون ما قبلهما، كما صحّتا في (غَزْوٍ) و(رَمْيٍ)، وصحّت الأخيرتان ولم تُقلبا همزةً كما في (كساءٍ) و(رِداءٍ)؛ لأنَّ الألفَ قبلهما هاهنا ليست زائدةً كما كانت كذلك هناك[2].

وإن شئتَ قلت: (غَزْوَوٍ) منقوصاً، تقلب[3] الواو الأخيرة من (غَزْوَوِوٍ)[4] ياءً؛ لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها، وصحّت الواوُ الثانيةُ – وإن تحرّكت وانفتح ما قبلها – لئلّا يتوالى إعلالان.

وكذلك تقول: (رَمْيَيٍ) منقوصاً، ولا عَمَلَ فيه، وهذا الوجهُ أقربُ؛ لأنَّ إعلالَ الطَّرف أولى من إعلالِ غيره، ولهذا قالوا: (هَوًى) و(نَوًى) فأعلّوا الطرفَ دون غيره.

---

(١) انظر المنصف ٢: ٢٧٢.

(٢) (هنا) في ع.

(٣) (فقلبت) في ع.

(٤) (غزوو) في ع.

«ومثلَ (اغْدَوْدَنَ): (اغْزَوْزَى) و(ارْمَوْمَى)»

أصلُها: (اغْزَوْزَوَ) و(ارْمَومَيَ) فقُلبت الواوُ والياءُ المتطرفتان ألفين؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

وإذا أضفتَ هذا الفعل إلى نفسك قلت: (اغْزَوْزَيْتُ)، تُقلب الواوُ التي هي لامٌ ياءً لوقوعها رابعة كما في (أغزيتُ)، وذلك لانكسار ما قبل اللام في المضارع، نحو: (يَغْزَوْزِي) وكذلك تقول: (ارْمَوْمَيْتُ)، وهذا كلُّه على التمثيل؛ إذ لم يأتِ في كلامهم من المعتل (افْعَوْعَلَ) أصلاً[1].

«ومثلَ (احْمَرَّ): (اغْزَوَا) و(ارْمَيا)»

/ وأصلُه: (اغْزَوَوَ) و(ارْمَيَيَ)؛ لأنَّ أصلَ (احْمَرَّ): (احْمَرَرَ)، فانقلبت الواو والياء [٦٨٦] الأخيرتان ألفين؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، فلمّا اختلف الحرفان لم يجز الإدغامُ، مع أنّ الثاني ألفٌ.

ونظيرُه في كلامِ العربِ (ارْعَوَى)، وأصلُه: (ارْعَوَّ) كـ(احْمَرَّ)، فانقلبت الواو الأخيرة ياءً لوقوعها خامسةً، ثم انقلبت ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

وكذلك لو بنيتَ منها مثلَ (احْمارَّ) قلت: (اغْزاوَى) و(ارمايا)، وأصلُهما: (اغْزاوَوَ) و(ارْمايَيَ)؛ لأنَّ أصلَ (احْمارَّ): (احْمارَرَ)، فانقلبت الواو والياء الأخيرتان ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

«ومن (طَوَيْتُ) مثل (عُصْفُورٍ) (طُوَوِيّ)»

والأصلُ: (طُوْيُوْيٌ)، قلبت كل واحدةٍ من الواوين ياءً لوقوعهما ساكنة قبل ياء، وتدغمها في الياء فصار (طُيِّيٌّ) فاجتمع أربع ياءات فصار بمنزلة النسبة إلى (حَيَّة) فحركت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً، كما فعلتَ حين قلت: (حَيَوِيٌّ)، فلما تحركت العينُ

---

(١) انظر المنصف ٢: ٢٤٢.

رجعتْ واواً؛ لقوتها بالحركة، فصار في التقدير: (طُوَيِيٌّ)، فقُلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار (طُوايٌّ)، ثم قُلبت الألفُ واواً كما فعلتَ في (رَحَوِيٌّ)، فالواوُ الأولى في (طُوَوِيٌّ) هي الواوُ الأصليةُ، لمّا تَحَرَّكَت رَجَعَتْ، والواو الثّانية بعدها إنَّما هي بدلٌ من الألف التي كانت بَدَلاً من الياء التي هي اللامُ الأُولى.

ولو بنيتَ مثلَه من الياء قلت: (يُيَوِيّ) لما ذكرنا.

ومَنْ قال في النِّسبة إلى (حيَّة) و(أُمَيَّة): (حَيِّيٌّ) و(أُمَيِّيٌّ) ولم يُبالِ اجتماعَ الياءات قالَ هاهنا: (طُيِّيٌّ) بضمِّ الطّاء فيمن قالَ: (قُرونٌ لُيٌّ) بضمِّ اللّام، وبكسرِها فيمَن قال: (قُرونٌ لِيٌّ) بالكسرِ.

«ومِثْلَ (قَيْصُومٍ): (طَيَوِيٌّ)»

بفتحِ الطّاء، والأصلُ: (طَيْوُوْيٌ)، فقلبت كلّ واحدةٍ مِن الواوين ياءً؛ لوقوعها مع الياء ساكنةً، وأدغمت في الياء فصار (طَيُّيٌّ) بأربعِ ياءات، فلَزِمَ فيه ما لَزِمَ فيما تقدَّم، وهو أنْ تُحرّك الياء الأولى توصُّلًا إلى الإعلالِ فتعودُ ياءً؛ لأنّها في الأصلِ ياءُ (فَيْعُول). وتَقلب الياء الثانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، ثمّ قلبتها واواً تشبيهاً بالنّسبة إلى (حيَّة) فقلت: (طَيَوِيّ) بفتحِ الطاء كما ذكرنا.

وتقول فيها من (حَيِيتُ): (حَيَوِيٌّ)، وأصلُها: (حَيُّوْيٌ)، ثمّ (حَيُّيٌّ)، ثم (حَيِّيٌّ)، بأربع ياءات، حُرِّكَتِ الأولى لتنقلبَ الثانيةُ ألفاً فصار (حيايٌّ)، ثمّ أبدلت من الألفِ واواً فصار (حَيَوِيٌّ) كـ(رَحَوِيٌّ).

وتقولُ في (فَيْعُولٍ) من القُوَّة: (قَيُّوٌّ)، والأصلُ: (قَيْوُوٌّ)، ثم (قَيُّوٌّ)، ولا تغيّر واو الطَّرَفِ لتحرُّكها، كما لا تغيّر في (طَوَيْتُ) و(شَوَيْتُ)(١).

وفي (فَيْعَلٍ) من القُوَّة: (قَيًّا)، وأصلُهُ: (قَيْوَوٌ) ثم (قَيَّوٌ) ثم تقلب الواو التي هي لامٌ ألفاً؛ لأنَّ أصلَها التحريكُ وقبلها فتحة، فصار (قَيًّا).

---

(١) انظر المنصف ٢: ٢٧٨.

وفي (فَيْعِلٍ) بكسر العين: (قَيٍّ)، وأصلُه: (قَيْوِوٌ) ثم (قَيِّوٌ)، ثم قُلبت الواوُ لانكسار ما قبلها، فصار (قَيِّ)[1] منقوصاً، فكرهوا اجتماعَ ثلاث ياءاتٍ، الوسطى مكسورةٌ، فحذفوا الأخيرةَ لضعفِها بتطرُّفِها، فصار (قَيٍّ). وهذا كما قالوا في تصغير (أَحْوَى): (أُحَيٍّ)، أصلُهُ: (أُحَيْوٍ) منقوصاً، فقلبت الواو ياءً؛ لأجلِ الياءِ الساكنةِ قبلها، وأدغمت فيها الياء فصار (أُحَيِّ)[2] منقوصاً، فاجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ، الوسطى مكسورةٌ، فحذفوا الأخيرةَ لضعفِها. وهذا على قولهم في تصغيرِ (أَسْوَد): (أُسَيِّدٌ).

فأمّا مَنْ قال: (أُسَيْوِدٌ) ولم يَقلب، وأجرى ياء التَّصغير مُجرى ألف التَّكسير في (أساوِد) فإنّه يقول: (أُحَيْوٍ) منقوصاً، ولا يحذفُ شيئاً.

والأوّل هو الصحيح، وهو قولُ «سيبويهِ» و«الخليلِ»، بدليلِ قولهم في تحقيرِ (عَطاءٍ) و(سَماءٍ): (عُطَيٌّ) و(سُمَيَّةٌ)، وأصلها: (عُطَيِّ)[3] منقوصاً، و(سُمَيِّيَةٌ)، فحذفوا الياء الوسطى لما ذكرنا.

وإذا بنيتَ مثل (عُصْفُور) من الوَشْيِ قلتَ: (وُشْيِيٌّ)، والأصل: (وُشْيُوِيٌ)، ثمّ (وُشْيُيٌّ)، ثمّ (وُشْيِيٌّ).

ولو بنيتَ منه مثلَ (تِبْيان) قلتَ: (تِيْشاءٌ)، والأصلُ: (تِوْشايٌ)، قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، وقلبت الياءُ الأخيرة همزةً؛ لوقوعها[4] طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ كما في (رِداءٍ).

ولو بنيتَ مثل (فَعَلْتُ) من (الواو) قلتَ على مذهب «أبي الحسن»: (أَوَيْتُ)،

---

(١) الأصل فيها: (قَيِّيٌ)، كرهوا اجتماع ثلاث ياءات والوسطى مكسورة، فحذفوا الأخيرة لضعفها، فصار (قَيًّا). المنصف ٢: ٢٨٠.

(٢) الأصل فيها: (أُحَيِّيٌ)، اجتمعَ فيها ثلاثُ ياءاتٍ، والوسطى مكسورةٌ، فحذفوا الأخيرةَ لضعفِها. المنصف ٢: ٢٨١.

(٣) الأصل فيه: (عُطَيِّيٌ)، حذفوا لاجتماع ثلاث ياءات مع كسر الوسطى منها. المنصف ٢: ٢٨١.

(٤) (لوقوعها) في ع.

وأصله: (وَوَّوْتُ)، فلزم قلبُ الأولى همزةً لاجتماع الواوات في أوّل الكلمة، وقلبُ الرابعة ياءً لوقوعها رابعةً.

وعلى مذهبِ غيرِه: (وَيَّيْتُ)، وأصلُه: (وَيَّوْتُ)، فقلبت الرابعة ياءً لما ذكرنا.

وقِسْ على هذا نظائرَها.

«ومِنْ (وَأَلَ) مثلَ (دَحْرَجَ): (وَأْلَلَ)»

المهموزُ[1] لا عَمَلَ فيه إذا كانت الهمزةُ فاءً غير مضاهاة المثال المطلوب؛ لأنّها لا تغير حينئذٍ وإنّما العمل إذا كانت عيناً أو لاماً، لدخولِ التّغيير عليها حينئذٍ بالتّخفيف/، [٦٨٧] فإذا بنيتَ من (وَأَلَ) مثل (دَحْرَجَ) قلت: (وَأْلَلَ)، فإن خفَّفتَ الهمزةَ قلتَ: (وَالَلَ)، تَقْلِبُ الهمزةَ ألفاً.

وإن بنيتَه للمفعول قلت: (وُأْلِلَ).

فإن أبدلتَ الواوَ همزةً أبدلتَ الهمزةَ واواً فقلت: (أُوْلِلَ)؛ لأنّك إذا أبدلت الواوَ همزةً لكونها واواً مضمومةً في أوّلِ الكلمةِ اجتمعَ همزتان في كلمةٍ ثانيتهما ساكنةٌ، فلا بُدّ من قلبِ الثانيةِ بحركةِ ما قبلها، فتصير واواً.

وهكذا العملُ إذا بنيتَ منه مثل (قِنْدِيْلٍ)، قلتَ: (وِأْلِيْلٌ). فإن قلبتَ الواوَ همزةً اجتمعَ همزتان في كلمةٍ ثانيتهما ساكنةٌ، فلا بُدّ من قلبِ الثانيةِ ياءً لانكسارِ ما قبلها، فتقول: (إِيْلِيلٌ).

ومِنْ (قَرَأَ) مثلَ (قِمَطْرٍ): (قِرَأْيٌ)، فإن خفَّفْتَ الهمزةَ قلت: (قِرَايٌ)، ولا تَقْلِب الياءَ همزةً كما قلبتَها في (رداءٍ)؛ لأنَّ الألفَ ليست بزائدةٍ[2]. ومثلَ (اِطْمَأَنَّ)، قلت: (اِقْرَأْيَا)، وأصلُه: (اِقْرَأَّأَ) بوزن (اقْرَعَّعَ)[3].

---

(١) (المشهور) في ع.

(٢) انظر المنصف ٢: ٢٥٢، والممتع ٢: ٧٦٥.

(٣) هكذا ضُبطت الكلمات الثلاث بخط المؤلف، وفي المنصف ٢: ٢٦٢ ضُبطت هكذا: (اقْرَأَيَّ) و(اقْرَعَعَّ).

وإذا كرهوا اجتماع همزتين فَهُم لثلاثٍ أَكْرَهُ. فلو أبدلوا الأُولى أو الثالثةَ لبقيت همزتان ملتقيتان، فكان يلزمُ تغييرٌ بعدَ تغييرٍ، وهو خلافُ الأصلِ، فقلبوا الوسطى ياءً، فصار (اِقْرَأْيَأ)، فإذا أدخلتَ عليه الضمير قلت: (اقْرَأْيَأْتُ).

وكذلك لو بنيتَ منه مثلَ (فَرَزْدَقٍ) قلت: (قَرَأْيَأٌ)، أبدلت الوسطى لتفصلَ بين الهمزتين، وأبدلتها ياءً؛ لأنَّ هذا موضعٌ تغلبُ عليه الياءُ[1].

«ومِثْلَ (كَوْثَرٍ) مِنْ (وَأَيْتُ): (أَوْأَى)»

وأصلُه: (وَوْأَي)، همزتَ الأولى لاجتماع الواوين، وقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فإن خفَّفْتَ الهمزةَ ألقيتَ حركتها على الواو وحذفتَها فقلتَ: (أَوَى) كـ(طَوًى). ومعنى (وَأَيْتُ): وَعَدْتُ وعداً.

«ومِن (أَوَيْتُ) (أَوًى)»

وأصلُهُ: (أَوْوَي) أدغمت الواو الأولى في الثانية، وقلبت الياء ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، ومعنى (أَوَيْتُ) أي: رققت ورحمت.

«ومثل (اغْدَوْدَنَ) من (وَأَيْتُ): (اِيأَوْأَى)»

وأصلُه: (اِوْأَوْأَيَ) بوزن (عِوْعَوْعَيَ)، قلبت الواو الأولى ياءً؛ لسكونها وانكسار ماقبلها، وقلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصار (اِيأَوْأَى) بوزن (عِيعَوْعَا)، فإن خفّفت الهمزة الأخيرة حذفتَها وألقيتَ حركتَها على واوِ (افْعَوْعَلَ) الساكنةِ قبلها، فصار (اِيأَوَى) بوزن (عِيْعَوا)، وإنْ خففت[2] أوّلاً الهمزة الثانية حذفتَها وألقيت حركتها على الياء المبدلة من الواو، فرجعتْ واواً لقوّتها بالحركة، واستغنيت عن همزةِ الوصلِ؛ لتحرّك ما بعدها، فصار في التقدير: (وَوْأَى)، فهمزت الواو الأولى لاجتماع

---

(١) المنصف ٢: ٢٦٢.

(٢) أي خففت الهمزة الأولى.

واوين في أول الكلمة فصارت (أَوْأَى) بوزن (عَوْعَا)، وإن خفّفتها جميعًا عملت العملين المذكورين، فصار في التقدير: (وَوَى)، هُمزتِ الواوُ الأولى فصار (أَوَى).

وتقول في المضارع: (يَوْأَوْإِي) بوزن (يَوْعَوْعِي). فإن خفّفتَ الثانيةَ قلت: (يَوْأَوِي) بوزن (يَوْعَوِي). وإن خفَّفتَ الأولى قلت: (يَوَوْإِي) بوزن (يَوَوْعِي). وإن خفَّفتها جميعاً قلت: (يَوَوِي).

وكذا القولُ في اسمِ الفاعلِ في التَّحقيق والتَّخفيف، إلّا أنّك تجعلُ موضعَ حرفِ المضارعةِ ميماً مضمومة[1].

«ومن (أَوَيْتُ): (ايْوَوَّى)»

وأصلُه: (اِأْوَوَّيَ) قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفاً لتحرّك ما قبلها ووقوعها في موضع حركة، فصار (اِيْوَوَّى)، ولم تقلب الواو الأولى، وإن كان قبلها ياء ساكنة لئلا يتوالى إعلالان.

و«أبو الحسن» لمّا قال: (اِقْوَيَّل) يلزمه أن يقول هاهنا: (اِيْوَيَّا)، ويقول في المضارع: (يَأْوَوِّي)، وفي اسم الفاعل (مُؤْوَوٍّ)، فإن خفَّفتَ الهمزةَ قلبتَها واواً، وأدغمتَها في الواو بعدها فقلتَ: (مُوَوٍّ)، وإنّما جمعنا بين أربع واوات؛ لأنّ الأولى همزةٌ مخفّفةٌ، فكأنّك لم تزدْ على ثلاث واوات.

ويدلّ على صحّة الإدغام بعد القلب قراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿أَحْسَنُ أَثَاثاً ورِيًّا﴾[2] وكان في الأصل: (رِئْياً) مثلَ (رِعْياً)، فلمّا خفَّف الهمزةَ قلبها ياء، وأدغمها في الياء بعدها[3].

---

(١) انظر المنصف ٢: ٢٤٨.

(٢) ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]. قرأ نافع وابنُ عامر وجعفر: ﴿وَرِيًّا﴾ بغيرِ همزةٍ، مشدَّدَةَ الياء، وقرأ الباقون: ﴿وَرِئْياً﴾ مهموزة. انظر المبسوط ٢٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ٣٠٠، والمنصف ٢: ٢٩٦.

(٣) انظر المنصف ٢: ٢٤٩.

ولو بنيتَ مثل (هِدَمْلَة)، وهي الرملَة المستوية من (وَأَيْتُ) قلتَ: (وِأَيَة). ومن (أَوَيْتُ): (إِوَيَّةٌ).

ومثلَ (عَنْكَبُوت) من (أَوْأَيْتُ)[١] قلت: (وَأَيُوتٌ)، وأصلُهُ: (وَأْيَيُوتٌ)، فقلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، وحذفها لالتقاء الساكنين.

ومن (أَوَيْتُ) قلتَ: (أَيُّوتٌ)، وأصلُهُ: (أَوْيَيُوتٌ) حذفت الياء الثانية بعد القلب، وأبدلت من الواو الأولى ياءً، وأدغمتها في الياء فصارت (أَيُّوتٌ).

وجَرَتْ واوُ الجمع في أمثال هذه المسائل مَجرى واو الجمع في (مُصْطَفَوْنَ).

وإذا بنيتَ مثلَ (إِوَزَّة) - ووزنها (إِفَعْلَة)[٢] لقولهم: (وَزٌّ) - مِن (وَأَيْتُ) قلتَ: (إِيْأَاةٌ)، وأصلُهُ: (إِوْأَيَةٌ) بوزن (عِوْعَيَة) فانقلبت الواوُ ياءً، والياء ألفاً./ [٦٨٨]

ومن (أَوَيْتُ): (إِيَاةٌ)، وأصلها: (إِأْوَيَةٌ)، قلبت الهمزة ياء فصار (إِيْوَيَةٌ)، ثمّ قلبت الواو ياءً لوقوعِ الياء المبدلة من الهمزة قبلها ساكنةً، وإنّما وَجَبَ القلبُ هاهنا، ولم تصحّ الواو كما صحّت في بنائك مثل (اِطْمَأَنَّ) من (أَوَى) حيث قلت: (إِيْوَيَّا)؛ لأنَّ الفعلَ لا يستقرُّ على حالةٍ واحدةٍ لتصرُّفه، و(إِوَزَّة) اسمٌ، والاسمُ ثابتٌ غير مُتصرّف، فالبدلُ فيه قويّ.

ولو بنيتَ مثل (إِصْبَع) من (وَأَيْتُ) قلت: (إِيْأًا)، وأصله: (إِوْأَيٌ)، قلبت الواو ياء والياء ألفاً، ومن (أَوَيْتُ): (إِيًّا)، وأصله: (إِأْوَيٌ)، فانقلبت الهمزة الثانيةُ ياءً والواوُ ياءً؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، والياءُ ألفاً[٣].

ومن (وَدِدْتُ): (إِوَدٌّ)، وأصلُه: (إِوْدَدٌ)، أُسكنتِ الدّالُ الأولى للإدغام، ونُقلت حركتها إلى الواو، فصحَّت كما صحَّت في (إِوَزَّة).

---

(١) هكذا في د، و(وَأَيْتُ) في المنصف ٢: ٢٥٨.

(٢) وفي المنصف ٢: ٢٧٠: «إِوَزّة: إِفَعْلَّة».

(٣) انظر المنصف ٢: ٢٩٥.

ولو بنيتَ مثل (أُبْلُمٍ) من (وَأَيْتُ) قلت: (أُوْءٍ)، وأصلُه: (أُوْأُيٌ) بوزن (عُوْعُيٍ)، فتبدل من الضمّة قبل الياء كسرة؛ لتسلمَ الياءُ، فقلت: (أُوْءٍ) منقوصاً[١].

ومن (أَوَيْتُ) (أُوٍّ)، وأصلُه: (أُأْوُيٌ)، أبدلتَ من الهمزة واواً وأدغمتَها في الواو، وأبدلت من الضمّة قبل الياء كسرةً لتسلم الياءُ فصار (أُوٍّ) منقوصاً.

وإنّما وَجَبَ الإدغامُ هاهنا وإن كانت الأولى بدلاً من الهمزة لاتفاقِ الحرفين، فأمّا إذا اختلفتا فلا إدغام، كما قالوا: (رُوْيَا) في تخفيفِ (رُؤْيا)، فلم يَقْلِبوا، ولم يُدْغِموا؛ لأنَّ الواوَ بدلٌ من الهمزة مع اختلاف الحرفين، حتى لو اتفق الحرفان وَجَبَ الإدغامُ مع التَّخفيفِ قياساً على قوله[٢]: ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤][٣].

وإن بنيتَ من (أَاإٍ) وهي شجرٌ على وزن (عاعٍ) وعينها واو، وحملاً على الأكثر، مثلَ (بُرْثُنٍ) قلت: (أُوإٍ) منقوصاً مثل (عُوعٍ)، وأصلُها: (أُوْأُأٌ) مثل (عُوعُعٍ)، أبدلتَ الثانيةَ واواً؛ لاجتماع الهمزتين وانضمام الأولى، ثم أبدلت من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً كما فعلت في (أَدْلٍ)، فقلت: (أُوْءٍ)، فإن خفّفت الهمزةَ ألقيتَ حركتها على الواو، وحذفتها فقلت: (أُوٍ) مثل (عُوٍ) منقوصاً، وإنّما لم تَعُدِ الهمزةُ الأخيرة لزوالِ الهمزةِ الأولى من قبلها؛ لأنَّ الأولى مخفَّفة، والمخفَّفُ في حكمِ الملفوظِ به، فكأنّها لم تَزُلْ.

فإن جمعتَ (أُوْءٍ) قلتَ: (أَواءٍ) فلم تُغيّر الهمزة؛ لأنّها التي كانت في الواحد، ولم تعرض في جمعٍ فجرت مجرى (جَواءٍ) و(شَواءٍ) جمع (جائية) و(شائية).

فإن خففّتَ الهمزةَ جعلتَها بَيْنَ بَيْنَ، أي: بينَ الهمزة والياء؛ لأنّها مكسورةٌ، ولم تُلْقِ حركتَها على ما قبلها؛ لأنَّ الألفَ لا يجوزُ تحريكُها.

---

(١) انظر المنصف ٢: ٢٩٦.

(٢) (تعالى) في ع.

(٣) تقدّم تخريجُ هذه القراءة.

وإن بنيتَ منها مثلَ (عَنْكَبُوت) قلت: (أَوْأَوْتٌ) بوزن (عَوْعَوْتٍ)، والأصل: (أَوْأَأْوْتٌ) بوزن (عَوْعَوُوتٍ)[1].

فقُلبت الهمزةُ ياءً عند «المازنيّ» لاجتماعِها مع الهمزة قبلها فصار (أوأَيُوتٌ).

وواواً عند «أبي الحسن»؛ لانضمامها فصار (أَوْأَوُوْتٌ)، فقلبت الياء أو الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وحذفها لالتقاء الساكنين، فصار (أَوْأَوْتٌ).

«ومتى تَوالتْ همزتان في كلمة، ولم تَكونا عَيْنَيْنِ، أو ثلاثٌ، غَيَّرْتَ الثانيةَ، وإن توالَتْ أربعٌ أو خمسٌ غَيَّرْتَ الثانيةَ والرابعةَ؛ لئلا تتوالى همزتان، وذلك بأن تقلبَها بحَركة ما قبلها إن كانت ساكنةً أو مُطرَّفةً، وإلّا فـ «المازني» يقلبُها ياءً، و«أبو الحسن» يقلِبُ غيرَ المكسورة واواً، فلو بنيتَ مثلَ (أَفْعَلَ) من (أَطَّ) (يَئِطُّ) قلتَ على مذهبِ «المازني»: (أَيَطُّ)، وعلى مذهبِ «أبي الحسن»: (أَوَطُّ)»

كرهت العربُ توالِي همزتين، لما ذكرنا أنّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ، مخرجُها من أقصى الحلق، فإنْ توالت همزتان فصاعداً في كلمة فلا بدّ من التغيير.

فإن توالت همزتان فإن كانتا عينين جمعتَ بينهما نحو: (سَأَّال) و(رَأَّاس)؛ وذلك لأنّ ما ضاعفَ العينَ لا يكونُ قطّ إلّا في موضعٍ واحدٍ، فاحتمل فيه ذلك، وليس كذلك ما عداه.

وإن لم يكونا عينين فلا بُدّ من تغيير الثانية.

وكذلك إذا توالت ثلاث همزات فإن تغييرَ الثانيةِ يفصل بين الهمزتين.

وإن توالت أربعُ همزات أو خمسٌ غيَّرتَ الثانيةَ والرابعةَ؛ ليمنعَ تغييرُ الثانيةِ من توالِي الأولى والثالثة، وتغييرُ الرابعة من توالِي الثالثةِ والخامسةِ.

وكيفيَّةُ التغيير أنَّ الهمزةَ إن كانت ساكنةً أو مُطَرَّفةً قلبْتَها بحركةِ ما قبلها أبداً لضعفها من المكانين.

---

(١) هكذا في د، ع. و(عَوْعَوُوتٍ) في المنصف ٣: ١٣٦.

وإن كانتا متحرّكتين فمذهبُ «المازني» أنها تُبدلُ أبداً ياءً، بأيّ حَرَكةٍ تحرَّكتْ؛ لأنّه لَمّا امتنعَ قلبُها ألفاً - لأنّها لا تتحرّك وتخفى بين الهمزتين - عُدِلَ إلى الياء؛ لأنَّ الياءَ أقربُ إلى الألف من الواو.

/ ومذهبُ «أبي الحسن» أن تُقْلَبَ بحركةِ نفسِها إلاّ أن تكون مفتوحةً، فتُقْلَبُ واواً كالمضمومة حملاً على باب (أوادِمَ) و(أُوَيْدِم). [٦٨٩]

أمثلةُ ذلك إذا بنيتَ من (أطَّ) (يَئِطُّ) أفعلَ التفضيل، قلتَ على مذهب «المازني»: (أيَطُّ)، وعلى مذهب «أبي الحسن» (أوَطُّ). وأصلُهُ: (أأْطَطُ) بقلب فتحة الطاء الأولى إلى الهمزة الثانية توصُّلاً إلى الإدغام، وأدغمت فصار (أأَطُّ) فقُلِبَت الهمزةُ ياءً على مذهبِ «المازني»، وواواً على مذهب «أبي الحسن»، فإن صغَّرته، أو كسَّرْتَهُ قلت على مذهب «المازني»: (أُيَيْطٌّ) و(أَياطُّ)، وعلى مذهب «أبي الحسن»: (أُوَيْطٌّ) و(أَواطُّ).

ولو بنيتَ من (الهمزةِ) وحدها مثل (بَكْرٍ) قلت: (أا أٌ) كـ(عاع)، وأصله: (أأْأٌ)، قلبتَ الوسطى ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وقولنا: «تبني من الهمزة» لا نعني به أنّك تبني منها وهي حرفُ هجاءٍ، فإنَّ ذلك غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ بناءَك من الكلمة ضَرْبٌ من التصريف، والاشتقاق يدخلها، وحروف المعجم لا يمكن تصريفُها ولا اشتقاقها. وإنّما نعني به أنّا لو تخيّلنا كلمةً ثلاثيّةً جميعُ حروفها همزات، وأردتَ أن تبنيَ منها مثل كذا.

فإن بنيتَ منها مثلَ (قِدْرٍ) قلتَ: (إيْءٍ)، وأصلُه: (إأْأٌ) قلبتَ الوسطى ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

فإن بنيتَ منه مثلَ (قُفْلٍ) قلت: (أُوْءٌ)، وأصله: (أُأْأٌ) قلبت الوسطى واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

فإن بنيتَ منه مثلَ (جَمَلٍ) أو (عَضُدٍ) أو (كَتِفٍ) قلتَ: (أا أٌ) كـ(عاع)، قلبتَ الوسطى ياءً على مذهب «المازني» ثم ألفاً، وواواً مفتوحة أو مضمومة في (جَمَلٍ) و(عَضُدٍ)، وياءً في (كَتِفٍ) عند «أبي الحسن» ثمّ ألفاً.

وإن بنيتَ منها مثلَ (جَعْفَرٍ) قلت: (أَاأَا) كـ(عاعا)، وأصله: (أَأْأَأٌ) كـ(عَعْعَعٍ)، قَلبتَ الثانية ألفاً، والرابعة ياءً ثم ألفاً.

وإن بنيتَ منها مثلَ (دِرْهَم) قلت: (إِيْأَا)، وأصله: (إِأْأَأٌ)، قلبتَ الثانية ياءً، والرابعة ياءً، ثم ألفاً.

وإن بنيتَ منها مثلَ (زِبْرِجٍ) قلتَ: (إِيْإٍ) منقوصاً، وأصله: (إِأْإِأٌ)، قلبتَ الثانيةَ والرابعةَ ياءً.

وإن بنيتَ منها مثلَ (بُرْثُنٍ) قلتَ: (أُوْءٍ) منقوصاً، وأصله: (أُأْأُأٌ)، قلبتَ الثانيةَ واواً، والرابعةَ ياءً؛ لئلّا يقعَ في آخرِ الكلمةِ واوٌ قبلها ضمّة، وأبدلتَ من الضمّةِ كسرة لتسلمَ الياءُ.

وإن بنيتَ منها مثلَ (سَفَرْجَل) قلتَ: (أَيَأْيَأٌ) على رأي «المازني»، و(أَوَأْوَأٌ) على رأي «أبي الحسن»، وأصلُهُ: (أَأَأْأَأٌ) قلبتَ الهمزةَ الثانيةَ والرابعةَ ياءين أو واوين على المذهبين، ولم تُعِلّ الياءين لوجودِ المانعِ من القلب، وهو سكونُ ما بعدَ الأولى، وما قبلَ الثانية.

وإن بنيتَ منها مثلَ (جِرْدَحْلٍ) قلتَ: (إِيْأَاأٌ)، وأصله: (إِأْأَأْأٌ)، قلبت الثانية ياء والرابعة ألفاً.

وإن بنيتَ منها مثلَ (جَحْمَرِشٍ) قلتَ: (أَاأَأْإٍ)، وأصله: (أَأْأَإِأٌ)، قلبتَ الثانيةَ ألفاً والرابعة ياءً ثم ألفاً.

وإن بنيتَ منها مثلَ (هُنْدَلِعٍ) قلتَ: (أُوأَاأٌ)، وأصله: (أُأْأَإِأٌ)، قلبتَ الثانيةَ واواً والرابعة ياء ثم ألفاً.

وإن بنيتَ منها مثالَ (قُذَعْمِلٍ)، قلتَ: (أُيَأْيِءٌ) على مذهبِ «المازنيّ»، و(أُوَأْيِءٌ) على مذهب «أبي الحسن» وأصله: (أُأَأْإِأٌ)، قلبتَ الثانيةَ ياءً، على مذهب «المازني»، وواواً على مذهب «أبي الحسن»، والرابعة ياء على المذهبين لانكسارها.

وأمرُ تخفيف الهمزة في جميع ذلك على ما تقتضيه الأصول.

وإن بنيتَ منها مثلَ (أُتْرُجَّة) قلتَ: (أُوْأُوْأَةٌ) بوزن (عُوْعُوْعَةٍ)، وأصلُه: (أُأْأُأْأَةٌ) بخمس همزات، فقلبتَ الثانيةَ والرابعةَ واوين؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فإن خفَّفْتَ الهمزةَ الثانيةَ ألقيت ضمَّتها على الواو قبلها، وحذفتها فقلت: (أُوُوْأَةٌ)، بوزن (عُوُوعَة)، وإن خفَّفْتَ الثالثةَ أوّلاً ألقيتَ فتحتها على الواو قبلها فصار (أُوْأُوَةٌ)، فإن خفَّفتهما جميعاً عملتَ العملين فقلت: (أُوُوَةٌ).

فإن قلتَ: هلّا أبدلتَ الهمزتين واوين، وأدغمتَ الواوين اللتين قبلهما فيهما كما قلتَ في (مَقْرُوْءَةٍ): (مَقْرُوَّةٌ).

قلتُ: الفصلُ بينهما أنَّ الواوَ في (مَقْرُوَّة)[1] إنما زيدت للمدّ، وليست منقلبةً عن حرفٍ أصلٍ، فلم تمكن حركتها؛ لئلا تخرج من المدّ الذي جيءَ بها من أجله، والواوان في (أُوْأُوْأة) لم تُزَد للمدّ، وإنّما هما بدلٌ من حرفينِ أصلينِ، وهما الهمزتان، فلم يُجْرَيا مُجرى ما زِيْدَ للمدِّ، فاحتملتا الحركة لذلك، كما تحركت الفاء في (هذا أَوَمُّ منك)، ولم يُقَل: (هذا آَمُّ منك) فيُجرى مُجرى ألف (فاعَلَ)، بل حملت الحركة لأنّها بَدَلٌ من حرفٍ أصلٍ[2]./ [٦٩٠]

مسألة:

قد ذكرنا أن «أبا الحسن» أجاز أن تبني من العربي عجمياً، وعلى العكس. ومن العجميّ عجميًّا.

ومعنى ذلك: أنّا نقدّر أنّ العجميّ لو كان من كلام العرب لكان سبيله كذا، فأمّا وهو على ما عليه من العُجمةِ فلا يجوزُ تمثيله، ولا تصريفه، ولا الاشتقاق منه إذا كان معرفة، فتقول: (إسحاقُ) ثلاثي، ووزنُهُ (إفعال) على مثالِ (إِسْحاق) الذي هو مصدر

---

(١) هكذا في د، ع. وفي المنصف ٣: ١٠٦: (مَقْرُوْءَة).

(٢) انظر المنصف ٣: ١٠٦.

(أَسْحَقَ)[١]، و(أَيُّوب)[٢] أيضاً ثلاثي؛ لأنّه إذا حُمِلَ على كلام العرب أشبه منه (العَيُّوقَ) و(القَيُّومَ)، فوزنه (فَيْعُول)، والهمزة فيه أصلٌ، كأنّه من لفظِ (آبَ) (يَؤوبُ).

وأجاز «أبوعلي»[٣] أن يكون وزنه (فَعُّولاً)، فتكون الياء عيناً كأنّه من تركيب (همزة، ي، ب) وإن لم يأتِ هذا التركيبُ في لغةِ العرب؛ إذ لا ينكر أن يأتي في كلام العجم لفظٌ ليس مثلُه في اللغة العربية.

و(جالينوس)[٤] رباعيّ، ووزنه (فاعِيلول)، و(إِبْرَيْسم)[٥] خماسي ووزنه (فِعْلِيلَلٌ)، و(إبراهيم)[٦] أيضًا خماسي ووزنه (فِعْلاَلِيل)، و(إِسْفَنْدَباذ)[٧] أيضاً خماسي، وهمزته أصل كهمزة (إبراهيم)؛ لأنّه لا شكّ في زيادة الياء والألف.

وأمّا الهمزةُ والنونُ فلا يكونان زائدين، على أن تكون الكلمةُ من ذوات الأربعة؛

---

(١) (إسحاق) هو في العربية (يضْحاق)، وورد بالسين أيضًا، ومعناه: يضحك. والهمزة في أوّله بدلٌ من الياء كما في العبرية، تدلّ على كونها دخَلت من السريانية، فهي فيها (إِسْحق). المعرّب ١٠٦.

(٢) (أيّوب) هو عبريّ، وأصله: (إِيُّوب)، وقيل: معناه غير معروف. المعرّب ١٠٧.

(٣) انظر المنصف ٣: ١٤٤، والمعرّب ١٠٧.

(٤) جالينوس هو أحد الحكماء، انتهت إليه الرياسة في عصره، وقد ظهر في أيام ملوك الطوائف بعد المسيح عليه السلام بسبع وخمسين سنة، كان وجيهًا عند الملوك، كثير الوفادة عليهم، كثير التنقّل في البلدان، طالبًا لمصالح الناس. الفهرست ٤٠٢.

(٥) (الإِبْرَيْسَم) هو الحرير، وذكرت فيه لغات أخرى: (إِبْرِيسِم، وإِبْرَيْسُم، وإِبْرِيْسَم)، وهو فارسيّ معرّب، وأصله بالفارسية الحديثة: (أبريشَم). المعرّب ١٣٠، والمفصّل في الألفاظ الفارسية المعربة ١٦١.

(٦) (إبراهيم) لفظ عبريّ، وأصله: (أَبْراهام)، وهو لغة في (أبْرام)، ومعناه: الأب رفيع أو عالٍ، والهمزة في الأصل مفتوحة، وكسرت عند التعريب، وقلبت الألف ياء احتذاءً بـ(إسماعيل) و(إسرائيل). المعرّب ١٠٤.

(٧) هكذا في د، ولم أجد هذا اللفظ في كتب المعرّبات والدخيل، وإنّما وَرَدَ (إسفنديار) وهو اسم فارس من أبطال الفرس، وقد وَرَدَ اسمُه في سيرة ابن هشام ١: ٣٢١. وأشار محققو السيرة إلى أنه وَرَدَ في النسخ الأصول بلفظ (إسفندياذ). وأخباره في الشاهنامه. وذكر ابن النديم أنّ جبلة بن سالم نقل إلى العربية كتاب (إسفنديار ورستم). انظر المفصّل في الألفاظ الفارسية المعرّبة ٩.

لأنّ الزيادةَ لا تلحقُ ذوات الأربعة من أوائلها، إلّا الأسماء الجارية على أفعالها. ولا يجوزُ أن تجعلَ النونَ أصلاً والهمزةَ زائدةً؛ لأنَّ الزيادةَ لا تلحقُ بناتِ الخمسةِ من أوائلها، وإنّما تلحقها من وسطها أو آخرها نحو: (عَضْرَفُوط) و(قَبَعْثَرَى)، فلم يبقَ إلّا أن تجعلَ النونَ زائدةً؛ والهمزةَ أصلاً، فصار وزنه (فِعْلَنْلِيال)، فتقولُ إذا بنيتَ من (ضَرَبَ) مثلَ (إسْحاق): (إضْرابٌ)، ومثلَ (أيُّوب): (ضَيْرُوب) إن جعلناه (فَيْعُولًا) و(ضَرُّوب) إن جعلناه (فَعُّولًا)، ومثلَ (جالِيْنُوسَ): (ضارِيْبُوب)، ومثل (إِبْرِيسَم): (ضِرْبِيبَب)، ومثلَ (إسفَنْدِياذ): (ضِرْبَنْبِياب).

ومن (جَعْفَرٍ) مثل (إبراهيم): (جِعْفارِير)، ومثل (إسفَندياذ): (جِعْفَنْرِيار)، ومن (سَفَرْجَل) مثل (إِبْراهِيم): (سِفْراجِيل)، ومثل (إِسْفَنْدِياذ): (سِفْرَنْجيال).

ولا يُبْنَى منه مثل (جالِينوس) لما ذكرنا أنَّ (جالِيْنُوس) رباعيّ.

ومن (جالِينوس) مثلَ (إبراهيم): (جِلْناسِيس) ولا يعكس؛ لأنَّ (إبراهيم) خماسي، و(جالِيْنُوس) رباعي.

ومن (أيُّوب) مثلَ (جالِيْنُوس): (أاوِيُوب). ومن (جالِيْنُوس) مثل (إِبْرَيْسَم): (جِلْنَيَسس)، ولم يُدغم لأنه ملحقٌ فجرى مجرى (خَفَيْدَدٍ). ومن (إسحاق) مثلَ (جالِيْنُوس): (سَاحِيْقُوق).

ومثل (إِبْرَيْسَم): (سِحْقَيَقَقٌ). ومثلَ (إِبْراهِيم): (سِحْقاقِيق). ومن (جالِيْنُوس) مثلَ (إِسْفَنْدِياذ): (جِلْنَنْسِياس). ومن (إِسْفَنْدَياذ) مثل (إبراهيم): (إِسْفادِيذ)، وعلى العكس (إِبْرَنْهيام)[1].

وتعليلُ هذا كلِّه ظاهرٌ، وفي المسائلِ كثرةٌ، وما ذكرناه من القواعد والفروع مما يرشدك إلى ما لم نذكره.

* * *

---

(١) انظر المنصف ٣: ١٤٤.

[الإدغام]

«فصل:

(الإدغامُ) أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ متحرّكٍ مِثْلِهِ لفظاً، وتَمْزُجُهُ به بحيث يعمل المَخْرَجُ فيهما عملاً واحداً، كقولك: (عَدَّ) وهو الحرف المشدَّدُ»

للإدغام معنيان: لُغويّ، وصناعي.

فاللغوي: إدخالُ الشيء في الشيء، تقول: أدغمتُ الثيابَ في الوعاء إذا أدخلتَها فيه، وأدغَمْتُ الفرسَ اللجامَ إذا أدخلتَه في فيه. قال «ساعدةُ الهذلي»[١]:

٢١٦٦- ومُقْرَباتٍ بِأَيْدِيهِمْ أَعِنَّتُها ... خُوصٍ إذا فَزِعُوا أُدْغِمْنَ في اللُّجُمِ[٢]

ومنه: (حمارٌ أدْغَم)، وهو الذي يسمّيه العجمُ (دَيْزَج)، وذلك إذا لم تَصدُق خضرتُه ولا زُرْقَتُه، فكأنهما لونان قد امْتَزَجا[٣].

ومعناه **الصناعي**: أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ متحرك مثلِه لفظاً، وتَمْزُجُهُ به بحيث يعمل المخرج فيهما عملاً واحداً[٤]. وقد يقال: بحيث يرتفعُ اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً[٥]. وقد يُقال: بحيث يَنْبُو اللسانُ عنهما نَبْوَةً واحدةً[٦].

---

(١) هو ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم، وليس له صحبة. قال الآمدي: شعره محشوّ بالغريب والمعاني الغامضة. المؤتلف والمختلف ٨٣، وسمط اللآلي ١: ١١٥.

(٢) البيت في شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٣٣، واللامات للزجاجي ١٦٧، واللسان (دغم) ١٢: ٢٠٢.

(٣) وفي اللسان (دزج) ٢: ٢٧١: «(الدَّيْزَجُ) معرّب (دَيْزَهْ)، وهو لون بين لونين غير خالص»، وانظر (خضر) ٤: ٢٤٣، و(دغم) ١٢: ٢٠٢. في القاموس (دزج) ١: ١٨٧: «هو معرّب (دِيزَه) بالكسر، ولمّا عربوه فتحوه».

(٤) الكتاب ٤: ١٠٤، واللباب ٢: ٤٦٩، وشرح المفصل ١٠: ١٢١.

(٥) التكملة ٦٠٨.

(٦) أسرار العربية ٣٥٨.

والمعاني متقاربةٌ، فيصير الحرفُ الساكن كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل، بل على أن يصيرا جميعاً حرفاً مغايراً لهما بهيئته، وهو الحرف المشدَّد، وزمانُه أطولُ من زمان الحرفِ الواحد، وأقصرُ من زمان الحرفين، كقولنا: (شَدَّ) و(فَرَّ).

/ ومعنى نقلِهِ من اللغة إلى الصِّناعة ظاهرٌ، يُقال: أَدْغَمْتُ الحرفَ إِدْغاماً، بالتخفيف، وهو من عبارات الكوفيين، وادَّغَمْتُه على (افْتَعَلْتُه) إِدِّغاماً، بالتشديد، وهو من عبارات البصريين[1]. [٦٩١]

وقال «أبو علي»[2]: «**هو أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مِثْلِهِ من غير أن تَفْصِلَ بينهما بحركةٍ أو وَقْفٍ، فيرتفعَ اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً**».

ولا حاجةَ إلى قوله: «من غيرِ أن تفصِلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ»؛ لأنَّ قوله: «تَصِل حرفاً بمثله» مُغْنٍ عنه؛ لأنّه إذا فُصِلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ لم يكن قد وُصِلَ أحدُهما بالآخر؛ إذ الوصل مع الفصل مما يتنافيان، والغرضُ من الإدغام طلبُ التخفيفِ؛ لأنّه ثَقُلَ عليهم التقاءُ المتجانسين لما فيه من العَوْد إلى حرفٍ بعد النّطق به.

وشبَّهُ «الخليلُ» بوطءِ المقيَّد، فإنَّ القَيْدَ يمنعه من توسيعِ الخَطْوِ، فيصيرُ كأنَّه يعيدُ قَدَمَه إلى موضِعِها الذي نَقَلَها منه، وذلك مما يشقُّ على النفس[3].

وشبّهه بعضُهم بوضعِ القدمِ ورفعِها في حَيِّزٍ واحد.

وبعضُهم بإعادةِ الحديث مرتين.

وكلّ ذلك مُستكرهٌ، بل إذا كُرِّرَ طعامٌ واحدٌ تلتَذُّهُ النفسُ مَلَّهُ وكَرِهَهُ، فكيفَ بما عليه فيه كُلْفَةُ العمل إذا رجع إليه بعينه؟!

ولذلك صارت الحروفُ المتباعدةُ المخارجِ أحسنَ في التأليفِ وأسهلَ ممّا تدانت

---

(١) شرح المفصل ١٠: ١٢١.

(٢) في التكملة ٦٠٨.

(٣) اللباب ٢: ٤٦٩، وشرح المفصّل ١٠: ١٢١.

مخارجه، ألا ترى إلى ثِقَلِ قول الشاعر:

٢١٦٧- وقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكانٍ قَفْرِ وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[1]

حتى لا يكاد يُنْشِدُهُ مُنْشِدٌ ثلاثَ مرّات ولا يتعثَّر لسانُه فيه ولا يتلعثم، وإنّما ذلك لقرب المخارج.

وإلى خفَّة قولِ الآخر:

٢١٦٨- يُذَكِّرُنيكِ الخَيْرُ والشَّرُّ والذي أخافُ وَأَرْجُو والذي أَتَوَقَّعُ[2]

وذلك لاختلاف مخارج حروفه، وبُعْدِ بعضها من بعض.

فلمّا ثَقُلَ عليهم تكرُّرُ المثلين أو المتقاربين حاولوا تخفيفَه بأن يُدغموا أحدَهما في الآخر حتى يرتفعَ المخرجُ عنهما ارتفاعةً واحدةً فيخفَّ على اللفظ، ويلزم أن يُسَكَّنَ الأوَّل ليتَّصل بالثاني، إذ لو حُرِّكَ حالت الحركةُ بينهما؛ لأنَّ المختارَ أنَّ محلَّ الحركةِ بعد الحرف فلم يتَّصل بالثاني، ويلزم أن يكونَ الثاني متحرِّكاً؛ لأنّه مبيِّنٌ للأوّل، والحرفُ الساكنُ كالميت لا يُبَيِّنُ نفسَه فكيف يُبَيِّنُ غيرَه؟!

فالمدغمُ أبداً حرفان: الأوّلُ منهما ساكنٌ، والثاني متحرّكٌ، ولهذا لا يُدغَمُ في الألف؛ لأنّها لا تكونُ متحرِّكةً، ولا تُدغمُ الألفُ[3]؛ لأنَّ الحرفَ إنّما يُدغمُ في مثله، وليس مثلُ الألفِ متحرّكاً، فإذا سَكَنَ الأوّل ولم يكن حرفَ مدٍّ ولم يكن له حركةٌ تحول بينه وبين الثاني اشتدَّ ازدحامهما في المخرج، وعَسُرَ على اللسان البيانُ، فيجبُ الإدغامُ.

وقولنا: «بحرفٍ متحرِّكٍ مثله لفظاً» إنّما أتينا بقولنا: «لفظًا» ليدخلَ فيه إدغامُ

---

(١) قال الزمخشري: يزعمون أنّ علقمةَ بن صفوان وحرب بن أميّة من قتلى الجن، وقالوا: إنّ الجنَّ قالت هذا البيت. شرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٨٧. والبيت في البيان والتبيين ١: ٦٥، ودلائل الإعجاز ٥٧.

(٢) قيل: هو للمجنون. والبيت في ديوانه ١٨٩. وقيل: لمسلم بن عقيل. انظر محاضرات الأدباء ١: ١٤٧. وقيل: لأعرابي من هذيل. انظر الحيوان ٧: ١٤٨. والبيت في البيان والتبيين ٣: ٣٣٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٣١٦، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٨٨.

(٣) المقتضب ١: ٣٣٤.

المتقاربين، فإنّ الثاني ليس مثلَ الأوّل، ولكنك إذا رُمْتَ الإدغامَ تجعلُهما مثلين، ثم تُدغم أحدَهما في الآخر، على ما سَنُبَيِّنه بعد هذا، فالثاني مثلُ الأول عند التلفُّظِ بالإدغام، وإن لم يكن مثله في الأصل.

«فإن تحرَّكَ الأوَّلُ وسَكَنَ الثاني امتنَعَ الإدغامُ»

أي: إن تحرَّكَ أوَّلُ الحرفَيْنِ اللذين يجوزُ إدغامُ أحدِهما في الآخر، سواء كانا مِثلين أو متقاربين وتحرَّكَ ثانيهما امتنعَ الإدغامُ؛ وذلك لأنَّ الأوّلَ إن سُكِّنَ توالى ساكنان على غير حدِّه[1]، وامتنعَ الإدغامُ، وإن أُبْقِيَ على حركتِهِ فتفصلُ حركتُه بين المتجانسين فيتعذَّرُ الاتصالُ.

واستدلّوا بهذا على أنَّ الحركةَ بعدَ الحرفِ؛ لأنها لو كانت قبله لم تفصِلْ بينه وبين ما بعده.

وكذا لو كانت معه؛ لأنّ الفصلَ يُتَصَوَّرُ في الشيء يَقَعُ بين الشيئين، قبلَ الثاني وبعدَ الأوّل، فأمّا إذا كان مع أحدهما نفسه فلا فَصْلَ، فلما لم يُمْكِنْ إدغامُ المتحرّك فيما بعده سواء كان متحرِّكاً أو ساكناً عُلِمَ أنَّ حركةَ الأوَّل واقعةٌ بعده، مانعةٌ من اتصالهما.

واعترَضَ الإمامُ «عبدُ القاهر»[2] على هذا بأنَّ المانعَ من الإدغام ليس كون الحركة فاصلة منهما، وإنّما المانع أنّ معنى الإدغام أن يَعملَ اللسانُ في الحرفين عملاً واحداً، ونحن إذا حرَّكْنا كلَّ واحدٍ من الحرفين وَضَعْنا اللسانَ على كلِّ واحدٍ منهما على الانفراد، وذلك يُناقضُ الإدغامَ، ولهذا امتَنَعَ الإدغامُ إذا وَقَفْنا على الحرف الأول، لا لأنّ بينهما فاصلاً، بل لإيقاعِ اللسانِ على كلّ واحد منهما وقعةً منفردة.

---

(١) حدُّ التقاءِ الساكنين الجائز في العربية هو: أن يكون الأوّل منهما حرفَ لينٍ، والثاني مدغمًا، نحو: (دابّة) و(أتحاجّونّا). انظر شرح المفصل ٩: ١٢١.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، وله شعر رقيق. ومن مؤلفاته: المفتاح في الصرف، والعُمَد، والمقتصد في شرح الإيضاح، والجمل، وغيرها. توفي عام ٤٧١ هـ. بغية الوعاة ١: ٣١٠، وإنباه الرواة ٢: ١٨٨.

وهذا لا يَقْدَحُ فيما ذكروه / ؛ لأنهم يدّعون أنَّ الحركةَ لو كانت قبل الحرف أو معه [٦٩٢] لا يمكن أن يعملَ اللسانُ فيهما عملاً واحداً، ويرتفع عنهما ارتفاعةً واحدةً، وحيث لم يُمكنْ دلَّ على أنها بعده، وإذا ثَبَتَ أنَّ الأوَّلَ يجب أن يكونَ ساكناً وَجَبَ أن يكون الثاني متحرّكاً؛ لما ذكرنا أنّ الساكنَ لا يُبَيِّنُ غيرَه؛ ولأنّه يلزمُ التقاءُ الساكنين على غير حدّه.

وحُكِيَ عن قومٍ من «بكر بن وائل»[1]: (رَدَّنَ) و(مَرَّنَ) و(رَدَّتُ) و(مَرَّتُ) أرادوا (رَدَدْنَ) و(مَرَرْنَ) و(رَدَدْتُ) و(مَرَرْتَ)، فأدغموا مع أنَّ الأوَّلَ متحرِّكٌ، والثاني ساكنٌ، وذلك أنّه لما ثَقُلَ عليهم اجتماعُ المثلين أسكنوا الأوّل، ولم يكن بدٌّ من تحريكِ الثاني فحرّكوه بالحركةِ التي كانت للأوّل، وربّما حُرِّكَ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين، وربَّما حُرِّك بالفتح.

وقيل: إنّهم أجروا ضميرَ الفاعل مُجرى ضميرَ المفعول، فكما قالوا: (رُدَّه) قالوا: (رَدَّتُ)، وكأنّهم قَدّروا انفصالَ ضميرِ الفاعلِ من فعلِهِ فأدغموا ثم ألحقوا ضميرَ الفاعلِ ولم يغيِّروه، وهو قبيحٌ على كل حال.

«إلّا نحو: (رُدَّ) و(لم يَرُدَّ)»

يعني إلّا الأمر والمجزوم، كقولك: (رُدَّ) و(لم يَرُدَّ) فإنَّ أصلهما: (اُرْدُدْ) و(لم يَرْدُدْ)، كـ(انْصُرْ) و(لم يَنْصُرْ)، فالأوّلُ من المتماثلين متحرّكٌ، والثاني ساكنٌ، ومع ذلك جازَ الإدغامُ، وقد تكلّمنا عليه في (فصل التقاء الساكنين) بما يُغْنِي عن الإعادة.

فإن اتّصل بهما ألفُ الضمير أو واوُه أو ياؤه وَجَبَ الإدغامُ، كقولك: (رُدَّا) (رُدُّوا) (رُدِّي) و(لم يَرُدَّا) (لم يَرُدُّوا) (لم تردِّي)؛ لأنّ حركةَ الثاني قد صار لازماً.

---

(١) انظر الكتاب ٣: ٥٣٥.

«وإنْ سَكَنَ الأوّلُ ولم يكن حرفَ مدٍّ وتحرّكَ الثاني وَجَبَ الإدغامُ كـ(صدَّ) و(قُلْ لهم) و(امَّحى) و﴿ وَدَّت طَّآيِفَةٌ ﴾ [آل عمران: ٦٩]»

إذا سَكَنَ الحرفُ الأوّل من المتماثلين أو المتقاربين، وتحرَّك الثاني، فإن كان الأول حرف مدّ لم يَجُز الإدغامُ، كقولك: (جاءني مسلمُوْ واقد) و(مررت بمسلمِيْ يَزيدَ)، وفي التنزيل: ﴿ قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ ﴾ [يوسف: ٧١]؛ لأنّه لو أُدغم لذَهَبَ المدُّ الذي فيه.

وإن لم يكن حرفَ مدٍّ وَجَبَ الإدغامُ مطلقاً، أي: سواء كانا متماثلين أو متقاربين، وسواء كانا في كلمةٍ واحدةٍ أو في كلمتين، كـ(صَدَّ) و(رَدَّ)، فإنّهما (فَعْل) ساكنة العين، وكقوله[١]: ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ ﴾ [الكهف: ٧٥] ﴿ وَقُل لَّهُمْ ﴾ [النساء: ٦٣، والإسراء: ٢٣] و﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ ﴾ [إبراهيم: ١١] ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ ﴾ [آل عمران: ٤١][٢] و﴿ إِذ ذَّهَبَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧] و﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦] وكقولك: (امَّحى) و(هَمَّرِش)، والأصل: (انْمَحى) و(هَنْمَرِش) وهو العجوزُ المسنّة، والنّاقة الغَزيرةُ اللبنِ، واسمُ كلبةٍ أيضاً[٣]، وكقوله تعالى: ﴿ وَدَّت طَّآيِفَةٌ ﴾ [آل عمران: ٦٩] و﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ ﴾ [الفرقان: ١٩] وذلك لأنّ الأوّلَ اتّصلَ بالثاني ضرورةً من غير إرادةٍ لذلك، ألا تَرى أنَّ إسكانَ الأوّل لم يكن للإدغامِ بل لأمرٍ آخر، فإنَّ إسكانَ اللامِ في ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ ﴾ [الكهف: ٧٥] مثلاً إنّما حَصَلَ للجازم فحصل شرطُ الإدغام بحكم الاتفاق من غير قَصد إليه.

وفي كلامِ «الزمخشريِّ»[٤] إشعارٌ بأنَّ الإدغامَ في المتقاربين غيرُ واجب، فإنَّه قال: «وإذا رِيْمَ[٥] ادّغامُ الحرفِ في مقاربه فلا بُدّ من تَقْدِمَةِ قَلْبِهِ إلى لفظه». ثم مَثَّلَهُ بقوله تعالى:

---

(١) (تعالى) في ع.

(٢) وغيرها.

(٣) اللسان (همرش) ٦: ٣٦٥.

(٤) انظر المفصل ٤٢٣، وشرح المفصل ١٠: ١٣١.

(٥) أي: إذا قصد وطلب.

﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ [النور: ٤٣] [١]، وبقوله[٢]: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢] فهذا يُؤذن بأنَّ الإظهارَ في مثل قوله: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ جائزٌ في العربية، وإن كان ثقيلاً على اللسان لشدّتها؛ لأنَّ اللسانَ يلزمُ موضعها لا يتجافى عنه.

والصحيحُ أنّه واجبٌ، وأنّ التخيير في المتحركين كقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾.

وكذلك يُشعر كلامُه بأنَّ الإدغامَ في مثل (امَّحى) جائزٌ لا واجبٌ؛ لأنه قال[٣]: «وإن لم يُلْبِسْ جازَ نحو: (امَّحى) و(هَمَّرش)».

والصحيحُ أنّه واجبٌ؛ لسكونِ الأوّل وتحرُّكِ الثاني مع تلازمهما لكونهما في كلمةٍ واحدةٍ، ومع أَمْنِهِمُ الإلباس فإنه لا يشتبه بالمضاعف؛ لأن (افَّعَلَ) بتضعيف الفاء، و(فَعَّلِل) بتضعيف العين ليس من أبنيتهم، ولهذا قال «الخليل»[٤] في (انْفَعَلَ) من (وَجِلَ): (اِوَّجَلَ) فأَدْغَمَ، إذ ليس في كلامهم (اِفَّعَلَ) بتضعيف الفاء، فلا يُفضي إلى لبس.

«وإن تحرَّكا وحركةُ الثاني لازمَةٌ ولم يكنِ الأوَّلُ مدغماً فيه، فإن كانا مِثْلَيْنِ وَجَبَ الإدغامُ إن كانا من كلمةٍ واحدةٍ، نحو: (رَدَّ) (يَرُدُّ) (فهو رَادٌّ)»

إذا تحرَّكَ الحرفان المثلان والمتقاربان المتتاليان، فإن كان حركةُ الثاني غيرَ لازمة بل عَرَضَتْ لالتقاء الساكنين كقولك: (اُمْدُدِ الحبلَ)، لم يجبِ الإدغامُ.

وإن كانت لازمةً فإن كان الحرفُ الأوَّل مدغماً فيه كقولك: (حَلَّلَ) و(تَحَلَّلَ) امتنعَ الإدغامُ؛ لأنّه يُفضي إلى إزالةِ الإدغامِ الأوّلِ، أو إلى توالي ساكنين على غيرِ حدِّه، وكلاهما غيرُ جائزٍ.

وإن لم يكن كذلك وَجَبَ الإدغامُ، وذلك بأن يسكّن الأوّل ويدغمه في الثاني

---

(١) و(يذهب) في ع.

(٢) (تعالى) في ع.

(٣) أي: الزمخشري. المفصل ٤٢٣.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٥٥، وشرح المفصل ١٠: ١٣٣.

ليخفَّ اللفظ بهما، فإن كان قبل الأول منهما متحرّكٌ أو حرفُ مدّ فلا عَمَلَ فيه إلا إسكانُ الأوّل وإدغامُه في الثاني، نحو: (رَدَّ) و(انقَدَّ) (يَنْقَدُّ) و(اعتَدَّ) (يَعْتَدُّ) و(اسْوَدَّ) (يَسْوَدُّ) و(تَمَادَّ) و(رادٌّ) و(متمادٌّ).

وإن كان قبل الأول حرفٌ صحيحٌ ساكن نقلتَ إليه حركته ثم أدغمته، نحو: (يَرُدُّ)، فإن أصله: (يَرْدُدُ) كـ(يَنْصُرُ)/ فأُسكنت الدالُ الأولى بعد نَقْلِ حركتها إلى الراء [٦٩٣] توصُّلاً إلى الإدغام، ثم أُدغمت، وكذلك (أعَدَّ) و(اسْتَعَدَّ) و(اطْمَأَنَّ)، ومضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها، وكلُّ العربِ تُدغم ذلك.

وشَذَّ قولهم: (لَحِحَتْ عَيْنُهُ) أي: لَصِقَتْ بالرَّمَصِ،[١] و(ضَبِبَ البلدُ) إذا كَثُرَ ضَبَابُهُ، و(صَكِكَتِ الدَّابَّةُ) إذا كانت تَصْطَكُّ رُكبتاه[٢]، و(مَشِشَت الدَّابَّةُ) ظَهَرَ بوَظِيفِهَا حجمٌ[٣]، و(أَلِلَ السِّقَاءُ) تَغَيَّرَ ريحُه[٤]، و(قَطِطَ الشَّعَر) جَعُدَ[٥].

«إلّا إذا كان الثاني في حكم المنفَصِلِ كـ(اِقْتَتَلَ) فيجوزُ الإدغامُ والإظهار»

وإذا بنيتَ (افْتَعَلَ) مما عينُه تاءٌ نحو: (اقْتَتَلَ) فيجوزُ فيه الإدغامُ والإظهارُ.

أمّا الإدغامُ فلاجتماعِ المثلين في كلمة، وسنذكرُ كيفيَّةَ النطقِ به عند الإدغام.

وأمّا الإظهارُ فلأنَّ التاءين في حكمِ منفصلين، من جهة أنَّ تاءَ (الافْتِعال) لا يلزمُ أن يَقَعَ بعدَها مثلُها، بل قد يقع بعدها غيرُها نحو: (اقْتَصَرَ) و(اقْتَرَبَ) و(ابْتَدَعَ) فصارتا كالمنفصلتين، نحو تاء (تِلك) في قولك: (انْعَتْ تِلْكَ)، وذلك مما يجوزُ فيه الإظهارُ.

---

(١) انظر الصحاح (لحح) ١: ٤٠٠.

(٢) انظر الصحاح (صكك) ٤: ١٥٩٦.

(٣) انظر الصحاح (مشش) ٣: ١٠٢٠.

(٤) انظر الصحاح (ألل) ٤: ١٦٢٦.

(٥) انظر الصحاح (قطط) ٣: ١١٥٤. وهذه الشواذ جاءت أيضًا على الأصل بإظهار التضعيف.

«أو كان للإلحاق كـ(جَلْبَبَ) و(قَرْدَدٍ) فيمتنِعُ الإدغامُ»

إذا أدّى الإدغامُ إلى فسادٍ امتَنَعَ، وكان احتمالُ الثِّقَلِ أسهلَ عندهم منه؛ لأنَّ الأحكامَ الموضوعةَ للتَّخفيف إذا أدَّت إلى نَقْضِ أغراضٍ مقصودةٍ تُرِكَتْ.

فمن ذلك أن يكونَ الحرفُ الثاني من المثلين مزيداً للإلحاق، وذلك في **الأفعال** نحو: (جَلْبَبَ) و(اقْعَنْسَسَ)، فإن كان الحرفُ الثاني منهما مزيداً للإلحاق بـ(دَحْرَجَ) و(احْرَنْجَمَ).

وفي **الأسماء** نحو: (قَرْدَدٍ) وهو المكانُ الغليظُ المرتفعُ، و(مَهْدَدٍ) اسم امرأة، وهما ملحقان بـ(جَعْفَرٍ).

و(قُعْدُدٍ) مُلحقٌ بـ(بُرْثُنٍ) يقال: (رَجُلٌ قُعْدُدٌ، وقُعْدَدٌ) إذا كان قريبَ الآباءِ إلى الجدّ الأكبر.

و(رِمْدِدٍ) وهو الرَّمادُ الخامدُ[1]، ملحقٌ بـ(زِبْرِجٍ).

و(عُنْدُدٍ) ملحقٌ بـ(بُرْقُعٍ)، يقال: (ما له عنه عُنْدَدٌ)، أي: بُدٌّ[2].

و(عَفَنْجَجٍ) وهو الضخمُ الأحمقُ، و(رَجُلٌ أَلَنْدَدٌ، ويَلَنْدَدٌ)، أي: خَصِيم، مثل (الألَدّ) ملحقان بـ(سَفَرْجَل).

فلو أدغم في هذه الألفاظ لاحتجتَ إلى إسكان الحرف الأوّل، فتبطُلُ الموازنةُ[3].

«وكذلك إذا كان اسماً على (فَعَلٍ) كـ(طَلَلٍ)»

إذا كان الاسمُ على (فَعَلٍ) بفتحتين كان حقُّهُ أنْ يُدْغَمَ؛ لأنّه على مثال (ضَرَب)، ولكنّه لم يُدغمْ لخفَّة الفتحة، ألا ترى أنّ مَنْ قال في (عَلِمَ): (عَلْمَ)، وفي (ظَرُفَ): (ظَرْفَ)

---

(١) وفي اللسان (رمد) ٣: ١٨٥: «رَمادٌ رِمْدِدٌ، أي: هالك، جعلوه صفة. الرِّمْدِد، المتناهي في الاحتراق والدّقة. قال سيبويه [الكتاب ٤: ٤٢٥]: إنما ظهر المثلان في (رِمْدِد) لأنه ملحق بـ(زِهْلِق)وصار الرمادُ رِمْدِداً إذا هَبا وصار أدَقَّ مايكون».

(٢) وفي الصحاح (عند) ٢: ٥١٣: «أبو زيد: مالي منه عُنْدَدٌ، أي: بُدٌّ».

(٣) شرح المفصل ١٠: ١٢٢.

لم يقُلْ في (ضَرَبَ): (ضَرْبَ)؛ ولأنّه اسمٌ، والاسم أخفُّ من الفعل، فلخفّته هو أحملُ للثِّقَل.

فأمّا إذا كانَ (فَعْل) على هذا البناء فإنّه يجبُ فيه الإدغامُ نحو: (رَدَّ)؛ لئلا يجتمعَ إلى ثِقَلِ الفعلِ(١) ثقلُ التكرير.

وأيضاً فلو أُدغم مثلُ (طَلَلٍ) لالتبس بـ(فَعْل) ساكنةَ العين، ولا كذلك الفعل؛ إذ ليس فيه ما هو على زنةِ (فَعْل) ساكنة العين حتى يلتبس به.

وأمّا قولهم للصدر: (قَصَصٌ)، و(قَصٌّ)(٢) فليس ذلك بإدغام، وإنّما هما اسمان(٣) أحدُهما متحرّكُ العين، والآخرُ مُسْكَنُ العينِ، كـ(نَشَز) و(نَشْزٍ)، ولو كان إدغامًا لما اطَّرد عنهم(٤) (فَعَل) في الأسماء(٥).

«أو مُخالِفاً بناؤُه بناءَ الفِعْلِ كـ(حُضُضٍ) و(حُضَضٍ) و(قِدَدٍ)(٦)»

الأصلُ في الإدغامِ الفعلُ؛ لأنّه ثقيلٌ، فلا يَحْتَمِلُ أن يُضَمَّ إليه ثقلُ التكرُّر، فخُفِّفَ بالإدغام، والاسمُ في ذلك محمولٌ عليه، فما خالف بناؤه بناءَ الفعلِ لا يُدغم، كما ذكرنا في الإعلال، وذلك نحو: (سُرُرٍ) و(حُضُضٍ) و(حُضَضٍ) وهو دواء، و(بِدَدٍ) و(قِدَدٍ) من قوله [تعالى](٧): ﴿ طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴾ [الجن: ١١] أي: فِرَقاً، هَوَى كلّ فرقةٍ على حدة، وأمّا قولهم: (نخلةٌ عَمِيْمَةٌ)، و(نخلٌ عُمٌّ)، فأصله: (عُمُمٌ) كـ(سَرِيْرٍ) و(سُرُرٍ) و(رَغِيفٍ)

---

(١) (ثقل الفعل) ساقط من ع.

(٢) قال الجوهري في الصحاح (قصص) ٣: ١٠٥٢: «القَصُّ: رأسُ الصدر، وكذلك القَصَصُ للشاة وغيرها».

(٣) قال المبرد في المقتضب ١: ٣٣٦: هما لغتان تعتوران الاسم كثيرًا، فيكون على (فَعْل) و(فَعَل)، وذلك قولهم: (شعْر) و(شَعَر)، و(نهْر) و(نهَر)، و(صخْر) و(صخَر).

(٤) (عينهم) في ع.

(٥) انظر شرح الشافية ٣: ٢٤٢.

(٦) انظر المقتضب ١: ٣٣٧.

(٧) (تعالى) من ع.

و(رُغُفٍ)، فهو على لغةِ من قال: (رُسْلٌ) بإسكان العين فصار في التقدير (عُمْمٌ) بإسكان الميم الأولى فيلزم الإدغام.

وكذلك إذا خَرَجَ بالزّيادة عن بناءِ الفعل، كقولك في مثل (فَعِلان) و(فَعُلان) من (رَدِدْتُ): (رَدِدان) و(رَدُدان) فيظهر التضعيفُ؛ لأنّ الألفَ والنونَ ليسا من زوائدِ الأفعال.

وعَلَّلَ «الزمخشريُّ»[1] عدمَ جوازِ الإدغام في نحو: (طَلَلٍ) و(سُرُرٍ) و(جُدَدٍ)؛ بأنّ الإدغامَ فيه يؤدّي إلى لَبْس؛ إذ لو أدغمتَ قلت: (طَلٌّ) و(سُرٌّ) و(جُدٌّ) فلم يُعلم أنّها (فَعَل) و(فُعُل) و(فُعَل)، نحو (جَمَلٍ) و(طُنُبٍ) و(صُرَدٍ)، أو (فَعْل) و(فُعْل) ساكنة العين كـ(صَدٌّ) و(حُبٌّ)؛ لأنّ هذه الأبنية كلّها موجودةٌ في الأسماء.

وفيه نظرٌ؛ لأنّه ينتقض ذلك بـ(فَعِل) مكسور العين، فإنه يُدغم مع كونه مفضياً إلى اللبس المذكور، كقولهم: (رجل طَبٌّ) و(ضَفَّ الحال) من الضَّفَفِ، وهو كثرةُ العيال، و(رجل صَبّ)، و(يوم قَرّ)، فهي على (فَعِلٍ) مكسور العين، كقولهم: (طَبِبْتَ)، و(ضَفِفْتَ)، و(صَبِبْتَ)، و(قَرِرْتَ يايومُ)، وذلك نظيرُ (حَذِرْتَ فأنت حَذِرٌ).

فالتحقيقُ ما ذكرناه، وهو أنّ ما هو على بناء الفعل أُدغم إلّا نحو: (طَلَلٍ)، وما لم يكن على بناءِ الفعلِ لم يُدغم.

[٦٩٤] «وإن كانا من كلمتين، فما قبلهما إن كان / حرفاً مُتَحَرِّكاً أو حرفَ لينٍ غير مُدْغَمٍ جاز الإدغامُ نحو: (فَعَلَ لَبيدٌ)، و(قامَ مُحَمّدٌ)، و(ثوبُ بَكْرٍ)»

إنّما جازَ الإدغامُ في هذه الصُّور لاجتماعِ الأمثالِ؛ ولأنّ التقاء الساكنين في نحو: (قامَ مُحمّد)، و(ثوبُ بَكرٍ)، إنّما وُجِدَ على حَدِّهِ، وإنّما لم يجبْ؛ لأنّ الكلمةَ الثانية لم تلزم الأولى، إذ لا يلزم أن يكون بعد لام (فَعَلَ) لامٌ، أو بعدَ ميمِ (قام) ميمٌ، أو بعد (ثوب بكر) باءٌ[2]؛ لأنّه يجوز أن تقول: (فَعَلَ زيدٌ)، و(قامَ عمروٌ) و(ثوبُ خالدٍ)، بخلاف ما إذا كانا

---

(١) في المفصل ٤١٨.

(٢) هكذا في د، ع. ولعلّ المراد: «أو بعد باء (ثوب) باءٌ».

في كلمة واحدة فإنَّ الحرفَ الثاني لازمٌ للأول، فإذا أردتَ الإدغامَ أسكنتَ الأوَّلَ وأدغمتَه في الثاني، فقلتَ في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [الماعون: ١] [١] ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَـٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] [٢] و﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا﴾ [يوسف: ١١] [٣]: (يُكَذِّبْ بِّالدينِ)، و(مَناسِكّم)، و(لا تأمَنَّا).

وكلّما كثُرت الحركاتُ حَسُنَ الإدغامُ[٤]، كقوله [تعالى] [٥]: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢] [٦]، وكذلك إذا كان الثاني ضميراً متّصلاً كقوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا﴾.

وشَرَطَ «ابنُ بابَشاذ» أن لا تكون الكلمةُ الأولى منقوصةً، فإن كانت منقوصةً كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا [فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ]﴾ [غافر: ٢٨] [٧] لم يجزِ الإدغامُ؛ لئلا[٨] يجتمع عليه نقصان: الحذفُ والإدغام.

وإنّما سَوَّغَ حرفُ اللين الإدغامَ في نحو قولك: (قامَ مُحمد)، و(قِيلَ لَك)، و(يعودُ داود)؛ لأنَّ المدَّ عَرَضَ من الحركة؛ لأنّ زمانَه أطولُ من زمان غيره، وكما أنَّ أَمَدَ المتحرِّكِ بالحركة أطولُ مِنْ أَمَدِ الساكن، وهو في (ثوبُ بَكر)، و(عينُ نَصْر) ضعيفٌ؛ لنُقصان المدّ، حيث لم يكن ما قبلها من جنسها، ومع ذلك قد أجازوه[٩].

والإدغامُ في هذا النوع - أعني إذا كان قبلها حرفُ مدٍّ - لازمٌ في الكلمة الواحدة

---

(١) وانظر المقتضب ١: ٣٤١.

(٢) قال ابن الجزري في النشر ١: ٢٨٠: «ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلّا قوله تعالى: ﴿مَّنَـٰسِكَكُمْ﴾ في البقرة، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ في المدثّر، وأظهر ما عداهما».

(٣) ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾.

(٤) قاله سيبويه. انظر الكتاب ٤: ٤٣٧، وشرح المفصل ١٠: ١٢٢.

(٥) (تعالى) من ع.

(٦) ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾. (وجعل) في د، ع، ولا توجد (الواو) في التنزيل.

(٧) (فعليه كَذِبُهُ) من ع.

(٨) من هنا إلى (حاجه قومه) غير واضح في (د) بسبب الرطوبة.

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٤٤٠: «وتقول: (هذا ثوبُ بَكْرٍ)، البيانُ في هذا أحسنُ منه في الألف؛ لأنّ حركةَ ما قبله ليس منه، فيكون بمنزلةِ الألف».

نحو: (سادّ) و(سابّ) و(سارّه) و﴿ حَآجَّهُ قَوْمُهُ ﴾ [الأنعام: ٨٠][1].

«وإلّا امْتَنَعَ نحو: (قَرْمُ مَالِكٍ) و(عَدُوُّ وليدٍ) و(وَلِيُّ يَزِيدَ)»

إذا كان ما قبل الأوّل من الحرفين المتماثلين المتلاقيين في كلمتين حرفاً صحيحاً ساكناً نحو: (قَرْمُ مَالك) امتنعَ الإدغامُ، فإنَّك لو أدغمتَ الميمَ في الميمِ لاجتمعَ ساكنان، وهما الراءُ والميمُ الأولى لا على شرطه، وذلك لا يجوزُ، وفي التّنزيل: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى ﴾ [الشورى: ٥٢] و﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، و(أنتَ تَعلمُ).

وما يُحكى عن (الإدغامِ الكبيرِ)[2] لـ«أبي عمرٍو»[3] من نحو: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ [يوسف: ٣] فليس بإدغام عندنا كما يظنّه «الفرّاء»، وهو على اختلاسِ الحركةِ وإضعافِها لا على إذهابِها بالكليّة[4].

---

(١) وانظر الكتاب ٤: ٤٣٧.

(٢) الإدغام قسمان: كبير وصغير، فالكبير ماكان الأوّل من الحرفين فيه متحرّكًا، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمّي كبيرًا لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين. والصغير هو ماكان الأول منهما ساكنًا. النشر ١: ٢٧٤.

(٣) هو أبو عمرو زبّان بن العلاء بن عمار. أحد القراء السبعة، كان قارئ البصرة، إمامًا في اللغة. توفي سنة ١٥٤ هـ. نزهة الألباء ٢٤، والإقناع ١: ١٢، وغاية النهاية ١: ٢٨٨.

والإدغام الكبير قد اشتُهر عنه، ولكنه لم يتفرّد به، بل وَرَدَ أيضًا عن الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى بن عمر، وغيرهم. النشر ١: ٢٧٥.

(٤) إذا كان قبل الحرف الذي يدغم في غيره حرفٌ صحيح ساكن ففيه مذهبان لأهل الأداء: مذهب المتقدمين: وهو أن هذا الحرف يُدغم في غيره إدغامًا محضًا. ومذهب المتأخرين: وهو أن إدغامه إدغامًا محضًا عسيرٌ، يعسر النّطق به لما فيه من الجمع بين الساكنين، إذ الحرف المدغم لا بدّ من تسكينه. فيكونُ المرادُ من إدغامه على مذهبِ المتأخرين إخفاءَه واختلاس حركته المعبّر عنها بالرّوم. قال الشاطبي:

وإدغامُ حرفٍ قبلَه صحَّ ساكنٌ … عسيرٌ وبالإخفاء طَبّقَ مَفْصِلا

وهذا مذهبُ الشاطبي. انظر الوافي ٦٧.

فإن قلتَ: هلّا نقلتَ حركةَ الحرفِ الأوّل إلى الساكن قبله ثم أدغمتَ كما فعلتَ فيما إذا كانا من كلمةٍ واحدةٍ نحو: (يَرُدُّ) و(يَسْتَقِرُّ)، فإنّ أصلَها: (يَرْدُدُ) و(يَسْتَقْرِرُ) كـ(يَنْصُرُ) و(يستَخْرِجُ)، فنقلت حركة الحرف الأوّل من المتماثلين إلى ما قبله، ثم أدغمت.

قلتُ: ليس المنفصلُ كالمتصل؛ لأنّه لا يلزم في المنفصل أن يكون بعد الكلمة الأولى ما يجانسها؛ إذ لا يلزم بعد ميم (قَرَم) ميمٌ.

ولا كذلك المتّصل، فإنّ الحرفَ الثاني لَزِمَ الأولَ فوجبَ الإدغامُ.

وكذلك قولك: (عدوٌّ وَليد) و(وليُّ يَزيد)، فإنّه قد ذَهَبَ مدُّهما بالإدغام فالتحقا بالصحيح، ولذلك جريا مُجراه في الإعراب بخلافِ قولنا: (ضروبُ بَكْرٍ) و(وليدُ دَعِدٍ)، فإنّ مدّهما باقٍ فجاز إدغامها.

«وإنْ كانا متقارِبَيْنِ جازَ الإدغامُ في المنفَصِلَيْنِ بعد أن تجعلهما مثلَين، كقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾»

لمّا كانَ الإدغامُ إنّما هو تقريبُ صوتٍ من صوتٍ فقد يقع في المتقاربين، وهما اللذان اختلفَ لفظاهما وتجاوز مخرجاهما، كالدال والذال، كما يقعُ في المثلين؛ لأنّ في النُّطق بالمتقاربين أيضاً كلفةً تقرُبُ من كلفةِ النّطق بالمتماثلين؛ لأنَّ رجوعَ اللسانِ بعدَ النطقِ بالحرفِ إلى مجاورِه فيه كلفةٌ قريبةٌ من رجوعه إلى الحرف الأوّل، ولهذا لم يُركّبوا الكلمةَ من الحروف المتقاربة المخارج نحو الكاف مع الجيم، والقاف مع الجيم أو مع الكاف، إلّا نادراً، بل أكثر الكلم مركبة من الحروف المتباعدة المخرج، نحو: (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) و(مَنَعَ)، فلذلك جازَ الإدغامُ هاهنا كما وَجَبَ هناك، إلّا أنّك إذا أدغمت المثلين فليس فيه إلّا إدغامُ الأوّل في الثاني إن كان الأوّل ساكناً، نحو: ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٣][١]، أو إسكانه وإدغامه إن كان متحركاً نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢][٢].

---

(١) ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾.

(٢) وغيرها.

وإن أدغمتَ المتقاربين زدتَ عملاً آخر، وهو أنّك تجعلهما مثلين؛ إذ لو أدغمتهما مع بقاء كلّ واحد منهما على لفظه استحالَ ذلك؛ لأنَّ الإدغامَ أن تجعلَ الحرفين كحرفٍ واحدٍ يرتفعُ اللسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً، وذلك لا يَتأتّى مع اختلافِ الحرفين؛ لأنّ لكلّ واحدٍ منهما مخرجاً غير الآخر، فلا يمكن جمعهما في عمل اللسان، ولهذا لم يجب الإدغامُ هاهنا لما فيه من كثرةِ مخالفةِ الأصول؛ ولأنَّ إحدى الكلمتين لا تلزم الأخرى.

وجعلهما مثلين على ثلاثة أضرب:

أحدهما: وهو الأكثر أن تقلبَ الأوّل إلى لفظ الثاني، كما إذا أردتَ إدغام الدال في السين من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ [النور: ٤٣][1] أبدلتَ من الدال سيناً، ثمّ أدغمتَ السينَ في السين، فقلت: (يكاسَّنا بَرْقِه)، وكذا قوله تعالى[2]: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢] تُبْدلُ من التاء طاءً، ثُم تدغم الطاءَ في الطاء فتقول: (لَطَّائِفَةٌ)، وكذا نحو: (اتَّعَدَ) و(اتَّسَرَ).

/ **والثاني**: أن تقلبَ الثاني إلى لفظ الأوّل، ثم تُدغم الأوّلَ فيه نحو: (اطَّبَخَ) و(اطَّلَعَ)، وأصلهما: (اطْتَبَخَ) و(اطْتَلَعَ)، قلبتَ التاءَ طاءً، وأدغمتَ فيه الطاء. [٦٩٥]

والثالث: أن تقلبهما جميعاً إلى ما يقاربهما، ثمّ تُدغم الأوّل[3] منهما في الثاني، كقولك في (جاءَ مَعَهُمْ)[4]: (جاءَ مَحُّم)، قلبتَ العينَ والهاءَ حاءين، ثم أَدْغَمْتَ أحدَهما في الآخر[5].

و كـ(سِتٍّ) فإنَّ أصلها: (سِدْسٌ)، وسيأتي ذلك مفصّلاً إن شاء الله تعالى[6].

---

(١) ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ وفي ع: (يكاد سنا برقه يخطف بالأبصار).

(٢) (تعالى) من ع.

(٣) (ثم تدغم الأول) ساقط من ع.

(٤) (جاء اطبخ في جاء مهم) في ع.

(٥) هو قول بني تميم. الكتاب ٤: ٤٥٠.

(٦) (تعالى) من ع.

«وامتنع في المتَّصِلَيْنِ نحو (وَتِدٍ) و(عَتَدٍ) للَّبْسِ»

يريدُ بالمتصلين ما إذا كان المتقاربان في كلمةٍ واحدةٍ، كما أراد بالمنفصلين ما إذا كانا في كلمتين، وإنّما امتَنَعَ الإدغامُ في مثل (وَتِدٍ) واحدُ الأوتاد، و(عَتَدٍ) بفتح التاء وكسرها، وهو [المُعَدُّ لِلْجَرْيِ] [١]، وقيل: الشديدُ التامّ الخَلْقِ [٢]، إذ لو أدغمتَ فقلت: (وَدٌّ) و(عَدٌّ) لالتبس بالمضاعف نحو: (مَدٌّ) و(عَدٌّ)، ولهذا لم يقولوا في (وَتَدَ، يَتِدُ): (وَدَّ، يَدُّ)؛ لئلا يُتَوَهَّم أنَّه فعلٌ من تركيب (ودد)، مع أنهم لو قالوا: (يَدُّ) [٣] في (يَتِدُ) لتوالى إعلالان: حذفُ الواو التي هي فاء، وقلبُ التاء إلى الدال، ولذلك لم يبنوا من (وَدِدْتُ) (فَعَلْتُ) بالفتح؛ لأنهم لو قالوا ذلك لجاء مضارعُهُ على (يَفْعِلُ) بالكسر، فتسقط الواو التي هي فاء في المضارع، فكيف تقول: (يَدٌّ)، فيتوالى فيه إعلالان، وإنّما بنوه على (فَعِلَ) بالكسر حتى يكون مضارعه (يَفْعَلُ) بالفتح، فتثبت الفاء، فتقول: (يَوَدُّ) [٤].

وكذلك يمتنع الإدغام في نحو (كُنْيَة)، إذ لو أدغموا فقالوا: (كُيَّةٌ) لظُنَّ أنّه من الياء مثل (قُوَّة) من الواو.

وكذلك قالوا: (شاةٌ زَنْماءُ)، وهي التي يتدلّى من حلقِها شبه اللحية، ولا يكون ذلك إلا في المعز، و(غَنَمٌ زُنْمٌ) [٥]، فلو أدغموا فقالوا: (زَمَّاء) و(زُمٌّ) لتُوُهِّمَ أنّ ذلك من مضاعف الميم مثل (شَمّاء) و(شُمٌّ).

وكذلك (قِنْوٌ) و(قِنْوان)، و(صِنْو) و(صِنْوان). كلُّ ذلك يُظْهَرُ مخافةَ الإلباسِ بالمضاعف.

---

(١) (المعدّ الجري) في د.

(٢) الصحاح (عتد) ٢: ٥٠٥. واللسان (عتد) ٣: ٢٨٠.

(٣) (ميدّ) في ع.

(٤) انظر التكملة ٦١٥.

(٥) اللسان (زنم) ١٢: ٢٧٦.

«ومَنْ قال: (وَدٌّ) أسكنَ العَيْنَ فلزِمَ الإدغامُ»

إن أسكنتَ الحرفَ الأوّل من المتقاربين تخفيفاً لا للإدغام، بل على حدّ الإسكان في (كَتِف) و(فَخِد) وَقَعَ الإدغامُ ضرورياً، فتقول في (وَتِد) و(عَتِد): (وَدٌّ) و(عَدٌّ)، وهذا على لغة مَنْ كَسَرَ التاءَ فيهما، فأمّا من فَتَحَ لم يجوِّز إسكانَه؛ لأنّ المفتوحَ لا يسكن، والأكثر الإظهار خوف اللبس، وكان من أدغم اعتمد على أنّه يعرف بأنّ أصلَه (وَتِد) وليس من المضاعف بأن جمعه (أوتاد).

وقالوا في فعله: (وَتَدْتُ الوَتِدَ أَتِدُهُ وَتْداً)[1]، وهذا كما قال الأخطل[2]:

٢١٦٩- وَاذْكُرْ غُدانةَ عِدَّاناً مُزَنَّمةً ... مِنَ الحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَهُ الصِّيَرُ[3]

أراد: (عِتْداناً)، جمع (عَتُود)، وهو من أولادِ المعز ما رعَى وقَوِيَ، وأتى عليه حول، و(الحبلَّق) غنمٌ صِغارُ الخِلْقَة لا تكبر. والذي دعاهم إلى ذلك ثِقَلُ التاء ساكنة قبل الدال.

قال «سيبويه»[4]: وقلّما تقعُ التاءُ ساكنةً قبلَ الدال، وإنّما يَفِرُّون بها إلى موضعٍ تَتَحَرَّكُ فيه.

يعني أنّهم يقولون في المصدر: (تِدَة) كـ(عِدَةٍ)، فيفرُّون إلى الموضع الذي تتحرّك فيه.

وقال بعضهم: (عُتُدٌ) في جمع (عَتُود) فِراراً من سكون التاء قبل الدال في (عِتْدان)، وفراراً من اللبس في (عِدّان).

---

(١) انظر الصحاح (وتد) ٢: ٥٤٧.

(٢) ديوانه ١: ٢٠٩.

(٣) البيت في المنصف ٣: ٥٧، واللسان (حبلق) ١١: ٣٢١، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٩٢. وهو فيها برواية: (حولها) بدل (حوله) يعود على العِدّان.

(٤) الكتاب ٤: ٤٨٢.

«وهو شاذٌّ كـ(سِتّ)»

أصلُ (سِتّ): (سِدْسٌ) لقولهم في تصغيره: (سُدَيْس)، وفي تكسيره: (أَسْداس)، فكثرت الكلمة على ألسنتهم، والسينُ مضاعفةٌ ليس بينهما حاجزٌ قويّ لسكونه، ومُخْرَجُ الحاجز أقربُ المخارج إلى السين، فصار كأنّها ثلاثُ سينات، وسنذكر أنّ الدالَ تُدغمُ في السين، والسينَ لاتُدْغَمُ في الدال، فلو أدغم على القياس لوَجَبَ أن يُقال: (سِسٌّ) فتجتمعُ ثلاثُ سينات، وذلك مستكرهٌ جدّاً، وكرهوا أن يقلبوا السينَ دالّا، ويدغموا فيها الدال فيقولوا: (سِدٌّ)؛ لأنه يصير كأنهم أدغموا السينَ في الدالِ، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال، وهو التاء؛ لأن التاء والسين مهموسان، فصار (سِدْتٌ)، فأدغموا الدالَ في التاء[1]؛ لأنّهما من مُخْرَج واحد، وقد سبقت الدالُ التاءَ وهي ساكنةٌ، فثقل إظهارُها، ولم يقلبوها صاداً ولا زاياً؛ لأنهما من حروف الصفير كالسين، فيصير كاجتماع السينات، والدليلُ على شذوذه أنّهم لم يقولوا في سُدْسِ الشيء: (سُتٌّ)، ولو كان الإدغامُ لوقوع الدال ساكنة بين الشيئين لاطّرد.

وقوله: «وهو شاذٌّ كـ(سِتّ)» يريد التشبيه في أصل الشذوذ، ويجوزُ أن يريدَ به جهةَ الشذوذ أيضاً، فإنَّ في إدغامِ الدّال في التاء في (سِتّ) إلباساً بما عينُه ولامُه من جنسٍ واحد، وهو مضاعف التاء، كما أنّ في إدغام التاء في الدال في (وَتِد) إلباساً بمضاعف الدال، فاستويا في نفس الشذوذ وجهته، إلّا أنّ (وِدّاً) شاذٌّ في القياس والاستعمال، و(ستٌّ) شاذٌّ في القياس، لكن لم يستعمل غيرُه، وهُجِرَ أصلُه بالكليّة.

[٦٩٦] «/ والإدغامُ في كلمةٍ أَقْوَى منه في كلمَتيْنِ»

لأنّ حروفَ الكلمة يلازمُ بعضُها بعضاً، فإذا توالى فيه مِثْلان حَصَلَ ثِقَلٌ لازمٌ لها، ولا كذلك إذا تواليا في كلمتين؛ لأن الكلمةَ الثانية لا تلازم الأولى فلا يحصل ثقلٌ لازمٌ، ولهذا لَزِمَ الإدغامُ في نحو (اسْتَقَرّ)، وامتنع في قولنا: (قَرم مالك)، مع أنّ قبلَ المثلين في كلّ

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٨١ - ٤٨٢.

واحدٍ منهما حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (شَدَدَ) بالإظهار، ولو قلت: (جَعَلَ لَك) بالإظهار كان عربياً حسناً، وما ذاك إلّا للزوم الأولِ وعدمِ لزوم الثاني.

«وفي المتماثلين أقوى منهُ في المتقاربَيْن»

لما ذكرنا أن في المتماثلين لا يحتاجُ إلّا إلى إدغامِ الأولِ في الثاني إن كان الأوَّلُ ساكناً، وإلى إسكانه وإدغامه إن كان متحركاً، وفي المتقاربين يحتاج مع ذلك إلى أن يصير أحدُهما مثلَ الآخر، أو يصير كلّ واحد منهما حرفاً ثالثاً فقد كثُر فيه مخالفة الأصول.

«وإذا تكافأ المتقاربان في الصوت كالدال والذال جازَ إدغامُ كلٍّ واحدٍ منهما في الآخر، وإذا تَفَاضَلا فيه جاز إدغامُ المفضولِ في الفاضل، كالباء في الميم دون العكسِ»

إذا تكافأ المتقاربان، أي: استويا في الصوت بها لا يفضل أحدهما الآخر في الصّوت كالدال والذال، جاز إدغامُ كلٍّ واحدٍ منهما في الآخر، تقول في (اِفْتَعَلَ) من (ذَرَوْتُ التراب): (اِذَّرَى) و(اِدَّرَى)، أنشد «الجوهري»[1]:

٢١٧٠ - كَيْــفَ تَـرانِــي أَذَّرِي وأَدَّرِي
غِــرَّاتِ جُمْــلٍ وتَــدَرَّى غِــرَرِي[2]

فالأول: بالذال معجمة، وهو (أَفْتَعِلُ) من (ذَرَيْتُ تُرابَ المَعْدِن)؛ إذا طلبتَ فيه الذهب.

والثاني: بالدال غيرَ معجمةٍ، وهو (أَفْتَعِلُ) من (ادَّرَاهُ)، أي: خَتَلَهُ.

والثالث: (تَفَعَّلَ)[3] من (تَدَرَّاهُ) أي: خَتَلَهُ، فأسقط إحدى التاءين. **يقول:** كيف تراني أَذَّرِي الترابَ، وأَخْتِلُ مع ذلك هذه المرأة بالنظر إليها إذا غَفَلَتْ[4].

---

(١) في الصحاح (درى) ٦: ٢٣٣٦.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ١٥٤، ودرّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري ٤٦.

(٣) (تَفَعَّلَ) بتاء واحدة في د. وفي الصحاح (تَتَفَعَّل) بتاءين.

(٤) إلى هنا انتهى كلام الجوهري.

وإذا تفاضلا في الصوت بها جاز إدغامُ المفضولِ في الفاضل، كالباء في الميم، كقولك: (اضربْ ماجداً)، ولا يجوز إدغامُ الفاضِلِ في المفضول، نحو: (أكرمْ بَكراً)؛ لأنّه لو أدغم فيه لذهب فضله، أنشد «عبدُ القاهر»(١):

٢١٧١- وأراكَ تُدْغِمُ في المعاذرِ حاجتي ... ما كُلُّ حرفٍ سائغٌ إدغامُه

وجملةُ ذلك أن الحروفَ في الإدغام على أربعة أوجه:

منها: ما لا يُدغم ولا يدغَم فيه، وهو الألف.

ومنها: ما يُدغَم في مثله ولا يُدغَم في مقاربه، ولا يُدغَم مقاربُه فيه، وهو الهمزة.

ومنها: ما يُدغَم في مثله ولا يُدغَم في مقاربه، ولكن يُدغَم مقاربُه فيه، كحروف الصفير، يُدغَمُ بعضُها في بعض، ولا تُدغَم فيها يقاربُها من غير حروف الصفير، ويُدغَم مقاربُها فيها، وكذا الضاد والراء والشين والفاء والميم، لما في هذه الحروف من الفضل على تقاربها.

ومنها: ما يُدغَم في مثله ومقاربه، ويُدغَم مقاربه فيه، وذلك بقية الحروف.

فعلمتَ من هذا أنّ المتقاربين بل المتماثلين قد يعرض فيهما ما يمنع الإدغام، ولهذا لم يدغموا حروف (ضَوِيَ مِشْفَر) فيما يقاربها؛ لأنّ الضادَ فيها استطالةٌ، والواو والياء فيهما المد، والميم فيها الغُنّة، والشين من أجل التفشي، والفاء من أجل نفخها، وهو الصوت الذي يخرج عقيب النطق بها، والراء من أجل التكرير.

وقد يتباعد الحرفان في المخرج، ويتقاربان في الصفة، فيصحُّ الإدغامُ، كالنون والميم فإنّهما تباعدا في المخرج؛ لأنّ النون من وسط الفم، والميم من الشفة، ولكنهما متقاربان في الصفة، وهي الغنّة، فإن كلّ واحد منهما ذو غُنَّةٍ، ولم يُدغموا أيضاً من حروف الحلق الخارج في الداخل في الحلق؛ لأنّ الأدنى إلى حروف الفم قد قَرُبَ من الحروف التي قَوِيَ

---

(١) انظر المقتصد في شرح التكملة ٢: ١٦٦٥.

فيها الإدغام لكثرتها؛ إذ كان الكثير أحقّ بالتَّخفيف، فلو أدغم الأقرب في الأبعد لَبَعُدَ الإدغام عن موضع الإدغام، ويُدغم الأبعد في الأقرب، فلذلك لا يدغم الحاء في الهاء نحو: (اِمدَحْ هِلالاً)، ويدغم الهاء في الحاء نحو: (اجبَهْ حاتماً)[1]؛ لأنَّ الهاءَ أدخلُ في الحلق، والحاءَ أقربُ إلى الفم.

«وإذا عرفتَ مخارجَ الحروفِ عرفتَ المتقارِبَ والمتباعِدَ، وإذا عرفتَ صفاتِها عرفتَ الفاضلَ والمفضولَ»

/ لا يُعرف متقاربُ الحروفِ ومتباعدُها إلّا بمعرفة مخارجها، ولا فضل بعضها على بعضٍ إلّا بمعرفة صفاتها، فلا بدّ من ذكر المخارج والصفات. [٩٧



(١) انظر الكتاب ٤: ٤٤٩، والمقتضب ١: ٣٤٢، والتكملة ٦١٧، والممتع ٢: ٦٧٩.

[مخارج الحروف][1]

«أمّا مخارجها فستةَ عشرَ»

مُخْرَجُ الحرفِ: هو المكانُ الذي ينشأُ منه.

ومعرفةُ ذلك بأن تُسَكِّنَهُ وتُدْخِلَ عليه همزةَ الوصل، وتنظر أين ينتهي الصوتُ، فحيث انتهى فَثَمَّ مخرجُه. ألا ترى أنّك تقول: (أَبْ) وتسكت، فتجدِ الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى؟!

فجملةُ المخارجِ ستةَ عشرَ، وهي على اختلافها تكون من أربع جهات: الحلق، واللسان، والشفتان، والخياشيم.

هذا مذهبُ «سيبويه»[2] **وهو الصحيحُ**[3]، وجعلها «الجرمي» و«قطرب» و«الفراء» أربعةَ عشرَ؛ لأنهم جعلوا اللام والنون والراء مخرجاً واحداً[4].

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة مني.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٣) وهو ما ذهب إليه ابن كيسان، وقد احتجّ له بحجج أوردها مكيّ في الرعاية ٢٤٣.

(٤) قال ابن الجزري في النشر ١: ١٩٨: «أمّا مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد، ومكي، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الحسن شريح، وغيرهم سبعة عشر مخرجًا، وهذا الذي يظهر من الاختيار، وهو الذي أثبته ابن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها. وقال كثير من النّحاة والقرّاء هي ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين. وجعلوا مخرج (الألف) من أقصى الحلق، و(الواو) من مخرج المتحركة، وكذلك (الياء)، وذهب قطرب والجرمي والفرّاء وابن دريد إلى أنها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج (النون) و(اللام) و(الراء)، وجعلوها من مخرج واحد، وهو طرف اللسان. والصحيح عندنا الأول؛ لظهور ذلك في الاختيار».

«فلِلْهَمْزَةِ والهاء والألفِ أقصى الحلق»

للحلقِ سبعةُ أحرف، وثلاثةُ مخارج، فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، ولذلك ثَقُلَ إخراجُها لتباعدها، وبعدها الهاءُ ثم الألفُ. هكذا قاله «سيبويه»(١).

وزعم «أبو الحسن»(٢): أنّ مخرجَ الألف هو مخرج الهاء لا قبله ولا بعده، قال: ولهذا يقول «سيبويه»(٣): أصلُ حروف العربية تسعةٌ وعشرون حرفاً، وهي: الهمزة والألف والهاء، وساقها إلى آخرها على ترتيبها في المخارج، فقدّم الألفَ على الهاء، ثم قال(٤):

وللحروف العربية ستةَ عشرَ مخرجاً، فأقصاها مخرجًا الهمزةُ والهاءُ والألفُ، فقدَّم الهاء على الألف.

فتقديمُه الألف على الهاء مرّة، وتأخيرها عنها أخرى تدلّ على أنّهما من مخرج واحد.

وأَفْسَدَ قولَه بأنّا متى حرّكنا الألفَ انقلبت إلى الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة، فكان ينبغي أن تنقلبَ إليها.

وأُجيب: بأنّ هذا يدلُّ على فسادِ مذهبكم؛ لأنّ الهاءَ أقربُ إليها(٥) على زعمكم من الهمزة، فلو كان الانقلابُ لأجل القربِ لانقلبت هاءً، فلمّا لم تنقلبْ إلّا همزةً دلَّ على أنَّ مُخْرَجَ الهمزةِ أقربُ المخارج إليها، وليسَ بينهما فاصلٌ، ولم تنقلبْ هاءً؛ لأنّها في موضعها.

«وللعين والحاء أوسطُه»

للعين والحاء غير المعجمتين وسطُ الحلقِ، فالعينُ أبعدهما، والحاءُ أقربهما إلى الفم.

---

(١) في الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٦، وشرح المفصل ١٠: ١٢٤، والممتع ٢: ٦٦٨.

(٣) انظر الكتاب ٤:٤٣١.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٥) أي إلى الألف.

«وللغَيْنِ والخاءِ أدناهُ إلى الفم»

والخاءُ أدناهما إلى الفم. فهذه الحروفُ السّبعةُ حلقيّةٌ.

«وللقافِ أقصَى اللسان وما يليهِ من الحَنَكِ الأعلى»

(ما يليه) أي: مايُحاذِيه من الحنك الأعلى.

قال «الجوهري»[١]: الحنكُ ما تحتَ الذَّقَنِ من الإنسان وغيره، ومنه: التَّحَنُّكُ: التَّلَحِّي، وهو أن تديرَ العِمامة من تحت الحنك.

وعن «ثعلب» عن «ابن الأعرابي»[٢]: الحَنَكُ الأسفلُ، والفَقَمُ الأعلى من الفم.

وعن «الغوري»: الحَنَكُ: سَقْفُ أعلى الفم، ومنه تَحْنِيكُ الصَّبِيِّ، وهو أن تمضَغ تمراً أو غيره ثمّ تدلُكه بحَنَكِهِ داخل فمه.

والمراد بالحَنَكِ هاهنا: سقفُ الفم، وهو إمّا أعلى أو أسفل، ولهذا قيّدناه بالأعلى.

«وللكافِ أسفَلُ منه بقَليل»

الكافُ أرفعُ من القاف، أي: أقربُ إلى مقدّم الفم.

«وللجيم والشينِ والياء وَسَطُ اللسان وما يُحاذِيه من الحَنَكِ الأعلى»

وهي مُرَتَّبَةٌ على الترتيب المذكور، أعني كلّ حرفٍ قدّمناه في الذّكر فهو أقربُ إلى الحلق، وما أخّرناه فهو أقربُ إلى مقدَّم الفم.

«وللضاد أقصَى حافةِ اللسان وما يَليها من الأضراس التي في الجانب الأيسَر أو الأيمن»

وفي «المفصَّل»[٣]: «أوّل حافة اللسان، وما يليها من الأضراس».

---

(١) في الصحاح (حنك) ٤: ١٥٨٠.

(٢) انظر اللسان (حنك) ١٠: ٤١٦.

(٣) ٤١٩، وشرح المفصل ١٠: ١٢٥.

وكلاهما واحد؛ لأنّه يريدُ بالأوّل أقربَه إلى الحلق، لأنَّ مبدأ المخارج من الحلق، وهو أقصى حافته، أي: جانبه من جهة الفم، ولهذا[١] قال[٢] في اللام: «لها ما دون أوّل حافة اللسان»، أي: أقربها إلى مقدّم الفم، وإخراجها من الجانب الأيسر أسهل[٣].

وكان «عمر بن الخطاب» - رضي الله عنه - يخرِجُها من الجانبين.

«وللّام أدنى حافَةِ اللسان إلى منتهى طرفه، وما يُحَاذِي ذلك من الحنك الأعلى فُوَيْقَ الضَّاحِكِ والنَّابِ والرَّباعِيَة والثَّنِيَّةِ»

وليس في الحروف أوسعُ مخرجاً عنده.

(الضاحكُ): السنُّ التي تلي الأنيابَ والأضراسَ، وهي أربعُ ضواحك.

و(النَّاب): هي التي تلي الرَّباعِيَة - بتخفيف الياء - وهي التي بينَ (الثنيّة) و(النّاب).

و(الثنيّة): واحدة الثنايا، وهي الأسنان المتقدّمة، اثنتان فوق، واثنتان أسفل؛ لأنّ كلّاً منهما مضمومة إلى صاحبتها.

«/ وللنون ما بينَ طرفِ اللسان وفُوَيْقِ[٤] الثَّنِيَّتَيْنِ العُلْيَيَيْنِ، وللرّاء ما هو أدخل في ظهرِ اللسان قليلاً من مخرجِ النون» [٦٩٨]

وذلك لانحرافه إلى مخرج اللام.

---

(١) (لقد) مكان (لهذا) في ع.

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٤) (فويقَ) بالفتح في د.

«وللطاء والدّال والتّاء ما بين طرفِ اللسانِ وأصلِ الثَّنِيَّتَيْنِ العُلْيَيَيْنِ، وللصَّادِ والسين والزَّاي ما بين طرفِ اللسان، وفُوَيْقِ[1] الثَّنِيَّتَيْنِ السُّفلِيين»

وقدَّم «الزمخشري» الزايَ على السين. والصحيحُ ماذكرناه؛ لأنَّ السينَ مقدّمٌ في المخرج، لأنَّ الزاي أقربُ إلى مقدّم الفم من السين.

«وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وطرفِ الثنيَّتَيْنِ العُلْيَيَيْنِ، وللفاء باطنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وطَرَفا الثَّنِيَّتَيْنِ العُلْيَيَيْنِ، وللباء والميم والواو مابين الشفتَيْنِ[2]»

إلّا أنَّ الميمَ ترجعُ إلى الخياشيم لما فيها من الغُنَّة، فلذلك تسمعها كالنون؛ لأنَّ المتحركةَ مُشربةٌ غُنَّة، والغُنَّةُ من الخياشيم، والواو أيضاً فيها غُنَّة، إلّا أنَّ الواو من الجُوف؛ لأنّها تهوي في الفم لما فيها من اللين حتى يتصل بمخرج الألف، كما أنَّ الشينَ تتفشّى في الفم حتى تتصل بمخرج اللام، وهذه الاتصالات يَقْرُبُ بعضها من بعض، وإن تراخت مخارجُها.

فهذه خمسةَ عشرَ مُخْرَجاً للحروفِ العربيةِ التسعةِ والعشرين.

وأمّا المُخْرَجُ السادسَ عشرَ وهو الخيشوم، فهو للنون الخفيّة، وسنذكره بعد هذا.

وكلّ مُخرج قدّمناه في الذّكر فهو أقربُ إلى الحلق، وأبعدُ من مقدّمِ الفم مما هو مؤخّر عنه، وكلّ حرفٍ من مُخْرَجٍ قدّمناه على غيره من ذلك المخرج، فالسابقُ في الذكرِ أقربُ إلى الحلقِ، وأبعدُ من مقدّم الفم مما بعده، ودليلُ ذلك كلِّه الحِسُّ، وهو أعدلُ شاهد. وهذا مذهبُ «سيبويه»، وخُولف في بعضها على ما سنذكره الآن.

«وصاحِبُ «العينِ» يُسمّي الهاءَ، والعينَ، والحاء، والغين، والخاء حلقيَّةً[3]»

صاحبُ «العين» هو «الخليلُ بن أحمد» أستاذُ «سيبويه» - رحمهما الله - وفي ذِكْرِهِ

---

(١) (فويقَ) بالفتح في د.

(٢) من قوله: «وقدّم الزمخشري..» إلى هنا ساقط من ع.

(٣) العين ١ : ٥٨.

مضافاً إلى الكتاب دليلٌ على أنه ذَكَرَهُ في ذلك الكِتاب، وهو سمّى في ذلك الكتابِ الحروفَ منسوبةً إلى مخارجها، فسمّى هذه الحروف الخمسة حلقيَّةً؛ لأنّها هي الحلقيَّة عنده فحسبُ، وزَعَمَ أنَّ أقصاها العَيْنُ، ثم الحاءُ ثم الهاءُ، قال: فلولا بُحَّةٌ في الحاء لكانت كالعين، ولولا هَهَّةٌ في الهاء لكانت كالحاء لقربها منها، فهذه الثلاثة في حيّزٍ واحدٍ، بعضُها أرفعُ من بعضٍ[1]، ونعني بـ(الأرفع): الأقربَ إلى الفم. ثم الغينُ والخاءُ المعجمتان من حيّزٍ واحد، والخاءُ أرفعُ من الغينُ.

وقال «ابنُ دُريد»: حروفُ الحلق ستةٌ من أقصى الحلق إلى أدناه. فالهمزُ من مُخْرَجِ أقصى الأصوات، والهاءُ تليها، وهي من مَوضِعِ النَّفَس، والهاءُ أرفعُ منها، فلذلك جاز قَلْبُ بعضها إلى بعض، كـ(هَيْهات)، و(أَيْهات)، و(هِيَّاك)، و(إيّاك)، والعينُ المهملةُ تتلوها في المخرج والارتفاع، ثم الحاءُ.

ويجوز قلبُ الحاء إلى العين، كقولك: (كنتُ مَعُّم)[2] أي: معهم، و(عَتّى حِين) بمعنى: حتّى حِين.

وتبدلُ الحاءُ هاءً، فيقال: (مَدَحْتُه) و(مَدَهْتُه)، و(المِزْحُ) و(المِزْهُ).

«والقافَ والكافَ لَـهَوِيَّتَيْنِ»

لأنّ مَبْدَأهما من اللَّهاة، إلّا أنّ الكافَ أرفعُ من القاف[3]، و(اللَّهَاةُ): هي الهَنَةُ المُطْبَقَةُ في أقصى سقفِ الفم، والجمعُ: (اللَّها)، و(اللَّهَواتُ)، و(اللَّهَياتُ)[4].

---

(١) قال الخليل في العين ١: ٥٧: «فأقصى الحروف كلها العينُ ثم الحاء، ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرجها من العين. ثمّ الهاء، ولولا هتّة أو ههّة في الهاء لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء. فهذه ثلاثة أحرف في حيّز واحد، بعضها أرفع من بعض. ثمّ الخاء والغين في حيّز واحد كلّهنّ حلقية». ثمّ قال في موضع آخر: «فالعين والحاء والخاء والغين حلقيّة». فنلاحظ أنّه ذَكَرَ الهاء أوّلًا مع حروف الحلق، ثمّ أسقطها منهنّ ثانيةً!.

(٢) هذا قول بني تميم. وانظر الكتاب ٤: ٤٥٠، والممتع ٢: ٦٨١، وشرح الشافية ٣: ٢٦٥.

(٣) انظر العين ١: ٥٨.

(٤) انظر اللسان (لها) ١٥: ٢٦٢، وزاد في جموعها أيضًا: (لُهِيّ) و(لِهِيّ) و(لِهاء).

«والجيمَ، والشينَ، والضادَ شَجْرِيَّةٌ»

لأنّ مبدأها من الشَّجْرِ، وهو مَفْرَجُ الفم[١].

«واللامَ، والراءَ، والنونَ ذَوْلَقِيَّةٌ»

لأنّ اعتمادَها على ذَوْلَقِ اللسان، وهو طَرَفُهُ وحِدَّتُهُ، وكذلك ذَولَقُ السِّنان حدَّتُهُ، وذَلْقُ كلّ شيءٍ حَدُّهُ، ولهذا تُسمّى (ذَلْقِيَّةً) أيضاً[٢].

«والطاءَ، والدالَ، والتاءَ، نِطعِيَّةٌ»

بفتح الطاءِ وسُكونِها؛ لأنّها من النِّطْعِ، وهو ما ظَهَرَ من الغار الأعلى من الفم فيه آثارٌ كالتحزيز، يخفّف ويثقّل[٣].

«والظاءَ، والذالَ، والثاءَ، لِثَوِيَّةٌ»

/ لأنّ مبدأها من اللِّثَة – بالتخفيف –، وهو لحمُ أصولِ الأسنان، وأصلُها: (لِثْيٌ)، [٦٩٩] وجمعُها: (لِثاتٌ)، و(لِثَى)[٤].

«والصادَ، والسينَ، والزايَ، أَسَلِيَّةٌ»

لأنّ مبدأها من أَسَلَةِ اللسانِ، وهي مستَدَقُّ طرفه.

«والفاءَ، والباءَ، والميمَ، شفهيَّةٌ أو شَفَوِيَّةٌ»

لأنّها من الشَّفَة، فَمَنْ قال: إنّ لامَ (شَفَةٍ) هاءٌ، **وهو المختار**، لقولهم: (شُفَيْهَةٌ) و(شِفاهٌ)، و(رَجُلٌ شُفاهِيٌّ)، أي: عظيمُ الشَّفَةِ، قال: (شَفهِيَّةٌ).

---

(١) انظر العين ١: ٥٨.

(٢) انظر العين ١: ٥٨.

(٣) الصحاح (نطع) ٣: ١٢٩١.

(٤) الصحاح (لثى) ٦: ٢٤٨٠.

وزعم قومٌ: أنَ لامَها واوٌ؛ لقولهم في الجمع: (شَفَواتٌ)، و(رَجُلٌ أَشْفَى)، إذا كان لا تنضمُّ شَفَتاهُ، قال «الجوهري»[(١)]: ولا دليلَ على صِحَّته. فهذا القائل يقول: (شَفَوِيّة).

«والهمزةَ، وحروفَ اللين جُوْفاً»

لما فيهنَّ من المدّ والانتهاء إلى الجَوف، والجُوفُ: جمع (أَجوفَ) و(جَوفاء)، كأنّه قال: الواوُ أجوفُ، والهمزةُ جوفاء، ثم يجمع على (فُعْل). قال: ولأنّها تخرجُ من الجَوف فلا يقع في مَدْرَجَة من مدارج الحلق، ولا اللهاة، ولا اللسان، إنّما هي هَواء. وكان[(٢)] يقولُ لحروفِ اللين: (هوائيّة)، أي: أنّها في الهواء.

«فهذه هي حروف العربيّة الأصولُ، وهي تسعةٌ وعشرون حرفاً»

أصلُ حروف المعجم عند الجماعة تسعةٌ وعشرون، على ما هو المشهور من عدِّها، ولم يكمل عددها إلّا فيها، ولا همزة في كلام العجم إلّا في الابتداء، ولا ضاد إلّا في العربية، ولذلك قال عليه السّلام: «أنا أفصحُ مَن تَكلَّم بالضّادِ»[(٣)] يعني: أنا أفصحُ العرب.

ومَنْ قال: إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ؛ لاستواء العرب الأقحاح في الإتيان بالحروفِ كلها.

---

(١) في الصحاح (شفه) ٦: ٢٢٣٧ وفيه أيضاً: «ولا تَقُلْ: شَفَوِيَّة».

(٢) أي: الخليل بن أحمد. انظر العين ١: ٥٨.

(٣) وروي أيضًا بلفظ آخر هو «أنا أفصحُ العرب بيد أنّي من قريش». قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ١٢٣: قال السيوطي في اللآلئ المنثرة في الأحاديث المشتهرة عن الحافظ ابن كثير: إنّ هذا الحديث لا أصلَ له، ونبّه عليه صاحب المواهب اللدنية، ثمّ قال: لكن معناه صحيح. وقال ابن الجزري في النشر ١: ٢٢٠: «والحديث المشهور على الألسنة: (أنا أفصحُ من نَطَقَ بالضّاد) لا أصل له، ولا يصحّ». وقال السيوطي أيضًا في كشف الخفاء ١: ٢٠١: «أورده أصحاب الغرائب، ولا يُعلم مَنْ أخرجه ولا إسناده». انظر السير الحثيث ١: ٢٤٤. وتخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية ١٢٣ .

أولها الهمزة، ويقال لها: الألف، وإنّما سموها[١]: ألفاً، لأنّها تُصَوَّرُ بصورة الألف اللينة، فاتحد صورتاهما[٢]، كما اتّحد صورة الباء والتاء والثاء، وكالجيم والحاء والخاء، لفظها مختلف وصورها واحد.

وكان «المبرّد»[٣] يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً، ويترك الهمزة، ويقول: الهمزة لا صورة لها، وإنّما تكتب تارة واواً، وتارة ياءً، وتارة ألفاً، فلا أعدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة جارية على الألسن، موجودة في اللفظ، يستدلّ عليها بالعلامات في الخط.

والصوابُ ما ذكره «سيبويه»[٤] وأصحابهُ من أنها تسعةٌ وعشرون، أوّلها الهمزة، وهي الألف التي في أول حروف المعجم، وهذه الألف هي صورتها على الحقيقة، وإنّما كتبت تارة ياءً، وأخرى واواً، على مذهبِ لأهل[٥] الحجاز في التخفيف، ولو أريد تخفيفها لم تكن إلّا ألفاً على الأصل، ألا ترى أنّها إذا وقعت موقعاً لا تكون فيه إلّا مخفّفة لا يمكن تخفيفها، وذلك إذا وقعت أوّلاً لم تكتب إلّا ألفاً، نحو: أَعْلَمُ، اِذهبْ، أُخْرُج؛ أحمد، إبراهيم، أُتْرُجَّة[٦].

وأيضاً فكل حرف سميتَه، ففي أوّلِ حروفِ تسميته لفظةٌ تُعَيِّنُهُ، فإذا قلت: (با) ففي أوّل حروفه باءٌ، وإذا قلتَ: (تا) ففي أول حروفه تاءٌ، وهكذا إلى آخرها، وإذا قلت: (ألف)، فأوّل حروفِهِ همزة، فدّل على أنّ تلك الصورةَ للهمزة[٧].

---

(١) (شبهوها) في ع.

(٢) (فاتخذ صورتالها) في ع.

(٣) انظر المقتضب ١: ٣٢٨.

(٤) في الكتاب ٤: ٤٣١، وانظر العين ١: ٥٧، وسر صناعة الإعراب ١: ٤٦.

(٥) (أهل) في ع.

(٦) شرح المفصل ١٠: ١٢٦. والكناش ٢: ٣١٠.

(٧) أي أنّ صورة الهمزة هي نفس صورة الألف. انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٦، ورصف المباني ١٠٤.

وأمّا الألفُ الليّنة التي في نحو: (قال) و(باع) فإنّها مدَّةٌ، لا تكونُ إلّا ساكنةً، فلم يمكن تسميتها على منهاج أخواتها؛ لأنّه لا يمكنُ النطقُ بها ابتداءً، فدعموها باللام، ليصحّ النطقُ بها كما صحّ بسائر الحروف.

وعَدُّ (لام ألف) حرفاً مستقلاً عَامِيٌّ لا وجهَ له[1].

وقد عدّها «الحريريُّ» حرفاً واحداً في رسالته (الرقطاء)، حيثُ قال: «**أخلاقُ سيّدنا تُحَبُّ**»[2]، وقوله: «**فلبابُهُ خَلَّابُ. أخلاقُهُ غُرٌّ. وإذا ناضلتهُ غلَّاب**». قد جاء فيها مواضع هكذا، وهذا لا وَجه له[3].

وهذا البيت يجمعُ الحروفَ الثمانية والعشرين وهو:

٢١٧٢- غَيْثُ خِصْبٍ طَوقُ عِزٍّ ظِلُّه ... تاجُ ذِكْرٍ ضِدُّ مُفْشٍ حَسَنُ

«ويتفرّعُ منها ستةُ أَحْرُفٍ مُسْتَحْسَنَةٍ»

ما تقدّمت هي الحروف الأصول، وإنّما جعلناها أصولاً لإخلاصها على ما توجبه مخارجها، ويلحقها ستةُ أحرفٍ أخرى فصيحةٌ يُؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام[4]،

---

(١) يرى ابنُ جني بأنّ إخراج أبي العباس للهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه لذلك بأنّه لا صورة لها ليس بشيء؛ إذ الهمزة موجودة لفظًا، واللفظُ وُجد قبل الخطّ، فلا يكون الخطّ دليلًا على وجود اللفظ، وانقلاب الهمزة في بعض أحوالها هو أوّل دليل على كونها حرفًا، فنرى أنّ انقلاب الألف والياء والواو والتاء والهاء.. لا يخرجها عن كونها حروفًا، فكذلك الهمزة. وواضع الهجاء حينما لم يمكنه نقط الألف لسكونها دَعَمَها بلام متحرّكة، فقال: (لا)، ثم قال: «ولا تقل كما يقول المعلمون: (لام ألف)»؛ لأنّ مرادَ الواضع ليس معرفة كيفية دمج الحروف مع بعضها، وإنّما التوصُّل إلى النطق بالساكن، وقد ذكر سبب اختيار اللام للتوصل بها إلى النطق بالساكن دون غيرها من الحروف. انظر سر صناعة الإعراب ١: ٤٣١. كما ردّ على المبرّد ابنُ عُصفور في الممتع ٢: ٦٦٤، ومن ذلك قوله: إنّ الهمزة لو لم تكن حرفًا لكانا (أَخَذَ) و(أَكَلَ) وأمثالهما على حرفين خاصّة؛ لأنّ الهمزةَ ليست عنده حرفًا، وذلك باطلٌ؛ لأنّ أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف.

(٢) انظر شرح مقامات الحريري ٢٦٤، المقامة السادسة والعشرون. وشرح مقامات الحريري للشريشي ٢: ٢٩٣.

(٣) إذ جَعَلَ الحريري (لا) حرفًا واحدًا غيرَ منقوطٍ في كلمة (خلّاب، أخلاقه، غلاب).

(٤) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٦.

فيصير بها خمسةً وثلاثين، وإنّما كانت هذه فروعاً، لأنّها هي تلك لكن أُزِلْنَ عن مُعْتَمَدِهِنَّ فتغيرت جروسُهُنَّ، وإنّما كانت مستحسنةً لما يُستفاد بالامتزاج من تسهيلِ اللفظ المطبوع، وتخفيفِ النطق في المسموع، مثل النون الخفيفة خرجت من الفم، ثم تشربت غُنَّةً من الخيشوم فحسُنَتْ في المسموع[1].

«وهي النون (الخفيفة)، ويقال: (الخفيَّة) التي هي غنةٌ في الخيشوم نحو: (عَنْك)»

/ النون إذا سكنت وبعدها القاف أو الكاف أو الجيم أو الشين أو الصاد أو الضاد [٧٠٠] أو السين أو الزاي أو الطاء أو الظاء أو الدال أو التاء أو الذال أو الثاء أو الفاء، تسمّى حينئذٍ: (النونَ الخفيفةَ)؛ لسكونها، و(الخفيّة)؛ لخفائها[2].

ويكون مخرجُها من الخيشوم، وهو المخرج السادسَ عشرَ، فلو نَطَقَ بها الناطقُ مع هذه الحروف وأَمْسَكَ أنفه لَبانَ اختلالُها[3]، وهذه الحروف الخمسةَ عشرَ من حروف الفم، وقد جمعها الشاعر في قوله:

٢١٧٣- قد كان جل شقاه ضَرٌّ صارمه ... سَل زَوْرَه طَيْفَ دَغْدٍ يأت في ظُلَمِ

فأحصِ من كلماتِ البيتِ أوّلَها ... واختمْ بها الذالَ والبا آخرَ الكلِمِ

فإن كانت ساكنةً وبعدها حرفٌ من حروف الحلق الستة فمخرجها من الفم من موضع الراء واللام، وكانت بَيِّنَةً غيرَ خفيَّةٍ، وذلك من قبل أنّ النونَ غيرَ الخفية[4] إنّما تخرج من حرف الأنف الذي ينجذب إلى داخل الفم، لا من المنخر، فلذلك خفيتْ مع حروف الفم؛ لأنهن يخالطنها، وتَبِيْنُ عند حروف الحلق لبُعْدِهِنّ عن الحرف الذي تخرج

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٢) الرواية عن سيبويه هي (الخفيفة). وقال السيرافي: يجب أن يُقال: (الخفيّة)؛ لأنّ التفسير يدلّ عليه، إذ هي نون ساكنة غير ظاهرة، مخرجها من الخيشوم فقط. انظر الكتاب ٤: ٤٣٤، وشرح الشافية ٣: ٢٥٤.

(٣) انظر الرعاية ٢٤٠، وشرح المفصل ١٠: ١٢٦.

(٤) (النون الخفية) بدون (غير) في شرح المفصل ١٠: ١٢٦.

منه الغُنّة، فإذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم، وبطلت الغنّة، كقولك: (مِنْ) و(عَنْ) ونحوهما مما يوقف عليه.

«وألِفا الإمالةِ والتفخيم، نحو: (عِالم) و(الصَّلوة)»

ألفُ الإمالةِ يُسَمّيه «سيبويه» ألفَ التَّرخيم[١]؛ لأنّ الترخيمَ تلينُ الصوتِ ونقصانُ الجهر فيه.

وألفُ التفخيمِ بالضدّ من ألفِ الإمالة؛ لأنّك تنحُو بألف الإمالة نحوَ الياء[٢]، وبألفِ التفخيم نحوَ الواو[٣]، وهي لغةُ أهل الحجاز، يقولون: (الصَّلَوة) و(الحيوة)[٤]. ولم نعلم أنّه قَرَأ بهذه اللغة قارئٌ، وقيل: قَرَأَهُ[٥]«ورشٌ»: (الصَّلَوة) بتفخيم اللام من هذا[٦].

---

(١) نَقَلَ الأعلمُ أنّ تسميتها بـ(ألف الترخيم) واقعٌ في بعض نسخ الكتاب. النكت ٢: ١٢٤٣.

(٢) قال ابن الجزري في النشر ١: ٢٠١: «ألفا الإمالة والتفخيم هما فرعان عن الألف المنتصبة، وإمالة بين بين لم يعتدها سيبويه، وإنّما اعتدّ الإمالة المحضة، وقال: «التي تمال إمالة شديدة» كأنّها حرفٌ آخر قرب من الياء».

(٣) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٧. وقال ابن الجزري في النشر ١: ٢١٥: «وأمّا الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقًا وتفخيمًا، وما وَقَعَ في كلام بعضِ أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنّما يريدون التحذير ممّا يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيّروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه. وأمّا نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد، وقد ردّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه...».

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٥) (قرأ) في ع.

(٦) التفخيم والتغليظ مصطلحان بمعنى واحد، ولكنّ علماء القراءة اصطلحوا على جعل التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء. وقد اختصّ المصريون بمذهبٍ عن ورش في اللام، لم يشاركهم فيها سواهم. ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم. واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدّمها صادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ بشروط، وهي: أن تكون اللام مفتوحةً، وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحًا أو ساكنًا. واختلفوا في غير ذلك. النشر ٢: ١١١، والإقناع ١: ٣٣٨، وشرح الشافية ٣: ٢٥٥.

«والهمزةُ التي تخفَّفُ بينَ بينَ»

أي: بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فليس هي الهمزةَ خالصةً، ولا هو الحرف خالصاً، وقد ذكرناها في تخفيف الهمزة[١].

«والصادُ التي كالزاي نحو: (مَصْدَر)»

و(يصْدِف)[٢] وقرأ بذلك «حمزة» و«الكسائي» في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢][٣]، وقرئ أيضاً: ﴿الصِّراط المستقيم﴾ [الفاتحة: ٦][٤] بإشمام الصاد الزاي، وذلك لأن الصاد مهموسة، والطاء والدال مجهورتان، فبينهنّ تنافٍ وتنافر، فأشربوا الصادَ صوتَ الزاي؛ لأنها أختُها في الصّفير والمخرج، وموافقة الطاء والدال في الجهر، فيتقارب الصوتان ولا يختلفان[٥].

«والشينُ التي كالجيم إذا سَكنت قبل الدال نحو: (أشْدَق)»

بحرف بين الشين والجيم؛ لأنّ الدالَ حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، والشينَ مهموسٌ رِخْوٌ، وهو ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقرّبوها من لفظِ الجيمِ؛ لأنّ الجيم قريبةٌ من مخرجها، موافقة للدال في الشدة والجهر[٦]. ولا نعلم أحداً قرأ بهذه اللغة، ولا جعل الشين كالجيم

---

(١) عدّ سيبويه همزة بين بين حرفًا، والتحقيق أنّها ثلاثة أحرف؛ لأنها تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها. فإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، وإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف. انظر الكتاب ٤: ٤٣٢، والنكت ٢: ١٢٤٣.

(٢) (نصدق) في ع.

(٣) وذلك إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال. وتنطبق على اثني عشر حرفًا في القرآن. قرأ بها حمزة والكسائي وخلف. انظر الإقناع ٢: ٦٣١، والنشر ٢: ٢٥٠.

(٤) انظر السبعة ١٠٥، والإقناع ٢: ٥٩٥، والنشر ١: ٢٧١. وفي شرح المفصل ١٠: ١٢٧: وهي قراءة حمزة، وعن أبي عمرو فيها أربع قراءات، منها (الصراط) بين الصاد والزاي، رواها عريان بن أبي شيبان. وقال: سمعته كأنّه أشرب الصاد صوت الزاي حتى توافق الطاء في الجهر.

(٥) انظر السبعة في القراءات ١٠٨.

(٦) النكت ٢: ١٢٤٣.

في (الرُّشْد) ولا في قوله: (أُشْدُدْ). يُقال: رجل أَشْدَقُ بيِّنُ الشَّدَقِ، أي: واسعُ[١] الشِّدْقَيْنِ، وهما جانبا الفم، والجمعُ: الأَشْدَاقُ.

«وثمانيةُ أحرفٍ مُستهجنَةٍ»

قد زيدت حروفٌ مستهجنة، أي: مُستقبَحةٌ مُسترذَلةٌ غيرُ مأخوذٍ بها في القرآن العزيز، ولا في كلامٍ فصيحٍ[٢] من نثرٍ ولا نظمٍ.

«وهي: الكافُ التي كالجيم»

كقولهم في (كمل): (كَـمل)[٣] وفي (كَمِد): (كَـمِد)[٤].

«والجيمُ التي كالكاف»

قال «ابنُ دريد»[٥]: وهي لغةٌ في اليمن، يقولون في (جَمَل): (جْـمل)[٦]، وفي (رجل): (ركَل)، وهي في عوامّ «بغداذ» فاشيةٌ شبيهة باللثغة.

وجعل «سيبويه»[٧] هذا الحرفَ والذي قبله حرفاً واحداً؛ لأن كليهما حرفٌ بين الكاف والجيم، إلا أنّ أصلَ أحدهما الكافُ، وأصلَ الآخرِ الجيمُ.

«والجيمُ التي كالشين»

وذلك يكثُرُ في الجيمِ الساكنةِ إذا كانت بعدها دالٌ أو تاءٌ، كقولهم في (اجْتَمَعُوا)

---

(١) (واسع) ساقط من ع.

(٢) شرح المفصل ١٠: ١٢٧.

(٣) هكذا في د، و(جمل) في ع.

(٤) هكذا في د، و(جمد) في ع.

(٥) انظر جمهرة اللغة ١: ٥، والنكت ٢: ١٢٤٤، وشرح المفصل ١٠: ١٢٧.

(٦) هكذا في د، و(كمل) في ع.

(٧) في الكتاب ٤: ٤٣٢.

و(الأَجْدَر): (اشْتَمَعوا) و(الأشْدَر)؛ لأنهما من مُخْرَج واحد، إلا أنّ الشينَ أَلينُ وأفْشَى[١].
وهذا الحرف في لغة الفرس كثير، كقولهم للبير: (چـاه).

فإن قلتَ: قد جعلت الشين التي كالجيم مستحسنةً، والجيم التي كالشين مستهجنةً، فما الفرق؟

قلتُ: هناك جعلوا الشينَ كالجيمِ من أجلِ الدّالِ؛ كراهية الخروج من الشين إلى الدال؛ لما بينهما من التنافي والتنافر، فطلبوا المشاكلة فجعلوه كالجيم فصار مُسْتَحسَناً، وهاهنا العملُ على عكس ذلك؛ لأنَّ الجيمَ موافقةٌ للدّال وغيرُ منافرة للتاء فأتوا بما ينافره ويباينه، وهو الشين فصار مستهجناً[٢].

«والضادُ الضعيفة»

هذا مِنْ لغةِ قومٍ اعتاصَتْ عليهم الضاد فربَّما أخرجوها ظاءً، / وذلك أنهم [٧٠١] يُخْرجونها من طَرَفِ اللّسانِ، وأطراف الثّنايا، وربَّما راموا إخراجَها من مخرجها فلم يَتَأَتَّ لهم فَخَرَجَت بين الضادِ والظاءِ[٣].

وقال قومٌ[٤]: هو تقريبُ الثاءِ من الضادِ بأن يقال في (اثْرُد): (اضْرُدْ)، والأوّل أشبهُ؛ لأنَّ هذه ثاءٌ ضعيفة، لا ضاد.

«والصّادُ التي كالسّين»

كقولهم في (صَبَغَ): (سَبَغَ)، وفي (صَلّى): (سَلّى)، يقرّبون لفظَ الصادِ من السّينِ، حيثُ صَعُبَ عليهم النُّطقُ بالصادِ فقرّبوها من السين، وليست هذه من حسن إبدال الصاد من السين؛ لأنّ الصادَ أصفى[٥] في السمع من السين وأصفر في الفم.

---

(١) ذُكر في شرح المفصل ١٠: ١٢٧، وفيه (أبين) مكان (ألين).

(٢) انظر النكت ٢: ١٢٤٤، وشرح المفصل ١٠: ١٢٧.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٧.

(٤) ورد ذلك في حاشية كتاب مَبْرمان. وقد حكاه أبو سعيد. انظر النكت ٢: ١٢٤٥، وشرح الشافية ٣: ٢٥٦.

(٥) هكذا في د، و(أصغى) في شرح المفصل ١٠: ١٢٨.

«والطّاءُ التي كالتاء»

هي في لسانِ أهلِ العراقِ كثيرةٌ، كقولهم في (طالَت): (تالت)، وفي(السُّلطان) (السُّلْتان)، وينشأ ذلك من لغةِ العجم؛ لأنّ الطاءَ ليست من لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النّطقِ بشيءٍ من العربية فيه طاءٌ تكلّفوا ما ليس من لُغتهم فَضَعُفَ نُطْقُهم بها[١].

«والظاءُ التي كالثاء»

كقولهم في (ظُلَم): (ثُلَم)، وفي (أظْلَم الليلُ): (أثْلَمَ الليلُ)، يقرّبون الظاءَ من الثاءِ.

«والباء التي كالفاء»

كقولهم في (بُور)[٢]: (فُور)، وذلك كله لتقارب المخارج، وضعف اللسان[٣].

فصارت الحروف بهذه المستهجنة ثلاثةً وأربعين حرفاً، وما كان ينبغي أن تعدّ هذه الحروف بهذه المستهجنة من حروف العربية، فإنّها ما نشأت إلّا بمخالطةِ العربِ غيرَهم، وذلك حين جاء الإسلام، واقتنوا الجواري من غير جيلهم، وجاء منهم أولادٌ أخذوا حروفاً من لغات أمهاتهم، وخلطوها بلغة العرب.

وزاد «ابنُ بابشاذ» في الحروف المستهجنة (اللامَ المفخمة). وفيه نظرٌ؛ لأنّ اللامَ المفخَّمة قد جاءت في القرآن[٤].

وزاد بعضُهم (الشين) التي كالزاي، كقولهم في (أَشْهَدُ): (أَزْهَدُ)، أشربوا الشينَ صوتَ الزاي.

---

(١) النكت ٢: ١٢٤٥، وفيه أنها تُسمع كثيرًا عن عجمِ أهل المشرق. وشرح المفصل ١٠: ١٢٧، والممتع ٢: ٦٦٦.

(٢) (البور) جمعُ بائر، وهو الهالك. اللسان (بور) ٤: ٨٦.

(٣) (حركة اللسان) في ع. وذلك كثير في كلام أهل الفرس. النكت ٢: ١٢٤٥.

(٤) ومن ذلك اللام في لفظ الجلالة إذا تقدّمها فتح أو ضمّ، وقيل: بأنّ الكسائي كان يرققها إذا قرأ لنفسه، ويغلظها إذا أقرأ بها غيرَه. وقد مرّ ذكرُ مذهبِ ورش في تغليظ اللام. والتفخيم عندهم فيما عدا ذلك مجتنب مكروه. قال الحسن بن مخلد: كان القرّاء يكرهون تغليظ اللامات في القرآن كلّه. انظر الإقناع ١: ٣٣٧.

وهي في لغةِ الفُرس كثيرٌ، كقولهم لرَمَصِ العَين: (زڤك).

والجيم التي كالزايِ كقولهم في (جَمَعوا): (زَمَعُوا)، أشربوا الجيم صوت الزاي.

وأورد «ابن جني» القاف التي كالكاف، كقولهم في (قالوا) و(قلت): (گالوا) و(گلت).

وهذا موجودٌ شائعٌ الآن في كلام أهل البادية، وهو في لغة العجم قليل، كقولهم للبقرِ: (گاو)[١].

وقال «أبوسعيد»: إن قوماً بأصبهان يُغَلِّظُونَ الثاء حتى تقربَ من الضاد.

وقال الشيخ: سمعت فاءً كالباء، وهو في لغة الفرس كثير، كقولهم للرجل: (پـاء). وطاءً كالدال. ثم قال: وهذه من لغةِ الفرس[٢]. وكلُّ ذلك قبيحٌ مستهجنٌ في العربية.

***



(١) وذلك في اللغة الفارسية.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٨.

[صفات الحروف][1]

> «وأمّا صفاتُها فكلُّ حرفٍ قَوِيَ الاعتمادُ عليه في مَوْضِعِهِ فلم يَجْرِ معه النَّفَسُ فهو مَجهورٌ»

للحروف بحسب الصفات انقساماتٌ كثيرةٌ لكثرة أنواع صفاتها، وقد ذَكَرَ صاحبُ «الرِّعاية»[2] أربعةً وأربعينَ نوعاً، وزاد الناسُ ونقصوا، ونحن نذكرُ ما هو المشهورُ منها.

وفائدةُ هذه الصّفاتِ الفرقُ بين ذوات الحروف؛ لأنّه لولا هي لاتّحدت أصواتُها فكانت كأصواتِ البهائم، لاتَدُلُّ على معنى، فسبحان من دَقَّتْ في كلِّ شيءٍ حكمتُهُ.

فالحرف المجهور، أي: ما يكون قوياً في نفسِهِ، وقَوِيَ الاعتمادُ عليه في موضِعِ خروجه، فلا يَخْرُجُ إلا بصوتٍ قَوِيٍّ شديد، ويمنَعُ النَّفَسَ من الجري معه[3]. ألا تَرَى أنّك تقولُ: (قَقْ) فلا تَجِدُ للنَّفَسِ مجرى معها، بل تَجده محصوراً لا تحسّ بشيءٍ منه عندَ النّطقِ.

> «وإن ضَعُفَ الاعتمادُ فَجَرَى مَعَهُ النَفَسُ فَمهمُوسٌ»

هو ما ضَعُفَ في نَفْسِهِ، وضَعُفَ الاعتمادُ عليه في مَوْضِعِهِ، ولِضَعْفِ اعتمادِهِ لا يَقْوَى على مَنْعِ النَفَس، فيَجْرِي معه النَفَسُ، وجَرْيُ النَفَسِ مع الحرف مما يُضْعِفُهُ، ألا تَرَى أنّك

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة منّي.

(٢) انظر الرعاية ١١٥. وكتب على حاشية د: (هو مكي بن أحمد القيسي المقرئ). وهو أبو محمّد مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي القيرواني، كان من أهل التبحّر في علوم القرآن والعربية، كثير التأليف فيها، ومؤلفاته تربو على الثمانين، منها: (التبصرة في القراءات السبع) و(الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة). توفي سنة ٤٣٧ هـ. إنباه الرواة ٣: ٣١٥.

(٣) انظر تعريف المجهور في الكتاب ٤: ٤٣٤، والرعاية ١١٧، وسر صناعة الإعراب ١: ٦٠.

تقولُ: (كَكَكْ) فتجد النَفَسَ مساوقاً[١] لها من الهَمْس، وهو الصوتُ الخفيّ، والمهموسُ ضدُّ المجهورِ.

«وإن انحصرَ صوتُه في مخرجِه فلم يَجْرِ فشديدٌ»

أي: فلم يجرِ الصوتُ معه، فلو وَقَفْتَ على قولك: (الحَجُّ) لوجدتَ صوتَك راكداً محصوراً، حتى لو رُمتَ مدَّ صوتِك لم يمكنك ذلك.

والفرقُ بين المجهورة والشديدة: أنّ (المجهورَ) يَقْوَى الاعتمادُ فيه على موضعه لشدّة الوقع، ويَمْتَنع من جَرْيِ النفَس، وربّما جرى معه صوتٌ.

و(الشديدَ) يشتَدُّ الاعتمادُ فيه بلزومه موضعَه، لا بشدّة الوقع، فيمتنع من جري الصوت.

ألا ترى أنّ الزايَ مجهورٌ، وإذا وقفتَ عليه فقلتَ: (ازْ) أحسستَ من جري صوتٍ بعده، والكافَ شديدٌ فإذا وقفتَ عليه فقلتَ: (اكْ)، وجدتَ صوتك محصوراً حَصْراً لا يمكن منه الجَرْيُ البتة[٢].

[٧٠٢] «/ وإن جَرَى صَوْتُه في مَخْرَجِه كُلَّ الجَرْيِ فتجاوزَه فَرِخْوٌ»

الرَّخاوة: خلافُ الشدّةِ، وسُمّيت (رِخْوَةً) و(مُسْتَرْخِيَةً)أيضاً؛ لأنّك إذا وَقَفْتَ على الحرف الرِّخْوِ أمكنك مَدُّ الصوتِ، فلو وَقَفْتَ على قولك: (الطَّشّ) وجدتَ صوتَ الشينِ جارِياً بِمَدِّه إن شئت.

والفرقُ بين المهموسةِ والرِّخْوة: أنّ (المهموسةَ) هي التي تَتَرَدَّدُ في اللسان بِنَفْسِها، ولا تمنع النفَسَ من الخروج معها.

و(الرِّخْوةَ) هي التي يجري النَفَسُ معها من غيرِ ترديدها على اللسان.

---

(١) (مساوياً) في ع.

(٢) شرح المفصل ١٠: ١٢٩.

«وإنْ لم يَنْحَصِرْ كلَّ الانحصارِ ولم يَجْرِ كلَّ الجَرْيِ فمتوسِطٌ بينهما»

أي: بينَ الشديدةِ والرّخوةِ؛ لأنّه لم يتمّ لصوتِه الانحصارُ، ولا الجرْيُ، وهي شديدةٌ في الأصلِ، لكن يجري النَّفَسُ معها لاستعانتها بصوتِ ما جاور من الرِّخوة، كالعينِ التي يستعينُ المتكلمُ بها عند تلفّظِهِ بها بصوت الحاء، ألا تَرَى أنّك إذا قلتَ: (لم يَتَع) وجدتَ في صوتك انسلالاً إلى موضع الحاء[1].

«وإن انطبقَ اللسانُ معه على الحنَكِ الأعلى فـ(مُطْبَقٌ)»

لأنّه حينئذٍ ينحصرُ الصوتُ بين اللسانِ وما حاذاه من الحَنَكِ الأعلى، ولولا الإطباقُ لصارت الطاءُ دالاً، والصادُ سيناً، والظاءُ ذالاً[2].

«وإن كان بين اللسانِ والحَنَكِ فُرْجَةٌ فـ(منفَتِحٌ)»

الانفتاحُ: ضدّ الإطباق، فلا يَنْحَصِرُ الصوتُ عند النُّطق بها بين اللسانِ والحَنَكِ، بل يكونُ ما بين اللسانِ والحنكِ مُنْفَتِحاً، ومنها ما ليسَ مُخْرَجُه من اللسان، وهو منفتحٌ لا انطباقَ له. و(الفُرْجَةُ) بالضم: الانفراجُ.

«وإن رَقِيَ اللسانُ معه إلى الحنك الأعلى فـ(مُسْتَعْلٍ)»

أي: سواء أَطْبَقَتَ أولم تُطْبِق، ولذلك مُنِعَت المسْتَعْلِيةُ الإمالةَ، لمابينهما من التنافي، يقال: رَقِيَ - من باب عَلِمَ - رَقْياً، ورُقِيّاً، إذا صَعِدَ[3].

«وإن نَزَلَ معَهُ إلى الحَنَكِ الأسفَل فَـ(مُسْتَفِلٌ)»

وهو ضِدُّ المستعلي، ويُقال له: (المنخفض) أيضاً؛ لأنّ الصدرَ واللسانَ لا يَستَعلي به عند النّطق إلى الحنك، كما يستعلي بالمستعلي.

---

(١) شرح المفصل ١٠: ١٢٩.

(٢) انظر الكتاب ٤: ٤٣٦.

(٣) انظر الصحاح (رقي) ٦: ٢٣٦١. وانظر الرعاية ١٢٣، وسر صناعة الإعراب ١: ٦٢.

«فالمَجْهُورة ما في قولك: (ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذْ غَزا جُنْدٌ مُطِيع)»

فهذه تسعةَ عشرَ حرفاً جمعها «الجوهري»[١] كما ذكرنا. و(قَوّ): اسم موضع بين (فَيْد) و(النِّبَّاج)[٢]، و(رَبَض المدينة): ما حولها من بيوتٍ ومساكنَ، ويجمعها النصف الأخير من هذا البيت مع النون والزاي، وهو:

٢١٧٤ - الكَظْمُ أَعْظَمُ مَا في المَرْءِ مِنْ خُلُقٍ   إِذْ قَدْ طَبَعَ غَوِيٌّ ظالِمٌ ضَجِرُ[٣]

«والمهموسَةُ ماعَداها، وهي ما في قولِكَ: (سَكَتَ فحثَّه شَخْصٌ)»

وإنْ شئتَ قلت: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه)[٤] و(شَحَثَ): بمعنى شَحَذَ، و(الخَصَفَة) بالتحريك: الجلّة التي تعمل من الخوص للتمر، وقد يُسمّى بها، فيكون المعنى: سَتَشْحَثُكَ المرأةُ المسمّاة بـ(خَصَفَه)، وهي عشرة أحرف[٥].

«والشديدة ما في قولك: (أجدُكَ قَطَّبْتَ)»

أو (أَجِدُكَ طَبَقْتَ)[٦]، أو (أَجِدْتَ طَبَقَكَ)، أو (أَتَجِدُ قُطْبَكَ).

«والمتوسطةُ بين الشديدة والرِّخْوَةِ ما في قولك: (لم يَرْعَونَا)»

أو: (لم يَرَ عَوْناً)، أو (لم يُرَوِّعْنا)، أو (لم يَرْوِ عَنّا)، أو (راعني لَوْمٌ).

---

(١) الصحاح (جهر) ٢: ٦١٩، وشرح الشافية للرضي ٣: ٢٥٩.

(٢) (قَوّ) هو منزلٌ للقاصد إلى المدينة من البصرة، يرحل من (النباج) فينزل (قوًّا)، وهو واد يقطع الطريق. معجم البلدان ٤: ٤١٥. و(فيد) بليدة في نصف طريق مكة من الكوفة، يُودِعُ الحاجُّ فيها زاده وما يثقُلُ من متاعه عند أهلها إلى أن يرجع، وسميت باسم (فيد بن حام) أول من سكنها. معجم البلدان ٤: ٢٨٢. و(النباج) قرية في بادية البصرة على النصف من طريق البصرة إلى مكة، وهي بمنزلة (فيد) لأهل الكوفة. معجم البلدان ٥: ٢٥٦.

(٣) البيت في الكناش ٢: ٣١٤.

(٤) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٨.

(٥) شرح الشافية ٣: ٢٥٩.

(٦) انظر شرح المفصل ١٠: ١٢٨، والممتع ٢: ٦٧٢.

«والرِّخْوَةُ ما عَدا الستةَ عشرَ المذكورةَ»

أي: ما عدا الشديدة والمتوسطة، وهي ثلاثةَ عشرَ حرفاً، وهي الثاء، والحاء، والخاء، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء، والغين، والفاء، والهاء، ولم يتيسر لنا جمعُها في مثال[1].

وما يوجد في نسخ «الدرّة»: (غَصَّ سَهٌ فَخَضَعَ حيثُ شَظَّ) فهو خطأٌ من الناسخ؛ لأنّه أَدْخَلَ فيه العينَ والياءَ، وهما من المتوسطة، وأهمل الذال والزاي.

«والمُطْبَقَةُ الصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ،
والمنفتحةُ ماعداها، والمُسْتَفِلَةُ ماعَدا المُسْتَعْلِيَةَ»

قد ذكرنا أن المستعليةَ سبعةُ أحرفٍ: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف.

فمنها ما يكون لها مع الاستعلاء إطباقٌ، وهي حروفُ الإطباق الأربعة المذكورة.

/ ومنها ما لا يكون له مع الاستعلاء إطباق، وهي الغينُ، والخاء، والقاف، فإنها تَستَعلِي مع انفتاحٍ، وباقي الحروف مُسْتَفِلَةٌ ومنخفضَةٌ. [٧٠٣]

«وحروف القلقلة ما في قولك: (جُدْ بِقِطٍّ)»

وإن شئتَ قلتَ: (قُطْبُ جدٍّ)، وقال «الزمخشري»[2]: (قد طُبِجَ). من الطَّبْج، وهو الضرب على الشيء الأجوف كالرأس ونحوه. ويقال أيضاً: طَبِجَ الرجلُ يَطْبَجُ فهو أَطْبَجُ، وهو الأحمق الذي لا عقل له.

---

(١) أوردها مجموعةً صاحب الرِّعاية ١١٩ في قوله: (ثخذ ظغش زحف صه ضس)، وجاء في حاشية الرعاية: (خس حظ شص هز ضغث حذ).

(٢) في المفصل ٤٢١.

وتُسمّى أيضاً (حروفَ اللَّقْلَقَة)[١]. قال «الخليل»: [القلقلة] [٢]: شِدّة الصوت، واللَّقْلَقَةُ: شدَّة الصِّيَاح[٣]، وهي حروف تخفَى في الوقف، وتَضْغَطُ في مواضعها، أي: تَرخم وتَدفع فتسمع عند الوقف على الحرف منها نَبرةً تتبعه، كقولك: (أَقْ)، ولا تظهر هذه النبرةُ في الوصلِ؛ لأنّك إذا وَصلت فقد أخرجتَ اللسانَ عنها إلى صوتٍ آخر، فحُلْتَ بينه وبين الاستقرار.

وهذه الحروف بعضُها أشدُّ حصراً من بعض، فالقاف أثبتُها صوتاً في الوقف وأقعدُها؛ لأنّه حرف ضُغِطَ عن موضعه، لشدّة استعلائه فلا تقدر على الإتيان به عند الوقف عليه إلا بصوت زائد، وأشبهه في ذلك الحروف المذكورة.

وعدّ «المبردُ» الكافَ منها، قال: «إلّا أنّها دون القاف؛ لأنّ حَصْرَ القافِ أشدُّ»[٤].

«وحروفُ الصّفيرِ: الصّادُ، والسّينُ، والزاي»

لأنّ فيها صفيراً، فإنّك إذا وقفتَ على قولِك: أَصّ، أسّ، أزّ، سمعتَ صوتاً يشبه الصّفير؛ لأنّها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوتُ هناك، ويأتي كالصفير.

وهذا معنى قول «الزمخشري»[٥]: لأنّها يُصْفَرُ بها.

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٣: ٢٥٨، ٢٦٣.

(٢) (القلقة) في د. وأثبت ما هو في ع.

(٣) جاء في العين ٥: ٢٦: (القلقلة): قلّة الثبوت في المكان، وشدّة الصياح والإكثار في الكلام. و(اللقلقة): شدّة الصياح، وشدّة اضطراب الشيء في تحرّكه. و(اللَّقلاق): الصوت. وقال مكي في الرعاية ١٢٥: قال الخليل: القلقلة شدّة الصياح، واللقلقة: شدّة الصوت. وانظر اللسان (لقق) ١٠: ٣٣١، و(قلق) ١١: ٥٦٧.

(٤) المقتضب ١: ٣٣٢.

(٥) انظر المفصل ٤٢٢، وشرح المفصل ١٠: ١٢٨، وشرح الشافية للرضي ٣: ٢٥٨.

«وحروف الذَّلاقة ما في قولك: (مُرْ بَنَفلٍ)[١]»

وتسمّى أيضاً: (الحروفَ الذُّلْقَ) و(المُذْلَقَةَ)؛ لأنّ الذَّلاقَةَ، أي: السّرعة في المنطق إنَّما هي بطَرَفِ أَسَلَةِ اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف الستة؛ لأنّ ثلاثةً منها ذَوْلَقِيَّةٌ، وهي اللام، والراء، والنون، وثلاثةٌ شفهيّةٌ، وهي: الفاء، والباء، والميم، وهذه الستة أَخَفُّ الحروف، وأحسن امتزاجاً بغيرها، ولا تجد كلمةً رباعيةً أو خماسية حروفُها كلُّها أصولٌ إلا وفيها شيءٌ منها، فمتى رأيته خالياً عنها فهو دخيل في العربية[٢]، كـ(العَسْجَدِ)، وهو الذهب، و(الدَّهْدَقَة) وهو الكَسْرُ[٣]، و(الدَّهْمَقَة)[٤] وهي لِينُ[٥] الطعام[٦]. إلّا أن يشذّ شيء يكون عربياً، والشاذّ لا عبرةَ به.

و(النَّفَلُ) بالتحريك: الغنيمةُ، وبالإسكان: العطيَّةُ التي ليست بواجبةٍ على المُعْطِي.

«والمُصْمَتَةُ ما عداها»

كأنّه صُمِتَ عنها، أي: سُكِتَ عنها، أن تبنى منها كلمة رُباعية أو خماسية مُعَراة من حروف الذلاقة، أو أصمتت عن ذلك، أي: أسكتت، وقيل: إنها قيل لها: (مصمتة) لاعتياصها على اللسان[٧].

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٠، والممتع ٢: ٦٧٦، وشرح الشافية للرضي ٣: ٢٦٢.

(٢) انظر العين ١: ٥٢، وسر صناعة الإعراب ١: ٦٥، والاقتراح ١٤٧.

(٣) وفي اللسان (دهق) ١٠: ١٠٧: «الدَّهَقُ بالتحريك ضربٌ من العذاب، وهو بالفارسية: (أشكنجة)، ودهقت الشيء كسرته وقطعته، وكذلك دهدقته».

(٤) في اللسان (دهمق) ١٠: ١٠٧: «دهمَقَ الطحينَ: دَقّقه وليَّنه، والدهمقةُ لِينُ الطعام وطِيبُهُ ورِقَّتُهُ، وكذلك كل شيء ليّن». وغريبٌ إيراد الزنجاني – رحمه الله – لفظَ (الدهمقة) في هذا الموضع، إذ لا شاهد فيه، لأنّ فيه حرف الميم.

(٥) (لبز) في ع.

(٦) انظر الصحاح (دهق) ٤: ١٤٧٨.

(٧) وقد فسّرها الأخفش بأنّها حروفٌ أُصمِتَتْ، أي: منعت أن تختصّ ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان، فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة رباعية فأكثر. الرعاية ١٣٥. وانظر شرح المفصل ١٠: ١٣٠.

«واللَّيِّنَةُ، وحروفُ اللينِ، وحروفُ المَدّ، وحروفُ العِلَّةِ: الألفُ، والواوُ، والياءُ»

إنّما سمّيت (لَيِّنَةً)، و(حروف اللين)، و(حروف المدّ) لأنها تخرُج في لِينٍ من غيرِ كُلفةٍ على اللسان، وذلك لاتّساع مخرجها؛ لأنّ المقطع إذا اتّسعَ انتَشَرَ الصوتُ وامتَدَّ ولَانَ، وإذا ضاق انضغطَ فيه الصوتُ وصَلُب، إلا أنّ الألفَ أشدُّ امتداداً واستطالة، إذ كانَ أوسعَ مُخرجاً، وهو (الهاوي)[1]، على ما تقدّم.

وتُسمّى هذه الحروفُ (الهوائيّةَ) أيضاً؛ لأنّها من هواءِ الفم[2]، و(المُصَوِّتَةَ) أيضاً؛ لأن للنّطق بها تصويتاً أكثر من تصويتِ النّطقِ بغيرها؛ لاتّساعِ مخارجهنَّ ولينهنّ، وامتدادِ الصوتِ بهنّ.

وتُسمى أيضاً (حروفَ العلّة)؛ لاعتلالها بالحذفِ والقلبِ، ويدخلُ معها في هذه التسمية (الهمزةُ)، لأنها تعتلّ بالقلب والحذفِ أيضاً.

وقيل: إنما سُمّيت حروفَ العلّة؛ لضعفِها عن احتمالِ الحركة، فعلى هذا لا تدخل الهمزة فيه، وتسمى الواو والياء منها حرفي اللين إذا فارقا الألف، بأن ينفتحَ ما قبلهما لنقصانهما حينئذٍ عن المدّ الذي في الألف وبقاء اللين فيهما.

ويسمّيها أهلُ الكوفة (الجَزْمَ المُرْسَلَ)، بأن كانا مع انفتاح ماقبلهما ساكنين، سمَّوْا ذلك (الجزمَ المنبَسط).

وعدّ بعضُهم (الهاءَ) في حروف العلّة؛ لأنها تُقلب همزةً في نحو: (أَيْهات) و(ماءٍ).

وتُسمى حروف العلّة أيضاً (الخَفِيّة)؛ لأنّ اللفظَ بها في هواءٍ، فهي تُخْفَى مع ما يتّصل بها من الحروف، فهي أخفى الحروف، والألفُ أخفاها، ويدخل معها في هذه التسمية (الهاء) أيضاً.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٣٥، وشرح المفصل ١٠: ١٣٠.

(٢) قال مكي في الرعاية ١٢٦: «لأنّ كلّ واحدة منهنّ تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها في هواء الفم».

«والمُنْحَرِفُ: اللام»

(اللامُ) ليس بحرف شديد لا يجري فيه الصوتُ كالشديدة، ولا هو رِخْوٌ يخرجُ معه الصوتُ خروجَه مع الرِّخوة؛ لأنه لا يتجافى عن موضعه، ولهذا عدّيناه من المتوسطة.

وإنّما سمّي منحرفاً؛ لأنّ اللسانَ ينحرفُ فيه مع الصوت، وتَتَجافَى ناحيتا مُسْتَدَقِّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين، ومما فُوَيْقَهُما[١].

«والمُكَرَّرُ: الراءُ»

لأنّك إذا وَقَفْتَ عليه رأيتَ اللسانَ يتعثَّر بما فيه من التكرير، كأنَّ به رِعْدَةً، فلو وقفت على قولك: (هذا عُمَرْ) نَبا اللسانُ نبوةً ثمّ عادَ إلى موضعه، ويسميه «سيبويه»[٢] (المنحرفَ) أيضاً؛ لانحرافه إلى مخرج اللام[٣].

«والمتفشّي: الشّينُ»

من قولهم: تَفَشَّى الشيءُ، أي: انتشر حتى أَدْرَكَ مخرج الظاء[٤].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٣٥، وسر صناعة الإعراب ١: ٦٣، وشرح المفصل ١٠: ١٣٠.

(٢) في الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤: ٤٣٥: «ومنها (المكرر)، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى (اللام) فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه، وهو (الراء)». فَفُهِمَ منه أنّه عدّ الراء حرفًا مُنحرفًا، علمًا بأنّه قد ذكر قبله صفة (المنحرف) وخصّه باللام فقط!. وقد عدّ مكيّ في الرعاية ١٣٢ (الراءَ) حرفًا منحرفًا أيضًا، وقال: «أمّا (الراء) فهو حرف انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه إلى مخرج (اللام)، وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسمّي لذلك منحرفًا. وقيل: إنّما سميت (الراء) منحرفةً لأنها في الأصل من الحروف الشديدة، لكنها انحرفت عن الشدّة إلى الرخاوة حتى جرى معها الصوت مالا يجري مع الشديدة، لانحرافها إلى اللام، وللتكرير الذي فيها، ولولا ذلك لم يجر معها الصوتُ عند النطق بها؛ لأنّ الأغلب عليها الشدّة، والحروف الشديدة لا يجري معها الصوت». وانظر الكناش ٢: ٣١٧.

(٤) انظر الرعاية ١٣٤، وفيه: «معنى (التفشّي): هو كثرة انتشارِ خروج الرّيح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بها».

«والمستطيل: الضادُ»

ويقال له: (الطويل) أيضاً؛ لأنه طال فأدرك مخرج اللام[١].

«والراجعُ: الميمُ»

لأنّها ترجع إلى الخياشيم، لما فيها من الغُنَّةِ[٢].

[٧٠٤] / «والأَغَنَّانِ: النونُ، والميمُ»

لأنّ فيهما غُنّة، وهو صوتٌ في الخيشوم وتُوصف به الظباءُ كثيراً[٣].

«والهاوِي: الألفُ»

لأنه يَهْوِي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددتَه من غير عَمَلِ عضوٍ فيه.

قال «سيبويه»[٤]: هو حرفٌ يتّسع لهواءِ الصّوت مخرجُهُ أشدَّ من اتساع مخرج الواو والياء؛ لأنّك قد تَضم شَفَتَيْكَ في الواو، وترفع في الياء لسانَك قِبَلَ الحَنَكِ.

يعني أنّ الواوَ والياءَ مثلُ الألفِ في ذلك، إلّا أنّك تضمّ الشفتين في الواو، وترفع لسانَك نحوَ الحنكِ في الياء، فيحصُلُ فيه عَمَلُ العضو، ولا كذلك الألف، فإنك تجدُ فيه الفمَ والحلقَ منفتحين غير معترضين على الصوت بضَغْطٍ ولا حَصْرٍ.

ويقال له: (الجرسيّ) و(الجرس) أيضاً؛ لأنّه صوتٌ لا معتمدَ له في الحلق[٥].

---

(١) «وذلك لما اجتمع فيها من القوّة بالجهر، والإطباق، والاستعلاء، فقويت بذلك، واستطالت في الخروج من مخرجها حتّى اتصلت باللام لقرب مخرج اللام من مخرجها». الرعاية ١٣٤.

(٢) «وهو الميم الساكنة، ويجب أن يشاركها في هذا اللقب النونُ الساكنة؛ لأنّها ترجع أيضًا إلى الخياشيم للغنّة التي فيها». الرعاية ١٣٨.

(٣) انظر الرعاية ١٣١، والممتع ٢: ٦٧٨.

(٤) في الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٥) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٠. ومكي في الرعاية ١٣٣ جعل الحرف (الجرسي) هو (الهمزة)؛ لأن الصوت يعلو بها عند النطق بها.

والجَرْس: الصوتُ الخفيّ، والهاوي: من الهُوِيّ، بضم الهاء وهو الصُّعود، وبفتحها هو النُّزول.

«والمتّصل: الواوُ»

لأنها تهوي في الفم، لما فيها من اللين، حتى تتّصل بمخرج الألف، ولذلك أثبت الألف بعدها في الخط في نحو: (قالُوا) و(قامُوا).

«والمهتُوتُ: الهاءُ»

لضعفها وخفائها وسُرعتها على اللسان، من (الهتّ)، وهو إسراع الكلام، يقال للرجل إذا كان جَيِّدَ السِّيَاقِ للحديث: هو يسُرده سَرْداً، ويَهُتُّهُ هَتّاً، ورجل مِهَتٌّ وهَتَّاتٌ أي: خفيفٌ، كثير الكلام[1]؛ لأنّ الذي يَسْرُدُ الحديثَ ويكثرُ الكلامَ ربما لم يُتقن[2] الحروف، وقيل: (الهَتُّ) عَصْرُ الصوت[3].

وفي نسخ «المفصّل»[4]: والمهتوت: التاء، وكأنّه من غلطِ الناسخ[5].

والدليل على أنّ المهتوتَ الهاءُ قولُ «الخليل»[6]: «لولا هَتَّةٌ في الهاء لأشبهت الحاء»، وعنى بالهتَّةِ العصرةَ التي فيها دون الحاء[7].

---

(١) انظر الصحاح (هتت) ١: ٢٧٠.

(٢) كذا في نسخ الكافي، وفي شرح الجاربردي ٣٤٤ نقلاً عن الكافي: (لم يبين).

(٣) انظر اللسان (هتت) ٢: ١٠٣، وفيه: «قال سيبويه: من الحروف المهتوتُ وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء». ولم أجده في الكتاب.

(٤) المفصّل ٤٢٢، التخمير ٤: ٤٥٢، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٣٠، والإقليد ٤: ٢١٥٤، وفي الإيضاح ٢: ٤٩٠: «والمهتوتُ الياءُ» وهو خطأ.

(٥) أمّا قول الزنجاني - رحمه الله -: «وكأنّه من غلط الناسخ» فلعلّه ليس بغلطٍ، وإنما أراد به: التاء المربوطة التي يُوقفُ عليها بالهاء، وقد دَرَجَ كثير من علماء اللغة على تسميتها بالتاء. وقد ورد في شرح الشافية ٣: ٢٦٤ قوله: «وإنما سمّي التاء مهتوتًا؛ لأنّ الهتّ سردُ الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة». وهو ما يؤيّد ما ذهبت إليه. والله أعلم

(٦) في العين ١: ٥٧.

(٧) ولكنّ الخليل استخدم أيضًا صفة (الهتّ) في وصف الهمزة، فقال: «وأمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف=

وقال «أبو الفتح»: «ومن الحروف المهتوتُ، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء»[١].

وقال «ابنُ بابشاذ»: المهتوتةُ الهمزةُ؛ لأنّها مضغوطةٌ مهتُوتةٌ في أصل الحلق، ويلحقها من الترقيق والتليين ما هو معلوم من قلبها ياءً أو واواً أو ألفاً[٢]. والمشهور الأوّل.

وقيل: إنّما يقال للهمزة (المهتوف) بالفاء، من (الهَتْفِ) وهو شدة الصوت؛ لشدّة الصوت بها.

قال «ابن بابشاذ»: و(المستعينةُ): الغينُ، والميمُ، والنونُ؛ لأنّ المتكلّمَ يستعين عند التلفظ بـ(الغين) بصوت الخاء، وعند التلفظ بـ(الميم) و(النون المتحركة) بصوت الخياشيم؛ لما فيهما من الغُنَّة.

و(المُشربةُ): الحروفُ التي يمسُّها صوتٌ يعرض لها، كالنون المتحركة؛ لأن مخرجها قريبٌ من مخرج اللام، وهي تُشْرِبُه غُنّةً، والغنّةُ من الخيشوم.

و(القلقلة): القاف، والكاف، والجيم، والدال، والطاء، و[الباء] [٣]؛ لأنها محصورة في مواضعها، فتسمع عند الوقف عليها نبرة تتبعها[٤].

=الصحاح». العين ١: ٥٢.

(١) سر صناعة الإعراب ١: ٦٤.

(٢) انظر العين ١: ٥٢، وفي همع الهوامع ٣: ٤٩٥: «وسمّي الهمزُ المهتوتَ من الهتّ وهو عصر الصوت، لأنها معتصرة كالتهوّع، أو من الهتّ وهو الحطم والكسر؛ لأنها يعرض لها الإبدال كثيرًا فتنحطم وتتكسر».

(٣) (التاء) في جميع النسخ. والتصويب مني.

(٤) سر صناعة الإعراب ١: ٦٣.

«ولنذكر الإدغامَ مُرتّباً على حروفِ المعجَم،
فـ(الهمزة) لا تُدغم إلّا في مثلها في نحو: (سأّالٍ) و(بُؤّسٍ)»

اعلم أنّ الإدغامَ في حروفِ الفم واللسان هو الأصل، لأنّها أكثرُ في الكلام، فالثِّقَلُ فيها إذا تجاوزت وتقاربت أظهَرُ، والتخفيفُ لها ألزَمُ.

وحروفُ الحلقِ، وحروفُ الشَّفَةِ أبعدُ من الإدغام؛ لأنّها أقلُّ في الكلامِ وأشقُّ على المتكلّم، وما أُدغمَ فيها فلمقارَبَةِ حروفِ الفمِ واللسان.

فالهمزةُ لا تُدغمُ في مثلها إذا لم يكن عيناً مُضاعفة، ولا في مُقاربِها، ولا غيرِها فيها؛ لأنّ الإدغام لا يمكنُ إلّا عند التقاء همزتين؛ لأنَّ الشيء إنّما يُدغَمُ في جنسه على ما تقدّم.

والهمزتانِ إذا التقتا في غيرِ موضعِ العينِ فالتخفيفُ أولى بهما من الإدغامِ، فاستُغني بالتخفيفِ عن الإدغامِ، فإنْ قلبتَ الهمزةَ في التخفيف إلى الواو أو الياء، وصادفت ما يُدْغَمُ الواوُ والياءُ فيه جازَ الإدغامُ، لا على أنّها همزةٌ بل على أنّها واوٌ أو ياءٌ، وجازَ الإظهارُ، وذلك نحو: (رُؤيا) و(رؤية) إذا خُفِّفا، فَمَنْ أدغمَ فلأنّها واوٌ ساكنةٌ بعدها ياءٌ، ومَنْ لم يُدغم فلأنّ الواوَ يُنوى بها الهمزة.

وحكى «سيبويه»[(١)] أنّ «ابنَ أبي إسحاق» كان يحقّقُ الهمزتين، وأنّها لغةٌ رديئةٌ لناسٍ من العرب، وجَوَّزَ الإدغام على قَوْلِ هؤلاء نحو: (قَرَأْ أبوك) و(اِقْرَأْ آيةً) و(أقْرِئْ أباكَ).

قال «أبو سعيد»: وإذا اجتمعَ همزتانِ وكانتِ الأولى ساكنةً، وحقّقَها محقّقٌ، فبالضرورة تُدْغَمُ الأولى في الثانية.

و«سيبويه» لم يُنكر إدغامَ الهمزةِ مطلقاً، وإنّما أنكره على مذهبِ مَنْ يُخَفِّفُ.

وأمّا إذا كانتِ الهمزةُ عيناً مُضاعفة فيجوز الإدغام مطّردًا في (فَعّالٍ) و(فُعّالٍ) و(فُعّلٍ) لما تقدّم، وذلك نحو: (سأّالٍ) و(رأّاسٍ) و(جأّارٍ) من الجُؤار، وهو الصوت،

---

(١) في الكتاب ٤: ٤٤٣، وانظر شرح المفصل ١٠: ١٣٤.

و(دأّاث) وهو الأكّال، يقال: دَأَثْتُ الطعامَ، إذا أكلته، و(الدَّأّاث) أيضاً: اسم وادٍ[١]، و(سُؤّال) جمع سائل، و(سُؤَّلٍ) و(جُؤَّرٍ) و(بُؤَّسٍ) جمع سائلٍ، وجائرٍ، وبائسٍ. قال «المُتَنَخِّلُ الهُذَليُّ»[٢]:

٢١٧٥- لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أَطْعَمْتُ نازِلَهمْ قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزُ
لَوَ انَّهُ جاءَنِي جَوْعانُ مُهْتَلِكٌ مِن بُؤَّسِ النَّاسِ عنه الخَيْرُ مَحْجُوزُ[٣]

[٧٠٥] «/ و(الألف) لا تُدغم»

أي: لا في مثلها، ولا في مقارِبِها؛ لأنّها لو أُدغمت في مثلها فلا بُدّ من تحريك الثانية؛ لأنّ المدغمَ فيه لا يكونُ إلّا متحرّكاً، وتحريكُها يؤدّي إلى قلبِها همزةً، فلا يكونُ الأوّلُ كالثاني، والإدغامُ لا يكون إلّا في المتجانسين، وإذا لم تدغم في مثلها فأولى أن لا تدغم فيما يقاربها؛ لأنّ الإدغامَ في المقارب لا يكون إلّا بعد تصييرهما مثلين، فيعود إلى إدغام الألف في الألف.

وإن شئتَ قلتَ: الألفُ لا تُدغم في مثلها؛ لأنّ الإدغامَ لا يكون إلّا في متحرّك، وتحريكُ الألف لا يصحّ، ولا تُدغمُ في المقارِب؛ لئلا يزول ما فيها من زيادةِ المدّ والاستطالةِ.

---

(١) «قال الأصمعي في كتاب الجزيرة: وفوق (متالع) صحراءُ يقال لها: (المنتهبة) فيما بينه وبين المغرب، ويغربيها وادٍ يقال له: (الدءاث)، به مياه لبني أسد، وفوق (الدءاث) مما يلي الغرب حزيز يقال له: (صفية)، وفي كتاب نصر: (الدءاث) ماءة للضباب» معجم البلدان ٢: ٤١٦.

(٢) هو مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي، من مضر، شاعر من نوابغ هذيل، قال عنه الآمدي: شاعر محسن. وعدّه الأصمعي صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب. المؤتلف والمختلف ١٧٨، الشعر والشعراء ٢٥٤، سمط اللآلي ٢: ٧٢٤. وقيل: البيت لأبي ذؤيب كما في الحيوان ٥: ٢٨٥، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٨٨.

(٣) البيت في شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٦٣، والكتاب ٢: ٨٩، وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٠، وشرح المفصل ١٠: ١٣٥.

«و(الباء) تُدغم في مثلها والفاءِ والميمِ»

الباءُ تُدْغَمُ في مثلها نحو: (صَبٌّ) و﴿اِضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠] [١]، وقَرَأَ «أبو عمرو»: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] [٢] و﴿العَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] [٣] و﴿والصَّاحِبِ بِالجَنْبِ﴾ [النساء: ٣٦] و﴿يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ [الماعون: ١] [٤] ونحو ذلك.

وعلّتُه ظاهرةٌ؛ لاتّحاد المخرج، وعدمِ المانع.

وفي الفاء كقوله [تعالى] [٥]: ﴿اِذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: ٦٣] [٦] و﴿مَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١] [٧].

ورُوِي عن «أبي عمرو»: ﴿لا رَيْب فِّيهِ﴾ [البقرة: ٢] و﴿يُنِيب * فَّادْعُوا اللهَ﴾ [غافر: ١٣، ١٤] [٨] و﴿المَغْرِب فَّأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ [البقرة: ١١٥] [٩]، وما كان مثله بالإدغام.

وفي الميم كقولك: (اِصْحَب مَّطراً) و(اطْلُب مُّحَمَّداً)، وعلّتُهُ أنّها كلَّها شفوية، والفاءُ أقوى صوتاً لما فيها من التفشي.

وأَدْغَمَ «أبو عمرو» [١٠]: ﴿يُعَذِّب مَّنْ يَشاءُ﴾ [المائدة: ٤٠] [١١] حيث وَقَعَ [١٢]، ولا

---

(١) ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾.

(٢) انظر الإقناع ١: ١٩٩، والنشر ٢: ٢٠٨. قرأ بها أبو عمرو على مذهبه في الإدغام الكبير، ووافقه رويس.

(٣) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾.

(٤) ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾. انظر الإقناع ١: ١٩٩.

(٥) من ع.

(٦) وهو من باب الإدغام الصغير، وقد أدغَمَ الباء المجزومة في الفاء أبو عمرو والكسائي وخلّاد. الإقناع ١: ٢٦٢.

(٧) ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

(٨) ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ * فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾.

(٩) ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾.

(١٠) انظر الإقناع ١: ٢٠٠.

(١١) ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾.

(١٢) وذلك في خمسة مواضع لا غير، وهي: آل عمران ١٢٩، والمائدة ١٨، ٤٠، والعنكبوت ٢١، والفتح ١٤. وأمّا في البقرة ٢٨٤ فهو موضع سادس، ولكن من باب الإدغام الصغير، حيث قرأ بعضُهم بجزمِ الباء.=

يفعلُ ذلك في مثل: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً﴾ [البقرة ٢٦] و﴿يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١] [١]، بل يُظْهِرُهُ، وإنّما خَصَّ الأوّلَ بالإدغامِ من قِبَلِ أنَّ ﴿يُعَذِّب من يشاء﴾ لا يكاد يقع في القرآن إلّا وقبلَه أو بعدَه مدغمٌ نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و﴿يَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١] [٢] فأَدْغَمَ ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠] للمشاكلة[٣]، ومثله: ﴿يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا﴾ [هود: ٤٢]، ولا خلاف في جواز ذلك.

وحُكِيَ عنه: ﴿الرُّعْب بِمَا أَشْرَكُوا﴾ [آل عمران: ١٥١] [٤] بالإدغام، وهو غير جائز عندنا، للجمع بين ساكنين على غير شرطه[٥]، وصحّةِ محمله على الإخفاء، وجوّزه الكوفيون[٦].

«و(التاء) تُدْغَمُ في مثلها، وفي الثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصادِ، والضادِ، والطاء، والظاء»

يجمع هذه الحروف أوائلُ كَلِمِ هذا البيت:

٢١٧٦ - سَرَى طَيْفُ دَعْدٍ زائراً ذا ضَناً ثَوى ... شَفَى ظَمَأً جُوداً صَفِيَّ وتَعَطَّفا[٧]

=انظر الإقناع ١: ٢٠٠.

(١) ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾.

(٢) ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾.

(٣) وقيل: استثقالًا للخروج من كسر الذال إلى ضمّ الباء. الإقناع ١: ٢٠٠.

(٤) ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾.

(٥) وذلك على قراءة من قرأ: (الرُّعْب) بإسكان العين، وهي قراءة أبي عمرو. انظر السبعة ٢١٧. وشرطُ التقاءِ الساكنين هو: أن يكون الأوّل منهما حرفَ لينٍ، والثاني مدغمًا، نحو: (دابّة) و(أتحاجّونّا). انظر شرح المفصل ٩: ١٢١.

(٦) انظر شرح المفصل ١٠: ١٤٧. والممتع ٢: ٧١٩، وفيه: «والإخفاء يسمّى إدغامًا»، ثم قال: «ويحكى عن البصريين أنّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه - ممن لا يضبط سمعُه - أنّه أسكن الحرف الأوّل، وإن كان لم يُسكِن».

(٧) البيت في الكناش ٢: ٣٤٠.

أمثلته: (أنعتُ تمراً)، و﴿ذائقةُ المَوْتِ ثُمّ إلَيْنا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧] (١)، و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُها﴾ [الحج: ٣٦] (٢)، و(اشترت داراً)، و﴿رَفِيعُ الدَّرَجاتِ ذُو العَرْشِ﴾ [غافر: ١٥١] ، و(هندٌ أهانت زَّيداً)، و(أكرمت سّلمانَ)، و(أصابت شّرْباً)، و(صَحبت صّالحاً)، و(شَدَّت ضَّفائرها)، و﴿الصَّالِحات طُّوبَى﴾ [الرعد ٢٩] (٣)، و﴿الملائكة ظّالمي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] (٤). وأنشد «سيبويه»(٥) لـ«ابن مُقْبِل»(٦):

٢١٧٧- وكَأَنّما اغْتَبَقَت صَّبِيرَ غَمامةٍ بِعَراً تُصَفِّقُهُ الرِّياحُ زُلالا(٧)

أمّا إدغامُها في مثلِها فظاهرٌ، وأمّا في غيرِ الجيمِ والشينِ والصادِ فلأنّها كلّها مع التاءِ من طَرَفِ اللسانِ وأطرافِ الثّنايا، فلا يَمتنعُ إدغامُ بعضِها في بعضٍ، إلّا في حروفِ الصَّفيرِ خاصّة، فإنّه يُدغَمُ فيها ولا تُدْغَمُ هي في غيرها، لئلا يبطل صفيرُها بالإدغام.

وإدغامُ التاءِ في الطاءِ والدّال أحسنُ من إدغامِها فيها؛ لأنَّ التاءَ مهموسةٌ، والطاءَ والدالَ مجهورتان.

وإنّما جازَ إدغامُ المجهورِ في المهموسِ؛ لأنَ للمهموسِ حالاً تُقارِبُ حالَ المجهور بسهولة المخرج، وقِلَةِ الكُلْفةِ في الاعتمادِ؛ إذ الاعتمادُ في المجهور أقوى.

وهذه الحروفُ يجوزُ فيها الإظهارُ للانفصال(٨)، لكنّ الإدغامَ أحسنُ، إذ ليس بينها إلّا الجهر والهمس، وليس في واحد منها إطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكريرٌ(٩).

---

(١) ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ﴾.

(٢) ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا﴾. وانظر الكشف ١: ١٥٠.

(٣) ﴿الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾.

(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ الْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾

(٥) في الكتاب ٤: ٤٦٣.

(٦) البيت في ديوانه ٢٦٠.

(٧) البيت في الكتاب ٤: ٤٦٣، واللسان (صفق) ١٠: ٢٠٢، وقال ابن بري: رواية البيت بنصب (زلالا) خطأ؛ لأنّ القصيدة مخفوضة الرويّ. والممتع ٢: ٧٠٥.

(٨) ولأنّه الأصلُ أيضًا. انظر الكشف ١: ١٥٠.

(٩) انظر الكتاب ٤: ٤٦٠.

وأمّا إدغامها في الجيم وإن كان بينهما تباعد في المخرج فإنّ التاء من طرف اللسان والثنايا، والجيم من وسط اللسان، وإنّما أُجريت في ذلك مُجرى أختها وهي الشين، فإنّ الشين وإن كانت من مخرج الجيم لكن فيها تَفَشٍّ يتَّصِلُ بالتاء، فلذلك الاتصال جاز إدغام التاء فيها، وأيضاً فإدغام الجيم في التاء جائز لما سيأتي، فإدغام التاء فيها أولى بالجواز؛ لأنّ التاء مهموسةٌ، والجيم مجهورة، فأنت تُبدلُ من التاء إذا أدغمتها في الجيم حرفاً أقوى منها، فينقلها من الضعيف إلى القويّ.

وأمّا إدغامها في الضّادِ فلأنّ[1] التاءَ من طَرَفِ اللسانِ والثنايا، والضادَ من حافةِ اللسانِ وجانبِ الأضراس، وفيها إطباقٌ واستطالةٌ تمتَدُّ حتى تَتَّصِلَ بمُخرج التاء فتصير مجاورةً لها، وهي أقوى وأوفرُ صوتاً، والإدغام إنّما هو في الأقوى.

«وإذا كان عينُ (افْتَعَلَ) تاءً وأدغمْتَ نقلتَ / حركةَ التاءِ الأولى إلى الفاء وأدغمتَها في الثانية وحَذَفْتَ همزة الوَصْل فقلتَ: (قَتَّلَ) (يَقَتِّلُ) (فهو مُقَتِّل)» [٧٠٦]

قد ذكرنا أنَّ عينَ (افْتَعَلَ) إذا كان تاءً كـ[2] (اقْتَتَلَ) فإنه يجوزُ فيه الإدغامُ والبيان، فإذا بَيَّنْتَ[3] فلا إشكال، وإنْ أدغمتَ أسكنتَ التاءَ الأولى وأدغمتَها في الثانيةِ بعد أن تَنْقُلَ حركتَها إلى الفاء، فلمّا تحركتِ التاءُ أُسْقِطَتْ ألفُ الوصلِ للاستغناء عنها[4].

وتقول في المضارع: (يَقَتِّل) بفتح القاف وكسر التاء[5]، وأصله: (يَقْتَتِلُ)، نقلتَ حركةَ التاءِ الأولى إلى الفاء، وأَدْغَمْتَها في التاء الثانية، وهي مكسورة، فبقيت على كسرتها، واسم الفاعل (مُقَتِّل)، وأصلُهُ: (مُقْتَتِل)، فعمل به ما ذكرنا[6].

---

(١) (فإنَّ) في ع.

(٢) (كما في) مكان (كـ) في ع.

(٣) (ثبت) في ع.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٤٣.

(٥) انظر شرح الشافية ٣: ٢٨٥.

(٦) (ذكروا) في ع.

«ومنهم مَنْ يقول: (قِتَّلَ) (يَقِتِّلُ) (فهو مُقِتِّل)،
ويجوز (مُقُتِّل) بضم الفاء إتْبَاعاً للميم»

منهم مَنْ يقول: (قِتَّل) بكسر الفاء وفتح التاء مشددة، حَذَفَ حركةَ التاءِ الأولى حذفاً، ولم ينقلها إلى ما قبلها كما لم ينقل في (قَرمُ مُوسى)؛ لأنّ الكلمةَ شبيهةٌ عندهم بالمنفصلة، بدليل جواز البيان، ثم كَسَرَ الفاء لالتقاء الساكنين، فتقول في مضارعه: (يَقِتِّل) بكسر الفاء والتاء المشددة، وأصلُهُ: (يَقْتَتِل)، فأسكنَ التاءَ الأولى من غير نقلٍ، وأدْغَمَها في التاء المكسورة فبقيت على كسرتها، ثم كَسَرَ الفاءَ لالتقاء الساكنين. واسمُ الفاعل(مُقِتِّل) بضم الميم وكسر الفاء والتاء المشددة لما ذكرنا[1]، ويجوز على هذه اللغة كسرُ حرف المضارعة إتباعاً للفاء فتقول: (يِقِتِّل)، كما قالوا: (مِنْخِر) فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الخاء، واسم الفاعل منه حينئذٍ (مُقُتِّل) بضمِّ الفاء إتباعاً للميم[2].

فإن قلتَ: فـ(ياء المضارعة) لا تُكسر، فإن مَنْ قال: (اِعلَم) و(نِعْلَم) و(تِعْلَم) بالكسر لم يقل: (زيد يِعْلَم) بكسر الياء؟

قلتُ: هذا الكسر ليس كالكسر في (يِعلم)، وإنّما هو الكسر للإتباع، كما قالوا: (يِيْجَل) فكسَروها لتَنقلب الواوُ ياءً.

وقال «الفراء»: إنّما كسروا الياءَ هاهنا حملاً على الكسرة التي كانت في ألفِ الوصل في الماضي؛ إذ لو كان لالتقاء الساكنين لجاز أن يقالَ في (يَعَضُّ) و(يَرُدّ): (يَعِضُّ) و(يَرِدُّ) بكسرِ فائهما.

قلنا: الفرقُ أنّهم لو قالوا: (يعِضُّ) و(يَرِدُّ) لالتبس (يَفْعُلُ) بالضم بـ(يفعِل) بالكسر، وأمّا (يَقِتِّلُ) فلا يتوهّم فيه أنّه بناءٌ آخرُ، فلا يُفضي إلى اللبس.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٤٤.

(٢) انظر شرح الشافية ٣: ٢٨٥.

ويُحكى: (يَقَتِّلون) بإدغام التاء في التاء مع إبقاء الفاء على السكون، وهذا غير جائز عندنا لما فيه من التقاء الساكنين على غير حدّه، بل هو على اختلاس الحركة. وأجازهُ الكوفيون.

وتقول في مصدره: (قِتّال)، والأصل: (اقْتِتَال) فأدغمت التاء في التاء، وحرّكت الفاء إمّا بنقل حركة التاء إليها، أو لالتقاء الساكنين، فسقطت ألف الوصل.

وحكمُ (ارْتَدَفَ)، و(اخْتَطَفَ) حكمُ (اقْتَتَلَ)؛ لأنك تُدغمُ التاءَ في الدال والطاء، فتقول على الأوّل: (رَدَّفَ) (يُرَدِّف) (فهو مُرَدِّف)، وعلى الثاني: (رِدَّف) (يِرِدِّفُ) (فهو مُرِدِّفٌ). ومَنْ قال: (مُقُتِّل) قال: (مُرُدِّفٌ)[1].

وروى «سيبويه»[2] عن «الخليل» أنّ ناساً يقرؤون: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] [3]، يُريد: (مُرْتَدِفين)، وهي قراءةٌ لأهل مكّة.

«وتُقْلَبُ تاءُ (افْتَعَلَ) طاءً إذا كان فاؤهُ الصّادَ، أو الضادَ، أو الطاءَ، أو الظاءَ»

إذا كان فاءُ (افْتَعَلَ) أحدَ حروف الإطباق قُلبت تاؤه طاءً، ولَزِمَ ذلك حتى هُجِرَ الأصلُ، كما لزم الإعلالُ في (قام) و(قال).

فتقول في (افْتَعَلَ) من الصبر، والضَّجْع، والطَّلَب، والظُّلم: (اصْطَبَرَ) و(اضْطَجَعَ) و(اطَّلَبَ) و(اظْطَلَمَ)؛ وذلك لأنّ هذه الحروف مخالفة للتاء؛ لأنّها مستعليةٌ مُطْبَقَةٌ، والتاءَ مستفلٌ منفتحٌ، فكرهوا الإتيانَ بحرفٍ معه حرفٌ يضادّهُ وينافيه، فأبدلوا منها الطاء، لأنّها من مُخرجها، إذ لولا إطباقُ الطاء لكانت دالاً، ولولا جَهْرُ الدالِ لكانت تاءً، وفي الطاءِ استعلاءٌ وإطباقٌ يُوافق ما قبلها، فيتجانس الصوتان، ويصيرُ العملُ من جهةٍ واحدة، فيكونُ أخفَّ عليهم مع أنّه لا لبس فيه.

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٤٤.

(٢) في الكتاب ٤: ٤٤٤. وانظر التعليقة لأبي علي ٥: ١٧٠.

(٣) ﴿أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾. وانظر قراءة ضم الراء وتشديد الدال في المحتسب ١: ٢٧٢، وإعراب القراءات الشواذ ١: ٥٨٧، والبحر المحيط ٤: ٤٦٥.

«ودالاً إذا كان فاؤه الدال، أو الذال، أو الزاي»

فتقول في (اِفْتَعَلَ) من الدَّرْءِ، والذِّكر، والزَّهو: (ادَّرَأ) و(اذْدَكَرَ) و(ازْدَهَى)، ومن كلام «ذي الرمة»: «هَلْ عِنْدَكَ ناقَةٌ نَزْدارُ عليها مَيّا»[١].

وأنشد «سيبويه»[٢]:

٢١٧٨ - فيها ازْدِهافٌ أيَّما ازْدِهافِ[٣]

وذلك لأنّ هذه الحروف مجهورةٌ، والتاءَ مهموسٌ، فأرادوا التقريب بين جَرْسَيْهِمَا، فأبدلوا من التاء دالاً، لأنّها من مخرج التاء، وهي أشبه الحروف بها قبلها؛ لأنّها توافقها في الجهر والانفتاح، وهذا الإبدال أيضاً لازمٌ، والأصلُ مهجورٌ / ، وقد قُلِبَ تاءُ (افْتَعَلَ) [٧٠٧] دالاً في نحو: (اجْدَمَعُوا) و(اجْدَزَّ)، وهو شاذٌ[٤]، وقد ذكرناه.

وتُقلبُ مع الثاء ثاءً، ومع السين سيناً في حال الإدغام خاصّة. ونذكره الآن.

«ويجبُ الإدغامُ مع الطاء، والدّال»

أي: يجب الإدغام إذا كان الفاء طاء كقولك: (اطَّلَبَ) و(اطَّعَنُوا) و(اطَّلَعُوا).

والأصلُ بعدَ قَلْبِ تاءِ (الافتعال) إلى الطاء: (اطْطَلَبَ) و(اطْطَعَنُوا) و(اطْطَلَعُوا)، فاجتمع مثلان في كلمةٍ واحدةٍ، والأوّل منهما ساكنٌ فيجبُ الإدغامُ.

ومثله (اطَّرَدَ) وهو (افْتَعَلَ) من (الطّرد).

وكذلك ما يتصرّف منها نحو: (يطَّلِعُ) (فهو مُطَّلِع) (اطَّلَعَ) لوجود العلّة الموجبة للإدغام فيه.

---

(١) قاله ذو الرمة لعصمة بن مالك، وهو شيخ من بني جاشئ بن فزارة، كان قد بلغ عشرين ومئة سنة. انظر مجالس ثعلب ١: ٣٢. وسر صناعة الإعراب ١: ١٨٦.

(٢) في الكتاب ١: ١٨٢. وقاله رؤبة. وهو في ديوانه ١٠٠.

(٣) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ١٨٦، وخزانة الأدب ٢: ٤١.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٨٧.

فإن قلتَ: فهلّا أبقوا تاء (الافتعالِ) على حالها وأدغموا فيها الطاء فقالوا: (اتَّلَعَ) و(اتّلَبَ) في (اطّلَعَ) و(اطّلَبَ).

قلتُ: قال «الفراء»: إنّما لم يفعلوا ذلك لئلّا يلتبس بـ(اتَّزَنَ) و(اتَّعَدَ)، (افْتَعَلَ) من (الوزن) و(الوعد).

وكذلك يجبُ الإدغامُ إذا كان الفاء دالاً بعد قلبِ تاءِ (الافتعال) دالاً؛ لوجود علّة وجوب الإدغام، وهو سكون أوّل المثلين، وحركة الثاني في كلمة واحدة نحو: (ادّان).

«ويجوزُ مع البواقي، والثّاء، والسين، البيانُ، والإدغامُ بقلبها مع الزايِ، والسينِ، والصّادِ، والضّادِ إليها، ومع الثاء، والذال، والظاءِ، بقَلْبِ أيّهما أردت إلى صاحبتِها»

قوله: «مع البواقي» أي: مع ما بقي من الحروف السبعة المذكورة بعد الطاء، والدال، وهي الصاد، والضاد، والظاء، والذال، والزاي، فإذا كان تاء (الافتعال) أحد هذه الحروف، أو الثاء، أو السين، فيجوز البيانُ؛ لاختلاف الحرفين، والإدغامُ؛ لقرب المخارج.

وإذا أدغمتَ فيجبُ حينئذٍ قلبُ تاء (افْتَعَلَ) إلى لَفْظ الفاء إذا كان الفاء هو الزاي، أو السين، أو الصاد، أو الضاد، أمّا الزايُ فالبيانُ جائزٌ مطّردٌ، تقول في (افتَعَلَ) من الزّين: (ازْدانَ) (يَزْدانُ) (فهو مُزْدَان)، قال:

٢١٧٩- إلّا كَعَهْدِكُمُ بذي بقَرِ الحِمَى ... هَيْهاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ المُزْدارِ[1]

(مُفْتَعَلٌ) من (الزّيادة)، وإنّما حَسُنَ هذا ولم يقولوا: (اذْدَكَرَ) (فهو مُذْدَكِر) إلّا على نُدرةٍ؛ لأنّ الدالَ والذالَ يُدْغَمُ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه، وليس كذلك مع الزاي، فإنّ الزاي لا تُدغمُ في الدّالِ لما فيها من الصّفير، فَحَسُنَ الإظهار لذلك.

---

(١) قاله مؤرج السُّلمي. انظر خزانة الأدب ٤: ٤٧٢. والبيت في مجالس ثعلب ٢: ٤٧٧، وسر صناعة الإعراب ١: ١٨٦، وشرح المفصل ١٠: ٤٨.

ويجوزُ الإدغامُ بعد قلبِ الدّالِ المبدلةِ من تاء (الافتعال) زاياً؛ ليبقى الصَّفير الذي في الزاي، فتقول: (ازَّانَ) (يَزَّانُ) (فهو مُزَّان).

وأمّا السينُ فتقول في (افتعل) من (السَّماع): (اسْتَمَعَ) (يَسْتَمِعُ) على البيان، وهو جائز حَسَنٌ لاختلاف المخرجين، وفي التنزيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥، ومحمد: ١٦].

ويجوز الإدغامُ لتقارب المخرجين واتّحاد الحرفين في الهمس، وحينئذٍ يجبُ قلبُ تاء (الافتعال) سيناً ثمّ تدغم فيه السين فتقول: (اسَّمَعَ) (يَسَّمِع) (فهو مُسَّمِعٌ)، وقرئ: ﴿ومِنْهُمْ مَنْ يَسَّمِعُ إِلَيْكَ﴾[1].

ولا يجوزُ إدغامُ السين في التاء؛ لئلا يذهبَ صفيرُها.

وكذلك إذا كان فاء (الافتعال) صاداً أو ضاداً فيجوزُ البيانُ بعد قلبِ تاء (الافتعال) طاءً فتقول: (اصْطَبَرَ) (يَصْطَبِرُ) (فهو مُصْطَبِر)، و(اضْطَرَبَ) (يَضْطَرِبَ) (فهو مُضْطَرِبٌ).

ويجوزُ الإدغامُ بقلبِ الطاءِ مع الصادِ صاداً، ومع الضادِ ضاداً، فتقول: (اِصَّبَرَ) (يَصَّبِرُ) (فهو مُصَّبِرٌ)، و(اضَّرَبَ)، (يَضَّرِبُ)، (فهو مُضَّرِبٌ)، وقُرِئ: ﴿إِلَّا أن يَصَّلِحا﴾ [النساء: ١٢٨][2].

---

(١) ذكرها ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ١٥١.

(٢) ﴿فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾. أما القراءة التي ذكرها المؤلف ﴿أن يَصَّلِحَا﴾ فقد ذكرها سيبويه في الكتاب ٤: ٤٦٧ من دون نسبة إلى قارئ، ونسبها ابن جني في المحتسب ١: ٢٠١ إلى عاصم الجحدري ثم قال: «أراد: (يَصْطَلِحا)، أي: (يَفْتَعِلا)، فآثر الإدغامَ، فأبدل الطاء صاداً ثمّ أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت (يَصَّلحا). ولم يجز أن تُبْدِلَ الصادَ طاء لما فيها من امتداد الصفير، ألا ترى أن كل واحد من الطاء وأختيها والظاء وأُختيها يُدْغَمْنَ في الصاد وأختيها، ولا يدغم واحدة منهن في واحدة منهن؟ فلذلك لم يجز (إلا أن يَطَّلحا)، وجاز (يَصَّلحا)». وانظر هذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ ١: ٤١١، والمفصل ٤٣١، وشرح المفصل ١٠: ١٥٠. وكُتِبَتْ القراءةُ في د: (إلّا أن يَصَّلِحا)، كما في المفصل وشرحه لابن يعيش. وكُتِبتْ في ع: (إلّا أنْ يَصَّالَحَا).

ولا أدري من أين جاءت (إلاّ)؟! ولا أراها إلاّ خطأً أورده الزمخشري في المفصل وتبعه فيه ابنُ يعيش والزنجاني.

ولا يجوز إدغام الصّاد والضّاد في الطاء، فتقول: (اطَّبَرَ) في (اصْطَبَرَ)، ولا (اِطَّرَبَ) في (اضطرب) لئلا يذهبَ صفيرُ الصاد، وتَفَشّي الضادِ بالإدغام.

وحكى «سيبويه»[١]: (اطَّجَعَ) في (اضْطَجَعَ) بإدغام الضاد في الطاء، وهو قليلٌ غريبٌ، وهو شبيهٌ في الغرابةِ بإبدالِ الضادِ لامًا في قولهم: (الطَجع)؛ وذلك أنّهم كرهوا اجتماعَ الضاد والطاء، و[هما] [٢] مُطْبَقانِ، فمنهم من يُبدِل من[٣] الضادِ لاماً؛ لأنّها مثلها في الجهر، وتخالف ما بعدها بعدم الإطباق.

ومنهم من لم يرَ الإبدال، فأدغَمَ لينبُو اللسانُ عنهما نَبْوَةً واحدة، فيكونان كالحرف الواحد.

وقوله: «بقلبها»، أي: بقلب تاء (الافتعال)، أو ما أُبدل منها على ما بَيّنّا.

وإذا كان فاء (افْتَعَلَ) ثاءً فيجوزُ البيانُ لاختلاف الحرفين، فتقول في (افْتَعَلَ) من (الثريد): (اثْتَرَدَ) (يَثْتَرِدُ) (فهو مُثْتَرِدٌ) / . [٧٠٨]

ويجوزُ الإدغامُ، وهو أحسنُ؛ لتقارب مخرجيهما مع أنّهما مهموستان، وحينئذٍ يجوز قلبُ الفاء الذي هو الثاء تاءً وإدغامها في تاء (الافتعال) فتقول: (اتَّرَدَ) (يَتَّرِدُ) (فهو

---

(١) في الكتاب ٤: ٤٧٠، قال: «والضاد في ذلك بمنزلة الصاد لما ذكرت لك من استطالتها. كالشين، وذلك قولك: (مُضْطجِع)، وإن شئت قلت: (مُضَّجِعٌ). وقد قال بعضهم: (مُطَّجِع) حيث كانت مطبقة ولم تكن في السمع كالضاد، وقرُبت منها، وصارت في كلمة واحدة، فلمّا اجتمعت هذه الأشياء وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها معها في الانفصال، اعتقدوا ذلك وأدغموها، وصارت كـ(لام المعرفة)، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تدغم فيه في الانفصال إلا ضعيفًا. ولا يدغمونها في الطاء لأنّها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف». وقال في موضع آخر ٤: ٤٨٣: .. «قول بعض العرب: (الْطَجَعَ) في (اضْطَجَعَ) أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبَقَيْنِ، فأبدل مكانها أقربَ الحروف منها في المخرج والانحراف». وانظر الإقناع ١: ١٨٨، والمنصف ٢: ٣٢٨.

(٢) (هو) في د، وأثبتّ ما في ع، كما في شرح المفصل ١٠: ١٤٩.

(٣) (من) ساقط من ع.

مُتَّرِدٌ)، وهذا هو القياسُ في الإدغام؛ لأنَّ الأوَّل هو الذي يُدغَمُ في الثاني، فيلزمُ تَبْقِيَةُ الثاني على لَفْظِهِ.

ويجوزُ قلبُ تاءِ (الافتعال) ثاءً، وإدغامُ الثاء فيها، فتقول: (اثَّرَدَ) (يَثَّرِدُ) (فهو مُثَّرِدٌ)؛ لما بينهما من المقاربة، ومنهم (اتّار) و(اثّار) في (افتَعَلَ) من (الثّأر)[1].

وأوجب «الزمخشريُّ»[2] الإدغامَ هاهنا فقال: ومع الثاء يدغم ليس إلّا، وقد نصّ «سيبويه» على جواز البيان، وإنّما يلزم الإدغام إذا كان الأول ساكناً في المثلين لما في البيان من المشقة، وهاهنا ليسا بمثلين، ولكن الإدغام أحسن؛ لأنّ التاءَ والثاء مما تدغم كل واحدة منهما في الأخرى، والأولى منهما ساكنة في كل واحدة، وكذا إذا كان فاء الافتعال ذالاً معجمة فالإدغام أحسن؛ لأنّ الدال والذال مما تدغم كل واحدة منهما في الأخرى، وحينئذٍ فالأحسن أن تقلب الذال دالاً، ويدغمها فيه فيصيران في اللفظ دالاً واحدة غير معجمة فتقول: (ادَّكر) (يَدَّكِرُ) (فهو مُدَّكِرٌ).

ويجوز أن تقلب الدَّال ذالاً ويدغم فيكون اللفظ به ذالاً معجمة؛ لأنّ الذال المعجمة أصلٌ، والدالَ زائدٌ، فقلبوا الزائدَ إلى جنس الأصل، فتقول: (اذَّكر) (يَذَّكِرُ) (فهو مُذَّكِرٌ)، وهذا على قول من يقول في (اصطبر) و(اضطرب): (اصَّبَرَ) و(اضَّرَبَ).

وحكى [أبو عمر] [3] عنهم البيان، فتقول: (اذْدَكَرَ) (يَذْدَكِرُ) (فهو مُذْدَكِرٌ)، وأنشدوا[4]:

٢١٨٠- تُنْجِي عَلى الشَّوْكِ جُرازاً مِقْضَبا

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٦٧، وشرح المفصل ١٠: ١٤٨.

(٢) في المفصل ٤٠٣.

(٣) (أبو عمرو) في د، ع. وكذلك في المفصّل ٤٣١، وشرح المفصل ١٠: ٤٧، والممتع ١: ٣٥٧، والكناش ٢: ٣٣٨. وما أثبتّه هو الصواب. ويدلّ عليه قول ابن جني في المنصف ٢: ٣٣١: «قال لي أبو علي: وأجاز بعضهم وهو أبو عمر الجرمي (اذْدَكَرَ)...».

(٤) الرجز لأبي حكاك في وصف ناقة. انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٨٧.

وَالهَـــرْمُ(١) تُذْرِيــهِ اذْدِراءً عَجَبــا(٢)

فـ (اذْدِرَاء) (افْتِعال) من ذَروتُ الرّيح تَذْرُوهُ، وهو مصدر جرى على غير فعله، كقوله [تعالى](٣): ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧](٤).

وإذا كان فاء (افتعل) ظاءً فيجوزُ البيانُ بعدَ قلبِ التاء طاء، فتقول في (افتعل) من الظلم، والظن: (اظْطَلَمَ) و(اظْطَنَّ)؛ لأنّهما مختلفان، ويجوز الإدغام حينئذٍ، فمنهم من يبدلُ من الطاء المبدلة من تاء (افتعل) ظاء، ثم يدغم فيها الطاء، طلباً للمشاكلة والموافقة، فتقول: (اظَّلَمَ) و(اظَّنَّ).

ومنهم من يقلبُ الظاءَ الذي هو فاءٌ طاءً، ويُدغمها في الطاءِ المبدلةِ من التاء، فيقول: (اطَّلَم) و(اطَّنَّ). وهذا أقيس، وما قبله أكثر في الاستعمال.

وقول زهير:

٢١٨١- هو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَـهُ   عَفْــواً وَيُظْلَــمُ أحيانــاً فَــيَظَّلِمُ(٥)

يُروى بالأوجه الثلاثة:

(فيظْطَلِمُ) على الأصل بعد قلب التاء طاء(٦).

و(فَيَظَّلِمُ) بالظاء المعجمة على الوجه الثاني(٧).

---

(١) كتبت على حاشية د: (الهرم جمع هرمة، وهو ضرب من الشوك).

(٢) البيت في المفصل ٤٣١، وشرح المفصل ١٠: ١٤٩، والممتع ١: ٣٥٨، والكناش ٢: ٣٣٨.

(٣) من ع.

(٤) ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾.

(٥) البيت في شرح شعر زهير بن أبي سلمى لثعلب ١١٩، والكتاب ٤: ٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١: ٢١٩، والمفصّل ٤٣١، وشرح الشافية ٣: ٢٨٩.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١: ٢١٩.

(٧) انظر شرح ديوان زهير ١١٩.

و(فَيَطَّلِمُ) بالطاء المهملة على الوجه الثالث[١].

ويُروى: (فَيَنْظَلِمُ) بنون المطاوعة على حدّ (كسرته فانكسر)[٢].

ولا يجري المنفصل في ذلك مَجرى المتّصل، فلا تقول في (قَبَضَ تلك): (قَبَطّلك) ولا (قبضّلك)، لعدم لزوم الثاني، وجواز الوقف على الأول.

«وشَبَّهوا تاءَ الضميرِ بتاء (الافتعالِ) في نحو: (خَبَطُّ) و(عُدُّ)»

قال «سيبويه»[٣]: «وقد شبّه بعض العرب ممن ترضى عربيته هذه الحروف الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، في (فَعَلْتُ) بهنَّ في (افتعل)؛ لأن الفعل يبنى على التاء، فأسكنت لامه كما أسكنت الفاء في (افتعل)». يعني: أنّ التاءَ التي هي ضمير الفاعل في (فَعَلْتُ) فُعِلَ بها مع هذه الحروف الأربعة ما فُعِلَ بتاء[٤] (الافتعال) معها، وذلك لأنّ التاءَ لما سكن لها لام الفعل صارت مع ما قبلها في حكمِ كلمةٍ واحدةٍ فصارت كتاء (افتَعَلَ)، وأيضاً فالضمير المتصل جعل بمنْزلة جزء من أجزاء الكلمة في مواضع كثيرة، ولهذا لا يعدّ تكرّره في القافية إيطاءً كقوله:

٢١٨٢- ما لأبي حمزة لا يأتينا
يظلّ في البيت الذي يلينا
غَضْبانَ أَلّا نَلِدَ البنينا
ليسَ لَنا مِنْ أَمْرِنا ما شِينا
وإنّما نأخذُ ما يُعْطِينا[٥]

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٦٨.

(٢) انظر شرح ديوان زهير ١١٩.

(٣) في الكتاب ٤: ٤٧١.

(٤) (مامع بتاء) في د، و(مع تاء) في ع، وأثبتُّ ما في (ح).

(٥) قالته زوجة أبي حنظلة الضبي. البيان والتبيين ١: ١٨٦. والرجز في مجمع الأمثال ١: ١١٠، ومحاضرات الأدباء ١: ٣٩٧.

فكرّر الألف والنون الذي هو ضمير، وقال «أبو النجم»[١]:

٢١٨٣ - واهاً لِرَيَّا ثمّ واهاً واها
هي المُنى لَوْ أنّنَا نِلْنَاها
يا ليتَ عَيْناها لنا وَفاها
بِثَمَنٍ نُرضِي به أباها
ريّاك رَيَّا الناس ما رَيّاها
فكيف تنسانا ولا ننساها[٢]

وجميع القصيدة فيها هاء الضمير.

هذا، وما ذكرناه في الشّعر من ضميرٍ منتصبٍ أو مجرورٍ على حرفين وهو فضلة، فكيف ضمير الفاعل الذي هو كالجزء من الفعل مع أنّه على حرف واحد.

فقالوا في (حُصْتُ عينَ البازي أحُوصُها حَوْصاً) إذا خِطْتَها[٣]: (حُصْطُ)، وفي (مَرِضْتُ) و(حَفِظْتُ): (مَرِطُّ) و(حفطّ). وأنشد «سيبويه»[٤]:

٢١٨٤ - / وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ   فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنُوبُ[٥]   [٧٠٩]

وقال: سمعناهم يُنشدون هكذا. يعني: يقلبون تاءَ ضمير الفاعل طاءً لأجل الطاء قبلها، والبيت لـ(علقمة بن عَبَدة)، ومن هذه القصيدة[٦]:

---

(١) انظر ديوانه ٢٧٧. وقيل: هو لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٦٨.

(٢) الرجز في مجالس ثعلب ١: ٢٢٨، وأمالي القالي ١: ٧٧، واللامات للهروي ٥٩، ومجمع الأمثال ١: ٢٨. وفرائد القلائد ٢: ١٠٠٤.

(٣) انظر الصحاح (حوص) ٣: ١٠٣٤. وفيه أيضاً: «الحوص: الخياطة والتضييق بين الشيئين».

(٤) في الكتاب ٤: ٤٧١.

(٥) البيت في المنصف ٢: ٣٣٢، وشرح المفصل ١٠: ١٥١، والممتع ١: ٣٦١، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٩٤.

(٦) انظر ديوانه ٣١. والمفضليات ٣٩٤.

٢١٨٥- فَلا تَحْـرِمَنِّي نـائِلاً عَـنْ جَنابَـةٍ فَـإِنِّي امْـرُؤٌ وَسْـطَ القِبـابِ غَرِيـبُ[١]

أي: خَبَطْتَ في كلّ حيّ بنعمة، جعله في الإفضال والإنعام كخابط الشجر للماشية، وهو يخاطب «الحارث بن أبي شَمِرٍ الغَسَّاني»[٢]، وكان أخوه «شأسٌ» أسيراً عنده، فقال هذا الشعر يمدحه ويسأله إطلاق أخيه، فلما قال: (وحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنُوبُ). قال: نَعَمْ وأَذْنِبَةٌ، وأَطْلَقَ له أسرى تميم كلّهم[٣].

قلبوا تاء الفاعل طاء مع الصاد والضاد والطاء والظاء كما قالوا: (مُصْطَبِر).

وقالوا: (فُزْدُ) في (فُزْتُ)، و(مَرِضَ فَعُدُّهُ)، أي: عُدْتُهُ، و(نَقَدُّه)، أي: نَقَدْتُهُ، قلبوا تاءَ الفاعلِ مع الزايِ والدالِ دالاً، كما قالوا: (ازْدَان) و(ادَّان)، والأصلُ: (ازْتانَ) و(ادْتانَ).

والقياسُ على هذه اللغة أن يُقال في (أَخَذْتُ): (أَخَدُّ). ولم يحكه «سيبويه» عنهم، ولم يحك (فُزْدُ) أيضاً، وإنّما حكاه مع الدّال خاصّة.

قال «سيبويه»[٤]: وأَعْرَبُ اللغتين وأجودهما أن لا تقلب التاء هاهنا يعني في (خَبَطُّ) و(حَفِطُّ) و(مَرِطُّ)، قال: لأن التاءَ هاهنا علامةُ إضمارٍ، وإنما يجيء لمعنى، وليست تلزمُ الفعل، أَلَا ترى أنك إذا أضمرتَ غائباً قلتَ: (فَعَلَ) فلم تكن فيه تاءٌ، فهي بمنزلةِ المنفصل، وهي في (افْتَعَلَ) لم تدخل لمعنى فيها حتى تخرج منه لمعنًى ثم تعودُ، ولكنه بناءٌ دخلته زيادةٌ لا تفارقه.

---

(١) في المفصل ٤٠٣.

(٢) هو من أمراء غسان، كانت إقامته بغوطة دمشق، أدرك الإسلام، فأرسل إليه النبي ﷺ كتابًا مع شجاع بن وهب. توفي سنة ٨ هـ في عام فتح مكة. تاريخ الخميس ٢: ٣٩، والأعلام ٢: ١٥٥.

(٣) انظر المفضليات ٣٩٠.

(٤) في الكتاب ٤: ٤٧٢.

«وإذا كان فاء (تَفَعَّلَ) و(تَفاعَلَ) أحدَ الحروف التي تُدغم فيها التاء جازَ إدغامُ التاءِ فيها، ويُجْتَلَبُ همزةُ الوصل في الماضي والأمر لسكون الأول نحو: (اطَّيَّرْنَا) و(اثَّاقَلْتُمْ)»

إذا كان فاءُ (تَفَعَّل) و(تَفاعَلَ) حرفاً يُدْغَمُ فيه التاءُ جازَ الإدغامُ لاجتماع المثلين، وجاز البيان لعدم لزوم الحرف المعين معه، كما ذكرنا في (اقْتَتَلَ)، وإذا أُدغم فيسكنُ أولُ الماضي والأمر، فلا بدّ من دخول همزة الوصل فيه، فتقول في (تَطَيَّر) و(تَتَرَّس) و(تَثاقَلَ) و(تَدارَأ): (اطَّيَّرَ) و(اتَّرَّس) و(اثَّاقَلَ) و(ادَّارَأ) أسكنت التاء للإدغام، فلا بُدَّ من [دخول][1] همزة الوصل للتوسّل إلى الابتداء بالساكن، فدخول الألف هاهنا لسكون الأول بالإدغام كسُقُوطها من (قَتَّلُوا) لتحرّك الأوّل بالإدغام، وفي التنزيل: ﴿ قَالُواْ اطَّيَّرْنَا بِكَ ﴾ [النمل: ٤٧] و﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [التوبة: ٣٨] و﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَءْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢].

وتقول في المستقبل: (يَطَّيَّر) و(يَثَّاقَلُ)، والأصل: (يَتَطَيَّرُ)، و(يَتَثاقَلُ)، فأدغم التاء في عين الفعل، ولم يحتجْ إلى ألف الوصل، لتقدّم حرفِ المضارعة.

وفي التنزيل: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٣١] و﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ الْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ ﴾ [الصافات: ٨].

وفي الأمر: (اطَّيّرنا) و(اثَّاقَلَ) والأصل: (تَطَيَّرَ)، و(يَتَثاقَلُ)، فأدغم التاء في عين الفعل، واجتلبَ همزةَ الوصلِ للابتداء بالساكن.

«وإذا اجْتَمَعَ في أولِ مضارِعِهِا تاءان مفتوحتان، وحُذِفَتْ إحداهُما لم يَجز إدغامُ الباقِية فيما بَعْدَهَا نحو: (تَذَكَّرُونَ)»

إذا اجتمع إلى بناء (تَفَعَّلَ)، و(تَفاعَلَ)، و(تَفَعْلَلَ)، في المضارع تاء أخرى إمّا للمذكر

---

(١) ساقط من د، وأثبته من ع.

[المخاطب] (١)، أو للمؤنث الغائبة، كقولك: (تَتَكَلَّمُ أنت) و(تَتَغافَلُ) و(تَتَدَحْرَجُ الحجارةُ) فيجوز أن تأتي بهما جميعاً، وهو الأصل. وفي التنزيل: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [فصلت: ٣٠].

ويجوزُ حذفُ إحداهما، فتقول: (يا زيدُ لا تَكَلَّمْ)، و(يا عمرو لا تَغافَلْ)، وذلك لأنه اجتمع المثلان ولم يمكن الإدغام؛ لأنه لو أدغمت التاء الأولى في الثانية فلا بُدّ من إسكان الأولى واجتلاب همزة الوصل لسكون الأول، وألف الوصل بابه الماضي والأمرُ، لا يدخل المضارع، لأنّ المضارع في معنى اسم الفاعل، فقولك: (يضربان)، و(يضربُون)، بمنزلة قولك: (ضارب)، (ضاربان)، (ضاربون).

وكما لا يدخلُ ألفُ الوصل في أسماء الفاعلين لا يدخلُ الفعلَ المضارعَ، ولأنك لو أدخلتَ همزةَ الوصل على المضارع لالتبس بالأمر، كقولك: (اذَّكَرَ)، فإذا وقفت عليه لم تَدْرِ أنّه مضارعٌ أو أمرٌ، وإذا لم يمكن الإدغام تعيَّنَ حذفُ إحداهما، وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] و﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [الأنفال: ٢٠] و﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾[عبس: ٦] و﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[عبس: ١٠] و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] (٢)، والمراد: (تَتَمَنَّون)، و(لا تَتَولَّوا)، و(تَتَصَدَّى)، و(تَتَلَهَّى)، و(تَتَلَظَّى).

ويُشترطُ أن تكونَ التاءان مفتوحتين، فإن انضمّت إحداهما بأن تبني الفعلَ للمفعول / كقولك: (تُتَحَمَّلُ) لم يَجُزِ الحذفُ؛ لأنّك لو حذفتَ فإن حذفتَ الأولى وقلت: (تَحَمَّلُ) التبسَ بالمبني للفاعلِ، وإن حذفتَ الثانيةَ، وقلتَ: (تُحَمَّلُ)، التبس بباب التَّفعيل. [٧١٠]

ثم مذهبُ «سيبويه»(٣) والبصريين أن المحذوفةَ هي الثانيةُ؛ لأنها هي التي تَعتَلّ فتُسكن وتُدغَم في (ازَّيَّنَتْ) و(ادَّارَأْتُمْ) و(يَذَّكَّرونَ).

---

(١) (الغائب) في د، وأثبت ما في ع، ويدلّ عليه المثال بعده (تَتكلّم أنت). وهو الموافق لما في شرح المفصل١٠: ١٥٢.

(٢) ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾.

(٣) كما في الكتاب ٤: ٤٧٦.

وكما لحقها الاعتلال دون الأولى لحقها الحذف دُونَها؛ إذ الحذفُ مثل الاعتلال؛ ولأنّ الأولى جاءت لمعنى، وما جِيءَ به لمعنى لا يُحذف؛ لاختلال ذلك المعنى.

وقال بعضُ الكوفيين: المحذوفةُ هي الأولى، وبه يشعرُ كلامُ «الزمخشري»[١].

ثمّ منهم من جَوَّز أيضاً أن تكون المحذوفة هي الثانية، ومنهم من لم يجوِّز، فإذا لم تحذف فيجوز إدغام الثانية فيما بعدها إن كان مما يدغم فيه، فيقولون: (تَذَّكَّرُون)، وفي التنـزيل: ﴿تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] [٢]. والأصلُ: (تَتَساقَط)، فأدغم التاء الثانية في السين.

وإن حذفت إحداهما وقلت: (تَذَكَّرُون) لم يجز إدغام الباقية فيما بعدها؛ لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى ألف الوصل لسكون أوّل الفعل، وقد بينا أن ألف الوصل لا تدخل الفعل المضارع، ولأنه يكون إجحافاً بالكلمة بحذف إحدى التاءين وإدغام الثانية.

وقولُ «الزمخشريِّ»[٣]: «لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية» لا يدلُّ على أن التاءين إذا لم تحذف إحداهما جاز إدغام إحداهما في الأخرى، فإن هذا لا يجوز أصلاً لما بيّنا، وإنما يؤذن بأن إدغام الثانية فيما بعدها إنما امتنع لحذف إحدى التاءين حتى أنه لولا الحذفُ لجاز هذا الإدغام، وهو كلام صحيح[٤].

«ولم يُدْغِمُوا في نحو: (استَطالَ)؛ لأن فاءه في نيّة السُّكُونِ»

إذا كانت التاء متحركة، وبعدها هذه الحروف ساكنة، نحو: (اسْتَتْبَعَ) و(اسْتَدْرَكَ)

---

(١) في المفصل ٤٣٣.

(٢) ﴿تُسَاقِطْ عليك﴾ لحفص، و(تَسَاقَطْ) لحمزة، و(يَسَّاقَط) ليعقوب، و(تَسَّاقَط) للباقين. المبسوط ٢٤٣. والسبعة ٤٠٩.

(٣) في المفصل ٤٣٣.

(٤) في هذا ردٌّ على ابن يعيش في شرح المفصل ١٠: ١٥٢ حيث قال بعد أن أورد كلام«الزمخشري»: «وقوله: إشارة منه بأنه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف، وليس ذلك صحيحاً، لأن هذا النوع من الإدغام لايسوغ في المضارع، لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل. وذلك لايجوز فاعرفه».

و(اسْتَطْعَمَ) و(اسْتَضْعَفَ) لم يجز الإدغامُ لفقدان شَرْطِهِ، وإذا لم يجزِ الإدغامُ لم يَجُزِ التَّغْيِيرُ؛ لأنَّ التغييرَ إنما هو من توابعِ الإدغامِ، وفي التنْزيل: ﴿ٱسْتَطْعَمَآ﴾ [الكهف: ٧٧] [١] و﴿ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠] [٢].

فإن سكنتْ هذه الحروف لاعتلالٍ نحو: (اسْتَدانَ)، و(اسْتَضاءَ)، و(اسْتَطالَ) لم يجز الإدغام أيضاً؛ لأنّ فاءَها وإن تحرّكت لكنّها في نيّة السكون، إذ الأصلُ: (اسْتَدْيَنَ)، و(اسْتَضْوَأَ) و(اسْتَطْوَلَ)، ولأنّك لو أدغمت لتحرّكت السينُ بإلقاءِ حركةِ التاءِ عليها، وسينُ (استفعل) لا تكون إلّا ساكنة.

«و(الثاء) تُدْغَمُ فيما أدغمتْ فيه التاءُ»

وأمثلتُه: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] [٣]، و(ثلثُ ثوب)، و(أبعثْ جابراً)، و(ثلاثُ دُور)، و(الحارثُ ذلك)، و(بحثَ زيد)، و(لم يلبثْ سَعد)، و(مَكَثَ شهراً)، و(أثاثُ صالح)، و(راثَ ضَبُع)، و(بعثَ طاهر)، و(نكثَ ظالم). والتعليلُ ما ذكرناه في التاء.

«و(الجيمُ) تدغم في مثلها وفي الشينِ، وإدغامُها في التاءِ قليلٌ»

الجيمُ تدغَم في مثلها، كقولك: (أَخْرِج جَّمَلَكَ)، وعلّتُهُ ظاهرةٌ؛ لاتحادِ المخرجِ، وعدمِ المانعِ.

وفي الشينِ لقُرْبِ مخرجيهما، كقولك: (أَخرِج شَّبَثاً) و(خَرَجَ شَيْثٌ)، وفي التنْزيل: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩] [٤].

ولم يذكر «سيبويه» [٥] إدغامَها في غير هذين الحرفين.

---

(١) ﴿ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾.

(٢) ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾.

(٣) ﴿وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾. وانظر الإقناع ١: ٢٠٨.

(٤) ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾. انظر الإقناع ١٠٩.

(٥) في الكتاب ٤: ٤٥٢. قال ابن عصفور في الممتع ٢: ٦٨٦: «أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصّة».

وروى «اليزيدي»[1] عن «أبي عمرو» إدغامها في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣، ٤] [2]؛ لأنَّ الجيمَ وإن لم تقارب التاء لكن الجيم أخت الشين في المخرج، والشين فيها تَفَشٍّ يصل إلى مخرج التاء، فلذلك ساغ إدغامها فيها[3].

«و(الحاءُ) تُدْغَمُ في مِثْلِها، وفي العين والهاء بعد قلبهما[4] حاءً»

الحاء تدغم في مثلها، كقولك: (اذبح حَّملا)، وفي التنزيل: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: ٦٠] [5] و﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٥] [6]، ولا إشكالَ فيه.

ولا تدغم في العين والهاء مع بقائهما على لفظهما، وإن كانا يدغمان فيها؛ لأنّهما أدخل في الحلق، والحاء أقرب إلى الفم، والباب أن يدغم الأبعد عن الفم في الأقرب منه، ولا يُعكس.

لكن إذا أردتَ إدغام الحاء في العين تَقلب العينَ حاءً ثم تُدغم الحاء في الحاء، تقول في (اذْبَحْ عَتوداً): (اذبَحَّتُوداً)، وفي (أَصْلِحْ عامراً): (أَصْلِحَّامِراً)، وذلك لأنَّ اجتماعَ الحاءين أخفُّ عندَهم من اجتماعِ العينين؛ لأنَّ الحاءَ أدنى إلى الفم، فتكونُ أخفَّ على اللسان[7].

وعن «أبي عمرو»[8] أنّ من العرب من يقلب الحاء عيناً ويقلبها في العين، وقد رُوِيَ

---

(١) هو أبو محمد، يحيى بن المبارك بن المغيرة، العدوي، البصري توفي ٢٠٢ هـ نحوي، مقرئ، ثقة، أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء. غاية النهاية ٢: ٣٧٥، والمبسوط ٣٥.

(٢) وانظر الممتع ٢: ٧٢٢.

(٣) وفي الإقناع ١: ٢٠٨ أنّ إدغام الجيم في التاء فيه تجوّز؛ لأنّ إدغام الجيم في التاء لا يجوز لمباعدتها له، وتحقيقُهُ إخفاءُ الحركة.

(٤) (قلبها) في ع.

(٥) ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾. انظر الإقناع ١: ٢٠٩.

(٦) ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾. انظر الإقناع ١: ٢٠٩.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٤٥١.

(٨) انظر الممتع ٢: ٧٢٢، وشرح الشافية للرضي ٣: ٢٧٦.

عن «اليزيدي»: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] (١) بقلب الحاء عيناً وإدغامها في العين.

/ وعن «اليزيدي» الإدغامُ في: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥] (٢) و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] (٣)، ووجه ذلك كونها من مخرج واحد. [٧١١]

وكذلك إذا أدغمتَ الحاءَ في الهاء قلبتَ الهاءَ حاءً، ثم أدغمتَ الحاءَ في الحاءِ، تقول: (اذبحّاذا) في (اذْبَحْ هَذا)، وذلك لأنّها متقاربتان؛ لأنّ الحاء من وسط الحلق، والهاء من أوّله، وليس بينهما إلا العين، وهما مهموستان رِخْوتان، والحاءُ أقربُ إلى الفم، والأقربُ لا يُدغم في الأبعدِ، فقلبت الهاء حاء لتمكن الإدغام، والبيانُ أحسنُ من الإدغام؛ لأنَّ حروفَ الحلقِ ليست بأصلٍ للإدغام؛ لبعدِها من مخرج الحروف وقلبها.

«و(الخاء) تُدْغَمُ في مثلها وفي الغين»

كقولك: (لا تَمْسَخ خَّلْقَك)، والمَسْخُ: تحويلُ الصورةِ إلى صورةٍ قبيحةٍ، و(اسْلَخ غَّنَمَكَ)(٤)، وذلك لأنَّ الخاءَ والغينَ من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أدنى المخارج إلى اللسان، فَأُجْرِيا مُجرى حروف الفم، ولذلك يقول بعضُ العرب: (مُنْخُل) و(مُنْغُل)، فيُخفي النونَ عندها كما يُخفيها مع حروف اللسان والفم، فلذلك جاز إدغام كل واحدة منهما في الأخرى للتقارب، إذ ليس بينهما إلّا الشدَّة والرخاوة، لكن إدغام الغين في الخاء أحسن من إدغام الخاء في الغين؛ لأنَّ الخاء أقرب إلى الفم فإذا سبقت الغين فالبيان أحسن. قال «سيبويه»(٥): «يدلُّك على ذلك عزَّتُها في باب (رَدَدْتُ)».

---

(١) انظر الإقناع ١: ٢٠٩.

(٢) ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾.

(٣) ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾. رُوي ذلك عن قاسم عن الدوري، حيث تدغم الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مدّ، ومنها هذان الموضعان، وهو مخالف لأصول أبي عمرو. انظر الإقناع ١: ٢١٠.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٥١.

(٥) في الكتاب ٤: ٤٥١.

يعني أنّه لا يلتقي غَينان إلّا وبينهما حاجزٌ كـ(الدَّغْدَغَةِ)، وهي معروفة، و(البَغْبَغَةِ) وهو ضرب من الهدير، و(المُغثِغ)[1] وهو الذي إذا تكلّم حرَّك لسانه في فيه، واضْطَرَبَ اضطِراباً شديداً، ولم يُبَيِّنْ كلامَه، و(الرَّغْرَغَةِ) وهي رفاغة العيش[2]، و(الشَّغْشَغَةِ) وهو تحريك السنان في المطعون.

والخاءان قد تلتقيان كـ(التخّ)، وهو العجين الحامض، و(قَدْ تَخّ) (تخُوخاً) و(أتَخَّهُ صاحبُه)، و(المُخّ) الذي في العظم، و(الرُّخّ) وهو نباتٌ هَشٌّ، و(رَخَخْتُ الشَّرابَ مزجتُه[3]، و(زَخَّهُ) دفعه في وَهْدَةٍ[4]، و(سَخَّتِ الجرادةُ): غَرَزَتْ ذَنَبَها في الأرض[5]، و(الصَّاخَّة) و(الصَّخَّة): الصَّيْحَةُ[6].

«و(الدال) و(الذال) تُدغمان فيما أُدغمت فيه التاءُ»

فالدالُ كقولك: (اعضِد تَّوْلَباً) و﴿المساجد تلك﴾ [البقرة: ١٨٧][7]، و﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ﴾[آل عمران: ١٥٤][8] و(مَرَدَ جَبَّار)، و(انقُد دَّراهمك) و(اطرُد ذَّلك) و(أَرْشِدْ زَيْداً) و﴿فَقَد سَّأَلُوا مُوسَى﴾ [غافر: ٣١][9] و(أسنِد شعرك) و(اخلُد صَّالحُ) و(زِد ضَّحِكًا) و(لم تجد طَّالباً) و﴿ما اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً﴾ [غافر: ٣١][10].

---

(١) (المشغشغ) في ع.

(٢) اللسان (رغغ) ٨: ٤٢٩.

(٣) انظر الصحاح (رخخ) ١: ٤٢١.

(٤) انظر الصحاح (زخخ) ١: ٤٢٢.

(٥) انظر الصحاح (سخخ) ١: ٤٢٣.

(٦) انظر الصحاح (صخخ) ١: ٤٢٥.

(٧) ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾.

(٨) ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾.

(٩) ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾.

(١٠) ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾.

والذالُ كقولك: ﴿وإذ تَّقولُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] [١]، و(أَنْقِذ ثِّقةً)، و(أَنْقِذ جَّابراً)، و﴿إذ دَّخلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩] [٢]، و(خُذ ذَّلك) و(اتَّخِذ زَّيداً) و(نَقِّذ سَّعيداً) و(استنقِذ شَّاعراً) و(لا تأخذ صَّدَقَةً) و(انبِذ ضَّارِبك) و(خُذ طَّاقتَك) و﴿إذ ظَّلَمْتُم﴾ [الزخرف: ٣٩] [٣].

وقد علّلنا ذلك كلّه في التاء.

«و(الراءُ) لا تُدْغَمُ إلّا في مثلها»

كقولك: ﴿واذْكُر رَّبَّكَ﴾ [آل عمران: ٤١] [٤]. ولا تُدغمُ في غيرها لئلا يذهبَ التكريرُ الذي فيها بالإدغام.

هذا مذهبُ «سيبويه»[٥]، ولم يخالفه أحدٌ من البصريين، إلّا ما حُكِيَ عن «يعقوب الحضرمي»[٦] أنّه يدغم الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١] [٧].

وحَكَى «أبو بكر بن مجاهد»[٨] عن «أبي عمرو» أنّه كان يُدغمُ الراءَ في اللام ساكنةً كانت الراءُ، أو متحرّكةً، فالسّاكنةُ كقوله تعالى: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران: ١٦،

---

(١) ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾.

(٢) ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾.

(٣) ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾.

(٤) ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾.

(٥) قال في الكتاب ٤: ٤٤٨: «والراء لا تُدغم في اللام ولا في النون؛ لأنّها مكررة، وهي تُفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجْحِفُوا بها، فتُدغَم مع ما ليس يَتَفَشَّى في الفم مثلها ولا يكرّر».

(٦) هو أبو محمد، يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري. أحد القرّاء العشرة، وإمام أهل البصرة ومُقرئها، له كتاب الجامع، ووجوه القراءات. توفي سنة ٢٠٥ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٨٦.

(٧) ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾. انظر شرح المفصل ١٠: ١٤٣.

(٨) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، شيخ الصنعة وأوّل من سبع السبعة. له كتاب السبعة. توفي سنة ٣٢٤ هـ. النشر ١: ٨١، وغاية النهاية ١: ١٣٩.

١٩٣][1] و﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾[التوبة: ٨٠][2] و﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾[الصف: ١٢]، **والمتحرّكةُ** كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَ لَكُم﴾ [الحج: ٦٥][3] و﴿هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ [هود: ٧٨][4] و﴿وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦][5] و﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾ [آل عمران: ١٩٠][6].

و«أبو عمرو» حجةٌ فيما يَنْقُلُ ويَقْرَأُ[7].

وأجاز «الكسائيُّ» و«الفراءُ» إدغامَ الراء في اللاَّم؛ لأنّ الراءَ إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام المشددة أسهلُ وأخفُّ من أن تأتي براءٍ فيها تكريرٌ وبعدها لامٌ، وهي مقاربة لِلَفْظِ الراءِ، فتصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد[8]، ولم يقرأ بذلك غيره في المشهور، وحكينا عن العرب: (صار لك) و(صار لي) بالإدغام.

«و(الزاي) و(السين) تُدْغَمانِ في الصَّفِيرية»

وهي الزاي، والسين، والصاد، كقولك: (انشُز زَّوْجَتَك) و(اركُز سَّنانَك) و(لا تَحْجُز صَّديقَك) و(احرُس زَّيداً) و(اكنُس سَّطحَ دارك) و(اجْلِس صَّالحاً)، وذلك لأنّ هذه الحروف الثلاثة مشتركة في المخرج، وفي أنَّ فيها صفيراً وتَفَشِّياً.

---

(١) ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾.

(٢) ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾.

(٣) ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

(٤) ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾.

(٥) ﴿غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾.

(٦) ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾.

(٧) قال الزمخشري في المفصل ٤٢٨: «وإدغام الراء فيها لحنٌ» أي: في اللام. وقال السخاوي: «وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعًا في القرآن الكريم، وأبو عمرو حجة فيما ينقُل وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه في ذلك». الكناش ٢: ٣٣٠، والإقناع ١: ٢١٣. وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ٣٦٣: «فأمّا ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿نغفرْ لكم خطاياكم﴾ فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو، ولعلّ أبا عمرو أخفى الراء فَخَفِيَ على الراوي، فتوهمه إدغامًا».

(٨) انظر شرح المفصل ١٠: ١٤٣، وفيه: «قال أبو بكر بن مجاهد: لم يقرأ بذلك أحدٌ علمناه بعد أبي عمرو سواه».

ولا تُدْغَم هي في غيرها لئلا يذهبَ الصَّفير والتفشي الذي فيها.

ورُوي عن «أبي عمرو» إدغامُ السين في الشين في قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤٠] [١]؛ لأنّهما متواخِيانِ في الهَمْسِ والرَّخاوة، وأنّ في السين زيادةَ صفيرٍ، كما أنَّ في الشين زيادةَ تَفَشٍّ [٢]، فقد اعتدلا، ولم يوافقه البصريون [٣].

«و(الشينُ) لا تُدغم إلاّ في مثلها»

كقولك: (افْمِش شَّيحاً) و(اخْمِش شَّيبة). ولا تُدغم في غيرها لما فيها من زيادة التفشي لئلا يذهب بالإدغام.

وروي عن «أبي عمرو» إدغامها في السين في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ولم يوافقه البصريون عليه [٤].

«و(الصادُ) / تُدْغَمُ في الصَّفِيرِيَّةِ» [٧١٢]

كقولك: (أخْلِص زَّيداً) و(أرْخِص سَّعرَك) و(أشخص صَّالحاً).

وقد علّلناه في الزاي والسين.

«و(الضادُ) تُدْغمُ في مثلها وإدغامُها في الشِين ضَعيفٌ»

الضادُ تدغمُ في مثلها كقولك: (اقبض ضَّعفها). ولا تُدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة التي يُذهبها الإدغام.

وقد رَوى «أبو شُعيب السّوسي» [٥] عن «اليزيدي» أن «أبا عمرو» كان يُدغمها في

---

(١) انظر الإقناع ١: ٢١٥، وفيه أنّ إدغام السين في الشين خاصّ في الرفع فقط، أمّا ﴿النّاسَ شيئًا﴾ فمظهرٌ لا غير.

(٢) (صفير) في ع، وبعده تكرار.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٩. وانظر الإقناع ١: ٢١٥.

(٤) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٩.

(٥) انظر الإقناع ١: ٢١٦، وشرح المفصل ١٠: ١٤٠. وفي إدغامها عن أبي عمرو خلاف أورده صاحب النشر =

الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ [النور: ٦٢] [١] ولا يُدغمها فيها في قوله تعالى: ﴿رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٣] [٢] ولا في قوله تعالى[٣]: ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ [عبس: ٢٦] إتباعاً للرواية.

ووجهُ الإدغامِ أنّها متقاربان في المخرج، والشينُ أفضلُ منها[٤] بالتفشي وزيادة الاستطالة، وإدغامُ المفضولِ في الأفضلِ جائزٌ، وإذا جاز إدغامها في الطاء مما رواه «سيبويه»[٥] (اطَّجَع) في (اضْطَجَعَ)، ففي الشين أولى.

وقيل: هذا فاسدٌ؛ لذهاب ما في الضاد من الاستطالة، ولسكون ما قبل الضاد، فيؤدّي الإدغام إلى اجتماع الساكنين على غير شرطه.

وإلى هذا المعنى أشار «الزمخشري»[٦] بقوله: «فما برئت من عَيبٍ روايةُ أبي[٧] شُعيب». والحقُّ أنّ ذلك إخفاءٌ واختلاسٌ للحركة ظنّه الراوي إدغاماً[٨].

ورَوَى [«القاسمُ بنُ عبدِ الوارث»[٩] عن «أبي عُمر الدّوري»[١٠]، و«اليزيديِ»] [١١]

= ١: ٢٩٣. وأبو شعيب هو صالح بن زياد بن عبد الله، السوسي الرقي، مقرئ ضابط محرّر ثقة. المتوفى سنة ٢٦١ هـ. الإقناع ١: ٩٥، وغاية النهاية ١: ٣٣٢.

(١) ﴿فَإِذَا ٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾

(٢) ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا﴾.

(٣) (تعالى) من ع.

(٤) (منهما) في ع.

(٥) الكتاب ٤: ٤٧٠.

(٦) في المفصل ٤٢٧.

(٧) (ابن) في ع.

(٨) انظر شرح المفصل ١٠: ١٤٠.

(٩) هو أبو نصر البغدادي، أخذ القراءة عن أبي عمر الدوري، وهو من قدماء أصحابه. غاية النهاية ٢: ١٩.

(١٠) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز، الدوري الأزدي، البغدادي. إمام القرّاء، وشيخ الناس في زمانه، نحوي، أحد راويي أبي عمرو بن العلاء. المتوفى سنة ٢٤٦ هـ. غاية النهاية ١: ٢٥٥.

(١١) في د، ع: (وروى عبد الوارث عن أبي عمرو الدوري عن اليزيدي)، وفيه خلل، صوّبته من الإقناع ١: ٢١٧.

عن «أبي عمرو» إدغامَ الضاد إذا كانت مكسورة في الذال كقوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] [١] وقوله [تعالى] [٢]: ﴿بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩] [٣] وقوله [تعالى][٤]: ﴿أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٣٣] و﴿وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ [الطارق: ١٢] وشبهه.

وروى «أحمد بن جبير»[٥] عن «اليزيدي» عن «أبي عمرو» الإدغام في الذال في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ [الملك: ١٥]، ويُحملُ[٦] ذلك كلُّه على الإخفاء واختلاسِ الحركة لا على الإدغام.

«و(الطَّاءُ)، و(الظاء) تُدْغَمانِ فيما أُدغمت فيه التاءُ»

فالطاءُ كقولك: ﴿بَسَطْتَ﴾ و(خِط ثَّوْبَكَ) و(حُط جَّعفراً)، و(اُخْطُط دَّالاً) و(انقُط ذَّالاً) و(أسْقِط زَّيداً) و(ابْسُط سَّاعِدَك) و(امشُط شَّعْرَك) و(اخلط صُّبْرَة)، و(اربُط ضَّبْعاً) و(اضبط طَّيباً) و(لا تَبْسط ظَّلماً).

وإنّما جاز إدغام الطاء في الدال مع الإطباق الذي في الطاء؛ لأنّه يمكن إذهابه وتَبْقِيَتُهُ، فلمّا كان المتكلم مخيّراً فيه لم يُمنع من الإدغام.

والظاء كقولك: (الحَظ تَّمراً) و(احفَظ ثَّوبك) و(لا تُحْفِظ جَّارَك) و(الفِظ دَّالاً) و(اغلُظ ذَّلك) و(حافِظ سَّعْداً) و(لم يحفظ شِّعراً) و(قرِّظ صَّالحاً) و(لا تُحافِظ ضَّأنك) و(لا تلحَظ طَّالوتَ)، و(لا تُقرِّظ ظَّالماً). وقد سَبَقَ تعليلُه في التاء.

---

(١) ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾.

(٢) (تعالى) من ع.

(٣) ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾.

(٤) من ع.

(٥) هو أبو جعفر الكوفي، إمام جليل ثقة ضابط، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن اليزيدي. توفي سنة ٢٥٨ هـ. غاية النهاية ١: ٤٢.

(٦) (يحتمل) في ع.

«ومتى أَدْغَمْتَ مُطْبَقاً جاز تبقية إطباقه وتركُه»

إذا أدغمت حرفاً مُطبقاً في غيره فالأقيسُ تبقيةُ الإطباق على حاله، كقولك: (اضبطْ داود) و(بسطت) و(فرَّطْت) و(وعظت) و(مَرِضْت)؛ لئلا يذهبَ الحرفُ في الإدغام ويذهب إطباقه معه فيكون إجحافاً بالحرف، بَل يؤتى بالحرف المشدّد متوسّطاً.

ونظيرُ بقيّةِ الإطباقِ إدغامُ النونِ الساكنة مع بقاءِ غُنّتِها، والقرّاء السبعة على هذا مع التاء[1] في نحو: ﴿فرّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] [2]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] [3]، و﴿بَسَطْتَ﴾ [المائدة: ٢٨] [4].

وإنّما نسبه في «المفصّل»[5] إلى «أبي عمرو»، لأنّ «أبا عمرو» حجّة في العربية، لا أنّ غيرَه قرأ بخلاف ذلك.

ومن العرب مَنْ يُذهب الإطباقَ في نحو: (اضبط داود) و(اضبِط تؤماً)، فيجعلها مع الدال دالاً خالصة، ومع التاء تاءً خالصة، لئلا يختلفَ الصوتُ كما تذهب الغنّة عن النون، لكن إذهاب الإطباق مع الدال أمثلُ قليلاً؛ لأنّ الدالَ كالطاء في الجهر، والتاء مهموسة.

قال «سيبويه»: وكلُّ ذلك عربيٌّ جيّدٌ[6].

«و(العين) تُدغم في مثلها، وفي الحاء والهاء بعد قَلْب العين والهاء حاءً»

العينُ تُدغم في مثلها، كقولك: (ارفعْ عَّلِياً)، وقُرِئ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾

---

(١) انظر النشر ١: ٢٨٧.

(٢) ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾.

(٣) ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾.

(٤) ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾.

(٥) ٤٢٩.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٤٦٠، والإقناع ١: ٢٥١.

[البقرة: ٢٥٥] (١) و﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ [إِلَّا بِإِذْنِهِ] ﴾ [الحج: ٦٥] (٢) و﴿[لَآ] أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] (٣)، ونظائرها بالإدغام.

وإذا اجتمعَ مع الحاء أو الهاء فلا يُمكن إدغام العين فيهما مع بقائها على ألفاظها؛ لقُرب العينِ من الفم وبُعْدِ الحاء والهاء عنه. فالبيانُ فيه أحسن.

فإن أُريدَ الإدغامُ في الحاء قَلَبْتَ لفظَ العين إلى الحاء ثم أدغمت في الحاء، فيقال في (ارفعْ حاتماً): (ارفَحَّاتِماً)، وفيه قُبْحٌ؛ لما فيه من إدغام الأقرب إلى الفم في الأبعد عنه. وإن أريدَ الإدغام في الهاء فلا يمكن ذلك إلّا بمعدِّل يتوسط بينهما وهو الحاء؛ لأنّها موافقة للهاء بالهمس والرَّخاوة وللعين بالمخرج، فتقول في (اقطَعْ هِلالاً): (اقطَحَّلالاً)(٤).

وعن «بني تميم»: (كنتُ مَحُّم) في (معهم)، و(محَاؤُلاء) في (مع هؤلاء)(٥).

وهو كثير في كلامهم.

«و(الغينُ) تُدْغَمُ في مثلها وفي الخاء»

كقراءة «أبي عمرو»: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً﴾ [آل عمران: ٨٥] (٦) بالإدغام. ولم يلتقِ في القرآن غينان غيرهما، وتقول: (ادمَغ خَّلفاً). وقد بينّا ذلك في الخاء.

[٧١٣] «/ و(الفاء) تدغم في مثلها، وإدغامُها في الباء ضعيفٌ»

الفاءُ تدغمُ في مثلها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]

---

(١) انظر الإقناع ١: ٢١٨، والنشر ١: ٢٨٠.

(٢) (إلا بإذنه) من ع.

(٣) (لا) من ع.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٤٩.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٤٥٠.

(٦) وقد اختار الإظهار فيه ابن مجاهد وابن المنادي وابن حَبَش؛ لأنّه منقوص. الإقناع ١: ٢١٩، وانظر النشر ١: ٢٨٠.

و﴿الصيفِ ۝ فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ٢، ٣] و﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦] [(١)]، ولا تدغم في غيرها لأنها من حروف (ضمُّ شُفْر)[(٢)]، ففيها تَفَشٍّ يزيله الإدغام.

وأما ما حُكِيَ عن «الكسائي» من إدغامها إيّاها في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [سبأ: ٩] [(٣)]فشاذٌ[(٤)]. ووجهه أنّها جميعاً من حروف الشّفة، وبالقياس على العكس.

والفرقُ أنّ الباءَ بَعُدَت من حروف الفم، والفاء أدنى إليها؛ لأنّها قد شاركت التاء في أطراف الثنايا، والأبعدُ من حروفِ الفم يُدغمُ في الأقربِ إليها، ولا يُعكس.

«و(القاف) و(الكاف) يُدغمان فيهما»

القافُ أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكافُ تليها، وكلٌّ واحدِة منهما تُدغم في مثلها وفي صاحبتها.

فالقاف في القاف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] [(٥)]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠] [(٦)]، ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ﴾ [التوبة: ٩٩].

والكاف في الكاف، كقوله تعالى: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ۝ إِنَّكَ كُنتَ﴾ [طه: ٣٣، ٣٤، ٣٥] [(٧)].

والقاف في الكاف، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ [النور: ٤٥] [(٨)]و﴿خَلَقَكُمْ﴾ و﴿رَزَقَكُمْ﴾ و﴿يَرْزُقُكُم﴾.

---

(١) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾.

(٢) (ضوي مشفر) في ع.

(٣) ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾.

(٤) انظر الكشف ١: ١٥٦، شرح المفصل ١٠: ١٤٦. والنشر ٢: ١٢، والممتع ٢: ٧٢٠.

(٥) انظر النشر ١: ٢٨١.

(٦) (فلمّا أدركه) في د، و(حتى أدركه) في ع، والتصويب من القرآن الكريم.

(٧) و(بنا بصيراً) في ع.

(٨) ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾.

والكاف في القاف، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟﴾ [محمد: ١٦] [(١)] ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠].

أمّا إدغامهما في مثلهما فظاهر.

وأمّا إدغام كل واحدة منهما في صاحبتها فلقرب مخرجيهما، وأنّهما شديدتان، ومن حروف اللسان، لكنّ إدغامَ القاف في الكاف أقيسُ من العكس، لأنّ القاف أقربُ إلى حروف الحلق والكاف أبعد منها، فالقاف مع الكاف كالغين مع الخاء؛ لأنّ القاف كالغين في الجهر، والكاف كالهاء في الهمس، والقاف والكاف من أقصى الفم مما يلي الحلق، كما أنّ الغين والخاء في آخر الحلق مما يلي الفم، فالمخرجان متجاوران، فكما أنّ البيانَ في الخاء إذا كان قبل الغين أحسنُ، كذلك البيان في الكاف قبل القاف أحسن، والبيان والإدغام حسنان في الغين التي قبل الخاء. والقاف التي قبل الكاف.

«و(اللام) إن كانت المُعَـرَّفَةَ وَجَبَ إدغامُها في مثلها، وفي النِّطَعِيَّة، واللِّثَوِيَّة، والأَسَلِيَّة، والراءِ، والنونِ، والضادِ، والشين»

(اللامُ) المعرِّفة تُدغمُ في مثلها، نحو: (اللَّحم)، ولا إشكال فيه.

وتدغم في حروف طرف اللسان، وهي أحد عشر حرفاً: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والصّاد، والطاء، والظاء، والنون. وفيها اتّصل بطرف اللسان، وذلك حرفان: الشين، والضاد؛ لأنّهما استطالا بالرخاوة التي في الضاد، والتفشي الذي في الشين، حتى خالطتا طرف اللسان، فتدغم لام المعرفة في هذه الأربعة عشر حرفاً مع نفسها، ولا يجوز تركُ الإدغام معها؛ لاجتماع أسبابٍ تدعو إلى الإدغام: سكونها. والمقاربة في المخرج؛ لأنّها من حروف طرف اللسان. وكثرة دخول لام المعرِّفة في الكلام. وأنّها كبعض حروف الكلمة حتى لا يجوز الوقف عليها. فلهذا ألزم الإدغام.

وأمثلةُ ذلك: (التَّمْر)، و(الثَّمَر)، و(الدّار)، و(الذَّود)، و(الرُّبُّ)، و(الزّبد)،

---

(١) ﴿حتى إذا..﴾ و(فإذا) في د.

و(السّلام)، و(الشّجر)، و(الصّبر)، و(الضّبّ)، و(الطّاهر)، و(الظّاهر)، و(اللّحم)، و(النّاس).

«وإن كانت غيرها جازَ الإدغامُ، لكن إدغامُها في (الراءِ) حَسَنٌ، وفي (النون) قبيحٌ، وفي البواقي وسطٌ»

(اللام) إن كانت غير لام المعرِّفة كـ(لام) (هل)، و(بل)، جاز إدغامها في هذه الحروف لقرب المخارج. ولا يلزم؛ لأنّها من كلمتين، ولعدم الأسباب الموجبة للإدغام في لام المعرفة، لكنها تتفاوت في حسن الإدغام على حسب القرب من اللام والبعد عنه، فكل ما قرب من الإدغام مجاورة أو صفة كان إدغامه أقوى إلاّ أن يمنع مانعٌ فالأحسن إدغامُها في نفسها، كقولك: ﴿هَل لَّكَ﴾ [النازعات: ١٨] [١]، ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧] [٢].

ثم الأحسن إدغامها في الراء نحو: (هل رَّأيت)[٣]، و﴿قُل رَّبِّيٓ﴾ [الكهف: ٢٢] [٤]، و﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٨] [٥]؛ لأنّ الراء أقربُ إليها من سائر أخواتها، وأشبهها به، فضارعا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، وهي من طرف اللسان، ولا عمل للثنايا فيها، فإن لم تُدْغِم فقلت: (هلْ رَأيتَ) جاز، وهي لغة أهل الحجاز عربيةٌ جيّدة. هكذا قال «سيبويه»[٦] - رحمه الله -.

والتي تلي الراء في ذلك: الطاء، والدال، والتاء، والصاد، والسين، والزاي، وليس كثرة الإدغام فيهنّ ككثرتها مع الراء؛ لأنهن قد تراخين عنها وهنَّ من الثنايا، وليس فيهنّ

---

(١) ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾.

(٢) ﴿وقالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٥٧.

(٤) ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾.

(٥) ﴿بَل رَّفَعَهُ اللهُ إليه﴾.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٧.

انحراف/ ، وجوازُ الإدغام على أنّ مخرج اللام قريب من مخرجهنّ وهنّ حروف طرف [٧١٤] اللسان.

ثم بعد هذه الحروف: الظاءُ، والثاءُ، والذالُ؛ لأنهنَّ أبعدُ فإنهنَّ من أطراف الثنايا متصعّدة إلى أصول الثنايا العُلَى حتى قاربت[1] مخرج الفاء، واللام[2] مستفلة منها.

ووجه جواز الإدغام؛ لأنهن من الثنايا، كما أنّ الطاء غير المعجمة وأخواتها من الثنايا وطرف اللسان، ثمّ الضاد، والشين؛ لأن الضادَ مخرجُها من أوّل حافّة اللسان، والشين من وسطه، وهو مع ذلك جائز لاتصال المخرجين.

وإدغامُها في النون أضعفُ من جميع ما أدغمت فيه، وإن كانت أقربَ إليها في المخرج، وعلّل بأن النونَ أدغمت في اللام، وجميعُ ما أُدغم النون فيه غير اللام لم يدغم هو في النون كالياء، والواو والراء، والميم، فاستوحشوها أن يُخرجوها من نظائرها التي شركها في إدغام النون وجواز الإدغام لقرب المخرجين[3].

واتفق «حمزة» و«الكسائي»[4] على إدغام لام (بل) في التاء، والثاء، والسين، في جميع القرآن نحو: ﴿هَتَّرَى﴾ و﴿بَتُّوثِرون﴾ و﴿هَثُّوِّبَ﴾ و﴿بَسَّوَّلَتْ﴾، في ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣] [5] و﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦] [6] و﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦] [7] و﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨] [8]، ووافقهما «أبو عمرو» على ﴿هَلْ تَرَى﴾ في الموضعين، وأنشد

---

(١) (قارنت) في ع.

(٢) (والفاء) مكان (واللام) في ع.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٥٩.

(٤) انظر الإقناع ١: ٢٤٢.

(٥) ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾.

(٦) ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾.

(٧) ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾.

(٨) ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾. انظر المبسوط ٩٢، وشرح المفصل ١٠: ١٤٢.

«سيبويه»[١] لـ«مُزاحم العُقَيلي»[٢]:

٢١٨٦ - فَـذَرْ ذَا وَلَكِـنْ هَتُّعِـينُ مُـتَـيَّـمـاً　　على ضَوْءِ بَـرْقٍ آخِـرَ اللَّيْـلِ ناصِـبِ[٣]

أراد: (هَلْ تُعِينُ؟) فأدغم لامَ (هل) في تاءِ (تُعينُ).

وتَفَرَّد «الكسائي»[٤] في قراءته بإدغام لام (بل) في الضاد، والزاي، والظاء، والنون نحو: ﴿بَل ضَّلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨] [٥]، و﴿بَل زُّيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣] [٦] و﴿بَل ظَّنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢] [٧] و﴿بَل نَّتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠، لقمان: ٢١]، وأدغمها في الطاء أيضاً نحو: ﴿بَل طَّبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥] [٨] ووافقه «خلاّد»[٩] عن «حمزة» في أحد وجهيه.

وأنشد «سيبويه»[١٠] لـ«طَرِيف العنبري»[١١]:

٢١٨٧ - تَقُـولُ إذا أَهْلَكْـتُ مـالاً لِلَـذَّةٍ　　فُكَيْهَةُ: هَشَّيءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ؟[١٢]

---

(١) في الكتاب ٤: ٤٥٩.

(٢) هو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، من بني عُقَيل بن كعب، شاعر غزل بدوي، من الشجعان، كان في زمن الفرزدق وجرير، وشهدا له. توفي سنة ١٢٠ هـ. طبقات الفحول ٥٨٣، خزانة الأدب ٣: ٤٣، الأعلام ٧: ٢١١.

(٣) البيت في المرتجل ٢٢٥، وشرح المفصل ١٠: ١٤٢، والكناش ٢: ٣٢٩.

(٤) انظر الإقناع ١: ٢٤٤.

(٥) ﴿بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾.

(٦) ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ﴾.

(٧) ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾.

(٨) ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾.

(٩) هو خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي. كان إمامًا في القراءة، ثقة، محققًا، توفي سنة ٢٢٠ هـ. النشر ١: ١٦٦، وغاية النهاية ١: ٢٧٤.

(١٠) في الكتاب ٤: ٤٥٨.

(١١) هو طريف بن تميم العنبري، أبو عمرو، شاعر مقلّ، من فرسان بني تميم، جاهلي. سمط اللآلي ١: ٢٥١، الأعلام ٣: ٢٢٦.

(١٢) البيت في شرح المفصل ١٠: ١٤٢، والممتع ٢: ٦٩٤، والكناش ٢: ٣٢٩.

أراد: (هلْ شَيء)، فأدغم لام (هل) في شين (شَيء).

«و(الميمُ) تدغم في مثلها فقط»

الميمُ تُدغم في مثلها كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٣٧] و﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولا تدغم في غيرها؛ لأن فيها غُنَّةً يُذهبُها الإدغام.

وروى «اليزيديُّ» عن «أبي عمرو» إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦] [(١)] و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٩٠] و﴿[بِٱلشَّٰكِرِينَ]﴾[(٢)].

والصحيحُ أنّ هذا ليسَ بإدغامٍ؛ لأنّ أصحاب «أبي عمرو» لا يأتون بباءٍ مشددة، ولو كان إدغاماً لصار في اللفظ باء مشددة، وإنّما هو إخفاء[(٣)]. **والإخفاءُ**: اختلاسُ الحركةِ وتضعيفُ الصوت. وعلى هذا الأصل ينبغي أن يُحمل كل موضع يَذْكُرُ القرّاء أنّه مُدغمٌ والقياس يمنعُ منه، كقوله تعالى[(٤)]: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] [(٥)] وما أشبه ذلك من

---

(١) ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾.

(٢) في د، وشرح المفصل ١٠: ١٤٧: (هو أعلم بالشاكرين). وليست بآية، والتصويب من الأنعام: ٥٣ ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

(٣) وفي التيسير للداني ٢٨: «والقرّاء يعبّرون عن هذا بالإدغام، وليس كذلك؛ لامتناع القلب فيه، وإنّما تذهب الحركة فتخفى الميم». وفي الإقناع ١: ٢٢٨: «ويخفيها – أي أبو عمرو – عند الباء إذا تحرّك ما قبلها». وفي الممتع ٢: ٧٢٠: «وينبغي أن يُحمل ذلك على الإخفاء، وفي ذلك كان يتأوّله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله، وينبغي أن يكون الإدغام في ذلك محفوظًا عن أبي عمرو، ويُحكى عن البصريين أنّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه – ممن لا يضبط سمعه – أنّه أسكن الحرف الأول، وإن كان لم يسكن». وفي النشر ١: ٢٩٤: «والميم تسكن عند الباء إذا تحرّك ما قبلها تخفيفًا لتوالي الحركات، فتخفى إذ ذاك بغنّة،... وقد عبّر بعض المتقدمين عن هذا الإخفاء بالإدغام، والصوابُ ما ذكرتُه».

(٤) (تعالى) من ع.

(٥) ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾.

كلّ حرفٍ مُدغمٍ قبلَه ساكنٌ صحيحٌ[١].

«و(النون) تُدْغَمُ في حروف (يَرْمُلُونَ) بغُنَّةٍ، وغير غُنَّةٍ»

النونُ تُدغم في مثلها وفي حروف (لم يَرْوِ).

أمّا في مثلها فكقوله تعالى[٢]: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ [بِحَمْدِكَ]﴾ [البقرة: ٣٠][٣] و﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ﴾ [الحشر: ١٩].

وإن سكنت لَزِمَ إدغامُها كقولك: (مَنْ نُكرِم).

وتُدغم في اللامِ ساكنة، ومتحرّكةً، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ [فَأُولَٰئِكَ]﴾ [الحجرات: ١١][٤]، و﴿وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ٢١][٥] و﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤][٦]، ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦][٧].

وفي الميم كقولك: (مَنْ مالِك؟) و(عَنْ ماجد) و(مَنْ مُحمّد؟).

وفي الياء كقوله: ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩][٨] و﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨][٩].

وأدغمها «أبو عمرو» في الراء متحركةً بعدَ متحرّك، كقوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] و﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠][١٠] و(خزائنَ ربّي)، وساكنةً

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١٤٧.

(٢) (تعالى) من ع.

(٣) و(بحمدك) من ع.

(٤) (فمن) في د، ع. و(فأولئك) في ع.

(٥) ﴿وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾.

(٦) ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾.

(٧) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

(٨) ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

(٩) ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾.

(١٠) ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾.

كقوله: ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥][(١)]، وقولك: (مَنْ راشدٌ؟).

وفي الواو نحو: ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١][(٢)] و﴿مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤][(٣)].

أمّا إدغامها في مثلها فظاهر، وأمّا في اللام والراء فلقرب المخرج؛ لأنها من طرف اللسان، وأمّا في الميم فلاشتراكهما في الغُنَّة، ولذلك تقعان في القَوافي[(٤)]، كقوله:

٢١٨٨- بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شَيْءٌ هَيِّنْ ... المَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُّعَيِّمْ[(٥)]

وأمّا في الواو فلأن الواو والميم من مخرج واحد، ولأنّ المَدّ الذي في الواو مثل الغنّة التي في النون، وأمّا في الياء فلأنّها أخت الواو؛ لأنهما من حروف المدّ واللين، وهي أيضاً شبيهة بالنون بالمد الذي فيها، كما أشبهتها الواو؛ لأنّ هواءَ الفم يتّسع للغُنّة مثل اتساعه للمدّ؛ ولأنّها قريبة من الراء، وليس في حروف طرف اللسان أقرب إلى الراء منها، ولذلك يجعلُ الألثغُ الراءَ ياءً.

وقد يعرض مع بعض هذه الحروف ما يمنع من الإدغام، كقولك: (شاةٌ زَنْماء)، و(غَنَمٌ زُنْمٌ)، و(قُنْيَةٌ) و(قُنْوَةٌ)، و(كُنْيَة)[(٦)]. وقد تقدّم تعليلُ ذلك، وإدغامها يكون بغُنّة وغير غُنّة[(٧)].

والغُنّة: صوتٌ من الخيشوم يتبعُ الحرفَ.

/ فإذا أُدغمتْ بغير غُنّة فلأنها إذا أدغمت في هذه الحروف صارت من جنسها، [٧١٥]

---

(١) ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾.

(٢) ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾.

(٣) ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾.

(٤) ويعدّ ذلك عيبًا من عيوب القافية يُسمّى (الإكفاء)، وهو أن يختلف حرفا الرويّ في قصيدة واحدة، ويكونان متقاربين في المخرج. انظر الكافي للتبريزي ١٦١، ومعيار النظّار ١٠١.

(٥) الرجز في النوادر ٤٠٠، والمقتضب ١: ٣٥٢، والمنصف ٣: ٦١. وفي اللسان (لين) ١٣: ٣٩٤: «وحديث عثمان بن زائدة قال: قالت جدّة سفيان لسفيان: بنيّ إنّ البرّ...» وذكر الرجز.

(٦) انظر الكتاب ٤: ٤٥٥، وشرح المفصل ١٠: ١٤٤.

(٧) انظر الكتاب ٤: ٤٥٢، والإقناع ١: ٢٤٩.

فتصير مع الراء راءً ومع اللام لاماً، ومع الواو واواً، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليست لها غنة.

وأمّا إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها فلا يبطلونها بالإدغام حتى يبقى لها من صوتها أثر، والقُرّاء يدغمونها في اللام والراءِ بغير غنَّة، ويظهرونها في الواو والياء.

وكان «ابنُ كثير»[١] ومَنْ تابَعَهُ يُذهِبُ غُنّتَها مع الراء واللام، ويُبقي مع النون والميم، ويُبقي ويُذهب مع الواو والياء، والتنوين بمنزلة النون في جميع ذلك، لا فرق بينهما؛ لأنه نون في اللفظ، ومتى ثبتت الغنّة امتنع تمحُّض التشديد، وكان التشديد يسيراً[٢].

وأمّا عند النون والميم فإنها تدغم إدغاماً محضاً وإن ظهرت الغنة؛ لأن الغنة ثابتة في الميم والنون فلا يمكن حذفُها.

وإذا قلت: (عمَّن) فالغنّة الظاهرة هي غُنَّة الميم عند «أبي سعيد» لأن النون قد انقلبت إلى لفظ الميم.

وقال «ابنُ كيسان» هي غنّة النون؛ لأنه إنّما جاز إدغامها فيها من أجل الغُنَّة فلا يمكن أن يَذهبَ بالإدغام ما هو الموجب للإدغام.

«وتُبَيَّنُ معَ حروفِ الحلقِ، وتُقلب ميماً مع الباء في نحو: (عَمْبر)، وتُخفى مع غيرهنّ»

لـ «النون» بحسب الحروف التي تقع بعدها أربع أحوال:

إحداها: الإدغام مع حروف (يرمُلون). وقد ذكرناه.

الثانية: البيان مع حروف الحلق، كقولك: (مِنْ أجلك)، و(مَنابِر)، (مَنْ هَانِئٌ؟)،

---

(١) هو عبد الله بن كثير بن عمرو، أبو معبد المكي الداري، المتوفى سنة ١٢٠ هـ فارسيّ الأصل، إمام أهل مكّة في القراءة. الإقناع ١: ٧٧، وغاية النهاية ١: ٤٤٣.

(٢) انظر الإقناع ٢٥٠.

و(مَنْ عِندك)، و(مَنْ حَمَلَك؟)، و(منْ غَرَّك؟)، و(مَنْ خانَك؟)؛ وذلك لبُعد مخرج النون من مخرجها.

ولا يخفى عندها أيضاً؛ لأن الإخفاء نوع من الإدغام.

وبعض العرب يُجري الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربها منها فيخفيها عندهما كما يفعل ذلك عند القاف والكاف فيقول: (مُنْغُل)، و(مُنْخُل)، كما تقول: (مُنْقَل) و(مِنْكبٌ)، بالإخفاء، والأوّل أجود؛ لأنهما من حروف الحلق فكانوا كإخوانهما[1].

الثالثة: أن تقلبَ ميماً، وذلك إذا وقعت ساكنةً قبلَ الباءِ، سواء كانتا في كلمةٍ واحدة كـ(عَمْبَر) و(شَمْباء)، أو في كلمتين كقوله [تعالى][2]: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢][3] و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ [فَرِحُونَ]﴾ [المؤمنون: ٥٣][4]. وقد شرحنا ذلك في (فصل حروف البدل).

الرابعة: الإخفاء، وذلك مع غير هذه الحروف الأربعةَ عشرَ، وهي خمسةَ عشرَ حرفاً: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف، يجمعها أوائلُ كَلِمِ قول الشاعر:

٢١٨٩- تَرَى جارَ دَعْدٍ قد ثَوَى زِيدَ في ضَنىً ... كَما ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سوءٍ شَبا ظُفر[5]

أمثلتُها:

فالتاء: ﴿مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩][6] و﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي﴾ [البقرة: ٢٥][7].

---

(١) انظر الكتاب ٤: ٤٥١، ٤٥٤، والإقناع ١: ٢٥٤.

(٢) (تعالى) من ع.

(٣) ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ و(ومن) في د، ع، ولا توجد (الواو) في التنزيل.

(٤) و(فرحون) من ع.

(٥) البيت في الكناش ٢: ٣٣٢، وشرح الأشموني ٤: ٣٥٤. مع اختلاف في ضبط الألفاظ.

(٦) ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾.

(٧) ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾.

والثاء: ﴿مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ١٤١] [(١)] و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠] [(٢)].

والجيم: ﴿مِّن جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ٤١] [(٣)] و﴿لَحُسْنَ مَـَٔابٍ * جَنَّـٰتِ عَدْنٍ﴾ [ص: ٤٩، ٥٠].

والدال: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] [(٤)] و﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] [(٥)].

والذال: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ [مريم: ٣٩] [(٦)] و﴿سِرَاعًا ذَٰلِكَ﴾ [ق: ٤٤] [(٧)].

والزاي: ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة: ٢٠٩] [(٨)] و﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] [(٩)].

والسين: ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤] [(١٠)] و﴿سَلَـٰمًا سَلَـٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٦] [(١١)].

والشين: ﴿وَلَئِن شِئْنَا﴾ [الإسراء: ٨٦] [(١٢)] و﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠] [(١٣)].

والصاد: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] [(١٤)] و﴿قَوْمًا صَـٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩] [(١٥)].



(١) ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾.

(٢) ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾.

(٣) ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾.

(٤) ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

(٥) ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾.

(٦) ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾.

(٧) ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾.

(٨) ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾.

(٩) ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾.

(١٠) ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾.

(١١) ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَـٰمًا سَلَـٰمًا﴾.

(١٢) ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾.

(١٣) ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾.

(١٤) ﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾.

(١٥) ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَـٰلِحِينَ﴾.

والضاد: ﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٨٢][1] و﴿قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦][2].

والطاء: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ﴾ [الحجرات: ٩][3] و﴿قَوْمًا طَٰغِينَ﴾ [الصافات: ٣٠][4].

والظاء: ﴿ٱنظُرْ﴾ [النساء: ٥٠][5] و(قوماً ظالِمِينَ)[6].

والفاء: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١١] [7] و﴿مُّبِينٌ ۞ فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة: ٢٠٨، ٢٠٩].

والقاف: ﴿يَنقَلِبُ﴾ [البقرة: ١٤٣][8] و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠][9].

والكاف: ﴿عَنكَ﴾ [البقرة: ١٢٠][10] و﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ﴾ [هود: ٦٨][11].

وإنّما أخفيت عند هذه الحروف؛ لأنّها - إلّا الفاء - من حروف الفم، والنون تخرج من خرق الأنف الذي إلى داخل الفم، لا من المنخر، فكان بينها وبين حروف الفم اختلاطٌ، ولم يقرب منها قرب حروف (يرمُلون) حتى يُدغم فيها، ولم يبعد بُعْدَ حروف الحلق حتّى يبين معها، وإنّما كانت متوسطة بين القُرب والبعد فتوسّط أمرها بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء.

قال «أبو عثمان المازني» وغيره: الإخفاءُ بينَ بينَ، أي بينَ الإظهارِ والإدغامِ، وعلى

---

(١) ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾.

(٢) ﴿وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾.

(٣) ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾.

(٤) ﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ﴾.

(٥) ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾.

(٦) ليست بآية.

(٧) ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ﴾.

(٨) ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾.

(٩) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(١٠) ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾.

(١١) ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾.

مقدارِ قُرْبِ هذه الحروف من النون وبُعْدِهَا يكون الإخفاءُ، فما كان أقربَ منها كان الإخفاءُ عنده أشدَّ، وما كان أبعد عنها كان الإخفاء عنده دون ذلك، والإخفاءُ لا تشديدَ فيه؛ لأنّ النونَ لم تنقلبْ إلى جنسِ الحرف الثاني بخلاف الإدغام، وأمّا الفاء وإن كانت شفوية لكنها اتصلت بمخرج الثاء بما فيها من النفخ، فوقع الإخفاء عندها كما وقع عند الثاء.

قال «المازني»[١]: وبيان النون مع حروف الفم لحنٌ[٢].

[٧١٦] «/ و(الهاء) تدغم في مثلها[٣]، وفي الحاء بعد قلبها حاءً»

(الهاءُ) مع بقاء لفظها لا تُدْغَمُ إلّا في مثلها، كقولك: (اِجْبَه هّلالاً)، ولا تدغم فيما يقاربها؛ لأنّه ليس قبلها في المخرج إلاّ الهمزة والألف، وليس واحد منهما مما يصحّ الإدغام فيه، والذي بعدها مما يلي الفم لا يدغم فيها؛ لأن الأبعد من الفم لا يدغم في الأقرب[٤]، لكنّها تدغم في الحاء بعد قلبها حاءً أيضاً، تقول في (اِجْبَهْ حاتماً): (اِجْبَحّاتماً). وقد علَّلناه عند ذكرِ الحاء.

«و(الواوُ) و(الياء) تُدغم كلُّ واحدةٍ منهما في أختها بعد قلب الواو ياءً في نحو: (طَيٍّ) و(سَيِّدٍ)»

وذلك إذا اجتمعتا وسُبقت الأولى منهما بالسكون نحو: (طيّ) و(سيِّد)، والأصل: (طَوْيٌ) و(سَيْوِد)، فقلبتِ الواوُ ياءً وأدغمت في الياء، على ما تقدَّم، وذلك لأنَّ الواوَ والياءَ وإن تباعدَ مخرجاهما فقد اجتمعا في المدِّ وصارا كالمثلين، فأُدغمتْ كلُّ [واحدةٍ][٥] منهما في الأخرى، مع أنّ الواو تخرج من الشفة، ثم تهوي إلى الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف والياء، فهما على هذا متجاورتان، وإنما قُلبت الواوُ ياء ولم يُعكس؛ لأن الياء أخفُّ،

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١٤٥.

(٢) انظر التكملة ٦١٩، والإقناع ١: ٢٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢: ٥٠٧.

(٣) كتب على حاشية د: «وهاء السكت نحو: ﴿ماليه هلك﴾ لا تُدغم».

(٤) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٦.

(٥) (واحد) في د. والتصويب منّي.

والإدغامُ إنّما هو نقل الأثقل إلى الأخف، ومن ذلك (أيّام) في جمع (يوم)، وأصله: (أيْوَام) ونظائره كثيرة.

«وفي مثلها واجباً إذا سكنتْ وانفتح ما قبلها»

الواو والياء يفضُلان غيرَهما بما فيهما من المد واللين، فهما يباينان سائر الحروف المقاربة لها في المخرج، فلذلك لا تُدغمُ الواوُ في الياء والميم، ولا الياءُ في الجيم والشين، واتّحد المخرج؛ لئلا يزول المد بالإدغام، ثمّ إنهما تُدغم كلّ واحدة منهما في مثلها إدغاماً واجباً إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية في كلمة واحدة كـ(حيّ) و(قوّة) و(جَوّ).

وكذلك إن كانتا من كلمتين والثانية في حكم المتصلة كقولك: (قاضِيَّ)، و(رامِيَّ)، وهذا في الواو غيرُ ممكنٍ، وذلك لأنّ ياءَ الضمير بمنزلة بعض حروف الكلمة؛ لأنّها لا تنفصل البتة.

وإن كانتا من كلمتين منفصلتين، فإن سكنتا وانفتح ما قبلهما وَجَبَ الإدغام أيضاً، كقولك: (ارضَوْ وَّاقِداً)، و(اخشَيْ يّاسراً)، وذلك لأنّه لمّا نَقُصَ مدُّهما بكون حركة ما قبلهما ليس من جنسهما جَرَيا مَجرى سائر الحروف، وقد ذكرنا أنّه إذا سَكَنَ أوّلُ المثلين وتحرّكَ الثاني وَجَبَ الإدغام[1].

«وجائزاً إذا تحرّكا وتحرَّك ما قبلهما»

أي: إذا تحرَّكَ المثلان من الواوِ والياءِ وتحرَّكَ ما قبلهما جازَ البيانُ والإدغامُ، سواء كان في كلمة واحدة كـ(حَيِيَ) و(عَيِيَ) و(حَيَّ) و(عَيَّ)، أو في كلمتين كقولك: (لن يَغزُوَ وَاقدٌ) و(لن يرمِيَ ياسرٌ)، فالإدغامُ لاجتماع المثلين، والبيانُ لأنّه لو أُدغم احتاجَ إلى إسكانِ الأولى، فيصيرُ كقولك: (يَغزُوْ واقدٌ)، و(اظلِمِيْ يَاسِراً)[2]، وذلك يجب فيه البيان

---

(١) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٩.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠: ١٣٩.

للزوم السكون، وهاهنا جاز لكون السكون عارضاً للإدغام.

وقرأ «أبو عمرو»[1] نحوَ قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] و﴿نُودِيَ يَـٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١][2] بالإظهار والإدغام.

وكذلك إن سَكَنَ ما قبلَ هذه الياء جاز فيها الإخفاء نحو: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦][3]، و﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] و﴿وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠][4].

«ويَمْتَنِعُ الإدغامُ إذا سَكنت وما قبلها حَرَكَةٌ من جنسها»

إذا سكنت الواوُ وانضمَّ ما قبلها، أو سكنتِ الياءُ وانكسرَ ما قبلها امتَنَعَ إدغامُها، كقولك: (يغزُوْ واقِدٌ)، و(يَرْمِيْ يَاسرٌ)، و﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣][5]، و﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥]، وذلك لأنّه كمل مدّهما بسبب كون ما قبلهما من جنسهما فيصيران بمنْزلة الألف؛ لأنَّ الألفَ لا يكون ما قبلها إلاَّ من جِنْسِهَا فَلاَ تُدْغَمُ كما لا تُدْغَمُ الألفُ؛ إذ لو أدغمت لذَهَبَ المدُّ، وينضمُّ إليه ضعفُ الإدغام فيكون إجحافاً بالكلمة.

والضمير في قوله: «إذا سكنت» للواحدة في قوله: «تدغم كل واحدة منهما».

فقد تلخَّص مما ذكرنا:

أنّه لا يُدغم في (الهمزة)، ولا في (الألف)، ويُدغمُ في (الباءِ): الباءُ والفاءُ، وفي (التاءِ): التاءُ، والثاءُ، والجيمُ، والدالُ، والذالُ، والطاءُ، والظاءُ، واللامُ، وفي (الثاء): ما أدغم في التاء إلاّ الجيمَ، وفي (الجيمِ) ما أدغم في التاء إلّا اللامَ، وفي (الحاءِ): الحاءُ والعينُ، وكذا الهاءُ بعد قلبه حاءً، وفي (الخاءِ): الخاءُ والغينُ.

---

(١) انظر الإقناع ١: ٢٣٥، والنشر ١: ٢٨٤.

(٢) ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَـٰمُوسَىٰٓ﴾.

(٣) ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾. وقرأ أبو عمرو وغيره بإسكان الهاء في (فَهْيَ). وفيها الشاهد. انظر النشر ٢: ٢٠٩.

(٤) ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

(٥) ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.

وفي (الدالِ) و(الذالِ): ما أدغم في الثاء وفي الراء الراءُ واللامُ والنونُ، وفي (الزاي) و(السينِ): التاءُ والثاءُ والدالُ والذالُ والزايُ والسينُ والصادُ والطاءُ والظاءُ والـلامُ، وفي (الشين): ما أُدغم في التاء، والشين والضاد / . [٧١٧]

وفي (الصَّادِ): ما أُدغم في السين، وفي (الضادِ): التاءُ والثاءُ والدالُ والذالُ، والضادُ والطاءُ والظاءُ واللامُ، وفي (الطاءِ) و(الظاءِ): ما أُدغم في الثاء، وفي (العينِ): العينُ، وكذا الحاء بعد قلب العين حاءً، وفي (الغينِ): الخاءُ والغينُ، وفي (الفاءِ): الباءُ والفاءُ، وفي (القافِ) و(الكافِ): القافُ والكافُ.

وفي (اللامِ): اللامُ والنونُ، وفي (الميمِ): الباءُ والميمُ والنونُ، وفي (النونِ): اللامُ والنونُ، وفي (الهاءِ): العينُ والهاءُ، وكذا الحاء بعد قلب الهاء حاءً، وفي (الواوِ) و(الياءِ): النونُ والواوُ والياءُ. ومُفَصَّلُ ما تقدّم يَدُلُّك على هذا المجمل.

«ولِثِقَلِ التكريرِ حَذَفُوا أحدَ المِثْلَيْنِ في (ظَلْتُ) و(مَسْتُ) بفتح الفاء وكسرها، و(أَحَسْتُ) و(يَتَقِي) و(يَتَسِعُ)»

هذا ليس بإدغام، وإنما هو نوع من الإعلال؛ للتخفيف كراهيةَ اجتماع المتجانسات، كما كان الإدغام كذلك، وذلك قولهم في: (ظَلِلْتُ) و(مَسِسْتُ) و(أَحْسَسْتُ): (ظَلْتُ)، و(مَسْتُ) و(أَحَسْتُ).

وإنّما فعلوا ذلك لأنّه لمّا اجتمع المثلان في كلمة وتعذَّر الإدغامُ لسكون الثاني منهما، ولم يُمكنْ تحريكُه لاتّصال الضمير به حَذَفُوا الأوّلَ منهما، وهو الحرفُ المتحرّك، حذفًا على غير قياسٍ، وإنما حذفوا المتحرِّك لأنهم لو حذفوا الساكنَ لاحتاجُوا إلى تسكينِ الأوّل لأجل الضّميرِ، فيكثُرُ التَّغْيِيرُ[1].

قال «أبو العباس»[2]: شبّهوا المضاعف هاهنا بالمعتل فحذف في موضع حذفه فقالوا: (ظَلْتُ) و(مَسْتُ) و(أَحَسْتُ)، كما قالوا: (قُمْتُ)، و(بِعْتُ)، و(أَقَمْتُ)، كما

---

(١) انظر المفصل ٤٣٣، والكناش ٢: ٣٤٣.

(٢) في المقتضب ١: ٣٨٠. وانظر الكتاب ٤: ٤٢١.

استويا في باب (رَدَّ) و(قام)، وإنّما يُفعل ذلك في موضع لا تَصِلُ إليه الحركة بوجهٍ من الوجوه، وذلك في (فَعَلْتُ) (فَعِلْن) للزوم السكون.

وأمّا إذا لم يتصل به هذا الضمير فلا يُحذف منه شيءٌ؛ لأنّه قد تدخله الحركة إذا ثنَّيْتَ أو جمعتَ نحو: (مَسّا) و(أحسَّا) و(مَسُّوا) و(أحَسُّوا) و(مَسِّي)، و(أحِسِّي) وهذا الحذف ليس بجيّدٍ ولا حسَنٍ.

وفي (ظَلْتُ) و(مَسْتُ) لغتان فتح الأول وكسره، فمَنْ فتح حذف العين وترك الفاء مفتوحة على حالها، ومَنْ كسر الفاء ألقى عليها كسرة العين ثم حذفها ساكنة.

وأمّا (أحَسْتُ) فليس فيه إلّا فتحُ الحاء لإلقاء حركة العين عليها؛ إذ لو حذفوا السين الأول مع حركتها لاجتمع ساكنان: الفاء، والسين الأخيرة، فكان يؤدي إلى تغيير ثان، وفي التنزيل: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وأنشد «الأخفش»[(١)]:

٢١٩٠ - مِسْنا السَّماءَ فَنِلْناها وطالَهُمُ ... حتَّى رَأَوْا أُحُداً يَهْوِي وثَهْلانا

وقال «أبو زُبَيْد الطائي»[(٢)]:

٢١٩١ - سِوَى أنّ العِتاقَ مِنَ المَطايا ... أحَسْنَ به فَهُنَّ إليهِ شُوسُ[(٣)]

وربّما قالوا: (حَسِيْنَ)[(٤)]، كأنّه أعلّ الحرف الثاني فَقَلَبَهُ ياءً على حَدِّ (قَصَّيْتُ أَظْفَارِي) و(تَظَنَّيْتُ).

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] [(٥)] بكسر القاف وفتحها، فيجوز أن يكون من هذا، حُذفت الراء الأولى من (اِقْرِرْنَ) و(اقْرَرْنَ)، بعد أن نقلت كسرة الراء، من (قَرَرْتُ بِالمكانِ) بالفتح (أَقِرُّ) أو فتحتها من (قَرِرْتُ) بالكسر (أَقَرُّ) بالفتح إلى

---

(١) في معاني القرآن ١: ٢٣٦، لأوس بن مغراء القريعي. والبيت من قصيدة له طويلة يفخر بها بمضر وقريش.

(٢) البيت في ديوانه ٦٣١، ضمن كتاب شعراء إسلاميون.

(٣) البيت في المقتضب ١: ٣٨٠، والمنصف ٣: ٨٤، وشرح التصريف ٥٢٠، والمفصل ٤٣٤.

(٤) وهو رواية ثعلب في مجالسه ٢: ٤١٨.

(٥) وانظر شرح الشافية للرضي ٣: ٢٤٥.

القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها.

ويجوز أن يكونَ المكسورُ من (وَقَرَ، يَقِرُ، وَقاراً)[١] وهو الرّزانةُ والثّبات، والمفتوح من (قارَ، يَقارُ) إذا اجتمع، ومنه (القارَةُ) وهي الأَكَمَةُ، لاجتماعها. لُغَةٌ حكاها «الزمخشري».

ومنه قول «عَضَلٍ» و«الدِّيش» معاً ابني «الهُون بن خُزَيْمَةَ»[٢]: (اجتَمِعُوا وكونوا قارَةً) ولهذا سمّوا (قارةً).

وقيل: إنّما سُمُّوا (قارةً) لأنَّ «الشَّدَّاخَ» أراد تفريقهم في قبائل كنانة فقال رجل منهم:

٢١٩٢ - دَعُــونا قــارَةً لا تُنْـفِـرُونـا فَنُجْفِــلَ مِثْــلَ إجْفــالِ الظَّلِــيمِ[٣]

أي: دعونا مجتمعين كالقارةِ التي هي الأَكَمَةُ.

وأمّا قوله: (يَتَّقي)، (يَتَّسِع)، فإنّما أورده تنبيهاً على أنّهم قد عَدَلوا إلى التخفيف بالحذف حيث يمكن الإدغام، فقالوا: (يَتَقِي) و(يَتَسِع)، حذفُوا التاء الساكنة التي هي بَدَلٌ من فاءِ الفعلِ من (يَتَّقِي) و(يَتَّسِع) كراهَةَ التضعيف، وطَلَباً للتخفيف، لِكثرة هاتين الكلمتين في كلامهم[٤].

فَحَذْفُهُمْ في (ظَلْتُ)، و(مَسْتُ) مع أنّه لم يُمكن الإدغامُ أَوْلَى، وإنّما حَذَفوا الأصليّة لأنّها ساكنةٌ، والزائدة قويّةٌ بالحركة، كما ذكرنا في (ظَلْتُ).

ومَن قال: (تَقَى، يَتْقِي) كـ(رَمَى، يَرْمِي) فأصلُهُ: (وَقَى، يَوْقِي)، فلو أبقوا الواوَ للزِمَ حذفُها في المضارع لوقوعها بين الياء والكسرة، فأبدلوا من الواو تاءً حتى

---

(١) قاله الفرّاء. انظر اللسان (قور) ٥: ١٢١.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد ١٧٨.

(٣) البيت في الاشتقاق لابن دريد ١٧٩، واللسان (وقر) ٥: ١٢٣.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٤٨٣.

لا يقع حَذْفٌ.

«وعَلْماءِ بَنُو فُلانٍ»

يريدون: (على الماء)، فسقطت همزةُ الوصل للدَّرْج، وألفُ (على) لالتقاء الساكنين، هي ولام المعرّفة، فصار اللفظُ (عَلَلْماءِ)، فكرهوا اجتماعَ المثلين، ولم يمكنِ الإدغامُ لتحرّكِ الأول وسكون الثاني، فحذفوا لامَ (على) كما حذفوا اللام في (ظَلْتُ) فصار (عَلْماءِ).

قال «الفرزدق»[1]:

٢١٩٣ - فما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرةٍ ... ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالدِ[2]

ويروى:

وما غُلِبَ القَيْسِيُّ من ضعف قُوَّةٍ[3]

ويروى:

.... من ضَعْفِ حِيْلَةٍ[4]

قال «المازني»: رأيتُ هذا البيت في كتابٍ بخطِّ «سيبويه» في باب الإدغام[5].

---

(١) هو بيت مفرد، انظر ديوانه ٢١٦.

(٢) البيت في تحصيل عين الذهب ٥٩٩، والنكت ٢: ١٢٧٧، والمقتضب ١: ٣٨٦، والتعليقة ٥: ٢١٩.

(٣) انظر النكت ٢: ١٢٧٧. وفيه: (وما غُلب القيسيّ من سوء سيرةٍ).

(٤) وهي رواية الديوان ٢١٦.

(٥) البيت لم يُذكر في متن كتاب سيبويه في النسخ المطبوعة التي بين أيدينا، وإنّما ذكره الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب ٥٩٩، قال: «وفي بعض النسخ في آخر الكتاب: مما يُحْمَلُ عن المازني أنّه ألفاهُ مُثْبَتًا فيه قول الفرزدق:

فما سُبِقَ القيسيّ من سوءِ سيرةٍ ... ولكن طَفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالدِ

وأراد بالقيسيّ: (عمرَ بن هبيرة الفزاري)، وبخالدٍ: (خالدَ بن عبد الله القسري)». وفي التعليقة ٥: ٢١٩: «قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت بخطّ سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له: عبد السلام بن جعفر، للفرزدق:

فما سبق القيسيّ من ضعف حيلة ... ولكن طفت عَلْماءِ قُلْفَةُ خالدِ

وقال آخر[١]:

٢١٩٤- غَـداةَ طَفَـتْ عَـلْماءِ بَكْرُ بنُ وائِـلٍ　　　وعاجَـتْ صُـدُورُ الخَيْـلِ شَـطْرَ تَمـيمِ[٢]

وَوُجِدَ في هذا البيت بخطِّ «الزمخشري» (عالماءِ) بالألف، وهو القياس؛ لأنَّ ألف (على) ولامه حذفتا فاتَّصلت العين من (على) بما بعدَه وهو (الماء)، فتكتب بالألف كما تكتب (كالماء)، و(بالماء) بالألف، وإنّما كتبهُ النحاة (عَلْماءِ) بغير ألفٍ لبيان اللفظ الذي صار إليه بعد التغيير ليُوافق الخَطُّ اللفظَ.

«وقالوا: (بَلْحارث)، في (بني الحارث)، وكذلك كلُّ قبيلةٍ فيها اللام غير مُدغمة»

مما حُذِفَ استخفافاً على غير قياسٍ لظهور الدليل عليه قولُهم في كلِّ قبيلةٍ تظهر فيها لام المعرفة[٣] ولم تدغم، كـ(بني العَنبر) و(بني العجلانِ) و(بني الحارثِ) و(بني الهُجَيْم): هؤلاء (بَلْعَنْبَر) و(بَلْعَجْلاَن)، و(بَلْحَارِثِ) و(بَلْهُجَيْم)، فيحذفون النونَ لقربها من اللام، ولذلك تُدغم إحداهما في الأخرى، وهم يكرهون توالي المثلين؛ إذ الياء الفاصلةُ سَقَطَت لالتقاء الساكنين، ولم يمكنِ الإدغامُ لسكونِ لامِ المعرفةِ فإنّها لا تتحرّكُ البتة، ولا يفعلون ذلك في (بني النّجار) و(بني التَّيم)؛ لئلا يجمعوا عليه إعلالين: الإدغامُ، والحذفُ، ولأنَّ اللامَ إذا كانت مُدغمةً لم يبين مخرجُها، فكأنه لم يلتقِ المتقاربان[٤].

وهكذا الكلام في قولهم: (مِلْعِبء) و(مِلْكَذِب)، و(مِلآن)، يريدون: (مِنَ العبء) و(من الكَذِب) و(من الآن)، ونظائرها.

يريد: (على الماء)». اهـ. وانظر شرح المفصل ١٠: ١٥٥.

(١) قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٥٠٠: «قال الأصبهاني في الأغاني: ذكر المبرد أن الشعر لقطري بن الفجاءة، وذكر الهيثم بن عدي وخالد بن خِداش أنّه لعمرو القنا، وذكر وهْب بن جرير أنّه لحبيب بن سهم التميمي، وذكر أبو مِخْنَف أنّه لعبيدة بن هلال اليشكري، وقال المديني: هو لصالح بن عبد الله العبشمي. والله تعالى أعلم» اهـ.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧٧. والمفصل ٤٣٤، وشرح المفصل ١٠: ٤٣٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٩٨.

(٣) انظر الكتاب ٤: ٤٨٤.

(٤) انظر شرح المفصل ١٠: ١٥٥.

[ضرورات الشعر] [(١)]

«فصل:

«قد يُضطَرُّ الشاعرُ لإقامةِ وَزْنٍ أو قافِيَةٍ إمَّا إلى زيادةٍ فيزيدُ حركةً، أو حرْفاً من حُروفِ المعاني، أو حروف المباني»

الشعرُ مفارقٌ للكلام المنثورِ؛ لأنَّ الشِّعرَ هو القولُ الموزونُ المقفَّى، [ويدلّ على معنًى بالوضع] [(٢)]، فبسبب اشتراط الوزن فيه انحصر في أجزاء معلومة العدد، مؤلّفة من حركاتٍ وسواكن لا تُجاوز، وضاق مجالُ الكلام فيه، فأُبيحَ لقائله مخالفةُ المناهج المسلوكة بتغيير الألفاظ عن استعمالها الظاهر، ليقيم بذلك وزنَ شعره أو قافيته، بخلاف من يأتي بالكلام المنثور فإنّ ميدانَه واسعُ الأطراف، يأخذ في أساليب كلامه كيف شاء وأراد، ولأجل ذلك يجيءُ الساجعُ بسجعةٍ أطول من سجعة، ويخالف بينهما في ترتيب المتحرّكات والسواكن، كقوله: (إذا طَلَعَتِ النَّعائم، أيقظَ البردُ كُلَّ نائم، وابيضّت البهائم، من الصَّقيعِ الدائم)[(٣)].

وهذا في الشّعرِ غيرُ ممكن، وذلك لاشتراطِ الوزنِ في الشعر، وعدمِ اشتراطِهِ في غيره.

ثمّ لا يجوزُ للشاعر أن يُغَيِّرَ الألفاظَ كيف أراد، وإنّما يجوز له ما فيه ردٌّ إلى أصل قد كان له أخرجه عنه قياسٌ لزمه، أو اطّراد استمرّ به، أو استخفاف لعلّةٍ واقعةٍ، فحينئذٍ يحسُنُ أخذُهُ، ويجوزُ القياسُ عليه، فإنّ لنا أنْ نقيسَ في حالِ الضرورةِ على ما سلكوه في حال الضرورة، كما لنا أن نقيسَ في حال الاختيارِ على ما سلكوه في حال الاختيار.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة منّي.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من د، وأثبتّه من ع، وقد أورده الزنجانيُّ أيضًا في معيار النظّار في تعريفه للشعر، وهو تعريف قدامة بن جعفر. انظر نقد الشعر لقدامة ٦٤.

(٣) أورده السيوطي في المزهر ٢: ٥٣٠، نقلًا عن ابن قتيبة في كتابه الأنواء، قال: «قال ساجع العرب: إذا طلعت النعائم، توسّفَت التَّهائم، وخلص البرد إلى كلّ نائم، وتلاقت الرِّعاء بالتَّهائم».

فإن وَقَعَ على غير هذا الوجه فهو قبيحٌ مستهجنٌ لا يُقاس عليه ولا يؤخذ به.

قال «سيبويه»: [١] «وليس شيء يقصدون إليه إلّا وهُمْ يُحاوِلونَ به وجهاً».

فإن جهلنا ذلك فإنّما جهلنا ما علمه غيرنا، أو يكون وَصَلَ إلى الأوّل شيءٌ لم يصلْ إلى الآخر.

وقد ذكرنا كثيراً من أنواع الضرورة في الفصول المتقدّمة فنشيرُ هاهنا إلى أمثلة ما أشرنا إليه في المختصر، مع ما يحضرنا من النكت واللطائف - إن شاء الله تعالى - فنقول:

أنواع ضرورات الشعر عَشرة:

النوع الأول: الزيادة، وذلك إمّا زيادةُ حركةٍ، بأن تحرّك ساكناً، وهذا يكون بكسر المجزوم، أو المبنيّ على السكون، / كقول «امرئ القيس»[٢]: [٧١٩]

٢١٩٥ - ألمْ تَرَياني كلّما جئتُ طارِقاً وجـدتُ بها طِيباً وإنْ لم تَطَيَّبِ

وقولِ «دريد بن الصمّة»[٣]:

٢١٩٦ - صَبا ما صَبا حتىّ عَلا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فلَمّا عَلاهُ قالَ للباطِلِ: ابْعَدِ

وقول الآخر[٤]:

٢١٩٧ - إذا اسْتَحَثُّوها بِحَوْبِ أَوْ حَلِ[٥]

وبتحريكِ عين (فَعْل) أو (فُعْل) و(فِعْل)، كقول «زهير»[٦]:

---

(١) في الكتاب ١: ٣٢ برواية (يُضْطَرُّونَ) مكان (يقصدون). وانظر الاقتراح ٢٤٥.

(٢) ديوانه ٤١.

(٣) الشعر والشعراء ٣٨٧.

(٤) هو أبو النجم العجلي. والبيت في ديوانه ٢٠٦. برواية: (إذا استحثّوها بحوب أو حِلِ)

(٥) الرجز في الكتاب ٤: ٢١٦. و(الحوب): كلام يُقال للإبل لتسرع. و(حَلْ) بسكون اللام: كلام آخر تُزجر به الإبل.

(٦) شرح شعر زهير ١٢٩.

٢١٩٨- ثمَّ اسْتَمَرُّوا فَقالُوا: إنَّ وِجْهَتَكُمْ ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ[١]

واسم الموضع (رَكّ)[٢]، وقول «الأعشى»[٣]:

٢١٩٩- نَحْنُ الفَوارِسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضاحِيَةً جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ[٤]

وقول «الهذلي»[٥]:

٢٢٠٠- إذا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قامَتا مَعَهُ ضَرْباً أَلِيماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[٦]

وإمّا زيادةُ حرفٍ من حروف المعاني، أو من حروف المباني: **فحروف المعاني** كتنوين المنادى وقد ذكرناه في بابه، وكتنوين ما لا ينصرف.

---

(١) البيت في المنصف ٢: ٣٠٩، والممتع ٢: ٦٤٤.

(٢) «قال الأصمعي: قلتُ لأعرابيّ: أين (رَكَكٌ)؟ فقال: لا أعرفه، ولكن هاهنا ماءٌ يُقال له: (رَكٌّ)، فاحتاجَ فأظهر الإدغامَ» شرح شعر زهير لثعلب ١٢٩. وقال أبو سعيد السيرافي في كتابه ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٠: «واسم الماء (رك) فاضطرّ الشاعر إلى تحريك الكاف الأولى بحركة الراء». وانظر ضرائر الشعر لابن عُصفور ١٨.

(٣) ديوانه ٦٣.

(٤) وكتب على حاشية (د) بخط المؤلف ما يأتي:

«قالوا الرُّكوبَ فَقُلْنا تِلْكَ عادَتُنا أو تَنْزِلُونَ فَإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

و(الحنو): منعطف الوادي، وقيل: هو حِنْوُ قُراقِر الذي ذكره» الأعشى «[ديوانه ٢٥٩]، يقال:

هُمُ ضَرَبُوا بالحِنْوِ حِنْوِ قُراقِرٍ مُقَدِّمَةَ الهامُرْزِ حتىَ تَوَلَّتِ

و(فطيمة) امرأة، وهي بنت شراحيل بن عوسجة». اهـ. وقيل: (فطيمة) موضع بالبحرين، انظر الأزمنة والأمكنة ١: ٣٠٧.

ورواية الديوان: (يوم العين) مكان (يوم الحنو)، قال د. محمد حسين: «ومن رَوَى (يوم الحِنو) فهو مخطئٌ؛ لأنّ يوم الحِنو هو يوم ذي قار، وأحسن الناس بلاء فيه هم بنو شيبان، قوم يزيد بن مسهر الذي يهجوه الأعشى بهذه القصيدة، فغيرُ معقولٍ أن يستعلي عليه الأعشى مفاخرًا بهذا اليوم».

والبيت في الكتاب ١: ٤٠٦، والشاهد في قوله: (عُزُلُ) حيث ضمّ الزاي ضرورة.

(٥) هو عبد مناف بن رِبْع الجُرَبيّ.

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ٢: ٦٧٢، والأصول ٣: ٤٤٩، والمنصف ٢: ٣٠٨. والشاهد في قوله: (الجِلِدا)، حيث كسر العين إتباعًا لحركة الفاء ضرورةً.

كقول «ابنِ الدُّمَيْنة»[١]:

٢٢٠١- عَهِدْتُ بها وَحْشاً عليها بَراقِعٌ   وهَذي وُحُوشٌ أصبَحَتْ لم تَبَرْقَعِ

وقد أشبعنا القول فيه في باب (ما لا ينصرف)، وذكرنا ما يجوز صرفه وما لا يجوز.

وقد تُزاد حروفُ المعاني في اختيار الكلام كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] [٢]، ونظائره كثير قد سبقت في الكتاب.

وأمّا حروفُ المباني فكزيادةِ حروفِ اللين، بأن تُشْبَعَ الحركةُ فيتولّد منها الحروف المناسبة للحركة.

فالواو كقوله:

٢٢٠٢- ممكورةٌ جُمُّ العِظامِ عُطْبُولْ   كَأَنَّ في أَنْيابِها القَرَنْفُولْ[٣]

أراد: (القَرَنْفُل).

والياء كقول الفرزدق:

٢٢٠٣- تَنْفِي يَداها الحَصا في كُلِّ هاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ[٤]

---

(١) ديوانه ٨٩. وابن الدُّمينة هو عبد الله بن عبيد الله بن أحمد، أبو السريّ. المتوفى نحو سنة ١٣٠ هـ. من بني عامر بن تيم الله، من خثعم. والدُّمينة أمّه. شاعرٌ من أرقّ الناس شعرًا، أكثرُ شعرِه الغَزَلُ والنسيب والفخر. سمط اللآلي ١: ١٣٦، ٢٦٤، ومعاهد التنصيص ١: ١٦٠، والأعلام ٤: ١٠٢.

(٢) على اعتبار أنّ الباء مزيدة في المفعول به، بدليل قراءة زرّ بن حُبيش: ﴿تُنْبِتُ الدُّهْنَ﴾. انظر الدر المصون ٨: ٣٢٨.

(٣) البيت في الخصائص ٣: ١٢٤، والإنصاف ٢: ٧٤٩، واللسان (قرنفل) ١١: ٥٥٦، والممتع ١: ١٥٦، برواية:

خُودٌ، أناةٌ، كالمهاةِ، عُطْبُولْ   كأنّ في أنيابها قَرَنْفُولْ

(٤) البيت في ديوانه ٢: ٥٧٠. والكتاب ١: ٢٨، والخصائص ٢: ٣١٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٢١٤، وضرائر الشعر ٣٦.

أراد: (الصَّيارِف).

والألف كقول «ابن هَرْمة»[١]:

٢٢٠٤-فأنت مِنَ الغَوائِل حين تُرْمَى ... ومِـنْ ذَمِّ الرِّجـالِ بِمُنْتَـزاحِ[٢]

أراد: (بمُنتَزَح).

ومن ذلك مدُّ المقصور، وقد أجازه الكوفيون بالقياس على قصر الممدود، وقال الشاعر:

٢٢٠٥- سَيُغْنيني الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي ... فَـلا فَقْـرٌ يَـدُومُ ولا غِنـاءُ[٣]

ومنعه البصريون[٤]؛ لأنّه إخراجُ الشيءِ عن أصلِهِ؛ لأنّه يكونُ بزيادةِ حرفٍ ليس من نفس الكلمة، بخلافِ قصر الممدود، فإنّه ردُّ الشيءِ إلى أصلِهِ؛ إذ الأصلُ عدمُ الزيادة، وأمّا البيتُ فغيرُ معروفٍ، على أنّه يجوزُ أن يكونَ (الغِناءُ) مصدرَ (غانَى زيدٌ عَمْراً مُغاناةً وغِناءً)، كما تقول: (راماه مُراماةً، ورِماءً) فـ(تَغانَيا) كـ(تَرامَيا).

أنشد «الجوهري»[٥] لـ«المغيرة بن حَبْناء التميمي»[٦]:

---

(١) هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هَرْمة، الفهري المدني. المتوفى في خلافة الرشيد سنة ١٧٦ هـ شاعر مفلق فصيح، وهو آخر من يُحتجّ بشعره من الفصحاء. تاريخ بغداد ٦: ١٢٧، والبداية والنهاية ١٣: ٥٨٦، وفيض نشر الانشراح ١: ٦١٩، وخزانة الأدب ١: ٨، ٤٢٥.

(٢) البيت في ديوانه ٩٢، وسر صناعة الإعراب ١: ٢٥، ٢: ٧١٩، والخصائص ٢: ٣١٦.

(٣) البيت في الإنصاف ٢: ٧٤٧، والإعراب في جدل الإعراب ٤٧، وفيض نشر الانشراح ٢: ١٠٢١.

(٤) عدا أبا الحسن الأخفش، فإنّه ذهب إلى رأي الكوفيين.

(٥) في الصحاح (غنى) ٦: ٢٤٥٠.

(٦) ونسبه المبرد في الكامل ١: ١٢٥ إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، كما نُسب في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢: ٥٥٥ إلى الأبيرد الرياحي، وإلى سيار بن هبيرة. والمغيرة بن حبناء هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، شاعر إسلامي، كان من رجال المهلب بن أبي صفرة، واشتهر بنسبه إلى أمّه، وقيل: (حبناء) لقبٌ غَلَبَ على أبيه لجبنه، واسمه (حُيَيْن). مات شهيدًا في (نَسَف) على مقربة من بخارى، نحو سنة ٩١ هـ. الشعر والشعراء ١٩٥، سمط اللآلي ٢: ٧١٥، خزانة الأدب ٣: ٦٠١، الأعلام ٧: ٢٧٨.

٢٢٠٦ - كِلانا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَياتَهُ وَنَحْنُ إذا مُتْنا أَشَدُّ تَغانِيا(١)

ويروى: (غَناءً) بفتح الغين، وهو الإجزاء والكفاية، فلا يكونُ فيه ضرورةٌ حينئذٍ.

ثم إذا جوّزنا مدَّ المقصورِ على رأي الكوفيين، فقياسُ مذهبِ «الفرّاء» أن لا يجوز ذلك إذا خَرَجَ إلى ما له نظيرٌ في الكلام، كما هو مذهبه في قَصْرِ الممدود، فلا يجوزُ مدُّ مثل (دُنيا)؛ لأنّ (فُعْلى) أفعل التفضيل لا تكون ممدودةً أبداً(٢).

«أو يُثْبِتُ ما حقُّه الحذفُ من حركةٍ أو حَرْفٍ»

فالحركةُ: كضمّ المنقوص مرفوعاً، كقول الشاعر(٣):

٢٢٠٧ - تَراهُ - وقَدْ فاتَ الرُّماةَ - كأنَّهُ أمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ(٤)

وكسره مجروراً كما أنشد «سيبويه»(٥):

٢٢٠٨ - لا بارَكَ اللهُ في الغَواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ(٦)

وقال آخر:

٢٢٠٩ - شَرَيْتُ جِيادَ الخَيْلِ وابْتَعْتُ مُقْرَفا كَمُشْتَرِي بِالخَيْلِ أَحْمِرَةً بُتْرا(٧)

وقال آخر:

---

(١) البيت في الكامل ١: ١٢٥، وأمالي المرتضى ١: ٣١، والمغني ١: ٢٧٠.

(٢) انظر الخلاف في الإنصاف ٢: ٧٤٥.

(٣) هو أبو خراش خويلد بن مرة الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢١٩.

(٤) البيت في المنصف ٢: ٨١، والخصائص ١: ٢٥٨، والممتع ٢: ٥٥٦. ورواية السكري (مُصغيَ) منصوبة على الحال.

(٥) في الكتاب ٣: ٣١٣، والبيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات. انظر شرح شواهد المغني ٢: ٦٢٠.

(٦) البيت في المقتضب ٣: ٣٥٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٥، والمنصف ٢: ٨١.

(٧) البيت في ارتشاف الضرب ٥: ٢٤٣٦، وقد ورد الشطر الثاني في الخصائص ٣: ٢٧٩. وضرائر الشعر ٢٢٤ برواية: (مشترئ) بالهمز. وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٠٩ برواية: (مشترِي). والقياسُ فيها: (مُشْتَرٍ) بحذف الياء والتنوين.

٢٢١٠- ما إنْ رَأيْتُ ولا أرَى فِي مُدَّتِي كَجَوارِيٍ يَلْعَبْنَ في الصَّحْراءِ[١]

ويُروى لـ «جرير»[٢]:

٢٢١١- فَيَوْماً يُجازِينَ[٣] الهَوَى غَيْرَ ماضِيٍ ويوماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[٤]

وفتحِه مجروراً، كقول «الفرزدق»:

٢٢١٢- فلو كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُهُ وَلكِنَّ عَبْدَ الله مَولى مَوالِيا[٥]

وقد ذكرنا في (باب ما لا ينصرف) أنّ «يونس» و«عيسى» و«أبا زيد» و«الكسائي» يُجرونَ المعتلّ مُجرى الصحيح[٦]، فكلُّ ما يُصرف نظيرُه من الصحيح يَصرِفُونَه، وما لم يُصرف لا يصرفونه، فعلى رأيِهم لا ضرورةَ في قول «الفرزدق»، وعلى رأيِ البصريِّين فيه ضرورةٌ، وكان القياس أن يقول: (مَوْلَى موالٍ)، فأجراه مُجرى الصحيح للضرورة.

والحرفُ: كإثباتِ لامِ المعتلِّ في حال الجزم، كقوله[٧]:

---

(١) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٤، وشرح المفصل ١٠: ١٠٤، وشرح الشافية ٣: ١٨٣. والشاهد فيه قوله: (جواريٍ)، حيث جمع بين ضرورتين، كسر الياء في حال الجر، وصرف ما لا ينصرف.

(٢) ديوانه ٤٥٥، برواية: (ما صِبًا).

(٣) كُتِبَ على حاشية (د): (خ بوافين). وهي رواية ابن عصفور في الممتع ٢: ٥٥٦. وكُتِبَ أيضًا على حاشية (د) ما يأتي:

«زيادة: وقال آخر:

باسِلةُ الوَقْعِ سرابيلُها بِيضٌ إلى دانِيها الظاهِرِ»

والبيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٤٧.

(٤) البيت في الكتاب ٣: ٣١٤، والنوادر ٥٢٤، والمنصف ٢: ٨٠، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٦.

(٥) البيت في الكتاب ٣: ٣١٣، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٧١، وشرح المفصل ١: ٦٤.

(٦) انظر شرح المفصل ١: ٦٤.

(٧) نُسب البيت إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق. انظر إرشاد الأريب ١١: ١٥٨.

٢٢١٣- .... لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ(١)

و:

٢٢١٤- أَلَمْ يَأْتِيكَ(٢)..........

و(٣):

٢٢١٥- .... ولا تَرَضَّاها(٤)...............

وقد ذكرناها في (باب الفعل).

/ «أو يَفُكُّ مُدْغَماً» [٧٢٠]

أنشد «سيبويه»(٥) لـ «قعنب بن أمّ صاحب»(٦):

٢٢١٦- مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي ... أنّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا(٧)

---

(١) جزء من بيت وتتمته:

هجوتَ زبّان ثمّ جئتَ معتذرًا ... من هَجْوِ زبّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

والبيت في ضرائر الشعر ٤٥، وشرح المفصل ١٠: ١٠٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٠٦.

(٢) قاله قيسُ بن زهير العبسي. انظر النوادر ٥٢٣، وهو جزء من بيت وتتمته:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

والبيت في الكتاب ٣: ١٦، والمنصف ٢: ٨١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٧، وضرائر الشعر ٤٥.

(٣) نُسب الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩.

(٤) تتمة الرجز:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ

ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّقْ

وهو في الخصائص ١: ٣٠٧، وشرح المفصل ١٠: ١٠٦، وضرائر الشعر ٤٦.

(٥) في الكتاب ١: ٢٩.

(٦) هو قعنب بن ضَمْرة، من بني عبد الله بن غطفان، من شعراء العصر الأموي، يقال له: ابن أمّ صاحب، كان في أيام الوليد بن عبد الملك، وله هجاء فيه. توفي نحو سنة ٩٥ هـ. سمط اللآلي ١: ٣٦٢، شرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٩٠، والأعلام ٥: ٢٠٢.

(٧) البيت في النوادر ٢٣٠، والمنصف ١: ٣٣٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ١٣٢، وضرائر الشعر ٢٠.

وأنشد «أبو الفتح» في «الخصائص»[١]:

٢٢١٧- وإنْ رأيتَ الحِجَجَ الرَّوادِدا
قَواصِراً بالعُمْرِ أوْ مَوادِدا[٢]

وقال الراجز:

٢٢١٨- الحَمْدُ لله العَليِّ الأَجْلَلِ[٣]

وقال آخر:

٢٢١٩- إنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَه
مالِيَ في صُدُورِهم مِنْ مَوْدَدَه[٤]

وقال «زهير»:

٢٢٢٠- ثم اسْتَمَرُّوا وقَالُوا: إنَّ مَشْرَبَكُمْ ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْ رَكَكُ[٥]

أراد: (ضنُّوا)، و(الرَّوادّ)، و(مَوادّ)، و(الأجلّ)، و(مَوَدّة)، ففكّ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الإدغام.

«أو يُشَدِّدُ مُخَفَّفًا»

---

(١) ١: ١٦١، والرجز لرؤبة، انظر ديوانه ٤٥.

(٢) الرجز في النوادر ٤٥٧، وضرائر الشعر ٢٠. والشاهد في قوله: (الرواددا)، و(مواددا)، يريدُ: (الرواد) و(مواد).

(٣) هو أبو النجم العجلي، انظر ديوانه ٢٠٤. والنوادر ٢٣٠، والمنصف ١: ٣٣٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٣.

(٤) نُسب الرجز إلى العجاج في التنبيهات ٢٣١. وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٣، وضرائر الشعر ٢١.

(٥) كُتب هذا البيت والذي قبله على حاشية (د)، وكُتبت كلمةُ (استقاموا) أسفلَ كلمة (استمروا)، و(أحد جبلي طيِّئ) أسفل كلمة (سلمى)، وكتب (واسم الموضع رَكّ) بعد البيت. وقد تقدّم تخريجه.

أنشد «سيبويه»[١]:

٢٢٢١ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا[٢]

وهذا على إجراء الوصل مُجرى الوقف؛ لأنّ التضعيفَ فيه جائزٌ، وهو في الأسماء الستة أقربُ، ليكون بدلاً من اللام المحذوفة، لكنّ فيه لبساً بالمضاعف.

قالت «أمّ كعب بن زهير»[٣] ترقِّصُهُ:

٢٢٢٢ - لا نَـوْمَ لي إنْ لَمْ يَكُـنْ بجنبـي
مُلْتَصِقـاً ولـو بِظَـهْـرِ الـتُّرْبِ
فَدَتْـهُ أمـي وفَـداه أَبِّـي
وكُـلُّ مَـنْ آمُلُـهُ مِـنْ صَحْبِـي

وقال «زهير بن أبي سُلمى»[٤]:

٢٢٢٣ - مُحافَظَتي على الجُلَّى وعِرْضِي وحِفْظِي الوُدَّ لِلأَخِّ المُداني

وقال «العجاج»[٥]:

٢٢٢٤ - قد رَضِيَ الناسُ به فسَمَّهْ

---

(١) في الكتاب ١: ٢٩، لرؤبة بن العجاج. وهو في ملحقات ديوانه ١٨٣.

(٢) الرجز في المنصف ١: ١٠، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٧٢، وضرائر الشعر ٥١.

(٣) هي كبشة بنت عمّار بن عَديّ بن سُحَيْم، من بني عبد الله بن غطفان، وهي أم سائر أولاد زهير. الأغاني ١٧: ٣٨.

(٤) البيت في شرح شعر زهير ٢٦٢، برواية: (وبذلي المالَ للخِلّ المُداني). وفي رسالة الصاهل والشاحج ٥٨٨ أورده المعري منسوبًا إلى كعب بن زهير.

(٥) الرجز في ملحقات ديوانه ٤١٥، ونُسب في اللسان (فمم) ١٢: ٤٥٩ إلى محمّد بن ذؤيب العماني الفقيمي، وقيل: هو لجرير.

يا ليتَها قد خرجتْ من فَمِّهْ
حتى يعودَ الملكُ في مَضَمِّهْ[١]

يُروى: (فمّهْ) بفتح الفاء وضمّه.

وقال آخر:

٢٢٢٥ - ألا ليتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ ليلةً   وهَنِّيَ جاذٍ بَيْنَ لِهْزِمَتَي هَنِّ[٢]

«وإمّا إلى نُقْصانٍ، فَيَحْذِفُ حركةً أو حرفاً من حروفِ المعاني، أو حروفِ المباني»

هذا هو النوع الثاني من أنواع الضرورات.

أمّا حذفُ الحركة، فذهبَ إليه «سيبويه» في المرفوع والمجرور[٣]، كقول الشاعر:

٢٢٢٦ - وناعٍ يُخَبِّرُنا بِمَقْتَلِ سَيِّدٍ   تَقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الأَنامِلُ[٤]

وقال آخر[٥]:

٢٢٢٧ - إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ[٦]

وقال آخر:

٢٢٢٨ - بِكُلِّ مُدَمّاةٍ وكُلِّ مُثَقَّفٍ   تَنَقّاهُ مِنْ مَعْدِنْهِ في البَحْرِ جالِيهْ[٧]

---

(١) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ٤١٥. وانظر شرح المفصل ١٠: ٣٣، والممتع ١: ٣٩١.

(٢) نُسِبَ إلى سُحَيم عبد بني الحسحاس. انظر شرح التسهيل ١: ٤٥. والبيت في اللسان (هنا) ١٥: ٣٦٧، وتعليق الفرائد ١: ١٤٥، وفي شرح التسهيل ١: ٤٥ برواية: (لهزمتي هنِدِ) بدل (لهزمتي هنِ).

(٣) قال في الكتاب ٤: ٢٠٣: «وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر..».

(٤) البيت في معاني القرآن ٢: ١٢.

(٥) هو أبو نُخَيْلَة. انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٩، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٢٢٥.

(٦) الرجز في الكتاب ٤: ٢٠٣، ومعاني القرآن ٢: ١٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٩.

(٧) البيت في تعليق الفرائد ١: ١٨٤. والشاهد في قوله: (من معْدِنْهِ) حيث أسكن النون وهي مجرورة بـ(من).

ولا يجيزه «المبرد» ويغيّر جميع ذلك[١].

وكذلك يجوزُ إسكانُ المضموم والمكسور لثقلهما، فالمضمومُ كقوله[٢]:

٢٢٢٩- أَنَوْراً، سَرْعَ، ماذا يافَرُوقُ؟ وحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ[٣]

أراد: (سَرُعَ).

والمكسورةُ كقوله[٤]:

٢٢٣٠- فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ، كَما ضَجْرَ بازِلٌ مِنَ الأُدْمِ، دَبْرَتْ صَفْحَتاه، وغارِبُهْ[٥]

أراد: (ضَجِرَ)، و(دَبِرَتْ).

وأجازَ «أبو سعيد»[٦] إسكانَ عينِ (فَعَل) المفتوحة، وأنشد:

٢٢٣١- على مَحالاتٍ عُكِسْنَ عَكْسَا إذا تَسَدَّاها طِلابٌ غَلْسَا[٧]

أراد: (غَلَسا).

وأنشدَ «الجوهريُّ» لرؤبة[٨]:

٢٢٣٢- أَوْطَنْتُ وَطْناً لم يَكُنْ مِنْ وَطَني لَوْ لَمْ يَكُنْ عامِلَها لم أَسْكُنِ[٩]

---

(١) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٢.

(٢) قال الأصمعي: هو لجزء بن رباح أبي شقيق الباهلي، وقال الأخفش الأصغر: هو لمالك بن زُغْبَة الباهلي. انظر الاختيارين ١٩٦، وقد يُنْسَب لأبيه زُغْبَة الباهلي.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١: ١٧١، وشرح المقدمة الجزولية ١: ٤٢١، وشرح التسهيل ١: ١٩٧.

(٤) البيت للأخطل. انظر ديوانه ٢١٧.

(٥) البيت في المنصف ١: ٢١، وشرح المفصل ٧: ١٢٩.

(٦) في كتابه ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٧.

(٧) الرجز في ضرائر الشعر ٨٤، وارتشاف الضرب ٥: ٢٤٠٦، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ١٨.

(٨) الصحاح (وطن) ٦: ٢٢١٤.

(٩) الرجز في اللسان (وطن) ١٣: ٤٥١.

أراد: (وَطَناً)، وخالفه «ابنُ جنّي»(١).

ومن ذلك إسكانُ المنقوص المنصوب، وهو جائزٌ بالاتفاق، فإنّ من العربِ من يشبّه الواوَ والياءَ بالألفِ لقربها منها فيسكنها في حال النّصب، ويستوي لفظُ المرفوع والمنصوب، فتقول: (لن يَغْزُوْ) و(لن يَرْمِيْ)، بإسكانِ الواوِ والياءِ، كما يُسكنهما في الرفع، نحو: (يَغْزُوْ) و(يَرْمِيْ).

/ قال «عامر بن الطفيل»: [٧٢١]

٢٢٣٣- فَما سَوَّدَتْنِي عـامِرٌ عَـنْ وِراثَـةٍ   أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـمُوْ بـأُمٍّ وَلا أَبِ(٢)

وقال «الأعشى»:

٢٢٣٤- فَآلَيْتُ لا أَرْثِي لَها مِـنْ كَلالَـةٍ   ولا مِـنْ حَفًـى حَتَّـى تُلاقِـيْ مُحَمَّـدا(٣)

أسكنَ الواوَ في (أسمُوْ)، والياءَ في (تُلاقيْ)، فمنهم من يجعل ذلك لغةً، ومنهم من يجعَلُهُ ضرورةً.

قال «المبرد»: وهو من الضرورات المستَحْسنة؛ لثقلِ الحركةِ على حرفِ العلّةِ.

ويجوزُ في بيت «الأعشى» أن تكون التاءُ للخطاب، ويكون قد خَرَجَ إلى خطابِ

---

(١) انظر المنصف ١: ٢١.

(٢) البيت في ديوانه ١٣، ٢٨، والخصائص ٢: ٣٤٢، وشرح المفصل ١٠: ١٠٠، وتعليق الفرائد ١: ١٨١. والشاهد في قوله: (أن أسمُوْ) حيث أسكن الواو، وهي في موضع نصب. وكتب على حاشية (د) بخطّ المؤلِّف ما يأتي:

«قبله:

وإنّي وإنْ كُنْـتُ ابـنَ سـيِّدِ عامِـرٍ   وفارِسَـها المَشْهُـورَ في كـلِّ مَوْكِـبِ

فـما سـودتني ....البيت

وبعده:

وَلَـكِنَّنِـي أَحْمِـي حِـماهـا وأَتَّقِـي   أذاهـا وأَرْمـي مَـنْ رَماهـا بِمَـنْكِبِ»

(٣) البيت في ديوانه ١٣٥، والرواية فيه: (تزورَ) بدل (تلاقيْ). وعليه فلا شاهدَ في البيت. وانظره في شرح المفصل ١٠: ١٠٢، والكناش ٢: ٢٨٨. وكُتب بين السطور في (د): (عليه السلام).

ناقته بعد الغيبة، ويُسمّى ذلك في علم البديع (التفاتاً)[1] كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلا يكون فيه شاهدٌ.

وقال آخر[2]:

٢٢٣٥- يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أثافِيْها   بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصاراتٍ فَوادِيْها[3]

وكان ينبغي أن يقول: (إلّا أثافِيَها) بالنّصب؛ لأنّه استثناءٌ من مُوجبٍ، ويجوزُ أن يكونَ (أثافِيْها) مرفوعاً من قبيل الحمل على المعنى، كأنّه قال: (لم يبقَ إلّا أثافِيها).

كما قال الفرزدقُ:

٢٢٣٦- وعَضُّ زَمانٍ يا بنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ   مِنَ المالِ إلّا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[4]

كأنّه قال: (بقي مُجَلَّفٌ).

وقال الراجز:

٢٢٣٧- سَوَّى مَساحِيْهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ
تَفْلِيلُ ما قارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ[5]

يريد: (مساحِيَهُنَّ)، فأسكن.

وفي المثل: «أعطِ القَوْسَ بارِيَها»[6]، أسكن الياءَ؛ لأنّ الأمثالَ يقعُ فيها ما لا يقعُ في

(١) انظر معيار النظّار قسم البديع ٢٤٢.

(٢) نُسب في الكتاب ٣: ٣٠٦ لبعض السعديين، وهو الحطيئة، والبيت في ديوانه ١١١.

(٣) انظر الخصائص ١: ٣٠٧، والمنصف ٢: ١٨٥، وشرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤١٠.

(٤) انظر ديوانه ٢: ٢٦. برواية: (مجرّف) بدل (مجلّف)، والبيت في معاني القرآن ٢: ١٨٢، ومجاز القرآن ٢: ٢١، والخصائص ١: ٩٩.

(٥) قاله رؤبة. والرجز في ديوانه ١٠٦. والكتاب ٣: ٣٠٦، والمنصف ٢: ١١٤، وشرح المفصل ١٠: ١٠٣.

(٦) المعنى: استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه. انظر جمهرة الأمثال ١: ٥٠، والمستقصى ١: ٢٤٧، ومجمع الأمثال ١: ٤٧٩، وفصل المقال ٢٤١.

غيرها، وضَمَّنَ المَثَلَ مَنْ قال[1]:

٢٢٣٨- يا بارِيَ القَوْسِ بَرْياً لَسْتَ تُحْكِمُهُ   أَفْسَدْتَ قَوْسَكَ أَعْطِ القَوْسَ بارِيَها[2]

وقال آخر[3]:

٢٢٣٩- ولَو أَنَّ واشٍ باليَمامَةِ دارُهُ   ودارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيا[4]

وقال آخر:

٢٢٤٠- فكَسَوْتُ عارٍ جَنْبُهُ، فَتَرَكْتَهُ   جَذْلانَ، جادَ قَمِيصُهُ ورِداؤُهُ[5]

وأمّا حذفُ الحرفِ فحذفُ حروفِ المعاني كحذفِ الجارّ والجازم، وحذف (أنْ) من خبر (عسى) ونظائرهما، وقد سَبَقَ في أبوابها.

وكحذفِ العاطفِ، وذلك أن يُجاءَ بالأسماء على سبيلِ التعديد، تقولُ العربُ: (أكلتُ لبناً سمكاً تمراً)[6]. أرادوا: (وسمكاً وتمراً).

وأنشدَ «ابنُ جني» في «الخصائص»[7]:

٢٢٤١- وكَيْفَ لا أَبْكِي عَلى عَلّاتي

---

(١) نُسب البيت إلى الحطيئة، وليس في ديوانه. وقال المفضّل بن سلمة في الفاخر ٣٠٤: «ويُقال: إنّ أوّل من قال ذلك الحطيئة».

(٢) البيت في شرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤١١. ومحاضرات الأدباء ١: ٢٢٠.

(٣) هو المجنون، والبيت في ديوانه ٢٩٤.

(٤) البيت في شرح الشافية ٣: ١٨٣.

(٥) البيت في المرتجل ٤٤، والممتع ٢: ٥٥٧ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٦) حكاه أبو عثمان. انظر الخصائص ١: ٢٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٣٥.

(٧) ١: ٢٩٠، ٢: ٢٨٠.

صَبائِحــي غَبائِــقِي قَيْــلاتِي[١]

أراد: (وغَبائقي، وقَيْلاتي).

وأمّا قولُ الشاعر:

٢٢٤٢- كيفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أمْسَيْتَ مِمّا   يَـزْرَعُ الـوُدَّ في فُـؤادِ الكَـريـم[٢]

ليس على حذفِ حرفِ العطفِ لأنّهما جُملتان، وقيل: تقديرُه (وكيفَ أمسيتَ)؛ لأنّ العطفَ أشَدُّ ربْطاً.

وحذفُ حروفِ المباني، وأكثر ما يجيء ذلك في اللينة.

فمن حذفِ الألفِ قولُ «رؤبة»[٣]:

٢٢٤٣- وصَّانِيَ العَجَّاجُ فِيما وَصَّنِي[٤]

وحذفُها من قولهم: (يا غُلاما)، يعني (يا غُلامِي)، كقول «متمّم بن نُوَيْرة»[٥]:

٢٢٤٤- يا لَـهْفَ مِنْ عَرْفـاءَ ذاتِ فَلِيلَـةٍ   جــاءَتْ إليَّ عــلى ثَـلاثٍ تَخْمَـعُ[٦]

ومن حذفِ الواوِ حذفُها من (هو) كقوله[٧]:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٦٣٥، وضرائر الشعر ١٦١.

(٢) البيت في الخصائص ٢: ٢٨٠. وضرائر الشعر ١٦١.

(٣) انظر ملحقات ديوانه ١٨٧.

(٤) الرجز في الإنصاف ٢: ٥٤٦.

(٥) هو متمم بن نويرة بن جمرة بن شدّاد اليربوعي التميمي، أبو نهشل، شاعر فحل، صحابي، من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام، المتوفى نحو سنة ٣٠ هـ. انظر الإصابة ٧٧١٩، سمط اللآلي ١: ٨٧، خزانة الأدب ١: ٢٣٦.

(٦) البيت في المفضليات ٥٢.

(٧) نُسب البيت إلى العُجَير السلولي. انظر ضرائر الشعر ١٢٦. إلّا أنّ الذي في شعره رويُّه اللام (ذلولُ) بدل (نجيبُ). انظر الإنصاف ٢: ٥١٢. وقيل: للمخلب الهلالي.

٢٢٤٥ - فَبَيْناهُ[1] ....

وقد أنشدناهُ. وهي ضرورةٌ قبيحة؛ لأنّه حَذَفَ الواوَ القويّةَ بالحركة، إلّا أن يكون على لغة مَنْ يقول: (هُوْ) بالإسكان.

وليس كذلك قوله[2]:

٢٢٤٦ - فما لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وما لَهُ   مِنَ الرِّيح فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبا[3]

فإنّه حذفَ واواً تسقُطُ في الوقف.

كما أَجْرَى الوصلَ مُجرى الوقف مَنْ قال[4]:

٢٢٤٧ - فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُهُ   ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ[5]

وحذفُها من المعتلّ اللام، كقوله:

٢٢٤٨ - مَنْ كانَ لا يَعْلَمُ أنّي شاعِرُ   فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزاجِرُ[6]

ومن حذفِ الياء حذفُها من (هي) كقوله:

٢٢٤٩ - .... إذْهِ مِنْ هَواكا[7]

---

(١) الأصل: (فبينا هو يشري)، وما ذكره جزء من بيت وتتمه:

فبيناه يشري رحله قال قائل: لمن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

والبيت في الخصائص ١: ٦٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦، وخزانة الأدب ٥: ٢٥٧.

(٢) هو للأعشى، ديوانه ١١٥. مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٠، والإنصاف ٢: ٥١٦.

(٤) يُنسب البيت ليعلى بن الأحول الأزدي.

(٥) البيت في معاني القرآن للأخفش ١: ٢٧، قال: «وهذا في لغة أزد السّراة زعموا كثيرًا». والأغفال للفارسي ٢: ٣٢٣، والمنصف ٣: ٨٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٩.

(٦) الرجز في معاني القرآن ١: ١٦٠، والخصائص ٣: ٣٠٣، وضرائر الشعر ١٥٠. والشاهد في قوله: (فيدنُ) حيث حَذَفَ لام الأمر وأبقى عملَها.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٢٧، وتمامه:

دارٌ لسُعدى إذْهِ من هواكا

وقد سبق في موضعه.

وحذفُها من المعتلّ اللام، كقوله:

٢٢٥٠ - لَيْسَ تَخْفَى يَسارَتِي كُلَّ يَوْمٍ ولقد يُخْفِ شِيمَتِي إعْسارِي[1]

أراد: (يُخْفِي).

ومِنَ المنقوصِ أَنْشَدَ «سيبويه»[2]:

٢٢٥١ - وأَخُو الغَوانِ متى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ويَصِرْنَ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ[3]

أراد: (الغواني)، وأنشد أيضاً[4]:

٢٢٥٢ - وطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[5]

أراد: (الأيدي).

وجاء الحذف في باب (مفاعيل) كثيراً في الشعر، كقوله[6]:

٢٢٥٣ - كأَنَّ شُعاعَ الشَّمْسِ في حَجَراتِها مَصابِيحُ رُهْبانٍ زَهَتْها القَنادِلُ[7]

وانظر الخصائص ١: ٨٩، والإنصاف ٢: ٦٨٠، وضرائر الشعر ١٢٦.

(١) البيت في الإنصاف ١: ٣٨٨.

(٢) في الكتاب ١: ٢٨. والبيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٩، برواية: (النساء) بدل (الغوانِ). فلا شاهد فيه حينئذٍ.

(٣) البيت في المنصف ٢: ٧٣، والإنصاف ٢: ٥٤٥، وضرائر الشعر ١٢٠.

(٤) في الكتاب ١: ٢٧. ونُسب في اللسان (يدي) ١٥: ٤٢٠ لمضرس بن ربعي الأسدي، كما نُسب أيضا ليزيد بن الطثرية، وأنكره ابن بري. انظر اللسان (جزز) ٥: ٣٢٠.

(٥) البيت في المنصف ٢: ٧٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٣، والإنصاف ٢: ٥٤٥، وضرائر الشعر ١٢٠.

(٦) البيت للمُزَرِّد بن ضرار، واسمه يزيد بن ضرار الذبياني الغطفاني، أخو الشمّاخ. وقيل هي لجزء بن ضرار. انظر المفضليات ٩٣.

(٧) البيت في المفضليات ٩٩.

أراد: (القَنادِيل).

وقد يحذفون الحرف الصحيح كنونِ (لكن)، أنشد «سيبويه»[١] لـ «النجاشي»[٢]:

٢٢٥٤- فَلَسْتُ بِآتِيهِ ولَا أَسْتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ[٣]

وقال آخر:

٢٢٥٥- لاكِ الشقاء ولاكِ الحَينُ ساقهما من حيث كانا إلى تلك المَقادِيرِ

وقال «لبيد»[٤]:

٢٢٥٦- دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأَبانِ فَتَقادَمَتْ بِالحِبْسِ والسُّوبانِ[٥]

يريد: (المنازل).

وقال «علقمة بن عَبَدة»[٦]:

٢٢٥٧- كَأَنَّ إِبْرِيقَهُمْ ظَبيٌ على شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبا الكَتَّانِ مَرْثُومُ[٧]

أراد: (بِسبائِبِ الكَتَّانِ)، جمع سَبِيبَة، وهي الشُّقَّةُ[٨].

ومن ذلك قصرُ الممدود، وذلك جائز من غيرِ شرطٍ؛ لأنه حَذْفٌ لحرفٍ زائدٍ على حروف الكلمة، قال «الأعشى»:

---

(١) في الكتاب ١: ٢٧.

(٢) هو قيس بن عمرو بن مالك، من بني الحارث بن كعب، من كهلان. شاعر مخضرم، اشتهر في الجاهلية والإسلام، أصله من نجران. توفي نحو سنة ٤٠ هـ. الشعر والشعراء ١٥٢، وسمط اللآلي ٨٩٠، وخزانة الأدب ٢: ١٠٥.

(٣) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٥، والمنصف ٢: ٢٢٩، والإنصاف ٢: ٦٨٤.

(٤) البيت في ديوانه ٢٠٦.

(٥) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٢، والخصائص ١: ٨١، وضرائر الشعر ١٤٢.

(٦) ديوانه ٤٦. برواية: (ملثوم) بدل (مرثوم).

(٧) البيت في الخصائص ١: ٨٠، والمفضليات ٤٠٢، وضرائر الشعر ١٤٢.

(٨) أي: الثوبُ الرقيقُ. اللسان (سبب) ١: ٤٥٦.

٢٢٥٨- والقارحَ العَدّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ   ما إنْ تَنالُ [يَدُ] [١] الطَّوِيلِ قَذالَها[٢]

يريد: (العَدّاء).

وقال «الفرّاء»[٣]: إنّما يجوزُ قصرُ الممدود إذا خَرَجَ إلى ما لَهُ في الكلام نظيرٌ، كقوله:

٢٢٥٩- لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وإنْ طالَ السَّفَرْ[٤]

لأنّ (فَعْلَى) يكون اسماً كـ(سَلْمَى)، ولا يجوزُ عنده قَصْرُ (حَمْراء)؛ لأنَّ مؤنَّثَ (أَفْعَل) لا يكونُ مقصوراً، وكذلك لا يُجيزُ قصرَ مثل (أَنْبياء)، و(شُهَداء)؛ لأنَّ قَصْرَهما يكون بناءً ليس عليه الجمع.

ومن ذلك الترخيمُ في غيرِ النداء، أنشد «سيبويه»[٥]:

٢٢٦٠- وهَـذا رِدائِي عِنْدَهُ يَسْتَجِدُّهُ   لِيَسْلُبَنِي عِـزّي أَمالَ بنَ حَنْظَلِ[٦]

أراد: (ابنَ حنظَلَةَ).

وقال آخر[٧]:

٢٢٦١- إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ   أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا[٨]

أراد: (ابنَ حارثةَ).

---

(١) (يدا) في د. وأثبتُّ ما هو في ع؛ لموافقته رواية الديوان.

(٢) البيت في ديوانه ٢٩. وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٨، والإنصاف ٢: ٧٥٢.

(٣) انظر ضرائر الشعر ١١٨، مع ردّ ابن عصفور عليه.

(٤) الرجز بلا نسبة في المنقوص والممدود للفرّاء ٢٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٧، وضرائر الشعر ١١٦.

(٥) في الكتاب ٢: ٢٤٦، وهو للأسود بن يعفر النهشلي. انظر النوادر ٤٤٧.

(٦) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٩٥، وسمط اللآلي ٢: ٩٣٥.

(٧) هو أوس بن حبناء التميمي. انظر الكتاب ٢: ٢٧٢.

(٨) البيت في الإنصاف ١: ٣٥٤.

وأنشد «سيبويه»[١] لـ «ابن أحمر»[٢]:

٢٢٦٢- أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وَطَلْقٌ وعَبَّادٌ وآوِنَةً أُثالَا[٣]

وزعم أنّه أراد: (أُثالة) فرخّم.

وردّه «المبرّدُ»[٤]، وقال: ليس في الأسماء (أُثالة)، وإنّما في أساميهم (أُثال) في أسماء الأناسي، واسم جبل أيضًا[٥]، وقال: إنّه في البيت معطوفٌ على النون والألف في (يُؤَرِّقُنا).

وردّه «أبو سعيد»[٦] بأنّ البيتَ لـ «ابن أحمر» يرثي جماعةً قُتِلُوا، منهم (أُثال)، فلو كان كما زَعَمَ لكان (أثال) غيرَ مقتولٍ، وقال: إنّه مُنْتَصِبٌ بفعلٍ دلّ عليه (يُؤَرِّقُنا) وهو التذكُّرُ، كأنّه قالَ: ونَتَذَكَّرُ أُثالًا[٧].

---

(١) في الكتاب ٢: ٢٧٩.

(٢) هو عمرو بن أحمر بن العمرَّد بن عامر الباهلي، أبو الخطاب، المتوفى نحو سنة ٦٥ هـ. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وغزا في مغازي الروم، وأصيب بإحدى عينيه هناك، ونزل الشام. شاعر فصيح، كان يتقدّم شعراء زمانه. الإصابة ٥: ١٤٠، وسمط اللآلي ١: ٣٠٧، وخزانة الأدب ٦: ٢٥٧

(٣) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٩٨، والخصائص ٢: ٣٧٨، والإنصاف ١: ٣٥٤.

(٤) انظر الإنصاف ١: ٣٥٤.

(٥) «هو جبل لبني عبس بن بغيض، بينه وبين الماء الذي ينزل عليه الناس إذا خرجوا من البصرة إلى المدينة ثلاثة أميال، وهو منزلٌ لأهل البصرة إلى المدينة بعد (قوّ) وقبل (الناجية)». وقيل غير ذلك. معجم البلدان ١: ٨٩.

(٦) في كتابه ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٠.

(٧) قال أبو سعيد: «وهذا قولٌ أظنُّ الأصمعيَّ قاله في تفسير شعرِه».

وكُتِبَ على حاشية (د) بخطّ المؤلّف ما يأتي:

«فائدة: مَنْ حَذَفَ الياءات في أواخر الأفعال لم يفعل ذلك إلّا في موضع الرَّفع؛ لأنّها ساكنة فيه، كقوله: ﴿ما كُنَّا نَبْغِ﴾، و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، وكقول الشاعر:

لَيْسَ تَخْفَى بَسارَتِي قَدرَ يَوْمٍ ولقد يُخْفِ شِيمَتِي إعْسارِي

وقال آخر:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمَا جُودًا، وأُخرى تُعْطِ بالسيفِ الدّما

ولم يحذفها مفتوحةً؛ لأنّها حينئذٍ تكون قويّة بالحركة» اهـ.

/ ومِنَ الحذفِ منعُ صرفِ المنصرِفِ على رأيِ الكوفيين، والاجتزاءُ بالضمة عن الواو، وحذفُ نون الوقاية من (ليت) و(من) و(عن)، وحذفُ نون التوكيد من الفعل، وحذفُ ضميرِ الشأن مع (إنّ) و(ظننت)، والعطفُ على المضمر المرفوع من غير تأكيدٍ بمنفصلٍ، وعلى المضمرِ المجرورِ من غير إعادةِ الجارّ. ٧٢٢

وقد تقدَّم جميعُ ذلك في أبوابها.

«أو يُخَفِّفُ مُشَدَّداً»

كقول «المرّار»[1]:

٢٢٦٣- تَطَأُ الخَزَّ ولا تُكْرِمُهُ وتُطِيلُ الذَّيْلَ مِنْهُ وتَجُرْ[2]

وهو في القافيةِ المقيّدةِ كثيرٌ، وقد يجيءُ في حَشْوِ البيت، كقوله:

٢٢٦٤- سَرَيْنَا إلَيهِمْ كافَةً في ....

يعني: (كافّةً).

«وإمّا إلى إبدالِ حَرْفٍ من حَرْفٍ، أو اسمٍ من اسمٍ»

هذا هو النوعُ الثالثُ من أنواع الضرورات وهو الإبدال.

وذلك إمّا بإبدالِ حرفٍ من حرفٍ، كإبدالِ الهمزة من ياءِ المنقوصِ، كقوله:

---

(١) هو المرار بن مُنْقِذ، وقيل: هو زياد بن منقذ بن عمرو الحنظلي، من بني العدويّة من تميم. المتوفى نحو سنة ١٠٠هـ. وصفه الآمدي بأنّه شاعر مشهور. المؤتلف والمختلف ١٧٦، وسمط اللآلي ٢: ٨٣٢، وخزانة الأدب ٥: ٢٥٣، والأعلام ٣: ٥٥.

(٢) البيت في المفضليات ٩١.

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري. انظر ضرائر الشعر ١٣٥. برواية:

فَسِرْنا إليهم كافَةً في رحالهم جميعًا علينا البَيْضُ لا يتخشّعُ

وانظره في اللسان (كفف) ١١: ٢١٦.

٢٢٦٥- قَدْ كادَ يَذْهَبُ بالدُّنْيا ولَذَّتِها   مَوالِئٌ كَكِباشِ العُوسِ سُحَّاحُ[١]

يُروى هكذا: (موالِئُ) بالهمز، كأنّه لمّا أراد تحريكَ الياءِ للشِّعر - وكان من حقِّ الياء إسكانها في حال الرفع - أَبْدَلَ منها الهمزةَ كما أَبْدَلَها منها في (بائعٍ) و(رِداءٍ).

ويُروى: (مَوالِيٌ) بالياءِ الخالصةِ[٢]، حَرَّكَ ياءَ المنقوص في حالِ الرَّفعِ لضرورةِ الشعر. وقد سَبَقَ نظائرُه.

وإمّا **بإبدالِ اسمٍ من اسمٍ**، وذلك إذا كانَ معه اسمٌ لا يَتَّزِنُ[٣] معه الشِّعرُ، فيُغَيِّرُهُ[٤] عن هيئتِهِ، وذلك إمّا بأن يُنْقِصَ منه بعضَ حروفِهِ ويُبقي الباقي على هيئته، ويُسَمَّى (التثليمَ)[٥]، كقول «أميّة بن أبي الصلت»[٦]:

٢٢٦٦- لا أرَى مَنْ يُعِينُني في حياتي   غيرَ نفسي إلّا بني إسْرالِ

أراد: (بني إسرائيل).

وكقول آخر[٧]:

٢٢٦٧- وكلّ صَمُوتٍ نَثْلَةٍ تُبَّعِيَّةٍ   ونَسْجِ سُلَيْمٍ كُلَّ قَضَّاءَ ذَائِلِ

أراد: (سُلَيمان) - عليه السلام -، فحذف الألف والنون. **وغَلِطَ في المعنى**؛ لأنّ

---

(١) البيت لجرير بن عبد الله البجلي. انظر شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٢. وهو في ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٥، وضرائر الشعر ٢٢٤.

(٢) انظر شرح شواهد شرح الشافية ٤: ٤٠٢.

(٣) (تنوين) في ع.

(٤) (فغيّرة) في ع.

(٥) قال قدامة بن جعفر في نقد الشعر ٢٠٦: «التثليم: وهو أن يأتي الشاعر بأشياء يقصر عنها العروض، فيضطرّ إلى ثلمها والنقص منها». وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٢. وموارد البصائر لفرائد الضرائر ٢٠٣.

(٦) ديوانه ٦٥.

(٧) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه ١٨١.

الدروعَ مِن عَمَلِ داوُدَ لا من عَمَلِ سُليمان، عليهما السلام[١].

أو بأن يزيدَ فيه ما يصحّ معه الوزنُ، ويُسَمَّى (التذنيب)[٢]، كقول «الحماسي»[٣]:

٢٢٦٨ -وعافَتْ مِنْ جِبالِ الصُّغْدِ نَفْسِي ... وعافَتْ مِنْ جِبالِ خُوارَزْمِ[٤]

أراد: (خُوارَزم).

وقول «الكميت»[٥]:

٢٢٦٩ - لا كَعَبْدِ المليكِ أو كوليدِ ... أو سُلَيْمانَ بَعْدُ أو كَهِشامِ

أرادَ: (كعبدالملك).

أو بأن يُغيِّرَ الاسمَ عن هيئته، مع بقاءِ حروفِهِ الأصليَّة كلّها أو أكثرها، كقوله:

٢٢٧٠ - مِنْ نَسْجِ دَاودَ أبي سَلَّامِ[٦]

وقوله:

٢٢٧١ - فيه الرِّماحُ[٧] وفيهِ كُلُّ سابِغَةٍ ... جَدْلاءَ مُحْكَمَةٍ مِن نَسْجِ سَلّامِ[٨]

أراد: (سليمانَ) - عليه السلام[٩] -، وغَلِطَ في المعنى أيضاً كما ذكرناه.

---

(١) (عليه وعلى نبينا السلام) في ع.

(٢) قال قدامة بن جعفر في نقد الشعر ٢٠٧: «التذنيب: هو عكس التثليم، وذلك أن يأتي الشاعر بألفاظ تقصر عن العروض، فيضطرّ إلى الزيادة فيها».

(٣) هو شقيق بن سليك الأسدي. انظر شرح ديوان الحماسة ٢: ٧٧٩، والمُعرّب ٢٨٠.

(٤) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٩٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٦. ويُروى (خافت) بدل (عافت) و(خواءرزم) بدل (خوارزم).

(٥) ديوانه ٤٩٧.

(٦) الرجز للأسود بن يعفر. انظر اللسان (سلم) ١٢: ٣٠٠. وهو في الخصائص ٢: ٤٣٦.

(٧) (الرياح) في ع.

(٨)هو للحطيئة في ديوانه ٧٥، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٦٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٦.

(٩) (على نبينا وعليه الصلاة والسلام) في ع.

وقال «نهارُ بنُ تَوْسِعَةَ»[١]:

٢٢٧٢- كانَتْ خُراسانُ أرْضاً إذْ يَزِيدُ بها　　وكلُّ بابٍ من الخَيْراتِ مَفْتُوحُ
فاسْتَبْدَلَتْ قَتَباً جَعْداً أنامِلُه　　كأنّما وَجْهُهُ بالخَلِّ مَنْضُوحُ[٢]

قوله: (قَتَباً) يعني به «قُتَيْبَةَ بنَ مُسْلِمٍ»[٣].

وقال آخر:

٢٢٧٣- أبوكَ عَطاءٌ ألأمُ الناسِ كُلِّهِم　　فَقُبِّحْتَ مِنْ نَسْلٍ وقُبِّحَ مِنْ أصْلِ[٤]

وكان اسمُ أبيه «عطيَّة».

«وإمّا إلى تقديم ما حقّه التأخير»

هذا هو النوع الرابع من أنواع الضرورات.

وذلك كتقديم المعطوف على المعطوف عليه، كقول «الحماسي»[٥]:

٢٢٧٤- لَوْكانَ يُشْكَى إلى الأمْواتِ ما لَقِيَ الـ　　أحْياءُ بَعْدَهُمُ مِنْ شِدَّةِ الكَمَدِ
ثمّ اشتَكَيْتُ لأشكاني وصاحِبُه　　قبرٌ بِسِنْجارَ أو قَبْرٌ على قَهَدِ[٦]

يريد: (لأشكاني قبرٌ بسنجارَ وصاحبُه).

---

(١) هو نهار بن توسعة بن أبي عِتبان اليشكري، من بكر بن وائل، وكان أشعر بكر بن وائل في خراسان. الشعر والشعراء ١ ٢٧١.والمؤتلف والمختلف ١٩٣.

(٢) البيتان في الشعر والشعراء ١ ٢٧١ برواية: (فبدّلت بعده قردًا نُطيف به)، وفي مجمع الأمثال ١: ١٥٧ برواية: (حتى أتانا أبو حفصٍ بأسرته). ولا شاهد فيها.

(٣) هو أبو حفص قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلي. أمير فاتح، ولي الريّ في أيام عبد الملك بن مروان، وخراسان في أيام ابنه الوليد، اشتهر بفتوحاته، وكان راويًا للشعر عالمًا به. قتل سنة ٩٦ هـ. وفيات الأعيان ١: ٤٢٨، وخزانة الأدب ٣: ٦٥٧.

(٤) هو للبعيث يهجو به جريرًا. اللسان (عطا) ١٥: ٧١. وفي الخصائص ٢: ٤٣٧.

(٥) هو ضنان بن عبّاد اليشكري. معجم ما استعجم ٣: ٧٦٠.

(٦) البيتان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢: ٨٠٤.

وقال [يزيد بن الحكم][(١)]:

٢٢٧٥ - جَمَعْتَ وغَدْراً خِسّةً ونميمةً ... ثَلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عنها بمُرْعَوِي[(٢)]

أراد: (جمعت خسةً وغدراً)[(٣)].

ومن ذلك تقديم الفاعل على الفعل، وقد تقدّم في بابه، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٢٧٦ - سَأَلْنا مَنْ أباكَ سَراةُ تَيْمٍ ... تُسَوِّدُه فقالَ: أبي نِزارا[(٤)]

التقدير: سألنا أباك: مَنْ سَرَاةُ تَيْمٍ تُسَوِّدُه؟ فقال: أبي نزارا، أي: تُسَوِّدُ أبي نزارا.

وحذفه لأنّه محكيٌّ، كما قال تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠].

و(سراةُ) مبتدأٌ، و(تُسَوِّدُهُ) خبره. و(مَنْ) إمّا نصب بإضمار فعلٍ يدلُّ عليه (تُسَوِّدُهُ)، أو رفع بالابتداء، والجملةُ خبرٌ عنه، ويجوزُ على هذا رَفْعُ (نزار) على تقدير: هو نزارٌ، والنَّصبُ أقوى.

وعَدَّ «أبو سعيد» من التقديم والتأخير قولَ الشاعر[(٥)]:

٢٢٧٧ - كانَتْ فَرِيضَةُ ما تَقُولُ كما ... كانَ الزِّناءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ[(٦)]

يريد: كما كان فريضةُ الزّنا الرجمَ.

---

(١) (يزيد بن أم الحكم) في د، ع. والتصويب مني. سبقت ترجمته.

(٢) البيت في الأصول ١: ٣٢٦، والخصائص ٢: ٣٨٣.

(٣) كُتب على حاشية د بخطّ المؤلف ما يأتي:

«ومنه قول الآخر:

ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ ... عليكِ ورحمةُ الله السلامُ»

والبيت للأحوص، وهو في مجالس ثعلب ١: ٩٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢: ٨٠٥.

(٤) انظر البيت في مجالس العلماء ٢٥٣، ورواية العجز فيه هكذا: (فقال: أبي تسوّده نزارا).

(٥) هو النابغة الجعدي. والبيت في ديوانه ٢٣٥.

(٦) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٢، والإنصاف ١: ٣٧٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٠.

ومن قبيح التقديم والتأخير قولُ «الفرزدق» يمدح «إبراهيم بن هشام»[١] خال «هشام بن عبدالملك»[٢]:

٢٢٧٨ - ومـا مِثْلُـهُ في النَّـاسِ إلّا مُمَلَّكـاً　　أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهُ[٣]

والتقدير: وما مِثْلُه، أي: ما مِثْلُ هذا الممدوحِ في الناسِ حيٌّ يُقارِبُهُ إلاَّ مُمَلَّكاً، يعني: الخليفةَ[٤] أبو أمّ ذلك الملك أبو هذا الممدوح.

قدّم الاستثناءَ وفَصَلَ بين الصفة وهو (يُقاربه) وبين الموصوف وهو (حيٌّ) بما ليس منها، وفَصَلَ بين المبتدأ وهو (أبو أمّه) وبينَ الخبرِ وهو (أبوه) بما ليس منهما، وأتَى بهذه الألفاظ المتعسّفة[٥] ليدلّ به على أنّ الممدوحَ خالُ الخليفة.

«ومنه قلبُ الكلامِ»

/ من أنواعِ التقديمِ والتأخيرِ قلبُ الكلام، وهو أن يقْلِبَ العبارةَ إلى غيرِ ما قَصَدَه، كقول «عروة بن الورد»[٦]:　[٧٢٣]

---

(١) هو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي القرشي. أمير المدينة المنورة، اشتهر بشدّته وعتوّه، عزله هشام سنة ١١٥هـ فانقطع خبره. البيان والتبيين ١: ٣٢٠، والأعلام ١: ٧٨

(٢) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، خليفة أموي، كان ذا رأيٍ وحزمٍ. توفي سنة ١٢٥ هـ. النجوم الزاهرة ١: ٣٧٧، والأعلام ٨: ٨٦.

(٣) تتابع النحويون والبلاغيون على نسبة هذا البيت إلى الفرزدق، ولم أقف على البيت في ديوانه بهذا اللفظ في القصيدة التي مدح بها إبراهيم بن هشام، ولكن له بيت في الفخر قريب منه يخاطب فيه معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - قائلًا:

وكـم مـن أبٍ لي يـا معـاويَّ لم يكـن　　أبـوك الـذي مـن عبـدِ شـمسٍ يقاربـه

انظر البيت في الأصول في النحو ٣: ٤٦٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٧. ومختصر المعاني للتفتازاني ٢٥٣.

(٤) (يعني الخليفة) ساقط من ع.

(٥) (المتصفة) في ع.

(٦) البيت الثاني في ملحقات ديوانه ٧٣. ونُسب إلى العباس بن مرداس كما في أمالي المرتضى ١: ٢١٧.

٢٢٧٩-فلو أنّي شَهِدْتُ أبا سُعادٍ غَداةَ غَدٍ بِمُهْجَتِهِ يَفُوقُ
فَدَيْتُ بنفسِهِ نَفْسِي ومَالي وما آلُوكَ إلّا ما أُطِيقُ[١]

أراد أن يقول: فديتُ نفسَه بنفسِي ومالي، فَقَلَبَ.

وكقول «الأسلع بن [قُصافٍ]»[٢]:

٢٢٨٠- وشيَّبني أنْ لا يزالُ يُصِيبُني قَوارعُ إلّا تَغْرِقِ العظمَ تَكْسِرِ[٣]

أراد: إلّا تكسِرِ العظمَ تَغْرِق.

وكقول «الأجدع»[٤]:

٢٢٨١- فَأَصْبَحْنَ بالأجرَاعِ أجْرَاعِ تُرْتَمٍ يُقَلِّبْنَ هاماً في عُيُونٍ سَواهِمِ[٥]

أراد: يُقَلِّبْنَ عيوناً سَواهِم في هامٍ، فَقَلَبَ.

وأجازوا ذلك في اختيار الكلام أيضاً حيثُ لا إلباسَ، كقولهم: (أَدْخَلْتُ الخاتمَ في أصبعي) و(عَرَضْتُ الناقةَ على الماءِ)، و(إذا طَلَعَ الجَوْزاءُ انْتَصَبَ[٦] العُودُ في الحِرْباءِ)[٧].

---

(١) البيت في اللسان (تيز) ٥: ٣١٦، وضرائر الشعر ٢٦٩.

(٢) هو الأسلع بن قصاف بن عبد قيس بن حرملة بن مالك... بن زيد مناة. شاعر فارس مُجيد. المؤتلف والمختلف ٤٤. و(قضاب) في د،ع.

(٣) البيت في المؤتلف والمختلف ٤٤.

(٤) هو الأجدع بن الأيهم البلوي.

(٥) البيت في المؤتلف والمختلف ٥٠.

(٦) (انتضب) في ع.

(٧) انظر هذا القول في النوادر ٤٠٩، ٥٧٥، واللسان (حرب) ١: ٣٠٧، وفيه: «انتصب العود في الحِرباء، على القلب، وإنما هو انتصب الحِرْباءُ في العود، وذلك أنَّ الحِرْباء يَنْتَصِبُ على الحجارة – من شدّة الحرّ –.. والحِرباءُ: دويبة على شكل سامّ أبرص».

وأنشد «سيبويه»[١]:

٢٢٨٢ - تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أَجْمَعُ[٢]

أراد: مدخَلَ رأسِهِ الظِلِّ.

«وإمّا إلى تنكيرِ ما حَقُّه التعريفُ»

هذا هو **النوعُ الخامسُ** من أنواعِ الضروراتِ، ويجوز أن يُعَدَّ أيضاً من التقديم والتأخير، وذلك بأن يَجْعَلَ اسمَ كان نكرةً وخبرَها معرفةً، كقول «حسان»[٣]:

٢٢٨٣ - كَأَنَّ سَبِيئَةً مِن بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[٤]

جَعَلَ (مزاجَها) خبرَ (كان)، و(عسلٌ وماءُ) اسمَه؛ لضرورة الشعر.

ويجوزُ أن يَرْفَعَ (مزاجُها)، ويُضمِر في (يكون) ضَميرَ الشأن، أو ضمير (سَبيئةً)، و(مِزاجَها عسلٌ وماءُ) مبتدأٌ وخبرُهُ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ بأنّه خبرُ (كان).

ويجوز أن يُروَى: (يكون مزاجُها عسلاً)[٥]، برفع (مزاجُها) على أنّه اسم (كان) وبنصبِ (عسل) على أنه خبره، وتُرفع (ماء) بفعل مضمر، كأنه قال: خالطه ماء، أو وفيها ماء.

وقال «ابن أسد الفارقي»[٦]: يجوز أن يجعلَ (يكون) زائدةً. وهو غيرُ مستقيمٍ؛ لأنّ (يكون) فعلٌ مضارعٌ، وما يزادُ فيه حرفٌ لمعنى كيفَ يزاد كلّه؟!.

---

(١) في الكتاب ١: ١٨١.

(٢) البيت في معاني القرآن ٢: ٨٠، والأصول في النحو ٣: ٤٦٤، قال ابن السرّاج: «والنحويون يجيزون مثل هذا في غير ضرورة».

(٣) ديوانه ٥٦.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٦٨، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٤٩.

(٥) وهي رواية المازني. الإفصاح ٦٤.

(٦) في الإفصاح ٦٤. وقد ذكر خمسة أوجه في إعراب هذا البيت.

وأنشد «ابن جنّي» في ذلك لـ«القطامي»(١):

٢٢٨٤- قِفِـي قَبْـلَ التفُّـرقِ يـا ضُـباعا ... ولا يَـكُ مَوْقِـفٌ منـكِ الوَداعـا(٢)

رَفَعَ (موقفاً) على أنّه اسم (كان)، ونَصَبَ (الوداعَ)على أنّه خبرُه، والقوافي منصوبة، وبعده:

٢٢٨٥- قِفِـي فادي أسيرَكِ إنَّ قـومي ... وقَوْمَـكِ لا أرَى لهـم اجتماعـا(٣)

وقيل: لا حُجَّةَ لـ«ابن جني» فيه لوجوهٍ:

أحدِها: أنّ (موقفاً) نكرةٌ موصوفةٌ، وذلك قريبٌ من المعرفة، وتعريف (الوداع) جنسيٌّ، وذلك قريب من النّكرة.

الثاني: أن تجعلَ (كان) تامَّةً و(موقفٌ) فاعله، و(الوداعَ) منصوب بـ(موقف)؛ لأنّه مصدر، أي: قفي أنتِ ولا تقفي الوداع.

الثالث: أن تجعلَ (الوداعَ) منصوباً بـ(قِفِي) أي: قفي الوداعَ ولا تعجّليه، ثم قال: ولا يكُ موقفٌ منك وداعا، فحذفه لدلالة ما تقدَّم عليه.

الرابع: أن يكونَ (الوداع) منصوباً بفعلٍ مُضمرٍ، كأنّه قال: اطرحي الوداع، أو يكون (الوداع) مفعولاً له، والعامل فيه إمّا (قِفِي) وإمّا (يَك) وإمّا (موقف).

«وإمّا إلى فَصلِ ما حَقُّه الوَصْلُ»

هذا هو النوع السادس من أنواع الضرورات، وذلك بأن يَفْصِلَ بين العدد ومميّزه، وقد جاء ذلك بما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه، وهو الظرف، وحرف الجر،

---

(١) هو عمير بن شييم التغلبي، شاعر فحل مقلّ، شارك في الحروب بين قبيلة تغلب وقيس، ووقع في أسر (زفر) زعيم قيس، فمنّ عليه وأطلقه، وأعطاه مئة ناقة. أخباره في الأغاني ٢٠: ١١٨ – ١٣١.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٢٤٣، وضرائر الشعر ٢٩٦. وارتشاف الضرب ٣: ١١٧٩.

(٣) البيت في شرح شواهد المغني ٢: ٨٤٩.

قال الشاعر[١]:

٢٢٨٦ - فِي خَمسَ عشرةَ من جُمادَى ليلةً لا أستطيعُ على الفراشِ رُقادِي[٢]

أراد: فِي خمسَ عشرةَ ليلةً من جُمادَى[٣]. وقال آخر[٤]:

٢٢٨٧ - وأَشْهَدُ عِنْدَ اللهِ أَنِّي رَأَيْتُها وعشرون مِنْها إِصْبَعاً من وَرائِيا[٥]

أراد: وعشرون إصبعاً منها من ورائيا.

وقال آخر[٦]:

٢٢٨٨ - على أَنَّنِي بعدَما قَدْ مَضَى ثلاثون للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا[٧]

أراد: ثلاثون حولاً كميلاً للهجر.

ومن ذلك أن يَفْصِلَ بين المضاف والمضاف إليه، وقد ذكرنا في (باب الإضافة) أنّ المضاف يجري من المضاف إليه مجرى حرف التعريف الدّاخل عليه ويحلّ منه محلّ التنوين، وكما لا يجوز الفصل بين حرف التعريف وما دخل عليه، ولا بين التنوين وما دخل عليه لا يجوز بين المضاف والمضاف إليه، ومع ذلك فقد جاء الفصلُ بينهما، وهو على نوعين:

أحدهما: ما هو جائز في منثور الكلام ومنظومه، وذلك إمّا بلام الجرّ، كقولك: (لا يدَي لزيد ولا أبا لعمرو). وقد ذكرناه في (باب النفي بلا)، وإمّا بـ(ما) الزائدة، كقول «الفِنْدِ الزِّمَّاني»:

---

(١) هو جرير. ديوانه ١٢٢، برواية: (لي) بدل (في).

(٢) البيت في المقتضب ٣: ٥٦، وضرائر الشعر ٢٠٣.

(٣) حيث قدّم المجرور وفصل به بين خمس عشرة وتمييزه المنتصب به.

(٤) هو سُحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ٢١، برواية: (وعشرين) بدل (وعشرون).

(٥) البيت في شرح المفصل ٤: ١٣٠.

(٦) هو العباس بن مرداس.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ١٥٨، ومجالس ثعلب ٢: ٤٢٤، والإنصاف ١: ٣٠٨.

٢٢٨٩- يا طَعْنَةَ ما شَيْخٍ كبيرٍ يَفَنٍ بالِ[1]

أراد: (ياطعنةَ شيخٍ).

وقال «عنترة»[2]:/ [٧٢٤]

٢٢٩٠- يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

أراد: (يا شاةَ قَنَصٍ).

وإذا جازَ الفصلُ بـ (ما) الزائدة بين الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] مع أنّ الجارَّ لا يستقلُّ بنفسِهِ، فَبَيْنَ المضافِ والمضافِ إليه أولى بالجواز.

الثاني: ما لا يجوز عند البصريين إلّا في ضرورة الشعر، وذلك الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرّ، قال «ذو الرمّة»:

٢٢٩١- كأن أَصْواتَ -مِنْ إيغالِهِنَّ بنا- أواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَراريجِ[3]

يريد: كأنَّ أصوات أواخِرِ الميس من إيغالهنَّ بنا.

وقالت «الدُّرْنا بنتُ عَبْعَبَةَ»[4]:

---

(١) البيت في الاشتقاق لابن دريد ٣٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢: ٥٣٧، ورصف المباني ٢٧٩. ورُوي في بعض المصادر: «أيا طعنة ما شيخ ...»

(٢) البيت في ديوانه ٢١٣. وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧، وشرح المفصل ٤: ١٢، وضرائر الشعر ٨١، قال ابن عُصفور: «وزعم الكسائي أنّ العرب قد زادت من الأسماء (مَن) في الشعر، واستدلّ على ذلك بقول عنترة...»، وذكر البيت برواية: (من) بدل (ما).

(٣) البيت في الكتاب ١: ١٧٩، والخصائص ٢: ٤٠٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧.

(٤) اختلف في اسم القائلة وفي نسبة البيت. ففي الكتاب ١: ١٨٠: هو لدرنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة. وقال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ١٤٩: «والذي وجدتُه: وقالت درنا بنت سيار بن صبرة بن حطان بن عمرو بن ربيعة»، وتعقبه في ذلك الغُندِجاني في فُرحة الأديب ٥٠ قائلًا: «والصواب: دُرْنى بنت سيّار على النسب الثاني». وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٠٨٢ نُسب البيت إلى عَمْرَة الخثعمية،=

٢٢٩٢- هُما أَخَوا - في الحَرْبِ - مَنْ لا أَخا لَهُ إذا خافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعاهُما

والتقدير: هما أخوا مَنْ لا أخا له في الحرب.

وقال «عمرو بن قميئة»[١]:

٢٢٩٣- لَمَّا رَأَتْ ساتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها[٢]

أراد: لله درُّ من لامَها اليومَ.

وقال «أبو[٣] حَيَّةَ النُّمَيْرِيّ»[٤]:

٢٢٩٤- كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزِيلُ[٥]

أراد: بكفِّ يهوديٍّ يومًا.

وأنشد «سيبويه»[٦]:

=وهي بنت دريد بن الصّمّة، وكذا في الإفصاح ١٢٩. وفي الإنصاف ٢: ٤٣٤ ذُكرت النسبتان دُرنا وعمرة. ونسبه أبو زيد في النوادر ٣٦٥ لامرأة من بني سعد جاهلية. وروى الخطيب التبريزي في شرح ديوان الحماسة ٣: ٦٣ عن أبي رياش أنّ الصواب هو (درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية) ترثي به أخويها. والله أعلم.

(١) هو عمرو بن قميئة بن سعد بن مالك. شاعر جاهلي، توفي سنة ٨٥ ق. هـ. معجم الشعراء ١٦٨.

(٢) البيت في ديوانه ٧١. وهو بحسب الديوان ملفقٌ من بيتين، هما:

لما رأت ساتيدما استعبرت أخوالها فيها وأعمامها

تذكرتْ أرضًا بها أهلُها لله درّ - اليوم - من لامها

والبيت في الكتاب ١: ١٧٨، والإنصاف ٢: ٤٣٢، وما يجوز للشاعر من الضرورة ٧٤.

(٣) (أبو) ساقط من ع.

(٤) هو الهيثم بن الربيع، شاعر فصيح راجز، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مات في آخر خلافة المنصور نحو سنة ١٨٣ هـ. ولا صحبة له. الإصابة ٧: ١٠٠، الأعلام ٨: ١٠٣.

(٥) البيت في الكتاب ١: ١٧٩، والخصائص ٢: ٤٠٥.

(٦) في الكتاب ١: ١٧٧، ونُسب فيه للأخطل، وهو في ديوانه ٢: ٦٢٠. مع اختلاف في بعض ألفاظه.

٢٢٩٥- وكَـرَّارِ خَـلْـفَ المُجْحَرِينَ جَـوادِهِ إذا لَمْ يُحـامِ دُونَ أُنْثَـى حلِيلُهـا[١]

أراد: وكرّارٍ جَوادِهِ خلف المُجْحَرِين.

وأجاز الكوفيون الفصلَ بالظرفِ وحرفِ الجرّ وبغيرهما في اختيار الكلام، والفصل عندهم ليس بضرورة[٢]، وأنشدوا:

٢٢٩٦- تَمُرُّ عـلى ما تَسْتَمِـرُّ وقـد شَـفَتْ غَلائِلَ - عبدُ القَيْسِ - منها صُدُورِها[٣]

التقدير: وقد شَفت عبدُ القيس غلائلَ صدورِها منها[٤].

وأنشدوا أيضاً:

٢٢٩٧- فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهجتِها كَـأَنَّ قَفْـراً رُسُـومَـهـا قَلَـما[٥]

أراد: فأصبحَتْ بعد بهجَتِها قفراً كأنَّ قلماً خَطَّ رسومَها.

وقال «الأعشى»[٦]:

٢٢٩٨- أَنْجَبَ أزمـانَ والِـداهُ بِـهِ إذْ نَجَـلاهُ فنعـمَ مـا نَجَـلا[٧]

---

(١) البيت في ما يجوز للشاعر في الضرورة ٧٣ وخزانة الأدب ٨: ٢١٠.

(٢) انظر الإنصاف ٢: ٤٢٧.

(٣) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢١، والإنصاف ٢: ٤٢٨، وخزانة الأدب ٤: ٤١٣. ووصف البغدادي البيت بأنّه من أفحش ما جاء في الشعر من الضرورة، وأنّه مصنوع، وقائله مجهول.

(٤) كتب على حاشية د بخط المؤلف ما يأتي:

«فائدة: ومن ذلك قول آخر:

أَشَـمُّ كأنّـه رَجُـلٌ عَبُـوسٌ مُحالِـطُ جُـرْأَةٍ وقـتِ النـوادي

فصل بالمصدر الذي هو مفعول من أجله بين المضاف والمضاف إليه». اهـ.

(٥) البيت في الخصائص ٢: ٣٩٣، والإنصاف ٢: ٤٢٨، وخزانة الأدب ٤: ٤١٣.

(٦) ديوانه ٣٥. برواية: (أيامُ والديه) بدل (أزمانَ والداه).

(٧) البيت في مجالس ثعلب ١: ٧٧، وشرح التسهيل ٣: ٢٧٤، وفرائد القلائد ٢: ٦٨٩.

أراد: أنجب والداهُ به إذ نجلاه.

وقرأ عبدُ الله بن عامر[١]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧][٢]، يريد: قَتْلُ شركائِهِم أولادَهُمْ.

ولا حجّةَ لهم في شيء من ذلك.

أمّا البيت الأوّل فحَمَلَهُ «أبو سعيد»[٣] على الضرورة. ويجوز أن يكون انجرار (صدورِها) لأنّه بدلٌ من هاء في (منها) فيكون بدل بعضٍ من كلٍّ، والضمير عائدٌ على عبد القيس. أراد: وقد شفت عبدُ القيس غلائلَ من صدورِها، فلا يكون فيه ضرورة.

والبيت الثاني كأنّه مصنوعٌ، وإن كان عربياً[٤] فلا يُحتجّ به لقبحه واسترذاله[٥]؛ لما فيه من كثرة التقديم والتأخير والفصل.

وأمّا بيتُ «الأعشى» فيُروى: (أنجبَ أزمانُ والديه به)، على إسناد الفعل إلى الزمان، كما يقال: (نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ).

---

(١) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليَحْصُبِيُّ، المتوفى ١١٨ هـ إمام أهل الشام في القرآن. المبسوط ٤٣.

(٢) انظر السبعة ١٧٠، ومعاني القرآن للأخفش ١: ١٨٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٧.

(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢١.

(٤) (غريباً) في ع.

(٥) كتب على حاشية د بخط المؤلف ما يأتي:

«فائدة: وذلك لأن فيه خللاً في مواضع خمسة:

ـ فإنه فُصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل، وهو (خَطَّ).

ـ ومن (أصبحتْ) وخبرها وهو (قفراً) بـ(خَطَّ)، وهو أجنبي منهما.

ـ وبين (كأنَّ) واسمها وهو (قَلَماً) بـ(قفراً) الذي هو خبر (أصبحت).

ـ وقَدَّمَ خبر (كأنَّ) وهو (خَطَّ) عليه.

ـ وفُصِلَ به بين المضاف والمضاف إليه، وفُصل بين (كأنَّ) واسمها بـ(رسومها) الذي هو مفعول (خطَّ)» اهـ.

وأمّا الآيةُ ففيها ثلاثُ قراءات:

الأولى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ﴾[١] فيكون (شركاؤُهم) مرتفعاً بـ(زيّن).

الثانية: ﴿وكذلك زُيِّن﴾ على البناء للمفعول، فيكون (شركاؤُهم) مرتفعاً بفعل محذوف، أي: زَيَّنَهُ شركاؤهم[٢]. وقد تقدم نظائره في ما لم يسمّ فاعله.

الثالثة: قراءة «ابن عامر» بنصب (أولادَهم) وجرّ (شركائِهم) **ولا وجهَ له.**

وعذرته أنّه رأى في مصاحف أهلِ الشامِ (شركائِهم) مكتوباً بياء بعد الألف، وهذا شأن الممدود في الجرّ كقولك: (مررت بكسائهم)، فحمله على إضافة (قتل) ونصب الأولاد، وكان يمكنه أن يجرّ الأولاد ويجعل (شركائهم) صفة فيكون اللفظ (قتلُ أولادِهم شركائِهم)[٣]؛ لأنّ الأولادَ شركاءُ الآباء في أموالهم، وكان قليل الحظِّ من العربية[٤].

ومن ذلك **قطعُ همزةالوصل،** فإنّها إنّما جيء بها وصلةً إلى الابتداء بالساكن، فإذا تقدَّمها كلامٌ سَقَطت من اللفظ؛ لأن الكلام المتقدّم قد أغنى عنها، وقد يُثْبِتُها الشاعرُ ضرورةً، وذلك إذا كان في أوّل المصراع الثاني من البيت كان أسهل، كقول «حسّان»[٥]:

٢٢٩٩- لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكاً في دِيارِهِمُ ... اللهُ أَكْبَرُ يا ثاراتِ عُثْمانا[٦]

لأنّ العربَ قد تَسْكُتُ على أنصافِ الأبيات، وتبتدئُ بالنصفِ الثاني، فكأنّ الهمزة

---

(١) هذه قراءة العشرة غير ابن عامر كما في المبسوط ١٧٥.

(٢) قراءة شاذة. انظر المحتسب ١: ٢٢٩، وإعراب القراءات الشواذ ١: ٥١٤ والبحر المحيط ٤: ٢٢٩.

(٣)ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢٢.

(٤) انظر الدفاع عن قراءة ابن عامر في أحاسن الأخبار لابن وهبان ٢٧١، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٧، ففيه كلامٌ حَسَنٌ.

(٥) ديوانه ٤٦٣.

(٦) البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٦، والمنصف ١: ٦٨، ضرائر الشعر ٥٣.

وَقَعَتْ أولاً.

وَيَقْبُحُ أن تجيءَ في حَشْوِ البيتِ كما أنشده «الجوهري»[١]:

٢٣٠٠- ألا لا أرى إثنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمةً ... على حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ[٢]

وقال «قيسُ بن الخطيم»[٣]:

٢٣٠١- إذا جاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بِنَشْرٍ وإفشاءِ الحديثِ قَمِينُ[٤]

ومن ذلك الفصل بين الجازم والمجزوم، والإتيان بالضمير المنفصل في موضع المتصل، وقد تقدّم في موضعه.

«وإمّا إلى وَصْلِ ما حَقُّهُ الفَصلُ»

هذا هو النوع السابع من أنواع الضرورات، وذلك يكون بوصل همزة القطع، كقوله:

٢٣٠٢- أَلَا أَبْلِغْ حاتِماً وأبا عَدِيٍّ ... بِأَنَّ عُوانَةَ الضُّبُعِيَّ فَرَّا

(١) في الصحاح (ثني) ٦: ٢٢٩٥. ونسبه أبو زيد في النوادر ٥٢٥ لجميل بثينة، وهو في ديوانه ٩٩.

(٢) البيت في النوادر ٥٢٥، وسر صناعة الإعراب ١: ٣٤١، شرح المفصل ٩: ١٩.

(٣) ديوانه ٦٢، وهو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، شاعر الأوس في الجاهلية، أدرك الإسلام وتريّث في قبوله، فقتل قبل أن يدخل فيه. وشعره جيّد. المؤتلف والمختلف ١١٢، والإصابة ٧٣٥٠، وخزانة الأدب ٣: ١٦٨.

(٤) البيت في الصحاح (ثني) ٦: ٢٢٩٥، برواية: (بِنَثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ)، وشرح شواهد شرح الشافية ١٨٣. وكتب على حاشية د، بخط المؤلف مايأتي:

«بعده:

وإنْ ضَيَّعَ الإخوانُ سِرّاً فإنَّني ... كَتُومٌ لِأَسْرارِ العَشِيرِ أَمِينُ

يكونُ لَهُ عِنْدِي إذا ما ضَمِنْتُهُ ... مَقَرٌّ بِسَوْداءِ الفُؤادِ كَنِينُ

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة [ديوانه ١٣٤]:

السِّرُّ يَكْتُمُهُ الإثْنانِ بَيْنَهُما ... وكُلُّ سِرٍّ عَدا الإثْنَيْنِ مُنْتَشِرُ»

ومن أبيات الحماسة[١]:

٢٣٠٣- هَلَ أَعْفُو عَنْ أُصُولِ الحَقِّ فيهم ... إذا عَسُرَتْ وأَقْتَطِعُ الصُّدُورا[٢]

ومن ذلك حذفُ الجارّ في نحو: (مررتُ بزيدٍ)، وحذفُ العاطفِ ونظائرها. وقد ذكرناه.

[٧٢٥] / «وإمّا إلى تغيير إعرابٍ»

هذا هو النوع الثامن من أنواع الضرورات.

وذلك كالرفع بعد (لم)[٣]، كقوله:

٢٣٠٤- فأضحوا بَهالِيلَ لو أقْسَمُوا ... على الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لم تَطْلُعُ[٤]

والقوافي مرفوعةٌ.

وكالجزم بعد (أنْ)[٥]، كقول «امرئ القيس»[٦]:

---

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤: ١٦٣١، ونسب اليزيدي البيت في أماليه ١٣٠ إلى مضرّس بن ربعي الفقعسي. كما نُسب إلى جثامة بن قيس أخي بلعاء بن قيس في المؤتلف والمختلف ١٠٦، واللسان (كفى) ١٥: ٢٢٦.

(٢) البيت في فصل المقال ٢٩٦، وشرح كتاب الحماسة للفارسي ٣: ٢٧٨. وكُتِبَ على حاشية د بخط المؤلف ما يأتي:

«قبله:

إذا لاقَيْتِ قَوْمِي فاسْألِيهِمْ ... كَفَى قَوْمًا بِصاحِبِهِمْ خَبِيرًا»

وهو لعبد الله بن سالم الخيّاط، مولى هذيل، انظر ديوان حماسة أبي تمام برواية الجواليقي ٥٣٣.

(٣) قيل بأنّ الرفع بعد (لم) ضرورة، وقال ابن مالك: هي لغة. انظر المغني ٣٦٥، وتعليق الفرائد ١: ١٠٨.

(٤) البيت في ضرائر الشعر ٣١٠، وتعليق الفرائد ١: ١٠٨.

(٥) قال ابن هشام في المغني ٤٥: «ذكر بعضُ الكوفيين وأبو عبيدة أنّ بعضهم يجزمُ بـ(أنْ)، ونقله اللحياني عن بعض بني صُباح من ضبّة، وأنشدوا عليه بيت امرئ القيس».

(٦) ديوانه ٣٨٩، برواية:

إذا ما ركبنا قال وِلدانُ أهلنا ... تعالَوا إلى أن يأتِيَ الصَّيدُ نَحْطِبِ

٢٣٠٥- إذا ما غَدَوْنا قال وِلْدانُ حَيِّنا تَعالَوْا إلى أنْ يأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[١]

هكذا أنشده «الفرّاء»، وجَزَمَ بـ(أن) المفتوحةِ، وأجاز: (أنْ تقمْ أقمْ).

وأنشده «الأصمعيّ»:

٢٣٠٦- إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلْدانُ أَهْلِنا هَلُمَّ إلى أنْ يَأْتِيَ الصَّيدُ نَحْطِبِ

جَزَمَ (نحطب)؛ لأنّه جوابُ (هَلُمَّ) أو (تَعالَوا).

وقد جَرُّوا بـ(لعلّ) من غيرِ ضرورةٍ[٢]، قال «كعب بن سعد الغنويّ»[٣]:

٢٣٠٧- فقلتُ ادعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ مَرَّةً لعلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

يُنشد: (لَعَلَّ أبا المغوار)، على اللغة الفاشية.

ومَنْ رَوَى: (أبي المغوار)، جَعَلَ (لعلَّ) حرفَ جرّ، وحينئذٍ يَكْسِرُ لامَها الأخيرةَ[٤]، فيقال: (لعلِّ زيداً قائم)، وقد تفتح.

وأمّا قول الآخر[٥]:

٢٣٠٨- لَعَلِّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْها جِهاراً مِنْ زُهَيْرٍ أو أَسِيدِ[٦]

---

(١) البيت في سمط اللآلي ١: ٦٧، وأمالي المرتضى ٢: ١٩١، وهو في المحتسب ٢: ٢٩٥ برواية: (يأتي) بدل (يأتنا).

(٢) وهي لغة عُقيل. انظر المغني ٣٧٧ و٥٧٦.

(٣) انظر الأصمعيات ٩٦، ونُسب لسهم الغنوي. والنسبتان في النوادر ٢١٨.

(٤) قال أبو زيد في النوادر: «ويُروى: (لَعًا لأبي المغوار)، وهي الروايةُ. كذا يُنشد اللامُ الثانية من (لعلّ) مكسورة، و(أبي المغوار) مجرور بها». و(لعًا) دعاء يقال عند العثرة والسقوط، أي: أنهضك الله.

(٥) هو خالد بن جعفر. خزانة الأدب ١٠: ٤٤٠.

(٦) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ٤٠٧، وخزانة الأدب ١٠: ٤٢٦، ٤٣٨. وصحّة رواية هذا البيت تُسقط قول أبي زيد بأنّها (لعًا لله) تعالى الله عن ذلك.

فالرواية فيه بالجرّ، لا غير، قال «أبوعلي»[١]: هذا على تخفيف اللام، وإضمار الحديث كإضماره في (إنَّ)، وأضمره مبتدئاً على شريطة التفسير، والظرف في موضع الخبر، و(يمكنني) حال[٢]، أو قلت: (يُمْكِنُني) في موضع الخبر، وأضمر الحديث، كأنه قال: يمكنني الأمرُ لله.

هذا في قول مَنْ كسر اللام، وأمّا من فتح وجرّ فإنّه محمولٌ عنده على لغةِ من يَفْتَح لامَ الجرّ مع الظاهر[٣]، وأنشد «للنَّمِرِ بن تولب»:

٢٣٠٩- تُـواعِـدُني رَبِيعَـةُ كُـلَّ يَـوْمٍ لَأُهْـلِكَهَـا وأَقْتَنِـي الـدَّجاجا[٤]

بفتح اللام.

«وإمّا إلى تَذكير المُؤَنَّثِ»

هذا هو النوعُ التاسعُ من أنواع الضرورات.

وقد ذكرنا منه نبذاً في (باب الفاعل)، وذلك كقول الشاعر[٥]:

٢٣١٠- لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ مُقَلَّـدَةٌ مِـنَ الأُمَّـاتِ عـارا[٦]

---

(١) في المسائل البصريات ١: ٥٥٢.

(٢) «كأنّه قال: لعلّ القصّة الأمر لله مُمكِنًا لي» المسائل البصريات ١: ٥٥٢.

(٣) زعم خلف الأحمر أنها لغة لبني العنبر، حيث يفتحون اللام التي في مكان (كي). انظر المسائل البصريات ١: ٥٥٠، وخزانة الأدب ١٠: ٤٣١.

(٤) البيت في المسائل البصريات ١: ٥٥٤، وخزانة الأدب ١٠: ٤٣٩.

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥١٥، برواية:

لقـد وَلَـدَ الأخيطـلَ أمُّ سـوءٍ على بـاب اسْتِـها صُـلُبٌ وشـامُ

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠٨، والمقتضب ٢: ١٤٥، والخصائص ٢: ٤١٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦١٨، وهو فيها بنفس رواية الديوان. وأَوْرَدَ روايةَ الزنجانيّ ابنُ جني في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٥، وابنُ منظور في اللسان (أمم) ١٢: ٢٩. والشاهد في البيت قوله: (وَلَدَ) حيث حذَف علامة التأنيث مع كون الفاعل مؤنثًا حقيقيًا (أُمُّ)، وذلك بسبب الفصل بين الفعل والفاعل، قال المبرّد في المقتضب ٢:=

ومنه ما أنشده «أبو عليّ»[١]:

٢٣١١ - أَلا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفاءِ[٢] جَدِيْدُ ... ودَهْــراً تَــوَلَّى يــا بُثَـيْنَ يَعُــودُ[٣]

ولـ «أبي علي» فيه وجهان:

أحدُهما: جرُّ (الصفاء) بإضافةِ (أيامَ) إليه، و(أيّامَ) اسمُ (ليت)، و(جديد) خبرُه، وذَكَّرَه حَمْلاً على (الصّفاء)؛ لأنّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحد.

وقال «أبو علي»: (جَدِيدٌ) خبرُ (الأيام) على معنى الزمان، كقول الآخر:

٢٣١٢ - مِثْـلُ الفِـراخِ نُتِقَـتْ حَـواصِلُهُ[٤]

ولم يقل: (حواصلها).

وكقوله:

٢٣١٣ - فَـإِمَّـا تَـرَيْنـي ولي لِـمَّــةٌ ... فــإِنَّ الحَــوادِثَ أَوْدَى بِهــا[٥]

ولم يقل: (أَوْدَت)، حَمْلاً على أنّه بمعنى الحَدَثان.

قال: والتذكيرُ في (جديدُ) أبلغُ؛ لأنَّه قَدْ جاء ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فكما أُجْرِيَ (فَعِيْل) مُجْرَى (فَعُول) في أنّه يُفْرَد ولا يُجْمَع، كذلك أَجْراهُ مُجراهُ في أنّه لم يؤنَّث.

الثاني: رفعُ (الصفاء) على الابتداء، و(جديدٌ) خبرهُ، وأضافَ (أياماً) إلى الجملة

=١٤٦ عن تلك الضرورة: «فإنّما جازَ للضرورة في الشّعر جوازًا حسنًا، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزًا على بُعد».

(١) في المسائل البصريات ١: ٣٥٥، ٣٦٧. والبيت لجميل، وهو في ديوانه ٣٨.

(٢) كتب (معاً) فوق كلمة (الصفاءُ) في د.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ٢: ٥٢٩، وأمالي القالي ٢: ٢٩٩، وضرائر الشعر ١٧٩، وخزانة الأدب ١٠: ٤٥٠.

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٣٠، والمسائل البصريات ١: ٣٦٨، وشرح شواهد الإيضاح ٣٤٧.

(٥) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٧١. مع اختلاف في بعض ألفاظ البيت. وانظر الكتاب ٢: ٤٦، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٦٣، والتكملة ٢٩٩، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠١.

إضافةً غيرَ محضة، فإمّا أنّه أَضْمَرَ خبر (أيام)، أي: ليتَ أيّامَ الصفاءِ جديدٌ لنا، كما أنشد «سيبويه»[١]:

٢٣١٤- ياليتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعا[٢]

أي: لنا رواجعا، فـ(لنا) خبرٌ، و(رواجعا) حالٌ، أو يكون قد استغني بخبر الثاني عن الأوّل، كما تقول: (ليتَ زيداً وهنداً قائمةٌ).

وأجاز «أبو علي»[٣] وجهاً ثالثاً، وهو رفع (أيام) بالابتداء مضافاً إلى (الصفاء)، و(جديد) خبره، ويُضْمَرُ في (ليت) القصَّةُ، كما أنشد «أبو زيد»[٤]:

٢٣١٥- فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنّيَ ساعةً ... فَبِتْنا عَلى ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ[٥]

أي: فليت الأمرَ والشأنَ دفعتَ الهمّ؛ لأنّ (ليتَ) لا يليها الفعلُ.

«وإمّا إلى تأنيثِ المذكّر»

هذا هو **النوعُ العاشرُ** من أنواعِ الضروراتِ.

وهذا يحتاجُ إلى تأويلٍ؛ لأنّه خروجٌ عن الأصلِ؛ إذ الأصلُ في الأسماءِ التّذكيرُ، على ما تَقَرَّرَ في موضِعِهِ، وقد ذَكَرنا في (بابِ الإضافةِ) أنّ تأنيثَ المذكَّرِ على نوعين، وبيّنا كلَّ واحدٍ منهما.

---

(١) في الكتاب ٢: ١٤٢، ونسب للعجاج، وهو في ملحقات ديوانه ٤٠٥.

(٢) الرجز في المسائل البصريات ١: ٣٦٩، والجنى الداني ٤٩٢، ورصف المباني ٣٦٦، والمغني ٣٧٦. قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٢: ٦٩٠: «قال الجمحي في طبقات الشعراء: هو للعجاج، قال: وهي لغةٌ لهم، سمعتُ أبا عَوْن الحرمازيَّ يقول: ليتَ أباكَ منطلقًا، وليتَ زيدًا قاعدًا، فأخبرني أو بلغني أنّ منشأهُ بلادُ العجّاج، فأخذها عنهم».

(٣) في المسائل البصريات ١: ٣٧٠.

(٤) في النوادر ١٩٦. ونسبه لعديّ بن زيد.

(٥) البيت في المسائل البصريات ١: ٣٧٠، والإنصاف ١: ١٨٣، والإفصاح ١٦٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨١.

وقد يُؤَنَّثُ المذكَّرُ لحملِهِ على [مُؤَنَّثٍ] [١] في معناه، كقول الحماسي [٢]:

٢٣١٦- يا أيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ ... سائِلْ بَنِي أَسَدٍ: ما هَذِهِ الصَّوْتُ؟ [٣]

أنّثَ (الصّوت)؛ لأنّه حَمَلَهُ على الصَّيْحةِ والجَلَبَة والصّرخةِ.

وقال لبيد:

٢٣١٧- فَمَضَى وقَدَّمَها وكانَتْ عادةً ... مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدامُها [٤]

أنّثَ (الإقدام)؛ لأنّه بمعنى (التّقدمة). وقالَ آخر [٥]:

٢٣١٨- وإنَّ كِلاباً هذهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وأنْتَ بَرِيءٌ مِن قَبائِلِها العَشْرِ [٦]

أنّثَ (البطن)؛ لأنّه بمعنى (القبيلة).

فهذه أنواعُ ضروراتِ الشعر، وكلُّ ضرورةٍ جاءت فإنّها عائدةٌ إلى أحدِ هذه الأنواع، واستقراءُ أشعارِ العربِ يَكْشِفُ القِناعَ عن وجوهِ الضروراتِ.

***

---

(١) (مذَكَّر) في د، ع. والتصويب منّي.

(٢) هو رويشد بن كثير الطائي. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١: ١٦٦.

(٣) البيت في الخصائص ٢: ٤١٦، والإنصاف ٢: ٧٧٣، وضرائر الشعر ٢٧٢.

(٤) البيت في ديوانه ١٧٠، والإنصاف ٢: ٧٧٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٠٨، وضرائر الشعر ٢٧٣.

(٥) نُسب في الكتاب ٣: ٥٦٥ إلى رجل من بني كلاب، وقال العيني في المقاصد النحوية ٤: ٤٨٤: هو للنواح الكلابي.

(٦) البيت في الكتاب ٣: ٥٦٥، والمقتضب ٢: ١٤٦، والمذكر والمؤنث للفراء ٧٩، والخصائص ٢: ٤١٧.

[أحكام الخط العربي] [(١)]

[٧٢٦]

«/ فصل:

الخَطُّ لما لم يكنْ جارياً على اللَّفظِ من كُلِّ وَجْهٍ احتيجَ إلى بيانِه. وأقسامُه عَشَرَةٌ»

اعلم أنّ للشيءِ في الوجودِ أربعَ[(٢)] مراتبٍ:

الأولى: حقيقتُهُ في نفسه.

والثانية: مثالُه في الذّهنِ. وهذان لا يختلفان باختلافِ الأمم.

والثالثة: اللفظُ الدّالّ على المثالِ الذهنيّ، أو الوجودِ الخارجيّ.

والرابعة[(٣)]: الكتابةُ الدّالّة على اللفظ. وهذان قد يختلفان باختلاف الأمم، كاختلافِ اللغة العربيّة، والفارسيّة، والخطّ العربيّ والهنديّ.

والمقصودُ في هذا الموضعِ بيانُ أحكامِ الخطّ العربي[(٤)]، فإنّه ليسَ جارياً على اللفظ، فإنّه قد يُحذف من الكتابة بعضُ حروف الكلمة، ويثبتُ في اللفظِ، وقد يُزاد في الكتابة ما لم يُتلفّظ به، ويبدلون الحرف من الحرف بأن يكتب بالواو أو الياء، ويكون اللفظ بالألف كـ(الصَّلَوَة) و(الحُبْلَى)، وقد يصلون الكلمة بأخرى، ولا ينقطون إلّا ما[(٥)] ألبسَ، فلا بُدّ من ذِكر ذلك كلّه.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة مني.

(٢) انظر شرح الجاربردي ٣٧٠.

(٣) (الأول) و(الثاني) و(الثالث) و(الرابع) في ع.

(٤) انظر شرح الشافية لنقره كار ٢٦٤.

(٥) (ولا ينطقون إلا بها) في ع.

وجملةُ ذلك عشرةُ أقسام:

«الأوّلُ: الهمزة فتُكْتَبُ أوّلاً ألفاً»

الهمزةُ حرفٌ قائمٌ بنفسِه على ما تقدّم، وليسَ لها صورة في الخطّ، فتكتبُ على صورةِ حروف اللين، لقلبها إليهنّ، وقلبهنّ إليها، وتحذف كحذفهنّ على ما ذكرنا في مواضعها، فصارت كأنّها منها.

فإذا وقعت أوّل الكلمة كُتبت ألفاً على أيّ حركةٍ كانت، سواء كانت همزةَ قطعٍ كـ(أبٍ) و(أُمٍّ) و(إبِلٍ)، أو همزةَ وصلٍ كـ(اضرِبْ) و(اقتُلْ) و(الرّجُل).

وسواء كانت أصليّة كـ(أمَلٍ)، أو مبدلةً كـ(أُجوهٍ) و(أناةٍ)، أو زائدةً كـ(اضرِبْ).

وسواء لم يكن قبلها كلمةٌ أُخرى، أو كانت كقولك: (مررتُ بأحمَدَ)، و(أ أحمدُ عندك؟)؛ وذلك لأنّ الألف تشارك الهمزة في المخرج، وهي أخفّ حروف اللين، ويُستخفُّ في الكتابة ما يُستخفُّ في اللفظ، ولا يُبنى أمرُها على التخفيف إذا وَقَعَ قبلها همزة أخرى، كقولك: (أ أحمدُ) في النداء، و(أ أحمدُ عندك؟) في الاستفهام، (وقَرأَ أحمدُ)؛ لأنّ الهمزة التي لحقتها عارضةٌ تُفارقها، ولا يلزمُها ذلك التخفيفُ، فأصلُها أولى؛ لأنّ الكلمةَ إنّما يوضعُ هِجاؤُها موقوفاً عليها، ولا يحمل على ما قبلها ولا ما بعدها.

«وغيرَ أوّلٍ بُنِيَتْ كِتابَتُها على تخفِيفِها غالِباً فَأُسْقِطَتْ من الخطِّ حيثُ تَسْقُطُ في التخفيف، وأُثْبِتَتْ على صُورِ حروفِ اللين حيث تَنْقَلِبُ في التخفيفِ إليها»

الهمزةُ إذا وقعت متوسطةً وما قبلها متحرّك فالوجهُ بناءُ كتابَتِها على تخفيفِها في اللفظ، إتباعاً للخطِّ اللفظ.

فتكتبُ: (جُؤَنَا)[1] و(لَؤُمَ) و(لُؤْماً) و(يُؤْمِنُ) بالواو، و(مِئَرا)[2]و(سَئِمَ)،

---

(١) (الجونَةُ): جُونةُ العطّار، وهي التي يعدّ فيها ويحرز، وربّما هُمِز، والجمعُ (جُوَن) بفتح الواو، قال ابن برّي: الهمزة في (جُؤْنَة) و(جُؤَن) هو الأصل، والواو فيها منقلبة عن الهمزة في لغة من خففها. انظر اللسان (جون) ١٣: ١٠٣.

(٢) (المِئْرَةُ) بالهمزة: الذَّحْلُ والعداوة، وجمعها (مِئَر). اللسان (مأر) ٥: ١٥٨.

و(ائْتَزَرَ) بالياء، و(سَأَماً) و(كَأْساً) و(تَأَمَّلَ) بالألف[١].

وإن كان ما قبلها ساكناً، فالساكنُ إنْ كان ألفاً فلا بُدّ من إثباتِ صورةِ الهمزة؛ لأنّك لا تحذفها للتخفيفِ حينئذٍ؛ إذ لا يمكن إلقاءُ حركتها على ما قبلها؛ لأنّ الألفَ لا تقبلُ الحركةَ، فيثبتها بحركةِ نفسها. فتكتب (سائِلاً)[٢] بالياء، و(تساؤُلاً) بالواو، لأنّك تخفّفها هكذا.

وإن كان الساكنُ غيرَ الألفِ فالقياسُ حذفُها؛ لأنّك في التخفيف تحذفها وتُلقي حركتَها على ما قبلها، وذلك نحو: (يَسْئَل) و(يَزْءِر) و(يَلْئُمُ)[٣].

ومن الكُتّاب من يُثبتُها على حركةِ نفسِها[٤]؛ لأنّ من العربِ مَنْ يُبْدِلُ من هذه الهمزةِ حرفَ لِينٍ خالصاً، وينقلُ حركتَها إلى الساكنِ قبلها، فيقول: (يَسال) كـ(يخاف)، و(يَزِيرُ) كـ(يَمِيلُ)، و(يَلُومُ) كـ(يَقُومُ). وقد ذكرنا أنّ هذه لغةٌ ضعيفةٌ، والقياسُ اختيارُ الأجودِ.

ومنهم من يكتبُ: (يَسْأَل) و(يزئِر)[٥]، و(يَلْأُمُ)، بالألف؛ لأنّه لما سَكَنَ ما قبلها صارت كالمبتدأة، والمبتدأة تكتبُ ألفاً على أيّ حركة كانت. **وهو ضعيفٌ**؛ لأنّ هذه يَدخُلُها التخفيفُ بالحذفِ والإبدالِ، ولا كذلك المبتدأة؛ ولأنّ سكونَ ما قبلها لو كان جاعلاً لها كالمبتدأةِ للزِمَ ذلك إذا كانت متطرّفة وسَكَنَ ماقبلها، نحو: (الخَبْء). ولم يقلْ به أحدٌ.

وإنْ تطرّفتِ الهمزةُ، فإن سَكَنَ ما قبلها سَقَطَت من الخطّ؛ لسقوطِها من اللفظِ عندَ

---

(١) انظر اللباب ٢: ٤٨٥.

(٢) (مائلاً) في ع.

(٣) هذا على أحد الآراء. انظر اللباب ٢: ٤٨٥.

(٤) وهذا هو الرأي الآخر. وهو أن تكتبها ألفًا إذا انفتحت، وياء إذا انكسرت، وواوًا إذا انضمّت. اللباب ٢: ٤٨٥.

(٥) كذا في د، ع. ومقتضى كلامه أنّها تكتبُ بالألف هكذا (يَزْأرُ).

التّخفيفِ، وذلك نحو: (المَرْء) و(الجُزْء) و(الدِّفْء) و(الخَبْء) و(الشَيْء) و(النَوْء) و(هو يجيءُ) و(يَسُوءُ) و(مَقْرُوءٌ) و(مَشْنُوءٌ).

وإنْ تحرَّكَ ما قبلَها كُتبت على صورةِ الحرفِ الذي منه حركة ما قبلها، فإنّها إذا خفّفت في اللفظ موقوفاً عليها جيء بها ذلك النحو، والهجاءُ موضوعٌ على الوقف، فتكتب: (التَّهَيُّؤ) و(التواطُؤ) و(الأكْمُؤ) و(رَدُؤَ) **بالواو**، و(هو يتّكِئُ) و(يَسْتَهْزِئُ) **بالياء**، و(الخَطَأ) و(النبأ) و(هو يقرَأُ) و(يتوضَّأُ) **بالألف**.

ومثلُ ذلك المجزومُ والأمر، نحو: (لم يقرَأْ) و(لم يَتكئْ) و(لم يَرْدُؤْ) و(اقْرَأْ) و(اتكِئ). ومنه: (امرُءٌ) في قولك: (هذا امرُؤُ القيس) و(رأيتَ امرَأَ القيس) و(مررت [بامرِئ](1) القيس).

فإن اتصلت هذه الهمزةُ المتطرّفةُ بما بعدَها من علامةِ ضميرٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ أو تأنيثٍ/ فإن سَكَنَ ما قبلها لم تَثْبُتْ أيضاً؛ لأنّه لم يعرِضْ لها تخفيفٌ بسببِ الاتصال، بل تخفيفُها الآن هو تخفيفها قبل ذلك. [٧٢٧]

ولا يجوزُ أن تُجرى مُجرى ما إذا وقعت بعد ألف؛ لأنّه لا يجوزُ حذفُها للتخفيف؛ إذ الألفُ لا تتحرّكُ، فتُلقى عليها حركتها وتحذف، ولا إدغامها؛ إذ لا تُدغَم في الألف، وذلك كقولك: (هذا جُزْءُكَ) و(رأيت جُزْءَك) و(مررت بجزْءِك) و(هو شيئُه، ونَوْءُه) و(هما جُزْءان، ودِفئان) و(هي المرءة) و(الكمْئَة) و(الهَيْئَةُ) و(السَّوْءَةُ) و(هنيئونَ) و(بريئون) و(سُوءُوا يا هؤلاء) و(جِيْئوا)(2).

وإن كان ما قبلها متحرّكاً جرت مَجرى المتوسطة في حملها على تخفيفِ اللفظِ؛ لأنَّ الوقفَ عليها قد زال عنها بما لحِقَها، وتوسطت فوجب إثباتُها مفتوحةً على حركة ما قبلها،

---

(1) (امرء) في د، ع. ومقتضى كلامه أن تُكتب الهمزةُ على صورة الحرف الذي منه الكسرة وهو الياء، فأثبتُّها بالياء.

(2) انظر كتاب الكُتّاب لابن درستويه ٣٤.

وذلك كقولك: (رأيتُ خَطَأَكَ) و(تَواطُؤَهما) و(رأيتُ مُقْرِئَكَ)، و(هما المُقْرِئانِ) و(المُسْتَهزِئانِ) و(هنَّ مُخْطِئاتٌ)، و(مستَهْزِئاتٌ) و(هُمُ القَرَأَةُ) و(هي اللُّؤلُؤَةُ) و(التَّهْنِئَةُ).

وإثباتُها غير مفتوحة على حركةِ نفسِها، تقول: (هذه أكْمُؤُك)، و(خَطؤُهُ)، و(نَبؤُهُ)، و(عجبت من أكْمُئِكَ، وخَطَئِكَ، ومُقْرِئك، ومن تواطُئِكُما). فهذا كلُّه تفصيلُ ما أجمله بقوله: «وغير أوّلٍ بنيت كتابتها على تخفيفها»، يعني في اللفظ، ومَنْ أتقنَ تخفيفَ الهمزةِ عَلِمَ ذلك كلَّه.

وقوله: «غالباً» احترازٌ عمّا يخرجُ من القياس، خوفَ الإلباسِ وغيره على ما ذكرنا.

«الثاني: المقصور»

الأمورُ المميِّزةُ بينَ المقصورِ والممدودِ قد ذكرناها في فصلٍ مستقلٍّ فلتُطْلَبْ هناك.

والمرادُ هاهنا وضعهما في الخطّ.

والمراد بالمقصور هاهنا: كلُّ كلمةٍ آخرُها ألف، سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، نحو: عصا، وغزا، وإذا.

«وألِفُه إمّا واويّةٌ، أو يائيةٌ، أو مجهولة»

أي: إمّا منقلبةٌ من الواو، أو من الياء، أو مجهولةُ الأصلِ، يعني لم يحكمْ عليها بالانقلابِ؛ لكونِ الكلمةِ غيرَ متصرّفة كـ(إذا) و(متى) وحروف المعاني، ولمّا كان اصطلاح الكُتّاب مستمرّاً على الفرق بين الواويّ واليائيّ في الخطّ لم يكن بُدٌّ من التنبيهِ على معرفةِ ذلك، ومن ذكرِ الأمورِ الدالّة على كونِ الألفِ منقلبةً عن الواو وعن الياء، وإن كان فيما سَبَقَ غُنيةٌ عنه.

«فتُعْلَمُ الواوِيَّةُ واليائِيَّةُ بِرَدِّ الفِعْلِ إلى ضَميرٍ يَسكنُ له»

لأنّه حينئذٍ يُظهِرُ ما هي منقلبةٌ عنه من الواو أو الياء. وذلك نحو: (غَزوت) و(رَميت). فظهورُ الواو في (غزوتُ) دلَّ على انقلابِ ألفِ (غزا) من الواو، وظهورُ الياء في (رميتُ) دلّ على انقلابِ ألفِ (رَمَى) من الياء.

«وإلى ألفِ الضمير»

كـ(غَزَوا) و(رَمَيا).

«و(يَفْعَلُ) من (فَعَلَ)»

يعني: إن كان مضارعُه على (يفعُلُ) بالضمّ فهو من الواو، كـ(يَغْزُو)، وإن كان على (يفعِل) بالكسر فهو من الياء كـ(يرمي)؛ لما تقدّم أنّه لم يجئ من المعتلّ اللامِ الواويّ إلّا (يفعُل) بالضمّ، ولا من اليائي إلّا (يفعِل) بالكسر.

«و(الفَعْلُ) و(الفَعْلَةُ)»

كـ(غزوٍ) و(رميٍ)، و(غَزوةٍ) و(رميَةٍ)؛ لأنّ ما هو الأصل يظهرُ فيهما.

«واسمِ المفعولِ الذي على (مَفْعُولٍ)»

كـ(مَغْزُوٍّ) و(مَرْمِيٍّ).

واحترزنا بقولنا: «على مفعولٍ» من اسمِ المفعول من الفعلِ الذي هو زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ، كـ(المُعطَى) و(المشْتَرَى) و(المصطفَى) فإنّه لا يظهرُ فيها الأصل.

«والواحِدِ»

يعني: إن كان جمعاً آخره ألفٌ فتردّه إلى واحدِهِ؛ ليظهرَ أصلُ الألفِ، نحو: (العُرَى) و(الرِّشا) و(الحُلَى) و(القُرَى)، فإنّ واحدَها (عُرْوَةٌ) و(رِشْوَةٌ) و(حِلْيَةٌ) و(قرْيةٌ).

«والتثنيةِ»

كـ(عَصَوان) و(رَحَيان).

«والجمعِ بالألفِ والتاء»

كـ(فَلَوات) و(حَصَيات).

«وإذا كانت الفاءُ أو العينُ واواً أو ياءً فاللامُ ياءٌ»

كـ(وَشَيْتُ) و(شَوَيْتُ) و(يَدَيْتُ) و(الحيَا).

وقد سَبَقَ تعليلُ هذا كلِّه في موضعه، لكنا أعدناه(١) تنبيهاً على ما سَلَفَ.

«والمجهولةُ الأصل إن لَزِمَتِ التفخيم كـ(إذا) أُلْحِقَتْ بالواو، وإنْ جازتْ إمالتُها كـ(متى) أُلحقت بالياء»

وقد أشَرْنا إلى هذا في (بابي التثنية والإمالة).

«فالألفُ(٢) الثالثةُ المنقلبةُ عن الواوِ كُتِبَتْ بالألف»

كلُّ كلمةٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، فإن كانت منقلبةً عن واو كُتِبَتْ بالألف على لفظها دون معناها، وإنّما لم تكتبْ بالواوِ / لأنّهم حذَوْا باللفظ حَذْوَ الخطّ، فكرهوا أن يكونَ في آخرِ الكلمةِ واوٌ قبلها فتحةٌ، سواء كان ذلك اسماً أو فعلاً، مفرداً أو متّصلاً بمضمرٍ غير مرفوع أو مُظهر، كـ(العصا) و(عصاك) و(عصا زيد) و(غزا) و(غزاك)؛ لأنّ الضميرَ المنصوبَ لا يَقْلِبُ الألفَ إلى أصلها، بخلافِ الضميرِ المرفوعِ فإنّه يردُّ الألفَ إلى أصلِها فتكتبُ على الأصل، نحو: (غزوتُ) و(رَميتُ). [٧٢٨]

«وكذا المنقَلبةُ عن الياءِ، والرابعةُ فصاعِداً إذا أُضيفتا إلى مضمرٍ غيرِ مرفوع»

إن كانت الألفُ منقلبةً عن ياءٍ كُتبت بالياء اسماً كان أو فعلاً، حملاً على معناها دون لفظها؛ ليحصُلَ بذلك الفرقُ بين المنقلبةِ عن الواو، والمنقلبةِ عن الياء، وذلك نحو: (رحىً) و(رَمَى).

وكذلك إذا كان مضافاً إلى مظهرٍ، نحو: (رَحَى زيدٍ) و(رَمَى عمراً).

وكذلك إذا اتّصَلَ بالضميرِ المرفوعِ كـ(رميتُ)؛ لأنّ هذا الضميرَ يردُّ الألفَ إلى أصلِها فتكتب عليه.

---

(١) (أعدنا) في ع.

(٢) (والألف) في ع.

وإذا كُتب الواويُّ مع هذا الضمير بالواو، نحو: (غزوتُ) فاليائيّ أولى بذلك؛ لخفّة الياء.

فإن اتصلت بمضمرٍ منصوبٍ أو مجرورٍ كتبت بالألفِ كقولك: (هذه رحاك) و(زيدٌ رماه)؛ لأنّ الضميرَ المتصل كالجزءِ من الكلمةِ على ما سَبَقَ، ولم يردّه إلى أصلِهِ فصارت الألِفُ حشواً، فكُتبت بالألفِ كما كُتبت ألفُ (قال) و(باع) بالألفِ حملاً على اللفظ مع اختلافهما فيما انقلبتا عنه؛ لتوسّطِهما وعدمِ الوقفِ عليهما.

وكلُّ ألفٍ وقعت رابعةً فصاعداً كُتبت بالياء أبداً[1]، ولا يُنظر إلى ما انقلبت عنه؛ لأنّها إذا لحقتها الضمائرُ المرفوعةُ، أو ثُنّيت كانت بالياءِ كقولك: (أعطى) و(ارتَضى) و(الملهى) و(المغزى) و(موسى) و(عيسى) و(حُبْلَى) و(سَكرى) و(عَطْشَى).

فإن أضيفَ إلى مضمرٍ منصوبٍ أو مجرورٍ كُتبت بالألِفِ لما ذكرنا، وذلك كقولك: (أعطانا) و(ارتضاهم) و(عِيْسانا) و(حُبْلاه) و(عَطْشاكُم).

«وكذا إذا كان قبلَ آخره ياءٌ»

فإنّه يُكتبُ بالألِفِ على كلِّ حالٍ؛ لئلا يُجْمَع في آخرِ الكلمةِ ياءان، وذلك نحو: (الحَيا) و(السُّقْيَا) و(الثرَيَّا) و(هو يَحْيا، وأَعْيا، واسْتَحْيا)[2].

«إلّا (يَحْيَى) و(رَيّى) عَلَمَيْنِ»

(يحيى) اسمُ علمٍ لرجلٍ من (حَيِيَ يَحْيا)، و(ريَّى) اسمُ عَلَمٍ لامرأةٍ من (رَوِيَ، يَرْوَى)، و(هو رَيّانُ) و(امرأةٌ رَيَّى) كتبوهما بالياء، وإن كانَ قبل آخرهما ياءٌ فرقاً بينهما عَلَمَيْن، وبينهما نكرتين[3]. وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه[4].

---

(١) انظر اللباب ٢: ٤٨٣.

(٢) انظر اللباب ٢: ٤٨٤.

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ٤: ٣٥٢: «كتبوه – أي: يحيى – بالياء فرقًا بينه وبين (يحيا) الفعل، وكانت الياء في الاسم؛ لأنّه أخفّ من الفعل، فكان أحمل لاحتمال المثلين».

(٤) خلافًا للمبرّد، فإنّه يكتب (أعيا) – عَلَمًا – بالياء، وهو ممّا نُقِلَ عن الفعل. انظر المساعد ٤: ٣٥٢.

«وكذا حروفُ المعاني وما شابهها»

كلُّ كلمةٍ على حرفين أو ثلاثةِ أحرفٍ آخرُها ألفٌ، وهي من حروفِ المعاني، أوالأسماء المشبّهة بها، كالمضمرات، وأسماء الإشارات، فإنّها تُكتبُ بالألفِ حملاً على ظاهرِ اللفظِ؛ إذ لا معارض يُخالَف لأجلِهِ الأصلُ، وذلك نحو: (لا) و(ما) و(إذا) و(ذا) و(تا) و(أنا).

وكذلك حروفُ المعجم نحو: (با) و(تا) و(ثا)؛ لأنّها ممدودةٌ في الأصل يقصرها الوقف في اللفظ، فالألفُ فيها متوسطةٌ، وإنّما أُميلت لأنّها من بناتِ الياء.

وكتبتْ (إلّا) التي للاستثناء بالألفِ مع[1] أنّ القياسَ أن تُكتبَ بالياءِ لكونِ الألفِ رابعةً؛ لأنّه لا إمالةَ فيها، مع أنّها حرفٌ غيرُ متصرّفٍ، ولئلّا تشتبه بـ (إلى) الجارّة.

وكذلك كُتِبَ (كَلّا) بالألف لما ذكرنا، ولئلّا تشتبه بـ (كِلا) التي يؤكّد بها الاثنين، لأنّ تلك قد تُكتبُ بالياءِ، وهذا معارَضٌ بمثله؛ لأنَّ تلك قد تُكتبُ بالألف أيضاً.

وأمّا (حاشا) فالألفُ غيرُ لازمةٍ لها كلزومِ ألفِ (كَلّا)، إنّما هي بمنْزلة ألفِ الوقفِ في (أنا)، ألا ترى أنّها تُحذف مع اللامِ في اللفظ، كقوله [تعالى][2]: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١، ٥١] فلذلك كُتبت بالألف، ومَنْ جعلها فِعلاً وَجَبَ عليه أن يكتُبها بالياءِ كما يَكْتُبُ (رامَى) و(نادَى) بالياء[3].

«إلّا (على) و(إلى) و(لَدى)»

فإنّها تكتبُ بالياء؛ لانقلابِ ألفها ياءً عند اتصالها بالمضمر، نحو: (عليك) و(إليه) و(لَدينا).

«و(بَلَى) و(مَتَى)»

فإنّهما يُكتبان بالياء؛ لأنّه قد سُمِعَ فيهما الإمالةُ، وتكتب (يا) في النداء بالألفِ، وإن

---

(١) (مع) ساقط من ع.

(٢) (تعالى) من ع.

(٣) انظر كتاب الكتّاب ٤٥.

سُمِعَ فيه الإمالةُ؛ لأنَّ قبلَ آخرِهِ ياء، فلو كُتِبَ بالياء اجتمعَ ياءان[١].

وكذلك كُتب (أُلَى) الذي هو بمعنى (هؤلاءِ)[٢] فيمَنْ قَصَرَ بالياء؛ لأنّه يُمال؛ ولأنَّ أَصْلَهُ المدّ.

وكذلك (الأُلَى) التي للجمعين في قولك[٣]: (هُمُ الأُلَى فَعَلُوا ذلك)، وليست هي بـ(أُولى) التي بمعنى (هؤلاء)؛ لأنّ تلكَ لا تدخلها الألفُ واللام.

وتكتبُ (ذا) و(تا)[٤] بالألفِ، وإن أُميلا؛ لئلا يشتبها بـ(ذي) و(تي).

«وما عدا ذلك كُتِبَ بالياء»

كـ(رَحَى) و(رَمَى) و(أَعْطَى) و(اصْطَفَى) و(الملْهَى) و(المصْطَفَى).

وقد علَّلنا ذلك كلّه.

«و(كِلا) و(كِلْتا) في الإضافة إلى الظاهر محمولتان في الخطّ على لفظهما[٥] في الإضافة إلى المضمر»

(كِلا) و(كِلْتا) اللتان يُؤَكَّدُ بهما الاثنانِ يحملان مع الأسماء الظاهرة في الخطّ على لفظهما[٦] مع المضمر، وإن كانتا ممالتَين، فتكتبُ (جاءني كلا الرَّجلين، وكِلْتا المرأتين) بالألف لقولك[٧]: (جاءني كلاهما، وكلتاهما) وتكتب (رأيت كِلَيْ أخويك، وكِلْتَيْ أُخْتَيْكَ) و(مررت بكِلَي أَخَوَيْكَ، وكِلْتَي أُختيك) بالياء؛ لقولك[٨]: (رأيتُ كِلَيْهِا، وكِلْتَيْهِا)

---

(١) انظر كتاب الكِتَاب ٤٣.

(٢) هكذا رُسمت بخطّ المؤلف، ورُسمت (هاؤُلى) بالقصر في كتاب الكِتَاب ٤٣.

(٣) (قولهم) في ع.

(٤) (ذواتا) في ع.

(٥) (لفظها) في ع.

(٦) (لفظيهما) في ع.

(٧) (كقولك) في ع.

(٨) (كقولك) في ع.

و(مررتُ بِكِلَيْهِما وكِلْتَيْهِما)، / أجرى كتابتها مع المظهر كلفظِها مع المضمر؛ لاشتراكهما في المعنى. [٧٢٨]

وقال «ابنُ بابشاذ»[١]: (كِلا) يُكتب بالألف عند إضافته إلى الظاهر على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ ألفَه منقلبٌ عن واوٍ[٢]، بدليلِ إبدالِ التاء عنها في (كلتا)، والتاءُ أكثرُ ما تُبدلُ من الواو، فصارت كألفِ (عَصا).

و(كِلتا)[٣] تُكتبُ بالياءِ عند إضافتها إلى الظاهر؛ لأنّها رابعةٌ. وما قاله[٤] هو القياسُ، لكن المشهور عند الكُتّاب ما ذكرناه[٥].

«ويجوز كتابةُ كلِّ مقصورٍ بالألف»

سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، قلّت حروفه أو كَثُرت، كانت من الواو أو من الياء، أو مجهولة، حملاً على اللفظ؛ لأنّها في اللفظ[٦] ألف، لكن المختار ما بيّنّا للفرق.

«الثالثُ: الممدود»

والمرادُ به هاهنا ما آخرُه همزةٌ قبلها ألفٌ، سواء كان اسماً أو فعلاً.

---

(١) هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ، أبو الحسن، المتوفى سنة ٤٥٤ هـ، أو ٤٦٩ هـ. إمام في النحو وفنون العربية وفصاحة اللسان. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي. انظر بغية الوعاة ٢: ١٧.

(٢) (منقلبة عن الواو) في ع.

(٣) (كلا) في ع.

(٤) (يخالفه) مكان (قاله) في ع.

(٥) قال ابن عقيل في المساعد ٤: ٣٥٥: «وشذّت الألف في (كلتا)؛ وذلك أنّها ألفُ تأنيثٍ رابعة، فحقّها الياء، كـ(حُبلى) ونحوها. وأمّا (كِلا) فالصحيح أنّ ألفه عن واو، فيكتب بالألف. قال العبديّ: هي عن ياء فتكتب ياءً، وإجازة الكوفيين كتبَها بالياء خطأٌ على مذهبهم؛ لأنّ الألف عندهم علامةُ تثنية، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء، دفعًا للّبس».

(٦) (لأنها في اللفظ) ساقط من ع.

«فالمُنْفَصِلُ لا صُورةَ له، إلّا المنصوبَ المنوّن فإنه يُكْتَبُ بألفين، كقولك: (سمعتُ نداأ)[١]»

الهمزةُ التي هي آخرُ الممدود شبيهةٌ بالمتطرفةِ بعد حرفٍ صحيح ساكنٍ؛ لأنّ الألفَ لا تكون إلّا ساكنةً، فحقُّها أن لا تثبت في الكتاب ما دامت منفصلةً، أي: كانت مفردةً غيرَ مضافةٍ، فحذفت مرفوعةً ومجرورةً،منوّنةً وغيرَ منوّنةٍ، ومنصوبةً غيرَ منوّنةٍ إتباعاً لِلَّفْظِ، لأنّها لا تثبتُ فيه عندَ الوقفِ، وقد ذكرنا أنّ الهجاءَ موضوعٌ على الوقفِ، كقولك: (هذا عطاءٌ) و(مررتُ برداءٍ) و(العطاءُ حَسَنٌ) و(الرَّجاءُ صالِحٌ) و(هؤلاءِ) و(هاءِ يا رجلُ) أي: هاكَ، و(هاءِ يا امرأةُ) أي: هاكِ، و(هو يَشاءُ)، وما أشبهَ ذلك، وكذا حروفُ المعجمِ كالباء، والتاء، والثاء، والحاء، والخاء[٢].

وأمّا المنصوبُ المنوّنُ فتَلحقُه بعدَ الهمزةِ في اللفظِ ألفُ الوقفِ بَدَلاً من التنوينِ فحذفت اللاحقة، وأثبتت الهمزة في الخطّ؛ لأنّ إثباتَ الأصلِ أولى من إثباتِ الزائد، فتكتب حينئذٍ بألفين، الألف التي قبل الهمزةِ والتي هي بدل الهمزةِ، كقولك: (سمعتُ نداأ) و(أخذتُ عطاأ) و(كتبتُ ياأ)[٣].

قال «ابن الدهان»[٤]: ومنهم من يكتبه بألفٍ واحدةٍ كغير المنصوب، ومنهم من يكتبه بثلاث ألفات على الأصل، وهو قبيحٌ؛ لتكرّر الأشباه.

---

(١) هكذا رسمت في د، و(نداءً) في ع.

(٢) انظر كتاب الكِتَاب ٣٧.

(٣) رُسمت الكلماتُ الثلاثةُ هكذا في د. ورسمت في ع هكذا (نداء) و(عطاء) و(ياء). وفي كتاب الكِتَاب ٣٧ رُسمت هكذا: (عطاءا) و(نداأ) و(باءً، تاأ).

(٤) في باب الهجاء ١٥، وعبارته: «ومتى اجتمع ثلاث ألفاتٍ في الخطّ، نحو: (براأات) والنحاة يثبتونها جُمَع، والكتّاب يكتبون بألفين: (براءات). وأمّا: أخذتُ (عطاءً)، فتكتب بألفين، وهو الأَوْلى، وبعضُهم يكتبه بثلاث ألفات [هكذا: عطااا]. وبعضُهم يكتبه بألف واحدة ومدّة [عطآ]». اهـ.

وابن الدهّان هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهّان البغدادي المتوفى سنة ٥٦٩ هـ كان من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين، له الغرّة في شرح اللمع. إنباه الرواة ٢: ٤٧، وإرشاد الأريب ١١: ٢١٩، ونكت الهميان ١٥٨.

وأمّا الفاعلُ من (جِئتُ) و(شِئتُ) و(سُؤتُ) ونظائرها، فيُكتب غيرَ منصوب منوّن بالياء، كقولك: (هذا جائي، وشائي، وسائي)؛ لأنّكَ تثبتها في الوقفِ مع الياء، فتقول: (هذا جائي، وشائي) في لغة مَنْ قال: (هذا قاضيْ) في الوقف.

وتقولُ في النصبِ: (رأيتُ جائِياً) كما تقول: (رأيتُ قاضِياً)، فلا يحذف من اللفظ.

وأمّا مَنْ قال: (هذا قاضْ) و(مررتُ بقاضْ) فينبغي أن يكونَ حكمُهُ حكمَ (عطاءٍ)[١]؛ لأنّ الوقفَ عليه يكون بإسكان الهمزة، كما في (رِداء).

«وما أضِيفَ منه إلى المضمر كتب مَرْفوعاً بالواو ومجروراً بالياء»

تقول: (هذا عطاؤُنا) و(مررت بكسائِك)؛ لأنّ الإضافةَ إلى المضمرِ صيّرت الهمزةَ حشواً، لما ذكرنا أنّ المضمرَ كحرفٍ من حروفِ الكلمة، وكذلك (هو يشاؤُه) و(هؤلائِك)؛ لأنّ الوقفَ عنها قد زالَ بسببٍ ما لحقَها.

«ولا صورةَ له في النَّصب»

فتكتب (رأيتُ كساءَك) بألفٍ واحدةٍ كراهةَ اجتماع الألفين.

«وتَكتبُ (كساءَين) بألف، و(كِساءانِ) بألفين»

إذا لم تغيّر التثنية الهمزة فلا تثبتُ لها صورةٌ في التثنية، كقولك: (شَريتُ كساءين) و(مررت برداءين) كراهة اجتماع الأشباه، وتكتب (هذان كساءان) بألفين، والثانية ليست للهمزة بل للتثنية، بمنْزلة الياء في حال النّصب والجرّ.

وما ثُنّي من باب (حمراء) أُبدلت همزتُه واواً والكتابة بها كقولك: (هذان حمراوان) و(رأيتُ حمراوين) و(مررت بحمراوين) إتباعاً للفظ[٢].

---

(١) (العطآء) في ع.

(٢) انظر كتاب الكتّاب ٢٨، والرسم فيه: (هذان كساآن).

«ولا صُورةَ له في قولك: (همُ السَّقَّاءُونَ)»

كراهة الجمع بين واوين، ولا لبس فيه[١].

«وكُتِبَتْ ياءً في النصب والجر»

كقولك: (رأيتُ السقائِينَ) و(مررتُ بالسقائِينَ)، إذ لو حُذِفتْ لالتبسَ الجمعُ بالتثنية، وكُتبتْ ياءً لانكسارها.

«و(سَقَّاءة) بألف، و(سَقَّاءات) بألفَيْنِ»

إذا لحقَها علامةُ تأنيثٍ حُذفت؛ لأنّ ما قبلَ تاء التأنيثِ مفتوحٌ، فلو كتبت لوَجَبَ إثباتُها ألفاً لفتحتها، فكرهوا اجتماع ألفين.

وكذلك إذا جمعته لم تَثْبُتْ للهمزةِ صورةٌ فتكتب (هُنَّ سَقَّاءات)، والثانية للجمع؛ إذ لو أثبت للهمزة صورةً لاجتمع ثلاثُ ألفاتٍ، وهو مُستكرهٌ.

«الرابع: في الوصلِ والفَصْلِ، كلُّ كلمةٍ على حرفٍ واحدٍ، أو صارَ الحذفُ بها إلى حرف واحدٍ فحقُّها الوصلُ إن لم تكن من الحروف الستة التي تُفْصَلُ عمّا بعدَها»

حقُّ كلِّ كلمةٍ أن تُفْصَلَ عمّا قبلها وما بعدها / لتدُلَّ على ما وُضِعَ له مفرداً، لكن إذا وَقَعَ كلمة على حرفٍ واحدٍ فإنّها توصل بما بعدَها، أو بما قبلها؛ لأنّ العربَ لا تنطقُ بحرف واحد مفرداً فتبتدئ به، وتقف عليه، فلذلك لا يفرد في الكتاب إتباعاً للفظ. [٧٣٠]

وذلك مثلُ ياءِ الإضافةِ، ولامِها وكافِها، وتاءِ القسم، ولامِه، وفاءِ العطف، وسينِ الاستقبال، والشين، والسين، في قولك: (رأيتُكِس) و(مررتُ بِكِس) ولامِ التعريفِ؛ لأنّها على حرفٍ واحدٍ، وإنّما لحقها ألفُ الوصلِ لسكونها على ما ذكرناه في موضعه.

ووُجد في بعضِ المصاحفِ لامُ الجر مفصولة في قوله [تعالى][٢]: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾

---

(١) انظر كتاب الكِتَاب ٣٨، والرسم فيه: (هؤلاء سَقَاؤُن).

(٢) (تعالى) من ع.

[المعارج: ٣٦] (١) وهو غَلَطٌ من الكاتب، وجَهْلٌ بالعربية، ولو جاز ذلك لجازَ للقارئ أن يقفَ على اللام، ويبتدئ بها بعدها، ولا يقرأُ بهذا إلّا جاهلٌ بالقراءة(٢).

وقد غَلِطَ الرّاجزُ فأفردها في اللفظ لمّا رأى ألفَ الوصلِ معها، فظنَّ أنّها على حرفين وشبّهها بـ(قد) فقال(٣):

٢٣١٩ - دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ الشَّحْمِ إنّا قَدْ أَجَمْناهُ بِحَلْ(٤)

ولا يُعملُ على الغلط.

وكذلك ما صار الحذفُ به إلى حرفٍ واحدٍ، كالميمِ(٥) في قولك: (مِا لله) و(مِالقَوم) بمعنى (من الله) و(من القوم)، فلا يجوزُ إفرادُها في الخطّ؛ لأنّها في الحال على حرفٍ واحدٍ.

---

(١) وتمامها: ﴿قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾.

(٢) هذا تحاملٌ من الزنجاني على كلّ قارئ خالف الصناعة النحوية، والصحيحُ أنّ القراءة المتواترة لا يصحّ إنكارها لمجرّد مخالفتها قواعد العربية. وقد وقف على لام الجرّ دون مجرورها جميعُ القرّاء اتّباعًا لرسم المصحف، ما عدا أبا عمرو والكسائي - بخلاف عنه - فقد وقفا على (ما). كما أنّ فَصْلَ اللامِ عن مجرورِها ليس خطأً من الكاتب، بل هو ثابتٌ في رَسْمِ كلِّ المصاحفِ وليس بعضها كما زَعَمَ. والزنجاني قد نَقَلَ ما قاله عن ابنِ درستويه في كتاب الكِتّاب ٤٨، إلّا أنّ ابنَ درستويه استدرك في موضع آخر ٧٠، وقال إنّ ذلك ممنوع في غيرِ المصحف. فيفهم منه أنّه جائزٌ في المصحف، وهو ما فات الزنجاني غفر الله له. انظر المقنع ٧٥، والإقناع ١: ٥٢٦، والنشر ٢: ١٤٦، والدر المصون ٤: ٤٦.

(٣) نُسب البيت إلى حكيم بن مُعَيَّة، كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٣٦٩، وإلى غيلان بن حُريث كما في المقاصد النحوية ١: ٥١٠. وقيل: هو لذي الرّمّة. وليس في ديوانه.

(٤) البيت في الكتاب ٣: ٣٢٥، ٤: ١٤٧ برواية: (بالشحم إنّا قد مللناه بَجَلْ). استدلّ به سيبويه على قول الخليل: إنّ (أل) من (الرجل) ونحوه بمنزلة (قد) حيث فصلها الشاعر هنا. وانظر البيت في النكت ٢: ٨٨٠، وكتاب الكِتّاب ٤٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٣٦٩، والخصائص ١: ٢٩١.

(٥) هي ميم القسم، قال ابن درستويه في كتاب الكِتّاب ٤٨: «كميم القسم في قولهم: (مِالله) تكتب موصولة؛ لأنها مثل الباء في (بالله)، فكان أصلها (مِن) فحذفت النون في اللفظ كما حذفت في (مِنْ) الخافضة في قولهم: (مِالقوم) يريدون: (من القوم)».

وكذلك قولهم: (بنو فلان عَالماءِ).

وكذلك (ها) التي للتنبيه في (هلمّ)[١]؛ لأنّه ألفه قد سَقَطَ وصار إلى حرفٍ واحدٍ، وكذلك تكتب (لِمَ) و(بِمَ) و(عَمَّ) و(فيمَ) و(حَتَّامَ) و(إلامَ) و(عَلامَ).

والدليلُ على وصلِ هذه الكلم بـ (ما) الاستفهامية رَدُّ الياء ألفاً كما هي في اللفظ، ولولا الوصلُ لكُتبت ياءً، كما قلبتها في قولك: (على زيد) و(إلى عمرو) فإن ألحقتها (ها) الوقف كقولك في: (مَهْ) فصلتها؛ لأنّها صارت على حرفين[٢].

وكذلك الضمائر التي على حرفٍ واحدٍ نحو: (ضربتُ) و(ضربك) و(إنّك) و(له)، ونون التوكيد الخفيفة نحو: (قُومَنْ) و(لا تذهَبَنْ).

وكان حكمُ[٣] همزتي الاستفهام والنداء، وواوي العطف والقسم، الوصلَ، لولا أنّها من الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها، وهي: الألفُ، والدال، والذالُ، والراء، والزاي، والواو.

وقضيةُ لفظِ المختصر أن توصل نحو: (قِ) و(شِ) بما بعده، كقولك: (قِ زيداً) و(شِ ثوبَكَ)، وليس كذلك فإنّ (قِ) و(شِ) ونظائرها جُمَلٌ تامّة، والجملةُ لا تُوصل بما بعدها البتة، فإذاً[٤] يكون هذا مُستثنى من إطلاقِ لفظِ المختصر.

«وما كان على حرفين فصاعداً فحقُّه الفصلُ»

لأنّ العربَ تتكلمُ به وحدَه لاشتمالِه على ما يُبتدأُ به ويوقفُ عليه، وذلك جميعُ حروفِ الإضافةِ، والعطفِ غيرِ الآحادية و(سوف).

---

(١) كتاب الكِتَاب ٦١.

(٢) فتكتب هكذا (حتى مَه) و(إلى مَه) و(على مَه).

(٣) (و كان حكمه حكم) في ع.

(٤) هكذا - بالتنوين - رُسِمَتْ في د. وقد رسمها كذلك في أكثر من موضع على خلافِ قاعدته التي يرى فيها أنّ الأولى رسمها بالنون (إذن).

«إلّا المضمرَ المتّصِلَ، ونونَ التوكيدِ، وعلاماتِ التثنية، والجمعِ والتأنيث، والنسب»

وذلِك كقولك: (فَعَلْتُما، وفَعَلْتُمْ، وإنّكما، وإنّكم، ولهما، ولهم، ولَهُنَّ، ولَنَذْهَبَنَّ، والزَّيْدَيْنِ، والزَّيدِينَ، وحمراءَ، وقائمات، وزَيْدَيَّ) فكلُّ هذه تُوصلُ ما لم يكن من الحروف الستة؛ لأنَّ العربَ لا تتكلَّمُ بها وحدها، ولا تفصلُها في اللفظِ البتةَ.

«ووُصِلَتْ (ما) إذا كانت مُلْغاةً»

كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] [1] إذ المعنى: فبرحمةٍ من الله؛ لأنّها من حيث لم تفِدْ معنىً زائدةٌ، فكأنّها من حروفِ المباني.

وهكذا هي في قولك: (آتِيك يوماً ما)[2] لولا أنَّ قبلها الألفَ[3].

«أو كافّةً»

كقوله [تعالى][4]: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] و﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧][5]، وقولِ الشاعر:

٢٣٢٠- .... لَعَلَّما أنتَ حالِمُ[6]

و:

(١) ﴿لِنتَ لَهُمْ﴾، وانظر باب الهجاء ٢٣.

(٢) انظر كتاب الكِتَاب ٥٠.

(٣) (ألف) في ع.

(٤) (تعالى) من ع.

(٥) ﴿قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾.

(٦) هو لسويد بن كراع. كما في الكتاب ٢: ١٣٨، وما ذكره جزءٌ من بيت، وتتمّته:

تَحَلَّلْ وعالج ذاتَ نفسِك وانظرن ... أبا جُعَلٍ لعلّما أنت حالِمُ

وهو في كتاب الكِتَاب ٥١. وشرح المفصل ٨: ٥٤

٢٣٢١ - .... ألا ليتما هذا الحمامُ لنا(١)

وقولك: (لكنّما أنا أخوك). وقوله:

٢٣٢٢ - ربَّما أوفيْتُ في عَلَمٍ يَرْفعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ(٢)

وكذلك (ربَّتما).

«أو قبلها ما يُدغَمُ فيها»

وذلك (إنْ) و(أنْ) الخفيفتان، و(عَنْ) و(مِنْ) و(أَمْ) و(لَمْ) فتوصل به ملغاةً كانت أو لم تكن؛ لأنّ الإدغامَ يلحقها فيصلها في اللفظ، فأُتبِعَ الخطُّ اللفظَ؛ لأنّ الوصلَ أخفُّ من الفصل، والنّطقَ بحرفٍ مُدغمٍ أخفُّ منه بحرفَين، وذلك كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ [نوح: ٢٥] (٣) و﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾ [المؤمنون: ٤٠] (٤)، ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ﴾ [التوبة: ١٦]، وقولِ «أبي ذؤيب الهذلي»:

٢٣٢٣ - أمَّا لجِسْمِكَ ما يُلائِم مَضْجَعاً إلّا أقَضَّ عَلَيْكَ ذاكَ المَضْجَعُ

فَأجَبْتُها أمَّا لجِسْمِي أنّه أوْدَى بَنِيَّ مِنَ البلادِ فوَدَّعُوا(٥)

فـ (أمّا) في البيتِ الأوّل هي (أمْ) و(ما)، وفي البيت الثاني (أن) و(ما).

---

(١) قاله النابغة الذبياني. وهو في ديوانه (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) ٢٤، برواية:

قالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفُهُ، فَقَدِ

وانظره في الكتاب ٢: ١٣٧، وكتاب الكتّاب ٥١.

(٢) هو لجذيمة بن الأبرش كما في النوادر ٥٣٦. وانظره في الكتاب ٣: ٥١٨، وكتاب الكتّاب ٥٢.

(٣) ﴿... أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾.

(٤) ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾.

(٥) البيتان في شرح أشعار الهذليين ١: ٥، برواية: (أمْ ما لجنبك لا يلائمُ) و(فأجبتها أمْ ما لجسمي) مفصولةً. وانظر المفضليات ٤٢١، وكتاب الكتّاب ٥٣، وخزانة الأدب ١١: ٦٣.

«وكذلكَ (أينما) و(كيفَما) إذا قَصَدْتَ الشَّرْطَ، و(حيثُما) و(كيما) و(كلّما جئتَني أكرمتُكَ) و﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨] [١] و(مهما)»

الظروفُ التي تُجازَى بها، وهي (أينَ) و(متى) و(حيثُ) و(كيفَ) إذا كانت معها (ما) مؤكّدة، لا بمعنى (الذي)، فإنّها تُوصَلُ بها، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨] وقولك: (كيفَما تَصنع أَصنع) و(اقْعُدْ حيثُما شئتَ)[٢].

ولا يكون بعد (حيث) إلّا هكذا، والمعنى: حيثُ شئتَ، و(مَتيما[٣] تأتني آتِكَ).

وكان القياسُ أن تُكتبَ (مَتاما) بالألفِ كما ذكرنا في (عَلامَ) و(إلامَ)[٤]، لكن المشهور كتبُها[٥] بالياءِ موصولاً؛ لأنّه[٦] تلحقُها الإمالةُ.

وكذلك إذا اتصلت بـ(كي) وُصلت؛ لأنّها مؤكّدة لا يُخلُّ[٧] حذفُها، كقولك: (زرني كيما أزورك)؛ لأنَّ (ما) في هذه المواضع لَمّا لم تُفِدْ معنىً زائداً ضارعتْ حروفَ المباني التي وضعتِ الكلمُ عليها.

[٧٣١] / و(كلّ) لما وَقَعَ على جميعِ الأشياء وكان تابعاً ضارعَ الظروفَ المبنيّة، وكثُر مع ذلك استعمالُه فشُبِّه بالأدوات، فإذا أُعملَ فيه ما بعده، وجُوزي به [و][٨] كان ظرفاً أو ضارعَ الظروف وُصِلَ، كقولك: (كلّما جئتني أكرمتُك) و(كلّما سألتَني أعطيتُك).

وكذلك إن كانت (ما) لغواً، كقولك: (أنت أكملُ من كلّما رجلٍ) و(هندٌ أجملُ من

---

(١) ﴿... فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾.

(٢) كتاب الكُتّاب ٥٣، وباب الهجاء ٢٢.

(٣) هكذا رسمت في د، ع.

(٤) هكذا في د، ع. و(علاما) و(إلاما) في ح.

(٥) (كتبتها) في ع.

(٦) (لأن) في ع.

(٧) أي لا يُخلّ بالمعنى. انظر كتاب الكُتّاب ٥٢.

(٨) (و) ليست في د، ع. وأثبتُّها من كتاب الكُتّاب ٥٥.

كلّما امرأةٍ).

وأمّا (أيْ) فأشدُّ مضارعةً للمُبهمةِ من (كلّ)؛ لأنّه يُستفهم به ويجازَى، فيكون بغيرِ صلةٍ فوصله بـ(ما) أوجبُ، إذا لم تكن (ما) بمعنى (الذي) كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨].

وكذلك (مَهْما) وأصلُها: (ماما)[١]، فأبدلت من ألفِ الأولى (هاءً) وصارت الكلمتان بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ.

«و(بينما يَنْعَتْنَني أَبْصَرْنَني)»

(بينما) التي للمفاجأة تُوصَل، كقول «عمرَ بنِ أبي ربيعةَ»[٢]:

٢٣٢٤- بينما يَنْعَتْنَني أَبْصَرْنَني ... دُونَ قَيْدِ المَيْلِ يعدُو بي الأَغَرْ[٣]

وقول آخر:

٢٣٢٥- بينما نَحْنُ مُرْتِعُونَ بَفْلجٍ ... قالَتِ الدُّلَّحُ الرِّواء أَنِ آيهِ![٤]

لأنَّ المفاجأةَ مضارِعةٌ للمجازاة؛ ولأنَّ (ما) التي مع (بين) التي للمفاجأة

---

(١) فـ(ما) الأولى اسمٌ مبهم بمنزلة (أين) و(متى)، والثانية بمنزلة (ما) التي بعد (أين) و(متى). انظر كتاب الكِتَاب ٥٤.

(٢) ديوانه ١٦٨.

(٣) كُتب بخطّ المؤلّف على حاشية د ما يأتي:

«وبعده:

قالت الكبرى: أتعرفْن الفتى؟ ... قالت الوسطى: نعم هذا عُمَر

قالت الصغرى وقد تيَّمتُها: ... قد عرفناه وهل يخفى القمر؟!»

والبيت في كتاب الكِتَاب ٥٦.

(٤) هكذا رسمت في د، ع. وتروى (إِنِيهِ) بكسر الهمزة والنون، صوت رَزَمة السحاب، وحنين الرعد. انظر اللسان (قول) ١١: ٥٧٢. والبيت في كتاب الكِتَاب ٥٦.

[مضارعةٌ] (١) للألف التي في قوله:

٢٣٢٦- فَبَيْناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ (٢)

والألفُ لا تنفردُ، فكذلك هذه.

وكان القياسُ في (إذا ما) و(إذْ ما) الوصلَ لما ذكرنا، لكن قيل: ما فيهما الألف والذال، وهما لا يوصلان بها بعدهما، فلأجل ذلك فُصِلا.

«إلّا إذا عَمِلَ ما قَبْلَ (كُلَّما) فيها»

إذا ابتُدِئَ بـ(كلَّما) فلم تكن فيه مجازاة، ولا مضارعة للظروف، ولا كانت (ما) لغواً أو مصدراً فُصِلَ، كقولك: (كلّ ما سألتني مبذولٌ لك) و(كلّ ما جئتني مرتان) و(كلّ ما لَكَ ألفان) و(رضيتُ بكلّ ما صنعتَ) و(قبلتُ كلّ ما قلتَ) و(لك كلُّ ما عندي).

«وإن كانت (ما) بمعنى (الذي) فُصِلَتْ أينَ كانتْ»

إذا كانت (ما) موصولةً بمعنى (الذي) كُتبت مفصولةً عمّا قبلها؛ لأنّها وما بعدها من الصِّلة بمعنى كلمة واحدة.

فلو وُصِلَتْ بما قبلها لَلَزِمَ وَصْلُ بعضِ كلمةٍ بكلمةٍ قبلها، وذلك غيرُ جائزٍ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وكقولك: (إنَّ ما فعلتَ خيرٌ لك) و(ليتَ ما عندَ زيدٍ عندنا) و(كأنَّ ما يكفيك لا يُرضيكَ) و(لعلَّ ما تريدُ لا يكونُ) و(رغبتُ في ما عندَ الله) و(أين ما وَعَدْتَنا؟) و(متى ما وَعَدْتنا؟) تريد: متى الوقتُ الذي وعدتَنا؟، و(كيف ما عندك؟) أي: الذي عندك، و(أيُّ ما عندَك أجودُ؟) و(بينَ ما أقول وبين ما تقولُ بَوْنٌ)، و(كلُّ ما أخذتَه فهو لك).

---

(١) (مضارع) في د، وأثبتُّ ما في ع.

(٢) سبق تخريجه، وانظره في كتاب الكتّاب ٥٦.

«إلّا إذا كان قبلها ما هو على حرفٍ واحدٍ أو ما يُدْغَمُ فيها»

إذا وَقَعَ قبلَ (ما) حرفٌ على حرفٍ واحدٍ وصلت به كقولك: (بِعْت بما بِعْتَ)؛ لأنّ الحرفَ الواحدَ لا يقومُ بنفسه.

وكذلك إذا وَقَعَ قبلها حرفٌ يُدغم آخرُه في (ما) نحو: (عن) و(من)، تقول: (سل عمّا شئتَ) و(أخذتُ مما أخذتَ). وقد ذكرنا علّته.

قال «الكسائي»[١]: يكتبُ (سَل عمَّ شئتَ وعمَّ تشاءُ) بغيرِ ألفٍ، فإن قال: (سَلْ عمّا بدا لك) كتبتها بالألف. وهذا غريبٌ.

وقوله: «أو ما يدغمُ فيه» يريد به حرفاً يُدْغَمُ فيه احترازاً من (كم) فإنّها لا تُوصلُ بـ(ما) في قولك: (كم ما عندك؟)؛ لأنّ (كم) اسمٌ مستقلٌّ بنفسِهِ فلا تُوصل بها بعدَه، وأمّا (مع) فإنّه وإن كان ظرفاً لازماً له النصبُ فليس بمُبهَم ولا صلَةَ له، ولا وضعت فيه مجازاة، وليس ما بعدَه كالملغاةِ، بل هي موصولةٌ كـ(الذي) و(مع) مضاف إليها، فلا يجبُ وَصْلُه بها، ومَنْ وَصَلَهُ لإضافته على التشبيه بـ(كلّ) لَزِمَهُ وَصْلُ (كلّ) إذا كان لغير مجازاة، ولا مضارعاً للظروف[٢].

ووَصَلَ بعضُهم (في) و(مع) بـ(ما) الموصولة تشبيهاً لها بالاستفهامية، وهو ضعيفٌ[٣].

«ويُوصَلُ (نِعْمَا فَعَلْتَ) و(بئسَما صَنَعْتَ) ويُفْصَلُ غيرُهما من الأفعال»

لمّا كان (نِعْمَ) و(بِئْسَ) عبارتين عن كلّ مدحٍ وذمٍّ، وغُيّرا عن أمثلةِ الأفعالِ، وأُجريا مُجرى الأدواتِ ضارعا الحروفَ، ولم يقع ما بعدها أيضاً بمنزلة (الذي)، وكانت

---

(١) للكسائي كتابٌ اسمه (كتاب الهجاء) ذُكر في الفهرست ٩٨، وإرشاد الأريب ١٣: ٢٠٣، وإنباه الرواة ٢: ٢٧١.

(٢) كتاب الكِتَاب ٥٥.

(٣) انظر كتاب الكِتَاب ٥٢.

(نِعْمَ) تندغمُ(١) في (ما) كقوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] (٢)، قالت العربُ: (غسَلْتُه غَسْلاً نَعِمَّا)، فَوَجَبَ وَصلُها في الكتاب وإن لم تُدغم؛ لإدغامها أحياناً مع ما ذكرنا(٣).

وأُجريت (بئس) مُجراها؛ لأنّها مثلها في كلِّ شيءٍ ما خَلا الإدغام.

ويفصل غيرهما من الأفعال عن (ما)، تقول: (حَسُنَ ما جئتَ به)، و(عَظُمَ ما أتيتَ)، وكذلك (طالَ ما) و(قَلَّ ما)؛ لأنّها وإنْ سَكَنَتْ أوساطُها وكثرا في الكلام، لكنّها لم يُغَيَّرا عن أبنيتها، ولم يقعْ فيها الشيوعُ والعمومُ التي في (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

«ولا تُوصَلُ (مَنْ) بما قبلها إلّا إذا كان حرفاً أُحادياً أو ممّا يُدْغَمُ فيها(٤)»

الأصلُ أن لا تُوْصَلَ (مَنْ) بشيءٍ ممّا قبلَها، بخلافِ (ما)، فإنّها قد تكونُ حرفاً، وقد تكون اسماً لما لا يَعقل، وهي كثيرةٌ في الكلامِ، فخفّف(٥) بالوصل، و(مَنْ) اسم لمن يَعقل، ولم تكثر في الكلامِ كثرةَ (ما)، فلا تُكْتَبُ(٦): (ليتَ مَنْ في الدار يزورُنا) و(في مَنْ رغبت؟) و(لعلَّ مَنْ يأتينا يكرمنا) و(كأنَّ مَنْ عندكم كريم) و(كيف مَنْ رأيتَ؟) و(أين مَنْ تعرفه؟) و(رُبَّ مَنْ أكرمتُ) و(كلُّ من في الدار كريمٌ) و(مع مَنْ أنت؟) و(أيُّ من يأتينا نكرمه؟) إلّا مفصولاً.

/ ومَنْ زَعَمَ أنّه يُوصل بـ(مَنْ) في الاستفهام شيءٌ من ذلك كقولك: (في مَنْ [٧٣٢]

---

(١) (مدغم) في ع.

(٢) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾.

(٣) انظر أدب الكاتب ٢٣٧.

(٤) (فيها) ساقط من ع.

(٥) (تخفف) في ع.

(٦) (فأسكنت كقولك) مكان (فلا تكتب) في ع.

رغبتَ؟) تشبيهاً بـ(ما) في قولك: (فِيمَ رغبتَ؟) **فقد أخطأ**؛ لأنّ (مَنْ) لا تكـون حرفـاً، ولا يلحقُها الحذفُ كما يلحقُ (ما)، ويلزمـه أن يُفعـل ذلـك في (إلى) و(عـلى) كـما يُفعَـلُ بـ(ما)، ولا يَكْتُبُ هذا أحدٌ[١].

وإنّما توصلُ (مَنْ) بما قبلها إذا كان ما قبلها حرفاً أُحادياً يوصلُ بما بعده، كقوله [تعالى] [٢]: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ [ٱلْيَوْمَ]﴾ [غافر: ١٦] [٣] و﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] [٤]، وقولك: (مررتُ بمَنْ عرفتَ).

أو حرفاً يُدْغَمُ آخرُه في ميم (مَنْ)، وذلك (أمْ) و(مِنْ) و(عَنْ)، كقولك: (أمَّن) و(مِمَّنْ) و(عَمَّنْ) إتباعاً للَّفْظِ الخطَّ.

واحترزنا بقولنا: «حرف يُدْغَمُ فيها» عن (كم)، كقولك: (كم مَنْ عندك؟)، فإنّ آخر (كم) وإنْ كان يُدغم في ميم (مَنْ) ولكنْ لا يُوصل؛ لأنّ (كم) اسمٌ مستقلٌّ، ولذلك لا يوصلُ بـ (ما) كما[٥] ذكرناه[٦].

«وإذا وَقَعَتْ (لا) بعد (أن) الناصِبَةِ، أو (إنِ) الشرطيَّةِ،
أو بعدَ (كي)، أو (هَلْ) وُصِلَتْ»

تدخلُ (لا) على الأسماء والأفعال، عاملةً وغيرَ عاملة، ويكثر استعمالُها، وهي حرفُ معنى، لفظها كلفظ (ما)، فتوصل بأشياء وتفصل من أشياء، كما فُعِلَ ذلك بـ (ما)، غير أنّها لا تكاد تُوصل إلّا بالحروف خاصّة.

فَمِنْ ذلك أن تقع بين (أن) الناصبة للفعلِ وبينَ الفعلِ، كقولك: (أسألُكَ ألّا تعودَ)

---

(١) كتاب الكتّاب ٥٨.
(٢) (تعالى) من ع.
(٣) و(اليوم) من ع.
(٤) ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾.
(٥) (كما) ساقط من ع.
(٦) انظر كتاب الكتّاب ٥٨.

فتوصل بـ (أنْ) للإدغام الذي يلحقها في لفظها إذا وليتها، لكن النونُ لا تثبتُ في الخطّ؛ لأنّها قد صارت لاماً، وأُدغمت في لامٍ؛ لأنها يكتبان لاماً واحدة.

وكذلك توصلُ بـ(إن) الشرطيّة إذا وقعت بينها وبين الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٧٣][1]؛ لأنّ الجازمَ والمجزومَ بمنْزلةِ المضافِ والمضافِ إليه لا ينفصلان، وقد وَقَعَت بينها ولحقها الإدغامُ، فصارت مع ما قبلها كالكلمة الواحدة، ولا تُكتَبُ للنون صورةٌ في الخطّ؛ لما ذكرناه في (أنْ).

وتُوصَلُ بـ(كي) إذا جاءت[2] بعدها كقولك: (جئتُ كَيْلا تذهبَ)؛ لأنّه يُضمَرُ بينهما (أنْ)، وتنوبُ (كي) عنها في اللفظ، فكأنَّ (لا) إنّما وُصِلتْ بـ(أنْ).

وكذلك (لئلا) و(لكيلا)، فهما[3] (كَيْ) و(أنْ) دخلت عليهما لامُ الجرّ.

وتوصل (لا) بـ(هَلْ) كقولك: (هَلّا قمتَ)؛ لأنّ (هَلْ) وإن كان على حرفين لكنّه بمنْزلةِ ألفِ الاستفهام، وقد لحقَها الإدغامُ، ولأنّ معنى الاستفهامِ بـ(هل) مع (لا) يؤُولُ إلى التوبيخِ، فكأنّها كالكلمةِ الواحدةِ التي وُضعت للتوبيخِ.

وقومٌ من العربِ يُصيِّرون الهاءَ همزةً فيقولون: (ألّا فعلتَ)، ولا يقولون: (ألْ) في[4] (هَلْ) إذا لم يكن[5] معها (لا)، وهذا يَدُلُّ على أنّهم جعلوهُما كالكلمةِ الواحدةِ، ولكن[6] لا تثبتُ في الخطّ إلّا لامٌ واحدةٌ للإدغام، وكراهيةِ الجمعِ بين الشبيهين[7].

«وإنْ وَقَعَتْ بعد (أن) المخَفَّفَةِ، أو المُفَسِّرةِ، أو بعد (حتى)، أو (بل) فُصِلَتْ»

---

(١) ﴿... فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾. (تفعلوا) في د، وهو خطأ.

(٢) (جاء) في ع.

(٣) (فيهما) في ع.

(٤) (و) مكان (في) في ع.

(٥) (يكن) ساقط من ع.

(٦) (و ذلك) مكان (لكن) في ع.

(٧) انظر كتاب الكِتاب ٦٠.

إذا وقعتْ (لا) بعد (أنِ) المخفّفة من الثقيلـةِ[١] فُصِلَتْ، عاملـةً كانـت أو غـيرَ عاملةٍ، كقولِـكَ: (قـد علمـتُ أنْ لا تفعَـلَ ذاك)[٢] و(ظننـتُ أنْ لا خـيرَ عنـده)، وفي التنزيل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]؛ لأنّ المعنى: أنّك لا تفعـل، وأنّـه لا خيرَ عندَه. فالضميرُ[٣] في المعنى متصلٌ بـ(أنْ) حاجزٌ بينها[٤] وبينَ (لا) حتـى كأنّـه لا إدغامَ معها[٥].

وكذلك إذا وقعت بعد (أنِ) المفسِّرةِ فُصِلَت، كقولك: (تَقَدَّمْتُ إليه أنْ لا تَرْحَل)، وذلك لأنَّ ما بعدَ (أنِ) المفسّرةِ جملةٌ مستقلّةٌ لا تَعَلُّقَ لـ(أنْ) بها، بخلافِ المصدريّة والشرطيّة، فإنّهما ممتزجتان بما بعدهما، لا يتمّ ما بعدَهما إلّا بهما، ومن ذلك قولُ الشاعر[٦]:

٢٣٢٧- فَيـا راكِبـاً إمَّـا عَرَضْـتَ فَبَلِّغَنْ ... نَـداماي مِـنْ نَجْـرانَ أَنْ لا تَلاقِيـا[٧]

فـ(أنْ) فيه إمَّا مخفّفةٌ من الثّقيلةِ أو مفسِّرةٌ، وكلاهما يُفصل.

وكذلك إن وقعت بعد (حتّى) فُصِلَت، كقولك: (اضربْهُ حتى لا يَعودَ) وإن نابت (حتّى) عن (أنْ) وكانت تُضمر معها، وذلك لطولِ (حتّى)، وأنّها في الأصل إنّما تدخلُ على الأسماءِ، ولأنّها لو وُصلت بـ(لا) كُتِبت بالألفِ كما تكتب (حَتّامَ) فاجتمع الشَّبَهان[٨].

ولا تُوصل (لا) بـ(بَل) وإنْ أُدغمتا في اللفظ؛ لأنّه لا يزولُ معناهما بالاجتماعِ، ولا يحدث فيهما معنًى آخر، ولأنَّ الكلامَ لا يُستأنفُ بـ(بَلْ)، وإنّما تكون جواباً أو بعد كلام، فيقلّ استعمالُها، فلا تُضمّ إليها كلمةٌ أخرى، وذلك كقوله تعالى: ﴿بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾

---

(١) (المثقلة) في ع.

(٢) (ذلك) في ع.

(٣) (الضمير) في ع.

(٤) (بينهما) في ع.

(٥) انظر كتاب الكِتّاب ٥٩.

(٦) هو عبد يغوث بن وقّاص الحارثي. المفضليات ١٥٦.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ٢٠٠، وكتاب الكِتّاب ٥٩.

(٨) (الشبيهان) في ع.

[الفجر: ١٧][1].

«ولا تُوصل (لَمْ) و(لَنْ) بشيءٍ»

لا يجوزُ أنْ يُوصلَ بـ(لم) ولا بـ(لن) شيءٌ مما وُصِلَ بـ(لا)، وإنْ أُدغما في اللفظ؛ لأنّهما لا يكثران في الكلام كثرةَ (لا)، فإنّهما لا يدخلان إلّا على الأفعال المضارعة، وليس آخرُهما[2] حرفَ لينٍ يدخُلُه الحذفُ، ولا يكونان مع ما لحقَهُما كلمةً واحدةً لمعنىً يحدثُ[3] باجتماعِهما، بخلاف (لا)، وذلك كقولك: (إنْ لم تفعلْ لم أفعلْ) و(علمتُ أنْ لنْ تَذهَبَ)، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤][4].

[٧٣٣] «/ ومما وُصِلَ وَحَقُّهُ الفَصْلُ (وَيْكَأَنَّهُ) و(وَيْلُمِّه) ونحو: (يَوْمَئِذٍ) و(ثلثِمائة) و(ستِّمائة)»

مما شذَّ عن القياسِ وكان حقُّه الفصلَ فوُصِلَ لعارضٍ عَرَضَ فيه (وَيْ) إذا وَقَعَ قَبْلَ (كأنَّ) الثقيلة، كقوله [تعالى][5]: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

أو قبل (كَأنْ) المخفّفةِ، كقول الشاعر[6]:

٢٣٢٨- وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لـه نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ومَنْ يفتقـر يَعِـشْ عَـيْشَ ضُرِّ[7]

وذلك لأنّها قد كانت تُوصل بكافِ الخطابِ في قولهم: (وَيْكَ)؛ لأنّ الكافَ لا

---

(١) ﴿كَلَّا بل... ﴾.

(٢) (آخرها) في ع.

(٣) (الحدث) في ع.

(٤) انظر كتاب الكِتّاب ٦١.

(٥) (تعالى) في ع.

(٦) قيل: هو سعيد بن زيد الصحابي، وقيل: هو نبيه بن الحجاج بن عامر السهمي، وقيل: هو زيد بن عمرو بن نفيل القرشي. انظر الكتاب ٢: ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٢: ٧٨٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ١١.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ١٥٥، وكتاب الكِتّاب ٦٢، وشرح شواهد المغني ٢: ٧٨٦.

تنفردُ فأُجْرِيَتْ مع كافِ الجرّ مجراها مع غيرِها.

وهذا على مذهبِ «الخليلِ» و«سيبويهِ» أنّ (وَيْ) مفصولةٌ في الأصل[١]، ومعناها التعجّب. ثم ابتدأ فقال: (كأنّه).

وقال «الكسائيّ»: هو (وَيْكَ)[٢] بكافِ الخطاب، ثم أُدخل عليه (أنّ) ومعناه: أَلَمْ تَرَ، وعلى التقديرين وصلها بما بعدها على خلافِ القياسِ[٣].

وأبعدُ منه وصلُهم (وَيْلُمِّه)، يريدون: (وَيْ لأُمِّهْ)، لَمّا حُذِفت الهمزةُ من اللّفظ تخفيفاً لكثرة الاستعمالِ خفّفوه في الكتابِ أيضاً بالوصل.

ومن ذلك وَصْلُهُمْ ما أُضِيفَ من أسماءِ الزمانِ إلى (إذٍ) كقولك: (يومئذٍ) و(لَيْلَتَئِذٍ) و(سَاعَتَـئِذٍ) و(زَمانَئِذٍ) و(حِينئِذٍ)، وذلك أنّ (إذٍ) من حقِّها أن لا يُضافَ إليها؛ لأنّها غيرُ متمكّنةٍ، ولأنّها مفتقرةٌ إلى ما بعدها، فهي كبعض الكلمةِ، وبعضُ الكلمةِ[٤] لا يضافُ إليه، فلمّا قُطِعَت عمّا بعدها جُعلت هي وما قبلها كالشيءِ الواحدِ بمنْزلةِ (خمسةَ عشرَ)، وبُنِيَ الأوّلُ منهما على الفتح، فصارت همزةُ (إذٍ) التي حقُّها التحقيقُ - لكونها أوّلاً - مُخَفَّفَةً بمنْزلةِ المتوسّطة، فكتبتْ على حركتها ياءً، ولما كانت تُجْعَلُ في اللفظ بينَ بينَ، وفي الخطّ ياءً وصلوهما[٥].

ووَصَلَ الكُتّابُ ما هو أبعدُ من هذا، وذلك (ثلثُمائة) و(ستّمائة)، وذلك لكونِهِ عدداً مضافاً مع كثرةِ استعمالِهما، ولم يَطْرِدوا ذلك في (خمس مائة)، و(سبع مائة) ونظائرهما، ومنهم من يَطْرِدُ[٦].

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٥٤.

(٢) (كلا) في ع.

(٣) (القياس) ساقط من ع.

(٤) (وبعض الكلمة) ساقط من ع.

(٥) انظر باب الهجاء ٤٧.

(٦) انظر كتاب الكتّاب ٦٣.

«ووُصِل (حَبَّذا) للامتزاج»

وَصْلُ (حَبَّذا) مقيسٌ؛ لأنّ الكلمتين امْتَزَجَتا، وحَدَثَ لهما بالتركيبِ معنىً لم يكن عندَ عدمِ التركيبِ، وهو المبالغةُ في المدحِ، فَصارا كالكلمة الواحدة.

«الخامس: الحذف»

وهو على خلافِ القياسِ؛ لأنّ الخطَّ نائبٌ عن اللفظ، فالأصلُ أن يُكتبَ كلُّ ما يُلفظُ به، لكن قد تُحذفُ بعضُ الحروفِ للتخفيفِ عند عدمِ الإلباسِ.

وأكثرُ ما يحذف من الكِتاب الحروفُ المُكَرَّرَةُ، كراهيةَ اجتماعِ الأشباهِ، كما يُدغمون المضعّفَ في اللفظ استثقالاً لتكرّر الحرف الواحد. وهم يستثقلون في الكِتابِ ما يستثقلونَهُ[١] في اللفظِ، وكذلك حروفُ اللين؛ لاعتلالها وثِقَلِها وتَعاوُرِ السكون والحركاتِ والتنوينِ والحذفِ عليها كما يُفْعَلُ ذلك في اللفظ.

وأكثرُ حروفِ اللينِ دَوَراناً في الكلام وضعفاً الألفُ، ولذلك كان حذفُها أكثر، وكلُّ حرفٍ حَكَمنا بأنّه[٢] يُحذف، نعني بذلك أنّه يجوزُ حذفُه، لا أنّه يجبُ حذفُه، بل يجوزُ إثباتُه أيضاً على الأصل، إلّا الحرف المُضَعَّف من كلمةٍ واحدة، نحو: (فَرَّ) و(فَرَّحَ)؛ فإنّهم التزموا حذفَه من الكتابِ، كما التزموا إدغامَهُ في اللفظ، ولهذا عدَّ «الخليلُ» نحو: (فَرَّ) و(مَدَّ) ثُنائِياً[٣].

وكذلك نونُ التنوينِ، لا تُكتب له صورةٌ في الخطّ أصلاً؛ لأنَّ مبنى الخطِّ على الوقفِ، وهو يسقطُ في الوقفِ تَبَعاً لسقوطِ[٤] الإعرابِ.

وقيل: إنّها لم يثبتْ في الخطّ؛ لأنّه زائدٌ على الكلمةِ ليس منها، فأسقطوه من الخطِّ

---

(١) (يستقلون) في ع.

(٢) (به أنّه) في ع، وقريب منه في د، و(بأنه) في ح.

(٣) انظر العين ٨: ١٦، ٢٥٥.

(٤) (لسقوط) ساقط من ع.

لئلا يشتبهَ بالنونِ التي ليست بزائدةٍ، نحو: (حَسَن) و(مَعْدِن).

«يُكتَبُ المشدَّدُ من كلمةٍ حرفاً»

صحيحاً كان أو معتلّا. كرهوا في الكِتابِ ما كرهوا في الكلامِ من التضعيفِ.

وذلك نحو: (مَدَّ) و(فَرَّ) و(محمّد) و(اتَّزَنَ) و(ادَّكَرَ) و(عَدُوّ) و(سُمُوّ) و(وَلِيّ) و(بُخْتِيّ) و(مَرْمِيّ).

«ومن كلمتين حرفين»

على البيان نحو: (أجدتُ) و(بَسَطْتُ) و(خَبَطْتُ) و(يُدرككُم)[1]؛ لأنّ الكلمةَ الثانيةَ لا تلزمُ الأولى، بل قد يفترقان فكأنّهما لم يجتمعا.

وقد شذَّ من ذلك كلماتٌ كـ(هَلَّا) و(أَلَّا) و(إِلَّا) و(عَمَّا) و(عَمَّ) و(مِمَّا) و(مِمَّ) و(مِمَّنْ) و(عَمَّنْ) و(أَمَّنْ) و(لَمَّا) و(أَمَّا) وقد ذكرناها.

«ومنه لامُ التَّعريفِ نحو: (اللَّيلِ) و(النَّهارِ)»

أي: من اجتماعِ المشدَّدِ من كلمتين لامُ التعريف، إذا أُدغم فيما دخلت عليه فإنّها تثبتُ، سواءً كان المدغمُ فيه لاماً كـ(اللّيلِ) و(اللّحم) و(اللّهو) أو غيره، كـ(النَّهار) و(السَّلام) و(الصِّراط) و(الرّحمة) فتثبتُ اللامُ في الخطِّ.

وإن كانت في اللفظ نون، أو سين، أو صاد، أو راء؛ لأنّ هذه اللامَ تفارقُ ما دخلت عليه؛ لأنّها جاءت لمعنىً لا يُعْلَمُ إلّا بها، فهي كالمنفصلةِ عمّا بعدها، فصارت كذالِ (أخذتُ).

«إلّا أن تحكي لغةً أو إدغاماً»

الاستثناءُ عائدٌ إلى قوله: «ومن كلمتَيْن حرفين»، يعنى إلّا أن تُريدَ حكايةَ لغةٍ لقوم، أو حكايةَ إدغامٍ، فإنّك تكتبُهُ على اللفظ؛ ليُعلم موضعُ الاستشهادِ منه، كقولهم: مِنَ

---

(١) (يدرككم الموت) في ع.

العرب مَنْ يقول: (كنتُ مُحُم) يريدون: (مَعَهُم).

/ وكاستشهادهم في الإدغام بقول «علقمة»[١]: [٧٣٤]

٢٣٢٩- وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنُوبُ[٢]

ويقول آخر:

٢٣٣٠- تَقُولُ إذا أَنْفَقْتُ مالاً لِلَذَّةٍ فُكَيْهَةُ: هَشَّيءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ؟[٣]

يريدون: (قد خَبَطْتُ)، و(هَلْ شَيءٌ)، فلو كُتِبَ على البيانِ لم يُعْلَمْ موضعُ الاستشهاد منه، فلهذا كُتِبَ على اللفظ.

«وتَكْتُبُ (الذي) و(التي) و(الَّذِينَ) جمعاً بلام»

قد يَعْرِضُ ما يوجبُ مخالفةَ القياس:

كحذفهم إحدى اللامين من (الذي) و(التي) لأنهم[٤] اسمٌ مبهمٌ طويلٌ كثيرُ الاستعمال في أوله الأشباه، ومن (الذين) جمعًا؛ للفصلِ بين ذلك، وبين التثنيةِ في (اللَّذَيْنِ) و(اللَّتَيْنِ) وكان الجمعُ أولى بالتخفيفِ لثقلِهِ.

والمحذوفةُ هي أوّلُ الاسم، لا حرفُ التعريف؛ لأنّ حرفَ التعريف جِيءَ بها لمعنىً فحذفُها يخلّ بالمقصود[٥].

«و(اللَّذَيْن) و(اللَّتَيْنِ) و(اللَّائي) و(اللَّاتي) و(اللَّذَيَا) و(اللَّتَيَا) بلامين»

يُكتب (اللَّذَيْنِ) و(اللَّتَيْنِ) في التثنية بالياء، وهذا لا سؤالَ فيه؛ لأنّه جارٍ على الأصل.

---

(١) ديوانه ٣١.

(٢) البيت في المنصف ٢: ٣٣٢، وكتاب الكتّاب ٦٦، والممتع ١: ٣٦١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هكذا في د، ع. ولعلّها (لأنّها).

(٥) انظر كتاب الكتّاب ٦٥.

وكذلك (اللَّائي) و(اللَّاتِي)؛ لأنّه لا يلتبسُ بالتثنية.

وكذلك إذا صغّرت (الذي) و(التي) فقلت: (اللَّذَيّا) و(اللَّتَيّا)؛ لأنّ التصغيرَ يردُّ الأشياء إلى أصولها.

«و(آدمَ) و(آلافاً) و(إسْآراً) و(قِراءةً) و(هما يَقْرَءَانِ) بألف[1]»

كلُّ ألفين أو واوين أو ياءين اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ حذفت إحداهما استثقالاً لاجتماعِ الأشباه، إلّا أن يُخاف لبسٌ أو يحتاج إلى عوضٍ أو يُستخف شيءٌ فلا يُحذف.

وكلُّ ثلاثِ ألفاتٍ أو ياءاتٍ أو واواتٍ اجتمعنَ في كلمةٍ حَذفتَ إحداهُن وأثبتَّ اثنتانِ.

وقولُنا: «اجتمعت ألفان أو ثلاث ألفاتٍ» نعني به الاجتماعَ في الخطّ، وأمّا في اللفظِ فمن المحالِ أن يجتمعَ ألفان متواليان فضلاً عن ثلاثٍ.

فتكتبُ (آدمَ) و(آخرَ) و(آمِراً) و(آياً)[2] و(قراءةً) و(براءةً)[3] و(فُجاءةً) و(آلافاً) و(آجاماً) و(آباراً) و(إسآراً) مصدر (أسْأرْتُ) و(الزيدان يَقْرَآنِ) و(الكتابان يُقْرَآنِ) بألفٍ واحدة؛ لأنّه اجتمعَ ألفانِ فحُذفتْ إحداهما للتخفيفِ وعدمِ اللبس.

«و(هما قَرَأا) و(جاءَا) و(يَشاءَانِ) بألفين»

تُكتبُ (هما قَرَأا) و(مَلَأا) بألفين؛ لأنّك لو كتبتَه بألفٍ واحدةٍ لالتبس بفعلِ الواحد، و(جاءا) بألفين لما ذكرنا، ولأنّه اجتمعَ ألفان بينهما همزة فكان القياسُ أن تكتب ثلاث ألفات، فحذفت إحداهما كما فعلت بقولك: (هما يشاءان).

«و(داوُدَ) و(مَسْؤُلاً) و(جاؤا) و(يجيؤُن) و(يَقْرَؤُن) و(مُقْـرِؤُنَ) و(رُؤُساً) بواوٍ»

---

(١) (بألف) ساقط من ع.

(٢) (أنباء) في ع.

(٣) قال ابن الدّهان في باب الهجاء ٤٣: «وتكتب (براأة) بألفين، وكتبها بعضهم بألف واحدة، والأوّل أولى».

إذا اجتمعَ واوان أُولاهما مضمومةٌ، أو ياءان أُولاهما مكسورةٌ، حذفت الأولى منهما ما لم يُؤدِّ إلى إجحافٍ أو لبسٍ.

وإن شئتَ قُلت: إذا اجتمعَ واوان أو ياءان على الصفة المذكورة، أحدُهما بَدَلٌ من همزةٍ، و[١] الأخرى أصلٌ[٢] حذفتَ ما هي البدل، وأثبتَّ ما هي الأصل، فتكتب (داوُدَ) و(طاوُس) عَلَمَيْن بواوٍ واحدةٍ.

وكذلك [مَؤُنة] [٣] و(مسؤل) و(جاؤا) و(شاؤا) و(هم يجيؤن) و(يُسِيؤن)[٤] و(يقرؤن) و(يشاؤن)[٥] و(رؤس) بواوٍ واحدةٍ، لما ذكرنا؛ ولأنّهم إذا استثقلوا اجتماعَ ألفينِ مع خِفّتهما فلأَنْ يستثقلوا اجتماعَ الواوين كان أولى[٦].

ومنهم من يكتبُ (رُؤساً) بواوين على الأصل، وكذلك (طاوُس) للطائرِ المعروف.

والمختارُ[٧] أن يُكتبَ الكلُّ بواوٍ واحدةٍ.

«و(رَوَوْا) و(اشْتَوَوْا) و(الأَقْوَوْنَ) و(الُمحْتَوَوْنَ) مَفْعُولاً، و(مُقْرِؤُوكَ) جمعاً مضافاً، و(ذَوُو مَالٍ) و(يَؤُول) و(تَنْؤُون) بواوين»

كتبوا مثل (رَوَوْا) و(اشْتَوَوْا) و(هم الأَقْوَوْن) و(الُمحْتَوَوْن) مفعولًا بواوين، لانفتاح الأولى، ولأنّهم قد يتوسّمون من الثقل والخفّة في الخطّ ما يتوسّمونه منهما في

---

(١) (و) ساقط من ع.

(٢) (أصل) ساقط من ع.

(٣) (مؤونة) بواوين في د، وما أثبتُّه من ع. وهو الموافق لكلامه الذي ينصّ على أنها بواو واحدة.

(٤) (يجيؤن) و(يسيؤن) هكذا رسمت في د، وفي كتاب الكتّاب ٦٧ رسمت الهمزة على باء هكذا (يجيئون) و(يسيئون). و(يشيؤن) في ع.

(٥) (يسأون) في د، وأثبت الذي هو في ع.

(٦) ويرى ابن الدهّان أنّ (مؤونة) تكتب بواوين، وإن شئت بواوٍ واحدة، وكتبه بواوين أولى. باب الهجاء ٣٧.

(٧) (و المناسب) في ع.

اللفظ مع أنَّ لامَ الفعلِ من هذه الكَلِمِ[١] محذوفة، فلمّا رأوا خفّة الفتحة لم يُخِلُّوا بالكلمة[٢] بحذفِ شيءٍ آخر.

ومنهم من يكتُبُها بواوٍ واحدة مُحْتَجًّا بأن الفتحةَ الباقية في الكلمة تدلُّ على المحذوفة، وأنّ الفعل لجماعة، ولأنّه لو كان لواحدٍ[٣] لكان آخرُهُ ياءً. وهو ضعيفٌ رديءٌ.

و(هؤلاءِ مُقْرِؤُوْكَ) و(مستهزِؤُوْ زيدٍ) جمعاً مضافاً إلى مضمرٍ أو مظهرٍ بواوين؛ لئلا يَشْتَبِهَ بالواحد.

و(ذَوُو مالٍ) بواوين؛ لئلا يشتبه بالواحد عند مَنْ لم يُثْبِتْ في آخرِهِ ألفًا، وبالتثنية عند مَنْ أثبتها.

و(يؤُوْل) كُتِبَ بواوين؛ لأنّه (يَفْعُل)[٤] من همزة (وَل) تقول: (آلَ، يَؤُول)، إذ لو كتب بواوٍ واحدة لالتبس بـ(يفعُل) من وهمزة (ل)[٥]، إذ لو فرضنا أنّه جاءَ منه (يفعُل) بالضمّ كـ(يوضُؤ) لكنت تكتبُ[٦] (يَوْءُل) بواوٍ واحدةٍ، ولا علامةَ للهمزةِ، فيلتبسُ التركيبان.

/ و(تَنُوْءُوْن) بواوين؛ لأنّه اجتمعَ واوان[٧] بينهما همزةٌ مضمومةٌ، فالأصلُ أن تكتب بثلاث واواتٍ فحذفت إحداهُنَّ، وأثبتت[٨] اثنتان. [٧٣٥]

---

(١) (الكلمة) في ع.

(٢) (بكلمة) في ع.

(٣) (لواحدة) في ع.

(٤) قال ابن درستويه في كتاب الكِتَاب ٦٨: «وكذلك (يفعُل) مما فاؤه همزة، وعينه ياء أو واو، مثل: (يَئِيضُ أيضًا) و(يؤول أولًا)، لا يحذف لئلا يلبّس بـ(يفعل) من مثل: (الأَلّ) و(الأَضّ)».

(٥) هكذا في د، ع.

(٦) (لكتبت) مكان (لكنت تكتب) في ع.

(٧) (واوين) في ع.

(٨) (أثبت) في ع.

«و(الجائِي) و(المُقرِئين) جمعاً بياء»

حذفت إحدى الياءين من (الجائي) لاجتماعِ الياءين، والمحذوفة هي الهمزة، لأنّها أثقلُ، ولولا اجتماعُ المثلين لثبَتَتِ الهمزةُ كما تثبتُ في (سائل).

وكذلك حُذفت إحدى الياءين في (المقرِئِين) و(المستهزِئين) جَمْعَيْن لما بَيَّنا[١].

«و(رَئِيسًا) و(تَمْيِيزًا) و(مِئِين) و(يَئِيضُ) و(تَجِيئِيْنَ)، و(مُقْرِئَيْنِ) مثنّى، و(مُقْرِئِيكَ) مُضافًا مثنًّى ومجموعًا بِياءَيْنِ»

تكتب (رَئِيسًا) بياءين؛ لئلا يلتبس بـ(فَيْعِل) من المعتلّ العين كـ(سَيِّد) و(مَيِّت).

وكذلك كلُّ مصدرٍ مما اعتلتْ عينُه على (تَفْعِيْل) كـ(التَّمْيِيز) و(التَّغْيِير)؛ لئلا يلتبس بمصدره الذي على (التَّفَعُّل) كـ(التميُّز) و(التغيُّر).

وكذلك (مِئِين)؛ لأنّه اسمٌ منقوصٌ، فعلامةُ الجمعِ فيه كالعوض من نقصانه، فلو حذفت الهمزة لبقي على حرفٍ واحدٍ.

وكذلك (يفعِلُ) بكسر العين مما فاؤه همزةٌ وعينُه ياءٌ، نحو: (يَئِيضُ، أيضاً)؛ لأنّه اجتمعَ فيه ياءان بينهما همزةٌ، فكان حقّه أن يُكتبَ بثلاثِ ياءات، فحذفت إحداهن وأُثبِتت اثنتان[٢].

وتكتبُ (رأيتُ المُقرِئَيْنِ، والمُخطِئَيْن، والمستهزِئَينِ) مثنى بياءين، إذ لو كُتبت بياءٍ واحدة لالتبس بالجمع، وكان الجمع أولى بالتخفيف؛ لأنّه أثقلُ.

و(رأيتُ مُقْرِئَيْكَ كِلَيْهما) و(مررت بمُقْرِئِي زيدٍ كلِّهم) مثنًّى ومجموعاً، إذا كان مُضافًا إلى مضمرٍ أو مُظهرٍ، بياءين؛ لئلا يلتبس بالواحد، لكن يلتبسُ حينئذٍ المثنى بالمجموع فيُفْصَلُ بينهما بالشكل؛ إذ لا طريقَ إلى التمييز بينهما غيرُه.

---

(١) كتاب الكِتَاب ٦٨.

(٢) انظر كتاب الكِتَاب ٦٨.

«وإذا وَلِيَتْ لامَ التَّعْرِيفِ لامٌ أُخرى حُذِفَتْ ألفُ الوَصْلِ»

قد يُشَبَّهُ بالأشباهِ ما قاربها، وبحروفِ اللينِ ما ليسَ منها في بعضِ المواضعِ فيجري مَجراها في الحذف.

فمن ذلك: الألفُ واللامُ إذا وقعت قبلها لامُ القَسَمِ أو لامُ الإضافة، حُذِفَتْ ألفُ الوصلِ؛ لأنّها تُقاربُ اللامَ في الخطِّ، وهي حرفُ وصلٍ، وكثيرةُ الاستعمال، ولم يُخَفْ لبسٌ، واجتمعَ معها لامانِ، فلو أثبتت الألف أيضاً كان كاجتماعِ ثلاثِ لاماتٍ، وذلك كقولك: (لَلْمَرْءُ أفضلُ من المرأةِ) و(لِلْمَرء على المرأةِ فضلٌ)، فكَأَنَّ لامَيِ القَسَمِ والإضافةِ هاهنا شبيهان بهمزةِ الاستفهامِ في قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وكذلك ألفُ الوصل في حَرْفَيِ القسم تَسْقُطُ لدخول اللام، فتكتب (لَيْمُ الله قسمي) و(لَيمُنُ الله يميني)؛ لأنّها فيهما مفتوحةٌ كالألفِ التي مع لام التعريف، وهي كثيرةُ الاستعمالِ[١]، ولا يُفْعَلُ هذا بسائرِ ألفاتِ الوصل غير المفتوحة، كقولك: (لَاسْمُ الله أجلّ)، و(لِاسْمِ الله خَضَعَتِ الأسماءُ)؛ لأنّها فارقت ألفَ اللامِ التي هي الأصلُ في هذا الحذفِ بالحركةِ[٢].

«فإن كان أوّلُ الاسم أيضاً لاماً حُذِفَت إحْدَى اللامات»

إذا دَخلتْ لامُ القسمِ أو لامُ الإضافةِ على كلمةٍ معرَّفةٍ باللام، أوّلها لام، فتحذف ألفُ الوصلِ لما ذكرنا، فتجتمعُ ثلاثُ لاماتٍ، فتحذف إحداها، كقولك[٣]: (للهِ الأَمْرُ) و(لَلَّذي عندك قائمٌ)، لا فرقَ في ذلك بين (الذي) و(التي) وتثنيتهما، وجمعها، كقولك: (لَلَّذي)، و(لَلَّتي)، و(لَلَّذَيْن)، و(لَلَّذِينَ).

ويُفَرَّقُ بين التثنيةِ والجمعِ بالشكل[٤].

---

(١) فتُكتبُ (ليمُ الله) و(ليمنُ الله).

(٢) انظر كتاب الكتّاب ٧٠.

(٣) (كقوله تعالى) في ع.

(٤) انظر كتاب الكتّاب ٧٠.

ولا يجوزُ أن تُجرى همزةُ الاستفهام مُجرى هاتين اللامين فتحذف معها اللام التي تكون في أوّل الكلمة؛ لأنّ الألفَ لا تُوصل في الخطّ بما بعدها.

«وإذا دَخَل همزةُ الاستفهام على ألفِ القطع كُتب بألفين، نحو: (أأنت؟)»

ولا يجوزُ حذفُها، ولا حملُها على تخفيفِ اللفظ؛ لئلا تكون كألفِ الوصل؛ ولئلا يلتبس الاستفهامُ بالخبرِ.

وكذلك مَنْ أدخل بين الهمزتين ألفاً، كقولك: (آأنتَ؟) و[كقوله تعالى] [١]: ﴿أأنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] [٢] و﴿ءآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] [٣] و﴿أإذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢] [٤] و[كقولك] [٥]: (آآمِرٌ أنت أم ناهٍ؟). كُتِبَ بألفين، ولا تثبُتُ لهذه الألفِ المزيدةِ صورةٌ لاجتماعِ الأشباه.

وكذلك تكتبُ: (أأكرمُك أم تُكرِمُني؟) وهي مع حرف المضارعة أولى بالثبوت؛ لأنّ تغييرَ حرفِ المضارعة يُزيلُ معناها.

«فإنْ دَخَلَتْ على ألف الوصلِ كُتبَ بألفٍ، نحو: ﴿آللهُ»

أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] و﴿أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾ [سبأ: ٨] [٦] و﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١] و(أَسمُكَ زيدٌ؟)، و(أَبْنُكَ قائمٌ؟)، كلّ ذلك يكتب بألف واحدةٍ؛ لأنّ حقّ ألفِ الوصلِ أن لا تثبت بعد دخول همزةٍ أخرى عليها، فأُجريت في الخطّ على الأصل.

ويحصلُ الفرقُ بين الخبرِ والاستخبارِ في نحو: ﴿أَفْتَرَى﴾ بحركةِ الهمزةِ، فإنّ في

---

(١) (وكقوله تعالى) من ع.

(٢) ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾.

(٣) ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾

(٤) ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾.

(٥) (كقولك) من ع.

(٦) ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾

الخبر الهمزةَ مكسورةٌ، وفي الاستخبارِ مفتوحةٌ، وفي نحو: ﴿آللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] بالمدّة التي على الألف في الاستخبار، وعدمها في الخبر.

[٧٣٦] / «وتكتب: يَالله، ويأَبت، ونحوهُما، مما دَخَلَ (يَا) على هَمْزَةِ وَصْلٍ أو قَطْعٍ ليس بَعْدَهَا ألفٌ بألفٍ، ونحو: (يا آدمُ)، بألفين»

إذا دَخَلَ حرفُ النداء على كلمةٍ أوّلها همزةُ وصلٍ حذفت الهمزة؛ لسقوطها في اللفظ كقولك: (يابْنَ الأكرمين)، و([يَامرأة] [١] فلان)، وكذلك (يالله) في لغة مَنْ وَصَلَ، وقوله:

٢٣٣١ - مِنَ اَجْلِكِ يـالتي تَيَّمْـتِ قَلْبِي[٢] ....

وقوله[٣]:

٢٣٣٢ - ألا يَا سْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلَى[٤] ....

وكذلك إذا وقعت بعدَها كلمةٌ أوّلها همزةُ قطعٍ حُذفت الهمزةُ[٥]، نحو: (يابت) و(يامّتا) و(ياخِيُ) و(يأُخَيَّ) مكبّراً ومصغّراً و﴿يَاخْتَ هارُونَ﴾ [مريم: ٢٨] و﴿يَاَيُّها النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١] و﴿يَاَيَّتُها النَّفْسُ [الْمُطْمَئِنَّةُ]﴾ [الفجر: ٢٧] [٦] كأنّهم فعلوا ذلك لاجتماعِ الألفين،

---

(١) رسمت في د، ع (ياامرأة) بألفين، وهو مخالف لكلامه، إذ لم يحذف همزة الوصل، والذي أثبتُّه من كتاب الكتّاب ٧١.

(٢) تتمة البيت:

وأنـت بخيلـةٌ بـالوُدِّ عنّـي

وهو في الكتاب ٢: ١٩٧، وكتاب الكتّاب ٧١، والإنصاف ١: ٣٣٦، وخزانة الأدب ٢: ٢٩٣.

(٣) البيت لذي الرّمّة، وهو في ديوانه ٢٩٠.

(٤) البيت في كتاب الكتّاب ٧٢، والإنصاف ١: ١٠٠.

(٥) وهو رأي ثعلب، وقد خالفه في ذلك الكسائي، وأورد الداني في كتابه المحكم في نقط المصاحف ١٥٤ أربعَ حجج يرجّحُ بها مذهب الكسائي، مخالفًا في ذلك ثعلب ومن تبعه. وانظر كتاب الكتّاب ٧١.

(٦) (المطمئنة) من ع.

وكثرةِ الاستعمال، ولم يريدوا إجراء هذا مُجْرَى همزةِ الاستفهام؛ لأنّ تلك على حرفٍ واحدٍ وهذه حرفان بمنْزلة (ها) في التنبيه، فإذا حُذِفَ أحدُهما خَلَفَهُ الآخرُ ودَلَّ عليه.

وأجازَ «ابنُ الدهان»[1] إثباتَ ألفي الوصل والقطع مع (يا) في جميع ذلك.

هذا إذا لم يكن بعدَ همزةِ القطع ألفٌ، فإن كان بعدها ألفٌ كُتِبَ بألِفين جَزْماً، نحو: (ياآدمُ)، و(يا آخَر)؛ لأنّه قد اجتمعَ ثلاثُ ألفاتٍ، فأسقطت الألف التي بعد الهمزة، فلا يجوزُ حذفُ ألفٍ أخرى لما فيه من الإجحافِ بالكلمة.

«وإذا وَلِيَ (هَا) مُضْمَر أوّلُه همزةٌ كُتب بألفٍ، نحو: (هأناذا) و(هأَنْتُمْ)، و(لاهَا لله)، وتكتب (هَا إنَّ زيداً قائمٌ) بألفين»

(ها) الذي هو حرفُ تنبيهٍ إذا ولي مُضمراً أوّلُه همزةُ قطع أو همزةُ وَصْلٍ كُتب بألفٍ واحد[2]، كقولك: (هأنا ذا) و(هأنتم) و(لاها لله ذا) و(أيْها لله ذا)، وذلك لكثرةِ استعمالِ حرفِ التنبيه معها، وكذلك (هآكَ) في قول مَنْ مَدَّ وفَتَحَ[3].

ولا يجوزُ حذفُ الألفِ من مثلِ (ها إنّ زيداً قائمٌ)؛ لأنّه ليسَ ممّا يكثرُ استعمالُه مع حرف التنبيه. ومنه قولُ النابغة[4]:

٢٣٣٣- ها إنَّ تا عذْرَةٌ إلّا تَكُنْ نَفَعَتْ ... فَـإنَّ صـاحِبَها قَـدْ تـاهَ في البَلَـدِ[5]

«وتُحْذَفُ أَلِفُ (هَا) من (هذا) و(هكذا) و(هؤلاء)، ولا تُحذف من (هاتا) و(هَاتِي) و(ها ذاكَ) و(هاؤُلائِك)»

ممّا حُذِفَ تخفيفاً على غيرِ قياسٍ، واطَّرَدَ حتى صارَ كاللازم قياساً، ألفُ (ها) التي

---

(١) في باب الهجاء ١٤، قال: «فإن ناديت اسمًا في أوّله همزة: فإن شئت أعدمتها من الخطّ، وإن شئت أثبتّها، نحو (يا إبراهيم) و(يا إسحاق)».

(٢) (واحدة) في ع.

(٣) انظر كتاب الكِتّاب ٧٢.

(٤) في ديوانه ٣١.

(٥) سبق تخريجه. وانظره في كتاب الكِتّاب ٧٢.

للتنبيه، إذا كان مع بعض الأسماء المبهمة خاصّة، وذلك لكثرةِ استعمالها معها حتى صارت معها كالكلمة الواحدة، وعرف المعنى ولم يُلْبِسْ، فوجب تخفيفُها، كما فُعِلَ ذلك بـ(يا) للزومِه المنادى، وذلك كقولك: (هذا، وهذه، وهذي، وهذان، وهؤلاء، وهكذا[١]).

وحُذِفَ من (هؤلاء) أيضاً همزةُ (أولاء)، ونابت الواو عنها في الخطّ كما نابت في (هاؤلئك)[٢].

ولا يجوز حذفُها من (هاتا) و(هاتي) لقلّة استعمالها؛ ولأنّ (هذا) و(هذه) تنوبان عنهما، ولا من (هاتين) لهذه العلّة.

ولا تحذف من (هاذاكَ) و(هاؤلائك) لمجيء الكاف لأنّها إنّما تجيءُ للإشارة إلى غائب، والغائب بعيد من التنبيه.

ولا يجوزُ حذفُها في (ها هو ذا) و(ها هي ذه) و(ها هما ذان) و(ها هم أولاء) و(ها هنَّ أولاء)، ولا في (هاهنا) لئلا تتصل الهاءان، ولا في (ها نحن)؛ لقلة استعمال (ها) مع (نحن)[٣].

«وتُحذفُ ألفُ (ذا) و(أُولَاءِ) في (ذَلك) و(أولئك)»

ممّا حُذفَ على الشذوذ تشبيهاً باجتماع الأشباه في كلمةٍ لكثرة استعماله أنّهم حذفوا الألفَ لكثرةِ دورانِها في الكلام من كلماتٍ، منها أنّهم حذفوها من (ذا) و(أولاء) في (ذلك) و(أولئك).

«و(لَكن) خفيفةً وثقيلةً»

أمّا الثقيلةُ فلطولها؛ إذ ليسَ لنا حرفٌ خماسيٌّ غيرها، وأمّا الخفيفةُ فلأنَّ أصلَها التثقيلُ.

---

(١) درج الزنجاني – رحمه الله – على كتابة (هكذى) بالألف المقصورة في كثير من المواضع، وقد أثبتُّها على المشهور (هكذا).

(٢) هكذا رسمت في د، و(هاولايك) في ع.

(٣) انظر كتاب الكِتّاب ٧٨.

«و(الله) و(إلهِ)»

و(الإله)؛ لشهرتها، وكثرةِ دورانها[١] على الألسنة، وعِلْمِ المعنى.

«و(الرّحمٰن)»

لشهرتِهِ وكثرةِ استعمالِهِ مع (الله) تعالى، وطولِهِ بالألف واللام، فإن نُزِعَتْ منه الألفُ واللام لم يجز حذفُ الألفِ، كقولِهم: (يا رحمانَ الدّنيا)[٢].

«وبِسمِ الله»

حذفوا فيه ألفَ (اسم) إذا وقع بين الباءِ وبين (الله) تخفيفاً؛ لأنّه مُفتتحُ كلِّ قولٍ وعملٍ، والألفُ فيه ألفُ وَصْلٍ، فلا يجوزُ أن تفعل هذا بغيره، ولأنّه مع غيرِ الباء أو مع غيرِ (الله) فتكتب: (مررتُ بابنِ زيدٍ)، و﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، و(لِاسْمِ الله بركةٌ)، بإثباتِ الألفِ لا غير.

واختارَ «ابنُ بابشاذ» اختصاصَ هذا الحذف بقولنا: (بسمِ الله الرحمنِ الرحيمِ) فتكتب ﴿بِاسْمِ الله مجْراها﴾ [هود: ٤١] بالألف، قال: لأنّه لم يكثرْ استعمالُه كثرةَ ذلك، ولكثرةِ الاستعمال تأثيرٌ في الأحكام.

وذَكَرَ «ابنُ كيسان»[٣] أنّ «الكسائي» أجازَ حذفَها إذا كان مضافاً إلى غيرِ (الله) — تعالى — من صفاته كقولك: (باسم الجبّار) و(باسم ربّك)[٤]. **والمشهورُ** هو القولُ الأوّلُ[٥].

---

(١) (أو الإله لشهرتها وكثرة دورنها) في ع.

(٢) انظر أدب الكتّاب ٣٦، وأدب الكاتب ٢٣٠، وباب الهجاء ١٧.

(٣) انظر أدب الكتّاب ٣٥، وباب الهجاء ١٠.

(٤) فأجاز كتابتها هكذا: (بسم الجبار) و(بسم ربك) بدون ألف.

(٥) وبه قال الفرّاء. انظر باب الهجاء ١٠.

[٧٣٧]

«/ و(سُبْحٰنَ اللهِ) و(سُبْحٰنَ) إذا كان في نيّةِ الإضافةِ»

حذف ألف (سبحٰن) إذا كان مضافاً إلى (الله) تعالى كقولك: (سبحٰنَ الله)؛ لأنّه كَثُرَ استعمالُه في تنْزيهِ الله - [سبحانه و] [1] تعالى - به عند كلّ حادثةٍ، وكذلك هو إن حذفت الإضافة منه في اللفظِ وكان معناه ذلك، كقول «الأعشى»[2]:

٢٣٣٤ - أَقُولُ لـمَّـا جـاءَنِي فَخْـرُهُ سُـبْحٰنَ مِـنْ عَلْقَمَـةَ الفاخِـرِ[3]

فإن أُضيفَ إلى مُضمرٍ كقولك: (سبحانك لا كُفرانك)، أو كان نكرةً كقول «أميّة»[4]:

٢٣٣٥ - سُبْحانَهُ ثم سُبْحـاناً نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنـا سَـبَّحَ الجُـودِيُّ والجُمُـدُ[5]

لم يجزْ حَذْفُ الألفِ، ولا يجوزُ أن يُجرى مُجرى (سبحانَ اللهِ) شيءٌ يشبهه، لأنّه على غيرِ قياسٍ.

«و(الملٰئكة)»

حذفوا ألفَهُ التي بعد اللام؛ لأنّها جمعٌ، وفي آخرِها تاءُ تأنيثٍ، وكثُر استعمالها[6].

«و(السَّمٰوٰات)»

حذفوا ألفَها التي بعدَ الميمِ لا لاجتماعِ الألفين؛ لأنّ بينهما واواً، بل إتباعاً للمصحف،

---

(١) (سبحانه) في ع.

(٢) في ديوانه ١٤٣.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٢٤، وكتاب الكِتَاب ٧٩، وخزانة الأدب ٣: ٣٩٧.

(٤) هو أميّة بن أبي الصّلت. انظر ديوانه ٣٧. برواية (يعود له) بدل (نعوذ به). وقال البغدادي في الخزانة ٣: ٣٨٩: الصواب أنّه لورقة بن نوفل من قصيدة قالها لكفّار مكة حينما رآهم يعذّبون بلالاً على إسلامه، كما نُسب إلى ورقة السهيلي، وإلى زيد بن عمرو بن نُفيل. والله أعلم.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٣٢٦، وكتاب الكِتَاب ٧٩.

(٦) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٣٣: «و(الملائكة) إثباتُ الألف فيها حَسَنٌ، وحذفها حسنٌ، وهي مكتوبة في المصحف بغير ألفٍ». وانظر كتاب الكِتَاب ٧٣.

ولأنّه جمعٌ، وفيه الألف واللام، فخُفِّفَ بالحذف، إذ لا لبس فيه[١]، ولم يحذفوا من (السّماوة)[٢] ولا من (سماوة)[٣] لفقدِ العلّة.

«و(العَلَمِينَ) و(الصَّلِحِين) و(الكَفِرِينَ)»

حُذفت ألفُ (العالمين)[٤] التي بعدَ العين لطول الكلمة بالألف واللام، وعلامة الجمع، وكثرة الاستعمال، وعلم المعنى، واجتماع الأشباه، إذ اللام في هذا الموضع على صورة الألف.

فإذا لم يكن فيه الألف واللام، أو علامة الجمع كـ(عالمين) و(العالَم) لم يجز حذفُ الألف.

وكذلك إذا ثُنّي لم تحذف ألفه؛ لئلا يلتبس بالجمع.

وكذلك عَمِلُوا بـ(الصَّلحين) و(الكَفِرينَ)؛ لأنّه اجتمعَ فيهما ما اجتمع في (العَلَمين) مع كونها صفةً، والصفةُ أثقلُ، وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه، فلا تُكتب (الجالسين) و(الطالبين) ونحوهما إلّا بإثبات الألف[٥].

ولم يحذفوها أصلاً من المعتلّ الفاء أو العين أو اللام، نحو: (الواعدين) و(التائبين) و(العاصين)، ولا من المضاعف نحو: (الرّادّين)، لئلا يجتمع على الكلمة الحذفُ مع الإعلال والتضعيف.

«و(سَلَم) و(السَّلَم)»

حذفوا الألف من قولهم: (سلامٌ عليك) في صدور الكتب، و(السَّلمُ[٦] عليك) في

---

(١) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٣٢: «وهو أجود».

(٢) (السماءة) في ع.

(٣) (السماوة) في ع.

(٤) (العلمين) في ع.

(٥) انظر كتاب الكتّاب ٧٣.

(٦) (السلام) في ع.

أواخرها؛ لكثرةِ الاستعمال، ولأنّ اللامَ كالألف في الصورة، ولم يحذفوها من مثل: ﴿السَّلامُ المُؤمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣] ولا من (عبد السلام)؛ لأنّ الشاذَّ لا يُقاسُ عليه.

«و(الحَرْثِ) و(القَسِمِ) و(صَلِحِ) و(خَلِدِ) و(مَلِكِ) أعلاماً»

حذفوا الألف من هذه الأسماء إذا كُنَّ أسماءً أعلاماً، أو كُنَىً كـ(أبي الحَرِثِ) و(أبي القَسِم) و(أبي صَلِحٍ) و[أبي خَلِد] (١) و[أبي مَلِك] (٢)؛ لعدمِ اللبس؛ إذ ليس في أعلامهم (الحَرْث) ولا (القَسْم) ولا (صُلْح) ولا (خَلد) ولا (مَلك).

ولم يحذفوها من (حارِث) ولا من (قاسِم) عَلَمَين إذا لم يكن فيهما الألفُ واللامُ، مع وجود ما ذكرنا من العلّة فيهما.

فإن أُريدَ بهذه الأسماءِ الصّفاتُ لم يَجُز حذفُ الألف(٣).

وقوله: «أعلاماً» حالٌ عن جميع هذه الأسماء الخمسة.

«و(إبرٰهيمَ) و(إسمٰعيلَ) و(إسحٰقَ) و(سُلَيْمٰنَ) و(هٰرونَ) و(لُقْمٰنَ)»

حُذفت ألفاتُها؛ لأنّها أسماءُ أنبياءٍ مشهورةٌ كُرِّرت(٤) في القرآن.

وبـ(لُقْمانَ) ضُرِبَ المثلُ في الحكمةِ، فخفّفت بالحذف، ولا يجوزُ ذلك فيما كان من الأسماء على أبنيتها كـ(إسرافيل) و(ميكائيل) و(إلياس) و(نُعَيْمان) و(قارون) و(نُعْمان)(٥)؛ لقلّة استعمالهنَّ.

«و(عُثْمٰن) و(مَعٰوِية) و(مَرْوٰن)»

لأنّهم اشتهروا بالخلافة والملك(٦).

---

(١) (أبي خالد) في د، وأثبت الذي هو في ع.

(٢) (أبي مالك) في د، وأثبت الذي هو في ع.

(٣) انظر كتاب الكتّاب ٤٠.

(٤) (كررت) ساقط من ع.

(٥) و(قارون ونُعمان) ساقط من ع.

(٦) انظر كتاب الكتّاب ٨٠.

«و(سُفْيَنَ)»

لأنَّه اشتهر بالعِلْمِ والوَرَعِ. ولا يُفعلُ هذا بنظائرها كـ(عِمْران) و(سَلْمان) و(عفَّان).

«و(جُمْدَى)»

لأنه عَلَمٌ لشهرٍ معروف، فيكثُرُ استعمالُه في التاريخ وغيره، وفيه علامة التأنيث فخفَّف بالحذف.

«و(الثَّلَثاء)»

لكثرة الألفات واللامات فيه مع اجتماع علامتي التعريف والتأنيث.

«و(ثَلْثَةٍ) و(ثَمْنِيَةٍ)»

مُفردتين كانتا أو مضافتين إلى العدد؛ لعلامة التأنيث، وكثرةِ الاستعمال، وعدم اللبس.

ولم يحذفوها من (ثماني) البتة؛ لأنها عِوَضٌ من ياء النسب، على ما تقدَّم في العدد، وليس يخلفها شيءٌ من علامة تأنيثٍ أو غيرها، فتكتب (ثماني نِسوة)، و(ثماني مِائة)، و(مررت بنِسوة ثمانٍ) بالألفِ لا غير، والحُسَّابُ وبعضُ الكُتَّاب يحذفونها في الحساب، فيكتبون (ثَمْنِ مِائة)، وهو رديءٌ لا يُؤخذُ به.

«و(ثَلْثِ نسوةٍ) و(ثَلَثمائة)»

لأنَّ ما بعدَها يُوضِّحُها. وكذلك إن كانت صفةً كقولك: (النسوةُ [الثلثُ])[1] و(القُرى الثَّلَث).

فإن لم تكنْ مضافةً ولا صفةً أُثبتتِ الألفُ؛ لئلا يشتبه بالثُّلُثِ الذي هو جزءٌ من الثَّلثةِ[2].

---

(١) (الثلاث) في د، وأثبت الذي هو في ع.

(٢) انظر كتاب الكِتَاب ٧٤.

«و(ثَلَثِين) و(ثَمَنِينَ)»

لعلامةِ الجمع، وفَهْمِ المعنى.

«و(دَنِقٍ) و(دَوَنِيقَ)»

أي: دانق، ودوانيق، حذفوا ألفها؛ إذ لا إلباسَ، وهما من الأثمان، فيكثُرُ استعمالهما.

/ ولا تُحذفُ ألفُ (قَرارِيط) و(طَساسِيج)؛ لئلا يتوالى المثلان، أعني الرّاءين والنونين. [٧٣٨]

«و(ستةِ دَرٰهِمَ) و(أَرْبَعَةِ آلَفٍ)»

حذفوا ألفَ (دَراهِم) وألفَ (آلافٍ) إذا أضيفَ إليها العدد، كقولك: (ثلٰثة دَرَهِمَ) و(ثَلَثَة آلَف) إلى العَشَرَة؛ لكثرة الاستعمال؛ لأنّها أثمانٌ، وما قبلها من العدد يوضِّح المعنى.

فإن أفردتها من العَدَدِ أثبتَّ ألفَها؛ لئلا يَلتبسا بالمفردِ، فقلت: (عندي دَراهم وآلاف) و(أخذتُ دراهِمَكَ وآلافَكَ)؛ لئلا يلتبس بالمفرد.

وكذلك إذا قلتَ: (ثلثة أُلاف) جمع (آلف) بمعنى أليفٍ، لم يجزْ حذفُ ألِفِهِ؛ لأنّها لم تكثرْ كثرةَ العدد.

وقالوا: (ثَلَثَة دنانير) ولم يحذفوا ألفها، لئلا يتوالى مِثلان، وهما النونان.

وأجازَ «ابنُ الدهان»[1] حذفَ الألفِ من (مساجدَ) ونظائرها إذا أُضيف إليها العددُ كقولك: (ثلثة مَسَجِدَ)؛ لعدمِ اللبس، وهو بعيدٌ[2].

---

(١) في باب الهجاء ١٨.

(٢) قال ابن درستويه في كتاب الكتّاب ٨١: «ولا يجوز حذفُ ما كان على أبنية هذه الأشياء كمنابر ومساكين وطابق وخواتيم؛ لأنّ هذا الحذف شاذّ».

«و(خمسةَ عشرَ دِينْراً)»

حذفوا ألفَ (دينارٍ) إذا كان تمييزاً من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةٍ وتسعين)، لِلُحُوقِ الألفِ في آخِرِهِ، وإذا كان بعد (مائة) وما بعده لم يحذفْ؛ لعدمِ الألفِ في آخره.

«وتُحذفُ ياءُ المنقوصِ مُنكّراً مرفُوعاً أو مجروراً»

كقولك: (هذا قاضٍ)، و(مررتُ بقاضٍ)، وكذلك (جوارٍ) و(ليالٍ) و(ثمانٍ)، و(عَمٍ) و(مُشْتَرٍ)، و(مُسْتَقْصٍ)؛ لأنّها تحذفُ في اللفظِ لالتقاء الساكنين في حالِ الإدراجِ والوقف، فأُجري في الكتاب على ذلك في الوصل والوقف.

وقد تقدّمَ أنّ منهم من يقف عليه بالياءِ، فيجوزُ على مذهبِهِ أن يُثْبِتَ الياءَ في الخطِّ.

فإن أُضيفَ أو دَخَلَه الألفُ واللامُ أَثْبَتَّ فيه الياء، نحو: (هذا قاضِيكَ)، و(مررتُ بالقاضِي).

وقد تقدّم أنَّ منهم مَن يقف عليه بحذفِ الياءِ نحو: (مررتُ بالقاضْ)، فلا يَبْعُدُ أنّ مذهبَه أنْ يحذف من الخطّ.

وإن كان منصوباً فلا شكَّ في إثباتِ الياءِ على كلِّ حالٍ، نحو: (رأيتُ قاضِياً) و(عَلِمْتُ المشتَرِيَ).

«وهمزةُ (ابنٍ) إذا وَقَعَ صِفَةً مُفرداً مُذكّراً بينَ عَلَمَيْنِ، ولم يُنَوَّنْ موصوفُه في الشِّعْرِ»

تحذفُ ألفُ الوصلِ من (ابن) خاصّة، إذا كان صفةً، ووقع بين علمين اسمين، أو كنيتَيْنِ، أو لَقَبَين، أو كنايتَين عن العلَم، أو متغايرين في ذلك، كقولك: (عمرُ بنُ الخطّاب) [رضي الله عنه] (١) و(عليُّ بنُ أبي طالبٍ) [كرّم الله وجهه] (٢)، و(ثابتُ بنُ قُطنة)، و(أبو

---

(١) من ع.

(٢) من ع.

عمرِو بنُ العلاء)، و(فلانُ بنُ زيدٍ)[١]، و(فلانُ بنُ فلانٍ) و(هَيَّانُ بنُ بَيَّان)، و(طامرُ بنُ طامر)، وذلك لكثرةِ الاستعمال، كما حُذِفَ التنوينُ من الموصوفِ فيه من[٢] اللفظ.

فإن لم يكن (ابنُ) صفةً بأن يكون خبراً للمبتدأ أو لـ(كان) أو (إنّ)، أو مفعولًا ثانياً لـ(ظننت)، أو كان مُضافاً إلى مضمرٍ، أو مبهمٍ، أو شيءٍ غير ما وصفنا، أو كان مثنى، أو مؤنثاً لم يجزْ حذفُ الألفِ من الخطّ، كما [لا] [٣] يجوزُ حذفُ التنوين [من الموصوف فيه][٤] من اللفظ، وذلك كقولك: (زيدٌ ابنُ هندٍ)، و(إنّ زيداً ابنُ عمرو)، (وظننتُ زيداً ابنَ عمرٍو)[٥] و(هو ابنُ زيدٍ)، و(هذا ابنُك)، و(مريم ابنةُ عمران)، و(زيدٌ وعمروٌ ابنا بكر).

وأجازَ بعضُهم حَذْفَها من المؤنّث أيضاً، حيث جازَ من المذكّر؛ لأنّه فرعُ المذكّر.

وقوله: «ولم يُنَوِّنْ موصوفُهُ في الشعر» يعني: إذا اضطرّ شاعرٌ فَنَوَّنَ مثلَ هذه الأسماء الموصوفة بـ(ابنٍ) وَجَبَ إثباتُ الألفِ في الخطّ أيضاً، كقول الراجز:

٢٣٣٦ - جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ[٦]

«وألفُ الوصلِ من كلِّ فعلٍ أوّلُه ألفُ وَصْلٍ بعدَها همزةٌ وَلِيَهُ حرفٌ أُحادِيٌّ وتكتب همزته ألفاً، كقولك: (باع وأْتَجَرَ)، وكذلك: (لاتِّجارُك يعجبني)[٧]»

حذف ألف الوصل لسقوطِها في اللفظ، مع أنّ الحرفَ الأحاديّ لا ينفردُ كواو العطف وفائه، ولام القسم، ولمّا سقطت ألفُ الوصلِ كُتبت الهمزةُ ألفاً؛ لأنّ ما قبلها لا

---

(١) (فلان بن خليفة) في ع.

(٢) (مثل) مكان (من) في ع.

(٣) من ع. وهي في كتاب الكتّاب ٧٦.

(٤) من ع.

(٥) (وظننت زيداً ابن عمرٍو) ساقط من ع.

(٦) هو الأغلب العجلي. انظر خزانة الأدب ٢: ٢٣٦. والرجز في الكتاب ٣: ٥٠٦، والخصائص ٢: ٤٩١، وكتاب الكتّاب ٧٧.

(٧) عبارةُ ابن درستويه في كتاب الكتّاب ٧٧: «ويحذف ألف الوصل أيضًا من كلّ فعل أوله همزة إذا وقع قبلها حرف لا ينفرد كالفاء والباء ولام القسم».

ينفرد، وهي تَتْبَعُ حركة ما قبلها، وذلك كقولك: (زيداً فأْتَمِنْ)، و(عمراً فأْمُروا). و(أمّا زيدٌ فَأْتَمَنَ عمراً)، و(باع زيدٌ وأْتَجَر)، وتكتب (ثمّ إيتَجَرَ زيد) و(ثمّ إيتمَن عمراً) بإثباتِ الألف؛ لأنّ (ثمّ) ينفرد.

ولم يحذفوا ألفَ المصدرِ إلّا مع لام القَسَم كقولك: (لائتجارك خيرٌ من ائتجارِ زيد)؛ لأنّ الأصلَ في لامِ القسم أن يَلِيَ الفعل، فلو دَخَلَ لام الإضافة، أو باؤها، أو كافها عليه، لم يجز حذفُ الألفِ؛ لأنّ الاسمَ أخفّ من الفعل، وليسَ حروف الإضافة بمنزلة همزة الاستفهام، إذ حُذف معها ألف الوصل من هذه الأفعال والمصادر، وفي غيرها ممّا ليس بمهموز[1].

«ويكتب (رأيتُهُ) و(مررتُ بِهِ) بغيرِ واوٍ، ولا ياءٍ»

حذفوا الواو والياء اللتين تتصلان بـ(ها) الضمير في نحو قولك: (رأيتُهُ) و(مررتُ بِهِ)؛ لأنّها تُحذف من اللفظ في الوقف، والهجاءُ مبنيّ على الوقف.

وكذلك حُذفتا في ضرورةِ الشعر، كقوله:

٢٣٣٧ - فإنْ يَكُ غَثّاً أو سَميناً فإنّني سَأجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنعا[2]

فنَزّلَ الخطُّ مَنْزِلَتَهُ.

[٧٣٩] / «و(أَبْجَدٍ) بحذف الواو والألف»

وهو كتبه بمنزلة (أبي زادٍ).

«و(هَوَّز) بلا ألف»

وهو اسم بمنزلة (جَوَّازٍ).

---

(١) كتاب الكِتّاب ٧٨.

(٢) البيت لمالك بن حُرَيْم الهَمْداني. كما في الأصمعيات ٦٢. وانظره في الكتاب ١: ٢٨، والأصمعيات ٦٧، وكتاب الكِتّاب ٧٦.

«و(كَلَمُن) بلا واوٍ»

وهو اسم بمنزلة (قَلَمُون).

«و(قُرَشِت) بحذف الياءَين والألف»

وهو جمعُ (قُرَيْشِيَة) تصغير (قُراشِيَة)، يدلُّك على ذلك قول الأعرابي:

٢٣٣٨- أَتَيْتُ مُهاجِرِينَ فَعَلَّموني ثلاثةَ أَسْطُرٍ متتابعاتِ
وخطُّوا لي أبا جادٍ وقالوا: تَعَلَّمْ سَعْفَصاً وقُرَيْشِياتِ[١]

فبيَّن بإعرابِهِ هذه الأسماء معانِيَها. وقيل: إنّها أسماءُ رجالٍ وضعوا الخطَّ العربي[٢].

ونقل «الزمخشريُّ» عن «ابن إسحاق»[٣] أنه قال: أَبُو جادٍ، وهَوَّاز، وحُطِيٌّ، وكَلمونُ، وصَعْفَصُ، وقُرَيْشِياتُ، بنو المحصن بن جندل، كانوا ملوكاً، مَلَكَ أبو جاد بـ(مكّة)، وهَوَّازٌ وحطّي بِـ(وَجّ)، والباقون بـ(مَدْيَنَ)، وإنّما أصابَ مدينَ العذابُ في مُلْك كَلَمُونَ[٤].

وكان «أبو عمرو بن العلاء» يقرأُ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠][٥] ويقول: كتب هذا بحذف الواو كما كتب (كَلَمُنَ) بلا واو.

---

(١) البيتان في تحصيل عين الذهب ٤٧٠، وأدب الكتّاب ٣٠، وكتاب الكِتَاب ٨٢.

(٢) انظر أدب الكتّاب ٣٠، والفهرست ٦.

(٣) هو أبو بكر محمّد بن إسحاق بن يسار، كان واسع الرواية والعلم، قال شعبة: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، ثقة، توفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ. تهذيب التهذيب ٩: ٣٨-٤٦، والأعلام ٦: ٢٨.

(٤) انظر المحكم في نقط الحروف للداني ٣٣، والحروف للرازي ١٣٨، وروح المعاني للألوسي ٨: ١٣٣.

(٥) ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، وقد تفرّد أبو عمرو في القراءة بحذف الواو، وقرأ الباقون بإثباتها. انظر المبسوط ٣٧١.

وكتبوا في المصحفِ: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] (١) و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤] (٢) بغيرِ واوٍ، حملوا الخطّ على اللفظ، ولم يتبع عليه (٣).

«السادس: الزيادة»

الأصلُ عدمُ الزيادةِ كما أنَّ الأصل عدمُ الحذف.

والغرضُ من الزيادةِ: الفرقُ بين المشتبهين، أو [العوض] (٤) من محذوف.

والحروفُ التي تُزاد هي: الألفُ، والهاءُ، والواوُ.

«تُزاد الألفُ بعدَ واو الجمع إذا لم يَتَّصِلْ بضميرٍ،
وليس بعدَه نونُ الجمع، نحو: (فَعَلُوا)»

و(لم يفعلوا) و(لن تفعلوا)، قصدوا بذلك الفصلَ بين المضمرِ المؤكَّد والمفعولِ، فإذا قلت: (إخوتُك ضَرَبُوهم)، فإنْ قصدتَ أنّ (هُمْ) مؤكِّدٌ للواو كُتِبَ بألف، وإن قصدتَ أنّه مفعولٌ لم تُكتب الألف؛ لأنّه حشوٌ (٥).

قال «الزمخشريّ»: ورأيتُ في الكُتُبِ المخطوطةِ بأيدي الأئمةِ المُتْقِنين هذه الألفِ مرفوضةً لكونها غير ثابتةٍ في اللفظ والمعنى جميعاً؛ لأنّ الواوَ وحدَها معطية معنى الجمع، وإنّما كتب هذه الألف تفرقةً بين واو الجمع في نحو قولنا: (هم لم يدعوا)، و(هو يدعو). فمن لم يُثبتها قال: المعنى كافٍ في التفرقةِ بينهما. هذا كلامُهُ.

وهو اختيارُ «ابنِ بابشاذ»، لكن الاصطلاح مستمرٌّ على إثباتِ هذه الألف.

---

(١) ﴿.. بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾.

(٢) ﴿يَمْحُ اللهُ الباطل﴾. وفي ع ﴿يَمْحُ اللهُ مايَشاءُ﴾ الرعد: ٣٩، وليس بصواب، إذ الرسم في موضع الرعد بإثبات الواو (يمحو)، وإنّما الحذف في موضع الشورى حَسْب. انظر النشر ٢: ١٤١.

(٣) انظر الإقناع ١: ٥٢٢، والنشر ٢: ١٤١.

(٤) (العرض) في د. وأثبتُّ ما جاء في ع.

(٥) قاله ثعلب. انظر باب الهجاء ٥.

وأجروا مُجرى هذه الواو كلَّ واوِ جمعٍ في الأسماء، نحو: (بنُوا زيدٍ)، و(ذَوُوا مالٍ)، و(أَنْتُمُوا)، و(هُمُوا) ويوافقه إطلاقُ لفظ المختصر.

والمختارُ عندنا أن لا تثبت؛ لفقدِ العلّةِ الموجبة لثبوتها.

ولا تُثْبِتْها في قولك: (هذا أخو زيدٍ وعمرٍو يغزو)؛ لأنّها عُرْضَةٌ للحركة.

ومنهم من يثبتها أيضاً تشبيهاً بواو الجمع لسُكونها. وهو رديءٌ لا عبرةَ به؛ لأنّه تزولُ حينئذٍ التفرقة بين الواوين، والغرضُ من الزيادةِ التفرقةُ على ما حَكَينا عن «الزمخشريّ»، وكانت واوُ الجمعِ أَولى بهذهِ الزيادةِ، فإنّه لا أصلَ لها، بل هي مدّةٌ زائدةٌ على أُصولِ الكلمة، والمدّات لا معتمد لها في الفم، لكن يتّسع لها الفم، فيهوي في حدّه[1] من أقصى المخرج وأدناه، ثم ينقطع من حيث ابتدأتِ الهمزةُ، ولم يكن في المدّاتِ الثلاثِ شيءٌ أشبه بالهمزة صوتاً من الألف، ففصلت بين هذه الواو التي هي مدّة بالألف التي هي مدّة محضة، وهي التي ليست كذلك.

فإن قلت: (لن يَغْزُوَ) لم تثبت بالاتفاق؛ لزوالِ الشبه بالحركة، فإن وقعت بعد واو الجمع ضمير المفعول نحو: (ضربُوهم)، أو ضمير المجرور نحو: (بَنُونا) و(بَنُوك)، أو نون الجمع نحو: (يفعلُون) و(بَنُون) لم تكتبُ الألفِ؛ لزوالِ الوقفِ عليها، فكان الألفُ في الخطّ للفرق بين واو الجمع وبين غيرها، وعوضاً من النون في الموضع الذي تسقُطُ فيه معاقبة لها.

«وفي (مِائة) و(مائَتَيْنِ)»

زادوا الألف في (مِائة) للفرقِ بينها وبينَ (مِنهُ). واختصّ (مِائة) بالزيادة؛ لأنّها قد حذفت لامها فزيد جبراً له.

وقال «ابنُ الدّهان»[2]: زيدت الميمُ للفرقِ بينه وبين (ميَّة) اسمُ امرأةٍ.

---

(١) هكذا في د، ع. و(جوّه) في كتاب الكِتّاب ٨٤.

(٢) في باب الهجاء ٦.

وقال «ابنُ دُرُسْتويه»[١]: يجوزُ أن تكونَ هذه الألفُ عوضاً ممّا نقص من الكلمة، وذلك أنّها (مِئَة) على وزن (فِئَة) و(رِئَة)، فقد ذَهَبَ لامُ الكلمة كما ذهب من (كُرةٍ) و(ظُبةٍ)؛ لأنّها من قولهم: (تمَأّى القومُ)، إذا تباعد ما بينهم بعداوة أو غيرها[٢].

فإذا ثنّيت (المائة) كانت هذه الألفُ لها ألزم؛ ليفرق بها بين تثنيتها وجمعها في النصب والجر، فتكتب المثنى: (أخذت مِاتين) بإسقاط الهمزة لاجتماع الأشباه، وتكتب الجمع: (أخذتُ [مِئِيْن] [٣]) بإثباتِ الهمزةِ وحذفِ الألف، وتثبت الألف والهمزة في المثنى مرفوعاً؛ لزوالِ الأشباه نحو: (هذه مائتان).

فإن جمعتَ (المائة) بالألف والتاء حذفتَ الألفَ؛ لأنّها لا تشبهُ هاهنا (منه)؛ ولأنّ علامةَ الجمع قد قامت مقامَ العوضِ فتكتب: (هذه مِئات) مثلُ (مِئِين).

وبعضُ الجَهَلة من الكُتّاب يزيدون الألفَ في مثل (هو يقراؤه)، و(من خطائه) ونحوهما، وذلك ممّا لا يجوزُ بحال. وقد مضى في (باب الهمزة).

«(وَأنا)»

يُزاد فيه الألفُ في حال الوصل والوقف، كما يُزاد في اللفظ عند الوقف.

وكان حقُّ هذه الكلمة أن يُزادَ عليها هاءٌ في اللفظ عند الوقف لتحرّك آخرها، / [٧٤٠] وأن لا يُزاد عليها في الخطّ شيءٌ في حالة؛ لأنّها ممّا ينفرد، لكن لمّا كثرت في الكلامِ وأرادوا تخفيفَها جعلوا الألفَ بدلاً من الهاء في اللفظ في الوقف، كما يبدلون الألفَ من التنوين ومن النون الخفيفة، فأُجريت في الخطِّ مُجراها في اللفظِ، وأُلزمتِ الزِّيادةُ في اللفظِ كما أُلزمت في الوقفِ؛ لئلا تُشبه (أن) الداخلة على الأسماء والأفعال[٤].

---

(١) في كتاب الكِتّاب ٨٤.

(٢) وفي الصحاح (مأى) ٦: ٢٤٨٩: «يقال: مَأَى ما بينهم مأياً، أي: فسد. وقد تمَأّى مابينهم، أي: فَسَدَ»، وانظر اللسان (مأى) ١٥: ٢٦٩.

(٣) (مِاين) في د، ع. والوجه أن تُكتب (مِئِيْن) بإثبات الهمزة وحذف الألف، وبذلك رُسمت في كتاب الكِتّاب ٨٤.

(٤) كتاب الكِتّاب ٨٥.

«(وحاشا)»

زِيدَ فيه الألفُ في الوصلِ والوقفِ، كما فُعِلَ ذلك في (أنا)، وجَرى الخطُّ على اللفظ، والدليلُ على زيادتِها قولُه تعالى: ﴿حاشَ لله﴾ [يوسف: ٣١][1]، ولهذا أَخّرنا كتابتها بالألف؛ لأنّه لا أصلَ لها عندنا في الواوِ والياءِ، ولا هي للتأنيثِ، ولا للإلحاق.

وكانَ الشيخُ[2] يميلُ إلى أنّ ألفَ (حاشا) ليست مزيدةً، بل هي من نفسِ الكلمةِ حُذفت في ﴿حاشَ لله﴾، وإثباتُ الألفِ في الكتابة؛ لأنّ ألفات الحروفِ مجهولةٌ.

«والهاءُ في نحو: (قِهْ) و(رَهْ) في الوقف»

تُزاد الهاءُ في كلِّ أمرٍ للواحدِ من اللفيفِ المفروق، أو مِن (يَرَى) كقولك: (قِهْ) و(شِهْ) و(رَهْ)؛ لكونِهِ على حرفٍ واحدٍ، وقد ذكرناهُ في (باب الوقف).

فإن أَمَرْتَ مؤنّثاً كقولك: (قِي) و(شِي) و(رَي)، أو أكثرَ من واحدٍ كقولك: (قِيَا) و(شِيَا) و(رَيَا) و(قُوْا) و(شُوْا) و(رَوْا)، أو وصلته بواوِ العطف أو فائه كقولك: (زيداً فَقِ وَجْهَهُ)، (وشِ ثوبَه) أَسْقَطْتَ (الهاءَ)؛ لأنّه يقوى بما بعده، وزال ضعفُه الذي كان سببَ زيادةِ (الهاء)، وهو كونُه على حرفٍ واحدٍ غيرِ متقوّي بشيء.

والمفهومُ من كلامِ «ابنِ دُرُستويه»[3] جوازُ إسقاط (ما) الاستفهامية في غيرِ الجرّ، والإتيان بالهاء، وهو خطأ، وإنّما تسقطُ ألفُها في قولك: (لِمَ فعلتَ؟) و(مجيء مَ جئت؟).

والمختارُ عنده في (إلى مَه؟) و(على مه؟)، و(حتّى مه؟) إثباتُ الياءات، وإلحاقُ الهاء في (مَهْ).

ومنهم من يصلُ الحروفَ، ويكتُبُ أواخرهنَّ ألفات ولا يثبتُ الهاء.

---

(١) ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

(٢) هو شيخه ابن الخبّاز، وقد درج الزنجاني في كتابه (الكافي) على تلقيبه بالشيخ.

(٣) كتاب الكتّاب ٨٥.

«والواوُ في (عَمْرٍو) في الرفع والجرّ، إذا كان عَلَماً مفرداً مكبَّراً، ولم يكن مضافاً إلى مضمرٍ، ولا مُعَرَّفاً باللام، ولا قافية»

كقولك: (جاءني عَمْرٌو)، و(مررتُ بعَمْرٍو) وقول «ابن الزِّبَعْرَى»[١]:

٢٣٣٩- عَمْرُو العُلَى هَشَمَ الثريدَ لِقَوْمِهِ ورجالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ[٢]

لتفرقَ بينه وبين (عُمر) الذي هو غيرُ مُنصرف، واختصّت الزيادة بـ(عَمْرٍو) لخفّة بنائه وانصرافه، واختصّت الزيادة بالواو؛ لأنّهم لو زادوا الألف لالتبسَ بالمنصوب، ولو زادوا الياء لالتبسَ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلّم، فتعيّنت الواوُ، وأيضاً فقد عُلِمَ أنّ الواوَ لا تكون في آخِرِ اسمٍ مُعْرَبٍ قبلها حركةٌ، فلم يلتبس.

بخلافِ الألفِ والياءِ، فإنّهما يكونان في أواخر الأسماء من نفس الكلمة، وقد ذكر «أبو نُوَاس»[٣] يهجو «أشجع»[٤]:

٢٣٤٠- إنّما أنتَ مِنْ سُلَيْمٍ كَواوٍ أُلْحِقَتْ في الهِجاءِ ظُلْماً بِعَمْرِو[٥]

وهذا أشذُّ عن القياس من أَلِفِ (مِائة)؛ إذ لو زيدت الواوُ في كلِّ اسمٍ أشبه آخَرَ لصار أكثرُ الكلام بواو، مثل (قَلْب) و(قُلْب)، و(قَدْر) و(قُدر)، و(عَدْل) و(عِدْل)،

---

(١) هو عبد الله بن الزِّبَعْرى بن قيس بن عديّ بن سعد بن سهم، من لؤي، أحد شعراء قريش، أسلم يوم فتح مكة. انظر سمط اللآلي ٣٨٧، ٨٣٣، والمقاصد النحوية ٣: ٤١٨. كما نُسب البيت إلى ابنة هاشم بن عبد مناف أبي عبد المطلّب، ونُسب في التهذيب إلى مطرود الخزاعي. انظر اللسان (هشم) ١٢: ٦١١. وأمالي المرتضى ٢: ٢٦٨.

(٢) انظر شعر عبد الله بن الزِّبعرَى، ما نُسِبَ إليه وإلى غيره ٥٣، والنوادر ٤٦٤، والكامل ١: ١٤٨، والمنصف ٢: ٢٣١.

(٣) هو الحسن بن هانئ، كان شاعر العراق في عصره. توفي سنة ١٩٨ هـ. تاريخ بغداد ٧: ٤٣٦، والأعلام ٢: ٢٢٥.

(٤) هو أبو الوليد أشجع بن عمرو السُّلَمي البصري، عُدّ من فحول الشعراء، مدحَ الرشيدَ فأُعجب به ووصله. توفي نحو سنة ١٩٥ هـ. تاريخ بغداد ٧: ٤٥، ومعاهد التنصيص ٤: ٦٢، وخزانة الأدب ١: ٢٩٦.

(٥) البيت في ديوان أبي نواس ٣٣٥، وكتاب الكِتّاب ٨٦.

و(حَمْل) و(حِمْل) و(حَمَل)، فإن نُصِبَ (عمرو) أو نُوِّن، أو صُغِّر، أو ثنّي، أو أضيف إلى مضمرٍ لم يجز إثباتُ الواو فيه، كقولك: (رأيتُ عمراً، وعُمَيْراً)، و(جاءني العَمْران)، و(مررت بَعَمرك).

ولا تُزادُ هذه الواوُ في (العَمْرِ) واحد عمور الأسنان، ولا في (العَمْر) الذي هو بمعنى (العُمر) في قولك: (لعَمْرُ الله)[1]، ولا في مثل قول الراجز[2]:

٢٣٤١ - باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسِيرِها[3]

وإنّما تُزادُ في الاسمِ العَلَمِ لشُهْرَتِهِ في أسمائهم، وكثرةِ استعمالِه، واستعمالِ ما خِيفَ أن يلتبس به.

ولا يُزادُ في (عمرو) أيضاً إذا كان قافيةً، كما في قول «العَرْجِيّ»[4]:

٢٣٤٢ - كَأنّي لَمْ أَكُنْ فيكم وَسِيطاً ... ولَمْ يَكُ نِسْبَتي في آلِ عَمْرِ[5]

لئلا يختلف نظمُ القوافي، ولأنّ الموضعَ الذي يَقَعُ (عَمْرو) في القافية لا يجوزُ أن يَقَعَ فيه (عُمَر) فلا يُفضي إلى اللبس، والمضافُ إلى الظاهرِ كغيرِ المضافِ يُزادُ فيه الواو.

«وفي (أولئك)»

فرقاً بينها وبينَ (إليكَ)، واختصّ (أولئك) بالزيادة؛ لأنّه اسمٌ، فهو أولى بالتصرُّف فيه من الحرف[6].

---

(١) انظر أدب الكاتب ٢٤٥.

(٢) هو أبو النجم العجلي. انظر ديوانه ١١٩.

(٣) الرجز في سر صناعة الإعراب ١: ٣٦٦، والمنصف ٣: ١٣٤، كتاب الكتّاب ٨٦، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٠٦.

(٤) هو أبو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفّان، لُقّب بـ(العرجيّ) لأنّه يسكن (العَرْج) بالقرب من الطائف. كان صاحب لهو. توفي سنة ١٢٠ هـ. معاهد التنصيص ٣: ١٧٢، وخزانة الأدب ١: ٩٨، والأعلام ٤: ١٠٩.

(٥) البيت في ديوانه ٣٥، واللسان (وسط) ٧: ٤٣٠.

(٦) انظر أدب الكاتب ٢٤٦، وكتاب الكتّاب ٨٧.

«و(أُولَى)»

فرقاً بينها وبين (إلى)، وهذا أقيسُ من واو (عَمْرٍو)؛ لأنّ هذِه في اسمٍ مبهمٍ يَقَعُ على كلّ شيءٍ.

وأمّا (الأُلى) المقصورُ في قولهم: (هم الأُلَى فَعَلُوا ذلك) فلا يُزادُ فيها (الواو)؛ لأنّ فيها الألف واللام فلا تُلبس.

«وفي (أُوخَيَّ) مُصغَراً»

فرقاً بينه وبين (أَخِي) مُكَبَّراً، واختصّ المصغَر بالزيادة لانضمام أَلِفِهِ.

وكُتَّابُ هذا الزمان يَكْتَفُون بالضمّة ولا يزيدون الواوَ. وهو القياسُ.

«السابعُ: البَدَلُ»

أي: إبدالُ حرفٍ من حرفٍ، والغرضُ منه التخفيفُ، أو الفرقُ بين المشتبهين، أو الإتباعُ.

«وحروفُه: (الهاءُ)، وحروفُ اللين»

الأصلُ في الزيادةِ والنقصانِ والبدلِ حروفُ اللين، وأُلحق بها (الهاءُ) لمضارعتها. على ما سَبق مرّات.

«أمّا (الهاءُ) فتُبدلُ من تاءِ التأنيثِ / في الاسم إذا كان مُفْرَداً غيرِ مُضَافٍ إلى مضمر كـ(طلحةَ) و(جاريةِ زيدٍ)» [٧٤١]

و(هذه جاريةٌ حَسَنَةٌ)؛ لأنّك تَقِفُ على هذه التاء بالهاء، فأجروا الخَطّ مُجرى الوقف، فإن كان مثنّى، أو مجموعاً، أو مضافاً إلى مضمر كُتِبت (تاءً) كقولك: (شَجَرَةٌ) و(شجرتان)، و(جاريتي) و(جاريتك)؛ لزوال الوقف عنها؛ لوقوعها حَشْوَ الكلمةِ في غيرِ الجمعِ، وسقوطِها في الجمع؛ إذ الموجودة تاءُ الجمع، لا التاء التي كانت في الواحدة. هذا هو القياس.

وخُولفَ في كلماتٍ أُلزمتْ فيها التاءُ على كلّ حال، وهي ما قال:

«وكَتَبُوا بالتّاء (ذاتُ مالٍ) و(أَبَتُها المرأة) و﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣][١] و(رُبَّت) و(ثُمَّتَ)»

وذلك لأنّها لما كانت مُضافةً إضافةً لازمةً أو مبهمةً أو متصلةً لا تكاد تَنْفَصِلُ، ولم يكن لانفصالها معنىً؛ لتعلُّقِ ما بعدها بها، أَشبهتِ المضافَ إلى المضمرِ كـ(جارِيَتي) و(جارِيَتُك) فكتبت بالتاء.

«و(هَيْهاتَ)»

لتكرُّرها، ولزوم الاتصال بها بعدها.

«و(رحمتُ الله)»

لكثرة إضافة (رَحْمة) إلى (الله) – تعالى –، وكثرةِ استعمالها معه في التّحية، صارت بمنْزلةِ ما لا ينفصل، فكُتبت بالتاء حَمْلاً على اللفظ، وتشبيهاً بالمضافِ إلى المضمر[٢].

«و(اللّات)[٣] في اسمِ الصَّنَمِ»

وهي كانت لثقيف، وقيل: كانت لنخلة[٤] تعبدها قريش، وفي التنْزيل: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، كُرِهَ إبدالُ الهاء من تائها؛ لئلا يُشْبِهَ اسمَ الله تعالى.

ولا بأسَ بذكر وزن (اللّات) واشتقاقها؛ لتتبيَّن أن التاء فيها للتأنيث، فتقول: وزنها الآن (فَعَةٌ)، ومثالها في الأصل: (فَعْلَة) ساكنة العين، لأنّ السكون هو الأصل، وكان في التقدير: (لَوْيَة)، فحذفت اللام اعتباطاً، فبقي (لَوْةٌ) فانفتحت الواو؛ لمجاورتها تاء التأنيث فانقلبت ألفاً فصارت (لاَتٌ)، فَظَهَرَ أنّ الهاء فيها للتأنيث.

---

(١) ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

(٢) انظر النشر ٢: ١٢٩.

(٣) (اللّات): هي أحدثُ من مناة، وكانت صخرة مربّعة، وكان يهوديّ يلتُّ عندها السويق. انظر الأصنام ٣١.

(٤) انظر الكشاف ٤: ٣٩، وتفسير أبي السعود ٨: ١٥٧، وروح المعاني ٢٧: ٥٥.

وذكر «سيبويه»[١] أنّك تقول في النسبة إليها: (لَائِيٌّ) كما تقولُهُ في الإضافة إلى (لا).

فكأنه لم يَبِنْ له وجهُ اشتقاق هذه الكلمة، فأجراها مُجرى ما لا أصلَ له في الثلاثة نحو: (ما) و(لا)[٢].

وقال «أبو علي»[٣]: هي من (لَوَيْتُ على الشيء) إذا أقمتَ عليه، من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨] [٤] وقوله: ﴿أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦].

فكأنها سمّيت بذلك لإقامتهم على عبادتها، وصبرهم عليها، أنشد «ابن جنّي»[٥]:

٢٣٤٣ - عَمَّرْتُكَ اللهَ الجليلَ فإنَّني ... أَلْوِي عليكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي[٦]

أي: أَصْبِرُ عليك، وأَعْطِفُ قلبي إليك، وهي مثل (شاة) في سكون عينها، وكونها واواً؛ إلّا أنَّ لامَ (شاةٍ) (هاءٌ)، ولامَ (اللّاتِ) ياءٌ، وتقول في جمعها: (لِواءٌ) تُصَحِّحُ عينَه؛ لأنّ اللامَ قد انقلبت همزةً، فلا يجتمعُ على الكلمةِ إعلالان، وقلبت العينُ في (شِياهٍ) لصحّة اللام منها، وهي الهاء.

ونظير (لِواءٍ) قولهم في جمع (رَيّانَ): (رِواءٌ) صحّحوا العين في الجمع، وإن كانت قبلها كسرة كعَيْنِ (ثِياب) وهي في الواحد معتلة، لأن اللام قد انقلبت في (رِواء) همزةً. وقد سَبَقَ لهذا نظائر.

---

(١) في الكتاب ٣: ٣٦٨.

(٢) المنصف ٣: ١٣٣.

(٣) في الأغفال ٢: ٥٣٥. وانظر المنصف ٣: ١٣٢.

(٤) في د (على أصنامٍ لهم يعكفون عليها) وهو سهو، والتصويب من القرآن الكريم.

(٥) في المنصف ٣: ١٣٢ لعمرو بن أحمر الباهلي.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٣٢٣، والأغفال ٢: ٥٣٥، وخزانة الأدب ٢: ١٥.

والألفُ واللامُ في (اللّات) و(العُزّى)[1] زائدتان[2]؛ لأنّها معرّفتان بمنْزلة (وَدّ) و(سُواعٍ) و(يَغُوثَ) و(يَعُوقَ) و(نَسْرٍ)، فهذه كلُّها أسماءُ أصنامٍ وأحْجارٍ كانوا يعبُدونَها[3]، فهي معارفُ بالوضعِ، فلا حاجة بها إلى الألف واللام.

أنشد «أبو عليّ»[4]:

٢٣٤٤- أَمَا ودِمَاءٍ لَا تَزالُ كَأَنّها ... على قُنّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عنْدَما[5]

فالألفُ واللامُ في (النَّسر) بمنْزلتها في (اللّات) و(العُزّى).

وأنشد أيضاً:

٢٣٤٥- يا لَيْت أُمَّ العَمْرِو كانَتْ صاحِبِي ... مَكانَ مَنْ أَنْشَى على الرَّكائِبِ[6]

وقال «الأصمعي»[7] في قول الشاعر:

٢٣٤٦- ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً ... ولَقَد نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ[8]

إنّ الألف واللام في (الأَوْبَرِ) زائدةٌ.

---

(١) (العزّى): هي أحدثُ من اللّات ومناة، والذي اتّخذها «ظالم بن أسعد»، كانت بوادٍ من نخلة الشآمية، يقال لها: (حُراض). وكانت أعظم الأصنام عند قريش. الأصنام ٣٣.

(٢) قاله أبو الحسن الأخفش. انظر المنصف ٣: ١٣٣.

(٣) انظر الأصنام ٦٣، ٧٦.

(٤) في الأغفال ١: ٤٢، والبيت لعمرو بن عبد الجن. انظر فرائد القلائد ١: ٢٢٨.

(٥) البيت في المنصف ٣: ١٣٤، وسر صناعة الإعراب ١: ٣٥٩، والإنصاف ١: ٣١٨، وخزانة الأدب ٧: ٢١٤. و(العَنْدَم) صبغٌ أحمر، يُسمّى (البَقَّم)، وهو فارسيّ معرّب. انظر المعرّب ٥٩.

(٦) البيت في المنصف ٣: ١٣٤، وسر صناعة الإعراب ١: ٣٦٦، والإنصاف ١: ٣١٦.

(٧) انظر المنصف ٣: ١٣٤.

(٨) البيت في المقتضب ٤: ٤٨، ومجالس ثعلب ٢: ٥٥٦، وسر صناعة الإعراب ١: ٣٦٦، وفرائد القلائد ١: ٢٢٦.

وقُرِئ: ﴿اللَّاتَّ﴾ [النجم: ١٩] [١] بالتشديد، وزعموا أنّه سُمِّيَ [برجلٍ] [٢] كان يلتُّ عنده السمنَ بالزيتِ ويُطعمه الحاجّ، فإذًا التاءُ تكون لامَ الفعل، وعن «مجاهد»[٣] كان رجلٌ يلتُّ السَّويقَ بالطائف، وكانوا يَعكفون على قبرِه فجعلوه وَثَناً.

وهذا الذي ذكرناه لا تعلُّق له بالخطّ، ولكن لمّا لم تَجْرِ هذه اللفظةُ في المختصر إلّا في هذا الموضع ذكرنا ما فيها.

«وأمّا (الألفُ) فتُبْدَلُ من تنوينِ المنصوبِ»

في الوصلِ والوقف إتباعاً للّفظِ في الوقفِ، كقولك: (رأيتُ زيداً)، و(لقيتُ زيداً الكاملَ)، و(أدركتُ قاضياً عادلاً).

«ومن النون الخفيفةِ إذا انفتحَ ما قبلها»

في الوصلِ والوقفِ إتباعاً للّفظِ في الوقفِ كقولِك: (لا تَضرِباً زيداً)، و(اضرِباً عَمْراً)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

والكوفيُّون يثبتُونها نوناً على لفظها.

«إلّا إذا اتصلتْ بمضمرٍ، أو كانَ اللامُ همزةً كقولك: (اضْرِبَنْهُ) و(اقرأَنْ)»

إذا اتّصل بنونِ التوكيدِ علامةُ ضميرٍ لم تُكتب إلّا نوناً كما في اللفظ، كقولك: (اضربَنْه)، إذ لو كتبت (اضرباه) لالتبسَ بفعلِ الاثنين، وكذلك إذا كانَ لامُ الفعلِ همزةً كقولك: (اقرأَنْ)؛ لئلا يجتمع في الخطّ ألفان، وإن كتب بألفٍ واحدةٍ ذَهَبَ دليلُ التنوين.

---

(١) ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾، وروى رويس (اللّاتَّ) بتشديد التاء ومدّ الساكنين، وهي قراءة ابن عباس، ومجاهد، ومنصور بن المعتمر، وطلحة، وأبي الجوزاء، وقرأ الباقون بتخفيفها. النشر ٢: ٢٨٣، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٢.

(٢) (رجل) في د، ع. والباء إضافةٌ منّي.

(٣) نقله الطبري في تفسيره ٢٢: ٤٨. وانظر تفسير مجاهد ٢: ٦٣٠. ومجاهد هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، كان من أعلام المفسّرين، توفّي وهو ساجدٌ سنة ١٠٤ هـ. انظر غاية النهاية ٢: ٤١، والأعلام ٥: ٢٧٨.

ومن العرب مَنْ يُبدلُها في اللفظ مع المضمر ألفاً فتقول: (اضرِباهُ يا غُلام)، فعلى تلك اللغة تُكتب بالألفِ مع المضمر[١].

«وتُكتبُ (إذنْ) بالنون»

ولا يُبدلُ من نونها ألفاً؛ / لأنّها من نفسِ الكلمةِ فهي كنونِ (مِنْ) و(عَنْ) و(لَدُنْ). [٧٤٢]

وقد ذكرنا أنّ منهم من يقفُ عليها بالألفِ تشبيهاً بالنون الخفيفةِ ونونِ التنوين[٢]، فعلى تلك اللغة لا يَبْعُدُ أن تُكتبَ بالألف، لكنّ الأَوْلَى أن تُكتب بالنون[٣] أيضاً فرْقاً بينها وبين (إذا) التي هي ظرفٌ، ومن كَتَبَها بالألفِ يلزمه أن ينوّن بالشّكل[٤].

«وأمّا (الواوُ) فتُبْدَلُ من ألف (الصَّلَوة) و(الزَّكَوة) و(الحيَوة) و(مِشكَوَة)»

إتباعاً لخطِّ المصحف عند «الزجاجي»[٥].

وقال «ابن درسْتويه»[٦]: هو غَلَطٌ، وإنّما هذه الكلمات بمنْزلةِ (الفَلاة) و(القَطاة) و(اللَّهاة) و(الشَّراه).

---

(١) انظر كتاب الكِتَاب ٩٠.

(٢) قال به ابنُ قتيبة، وابن مالك في التسهيل، وابن هشام. ونُسِبَ هذا الرأيُ إلى المازنيّ، كما نَقَلَهُ عنه أبو حيان في شرح التسهيل، ونَقَلَهُ عنه أيضاً المالقيُّ. وفي نِسبته إليه اضطرابٌ. قال الرُّمانيُّ: وهو الاختيارُ عند البصريين. انظر أدب الكاتب ٢٤٨، وهمع الهوامع ٢: ٢٣٢، والمغني ٣١، ورصف المباني ١٥٥، وحروف المعاني للزجّاج ٦.

(٣) قال به المبرّدُ، وابنُ درستويه، وابنُ عُصفور. ونُسبَ هذا الرأي أيضاً إلى المازنيّ كما نَقَلَهُ عنه الرَّضي، والمراديّ، وابنُ هشام. قال الرُّمانيّ: وهو الاختيار عند الكوفيين. انظر الجنى الداني٣٦٦، وكتاب الكِتَاب ٩٠، وشرح الشافية ٣: ٣١٨، والجنى الداني ٣٦٥، والمغني ٣١.

(٤) قال السيوطي في همع الهوامع ٢: ٢٣٢: «وممن صحّح كتابتها بالنون الزنجانيّ».

(٥) في الجمل ٢٧٨. وانظر أدب الكاتب ٢٤٧. والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق، لزم أبا إسحاق الزجاج إبراهيم بن السريّ، حتى بَرَعَ في النحو، وهو منسوب إليه. توفي سنة ٣٣٩ هـ. نزهة الألباء ٣٠٦، وإنباه الرواة ٢: ١٦٠، وبغية الوعاة ٢: ٧٧.

(٦) في كتاب الكِتَاب ٩٠.

قال «الزمخشري»: وخطُّ المصحفِ لم يراعَ في كثير منه حدّ المصطلح عليه في علم الخطّ.

وزَعَمَ «الخليلُ» في كتابِ «العين»[١] أنّ هذا على لغة من يُفَخِّمُ الألفَ التي أصلها الواو مثل (الصَّلوة) و(الزّكوة). وهذا اختيارُ «الزمخشري»، ولو كان كما زَعَمَ لوجبَ الإبدالُ في جميع نظائرها، ولم يعملوا ذلك بالاتفاق في غير هذه الكلم.

«وسيبويه»[٢] يقول: إنّ الألفَ التي في (الحَيَوةِ) أصلُها الياء، وأصلُ (الحيوان): (الحَيَيان)، وكذلك قولهم: (رجاء بن حَيْوَة)، الواوُ فيها بدلٌ من الياء.

ورُوِيَ في الحديث[٣]: «أنّ اللهَ تعالى لمّا عَلَّمَ آدمَ الأسماء قالت له الملائكةُ - وعنده حوّاء لتَعلمَ ما بَلَغَ من علمِهِ -: ما هذه يا آدمُ؟ فقال: المرأةُ، قالوا: ولم سمّيتِ المرأة؟ فقال: لأنّها خُلقت من المَرْءِ، فقالوا: وما اسمُها؟ فقال: حَوَّاء، فقالوا: ولِمَ سُمِّيت حَوَّاء؟ فقال: لأنّها خُلقت من شيءٍ حَيّ».

فالواوُ الأولى[٤] على هذا الاشتقاق عند الفريقين بدلٌ من الياء، وكذلك الواوُ الثانية عند «سيبويه»، وعند غيره اشتقاقها من (الحُوَّة)[٥].

«فإن أُضِفْنَ إلى مُضمرٍ أَو ثُنِّيَنَ كُتِبْنَ بالألفِ»

رَدّاً إلى القياسِ والأصلِ، وذلك كقولك: (صَلاتي) و(زَكاتُك) و(حَياتُهُ) و(مِشْكاتُهُم)، و(صَلاتانِ) و(زَكاتانِ) و(حَياتانِ) و(مِشْكاتانِ)[٦].

---

(١) العين (حيو) ٣: ٣١٧: قال: «الحَيْوة كتبت بالواو ليُعلم أنَّ الواوَ بعد الياء. ويقال: بل كتبت على لغة من يفخّم الألف التي مرجعها إلى الواو، نحو: الصلوة والزكوة».

(٢) انظر الكتاب ٤: ٣٨٩، ٤٠٩، والمفصل ٣٧٤.

(٣) أورد الأثَرَ ابنُ جرير الطبري في تفسيره جامع البيان ١: ٥٤٨، بنحوه. وانظره بنصّه في كتاب الكِتّاب ٩٨.

(٤) في كلمة (حوّاء).

(٥) (الحُوَّةُ): هي سواد يضرب إلى الخضرة، وقيل: حُمرة تضرب إلى السواد كلون الصّدأ. انظر اللسان (حوا) ١٤: ٢٠٦.

(٦) انظر كتاب الكِتّاب ٩١.

«ومن ألف (الرِّبَوا)»

وهي أقبحُ؛ لأنّها في الطّرف[1]، ومتعرّضةٌ للوقفِ عليها. وأقبحُ منه أنّهم زادوا بعدَها ألفاً تشبيهاً لها بواو الجمع[2]. قاله «الزمخشري».

«وأمّا الياء فتُبْدَلُ من همزة (إذْ) في نحو: (يومَئذٍ)»

تُبدلُ الياءُ من همزةِ (إذْ) إذا أضيفَ إليها أسماء الزمان نحو: (حينئذٍ) و(يومئذٍ) و(ليلتئذٍ) و(ساعتئذٍ) و(زمانئذٍ)، وذلك لأنّهم جعلوها وما قبلها من أسماء الزمان بمنْزلة اسمٍ واحدٍ مبنيّ على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ)، فشبّهت همزتُها بالهمزةِ المتوسّطة في مثل (سَئِمَ)، فحمل خطّها على تخفيف اللفظ، فإن لم تُضَفْ إليها كُتِبَتْ ألفاً، كقولك: (جئت إذ جئتَ)، وكذلك إذا أُضيفَ إليها، ولكن أعرب الأوّل بإعرابه، ولم يجعلا بمنزلة (خمسةَ عشرَ) فالصواب أن تكتب مفصولة، كقولك: (هذا يومُ إذٍ)، و(كان ذلك في ليلةِ إذٍ)[3].

«ومن همزة (أنْ) في نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩][4]»

وأصله: (لِأَنْ لا)، فأُدغمت النون في اللام فصارت الكلمتان بمنْزلة كلمة واحدة، فصارت الهمزة كالمتوسطة، فكُتِبَت على التخفيفِ في نحو: (مِيَر)، وكانَ ذلك أحسنُ من أن يُكتب: (لِأَلّا) على لفظِ الإدغام، فتكرّر الصّورة.

«ومن همزة (إنْ) في نحو: (لَئِنْ لم يقُمْ لَأُكْرِمَنَّهُ)»

إذا دَخَلَ لامُ القسمِ على (إن) المكسورة أُبدلت من همزتها ياء كقولك: (لَئِنْ أتيتَني لأكرمتُك)؛ لأنّها كالمتوسطة إذ اللامُ لا تَنْفَرِدُ بنفسها، وليحصُلَ بذلك الفرقُ بينها وبينَ

---

(١) انظر كتاب الكتّاب ٩١.

(٢) قال ابنُ عقيل في المساعد ٤: ٣٧٨: «زادوا الألف إذ كتبوه بالواو تنبيهًا على أنّ الأصل أن تكتب ألفًا».

(٣) انظر كتاب الكتّاب ٩١.

(٤) ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ..﴾

لام الجرّ ولام القسم، إذا دَخَلَتا على (أنَّ) المفتوحة، نحو قولهم: (أُكرمك لِأن تُكْرِمَني)، و(لَأَن تُكْرِمَني أحبُّ إليّ).

«ومِنْ همزةِ (أَبِ) في قولهم: (بِئبي أنتَ)»

هذه الكلمةُ قد شاعت وكَثُرت في كلامِهم حتى صارت الباءُ مع (أَبِ) بمنْزلة اسمٍ للتعدية كالكلمة الواحدة، فاشتقوا منها المصدر كما اشتقوا من (عبدِ قيسٍ) و(عبدِ شمسٍ) نحو: (عَبْقَسِيّ) و(عَبْشَمِيّ)، فقالوا: (بَأْبَأْتُه بَأْبَأَةً)، إذا قلتَ له: (بِأبي أنت وأُمّي)، أنشدَ «الجوهري»[(١)]:

٢٣٤٧- وصاحبِ ذي غمرةٍ داجَيْتُهُ
بَأْبَأْتُهُ وإنْ أَبَى فَدَّيْتُهُ
حتَّى أَتَى الحيَّ وما آذيتُهُ[(٢)]

وقال آخر:

٢٣٤٨- الخيلُ مِنِّي أَهْلَ ما إنْ يُدْنَيْنْ
وإن يُبَأْبَأْنَ وإنْ يُفَدَّيْنْ[(٣)]

وجعلوهُما كالاسم الواحدِ المنكورِ، فأدخلوا عليهما الألفَ واللامَ، قالت «صفيّة [بنتُ][(٤)] عبدِ المطّلب»[(٥)] تُرَقّص ابنَها «الزُّبَيْرَ بنَ العوّامِ» رضي الله عنه[(٦)]:

---

(١) في الصحاح (بأبأ) ١: ٣٥.

(٢) الرجز في اللسان (بأبأ) ١: ٢٥، والتاج (بأبأ) ١: ١٣٦.

(٣) انظر كتاب الكِتاب ٩٣، والإنصاف ١: ٢٨٢.

(٤) (بن) في د. وأثبتُّ الذي في ع.

(٥) هي صفيّة بنت عبد المطّلب بن هاشم، عمّة رسول الله ﷺ، ووالدة الزبير بن العوّام، وهي شقيقة حمزة، أمّها هالة بنت وهب، خالة النبيّ ﷺ، أسلمت قبل الهجرة وهاجرت إلى المدينة. شاعرة باسلة، وفي شعرها جودة، توفيت سنة ٢٠ هـ. الإصابة ٧: ٧٤٣، والأعلام ٣: ٢٠٦.

(٦) وقيل: هو لآدم مولى بلعنبر يقوله لابن له. انظر البيان والتبيين ١: ١٨٢، وشرح شواهد الإيضاح ٤٠٨.

٢٣٤٩- يا بِئَبِي أنتَ ويا فَوْقَ البِيَبْ
يا بِئَبِي خُصْياك من خُصْيٍ وزُبْ[1]

فلما جُعلت الكلمتان كالكلمة الواحدة وقعت الهمزةُ متوسطةً فكتبت ياءً، ولا يجوز أن يُفْعَلَ هذا في غير بابِ التعدية لما ذكرنا.

واعلم أنّ (بابَ الهمزةِ) أجمعُ من (باب البدل)، لكنّا أفردناها بالذِّكْر لِتَشَعُّبها وكثرة تفاريعها.

[٧٤٣] / «الثامن: النَّقْطُ»

وهو زيادةٌ تلحقُ صورةَ الحرفِ للفصل بينها وبين صورةِ حرفٍ آخر، كما يُزاد الحرف على الكلمة فَرْقاً بينها وبين غيرها، ولذلك أجمعوا على إغفالِ ما لا نظيرَ له من الحروف من النّقط.

«فمن الحروف ما لا يُنقط مَوْصُولاً ولا مَفْصُولاً؛ لاختصاصِ شَكْلِهِ، وذلك: الألفُ، والكافُ، واللامُ، والميمُ، والواو، والهاء»

وذلك لأنّ عدمَ نظيرها وتفرّدها بصورها قد أغنى عن ذلك.

«ومنها ما يُنْقَط مَوْصُولاً ومَفْصُولاً، وذلك: الباءُ، والتاء، والثاء، والجيم، والخاء، والذال، والزاي، والشين، والضاد، والظاء، والغَين»

ينقط لمشاركة غيره في الحالين، فإن استعمل شيء من ذلك حين عُلِم فلم يُلْبس إمّا لمقارنة ما يوضحه، أو لقرينة حال، فإغفالُه في مذهب كُتَّابِ الرسائل خاصّة أحسنُ، وإثباتُ النّقط عند أصحابِ النّحوِ والغريبِ والشعرِ أوثقُ وأجودُ.

---

(١) الرجز في الخصائص ١: ٢٧٦، والمنصف ٢: ١٣٢، وكتاب الكِتَاب ٩٢، وخزانة الأدب ٧: ٥٢٩.

«ومنها ما يُنْقَطُ مُوْصُولاً بِما بعدها ولا يُنْقَطُ مَفْصُولاً، وذلك:
الفاء، والقاف، والنون، والياء»

تُنقطُ هذه الأحرف موصولةً بما بعدها لمشاركة غيرها إيّاها في الصورة، نحو: (أَنِفْتُ، وأبقتُ)، و(حسنت، وخفيت).

ولا تنقط مفصولة عمّا بعدها، سواء اتّصلت بما قبلها، أو لم تتصل، نحو: (أنافَ، وأراقَ، وحَسُن، ورمَى)؛ لعدمِ اشتباهها حينئذٍ بغيرِها[1]؛ لعدمِ النّظير.

مَن نَقَطَها في حالِ انفرادِها وانقطاعِها عمّا بعدها، فقد تكلّفَ موضوعاً عنه.

وسوّى «الحريريُّ» بينها مُتّصلةً ومُنْفَصلة، حيث عدّها في رسالَتَيْه (الخَيْفاءِ)[2] و(الرَّقْطاءِ)[3] من الحروفِ المنقوطة في قوله: (يُضِيفُ، ويُنْجِي، وخَزَن)، و(مُخْلِفٌ، وشَرَّقَ، وقَرَن، وذَكِيٌّ).

«وأهلُ الغَريبِ ينقُطون كلّ مُشْتَبِهين»

أهلُ النّحوِ واللغةِ والغريبِ ينقطون كلَّ مشتبهين من الحروف، ولا يُغْفِلُونَ واحداً منها احتياطاً، لكنّهم ينقُطون الحاء، والدال، والراء، والسين، والصاد، والطاء، والعين، من تحت؛ لأنّ نظائرها يُنقَطن من فوق، ونَقْطُ نظائرها بالنُّقَط المحضة، ونَقْط هذه برقمٍ صغيرٍ يُشبه ذلك الحرف من تحتُ، والجمهورُ لا ينقطون هذه الحروف.

ثم هاهنا تقسيان:

الأوّل: أن الحروفَ المنقوطة قسمان:

---

(١) انظر كتاب الكِتَاب ٩٦.

(٢) هي المقامة السادسة، وتسمّى (المقامة المراغية)، تتضمن الرسالةَ التي إحدى كلماتها معجمة والأخرى مهملة. انظر شرح مقامات الحريري ٥٥.

(٣) هي المقامة السادسة والعشرون (الرَّقْطاء)، تتضمن الرسالةَ التي حروفها أحدها منقوط، والآخر بغير نقط، انظر شرح مقامات الحريري ٣٨٩.

منها ما ينقطُ من تحت، وذلك: الباء، والجيم، والياء.

ومنها ما ينقطُ من فوق، وهي ما عداها، وذلك: التاء، والثاء، والخاء، والذال، والزاي، والشين، والضاد، والظاء، والغين، والفاء، والقاف، والنون.

الثاني: أنّ هذه الحروفَ ثلاثةُ أقسام:

منها ما يُنقطُ نقطةً، وذلك: الباءُ، والجيم، والخاء، والذال، والزاي، والضاد، والظاء، والغين، والفاء، والنون.

ومنها ما يُنقط نقطتين وذلك: التاء، والقاف.

ومنها ما يُنقط ثلاثاً، وذلك: الثاء، والشين.

فأصلُ النَّقط للفرق بين المشتبهين، وذلك يحصلُ بنُقْطَةٍ واحدةٍ من أيّ جهةٍ كانت، وما يُنقط نقطتين، فلأن له نظيراً قد نُقِطَ واحدة، وما نُقِطَ ثلاثاً فلأنّ له نظيرين، نقط أحدهما نقطة والآخر نقطتين، وذلك الثاء، وأمّا الشين فإنّها تنقط ثلاثاً لأسنانها الثلاث، وهي في بعض المذاهب تنقط واحدة؛ لأنّ نظيرها وهي السين لم تُنقط، فالنّقطةُ الواحدةُ كافيةٌ في الفصل.

وأمّا تاءُ التأنيث في نحو: (تمرةٌ طيّبةٌ) و(جاريةُ زيدٍ) فلم نَجِدْ في نقطها نصّاً، والمختارُ نقطُها؛ لئلا تشتبه بالهاء، ولأنّها تنقط إذا اتّصلت بمضمرٍ نحو: (جاريتي) و(جاريتك) بالاتفاق، وهي هي.

و«الحريريُّ» لم يعدّها من حروفِ النّقط، ولهذا ضمّنَ في الخطبة العريّة[1] من الإعجام، قولَه: «ومُساوَرَةَ الأغلال، ومُصارَمَةَ المالِ والآلِ».

---

(١) هي المقامة الثامنة والعشرون، وهي (السمرقندية). تتضمن وقوفَ أبي زيد بربوة يخطب خطبة عرية من الإعجام، انظر شرح مقامات الحريري ٣٨٩.

ومثلُهُ ما أَنْشَدَهُ «أبو بكر محمّد بن داود الأصفهاني»[١] في كتاب «الزَّهرة» في باب ما لا تنقط حروفه:

٢٣٥٠ - اِحْمَدْ إِلَهَكَ واعْلَمْ ما دَعاكَ لَهُ ... وسارِعِ الدَّهْرَ واعْمَلْ أوْ دَعِ العَمَلا

المرءُ للأمَلِ الممدودِ مأكله ... واللهُ مَدَّ لأَهْلِ المدَّةِ الأملا[٢]

وهذا من اتِّباعِهِمُ الخطَّ، فإنّ مبناهُ على الوقف.

«و(الهاء) إذا لم تَتَّصِلْ بما بعدها لم تشق»

كـ(منه) و(غلامه) و(عصاه) إذ لا لبس.

«وإن اتَّصَلَتْ شُقَّتْ»

كـ(شُهُب) و(هِند)؛ لأنّها لو لم تشقّ لاشتبهت بالميم.

«التاسعُ: الشَّكْلُ»

وهو زيادةٌ تلحقُ صورَ الحروفِ للدلالة على الفصلِ بين صيغِ الكلم، ولا تتعلّق إلّا بما يلفظ به.

فإذا كتبتَ: (قامَ الرجلُ) لم تَفتحِ الهمزةَ، ولم تُسكِنِ اللامَ، بل تشدِّد الراء وتَفتحها، فإذا كتبتَ: ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] فلا تَشكُلْ ألفَ (اهدِنا) التي بعد النون، ولا ألف الوصل في (الصراط) ولا اللام؛ لأنّ ذلك كلّه يسقطُ من اللفظ في الإدراج وإن ثَبَتَ في الخطّ؛ لأنّ الهجاء وُضِعَ على الوقف والنطق بكلِّ كلمةٍ على حالها.

والشكلُ والنَّقطُ إنّما وُضِعا على الوصل، لكنّك تُشَدِّد / الصادَ في (الصِّراط)؛ [٧٤٤] لأنّك أدغمت فيها اللام، وتُسَكِّن لامَ (المستقيم)؛ لأنّك تَلفِظ بها.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري، ابن الإمام داود الظاهري صاحب المذهب، أصله من أصبهان، وتوفي سنة ٢٩٧ هـ. تاريخ بغداد ٥: ٢٥٦، والنجوم الزاهرة ٣: ١٩٠، والأعلام ٦: ١٢٠.

(٢) الزهرة ١: ٢٢٤، (الباب السابع والثمانون) (الشعر الذي يستطرف لخروجه عن حد ما يُعرف).

ولهذه الرُّقومِ فوائدُ جليلةٌ، فلولا رُقومُ الحركات لالتبسَ كثيرٌ من الأبنية، كـ(خَرْق) وهو الأرض الواسعة، و(خُرْق) وهو ضِدُّ الرفق، و(خِرق) وهو نعتُ الكريم من الناس[١].

ولولا رقمُ السكونِ لاختلط الموقوف بغيره؛ لأنّ صورة المتحرك والساكن لولا الرقم واحدة.

ولولا التشديدُ لالتبس المشدَّد بالمخفّف.

ولولا التنوينُ لالتبس المنصرف وغير المنصرف.

ولولا الهمزُ لالتبس المهموز بما فيه حروف اللين وبغير المهموز ممّا لا حرفَ لين فيه.

ولولا المدُّ لالتبس الممدود بالمقصور.

ولولا الوصلُ لالتبست همزاتُ الوصلِ بهمزات القطع؛ لأنّ صورتها واحدة.

فلنذكر العلامات:

«فللحركةِ في الأحوالِ (راءٌ) غير مُحَقَّقَة»

وهي مأخوذةٌ من (رَاء) الحركة.

«وقد تُزادُ على شَكل الضمّةِ طائفةٌ من (الواو)»

لاشتراك الضمّة والواو في اللفظ والمخرج ونفس الزيادة؛ لتُفَرِّقَ بينها وبين الفتحة.

«وللسُّكون (جيم) غير مُعَقَّفَة»

أي: غير مُعوجة ولا محقّقة، مأخوذةٌ من جيمِ الجزمِ، ويقال: إنّها صورةُ دالٍ مأخوذ من دال إدارة، ومنهم من يصوّرها هاءً مأخوذاً من (هاء) الوقف.

---

(١) انظر المثلث ١: ٤٨٣، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك ١: ١٨٣.

«وللتشديد (شينٌ)[١] غير معرَّقة»

أي غيرَ مبالغ فيها، وفي إتمامها، من قولهم: (عَرَّقْتُ الشرابَ تَعْرِيقاً)، إذا مزجتَهُ من غير أن تُبالغ فيه، و(عَرَقْتُ في الدّلو)، إذا استقيتَ فيها دون المَلْءِ[٢]، والمراد أن تعمل رأس الشين وهو أسنانها الثلاث من غير أن تعمل لها مدّة؛ وهو مأخوذٌ من شينِ التشديد.

«وللتنوينِ طائِفَةٌ من النون»

لأنّ التنوينَ نونٌ في اللفظ

«وللهَمْزِ[٣] طائفةٌ من (عَيْنٍ) غير معرَّقة»

أي: ولا مُعَقَّفَة؛ لأنّها مشتركان في المخرج، وأنّها تُمَثّل بها، وهي الصورة التي وضعها «الخليلُ» للهمزة فلم يستعملها الناس، وكتبوا الهمز[٤] على صور حروف اللين، وصَيَّروا ما وضعه «الخليل» شكلاً له.

«وللمدّ (ميمٌ) و(دالٌ) غير مُحَقَّقَيْنِ»

مأخوذٌ من المدّ.

«وللوصلِ (صادٌ) غير معرَّقَةٍ ولا مُحَقَّقَةٍ»

أي: علامةُ ألف الوصل، وهو مأخوذ من صاد الوصل.

«ومَوْضِعُ الأَشْكالِ فوقَ الحرف»

لأنّها ثَمَّ تكون أظهرَ للناظر، فلا يقعُ الغلطُ ولا يُقْدَمُ عليه، ولا يُؤَخَّرُ عنه؛ لأنّه يؤدّي إلى الإلباس.

---

(١) (سين) في ع.

(٢) اللسان (عرق) ١٠: ٢٤٤.

(٣) (للهمزة) في ع.

(٤) (الهمزة) في ع.

«إلّا الكسرة فإنّها في أسفَله»

لاستفالها.

«والضمّة بين يَدَيْهِ»

لتوسّطها بين الفتحةِ التي موضعها أعلى الحرف لاستعلائها وبين الكسرةِ، فتوضع بينهما، والتنوين تابعٌ للحركة يوضعُ حيثُ تُوضعُ علامةُ الحركةِ.

«وإذا اجتَمع للحرف شكلانِ كالمدِّ والحَرَكَةِ وضعتَ كلًّ واحدٍ منهما في موضعه»

فإذا أعربتَ (السماءَ) من قولك: (نظرتُ إلى السَّمآءِ)، وضعت المدّة على قِمة الألف، والكسرة تحتها، ولم تحتجْ إلى علامةِ الهمزِ؛ لدلالة المدّة عليها.

فإذا كانت الكلمةُ الممدودةُ مما يكتب بألفين كـ(القرآات، والبرآات، ورأيت عطآا، ولبستُ ردآا)[1] أُثبِتَتِ المدَّة على الألف الأولى، ولا تحتاج إلى علامة الهمز؛ لدلالة المدّة عليها.

ولا يحتاج في مثل قولك: (رأيتُ عطاأ، ولبست رداأ)، إلى صورة الإعراب؛ لأنّ الألف الثانية تدلّ عليه.

وقولك للاثنين: (قرأا، وملأا) ليس بممدودٍ؛ لأنّ ألفَ الممدودِ قبل همزته، وهذه همزتها قبل ألفها، وكذلك مثل قولك: (رآها)، و(شَآة) من شأوتُ، فحقُّ مثل هذه أن توضع صورة الهمزة على الألف الأولى فيما فيه ألفان، وقبل الألف ممّا فيه واحدة، ويستغنى عن علامة السكون في الثانية كما استغنيت فيما مضى عن صورة الإعراب.

---

(١) هكذا رسمت في د، ورسمت في ع هكذا (عطآء) و(رداء)، وفي كتاب الكتّاب ١٠٠، رُسمت هكذا: (القراءات) و(البراءات) و(عطاءا) و(رداءا).

«وإذا كانت الحالة ضروريَّةً للحرف، كفتح ما قبلَ الألف،
وتاءِ التأنيث لم يَحْسُن شَكْلُهُ»

لأنّ ما قبل الألف وقبل تاءِ التأنيث لا يكون إلاّ مفتوحاً، فشكلُهُ تَكَلُّفٌ بشيءٍ[١] يُسْتَغْنَى[٢] عنه.

«وكَسْرُ ما قبل ياءِ المنقوص أو ياء الضمير حَسَنٌ؛
لئلا يلتَبِسَ بالمقصور المكتوب ياءً»

وذلك كـ(العَمِي، والعَمَى)، و(النَدِي، والنَدَى)، و(سُكرِي، وسَكرَى) ونظائرها.

/ والمنصوبُ المنوّنُ تنوبُ ألفُه عن علامةِ تنوينه، لأنّها تدلُّ عليه، غير أنّ الكُتّاب [٧٤٥] استخفُّوا تنوينه معه لما كان بعدَ فتحةٍ، وأثبتوه واستعملوه حتّى صار عدمه كاللازم، وتركُهُ أجودُ.

واعلم أنّ الناسَ يختلفون في النَّقْطِ والشَّكْلِ:

أمّا أهلُ الغريبِ والشِّعرِ والنحو فمن شأنهم استيفاؤه وهو الأحوطُ؛ لأنَّ مناطَ علمِهم اللفظُ، خصوصاً إذا كان الموضعُ موضعَ اشتباهٍ، كقوله [تعالى][٣]: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨][٤]، و:

٢٣٥١ - أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ[٥]......... ....

---

(١) (شيء) في ع.

(٢) انظر كتاب الكتّاب ١٠١.

(٣) من ع.

(٤) ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾. قال ابن درستويه في كتاب الكتّاب ١٠٢: «إذا كتب الكاتب مثل: (أطلع الغيب) ومثل (أَسْتَحْدَثَ الركب) كان أبهى له أن يشكل همزة الاستفهام».

(٥) جزء من بيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤، وتتمته:

أستحدثَ الرَّكبُ عن أشياعِهم خبرا ... أمْ راجَعَ القلبَ من أطرابِهِ طَرَبُ؟

وأمّا كُتّابُ الدواوين فشأنُهم الإغفالُ؛ لأنّ مقاصدَهم معلومةٌ لا تَلتبسُ، ولهذا فقد يُسقطون صور بعض الحروف، ويكتفون من بعضها ببعض صورها، فسلكوا الأخفَّ عليهم، وكذلك يصنعُ الفقهاء في كتبِ الخلاف، وفي كثيرٍ من كُتُبِ المذهب وعلم الكلامِ، اعتماداً على فَهْمِ المعنى، والذين كتبوا في أيام العربِ العاربةِ لم يعانوا نقطاً ولا شكلاً؛ لأنّهم أهلُ اللسان فلا يلتبسُ عليهم.

«العاشرُ: في القوافي»

إنّما أفردناها بالذِّكر؛ لأنّ خطّها يُخالف خطَّ غيرها في بعض المواضع، والأصلُ فيه أن لا تختلفَ أواخرُ الأبيات؛ لتكونَ متناسبةً في الخطِّ كما هي متناسبةٌ في اللفظ.

«إذا كانت القافيةُ مُقَيَّدَةً استُوفيت حروفُها إلّا ما تمّ الوزنُ قبله»

إذا كانت القافيةُ مُقيَّدةً[1]، وانتهى الوزنُ عند انقضاء الكلمة جَرَى خطُّها مَجرى خطّ سائر الكلام، وذلك كقول «طرفة»[2]:

٢٣٥٢- يُضْـرَبُ السبعـونَ في خَلْخـالهـا   فـإذا مـا أكْرَهَتْـه يَـنْـكَـسِـرْ

وإن انتهى الوزن قبل انقضائها، وآخرها حرفُ تضعيفٍ كان أيضاً كذلك، إلّا أنّه لا يجوز أن يشدّد؛ لئلا يزيد البيت على وزنه، كقول «طرفة» أيضاً[3]:

٢٣٥٣- ما أنا الدَّهْرَ بِناسٍ ذِكْرَها   ما غَدَتْ ورقاءُ تدعو ساقَ حُرْ

فإن تمّ الوزنُ قبلَ حرف لين من الكلمة، أو حرف لين معه حرف تضعيف حذف من الخطّ ما بعد تمام الوزن من حرف التضعيف، وحرف اللين، فالذي تَمَّ قبل حرف اللين وحرف التضعيف قول «لبيد»[4]:

---

(١) القافية المقيّدة هي التي رويّها ساكن. انظر معيار النظّار ٩٩.

(٢) لم أجده في ديوانه، وهو للمرّار بن مُنقذ العدويّ، انظر المفضليات ٩١، والاختيارين ٣٥٨، والعمدة ٢: ١١٨.

(٣) هو من نفس قصيدة المرّار، انظر المفضليات ٩٣، والاختيارين ٣٦٢، وشرح اختيارات المفضّل ١: ٤٤١.

(٤) ديوانه ١٤٢.

٢٣٥٤- يَلْمُسُ الأَحْلاسَ في مَنْزِلِهِ　　بِيَدَيْهِ كاليَهُودِيِّ المُصَلْ[١]

فحذف اللام الثانية والياء من (المصلّي).

والذي يتمّ قبل حرف اللين وحده، كقول «الأعشى»[٢]:

٢٣٥٥- ولكنَّ ربِّي كفى غُرْبَتي　　بحمدِ الإلهِ فقد بَلَّغَنْ

أراد: (بَلَّغَنِي) فحذف الياء.

والذي يتمّ قبل التضعيف ما أنشدنا من بيت «طرفة».

وكقول «امرئ القيس»[٣]:

٢٣٥٦- إذا رَكِبُوا الخَيْلَ واسْتَلأَمُوا　　تَحَرَّقَتِ الأَرْضُ واليومُ قَرْ[٤]

ومّا ترك فيه حرف اللين المقيّدة المردفة[٥]، كقول «عديّ»[٦]:

٢٣٥٧- لو بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ　　كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصارْ[٧]

أراد: (اعتصاري).

وإنّما وَجَبَ ذلك؛ لأنّ إثباتَ هذه الزوائد يُخرج الشعر عن الوزن، وحكم الفواصل والأسجاع أن يراعى فيها ذلك إذا جاء.

---

(١) البيت في التتمة في التصريف ١٥٩، واللسان (لمس) ٦: ٢٠٩، وخزانة الأدب ٣: ٣٦٨.

(٢) ديوانه ١٩.

(٣) في ديوانه ١٥٤.

(٤) البيت في كتاب الكِتَاب ١٠٣.

(٥) القافية المقيّدة المردفة هي التي حرفُ رويّها ساكن، وقبله ألف أو ياء ساكنتان بلا حاجز. معيار النظّار ٩٣.

(٦) هو عديّ بن زيد العبادي.

(٧) البيت في الكتاب ٣: ١٢١، وليس في كلام العرب ٤٧، وشرح الجمل لابن عُصفور ٢: ٤٤٠، وتذكرة النحاة ٤٠، والحاشية الكبرى للدمنهوري ٥٦.

وأهلُ عصرنا يُطلقون الأسجاع المقيّدة فيفسدونها بذلك حقّ الإفساد[١]؛ لأنّ الغرض منها أن تُجانس بالقرائن، ويُزاوج بينها، ولا يتمّ ذلك إلّا بالوقف، ألا ترى أنّك لو ذهبتَ تصل قولَهم: (ما أبعدَ ما فاتَ، وما أقربَ ما هُو آتٍ)، وقولَهم: (ما مِنْ غُرَّةٍ إلّا وإلى جنبها غُرَّة) لم يكن بُدّ من إجراء كلّ قرينةٍ على ما يقتضيه حكمُ الإعراب، فَعَطَّلْتَ عَمَلَ الساجِع، وفَوَّتَّ غرضَه، وهَدَمْتَ بناءَه، وإذا رأيتهم يُعربون الكلمة بخلاف ما يقتضيه علم الإعراب، ويُخرجونَ الكَلِمَ عن أوضاعها للازدواج، كقوله - عليه السلام -: «أنفِقْ يا بلالاً، ولا تخشَ من ذي العرشِ إقْلالا»[٢]، وقولهم: «آتيكَ بالغَدايا والعَشايا»[٣] و«هَنَّأني الطَّعامُ ومرَّأني»[٤] و«أخَذهُ ما قَدُم وما حَدُثَ»[٥] و«انْصَرِفْنَ مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ»[٦].

يريدون: (الغَدَوات)، و(أَمْرَأَني)، و(حَدَثَ)، و(مَوْزُوْرات)، مع أنّ فيه ارتكاباً لما يخالف النحو واللغة فما ظنُّك بهم في ذلك.

فإذاً حُكمُ الأسجاعِ حكمُ القوافي، ولذلك حَذَفَ حروفَ اللين في التنزيل حيث

---

(١) (الإنشاد) في ع.

(٢) أخرجه الديلمي في الفردوس ١: ٤٣٢، من حديث عمر وأبي نُعيم، وفي حلية الأولياء ٢: ٢٨٠، من حديث أبي هريرة. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠: ٢٤١، وعزاه للطبراني والبزّار، وأورده العجلوني في كشف الخفاء ١: ٢١٠. ورواياتُ الحديث فيها بالضمّ (بلالُ). وظاهر كلام السيوطي في كتابيه الهمع والأشباه والنظائر ١: ٣١ أنّ الرواية بالنصب، وكلامه لا يفيد حصر الرواية بالنصب، ونَفْيُ السخاوي في المقاصد الحسنة ١٠٣ الوقوفَ على رواية النصب لا ينفي الورود؛ لأنّ من حَفِظَ حجّة على من لم يحفظْ. فهما روايتان ولا منافاة.

(٣) انظر اللسان (نوأ) ١: ١٧٥، و(رشد) ٣: ١٧٦.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٤٣، واللسان (نوأ) ١: ١٧٥، ومغني اللبيب ١: ٨٩٦.

(٥) انظر اللسان (حدث) ٢: ١٣١، وقد أورده عن ابن مسعود - رضي الله عنه- بلفظ: (أخذني ما قدم وما حدُثَ). وانظر المغني ١: ٨٩٧.

(٦) سبق تخريجه.

تمّ التناسبُ قبلَها، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]، و﴿وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾ [الفجر: ٩] ونظائرها كثيرة.

«/ وإنْ كانَ الرَّوِيُّ ألفاً كُتِبَ بها» [٧٤٦]

أي: كُتبَ بالألفِ، سواءً كانت الألفُ منقلبةً عن واوٍ أو عن ياءٍ، أو كانت مجهولةً، إذ لا يجوزُ كَتْبُ ذواتِ الواوِ بالألفِ، وذواتِ الياءِ بالياء، كما قلنا في غير القافية؛ لأنّه تختلف الأواخر، ولا كتْب الكلّ بالياء؛ لأنّ ذوات الواو لا تكتب بالياء فتعيّن كتبُ الكلّ بالألف؛ لأنّ ذوات الياء يجوز كتبُها بالألف في غير القافية أيضاً كما سَبَقَ.

وذلك كقولِ الراجز[١]:

٢٣٥٨- إنّـك يا ابـنَ جَعْفَـرٍ نِعْـمَ الفَتـا
ونِعْـــمَ مـــأْوَى طـــارقٍ إذا عَـــرا[٢]

«وتُكتب المطْلَقَةُ[٣] المنصوبةُ بالألفِ»

وذلك لخفّةِ الألف، وإنّ أكثرَ الإنشادِ بها، وهو من تمامِ الوزنِ؛ لئلا يختلف ما بعد حرف الرويّ في الخطّ بحذفِ بعض الإطلاق وإثبات بعض، سواء كانت القافية منوّنةً في الأصل، أو غيرَ منوّنة[٤].

فالمنوّنة، كقول «الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيري»[٥]:

---

(١) هو الشمّاخ يمدح عبد الله بن جعفر. ديوانه ١٤٨، وانظر خزانة الأدب ٤: ٢٥٤.

(٢) الرجز في شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٣: ٣٣٥، برواية: (أتى) مكان (عرا).

(٣) القافية المطلقة هي ما تحرّك رويُّها بإحدى الحركات الثلاث. معيار النظّار ٩٩.

(٤) انظر كتاب الكِتّاب ١٠٤.

(٥) انظر أمالي القالي ١: ١٩٠، والحماسة البصرية ٢: ١٣٨، والمقاصد النحوية ٣: ٤٣١. والصمّة شاعرٌ مُقلّ، مجيد في الغزل، من شعراء الدولة الأموية، توفي بين سنة ٩٠ – ١٠٠ هـ. معاهد التنصيص ٣: ٢٥٥، وخزانة الأدب ٣: ٦٢. ونُسِبَ البيت إلى المجنون، وقيل: هو لابن الطَّثْريّة، وقيل: هو لابن ذريح. انظر الحماسة البصرية ٢: ١٣٨.

٢٣٥٩- حَنَنْتَ إلى رَيّا ونَفْسُكَ باعَدَتْ مَزارَكَ مِنْ رَيّا وشَعباكُما مَعا

وغير المنوّنة كقوله بعده:

٢٣٦٠- فَما حَسَنٌ أَنْ تَأْتِيَ الأَمْرَ طائِعاً وتَجْزَعَ أَنْ داعِي الصَّبابَةِ أَسْمَعا

وكذلك إذا كانت ألف الوصل منقلبةً عن ياءٍ كُتِبَ على لفظِها بالألف، كقول «رؤبة»[1]:

٢٣٦١- دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقَضَّا
فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّت بَعْضاً[2]

وكذلك إذا كانت منقلبةً عن نون التوكيد، كقول «الأعشى»[3]:

٢٣٦٢- ولا تَقْرَبَنَّ جارَةً إنَّ سِرَّها عَلَيْكَ حَرامٌ فانْكِحَنْ أَوْ تَأَبَّدا

أراد: (تَأَبَّدَنْ).

وكذلك تُكتبُ القافيةُ بالألفِ على لغةِ من أنشدَها منوَّنةً، ويكون الشكلُ تنويناً، كقول «العجّاج»[4]:

٢٣٦٣- ما هاجَ أحْزاناً وشَجْواً قد شَجاً مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجاً[5]

ونظيرُ هذا الموضع من فواصل الآيات قولُه تعالى: ﴿أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]، وقولُه تعالى[6]: ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧].

---

(١) في ديوانه ٧٩، برواية: (تُقْضَى) بالتخفيف.

(٢) الرجز في الكتاب ٤: ٢١٠، والخصائص ٢: ٩٦، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٣٣.

(٣) ديوانه ١٣٧.

(٤) ديوانه ٢٧١.

(٥) الرجز في الكتاب ٤: ٢٠٧، برواية: (أنهجن) بالنون. وانظر الخصائص ١: ١٧١، وكتاب الكِتاب ١٠٥، وشرح المفصل ١: ٦٤.

(٦) (تعالى) من ع.

«والممدودة بألفين»

كقول الراجز[١]:

٢٣٦٤ - لَـمّـا رَأَتْ في ظَهْـرِيَ انْحِنـاءا

أَجْلَـتْ وكـانَ حبُّهـا إجـلاءا[٢]

«وتُحذَفُ الواوُ والياء وَصْلَيْنِ من المرفوعَة والمجرورَة، ومنهم من يُثْبِتُهُما مُنْفَصِلَيْن عن الكلمة في آخر السطر إذا كانا أَصْلين أو ضميرين»

إذا كانت القافية مرفوعة أو مجرورة حذف الواو والياء إذا كانا وصلين من الخط، وإن كانتا من تمام الوزن؛ لثقلهما، ولأنّ كثيراً من الإنشاد بحذفِهما، ولأنّ العربَ لا تكادُ تقفُ في غير الشعر على واوٍ قبلها ضمّةٌ، لا فَرْقَ في ذلك بين المنوّن وغير المنوّن.

فالمرفوع المنوّن كقول «جرير»[٣]:

٢٣٦٥ - بِنَفْسِي مَـنْ تَجَنُّبُـهُ عَـزِيـزٌ   عَـلَيَّ ومَـنْ زِيَـارَتُـهُ لِمـَامُ[٤]

وغير المنوّن، كقوله بعده:

٢٣٦٦ - ومَـنْ أُمسِـي وأُصْبِحُ لا أَراهُ   ويَطْرُقُـني إذا هَجَـعَ النِّيَـامُ

والمجرورُ المنوّن، كقول الحماسيّ[٥]:

٢٣٦٧ - فإن يـكُ عن ليـلى سَلَوْتُ فإنّما   تَسَلَّيْتُ عـن يـأسٍ ولم أسْلُ عـن صَبرِ

وغير المنون كقوله بعده:

---

(١) هو مسلم بن عطيّة. انظر كتاب الكِتَاب ١٠٦.

(٢) الرجز في سرّ صناعة الإعراب ٢: ٤٧٨. برواية (انحِناءْ) و(إجْلاءْ) بالسكون.

(٣) شرح ديوان جرير ٥١٢.

(٤) البيتان هذا والذي بعده في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٢٩١.

(٥) البيتان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٢٢٥، وشرح كتاب الحماسة للفارسي ٣: ٦٣.

٢٣٦٨- وإنْ يَكُ عَنْ لَيْلَى غِنىً وتَجَلُّدٌ   فَرُبَّ غِنَى نَفْسٍ قريبٍ من الفَقْرِ

فإن كان الوصلُ ياءً أو واواً من نفسِ الكلمةِ، أو علامة ضمير، فمنهم من يحذفُهُ، وهو المختار؛ لئلا تختلف الأواخر؛ ولأنّه قد حذف في فواصل الآيات، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾[الشعراء: ١٤]، و﴿أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢][1]، و﴿لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]، و﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢][2]، و﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٦][3]، و﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وهو أكثر من أن يُحصى.

[٧٤٧] / ومنهم من يثبتُهُ منفصلاً عن الكلمة في آخرِ السطر لتنتظمَ الأواخر، ويظهر ما هو الوصل فحسب مما هو من نفس الكلمة، أوالضمير، وذلك في علامة الضمير أحسن؛ لأنها قد تخفى لو لم تكتب، بخلاف ما هو من نفس الكلمة فإنّه يُعرف إذا عرفت الكلمة، وإن لم تثبت في الخطّ.

فالواو الأصلية كقول «زهير»[4]:

٢٣٦٩-وقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ   على صِيرِ أَمْرٍ ما يَمُرُّ وما يَحْلُو[5]

والتي هي ضمير، كقول «أبي ذؤيب»[6]:

٢٣٧٠-كم من جميعِ الشَّمْلِ مُلْتَئِمٍ   كانوا بِعَيْشٍ قَبْلَنا فتَصَدَّعُو

---

(١) ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾.

(٢) ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾.

(٣) ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾.

(٤) شرح شعر زهير لثعلب ٨٣.

(٥) هكذا رسمت الواو في د، منفصلةً عن الفعل في هذا البيت وما يليه. انظر البيت في شرح شواهد شرح الشافية ٢٣٢.

(٦) انظر شرح أشعار الهذليين ١: ١١، كما نُسب البيت إلى سُعْدى بنت الشَّمردل الجهنية ترثي به أخاها. انظر الأصمعيات ١٠٢.

والياء الأصليَّةُ، كقول «جرير»[١]:

٢٣٧١ - فلا تعْجَبا مِن سَوْرَةِ الحُبِّ وانْظُرا أَيَنْفَعُ ذا الوَجْدِ الملامةُ أم تُسْلِي

وكقول «أبي الأسود»[٢]:

٢٣٧٢ - فما لَكَ مَسْهُوماً إذا ما لقيتَني تقطِّع دوني طرفَ عينيك كالمُغْضِي

والتي هي ضميرٌ، كقول «ذي الرمّة»[٣]:

٢٣٧٣ - بَكَيْتُ عَلَى مَيٍّ بِهَا إذْ عَرَفْتُها وهِجْتُ الهَوَى حتى بَكَى القَوْمُ مِنْ أجْلي

وكقول «عنترة»[٤]:

٢٣٧٤ - كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذْهَبِي[٥]

وقوله: «وصلين» احترازٌ مما إذا كانا رَوِيَّيْنِ فإنّه لابدّ من إثباتها؛ لأنّها يتكرَّران حينئذٍ في آخر كلّ بيتٍ ضرورةً فتنتظمُ أواخرُ الأبيات، ولا تختلفُ، وذلك كقول «أبي ذؤيب»[٦]:

٢٣٧٥ - عَرَفْتَ الدِيارَ كرَقْمِ الدَّوا ةِ يَزْبِرُها الكاتِبُ الحِمْيَرِيّ

وكقول «أبي تمام»[٧]:

٢٣٧٦ - وَحَسْبُكَ حَسْرَةً لكَ من صَدِيقٍ يكونُ زِمَامُهُ بِيَدَيْ عَدُوِّ

---

(١) ديوانه ٤٦١.

(٢) ديوانه ٤٥.

(٣) ديوانه ٥٧٠.

(٤) ديوانه ٢٧٣. ونُسب في الكتاب للخُزَز بن لَوْذان، برواية: (فاذهبْ) بالسكون.

(٥) البيت في كتاب الكِتَاب ١٠٩.

(٦) شرح أشعار الهذليين ١ : ٩٨.

(٧) ديوانه ٧٧٨.

«وتُثْبِتُ هاءَ السَّكْتِ»

أي: بلا خلافٍ؛ لأنَّها حرفٌ صحيح، وتعود في آخر بيت ضرورة كونها وصلاً، فتنتظم آخر الأبيات ولا تختلف، كقوله[1]:

٢٣٧٧- مَـهْـمـا لِـيَ الـلَّـيْـلَـةَ مَـهْـمـا لِـيَـهْ
أَوْدى بِـنَـعْـلَـيَّ وسِـربـالِـيَـهْ[2]

ونظيرُها في الفواصل قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

وإذا أثبتنا هاءَ السكت إذا كانت وصلاً فأَولى أن تُثْبت الهاءَ التي هي من نفس الكلمة، كقول «أبي الأسود»[3]:

٢٣٧٨- أَعْصَيتَ أَمْرَ ذَوِي النُّهى ... وأَطْعتَ أَمْرَ ذَوِي الجَهالَهْ
فاحْتَلْتُ حينَ صَرَمْتَني ... والمَرْءُ يَعْجِزُ لا المَحالَهْ
والعَبْدُ يُقْرَعُ بالعَصا ... والحُرُّ تَكْفِيهِ المَقالَهْ

وكذلك إذا كان ضميراً كقول «سَماعةَ الأسَدِي»:

٢٣٧٩- وكَفْكَفْتُ دَمْعِي أَنْ يَكُونَ طَلِيعَةً ... على سِرِّ نَفْسِي حينَ يَنْهَلُّ قاطِرُهْ

فالهاءُ تثبتُ على كلِّ حالٍ متّصلةً بالقافية.

---

(١) نُسِب إلى عمرو بن ملقط الطائي، انظر النوادر ٢٦٧، ونسب إلى بشر بن أبي خازم، كما في المحلّى ٢٤١.

(٢) البيت في كتاب الكِتّاب ١١١، وارتشاف الضرب ٤: ١٧٠٢، والجنى الداني ٦١١، وشرح شواهد المغني ١: ٣٣٠.

(٣) ديوانه ١١٤.

«وإذا أخلّ شيء من الحَذْفِ أو الزِّيادةِ أو البَدَلِ بالقافية رُدَّ إلى الأَصْلِ»

الحروفُ التي تُحْذَف في غيرِ القوافي، للتخفيف، كألف (الرَّحْمَنِ) و(السَّلَمِ) وغير ذلك، أو تزاد كواو (عمرو)، أو تُبْدَلُ كألف (الصَّلوة) إذا وقعت في قافية، أو ردف قافية، أو تأسيسها أزيلتْ من ذلك إلى ما يُوجبه القِيَاسُ حتى تعتدل القوافي وتتساوى فيكتب[1] قولُ «الكُسَعيّ»[2]:

٢٣٨٠ - أعـوذُ بـالله العـزيزِ الـرَّحْمانْ[3]

وقولُ الراجزِ:

٢٣٨١ - على الـذيـنَ ارتحـلُوا الـسَّـلامُ[4]

وقولُ «جريرٍ»[5]:

٢٣٨٢ - وقـد دَمِيَـتْ مَـواقِـعُ رُكْبَتَيْـها ... مـن التَّـبراكِ لـيسَ مِـنَ الصَّـلاتِ[6]

بالألف؛ لأنّ القوافي مُرْدَفَة. وقولها:

٢٣٨٣ - حتى إذا ما كـملَـتْ ثـمانِـيـهْ

زَوَّجْتُـهـا مَـروانَ أو مُـعـاوِيَهْ[7]

---

(١) (فكتب) في ع.

(٢) هو محارب بن قيس من بني كُسَيْعة من حِمْيَر، و(كُسَع) قبيلة في اليمن. شاعر جاهلي، ضُرب به المثل في شدّة الندامة. الفاخر ٩٠، والمستقصى ٢: ٣٦٦، والأعلام ٥: ٢٨١. وقيل: هو غامد بن الحارث.

(٣) انظر مجمع الأمثال ٣: ٣٩٩، والفاخر ٩١، والمستقصى ٢: ٣٨٧.

(٤) هو كُدير عبدُ بني قمية، من بني قيس بن ثعلبة. تهذيب إصلاح المنطق ٦٦٥. والرجز في درّة الغواص للحريري ١٣١.

(٥) ديوانه ٨٦، وفيه (الصلاة) بالتاء المربوطة.

(٦) البيت في كتاب الكِتّاب ١١٠.

(٧) الرجز في كتاب الكِتّاب ١١١.

وقولُ «طرفة»[١]:

٢٣٨٤ - رَأَيْتُ سُعُوداً في شُعُوبٍ كَثِيرةٍ   وَلَمْ أَرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بنِ مالِكِ[٢]

وقولُ «رؤبة»[٣]:

٢٣٨٥ - إنّكَ يا حارِثُ نِعْمَ الحارِثُ

وقولُ الراجز:

٢٣٨٦ - يُدْنِينَ أَمَّ قاسِمٍ وقاسِما[٤]

بالألف؛ لأنّ القوافي مُؤَسَّسة[٥].

ومثل بيت العروض:

٢٣٨٧ - عجبتُ لِمَعْشَرٍ عَدَلُوا   بِمُعْتَمِرٍ أبا عَمْرِ[٦]

بغير الواو.

وقول الحماسيّ[٧]:

---

(١) ديوانه ٧٢.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٩٧، وكتاب الكِتَاب ١١٠.

(٣) في ديوانه ٢٩، قاله يمدح به الحارث بن سليم الهجيمي.

(٤) هو هُدْبة بن خَشْرم العُذري. فرائد القلائد ١: ٥٢٣. والرجز في شرح التسهيل ٢: ٩٥، وشفاء العليل ١: ٤٠٥، وتعليق الفرائد ٤: ١٩٨، والمقاصد النحوية ٢: ٤٢٧، والهمع ١: ١٥٧.

(٥) التأسيس: هو ألفٌ بينها وبين حرفِ الرويّ حرفٌ يُسمّى الدّخيل، ولا تلزم إعادته كما يلزم إعادة الرويّ. الشافي في علم القوافي لابن القطّاع ٦٢.

(٦) المعيار في أوزان الأشعار لابن السراج ٤٢، والقسطاس ٨٧، والعقد الفريد ٥: ٤٨١. ورُوي (بِشر) بدل (عَمْرٍ).

(٧) اختلف في نسبة البيت فقيل: هو لسُلْمِيّ بن ربيعة، كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١: ٥٤٦، وقيل: لسلمان بن ربيعة أو سَلمى كما في النوادر ٣٧٥، وقيل: لسُليم بن ربيعة الضبي، كما في تعليق من أمالي ابن دريد ١٢١، وقيل: لعلباء بن أرقم اليشكري، كما في الأصمعيات ١٦١، وقيل: لعمرو بن قمیئة، كما يُفهم من سياق الجاحظ في الحيوان ٥: ٧٤، وهو في ذيل ديوانه ٧٦، ويرى محقّق الدّيوان بأنّه ليس لابن قميئة. والله أعلم.

٢٣٨٨- حَلَّت تُماضِرُ غُرْبَةً فاحْتَلَّتِ فَلَجاً وأَهْلُكَ باللِّوَى فالحِلَّتِه[١]

بالتاء، وكذا قول «جرير»: (مِنَ الصَّلاَته)؛ لأنَّ الرَّويَّ تاء.

وبعض كُتَّابِ زمانِنا يكتبون بين يديها هاء صغيرة كما أثبتناها؛ لتدلَّ على أن هذه التاء هي تاء التأنيث.

هذا كلُّه خطُّ القوافي.

وأمّا خطُّ العروضِ عند تقطيع البيت فتكتبه على ما تلفظُ به أبداً، وتَنَكَّبُ عن اصطلاحات الخطِّ جانباً، فقلَّما وافق اللّفظُ الخطَّ، كما وافقه في قوله[٢]:

٢٣٨٩- يا ليتني فيها جَذَعْ

فلا تُلْغي التنوين، ولا حرفَ الإدغام، بل تعدُّ الحرفَ المشدّد بحرفين، أولهما ساكنٌ، ولا واوَ الإطلاق وياءَه وألفَه؛ لأنّها انتفاءٌ فاته في اللفظ.

/ وتُلغَى ألفاتُ الوصلِ الواقعة في الدَّرْج، وألفُ التثنية التي لاقاها ساكنٌ بعدها، وحروفُ اللين المحذوفة لالتقاء الساكنين، وغير ذلك من زيادات الخطِّ، كألفِ (مِائة) وواوِ (أولئك)، وخَطْبُ التمثيلِ يسيرٌ، مع أنّه لا طائلَ تحته.

ومن أراد استقصاءه فعليه بكتُبِنا المصنَّفةِ في هذا الفنِّ[٣].

والله أعلم وأحكم.

* * *

(١) رسمَ المؤلّف – رحمه الله – هاءً مربوطة صغيرة فوقَ التاء من كلمتي (فالحلّت) و(الصلات).

(٢) نسب الرجز لدريد بن الصِّمّة، كما في الشعر والشعراء ٣٨٦، وإرشاد الأريب ١١: ٢٣٩. وقيل: هو لورقة بن نوفل، كما في العقد الفريد ٥: ٤٦٠، والحاشية الكبرى للدمنهوري ٥٤.

(٣) من كُتبه في ذلك: (معيارُ النُّظّار في علوم الأشعار) وهو ثلاثة أقسام: العروضُ والقوافي والبديعُ.

تمَّ الكتاب

والحمدُ لله على نواله، والصَّلٰوة والسّلٰم(١) على سيد الخلق محمد وآله، على يَدَي مصنفه عبد الله الفقير إليه «أبي المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني» في العشرين من ذي الحجة حجة أربع وخمسين وستمائة بمحروسة بغداد حرسها الله تعالى مع سائر بلاد المسلمين. آمين يا ربّ العالمين.

***



---

(١) هكذا في د.



المصـادر والمراجع

(أ)

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، للشرجي الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب ببيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- **الإبدال**، لأبي الطيب اللغوي، تح: عزّ الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٦١ م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، للدمياطي، تح: علي الضباع، طبع عبد الحميد حنفي بمصر، ١٣٥٩ هـ.
- **أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار**، لعبد الوهاب بن وهبان المزّي، تح: د. أحمد فارس السلّوم، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ.
- **أخبار النحويين البصريين**، لأبي سعيد السيرافي، تح: د. محمد البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- **الاختيارين**، للأخفش الأصغر، تح: د. فخر الدين قباوة، طبع الكتبي بدمشق، ١٣٩٤هـ.
- **أدب الكاتب**، لابن قتيبة، تح: محمد الدالي، الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.

- **ارتشاف الضَرَب**، لأبي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، الخانجي بمصر، ط١، ١٤١٨هـ.
- **إرشاد الأريب** (معجم الأدباء)، لياقوت الحموي، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- **الأزمنة والأمكنة**، لأبي علي المرزوقي الأصفهاني، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، د. ت.
- **أسباب حدوث الحروف**، لابن سينا، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- **أسرار العربية**، لابن الأنباري، تح: د. فخر قدارة، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي اليماني، تح: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل بالرياض، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- **الأشباه والنظائر**، للسيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **الاشتقاق**، لابن دريد، تح: عبد السلام هارون، الخانجي بمصر، د. ت.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر العسقلاني، تح: علي البجاوي، دار نهضة مصر بالقاهرة، د. ت.

- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تح: أحمد شاكر، وهارون، دار المعارف بمصر، ١٣٦٨هـ.
- **الأصمعيات**، للأصمعي، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، طبع بيروت، ط٥، د.ت.
- **الأصنام**، لهشام الكلبي، تح: د. محمد عبد القادر، وأحمد محمد عبيد، مكتبة النهضة المصرية.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تح د. عبد الحسين الفتلي، الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، لابن خالويه، جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، د. ت.
- **إعراب القراءات الشواذّ**، للعكبري، تح: د. محمد عزوز، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، ط٤، ١٩٧٩ م.
- **أعيان الشيعة**، لمحسن الأمين، الإنصاف ببيروت، ط١، ١٩٥٦ م.
- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، تح: علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر ببيروت، د. ت.
- **الأغفال**، للفارسي، تح: د. عبد الله الحاج إبراهيم، أبو ظبي، مركز جمعة الماجد، ٢٠٠٣م.

- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، لأبي النصر الفارقي، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، للسيوطي، تح: د. محمود فجال، مطبعة الثغر، خميس مشيط، ط١، ١٤٠٩هـ.
- **الإقليد شرح المفصل**، لأحمد الجندي، تح: د. محمود أحمد أبو كته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٣ هـ.
- **الإقناع في القراءات السبع**، لابن الباذش، تح: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، لأدورد فنديك، الهلال بالقاهرة، ١٨٦٩ م.
- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**، لابن مالك، تح: سعد الغامدي، المدني، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **الأمالي**، لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي ببيروت، د. ت.
- **أمالي ابن الشجري**، تح: د. محمود الطناحي، الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- **أمالي المرتضى** = غرر الفوائد.
- **أمثال العرب**، للمفضل الضبي، تح: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي ببيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، للأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.
- **أنوار الربيع في أنواع البديع**، لابن معصوم، تح: د. شاكر هادي شكر، العراق، ١٩٦٩ م.
- **الأوائل**، لأبي هلال العسكري، تح: د. وليد قصاب، ومحمد المصري، دار العلوم بالرياض.
- **إيجاز التعريف في علم التصريف**، لابن مالك، تح: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف بمصر، ط١، ١٣٨٩ هـ.
- **إيضاح الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)** ،لأبي علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب، تح: موسى العليلي، العاني ببغداد، ١٩٨٢م.

(ب)

- **باب الهجاء**، لابن الدهان، تح: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ببيروت.

- **البارع**، للقالي، تح: هاشم الطعّان، دار الحضارة العربية ببيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- **البحر المحيط**، لأبي حيان، السعادة، ١٣٢٨هـ.
- **البداية والنهاية**، لابن كثير، السعادة، مصر.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩ هـ.
- **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**، لمحمود شكري الألوسي، تصحيح محمد بهجت الأثري، مصورة في دار الكتب العلمية.
- **البيان في غريب إعراب القرآن** لابن الأنباري، تح: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- **البيان والتبيين**، للجاحظ، تح: عبد السلام هارون، الخانجي بمصر، ط٤، ١٣٩٥هـ.

(ت)

- **تاج العروس**، للزبيدي، الخيرية بمصر، ١٣٠٦هـ.
- **تاريخ آداب اللغة العربية**، لجرجي زيدان، تعليق د. شوقي ضيف، دار الهلال بالقاهرة.
- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٧ م.

- **تاريخ الأدب العربي في العراق**، لعباس العزّاوي، المجمع العلمي العراقي، ١٣٨١ هـ.
- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي ببيروت، د. ت.
- **تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس**، للديار بكري، مصر، ١٢٨٣هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تح: علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي بمصر، د.ت.
- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، لابن مكي الصقلي، تح: د. عبد العزيز مطر، دار التعاون بالقاهرة، ١٤١٥ هـ.
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب**، للأعلم الشنتمري، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤١٥ هـ.
- **تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية**، للبغدادي، تح: د. محمود فجّال، النادي الأدبي بالدمام، ط١، ١٤١٦ هـ.
- **التخمير** (شرح المفصل)، للخوارزمي، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٠ م.
- **تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزّنجانيّ**، لعبد الحق سبط النووي الثاني، عيسى الحلبي.
- **التذكرة الحمدونية**، لابن حمدون، تح: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٦ م.

- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**، لمحمد العبيدي، تح: عبد الله الجبوري، العراق.
- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان، تح: د. عفيف عبد الرحمن، الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **تصحيح الفصيح وشرحه**، لابن دُرُستَوَيه، تح: د. محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف بالقاهرة، ١٤١٩ هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي بمصر، د.ت.
- **تعجيل المنفعة**، لابن حجر، مصورة في بيروت.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، للفارسي، تح: د. عوض القوزي، الأمانة بالقاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، للدماميني، تح: د. محمد المفدّى، ١٤٠٣هـ - ١٤١٥هـ.
- **تفسير أبي السعود**، المسمّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ،مطبعة عبد الرحمن محمد بالقاهرة.
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية**، لأبي حاتم السجستاني، تح: د. محمد الدالي، دار البشائر بدمشق، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- **تفسير مجاهد**، تح: عبد الرحمن السورتي، إسلام أباد.

- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، مديرية دار الكتب بجامعة الموصل، ١٩٨١م.
- **تلخيص الحبير**، لابن حجر، تح: شعبان محمد إسماعيل، الكليات الأزهرية، ١٣٩٩هـ.
- **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب**، لابن الفوطي، تح: د. مصطفى جواد، دمشق، ١٩٦٥ م.
- **تهذيب إصلاح المنطق**، للتبريزي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **توجيه اللمع**، لابن الخباز، تح: د. فايز زكي دياب، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ.

(ج)

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تح: د. عبد الله التركي، هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
- **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨م.

(ح)

- **الحاشية الكبرى على متن الكافي**، للدمنهوري، عيسى البابي الحلبي.

- **حجة القراءات**، لابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- **الحروف**، للرازي، تح: د. رمضان عبد التواب، الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٣، ١٤٠٠ هـ.
- **الحماسة البصرية**، للبصري، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- **الحور العين**، لنشوان الحميري، تح: كمال مصطفى، دار آزال ببيروت، ط٢، ١٩٨٥.
- **الحيوان**، للجاحظ، تح: عبد السلام هارون، عيسى الحلبي، ١٣٥٧ – ١٣٦٦هـ.

(خ)

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- **الخصائص**، لابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى ببيروت، ط٢، د. ت.

(د)

- **دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة في العربية**، د. طالب عبد الرحمن، مركز عبادي للدراسات والنشر بصنعاء، ط١، ١٤٢٦ هـ.
- **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، د. غانم قدوري الحمد، بغداد، ١٩٨٧ م.
- **درّة الغوّاص في أوهام الخواص**، للحريري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة، ١٩٧٥م.
- **درّة الغوّاص في أوهام الخواص**، للحريري، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب ببيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **دقائق التصريف**، لأبي القاسم المؤدّب، تح: د. حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٤هـ.
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبو سعيد السكري، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد ببيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- **ديوان الأعشى الكبير**، تح: د. م محمد حسين، النموذجية، د. ت.

- **ديوان امرئ القيس**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، د. ت.
- **ديوان أوس بن حجر**، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، ١٣٨٧هـ.
- **ديوان جميل بثينة**، دار صادر ببيروت، د. ت.
- **ديوان حاتم الطائي**، شرح يحيى بن مدرك الطائي، تح: د. حنّا الحتّي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.
- **ديوان الحطيئة**، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر ببيروت، ١٤٠١ هـ.
- **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، لعبد العزيز الميمني، الدار القومية بالقاهرة، د. ت.
- **ديوان ذي الرمة**، المكتب الإسلامي بدمشق، ط٢، ١٣٨٤ هـ. (جزء واحد).
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، لوليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ.
- **ديوان زهير** (شعر زهير بن أبي سلمى)، للأعلم الشنتمري، دار القلم العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- **ديوان زهير** (شرح شعر زهير بن أبي سلمى)، لأبي العباس ثعلب، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
- **ديوان سحيم**، تح: عبد العزيز الميمني، الدار القومية بالقاهرة، ١٣٦٩هـ.
- **ديوان طفيل الغنوي**، شرح الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلي، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٧٧ م.

- **ديوان العجاج**، برواية الأصمعي، تح: د. عزة حسن، دار الشروق ببيروت، د. ت.
- **ديوان العجاج**، عناية وليم بن الورد، طبع في ليبسك، برلين، ١٩٠٣م.
- **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تح: محمد جبار المعيبد، نشر وزارة الثقافة والإرشاد بغداد، ١٩٦٥ م.
- **ديوان عروة بن الورد**، دار بيروت، ١٤٠٢هـ.
- **ديوان الفرزدق**، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- **ديوان كثير عزة**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ١٣٩١هـ.
- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تح: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر ببيروت، ١٣٨٦ هـ.
- **ديوان ليلى الأخيلية**، تح: خليل إبراهيم عطية، وجليل العطية، دار الجمهور، بغداد، ط٢، ١٣٩٧هـ.
- **ديوان مجنون ليلى**، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، د. ت.
- **ديوان ابن مقبل**، تح: د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٣٨١هـ.
- **ديوان النابغة الجعدي**، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٣٨٤هـ.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تح: فوزي عطوي، دار صعب ببيروت، ١٩٨٠م.

- **ديوان أبي النجم**، تح د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- **ديوان أبي نواس**، دار صادر ببيروت، د. ت.

(ذ)

- **ذيل الأمالي والنوادر**، للقالي، دار الكتاب العربي ببيروت.

(ر)

- **رسالة الصاهل والشاحج**، للمعري، تح: د. عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
- **الرعاية**، لمكي بن أبي طالب، تح: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط٤، ١٤٢٢هـ.
- **روح المعاني**، للألوسي، تصوير عن المنيرية، مصر.
- **روضات الجنّات**، للخوانساري، مصورة عن نسخة طبع العجم، ١٣٤٧ هـ.

(ز)

- **الزهرة**، للأصفهاني، بيروت، ١٩٣٢ م.

(س)

- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٢.

- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **سِفْرُ السَّعادة وسَفير الإفادة**، لعلم الدين السخاوي، تح: د. محمد أحمد الدَّالي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣ هـ.
- **السليك بن السُّلكة أخباره وشعره**، دراسة: حميد آدم ثويني، وكامل سعيد عوَّاد، العاني ببغداد، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، لأبي عبيد البكري، تح: عبد العزيز الميمني، دار الحديث ببيروت، ط٢، ١٤٠٤ هـ.
- **سهم الألحاظ**، لمحمد بن الحنبلي، تح: د. حاتم الضامن، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- **ابن السيد البطليوسي**، د. ماجد كمال محيي الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
- **السيرة النبوية**، لابن هشام، تح: مصطفى السقا وزميليه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، د. محمود فجّال، أضواء السلف بالرياض، ط٢، ١٤١٧ هـ.

(ش)

- **الشافية في علم التصريف**، لابن الحاجب، تح: د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٥ هـ.
- **الشافي في علم القوافي**، لابن القطاع، تح: د. صالح العايد، دار إشبيليا بالرياض، ط١، ١٤١٨ هـ.
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، المسمى (إيضاح الشعر)، للفارسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- **شرح أبيات سيبويه**، للسيرافي، تح: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون بدمشق، ١٩٧٩م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق.
- **شرح اختيارات المفضل**، للتبريزي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- **شرح أشعار الهذليين**، للسكري، تح: عبد الستار الفراج، المدني بالقاهرة، د. ت.
- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تح: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية بمصر، د. ت.

- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد المختون، هجر، مصر، ط١، ١٤١٠ هـ.
- **شرح التصريف**، للثمانيني، تح: د. إبراهيم البعيمي، الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- **شرح التعريف بضروري التصريف**، لابن إياز، تح: د. هادي نهر، ود. هلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- **شرح الجرجاني على تصريف العزي**، تح: محمد الزفزافي، نشر فرج الكردي، القاهرة.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ.
- **شرح التفتازاني على تصريف العزي**، تح: د. عبد العال مكرم، الكويت، ط١، ١٩٨٣م.
- **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠١ هـ.
- **شرح ديوان الحماسة** للتبريزي، عالم الكتب ببيروت.
- **شرح ديوان الحماسة**، للمرزوقي، تح: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ.

- **شرح ديوان الخنساء**، رواية ثعلب، تح: د. فائز محمد، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٤، ١٤٢٤ هـ.
- **شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل**، للأعلم الشنتمري، تح: د. حنا الحتي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٤ هـ.
- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، أعدّه عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- **شرح الشافية**، للجاربردي، وبذيله **حاشية ابن جماعة** على شرح الجاربردي، المطبعة العامرية، ١٣١٠ هـ.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، للرضي، تح: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٥ هـ.
- **شرح شعر زهير بن أبي سلمى**، لثعلب، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٤٠٢ هـ.
- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**، لعبد الله بن بري، تح: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.
- **شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب**، للبغدادي، تح: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٥ هـ، (وهو ملحق بشرح شافية ابن الحاجب، الجزء الرابع).

- **شرح شواهد مغني اللبيب**، للسيوطي، بإشراف أحمد كوجان، لجنة التراث العربي ببيروت، د. ت.
- **شرح القصائد العشر**، للتبريزي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ببيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ.
- **شرح قواعد البُصروية**، لعلي البُصْرَوي، تح: د. عزام الشجراوي، دار البشير ببيروت، ١٤٢١هـ.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تح: عبد المنعم هريدي، دار المأمون بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.
- **شرح كتاب الحماسة**، لأبي قاسم زيد الفارسي، تح: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي ببيروت، ط١، د. ت.
- **شرح مختصر التصريف العزي**، للتفتازاني، تح: د. عبد العال مكرم، الكويت، ط١، ١٩٨٣هـ.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، المنيرية، د. ت.
- **شرح مقامات الحريري**، للشريشي، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للشلوبين، تح: د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

- **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ.
- **شعر الأخطل**، صنعه السكري، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط٢، ١٣٩٩ هـ.
- **شعر الأحوص بن محمد الأنصاري**، تح: د. إبراهيم السامرائي، النعمان بالنجف الأشرف، ١٣٨٨هـ.
- **شعر الراعي النميري**، تح: د. نوري القيسي وهلال ناجي، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠ هـ.
- **شعر أبي زبيد الطائي**، تح: د. نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي ببغداد، ١٩٦٧ م.
- **شعر عبد الله بن الزِّبَعْرَى**، جمع د. يحيى الجبوري، الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤٠١ هـ.
- **شعر نُصيب بن رباح**، جمع د. داود سلّوم، مكتبة الأندلس ببغداد، ١٩٦٧ م.
- **الشعر والشعراء** (أو طبقات الشعراء)، لابن قتيبة الدينوري، تح: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠١ هـ.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، للسلسيلي، تح: د. الشريف عبد الله الحسيني، الفيصلية بمكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.

- **الشواهد والاستشهاد في النحو**، لعبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء ببغداد، ط١، ١٣٩٦هـ.

(ص)

- **الصحاح**للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- **صحيح مسلم**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤هـ.
- **الصرف وقواعده دراسة لغوية دلالية من خلال المعجم**، د. موسى الموسوي، مركز عبادي للدراسات والنشر بصنعاء، ط١، ١٤٢٤ هـ.

(ض)

- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

(ط)

- **طبقات فحول الشعراء**، للجمحي، تح: محمود محمد شاكر، المدني بالقاهرة، د. ت.

(ع)

- **عدي بن زيد العبادي الشاعر المبتكر، دراسة تحليلية لشخصيته وشعره**، لمحمد علي الهاشمي، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٨٧ هـ.

- **ابن عصفور والتصريف**، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.
- **العلاقة المشتركة بين مباحث علمي الصرف والنحو**، لحمود ناصر علي، رسالة ماجستير مقدّمة في الجامعة المستنصرية، ١٤٢٣ هـ.
- **العين**، للخليل بن أحمد، تح: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، الأعلمي ببيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

(غ)

- **غاية النهاية**، لابن الجزري، عُني بنشره: ح براجستير، مصر، ١٩٢٣م.
- **غرر الفوائد ودرر القلائد** (أمالي المرتضى) ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣ هـ.

(ف)

- **الفاخر**، للمفضل بن سلمة، تح: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٠ هـ.
- **الفاضل** للمبرد، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٣٧٥هـ.
- **فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني، تح: الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، مصورة عن الطبعة السلفية في القاهرة، د. ت.

- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، لعلم الدين السخاوي تح: د. أحمد عدنان الزعبي، دار البيان بالكويت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- **فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني**، تح: د. محمد بن محمود فجال، رسالة ماجستير مقدّمة في جامعة صنعاء، ١٤٢٢هـ.
- **فُرحة الأديب**، للغُندِجاني، تح: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس، د. ت.
- **الفردوس بمأثور الخطاب**، للديلمي، تح: السعيد زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٦ هـ.
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، تح: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة ببيروت، ١٣٩١ هـ.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تح: حسن موسى الشاعر. دار البشائر بعمّان، ط١، ١٤١٠ هـ.
- **فعلتُ وأفعلتُ**، لأبي حاتم السجستاني، تح: د. خليل العطية، البصرة، ١٩٧٩م.
- **الفهرست**، لابن النديم، دار المعرفة ببيروت، د. ت.
- **فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب**، لأبي سعيد السيرافي، تح: د. محمد البكّاء، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ٢٠٠٠ م.
- **فوات الوفيات**، لمحمد الكتبي، تح: د. إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ١٩٧٤م.

- **فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح**، لابن الطيّب الفاسي، تح: د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية بدبي، ط١، ١٤٢١هـ.

(ق)

- **القلب والإبدال**، لابن السكيت (ضمن مجموعة الكنز اللغوي)، نشره هفنر، الكاثوليكية ببيروت، ١٩٠٣م.
- **القاموس المحيط**، للفيروزابادي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٨ هـ.

(ك)

- **الكامل في اللغة والأدب**، للمبرد، تح: زكي مبارك وأحمد شاكر، البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٦ – ١٩٣٧م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية، ١٣٩٥ هـ.
- **كتاب الكِتَاب**، لابن درستويه، د. إبراهيم السامرائي ود. عبد الحسين الفتلي، دار الجيل، ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- **الكتب الستة**، صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، مراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام بالرياض، طبع إيطاليا، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- **الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للزمخشري، د. ت.

- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، للعجلوني، دار إحياء التراث العربية ببيروت، ط٣، ١٣٥٢هـ.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، لمكي بن أبي طالب، تح: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.
- **كشف المشكل في النحو**، لابن حيدرة اليمني، تح: د. هادي مطر، مطبعة الإرشاد ببغداد، ط١، ١٩٨٤م.
- **الكنّاش في فني النحو والصرف**، لإسماعيل بن الأفضل الأيوبي، تح: د. رياض الخوَّام، المكتبة العصرية ببيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ**، لابن السكيت، تح: لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية ببيروت، ١٨٩٥ م.

(ل)

- **اللامات**، للهروي، تح: د. يحيى علوان حسون، مركز عبادي بصنعاء، ط٢، ١٤١٩هـ.
- **اللباب في علل البناء و الإعراب**، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي طليمات، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٥ م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ببيروت، ١٣٧٤.
- **اللهجات العربية في التراث**، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

- **ليس في كلام العرب**، لابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

(م)

- **المؤتلف والمختلف**، للآمدي، تح: د. ف. كرنكو، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- **ما جاء على فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ بمعنى واحد**، للجواليقي، تح: ماجد الذهبي، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢ هـ
- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، للقيرواني، تح: المنجي الكعبي، الدار التونسية، ١٩٧١م.
- **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، لأبي سعيد السيرافي، تح: د. عوض القوزي، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- **المبدع في التصريف**، لأبي حيان، تح: د. عبد الحميد سيد طلب، دار العروبة بالكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.
- **المبسوط في القراءات العشر**، للأصبهاني، تح: سبيع حمزة حاكمي، مؤسسة علوم القرآن بدمشق، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- **المثلث**، لابن السيد البطليوسي، تح: د. صلاح الفرطوسي، العراق، ١٤٠١ هـ.

- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة، تح: محمد فؤاد سزكين، الرسالة ببيروت، ١٤٠١ هـ.
- **مجالس ثعلب**، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- **مجمع الأمثال**، للميداني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، د. ت.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للهيثمي، القدسي بالقاهرة، ١٣٥٣هـ.
- **مجمل اللغة**، لابن فارس، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
- **المحتسب**، لابن جني، تح: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦ هـ.
- **المحكم في نقط الحروف**، للداني، تح: د. عزة حسن، دار الفكر ببيروت، ١٤١٨هـ.
- **مختصر النحو لابن سعدان الكوفي - ٢٣١ هـ، تح**: د. حسين بوعباس، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ١٤٢٦ هـ.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي بكر ابن الأنباري، تح: د. طارق الجنابي، العاني ببغداد، ط١، ١٩٧٨م.
- **مرآة الجنان**، لعبد الله اليافعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ١٤١٣ هـ.

- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة، د.ت.
- **المرتجل**، لابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية بمصر، د. ت.
- **المسائل البصريات** لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد، المدني بجدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **المستقصى في أمثال العرب**، للزمخشري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٣٩٧ هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أشرف عليه د. عبد الله التركي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالرياض، ط٢، ١٤٢٠ هـ.
- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث بدمشق، ط٢.
- **معاني القرآن**، للأخفش، تح: د. فائز فارس، دار البشير، ط٢، ١٤٠١ هـ.
- **معاني القرآن**، للفراء، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٢م.
- **معاني القرآن و إعرابه**، للزجاج، تح: د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٤هـ.

- **معاهد التنصيص**، للعباسي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ببيروت، ١٣٦٧ هـ.
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب.
- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار الفكر ببيروت، د. ت.
- **معجم الشعراء**، للمرزباني، تح: د. ف. كرنكو، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- **معجم القراءات القرآنية**، د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال مكرم، عالم الكتب، مصر، ط٣، ١٩٩٧ م.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع**، للبكري، تح: مصطفى السقا، عالم الكتب ببيروت، د. ت.
- **معيار النَّظَّار في علوم الأشعار**، للزنجاني، تح: د. محمود فجال. تحتالطبع.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر ببيروت، ط٦، ١٩٨٥ م.
- **المفصل**، للزمخشري، تح: د. فخر صالح قدارة، دار عمّار بعمّان، ١٤٢٥هـ.
- **المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة**، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ببيروت، ١٩٧٨م.
- **المفضليات**، للمفضل الضبي، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط٦، د. ت.

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، للعيني، طبع بحاشية خزانة الأدب، دار صادر ببيروت، د. ت.
- **المقتضب**، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف بالقاهرة، ١٣٩٩هـ.
- **المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين**، لابن جني، تح: د. مازن المبارك، دار ابن كثير بدمشق وبيروت، ١٤٠٨هـ.
- **المقرّب**، لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، العاني ببغداد، ط١، ١٣٩١ هـ.
- **المقصور والممدود**، لأبي علي القالي، تح: د. أحمد هريدي، الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.
- **المقصور والممدود**، لابن ولّاد، تح: محمد بدر الدين الحلبي، الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **المقصور والممدود**، للفراء، تح: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط**، لأبي عمر الداني، تح: محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق، مصورة عن ط ١، ١٤٠٣هـ.

- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط٣، ١٣٩٨هـ.
- **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- **المنصف**، لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إحياء التراث، ط١، ١٣٧٣هـ.
- **المنقوص والممدود**، للفراء، تح: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، ١٣٨٧ هـ.
- **موارد البصائر لفرائد الضرائر**، لمحمد سليم بن حسين عبد الحليم - ١١٣٨هـ، تح: د. حازم سعيد، دار عمّار، الأردن، ط١.

(ن)

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لابن تغري بردى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة.
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تح: علي الضبّاع، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت.
- **نصب الراية**، لجمال الدين الزيلعي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٣٩٣م.

- **نقد الشعر**، لقدامة بن جعفر، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية ببيروت.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية بالكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- **نكت الهميان في نكت العميان**، للصفدي، مطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩ هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الجزري، تح: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية ببيروت، ١٣٩٩ هـ.
- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تح: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ببيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

(هـ)

- **همع الهوامع**، للسيوطي، دار المعرفة بيروت، د. ت.

(و)

- **الوافي في شرح الشاطبية**، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر ببيروت.

(ي)

- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، للثعالبي، تح: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.

* * *





فهرس الموضوعات

